













# نصيب الزبيدي

## لأحاديث الحديث

لِلإِمَامِ الْخَافِضِ ظَالِمِ الشَّارِعِ  
الْعَلَامَةِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ بْنِ الْحَنَفِيِّ الزَّيْدِيِّ  
المتوفى ٧٦٢ هـ

مع حاشيته النفيسة المهمة  
"بغية الألبعي في تخریج الزبيدي"  
وتصحيح أصل النسخة بعناية بالغة من "إدارة المجلس العلمي"

## الجزء الأول

حقوق الطباعة محفوظة "للمجلس العلمي"

الطبعة الأولى

١٣٥٧ هـ ————— ١٩٣٨ م

مطبوعة دار المأمون بشبراخيت شارع الأزهار رقم ١

تلفون ٨١٤٩ هـ - صندوق بريد ٥١٥٠ م



# كلمة الشكر

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

قد حان أن نقدم كتاب "نصب الراية - لأحاديث الهداية" لأهل العلم وأولى المعرفة ، في ثوب نرجو أن يكون معجباً رائقاً ، وإنا لنرجو أن يقع هذا العلق النفيس لديهم موقع القبول ، تلقاء ما لاقينا من العناء في تحسين مجياه الجميل .

ونرى لزما علينا أن نشكر من أعماق القلوب ، كل من ساعدنا في إنجاز هذه المهمة العلية والدينية ، في تصحيح الكتاب وطبعه ، وتيسير الحصول على كتب اضطررنا إليها ، للمقابلة بها في عهد الإقامة بالقاهرة .

نخص بالذكر صاحب المكارم الأستاذ "محمد حبيب أحمد" المدرس بكلية أصول الدين ، من كليات الأزهر ، وسكرتير البعثة الأزهرية إلى الهند . إذ ساعدنا في جمع ما كنا نفتقر إليه من مرافق الإقامة ، وشئون الطبع . ولم نكد نوفق لإخراج هذا الكتاب بنمط تبتهج به الأبصار ، وترتاح له القلوب ، لولا مساعدته إيانا ، بمساعيه الحميدة ، بكل إخلاص ونشاط .

ونشكر جزيل منه الأستاذ الدكتور "منصور فهمي بك" مدير دار الكتب المصرية ، حيث سهل لنا الاستفادة من نسخة دار الكتب المخطوطة ، بترحيب وإكرام ، وسماحة نفس . ونشكر مساعدة صاحب الفضيلة الأستاذ "محمد عبد الرسول إبراهيم" مدير قسم الفهارس العربية بدار الكتب على حسن وفادته ، ورعاية صدره ، وطلاقة وجهه كلما حضرنا عنده في حاجة . ونشكر صاحب الشيم الأستاذ "فضل الله" بحيدر آباد دكن ( بالهند ) ، حيث أعان المجلس بمقابلة نسخة المكتبة السعيدية هناك ، بغاية من الإخلاص .

فتقدم لجميع هؤلاء الأفاضل والأكارم أطيب الثناء ، وأوفى الشكر ، وأصدق الود ، فان من لم يشكر الناس لم يشكر الله ٧

إدارة المجلس العلى - بالهند





# فهرست لمقدمة

## كتاب نصب الراية — للإمام الزيلعي

١	خطبة المقدمة .. .. .
٢	كلمة في "المجلس العلي" ومطبوعاته .. .. .
٥	ترجمة صاحب نصب الراية .. .. .
٩	خصائص كتابه ومميزاته .. .. .
١٠	قائده من فوائد كتابه الاستطراذية .. .. .
١٢	تلخيص الكتاب وتذييله ، وروايته .. .. .
١٣	ترجمة صاحب الهداية .. .. .
١٤	كلمات إمام العصر الشيخ محمد أنور في كتابه .. .. .
١٥	شروح الهداية فقهاً وحديثاً .. .. .
١٧	تقدمة نصب الراية ، بقلم الأستاذ الشيخ الكوثرى .. .. .
١٩ — ١٧	منزلة تخريج الحافظ الزيلعي على تخاريج الحفاظ .. .. .
٢٠	الرأى والاجتهاد .. .. .
٢٣ — ٢٠	تحقيق الرأى المحمود والمذموم وأن لا مخلص للفقهاء من الرأى .. .. .

## الاستحسان

٢٧ — ٢٣	نقول مهمة في ذلك .. .. .
٢٩ — ٢٧	شروط قبول أخبار الآحاد، وبحث قبول المراسيل .. .. .
٢٩	منزلة الكوفة من القرآن ، والسنة ، والفقهاء ، والعربية ، وغيرها .. .. .
٣١	ذكر بعض أصحاب علي ، وابن مسعود بالكوفة .. .. .
٣٣	المقايضة بين علماء الكوفة وبين علماء الأمصار .. .. .
٣٤ — ٣٣	عامر بن شراحيل ، وإبراهيم النخعي .. .. .
٣٥ — ٣٤	حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة .. .. .

- ٣٥ ... بيان كثرة الأحاديث والمحدثين في الكوفة ...
- ٣٦ ... طريقة أبي حنيفة في التفقيه ، وكتابات للمحدثين في الثناء عليه ...
- ٣٩ — ٣٧ { بيان أن مذهبه مذهب شورى ، وأنه نتيجة آراء ناضجة ، حصلت بعد طول البحث  
والتمحيص لأربعين رجلا من أصحابه ...
- ٣٩ ... قراءة أبي حنيفة ، هي قراءة عاصم ...
- ٥٧ — ٤٠ { ذكر الحفاظ ، وكبار المحدثين من الخنفية في العصور المختلفة إلى يومنا هذا ، وهم  
نحو مائة وثلاثين رجلا ..
- ٤٩ ... المحدثون في الهند ...
- ٥١ ... قصيدة في بعض أكابر المحدثين بالهند ...
- ٥٧ ... كلة في كتب الجرح والتعديل ...
- ٥٩ — ٥٧ ... العقيلي ، وابن عدى ، والخطيب ، وسبب جرحهم في السادة الخنفية ...
- ٦٠ — ٥٩ ... عصية ابن حجر للشافعية ...
- ٦٤ — ٦١ ... "نصب الراية" والعناية بحاشيته وتصحيحه ...

# فهرست الجزء الأول

من كتاب نصب الراية - للإمام الزيلعي

## كتاب الطهارة

وفيه نحو سبعة حديث ١ - ٢٢٠

١	البحث على حديث "أتى سباطة قوم"
٢	حديث "إذا استيقظ أحدكم ، الخ"
٨ - ٢	أحاديث "التسمية في ابتداء الوضوء"
١٠ - ٨	أحاديث "السواك"
٣٤ - ١٠	أحاديث "المضمضة والاستنشاق وغيرهما"
٢١	الأحاديث المؤيدة للحنفية في هذا الباب
٢٢	حديث "تجديد الماء للأذنين"
٢٦ - ٢٣	أحاديث "تخليل اللحية"
٢٧	أحاديث "تخليل الأصابع"
٣٤ - ٢٧	الوضوء مرة أو مرتين ، وتحقيق المسح على الرأس ، الخ
٣٧ - ٣٥	أحاديث "الترتيب والمواالة"
٤٢ - ٣٧	فصل "نواقض الوضوء" وأحاديث الحنفية
٤٤ - ٤٢	أحاديث "سائر المذاهب"
٤٧ - ٤٤	بحث "نقض الوضوء بالنوم"
٥٤ - ٤٧	حكم القهقهة في الصلاة ، والأحاديث في ذلك
٧٦ - ٥٤	أحاديث "مس الفرج"
٧٦ - ٦٠	أحاديث الحنفية : في عدم النقض بالمس
٩٤ - ٧٦	فصل في "الغسل" والأحاديث في ذلك
٩٠	تحقيق سماع الحسن من الصحابة
٩٤	باب "الماء الذي يجوز به الطهارة"



أحاديث المياه	... .. ۹۴ — ۱۱۵
تحقيق حديث القلتين	... .. ۱۰۴ — ۱۱۲
أحاديث "دباغ الجلود — وعظم الميتة"	... .. ۱۱۵ — ۱۲۲
فصل في "البئر"	... .. ۱۲۲
تطهير المساجد ، والأحاديث المتعلقة بمسألة الأبوال وغيرها	... .. ۱۲۳ — ۱۳۰
فصل في "الأسار وغيرها"	... .. ۱۳۰
أحاديث "غسل الإناث من ولوغ الكلب ، وسؤر الهرة ، والسباع"	... .. ۱۳۰ — ۱۳۷
حديث التوضي بفيذ التمر ، وتحقيق ليلة الجن ، وحضور ابن مسعود	... .. ۱۳۷ — ۱۴۸
باب "التيمم"	... .. ۱۴۸ — ۱۶۲
"الصعيد الطيب وضوء المسلم"	... .. ۱۴۸
"التيمم ضربتان"	... .. ۱۵۰
"أحاديث الباب"	... .. ۱۵۱
أحاديث "الضربة الواحدة"	... .. ۱۵۴
أحاديث "التيمم إلى المناكب"	... .. ۱۵۵
أحاديث "التيمم للجنازة"	... .. ۱۵۷
أحاديث "التيمم بأجزاء الأرض"	... .. ۱۵۸
أحاديث "التيمم لكل صلاة"	... .. ۱۵۹
أحاديث "من لم يجد مطهراً"	... .. ۱۵۹
أحاديث "التيمم من غير طلب الماء"	... .. ۱۶۰
"التيمم رافع ، أو مبيح"	... .. ۱۶۰
تنبيه على وهم وقع لعبد الحق في أحكامه	... .. ۱۶۱
باب "المسح على الخفين"	... .. ۱۶۲ — ۱۹۱
بيان أن أخبار المسح على الخفين مستفيضة رواه سبعون من الصحابة	... .. ۱۶۲
أحاديث "التوقيت في المسح"	... .. ۱۶۳ — ۱۷۵
أحاديث "عدم التوقيت" والبحث عنها	... .. ۱۷۵
أحاديث في الباب	... .. ۱۸۰
"مسح الجرموقين"	... .. ۱۸۳

١٨٤	... .. حديث "المسح على الجوربين" وتحقيقه
١٨٦	... .. حديث "المسح على الجبائر"
<b>أحاديث الباب</b>	
١٨٨	... .. أحاديث "مسح النعلين"
١٩٠	... .. أحاديث "اشتراط اللبس على طهارة كاملة"
٢٠٢ — ١٩١	... .. باب الحيض
١٩١	... .. أحاديث الخفية .
١٩٣ {	أحاديث في "أحكام الحيض" من قضاء الصوم دون الصلاة ، وعدم دخول المسجد ، وعدم مس القرآن وغيرها ... ..
١٩٩ — ١٩٦	... .. أحاديث "لا يمس القرآن إلا طاهر"
٢٠٤ — ١٩٩	... .. أحاديث المستحاضة .
٢٠٤	... .. فصل في النفاس
٢٠٦ — ٢٠٤	... .. أحاديث "توقيت النفاس"
٢٠٧	... .. باب الانجاس .
٢٠٧	... .. حكم دم الحيض ، والحديث فيه .
٢٠٩ — ٢٠٧	... .. حديث الأذى في النعل والخف
٢٠٩	... .. أحاديث "غسل المني"
٢١٠	... .. أحاديث الخصوم
٢١١	... .. زكاة الأرض ييسها .
٢١٢	... .. تقدير النجاسة الغليظة بالدرهم
٢١٣	... .. فصل في الاستنجاء .
٢١٣	... .. أحاديث "المواظبة على الاستنجاء"
٢١٤	... .. أحاديث "وجوب الاستنجاء"
٢١٨ — ٢١٤	... .. أحاديث "الإيتار في الاستنجاء وعدمه"
٢١٨	... .. تفسير قوله تعالى : ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾
٢١٩	... .. أحاديث نهى الاستنجاء بالعظم والروث
٢٢٠	... .. حديث نهى الاستنجاء بالجلد وبالمين .

## كتاب الصلاة

٢٢١	باب المواقيت .. .. .
٢٣٠ — ٢٢١	أحاديث "إمامة جبرائيل" .. .. .
٢٢٨	حديث "أبردوا بالظهر" .. .. .
٢٢٨	حديث "من أدرك ركعة من العصر" .. .. .
٢٣٥ — ٢٣٠	أحاديث في بيان المواقيت .. .. .
٢٤٠ — ٢٣٥	أحاديث "اسفروا بالفجر" .. .. .
٢٤٠	أحاديث الخصوم الخاصة بالفجر .. .. .
٢٤١	أحاديث الخصوم العامة لسائر الاوقات .. .. .
٢٤٢	بيان أن أحاديث: "الوقت الأول رضوان" الخ ، كلها معلولة .. .. .
٢٤٤	حديث "التبكير بالظهر في الشتاء" .. .. .
٢٤٥	أحاديث الخنفية: في تأخير العصر .. .. .
٢٤٦	أحاديث الخصوم: في أفضلية التعجيل .. .. .
٢٤٦	أحاديث "تأخير العشاء" .. .. .
٢٤٨	حديث "السمر بعد العشاء" .. .. .
٢٤٩	فصل في "الاقوات المكروهة" .. .. .
٢٥٠	"الاقوات الثلاثة المكروهة" .. .. .
٢٥٠	أحاديث "الركعتين بعد العصر" .. .. .
٢٥١	ماورد في إباحتها .. .. .
٢٥١	ماورد في العذر منها .. .. .
٢٥٢	أحاديث "النهي عن الصلاة بعد الفجر والعصر" .. .. .
٢٥٤	أحاديث الخصوم في النافلة بمكة .. .. .
٢٥٥	أحاديث عدم التنفل بعد طلوع الفجر ماعدا الركعتين .. .. .
٢٩٥ — ٢٥٧	باب الأذان .. .. .
٢٥٨	أحاديث "ثنية التكبير أول الأذان وتريعه" .. .. .
٢٥٩	أحاديث أذان الملك النازل من السماء .. .. .

٢٦٠	أحاديث في "أن الأذان كان وحياً لامناً"
٢٦٣	حديث أبي مخزومة في الترجيع
٢٦٤	أحاديث "الصلاة خير من النوم"
...	بيان تشريع الأذان
٢٦٧	الأحاديث في "شفع كلمات الأذان والإقامة"
٢٧١	الأحاديث في "شفع الأذان وإيتار الإقامة"
٢٧٤	أحاديث ثنية "قد قامت الصلاة" وإفرادها
٢٧٥	أحاديث "الترسل والحد في الأذان والإقامة"
٢٧٧	الاستدارة في الأذان
٢٧٨	جعل الإصبعين في الأذنين حين الأذان
٢٧٩	حديث "ليؤذن لكم خياركم ويؤمكم قراءكم"
٢٧٩	أحاديث "الشويب"
٢٧٩	أحاديث "الجمع بين الأذان والإقامة"
٢٨١	أحاديث "ليلة التعريس"
٢٨٣	أحاديث "أذان الفجر في وقته"
٢٨٨	أحاديث الخصوم في "أذان الفجر"
٢٩٠	حديث "فأذنا فأقبا"، ومعناه
٢٩١	أحاديث "الطهارة في الأذان"
٢٩٢	حديث "القيام في الأذان"
٢٩٢	الأذان على مكان مرتفع
٢٩٣	موضع الإقامة غير موضع الأذان
٢٩٣	الإمام لا يكون مؤذناً
٢٩٥ — ٣٠٦	باب شروط الصلاة
٢٩٥	حديث "لا يقبل الله صلاة امرأة إلا بخمار"
٢٩٦	أحاديث "عورة الرجل" للحنفية
٢٩٧	الأحاديث في الباب للخصوم



٣٠١	...	حديث "إنما الأعمال بالنيات"
٣٠٣	...	حديث "ما بين المشرق والمغرب قبة"
٣٠٤	...	أحاديث "التحرى عند الاشتباه"
٣٠٥	...	حديث "استدارة أهل قبا في الصلاة"
	...	باب صفة الصلاة ٣٠٦ — ٤٣٦
٣٠٧	...	أحاديث "تحريمها التكبير وتحليلها التسليم"
٣٠٨	...	حديث "رفع اليدين عند التكبير"
٣٠٩	...	حديث "الجهر بالتكبير"
٣٠٩	...	أحاديث "رفع اليدين حذو المنكبين"
٣١٣	...	حديث "دعاء الاستفتاح"
٣١٣	...	من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة
٣١٤	...	قول ابن عبد البر، في قول الصحابي: من السنة كذا
٣١٥	...	أحاديث الخصوم: "في الوضع على الصدر"
٣١٧	...	أحاديث "وضع اليمين على الشمال"
٣١٨	...	الجمع بين دعاء الاستفتاح والتوجيه
٣٢٠	...	أحاديث "دعاء الاستفتاح من غير التوجيه"
٣٢١	...	أحاديث الباب
٣٢٣	...	أحاديث "البسملة"
٣٢٦	...	أحاديث "الجهر بالبسملة"
٣٢٧	{	بيان أن المذاهب في البسملة، وكونها جزء من القرآن ثلاثة، والوسط فيها مذهب المحققين من الحنفية
٣٢٨	...	تحرير أقوال العلماء في الجهر بالبسملة وإخفائها
٣٢٨	...	يجوز العدول عن الأفضل إلى المفضول لمصلحة شرعية
٣٢٨	...	الدلائل في جزئية البسملة من القرآن
٣٢٩	...	الأحاديث في "الجهر بالتسمية والإسرار بها"
٣٣٣	{	بيان أن ترك الجهر بها عندهم كان ميراثا عن نبيهم ﷺ يتوارثه خلفهم عن سلفهم ، وتقديره بوجه لطيف

٣٣٥	... .. بيان من أفرد هذه المسألة بالتصنيف .
٣٣٥	... .. بيان أن للقائلين بالجهر أحاديث، أجودها حديث نعيم المجر ..
٣٣٦	... .. بيان أنه معلول من وجوه، وأطال المؤلف فيه النَّفَس .
٣٤١	... .. أحاديث في الباب، استدل بها الخطيب، وتحقيقها ..
٣٥٥	{ فذلكه التحقيق السابق في الموضوع، وبيان أن في أسانيد تلك الأحاديث التي ... .. استدلوأ بها كذابين، وضعفاء، ومجاهيل ..
٣٥٦	... .. الآثار في " الجهر بالبسملة " ..
٣٥٨	... .. حكاية تصنيف الدارقطني في الجهر " بالبسملة"، وسؤال الناس عنه ..
٣٥٩	... .. الجواب عن أدلة الجهر العقلية ..
٣٦١	... .. تلخيص كلام الحازمي في هذا الموضوع ..
٣٦٣	... .. أحاديث ولا صلاة إلا بفتحة الكتاب، ..
٣٦٦	... .. أحاديث الحنفية في الباب ..
٣٦٨	... .. أحاديث " التأمين، والإخفاء به " ..
٣٧٠	... .. الأحاديث في " الجهر بآمين " ..
٣٧٢	... .. أحاديث " التكبير مع كل خفض ورفع " ..
٣٧٢	... .. الأحاديث في " وضع اليدين على الركبتين في الركوع " ..
٣٧٤	... .. حديث " التطبيق في الركوع " ..
٣٧٤	... .. حديث " بسط الظهر في الركوع " ..
٣٧٥	... .. حديث " تسوية الرأس مع الظهر في الركوع " ..
٣٧٥	... .. أحاديث " تسيحات الركوع " ..
٣٧٦	... .. حديث " الجمع بين التسميع والتحميد في القومة " ..
٣٧٧	... .. الأحاديث في " تسميع الإمام، وتحميد المأمومين " ..
٣٧٨	... .. حديث استدل به صاحب الهداية، على عدم فرضية الطمأنينة ..
٣٧٩	... .. تغيير الحافظ المخرج تعبير صاحب الهداية ..
٣٨٠	... .. أحاديث الخصوم في تلك المسألة ..
٣٨٠	... .. أحاديث " صفة السجود " ..

٣٨٢	أحاديث في الباب ... ..
٣٨٤	أحاديث " السجود على كور عمامته " ... ..
٣٨٦	حديث يتعلق بالمقام ... ..
٣٨٦	حديثان في " إبعاد الضبعين ، ومجافاة العضدين في السجدة " ... ..
٣٨٧	حديث في " استقبال القبلة بالأصابع عند السجود " ... ..
٣٨٨	حديث " تسريحات السجود ، وكونها وترأ " ... ..
٣٨٨	حديث الجلسة بين السجدين ، وحديث جلسة الاستراحة " ... ..
٣٨٩	الآثار ، والحديث : في " ترك جلسة الاستراحة " ... ..
٣٨٩	أحاديث " مواطن رفع اليدين " ... ..
٣٩٢	تحقيق دعوى النسخ في رفع اليدين ، فيما عدا التحريم .. ...
٣٩٣	أحاديث الخفية في الباب ... ..
٣٩٤	حديث عبد الله بن مسعود ، في ترك الرفع ، وتحقيقه بأنه قوى صحيح ... ..
٣٩٦	طريق آخر لحديث ابن مسعود ، عند الدارقطني . واليهيقي ... ..
٣٩٧ — ٤٠١	{ بيان من سلك في حديثه مسلك المناظرة ، وادعى نسيان ابن مسعود والجواب عنه ، بتحقيق وتدقيق في الحاشية ... ..
٤٠٢	طرق حديث البراء في " ترك الرفع " ... ..
٤٠٤	حديث ابن عمر ، وحديث عباد بن الزبير في ترك الرفع ... ..
٤٠٥ — ٤٠٧	{ آثار صحيحة عن عمر . وعلي . وابن عمر . وأبي سعيد الخدري . وابن مسعود في ترك الرفع ... ..
٤٠٧ — ٤١٦	أحاديث الخصوم في " مسألة الباب " واستيعابها رواية ودراية .. ...
٤١٨ — ٤١٨	الآثار لهم في ذلك .. ...
٤١٨	أحاديث في " وصف قعوده ﷺ في التشهد " ... ..
٤١٩	حديث تشهد ابن مسعود ، وبيان أن عمل أكثر الصحابة والتابعين عليه .. ...
٤٢٠	حديث تشهد ابن عباس ... ..
٤٢١	وجوه ترجيح تشهد ابن مسعود على تشهد ابن عباس ، وأحاديث التشهد ... ..
٤٢٢	{ حديث في " إخفاء التشهد " - وحديث في " الفرق بين التشهد في وسط الصلاة " وفي آخرها ... ..

- أحاديث في " قراءة الفاتحة في الركعتين الآخرين " أحاديث : "صفة الجلوس  
 ٤٢٣ { والتورك " ... ..  
 ٤٢٤ حديث "استدل به صاحب الهداية على عدم فرضية الصلاة " .. ...  
 ٤٢٥ أحاديث الخصوم في خلاف ذلك ... ..  
 ٤٢٧ { مخالفة الإمام الشافعي الجمهور في القول بفرضية الصلاة ، وإنكار الأكابر من  
 الشافعية وغيرهم مثل القشيري والخطابي والطبري والقاضي عياض على ذلك  
 ٤٢٨ تحقيق الدعاء في الصلاة بالفاظ القرآن ، وبغيرها ، والاختلاف فيه ... ..  
 ٤٢٩ هل التسليم أفضل في السجود ، أم الدعاء ؟ ... ..  
 ٤٣٠ حديث في " تقدير التشهد " ، وأحاديث في " صفة التسليم عند التحليل " ... ..  
 ٤٣٢ أحاديث " التسليمتين " ... ..  
 ٤٣٣ أحاديث " التسليمة الواحدة " ... ..  
 ٤٣٥ حديث " تحريمها التكبير وتحليلها التسليم " ... ..  
 ٤٣٦ حديثان يستأنس بهما لعدم وجوب صيغة التسليم ، ... ..

وبه يتم الجزء الأول ، والله الحمد والمنة





## فهرست الكتب التي استعين بها في حواشي التخرىج

وتعين مطابعتها لتيسير المراجعة إليها

"الصحيح" - للبخارى .. ...	المطبع المجتبائى - بيلدة دهلى : سنة ١٣٤٢ هـ الهند
"الصحيح" - لمسلم .. ...	بمطبعة نولكشور - بالكهنو : سنة ١٣٤٣ هـ الهند
"السنن" - لأبى داود السجزى .. ...	بالمطبعة المجيدية - بكانفور : سنة ١٣٤٥ هـ الهند
"الصغرى" - للنسائى .. ...	المجتبائى - بدهلى : سنة ١٩١٩ هـ الهند
"السنن" - لابن ماجه .. ...	المطبعة النظامية بدهلى : سنة ١٣٤٢ هـ الهند
"السنن" - للدارمى .. ...	المطبع النظامى - بكانفور : سنة ١٢٩٣ هـ الهند
"السنن" - للدارقطنى .. ...	المطبعة الانصارية - بدهلى الهند
"المسند" - لأبى داود الطيالسى .. ...	مطبع دائرة المعارف - بحيدرآباد الدكن : سنة ١٣٢١ هـ
"المسند" - للإمام أحمد بن حنبل .. ...	المطبعة الميمنية - بمصر : سنة ١٣٠٦ هـ
"الموطأ" - لمالك بن أنس .. ...	المجتبائى : سنة ١٣٤٥ هـ الهند
"الموطأ" - لمحمد بن حسن الشيبانى .. ..	بالمطبعة اليوسفية - بالكهنو : سنة ١٣٤٣ هـ الهند
"كتاب الآثار" - لمحمد بن حسن الشيبانى ..	المطبوع بالهند
"مجمع الزوائد" - للهيتمى .. ..	بمكتبة القدسى - بالقاهرة : سنة ١٢٥٣ هـ
"كتاب الاعتبار" - للحازمى .. ...	دائرة المعارف - بحيدرآباد الدكن : سنة ١٣١٩ هـ
"كتاب الام" - للإمام الشافعى .. ...	المطبوع بالأميرية - بيولا ق مصر : سنة ١٣٢١ هـ
"المستدرک" - للحاكم .. ...	المطبوع بدائرة المعارف - بحيدرآباد الدكن سنة ١٣٤٣ هـ
"الطبقات" - لابن سعد .. ...	المطبوعة - بيلدة برلين : سنة ١٣٤٧ هـ
"علوم الحديث" - للحاكم .. ...	مطبعة دار الكتب المصرية - بالقاهرة سنة ١٩٣٧ م
"تهذيب التهذيب" - للحافظ العسقلانى ..	المطبوع بدائرة المعارف - بحيدرآباد الدكن : سنة ١٣٢٧ هـ
"لسان الميزان" - للحافظ العسقلانى .. ...	المطبوع بدائرة المعارف : سنة ١٣٣٣ هـ



- ”فصل الخطاب في مسألة أم الكتاب“ للإمام  
العصر أيضاً الشيخ محمد أنور الكشميري رحمه الله { المطبوع - بديوبند
- ”شرح النووي على الصحيح - لمسلم“ ... المطبوع - بدهلي
- ”الروض الانف“ - للسيهلي ... المطبوع بالمطبعة الجمالية - بمصر : سنة ١٣٣٢ هـ
- ”كتاب العلل“ لابن أبي حاتم الرازي ... المطبوع بالمطبعة السلفية - بمصر : سنة ١٣٤٤ هـ
- ”المغنى“ لابن قدامة . ... المطبوع بمطبعة المنار - بمصر : سنة ١٣٤٦ هـ
- ”شرح المذهب“ - للنووي ... المطبوع بالمطبعة المنيرية - بمصر : سنة ١٣٤٤ هـ
- ”المحلى“ - لابن حزم الظاهري . ... المطبوع بالمطبعة المنيرية - بمصر : سنة ١٣٤٨ هـ
- ”معالم السنن“ - للخطابي ... بالمطبعة العالية - بحلب الشام : سنة ١٣٥١ هـ
- ”فتح الباري“ - للحافظ ابن حجر . ... المطبوع بالمطبعة الأميرية - بيولاقي مصر : سنة ١٣٠٠ هـ
- ”الإصابة“ - للحافظ ابن حجر ... المطبوع بمطبعة السعادة - بمصر : سنة ١٣٢٨ هـ
- ”الجواهر النقي - على هامش سنن البيهقي“ ... المطبوع - بحيدر آباد الدكن
- ”كتاب سيوييه“ ... المطبوع بالمطبعة الأميرية - بيولاقي مصر : سنة ١٣١٦ هـ
- ”المزهر“ - للسيوطي ... المطبوع بمطبعة السعادة - بمصر : سنة ١٣٢٥ هـ
- ”حلية الأولياء“ - لأبي نعيم ... المطبوعة بمطبعة الخانجي : سنة ١٣٥٢ هـ
- ”العقد الفريد“ في الأدب .. المطبوع - بمصر
- ”تذكرة الحفاظ“ - للذهبي . ... المطبوعة بدائرة المعارف - بحيدر آباد الدكن



## استدراك الخطأ ببيان الصواب

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
٣٥	٤	عماد ... ..	عمار
٢٧	١٨	محمد بن سليمان ... ..	عمر بن سليمان (١)
٩١	١٤	السخيناني ... ..	السختياني
٩٦	١٧	ثلاثا ... ..	ثلاثة
١٤١		بنيد ... ..	نيد
١٦١	١	أو طهوراً . ... ..	وطهوراً
١٦٦	٩	الحضر . ... ..	في الحضر
١٦٧	٢	قال : يوم ؟ ... ..	قال : يوماً ؟ قال : يوماً
٢٥١	١	عمرو بن عبسة .. ...	عمرو بن عَبَسَة
٢٦٢	١١	مرة ... ..	مرة مرة
٣١٩	١٦	أَيْتَا .. ...	أُيِّ
٣١٩	١٩	أَبِيَّ ... ..	أبي
٣٥٥	٢٢	تحمله .. ...	تحامله

(١) هكذا صححه إمام العصر ، المحدث الشيخ عمداً نور ، وقال : هكذا أخرجه أبو عروانة ، فالحديث إذن قوى ، اهـ .  
وسر عليه الحافظ في نسخته المخطوطة بدار الكتب ، ولم يصحح .



## استدراك وتنبیه

على الاختلاف في نسخة "دار الكتب المصرية"

الصفحة	السطر	خطاً	صواب
٢١	١٢	سعيد بن منصور ... ..	سعيد بن جبیر
٢٣	٩ و ١١	جماز .. ...	جماز
٢٦	٣	مقاتل . ... ..	كامل
٤٤	٢	الرزاز . ... ..	الرازی
٥١	٦	إثنان .. ...	أثبت
٥٤	١٩	عبد الله بن أبي بكر بن عمر ... ..	عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو
٦٧	٤	التابعات ... ..	المبايعات
٩٢	١٠	عليهم .. ...	عليه
٩٢	١٦	« هنا في نسخة دار الكتب زيادة بعد قوله : "أبو نضرة به"، وهي : "ورواه إسحاق بن راهويه" »	
		« في "مسنده"، : أخبرنا أبو داود الحفري ثنا سفيان عن حمته عن أبي نضرة به ، الخ »	
١١٦	٣	بن حكم ... ..	بن حكيم
١٣٩	٢٣	من كبير ... ..	من خردل من كبير
٢٣٧	٨	بما لا يسأله .. ...	بما لا يشك
٢٦٤	١٤	الجرشي ... ..	الجرشي
٢٦٤	١٤	البكتا .. ...	البكاء
٢٧٧	٩	الأثران ... ..	الاستدراة

## استدراك في المقدمة

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
٨	١٠	ثلاث . ... ..	ثلاثة
٩	٣	المتوفى ٨٢٩ ... ..	X
٢١	١٩	”من الرواة“ بعد محنة خلق القرآن	”من الرواة بعد محنة خلق القرآن“
٣٠	٦	فقاتها ... ..	فقاتها
٣١	٢٢	وكان خال أهل العراق ... ..	محله بعد علقمة في السطر ٢٧
٣٣	١	فقاتهم ... ..	فقاتهم
٣٥	١١	وتكون رئيسنا ؟ ... ..	وتكون رئيسنا .....
٣٥	١٢	فأجابهم اه ... ..	فأجابهم ..... اه
٣٦	١٣	أئمة اللغة ... ..	أئمة بها للغة
٣٦	٢٢	أبي الحسين ... ..	أبي عبد الله الحسين
٣٧	١٧	أتم ... ..	أتم
٣٧	١٧	المولاة ... ..	الموالاة
٤٠	٩	الفارس ... ..	الفارسي
٤٢	١٠	نجله ... ..	يُجْلِه
٤٤	١	أبو حازم ... ..	أبو حازم
٤٤	١٧	سنده ... ..	بسنده
٤٧	١٢	ولأحاديثه . ... ..	ولأحاديث
٥٧	١٦	أباء جعفر .. ... ..	أباء بن جعفر
٥٨	١	عبد الحكم .. ... ..	ابن عبد الحكم
٥٨	١٠	العجلى . ... ..	العجلي
٥٨	٢١	زكاة ... ..	زكاة
٥٩	٢٠	شبيب شيبه ... ..	شبيب بن شيبه
٦٠	١٢	مكتوبة . ... ..	مكتوبة للشافعي
٦١	٢٦	وبجائه . ... ..	وأبجائه





## مقدمة

” نصب الراية - لأحاديث الهداية “

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك اللهم ، لك الحمد ، كما أنت أهله ، وكما يليق بجلال وجهك ، وعظيم سلطانتك . صل على صفوة خلقك ، رسول الرحمة محمد ، وآله ، وأهل بيته وعترته وصحبه ، صلاة ترضيك ، وترضيه عنا ، يارب العالمين .

وبعد : خطر بالبال أن يكون ” نصب الراية - لأحاديث الهداية “ مسبوقة

بمقدمة ، تحوى أموراً ، يجب عليها ، وحقائق ثابتة ، تجب معرفتها .

ووقعت هذه الخطرة بالبال موقفاً . ولم تلبث حتى أصبحت فكرة ، ولم تزل الفكرة ، حتى

دعت طلوعاً على الصفحات .

فراقتني الخطرة ، وأعجبتني الفكرة ، فاحتفلت بها احتفالاً ، ورجبت دعوتها ترحاباً . وحاولت

أن أصدرها بكلمة في تعريف ” المجلس العلى “ - بالهند ، فانه أضخى سبباً لطبع الكتاب ، وعلى

إثرها لمعة من ترجمة - المؤلف - ، ورشحة من ترجمة صاحب ” الهداية “ .

ثم أعقبها بمقالة حافلة في أهم مواضيع الفقه ، والحديث ، ما يرتاح له قلب العالم ، ويتنهج له عقل

الفقيه ، بقلم نظار محقق ، وبجادة متبحر . وأختتمها بكلمة في تصحيح الكتاب ، وما لا قينا فيه من كبد

وعناء . والله سبحانه خير موفى ومعين .

## المجلس العلمي

المجلس العلمي — إدارة تأليفية ، فعلت في سن طفولتها ، ما لو فعلته في عهد شبابها ، لكفاهما فخراً وشرفاً .

رجل سعيد الحظ ، ميمون الطلعة ، طيب الأرومة ، رحيب الصدر ، من أهل "سملك" في الكجرات - بالهند ، أصبح أفريقياً منذ برهة من الدهر ، من مشاهير تجار أفريقيا الجنوبية . التحق بدار العلوم في "ديوبند" - مركز الثقافة الدينية ، والعلية بالهند - وتخرج منها بعد سنوات ، عالماً فاضلاً .

في عهد تحصيله : ساعد طلبة العلم ، وأعان دار العلوم - مهد تربيته العلية - بآلاف جنيه ، وخدم أكبر شيوخه ، إمام العصر ، المحدث ، الشيخ "محمد أنور الكشميري" ثم "الديوبندي" ، بما فيه أسوة لمن يأتي بعده .

فارق مهده العلي نخلف صيتاً حسناً ، وذكراً جميلاً على الألسنة ، وقدرأ في القلوب . بأعماله الخالدة ، أصبحت مدرسة "تعليم الدين" في - داهيل - ( من الكجرات ) - جامعة إسلامية - ينثال إليها طلبة العلم من كل صوب وناحية . يتبرع إليها بعطية ، تربو على ألف جنيه كل عام .

تم فتح إدارة علية لإحياء المآثر العلية ، غراماً بإبقاء آثار العلم الخالدة ، تحت إشراف إمام العصر السالف ذكره ، ومحقق العصر الشيخ "شير أحمد العثماني الديوبندي" - طال بقاءه - فوق لأن يقدم لأهل العلم ما يربو على عشرين كتاباً : في علوم الحديث . والقرآن . والحقائق وغيرها ، قبل أن يبلغ المجلس إلى ثمانى حجج ، من عمره الميمون .

وكذا الكريم إذا أقام بيلدة \* سال النضار بها وقام الماء

وإليك ذكر شيء من مآثره :

## فمن القرآن: —

- ١ — ”مشكلات القرآن“ — للإمام العصر ، محمد أنور الكشميري رحمه الله
- ٢ — ”تحفة الإسلام . في حياة عيسى عليه السلام“ — أيضاً له
- ٣ — ”خاتم النبيين“ — أيضاً له

## ومن الحديث: —

- ١ — ”نصب الراية — لأحاديث الهداية“ تأليف الإمام الحافظ العلامة . جمال الدين الزيلعي ، في — خمسة أجزاء كبيرة —
- ٢ — ”نيل الفرقدين“ ، في مسألة رفع اليدين — للإمام العصر
- ٣ — ”كشف الستر“ ، في مسألة الوتر — أيضاً له

## ومن الحقائق: —

- ١ — ”البدور البازغة“ — للإمام الشاه ، ولي الله الدهلوي ، صاحب ”حجة الله البالغة“
- ٢ — ”الخير الكثير“ — أيضاً له
- ٣ — ”التفهيمات الإلهية“ في جزئين — أيضاً له
- ٤ — ”المعارف الدنيّة“ — للإمام الرباني — المجدد للألف الثاني — الشيخ ”أحمد السرهندي“
- ٥ — ”مرقاة الطارم — لحدوث العالم“ — للإمام العصر

فهذه وأمثالها مآثر ناصعة ”للجلس العلي“ . ألا ، وإن بانيه المشار إليه ، هو ”الحاج محمد ابن موسى“ السّملي ، ثم الأفريقي . أسسه على عماد التقوى والإخلاص ، نجاره شرف الخلق ، وشعاره سيما العلم ، ودثاره رحابة الصدر .

يَندُ أنى ألقى منه متضايق الصدر عند التّويه بشأن من شئونه ، غيباً ، أو شفاهاً !

أكتب هذه السطور ، وأنا في القاهرة . وهو في أفريقيا الجنوبية . والقلب يستشعر بخوف الكدر على قلبه مني ، مع صفاء . ولولا هذه الخطرة لبثت طرفاً من مفاخره التي هو يطويها ، ومناقبه التي هو يستنكف عن إفشائها ، كأنها مثالب نقص ، وصمات عار ، وحاشاه عن ذلك . وأصدق ما يحكي حاله وحالي ، ما قال أبو الطيب :-

أنا بالوشاة إذا ذكرتك أشبه \* تأتي الندى ، ويذاع عنك فثكره

لكن أبي المسك إلا أن تم به نفحاته . وأبت الشمس إلا أن تلعب في الانحاء سطعاتها المتشعشة الحمراء .

أرجو عن سماحة شيمته ، ورحابة صدره ، أن لا يؤاخذني بهذه الكلمات ، حيث جذبها القلم من جذر القلب . وحاشاها أن يشوبها نقص من الإطراء ، وكدر من الرياء ، وكأنها تناثرت من سنيّ القلم ، من غير أن يتجشمها إرادة ! ومن شيمة الكرماء حسن الظن ، وقبول المعاذير .

وقصارى القول : إن المجلس قام في طفولته بأعباء ، لو قام بها عهد فتوّته لكفاه براعة ، وصاحب المجلس اتهم لمهمة دينية في ريعان شبابه ، لو انتهض لها في أوان شبابه لكفاه فضلاً ونباهة في الدنيا ، وذخراً في الآخرة ، ووجاهة عند الله جل ذكره ، وعظم برهانه . وأرجو له التوفيق من الله سبحانه بما تقرّب به عينه ، وعيون أهل العلم في أنحاء الأرض ، إنه سميع مجيب .

ثم أرى لزوماً علىّ ، أن أشكر حُسن قيام صديقنا الفاضل ، الأستاذ السيد " أحمد رضا بن السيد شبير علي البجنوري " ، بأعباء خدمة هذا المجلس العلى من كل جهة بحنكة ، وبصيرة ، وصدق وإخلاص ، وهو الذي أصبح هذا المجلس بحسن شؤنه الإدارية ، ودأب جهده البالغ في تنميته وترشيحه ، يرتقى معارج كماله ، بما تطمئن به القلوب ، وتتلج به الصدور .

أدعو الله سبحانه أن لا يزال موقفاً لما فيه سكينته لقلبه في الدارين ، وراحة لقلوب أهل المجلس ، وما ذلك على الله بعزيز .



## المقدمة

« بترجمة الإمام الحافظ ، جمال الدين الزيلعي الحنفي . »  
« صاحب ” نصب الراية — لتخريج أحاديث الهداية “ »

### ولمعة من مزايا كتابه الجليل

هو الإمام - الفاضل البارع ، المحدث المفيد ، الحافظ المتقن ، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد بن أيوب بن موسى الحنفي الزيلعي رحمه الله .  
الزيلعي - نسبة إلى - ” زيلع “ - بلدة على ساحل الحبشة ، قاله السيوطي في ” اللباب “ وإليها نسبة شيخه نضر الدين الزيلعي ، الفقيه ، صاحب ” تبيين الحقائق - في شرح كنز الدقائق “ في ست مجلدات كبيرة ، ونسب إليها عدة رجال من علماء زيلع الحنفيين ، وترجم لبعضهم في كتاب ” قلادة النحر - في وفیات أعيان الدهر “ (١) - للشيخ أبي محمد محمد الطيب بن عبد الله ، من علماء القرن العاشر للهجرة .

قال تقي الدين بن فهد المكي ، في ذيل ” تذكرة الحفاظ “ - للذهبي : تفقه ، وبرع ، وأدام النظر والاشتغال ، وطلب الحديث ، واعتنى به ، فأتقن ، وخرّج ، وألف ، وجمع ، وسمع على جماعة من أصحاب النجيب الحرائي ، ومن بعدهم : كالشهاب أحمد بن محمد بن فتوح التجيبي ” مسند الأسكندرية “ .  
والشهاب أحمد بن محمد بن قيس الأنصاري ” فقيه القاهرة . والأسكندرية “ . والشمس محمد بن أحمد بن عثمان بن عدلان ” شيخ الشافعية “ . وجلال الدين أبي الفتوح علي بن عبد الوهاب بن حسن بن إسماعيل بن مظفر بن الفرات الجريري - بضم الجيم - . وتقي الدين بن عبد الرزاق بن عبد العزيز ابن موسى اللخمي الأسكندري . وتاج الدين محمد بن عثمان بن عمر بن كامل البليسي ، الكارمي الأسكندري . وجمال الدين عبد الله بن أحمد بن هبة الله بن البوري ، الأسكندري ، آه .

(١) نسخته الفوتوغرافية في - ست مجلدات كبيرة - في دار الكتب المصرية ، تحت رقم ( ١٦٢ ) ، من التاريخ .

وقال تقي الدين أبوبكر التيمي في "الطبقات السنية (١)": اشتغل ، وسمع من أصحاب النجيب ، وأخذ عن الفخر الزيلعي - شارح الكنز - وعن القاضي علاء الدين التركماني ، وغيرهما ، ولازم مطالعة كتب الحديث ، إلى أن خرّج أحاديث الهداية ، وأحاديث الكشف ، فاستوعب ذلك استيعاباً بالغاً .

قال في الدرر "يعني به الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة" : ذكر لي - شيخنا العراقي - أنه كان يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية ، لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنينا بتخريجها ، فالعراقي لتخريج أحاديث الإحياء ، والأحاديث التي يشير إليها الترمذي في الأبواب ، والزيلعي لتخريج أحاديث الهداية . والكشاف ، فكان كل منهما يعين الآخر ، ومن كتاب الزيلعي في تخريج أحاديث الهداية استمد "الزركشي" في كثير مما كتبه من تخريج أحاديث الرافعي .

وقال ابن العديم ، ومن خطه نقلت : شاهدت بخط شيخ الإسلام حافظ الوقت ، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني ما صورته - بعد أن ذكر غالب ما نقلناه هنا من الدرر منه - : جمع تخريج أحاديث الهداية ، فاستوعب فيه ما ذكره صاحب الهداية من الأحاديث . والآثار في الأصل ، وما أشار إليه إشارة ، ثم اعتمد في كل باب أن يذكر أدلة المخالفين ، ثم هو في ذلك كثير الإيصال ، يحكي ما وجدته من غير اعتراض ، ولا تعقب غالباً ، فكثير إقبال الطوائف عليه ، واستوعب أيضاً في تخريج أحاديث الكشف (٢) ما فيه من الأحاديث المرفوعة خاصة ، فأكثر من تبين طرقها ، وتسمية مخرجيها على نمط ما في أحاديث الهداية ، لكنه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة ، ولم يتعرض غالباً لشيء من الآثار الموقوفة ، ورأيت بخطه كثيراً من الفوائد ، مفرقا ، رحمه الله ، وعفاه عنه بمنه وكرمه ، اه ، انتهى ما حكاه التيمي في "طبقاته" .

(١) نسخته المخطوطة في التيمورية ، من دار الكتب المصرية ، تحت رقم ( ٥٤٠ ) من التاريخ ، في - أربع مجلدات  
(٢) وقد أخطأ النواب ، صديق حسن خان في كتابه "الأحكام" - في أصول التفسير ، حيث جعل تخريج أحاديث "الكشاف" ، للحافظ ابن حجر ، وتلخيصه للحافظ الزيلعي ، وذكر هذه الأوصاف - التي ذكرها ابن حجر لتخريج الزيلعي - لتخريج ابن حجر ، فمكس الأمر ، ونبه عليه ، الفاضل الشيخ المكنوي في "تعليقات الفوائد البهية" ، والعجب أنه كيف خفي عليه هذا ! مع أن ابن حجر ولد بعد وفاة الزيلعي بأحد عشر عاماً ، فكيف يمكن أن يلخص الزيلعي كتاب ابن حجر ؟ ! ولم يكن هو عبد ذاك في عالم الوجود ، وكثير له من تراجم أمثال هذه الأوصاف

وقال الشيخ جلال الدين السيوطي في ذيل "تذكرة الحفاظ" - للذهبي : سمع من أصحاب النجيب ، وأخذ عن الفخر الزيلعي ، شارح "الكنز" . والقاضي علاء الدين بن التركماني . وابن عقيل ، وغير واحد ، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج "أحاديث الهداية" - وأحاديث الكشف ، واستوعب ذلك استيعاباً بالغاً ، اهـ ، ومثله قال في "حسن المحاضرة" ، عند ذكر حفاظ الحديث ، ونقاده بمصر : ص ١٥١ - ج ١ .

قال البهائي الكبير ، الأستاذ المحقق الشيخ "محمد زاهد الكوثري" ، طال بقاؤه في "حواشيه" على "ذيل ابن فهد" : واستمد ابن حجر نفسه في تخاريجهم كذلك ، وقال الفاضل المحقق الشيخ "عبد الحى اللكنوي" في "الفوائد البهية" : به استمد من جاء بعده من شراح الهداية ، بل به استمد كثيراً الحافظ ابن حجر في تخاريجهم : كتخريج أحاديث "شرح الوجيز" - للرافعي . وغيره ، اهـ . وقال الأستاذ الكوثري : والزيلعي أعلى طبقة من العراقي ، وعمله هذا معه - أى مرافقته في التخاريج - يدل على ما كان عليه من الاخلاق الجميلة والتواضع ، وتخاريجهم شهود صدق على تبحره وسعة اطلاعه في علوم الحديث ، من : معانيه . وأسماء رجاله . ومتونه . وطرقه ، وقد رزقها الله الاتقان بها ، والتداول بأيدي أهل العلم بالحديث على مدى القرون ، وكان بعيداً عن التعصب المذهبي ، يحشد الروايات ، وقد لا يتكلم فيما له كبير مجال ، انتهى كلامه .

قال الراقم : وكان الأستاذ الكوثري يعرض إلى كثير من الحفاظ الشافعية ، ولا سيما حامل لواءهم في المتأخرين ، الحافظ ابن حجر ، فانه بضد الحافظ الزيلعي ، يخس الحنفية حقهم في أمثال هذه المواضع ، ويتكلم فيما لا يكون للكلام فيه مجال ، ومن دأبه في كتبه - ولا سيما "فتح الباري" - أنه يغادر حديثاً في بابه يكون مؤيداً للحنفية ، مع علمه ، ثم يذكره في غير مظانه ، لئلا ينتفع به الحنفية .

قال شيخنا إمام العصر ، الشيخ "محمد أنور الكشميري" ، ثم الديوبندي "رحمه الله تعالى : كان الحافظ جمال الدين الزيلعي ، من المشايخ الصوفية ، الذين ارتاضت نفوسهم بالمجاهدات والخلوات ، وتزكت قلوبهم عن الرذائل والشهوات ، كما كان من أكابر المحدثين الحفاظ ، بحور العلم والحديث ، وترى من آثار تزكية نفسه أنه لا يتعصب لمذهبه شيئاً ، بل يمشی مع الخصوم ، ويسايرهم بغاية الإنصاف .



وبمثل هذه الميزة امتاز الشيخ الحافظ ، تقى الدين بن دقيق العيد ، رحمه الله ، بين علماء عصره ، وكان هو أيضاً من أكابر الصوفية ، صاحب كرامات ، لا يتعصب لأهل مذهبه ، وربما يقصد في تحقيقه إفادة الحنفية وتأيدهم ، وحاشاه أن ينحس حقهم ، ومثله منا - في الجمع بين طريقة القوم ، وبين علوم الشريعة ، ثم النصف والعدل - الشيخ المحقق ابن الهمام ، صاحب "فتح القدير" ، وهذا بخلاف الحافظ ابن حجر ، فيتطلب دائماً مواقع العلل ، ويتوخى مواضع الوهن من الحنفية ، ولا يأتي في أبحاثه ما يفيد الحنفية ، ويقول شيئاً ، وهو يعلم خلاف ذلك ، ولا يليق بجلالة قدره ذلك الصنيع ، وحاشى أن أغض من قدر الحافظ ابن حجر الذي يستحقه ، وإنما هي حقائق ناصعة ، ووقائع ثابتة ، يجب على الباحث الناقد أن يعرفها ، عفا الله عنه ، وبذل سيئاته حسنات .

وسمعت منه رحمه الله : أن الشيخ ابن الهمام كل ما ذكره في "فتحه" من أدلة مذهبنا ، مستفاد من تخريج الإمام الزيلعي ، ولم يزد عليه دليلاً ، إلا في ثلاث مواضع : منها مسألة المهر . وقدر ما يجب . وأفادني الأستاذ الكوثري : أن من مؤلفات الإمام الزيلعي مختصر "معاني الآثار" - للطحاوي ، وهو من محفوظات مكتبة - رواق الأتراك - بالأزهر ، والكوبريلي - بالآستانة - اه .

أما وفاة هذا الإمام الجليل ، فقد اتفقت كتبهم ، ممن ترجم له - كابن حجر . وابن فهد . والسيوطي . والتميمي . والكفوي - على وفاته في "المحرم سنة اثنتين ، وستين ، وسبعمائة" - ٧٦٢ - هجرية ، وزاد ابن فهد تعيينه : "بالحادي عشر من المحرم" ، ولم يتعرض أحد منهم ، لذكر تاريخ ولادته ، ولم أظفر بها ، مع تتبع ، ودفن بالقاهرة ، واتفقت به كلمة من تعرض لوفاته ، والعجب أنه لم يعين أحد قبره ، ولا جهته ، من أصحاب التراجم ، ورجال الطبقات ، والمؤلفين ، في خطط القاهرة ، وآثار مصر : كالمقريزي . وغيره ، والمتصدين لذكر مزارات الأولياء ، وقبور الصالحين بالقاهرة ، كالسكاوي . وغيره ، إلا أن علي باشا مبارك في "الخطط التوفيقية" ذكر عند ذكر ، شارع باب الوزير ، في : ص ١٠٣ - ج ٢ ، عطفة الزيلعي ، وقال : عرفت بضريح الشيخ الزيلعي المدفون بها ، اه . ولم يعينه من هو ، فوصلت إلى العطفة المذكورة الواقعة في - شارع الحجر - برفقة صديقي المحترم ، الشيخ عبد المجيد الدسوقي عطية ، وبمساعدة الأستاذ الفاضل إبراهيم بن مختار الزيلعي ، فالفينا في آخر العطفة بيتاً مغلقاً ، واطلعنا إلى شباكها ، فاذا هو مكتوب علي غلاف المرقد الشريف :

هذا مقام الإمام عبد الله الزيلعي ، وكان خارج البيت فوق الباب ، كتابة في حجر منحوتة ، فقرأنا فيه كلمة : عبد الله ، وكلمة ”الزيلعي“ ، ولكن كان في القلب شيء ، فاستظهرت بالأستاذ ”حسن قاسم“ عالم هذه الآثار ، فذهب وقرأ اللوح ، بعد أن أتعب نفسه ، فاذا هو ”أبو عبد الله ، المتوفى ٨٢٩ ، فاتضح أنه غيره ، ثم الأستاذ ”حسن قاسم“ يحزم بأن ضريحه بقراقة القاهرة ، ياب النصر ، يئد أنه اندثرت المقبرة هنا ، فلا يعرف اليوم قبر أحد ، والله أعلم .

### خصائص هذا الكتاب الجليل

قد سمعت أقوال علماء الأمة ، وحفاظ الحديث في حق المؤلف ، الإمام الحافظ الجهد ، وأغنتنا كلماتهم الموجزة عن الإطناب في مدحه ، يئد أني أحاول أن أشير إلى لمعة من خصائص مؤلفه هذا ، ”نصب الراية - لتخريج أحاديث الهداية“ ، ليكون من بدء الأمر ، بصيرة لاولي الأبصار ، وبصراً لأرباب البصائر ، فيقع الكتاب في جذر قلوبهم ، بانبلاج وانشراح . فمن خصائص هذا الكتاب ، أنه - كما أصبح ذخيرة نادرة للمذهب الحنفي - كذلك أصبح ذخيرة ثمينة لأرباب المذاهب الأخرى ، من المالكي . والشافعي . والحنبلي ، فكما أن الحنفية يفتقرون إليه في التمسك بعراها الوثيقة ، كذلك أصحاب سائر المذاهب لا يستغنون عنه أبداً .

ولا بدع لو قلت : إنه دائرة المعارف العامة ، لأدلة فقهاء الأمصار ، حيث أحاط بأدلتها ، فلا يرى الباحث فيها بخساً ولا رهقاً .

ومنها : - أن هذا الكتاب الفذ ، خدمة جليلة للأحاديث النبوية - على صاحبها الصلوات والتحيات - أكثر مما هو خدمة للمذهب الحنفي ، فليكن أمام الباحث الحديث ، أنه كما يحتاج إليه الفقيه المتمسك بالمذهب ، كذلك يحتاج إليه المحدث ، فأصبح مقياساً ونبراساً للفقهاء ، والمحدثين .

ومنها - أنه نفع الأمة في الأحاديث ، بتعقبها بجرح وتعديل ، مع سرد الأسانيد ، ثم ذكر فقه الحديث وفوائده ، فالفقيه البارع ، يفوز بأربه من فقه الحديث ، والمحدث الجهد ، يقضي وطره من أحوال الرواة ، ولطائف الأخبار ، والتحديث .

ومنها - أنه وصل إلينا - بواسطة هذا العلق النفيس - نقول : من الكتب القيّمة في

الحديث، التي أصبحت بعيدة شاسعة عن متناول أيدي أهل العلم، وأبحاث سامية فيما يتعلق بالرجال، من كتب أضعافها يد الحدثان، ولا نرى لها عيناً، غير أثر في الكتب الأثرية، وكتب الطبقات والتراجم، من ذكر أسمائها: "كصحيح" - أبي عوانة. و"صحيح" - ابن خزيمة. و"صحيح" - ابن حبان. و"صحيح" - ابن السكن. و"مصنف" - ابن أبي شيبة. و"مصنف" - عبد الرزاق. وكثير من المسانيد. والسنن. والمعاجم، وكتاب "الاستذكار، والتمهيد" - لابن عبد البر، و"كتاب المعرفة، والخلافيات" - للبيهقي، وعدة كتب من تصانيف أبي بكر الخطيب البغدادي، وكتب ابن عدي، وكتب ابن أبي حاتم، وغيرهم.

ومن كتب المتأخرين، ككتاب "الإمام"، و"الإمام" - للحافظ تقي الدين بن دقيق العيد، وكتب ابن الجوزي، "بجامع المسانيد"، "والعلل المتناهية"، و"كتاب التحقيق"، وغيرها من كتب أعلام الأمة، ومعالم الإسلام.

ومنها - أنه نرى فيه كلمات في موضوع الجرح والتعديل، من أئمة الفن، وجهابذة الحديث، ونقذة الرجال، ما لا نشاهده في الذخيرة التي بين أيدينا، من كتب أسماء الرجال المطبوعة المتداولة، بحيث لو أفردت منه في جزء بمجموع، لأصبح كتاباً ضخماً في الموضوع.

فهذه خصائص عندي، كلها على حيالها، مزاياء على حدة، وإليك فائدة من فوائد كتابه، تمثيلاً لما قلته.

فائدة: - ومجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة، إذ لم يسلم من كلام الناس، إلا من عصمه الله، بل خرج في "الصحيح" لخلق ممن تكلم فيهم، ومنهم جعفر بن سليمان الضبيعي. والحارث بن عبد الأيادي. وأيمن بن نابل الحبشي. وخالد بن مخلد القطواني. وسويد بن سعيد الحرثاني. ويونس بن أبي إسحاق السبيعي. وغيرهم، ولكن صاحباً الصحيح رحمهما الله إذا أخرجنا لمن تكلم فيه، فانهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهد، وعلم أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: "قسمت الصلاة بيني وبين عبدي": لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الآثبات، كمالك. وشعبة. وابن عينة، فصار حديثه متابعاً، وهذه العلة راحت على كثير ممن استدرك على



”الصحيحين“ فتساهلوا في استدراكهم ، ومن أكثرهم تساهلاً ، الحاكم أبو عبد الله في ”كتابه المستدرک“ ، فانه يقول : هذا حديث على شرط الشيخين ، أو أحدهما ، وفيه هذه العلة ، إذ لا يلزم من كون الراوى محتجاً به في الصحيح أنه إذا وجد في أى حديث ، كان ذلك الحديث على شرطه لما بيناه ، بل الحاكم كثيراً ما يجرى إلى حديث لم يخرج لغالب رواه في الصحيح ، كحديث روى عن عكرمة عن ابن عباس ، فيقول فيه : هذا حديث على شرط البخارى ”يعنى لكون البخارى أخرج لعكرمة“ ، وهذا أيضاً تساهل ، وكثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخارى ، وبعضهم لمسلم ، فيقول : هذا على شرط الشيخين ، وهذا أيضاً تساهل ، وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحباً ”الصحيح“ عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به ، ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه ، أو لعدم ضبطه حديثه ، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه ، أو لغير ذلك ، فبخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ، ثم يقول : هذا على شرط الشيخين ، أو البخارى . أو مسلم ، وهذا أيضاً تساهل ، لأن صاحبى ”الصحيح“ لم يحتج به إلا فى شيخ معين ، لا فى غيره ، فلا يكون على شرطهما ، وهذا كما أخرج البخارى . ومسلم حديث خالد بن مخلد القطوانى عن سليمان بن بلال . وغيره ، ولم يخرج حديثه عن عبد الله بن المثنى ، فان خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى ، فاذا قال قائل فى حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى : هذا على شرط البخارى . ومسلم ، كان متساهلاً ، وكثيراً ما يجرى إلى حديث فيه رجل ضعيف ، أو متهم بالكذب ، وغالب رجاله رجال الصحيح ، فيقول : هذا على شرط الشيخين . أو البخارى . أو مسلم ، وهذا أيضاً تساهل فاحش ، ومن تأمل كتابه ”المستدرک“ تبين له ما ذكرناه ، قال ابن دحية فى كتابه ”العلم“ المشهور : ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبى عبد الله ، فانه كثير الغلط ظاهر السقط ، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده ، وقلده فى ذلك .

ثم ذلك إلماع إلى أمهات الخصائص ، لاجابة بنا إلى استيفاء الأطراف ، بعد الإيماض إلى اللباب ، فقد أبدى الصريح عن الرغبة ، وما يوم حليلة بسر ، فترجو الله سبحانه التوفيق ، وإصابة الغرض ، ونجاح العمل ، والله الموفق .

### تلخيص الكتاب ، وتذييله

ثم ليُعلم أن الحافظ ابن حجر قد لخص هذا الكتاب ، وسماه ” الدراية - في تلخيص نصب الراية “ وسمعت من شيخنا إمام العصر مولانا ” محمد أنور “ رحمه الله : أن الحافظ ما أجاد في تلخيصه ، كما كان يرجى من براعته في التقيح والتحرير ، وعلو كعبه في التلخيص ، وغادر كثيراً من غرر النقول التي ما كان يحرق تركها ، وقد طبع هذا التلخيص مرتين - بالهند - ، وسموه في طبعة ” نصب الراية “ ، وطبع أيضاً على هوامش ” الهداية “ .

هذا ، وللشيخ المحدث ” قاسم بن قطلوبغا “ الحنفى ، ذيل على هذا التخريج ، سماه : ” منية الأملعى فيما فات من تخريج أحاديث الهداية - للزيلعى “ ، والأسف أننا مع شدة الاستقراء ، لم نظفر بوجوده في مكتبة ، وإلا فكان ” المجلس العلى “ يريد أن يستوفى فائدة الكتاب بهذا الذيل ، ليكون درة الناج لهام التخريج ، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ،

### رواية الكتاب

يرويه غالب أصحاب الآثبات ، بطريق أمين الدين الأقصرائى ، عن الحافظ شمس الدين محمد بن الجزرى المقرئ ، عن المؤلف الزيلعى ، راجع ” الأمم ، لا يقاظ الهمم “ .





## تتفة

### من ترجمة صاحب "الهداية"

بعد أن ذكرت ترجمة صاحب "تخريج الهداية" سنح لي أن ألحق بها ترجمة صاحب الهداية ، ليعرف منزلة هذا الإمام علماء غير المذهب الحنفي ، فإن الكثرة الغامرة من علماء العصر يحظ ضئيل من معرفة رجال العلم ، من غير مذهبهم ، وأما أهل مذهبه ، ولا سيما علماء الأفغان . والهند ، فهو أشهر عندهم من نار على علم .

قال الحافظ عبد القادر القرشي في "الجواهر المضية" : علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني ، شيخ الإسلام ، برهان الدين المرغيناني ، العلامة المحقق "صاحب الهداية" ، اهـ . ولفظ الفاضل الكنوي في "الفوائد البية" : كان إماماً فقيهاً ، حافظاً محدثاً ، مفسراً ، جامعاً للعلوم ، ضابطاً للفنون ، متقناً ، محققاً ، نظاراً ، مدققاً ، زاهداً ، ورعاً ، بارعاً ، فاضلاً ، ماهراً ، أصولياً ، أدبياً ، شاعراً ، لم تر العيون مثله ، في العلم والآداب . وله اليد الباسطة في الخلاف ، والباع الممتد في المذهب ، اهـ .

"مرغينان" - بفتح الميم - مدينة من بلاد - فرغانة - ، "فرغانة" - بفتح الفاء - ، وراء الشاش ، وراء جيحون وسيحون . وأيضاً ، فهي قرية من قرى فارس . قاله القرشي .

تفقه على أئمة عصره ، كفتى الثقلين ، نجم الدين "أبي حفص عمر النسفي" . وابنه أبي الليث "أحمد النسفي" . والصدر الشهيد "حسام الدين عمر" . والصدر السعيد "تاج الدين أحمد" . "وأبي عمرو عثمان البيكندی" تليذ ، شمس الأئمة "السرخسي" . وغيرهم .

وأقر له بالفضل ، والتقدم ، أهل عصره ، كالإمام نجر الدين - قاضي خان - وصاحب المحيط ، وصاحب الذخيرة . والشيخ زين الدين العتابي . وظهر الدين البخاري ، صاحب "الفتاوى الظهيرية" ، وغيرهم .

فاق شيوخه ، وأقرانه ، وأذعنوا له كلهم ، ولا سيما بعد تصنيفه لكتاب "الهداية" . و"كفاية المنتهى" . "ونشر المذهب" .

ومن مؤلفاته أيضاً كتاب "المتقى" . "والتجنيس والمزيد" . "ومناسك الحج" . "ومختارات النوازل" . وكتاب في "الفرائض" . انتهى ملخصاً ، وملقطاً من "الجواهر" . و"الفوائد" .

## طبقة المؤلف

عده ابن كمال باشا ، من أصحاب الترجيع ، وبعضهم ، من أصحاب التخريج ، وقيل : هو من المجتهدين في المذهب ، ومال إليه الفاضل اللكنوي ، في تعليقاته على " الفوائد البهية " ، توفي رحمه الله تعالى ، سنة ثلاث ، وتسعين ، وخمسة - ٥٩٣ - هـ .

## " الهداية "

صنف كتاباً ، سماه " بداية المبتدى " جمع فيه كتابي : القدوري . والجامع الصغير ، للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، وزاد عليهما مسائل عند الضرورة ، ثم شرحه بكتاب سماه " كفاية المنتهى " ، في ثمانين مجلداً ، ثم اختصره في " كتاب ، سماه الهداية " . صنف " الهداية " في ثلاث عشرة سنة ، وبقى صائماً في عهد تأليفه لهذا الكتاب ، لم يطلع على صومه أحد .

قال إمام العصر ، المحدث ، الشيخ " محمد أنور الكشميري الديوبندي " رحمه الله : ليس في أسفار المذاهب الأربعة كتاب بمثابة كتاب " الهداية " في تلخيص كلام القوم ، وحسن تعبيره الرائق ، والجمع للمهمات في تفقه نفس ، بكلمات كلها درر وغرر .

وقال : وقد صدق من قال من بعض أفاضل الشيعة : إن كتب الأدب العربي في المسلمين ثلاثة : التنزيل العزيز . وصحيح البخاري . وكتاب " الهداية " ، اهـ .

وقال : براعة الإنشاء ، وفضل الأدب يظهر في إفصاح التعبير الأدبي في غوامض الأبحاث ، ومشكلات المسائل ، ليست المزية في فصاحة عبارات الحقائق والأزهار ، وذكر النسائم ، وخرير الأنهار ، فانه باب طرفة كل شاعر وكاتب .

وقال : لا يدرك شأو صاحب " الهداية " في فقهه ألف فقيه ، مثل صاحب " الدر المختار " ، فان صاحب " الهداية " فقيه النفس ، عليه علم الصدر . وعلم صاحب " الدر المختار " علم الصحف والأسفار ، وإن البون بينهما لبعيد .

وقال : سألتني بعض الفضلاء ، هل تقدر على أن تؤلف كتاباً ، مثل - فتح القدير ، وهو " شرح الهداية " - في الدقة والتحرير ؟ قلت : نعم ، قال : ومثل " الهداية " ؟ قلت : كلا ، ولو عدة أسطر . قال الراقم : وناهيك بهذه الكلمات ، من هذا الأستاذ الإمام ، إمام العصر . في منزلة هذا

الكتاب الجليل ، وإنما ليست مجازفة وإطراء ، بل خرجت من فكرة دقيقة صائبة ، غاصت في دَرَكَ الكتاب بمكابدة العناء والتعب ، فقدّم درر تحقيقه للقوم التي أخرجها عن دَرَكَه بعد برهة من الدهر .

### شروح "الهداية" فقهاً وحديثاً

قد ذكر صاحب كشف الظنون من شروح الهداية ، والتعليقات عليها ، والتخريج لأحاديثها ، قدراً كبيراً يتجاوز ستين شرحاً ، ولو أخذنا في التحقيق وضم الحواشي والشروح إليه بعد عهد صاحب الكشف ، وإلحاق شروحها في اللغة الفارسية ، واللغة الآردية ، لزدنا على القدر المذكور قدراً غير يسير . ولاستقصاء البحث موضع غير هذا .

وأول شروحها "النهاية" - لحسام الدين الصغناني ، تلميذ صاحب "الهداية" ، وقيل : غيرها ، ومن شروحه "الفوائد" - لمحمد الدين الضرير . و "معراج الدراية" - لقوام الدين الكاكي . و "الكفاية في دراية الهداية" لعمر بن صدر الشريعة . و "غاية البيان ، ونادرة الأقران" - للإمام قوام الدين أمير كاتب الإيتماني ، المتوفى سنة ٧٥٨ - هـ ، صاحب الشامل ، شرح أصول البزدوى . و "البنية" - للشيخ بدر الدين الحافظ العيني ، شارح صحيح البخاري ، المتوفى سنة ٨٥٥ - هـ . و "العناية" - للشيخ أكمل الدين البارقي . و "الغاية" - لأبي العباس السروجي ، الإمام المحدث ، وتكملته عن الشيخ المحدث ، سعد الدين الديري .

وتصدي لتخريج أحاديثها ، الحافظ عبد القادر القرشي ، المتوفى سنة ٧٧٥ - هـ ، وسماه : "العناية في تخريج أحاديث الهداية" .

والحافظ البارع ، علاء الدين علي بن عثمان المارديني ، المتوفى سنة ٧٥٠ - هـ ، صاحب "الجوهر النقي" في الرد على البيهقي ، وهو شيخ الحافظ الزيلعي ، وسماه "الكفاية في معرفة أحاديث الهداية" . والحافظ جمال الدين الزيلعي ، سماه "نصب الراية - لأحاديث الهداية" ، وقد فرغنا من ترجمته ومزاياه ، وذئيل تخريجه ، الحافظ الشيخ "قاسم بن قطلوبغا الحنفي" ، وسماه : "منية الأملعي" ، وتقدم ذكره ، وللشيخ مصلح الدين ، مصطفى السروري تعليق على شرح ابن الشحنة في "التنبيه على أحاديث الهداية" ، والحافظ ابن حجر "الدراية - في تلخيص نصب الراية" ، وقد تقدم في - ترجمة الزيلعي - .

وطبع من شروحه "فتح القدير" - للشيخ ابن الهمام السيواسي بمصر ، مع تكملته ، وهو من أمتن الشروح ، وأبرعها ، وطبع بالهند أيضاً . و "العناية" - للشيخ البارقي . و "الكفاية" ... وهما من أحسن شروحها فقهاً ، وطبعت هذه الثلاثة بمصر بمجموعة . وطبع "البنية" - للعيني



في الهند، طبعاً سقيماً، وأصبح اليوم نادراً جداً، وهو من أنفع الشروح، حلاً لغوامض الكتاب، ثم جمعاً بين أبحاث الفقه، وأبحاث الحديث، وهو يحتاج إلى إعادة الطبع، مع عناية بالتصحيح باللغة، وبما نحن في اشتياق وحاجة شديدة إلى طبعه من الشروح، فيما أرى - "غاية البيان" - للاتقاني. و "معراج الدراية" - لقوام الدين الكاكي : و "الغاية" - للشيخ أبي العباس السروجي، حافظ الحديث.

قال الراقم : لم يخدم كتاب في الفقه من المذاهب الأربعة، مثل كتاب "الهداية"، ولم يتفق على شرح كتاب في الفقه، من الفقهاء، والمحدثين، والحفاظ المتقنين، مثل ما اتفقوا على كتاب الهداية، وناهيك بهذا الإقبال العظيم، وتلقى القوم إياه بالقبول، فمن شراحه من الفقهاء المحدثين، أعلام العصر، وأعيان القوم، مثل الحافظ العيني. وقوام الدين الاتقاني. وقوام الدين الكاكي. وابن الهمام السيواسي. ومن مخرجه من جهابذة الحفاظ، مثل المارديني. والزيلعي. والقرشي. وابن حجر. والقاسم بن قطلوبغا الحنفي، فكفى لكتابه فضلاً وشرفاً، أمثال هؤلاء الأعيان في شارحيه، ومخرجيّه، فهل هذه المزية تساجل، أر تجاري ١٢ :

وما كل مخضوب البنان بثينة \* ولا كل مصقول الحديد يمان  
وفي هذا القدر كفاية لأولى الألباب، والله الهادي إلى الصواب. وصلى الله تعالى على صاحب  
النفس القدسية، والأنفاس الزكية، صفوة البرية، محمد وآله، وصحبه، وبارك، وسلم.

محمد يوسف بن السيد محمد زكريا بن السيد مزمل شاه البسنوري،  
نزيل "القاهرة"، عفا الله عنه، وعافاه، وجعل آخرته خيراً  
من أولاه، عضو "المجلس العلي"، والمدرس بالجامعة  
الإسلامية - داهيل سورت - الهند  
يوم الاثنين ٢١، من الربيع الآخر، سنة ١٣٥٧ هـ

## تقدمة<sup>(١)</sup>

”نصب الراية“

وكلمة عن فقه أهل العراق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أعلى منازل الفقهاء ، إعلاء يوازن ما لهم من الهمم القعساء ، في خدمة الحنفية السمحة البيضاء ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء ، وسند الأتقياء ، ومخرج الأمة من الظلمات إلى النور والضياء ، وعلى آله وصحبه ، السادة النجباء ، والقادة الأصفياء ، شمس الهداية ، وبدور الاهتداء ، الناضري الوجوه ، بتبليغ ما بلغوه من أدلة الشريعة الغراء .

وبعد : فإن كتاب ”نصب الراية - لتخريج أحاديث الهداية“ للإمام الحافظ الفقيه الناقد الشيخ ”عبدالله بن يوسف الزيلعي“ - أعلى الله سبحانه منزلته في الجنة - كتاب لا نظير له في استقصاء أحاديث الأحكام ، حيث كان مؤلفه لا يفتر ساعة عن البحث ، ولا يعوقه عن التنقيب عائق ،

(١) تحتوي على مزبنة تخريج الحافظ الزيلعي على تخاريج سائر حفاظ الحديث ، وكلمة في القياس والاستحسان ، وبيان حقيقة الرأي في نظر السلف ، وذكر مزبنة الكوفة على سائر البلاد ، في عهد الصحابة ، وبعده ، قرآناً ، وسنة . فقهاً ، وتحديثاً ، وعربية ، وغيرها ، وذكر الحفاظ ، والمحدثين من الحنفية في العصور المختلفة ، وكلمة في الجرح والتعديل . وهذه جواهر ودرر من الحقائق الناصعة التاريخية ، التي لا مجال للكلام فيها ، عند البصير المنصف ، وغرر قول من الأكابر ما لا يتفاه إلا أمثالهم ، جاد بها قلم المحقق النظار ، المحنك المتبحر ، الأستاذ الكبير الشيخ ”محمد زاهد الكوثري“ ، في مجلة المستوفى بالتماس ”المجلس العلمي“ ، من فضيلته ، طالت حياته في طافية ”البنوري“ ،



ولا يحول دون فحصه تواكل ، ولا تكاسل ، ولا يزهد في الأخذ عن أقرانه ، وعن هو دونه كبر النفس ، وسعته في العلم ، بل طريقته الدأب ، ليل نهار ، على نشدان طلبته ، أينما وجد ضالته ، وهذا الإخلاص العظيم ، وهذا البحث البالغ ، جعلاً لكتابه من المنزلة في قلوب الحفاظ ، مالا تساميه منزلة كتاب من كتب التخريج ، والحق يقال : إنه لم يدع مطمعاً لباحث وراء بحثه وتنقيته ، بل استوفى في الأبواب ذكر ما يمكن لطوائف الفقهاء أن يتمسكوا به على اختلاف مذاهبهم ، من أحاديث ، قلما يهتدى إلى جميع مصادرها أهل طبقة ، ومن بعده من محدثي الطوائف ، إلا من أجهد نفسه إجهاده ، وسعى سعيه لوجود كثير منها في غير مظانها ، بل قل من ينصف إنصافه ، فيدون أدلة الخصوم تدوينه ، غير مقتصر على أحاديث طائفة دون طائفة ، مع بيان ما لها وما عليها ، بغاية النصفة ، بخلاف كثير من ألفوا في أحاديث الأحكام في المذاهب ، فإنك تراهم يغلب عليهم التقصير في البحث ، أو السير وراء أهواء ، والتقصير في البحث ، يظهر المسألة القوية الحجة بمظهر أنها لا تدل عليها حجة ، والسير وراء هوى ، تعصب بأباه أهل الدين ، وأخطر ما يغشى على بصيرة العالم عند النظر في الأدلة ، هو التعصب المذهبي ، فإنه يلبس الضعيف لباس القوى ، والقوى لباس الضعيف ، ويجعل الناهض من الحجة داحضاً ، وبالعكس ، وليس ذلك شأن من يخاف الله في أمر دينه ، ويتهب ذلك اليوم الرهيب الذي يحاسب فيه كل امرئ على ما قدمت يداه ، فإذا وجد المتفقه من هو واسع العلم ، غواص لا يتغلب عليه الهوى ، بين حفاظ الحديث ، فليعض عليه بالنواجذ ، فإن ذلك ، الكبريت الأحمر بينهم ، والحافظ الزيلعي هذا ، جامع لتلك الأوصاف حقاً ، ولذلك أصبحت أصحاب التخريج بعده عالة عليه ، فدونك كتب : البدر الزركشي . وابن الملقن . وابن حجر . وغيرهم ، من الذين يظن بهم أنهم يخلقون في سماء الإعجاب ، ويناطحون السحاب ، وقارنها بكتب الزيلعي ، حتى تيقن صدق ما قلنا ، بل إذا فعلت ذلك ربما تزيد ، وتقول : إن سدى تلك الكتب ولحمها ، كتب الزيلعي ، إلا في التعصب المذهبي ، وكتاب الزيلعي هذا يجد فيه الحنفى صفوة ما استدل به أئمة المذهب من أحاديث الأحكام ، ويلقى المالكي فيه نقاوة ما خرجه ابن عبد البر في " التمهيد " . و " الاستذكار " ، وخلاصة ما بسطه عبد الحق في كتبه ، في أحاديث الأحكام ، والشافعي يرى فيه غرلة ما خرجه البيهقي في " السنن " . و " المعرفة " . وغيرهما ، وتمحيص ما ذكره النووي في " المجموع " . و " شرح مسلم " ، واستعراض ما بينه ابن دقيق العيد في " الإلمام " . و " الإلمام " . و " شرح العمدة " ، وكذلك الحنبلي يلاقي فيه وجوه النقد في " كتاب التحقيق " - لابن الجوزي . و " تنقيح التحقيق " - لابن عبد الهادي ، وغير ذلك من

الكتب. المؤلف في أحاديث الأحكام ، بل يجد الباحث فيه سوى ما في الصحاح . والسنن .  
 والمسانيد . والآثار . والمعاجم ، من أدلة الأحكام أحاديث في الأبواب ، من مصنف ابن أبي شيبة  
 - أهم كتاب في نظر الفقيه - . ومصنف عبدالرزاق . ونحوهما ، مما ليس بمتناول يد كل باحث اليوم ،  
 مع استيفاء الكلام في كل حديث ، من أقوال أئمة الجرح والتعديل ، ومن كتب العلل المعروفة ،  
 وهذا مما جعل لهذا الكتاب ميزة عظيمة بين كتب التخريج . ولا أريد بهذا ، الثناء على كتابه تثبيط  
 العزائم ، وتخدير الهمم ، ولا إنكار أنه لا نهاية لما يفيض الله سبحانه على أهل العزيمة الصادقة من  
 خبايا العلوم ، ولا نفي أن في كتب من بعده بعض فوائد ، يشكر مؤلفوها عليها ، ويزداد استقاء  
 أمثالها من يتابعها الصافية ، عند مضاعفة السعي ، وصدق العزيمة ، وإنما قلت ما قلت ، إعطاء لكل  
 ذي حق حقه ، وإجلالا للعلم ، واستنهاضا للهمم ، نحو محاولة الاستدراك ، على مثل هذا العالم الجليل .  
 وهذا حافظ واحد من حفاظ الحنفية ، قام بمثل هذا العمل العظيم الذي وقع موقع الإعجاب  
 الكلي بين طوائف الفقهاء كلهم ، في عصره ، وبعد عصره ، فمن قلب صحائف هذا الكتاب ،  
 ودرس ما في الأبواب من الأحاديث ، يتقن أن الحنفية في غاية التمسك بالأحاديث . والآثار في  
 الأبواب كلها ، لكن لا تخلو البسيطة من متعنت يتقوّل فيهم ، إما جهلا . أو عصبية جاهلية ، فرة  
 يتكلمون في أخذهم بالرأي ، عند فقدان النص ، مع أنه لا فقه بدون رأي ، ومرة يرمونهم بقلة  
 الحديث ، وقد امتلأت الأمصار بأحاديثهم ، وأخرى يقولون : إنهم يستحسنون ، ومن استحسن  
 فقل شرع ، وأين يكون موقع هذا الكلام من الصدق ؟ بعد الاطلاع على كلامهم في الاستحسان ،  
 وكيف يستطيع القائل بالقياس رد الاستحسان ؟ والشرع لله وحده ، إنما الرسول صلوات الله عليه  
 - مبلغه ، وقصارى ما يعمل الفقيه فهم النصّوص فقط ، فمن جعل للفقيه حظاً من التشريع ،  
 لم يفهم الفقه والشرع ، بل ضل السبيل ، وجعل شرع الله من الأوضاع البشرية ، وحاش لله أن  
 يجعل للبشر دخلا في شرعه ووحيه .

هذا ، وقد رأيت تنفيذ تلك التقولات ، بسرد مقدمات في الرأي والاجتهاد ، وفي الاستحسان  
 الذي يقول به الحنفية ، وفي شروط قبول الأخبار عندهم ، وفي منزلة الكوفة من علوم القرآن .  
 والحديث . والعلوم العربية . والفقه . وأصوله ، وكون الكوفة ينبوع الفقه ، المشرق ، من بلاد  
 المشرق ، المنتشر في قارات الأرض كلها ، وميزة مذهب أهل العراق على سائر المذاهب ، ومبلغ  
 اتساعهم في الحفظ ، وكثرة الحفاظ بينهم من أقدم العصور الإسلامية إلى عصرنا هذا ، زيادة على  
 ما لهم من الفهم الدقيق ، والغوص في المعاني ، وقد اعترف لهم بذلك كل الخصوم ، ونظرة عجي  
 في كتب الجرح والتعديل ، والله سبحانه حسبي ، ونعم الوكيل .



## الرأى والاجتهاد

وردت في الرأى، آثار تدمه . وآثار تمدحه ، والمذموم هو الرأى عن هوى ، والممدوح هو استنباط حكم النازلة من النص ، على طريقة فقهاء الصحابة . والتابعين . وتابعيهم ، برد النظر إلى نظيره ، في الكتاب ، والسنة . وقد خرج الخطيب غالب تلك الآثار في "الفقيه والمتفقه" ، وكذا ابن عبد البر ، مع بيان موارد تلك الآثار . والقول المحتم في ذلك : إن فقهاء الصحابة . والتابعين . وتابعيهم ، جروا على القول بالرأى بالمعنى الذى سبق "أعنى استنباط حكم النازلة من النص" ، وهذا من الإجماعات التى لا سبيل إلى إنكارها ، وقد قال الإمام أبو بكر الرازى في "الفصول" ، بعد أن سرد ما كان عليه فقهاء الصحابة . والتابعين من القول بالرأى : "إلى أن نشأ قوم ذو جهل بالفقه وأصوله ، لا معرفة لهم بطريقة السلف ، ولا توقى للإقدام على الجهالة ، واتباع الأهواء البشعة التى خالفوا بها الصحابة ، ومن بعدهم من أخلافهم ، فكان أول من نفى القياس والاجتهاد فى أحكام الحوادث ، إبراهيم النظم ، وطعن على الصحابة من أجل قولهم بالقياس ، ونسبهم إلى ما لا يليق بهم ، وإلى ضد ما وصفهم الله به ، وأتى به عليهم - بتهوره وقلة علمه بهذا الشأن - ، ثم تبعه على هذا القول نفر من المتكلمين البغداديين ، إلا أنهم لم يطعنوا على السلف كطعنه ، ولم يعيواهم ، لكنهم ارتكبوا من المكابرة ، وجحد الضرورة أمراً بشعاً ، فراراً من الطعن على السلف ، فى قولهم بالاجتهاد والقياس ، وذلك أنهم زعموا أن قول الصحابة فى الحوادث كان على وجه التوسط والصلح بين الخصوم . . . لا على وجه قطع الحكم ، وإبرام القول ، فكانهم قد حسنوا مذهبهم بمثل هذه الجهالة ، وتخلصوا من الشناعة التى لحقت النظم بتخطئه السلف . ثم تبعهم رجل من الحشويين جهول ، يريد - داود بن علي - لم يدر ما قال هؤلاء ، ولا ما قال هؤلاء ، وأخذ طرفاً من كلام النظم ، وطرفاً من كلام متكلمي بغداد ، من نفاة القياس ، فاحتج به فى نفي القياس والاجتهاد ، مع جهله بما تكلم به الفريقان ، من مثبتى القياس ، ومبطليه ، وقد كان مع ذلك ينفى حجج العقول ، ويزعم أن العقل لاحظ له فى إدراك شيء من علوم الدين ، فأنزل نفسه منزلة البهيمة بل هو أضل منها ، اه" ، وأبو بكر الرازى أطال النفس جداً فى إقامة الحجة على حجية الرأى والقياس ، بحيث لا يدع أى مجال للتشغيب ضد حجته ، فالرأى بهذا المعنى ، وصف مادم يوصف به كل فقيه ، ينبىء عن دقة الفهم ، وكمال الغوص ، ولذلك تجد ابن قتيبة يذكر فى "كتاب المعارف" الفقهاء بعنوان أصحاب الرأى ، ويعدهم فيهم الأوزاعي . وسفيان الثوري . ومالك بن أنس رضى الله عنهم ، وكذلك

تجد الحافظ محمد بن الحارث الحشني، يذكر أصحاب مالك في "قضاة قرطبة" باسم أصحاب الرأي، وهكذا يفعل أيضاً الحافظ أبو الوليد بن الفرضي في "تاريخ علماء الأندلس"، وكذلك الحافظ أبو الوليد الباجي، يقول في شرح حديث الداء العضال من "الموطأ" في صدد الرد على ما يرويه النقلة عن مالك، في تفسير الداء العضال: ولم يرو مثل ذلك عن مالك أحد من أهل الرأي من أصحابه "يعني أهل الفقه، من أصحاب مالك" إلى غير ذلك، مما لا حاجة إلى استقصائه هنا.

وبهذا يتبين أن تنزيل الآثار الواردة في ذم "الرأي عن هوى" في فقه الفقهاء، وفي ردهم النوازل التي لا تنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، إلى المنصوص في كتاب الله، وسنة رسوله، إنما هو هوى بشع، تنبذه حجج الشرع، وأما تخصيص الحنفية بهذا الاسم، فلا يصح إلا بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط، فالفقه حينما كان يصحبه الرأي، سواء كان في المدينة أو في العراق، وطوائف الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد، بما لاح لهم من الدليل، وهم متفقون في الأخذ بالكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، ولا يقتصرون على واحد منها. وأما أهل الحديث فهم الرواة النقلة، وهم الصيادلة، كما أن الفقهاء هم الأطباء، كما قال الأعمش، فاذا اجترأ على الإفتاء أحد الرواة الذين لم يتفقهوا، يقع في مهزلة، كما نص الرامهرمزي في "الفاصل". وابن الجوزي في "التليس". و"أخبار الحمقى". والخطيب في "الفقيه والمتفقه"، على نماذج من ذلك، فذكر مدرسة للحديث هنا، مما لا معنى له<sup>(١)</sup>، قال سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في شرح "مختصر الروضة" - في أصول الحنابلة: "واعلم أن أصحاب الرأي بحسب الإضافة، هم كل من تصرف في الأحكام بالرأي، فيتناول جميع علماء الإسلام، لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغنى في اجتهاده عن نظر ورأي، ولو بتحقيق المناط، وتقيحه الذي لانزاع في صحته، وأما بحسب العلية فهو في عرف السلف "من الرواة" بعد محنة خلق القرآن، علم على أهل العراق، وهم أهل الكوفة، أبو حنيفة، ومن تابعه منهم... وبالغ بعضهم في التشنيع عليه... وإني، والله لأرى لإعصمته بما قالوه، وتنزيهه عما إليه نسبوه، وجملته القول فيه: إنه قطعاً، لم يخالف الستة عناداً، وإنما خالف فيما خالف منها اجتهاداً، بحجج واضحة، ودلائل صالحة لا تمح، وحججه بين أيدي الناس موجودة، وقل أن ينتصف منها مخالفوه، وله بتقدير الخطأ أجر، وبتقدير الإصابتة أجران، والطاعنون عليه إما حساد. أو جاهلون بمواقع الاجتهاد، وآخر ماصح عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسان القول فيه، والثناء عليه، ذكره أبو الوارد من أصحابنا في "كتاب أصول الدين"، اهـ.



وقال الشهاب بن حجر المكي الشافعي في "خيرات الحسان" : ص ٣٠ : " يتعين عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء - أي المتأخرين من أهل مذهبه - عن أبي حنيفة . وأصحابه أنهم أصحاب الرأي ، أن مرادهم بذلك تنقيصهم ، ولانسيبتهم إلى أنهم يقدمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ ، ولا على قول أصحابه ، لأنهم برآء من ذلك ، ثم بسط ما كان عليه أبو حنيفة . وأصحابه في الفقه ، من الأخذ بكتاب الله ، ثم بسنة رسوله ، ثم بأقوال الصحابة ، ردأ على من توهم خلاف ذلك ، ولا أنكر أن هناك أناساً من الرواة الصالحين ، يخصصون أبا حنيفة . وأصحابه بالوقعة من بين الفقهاء ، وذلك حيث لا ينتهون إلى العلل القادحة في الأخبار ، التي تركها أبو حنيفة . وأصحابه ، فيظنون بهم أنهم تركوا الحديث إلى الرأي ، وكثيراً ما يعلو على مداركهم وجه استنباط هؤلاء ، الحكم من الدليل ، لدقة مداركهم ، وجود قرائح النقلة ، فيطعنون في الفقهاء أنهم تركوا الحديث إلى الرأي ، وهذا النبز منهم لا يؤدي سوى أنفسهم . وأما ابن حزم فقد تبرأ من القياس جملة وتفصيلاً ، فحظ أبي حنيفة . وأصحابه من شتائه مثل حظ باقي الأئمة القائلين بالقياس . والقاضي أبو بكر بن العربي ممن قام بواجب الرد عليه في "العواصم والقواصم" ، وليس لابن حزم شبه دليل ، فيما يدعيه من نفي القياس ، غير المجازفة بنفي ما ثبت من الصحابة في حجة القياس ، وغير الاجترار على تصحيح روايات واهية ، وردت في رد القياس ، والغريب أن بعض أصحاب - المجلات - ممن لم ينشأ نشأة العلماء ، اتخذ مجلته منبراً يخطب عليه للدعوة إلى مذهب ، لا يدرى أصله ولا فرعه ، فآلف قبل عشر سنوات رسالة في "أصول التشريع العام" وجمع فيها آراء ابن حزم في نفي القياس ، وآراء بعض مثبتيه ، على طريق غير طريق الأئمة المتبوعين ، وآراء أخرى لبعض الشذاذ ، يبنى مذهبه على ما يعده مصلحة فقط ، وإن خالف صريح الكتاب والسنة ، فصار بذلك جامعاً لأصول متضادة ، تتفرع عليها ، فروع متضادة ، لا يجتمع مثلها ، إلا في عقل مضطرب ، وما هذا إلا من قبيل محاولة استيلاد البشر من البقر ، ونحوه ، فترى ابن حزم يحتج في نفي القياس بحديث "نعيم بن حماد" الذي سقط نعيم بروايته ، عند جمهرة النقاد ، وليس ابن حزم على علم من ذلك ، وهذا مما يعرفه صغار أهل الحديث من المشاركة ، وهو حديث قياس الأمور بالرأي ، وفي سنده أيضاً "حرز الناصبي" ، وإن كان الصحافي - المتمجهد ! - يجعله : جريراً ، ويزيد على حجة ابن حزم حجة أخرى ، وهي حديث : سبأيا الأعم في "ابن ماجه" ويرى - الصحافي - أنه حسن ، مع أن في سنده "سويداً" ، وفيه يقول ابن معين : حلال الدم . وأحمد : متروك الحديث ، وفيه أيضاً ابن أبي الرجال ، وهو متروك ، عند النسائي ، ومنكر الحديث ، عند البخاري ، ويتصور فريقين من الفقهاء ، أهل رأي ، وأهل حديث ، وليس لهذا أصل بالمرّة ، وإنما هذا خيال بعض متأخري



الشذاذ ، أخذاً من كلمات بعض جهلة النقلة ، بعد محنة أحد ، وأما ما وقع في كلام إبراهيم النخعي . وبعض أهل طبقة من القول : بأن أهل الرأي أعداء السنن ، فبمعنى الرأي المخالف للسنة المتوارثة في المعتقد يعنون به الخوارج . والقدرية . والمشبهة . ونحوهم من أهل البدع ، لا بمعنى الاجتهاد في فروع الأحكام ، وحمله على خلاف ذلك تحريف للكلم عن مواضعه ، فكيف ! والنخعي نفسه . وابن المسيب نفسه من أهل القول بالرأي في الفروع ، رغم انصراف المتخيلين ، خلاف ذلك . ويحاول ابن حزم أن يكذب كل ما يروى عن الصحابة في القياس ، لا سيما حديث عمر ، مع أن الخطيب . وغيره يروون عنه بطرق كثيرة ، بألفاظ متقاربة ، وكذا عن باقي الصحابة ، قال الخطيب ، بعد أن روى حديث معاذ في اجتهاد الرأي في ” الفقيه والمتفقه “ : وقول الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ ، يدل على شهرة الحديث ، وكثرة روايته ، وقد عرف فضل معاذ ، وزهده والظاهر من حال أصحابه ، الدين . والثقة . والزهد . والصلاح ، وقد قيل : إن عبادة بن نسي ، رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ ، وهذا إسناد متصل ، ورجاله معروفون بالثقة ، على أن أهل العلم قد قبلوه ، واحتجوا به ، فوقفنا بذلك على صحته عندهم ، اهـ . ومثله بل ما هو أوفى منه ، مذكور في فصول أبي بكر الرازي ، وقد سبقت كلمته في ” نفاة القياس “ ، وليس هذا موضع بسط لذلك ، فليراجع فصول أبي بكر الرازي . و ” الفقيه والمتفقه “ - للخطيب ، من أراد معرفة طرق الروايات القاضية على مجازفات الظاهرية ، وأذيالهم ، ولعل هذا القدر كاف ههنا .

## الاستحسان

ظن أناس ممن لم يمارس العلم ، ولم يؤت الفهم ، أن الاستحسان عند الحنفية هو الحكم بما يشتهي الإنسان ، ويهواه ، ويلذّه ، حتى فسره ابن حزم في ” أحكامه “ بأنه ما اشتتهه النفس وواقعها ، خطأ ، كان ، أو صواباً ، لكن لا يقول بمثل هذا الاستحسان فقيه من الفقهاء ، فلو كان هذا مراد الحنفية بالاستحسان ، لكان للمخالفين ، ملء الحق ، في تقييعهم ، والرد عليهم ، إلا أن المخالفين ساءت ظنونهم ، وطاشت أحلامهم ، فقوّقوا سهاماً إليهم ، تترد إلى أنفسهم ، وذلك لتقاصر أفهامهم عن إدراك مرامهم ، ودقة مدرك هذا البحث في حد ذاته ، وليس بين القائمين بالقياس من لا يستحسن بالمعنى الذي يريده الحنفية ، وهذا الموضوع لا يتسع لذكر نماذج من مذاهب الفقهاء ، في الأخذ بالاستحسان ، وإبطال الاستحسان ما هو إلا سبق قلم من الإمام الشافعي رضي الله عنه ،

فلو صحت حججه في إبطال الاستحسان ، لقضت على القياس الذي هو مذهبه ، قبل أن يقضى على الاستحسان .

ومن الحكايات الطريفة في هذا الباب ، ما روى عن إبراهيم بن جابر ، أنه لما سأله أحد كبار القضاة في عهد المتقي لله العباسي ، عن سبب انتقاله من مذهب الشافعي إلى مذهب أهل الظاهر ، جاوبه قائلاً : ” إني قرأت إبطال الاستحسان للشافعي ، فرأيت صحياً في معناه ، إلا أن جميع ما احتج به في إبطال الاستحسان هو بعينه يبطل القياس ، فصح به عندي بطلانه “ ، كأنه لم يرد أن يبقى في مذهب يهد بعضه بعضاً ، فانتقل إلى مذهب يطلهما معاً ، لكن القياس . والاستحسان كلاهما بخير ، لم يبطل واحد منهما بالمعنى الذي يريد القائلون بهما ، بل الخلاف بين أهل القياس في الاستحسان ، لفظي بحث ، وأود أن أسوق بعض كلمات من فصول أبي بكر الرازي ، لتتوير المسألة ، لأنه من أحسن من تكلم فيه بإسهاب مفهوم - فيما أعلم - ، وهو يقول في الفصول في بحث الاستحسان : ” وجميع ما يقول فيه أصحابنا بالاستحسان ، فانهم قالوه مقروناً بدلائله وحججه ، لا على جهة الشهوة ، واتباع الهوى ، ووجوه دلائل مسائل الاستحسان موجودة في الكتب التي عملناها ، في شرح كتب أصحابنا ، ونحن نذكر هنا جملة تفضي بالناظر فيها إلى معرفة حقيقة قولهم في هذا الباب ، بعد تقدم القول في جواز إطلاق لفظ الاستحسان ، فنقول : لما كان ما حسنه الله تعالى بإقامته الدلائل على حسنه ، مستحسناً ، جاز لنا إطلاق لفظ الاستحسان ، فيما قامت الدلالة بصحته ، وقد ندب الله تعالى إلى فعاله ، وأوجب الهداية لفاعله ، فقال عز من قائل : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ، أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ، وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ وروى عن ابن مسعود ، وقد روى مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، أنه قال : « ما رآه المسلمون حسناً ، فهو عند الله حسن ، وما رآه المؤمنون سيئاً ، فهو عند الله سيء » ، فاذا كنا قد وجدنا لهذا اللفظ أصلاً في الكتاب . والسنة ، لم يمنع إطلاقه في بعض ما قامت عليه الدلالة بصحته على جهة تعريف المعنى وإفهام المراد ... ثم ليس يخلو العائب للاستحسان من أن ينازعنا في اللفظ ، أو في المعنى ، فإن نازعنا في اللفظ ، فاللفظ مسلم له ، فليعبر هو بما شاء ، على أنه ليس للنازعة في اللفظ وجه ، لأن لكل أحد أن يعبر عن المعنى بما عقله من المعنى ، بما شاء من الألفاظ ، لاسيما بلفظ يطابق معناه في الشرع ، وفي اللغة ، وقد يعبر الإنسان عن المعنى بالعربية تارة ، وبالفارسية أخرى ، فلا تنكره ، وقد أطلق الفقهاء لفظ الاستحسان في كثير من الأشياء ، وقد روى عن إياس بن معاوية أنه قال : ” قيسوا القضاء ، ماصح الناس ، فاذا فسدوا ،



فاستحسنوا“ ، ولفظ الاستحسان موجود في كتب مالك بن أنس ، وقال الشافعي : أستحسن أن تكون المتعة ثلاثين درهما ، فسقط بما قلنا ، المنازعة في إطلاق الاسم ، أو منعه ، وإن نازعنا في المعنى ، فإنما لم يسلم خصمنا تسليم المعنى لنا ، بغير دلالة ، وقد اصطحب جميع المعاني التي تذكرها ، مما ينتظمه لفظ الاستحسان ، عند أصحابنا ، إقامة الدلالة على صحته ، وإثباته بحجته ، ولفظ الاستحسان يكتفه معنيان :

أحدهما : استعمال الاجتهاد . وغلبة الرأي في إثبات المقادير ، الموكولة إلى اجتهادنا وآرائنا ، نحو تقدير متعة المطلقات ، قال الله تعالى : ﴿ فَتَعَوَّهْنَّ ، عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ ، وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ ، مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، فأوجبها على مقدار يسار الرجل وإعساره ، ومقدارهما غير معلوم ، إلا من جهة أغلب الرأي ، وأكثر الظن ، ونظيرها أيضاً ، نفقات الزوجات ، قال الله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ، ولا سبيل إلى إثبات المعروف من ذلك ، إلا من طريق الاجتهاد ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مِثْمَدًا ، فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ، هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ ، ثم لا يخلو المثل المراد بالآية ، من أن يكون القيمة ، أو النظير من النعم على حسب اختلاف الفقهاء فيه ، وأيهما كان ، فهو موكول إلى اجتهاد العدلين ، وكذلك أروش الجنايات التي لم يرد في مقاديرها نص ، ولا اتفاق ، ولا تعرف إلا من طريق الاجتهاد ، ونظائرها في الأصول أكثر من أن تحصى ، وإنما ذكرنا منها مثالا يستدل به على نظائره ، فسمى أصحابنا هذا الضرب من الاجتهاد استحسانا ، وليس في هذا المعنى خلاف بين الفقهاء ، ولا يمكن أحدا منهم القول بخلافه ، وأما المعنى الآخر من ضربي الاستحسان ، فهو ترك القياس ، إلى ما هو أولى منه ، وذلك على وجهين : أحدهما : أن يكون فرع يتجاوزه أصلا ، يأخذ الشبه من كل واحد منهما ، فيجب إلحاقه بأحدهما ، دون الآخر ، لدلالة توجهه ، فسموا ذلك استحسانا ، إذ لو لم يعرض شبه للوجه الثاني ، لكان له شبه من الأصل الآخر ، فيجب إلحاقه به ، وأغض ما يجيء من مسائل الفروع ، وأدقها مسلكا ، ما كان من هذا القليل ، ووقف هذا الموقف ، لأنه محتاج في ترجيح أحد الوجهين على الآخر ، إلى إنعام النظر ، واستعمال الفكر ، والروية ، في إلحاقه بأحد الأصلين دون الآخر ... فنظير الفرع الذي يتجاوزه أصلا ، فيلحق بأحدهما دون الآخر ، ما قال أصحابنا ، في الرجل يقول لامرأته : إذا حضت ، فأنت طالق ، فتقول :

قد حضت : إن القياس أن لا تصدق حتى يعلم وجود الحيض منها ، أو يصدقها الزوج ، إلا أنا نستحسن ، فنوقع الطلاق . قال محمد : وقد ندخل في هذا الاستحسان بعض القياس ، قال أبو بكر : أما قوله : إن القياس أن لا تصدق ، فإن وجهه أنه قد ثبت بأصل متفق عليه ، أن المرأة لا تصدق في مثله في إيقاع الطلاق عليها ، وهو : الرجل يقول لامرأته : إن دخلت الدار ، فأنت طالق ، وإن كنت زيدا ، فأنت طالق ، فقالت بعد ذلك : قد دخلتها بعد اليمين ، أو كنت زيدا ، وكذبها الزوج ، إنها لا تصدق ، ولا تطلق حتى يعلم ذلك بينة . أو بإقرار الزوج ، فكان قياس هذا الأصل يوجب أن لا تصدق في وجود الحيض ، الذي جعله الزوج شرطاً لإيقاع الطلاق ، وكما أنه لو قال لها : إذا حضت ، فإن عبدى حر ، أو قال : فامرأتى الأخرى طالق ، فقالت : حضت ، وكذبها الزوج ، لم يعتق العبد ، ولم تطلق المرأة الأخرى ، فقد أخذت هذه الحادثة شهاً من هذه الأصول التي ذكرنا ، فلو لم يكن لهذه الحادثة غير هذه الأصول لكان سبيلها أن تلحق بها ، ويحكم لها بحكمها ، إلا أنه قد عرض لها أصل آخر ، منع إلحاقها بالأصل الذي ذكرنا ، وأوجب إلحاقها بالأصل الثاني ، وهو أن الله تعالى لما قال : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكُنَّ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ ، وروى عن السلف ، أنه أراد : من الحيض والحبل ، وعن أبي بن كعب أنه قال : "من الأمانة أن اتمنت المرأة على فرجها" ، دلّ وعظه إياها ، ونهيه لها عن الكتمان ، على قبول قولها في براءة رحمها من الحبل ، وشغلها به ، ووجود الحيض وعدمه ، كما قال تعالى في الذي عليه الدين : ﴿ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ﴾ ، فوعظه ونهاه عن البخس والنقصان ، علم أن المرجع إلى قوله في مقدار الدين ، فصارت الآية التي قدمنا أصلاً في قبول قول المرأة ، إذا قالت : أنا حائض ، وتحريم وطئها في هذه الحال ، فإنها إذا قالت : قد طهرت ، حل لزوجها قربها ، وكذلك إذا قالت ، وهي معتدة : قد انقضت عدتي ، صدقت في ذلك ، وانقطعت رجعة الزوج عنها ، وانقطاع الزوجية بينهما ، وكان المعنى في ذلك أن انقضاء العدة بالحيض معنى يخصها ، ولا يعلم إلا من جهتها ، فيوجب على ذلك إذا قال الزوج : إذا حضت ، فأنت طالق ، فقالت : قد حضت ، أن تصدق في باب وقوع الطلاق عليها ، كما صدقت في انقضاء العدة ، مع إنكار الزوج ، لأن ذلك معنى يخصها ، أعنى أن الحيض لا يعلم وجوده إلا من جهتها ، ولا يطلع عليه غيرها ، ولاجل ذلك أنها لا تصدق على وجود الحيض ، إذا علق به طلاق غيرها ، أو علق به عتق العبد ، لأنه إنما جعل قولها كالبينه في الأحكام التي تخصها ، دون غيرها ، ألا ترى أنهم قالوا : إن الزوج لو قال : قد أخبرتني أن عدتها انقضت ، وأنا أريد أن أتزوج أختها ، كان له ذلك ، ولا تصدق هي على بقاء العدة في حق غيرها ، وتكون



عدتها باقية في حقها ، ولا تسقط نفقتها ، فصار كقولها : قد حضت ، وله حكان : أحدهما : فيما يخصها ، ويتعلق بها ، وهو طلاقها ، وانقضاء عدتها ، وما جرى مجرى ذلك ، فيجعل قوله فيه كالينة . والآخر : في طلاق غيرها ، أو عتق العبد ، فصارت في هذه الحال شاهدة ، كإخبارها بدخول الدار ، وكلام زيد إذا علق به العتق ، أو الطلاق ، اهـ .

ثم ضرب أبو بكر الرازي أمثالا كثيرة ، مما يكون فيه لقولها حكان من الوجهين ، وأجاد في ذكر النظائر ، إلى أن أتى دور الكلام في القسم الآخر من الاستحسان ، وهو تخصيص الحكم مع وجود العلة ، وشرحه شرحا ينتلج به الصدر ، ولا يدع شكاً لمرتاب ، في أن هذا القسم من الاستحسان ، مقرون أيضاً في جميع الفروع ، بدلالة ناهضة ، من نص . أو إجماع . أو قياس آخر يوجب حكماً سواء في الحادثة ، وهذا القدر يكفي في لفت النظر ، إلى أن قول الخصوم في الاستحسان بعيد عن الوجاهة .

## شروط قبول الأخبار

يرى الحنفية قبول الخبر المرسل إذا كان مرسله ثقة ، كالخبر المسند ، وعليه جرت جمهرة فقهاء الأمة ، من الصحابة . والتابعين . وتابعيهم ، إلى رأس المأتين ، ولا شك أن إغفال الأخذ بالمرسل - ولا سيما مرسل كبار التابعين - تركٌ لشطر السنّة . قال أبو داود صاحب "السنن" في رسالته إلى أهل مكة المتداولة بين أهل العلم بالحديث : "وأما المراسيل ، فقد كان يحتج بها العلماء ، فيما مضى ، مثل سفيان الثوري . ومالك بن أنس . والأوزاعي حتى جاء الشافعي ، فتكلم فيه " ، وقال محمد بن جرير الطبري : "لم يزل الناس على العمل بالمرسل ، وقبوله ، حتى حدث بعد المأتين القول برده " كما في "أحكام المراسيل" - للصالح العلائي ، وفي كلام ابن عبد البر ما يقتضي أن ذلك إجماع ، ومناقشة من ناقشهم بأنه يوجد بين السلف من يحاسب بعض من أرسل محاسبة عسيرة ، مناقشة في غير محلها ، لأن تلك المحاسبة إنما هي من عدم الثقة بالراوي المرسل ، كما ترى مثل هذه المحاسبة في حق بعض المسندين ، فإذا لم تكن المسألة مسألة إسناد وإرسال ، بل هي مسألة الثقة بالراوي ، والشافعي ، لما رد المرسل ، وخالف من تقدمه اضطربت أقواله ، فرة قال : إنه ليس بحجة مطلقاً ، إلا مراسيل ابن المسيّب ، ثم اضطرب إلى رد مراسيل ابن المسيّب نفسه في مسائل ، ذكرتها فيما علقت على طبقات الحفاظ ، ثم إلى الأخذ بمراسيل الآخرين ، ثم قال بحجية المرسل عند الاعتضاد ، ولذلك تعب أمثال البيهقي في التخلص من هذا الاضطراب ، وركبوا الصعب ، وفي "مسند" الشافعي



نفسه مراسيل كثيرة ، بالمعنى الأعم الذى هو المعروف بين السلف ، وفى "موطأ مالك" نحو ثلاثمائة حديث مرسل ، وهذا القدر أكثر من نصف مسانيد "الموطأ" ، وما فى أحكام المراسيل للصالح العلائى من البحوث فى الإرسال ، جزء يسير ، بما لأهل الشأن من الأخذ والرد فى ذلك ، وفيما علقناه على شروط الأئمة الخمسة ، وجه التوفيق بين قول الفقهاء بتصحيح المرسل ، وقول متأخرى أهل الرواية بتضعيفه ، مع نوع من البسط فى الاحتجاج بالمرسل ، بل البخارى نفسه تراه يستدل فى كتبه بالمراسيل ، وكذا مسلم فى المقدمة ، وجزء الدباغ ، ولا يتحمل هذا الموضع لبسط المقال فى ذلك بأكثر من هذا . ومن شروط قبول الأخبار عند الحنفية مسندة ، كانت ، أو مرسلة ، أن لا تشذ عن الأصول المجتمعة عندهم ، وذلك أن هؤلاء الفقهاء بالغوا فى استقصاء موارد النصوص من الكتاب والسنة ، وأفضية الصحابة ، إلى أن أرجعوا النظائر المنصوص عليها ، والمتعلقة بالقبول إلى أصل تتفرع هى منه ، وقاعدة تندرج تلك النظائر تحتها ، وهكذا فعلوا فى النظائر الأخرى ، إلى أن أتموا الفحص والاستقراء ، فاجتمعت عندهم أصول - موضع بيانها ، كتب القواعد والفروق - يعرضون عليها أخبار الآحاد ، فاذا ندت الأخبار عن تلك الأصول ، وشذت ، يعدونها مناهضة لما هو أقوى ثبوتاً منها ، وهو الأصل المؤصل من تتبع موارد الشرع الجارى مجرى خبر الكافة ، والطحاوى كثير المراعاة لهذه القاعدة فى كتبه ، ويظن من لا خبرة عنده أن ذلك ترجيح منه لبعض الروايات على بعضها بالقياس ، وآفة هذا الشذوذ المعنوى فى الغالب ، كثرة اجترار الرواة على الرواية بالمعنى ، بحيث تخل بالمعنى الأصلى ، وهذه قاعدة دقيقة ، يتعرف بها البارعون فى الفقه مواطن الضعف ، والتواء فى كثير من الروايات ، فيرجعون الحق إلى نصابه بعد مضاعفة النظر فى ذلك ، ولهم أيضاً مدارك أخرى فى علل الحديث دقيقة ، لا ينتبه إليها دهماء النقلة ، وللعمل المتوارث عندهم شأن يختبر به صحة كثير من الأخبار ، وليس هذا الشأن بمختص بعمل أهل المدينة ، بل الأمصار التى نزلها الصحابة وسكنوها ، ولهم بها أصحاب ، وأصحاب أصحاب . سواء فى ذلك - وفى رسالة الليث إلى مالك ، ما يشير إلى ذلك - . ومن القواعد المرضية ، عند أبى حنيفة أيضاً اشتراط استدامة الحفظ من آن التحمل إلى آن الأداء ، وعدم الاعتداد بالحفظ ، إذا لم يكن الراوى ذا كرا لمرويه ، كما فى "الإلماع" - للقاضى عياض . وغيره ، وكذلك اقتصار تسويغ الرواية بالمعنى على الفقيه ، مما يراه أبو حنيفة حتماً . ومن قواعدهم أيضاً مراعاة مراتب الأدلة فى الثبوت ، والدلالة ، فللقطعى ثبوتاً . أو دلالة مرتبة ، وللظنى كذلك حكمه عندهم ، فلا يقبلون خبر الآحاد إذا خالف الكتاب ، ولا يعدون بيان المجهل به فى شيء من المخالفة للكتاب ، فلا يكون بيان المجهل بخبر الآحاد من قبيل الزيادة على الكتاب عندهم ، وإن أورد بعض المشاغبين ما هو من قبيل البيان على

قاعدة الزيادة، تعنتاً، وجهلاً بالفارق، ومن قواعدهم أيضاً رد خبر الآحاد في الأمور المحتمة التي تعم بها البلوى، وتتوفر فيها الدواعي إلى نقلها بطريق الاستفاضة، حيث يعدون ذلك بما تكذبه شواهد الحال، واشتراط شهرة الخبر عند طوائف الفقهاء. ويقول ابن رجب: إن أبا حنيفة يرى أن الثقات إذا اختلفوا في خبر، زيادة، أو نقصاً، في المتن، أو السند، فالزائد مردود إلى الناقص، إلى غير ذلك من قواعد رصينة، أقاموا الحجج على كل منها، في كتب الأصول المبسوطة. فمن يقبل الحديث عن كل من دَبَّ وهب، في عهد ذبوع الفتن، وشبوع الكذب، بنص الرسول صلوات الله عليه، يظن بهم أنهم يخالفون الحديث، لكن الأمر ليس كذلك، بل عمدتهم الآثار في التأصيل، والتفريع، كما يظهر ذلك لمن أحسن البحث، ووفق للإجادة في المقارنة والموازنة، من غير أن يستسلم للهوى، والتقليد الأعمى، والله سبحانه هو الموفق.

### منزلة الكوفة من علوم الاجتهاد

ولا بدّ هنا من استعراض ما كانت عليه الكوفة، من عهد بنائها إلى زمن أبي حنيفة، ليعلم من لا يعلم وجه امتيازها عن باقي الأمصار، في تلك العصور، حتى أصبحت مشرق الفقه الناضج، المتلاطم الأنوار، فأقول: لا يخفى أن المدينة المنورة زادها الله تشریفاً - كانت مهبط الوحي، ومستقر جمهرة الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - إلى أواخر عهد ثالث الخلفاء الراشدين، خلا الذين رحلوا إلى شواسع البلدان للجهاد، ونشر الدين، وتقوية المسلمين، ولما ولي الفاروق رضي الله عنه، وافتتح العراق في عهده، سيد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أمر عمر ببناء الكوفة، فبنت، سنة ١٧ هـ، وأسكن حولها الفصح من قبائل العرب، وبعث عمر رضي الله عنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، إلى الكوفة، ليعلم أهلها القرآن، ويفقههم في الدين، قائلاً لهم: "وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي" وعبد الله هذا منزله في العلم بين الصحابة عظيمة جداً، بحيث لا يستغنى عن علمه - مثل عمر - في فقهه، ويقظته، وهو الذي يقول فيه عمر: "كُنَيْفٌ مَلِيٌّ فَقْهًا"، وفي رواية: "علماً"، وفيه ورد حديث: «إني رضيت لأمتي، ما رضي لها ابن أم عبد»، وحديث: «وتمسكوا بعهد ابن مسعود»، وحديث: «من أراد أن يقرأ القرآن غصاً، كما أنزل، فليقرأه على قراءة ابن أم عبد»، وقال النبي صلوات الله عليه: «خذوا القرآن من أربعة»، وذكر ابن مسعود في صدر الأربعة، وقال حذيفة رضي الله عنه: "كان أقرب الناس هدياً، ودلاً، وسمتاً برسول الله ﷺ ابن مسعود، حتى يتوارى منا في بيته، ولقد علم المحفظون من أصحاب محمد أن ابن أم عبد، هو أقربهم إلى الله زلفى"، وحذيفة حذيفة، وما ورد في فضل ابن مسعود، في - كتب السنة - شيء كثير جداً،



فابن مسعود هذا عني بتفقيه أهل الكوفة ، وتعليمهم القرآن من سنة بناء الكوفة ، إلى أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه ، عناية لا مزيد عليها ، إلى أن امتلأت الكوفة بالقراء . والفقهاء المحدثين ، بحيث أبلغ بعض ثقات أهل العلم عدد من تفقه عليه ، وعلى أصحابه ، نحو أربعة آلاف عالم ، وكان هناك معه أمثال سعد بن مالك - أبي وقاص - وحذيفة . وعمار . وسلمان . وأبي موسى ، من أصفياء الصحابة رضي الله عنهم ، يساعدونه في مهمته ، حتى إن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، لما انتقل إلى الكوفة ، سُرَّ من كثرة فقائها ، وقال : ” رحم الله ابن أم عبد ، قد ملأ هذه القرية علماً “ ، وفي لفظ : ” أصحاب ابن مسعود ، سُرج هذه القرية “ ولم يكن باب مدينة العلم ، بأقل عناية بالعلم منه ، فوالى تفقيهم ، إلى أن أصبحت الكوفة لأمثل لها في أمصار المسلمين ، في كثرة فقائها ، ومحدثيها والقائمين بعلوم القرآن ، وعلوم اللغة العربية فيها ، بعد أن اتخذها علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، عاصمة الخلافة ، وبعد أن انتقل إليها أقوياء الصحابة ، وفقهاؤهم ، وبينما ترى محمد بن الربيع الجيزي . والسيوطي لا يستطيعان أن يذكر من الصحابة الذين نزلوا مصر إلا نحو ثلاثمائة صحابي ، تجد العجلي يذكر أنه توطن الكوفة وحدها ، من الصحابة ، نحو ألف وخمسمائة صحابي ، بينهم نحو سبعين بدرياً ، سوى من أقام بها ، ونشر العلم بين ربوعها ، ثم انتقل إلى بلد آخر ، فضلاً عن باقي بلاد العراق ، وما يروى عن ربيعة . ومالك من الكلمات البتراء في أهل العراق ، ليس بثابت عنهما أصلاً ، وجلّ مقدارهما عن مثل تلك المجازفة ، ولسنا في حاجة هنا إلى شرح ذلك ، فنكتفي بالإشارة ، فكبار أصحاب علي . وابن مسعود رضي الله عنهما بها ، لو دونت تراجمهم في كتاب خاص لآتى كتاباً ضخماً ، والمجال واسع جداً لمن يريد أن يؤلف في هذا الموضوع ، وقد قال مسروق بن الأجدع التابعي الكبير : ” وجدت علم أصحاب محمد ﷺ ينتهي إلى ستة : إلى علي . وعبد الله . وعمر . وزيد بن ثابت . وأبي الدرداء . وأبي بن كعب ، ثم وجدت علم هؤلاء الستة انتهى إلى : علي . وعبد الله “ ، وقال ابن جرير : ” لم يكن أحدهم أصحاب معروفون ، حرروا قتياء ومذاهبه في الفقه ، غير ابن مسعود ، وكان يترك مذهبه ، وقوله ، لقول عمر . وكان لا يكاد يخالفه في شيء من مذاهبه ، ويرجع من قوله ، إلى قوله “ ، وكان بين فقهاء الصحابة من يوصي أصحابه بالالتحاق إلى ابن مسعود ، إقراراً منهم بوسع عليه ، كما فعل معاذ بن جبل ، حيث أوصى صاحبه عمرو بن ميمون الأودي باللاحاق بابن مسعود ، بالكوفة .

ولامطع هنا في استقصاء ذكر أسماء أصحاب علي . وابن مسعود بالكوفة ، ولكن لا بأس في ذكر بعضهم هنا ، فنقول :

- ١ — منهم — عبيدة بن قيس السلبي ، المتوفى سنة ٧٢ هـ ، كان شريح إذا اشتبه عليه الأمر في قضية يرسل إلى السلبي هذا يستشير ، كما في "المحدث المفاصل" — للرامهرمزي ، وشريح ذلك ، المعروف بكال اليقظة في الفقه ، وأحكام القضاء .
- ٢ — ومنهم — عمرو بن ميمون الأودي ، المتوفى سنة ٧٤ هـ ، من قدماء أصحاب معاذ ابن جبل كما سبق ، معمر مخضرم ، أدرك الجاهلية ، وحج مائة عمرة . وحجة .
- ٣ — ومنهم زر بن حبیش ، المتوفى سنة ٨٢ هـ ، معمر مخضرم ، وكان يؤم الناس في التراويح ، وهو ابن مائة وعشرين سنة ، وهو راوية قراءة ابن مسعود ، ومنه أخذها عاصم ، وقد رواها عنه أبو بكر بن عياش ، وفيها الفاتحة . والمعوذتان . وأما ما يروى عن ابن مسعود من الشواذ ، فليس بقراءته ، وإنما هي ألفاظ رويت عنه في صدد التفسير ، فدونها من دونها في عداد القراءة ، كما يظهر من "فضائل القرآن" — لأبي عبيد ، وكان زر من أعرب الناس ، وكان ابن مسعود يسأله عن العربية .
- ٤ — ومنهم — أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلي ، المتوفى سنة ٧٤ هـ ، عرض القرآن على علي كرم الله وجهه ، وهو عمدته في القراءة ، وقد فرغ نفسه لتعليم القرآن لأهل الكوفة بمسجدها ، أربعين سنة ، كما أخرجه أبو نعيم بسنده ، ومنه تلقى السبطان الشهيدان ، القراءة بأمر أبيهما ، وعاصم تلقى قراءة علي عنه ، وهي القراءة التي يروها حفص عن عاصم ، وقراءة عاصم بالطريقين في أقصى درجات التواتر في جميع الطبقات ، وعرض السلي أيضاً على عثمان . وزيد بن ثابت .
- ٥ — ومنهم — سويد بن غفلة المذحجي ، ولد عام الفيل ، فصحب أبا بكر ، ومن بعده ، إلى أن توفى بالكوفة ، سنة ٨٢ هـ
- ٦ — ومنهم — علقمة بن قيس النخعي ، المتوفى سنة ٦٢ هـ ، وعنه يقول ابن مسعود : " لا أعلم شيئاً إلا وعلقمة يعلمه " ، وفي "الفاصل" : حدثنا الحسن بن سهل العدوي ، من أهل رامهرمز ، حدثنا علي بن الأزهر الرازي ، حدثنا جرير عن قابوس ، قال : قلت لأبي : كيف تأتي علقمة ، وتدع أصحاب النبي ﷺ ؟ فقال : يابني ، لأن أصحاب النبي ﷺ يستفتونه ، وله رحلة إلى أبي الدرداء بالشام ، وإلى عمر . وزيد . وعائشة بالمدينة ، وهو ممن جمع علوم الأمصار ، وكان خال إمام أهل العراق ، إبراهيم بن يزيد النخعي .
- ٧ — ومنهم — مسروق بن الأجدع ، عبد الرحمن الهمداني ، المتوفى سنة ٦٣ هـ ، معمر مخضرم ، أدرك الجاهلية ، وله رحلات واسعة في العلم .
- ٨ — ومنهم — الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، المتوفى سنة ٧٤ هـ ، معمر مخضرم ، حج ثمانين ، ما بين حجة وعمرة ، وهو ابن أخى علقمة .



٩ — ومنهم — شريح بن الحارث الكندي ، مُعْتَمَر مَحْضَرَم ، وَلِيَّ قَضَاءِ الْكُوفَةِ فِي عَهْدِ عُمَرَ ، وَاسْتَمَرَ عَلَى الْقَضَاءِ ، اثْنَتَيْنِ وَسْتِينَ سَنَةً ، إِلَى أَيَّامِ الْحِجَابِ ، إِلَى أَنْ تَوَفَّى سَنَةَ ٨٠ هـ ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ : ” قُمْ يَا شَرِيحُ ! فَأَنْتَ أَقْضَى الْعَرَبِ “ (١) ، فَتَاهِيكَ بِقَاضٍ يَكُونُ مَرَضِيَّ الْقَضَاءِ فِي عَهْدِ الرَّاشِدِينَ ، وَفِي الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ طَوِيلَ هَذِهِ الْمُدَّةِ ، وَقَدْ غَذَّى بِأَقْضِيَّتِهِ الدَّقِيقَةَ ، فَقَّهَ أَهْلَ الْكُوفَةِ ، وَدَرَّبَهُمْ عَلَى الْفَقْهِ الْعَمَلِيِّ .

١٠ — ومنهم — عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى ، أَدْرَكَ مِائَةً وَعِشْرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلِيَّ الْقَضَاءِ ، غَرِقَ مَعَ ابْنِ الْأَشْعَثِ شَهِيداً ، سَنَةَ ٨٣ هـ .

١١ — ومنهم — عُمَرُو بْنُ شَرْحِيلِ الْهَمْدَانِي ١٢ — وَمُرَّةُ بْنُ شَرَّاحِيلَ ١٣ — وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ ١٤ — وَالْحَارِثُ بْنُ قَيْسِ الْجَعْفِيِّ ١٥ — وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ النَّخَعِيِّ ١٦ — وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ١٧ — وَخَيْشَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ١٨ — وَسَلَةُ بْنُ صَهْبٍ ١٩ — وَمَالِكُ بْنُ عَامِرٍ ٢٠ — وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ ٢١ — وَخَلَّاسُ بْنُ عُمَرٍ ٢٢ — وَأَبُو وَائِلَ شَقِيقُ بْنُ سَلَةَ ٢٣ — وَعَبِيدُ بْنُ نَضْلَةَ ٢٤ — وَالرَّبِيعُ بْنُ خَيْثَمٍ ٢٥ — وَعَتَبَةُ بْنُ فَرْقَدٍ ٢٦ — وَصَلَةُ بْنُ زُفَرٍ ٢٧ — وَهَمَامُ بْنُ الْحَارِثِ ٢٨ — وَالْحَارِثُ بْنُ سُوَيْدٍ . ٢٩ — وَزَاذَانُ أَبُو عُمَرَ وَالْكَنْدِيُّ ٣٠ — وَزَيْدُ بْنُ وَهَبٍ ٣١ — وَزِيَادُ بْنُ جَرِيرٍ . ٣٢ — وَكَرْدُوسُ بْنُ هَانِيٍّ ٣٣ — وَيَزِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ النَّخَعِيِّ ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَصْحَابِهِمَا ، وَأَكْثَرُ هَؤُلَاءِ لَقُوا عُمَرَ . وَعَائِشَةُ أَيْضاً ، وَأَخَذُوا عَنْهُمَا ، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا يَفْتُونَ بِالْكُوفَةِ ، بِمَحْضَرِ الصَّحَابَةِ ، فَلَوْ تَلَّى حَدِيثَ هَؤُلَاءِ ، أَوْ فَقَّهَهُمْ عَلَى مَجْنُونٍ لَا فَاقَ ، فَلَا يَسْتَطِيعُ مِنْ يَدْرِى مَا يَقُولُ ، أَنْ يُوَجِّهَ أَيْ مَوَازِيئَهُمْ نَحْوَ حَدِيثِ هَؤُلَاءِ ، وَفَقَّهَهُمْ . وَتَلِيَهُمْ طَبَقَةٌ لَمْ يَدْرِكُوا عَلِيّاً ، وَلَا ابْنَ مَسْعُودٍ ، وَلَكِنْهُمْ تَفَقَّهُوا عَلَى أَصْحَابِهِمَا ، وَجَمَعُوا عُلُومَ عِلْمَاءِ الْأَمْصَارِ إِلَى عُلُومِهِمْ ، وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ ، مِنْهُمْ نَبْذَةٌ يَسِيرَةٌ فَقَطْ ، وَعَدَدُ هَؤُلَاءِ فِي غَايَةِ الْكَثْرَةِ ، وَأَمْرُهُمْ فِي نِهَايَةِ الشَّهَرَةِ ، وَلَسْنَا بِسَبِيلِ سَرْدِ أَسْمَائِهِمْ ، إِلَّا أَنَا نَلْفَتُ الْأَنْظَارَ إِلَى عَدَدِ الَّذِينَ خَرَجُوا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشْعَثِ ، عَلَى الْحِجَابِ الثَّقَفِيِّ ، فِي دِيرِ الْجَمَاجِمِ ، سَنَةَ ٨٣ هـ ، مِنْ الْفُقَهَاءِ الْقُرَاءِ خَاصَّةً مِنْ أَهْلِ الطَّبَقَتَيْنِ ، وَبَيْنَهُمْ أَمْثَالُ :

(أ) أَبِي الْبَخْتَرِيِّ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ . (ب) — وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى . (ج) — وَالشَّعْبِيُّ . (د) — وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ ، قَالَ الْجَلِصَّاصُ فِي ” أَحْكَامِ الْقُرْآنِ “ ص ٧١ — ١ : وَخَرَجَ عَلَيْهِ

(١) وَلِيَكُنْ بَيْنَ عَيْنَيْكَ أَنَّهُ قَوْلٌ مِنْ وَرْدٍ فِيهِ ” وَأَقْضَاهُمْ عَلَى “ ، نَعَمْ إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ .  
” الْبُنُورِيُّ “



من القراء أربعة آلاف رجل ، هم خيار التابعين ، وفقهائهم ، فقاتلوه مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ، اه .

فإذا نظرت إلى علماء سائر الأمصار <sup>(١)</sup> يعدّ من أحسنهم حالاً من يهاجر أباه ، ومن يقبل جوائز الحكام ، ويساير أهل الحكم ، وقلّ بينهم من يخطر له على بال مقاومة الظلم ، وبذل كل مرتخص وغال في هذا السيل ، فبذلك أصبحت أحوال الكوفة في أمر الدين . والخلق . والفقه . وعلم الكتاب . والسنة . واللغة العربية ماثلة أمام الباحث المنصف ، فيحكم بما تمليه النصفة ، في الموازنة بين علماء الأمصار . وهذا مما يجعل للكوفة مركزاً لا يسامى على توالي القرون ، ولولا ذلك لما كانت الكوفة معقل أهل الدين ، يفر إليها المضطهدون ، طول أيام الجور ، في عهد الأموية . وسعيد بن جبير وحده ، جمع علم ابن عباس إلى علمه حتى إن ابن عباس كان يقول ، حينما رأى أهل الكوفة يأتونه ليستفتوه : أليس فيكم ابن أم الدهماء ؟ يعني ” ابن جبير “ ، يذكركم ما خصه الله من العلم الواسع ، بحيث يغني علمه أهل الكوفة ، عن علم ابن عباس .

وإبراهيم بن يزيد النخعي من أهل هذه الطبقة ، قد جمع أشات علوم هاتين الطبقتين ، بعد أن تفقه على علقمة ، قال أبو نعيم : أدرك إبراهيم أبا سعيد الخدري . وعائشة . ومن بعدهما ، من الصحابة رضي الله عنهم ، اه .

وعامر بن شراحيل الشامي ، الذي يقول عنه ابن عمر ، لما رآه يحدث بالمغازي : ” هو أحفظ لها مني ، وإن كنت قد شهدتها مع رسول الله ﷺ “ ، يفضل أبا عمران إبراهيم النخعي هذا ، على علماء الأمصار كلها ، حيث يقول لرجل حضر جنازته ، عند ما توفي سنة ٩٥ هـ : ” دفنتم أفقه الناس “ ، فقال الرجل : ومن الحسن ؟ قال : أفقه من الحسن ، ومن أهل البصرة ، ومن أهل الكوفة ، وأهل الشام ، وأهل الحجاز ، كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه . وأهل النقد يعدون مراسيل النخعي صحاحاً ، بل يفضلون مراسيله على مسانيد نفسه ، كما نص على ذلك ابن عبد البر في ” التمهيد “ ، ويقول الأعمش : ما عرضت على إبراهيم حديثاً قط إلا وجدت عنده منه شيئاً ، وقال الأعمش أيضاً : كان إبراهيم صير في الحديث ، فكنت إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا عرضته عليه . وقال إسماعيل بن أبي خالد : كان الشعبي . وأبو الضحى . وإبراهيم . وأصحابنا يجتمعون في المسجد ، فيتذاكرون الحديث ، فإذا جاءتهم فتياً ، ليس عندهم منها شيء ، رموا بأبصارهم إلى إبراهيم النخعي . وقال الشعبي ، عن إبراهيم : إنه نشأ في أهل بيت فقه ، فأخذ فقههم ، ثم جالسنا ، فأخذ صفوح حديثنا ،

(١) يشير الأستاذ الحق إلى مزية الكوفة وعلمائها ، علماً ، وديانة ، وورعاً ، وتقوى ، وهذا مهم ، فاعلمه

إلى فقه أهل بيته، فأذا نعيته أنعي العلم، ما خلف بعده مثله، وقال سعيد بن جبير: تستفتوني، وفيكم إبراهيم النخعي ١٤، وما أخرجه أبو نعيم في "الحلية": حدثنا أبو محمد بن حبان ثنا أبو أسيد ثنا أبو مسعود ثنا ابن الأصبهاني ثنا عثام عن الأعمش، قال: ما رأيت إبراهيم يقول برأيه في شيء قط، اه. ومثله في "ذم الكلام" - لابن مت، فعلى هذا يكون كل ما يروى عنه من الأقوال في أبواب الفقه، في "آثار" أبي يوسف. و"آثار" محمد بن الحسن، و"المصنف" لابن أبي شيبة، وغيرها أثراً من الآثار. والحق أنه كان يروى ويرى، فأذا روى فهو الحجة، وإذا رأى واجتهد، فهو البحر الذي لا تعكره الدلاء، لتوفر أسباب الاجتهاد عنده بأكملها، بل هو القائل: "لا يستقيم رأى إلا برواية، ولا رواية إلا برأى" كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه، وهي الطريقة المثلى في الأخذ بالحديث والرأى. وقال الخطيب في "الفقيه والمتفقه": أخبرنا أبو بشر محمد بن عمر الوكيل أخبرنا عمر بن أحمد بن الواعظ ثنا محمد بن معاوية ثنا أبو بكر بن عياش حدثني الحسن بن عبيد الله النخعي، قال: قلت لإبراهيم: أكل ما أسمعك تفتي به سمعته؟ فقال لي: لا، قلت: تفتي بما لم تسمع ١٤، فقال: سمعت الذي سمعت، وجاءني ما لم أسمع، فقصته بالذي سمعت، اه. وهذا هو الفقه حقاً. وبمثل هذا الإمام الجليل تفقه حماد بن أبي سليمان، شيخ أبي حنيفة، وكان حماد شديد الملازمة لإبراهيم، قال أبو الشيخ في "تاريخ أصبهان": حدثنا أبو بكر أحمد بن الحسن بن هارون بن سليمان بن يحيى بن سليمان بن أبي سليمان، قال: سمعت أبي يقول: حدثني أبي عن جدي، قال: وجه إبراهيم النخعي حماداً، يوماً يشتري له لحماً بدرهم، في زنييل، فلقبه أبوه راكباً دابة، وييد حماد الزنييل، فزجره، ورمى به من يده، فلما مات إبراهيم جاء أصحاب الحديث، والخراسانية يدقون على باب مسلم بن يزيد - والد حماد -، فخرج إليهم في الليل بالشمع، فقالوا: لسنا نريدك، نريد ابنك حماداً، فدخل إليه، فقال: يا بني اقم إلى هؤلاء، فقد علمت أن الزنييل أدى بك إلى هؤلاء، اه. وقال أبو الشيخ، قيل هذا: حدثنا أحمد بن الحسن، قال: سمعت ابن خالي عبيد بن موسى، يقول: سمعت جدي، تقول عن جدتها الكبرى عاتكة، أخت حماد بن أبي سليمان: قالت كان النعمان يابنا يندف قطننا، ويشري لبننا وبقلنا، وما أشبه ذلك، فكان إذا جاء الرجل يسأله عن المسألة، قال: ما سألتك؟ قال: كذا. وكذا، قال: الجواب فيها، كذا، ثم يقول: على رسلك، فيدخل إلى حماد، فيقول له: جاء رجل، فسأل عن كذا، فأجبت بكذا، فما تقول أنت؟، فقال: حدثونا بكذا، وقال أصحابنا، كذا، وقال: إبراهيم كذا، فيقول: فأروى عنك؟ فيقول: نعم، فيخرج، فيقول: قال حماد، كذا، اه. هكذا كانت ملازمة بعضهم لبعض، وخدمة بعضهم لبعض، أو ان الطلب، وبهذا نالوا بركة العلم. وقد أخرج ابن عدي في "الكامل" بطريق يحيى بن معين



عن جرير عن مغيرة ، قال : قال حماد بن أبي سليمان : ” لقيت قتادة . وطاوساً . ومجاهداً ، فصيانكم أعلم منهم ، بل صبيان صبيانكم أعلم منهم “ إنما قاله هذا تحديثاً بالنعمة ، ورداً على بعض شيوخ الرواية ، ممن لم يؤت نصيباً من الفقه ، حيث كان يفتى في مسجد الكوفة ، غلطاً ، ويقول : لعل هناك صبياناً يخالفوننا ، في هذه الفتاوى ، وماذا يفيد تقدم السن في الرواية لمن حرم الدراية ، ويريد بالصبيان التلاميذ . وقد أخرج ابن عدي في ” الكامل “ بطريق يحيى بن معين عن ابن إدريس عن الشيباني عن عبد الملك بن إياس الشيباني ، أنه قال : قلت لأبراهيم : من نسأل بعدك ؟ قال : حماداً ، اه ، وحماد بن أبي سليمان هذا ، توفي سنة ١٢٠ .

وقال العقيلي : حدثنا أحمد بن محمود الهروي ، قال : حدثنا محمد بن المغيرة البلخي ، قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن سليمان الأصبهاني ، قال : لما مات إبراهيم اجتمع خمسة من أهل الكوفة ، فيهم عمر بن قيس الماصر . وأبو حنيفة ، فجمعوا أربعين ألف درهم ، وجاءوا إلى الحكم بن عتيبة ، فقالوا : إنا قد جمعنا أربعين ألف درهم ، نأتيك بها ، وتكون رئيسنا ؟ ، فأبى عليهم الحكم ، فأتوا حماد بن أبي سليمان ، فقالوا ، فأجابهم ، اه ، وبهذا القدر نكتفي من أبناء هذه الطبقة ، لكثرة رجالها ، وتشعب أنبائها ، مقتصرأ على سوق خبزين ، مما يدل على اتساع الكوفة في الرواية والدراية ، في تلك الطبقة .

قال أبو محمد الراهرمزي في ” الفاصل “ : حدثنا الحسين بن نيهان ثنا سهيل بن عثمان ثنا حفص ابن غياث عن أشعث عن أنس بن سيرين ، قال : أتيت الكوفة ، فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث ، وأربعمائة قد فقهوا ، اه . وفي أي مصر من أمصار المسلمين ، غير الكوفة ، تجد مثل هذا العدد العظيم للحدثين . والفقهاء . وفي هذا ما يدل على أن الفقيه مهمته شاقة جداً ، فلا يكتر عدده كثرة عدد النقلة . وقال الراهرمزي أيضاً : حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن معدان ثنا مذكور بن سليمان الواسطي ، قال : سمعت عفان يقول - وسمع قوما يقولون : نسخنا كتب فلان ، ونسخنا كتب فلان - ، فسمعتة يقول : نرى هذا الضرب من الناس لا يفلحون ، كنا نأتى هذا فنسمع منه ما ليس عند هذا ، ونسمع من هذا ما ليس عند هذا ، فقدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر ، ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبناها ، فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث ، وما رضينا من أحد إلا مائة (١) ، إلا شريكاً ، فانه أبى علينا ، ومارأينا بالكوفة لحانا مجوزاً ، اه .

أنظر ، مصرأ يكتب بها - مثل عفان - في أربعة أشهر . خمسين ألف حديث ! مع هذا

(١) يريد : لم نرض في قبول حديث أحد ، أو روايته ، إلا ما تلقاه الآمة ، أنظر إلى هذا العرط الصعب ، ثم إلى هذا الاستكثار ، وهذا مهم ، فاعلمه  
” البنوري “

التروى (١) ، ومسند أحمد أقل من ذلك بكثير ، أيعد مثل هذا البلد قليل الحديث ؟ على أن أحاديث الحرمين مشتركة بين علماء الأمصار في تلك الطبقات ، لكثرة حجهم ، وكم بينهم من حج أربعين حجة وعمرة ، وأكثر ، وأبو حنيفة وحده ، حج خمساً وخمسين حجة ، وأنت ترى البخاري يقول : ولا أحصى ما دخلت الكوفة في طلب الحديث ، حينما يذكر عدد ما دخل باقي الأمصار ، ولهذا أيضاً دلالة في هذا الصدد .

وما يدل عليه الخبر السابق ، براءة علماء الكوفة من اللحن الذي اكتظت به بلاد الحجاز . والشام . ومصر في ذلك العهد ، وأنت تجد في كلام ابن فارس مدافعة عن مالك في ذلك ، وقول الليث في ربيعة ، تجده في " الحلية " ، وقول أبي حنيفة في نافع ، تجده في - كتاب - ابن أبي العوام ، والكلمة التي تروى عن أبي حنيفة ، (٢) بدون سند متصل ، على أن وجهها في العربية ظاهر جداً ، على فرض ثبوتها عنه ، وقد توسع المبرد في - اللحنة - أبناء اللاحنين من أهل الأمصار ، سوى بلاد العراق وقد نقل مسعود بن شيبة جملة من ذلك في " التعليم " ، على أن مصر كانت تعاشر القبط ، والشام يسكن الروم ، وكان الحجاز يطرقة كل طارق من الأعاجم ، ولا سيما بعد عهد كبار التابعين ، مع عدم وجود أئمة اللغة ، يحفظونها من الدخيل . واللحن ، وأما الكوفة . والبصرة ، فقيهما دونت العربية ، فأهل الكوفة راعوا تدوين جميع اللهجات العربية ، في عهد نزول الوحي ، ليستعينوا بذلك على فهم أسرار الكتاب والسنة ، ووجوه القراءة ، وأهل البصرة اتهجوا مسلك التخير من اللهجات ، ما يحق أن يتخذ لغة المستقبل ، فأحد المسلكين لا يغني عن الآخر .

فعلم بذلك مركز الكوفة في الفقه . والحديث . واللغة ، وأما القرآن ، فالأئمة الثلاثة ، من السبعة ، كوفيون ، وهم : ١ - عاصم ٢ - حمزة ٣ - والكسائي ، وزد خلفاً ، العاشر ، من بين العشرة ، وقد سبق بيان قراءة عاصم .

### طريقة أبي حنيفة في التفقيه

ولسنا نخوض هنا في عباب ترجمة أبي حنيفة النعمان ، وفي كتب الأئمة ما يغنينا عن ذلك ، فدونك كتاب " أبي القاسم بن أبي العوام ، الحافظ " . وكتاب " أبي الحسين الصيمري " . و " كتاب الحارثي ، المتدج في كتاب الموفق المكي " . و " جزء ابن الدخيل " الذي نقل ابن عبد البر غالب ما فيه في

(١) وعفان هذا ، هو : عفان بن مسلم الأنصاري البصري ، شيخ البخاري . وأحمد . وإسحاق . وخلائق ، وهو الذي يقول فيه ابن المديني : كان إذا شك في حرف من الحديث تركه ، كذا في " التقريب " ، ويقول أبو حاتم : إلمة ، متقن مثنى ، ويقول ابن عدي : أوثق من أن يقال فيه شيء ، كذا في " خلاصة التمهيد " ، . " البنوري " ، (٢) يريد بها الأستاذ كلمة " أبا قيس " ، وسعت منه أن المراد به خشبة الجزار ، يقطع عليها اللحم ، في حوار أهل الكوفة عندئذ ، لا الجبل المعروف بمكة ، زادها الله تكريماً



”الاتقاء“، وكان ابن الدخيل راوية العقيلي، فآلف جزء في فضائل أبي حنيفة، رداً على العقيلي، حيث أطال لسانه في فقيه الملة، وأصحابه البررة، شأن الجبهة الأغرار، وتبرؤ بما خطته يمين العقيلي، مما يجافي الحقيقة، فسمعه حكم بن المنذر البلوطي الأندلسي من ابن الدخيل بمكة، وسمعه منه ابن عبد البر، فساق غالب ما فيه من المناقب في ”ترجمة أبي حنيفة" من الاتقاء، وما يذكركه ابن عبد البر عن البخاري كان من تمام النصفة، أن ينظر في سنده، وكذا ما يرويه إبراهيم بن بشار عن ابن عينة، وأما ابن الجارود، فقد ثبت رد شهادته عند قاضي المسلمين، فلو أشار إلى ذلك كله لأحسن صنعا.

والحاصل أنه لم يتكلم فيه أحد بحجة، كما شرحنا ذلك أوسع شرح، فيما رددنا به على الخطيب في هذا الصدد، وإنما تتكلم هنا عن طرف من أحواله، مما ينبئ عن طريقته في التفقيه.

فأقول: هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت النعمان بن المرزبان، الفارسي الأصل، لم يقع عليه رق أصلاً، وإسماعيل بن حماد مصدق في ذلك، وقد قال الصلاح بن شاكر الكتبي في "عيون التواريخ": قال محمد بن عبد الله الأنصاري: ما ولى القضاء من أيام عمر بن الخطاب إلى اليوم "يعني بالبصرة" مثل إسماعيل بن حماد، فقيل له: ولا الحسن البصري؟ قال: والله، ولا الحسن البصري، وكان عالماً، زاهداً، عابداً، ورعاً. اهـ. أمثله لا يصدق في نسبه؟! وقد حدث الطحاوي في "مشكل الآثار": ص ٤٥ — ٤ عن بكار بن قتيبة عن عبد الله بن يزيد المقرئ: "أتيت أبا حنيفة، فقال لي: من الرجل؟. فقلت: رجل من الله عليه بالإسلام، فقال لي: لا تقل هكذا، ولكن وال بعض هذه الأحياء، ثم أتم إليهم، فاني كنت أنا كذلك" فعلم أن ولاءه كان ولاء المولاة، لا ولاء العتق، ولا ولاء الإسلام، ﴿وماذا بعد الحق إلا الضلال﴾، وقال ابن الجوزي في "المنتظم": لا يختلف الناس في فهم أبي حنيفة، وفقهه، كان سفيان الثوري. وابن المبارك، يقولان: أبو حنيفة أفقه الناس، وقيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟ فقال: رأيت رجلاً، لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً، لقام بحجته، وقال الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة، اهـ، وقال القاضي عياض في "ترتيب المدارك": قال الليث لمالك: أراك تعرق؟، فقال مالك: "عرت مع أبي حنيفة، إنه لفقيه يامصري"، اهـ. وقد ذكرت وجوه استمداد باقي المذاهب من مذهبه رضي الله عنه، في "بلوغ الأمان"، فلا أعيد الكلام هنا، وكان أجلى مميزات مذهب أبي حنيفة، أنه مذهب شوري، تلقنه جماعة عن جماعة، إلى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بخلاف سائر المذاهب، فانها مجموعة آراء لأئمتها.

قال ابن أبي العوام: حدثني الطحاوي، كتب إلى ابن أبي ثور، قال: أخبرني، نوح أبو سفيان، قال لي المغيرة بن حمزة: كان أصحاب أبي حنيفة الذين دَوَّنُوا معه الكتب أربعين رجلاً، كبراء

الكبراء ، اه . وقال ابن أبي العوام أيضاً : حدثني الطحاوي ، كتب إلى محمد بن عبد الله بن أبي ثور " البرعني " حدثني سليمان بن عمران حدثني أسد بن الفرات ، قال : كان أصحاب أبي حنيفة الذين دَوَّنوا الكتب أربعين رجلاً ، فكان في العشرة المتقدمين : أبو يوسف . وزفر بن الهذيل . و اود الطائي . وأسد بن عمرو . ويوسف بن خالد السمي " أحد مشايخ الشافعي " : ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وهو الذي كان يكتبها لهم ثلاثين سنة ، اه . وبهذا السند إلى أسد بن الفرات ، قال : قال لي أسد بن عمرو : كانوا يختلفون عند أبي حنيفة في جواب المسألة ، فيأتي هذا بجواب : وهذا بجواب ، ثم يرفعونها إليه ، ويسألونه عنها ، فيأتي الجواب من كُتب - أي من قرب - ، وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام ، ثم يكتبونها في الديوان ، اه . قال الصيمري : حدثنا أبو العباس ، أحمد الهاشمي ، ثنا أحمد بن محمد المكي ثنا علي بن محمد النخعي ثنا إبراهيم بن محمد البلخي ثنا محمد بن سعيد الخوارزمي ثنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : كان أصحاب أبي حنيفة يخوضون معه في المسألة ، فإذا لم يحضر عافية - ابن يزيد القاضي - ، قال أبو حنيفة : لا ترفعوا المسألة حتى يحضر عافية ، فإذا حضر عافية ووافقهم ، قال أبو حنيفة : أثبتوها ، وإن لم يوافقهم ، قال أبو حنيفة ، لآخرى سواها ، اه . وقال يحيى بن معين في " التاريخ " . و " العلل " : رواية الدوري عنه في - ظاهرة دمشق - : قال أبو نعيم " الفضل بن دكين " سمعت زفر ، يقول : كنا نختلف إلى أبي حنيفة ، ومعنا أبو يوسف . ومحمد بن الحسن ، فكنا نكتب عنه ، قال زفر : فقال يوماً أبو حنيفة ، لأبي يوسف : " ويحك يا يعقوب ، لا تكتب كل ما تسمع مني ، فاني قد أرى الرأي اليوم ، وأتركه غداً ، وأرى الرأي غداً ، وأتركه في غده " ، اه . أنظر كيف كان ينهى أصحابه عن تدوين المسائل ، إذا تعجل أحدهم بكتابتها قبل تمحيصها كما يجب ، فإذا أحطت خبراً ، بما سبق علمت صدق ما يقوله الموفق المكي : ص ١٣٣ - ٢ ، حيث قال ، بعد أن ذكر كبار أصحاب أبي حنيفة : وضع أبو حنيفة مذهبه شوري بينهم ، لم يستبد فيه بنفسه دونهم ، اجتهداً منه في الدين ، ومبالغة في النصيحة لله . ورسوله . والمؤمنين ، فكان يلقي المسائل مسألة مسألة ، ويسمع ما عندهم ، ويقول ما عنده ، ويناظرهم شهراً ، أو أكثر ، حتى يستقر أحد الأقوال فيها ، ثم يثبتها أبو يوسف في الأصول ، حتى أثبت الأصول كلها ، وهذا يكون أولى وأصوب ، وإلى الحق أقرب ، والقلوب إليه أسكن ، وبه أطيب ، من مذهب من انفرد ، فوضع مذهبه بنفسه ، ويرجع فيه إلى رأيه ، اه .

ومن هذا يظهر أن أبا حنيفة لم يكن يحمل أصحابه على قبول ما يلقيه عليهم ، بل كان يحملهم على إبداء ما عندهم ، إلى أن يتضح عندهم الأمر ، كوضع الصبح ، فيقبلون ما وضع دليله ، وينبذون ما سقطت حجته ، وكان يقول ما معناه : لا يحل لأحد أن يقول بقولنا ، حتى يعلم من أين قلنا ، وهذا



هو سر ظهور مذهبه في الخافقين ، ظهوراً لم يعهد له مثل ، وهو السبب الأصلي لبراعة المتفقهين عليه ، وكثرتهم ، إذ طريقته تلك هي الطريقة المثلى ، في التدريب على الفقه ، وتنشئة الناشئين ، ولذلك يقول ابن حجر المكي في "خيرات الحسان" ص ٢٦ : "قال بعض الأئمة : لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين ، مثل ما ظهر لأبي حنيفة ، من الأصحاب . والتلاميذ ، ولم ينتفع العلماء ، وجميع الناس ، بمثل ما انتفعوا به . وبأصحابه في تفسير الأحاديث المشتبهة ، والمسائل المستنبطة ، والنوازل ، والقضاء ، والأحكام" ، اه . وقال محمد بن إسحاق النديم في "الفهرست" : و"العلم برأ وبحراً ، وشرقاً وغرباً ، بعداً وقرباً تدوينه رضى الله عنه" ، اه ، وقال المجد بن الأثير في "جامع الأصول" ما معناه : لو لم يكن لله في ذلك سر خفي ، لما كان شطر هذه الأمة من أقدم عهد إلى يومنا هذا ، يعبدون الله سبحانه على مذهب هذا الإمام الجليل ، وليس أحد من هؤلاء الثلاثة على مذهب هذا الإمام ، حتى يرمى بالتحزب له ، رضى الله عنه .

والحاصل : أن من خصائص هذا المذهب كون تدوين المسائل فيه على الشورى ، والمناظرات المديدة ، وتلقى الأحكام فيه من جماعة ، عن جماعة ، إلى أول نبع غزير فياض في الفقه ، في عهد جمهرة فقهاء الصحابة ، واستمرار سعي الجماعة في تبيين أحكام النوازل ، جماعة بعد جماعة ، إلى ما شاء الله سبحانه كذلك ، بحيث يتمشى المذهب مع حاجات العصور ، ومقتضيات الرقي الحضارى في البشر . ولذا ترى ابن خلدون يقول عن مذهب مالك ما لفظه : وأيضاً فالبداءة كانت غالبية على المغرب . والاندلس ، ولم يكونوا يعاونون الحضارة التي لأهل العراق (١) ، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل ، لمناسبة البداءة ، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غصاً عندهم ، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها ، اه . "مقدمة - علم الفقه" ، فإذا كان مذهب مالك الذي عاش الأندلس تحت حكمه طوال قرون ، هكذا في نظر ابن خلدون ، فما ظنك بما سواه من المذاهب التي لم تعاشر الحضارة في أحكامها مدة طويلة ١٩ .

وأما قراءة أبي حنيفة ، فهي قراءة عاصم المنتشرة في الآفاق ، وللقرآن الكريم المنزلة العليا عنده في الاحتجاج ، حيث يعد عموماته قطعية ، وقد علم الخاص والعام ختمه القرآن في ركعة ، على قلة من فعل هذا من السلف ، وما ينسب إليه من القراءات الشاذة ، في بعض - كتب التفسير - ، غير ثابت عنه أصلاً ، فلا حاجة لتكلف توجيهها ، كما فعل الزمخشري . والنسفي في "تفسيريهما" ، بل تلك القراءات موضوعة عليه ، كما ذكره الخطيب في "تاريخه" . والذهبي في "طبقات القراء" . وابن الجزري في "الطبقات" أيضاً ، وواضعها الخزاعي ، قال الذهبي في "الميزان" - في ترجمة

(١) أفطر هذا ليس بقول حتى ، ولا كوفي ، بل قول مؤرخ جليل ، مغربي محتدأ ، مالكي المذهب نشأة ، قاضي مصر

أبي الفضل ، محمد بن جعفر الخزاعي ، المتوفى سنة ٤٠٧ هـ : "ألف كتاباً في قراءة أبي حنيفة ، فوضع الدارقطني خطه ، بأن هذا موضوع ، لا أصل له ، وقال غيره : لم يكن ثقة ، اهـ . وأما كثرة حديثه فتظهر من حجبته المسرودة في أبواب الفقه ، والمدونة في تلك المسانيد السبعة عشر ، لكبار الأئمة من أصحابه ، وسائر الحفاظ ، وكان مع الخطيب عند ماحل دمشق ، مسند أبي حنيفة ، للدارقطني ، ومسند أبي حنيفة ، لابن شاهين ، وهما زائدان على السبعة عشر المذكورة ، وقال الموفق المكي ص ٩٦ — ١ : قال الحسن بن زياد : كان أبو حنيفة يروي أربعة آلاف حديث : ألفين لحماة . وألفين ، لسائر المشيخة ، اهـ . وأقل ما يقال في مسائله : إنها تبلغ ثلاثة وثمانين ألفاً ، وكانت مشايخه بكثرة بالغة . وأما قوة أبي حنيفة في العربية ، فما يدل عليها نشأته في مهد العلوم العربية ، وتفريعاته الدقيقة على القواعد العربية ، حتى ألف أبو علي الفارس . والسيرافي . وابن جني كتباً في شرح آرائه الدقيقة في الإيمان في "الجامع الكبير" إقراراً منهم بتغلغل صاحبها في أسرار العربية ، وفي هذا القدر كفاية .

## بعض الحفاظ ، وكبار المحدثين

### من أصحابه ، وأهل مذهبه

- ١ — الإمام زفر بن الهذيل البصري ، المتوفى سنة ١٥٨ هـ ، ذكره ابن حبان بالحفظ والاعتقان ، في "كتاب الثقات" ، وهو من أجل أصحاب الإمام . وله "كتاب الآثار"
- الإمام الحافظ إبراهيم بن طهمان الهروي ، المتوفى سنة ١٦٣ . مترجم في "طبقات الحفاظ" ، كان صحيح الحديث مكثراً .
- ٣ — الإمام الليث بن سعد ، المتوفى سنة ١٧٥ ، عدّه كثير من أهل العلم حنفياً ، وبه جزم القاضي زكريا الأنصاري ، في "شرح البخاري" ، وأخرج ابن أبي العوام بسنده عن الليث أنه شهد مجلس أبي حنيفة بمكة ، وقد سئل في ابن يزوجه أبوه بصرف مال كثير ، فيطلقها ، ويشتري له جارية ، فيعتقها . فأوصى أبو حنيفة السائل أن يشتري لنفسه جارية ، تقع عليها عين الابن ، ثم يزوجها إياه ، فانطلقها زوجت مملوكة له ، وإن أعتقها لم يجز عتقه ، قال الليث : فوالله ما أعجبنى صوابه ، كما أعجبنى سرعة جوابه ، وكان الليث من الأئمة المجتهدين .
- ٤ — الإمام الحافظ القاسم بن معن المسعودي ، المتوفى سنة ١٧٥ ، كان من أروى الناس للحديث والشعر ، وأعلمهم بالفقه والعربية ، وكان محمد بن الحسن يسأله عن العربية ، وهو من أجل أصحاب أبي حنيفة ، راجع "طبقات الحفاظ" — للذهبي ، و"الجواهر المضيئة" : للحافظ القرشي .



٥ — الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ، ذكره الذهبي في "طبقات الحفاظ" ، وترجم له في جزء ، وقال ابن جرير : كان فقيهاً ، عالماً ، حافظاً ، وكان يعرف بحفظ الحديث ، كان يحضر المحدث ، فيحفظ خمسين وستين حديثاً ، ثم يقوم فيملئها على الناس ، وكان كثير الحديث ، اهـ . ووصفه بالحفظ البالغ ابن الجوزي في "أخبار الحفاظ" . وابن حبان قبله في "كتاب الثقات" . له ، توفي سنة ١٨٢ ، "وكتاب الآمال" . له وحده ، يقال : إنه في ثلاثمائة جزء ، وفي هذا القدر كفاية .

٦ — يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، الحافظ الثبت الفقيه ، المتوفى سنة ١٨٢ ، كان من أجل أصحاب أبي حنيفة ، ترجمته في "طبقات الحفاظ" . للذهبي ، "والجواهر المضيئة" .

٧ — عبد الله بن المبارك ، المتوفى سنة ١٨١ ، كتبه تحتوي على نحو عشرين ألف حديث ، وكان ابن مهدي يفضله على الثوري ، قال يحيى بن آدم : إذا طلبت الدقيق من المسائل ، فلم أجده في كتب ابن المبارك ، أيسر منه ، اهـ ، وهو من أخص أصحاب أبي حنيفة ، وقد قوله بعض الرواة ، ما لم يقله في حق أبي حنيفة ، كما فعلوا مثل ذلك . في كثير من العلماء سواه .

٨ — الإمام محمد بن الحسن الشيباني ، المتوفى سنة ١٨٩ كان كثير الحديث ، ترجمته في "بلوغ الأمان" . و "الآثار" . و "الموطأ" ، و "الحجة على أهل المدينة" ، مما يقضى له بالبراعة في الحديث ، رغم أنوف الجاهلين ، بمقداره العظيم .

٩ — حفص بن غياث القاضي ، كتبوا عنه أربعة آلاف حديث من حفظه ، توفي سنة ١٩٤ ، راجع "الطبقات" . و "الجواهر" .

١٠ — وكيع بن الجراح ، المتوفى سنة ١٩٧ ، قال الذهبي : كان يفتي بقول أبي حنيفة ، قال أحمد : عليكم بمصنفات وكيع .

١١ — يحيى بن سعيد القطان البصري ، إمام الجرح والتعديل ، المتوفى سنة ١٩٨ ، قال الذهبي : كان يفتي برأى أبي حنيفة . راجع "الطبقات" . و "الجواهر" .

١٢ — الحافظ القدوة الحسن بن زياد اللؤلؤي ، المتوفى سنة ٢٠٤ ، كان عنده نحو اثني عشر ألف حديث من ابن جريج ، مما لا يسع الفقيه جهله ، وقال يحيى بن آدم : ما رأيت أفقه منه ، وتقولات بعض الرواة فيه ، كقولهم في الإمام نفسه ، راجع "الجواهر" .

١٣ — الحافظ معلى بن منصور الرازي ، المتوفى سنة ٢١١ ، جمع بين الإمامة في الفقه والحديث . راجع "الطبقات" . و "الجواهر" .

١٤ — الحافظ عبد الله بن داود الحريبي ، المتوفى سنة ٢١٣ ، إمام قدوة في الفقه والحديث ، راجع "الطبقات" . و "الجواهر" .

- ١٥ — أبو عبد الرحمن المقرئ عبد الله بن يزيد الكوفي، المتوفى سنة ٢١٣، من المكثرين عن أبي حنيفة، راجع "الطبقات".
- ١٦ — أسد بن الفرات القيرواني، المتوفى سنة ٢١٣، ممن جمع بين الطريقة العراقية والحجازية في الفقه والحديث.
- ١٧ — مكي بن إبراهيم الحنظلي، شيخ خراسان، المتوفى سنة ٢١٥، من المكثرين عن أبي حنيفة، راجع "الطبقات".
- ١٨ — أبو نعيم فضل بن دكين، المتوفى سنة ٢١٩، من المكثرين عن أبي حنيفة، راجع "الطبقات".
- ١٩ — الإمام عيسى بن أبان البصري، المتوفى سنة ٢٢١، "كتاب الحجج الكبير" - له، و"كتاب الحجج الصغير" - له، مما يشهد له بالبراعة في الحديث، راجع - "الصيمري". و"ابن أبي العوام". و"الجواهر".
- ٢٠ — الحافظ الثبت علي بن الجعد، المتوفى سنة ٢٣٠، إمام جليل في الفقه والحديث، والجعديات له من أقدم الكتب المحفوظة بدار الكتب المصرية، راجع "الطبقات". و"الجواهر".
- ٢١ — يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل، المتوفى سنة ٢٣٣، سمع "الجامع الصغير" من محمد بن الحسن، وتفقه عليه، وسمع الحديث من أبي يوسف، وفي "عيون التواريخ": كان ابن المدني. وأحمد. وابن أبي شبة. وإسحاق يتأدبون معه، ويعرفون له فضله، ورث من أبيه ألف ألف درهم، فأنفقها جميعاً على الحديث، وكتب يده ستمائة ألف حديث. وقال أحمد: كل حديث لا يعرفه يحيى، فليس بحديث، ورأيت تاريخه - رواية الدوري - في ظاهرية دمشق، وتختلف الروايات عنه في الجرح والتعديل، ويعمد الذهبي، حنفياً، صُلِباً في جزئه الذي ألفه في الذين تكلم فيهم من الثقات، بل متعصباً لأهل مذهبه، ومع ذلك ترى بعض الرواة لا يأبى أن يقول له (١) كلمات قاسية في كثير من أصحاب أبي حنيفة، والله في خلقه شئون.
- ٢٢ — محمد بن سماعة التيمي، المتوفى سنة ٢٣٣، وفي "عيون التواريخ": وهو من الحفاظ الثقات، صاحب اختيارات في المذهب، وروايات، وله مصنفات. قال ابن معين: لو كان أهل الحديث يصدقون كما يصدق ابن سماعة في الرأي، لكانوا فيه على نهاية، راجع "الجواهر".
- ٢٣ — الحافظ الكبير إبراهيم بن يوسف البلخي الباهلي الماكاني، المتوفى سنة ٢٣٩، كان مقاطعاً لقتيبة بن سعيد، لأنه آذاه عند مالك، فقال: هذا مرجىء، فأقامه من مجلسه، وما سمع من مالك غير حديث واحد، وثقه النسائي، وفي ذلك عبرة، راجع "الطبقات". و"الجواهر".

(١) أي بدعها عليه افتراءً، يقال: قوله ما لم يقل، أي ادّعاء عليه، كذا في "مختار الصحاح".



٢٤ — أبو الليث الحافظ عبد الله بن مريج بن حجر البخاري، المتوفى في حدود سنة ٢٥٨، هو من أصحاب أبي حفص الكبير البخاري، كان يحفظ عشرة آلاف حديث، وكان عبدان يحمله، ذكره غنجار في "تاريخ بخاري"، ولم يذكر وفاته، راجع "الطبقات".

٢٥ — الإمام محمد بن شجاع الثلجي، المتوفى سنة ٢٦٦، وهو ساجد في صلاة العصر، قال الموفق المكي: إنه ذكر في تصانيفه ثيئاً وسبعين ألف حديث، وله "المناسك" في ثيئ وسنتين جزء، وله "تصحيح الآثار" كبير جداً، وله "الرد على المشبهة"، وقال الذهبي في "النبلاء": كان من بحور العلم، اه، تكلم فيه بعض الرواة بتعصب، راجع ترجمته في "فهرست ابن النديم" و"الجواهر المضيئة"، وفيما كتبناه على تبين كذب المفتري، وتكملة الرد على - تونية - ابن القيم.

٢٦ — الفقيه الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البرقي، المتوفى سنة ٢٨٠، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني، وكان نبه إسماعيل القاضي، وله - مسند أبي هريرة - . راجع "الطبقات". و"الجواهر".

٢٧ — أبو الفضل عبيد الله بن واصل البخاري، المتوفى شهيداً سنة ٢٨٢، وهو محدث بخاري، وأخذ عنه الحارثي، راجع "الطبقات".

٢٨ — الحافظ إبراهيم بن معقل النسفي، مصنف "المسند الكبير" - "والتفسير"، المتوفى سنة ٢٩٥، حدث الصحيح عن البخاري، قال المستغفري: كان فقيهاً، حافظاً، بصيراً باختلاف العلماء، عفيفاً، صيناً، راجع "الطبقات". و"الجواهر".

٢٩ — أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلی، صاحب "المسند الكبير". و"المعجم"، المتوفى سنة ٣٠٧، أخذ عن علي بن الجعد وطبقته، قال أبو علي الحافظ: لو لم يشتغل أبو يعلى بكتب أبي يوسف على بشر بن الوليد، لأدرك بالبصرة سليمان بن حرب، وأبداود الطيالسي، وهذا مما يدل على أن كتب أبي يوسف بكثرة بالغة، ولولا ذلك لما حال سماع كتبه، دون علو سند أبي يعلى، مع تسرع المحدثين في السماع، راجع "الطبقات".

٣٠ — الحافظ أبو بشر الدولابي محمد بن أحمد بن حماد، المتوفى سنة ٣١٠، وهو مؤلف "الكنى". وغيره من الكتب الممتعة، قال الدارقطني: تكلموا فيه، ماتين من أمره إلا خير. فقول ابن عدي: ابن حماد متهم في نعيم، إسراف في القول، كما هو شأنه، راجع "الطبقات".

٣١ — الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١، في غاية من الاتساع في الحفظ. ومعرفة الرجال، والفقه، توسع البدر العيني في ترجمته في رجال معاني الآثار، وشيوخ

الطحاوي الثلاثة : (أ) - بكار بن قتيبة (ب) - وابن أبي عمران (ج) - وأبو حازم ، كلهم من كبار حفاظ الحديث .

٣٢ — الحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أبي العوام ، السعدي ، المتوفى في حدود سنة ٣٣٥ ، له ذكر في "طبقات الذهبي - في ترجمة النسائي" أخذ عن النسائي . والطحاوي . وأبي بشر الدولابي ، وكتابه في فضائل أبي حنيفة ، في مجلد ضخيم ، و - مسند أبي حنيفة - ، له ، من أهم المسانيد السبعة عشر ، وحفيده مترجم في "قضاة مصر" . و "الجواهر" .

٣٣ — الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد الحارثي البخاري ، المتوفى سنة ٣٤٠ ، له مناقب أبي حنيفة ، وله مسند أبي حنيفة أيضاً ، أكثر فيه جداً من سوق طرق الحديث ، وقد أكثر ابن مندة الرواية عنه ، وكان حسن الرأي فيه ، وقد تكلم فيه أناس بتعصب ، وأكبر ما يرمونه به إكثاره من الرواية عن النجيري ، أباء بن جعفر ، في مسند أبي حنيفة ، ولم ينتبهوا إلى أن روايته عنه ليس في أحاديث ينفرد هو بها ، بل فيما له مشارك فيه ، كما فعل مثل ذلك الترمذي في محمد بن سعيد المصلوب . والكلي ، لكن قاتل الله التعصب ، يعنى ويصم . راجع "الجواهر" . و "تعجيل المنفعة" .

٣٤ — الحافظ أبو الحسين عبد الباقي بن قانع القاضي ، صاحب التصانيف ، المتوفى سنة ٣٥١ ، قال الخطيب : عامة شيوخنا يوثقونه . قال الحسن بن الفرات : حدث به اختلاط قبل وفاته بستين . ٣٥ — الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، المتوفى سنة ٣٧٠ ، كان إماماً في الأصول . والفقه . والحديث ، كان جيد الاستحضار لأحاديث أبي داود . وابن شيبة . وعبد الرزاق ، والطيالسي : يسوق سنده ما شاء منها في أي موضع شاء ، وكتابه "الفصول في الأصول" وشروحه على مختصر الطحاوي . والجامع الكبير ، وكتابه في "أحكام القرآن" مما يقضى له بالبراعة التي لا تلحق ، وقوة معرفته بالرجال تظهر من كلامه في أدلة الخلاف .

٣٦ — الحافظ محمد بن المظفر بن موسى البغدادي ، المتوفى سنة ٣٧٩ ، وهو مؤلف مسند أبي حنيفة ، وكان الدارقطني يحله ، وهو من أعيان الحفاظ ، راجع "الطبقات" .

٣٧ — الحافظ أبو نصر أحمد بن محمد الكلاباذي ، المتوفى سنة ٣٧٨ ، مؤلف رجال البخاري ، وكان الدارقطني يرضى فهمه ، وهو كان أحفظ من كان بما وراء النهر في زمانه ، راجع "الطبقات" .

٣٨ — أبو حامد أحمد بن الحسين المروزي ، المعروف بابن الطبري ، المتوفى سنة ٣٧٦ ، كان متقناً في الحديث والرواية ، راجع "الجواهر" .

٣٩ — الحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد بن جعفر المعدل البغدادي ، صاحب مسند أبي حنيفة ، المتوفى سنة ٣٨٠ .



- ٤٠ — الحافظ أبو الفضل السليمانى أحمد بن على البيكندى ، شيخ ماوراء النهر ، المتوفى سنة ٤٠٤ ، وعنه أخذ جعفر المستغفرى ، راجع " الطبقات " .
- ٤١ — غنجار الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد البخارى ، المتوفى سنة ٤١٢ ، صاحب تاريخ بخارى . راجع " الطبقات " .
- ٤٢ — الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد المستغفرى ، صاحب المصنفات ، المتوفى سنة ٤٣٢ ، راجع " الطبقات " . و " الجواهر " .
- ٤٣ — الحافظ أبو سعد السمان إسماعيل بن على بن زنجويه الرازى ، المتوفى سنة ٤٤٥ ، كان إماماً فى الحديث ، والرجال ، وفقه أبى حنيفة ، على بدعته . راجع " الطبقات " . و " الجواهر " .
- ٤٤ — الحافظ أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله النيسابورى الحاكم ، المتوفى سنة ٤٩٠ ، راجع " الطبقات " . و " الجواهر " .
- ٤٥ — الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد السمرقندى . المتوفى سنة ٤٩١ ، تخرج بالمستغفرى ، قال أبو سعد : لم يكن فى زمانه فى فنه مثله فى الشرق والغرب ، له كتاب " بحر الأسانيد ، من صحاح المسانيد " ، فى ثمانمائة جزء ، جمع فيه مائة ألف حديث ، ولورتب وهذب ، لم يقع فى الإسلام مثله ، راجع " الطبقات " .
- ٤٦ — مسند هراة نصر بن أحمد بن إبراهيم الزاهد بقية المستدين ، المتوفى سنة ٥١٠ .
- ٤٧ — مسند سمرقند إسحاق بن محمد بن إبراهيم التتوخى النسفى ، المتوفى سنة ٥١٨ .
- ٤٨ — المحدث أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخى ، صاحب " مسند أبى حنيفة " . المتوفى سنة ٥٢٢ ، يأخذه ابن حجر بروايته المسند لقاضى المارستان ، قائلاً : إنه لا مسند له ، لكن تليذه السخاوى يرويه عن التدمرى عن المبدومى عن النجيب عن ابن الجوزى عن الجامع قاضى المارستان ، فهذا ظهر تهور ابن حجر .
- ٤٩ — الحافظ أبو حفص ضياء الدين عمر بن بدر بن سعيد الموصلى ، المتوفى سنة ٦٢٢ .
- ٥٠ — أبو الفضائل الحسن بن محمد الصغانى ، المتوفى سنة ٦٥٠ ، كان إماماً فى اللغة . والفقه . والحديث . له " العباب " . و " المحكم " . و " مشارق الأنوار " .
- ٥١ — المحدث الجوال أبو محمد عبد الخالق بن أسد الدمشقى ، صاحب المعجم ، المتوفى سنة ٥٦٤ .
- ٥٢ — مسند الشام تاج الدين أبو الين زيد بن الحسن الكندى ، المتوفى سنة ٦١٣ .
- ٥٣ — الإمام المسند أبو على الحسن بن المبارك الزيدى ، المتوفى سنة ٦٢٩ .
- ٥٤ — الإمام المحدث الجمال أبو العباس أحمد بن محمد الظاهرى ، المتوفى سنة ٦٩٦ ، خرج

- مشيخة للفخر البخاري في خمسة أجزاء . راجع " الطبقات " و " الجواهر " .
- ٥٥ - المحدث أبو محمد علي بن زكريا بن مسعود الأنصاري المنبجي ، مؤلف " اللباب - في الجمع بين السنة والكتاب " ، وشارح آثار الطحاوي ، المتوفى في حدود سنة ٦٩٨ ، وابنه محمد مذكور في " الجواهر المضيئة " . و " الدرر الكامنة " .
- ٥٦ - الشمس السروجي أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني شارح الهداية ، المتوفى سنة ٧٠١ .
- ٥٧ - علاء الدين علي بن بليان الفارسي ، شارح تلخيص الخلاطي ، ومؤلف الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ، توفي سنة ٧٣١ .
- ٥٨ - المحدث الكبير ابن المهندس محمد بن إبراهيم بن غنائم ، الشروطي ، المتوفى سنة ٧٣٣ .
- ٥٩ - الحافظ قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي ، شارح البخاري في عشرين مجلداً ، ومؤلف - الاهتمام بتلخيص الإلام - ، و - القدح المعلي في الكلام ، على بعض أحاديث المحلى - ، توفي سنة ٧٣٥ ، راجع ذيل الحسيني على " الطبقات " .
- ٦٠ - الحافظ أمين الدين محمد بن إبراهيم الواني ، المتوفى سنة ٧٣٥ ، راجع " ذيل السيوطي " .
- ٦١ - الحافظ الشمس السروجي محمد بن علي بن أيك ، المتوفى سنة ٧٤٤ ، راجع الذبول .
- ٦٢ - الحافظ علاء الدين علي بن عثمان المارديني ، مؤلف " الجوهر النقي " ، المتوفى سنة ٧٤٩ ، به تخرج الجمال الزيلعي . والزين العراقي . وعبد القادر القرشي ، راجع الذبول .
- ٦٣ - الحافظ ابن الواني عبد الله بن محمد بن إبراهيم ، المتوفى سنة ٧٤٩ ، راجع " الحسيني " .
- ٦٤ - الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي ، مؤلف " نصب الراية " ، المتوفى سنة ٧٦٢ .
- ٦٥ - الحافظ علاء الدين مغلطاي البكجري ، المتوفى سنة ٧٦٢ ، راجع " ذيل ابن فهد " .
- ٦٦ - الحافظ عبد القادر القرشي ، المتوفى سنة ٧٧٥ ، راجع الذبول .
- ٦٧ - المجد إسماعيل البليسي صاحب - مختصر أنساب الرشاطي - ، المتوفى سنة ٨٠٢ .
- ٦٨ - العلامة جمال الدين يوسف بن موسى الملقب ، صاحب " المختصر " ، المتوفى سنة ٨٠٣ هـ .
- ٦٩ - العلامة شمس الدين محمد بن عبد الله الديري ، مؤلف " المسائل الشريفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة " ، المتوفى سنة ٨٢٧ .
- ٧٠ - المحدث أبو الفتح أحمد بن عثمان بن محمد الكلوتاني ، الكرمانى ، المتوفى سنة ٨٣٥ ،

- مكثر جداً من رواية الكتب الكبار، وسماعها، وإسماعها، راجع "الضوء اللامع".
- ٧١ — المحدث عز الدين عبد الرحيم بن محمد بن الفرات، المتوفى سنة ٨٥١، من المحدثين الكثيرين، أصحاب الأسانيد العالية، راجع "الضوء اللامع".
- ٧٢ — الحافظ البدر العيني محمود بن أحمد، المتوفى سنة ٨٥٥، ترجمته ترجمة واسعة، في أول "عمدة القارى" — من الطبعة المنيرة.
- ٧٣ — كمال الدين بن الهمام محمد بن عبد الواحد صاحب "فتح القدير"، المتوفى سنة ٨٦١.
- ٧٤ — سعد الدين بن الشمس الديري صاحب "تكملة شرح الهداية" — للسروجي، المتوفى سنة ٧٦٨ هـ.
- ٧٥ — تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، المتوفى سنة ٨٧٢، شرحه على "الوقاية" المسمى — بكال الدراية — يدل على يده البيضاء في أحاديث الأحكام.
- ٧٦ — الحافظ العلامة، قاسم بن قطلوبغا، المتوفى سنة ٨٧٩، تخريجه لأحاديث "الاختيار"، ولأحاديثه "أصول البزدوى". وسائر ما ألفه في الحديث والفقه، تدل على عظم شأنه في الحديث والفقه، راجع "الضوء اللامع".
- ٧٧ — شمس الدين محمد بن علي، المعروف بابن طولون الدمشقي، المتوفى سنة ٩٥٣، هو من الكثيرين في الحديث والفقه، له من المؤلفات ما يقارب خمسمائة مؤلف.
- ٧٨ — علي المتقي بن حسام الدين الهندي، صاحب "كنز العمال" في — ترتيب الجامع الكبير — للسيوطي، قال أبو الحسن السبكي: له منة على السيوطي، توفي سنة ٩٧٥.
- ٧٩ — ملك المحدثين. الشيخ محمد بن طاهر الفتى الكجراتي، مؤلف "جمع البحار". و "تذكرة الموضوعات". و "المنقى"، وغيرها من المؤلفات الممتعة، في الحديث، وغريبه، توفي سنة ٩٨٧ شهيداً.
- ٨٠ — المحدث علي بن سلطان محمد القارى الهروي المكي، المتوفى سنة ١٠١٤، شرحه على المشكاة، وشرحه على مختصر الوقاية، من الكتب المهمة في أحاديث الأحكام. تخرج على القطب النهروالي. وعبد الله السندي.
- ٨١ — المحدث أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس الشلبي، المتوفى سنة ١٠٢٧.
- ٨٢ — محدث الهند عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي، مؤلف — اللغات شرح المشكاة — و — التبيان في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان —، توفي سنة ١٠٥٢، أخذ عن عبد الوهاب المتقي، تليد علي المتقي، وعن علي القارى، أخذ عنه محمد حسين الحافى، وعنه حسن العجيمي.



- ٨٣ — المحدث أيوب بن أحمد بن أيوب الخلوقي الدمشقي ، المتوفى سنة ١٠٧١ .
- ٨٤ — المحدث حسن بن علي العجيمي المكي ، المتوفى سنة ١١١٣ ، وأسانيد مروياته في " كفاية المستطلع " في مجلدين .
- ٨٥ — أبو الحسن الكبير ، ابن عبد الهادي السندي ، المتوفى سنة ١١٣٩ ، صاحب " الحواشي على الأصول الستة " . و " مسند أحمد " .
- ٨٦ — الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي ، مؤلف " ذخائر المواريث - في أطراف الأصول السبعة " ، المتوفى سنة ١١٤٣ .
- ٨٧ — المحدث محمد بن أحمد عقيلة ، المكي المتوفى سنة ١١٥٠ ، له " المسلسلات - وعدة أثبات - والدر المنظوم - في خمس مجلدات - في تفسير القرآن بالمأثور - والزيادة والإحسان في علوم القرآن " ، هذب به " الإيتقان " ، وزاد كثيراً من علوم القرآن ، وغالب مؤلفاته في مكتبة علي باشا الحكيم ، باصطنبول ، أخذ عن العجيمي . وغيره .
- ٨٨ — الشيخ عبد الله بن محمد الأماصي ، شرح البخاري ، وسماه : " نجاح القاري - في شرح البخاري " في ثلاثين مجلداً ، وشرح - صحيح مسلم - في سبع مجلدات ، وسماه : " عناية المنعم بشرح صحيح مسلم " ، بلغ فيه إلى شطر مسلم ، المتوفى سنة ١١٦٧ .
- ٨٩ — محمد بن الحسن المعروف ، بابن همام ، مؤلف " تحفة الراوي - في تخريج أحاديث البيضاوي " ، المتوفى سنة ١١٧٥ .
- ٩٠ — السيد محمد المرتضى الزبيدي ، شارح " الإحياء " ومؤلف " عقود الجواهر المنيفة - في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة " ، المتوفى سنة ١٢٠٥ .
- ٩١ — المحدث الفقيه محمد هبة الله البعلبي ، مؤلف " حديقة الرياحين - في طبقات مشايخنا المسنين " . ومؤلف " التحقيق الباهر في شرح الأشباه والنظائر " في خمس مجلدات ضخمة ، المتوفى سنة ١٢٢٤ .
- ٩٢ — صاحب " رد المختار " العلامة محمد أمين بن السيد عمر المشهور " بابن عابدين " ، المتوفى سنة ١٢٥٢ ، صاحب المؤلفات المشهورة ، وأسانيده . ومروياته في ثبته المشهور باسم " عقود الآلي - في الأسانيد العوالي " .
- ٩٣ — الشيخ محمد عابد السندي صاحب " حصر الشارد " و " طوابع الأنوار - على الدر المختار " في ستة عشر مجلداً ضخماً ، وشارح " مسند أبي حنيفة " في مجلدات ، سماه : " المواهب اللطيفة " ، المتوفى سنة ١٢٥٧ .

- ٩٤ — الشيخ عبد الغنى المجددى ، المتوفى سنة ١٢٩٦ ، أسانيدہ في ”اليانع الجنى“ .
- ٩٥ — الشيخ محمد عبدالحى اللىكنوى ، أعلم أهل عصره بأحاديث الأحكام ، المتوفى سنة ١٣٠٤ ، إلا أن له بعض آراء شاذة ، لا تقبل في المذهب ، واستسلامه لكتب التجريح من غير أن يتعرف دخالها ، لا يكون مرضياً عند من يعرف ما هنالك .
- ٩٦ — شيخ مشايخنا ، الشيخ المحدث أحمد ضياء الدين بن مصطفى الكشخانوى ، المتوفى سنة ١٣١١ ألف ”راموز أحاديث الرسول“ في مجلد ضخيم ، وشرحه ”لوامع العقول“ في خمسة مجلدات ، وله نحو خمسين مؤلفاً سوى ذلك .
- وفي الهند علماء بارعون في الحديث من أهل المذهب ، لا مجال لاستقصائهم ، كثر الله أمثالهم ، وهذه نبذة يسيرة من محدثي الحنفية ، سردنا أسماءهم هنا ، ليدل القليل على الكثير ، رحمهم الله (١) .

### تكملة — وتذييل

(١)

- « نظراً إلى تعرض الأستاذ الجليل « الكوثرى » ، إلى ذكر طائفة من المحدثين بالهند ، أحببت أن « أذيل هذا الموضوع بذكر عدة من المحدثين إلى يومنا هذا ، وسلكت مسلكه في الاقتصار في تراجمهم « بسطر أو سطرين ، واعتليت بذكر من له تصنيف في الحديث ، أو شهرة له فيه ، بترتيب الاستحضار « من غير ترتيب الوفيات ، أو الطبقات ، في جلسة واحدة ، وبالله التوفيق . »

— ❦ —

- ١ — المحدث الشيخ محمد حياة السندى ، المتوفى سنة ١١٦٣ بالمدينة
- ٢ — المحدث المحقق الشيخ هاشم بن عبد الغفور السندى ، له مؤلفات ، مثل « فاكهة البستان » ، و « ترتيب صحيح البخارى على ترتيب الصحابة » ، وغيرها
- ٣ — الشيخ المحدث أبو الطيب السندى ، صاحب « الحوائى على الأصول الستة » ، معاصر الشيخ أبى الحسن السندى ، المتوفى في حدود سنة ١١٤٠ هـ
- ٤ — الشيخ محمد معين السندى ، من تلامذة الشاه ولى الله الدهلوى ، ومن كبار شيوخ الشيخ هاشم . والشيخ محمد حياة المذكورين ، المتوفى في حدود ١١٨٠ هـ
- ٥ — المحدث الإمام الشاه ولى الله الدهلوى ، المتوفى سنة ١١٧٦ هـ ، إمام نهضة الحديث في الهند ، صاحب « حجة الله البالغة » ، و « إزالة الخفاء » ، و « الانصاف » ، و « عقد الجيد » ، و « المصق . والمسوى - شرحى الموطأ » ، - لما لك ، و « الارشاد إلى مهمات علم الاستاد » ، و « شرح تراجم صحيح البخارى » ، و « الانتباه في سلاسل أولياء الله » ، .
- والقسم الثانى من « الانتباه » ، في أسانيد كتب الحديث والفقه ، وفوائد سامية من الحديث . وهذا القسم غير مطبوع ، موجود بمكة - عند الشيخ عبيد الله الديوبندى - وغيرها من المؤلفات الجليلة ، وإليه ينتهى إستاناد محدثى ديوبند .

- ٦ — المحدث الشيخ محمد أفضل السالكوتي ، ثم الدهلوي ، شيخ الشاه ولي الله الدهلوي في الحديث ، وتلميذ المحدث الشيخ عبد الله بن سالم البصري المكي .
- ٧ — المحدث الحجة الشاه عبد العزيز بن الشاه ولي الله الدهلوي ، المتوفى ١٢٣٩ هـ ، صاحب "ستان المحدثين" ، و "المجالة النافعة" ، في مهمات علم الحديث ، و "تحفة الاثناعشرية" ، وغيرها .
- ٨ — المحدث الكبير الشيخ القاضي ثناء الله المظهرى الفانيقي ، من تلامذة الشاه ولي الله الدهلوي ، كان الشاه عبد العزيز يسميه "بهيقي العصر" ، له تفسير عظيم ، لانظيره في احاديث الاحكام ، وأدلتها ، لم يطبع كله ، وله كتاب "منار الاحكام" ، لم يطبع ، وغيرها .
- ٩ — الشاه عبد القادر بن الشاه ولي الله الدهلوي ، المتوفى في حدود سنة ١٢٣٠ هـ .
- ١٠ — الشاه رفيع الدين بن الشاه ولي الله الدهلوي ، المتوفى في حدود سنة ١٢٣٥ هـ .
- ١١ — المحدث الشيخ عبد الحى الدهلوي ، من أكبر تلامذة الشاه عبد العزيز .
- ١٢ — المحدث مسند الهند ، الشيخ محمد إسحاق بن بنت الشاه عبد العزيز الدهلوي ، المتوفى سنة ١٢٦٢ هـ .
- ١٣ — الشيخ محمد يعقوب أخو الشيخ محمد إسحاق الدهلوي ، توفى سنة ١٢٨٢ هـ .
- ١٤ — الشيخ عبد القيوم بن بنت الشاه عبد العزيز ، أخذ من الشيخ محمد إسحاق ، توفى سنة ١٢٩٩ هـ .
- ١٥ — الشيخ المحدث محمد إسماعيل الدهلوي ، استشهد في الجهاد مع الكفار سنة ١٢٤٦ هـ .
- ١٦ — المحدث الشيخ أحمد علي السهانفوري ، المتوفى سنة ١٢٩٧ هـ ، صاحب شرح جيد حافل ، على صحيح البخاري .
- ١٧ — الشيخ العارف المحدث محمد قاسم النانوتوي الديوبندى ، المتوفى سنة ١٢٩٧ هـ ، مؤسس دارالعلوم "ديوبند" ، مركز الثقافة الدينية والعلمية بالهند ، صاحب التصانيف العالية .
- ١٨ — الشيخ المحدث ، الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي ، الديوبندى ، المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ ، صاحب التايف السامية .
- ١٩ — الشيخ المحدث محمد يعقوب النانوتوي الديوبندى ، المتوفى في حدود ١٣٠٠ هـ .
- ٢٠ — الشيخ نقر الحسن الكنكوهي الديوبندى ، صاحب حاشية جيدة ، على متن أبي داود من تلامذة الشيخ الكنكوهي .
- ٢١ — الشيخ أحمد حسن الامروهوى الديوبندى ، من تلامذة الشيخ محمد قاسم النانوتوي .
- ٢٢ — المحدث أستاذ العالم ، الشيخ محمود حسن الديوبندى المدعو "بشيخ الهند" ، المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ ، صاحب التحقيقات والتمايف النافعة : في الحديث . والتفسير . والكلام .
- ٢٣ — الشيخ المحدث ظهير أحسن النيموى ، صاحب "آثار السنن" ، وعدة رسائل جيدة : في مسائل من الحديث .
- ٢٤ — المحدث الكبير إمام العصر محمد أنور الكشميري ، ثم الديوبندى ، المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ ، صاحب المؤلفات الحاروة ، على تحقيقات باهرة ، مثل : "فصل الخطاب" ، و "نيل الفرقدين" ، و "كشف الستر" ، وغيرها .



- ٢٥ — الشيخ المحدث محمد أشرف على التهانوى الديوبندى ، الملقب بحكيم الأمة ، بلغ سنه الشريف إلى ثمانين سنة ، جاوزت مؤلفاته خمسمائة مصنف ، قلما يخلو فن من تأليفه ، طال بقاؤه .
- ٢٦ — المحدث الشيخ حسين على الميانوالى ، فى البنجاب ، من تلامذة المحدث الشيخ الكنكوهى ، ولعل عمره ثمانون سنة ، أو جاوزها ، طال بقاؤه .
- ٢٧ — المحدث محقق العصر الشيخ شبير أحمد العثمانى الديوبندى ، صاحب " فتح الملهم - شرح صحيح مسلم " ، فى مجلدات ضخام ، وشيخ الحديث اليوم ، بالجامعة الإسلامية - بدايهيل سورت ، بلغ عمره الشريف ستين عاما ، طالت حياته .
- ٢٨ — المحدث شيخ العصر الشيخ حسين أحمد ، شيخ الحديث اليوم بدار العلوم ، فى ديوبند ، جاوز سنه الشريف ستين سنة ، طال بقاؤه .
- ٢٩ — المحدث المحقق الشيخ محمد كفاية الله الدهلوى ، مفتى الديار الهندية ، وشيخ الحديث بالمدرسة الأئمة - فى دهلى ، عمره الشريف حوالى ستين سنة ، طال بقاؤه .
- ٣٠ — المحدث الشيخ عبد العزيز الفنجابى ، صاحب " أطراف البخارى " ، و " حاشية تخرىج الزيلعى إلى الحج " ، وغيرهما ، له تحقيقات فى الحديث ، واشتغال جيد فى الرجال والطبقات ، عمره نحو ستين سنة .
- ٣١ — المحدث الشيخ مهدي حسن الشاهجهانפורى ، صاحب التأليف المفيدة فى الحديث وغيره ، ومن أعظمها " شرح كتاب الآثار " ، - لمحمد بن الحسن الشيبانى ، سنه حوالى ستين سنة .
- ٣٢ — المحدث الشيخ محمد إدريس الكاندلوى ، شارح " مشكاة المصابيح " ، فى خمس مجلدات كبيرة ، بلغ التحدين من عمره .
- ٣٣ — المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندلوى ، شيخ الحديث اليوم بمدرسة مظاهر العلوم ، فى سهارنפור ، صاحب " أوجز المسالك - فى شرح موطأ مالك " ، قارب خمسين عاما من عمره . وغير هؤلاء علماء يشتغلون بالحديث دوساً وتآليفاً ، لا ينسج المجال لذكرهم .

« ولصديقتنا الأديبة الفاضلة محمد يوسف الكاملنورى ، صاحب " تكملة الحاشية على تخرىج الزيلعى " ، «  
 « قصيدة رائعة فى ذكر أكابر المحدثين فى الهند ، فى ظاهرها وحاضرها ، ولا أرى بأساً فى سردها هنا ، «  
 « لتسكون بصيرة على بعض ما نثر محدثى الهند ، لمن يريد الخبرة بها ، وهي هذه (١) «

فلق الصديق ، وذرّ نور ذكاء \* وبدا محيّا الصبح بعد مساء  
 والأرض مشرقة الربى مخضرة \* تزهر بروق وجهها ورواء  
 موشية الروض الأريض ، كأنها \* خود جلت بمنصة علياء  
 كائن بها من روضة أفت بها \* عين معين ، للهدى وعلاء

(١) الأبيات الواقعة بين القوسين ، هى " لابن دريد " ، القنوى .

تجرى ينابيع المعارف جمة \* منها كما يجري زلال الماء  
لاسيما - بجزات - خطة . بهجة \* مهد العلوم ، وملتقى الفضلاء  
كانت قديماً مهبطاً لأماثل ، \* ومحطة الفضلاء والحكام  
من بلدة حلّ الحديث تماماً \* فيها ، وشب شبيهة ببناء  
مرفوعة آياته ، منشورة \* راياته بالعزة القعساء  
وحوث رجال العلم أيّ رجاله ، \* أعلام دين الله ذى النعماء  
غرّ الوجوه ، كريمة أحسابهم ، \* شم الأنوف ، ذوى سنّ وسناء  
[ أهلاً وسهلاً بالذين أودّهم \* وأحبّهم في الله ذى الآلاء : ]  
منهم على بن الحسام المتقى \* متفهب بالعلم ، كالداماء  
أبقى على الأيام كنزاً غالياً ، \* للعاملين ، كدرة يضاء  
عند الصبيحة بحمد القوم السرى \* من بهجة الغبراء والخضراء  
والطاهر الفتى ، رحلة عصره ، \* ملء الكُنَيْفُ بحكمة وبهاء  
والشيخ عبدالحق شارح سنة ، \* فى صدره مصباح كل ضياء  
لمعت على وجه الدنا لمعاته ، \* كالشامة السوداء فى الحمراء  
أحيا نفوسهم مآثر دارسا \* تِ ، قد عفت بالجهل والبأساء  
[ أهلاً بقوم صالحين ذوى التقى ، \* غرّ الوجوه ، وزين كل ملاء ]  
طاب النسيم ولاحت الأنوار ، \* من كثرة الأزهار والأضواء  
طابت نفوسهم ، فعم فيوضهم \* غرر الزمان ، كشامة الحسناء  
فتقلّ الأيام بعد حياتهم ، \* كتقلّ الأظلال والأفياء  
والدهر ذو دَوْلٍ ، كريشة طائر ، \* ظهرأ على بطن بكل فضاء  
فتعطلت عنهم مشاهد حكمة ، \* ومشارك الأنوار بعد ضياء

ركبت نسائهم، وغازت أبحر، \* تركوا الأنام بليلة ليلاء  
 صاح الغراب، وقد ترحل جيرة، \* فأطال في تلك الرسوم بكائي  
 فمضى على هذا التعطل برهة، \* إذ جاش روح الله للإحياء  
 فنشا ولي الله، عصرة عصره، \* بحر الحقائق، فارس العلياء  
 هو مسند الوقت الأغر، محجل، \* وحكيم هدى الأمة الشهداء  
 من بيت علم، كابرأ عن كابر، \* بسيادة، ومجادة، ووفاء  
 فأجبه أهل الزمان، ومثله، \* وضع القبول له بكل سماء  
 وقفاه من أنجاله غر الوجو \* هـ، هم النجوم بليلة طخياء  
 عبد العزيز، الخبر، قدوة دهره، \* علم الهدى، بالإخوة النجباء  
 والشيخ إسماعيل، ذاك ذبيحنا، \* بطل، ومقدام لدى الهيحاء  
 نال الشهادة من سعادة جده، \* متللاً متبسماً برضاء  
 [ لهم المهابة، والجلالة، والنهى، \* وفضائل جلت عن الإحصاء ]  
 [ يسعون في نشر الحديث بعقّة، \* وتوقر، وسكينة، وحياء ]  
 فتبسم الأيام من أنفاسهم، \* كتبسم الأنوار بالأنواء  
 فازدانت الدنيا بأبهج زينة، \* عجباً من الصفراء والحمراء  
 مامنهم إلا همام قد سما، \* كالشمس ترنوه برأد، ضياء  
 فتسلطت بالهند، عبّاد المسيح، \* وذاك خطب ماله بكفاء  
 بلغ السيول زبي الأسود، وديننا \* أضحي غريباً، فاقد الأبناء  
 فتصعدت كلم الدعاء إلى السما، \* وتنزلت بركات ذى الأسماء  
 بعث الإله، وسيه من غيبه، الفاروق، بين النور والظلماء  
 هو قاسم الخيرات والبركات، \* ولسان هدى الملة البيضاء



وصفيه ، وخليله ، ورفيقه \* المولى الرشيد ، مجاب كل دعاء  
 كانا شهابي كل أكفر عاند ، \* أو ملحد متعنت عواء  
 لدفاعه ونضاله وطراذه ، \* وطعانه ، وضرابه ، ورماء  
 وتفرسا بفراصة من نوره \* إن الضلال ، سجا بكل فناء  
 عزما على تأسيس جامعة الهدى ، \* في ديوبند بعزيمة حصدا  
 لا يهتدى للخير إلا خيرا ، \* وموفق ، ذوهمة شماء  
 أبقوا على وجه الزمان ماثرا ، \* يفنى الزمان ، وذكرهم يبقاء  
 إذ جاهدوا في الله حق جهاده ، \* سقيا ورعيا ، ما لهم يبواء  
 فتعطر العرف الشذى بأرضها ، \* كتضوع الأنوار بالانداء  
 فتفجرت أنهارها بمشارق \* ومغارب بالسقى والارواء  
 فتصدر المحمود بعد مضائهم \* ركن الهدى ، كالصخرة الصماء  
 نور العبادة ، لامع من وجهه \* في كل حال شدة ورخاء  
 لم يخش إلا الله مدة عمره ، \* في كل شأن خوفه ورجاء  
 لم يلتفت نحو المطامع لفته ، \* في كل طور زعزع ورمخاء  
 لم يدر إلا الله عدة صحبه ، \* هو منتهى الإسناد في الإيماء  
 لما دعاه الله ، ناب منابه ، \* المفرد العلم المنيف الشائ  
 الشيخ أنوربا ، الرفيع مكانة ، \* شرقا وغربا ، منتهى الانحاء  
 وبقية السلف الكرام ، وحجة \* لشيوخه الأجداد والنبال  
 شمس الهدى ، بدر الدجى ، علم التقى \* كهف الورى ، هو مأمن الغرباء  
 ولواذهم ، وعياذهم ، ومآبهم \* خفض الجناح لطارق أو جاني  
 ميمون وجه ، ذو الشمائل حلوة ، \* ملقى الرحال ، وموسم الفضلاء  
 زهدا وتقوى ، سيرة وسريرة ، \* شمس العلوم ، توسطت بسماء

من فيضه انشرح الصدور، وقتحت \* نُعمى العيون بسنة وصفاء  
 محي لدين الله، سيف صارم \* للكفر والإلحاد والإرجاء  
 علم من الأعلام، رحلة عصره، \* كالبدر يجلو حندس الظلماء  
 إذ خيف أن يسطو على نور الهدى \* كفر المير، بغارة شعواء  
 نبضت له عرق تذب عن الحمى \* في قطع تلك البقلة الجمقاء (١)  
 قد كان معجزة، بقية أمة \* سلفت، وحاشانا من الإطراء  
 فبقى على هذا يروى أمة، \* في الدهر كل صباحه ومساء  
 فأصابه نوب الزمان وضيمه، \* وكذا الكرام دريئة لبلاء  
 فأنحاز عنها صابراً، فيما دها \* من شدة، وملئة عياء  
 فدعاهم أهل الفضل من داهيل للتوحيد، والإخبار والإنباء  
 إذ وفق الله الكريم لأمة \* تأسيس جامعة، لرى ظلماء  
 وغدوا على سنن الكرام، وقلد الأبناء فيها سنة الآباء  
 لبى مجيئاً بالحبور نداءهم، \* للدين لا الدنيا، ونيل رقاء  
 فأعاد للدين المتين رواه، \* وبهائه، وغضارة النعماء  
 فجرى على هذا النظام صنيعه، \* يسقى، ويشقى مسند الإيماء  
 فدعاه روح الله في جناته، \* والبدر مفتقد لدى الظلماء  
 فجراه رب العرش أحسن ماجزى \* للعالمين الصفوة العلماء  
 فتصدر الشيخ الشهير مفضل، \* شير أحمد ذو ثنا، وثناء  
 هو صنوه، وخليفة من بعده \* في مسند الأخبار والأنباء  
 هو ترجمان الوحي حبر زمانه، \* ولدى البيان فكوكب الجوزاء  
 ومفسر القرآن تفسيراً بديعاً رائقاً، بلطائف وبهاء

(١) إشارة إلى الفتنة المرزائية القاديانية

[ فمداد ما يجري به أقلامه \* أزكى وأطيب من دم الشهداء ]  
 [ يا ناشري علم النبي محمد ، \* ما أتم وسواكم بسواء ]  
 يا شارحي علم الحديث وستة ، \* نلتهم رضا في جنـة خضراء  
 ولشيخنا المحمود أصحاب كبا \* رٌ ، كالنجوم ، ذوى سنا وسناء  
 كالشيخ مولانا الرضى ، أشرف على \* خير العباد ، وأسوة الصلحاء  
 أوقاته ، أنفاسه ، حركاته ، \* سككاته ، لليلة البيضاء  
 فى الزهد والتقوى ، فضيل زمانه ، \* وشقيقه المعروف ذو العلياء  
 ملاً البسيطة حكمة ومعارفا ، \* بالوعظ ، والتصنيف ، والافتاء  
 وخليفة المحمود خير رفيقه \* فى السجن ، عند الباس والضراء  
 مولى الكرام حسين أحمد ذوالنقى ، \* ملجئ ومأوى الناس ، عند بلاء  
 شيخ الحديث ، ورحلة فى وقته ، \* رب المـآثر قدوة الكلاء  
 نور التقي متهلل بجبينه ، \* كالشمس ترنوه بكل مرآتى  
 الماجد المقدام قائد أمة ، \* ملك القيادة ، سيد الزعماء  
 والشيخ مولانا السـمى كفاية \* الله الشهير ، وقائد العلماء  
 مفتى ديار الهند ، أوحد عصره \* تزهو به "دهلى" على الأنحاء  
 متضلع بسياسة شرعية ، \* ومعارف مليحة وبهاء  
 والحمد لله الموفق رحمة ، \* لتتمام نظم جيد الإنشاء  
 يارب فاغفر ما اقترفت من الخطأ ، \* وأجب بفضلك مطلبى ودعائى  
 عفواً ، وعافية ، ورزقا واسعاً ، \* علماً نفوعاً ، حكمة بشفاء



# كلمة

## في كتب الجرح والتعديل

نجد في "الضعفاء" - للعقيلي . و "الكامل" - لابن عدي ، كلاماً كثيراً عن هوى في ساداتنا أئمة الفقه ، فالأول : لفساد معتقده على طريقة الحشوية . والثاني : لتعصبه المذهبي عن جهل ، مع سوء المعتقد ، وسار من بعدهما سيرهما ، إما جهلاً ، أو تعصباً ، ولم يؤذ من سلك هذا المسلك إلا نفسه ، ولم يضع من شأن أحد إلا من شأن نفسه ، أنظر قول ابن عدي في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلي ، شيخ الشافعي : " نظرت الكثير من حديثه فلم أجده حديثاً منكراً " مع أنك تعلم أقوال أهل النقد فيه ، كأحمد . وابن حبان ، قال العجلي : " مدني ، رافضي ، جهمي ، قدرى ، لا يكتب حديثه " ، بل كذبه غير واحد من النقاد ، ولولا أن الشافعي كان يكثر منه ، قدر إكثاره من مالك ، لما سعى ابن عدي في تقوية أمره ، استناداً إلى قول مثل ابن عقدة ، ولا أدري كيف ينطق لسان ابن عدي بالاستغناء عن علم مثل محمد بن الحسن ، وإمامه لم يستغن عن علمه ، بل به تخرج في الفقه ، لكن التشبع بما لا يعط ، يستغنى عن علم كل عالم ، متغنياً في جهلاته ، غير ناظر إلى ماوراءه وإمامه ، وهكذا مع سائر أئمتنا كلهم ، ألهمهم الله سبحانه مساحته ، ومن معاييب كامل ابن عدي ، طعنه في الرجل بحديث ، مع أن آفته الراوي عن الرجل ، دون الرجل نفسه ، وقد أقر بذلك الذهبي في مواضع من "الميزان" ، ومن هذا القبيل كلامه في أبي حنيفة في مروياته البالغة - عند ابن عدي - ثلاثمائة حديث ، وإنما تلك الأحاديث من رواية أبياء جعفر النجيري ، وكل ما في تلك الأحاديث من المؤاخذات كلها ، بالنظر إلى هذا الراوي الذي هو من مشايخ ابن عدي ، ويحاول ابن عدي أن يلصق بالنجيري إلى أبي حنيفة مباشرة ، وهذا هو الظلم والعدوان ، وهكذا باقي مؤاخذاته ، وطريق فضح أمثاله ، النظر في أسانيدهم .

وأما العقيلي ، فقد نقلنا كلمة الذهبي فيه ، في مقدمة انتقاد المغني ، وسبق منا الكلام فيه أيضاً . وأما كتب البخاري في الرجال ، فليس ثبوتها منه ، كثبت الجامع الصحيح ، على أن النظر في أسانيدنا هو الطريق الوحيد ، لتعرف دخالها ، فإذا رأيته يروي عن نعيم بن حماد ، تذكر قول الدولابي . وأبي الفتح الأزدي فيه ، وإذا رأيته يروي عن الحميدي ، تذكر كلمة محمد بن عبد الله

عبد الحكم فيه ، وإذا وجدته يروى عن إسماعيل بن عرعة ، تبحث عنه في كتب الرجال ، مع الانتباه إلى انقطاع خبر الحميدى . وخبر إسماعيل ، وهكذا تفعل في باقى الكتب ، وأما كتاب ابن حبان فى الرجال ، فتتظر حال مؤلفه فى "معجم البلدان" - لياقوت فى (بست) ، وقد قال الذهبي عن ابن حبان فى "ترجمة أيوب بن عبد السلام - من الميزان": إنه صاحب تشنيع وتشغيب ، ولا تنس كلمة ابن الجوزى - فى مناقب أحمد - فى ابن المدينى ، وأما عبد الرحمن بن مهدي ، فكان كثير الطعن ، كثير التراجع ، قال أبوطالب المكي فى "قوت القلوب" : كان عبد الرحمن ينكر الحديث ، ثم يخرج بعد وقت ، فيقول : هو صحيح ، وقد وجدته ، وعن ابن أخته أنه قال : كان خالى قد خط على أحاديث ، ثم صحح عليها بعد ذلك ، وقرأتها عليه ، فقلت : قد كنت خطت عليها ؟ فقال : نعم ، ثم تفكرت ، فإذا أتى إذا ضعفها أسقطت عدالة ناقلها ، وإن جأنى بين يدي الله تعالى ، وقال لى : لم أسقطت عدالتى ؟ رأيتنى لم يكن لى حجة ، راجع كلمة العجيلى فى سؤالات ابنه ، فى "ابن مهدي" ، وأما الخطيب ، فتدرس أشعاره التى نقلها ابن الجوزى فى "السهم المصيب" من خطه ، ثم ما ذكره سبط ابن الجوزى فى "مرآة الزمان" بشأنه (١) حتى تعلم قيمة كلامه فى الجرح . وكتاب "الجرح والتعديل" - لابن أبى حاتم ، فبعد أن ترى فيه كلامه فى البخارى شيخ حفاظ الأمة - تركه أبو زرعة . وأبو حاتم - ، تعلم مبلغ تهوره ، فتروى فى قبول ما يقوله من الجروح ، وفى أوائل ما علقناه على شروط الأئمة فوائد من الرامهرمزى فى هذا الصدد . قال ابن معين : ربما تكلم فى الرجل ، وقد حط رحله فى دار النعيم من زمن بعيد ، وكم اختلق إبراهيم بن بشار الرمادى على لسان ابن عينة من الروايات ؟ ، وكما اقترأ على مالك فى هذا الصدد ؟ ، كما يظهر من كلام أبى الوليد الباجى فى "المتقى - شرح الموطأ" ص ٣٠٠ - ٧ . وقال أبو الحسن بن القطان . وغيره عن الساجى : يختلف فى الحديث ، ضعفه قوم ، ووثقه آخرون ، بل تراه كثير الانفراد بمناكير الأخبار عن مجاهيل ، كما تجد ذلك منه بكثرة فى تاريخ الخطيب . وقال أبو بكر الرازى فى حديث زكاة الجنين ، عند ذكره كلمة انفرد بها الساجى : إنه ليس بمأمون ، ولا ثقة ، فلا يكون كلامه فى العلل والخلاف موضع تعويل أصلا . وتعصبه البارد بما لا يطاق . ومن تحامل على أئمتنا ، إما راو جامد ، لا ينتبه إلى دقة مدرك أئمتنا فى الفقه ، فيطعن فيهم بمخالفة الحديث ، وهو المخالف للحديث دونهم ، أو زائع ، صاحب بدعة ، يظن بهم أنهم على ضلال ، وهو الضال المسكين . ومن الطعون ما يسقط به الطاعن بأول نظرة ، حيث يكون كلامه ظاهر المجازفة ، فإذا

(١) راجع كلام ابن الجوزى فى "الخطيب" ، ص ١٣٦ ، و ص ١٣٧ . من الجزء الثانى من "نصب الراية" ،



رأيته يقول مثلاً: "فلان ما ولد في الإسلام أشأم منه" لاحظت أنه لاشئوم في الإسلام، وأنه على تسليم وجوده في غير الثلاث الواردة في الحديث، لا تشك أن درجات الشئوم تكون متصاعدة، فالحكم على شخص بأنه أشأم المشئومين بغير نص من المعصوم، حكم غيبي يبرأ منه أهل الدين، فمثل هذا الكلام يسقط قائله على تقدير ثبوته عنه، قبل إسقاط المقول فيه، فسكين جداً من يسجل مثل هذا الهراء في شأن الأئمة القادة، وأما الطعن في الرجل باعتبار أنه ليس من بلد الطاعن، أو ليس من قومه، أو ليس على مذهبه، فتعصب بارد، ياباه أهل الدين، قال الشافعي في "الأم": من أبغض الرجل، لأنه من بني فلان، فهو متعصب، مردود الشهادة، قال أبو طالب في "قوت القلوب": وقد يتكلم بعض الحفاظ بالإقدام. والجرأة، فيتجاوز الحد في الجرح، ويتعدى في اللفظ، ويكون المتكلم فيه أفضل منه، وعند العلماء بالله تعالى أعلى درجة، فيعود الجرح على الجرح، اهـ. وفي: ص ٦٢ من - الاختلاف في اللفظ - لابن قتيبة ما يكشف النقاب عن وجوه مجازاتهم باسم الجرح والتعديل، بعد محنة أحمد، وقال ابن الجوزي في "التبليس": ومن تبليس إبليس على أصحاب الحديث، قدح بعضهم في بعض، طلباً للتشفي، ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذي استعمله قدماء هذه الأمة، للذب عن الشرع، والله أعلم بالمقاصد، ودليل خبث هؤلاء سكوتهم عن أخذوا عنه، اهـ.

والحاصل أن كتب الجرح من أمثال ماسبق، وأمثال تاريخ ابن أبي خيثمة. وكتاب "المدلسين" - للكرائسي، لم تدع من لم تغمز فيه، سواء أكان من الحفاظ، أم من الأئمة الفقهاء، بحيث يجد مثل صاحب بن عباد أكبر طعن في كبار الحفاظ، وأهل الحديث في تلك الكتب، ويؤلف في ذلك مؤلفاً خاصاً، وكذلك يفعل بعض الفاتنين في أئمة الدين، فلا نود أن تتوسع هنا في البحث بأكثر من هذا، وما يؤسف له جداً استمرار هذا التعصب المردود، على توالي القرون، وهذا الحافظ ابن حجر، تراه يسند في "لسان الميزان - في ترجمة معمر بن شبيب شيبه": أنه سمع المأمون يقول: "امتحنت الشافعي في كل شيء، فوجدته كاملاً"، وقد بقيت خصلة، وهو أن أسقيه من النبيذ. ما يغلب على الرجل الجيد العقل، قال: فحدثني ثابت الخادم أنه استدعى به، فأعطاه رطلاً، فقال: يا أمير المؤمنين ما شربته قط، فعزم عليه، فشربه، ثم والى عليه عشرين رطلاً، فما تغير عقله، ولا زال عن حجته، ثم يقول ابن حجر: قلت: لا ينبغي على من له أدنى معرفة بالتاريخ أنها كذب، اهـ.

ثم تجد ابن حجر يقول في "توالي التأسيس" ص ٥٦: "وقال معمر بن شبيب: سمعت المأمون يقول: "امتحنت محمد بن إدريس الشافعي في كل شيء فوجدته كاملاً". مقتصراً على هذا



القدر من الحديث ، مع أن الحكاية بأسرها مكذوبة ، فكيف استساغ ابن حجر الاحتجاج بشرط الخبر المكذوب في إثبات منقبة للشافعي ، وما ورد بسند واحد ، إما أن يردّ كله ، أو يقبل كله ، وما فعله ابن حجر هنا هي الخيانة بعينها ، ولم يجعل عليه أبر أصحابه إليه من تعصبات باردة ضد الحنفية . وغيرهم في ” الدرر الكامنة “ ، راجع - هوامشها - المنقولة من خط السخاوي ، وليس هذا موضع بسط لسرد ماله من هذا القليل . ومن هذا القليل ما قاله في ” توالي التأسيس “ : ص ٤٧ : ويدل على شهرته في القدماء ما أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن عبد الرحمن ، اه ، وهو يعلم أن أحمد بن عبد الرحمن هو : ابن الجارود الرقي الكذاب المشهور ، ولا عذر له في رواية البيهقي بطريقه ، لأنه يعلم أنه لا يتقى رواية رحلة الشافعي ، الظاهرة الكذب ، بطريق أحمد بن موسى النجار عن عبد الله بن محمد البلوي ، كما فعل مثل ذلك أبو نعيم الأصبهاني ، وهما يعرفان جميعاً أن البلوي كذاب ، والنجار مثله ، لكن قاتل الله التعصب ، يفتك بالمتصين . قال الذهبي في ” الميزان “ عن النجار هذا : حيوان وحشي ، قال : حدثنا محمد بن سهل الأموي حدثنا عبد الله بن محمد البلوي ، فذكر محنة مكذوبة ، فضيحة لمن تدبرها ، اه ، وهي الرحلة التي كذبها ابن حجر أيضاً في ” مناقب الشافعي “ : ص ٧١ ، وما يؤخذ عليه ابن حجر ، ذكره البلوي في عداد أصحاب الشافعي ، واصفاً له أنه من الضعفاء فقط ، مع أنه كذاب مشهور .

وفي هذا القدر كفاية فيما نريد لفت النظر إليه هنا ،

وصلّى الله على سيدنا محمد . وآله . وصحبه ، وسلم تسليماً كثيراً ، وآخر دعوانا أن الحمد لله

رب العالمين ؟

في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٧  
٣١ يولية سنة ١٩٣٨

كتبه الفقير إلى آلاء مولاه ، محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثرى ،  
عفا الله عنهم ، وعن مشايخهم ، وقرابتهم ، وسائر المسلمين

استدراك

وقع في ص ١٥ السطر ٨ ” الصفتان “ ، - بالتاء - وصوابه بالقاف - وقع : تلميذ صاحب ” الهداية “ ،  
وصوابه : تلميذ تلميذ صاحب ” الهداية “ ، وفي : ص ٢٨ - سطر ٢٢ ” بالحفظ “ ، وصوابه ” بالخط “ ،  
وفي : ص ٣١ السطر ٢ ” المحدث الفاضل “ ، صوابه ” المحدث الفاضل “ ،

## نصب الراية — والعناية بحاشيته

والعناء في تصحيحه ، وطبعه

إمام العصر المحدث الجليل البهائي ، الشيخ محمد أنور الكشميري ، ثم الديوبندي ، المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ رحمه الله تعالى ، كان وجه "المجلس العلمي" إلى إعادة طبع هذا الكتاب الجليل "نصب الراية" بعناية بالغة بالتصحيح ، وكان الكتاب مطبوعاً في الهند ، قبل خمسين عاماً ، مشحوناً بالأغلاط في الأسانيد ، وألحان فاحشة في متونها ، مشوّها بتصحيفات ، وتحريفات ، ومقطّ عبارات ، بحيث اختل الغرض ، وانخرم المقصود في كثير من المواضع ، وقلما طبع كتاب بالهند مثله ، محرّفاً مصحّفاً ، وكان رحمه الله يودّ أن لو يتم الأمر في حياته ، لكن الأسف والرّزء - أن إمام العصر وافاه الأجل المحتوم قبل إنجاز هذه المنية ، ولم يوفق المجلس إلى تكميل بغيته في حياته . يندّ أنه على إثر ذلك ، قام مدير "المجلس العلمي" صديقنا الفاضل المحترم السيد أحمد رضا البجنوري - زاد الله مآثره - مشمراً عن ساعد الجد ، لتكميل أمنية إمام العصر ، لطبع الكتاب ، وأشار محقق العصر . الشيخ شبير أحمد العثماني الديوبندي ، صاحب "فتح الملهم على صحيح مسلم" لاستيفاء الفائدة بتحشية الكتاب أيضاً .

فاتتخب لذلك العالم المحقق ، والفاضل المحدث الشيخ عبد العزيز الديوبندي الفنجاني ، صاحب "أطراف البخاري" ، فاشتغل بتصحيح النسخة المطبوعة والحواشي المفيدة على الكتاب ، ولم يظفر الشيخ بنسخة مخطوطة منه حتى يقابل بها ، إلا بتلك النسخة المطبوعة ، مصححة بالمقابلة بنسخة مخطوطة - بكلكتة - فاعتنى في التصحيح بالمراجعة إلى أصول الكتاب من الأمهات الست ، وما تيسر له من المسانيد والمعاجم وغيرها ، فراجع الخارج والمصادر ، وأطال النّفس في مراجعة الكتب ، من الحديث . والرجال . والطبقات ، ولم يمنعه من التحقيق سآمة ، ولا كلال ، فوفّق إلى حد قلما يوفق أحد إليه ، ولاقى في ذلك عناء ، غير أنا نأخذ عليه شيئاً : - كنا نود أن يطلع علماء القاهرة ، وفضلاء البلاد الإسلامية العربية على نفائس تحقيقات بارعة لإمام العصر ، السالف ذكره ، المبعثرة في مؤلفاته ، من "فصل الخطاب في أم الكتاب - وخاتمة الخطاب في فاتحة الكتاب" و "كشف الستر في مسألة الوتر" و "نيل الفرقدين في مسألة رفع اليدين" و "بسط اليدين لنيل الفرقدين" وفي أماليه وتقريراته على أبحاث الحديث ، وما كتبه من الحواشي على "جزء القراءة" - للبيهقي ، وكان حضرة المحشي استعارها من إمام العصر برهة ، وما استفاد الشيخ المحشي شفاهاً منه ، فان مؤلفات إمام العصر . و بحاثه الغامضة . وتحقيقاته البارعة ، مما لا مناص للبهائي المحقق عن الاطلاع عليها



ولكل من يحاول التوسع مع تحقيق وتدقيق ، ولكن الشيخ المحشى على رغم أنوفنا ، لم يتنبه لهذه الدقيقة ، أو تواكل وتساهل فيه ، فلم ينقل عنها شيئاً ، إلا في مواضع قليلة جداً ، وهذا مع أنه يدرك منزلة تحقيقات إمام العصر ويقدرها ، وكل ذلك إن شاء الله نستدركه في الطبع الثاني ، والله الموفق .

ولما وصل إلى كتاب الحج ، هجم على الشيخ مرض ، عاقه عن التأليف ، فانتظر المجلس لعود صحته وعافيته سنة كاملة ، وبعد أن خاب الرجاء ، انتخب لتكميل حاشيته واتهاج مسلكه في التصحيح ، صديقنا العالم الفاضل محمد يوسف الكاملقوري ، فتلا تلوه ، وحذا حذوه ، وقد وفقه الله فيما أرى لأن يدرك شأوه في التحشية والتصحيح ، ثم اطلع المجلس على نسخة مخطوطة في " المكتبة السعيدية " - بحيدر آباد ( دكن ) ، فأمر الفاضل الكاملقوري بمقابلة الكتاب بها ، فرحل إليها ، وقام شهرين حتى انتهت المقابلة ، ثم رأى المجلس نظراً إلى جلالة قدر الكتاب أن يطبع في القاهرة في ثوب قشيب جاباً لظهوره في جمال وبهاء ، وسعة لنشره بين إخوان القاهرة وسائر البلاد العربية ، فأمر المجلس ، الفاضل المحترم السيد " أحمد رضا " مدير المجلس ، إلى أن يمتطى صهوة الرحيل إلى القاهرة ، لإنجاز هذه المهمة العلية والدينية ، بمرآه كما يشاء ، وأحب المجلس أن أكون زميلاً له ، فافتتح هذا السفر المبارك بالسفر إلى الحرمين ، زادهما الله شرفاً وكرامة (١) ، وبقينا شهراً وبضعة أيام في مكة ، زادهما الله تعظيماً ، وصادفنا هناك نسخة مخطوطة من الكتاب في مكتبة الحرم المكي ، مكتوبة بيد الشيخ عبد الحق شيخ " الدلائل " ، ونسخة أخرى ، في مكتبة الشيخ عبد الوهاب الهندي ، فاغتمتنا الفرصة ، وقابلنا بهما عدة مواضع كانت لم تصحح ، وإذ فرغنا من زيارة الحرمين ، شددنا الرحل نحو القاهرة ، فنزلناها منتصف الصفر من العام الجاري ، وكنا على ثقة وطمأنينة من جهة التصحيح ، وألفينا في - دار الكتب المصرية - عدة نسخ من الكتاب ، منها نسخة في ستة مجلدات ، على الأول . والسادس تصحيحات ، وبعض حواش ، بقلم الحافظ ابن حجر ، ولم نحتفل بالمقابلة بها كثير احتفال لضيق الوقت ، والاستعجال في الطبع ، وظن الاستغناء عنها في أصل التصحيح . وشرعنا الطبع ، فبدا لنا في أثناءه أنه بقيت أغلاط فاحشة في الأسانيد والمتون جميعاً ، تساهل فيها المصححان والمحشيان ، وآلمنا ذلك جداً ، وضقنا به صدرأ ، لقلة الفرصة ، وعدم اتساع الظروف للمقابلة ، حيث كانت تصدر ، ملزمة كبيرة في - ست عشرة صفحة - كل يوم ، ومن العجيب أنا نجد في الحاشية تخريج الحديث ، وتفصيل المخرج بذكر الباب ، وتقييد الصفحة ، ويكون في الإسناد

(١) تفصل الرحلة هذه في كتاب " الرحلة " ، لصديقنا الفاضل " السيد أحمد رضا " ، في اللغة الأردية



والمتن خطأ يذهل عنه المصححان ، ونراجع المخرج ، فقلنا الحديث هناك صحيحاً ، لم يتوجه إليه المصححان في نسخة الكتاب ، ومثل هذا كثير ، ثم نجد أسماء مكررة في صفحة واحدة ، مثلاً : "هزيل" . و "زريع" . و "خيثم" ، مثلاً . فيكون تارة - هزيل - "بالذال" ، وتارة "بالزاي" ، و - زريع - تارة "بالزاي" ، ومرة "بالذال" ، و - خيثم - تارة بتقديم التحتانية على المثلثة ، وأخرى بالعكس ، ولا يتوجه المصححان إلى تصحيحها ، وجعلها على نمط واحد ، وظهر أن الزاي في الأولين هنا ، وتقديم التحتانية في الثالث متعين ، فاضطررنا إلى جمع الكتب من الأصول المتعلقة به ، وألجئنا إلى المقابلة بنسخة دار الكتب ، وزالت الثقة على التصحيح السابق ، وخاب الرجاء ، وقام بأعباء هذا التصحيح الأخير للكتاب ، صديقنا الفاضل السيد "أحمد رضا" ولاقي فيه عناءً وعناءً ، ولا نفرض من منزلة تصحيح المصححين ما يستحقانه ، وإن لها الفضل في التصحيح ، وصححا أكثر بكثير مما لم يصححا ، ونعلم أن ذلك لكثرة الأغلط ، فوقع ما وقع ، ولم يبق من الأغلط إلا نحو ربع منها ، غير أننا نحاول لفت النظر إلى عنايتنا بالتصحيح ، وإفراغ مجهودنا في مثل هذه الظروف الضيقة .

ثم إن الضغث على الإجابة ، أن فضيلة المحشى صحح نسخته التي يملكها ، وحشى على هوامشها ، وترك نسخة المجلس التي فوضها إليه المجلس لهذا الغرض ، ثم لم يسمح بنسخته بالإعارة ، مع شدة الحاجة إليها ، فألجئنا إلى نقل التصحيحات والتحشية ، ثم بقيت في النقل أغلط ، وسقطات في العبارات ، فزاد الأمر غمّة ، حتى اضطر المحشى إلى إرسال نسخته إلى القاهرة بالبريد ، ثم إنا نرى في كثير من المواضع ، الحواشي كالمذكورة غير مرتبة ، وغير مهذبة ، فافتقرنا في ترتيبها إلى زيادة كلمات ونقصها ، وقصارى القول : إنه استعرضت أمثال هذه الأمور المتعبة في أثناء شغل الطبع ، حتى عاقتنا عن كثير من المهمات العلية التي حاولنا أن نقضيها في عهد الإقامة بالقاهرة ، ولم ندرك المقابلة بالالتزام ، مع نسخة دار الكتب إلا من الجزء الثاني ، نعم أدركنا كثيراً من الأغلط في الجزء الأول ، حيث انتبهنا لها ، ولا سيما الملزمة الأولى ، فانا أعدنا طبعها بسبب أغلط فاحشة بقيت فيها على غرة منا بالتصحيح السابق ، ومن المشكل أن نذكر نماذج تلك التصحيحات ، ونكلف الناظرين على الثناء على كل لفظة لفظة ، ومن أجل هذا لم ننبه على الخطأ في الهوامش في الطبع السابق ، بل التزمنا التصحيح ، وعند اختلاف النسخ سلكتنا مسلك الترجيح ، فان لم يترجح جانب أشير إلى الاختلاف في الهوامش ، ولا حاجة هنا إلى بسط الأمثلة ، ففي سبيل الله مالا قينا من العنت البالغ ، والكبد في التصحيح ، وما بذلنا من المجهود البشري ، وعلمنا أن من أصعب الأمور أمر التصحيح ، ومع هذا لاندعى أننا استوفينا حق التصحيح ، ولا ندعى أنه لا يجد

الناظر في الكتاب خطأ، وكيف! وربما يكبو النظر، ولكل جواد كبوة، وربما يطرأ في المطبع مع غاية الاعتناء بتصحيح البروفات، والفرخ، يَشْدَ أنا ندعى أنا أفرغنا المجهود، ووقفنا إلى خدمة خطيرة في مدة قصيرة، قلّما يوفق إليها أحد في مثل هذه الفرص الضيقة، وكان غرضنا تقديم الكتاب إلى العلماء، وطلبة العلم بأحسن أسلوب وأبرع منهاج، وقد حصل، والله الحمد، ولا علينا لو تمثل بقول أبي الطيب:

وما أنا بالباغي على الحب رشوة      ضعيف هوى، يبغي عليه ثواب

### وهاك النسخ التي أُستعين بها في التصحيح :-

- ١ - نسخة - المكتبة السعيدية، المخطوطة - المنسوبة إلى الشيخ محمد سعيد المدراسي بالهند، ورمزها "س"
- ٢ - نسخة - مكتبة الشيخ عبد الوهاب الدهلوي - المكتوبة سنة ١١٣٤ هـ
- ٣ - نسخة - مكتبة الحرم المكي، ولعلها منقولة من نسخة الشيخ عبد الوهاب
- ٤ - نسخة - دار الكتب المصرية - في ستة مجلدات، الجزء الأول. والسادس بتصحيح الحافظ ابن حجر، ورمزها "دار"
- ٥ - أيضاً نسخة - دار الكتب المصرية - في ثلاث مجلدات، موقوفة الملك أبي النصر، برسبای، في: سنة ٨٢٩ هـ
- ٦ - نسخة - كلكتة ورمزها "نك"

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

"البنوري عفا الله عنه"

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وآله وصحبه وسلم .

## كتاب الطهارات

الحديث الأول : روى المغيرة بن شعبة : أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم ، فبال قائماً وتوضأ ، ومسح على ناصيته وخفيه ، قلت : هذا حديث مركب من حديثين ، رواهما المغيرة بن شعبة ، جعلهما المصنف حديثاً واحداً ، فحديث المسح على الناصية والخفين ، أخرجه مسلم <sup>(١)</sup> عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة : أن النبي ﷺ توضأ ، ومسح بناصرته ، وعلى العمامة . وعلى الخفين ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" بهذا الإسناد ، ولم يذكر فيه العمامة ، ورواه ابن الجوزي في "كتاب التحقيق" فعزا هذا الحديث إلى الصحيحين ، وليس كذلك ، بل انفرد به مسلم <sup>(٢)</sup> ، وتعبه عليه صاحب "التقيح" ، وروى أبو داود في "سننه" <sup>(٣)</sup> من حديث أبي معقل عن أنس ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ، وعليه عمامة قطرية ، فأدخل يده من تحت العمامة ، فمسح مقدم رأسه ، ولم ينقض العمامة ، انتهى . وسكت عنه أبو داود ، ثم المنذرى في "مختصره" ، ورواه الحاكم في "المستدرک" <sup>(٤)</sup> ، وسكت عنه ، ثم قال : وهذا الحديث ، وإن لم يكن إسناده على شرط الكتاب ، فإن فيه لفظة غريبة ، وهى : أنه مسح بعض رأسه ، ولم ينقض العمامة ، انتهى .

وحديث السباطة . والبول قائماً ، رواه ابن ماجه في "سننه" <sup>(٥)</sup> حدثنا إسحاق بن منصور ثنا أبو داود ثنا شعبة عن عاصم عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة <sup>(٦)</sup> أن رسول الله ﷺ أتى سباطة

(١) في "باب المسح على الخفين" ، ص ١٣٤ - ج ١ (٢) أى بذكر الناصية التى هى محل الاستدلال ، وإلا فأصل الحديث أخرجه البخارى في "صحيحه" ، في تسعة مواضع : منها في الوضوء في "باب الرجل يوضئ صاحبه" ، ص ٣٠ ، ولفظه : ومسح برأسه ، ومسح على الخفين ، اهـ (٣) في "باب المسح على العمامة" ، ص ٢٢ - ج ١ (٤) ص ١٦٩ - ج ١ (٥) ص ٢٦ ، وأحمد بن حنبل في "مسنده" ، ص ٢٤٦ - ج ٤ من حديث عثمان ، قال : حدثنا حماد بن سلمة أنا عاصم بن بهدلة ، وحماد بن أبي سليمان عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى على سباطة بنى فلان ، فبال قائماً (٦) هذا هو الحديث الثانى .



قوم فبال قائماً . قال شعبة : قال عاصم : يومئذ ، وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة ، وما حفظه ، فسألت عنه منصوراً ، فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة ، انتهى .

وحديث حذيفة هذا أخرجه البخاري (١) . ومسلم (٢) عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أن النبي ﷺ أتى سباطة (٣) قوم ، فبال قائماً ، ثم دعا بماء فجسسه به ، ثم توضأ ، زاد مسلم : ومسح على خفيه ، انتهى . ووقع لشيخنا العلامة علاء الدين في هذا الحديث وهم من وجهين : أحدهما : أنه قال في حديث حذيفة بعد أن حكاه بلفظ البخاري . وزيادة مسلم : أخرجاه ، وقد يتنا أن مسلماً انفرد فيه بالمسح على الخفين . وقد صرح بذلك عبد الحق في "الجمع بين الصحيحين" فقال : لم يذكر البخاري فيه المسح على الخفين . الوهم الثاني : أنه جعل حديث الكتاب مركباً من حديث المغيرة ، أنه عليه السلام مسح بناصيته وخفيه ، ومن حديث حذيفة ، في السباطة . والبول قائماً . وهذا عجب منه ، لأن المصنف جعلهما من رواية المغيرة ، وقد يتنا أن حديث : السباطة . والبول قائماً أيضاً ، رواه المغيرة بن شعبة ، كما أخرجه عنه ابن ماجه (٤) ، وكان من الواجب أن يذكرهما من رواية المغيرة ليطابق عزو المصنف ، وهذا الوهم الثاني لم يستبد به الشيخ ، وإنما قلده فيه غيره . والله أعلم .

الحديث الثاني عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدرى أين باتت يده » . قلت : أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" ، فرواه البخاري (٥) من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا توضأ أحدكم ، فليجعل في أنفه ماء . ثم لينثر ، ومن استجمر ، فليوتر ، وإذا استيقظ أحدكم من نومه ، فليغسل يده قبل أن يدخلها في الإناء ، فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده » ، انتهى . ورواه مسلم (٦) من حديث عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة أن النبي ﷺ ، قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدرى أين باتت يده » ، انتهى . ورواه أيضاً من حديث أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا قام أحدكم من الليل فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات ، فإنه لا يدرى أين باتت يده » ، انتهى . ورواه ابن ماجه في "سننه" (٧) من حديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً : « إذا قام أحدكم من النوم ، فأراد أن يتوضأ ، فلا يدخل يده في وضوئه حتى يغسلها ، فإنه لا يدرى أين باتت يده ، ولا على م (٨) وضعها ، انتهى . ووقع في لفظ المصنف . وغيره من أصحابنا : "فلا يغمس" بنون التوكيد المشددة ، ولم أجدها

(١) ص ٣٥ (٢) ص ١٣٣ (٣) وفي نسخة "بسباطة" ، بالباء (٤) وأحمد (٥) ص ٢٨

(٦) ص ١٣٦ (٧) ص ٣٢ ، والدارقطني : ص ١٨ ، وحسنه (٨) في الدارقطني . وابن ماجه "على ما وضعها" ،

فيه إلا عند البزار في "مسنده"، فانه رواه من حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً : إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغسل يده في طهوره حتى يفرغ عليها ، الحديث .

الحديث الثالث : قال عليه السلام : « لا وضوء لمن لم يسلم الله تعالى » . (١) قلت : روى من حديث أبي هريرة ، ومن حديث سعيد بن زيد ، ومن حديث الخدرى ، ومن حديث سهل ابن سعد الساعدي ، ومن حديث أبي سبرة .

أما حديث أبي هريرة ، فرواه أبو داود . وابن ماجه من حديث يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" (٢) ، فقال فيه : عن يعقوب بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ، فذكره ، ثم قال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وقد احتج مسلم يعقوب ابن أبي سلمة الماجشون ، واسم أبي سلمة "دينار" . انتهى كلامه . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في "كتاب الإمام" : نقل عن الحاكم أنه أخرج هذا الحديث في "كتابه المستدرک" من جهة ابن أبي فديك (٣) عن يعقوب بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ، وأنه قال : صحيح الإسناد ، وقد احتج مسلم يعقوب بن أبي سلمة ، وهذا إن صح عنه ، فهو انتقال ذهني من يعقوب بن سلمة ، إلى يعقوب ابن أبي سلمة ، ويعقوب بن أبي سلمة الماجشون احتج به مسلم ، ويعقوب بن سلمة الليثي هذا لم يحتج به مسلم ، وقد أخرجه ابن ماجه . والدارقطني من رواية ابن أبي فديك لم يقلوا : إلا يعقوب بن سلمة ، انتهى كلامه . وهذا الكلام مشعر بأن الشيخ تقي الدين لم ير "المستدرک" ، وقد صرح في "الإمام - في باب مواقيت الصلاة" أنه رآه ، فقال بعد أن نقل منه كلاماً طويلاً : هكذا رأيته في نسخة عتيقة (٤) من "المستدرک" . وقال في "كتاب الزكاة" بعد أن نقل فيه حديثاً في زكاة التجارة : فيه . وفي البر صدقة ، هكذا وجدته في أصل من "المستدرک" بضم الباء (٥) ، وقد نقلت كلامه . وقال البخاري في "تاريخه الكبير" : لا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة ، ولا ليعقوب من أبيه ، انتهى . ذكره في "ترجمة سلمة" . ورواه الدارقطني في "سننه" (٦) من حديث أيوب بن النجار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ماتوا من لم

(١) ليس هذا القدر في نسخة "الهداية" ، المطبوعة في "الهند" ، ولكن في النسخة التي طبعت في - بولاق مصر مع الفتح فيها : « لا وضوء لمن لم يسلم الله » (٢) ص ١٤٦ - ج ١ (٣) والصحيح عن محمد بن موسى عن يعقوب ، اهـ . كذا في "المستدرک" - وابن ماجه ، (٤) قلت : ولعله كانت نسخة "المستدرک" ، عنده ناقصة ، ولم تكن من هذا المقام ، ويستأنس لهذا من كلامه الذي نقله صاحب الكتاب أيضاً "حاشية الطبع القديم" ، (٥) ولعل وجه التصريح بضم الباء ، لتعيين الراء المهمة "بعد الباء" ، إشارة إلى رد ما في بعض النسخ "البز" ، بالراء المعجمة ، كما في بعض نسخ دار الكتب المصرية أيضاً ، فإذا تعين "ضم الباء" ، فلا يكون بعدها إلا - راء - مهمة - فان "البز" ، بضم الباء ، ويكون بعدها - زاي معجمة - مما لا معنى له ، نعم - بفتح الباء - ، له معنى معروف "من البنوري المصحح" ، (٦) ص ٢٦



يذكر اسم الله عليه، وما صلى من لم يتوضأ، انتهى. وأيوب بن النجار، وثقه جماعة، لكن البيهقي<sup>(١)</sup> رواه، وأعله بأن فيه انقطاعاً، قال: كان أيوب بن النجار يقول: لم أسمع من يحيى بن أبي كثير إلا حديثاً واحداً، وهو حديث: التقى آدم. وموسى، ذكر ذلك يحيى بن معين فيما رواه عنه ابن أبي مرزيم، انتهى. وأما حديث سعيد بن زيد، فرواه الترمذي. وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من حديث أبي ثفال<sup>(٣)</sup> عن رباح بن عبد الرحمن أنه سمع جدته بنت سعيد بن زيد<sup>(٤)</sup> تحدث أنها سمعت أباها سعيد بن زيد يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة، بلفظ أبي داود، قال الترمذي: قال أحمد: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد، وقال محمد بن إسماعيل "يعنى البخاري": أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح ابن عبد الرحمن، انتهى. ورواه الحاكم في "المستدرک"<sup>(٥)</sup> أيضاً، وصححه. وأعله ابن القطان في "كتاب الوهم والايهام" وقال: فيه ثلاثة مجاهيل الاحوال: جدة رباح لا يعرف<sup>(٦)</sup> لها اسم ولا حال، ولا تعرف بغير هذا. ورباح أيضاً مجهول الحال. وأبو ثفال<sup>(٧)</sup> مجهول الحال أيضاً، مع أنه أشهرهم لرواية جماعة عنه: منهم الدراوردي، انتهى. وذكره ابن أبي حاتم في "كتاب العلل"<sup>(٨)</sup> وقال: هذا الحديث ليس عندنا بذلك الصحيح: أبو ثفال مجهول. ورباح مجهول، انتهى. وقال الترمذي في "عله الكبير": سألت محمد بن إسماعيل عن اسم أبي ثفال، فلم يعرفه، ثم سألت الحسن ابن علي الخلال، فقال: اسمه "ثممة بن حصين"، انتهى.

وأما حديث أبي سعيد، فرواه ابن ماجه في "سننه"<sup>(٩)</sup> من حديث كثير بن زيد عن ربيع ابن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي سعيد أن النبي ﷺ، قال: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»، انتهى. ورواه الحاكم في "المستدرک"<sup>(١٠)</sup> أيضاً، وصححه. وأسند إلى الأثر<sup>(١١)</sup> أنه قال: سألت أحمد بن حنبل عن التسمية في الوضوء، فقال: أحسن ما فيها حديث كثير بن زيد، ولا أعلم فيها حديثاً ثابتاً، وأرجو أن يحزنه الوضوء، لأنه ليس فيه حديث أحكم به، انتهى. وقال الترمذي في "عله الكبير": قال محمد بن إسماعيل: ربيع بن عبد الرحمن منكر الحديث، انتهى. وأما حديث سهل بن سعد، فرواه ابن ماجه<sup>(١٢)</sup> أيضاً من حديث عبد المهيم بن عباس

(١) ص ٤٤ (٢) والطحاوي: ص ١٥ (٣) اسمه "ثممة بن وائل بن حصين بن حمام أبو ثفال المري، الشاعر"، ذكره ابن حبان في الثقات في الرابعة "تهذيب"، مقبول من الخامسة "تقريب"، (٤) اسماء وأسماء، (٥) قلت: هذا الحديث رواه الحاكم في الريع الرابع من "المستدرک"، ص ٦٠، وليس في النسخة المطبوعة - التصحيح، بل السكوت عنه فقط (٦) قلت: سماها البيهقي: ص ٤٣، فقال: هي أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، اهـ، وفي "اللسان"، ص ٨٥٣ - ج ٦ يقال: إن لها صحبة، اهـ، وكذا سماها الحاكم في "المستدرک"، ص ٦٠ - ج ٤، وفيه عن جدتي أسماء أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذا في "الطحاوي"، ص ١٥ (٧) وقال البيهقي: ص ٤٣: اسمه ثممة بن وائل، وقيل: ثممة بن حصين "بالمهمل"، اهـ. (٨) ص ٥٢ (٩) ص ٣٢، والبيهقي: ص ٤٣ (١٠) ص ١٤٧ - ج ١، ولم أر فيه التصحيح، وانتهى قول أحمد إلى قوله: حديث كثير بن زيد (١١) هو أبو بكر الأثرم (١٢) ص ٣٣



ابن سهل بن سعد الساعدي عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

وأما حديث أبي سبرة ، فرواه الطبراني في "معجمه" ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا شعيب ابن سلمة الأنصاري ثنا يحيى بن يزيد بن عبد الله بن أنيس عن عبد الله بن سبرة عن جده أبي سبرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا صلاة إلا بوضوء ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » ، مختصر .

حديث يشكل على أحاديث التسمية : أخرجه أبو داود (١) . والنسائي (٢) . وابن ماجه (٣) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن حنين بن المنذر عن المهاجر بن قنفذ ، قال : أتيت النبي ﷺ ، وهو يتوضأ ، فسلمت عليه ، فلم يرد علي ، فلما فرغ . قال : « إنه لم يمنعني أن أرد عليك ، إلا أنني كنت على غير وضوء » ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الأول ، من القسم الرابع عن ابن خزيمة بسنده ، ورواه الحاكم في "المستدرک" (٤) ، وقال : إنه صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، انتهى . والجواب عنه من وجهين : أحدهما : أنه معلول . والآخر : أنه معارض ، أما كونه معلولاً فقال ابن دقيق العيد في "الإمام" : سعيد بن أبي عروبة ، قد اختلط بآخره ، فإراعى فيه سماع من سمع منه قبل الاختلاط (٥) ، قال ابن عدى : قال أحمد بن حنبل : يزيد بن زريع سمع منه قديماً ، قال : وقد رواه النسائي من حديث شعبة عن قتادة به ، وليس فيه : « إنه لم يمنعني » إلى آخره ، ورواه حماد بن سلمة (٦) عن حميد ، وغيره عن الحسن عن المهاجر منقطعاً ، فصار فيه ثلاث علل ، وروى أبو داود في "سننه" (٧) من حديث محمد بن ثابت العبدى ثنا نافع ، قال : انطلقت مع عبد الله بن عمر في حاجة إلى ابن عباس ، فلما قضى حاجته ، كان من حديثه ، قال : مر النبي ﷺ في سكة من سكك المدينة . وقد خرج من غائط . أو بول ، إذ سلم عليه رجل ، فلم يرد عليه السلام ، ثم إنه ضرب يده الحائط ، فمسح وجهه مسحاً ، ثم ضرب ضربة ، فمسح ذراعيه إلى المرفقين ، ثم كفه ، وقال : إنه لم يمنعني أن أرد عليك ، إلا أنني لم أكن على طهارة ، انتهى . وقال النووي في "الخلاصة" (٨) : محمد بن ثابت العبدى ليس

(١) ص ١٢ (٢) لم أجده في "النسائي" ، من طريق سعيد ، بل هو من طريق شعبة بدون زيادة ، ولا في "أبي داود" ، بلفظ - يتوضأ - بل فيه : يبول ، مكان : يتوضأ (٣) ص ٢٩ (٤) ص ٤٧٩ - ج ٣ (٥) هذا الحديث رواه الطحاوي . وأحمد بطريق عبد الوهاب بن عطاء ، وأبو داود من طريق عبد الأعلى ، وابن ماجه . وأحمد من طريق روح بن عبادة ، والحاكم من طريق يزيد بن زريع ، كلهم عن سعيد ، وهؤلاء كلهم من أصحاب سعيد ، سمعوا منه في حال الصحة ، كما في "فتح المغيث" ، ص ٤٨٨ (٦) كما في "مسند أحمد" ، ص ٨٠ - ج ٥ ، والطحاوي : ص ٥١ (٧) ص ٢٠٠ (٨) وقال أبو داود - بعد ذكره - : سمعت أحمد بن حنبل يقول : روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم ، قال ابن داسة : قال أبو داود : لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورووه فعلاً من عمر ، اه . وراجع له البيهقي : ص ٢٠٦ - ج ١

بالقوى عند أكثر المحدثين ، وقد أنكر عليه البخارى . وغيره رفع هذا الحديث ، وقالوا : الصحيح أنه موقوف على ابن عمر ، انتهى . وأما كونه معارضاً ، فروى البخارى . ومسلم من حديث كريب عن ابن عباس ، قال : بت ليلة عند خالتي ميمونة زوج النبي ﷺ ، فاضطجعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله ﷺ في طولها ، فنام عليه السلام حتى إذا اتصف الليل - أو قبله . أو بعده - بقليل - استيقظ فجعل يمسح النوم عن وجهه يده ، ثم قرأ العشر الخواتيم ، من سورة " آل عمران " ثم قام إلى شن معلقة ، فتوضأ منها ، فأحسن وضوءه ، ثم قام فصلى ، الحديث . ففي هذا ما يدل على جواز ذكر اسم الله ، وقراءة القرآن مع الحدث ، ولكن وقع في " الصحيح (١) " أنه عليه السلام تيمم لرد السلام ، أخرجاه عن أبي الجهم ، قال : أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل ، فلقيه رجل ، فسلم عليه ، فلم يرد عليه حتى أقبل على الجدار ، فمسح وجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام ، انتهى . ولم يصل مسلم (٢) بسنده به ، ولكنه روى من حديث الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً مرّ ، ورسول الله ﷺ يبول ، فسلم ، فلم يرد عليه ، لم يذكر فيه (٣) : التيمم ، ورواه البزار في " مسنده (٤) " من حديث أبي بكر ، رجل من آل عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر في هذه القصة ، وقال : فرد عليه السلام ، وقال : « إنما رددت عليك خشية أن تقول : سلّمت عليه ، فلم يرد عليّ » ، فاذا رأيتي هكذا ، فلا تسلم عليّ ، فإني لا أرد عليك » ، انتهى . وذكره عبدالحق في " أحكامه " من جهة البزار ، ثم قال : وأبو بكر هذا فيما أعلم (٥) هو " ابن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عمر بن الخطاب " ، روى عنه مالك . وغيره ، لا بأس به ، ولكن حديث الضحاك بن عثمان أصح ، فإن الضحاك أوثق من أبي بكر هذا ، ولعل ذلك كان في موطنين ، انتهى كلامه . وتعقبه ابن القطان في " كتابه " فقال : من أين له أنه هو ، ولم يصرح في الحديث باسمه واسم أبيه وجده ؟ ، انتهى . قلت : قد جاء ذلك مصرحاً في " مسند السراج (٦) " فقال : حدثنا محمد بن إدريس ثنا عبد الله بن رجاء ثنا سعيد بن سلمة حدثني أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر ، فذكره ، وروى ابن ماجه في " سننه " من حديث عبد الله بن محمد بن عجيل عن جابر بن عبد الله أن رجلاً مرّ على النبي ﷺ وهو يبول ، فسلم عليه ، فقال له عليه السلام : « إذا رأيتي على هذه الحالة ، فلا تسلم عليّ » ، فانك إن فعلت ذلك ، لم أرد عليك » ، انتهى . ورواه البزار ، وقال فيه : فلم يرد عليه ، وينظر في التوفيق

(١) أى البخارى في " باب التيمم في الحضر " ، ص ٤٨ (٢) بل علقه عن البيهقي في " باب التيمم " ، ص ١٦١ - ج ١ (٣) وأخرج الطحاوى في " باب ذكر الجنب والخائض " ، ص ٥١ من طريق سفيان بسند مسلم ، وزاد فيه : حتى أتى حائطا فتيمم (٤) وابن جارود في " المنتقى " ، ص ٢٢ (٥) قلت : في " المنتقى " ، ص ٢٢ حدثنا محمد بن يحيى ثنا عبد الله بن رجاء ثنا سعيد بن سلمة ، ثنا أبو بكر ، وهو ابن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن نافع عن عبد الله ، قد ذكر الحديث (٦) هو أبو العباس السراج



بين هذه الأحاديث ، فإنها متعارضة جداً ، وتراجع الأصول أيضاً ، واستدل البيهقي <sup>(١)</sup> على عدم وجوب التسمية بما رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع - في المساء صلاته - قال له النبي ﷺ : « إذا قمت فتوضأ كما أمرك الله » ، وفي لفظ لهم : « إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين ، ثم يكبر الله عز وجل ويحمده ، ثم يقرأ من القرآن ما تيسر ، ثم يكبر ويسجد ، فيمكن وجهه - أو قال : جبهته - من الأرض حتى تطمئن مفاصله ، ثم يكبر فيستوي قاعداً على مقعده فيقيم صلبه ، فوصف الصلاة هكذا : أربع ركعات حتى فرغ ، لا يتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك » ، انتهى : قال الترمذى : حديث حسن . وذكر ابن القطان أن يحيى <sup>(٢)</sup> بن علي بن خلاد لا يعرف له حال ، وأبوه علي ثقة ، وجده يحيى بن خلاد ، أخرج له البخارى . قال البيهقي : احتج أصحابنا بهذا الحديث في « نفي وجوب التسمية » وحديث : المساء صلاته في « الصحيحين » عن أبي هريرة ، وليس فيه هذا اللفظ ، وإنما فيه : « إذا قمت إلى الصلاة ، فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » ، الحديث ، قال : واحتجوا أيضاً بحديث يحيى بن هاشم السمسار ، ثنا الأعمش عن شقيق بن سبرة عن عبد الله بن مسعود ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا تطهر أحدكم فليذكر اسم الله ، فإنه يطهر جسده كله ، فإن لم يذكر اسم الله على ظهوره لم يطهر إلا ما مر عليه الماء » . قال : وهذا ضعيف ، لا أعلم رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم ، وهو متروك الحديث ، ورواه ابن عدى بالوضع ، ثم أخرج نحوه عن أبي هريرة . وعن ابن عمر ، وضعفهما . قال ابن الجوزى في « التحقيق » : وربما قال الخصم في هذا الحديث : إنه حجة له ، لأنه حكم بطهارة الأعضاء مع عدم التسمية ، قال : وجوابه : أنا نقول : البدن محدث بدليل أنه لا يجوز له مس المصحف بصدرة ، ومع بقاء الحدث في بعض البدن لا تصح الصلاة . وقال في « الإمام » : واستدل على وجوب التسمية ، بما رواه معمر عن ثابت ، وقتادة عن أنس ، قال : طلب بعض أصحاب النبي ﷺ وضوءاً ، فقال رسول الله ﷺ : « هل مع أحد منكم ماء ؟ فوضع يده في الماء ، وقال : توضئوا باسم الله » ، قال : فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه حتى توضئوا من عند آخرهم ، قال : قلت لأنس : كم تراهم ؟ قال : نحو من سبعين ، انتهى . رواه ابن خزيمة . والنسائي . والدارقطني ، ثم البيهقي ، وقال : هذا أصح ما في التسمية . وأصل الحديث عن أنس متفق عليه ، وإنما المقصود برواية معمر ، هذه اللفظة التي ذكر فيها التسمية ، والحديث ليس فيه حجة ، فتأمل . والنسائي . والبيهقي بوباً عليه « باب التسمية عند الوضوء » وبما استدل به من السنة

(١) ص ٤٤ - ج ١ (٢) وهو يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد ، قال الحافظ : مقبول من السادسة ، وقال : قال

ابن حبان في « أتباع التابعين من الثقات » ، : يحيى بن علي بن خلاد ، مات سنة تسع وعشرين - أي بعد مائتين -



على أن الوضوء لا يجب قبل وقت الصلاة مارواه أبو داود . والترمذى فى "كتاب الأطعمة" . والنسائى فى "الطهارة" من حديث عبد الله بن أبى مليكة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ خرج من الخلاء ، فقرب إليه طعام ، فقالوا : ألا نأتيك بوضوء ؟ قال : إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن . ورواه ابن خزيمة فى "صحيحه" . والحديث عند مسلم من رواية سعيد بن الحويرث عن ابن عباس ، لكن بغير لفظه - إنما - المفيدة للطلب من الحديث . وبها استدل ابن خزيمة على ذلك ، ورواه البيهقى فى "سننه" من طريق أبى داود بلفظة - إنما - .

الحديث الرابع : روى أن النبى ﷺ كان يواظب على السواك . قلت : فيه أحاديث : فمنها ما أخرجه البخارى . ومسلم عن أبى وائل عن حذيفة أن النبى ﷺ كان إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك ، انتهى . وفى لفظ : إذا قام ليتجدد .

حديث آخر : روى مسلم من حديث شريح عن عائشة ، قالت : كان النبى ﷺ إذا دخل بيته بدأ بالسواك ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه أبو داود فى "سننه" عن على بن زيد بن جدعان عن أم محمد عن عائشة أن النبى ﷺ كان لا يستيقظ (١) من ليل أو نهار إلا تسوك قبل أن يتوضأ ، انتهى .

حديث آخر : أخرجه النسائى . وابن ماجه (٢) عن حبيب بن أبى ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلى بالليل ركعتين ركعتين ، ثم ينصرف فيستاك ، انتهى .

حديث آخر : رواه أحمد . وأبو داود الطيالسى . وأبو يعلى الموصلى فى "مسانيدهم" حدثنا محمد بن مهران القرشى حدثنى جدى أبو المليلح عن ابن عمر أن النبى ﷺ كان لا ينام إلا والسواك عنده ، فإذا استيقظ بدأ بالسواك .

حديث آخر : أخرجه الطبرانى فى "معجمه" عن صالح بن أبى صالح عن زيد بن خالد الجهنى ، قال : ما كان رسول الله ﷺ يخرج من بيته شىء من الصلوات حتى يستاك ، انتهى .

حديث آخر : يدل على محافظته عليه السلام على السواك ، وهو أنه فعله عليه السلام حتى عند وفاته ، كما رواه البخارى فى "آخر كتاب المغازى (٣)" من حديث القاسم عن عائشة ، قالت : دخل عبد الرحمن ابن أبى بكر على النبى ﷺ ، وأنا مسنده إلى صدرى ، ومع عبد الرحمن سواك رطب يستن به ، فأبده (٤) رسول الله ﷺ بصره . فأخذت السواك فقضمت (٥) ، وطيبته ، ثم دفعته إلى رسول الله ﷺ ،

(١) وهذا اللفظ أيضاً فى "الدرية" ، ولفظ أبى داود . لا يرقد من ليل ولا نهار ، فيستيقظ ، الحديث

(٢) و "الحاكم" ، ص ١٤٥ - ج ١ ، وصححه على شرطهما . (٣) فى "باب مرض النبى صلى الله عليه وسلم" ، ص ٦٣٨ (٤) فى نسخة : أمده . وأبده ، من الإبداد ، وهو الإعطاء . (٥) أى مضغته

فاستنّ، فأرأته عليه السلام استنّ استنّاً قط أحسن منه، فاعدا أن فرغ رسول الله ﷺ، رفع يده، أول أصبعه، ثم قال: «في الرفيق الأعلى، ثلاثاً، ثم قضى، وكانت تقول: مات بين حاقتي وذائفتي، انتهى. أحاديث الأئمة بالسواك، روى الأئمة الستة في «كتبهم» من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة». وقال مسلم: عند كل صلاة، انتهى. وعند النسائي - في رواية (١) - عند كل وضوء، قال ابن دقيق العيد في «الإمام»: ورواها ابن خزيمة في «صحيحه» وفي «الخلاصة»، وصححها الحاكم، وذكرها البخاري في «صحيحه» (٢) تعليقا في «كتاب الصوم».

حديث آخر: رواه أبو داود. والترمذي من حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد الجهني مرفوعاً: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»، قال أبو سلمة: فرأيت زيدا يجلس في المسجد، وأن السواك من أذنه، موضع القلم من أذن الكاتب، وكلما قام إلى الصلاة استاك، انتهى. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. قال البيهقي: وقد أسند آخر هذا الحديث من جهة محمد بن إسحاق، ثم أخرجه من طريق بن إسحاق عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله، قال: كان السواك من أذن النبي ﷺ موضع القلم من أذن الكاتب، انتهى. قال البيهقي: رواه عن ابن إسحاق سفيان، ولم يروه عن سفيان إلا يحيى بن اليمان، ويحيى بن اليمان ليس بالقوى عندهم، ويشبه أن يكون (٣) وهم من حديث زيد بن خالد إلى هذا، والله أعلم.

الحديث الخامس: روى أن النبي ﷺ كان عند فقد السواك يعالج بالأصبع (٤) قلت: حديث غريب، وروى ذلك من قوله ﷺ، قال البيهقي (٥) في «سننه: باب، وقد ورد في الاستياك بالأصبع حديث ضعيف (٦)»، ثم أخرج عن عيسى بن شعيب عن عبد الحكم القسمل عن أنس أن النبي ﷺ قال: «يجزىء من السواك الأصابع»، انتهى. ثم أخرجه عن عيسى بن شعيب عن ابن المنثني عن النضر بن أنس عن أبيه، فذكره. وقال: تفرد عيسى بالإسنادين جميعاً، انتهى. وقال ابن عدي، بعد أن روى الأول: سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري:

(١) وعند الطحاوي: ص ٢٦. ومسنّد أحمد: ص ٤٦٠ - ج ٢. والبيهقي: ص ٣٥ - ج ٨ في حديث أبي هريرة من طريق مالك مرفوعاً: مع «كل وضوء»، فذكره: ص ٣٠٨ - ج ١ وفي «المحرر» ص ٨، رواه كاهم أئمة أثبات. (٢) في «باب السواك الرطب واليابس» ص ٢٥٩ (٣) قلت: والبيهقي ص ٣٧ - ج ١. هكذا، يشبه أن يكون غلط من حديث محمد بن إسحاق الأول، إلى هذا. (٤) روى أحمد في «مسنده»، من حديث علي بن أبي طالب أنه دعا بكوز من ماء، فغسل وجهه وكفيه ثلاثاً، وتمضمض، فأدخل بعض أصابعه في فيه. الحديث، وفي آخره: هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم «التلخيص»، ص ٢٥، وفي «المنثني»، ص ٢٠ - ج ١ حديث منقطع أخرجه عن أنس (٥) ص ٤٠ - ج ١ (٦) وفي «الدراية»، ص ٥، ذكره من طرق، ورواها، وقد صحح أيضاً بعض طرقه.



عبد الحكم القسملی البصری عن أنس . وعن أبي الصديق منكر الحديث ، انتهى . ثم أخرجه البيهقي عن عبد الله بن المثني عن النضر بن أنس عن النبي ﷺ ، قال : « تجري الأصابع مجرى السواك » ، انتهى . ثم قال : المحفوظ عن ابن المثني ، أنه قال : حدثني بعض أهل بيتي عن أنس بن مالك ، أن رجلاً من الأنصار من بني عمرو بن عوف ، قال : يا رسول الله إنك رغبتنا في السواك ، فهل دون ذلك من شيء ؟ قال : « إصبعك سواك عند وضوئك ، تمر بها على أسنانك ، إنه لا عمل لمن لا نية له ، ولا أجر لمن لا حسبة له » ، انتهى . وأخرجه أيضاً عن أبي أمية الطرسوسي ثنا عبد الله بن عمر الجمال ثنا عبد الله ابن المثني عن ثمامة عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الإصبع يجزى من السواك » انتهى .

حديث آخر في المعنى : رواه الطبراني في « معجمه الوسيط » حدثنا محمد بن الحسن بن

قتيبة ثنا محمد بن أبي السري ثنا الوليد بن مسلم ثنا عيسى بن عبد الله الأنصاري عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة ، قالت : قلت : « يا رسول الله ، الرجل يذهب فوه <sup>(١)</sup> يستاك ؟ قال : نعم ، قلت : كيف يصنع ؟ قال : يدخل إصبعه في فيه » ، انتهى . وقال : لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد ، انتهى <sup>(٢)</sup> .

الحديث السادس : عن النبي ﷺ - في المضمضة - والاستنشاق - أنه فعلهما على المواظبة ، قلت : الذين رواوا صفة وضوء النبي ﷺ من الصحابة <sup>(٣)</sup> عشرون نفرًا : عبد الله بن زيد بن عاصم . وعثمان بن عفان . وابن عباس . والمغيرة بن شعبة ، وعلي بن أبي طالب . والمقدام بن معدي كرب . والربيع بنت معوذ . وأبو مالك الأشعري . وأبو هريرة . وأبو بكرة . ووائل بن حجر . ونفیر أبو جبير الكندي . وأبو أمامة . وعائشة . وأنس . وكعب بن عمرو اليمامي . وأبو أيوب الأنصاري . وعبد الله بن أبي أوفى . والبراء بن عازب . وأبو كاهل ، وكلهم حكوا فيه المضمضة والاستنشاق .

أما حديث عبد الله بن زيد ، فرواه الأئمة الستة في « كتبهم » من حديث مالك عن عمرو بن يحيى المازني <sup>(٤)</sup> عن أبيه ، قال : شهدت عمرو بن أبي حسن ، سأل عبد الله بن زيد عن وضوء رسول الله ﷺ ، فدعا بتور من ماء ، فتوضأ لهم وضوء رسول الله ﷺ ، فأكفأ على يده من التور ، فغسل يديه ثلاثاً ، ثم أدخل يده في التور ، فمضمض . واستنشق . واستنثر ، ثلاثاً ، بثلاث غرفات ، ثم أدخل يده

(١) أي أسنانه (٢) في « الدراية » ، إسناده ضعيف ، وفي « التلخيص » ، ص ٢٥ ، قلت : عيسى ضعفه ابن حبان ، وذكر له ابن عدي هذا الحديث ، وجعله من منكره ، اهـ . (٣) ذكر هنا عشرون ، والأحاديث الآتية مروية عن أحد وعشرين صحابياً ، والحادي والعشرون : عبد الله بن أبي أنيس ، ذكر حديثه ، ولم يذكره في العديد . (٤) لكن السياق سياق حديث وهيب عن عمرو بن يحيى عند البخاري : ص ٣٢ في « باب مسح الرأس مرة » ، مع تغيير يسير ، والله أعلم ، وفي « باب غسل الرجلين إلى الكعبين » ، ص ٣١ ، بلفظه ، من طريق وهيب أيضاً .



في التور، فغسل وجهه، ثلاثاً، ويديه إلى المرفقين، مرتين، ثم أدخل يده في التور<sup>(١)</sup>، فمسح رأسه، فأقبل بهما، وأدبر مرة، واحدة، ثم غسل رجله، انتهى. ورواه جماعة عن عمرو بن يحيى، كما رواه مالك، إلا سفيان بن عيينة<sup>(٢)</sup>، فإنه رواه عنه. وقال فيه: عن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه، وهو وهم، وإنما هو عبد الله بن زيد بن عاصم، وأما ابن عبد ربّه، فهو راوى حديث الأذان، وهم فيه أيضاً وهما آخر، فقال فيه: ومسح رأسه مرتين، قال ابن عبد البر: لم يقل فيه: مرتين غير ابن عيينة، ورواه مالك. ووهيب. وسليمان بن بلال. وخالد الواسطي. وغيرهم، فكلهم قالوا: فأقبل بهما وأدبر، وكأنه - والله أعلم - تأول قوله: فأقبل بهما وأدبر، فجعلهما مرتين، والله أعلم، انتهى.

وأما حديث عثمان بن عفان، فرواه البخاري<sup>(٣)</sup>. ومسلم من حديث حمران مولى عثمان أنه رأى عثمان بن عفان دعا بوضوء، فأفرغ على يديه من إنائه، فغسلهما ثلاث مرات، ثم أدخل يمينه في الوضوء، ثم تمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ويديه إلى المرفقين ثلاثاً، ثم مسح برأسه، ثم غسل رجله ثلاثاً، ثم قال: رأيت النبي ﷺ يتوضأ نحو وضوئي هذا، انتهى.

وأما حديث ابن عباس، فرواه البخاري<sup>(٤)</sup> من حديث عطاء بن يسار عنه: أنه توضأ فغسل وجهه، أخذ غرفة من ماء، فتمضمض بها واستنشق، ثم أخذ غرفة من ماء، فجعل بها - هكذا - أضافها إلى يده الأخرى، فغسل بها وجهه، ثم أخذ غرفة من ماء، فغسل بها يده اليمنى، ثم أخذ غرفة من ماء، فغسل بها يده اليسرى، ثم مسح برأسه، ثم أخذ غرفة من ماء، فرش على رجله اليمنى، حتى غسلها، ثم أخذ غرفة أخرى، فغسل بها "يعني رجله اليسرى"، ثم قال: هكذا رأيت النبي ﷺ يتوضأ، انتهى.

وأما حديث المغيرة بن شعبة، فرواه البخاري أيضاً في "كتاب اللباس"<sup>(٥)</sup> - في باب من لبس جبة ضيقة الكمين، وفيه المضمضة والاستنشق.

وأما حديث علي بن أبي طالب، فرواه أصحاب السنن الأربعة<sup>(٦)</sup> من حديث عبد خير عنه أنه أتى بإناء فيه ماء، وطست، فأفرغ من الإناء على يمينه، فغسل يديه، ثلاثاً، ثم تمضمض واستنشق، ثلاثاً، ثم غسل وجهه، ثلاثاً، وغسل يده اليمنى، ثلاثاً، وغسل يده الشمال، ثلاثاً، ثم جعل يده في الإناء، فمسح برأسه مرة واحدة، ثم غسل رجله اليمنى، ثلاثاً، ورجله الشمال، ثلاثاً، ثم قال: من سره أن يعلم وضوء رسول الله ﷺ، فهو هذا، انتهى. أخرجه مختصراً ومطولاً.

(١) ليس هذا اللفظ في هذا السياق في "الصحيح"، وسيأتي الحديث، وهناك: فأدخل يده "يعني في التور"،  
(٢) حديثه عند النسائي في "باب صفة مسح الرأس"، ص ٢٨، والدارقطني: ص ٣٠ (٣) وفي "باب المضمضة  
في الوضوء"، ص ٢٨ (٤) ص ٢٦ (٥) ص ٨٦٣، وفي "الجهاد - في باب الجهة في السفر والحرب"،  
ص ٤٠٩ (٦) والسياق سياق أبي داود في "باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم"، ص ١٦، باختصار يسير

وأما حديث المقدام بن معدى كرب ، فرواه أبو داود (١) من رواية عبد الرحمن بن ميسرة عنه ، قال : أتى رسول الله ﷺ بوضوء ، فتوضأ ، فغسل كفيه ، ثلاثاً ، ثم تمضمض واستنشق ، ثلاثاً ، وغسل وجهه ، ثلاثاً ، ثم غسل ذراعيه ، ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه وأذنيه ، ظاهرهما وباطنهما ، انتهى . قال ابن دقيق العيد في "الإمام" : قال علي بن المديني : عبد الرحمن بن ميسرة مجهول ، لم يرو عنه غير حريز (٢) ، انتهى .

وأما حديث الربيع بنت معوذ ، فرواه أبو داود (٣) أيضاً ، قالت : كان رسول الله ﷺ يأتيها ، فحدثت ، أنه قال لها : اسكبي لي وضوء ، فذكرت صفة وضوئه ، عليه السلام ، قالت فيه : فغسل كفيه ، ثلاثاً ، ووضأ وجهه ، ثلاثاً ، ومضمض واستنشق ، مرة ، ووضأ يديه ، ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه ، مرتين ، يبدأ بمؤخر رأسه ، ثم بمقدمه ، وبأذنيه كليهما (٤) ، ظهورهما وبطونهما ، ووضأ رجله ، ثلاثاً ثلاثاً ، انتهى .

وأما حديث أبي مالك الأشعري ، فرواه عبد الرزاق في "مصنفه" أنبأ معمر عن قتادة عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري ، واسمه "حارث" ، أنه قال : هلبوا أصلي لكم صلاة رسول الله ﷺ ، فدعا بجفنة (٥) من ماء ، فغسل يديه ، ثلاثاً ، ومضمض واستنشق ، وغسل وجهه ، ثلاثاً ، وذراعيه ، ومسح برأسه وأذنيه ، وغسل قدميه ، ثم صلى الظهر ، فقرأ بفاتحة الكتاب ، وكبر ثنتين وعشرين تكبيرة ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق ، رواه الطبراني في "معجمه" ، وكذلك رواه أحمد (٦) . وابن أبي شيبة . وإسحاق بن راهويه في "مسانيدهم" .

وأما حديث عائشة ، فرواه النسائي (٧) في "سننه الكبرى" من حديث سالم "يعني سبلان" عن عائشة (٨) أنها أرته كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ، فتمضمضت واستنشرت ، ثلاثاً ، وغسلت وجهها ، ثلاثاً ، ثم غسلت يديها اليمنى ، ثلاثاً . واليسرى ثلاثاً ، ووضعت يديها في مقدم رأسها ، ثم مسحت رأسها مسحة واحدة ، إلى مؤخره ، ثم مرّت يديها بأذنيها ، قال سالم : كنت آتيها مكانها (٩) فأجلس بين يديها . فتحدثت معي ، حتى جئتها يوماً ، فقلت : يا أمّ المؤمنين ، أدعوا لي (١٠) بالبركة ، قالت : وما ذاك ؟

(١) في "باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم" ، ص ١٨ (٢) قلت : قال الحافظ بعد هذا : قال أبو داود : شيوخ حريز ، كلهم ثقات (٣) ص ١٩ ، والدارقطني : ص ٣٥ (٤) و"مسحة" وكليهما ، (٥) وفي "ص" ، حفنة "بالهملة" ، (٦) ص ٣٤١ - ح ٥ من طريق أبيان عن قتادة (٧) قلت : الحديث في "المجتبى" ، أيضاً : ص ٢٨ . (٨) راجع "التهديب" ، ص ٤٣٩ - ح ٣ (٩) في نسخة النسائي المطبوعة بمصر "مكتبا" ، (١٠) لعل معها غيرها (\*) ، وفي نسخة النسائي ، الموجودة عندما : "أدعى لي" ،

(\*) قلت : للاحاجة إلى هذا التكلف للارد . فإن الخطاب مالمع المذكور ، للواحد المؤت شائع في كلام العرب ، قال الحملي :

فلا تحسبي أنني تحضعت بكم وقال المحرومي : فان شئت حرمت النساء سواكم \*

و"أحمد رضا البحوري" ،



قلت : أعتقني الله ، قالت : بارك الله لك ، وأرخت الحجاب دوني ، فلم أرها بعد ذلك اليوم ، انتهى .  
وأما حديث أبي بكرة ، فرواه البزار في "مسنده" من حديث عبد الرحمن بن بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن أبيه عن أبي بكرة ، قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ ، فغسل يديه ، ثلاثاً . ومضمض ، ثلاثاً . واستنشق ، ثلاثاً . وغسل وجهه ، ثلاثاً . وغسل ذراعيه ، إلى المرفقين ، ثم مسح برأسه . وغسل رجله ، مختصر ، قال البزار : وعبد الرحمن صالح .

وأما حديث أبي هريرة ، فرواه أحمد في "مسنده" من حديث عطاء عنه ، ورواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا محمد بن بكار ثنا حفص بن عمر الحوضي ثنا همام عن عامر الأحول عن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ توضأ ، فمضمض ، ثلاثاً . واستنشق ، ثلاثاً . وغسل وجهه . وغسل يديه ، ثلاثاً ، ومسح برأسه . وغسل قدميه ، انتهى . ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" ثنا محمد بن بكار ثنا أبو معشر عن سعد عن أبي هريرة ، قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ حين حضرت الصلاة ، قال : فدعا رسول الله ﷺ بماء ، فغسل يديه ، ثم مضمض واستنثر ، وغسل وجهه ، ثلاثاً . ويديه ، ثلاثاً ، ومسح برأسه ، وغسل رجله ، ثلاثاً ثلاثاً ، ثم نضح تحت ثوبه ، ثم قال : هكذا إسباغ الوضوء ، انتهى .

وأما حديث وائل (١) بن حجر ، فرواه البزار في "مسنده" (٢) من حديث عبد الجبار بن وائل عنه ، قال : شهدت النبي ﷺ ، وأتى بإيائه ، فأكفأ على يمينه ، ثلاثاً ، ثم غمس يمينه في الماء ، فغسل بها ذراعه اليمنى ، حتى جاوز المرفق ، ثلاثاً ، ثم غسل يساره يمينه ، حتى جاوز المرفق ، ثلاثاً ، ثم مسح على رأسه ، ثلاثاً ، وظاهر أذنيه . ثلاثاً ، وظاهر رقبته ، وأظنه قال : وظاهر لحيته ، ثلاثاً ، ثم غسل يمينه قدمه اليمنى . وفصل بين أصابعه . أو قال : خلل بين أصابعه . ورفع الماء حتى جاوز الكعب ، ثم رفعه في الساق ، ثم فعل باليسرى مثل ذلك ، ثم أخذ حفته من ماء ، ففلاها بيده ، ثم وضعها على رأسه ، حتى انحدر الماء من جوانبه ، وقال : هذا تمام الوضوء ، ولم أره تنشف بثوب ، انتهى . قال في "الإمام" : يرويه محمد بن حجر بن عبد الجبار ، وقال البخاري : فيه نظر ، انتهى .

وأما حديث جبير بن نفير ، فرواه ابن حبان في "صحيحه" من حديث معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه جبير بن نفير عن أبيه نفير أنه قدم على رسول الله ﷺ ،

(١) حديث وائل هذا أورده الهيثمي : ص ٩٤ ، وعزاه إلى الطبراني في "الكبير" ، والبرار ، وقال فيه : سعيد ابن عبد الجبار . قال النسائي : ليس بالقوي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وفي مسند البرار . والطبراني . محمد بن حجر . وهو ضعيف ، اهـ . (٢) وفي هامش "س" ، هكذا في النسخ ، وهو لا يخلو عن سقط . أو اختصار محل ، فليراجع



فأمر له عليه السلام بوضوء ، وقال : «توضأ يا أبا جبير ، فبدأ بفيه ، فقال عليه السلام : يا أبا جبير لا تبدأ بفبك ، فان الكافر يبدأ بفيه » ، ثم دعا عليه السلام بوضوء ، فغسل يديه حتى أبقاهما ، ثم تمضمض واستنشق ، ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ، ثلاثاً ، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ، ثلاثاً ، ثم غسل يده اليسرى إلى المرفق ، ثلاثاً ، ثم مسح رأسه ، وغسل رجله ، انتهى . ورواه البيهقي في "سننه" (١) فلم يقل فيه : عن نفي ، وتعقبه الذهبي في "مختصره" فقال : إنه سقط منه - عن جده نفي - ويراجع "ابن حبان"

وأما حديث أبي أمامة ، فرواه أحمد (٢) في "مسنده" أيضاً .

وأما حديث أنس ، فأخرجه الدارقطني في "سننه" (٣) عن معلى بن أسد ثنا أيوب بن عبد الله أبو خالد القرشي (٤) ، قال : رأيت الحسن بن أبي الحسن البصري دعا بوضوء ، فجاء بكوز من ماء ، فصب في تور ، فغسل يده ، ثلاث مرات ، ومضمض ، ثلاث مرات ، واستنشق ، ثلاث مرات ، وغسل وجهه ، ثلاث مرات ، وغسل يديه إلى المرفقين ، ثلاث مرات ، ومسح رأسه وأذنيه ، وخلل لحيته ، وغسل رجله إلى الكعبين ، ثم قال (٥) : حدثني أنس بن مالك أن هذا وضوء رسول الله ﷺ ، انتهى .

وأما حديث كعب بن عمرو اليمامي ، فرواه أبو داود في "سننه" من حديث ليث بن أبي سليم عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده ، قال : دخلت على النبي ﷺ ، وهو يتوضأ ، والماء يسيل من وجهه ، ولحيته على صدره ، فرأيتة يفصل بين المضمضة والاستنشاق ، انتهى . وسكت عنه ، ثم المنرى بعده ، ورواه الطبراني في "معجمه" ، ولفظه : فمضمض ، ثلاثاً ، واستنشق ، ثلاثاً ، وسألت قريياً .

وأما حديث أبي أيوب ، فرواه الطبراني في "معجمه" . وإسحاق بن راهويه في "مسنده" من حديث واصل بن السائب عن أبي سورة عن أبي أيوب ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا توضأ تمضمض واستنشق ، وأدخل أصابعه من تحت لحيته فخللها ، انتهى . وبقية إسناد الطبراني : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا سعيد بن يحيى الأموي حدثني أبي عن واصل به .

وأما حديث عبد الله بن أبي أوفى ، فرواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" عن يزيد بن هارون أنا أبو الوراق ، فأنشد (٦) بن عبد الرحمن عن ابن أبي أوفى ، قال : أتى النبي ﷺ ، فغسل يديه ، ثلاثاً ، ثم مضمض واستنشق . ثلاثاً ، وغسل وجهه ، ثلاثاً . ويديه ، ثلاثاً ، ومسح برأسه وأذنيه ، وغسل

(١) في "باب التكرار في غسل اليدين" ، ص ٤٧ - ج ١ (٢) ص ٢٥٧ - ج ٥ (٣) ص ٣٩

(٤) في الدارقطني : ص ٣٩ : أبو خلف ، وفي الحاشية : أبو خالد (٥) في إسناد هذا الحديث ليس بجرح ، كما في "التعليق للفتي" ،

(٦) فأنشد بن عبد الرحمن الكوفي ، متروك ، انتهى .

رجليه ، انتهى . ورواه الخطيب البغدادي في " تاريخ بغداد (١) " من حديث محمد بن ميمون الزعفراني في " ترجمته " عن أبي الورقاء به ، وقال محمد بن ميمون : ثقة ، انتهى .

وأما حديث البراء بن عازب ، فرواه أحمد أيضاً في " مسنده (٢) " عنه ، أنه قال لبنيه : اجتمعوا ، فلا أريكم كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ، وكيف كان يصلي ، فإني لأدري ما قدر صحبتي إياكم ، فجمع بنيه وأهله ، ودعا بوضوء ، فمضمض واستنشق (٣) ، وغسل وجهه ، ثلاثاً ، ثم غسل يده اليمنى ، ثلاثاً ، ثم اليسرى ، ثلاثاً ، ثم مسح رأسه وأذنيه ، ظاهرهما وباطنهما ، وغسل رجله اليمنى ، ثلاثاً ، واليسرى ، ثلاثاً ، ثم قال : هكذا ما ألوت أن أريكم كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ، مختصر .

وأما حديث أبي كاهل ، فرواه الطبراني في " معجمه " من حديث الهيثم (٤) بن حماد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي كاهل ، واسمه " قيس بن عائد " قال : مررت برسول الله ﷺ ، فقال : « أدن مني ، أريك كيف تتوضأ للصلاة ، فقلت : يا رسول الله : لقد أعطانا الله بك خيراً كثيراً ، فغسل يده ، ثلاثاً ، وتمضمض واستنشق ، ثلاثاً ثلاثاً ، وغسل وجهه ، ثلاثاً ، وغسل ذراعيه ، ثلاثاً ، ومسح رأسه - ولم يوقت - وغسل رجله - ولم يوقت - ثم قال : يا أبا كاهل ، ضع الطهور منك مواضعه ، وابق فضل طهورك لأهلك ، ولا تشقنَّ على خادمك » ، انتهى . ورواه ابن عدي في " الكامل " ، وأعله بالهيثم ، ونقل عن يحيى بن معين أنه ضعفه ، وعن أحمد أنه قال : منكر الحديث ، انتهى . وهذه الأحاديث في " صفة وضوء النبي ﷺ " لم أجد في شيء منها ذكر التسمية ، ولكنها في حديث ضعيف ، أخرجه الدارقطني (٥) في " سننه " عن حارثة بن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة (٦) ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا مس طهوراً سمى الله ، قال أبو بدر : كان يقوم إلى الوضوء فيسمى الله عز وجل ، ثم يفرغ الماء على يديه . انتهى .

وأما حديث عبد الله بن أنيس ، فرواه الطبراني في " معجمه الوسط " حدثنا علي بن سعيد الداري (٧) ثنا أبو كريب ثنا زيد بن الحباب حدثني حسين بن عبد الله ، قال : حدثني عبد الرحمن بن عباد بن يحيى بن خلاد الزرقى ، قال : دخلنا على عبد الله بن أنيس ، فقال : ألا أريك كيف توضأ رسول الله ﷺ ، وكيف صلى ؟ قلنا : بلى ، فغسل يديه ، ثلاثاً ثلاثاً ، ومضمض واستنشق ، ثلاثاً ، وغسل وجهه ، ثلاثاً ،

(١) ص ٢٧٠ - ج ٣ ، وفيه قائد بن عبد العزيز ، ولعله خطأ ، والصحيح ما في الكتاب .،

(٢) ص ٢٨٨ - ج ٤ (٣) وفي " المسند " ، استنتر ، نعم في نسخة منه " استنشق " ، أيضاً (٤) هيثم بن أبي الهيثم ، هو ابن حماد البكاء ، أحد الصفاء " تهذيب " ، (٥) ص ٢٧ (٦) وأخرجه البزار . وابن أبي شيبة في " مسنديهما " ، وابن عدي ، وفي إسناده حارثة بن محمد ، وهو ضعيف " التعليق المغني " ، (٧) ونسخة " الرازي " ،



وذراعيه إلى المرفقين، ثلاثاً ثلاثاً، ومسح برأسه مقبلاً ومدبراً، ومس أذنيه. وغسل رجله، ثلاثاً ثلاثاً، وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضعاً، ثم صلى، انتهى. قال الطبراني: لا يروى عن عبد الله بن أنيس إلا بهذا الإسناد، انتهى.

## أحاديث الأمر بالمضمضة والاستنشاق

قال في "الإمام": قال ابن عبد البر: أما لفظ الاستنشاق فلا يكاد يوجد الأمر به إلا في رواية همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «إذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخريه من الماء، ثم لينثر، أخرجه مسلم. وفي حديث لقيط بن صبرة، قال له النبي ﷺ: أسبغ الوضوء، واخلل بين الأصابع، وبالغ في الاستنشاق، إلا أن تكون صائماً، أخرجه الأربعة في "ستهم" قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن خزيمة. وابن حبان في "صحيحهما". والحاكم في "المستدرک" (١)، وفي رواية لأبي داود عن لقيط بهذا الحديث: إذا توضأت فمضمض، انتهى. ورواه أبو البشر الدولابي في "جزء جمعه من أحاديث سفیان الثوري" فذكر فيه المضمضة. والاستنشاق، فقال: حدثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن ابن مهدي ثنا سفیان الثوري عن أبي هاشم إسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط عن أبيه لقيط بن صبرة مرفوعاً: «أسبغ الوضوء، واخلل بين الأصابع، وبالغ في المضمضة والاستنشاق، إلا أن تكون صائماً»، انتهى. وذكره ابن القطان في كتابه "الوهم والايهام" بسنده المذكور، ثم قال: وهذا سند صحيح. وابن مهدي أحفظ من وكيع، فان وكيعاً (٢) رواه عن الثوري، لم يذكر فيه المضمضة، انتهى كلامه.

وحديث آخر: أخرجه البيهقي في "سننه" عن هدية بن خالد عن حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة أن النبي ﷺ أمر بالمضمضة والاستنشاق، انتهى. وقال: رواه مرة أخرى، فأرسله، لم يقل فيه: عن أبي هريرة، وأظن هدية أرسله مرة، ووصله أخرى، وتابعه داود بن المحبر عن حماد فوصله، وخالفهما - إبراهيم بن سليمان الخلال، شيخ لعقوب بن سفیان - فقال: عن حماد عن عمار عن ابن عباس - بدل أبي هريرة (٣) - ولم يثبت، ثم أخرج عن عصام بن يوسف ثنا عبد الله بن المبارك عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه». وفي لفظ: «من الوضوء الذي لا يتم الصلاة إلا به»

(١) ص ١٤٧ - ج ١، وكذا البيهقي في الكبرى، ص ٥٠ - ج ١ (٢) قلت: وأخرجه البيهقي: ص ٥٠ - ج ١ من طريق محمد بن كثر عن سفیان بسنده، ولم يذكر المضمضة أيضاً، وقد تابع وكيعاً، وحديث وكيع، عند النسائي ص ٢٧ - ج ١ (٣) قلت: عبارة البيهقي في النسخة المطبوعة: ص ٥٢ - ج ١ بعد قوله: عن ابن عباس، هكذا، وكلاماً غير محفوظ. اهـ.



ثم أسند عن الدارقطني<sup>(١)</sup> أنه قال: تفرد به عصام وروهم فيه، والصواب عن ابن جريج عن سليمان ابن موسى مرسلًا عن النبي ﷺ، ثم أخرجه الدارقطني كذلك، قال: والمرسل أصح، هكذا رواه السفينان وغيرهم<sup>(٢)</sup>، انتهى كلامه<sup>(٣)</sup>.

الحديث السابع حكى عن وضوء رسول الله ﷺ أنه تمضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً أخذ في كل مرة ماءً جديداً، قلت: رواه الطبراني في "معجمه"، حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا شيان بن فروخ ثنا أبو سلة الكندي ثنا ليث بن أبي سليم، حدثني طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو اليمامي أن رسول الله ﷺ توضأ فتمضمض<sup>(٤)</sup> ثلاثاً واستنشق ثلاثاً، يأخذ لكل واحدة ماءً جديداً، وغسل وجهه ثلاثاً، فلما مسح رأسه قال: «هكذا»، وأوماً يده من مقدم رأسه حتى بلغ بهما إلى أسفل عنقه من قبل قفاه، انتهى.

والحديث رواه أبو داود<sup>(٥)</sup> في "سننه"، لكنه ليس صريحاً في المقصود، وبوب عليه "باب الفرق بين المضمضة والاستنشاق"، ثم أسند عن ليث عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده قال: دخلت على النبي ﷺ وهو يتوضأ والماء يسيل من وجهه ولحيته على صدره، فرأيتُه يفصل بين المضمضة والاستنشاق، انتهى. وسكت<sup>(٦)</sup> عنه أبو داود، ثم المنذرى بعده في "المختصر"، وفي "المحيط"، من كتب أصحابنا، قال: هكذا أحكاها علي. وعثمان من وضوء النبي ﷺ، وكذلك نقله الغزالي في "الوسيط"، وتعقبه ابن الصلاح في "مشكلات الوسيط"، فقال: وهذا لا يعرف عن علي ولا عثمان، بل عن علي خلافة أنه عليه السلام تمضمض واستنشق بماء واحد. رواه أبو داود، وإنما احتج القائلون بالفصل بين المضمضة والاستنشاق بحديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده، قد كره بلفظ أبي داود، انتهى. وقال البيهقي في "سننه": أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا عباس بن محمد الدوري، قال: قلت ليجي بن معين: طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده رأى جده النبي ﷺ؟ فقال يجي: المحدثون يقولون: إنه رآه<sup>(٧)</sup>، وأهل بيت طلحة يقولون: ليست له صحبة. وقال في "المعرفة": كان عبد الرحمن بن مهدي يقول: جده اسمه عمرو بن كعب، وله صحبة، انتهى. قلت: ويدل على أنه رأى النبي ﷺ ما رواه ابن سعد في "الطبقات"،<sup>(٨)</sup> أخبرنا يزيد بن هارون

(١) ص ٣٦ (٢) كذا في الأصول، والصحيح: وغيرهما (٣) قلت: وتامه هكذا: ورواه محمد ابن الأزهري الجوزجاني عن الفضل بن موسى الشيباني عن ابن جريج بأستاد عامه ومتن الجماعة. قال علي بن عمر: محمد ابن الأزهري هذا ضعيف، وهذا خطأ، والمرسل أصح، والله أعلم (٤) في حديث ابن عباس عند أحمد: ص ٣٦٩ - ج ١ فتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً. (٥) تقدم تخريجه. (٦) لكنه قال في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم: ص ١٩ قال أبو داود: وسعت أحمد يقول: إن ابن عينة زعموا أنه كان ينكره ويقول: أيش هذا طلحة عن أبيه عن جده اه! (٧) وفي ووس، رأي (٨) ص ٣٩ - ج ٦.

عن عثمان بن مقسم البري عن ليث عن طلحة بن مصرف الأيامي عن أبيه عن جده قال : رأيت رسول الله ﷺ يمسح رأسه "هكذا"، ووصف، فمسح مقدم رأسه وجريديه إلى قفاه، انتهى بحروفه.

الحديث الثامن : قال عليه السلام : «الاذنان من الرأس» ، قلت : روى من حديث أبي أمامة . وعبد الله بن زيد . وابن عباس . وأبي هريرة . وأبي موسى . وأنس . وابن عمر . وعائشة ، فحديث أبي أمامة رواه أبو داود . والترمذي . وابن ماجه <sup>(١)</sup> من حديث حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة ، قال : توضأ النبي ﷺ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ومسح برأسه ، وقال : «الاذنان من الرأس» ، انتهى . ولفظ ابن ماجه قال : قال رسول الله ﷺ : «الاذنان من الرأس» وكان يمسح رأسه مرة وكان يمسح الماقيين ، انتهى . قال أبو داود <sup>(٢)</sup> . والترمذي : قال قتيبة : قال حماد : لا أدري هذا من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة "يعني حديث الاذنين" . وقال الترمذي : حديث ليس إسناده بذلك القائم ، ورواه الدارقطني في "سننه" <sup>(٣)</sup> وقال : رفعه وهم ، وشهر بن حوشب ليس بالقوى . وقد وقفه <sup>(٤)</sup> سليمان بن حرب وهو ثقة ، ثم أخرجه عن سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد ، وفيه : وقال أبو أمامة : «الاذنان من الرأس» ، ورواه الطحاوي في "شرح الآثار" ، بالإسناد الأول أن النبي ﷺ توضأ فمسح أذنيه مع الرأس ، وقال : «الاذنان من الرأس» ، انتهى . وقال ابن دقيق العيد في الإمام : وهذا الحديث معلول بوجهين : أحدهما : الكلام في شهر <sup>(٥)</sup> بن حوشب . والثاني : الشك في رفعه ، ولكن شهر وثقه أحمد . ويحيى . والعجلي . ويعقوب بن شيبة . وسنان بن ربيعة أخرجه له البخاري ، وهو وإن كان قد لين فقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به . وقال ابن معين : ليس بالقوى ، فالحديث عندنا حسن ، والله أعلم ، انتهى كلامه . وقال ابن القطان في "كتاب الوهم والإيهام" : شهر بن حوشب ضعفه قوم ووثقه آخرون ، وعمن وثقه ابن حنبل . وابن معين ، وقال أبو زرعة : لا بأس به ، وقال أبو حاتم : ليس هو ببدون أبي الزبير ، وغير هؤلاء يضعفه ، قال : ولا أعرف لمضعفه حجة ، وأما ما ذكره عنه من تزيينه بزي الجند وسماعه الغناء بالآلات وأخذه الخريطة من المغنم ، فهو إما أنه لا يصح عنه ، وإما أنه خارج على مخرج لا يضره ، وخبر الخريطة إنما هو لقول شاعر كذب عليه ، حكى <sup>(٦)</sup> أن شهر بن حوشب كان على بيت المال ، فأخذ خريطة فيها دراهم ، فقال فيه الشاعر :

لقد باع شهر دينه بخريطة \* فمن يأمن القراء بعدك يا شهر

(١) وأحمد : ص ٢٦٨ - ج ٥ (٢) ص ١٩ (٣) ص ٣٨ (٤) ورجح وقفه أبو حاتم وأبو زرعة ، راجع العلل : ص ٥٣ (٥) لقد أحسن القول و شهر أئمة الحديث ، راجع له عون المعبود : ص ٣٧٨ - ج ٣ (٦) أسنده البيهقي وسننه : ص ٦٦ - ج ١ عن شعبة .



اتهى كلامه . قلت : وقد صحح الترمذى فى " كتابه " ، حديث شهر بن حوشب عن أم سلمة أن النبى ﷺ لف على الحسن والحسين وعلى وفاطمة كساءً ، وقال : « هؤلاء أهل بيتى » ، ثم قال : هذا حديث حسن صحيح ، انتهى . وقال البيهقى فى سننه : حديث « الأذنان من الرأس » أشهر إسناد (١) فيه حديث حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبى أمامة ، وكان حماد يشك فى رفعه فى رواية قتيبة عنه فيقول : لا أدري من قول النبى ﷺ أو من قول أبى أمامة ، وكان سليمان بن حرب يرويه عن حماد ، ويقول : هو من قول أبى أمامة ، انتهى . قلت : قد اختلف فيه على حماد ، فوقفه ابن حرب عنه ، ورفع أبو الربيع ، واختلف أيضاً على مسدد عن حماد ، فروى عنه الرفع ، وروى عنه الوقف ، وإذا رفع ثقة حديثاً ، ووقفه آخر ، أو فعلهما شخص واحد فى وقتين ترجح الرفع ، لأنه أتى بزيادة ، ويجوز أن يسمع الرجل حديثاً فيفتى به فى وقت ويرفعه فى وقت آخر ، وهذا أولى من تغليب الراوى ، والله أعلم .

وأما حديث عبد الله بن زيد ، فأخرجه ابن ماجه (٢) فى " سننه " ، عن سويد بن سعيد ثنا يحيى ابن زكريا بن أبى زائدة عن شعبة عن حبيب بن زيد عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد قال : قال رسول الله ﷺ : « الأذنان من الرأس » ، انتهى ، وهذا أمثل إسناد فى الباب لاتصاله وثقة رواته ، فابن أبى زائدة . وشعبة . وعباد احتج بهم الشيخان ، وحبيب ذكره ابن حبان فى الثقات فى أتباع التابعين ، وسويد بن سعيد (٣) احتج به مسلم ، والله أعلم .

وأما حديث ابن عباس ، فأخرجه الدارقطنى (٤) عن أبى كامل الجحدري ثنا غندر محمد ابن جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال : « الأذنان من الرأس » ، انتهى . قال ابن القطان : إسناده صحيح لاتصاله وثقة رواته ، قال : وأعله الدارقطنى بالاضطراب فى إسناده ، وقال : إن إسناده وهم ، وإنما هو مرسل ، ثم أخرجه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبى ﷺ مرسلاً ، وتبعه عبد الحق فى ذلك ، وقال : إن ابن جريج الذى دار الحديث عليه يروى عنه عن سليمان بن موسى عن النبى ﷺ مرسلاً ، قال : وهذا ليس يقدر فيه ، وما يمنع أن يكون فيه حديثان : مسند . ومرسل ، انتهى . فانظر كيف أعرض البيهقى عن حديث عبد الله بن زيد . وحديث ابن عباس هذين ، واشتغل بحديث أبى أمامة ، وزعم أن إسناده أشهر إسناد لهذا الحديث ، وترك هذين الحديثين ، وهما أمثل منه ؟ ومن هنا يظهر تحامله ، والله أعلم .

وأما حديث أبى هريرة ، فرواه ابن ماجه (٥) فى سننه حدثنا محمد بن يحيى ثنا عمرو

(١) كذا فى الأصول ، والآنسب نصب "إسناده" ، على التمييز . (٢) ص ٣٥ (٣) وو الدراية : ص ١٧ قد

اختلف (٤) ص ٣٦ (٥) ص ٣٥



ابن الحصين ثنا محمد بن عبد الله بن علاثة عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «الأذنان من الرأس» ، انتهى ، وأخرجه الدارقطني <sup>(١)</sup> في «سننه» ، ثم قال : عمرو بن الحصين . وابن علاثة ضعيفان ، ثم أخرجه عن البخري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة قال : والبخري ضعيف ، وأبوه مجهول . ثم أخرجه عن علي <sup>(٢)</sup> بن هاشم عن إسماعيل بن مسلم المكي عن عطاء عن أبي هريرة ، قال : وإسماعيل بن مسلم ضعيف ، انتهى ، ورواه ابن حبان في كتاب الضعفاء بهذا الإسناد ، وأعله بعلي بن هاشم ، وقال : إنه كان غالباً في التشيع منكر ضعيف الحديث مع ما يقلب من الأسانيد ، انتهى .

وأما حديث أبي موسى ، فرواه الدارقطني <sup>(٣)</sup> في «سننه» ، والطبراني في «معجمه» ، من حديث أشعث بن سوار عن الحسن عن أبي موسى مرفوعاً نحوه ، قال الدارقطني : والحسن لم يسمع من أبي موسى ، والصواب موقوف ، ثم أخرجه موقوفاً ، ورواه العقيلي في كتابه ، وأعله بأشعث ، وقال : ضعيف ، ولا يتابع عليه ، ومشاه ابن عدي ، فقال : لم أجده حديثاً منكراً ، ولكنه يخالف في بعض أحاديثه ، وغيره يروى هذا الحديث موقوفاً . وبالجملة فهو ممن يكتب حديثه ، انتهى .

وأما حديث ابن عمر ، فرواه الدارقطني <sup>(٤)</sup> من طرق : أحدها : عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، قال : وهذا وهم ، والصواب عن أسامة بن زيد عن هلال بن أسامة الفهري عن ابن عمر موقوفاً ، ثم أخرجه كذلك . الثانية : عن القاسم بن يحيى بن يونس البزاز ، ثنا إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ، قال : والقاسم بن يحيى هذا ضعيف ، وصوابه موقوف . الثالثة : عن عبد الرزاق عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، قال : وهذا وهم من وجهين : أحدهما : قوله : عبيد الله . والثاني : رفعه ، وإنما رواه عبد الرزاق عن عبد الله <sup>(٥)</sup> ابن عمر عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، ثم أخرجه كذلك . الرابعة : عن محمد بن الفضل عن زيد العمي عن مجاهد عن ابن عمر ، قال : ومحمد <sup>(٦)</sup> بن الفضل متروك ، انتهى .

وأما حديث أنس ، فأخرجه الدارقطني <sup>(٧)</sup> عن عفان بن سيار ثنا عبد الحكم عن أنس ابن مالك مرفوعاً نحوه ، ثم قال : وعبد الحكم لا يحتج به ، انتهى .

وأما حديث عائشة ، فأخرجه الدارقطني أيضاً عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً نحوه ، قال : والمرسل أصح «يعني عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي ﷺ» ، كما تقدم . قلت : وفي سنده محمد بن الأزهر كذبه أحمد بن حنبل ، وضعفه الدارقطني .

(١) ص ٣٧ (٢) هذه الطريقة مقدمة و ترتيب الدارقطني على ما قبلها . (٣) ص ٣٨ . (٤) ص ٣٦

(٥) هو أخو عبيد الله بن عمر (٦) هو ابن علي (٧) ص ٣٧

## ولأصحابنا أحاديث من فعله عليه السلام : فأمثلا حديث أخرجه النسائي<sup>(١)</sup>

عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ، قال : توضأ رسول الله ﷺ فغرف غرفة فتمضمض واستنشق ، ثم غرف غرفة فغسل وجهه ، ثم غرف غرفة فغسل يده اليمنى ، ثم غرف غرفة فغسل يده اليسرى ، ثم مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسباحتين<sup>(٢)</sup> وظاهرهما بإبهاميه ، ثم غرف غرفة فغسل رجله اليمنى ، ثم غرف غرفة فغسل رجله اليسرى ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " ، والحاكم في " المستدرک " ، ولفظهما قال : ألا أخبركم بوضوء رسول الله ﷺ ؟ فذكره ، وفيه : ثم غرف غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه ، قال في الإمام : وأخرجه ابن خزيمة . وابن مندة في صحيحهما ، انتهى . ورواه البيهقي في سننه في آخر " باب مسح الرأس " ، ولفظه فيه قال : ثم قبض قبضة من الماء فنفض يده ، ثم مسح برأسه وأذنيه ، وهذا الحديث رواه البخاري في " صحيحه " ، لكنه لم يذكر فيه مسح الأذنين . فلذلك بوتب عليه النسائي " باب مسح الأذنين مع الرأس ، وما يدل على أنهما من الرأس " ، انتهى . وأخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup> في " سننه " ، عن عباد بن منصور عن عكرمة ابن خالد عن سعيد بن منصور عن ابن عباس أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ ، فذكر الحديث كله ثلاثاً ثلاثاً ، وقال فيه : ومسح برأسه وأذنيه مسحة واحدة ، انتهى . إلا أن عباد بن منصور فيه شيء . حديث آخر أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup> أيضاً عن عبد الله بن محمد بن عقيل أن الربيع بنت معوذ ابن عفراء أخبرته أنها رأت رسول الله ﷺ يتوضأ ، قالت : فمسح رأسه<sup>(٥)</sup> ما قبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة . انتهى . ورواه الطبراني في " معجمه " ، ولفظه فيه : ومسح أذنيه مع مؤخر رأسه ، إلا أن ابن عقيل<sup>(٦)</sup> أيضاً فيه شيء ، والله أعلم .

حديث آخر استدلل به ابن عبد البر في كتاب التمهيد ، لآبي حنيفة ، رواه مالك في " الموطأ " ، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله ﷺ قال : « إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض<sup>(٧)</sup> خرجت الخطايا من فيه » وذكر الحديث ، وفيه : « فإذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه » إلى آخره ، كما قال في الوجه : « من أشفار عينيه » وفي اليدين : « من تحت أظفاره » ، انتهى . ومن طريق مالك رواه النسائي<sup>(٨)</sup> . وابن ماجه ، قال عبد الحق في أحكامه : وعبد الله الصنابحي : لم يلق<sup>(٩)</sup> النبي ﷺ ، ويقال : أبو عبد الله ، وهو الصواب ، واسمه عبد الرحمن بن عسيلا ، انتهى .

(١) ص ٢٩ (٢) كذا في الأصول ، وفي النسائي " والسباقتين " (٣) في " باب سفة الوضوء " ص ١٩

(٤) ص ١٩ ، والدارقطني : ص ٣٩ (٥) أخرجه ابن أبي شيبة : ص ٧ : وفيه : مسح برأسه بدأ بمؤخره (٦) صدوق في حديثه لين ، ويقال : تغير بآخره " وتقریب " (٧) في " ووس " ، فتمضمض (٨) ص ٢٩ (٩) في البخاري في " وواخر المفازي " : ص ٦٤٢ بسنده عن أبي الخير عن الصنابحي أنه قال له : متى هاجرت ؟ قال : خرجنا من اليمن مهاجرين قدمنا الجحفة فأقبل راكب قات له : الخبر الخبر ! قال : دفنا النبي صلى الله عليه وسلم منذ خمس . اهـ .



حديث تجديد الماء للأذنين : رواه الحاكم<sup>(١)</sup> في «المستدرک» من حديث حبان بن واسع أن أباه حدثه أنه سمع عبد الله بن زيد يذكر أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ فأخذ لأذنيه ماءً بخلاف الماء الذي أخذه لرأسه ، انتهى . وقال : حديث صحيح<sup>(٢)</sup> على شرط مسلم ، انتهى . وعن الحاكم رواه البيهقي في «سننه» بسنده ومثله ، ثم قال : إسناده صحيح ، انتهى . وذكره عبد الحق في «أحكامه» ، وقال : هذا حديث رواه الحاكم في «كتاب علوم الحديث» . وهذا عجزمه وتقصير ، فقد رواه في «المستدرک» وصححه كما ذكرناه ، والله أعلم ، قال عبد الحق : وقد ورد الأمر بتجديد الماء للأذنين من حديث نمران بن جارية عن أبيه عن النبي ﷺ ، وهو إسناده ضعيف ، انتهى . وتعقبه ابن القطان في «كتاب الوهم والايهام» ، وقال : إن هذا حديث لا يوجد أصلاً لا بسند ضعيف ولا بصحيح ، قال : وهو لم يعزه إلى موضع فيتحاكم إليه ، قال : وكأنه اختلط عليه بحديث نمران بن جارية<sup>(٣)</sup> عن أبيه جارية ابن ظفر أن رسول الله ﷺ قال : «خذوا للرأس ماءً جديداً»<sup>(٤)</sup> . وأما الأمر بتجديد الماء للأذنين فلا وجود له في علي ، انتهى . وحديث نمران الذي أشار إليه ابن القطان رواه الطبراني<sup>(٥)</sup> في «معجمه» ، حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا أبو الربيع الزهراني ثنا أسد بن عمرو عن دهم عن نمران بن جارية بن ظفر الحنفي عن أبيه فذكره .

حديث آخر رواه مالك في «الموطأ»<sup>(٦)</sup> من رواية يحيى بن بكير عنه عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ يأخذ الماء بإصبعيه لأذنيه ، انتهى . ومن طريق مالك رواه البيهقي ، ولفظه : كان يعيد إصبعيه في الماء فيمسح بهما أذنيه ، انتهى . وما ذهب إليه أصحابنا أولى لكثرة روايته وتعدد طرقه ، والتجديد إنما وقع بياناً للجواز .

ومما استدل به على أن الأذنين من الوجه حديث علي أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال : «وجهت وجهي» إلى آخره ، وفيه «سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره» أخرجه مسلم ، وأخرجه أصحاب السنن عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقول في سجود القرآن : «سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره» زاد الحاكم<sup>(٧)</sup> «فبارك الله أحسن الخالقين» وقال : هذه<sup>(٨)</sup> الزيادة صحيحة على شرط الشيخين ، وبهذا الحديث . وحديث الأذنان من الرأس عمل ابن شريح

(١) ص ١٥١ (٢) قلت : أخرجه الحاكم : ص ١٥١ - ج ١ ، وقال : هذا حديث على شرط الشيخين إذا سلم من ابن أبي عبيد الله هذا ، قد احتجاً جميعاً لجميع رواياته اهـ (٣) كذا في «الدراية» . والتعريب . وس ٦٦ (٤) في «الدراية» ٦٦ : ص ٧ قلت : هو في الطبراني كذلك اهـ (٥) أخرج الطبراني في الصغير : ص ٦٤ حديث أنس بطوله ، وفيه : فأخذ ماءً جديداً لهما فمسح بهما ، قلت : وأي لآنس ، قد مسحت أذنيك ، قال يا غلام : إنهما من الرأس وليس ما من الوجه ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ اهـ ، قال الهيثمي : في الزوائد : ص ٢٣٥ ، قال الترمذي : عمر بن أبان لا يدري من هو ، قلت : ذكره ابن حبان في الثقات اهـ ، قلت : فيه جعفر شيخ الطبراني يحتاج إلى كشف حاله . (٦) ص ١١ (٧) ص ٢٢ (٨) قلت : لفظ الحاكم ص ٢٢ ، هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه اهـ .



وكان يغسلهما مع الوجه ويمسحهما مع الرأس ، فيجعل ما أقبل منهما من الوجه وما أدبر من الرأس .  
حديث في صفة مسحها ، روى ابن ماجه (١) في "سننه" ، أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة عن  
عبد الله بن إدريس عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن النبي  
ﷺ مسح أذنيه فأدخلهما السبابتين وخالف إبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما ، انتهى .  
قال في الإمام : وهذا إسناد صحيح ، انتهى . وتقدم قريباً من حديث ابن عباس ، ثم مسح برأسه  
وأذنيه باطنهما بالسباحتين (٢) وظاهرهما بإبهاميه ، رواه النسائي .

الحديث التاسع روى في تخليل اللحية أنه عليه السلام أمره جبرئيل بذلك ، قلت : رواه  
ابن أبي شيبة في مصنفه في "باب الأحاديث المخالفة لمذهب أبي حنيفة" ، فقال : حدثنا وكيع ثنا الهيثم  
ابن حماد عن يزيد بن أبان عن أنس أن النبي ﷺ قال : «أتاني جبرئيل فقال : إذا توضأت  
فخلل لحيتك» ، انتهى . ورواه ابن عدي في الكامل ، ولفظه : قال : «جاءني جبرئيل فقال لي : يا محمد  
خلل لحيتك بالماء عند الطهور» ، انتهى . وأعله بالهيثم بن حماد ، وأسند تضعيفه عن أحمد بن حنبل .  
وابن معين . والسعدى ، ووافقهم ، وقد تقدم ذكره في حديث أبي كاهل من أحاديث المضمضة  
والاستنشاق ، ويقرب منه ما أخرجه أبو داود (٣) في سننه ، عن الوليد بن زروان عن أنس بن  
مالك أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته ، وقال :  
«هكذا أمرني ربي» ، انتهى . وسكت عنه ، ثم المنذرى بعده ، قال في الإمام : والوليد بن زروان  
روى عنه جماعة ، وقول ابن القطان : إنه مجهول هو على طريقته في طلب زيادة التمديل مع رواية  
جماعة عن الراوى ، انتهى كلامه .

### الأحاديث الواردة في تخليل اللحية

روى تخليل اللحية عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة عثمان بن عفان . وأنس بن مالك . وعمار  
ابن ياسر . وابن عباس . وعائشة . وأبو أيوب . وابن عمر . وأبو أمامة . وعبد الله بن أبي أوفى .  
وأبو الدرداء . وكعب بن عمرو . وأبو بكرة . وجابر بن عبد الله . وأم سلمة ، وكلها مدخولة ، وأمثلها  
حديث عثمان ، رواه الترمذى (٤) . وابن ماجه (٥) من حديث عامر بن شقيق الأسدى عن أبي وائل عن  
عثمان أن رسول الله ﷺ كان يخلل لحيته ، وقال الترمذى : إنه عليه السلام توضأ وخلل لحيته ، وقال :

(١) من ٣٥ ، وفيه حديث ربيع عند أبي داود : ص ١٩ (٢) وفي نسخة : «السبابتين» (٣) في «باب

تخليل اللحية» : ص ٢١ ، والحاكم في المستدرک في «باب تخليل اللحية ثلاثاً» : ص ١٤٩ ، وقال : شاهد صحيح .

(٤) من ٤٣ (٥) من ٣٤ ، والدارقطنى في «باب ماروى في الحث على المضمضة والاستنشاق» : ص ٣٢ .

حديث حسن صحيح ، قال محمد بن إسماعيل ”يعنى البخارى“ : أصبح شيء فى هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان ، انتهى . ورواه ابن حبان فى صحيحه . والحاكم فى المستدرک<sup>(١)</sup> وقال : صحيح الإسناد . وقد احتجا ”يعنى البخارى . ومسلماً“ بجميع رواته غير عامر بن شقيق قال : ولا أعلم فى عامر طعناً بوجه من الوجوه ، وله شاهد صحيح عن عمار بن ياسر . وأنس . وعائشة ، ثم أخرج أحاديثهم الثلاثة أن النبي ﷺ توضعاً ، وخلل لحيته ، وزاد فى حديث أنس ، وقال : « هذا أمرنى ربى » ، وتعقبه شيخنا العلامة ”شمس الدين الذهبى“ فى مختصره ، وقال : إن عامر بن شقيق ضعفه ابن معين ، انتهى . وكذلك قال الشيخ تقي الدين ، قال ابن معين : عامر بن شقيق ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى ، قال : وقد أخرج الشيخان حديث عثمان فى الوضوء من عدة طرق ، وليس فى شيء منها ذكر التخليل ، والله أعلم ، انتهى . وقال الترمذى فى علله الكبير : قال محمد بن إسماعيل ”يعنى البخارى“ : أصبح شيء عندى فى التخليل حديث عثمان ، وهو حديث حسن ، انتهى . وأما حديث عمار بن ياسر ، فرواه الترمذى . وابن ماجه<sup>(٢)</sup> حدثنا محمد بن أبى عمر العدنى ثنا سفيان عن عبد الكريم بن أبى المخارق عن حسان بن بلال عن عمار بن ياسر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يخلل لحيته ، انتهى . قال الترمذى : سمعت إسحاق بن منصور يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : قال ابن عينة : لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التخليل ، انتهى . ثم أخرجه الترمذى . وابن ماجه حدثنا ابن أبى عمر عن سفيان عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن حسان بن بلال عن عمار بن ياسر ، قد كره ، وينظر سند الحاكم<sup>(٣)</sup> . والطبرانى . وأما حديث أنس ، فرواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> فى ”سننه“ من حديث يزيد الرقاشى عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ إذا توضعاً خلل لحيته ، ورواه البزار<sup>(٥)</sup> فى مسنده حدثنا روح بن حاتم ثنا معلى بن أسد ثنا أيوب بن عبد الله عن الحسن عن أنس ، ولفظه : ”رأيت رسول الله ﷺ إذا توضعاً يخلل لحيته“ ، قال : وأيوب بن عبد الله بصرى لانعم حدث عنه إلا معلى بن أسد ، ورواه الحاكم . وأما حديث أبى أيوب ، فرواه ابن ماجه<sup>(٦)</sup> أيضاً من حديث واصل بن السائب الرقاشى عن أبى سورة عن أبى أيوب ، قال : رأيت رسول الله ﷺ توضعاً يخلل لحيته ، انتهى . وواصل ابن السائب ، قال فيه البخارى . وأبو حاتم : منكر الحديث ، وقال النسائى : متروك الحديث .

(١) ص ١٤٩ - ج ١ ، وفيه : »خلل لحيته ثلاثاً« . وكذا فى الدارقطنى : ص ١٣٤ أيضاً (٢) وابن أبى شيبة :

ص ١٠ (٣) أخرجه الحاكم : ص ١٤٩ - ج ١ بالاسنادين : لابن ماجه . والترمذى ، وصحهما (٤) ص ٣٤ .

وابن سعد : ص ١٠٤ - ج ١ قال : أخبرنا عبيد الله بن موسى أنا خالد الصنار عن يزيد الرقاشى عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضعاً وخلل لحيته ، وقال : «بهنا أمرنى ربى» وأدخل عبيد الله يده اليمنى تحت ذقنه كأنه يرفع لحيته إلى السماء (٥) والدارقطنى : ص ٣٩ من طريق معلى (٦) وأحمد فى مسنده : ص ٤١٧ .



وأما حديث ابن عمر ، فرواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> أيضاً حدثنا هشام بن عمار ثنا عبد الحميد بن حبيب<sup>(٢)</sup> ثنا الأوزاعي ثنا عبد الواحد بن قيس حدثني نافع عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك ، ثم شبك لحيته بأصابعه من تحتها ، انتهى .

وأما حديث ابن عباس ، فرواه الطبراني في : معجمه الوسط ، حدثنا أحمد بن إسماعيل الوساوسي البصري ثنا شيان<sup>(٣)</sup> بن فروخ ثنا نافع أبو هريرة عن عطاء عن ابن عباس ، قال : دخلت على رسول الله ﷺ وهو يتوضأ فغسل يديه ومضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ، وخلل لحيته وغسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه وأذنيه مرتين مرتين ، وغسل رجله حتى أنقاهما ، فقلت : يا رسول الله هكذا الطهور ؟ قال : وهكذا أمرني ربي ، انتهى .

وأما حديث أبي أمامة ، فرواه الطبراني في : معجمه ، وابن أبي شيبة في : مصنفه ، والطبراني ثنا عنبسة<sup>(٤)</sup> بن غنام ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا زيد بن الحباب ثنا عمر بن سليمان الباهلي عن ابن غالب عن أبي أمامة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا توضأ خلل لحيته .

وأما حديث عبد الله بن أبي أوفى ، فرواه الطبراني أيضاً ثنا علي بن عبد العزيز . ومحمد ابن يحيى المروزي ، قال : ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا مروان بن معاوية عن أبي الوراق عن عبد الله بن أبي أوفى أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً وخلل لحيته ، وقال : رأيت رسول الله ﷺ يفعل هذا .

وأما حديث أبي الدرداء ، فرواه الطبراني أيضاً ثنا أبو سفيان بن أبي نعيم الملوحي<sup>(٥)</sup> ثنا آدم بن أبي إياس "ح" ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا كامل بن طلحة الجحدري ، قال : ثنا إسماعيل بن عياش عن تمام بن نجيح الدستوي<sup>(٦)</sup> عن الحسن عن أبي الدرداء ، قال : توضأ رسول الله ﷺ لخلل لحيته "يقصد وضوءه" وزاد كامل : ومسح رأسه "يقصد" ذراعيه .

وأما حديث كعب بن عمرو ، فرواه الطبراني أيضاً حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا أحمد<sup>(٧)</sup> بن مصرف بن عمرو الياحي حدثني أبي مصرف بن عمرو بن السري<sup>(٨)</sup> بن مصرف بن كعب بن عمرو عن أبيه عن جده يبلغ به كعب بن عمرو . قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ مسح باطن لحيته وقفاه .

(١) س ٣٥ ، وكذا الدارقطني : س ٣٩ ، والصواب : أنه موقوف (٢) وهو ابن أبي العشرين (٣) هو صدوق "قريب" (٤) وفي "س ٦٦ عينة" (٥) وفي "ك" الملوحي بالجيم ، وفي "س ٦٦" الملوحي (٦) وفي التهذيب : تمام بن نجيح الأسدي الدمشقي : س ٥١ - ج ١ وفي "س ٦٦" تمام بن نجيح الدستوائي (٧) هكذا في الأصول في كلا الموضعين ، والظاهر بعد ذراعيه (٨) ذكره ابن حبان في الثقات مستقيم الحديث "قريب" صدوق "قريب" (٩) وفي اللسان : س ٤٢ مصرف بن عمرو بن السري كلهم لا يعرفون ، وقال ابن القطان : لا يعرف .



وأما حديث أبي بكرة ، فرواه البزار في مسنده من حديث عبد الرحمن بن بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن أبيه عن أبي بكرة أن النبي ﷺ توضأ وخلل لحيته مختصر .  
وأما حديث جابر ، فرواه ابن عدى في الكامل من حديث أصرم بن غياث ثنا مقاتل (١)  
ابن حيان عن الحسن عن جابر ، قال : وضأت رسول الله ﷺ غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث ، فرأيت يده يخلل لحيته بأصابعه كأنها أنياب مشط ، انتهى . وأسند عن البخاري أنه قال : أصرم بن غياث النيشابوري منكر الحديث ، وعن النسائي أنه قال : متروك الحديث ، ثم قال : وهو كما قال .  
وأما حديث عائشة ، فرواه الحاكم في "المستدرک" (٢) . وأحمد في "مسنده" ، ثنا أبو بكر محمد ابن داود بن سليمان ثنا محمد بن أيوب ثنا هلال بن فياض ثنا عمر بن أبي وهب عن موسى بن ثروان (٣) عن طلحة بن عبيد الله بن كريز عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا توضأ خلل لحيته .  
وأما حديث أم سلمة ، فرواه الطبراني في "معجمه" ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبو الربيع الزهراني ثنا أبو معاوية عن خالد بن الياس عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة أن النبي ﷺ كان إذا توضأ خلل لحيته ، انتهى . ورواه العقيلي في ضعفائه ، وأعله بخالد بن الياس العدوي ، وقال : إنه منكر الحديث ، قال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" ، سمعت أبي يقول : لا يثبت في تخليل اللحية حديث ، انتهى .

الحديث العاشر قال النبي ﷺ : «خللوا أصابعكم قبل أن تتخللها نار جهنم» قلت : غريب بهذا اللفظ ، وأخرج الدارقطني في سننه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «خللوا أصابعكم لا يتخللها» (٤) الله بالنار يوم القيامة ، انتهى . وأخرج نحوه من حديث عائشة (٥) ، وفي الأول : يحيى بن ميمون التمار ، قال : ابن أبي حاتم : قال عمرو بن علي : كان يحيى بن ميمون كذاباً حدث عن علي بن زيد بأحاديث موضوعة ، وفي الثاني : عمرو بن قيس ، ولقبه "سندل" ، قال فيه أحمد . وعمرو بن علي . وابن أبي حاتم : متروك . وأخرج الطبراني في معجمه عن العلاء بن كثير عن مكحول عن واثلة عن النبي ﷺ قال : «من لم يخلل أصابعه بالماء خللها الله بالنار يوم القيامة» ، انتهى .

(١) في ١١١ س ، كامل بن حيان (٢) ١٥٠ س (٣) وفي ١١١ س ، تومان (٤) المتن في الدارقطني

هكذا : «خللوا بين أصابعكم لا يتخللها الله عز وجل يوم القيامة في النار» اهـ (٥) قالت : «وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ويخلل بين أصابعه» ، الحديث .

## أحاديث تحليل الأصابع

أمثلها حديث لقيط<sup>(١)</sup> بن صبرة . رواه أصحاب السنن الأربعة<sup>(٢)</sup> من حديث عاصم<sup>(٣)</sup> بن لقيط عن أبيه لقيط بن صبرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا توضأت فأسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع » ، قال الترمذى<sup>(٤)</sup> : حديث حسن صحيح . ورواه ابن حبان في « صحيحه » . والحاكم في « المستدرک »<sup>(٥)</sup> ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، فانهما أعرضا عن الصحابي الذي لا يروى عنه غير الواحد .

حديث آخر روى الترمذى<sup>(٦)</sup> . وابن ماجه<sup>(٧)</sup> من حديث صالح مولى التوءمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك » ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن غريب .

حديث آخر روى أبو داود . والترمذى . وابن ماجه من حديث ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو المعافى عن أبي عبد الرحمن الحبلى عن المستورد بن شداد ، قال : رأيت رسول الله ﷺ « إذا توضأ ذلك أصابع رجله بخصره » ، انتهى . قال الترمذى : حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة ، انتهى . ورواه البيهقي<sup>(٨)</sup> في « كتابه » ، بزيادة عمرو بن الحارث . وليث بن سعد مع ابن لهيعة ، وذكره ابن القطان في كتابه من طريق ابن لهيعة ، ثم قال : وابن لهيعة ضعيف إلا أنه قد رواه غيره ، فصح بإسناد صحيح ، ثم ذكره بسند البيهقي .

الحديث الحادى عشر روى عن النبي ﷺ أنه توضأ مرة مرة ، وقال : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » ، وتوضأ مرتين مرتين ، وقال : « هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين » ، وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : « هذا وضوئى ووضوء الأنبياء من قبلى فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم » ، قلت : غريب بجميع هذا اللفظ ، وقد رواه عن النبي ﷺ من الصحابة عبد الله بن عمر . وأبي بن كعب . وزيد بن ثابت . وأبو هريرة ، وليس فيه : « فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم » ، ولكنه مذكور فى حديث آخر ، سنذكره بعد ذكر هذه الأحاديث .

أما حديث عبد الله بن عمر ، فله طرق ، أمثلها ما رواه الدارقطنى<sup>(٩)</sup> من حديث المسيب ابن واضح ، ثنا حفص بن ميسرة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . قال : توضأ رسول الله ﷺ

(١) تقدم تخريجه : ص ١٦ (٢) وابن جارود : ص ٤٦ ، وابن أبي شيبة : ص ٩ ، والبيهقى : ص ٥٢ - ج ١

(٣) كذا فى الترمذى . والنسائى ، وفى « وص » ، عاصم (٤) ص ٤٩ (٥) ص ١٤٨ (٦) ص ٥٠ (٧) ص ٣٥

(٨) ص ٧٧ (٩) ص ٣٠ .



مرة مرة ، وقال : « هذا وضوء لا يقبل الله صلاة إلا به » ، ثم توضأ مرتين مرتين ، وقال : « هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين » ، ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : « هذا وضوئي ووضوء المرسلين قبلي » ، انتهى . ورواه البيهقي <sup>(١)</sup> في « سننه » ، وقال هو . والدارقطني <sup>(٢)</sup> : تفرد به المسيب بن واضح ، وهو ضعيف ، وقال في المعرفة : المسيب بن واضح غير محتج به ، وقد روى هذا الحديث من أوجه كلها ضعيفة ، انتهى . وقال عبد الحق في أحكامه : هذا الطريق من أحسن طرق هذا الحديث ، ونقل عن ابن أبي حاتم أنه قال : المسيب صدوق لكنه يخطئ كثيراً .

طريق آخر رواه ابن ماجه <sup>(٣)</sup> في « سننه » ، من حديث عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن معاوية بن قرة عن ابن عمر ، قال : توضأ رسول الله ﷺ واحدة واحدة فقال : « هذا وضوء من لا يقبل الله صلاة إلا به » . ثم توضأ ثنتين ثنتين ، وقال : « هذا وضوء القدر من الوضوء » ، وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : « هذا أسبغ الوضوء وضوئي ووضوء خليل الله إبراهيم » ، مختصر . ورواه البيهقي <sup>(٤)</sup> في « سننه » ، والطبراني في « معجمه » ، ولفظهما قالاً : دعا بماء فتوضأ مرة مرة ، وقال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » ، ثم دعا بماء فتوضأ مرتين مرتين ، وقال : « هذا وضوء من أوتي أجره مرتين » ، ثم دعا بماء فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : « هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي » ، انتهى . قال البيهقي : هكذا رواه عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه ، وخالفهما غيرهما ، وليس في الرواية بقويين ، انتهى . وقال ابن أبي حاتم <sup>(٥)</sup> في علله : سألت أبي عن حديث رواه عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن معاوية بن قرة عن ابن عمر عن النبي ﷺ فذكره بلفظ البيهقي ، فقال أبي : عبد الرحيم ابن زيد متروك الحديث ، وأبوه زيد ضعيف الحديث ، ولا يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ ، قال أبي : وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث ، فقال : هو عندي حديث واه ، ومعاوية بن قرة لم يلحق ابن عمر ، انتهى . ثم وجدته في « معجم الطبراني الوسيط » ، عن مرحوم بن عبد العزيز عن عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن معاوية بن قرة عن أبيه عن جده ، فذكره ، وقال : هكذا رواه مرحوم ابن عبد العزيز عن عبد الرحيم بن زيد ، ورواه الحجبي . وغيره عن عبد الرحيم بن زيد ، فقال : فيه عن ابن عمر ، ورواه بسند ابن ماجه ابن حبان في « كتاب الضعفاء » ، وأعله بعبد الرحيم بن زيد العمي وأبيه ، وضعفهما . قال في الإمام : وزيد العمي مختلف فيه ، وضعفه النسائي . وأبو زرعة ، وقال الحسن ابن سفيان : هو ثقة ، وقال أحمد صالح ، وإنما سمي العمي لأنه كان إذا سئل قال : حتى أسأل عمي ، انتهى .

(١) ص ٨٠ (٢) ص ٣٠ (٣) ص ٣٤ ، وكذا الدارقطني : ص ٢٩ (٤) في ١١ باب فضل التكرار في الوضوء ، ص ٨٠ ، والطائلي في « مستدركه » : ص ٢٦٠ ، قال أبو داود : ثنا سلام الطويل عن زيد العمي سواء بسواء . (٥) ص ٤٥



وأما حديث أبي بن كعب، فرواه ابن ماجه <sup>(١)</sup> أيضاً في "سننه"، حدثنا جعفر بن مسافر ثنا إسماعيل بن قعنب أبو بشر ثنا عبد الله بن عرادة الشيباني عن زيد بن أبي الحواري <sup>(٢)</sup> عن معاوية بن قره عن عبيد بن عمير عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ دعا بماء فتوضأ مرة مرة، وقال: «هذا وظيفة الوضوء»، وقال: وضوء من لم يتوضأه لم يقبل الله له صلاة، ثم توضأ مرتين مرتين، وقال: «هذا وضوء من توضأه أعطاه الله كفلين من الأجر»، ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وقال: «هذا وضوئي ووضوء المرسلين قبلي»، انتهى. وهو ضعيف. قال ابن معين في زيد بن أبي الحواري: <sup>(٣)</sup> ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو زرعة: وأما الحديث، وعبد الله بن عرادة قال فيه ابن معين أيضاً: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. وأما حديث زيد بن ثابت. وأبي هريرة، فرواه الدارقطني في كتابه "غرائب مالك"، من حديث علي بن الحسن الشامي ثنا مالك بن أنس عن ربيعة عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت. وأبي هريرة أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة، وقال: «هذا الذي لا يقبل الله العمل إلا به»، وتوضأ مرتين مرتين، وقال: «هذا يضاعف الله به الأجر مرتين»، وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً، وقال: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي»، انتهى. قال الدارقطني: تفرد به علي بن الحسن، وكان ضعيفاً، انتهى. والحديث الذي أشرنا إليه أولاً رواه أبو داود. والنسائي. وابن ماجه <sup>(٤)</sup> من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله كيف الطهور؟ فدعا بماء في إناء فغسل كفيه ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً، ثم مسح برأسه وأدخل <sup>(٥)</sup> إصبعيه السباحتين في أذنيه ومسح بإصبعيه على ظاهر أذنيه وبالسباحتين باطن أذنيه، ثم غسل رجله ثلاثاً، ثم قال: «هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم، أو ظلم وأساء». وفي لفظ لابن ماجه: «أو تعدى <sup>(٦)</sup> وظلم». والنسائي: «فقد أساء وتعدى وظلم». قال الشيخ تقي الدين في الإمام: وهذا الحديث صحيح عندهم يصحح حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لصحة الإسناد إلى عمرو. انتهى. قوله في الكتاب: «ويستوعب رأسه بالمسح هو السنة»، يشير إلى حديث رواه البخاري <sup>(٧)</sup>. ومسلم

(١) ص ٣٤، والدارقطني: ص ٣٠ (٢) ابن الحواري بإسقاط «وأي»، كذا في ابن ماجه. والتهذيب. والدارقطني. والميزان. وهو ضعيف، راجع له التهذيب. (٣) وفي نسخة ورواه الحواري ٦٦ (٤) أبو داود في ١١ باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً. ص ٢٠، والنسائي في ١١ باب الاعتداء في الوضوء. ص ٤١٣ مختصراً. وابن ماجه في ١١ باب القصد في الوضوء. ص ٣٤ مختصراً. وأحمد: ص ١٨٠ ج ٢ مختصراً ٦ والبيهقي: ص ٧٩ والطحاوي: ص ٢٢، وابن أبي شيبة: ص ٧ مختصراً. وابن جبارود: ص ٤٥ (٥) وفي نسخة: «وقادخل ٦». (٦) هكذا في النسخ الموجودة، ولفظ أبي داود: «فقد أساء وظلم، أو ظلم وأساء». ولفظ ابن ماجه: «فقد أساء. أو تعدى. أو ظلم». (٧) تقدم تحريره في «أحاديث المضمة والاستنطاق»، ص ١٠، وذكرنا هنا أن ألفاظ المتن من طريق وهيب دور مالك أخرجه في «باب غسل الرجلين إلى الكعبين»، ص ٣١

في "صحيحهما"، من طريق مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه، قال: شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي ﷺ، فذكر الحديث، وفيه: ثم أدخل يده "يعني في التور"، فمسح رأسه، فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة، وقد تقدم المسح على الناصية عند مسلم<sup>(١)</sup> فظهر أن الاستيعاب سنة، قال في الإمام: قال ابن مندة: روى هذا الحديث عن عمرو بن يحيى جماعة لم يذكر فيه مسح جميع الرأس إلا مالك<sup>(٢)</sup> بن أنس، قال: وقد رواه الطحاوي<sup>(٣)</sup> من طريق ابن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم، ومالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني عن رسول الله ﷺ، وفيه: وأنه أخذ يديه ماءً فبدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب يديه إلى مؤخر الرأس، ثم ردهما إلى مقدمه، قال: فقد تابع مالك<sup>(٤)</sup> على هذه الرواية يحيى بن عبد الله، وقد أخرج له مسلم، انتهى.

الحديث الثاني عشر روى عن أنس رضي الله عنه أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً، ومسح برأسه مرة واحدة، وقال: هذا وضوء رسول الله ﷺ، قلت: غريب من حديث أنس، والحديث في "الصحيحين"، من رواية عبد الله بن زيد أنه مسح رأسه<sup>(٥)</sup> فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة، وعزا شيخنا "علاء الدين" مقلداً لغيره إلى كتاب الإمام للشيخ تقي الدين بن دقيق العيد أنه قال: رواه الطبراني في "معجمه الوسيط"، من حديث أنس برواية راشد أبي محمد الحناني، قال: رأيت أنس بن مالك بالزاوية، فقلت: أخبرني عن وضوء رسول الله ﷺ كيف كان فإنه بلغني أنك كنت توضئه. قال: فدعا بوضوء فأني بطست وقده، فوضع بين يديه، فأكفأ على يده من الماء وأنعم غسل كفيه، ثم مضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً، ثم أخرج يده اليمنى فغسلها ثلاثاً، ثم غسل يده اليسرى ثلاثاً، ثم مسح برأسه مرة واحدة، غير أنه أمرهما على أذنيه فمسح عليهما، انتهى. وهذا لم أجده لاني "الإمام ولا في معجم الطبراني<sup>(٦)</sup> الوسيط"، ويضعفه ما رواه ابن أبي شيبة<sup>(٧)</sup> في "مصنفه"، حدثنا إسحاق الأزرق عن أبي العلاء<sup>(٨)</sup> عن عبادة<sup>(٩)</sup> عن أنس كان يمسح على الرأس ثلاثاً يأخذ لكل مسحة ماءً جديداً.

(١) أخرج مسلم في "باب المسح على الخفين"، ص ١٣٤ من حديث المنيرة (٢) في لفظ مالك زيادة على ما تقدم و"بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه"، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه، والبخاري في "باب مسح الرأس كله"، ص ٣١ ومسلم في "باب صفة الوضوء"، ص ١٢٣ - ج ١ (٣) في "باب فرض مسح الرأس في الوضوء"، ص ١٧ (٤) لكن أخرج البيهقي الحديث في "باب الاختيار في استيعاب الرأس بالمسح"، ص ٥٩ - ج ١ من طريق ابن وهب عن يحيى بن عبد الله عن مالك الخ، فليحذر (٥) فيه حديث أبي أمامة عند أحمد: ص ٢٨٦ - ج ٥ (٦) وقول الزيلعي المزعوم إلى معجم الطبراني لم أجده فيه سهواً عنه، أو كان ساقطاً في نسخته، وإلا فقد وجد في الأوسط من مسند إبراهيم البغوي "فتح القدير"، ص ٢٢ - ج ١ و"حاشية" و"س"، قيل: نعم هو في الطبراني في الأوسط في "باب من اسمه إبراهيم"، حدثنا إبراهيم "هو ابن هاشم البغوي"، حدثنا إبراهيم بن الحجاج الشامي حدثنا بكار ابن شفيق عن راشد، فذكره بحروقه، وإسناده مقارب اهـ (٧) في "باب من أخذ برأسه ماءً جديداً"، ص ١٦ (٨) هو أيوب بن أبي مسكين، صدوق له أوهام (٩) الصواب "قتادة"، كما في المصنف.



حديث آخر أخرجه أصحاب السنن الأربعة <sup>(١)</sup> عن عبد خير عن علي بن أبي طالب أنه أتى بآء فيه ماء وطست ، فأفرغ من الإء على يمينه فغسل يديه ثلاثاً ، ثم تمضمض واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يده اليمنى ثلاثاً ، وغسل يده الشمال ثلاثاً ، ثم جعل يده في الإء فمسح برأسه مرة واحدة ، ثم غسل رجله اليمنى ثلاثاً ، ورجله الشمال ثلاثاً ، ثم قال : « من سره أن يعلم وضوء رسول الله ﷺ فهو هذا » ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة <sup>(٢)</sup> في مصنفه حدثنا حفص بن غياث عن أشعث عن أبي إسحاق <sup>(٣)</sup> عن جدته <sup>(٤)</sup> عن علي أن النبي ﷺ كان يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً إلا المسح فانه مرة مرة ، انتهى . وهذا أصرح في المقصود لأصحابنا ، فانه بلفظ « كان » ، مقتضية للدوام ، إلا أن فيه ضعيفاً <sup>(٥)</sup> .

حديث آخر أخرجه أبو داود <sup>(٦)</sup> عن عباد بن منصور عن عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ فذكر الحديث كله ثلاثاً ثلاثاً ، قال : ومسح برأسه وأذنيه مرة واحدة ، انتهى . وعباد بن <sup>(٧)</sup> منصور فيه مقال .

حديث آخر أخرجه الدارقطني <sup>(٨)</sup> في سننه عن زيد بن الحباب عن عمر بن عبد الرحمن ابن سعد <sup>(٩)</sup> المخزومي حدثني جدي أن عثمان بن عفان <sup>(١٠)</sup> خرج في نفر من أصحابه حتى جلس على المقاعد فدعا بوضوء ، فغسل يديه ثلاثاً وتمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه مرة واحدة ، وغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قال : هكذا رأيت النبي ﷺ يتوضأ ، وكنت على وضوء ، ولكن أحببت أن أريكم كيف توضأ النبي ﷺ ، انتهى .

الحديث الثالث عشر قال المصنف : والذي يروى فيه « يعني مسح الرأس من التلث » ، محمول عليه بماء واحد ، قلت : في تلث المسح أحاديث : بعضها صريحة ، وبعضها بالمفهوم ، أمّا الصريحة فمنها : حديث عامر بن شقيق <sup>(١١)</sup> بن جمره « بالجيم والراء » ، عن شقيق بن سلبة ، قال : رأيت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ومسح رأسه ثلاثاً ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا ، انتهى . قال أبو داود : ورواه وكيع عن إسرائيل ، فقال : توضأ ثلاثاً فقط قال <sup>(١٢)</sup> : وأحاديث عثمان الصحاح

(١) أبو داود في وصفه وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، ص ١٦ ، واللفظ له ، والنسائي في باب غسل الوجه ، ص ٢٧ ، والترمذي في باب وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان ، ص ٥٣ ، عن أبي حنيفة عن علي ، وكذا ابن ماجه في باب ما جاء في مسح الرأس ، ص ٣٥ ، مختصراً ، والدارقطني : ص ٣٣ بطوله ، وصححه ، وابن جبارود : ص ٤٢ في وصفه وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ص ٢ (٢) في باب مسح الرأس كم مرة هو ، ص ١٢ (٣) وفي ٥٠ ، ابن إسحاق (٤) وفي المصنف : عن حدثه ، ص ٥ (٥) وفي ٥٥ ، ضعفاء . (٦) في باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، ص ١٩ (٧) صدوق روى بالقدر ، وكان يدلس ، وتغير في آخر عمره ، وقريبه ، ص ٣٤ ، وإسناده صالح ليس فيه مجروح ، وتعليق ، ص ٩ (٨) مثله في ٥٥ ، وفي الدارقطني : وابن سعيد ، ص ١٠ (٩) وكذا ابن ماجه في باب ما جاء في مسح الرأس ، ص ٣٥ من حديث عثمان ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح برأسه مرة . (١١) رواه أبو داود في باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، ص ١٦ ، والدارقطني : ص ٣٤ في باب دليل تلث للمسح ، (١٢) هذا القول أسنده البيهقي في « سننه » ، ص ٦٢ - ج ١ عن أبي داود ، ولم أجده في السنن ، والله أعلم .



كلها تدل على أن مسح الرأس مرة واحدة ، فانهم ذكروا الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ، وقالوا : ومسح رأسه لم يذكروا فيه عدداً ، انتهى . وعامر بن شقيق تقدم الكلام عليه في "تخليل اللحية" ، ورواه الدارقطني في "سننه" ، من حديث صالح بن عبد الجبار حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن السيلاني عن أبيه عن عثمان بن عفان أنه توضأ بالمقاعد ، فذكر فيه التلث في المسح وبقية الأعضاء . قال ابن القطان في "كتابه" : صالح بن عبد الجبار لا أعرفه إلا في هذا الحديث ، وهو مجهول الحال ، ومحمد بن عبد الرحمن ابن المثنى ثنا أبو عامر ثنا عبد الرحمن بن وردان حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن حمران عن عثمان به . قال البزار (١) : ولا نعلم روى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن حمران إلا هذا الحديث ، انتهى . ورواه أبو داود (٢) في "سننه" عن عبد الرحمن بن وردان به . وعبد الرحمن بن وردان أبو بكر الغفاري قال فيه : ابن معين صالح . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : لا بأس به . طريق رابع أخرجه البيهقي في "الخلافيات" ، وأشار إليه في - السنن - (٣) عن الليث بن سعد عن خالد عن سعيد ابن أبي هلال عن عطاء بن أبي رباح : أن عثمان بن عفان أتى بوضوء ، فذكر الحديث ، قال : ثم مسح برأسه ثلاثاً حتى قفاه وأذنيه . قال الشيخ تقي الدين في الإمام : وهو منقطع فيما بين عطاء ابن أبي رباح وعثمان ، انتهى .

وأما حديث عليّ ، فله أيضاً طرق : أحدها : عند الدارقطني (٤) عن أبي يوسف القاضي عن أبي حنيفة رضي الله عنه عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي بن أبي طالب أنه توضأ فغسل يديه ثلاثاً ، وفيه : ومسح رأسه ثلاثاً وغسل رجله ثلاثاً ، ثم قال : من أحب أن ينظر إلى وضوء رسول الله ﷺ كاملاً فليُنظر إلى هذا ، وفي رواية : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ، قال الدارقطني كذا رواه أبو حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي ، وقال فيه : ومسح رأسه ثلاثاً ، وخالفه جماعة من الحفاظ الثقات ، كزائدة بن قدامة . وسفيان الثوري . وشعبة . وأبي عوانة . وشريك . وأبي الأشهب جعفر بن الحرث . وهارون بن سعد . وجعفر بن محمد . وحجاج بن أرطاة . وأبان بن تغلب . وعلي بن صالح . وحازم بن إبراهيم . وحسن بن صالح . وجعفر بن الأحمر (٥) ، فرووه عن خالد بن علقمة ، وكلهم قالوا : ومسح رأسه مرة ، ولا نعلم أحداً قال فيه : ومسح رأسه ثلاثاً غير أبي حنيفة ، انتهى .

(١) والدارقطني : ص ٣٤ من حديث أبي عاصم عن عبد الرحمن بن وردان ، الخ . (٢) في دو باب صفة الوضوء ، ص ١٦ (٣) أخرج في السنن : ص ٦٣ - ج ١ حديث عبد الله بن جعفر عن عثمان ، وقد مسح رأسه ثلاثاً (٤) في دو باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، ص ٣٣ ، والبيهقي من طريق الحائلي عن أبي حنيفة : ص : ٦٣ - ج ١ . (٥) في الدارقطني بدون زيادة دو ابن ، .

طريق آخر أخرجه البزار في "مسنده" من طريق أبي داود الطيالسي ثنا أبو الأحوص سلام ابن سليم عن أبي إسحاق عن أبي حية بن قيس أنه رأى علياً في الرحبة توضأ فغسل كفيه، ثم مضمض ثلاثاً واستنثر ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ومسح رأسه ثلاثاً وغسل رجله إلى الكعبين ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: إني أحببت أن أرى كيف كان ظهور رسول الله ﷺ، انتهى. وذكره ابن القطان في كتابه من جهة البزار، ولم يحكم عليه بصحة ولا ضعف.

طريق آخر روى الطبراني في "كتابه مسند الشاميين"، حدثنا الحسن بن علي بن خلف الدمشقي ثنا سليمان بن عبد الرحمن ثنا إسماعيل بن عبد الرحمن ثنا إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن عثمان بن سعيد النخعي عن علي أنه قال: ألا أرىكم وضوء رسول الله ﷺ؟ قلنا: بلى، فأتى بطست من ماء فغسل كفيه ووجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ومسح رأسه ثلاثاً بماء واحد ومضمض واستنشق ثلاثاً بماء واحد وغسل رجله ثلاثاً، انتهى.

وأما حديث عبد الله بن زيد، فرواه النسائي<sup>(١)</sup> في "سننه"، من حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد "الذي أرى النداء"، قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ وغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين وغسل رجله مرتين ومسح برأسه مرتين، وأخرجه البيهقي<sup>(٢)</sup> في "سننه"، ثم قال: خالفه مالك. وهيب. وسليمان بن بلال. وخالد الواسطي. وغيرهم، فرووه عن عمرو بن يحيى، فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة، وقال ابن عبد البر: لم يذكر فيه أحد مرتين غير ابن عيينة ووكم فيه، وأظنه - والله أعلم - تأول قوله: فأقبل بهما وأدبر، فجعلها مرتين. وما ذكر عن ابن عيينة، فمن رواية مسدد. ومحمد بن منصور. وأبي بكر بن أبي شيبة كلهم ذكروا عنه هذا، وأما الحميدي فانه<sup>(٣)</sup> ميز ذلك فلم يذكره، أو حفظ عنه أنه رجع عنه، فذكر فيه عن ابن عيينة: ومسح رأسه وغسل رجله، فلم يصف المسح، ولا قال: مرتين.

### أحاديث التثليث الواردة بالمفهوم<sup>(٤)</sup> لا بالمنطوق

منها حديث عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين، رواه البخاري<sup>(٥)</sup>. وروى مسلم<sup>(٦)</sup> من حديث أبي أنس أن عثمان بن عفان توضأ بالمقاعد، وقال: ألا أرىكم كيف وضوء رسول الله ﷺ؟ ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً، قال البيهقي<sup>(٧)</sup>: وعلى هذا اعتمد الشافعي في تكرار المسح، وهذه رواية مطلقة،

(١) في "باب عدد مسح الرأس"، ص ٢٨، والدارقطني: ص ٣٠ (٢) في "باب التكرار في مسح الرأس"، ص ٦٣ - ج ١ (٣) في "ص"، غير. (٤) فيه عن عثمان. وعلى. وابن عمر. وعائشة. وأبي هريرة. وأبي مالك. والريبع بنت معوذ بن عفراء. (٥) في "باب الوضوء مرتين مرتين"، ص ٢٧ (٦) في "باب فضل الوضوء"، ص ١٢٦ (٧) في "باب التكرار في مسح الرأس"، ص ٦٢ - ج ١



والروايات الثابتة المفسرة عن عثمان تدل على أن التكرار وقع فيما عدا الرأس من الأعضاء، فإنه (١) مسح برأسه مرة واحدة، قال: وقد روى من أوجه غريبة عن عثمان ذكر التكرار في مسح الرأس، إلا أنها - مع خلاف الحفاظ الثقات - ليست بحجة عند أهل المعرفة، وإن كان بعض أصحابنا يحتاج به، انتهى كلامه. وروى الترمذي (٢) من حديث سفيان عن أبي إسحاق عن أبي حية عن علي أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً، انتهى. وصححه (٣)، قال أصحابنا: ليس في هذه الأحاديث حجة على الثلاث، لأن قوله: «توضأ» يعود إلى ما يحصل به الوضوء، وهي الغسل بدليل أن الترمذي روى حديث عليّ هذا من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن أبي حية عن علي أنه توضأ فغسل كفيه، ثم تيمم ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه مرة، ثم غسل قدميه، ثم قال: أحببت أن أريكم كيف كان طهور النبي ﷺ، وما أبهمه الراوى الأول فسرهُ الراوى الثاني، فدل على أن الثلاث في الوضوء إنما يرجع للغسل دون المسح. ويؤيد هذا أيضاً حديث عثمان في «الصحيحين» أنه توضأ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً، ثم قال: ومسح رأسه فلم يذكر عدداً، ثم قال: وغسل رجله ثلاثاً، وأجاب الخصم: بأن الوضوء إذا أطلق عم الغسل والمسح. الحديث الرابع عشر قال عليه السلام: «إن الله تعالى يحب التيامن في كل شيء»، قلت: غريب بهذا اللفظ، وروى الأئمة الستة في كتبهم من حديث مسروق عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتنعله وترجله وشأنه كله»، انتهى. رواه البخاري (٤). ومسلم. والنسائي. وابن ماجه في «الطهارة»، وأبو داود «في اللباس»، والترمذي «في آخر الصلاة»، والفاظهم متقاربة.

ومن أحاديث الباب ما أخرجه أبو داود، وابن ماجه (٥) عن زهير بن معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا توضأتم فابدؤوا بيمينكم، انتهى. وأخرجه ابن خزيمة. وابن حبان في «صحيحهما»، قال: في الإجماع: وهو جدير بأن يصح. ورواه البيهقي (٦)، ولفظه: «إذا لبستم أو توضأتم فابدؤوا بيمينكم».

(١) في نسخة: وأنه (٢) في «باب ما جاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً»، ص ٥٢ - ج ١ والنسائي في «باب الانتفاع بفضل الوضوء»، ص ٣٣ من طريق شعبة. والطحاوي: ص ١٧، من طريق إسرائيل. وأحمد: ص ١٢٥ - ج ١ من طريق سفيان (٣) قلت: لم يصرح بالتصحيح، بل قال: هذا أحسن شيء في الباب وأصح، وهذا ليس بتصحيح، والله أعلم. (٤) البخاري في «باب التيمن في الوضوء»، ص ٢٩، وغيره في خمسة مواضع، ومسلم في «باب النهي عن الاستنجاء باليمين»، ص ١٣٢ والنسائي في «باب التيمن في الطهور»، ص ٧٢، وابن ماجه في «باب التيمن في الطهور»، ص ٣٣ والترمذي في «باب ما يستحب من التيمن في الطهور»، ص ٧٨ - ج ١ وفي شيء منها لم أجد لفظ المخرج، والله أعلم (٥) ص ٣٣ (٦) ورواه أحمد: ص ٣٥٤ - ج ٢ ولفظه: «وإذا لبستم وإذا توضأتم فابدؤوا بيمينكم».



## أحاديث الترتيب والمواالة ، واستدل على عدم وجوب الترتيب في الوضوء

بما أخرجه البخارى <sup>(١)</sup> عن شقيق ، قال : كنت جالسا مع عبد الله وأبي موسى الأشعري . فقال له أبو موسى : لو أن رجلا أجنب فلم يجد الماء شهراً أما كان يتيم ويصلي ؟ فذكر الحديث ، وفيه . ألم تسمع قول عماد لعمر بن الخطاب : بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فأجنب ، فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : « إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا : وضرب بكفه ضربة على الأرض ، ثم نقضها ، ثم مسح بها ظهر كفه بشماله ، أو ظهر شماله بكفه ، ثم مسح بهما وجهه » ، ورواه الإسماعيلي في « كتابه المخرج » <sup>(٢)</sup> على البخارى ، ولفظه : « إنما يكفيك أن تضرب يديك على الأرض ، ثم تنفضها ، ثم تمسح يمينك على شمالك وشمالك على يمينك ، ثم تمسح على وجهك » ، ورواه أبو داود <sup>(٣)</sup> ، ولفظه : « ثم أتيت رسول الله ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال : « إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا : فضرب يده على الأرض فنفضها ، ثم ضرب بشماله على يمينه ، ويمينه على شماله على الكفين ، ثم مسح وجهه ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الدارقطني <sup>(٤)</sup> عن بسر بن سعيد <sup>(٥)</sup> قال : أتى عثمان المقاعد فدعا بوضوء فضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ورجليه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ هكذا ، ياهؤلاء كذلك ؟ قالوا : نعم ، لنفر من أصحاب رسول الله ﷺ .

حديث آخر استدل به على وجوب الترتيب والمواالة ، أخرجه أبو داود <sup>(٦)</sup> عن بقية عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي ﷺ أنه عليه السلام رأى رجلاً يصلي وفي قدمه لمعة لم يصبها الماء ، فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة ، انتهى . قال في الإمام : وبقيّة مدلس إلا أن الحاكم رواه في « المستدرک » ، فقال فيه : حدثنا بحير بن سعد فزالت التهمة ، انتهى . ومن طريق أبي داود ، رواه البيهقي <sup>(٧)</sup> في « السنن » ، وقال : إنه مرسل ، قال في الإمام : عدم ذكر اسم الصحابي لا يجعل الحديث مرسلًا ، فقد قال الآثرم : سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث ، فقال : إسناده

(١) في « باب التيمم ضربة » ص ٥٠ (٢) راجع « العلل » ، ص ٦٢ (٣) في « باب التيمم » ص ٥٢ (٤) وقال : صحيح إلا أن التأخير في المسح ، فإنه غير محفوظ . ص ٣٢ (٥) رواه الدارقطني : ص ٣١ من طريق أحمد بن حنبل بإسناده بسياق ذكره . أخرجه بتأخير مسح الرأس عن غسل الرجلين ، والحديث في « مسند أحمد » : ص ٦٢ ، ولفظه : « ثم غسل يديه ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً » ، اهـ ، راجع الدارقطني (٦) في « باب تفريق الوضوء » ص ٢٦ (٧) في « باب تفريق الوضوء » ص ٨٣

جيد ، قلت له : إذا قال التابعي (١) حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ ، ولم يسمه أياكون الحديث صحيحاً ؟ قال : نعم ، انتهى .

حديث آخر أخرجه أبو داود . وابن ماجه عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، وقد توضأ وترك على قدمه مثل الظفر ، فقال له عليه السلام : « إرجع فأحسن وضوءك » ، انتهى . قال الدارقطني (٢) : تفرد به جرير عن قتادة ، وهو ثقة ، انتهى . وقد روى هذا من طريق آخر ، وفيه « إرجع فأتم وضوءك » ، لكنها من رواية الوازع بن نافع ، وقد ضعفه النسائي . وأحمد . وابن معين . وأبو حاتم . والدارقطني ، وهذا الحديث أخرجه الطبراني « في معجمه الوسط » ، والدارقطني في « سننه » ، عن الوازع بن نافع عن سالم عن ابن عمر عن أبي بكر الصديق ، قال : كنت جالساً عند النبي ﷺ ، فجاء رجل قد توضأ ، وفي قدمه موضع لم يصبه الماء ، فقال له النبي ﷺ : « إذهب فأتم وضوءك ، ففعل » ، انتهى .

حديث آخر أخرجه مسلم (٣) عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رأى رجلاً توضأ للصلاة ، وترك موضع ظفر على ظهر قدمه ، فأبصره النبي ﷺ ، فقال له : « إرجع فأحسن وضوءك ، فرجع فتوضأ ، ثم صلى ، انتهى . واستدلوا أيضاً على وجوب الترتيب والمواالات بحديث : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » . وقالوا : لا يخلو أن يكون رتب ووالى ، ولا جائز أنه لم يرتب ولم يوال ، وإلا يلزم عدم صحتها مرتبة متوالية ، فيثبت أنه توضأ مرتباً متوالياً ، ويلزم حينئذ أن لا يصح إلا مرتباً متوالياً ، وقد تقدم الكلام على طرق هذا الحديث في « الحديث الحادى عشر » ، والله أعلم .

حديث استدل به على عدم وجوب المواالات ، قال فى الإمام : روى الحافظ أبو بكر الإسماعيل عن إسماعيل بن يحيى ثنا مسعر عن حميد بن سعد عن أبي سلية بن عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن بن عوف ، قال : قلت : يا رسول الله إن أهلى تغار على إذا أنا وطئت جوارى ، قال :

(١) قلت : قال البيهقي فى هذا الموضع ، وفى غيره من المواضع منها ص ١٩٠ - ج ١ : إذا لم يسم الصحاب أنه مرسل ، ومثله قول ابن حزم فى « المحلى » ، فى مواضع : منها قوله فى ص ٤١٦ - ج ٧ حيث قال فى مثله : هذه لا حجة لهم ، ذلك أنه عن رجل لم يسم ، ولا يدرى أصححت صحبته أم لا ؟ وقال فى ص ٣١٣ - ج ٧ : هذا عن رجل مجهول لا يدرى أصدق فى ادعائه الصحبة أم لا ؟ وقول ابن حزم هذا يؤيده ما ترى من اختلافهم فى عد بعضهم البعض فى الصحابة ، وإنكار الآخرين عليهم ، ثم بعضهم يظن الراى صحابياً وبعضهم يقيده بالتميز ، ومتى لم يعلم أن التابع الذى روى عن الصحاب ، هل يظن الراى مطلقاً صحابياً أو يقيده بالتميز ، ثم المميز هل سمع من النبي صلى الله عليه وسلم أم رآه فقط ؟ وأمثلة من رآه - ولو كان مميزاً - إذا لم يسمع منه عليه السلام حديثاً لا يقبل مراسيله من يقبل المراسيل ، كما قال الحافظ فى « الفتح » ، : ص ٢ - ج ٧ ، وقال : هذا مما يفتقر به ، فيقال : صحابى حديثه مرسل لا يقبله من يقبل مراسيل الصحابة ، وخالفه النووي فى « حديث طارق بن شهاب » ، فى « المذهب » ، ص ٤٨٣ - ج ٤ قولاً وفلاً (٢) ص ٤٠ (٣) فى « باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما » ، ص ١٢٥ - ج ١



«وَيَمْ يَعْلَمُ ذَلِكَ؟ قلت: من قَبْلِ الغسل، قال: إذا كان ذلك منك فاغسل رأسك عند أهالك، فإذا حضرت الصلاة فاغسل سائر بدنك»، انتهى. قال: وإسماعيل متروك عندهم.

### فصل في نواقض الوضوء

الحديث الخامس عشر سئل رسول الله ﷺ ما الحدث؟ فقال: «ما يخرج من السيلين»، قلت: غريب، وروى الدارقطني في كتابه «غرائب مالك»، حدثنا الحسين بن رشيق. ومحمد بن مظفر، قالوا: ثنا محمد بن عمير البزار - بمصر - ثنا أحمد بن عبد الله بن محمد اللجلاج ثنا يوسف ابن أبي روح ثنا سودة بن عبد الله الأنصاري حدثني مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من قبل أو دبر»، انتهى. قال الدارقطني: وأحمد بن اللجلاج ضعيف، انتهى. ليس في هذا مقصود المصنف، فانه استدل بعموم قوله: «ما يخرج من السيلين»، على مالك في تخصيصه بالمعتاد.

الحديث السادس عشر روى عن النبي ﷺ أنه قام، فلم يتوضأ، قلت: غريب جداً<sup>(١)</sup>.

الحديث السابع عشر روى عن النبي ﷺ أنه قال: «الوضوء من كل دم سائل»، قلت: روى

من حديث تميم الداري، ومن حديث زيد بن ثابت، أما حديث تميم الداري، فأخرجه الدارقطني<sup>(٢)</sup> في «سننه»، عن يزيد بن خالد عن يزيد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز عن تميم الداري، قال: قال رسول الله ﷺ: «الوضوء من كل دم سائل»، انتهى. قال الدارقطني: وعمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم ولا رآه، واليزيدان مجهولان، انتهى.

وأما حديث زيد بن ثابت، فرواه ابن عدي في «الكامل»، في «ترجمة أحمد بن الفرغ»،

عن بقية ثنا شعبة عن محمد بن سليمان بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان بن عفان عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «الوضوء من كل دم سائل»، انتهى. قال ابن عدي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أحمد هذا، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولكنه يكتب، فان الناس مع ضعفه قد احتملوا حديثه، انتهى. وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل: «أحمد بن الفرغ

(١) وفي «الدراية»، : ص ١١ لم أجده (٢) ص ٥٧



كتبنا عنه ، ومجمله عندنا الصدق (١) ، انتهى .

الحديث الثامن عشر روى عن النبي ﷺ أنه قال : « من قاء ، أو رعف في صلاته فليصرف وليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يتكلم ، قلت : روى من حديث عائشة . ومن حديث الخدرى ، فحديث عائشة صحيح ، وأعادته في « باب الحدث في الصلاة » ، أخرجه ابن ماجه (٢) في « سننه » ، في الصلاة عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبي مليكة عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « من أصابه قيء ، أو رعاف ، أو قلنس ، أو مذي فليصرف فليتوضأ ، ثم لين على صلاته ، وهو في ذلك لا يتكلم » (٣) ، انتهى . ورواه الدارقطني في « سننه » ، ولفظه : قال : « إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلنس فليصرف فليتوضأ ، ثم لين على ماضى من صلاته ما لم يتكلم » ، انتهى . قال الدارقطني (٤) : الحفاظ من أصحاب ابن جريج يروونه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ مرسل ، انتهى . ورواه ابن عدى في « الكامل » ، في ترجمة : « إسماعيل بن عياش » ، ثم قال : « هكذا رواه ابن عياش مرة ، ومرة قال : عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة ، وكلاهما غير محفوظ ، قال : وبالجملة فإسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين فقط ، وأما حديثه عن الحجازيين فلا يخلو من ضعف : إما موقوف فيرفعه ، أو مقطوع فيوصله ، أو مرسل فيسنده ، أو نحو ذلك ، انتهى . قال الحازمي في « كتابه الناسخ والمنسوخ » : « وإنما وثق إسماعيل بن عياش في الشاميين (٥) دون غيرهم ، لأنه كان شامياً ، ولكل أهل بلد اصطلاح في كيفية الأخذ من التشدد والتساهل وغير ذلك ، والشخص أعرف باصطلاح أهل بلده ، فلذلك (٦) يوجد في أحاديثه عن الغرباء من النكارة ، فما وجدوه من الشاميين احتجوا به ، وما كان من الحجازيين . والكوفيين . وغيرهم تركوه ، انتهى . ورواه البيهقي في « سننه » ، من جهة ابن عدى ، وحكى كلامه المذكور ، ثم أسند البيهقي إلى أحمد بن حنبل أنه قال : حديث ابن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « من قاء أو رعف ، الحديث ، إنما رواه ابن جريج عن أبيه ، ولم يسنده ليس فيه عائشة ، وإسماعيل بن عياش ، مارواه عن الشاميين ،

(١) لعله هو الذي ذكره الخطيب في « تاريخه » : ص ٣٤٥ ج ٤ ، وقال : « وكان ثقة مأموناً عالماً بالعربية واللغة ، عالماً بالقرآن ، قلت هذا ، ثم ظهر أنه من رجال الميزان ، ترجمته في « الاسان » ، ص ٢٤٥ ، قال مسلمة : ثقة مشهور ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطئ . قال ابن عدى : وأبو عتبة مع ضعفه احتمله الناس ورووا عنه ، وقال الحاكم : أبو أحمد قدم العراق فكتبوا عنه ، وأهلها حسن الرأي فيه ، لكن محمد بن عوف كان يتكلم فيه ، ورأيت ابن جوصا يضعف أمره ، وقتل الخطيب عن ابن عوف أنه كذبه ، قلت : ووثقه الحاكم ، وروى عنه النسائي خارج السنن ، قال الحفاظ : قلت : هو وسط (٢) ابن ماجه في « باب ما جاء في البناء على الصلاة » . (٣) وفي نسخة : « ما لم يتكلم » . (٤) ص ٥٦ ، وقال ابن أبي حاتم في « العلل » : ص ١٧٩ ، قال أبو زرعة : هذا خطأ ، الصحيح عن ابن جريج عن أبيه عن ابن أبي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، اهـ (٥) وهذا منها ، فانه عن ابن جريج ، وقال فيه : عن ابن أبي مليكة عنها « ودرابة » (٦) في نسخة : « كذلك » .

فصحيح ، وما رواه عن أهل الحجاز فليس بصحيح ، انتهى كلام أحمد ، ثم أخرجه البيهقي من جهة الدارقطني بسنده عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً ، وقال : هذا هو الصحيح عن ابن جريج ، وكذلك رواه محمد بن عبد الله الأنصاري . وأبو عاصم النبيل . وعبد الوهاب ابن عطاء وغيرهم ، كما رواه عبد الرزاق ، ورواه إسماعيل بن عياش مرة هكذا مرسلاً ، كما رواه غيره ، ثم أسند إلى الشافعي ، قال : ليست هذه الرواية ثابتة عن النبي ﷺ ، وإن صحت فيحمل على غسل الدم لأعلى وضوء الصلاة ، انتهى . وهذا الحمل غير صحيح ، إذ لو حمل الوضوء في هذا الحديث على غسل الدم فقط لبطلت الصلاة التي هو فيها بالانصراف ، ثم بالغسل ، ولما جاز له أن يبني على صلاته ، بل يستقبل الصلاة ، وإسماعيل بن عياش ، فقد وثقه ابن معين ، وزاد في الإسناد عن عائشة ، والزيادة من الثقة مقبولة ، والمرسل عند أصحابنا حجة ، والله أعلم .

وأما حديث الخدرى ، فرواه الدارقطني أيضاً من حديث أبي بكر الداهري عن حجاج عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدرى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قام أحدكم أو رعى<sup>(١)</sup> وهو في الصلاة ، أو أحدث فليصرف فليتوضأ ، ثم ليحج فليبن على ماضى ، انتهى . وهو معلول بأبي بكر الداهري ، قال ابن الجوزى في " التحقيق " ، قال أحمد : ليس بشيء ، وقال السعدى<sup>(٢)</sup> : كذاب ، وقال ابن حبان : يضع الحديث ، وينبغي أن ينظر في حجاج هذا من هو ؟ فاني رأيت في حاشية : أن حجاج بن أرطاة لم يسمع من الزهري ولم يلقه .

أحاديث الباب احتجاج ابن الجوزى في " التحقيق " ، لأصحابنا بحديث أخرجه البخاري في " صحيحه " ، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : « لا ، إنما ذلك عرق ، وليست بالحیضة ، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم » . قال هشام : قال أبي : ثم توضئ لكل صلاة حتى يجرى ذلك الوقت ، انتهى . واعترض<sup>(٣)</sup> الخصم بأن قوله : « ثم توضئ لكل صلاة » من كلام عروة . وأجيب : بأنه من كلام النبي ﷺ ، ولكن الراوى علقه<sup>(٤)</sup> ، إذ لو كان من كلام عروة لقال : ثم تتوضأ لكل صلاة ، فلما قال : « توضئ » ، شاكل ما قبله

(١) في الدارقطني : ص ٥٧ ذكر ١٠ الرعاف ، ٤٤ قط (٢) السهري : هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمود

ابن عبد الله السعدى المروزى (٣) وهو البيهقي في " سننه " ، ص ٣٤٤ - ج ١ ، ويؤيده سياق الدارمي : ص ١٠٦

(٤) قال الحافظ في " الفتح " ، ص ٢٨٦ : ادعى بعضهم أن هذا مطلق ، وليس بصواب ، بل هو بالاسناد المذكور عن محمد

عن أبي معاوية عن هشام : وقد بين ذلك الترمذى في روايته ، وادعى آخر أن قوله " توضئ " ، : من كلام عروة موقوفاً

عليه : « وفيه نظر » ، لأنه لو كان كلامه لقال : « ثم تتوضأ » ، بصيغة الاخبار ، فلما أتى به بصيغة الأمر ، شاكل الأمر

الذى في المرفوع ، وهو قوله : « فاغسلي » ، اهـ



في اللفظ، وأيضاً فقد رواه الترمذى، فلم يجعله من كلام عروة، ولفظه: «وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وتوضئي لكل صلاة حتى يحىء ذلك الوقت»، وصححه.

حديث آخر أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>. والترمذى. والنسائى عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير حدثني الأوزاعي عن يعيش بن الوليد الخزومى عن أبيه عن معدان بن أبي طلحة عن

(١) في باب الصائم يستقي عامداً، ص ٣٣١، والترمذى: ص ٨٩ قلت: في هذا الحديث مباحث: ١ — الأول: أن الحديث عزاء الزيلعى. وابن حجر. وغيرهما إلى الثلاثة، وإن لم أجد هذا الحديث في السنن الأخرى،، للنسائى أصلاً، والله أعلم.

٢ — الثانى: أن الحديث مركب من حديثين: حديث أبي الدرداء. وحديث ثوبان، وفي كل منهما المطلوب، أما حديث أبي الدرداء، ففي طريق الترمذى فقط، فإن فيه: «قاء فتوضاً»، كقولهم: سافر فأفطر. أو شرب فغداً، وأما حديث ثوبان ففي طريقه كلها: «أنا صبيت له وضوء»، ولهذا أورده البيهقى. وابن جارود. والدارقطنى في «الطهارة»، مع أن في طريقهما لا يتعلق في حديث أبي الدرداء.

٣ — والثالث: أن الحديث أخرجه أبو داود: ص ٣٣١. وأحمد: ص ١٩٥. ج ٥ ص ٤٤٣. ج ٦. والدارقطنى: ص ٢١٨. والدارقطنى: ص ٢٣٨. والطحاوى: ص ٣٥١. والحاكم: ص ٤٢٦. وصححه على شرطهما. والبيهقى: ص ١٤٤. ج ١. والترمذى: ص ٨٩. وابن جارود: ص ١٥. كلهم في «الصيام»، إلا الثلاثة الأخيرة فاتهم أخرجوه في «الطهارة»، وبلغف: «قاء فأفطر»، إلا الترمذى، فإن فيه «قاء فتوضاً»، ومن طريق عبد الحميد بن عبد الوارث عن أبيه بإسناده، إلا أبا داود. والدارقطنى فاتهم أخرجاه من طريق عبد الله بن عمرو عن عبد الوارث، وإلا أحمد في روايته، فإن فيه عن هشام الدستوائى، وإلا في روايتين من «المستدرک»، فإن فيهما عن الدستوائى. وحرب بن شداد عن يحيى، الخ.

٤ — الرابع: أن من ظن أن الاستدلال في حديث أبي الدرداء فقط، ورأى أن كثيراً من أرباب الأصول لم يوردوه إلا بلفظ «قاء فأفطر»، فقط، وقال: من استدل بحديث الباب لا بد له أن يثبت أن لفظ «فتوضاً» بعد «قاء» محفوظ، فتوه هذا القائل بهذا، وحيث لم يقل أحد من أئمة الحديث: بأن لفظ «فتوضاً» غير محفوظ كان ينبغي له أن يسكت كما سكت عنه الترمذى، بل يكتفى بقول الترمذى «حديث حسين أصبح شيء في هذا الباب»، ومن أين له أن يطالب بهذا، وسكت عنه الحفاظ، وصححه الترمذى. والحاكم، وأبى عبيدة بن أبي السفر. وإسحاق بن منصور؟ وقد روى معمر هذا الحديث عن يحيى بإسناده، كما في «مسند أحمد»، ص ٤٤٩. ج ٦. وفيه استفتاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفطر، فأتى بماء فتوضاً، فإن قيل: قال الترمذى: روى معمر هذا الحديث فأخطأ، قال: عن يعيش عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء، ولم يذكر الأوزاعى، وقال: عن خالد بن معدان، اه. قلت: إذا أخطأ الثقة الثبت في لفظ السند، وتبين ذلك بالحجة الواضحة يقتصر على تبين فيه فقط، تخطأ معمر في «معدان» وترك الأوزاعى لا يبدل على خطأ المتن أيضاً لاسيما ولم يخالف فيه أحداً من الثقات، فإن أصحاب عبد الصمد رووا عنه الوضوء والافطار كليهما فهما في الحديث، لحديث معمر. وعبد الصمد متوافقان لا يختلفان، ولو كن الاختلاف لما ضراً أيضاً، ألا ترى أنهم زعموا أن كلمة: فأنهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ظهر، الخ في حديث مالك وغيره، حكوا عليه بالادراج لحديث الأوزاعى، وأن حديث الأوزاعى الذى استدلوا به فيه خطأ بين، حيث قال: عن الزهرى عن ابن المسيب، وإنما هو عن الزهرى عن ابن أكيمة لبني، كما في «كتاب القراء»، ص ٩٧.



أبي الدرداء أن النبي ﷺ جاء فتوضأ ، فلقيت ثوبان في مسجد دمشق قد كرت ذلك له ، فقال : صدق ، أنا صليت له وضوءه ، انتهى . قال الترمذى <sup>(١)</sup> : هو أصح شيء في هذا الباب ، ورواه الحاكم في "المستدرک" ، <sup>(٢)</sup> وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، وأعله الخصم <sup>(٣)</sup> باضطراب وقع فيه ، فان معمرأ <sup>(٤)</sup> رواه عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء ، ولم يذكر فيه الأوزاعي ، وأجيب : بأن اضطراب بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره . قال ابن الجوزى : قال الأثرم : قلت لأحمد : قد اضطربوا في هذا الحديث ؟ فقال : قد جوده حسين المعلم ، وقد قال الحاكم : هو على شرطهما ، والله أعلم . ونقل البيهقي عن الشافعي أنه حمل الوضوء فيه على غسل الدم ، قال : وهو معروف من كلام العرب ، ثم أسند <sup>(٥)</sup> إلى مطرف بن ماذن حدثني إسحاق ابن عبد الله بن أبي المجالد عن أبي الحكم الدمشقي أن عبادة بن نسي حدثه عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري عن معاذ بن جبل ، قال : كنا نسمى غسل الفم واليد وضوءاً ، وليس بواجب ، قال البيهقي : ومطرف بن ماذن تكلموا فيه ، وقد روى عن <sup>(٦)</sup> ابن مسعود أنه غسل يديه من طعام ، ثم مسح وجهه ، وقال : « هذا وضوء من لم يحدث » ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الدارقطني <sup>(٧)</sup> عن عمرو القرشي أبي خالد الواسطي عن أبي هاشم عن زاذان عن سليمان <sup>(٨)</sup> قال : رأي النبي ﷺ ، وقد سال من أنقى دم ، فقال : « أحدث وضوءاً » ، انتهى . ورواه البزار في "مسنده" ، وسكت عنه ، قال ابن القطان في كتابه : قال إسحاق بن راهويه : عمرو <sup>(٩)</sup> ابن خالد الواسطي يضع الحديث ، وقال ابن معين : كذاب ، انتهى . وفي "التحقيق" ، لابن الجوزى . قال وكيع : كان في جوارنا يضع الحديث ، فلما فطن له تحول إلى واسط ، وقال أبو زرعة : كان يضع ، انتهى . ورواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" ، عن يزيد بن عبد الرحمن بن خالد الدالاني عن أبي هاشم به . وأعله بالدالاني ، وقال : إنه كثير الخطأ لا يحتج به إذا وافق <sup>(١٠)</sup> ، فكيف إذا انفرد ؟ !

حديث آخر أخرجه الدارقطني عن عمر بن رباح ثنا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن بن عباس قال : كان رسول الله ﷺ إذا رعف في صلاته توضأ ، ثم بنى على صلاته ، انتهى . وأعله الخصم

(١) قال الحافظ في الدراية ، ص ٢١ : صححه الترمذى . والحاكم ، وقال في "التلخيص" ، ص ١٨٨ : قال ابن مندة : إسناده صحيح متصل ، اهـ (٢) ص ٤٢٦ (٣) وهو البيهقي : ص ١٤٤ (٤) أخرجه أحمد في "مسنده" ، ص ٤٤٩ - ج ٦ (٥) ص ١٤١ (٦) فيه حديث عكراش أيضاً عن الترمذى في - الأظمية - في ووباب التسمية على الطعام ، ص ٨ - ج ٢ ففصل رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ومسح يبلل كفيه وجهه وذراعيه ورأسه ، وقال : « يا عكراش هذا الوضوء مما مست النار » قال الترمذى : هذا حديث غريب ، الخ (٧) ص ٥٧ (٨) في الدارقطني "سلمان" ، (٩) أبو خالد هذا عمرو بن خالد ، متروك "العلل" ، ص ٤٨ (١٠) في الدارقطني : : وافق رواه ٦٦

بعمربن رباح. قال ابن عدي في "الكامل"، عمر بن رباح العبدى مولى بن طاوس يحدث عن ابن طاوس بالبواطيل لا يتابعه عليها أحد، وأسند عن البخارى أنه قال فيه: دجال، وفي "التحقيق"، قال الدارقطنى (١): متروك، وقال ابن حبان: يروى عن الثقات الموضوعات، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل التعجب، انتهى. حديث آخر أخرجه الدارقطنى (٢) أيضاً عن سليمان بن أرقم عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رفع أحدكم في صلاته فليصرف فليغسل عنه الدم، ثم ليعد وضوءه ويستقبل صلاته»، انتهى. وأعله الخصم (٣) بسليمان (٤) ابن أرقم.

الآثار في ذلك روى مالك في "الموطأ"، (٥) ثنا نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رفع رجع فتوضأ ولم يتكلم، ثم رجع وبنى على ما قد صلى، انتهى. وعن مالك رواه الشافعى في "مسنده"، قال الشافعى: وحدثنا عبد المجيد عن ابن جريج عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أنه كان يقول: من أصابه رعاف، أو مذى، أو قيء، انصرف، فتوضأ، ثم رجع فينسى، انتهى. وروى عبدالرزاق (٦) "في مصنفه"، أخبرنا الثورى عن أبى إسحاق عن الحارث عن على قال: إذا وجد أحدكم رزماً أو رعافاً، أو قيئاً فليصرف فليتوضأ، فإن تكلم استقبل، وإلا اعتد بما مضى، انتهى. أخبرنا معمر عن أبى إسحاق عن عاصم عن على نحوه. أخبرنا الثورى عن عمران بن ظبيان الحنفى عن حكيم بن سعد الحنفى، قال: قال سليمان: إذا وجد أحدكم رزماً من غائط أو بول فليصرف فليتوضأ غير متكلم، ثم ليعد إلى الآية التى كان يقرأ. وأخبرنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال: إذا رفع الرجل في الصلاة أو زرعه القيء أو وجد مذيافاته ينصرف فليتوضأ، ثم يرجع فيتم ما بقى على ما مضى ما لم يتكلم، انتهى. وروى مالك (٧)، في "الموطأ"، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه رأى سعيد بن المسيب رفع وهو يصلى فأتى حجرة أم سلمة زوج النبي ﷺ فأتى بوضوء فتوضأ، ثم رجع وبنى على ما قد صلى، انتهى. قال النووى في "الخلاصة": ليس في نقض الوضوء وعدم نقضه بالدم. والضحك في الصلاة، حديث صحيح، انتهى.

أحاديث الخصوم روى أبو داود (٨) في "سننه"، من حديث (٩) محمد بن إسحاق حدثني صدقة

(١) ص ٥٧ (٢) ص ٥٥ (٣) أى الدارقطنى (٤) لعله هو الذى ذكره الخطيب في: ص ١٣ - ج ٩ وضعفه. (٥) في باب ما جاء في الرعاف والقيء، ص ١٣. (٦) والدارقطنى: ص ٥٧ من طريق يونس عن أبى إسحاق عن عاصم، والحارث عن على، الحديث بمناه. (٧) ص ١٣ (٨) في الطهارة في باب الوضوء من الدم، ص ٢٩ - ج ١ (٩) قال الخطيب: قد يحتاج بهذا الحديث من لا يرى خروج الدم وسيلانه من غير السبيلين ناقضاً للطهارة، وقال: لست أدري كيف يصح هذا الاستدلال من الخبرة، والدم إذا سال أصاب بدنه وجلده وربما أصاب ثيابه، ومع إصابة ثيائه من ذلك وإن كان يسيراً لا تصح الصلاة عند الشافعى إلا أن يقال: إن الدم كان يخرج من الجراحة على سبيل الذرق حتى لا يصيب شيئاً من ظاهر بدنه وهو أمر عجيب، اهـ "معالم السنن"، ص ٢١ - ج ١



ابن يسار عن عقيل عن جابر بن عبد الله ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ " يعني في غزوة ذات الرقاع " فأصاب رجل امرأة رجل من المشركين ، فحلف أن لا أتهدى حتى أهرق دماً في أصحاب محمد ، فخرج يتبع أثر النبي ﷺ ، فنزل النبي ﷺ منزلاً ، فقال : " هل رجل يكلأ " ، فأتدب رجل (١) من المهاجرين . ورجل (٢) من الأنصار ، فقال : " كونا بفم الشعب " ، فلما خرج الرجلان إلى فم الشعب اضطجع المهاجري ، وقام الأنصاري فصلى ، فأقوى الرجل ، فلما رأى شخصه عرف أنه ريثة القوم ، فرماه بسهم فوضعه فيه ، فنزعه حتى رماه بثلاثة أسهم ، ثم ركع وسجد ، ثم اتبعه صاحبه فلما عرف أنهم قد نذروا به هرب ، فلما رأى المهاجري ما بالأنصاري من الدماء قال : سبحان الله ! ألا أنهدى أول مارى ؟ قال : كنت في سورة أقرأها ، فلم أحب أن أقطعها ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " ، في النوع الخمسين من القسم الرابع . ورواه الحاكم في " المستدرک " (٣) ، وصححه ، وعلقه ، البخاري (٤) في " صحيحه " ، في " كتاب الوضوء " ، فقال : ويذكر عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ كان في غزوة ذات الرقاع ، فرمى رجل بسهم فنزفه الدم ، فركع وسجد ومضى في صلاته ، انتهى . ورواه الدارقطني ، ثم البيهقي (٥) في " سنتهما " ، إلا أن البيهقي رواه في " كتابه دلائل النبوة " ، وقال فيه : فنام عمار بن ياسر ، وقام عباد بن بشر يصلي ، وقال : كنت أصلي بسورة " وهي الكهف " ، فلم أحب أن أقطعها .

حديث آخر أخرجه الدارقطني (٦) ، في سننه ، عن صالح بن مقاتل ثنا أبي ثنا سليمان بن داود القرشي ثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك ، قال : احتجم رسول الله ﷺ فصلى ولم يتوضأ ، ولم يزد على غسل محاجمه ، انتهى . قال الدارقطني (٧) عن صالح بن مقاتل : ليس بالقوي ، وأبوه غير معروف ، وسليمان بن داود مجهول . ورواه البيهقي من طريق الدارقطني ، وقال : في إسناده ضعف ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الدارقطني (٨) أيضاً عن عتبة بن السكن الحنصلي ثنا الأوزاعي عن عبادة بن نسي . وهيرة بن عبد الرحمن قال : ثنا أبو أسماء الرحبي ثنا ثوبان أن رسول الله ﷺ قام فدعاني بوضوء فتوضأ ، فقلت يا رسول الله أفريضة الوضوء من التيمم ؟ قال : " لو كان فريضة لوجدته في القرآن " ، انتهى . قال الدارقطني : لم يروه عن الأوزاعي غير عتبة بن السكن ، وهو متروك الحديث ، انتهى .

الحديث التاسع عشر قال النبي ﷺ : " القلس حدث ، قلت : رواه الدارقطني (٩) في " سننه " . من حديث سوار بن مصعب عن زيد بن علي عن أبيه عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : " القلس حدث " ، انتهى . قال الدارقطني : لم يروه عن زيد بن علي غير سوار بن مصعب ، وهو متروك ، انتهى .

(١) هو : عمار بن ياسر . (٢) هو : عباد بن بشر . (٣) ص ١٥٦ (٤) في : باب من لم ير الوضوء إلا من الخرجين : ص ٢٩ - ج ١ (٥) في : باب ترك الوضوء من الدم ، ص ١٤٠ - ج ١ (٦) ص ٥٧٠٥٥ (٧) لم أجد هذه الزيادة . (٨) ص ٥٨ . (٩) ص ٥٧ .



الحديث العشرون قال عليه السلام: «ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون سائلاً»، قلت: رواه الدارقطني أيضاً من حديث الحسن بن علي الرزاز عن محمد بن الفضل عن أبيه عن ميمون بن مهران عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: إلى آخره، سواء قال: وخالفه حجاج بن نصير، فرواه عن محمد بن الفضل بن عطية حدثني أبي عن ميمون بن مهران عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه. سواء قال: وحجاج بن نصير ضعيف. ومحمد بن الفضل بن عطية أيضاً ضعيف، قوله: روى عن علي رضي الله عنه أنه قال: حين عدّ الأحداث أودسعة تملأ الفم، قلت: غريب، وأخرج البيهقي في «الخلافيات»، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يعاد الوضوء من سبع: من إقطار البول. والدم السائل. والقيء. ومن دسعة تملأ الفم. ونوم المضطجع. وقهقهة الرجل في الصلاة. وخروج الدم»، انتهى. وضعف، فإن فيه سهل ابن عفان. والجارود بن يزيد، وهما ضعيفان.

الحديث الحادي والعشرون قال النبي ﷺ: «لا وضوء على من نام قاعداً. أو راكعاً. أو ساجداً. إنما الوضوء على من نام مضطجعا، فانه إذا نام مضطجعاً استرخت مفاصله، قلت: غريب بهذا اللفظ. وروى أبو داود<sup>(١)</sup>. والترمذي<sup>(٢)</sup> من حديث أبي خالد يزيد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس أنه رأى النبي ﷺ نام وهو ساجد حتى غط أو نفخ، ثم قام يصلي، فقلت: يا رسول الله إنك قد نمت؟ قال: «إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعاً، فانه إذا اضطجع استرخت مفاصله»، انتهى. ورواه أحمد في «مسنده»، والطبراني في «معجمه»، وابن أبي شيبة في «مصنفه»، والدارقطني<sup>(٣)</sup> في «سننه»، وقال: تفرد به أبو خالد الدالاني عن قتادة، ولا يصح، ورواه البيهقي<sup>(٤)</sup> في «سننه»، ولفظ فيه: «لا يجب الوضوء على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبيه، فانه إذا اضطجع استرخت مفاصله»، وقال: تفرد به يزيد بن عبد الرحمن الدالاني، انتهى. قال الترمذي<sup>(٥)</sup>: وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس، قوله: ولم يذكر فيه أبا العالية، ولم يرفعه، انتهى. وقال أبو داود<sup>(٦)</sup>: وقوله: «إنما الوضوء على من نام مضطجعاً، منكر لم يروه إلا يزيد الدالاني عن قتادة، وروى أوله جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئاً من هذا، وذكر ما يدل على أن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية، مع أنه قال «في كتاب السنة»<sup>(٧)</sup> في حديث: «لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير

(١) ص ٣٠ و باب الوضوء من النوم ٦٦. (٢) ص ٨٠، واللفظ له. وأحمد: ص ٢٥٦ مختصراً. (٣) ص ٥٨.

(٤) ص ١٢١ (٥) ص ٨١ (٦) أي في «سننه»، (٧) قلت: لم أجده.

من يونس بن متى: «إن قتادة لم يسمع من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث، وقال في موضع (١) آخر: قال شعبة: إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث (٢) حديث يونس بن متى. وحديث ابن عمر في «الصلاة». وحديث «القضاة الثلاثة» وحديث ابن عباس «شهد عندى رجال مرضيون»، فتحرر من هذا كله أن الحديث منقطع، وقال ابن حبان: كان يزيد الدالاني كثير الخطأ فاحش الوهم لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا تفرّد عنهم بالمعضلات؟، وقال أحمد. والنسائي. وابن معين: لا بأس به، وقال الترمذى في «العلل»: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: لا شيء، رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس، قوله: ولم يذكر فيه أبا العالية، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعاً من قتادة (٣)، وأبو خالد صدوق لكنه يهيم في الشيء، انتهى. وكان هذا على مذهبه في اشتراطه في الاتصال السماع، ولو مرة. وقال ابن عدى: أبو خالد الدالاني لين الحديث، ومع لينة أنه يكتب حديثه. وقد تابعه على روايته مهدي بن هلال، ثم أسند عن مهدي بن هلال ثنا يعقوب بن عطاء ابن أبي رباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على من نام قائماً أو قاعداً وضوء حتى يضطجع جنبه إلى الأرض». وأخرج ابن عدى أيضاً، ثم البيهقي (٤) من جهته عن بحر بن كنيز (٥) السقا عن ميمون الخياط عن أبي عياض عن حذيفة بن اليمان، قال: كنت في مسجد المدينة جالساً أخفق فاحتضني رجل من خلقي، فالتفت فاذا أنا بالنبي ﷺ فقلت: يا رسول الله هل وجب على وضوء؟ قال: «لا»، حتى يضع جنبك. قال البيهقي: تفرّد به بحر بن كنيز السقا: وهو ضعيف لا يحتاج بروايته، انتهى. واستدل من زعم أن قليل النوم وكثيره ناقض، وعلى أى هيئة كانت بأحاديث: منها ما أخرجه أبو داود (٦). وابن ماجه عن بقية عن الوضين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذة «بمعجمة»، عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ، قال: «وكاء السه العينان، فمن نام فليتوضأ»، وأعلّ بوجهين: أحدهما: أن بقية. والوضين فيهما مقال، قاله المنذرى: ونازعه ابن دقيق العيد فيهما قال: وبقية قد وثقه بعضهم، وسأل أبو زرعة: عبد الرحمن بن إبراهيم عن الوضين ابن عطاء، فقال: ثقة وقال ابن عدى: ما أرى بأحاديثه بأساً. والثاني: الانقطاع، فذكر ابن أبي حاتم عن أبي زرعة في «كتاب العلل» (١) وفي «كتاب المراسيل»، أن ابن عائذة عن علي مرسل (١)،

(١) أى الطهارة في باب الوضوء من النوم ص ٣٠ و هذا الحديث - (٢) وزاد البيهقي حديثين آخرين أيضاً، راجع ص ١٢١ - ج ١ (٣) ذكر صاحب الكمال أنه سمع عن قتادة «و الجوهر النقي»، وقال: وصحح ابن جرير هذا الحديث، واستدل به على مذهبه، وقال: الدالاني لا يندفعه عن المسألة والديانة. (٤) ص ١٢٠ - ج ١ (٥) كنيز: «و بنون». وزاء معجمة ص ٦٦ - (٦) في باب الوضوء من النوم ص ٣ - ج ١، والبيهقي: ص ١١٨ ولم أجده في «و ابن ماجه» ص ٦٦ - (٧) ص ٤٧ (٨) أى لم يسمع عنه



وزاد في "العلل"، أنه سأل أباه. وأبازرعة عن هذا الحديث، فقالا: ليس بقوى. وقال النووي في "الخلاصة": "إسناده حسن" (١).

حديث آخر أخرجه البيهقي (٢) عن بقية أيضاً عن أبي بكر بن أبي مریم عن عطية بن قيس عن معاوية عن النبي ﷺ: العين وكاءه، فإذا نامت العين (٣) استطلق الوكاء، ورواه الطبراني في "معجمه"، وزاد: فمن نام فليتوضأ. وأعل أيضاً بوجهين أحدهما: الكلام في أبي بكر بن أبي مریم، قال أبو حاتم (٤): وأبوزرعة ليس بالقوى. والثاني: أن مروان بن جناح رواه عن عطية بن قيس عن معاوية موقوفاً، هكذا رواه ابن عدي، وقال: مروان أثبت من أبي بكر بن أبي مریم، انتهى.

حديث آخر أخرجه الدارقطني في "كتاب العلل"، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "وجب الوضوء على كل نائم إلا من خفق برأسه خفقة أو خفتين"، انتهى. وقال: الصحيح عن ابن عباس (٥) من قوله، انتهى.

واستدل من زعم أن قليله وكثيره غير ناقض بما أخرجه البخاري (٦). ومسلم في "الصحيحين"، عن ابن عباس، قال: "نمت عند خالتي ميمونة فقام النبي ﷺ من الليل، إلى أن قال: فتأملت صلاة رسول الله ﷺ من الليل ثلاث عشرة ركعة، ثم اضطجع فنام حتى نفخ فأتاه بلال فأذنه بالصلاة، فقام فصلى ولم يتوضأ"، الحديث بطوله، ذكره البخاري (٧) في "الدعوات"، ومسلم (٨) في "التهجد"، فإن قيل: إن هذا مخصوص بالنبي ﷺ لأنه كان محفوظاً، قلنا: فقد أخرج مسلم (٩) عن خالد بن الحارث عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: "كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون، ثم يصلون ولا يتوضئون"، انتهى. وحمل هذا على نوم الجالس. ويؤيده لفظ أبي داود (١٠)، وفيه قال: "كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون العشاء حتى تحقق رؤوسهم ثم يصلون، ولا يتوضئون".

قال النووي (١١): إسناده صحيح، وأخرجه البيهقي (١٢) عن ابن المبارك عن معمر عن قتادة عن أنس، قال: لقد رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يوقظون للصلاة حتى إني لأسمع لأحدهما غطيظاً، ثم

(١) وحسنه المنذرى. وابن الصلاح، كذا في "النيل"، (٢) في باب الوضوء من النوم، ص ١١٨ - ج ١، وأخرجه الدارمي: ص ٩٨ (٣) وفي نسخة "العينان"، (٤) في "العلل"، ص ١٧ (٥) أخرجه البيهقي ص ١١٩ موقوفاً (٦) وبما أخرجه أحمد في "مستنده"، ص ٢٦ - ج ١ عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينام مستقيماً حتى ينفخ، ثم يقوم ويصلي ولا يتوضأ (٧) في باب الدعاء إذا انتبه من الليل، ص ٩٣٤ (٨) في "صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه بالليل"، ص ٢٦٠ (٩) في باب نوم الجالس، لا ينقض الوضوء، ص ١٦٣ - ج ١ (١٠) في "باب الوضوء من النوم"، ص ٣٠ (١١) أخرجه الدارقطني: ص ٤٨، من طريق الاستوائى أيضاً، وقال: صحيح (١٢) والدارقطني: ص ٤٨ أيضاً من طريق ابن المبارك، وقال: صحيح، وأخرجه البيهقي: ص ١٢٠ - ج ١



يقومون فيصلون ولا يتوضئون، انتهى. قال ابن المبارك "يعني وهم جلوس"، قال البيهقي<sup>(١)</sup>، وعلى ذلك حمله الشافعي، لأن اللفظ محتمل، والحاجة إلى هذا التأويل هنا أشد لذكر الغطيط، انتهى. إذ لا يخفق برأسه إلا من نام جالساً. قال ابن القطان في "الوهم والإيهام"، وهذا يرده مارواه البزار في "مسنده"، من حديث عبد الأعلى عن شعبة عن قتادة عن أنس، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة، فيضعون جنوبهم، فمنهم من ينام، ثم يقوم إلى الصلاة، قال: وهذا كما ترى صحيح من رواية إمام عن شعبة. وقال قاسم بن أصبغ<sup>(٢)</sup>: ثنا محمد بن<sup>(٣)</sup> عبد السلام الحنثي ثنا محمد بن يسار<sup>(٤)</sup> ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة به، قال: وهذا كما ترى صحيح من رواية إمام عن شعبة، واستدل على أن النعاس غير ناقض بما في "الصحيحين"،<sup>(٥)</sup> عن ابن عباس أنه ذكر قيامه خلف رسول الله ﷺ في صلاة الليل، وفيه قال: "فجعلت إذا أغفيت يأخذ بشحمة أذني"، الحديث.

**الحديث الثاني والعشرون قال النبي ﷺ: «ألا من ضحك منكم قهقهة فليعد الصلاة والوضوء جميعاً»**، قلت: فيه أحاديث مسندة، وأحاديث مرسلّة. أما المسندة فرويت من حديث أبي موسى الأشعري. وأبي هريرة. وعبد الله بن عمر. وأنس بن مالك. وجابر بن عبد الله. وعمران ابن الحصين. وأبي المليح.

**أما حديث أبي موسى**، فرواه الطبراني<sup>(٦)</sup> في "معجمه"، حدثنا أحمد بن زهير التستري ثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي ثنا محمد<sup>(٧)</sup> بن أبي نعيم الواسطي ثنا مهدي بن ميمون ثنا هشام<sup>(٨)</sup> ابن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن أبي موسى، قال: "ينما رسول الله ﷺ يصلي بالناس إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد، - وكان في بصره ضرر - فضحك كثير من القوم وهم في الصلاة، فأمر رسول الله ﷺ وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة"، انتهى.

(١) ص ١٢٠ (٢) أخرجه ابن حزم في "المحلى" ص ٢٢٤ - ج ١١ من حديث قاسم بن الأصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنثي ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى، الخ (٣) وفي "الجوهر" ص ١٢٠ - ج ١: محمد بن عبد الرحيم الحنثي ثنا محمد بن بشار، والصواب: محمد بن عبد السلام الحنثي، راجع له "تذكرة الحفاظ" ص ٢٠٠ ج ٢ (٤) أصل الحديث في الترمذي في "باب الوضوء من النوم" ص ٨٠ من طريق ابن بشار، وليس فيه ذكر الجنوب، والله أعلم، وكذا عند الدارقطني: ص ٨، بلفظ: كنا نأتي مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنتام فلا نحدث لذلك وضوءاً، وقال: صحيح، اهـ (٥) هذا ألفه لم أجده في البخاري، وإنما هو مسلم: ص ٢٦١ - ج ١ (٦) قال الهيثمي في "الزوائد" ص ٢٤٦: رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه محمد بن عبد الملك الدقيقي. وفيه رجاله موقوفون. اهـ. وقال في ص ٨٢ - ج ٢: رجاله موقوفون. وفي بعضهم خلاف اهـ، قلت: محمد بن عبد الملك، قال النسائي: ثقة، وقال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي، وسئل أبي عنه قال: صدوق، ذكره ابن حبان في الثقات. وقال: مله ثقة قال الحضرمي: ثقة، قال الدارقطني: وقال أبو داود: ولم يكن بمحكم العقل "تهذيب" ص ٣١٧ - ج ٩. وثقه مطين. والدارقطني "ميزان" (٧) هو محمد بن موسى بن أبي نعيم صدوق. لكن طرحه ابن معين "تقريب" (٨) مدلس من الثالثة.

وأما حديث أبي هريرة، فأخرجه الدارقطني<sup>(١)</sup> في "سننه"، عن عبد العزيز بن الحصين عن عبد الكريم بن أبي أمية عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «إذا قهقهه أعاد الوضوء والصلاة»، انتهى. قال: وعبد العزيز ضعيف، وعبد الكريم متروك مع ما يقال فيه من الانقطاع بين الحسن. وأبي هريرة، وأنه لم يسمع منه، انتهى. قال ابن عدى: والبلاء في هذا الإسناد من عبد العزيز. وعبد الكريم، وهما ضعيفان، انتهى.

وأما حديث ابن عمر، فرواه ابن عدى في "الكامل"، من حديث بقية ثنا أبي ثنا عمرو ابن قيس السكوني عن عطاء عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة». قال ابن الجوزي في "العلل المتناهية": «هذا حديث لا يصح، فإن بقية من عاداته التدليس، وكأنه سمعه من بعض الضعفاء، فحذف اسمه، وهذا فيه نظر، لأن بقية صرح فيه بالتحديث، والمدلس إذا صرح بالتحديث - وكان صدوقاً - زالت تهمة التدليس، وبقية من هذا القليل. قال ابن عدى: وبعضهم يقول فيه: عمر بن قيس، وإنما هو عمرو، انتهى.

وأما حديث أنس، فأخرجه الدارقطني<sup>(٢)</sup> عن داود بن المحبر عن أيوب بن خوط عن قتادة عن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي بنا، فجاء رجل ضرير البصير يمثل الأول، ثم قال داود ابن المحبر: متروك الحديث، وأيوب ضعيف، والصواب من ذلك قول من رواه عن قتادة عن أبي العالية مرسلًا، ثم أخرجه عن عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة ثنا سلام بن أبي مطيع عن قتادة عن أنس. وأبي العالية أن أعمى تردى فذكره، وقال: لم يروه عن سلام غير عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، وهو متروك يضع الأحاديث<sup>(٣)</sup>، ثم أخرجه عن سفيان بن محمد الفزاري عن عبد الله بن وهب عن يونس عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن أنس نحوه، وقال: وسفيان هذا سيء الحال، وأحسن حالاته أن يكون وهم على ابن وهب إن لم يكن تعمده<sup>(٤)</sup> «أعنى قوله فيه: عن أنس»، فقد رواه غير واحد عن ابن وهب: منهم خالد بن خدّاش، وه وهب بن يزيد. وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب. وغيرهم، لم يذكر فيه أحد منهم أنس بن مالك، بل أرسلوه عن الحسن، ثم أخرج أحاديثهم، ثم أخرج عن الزهري<sup>(٥)</sup> أنه قال: لا وضوء في القهقهة. قال: فلو كان هذا صحيحاً عند الزهري لما أفتى بخلافه. انتهى. وله طريق آخر رواه أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي في "تاريخ جرجان"، فقال: حدثنا الإمام أبو بكر أحمد بن إبراهيم الأسماعيلي حدثني أبو عمرو محمد بن عمرو بن شهاب بن طارق الأصهباني ثنا

(١) ص ٦٠ (٢) ص ٦٠ (٣) و الدارقطني: ص ٥٩ هو "متروك الحديث"، بدون ذكر الوضع

(٤) عبارة الدارقطني مكنا: "إن لم يكن تعمده" قوله: عن الحسن عن أنس، (٥) ص ٦١.



أبو جعفر أحمد بن فورك ثنا عبيد الله بن أحمد الأشعري ثنا عمار بن يزيد البصري ثنا موسى بن هلال ثنا أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « من قهقهه في الصلاة قهقهة شديدة فعليه الوضوء والصلاة » ، انتهى .

وأما حديث جابر ، فأخرجه الدارقطني <sup>(١)</sup> أيضاً عن محمد بن يزيد بن سنان ثنا أبي <sup>(٢)</sup> ثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، قال : قال لنا رسول الله ﷺ : « من ضحك منكم في صلاته فليتوضأ ثم ليعد الصلاة » ، انتهى ، ثم قال : يزيد بن سنان ضعيف ، ويكنى بأبي فروة الرهاوي ، وابنه ضعيف أيضاً ، وقدمهم في هذا الحديث في موضعين : أحدهما : في رفعه إياه . والآخر : في لفظه ، والصحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر من قوله : « من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء » ، كذلك رواه عن الأعمش جماعة من الرفعة الثقات : منهم سفيان الثوري . وأبو معاوية الضري . وو كيع . وعبد الله بن داود الحريبي <sup>(٣)</sup> وعمر بن علي المقدمي . وغيرهم ، وكذلك رواه شعبة . وابن جريج عن يزيد أبي خالد عن أبي سفيان عن جابر . ثم أخرج أحاديثهم عن جابر ، أنه قال : « من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء » ، وزاد في لفظ : إنما كان لهم ذلك حين ضحكوا خلف رسول الله ﷺ .

وأما حديث عمران بن الحصين ، فأخرجه الدارقطني <sup>(٤)</sup> عن إسماعيل بن عياش عن عمر <sup>(٥)</sup> ابن قيس اللأثي عن عمرو بن عبيد عن الحسن بن عمران بن حصين ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من ضحك في الصلاة قرقرة فليعد الوضوء والصلاة » ، قال : وعمر بن قيس المكي المعروف « بسندل » ، ضعيف ذاهب الحديث . وعمرو بن عبيد ، قيل فيه : إنه كذاب . وأخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن سلام عن عمر بن قيس به ، ولا بن عدى فيه طريق آخر أخرجه عن بقية عن محمد الخزاعي عن الحسن بن عمران بن الحصين أن النبي ﷺ قال لرجل ضحك في الصلاة : « أعد وضوءك » ، انتهى . قال : ومحمد الخزاعي من مجهولي مشايخ بقية . قال : ويروى عن محمد بن راشد عن الحسن ، وابن راشد مجهول ، انتهى .

وأما حديث أبي المليح ، فأخرجه الدارقطني <sup>(٦)</sup> أيضاً من حديث محمد بن إسحاق حدثني الحسن بن دينار عن الحسن البصري عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه ، قال : بينا نحن نصلّي خلف رسول الله ﷺ إذ أقبل رجل ضرير البصر - باللفظ الأول - قال ابن إسحاق : وحدثني الحسن بن عمارة عن خالد الحذاء عن أبي المليح عن أبيه . مثل ذلك ، قال الدارقطني : والحسن بن دينار . وابن عمارة

(١) ص ٦٣ (٢) في نسخة بدون « أبي » ، (٣) و « و » ، الحريثي (٤) ص ٦٠ (٥) وفي نسخة

« عمرو » . . . (٦) النقطة من الدارقطني : ص ٥٩ ، وفيه بعض التقديم والتأخير .



ضعيفان ، وكلاهما أخطأ في الإسناد<sup>(١)</sup> ، وإنما رواه الحسن البصري عن حفص بن سليمان المنقري عن أبي العالية مرسلًا ، وكان الحسن كثيراً ما يرويه مرسلًا عن النبي ﷺ ، فأما قول الحسن بن عمار عن خالد الحذاء عن أبي المليح عن أبيه فوهم قبيح ، وإنما رواه خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن النبي مرسلًا . رواه عنه كذلك سفيان الثوري . وهشيم . وهب . وحامد بن سلمة . وغيرهم ، وقد اضطرب ابن إسحاق في روايته ” عن الحسن بن دينار “ ، هذا الحديث<sup>(٢)</sup> مرة رواه عنه عن الحسن البصري ، ومرة رواه عنه عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه ، وقاتدة إنما رواه عن أبي العالية مرسلًا كذلك ، رواه عنه سعيد بن أبي عروبة . ومسلم بن أبي الديال . ومعم . وأبو عوانة . وسعيد ابن بشير . وغيرهم ، ثم ذكر أحاديثهم الخمسة ، ثم قال : فهؤلاء خمسة ثقات روه عن قتادة عن أبي العالية مرسلًا ، وأيوب بن خوط . وداود بن المحبر . وعبد الرحمن بن جبلة . والحسن بن دينار ، كلهم متروكون ليس فيهم من يجوز الاحتجاج به ، لولم يكن له مخالف ، فكيف لو قد خالف كل واحد منهم خمسة ثقات من أصحاب قتادة ، ثم أسند عن محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن الحسن بن دينار عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه ، فذكره ، وفيه : ” فضحك ناس من خلفه “ ، وقال : الحسن بن دينار متروك الحديث . وحديثه هذا بعيد من الصواب ، ولا نعلم أحداً تابعه عليه ، انتهى .

وأما المراسيل فهي أربعة : أشهرها مرسل أبي العالية . والثاني : مرسل معبد الجهني .

والثالث : مرسل إبراهيم النخعي . والرابع : مرسل الحسن .

أما مرسل أبي العالية ، فله وجهان : أحدهما : روايته عن نفسه مرسلًا ، وهو الصحيح ، جاء ذلك من جهة قتادة . وحفصة بنت سيرين . وأبي هاشم الزماني<sup>(٣)</sup> ، فأما حديث أبي قتادة فمن رواية معم . وأبي عوانة . وسعيد بن أبي عروبة . وسعيد بن بشير ، فحديث معم رواه عنه عبد الرزاق في ” مصنفه “ عن قتادة عن أبي العالية الرياحي أن أعمى تردى في بئر ، والنبي ﷺ يصلي بأصحابه ، فضحك بعض من كان يصلي مع النبي ﷺ ، فأمر النبي ﷺ من كان ضحك منهم أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة . وأخرجه الدارقطني من طريق عبد الرزاق بسنده ، وعبد الرزاق ، فمن فوقه من رجال الصحيحين . وبقية الروايات عن قتادة أخرجهما الدارقطني أيضاً . وأما حديث حفصة ، فمن جهة خالد الحذاء . وأيوب السخيتاني . وهشام بن حسان . ومطر الوراق . وحفص بن سليمان ، أخرجهما كلها الدارقطني . وأما حديث أبي هاشم الزماني ، فمن جهة شريك . ومنصور أخرجهما الدارقطني ، وأخرجه ابن أبي شيبة من

(١) عبارة الدارقطني هكذا : في هذين الاسنادين . (٢) لهذا الحديث ، كما في الدارقطني (٣) وفي نسخة : الزماني ، بالهمزة .

جهة شريك فقط . وأبو داود رواه في مراسيله .

الوجه الثاني روايته مرسلًا عن غيره، رواه الدارقطني من جهة خالد بن عبد الله الواسطي عن هشام بن حسان عن حفصة عن أبي العالية عن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ كان يصلي، فمر رجل في بصره سوء، فتردى في بئر، فضحك طوائف من القوم، فأمر رسول الله ﷺ من كان ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة. قال الدارقطني: هكذا رواه خالد، ولم يسم الرجل، ولا ذكر أله صحبة أم لا؟ ولم يصنع خالد شيئاً. وقد خالفه خمسة: إثنان ثقات حفاظ، وقولهم أولى بالصواب، انتهى. ولقائل أن يقول: زيادة خالد - هذا الرجل الأنصاري - زيادة عدل لا يعارضها نقض من نقضها، ثم أسند الدارقطني<sup>(١)</sup> عن عاصم، قال: قال ابن سيرين: لا تأخذوا بمراسيل الحسن. ولا أبي العالية، وما حدثتموني فلا تحدثوني عن رجلين من أهل البصرة عن أبي العالية. والحسن، فانهما كانا لا يباليان عن أخذ حديثهما. وأسند عن ابن عون، قال: قال محمد بن سيرين: أربعة يصدقون من حديثهم، فلا يبالون ممن يسمعون: الحسن. وأبو العالية. وحيد بن هلال، ولم يذكر الرابع. وذكره<sup>(٢)</sup> غيره. فسماه "أنس بن سيرين".

وأما مرسل معبد الجهني، فأخرجه الدارقطني عن الإمام أبي حنيفة عن منصور بن زاذان الواسطي عن الحسن عن معبد الجهني عن النبي ﷺ، قال: بينما هو في الصلاة إذ أقبل أعمى يريد الصلاة، فوقع في زبية، فاستضحك القوم حتى قهقهوا، فلما انصرف النبي ﷺ، قال: "من كان منكم قهقه فليعد الوضوء والصلاة". قال الدارقطني: وهم أبو حنيفة فيه على منصور، وإنما رواه منصور عن محمد بن سيرين عن معبد، ومعبد<sup>(٣)</sup> هذا لا صحبة له. ويقال: إنه أول من تكلم في القدر من التابعين حدث به عن منصور عن ابن سيرين غيلان بن جامع. وهشيم بن بشير، وهما أحفظ من أبي حنيفة للإسناد، ثم أخرجه كذلك، وقال ابن عدي: لم يقل في إسناده: عن معبد إلا أبو حنيفة، وأخطأ فيه. قال لنا ابن حماد "وكان يميل إلى أبي حنيفة": هو معبد بن هوزة، قال: وهذا غلط منه. لأن معبد بن هوزة<sup>(٤)</sup> أنصاري، وهذا جهني، انتهى.

وأما مرسل النخعي، فأخرجه الدارقطني عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم. قال: جاء رجل ضرير البصر، والنبي ﷺ في الصلاة، الحديث. ثم أسند الدارقطني عن علي بن المديني،

(١) بسند فيه عن رجل لم يسم (٢) لم أجد هذا القدر في 'لدارقطني' (٣) قال ابن لهمام في 'الفتح'، ص ٣٥ - ج ١: وفيه بطلان، وأن معبد الذي لا صحبة له، هو 'معبد البصري الجهني'، الذي كان أحسن يقول فيه: 'إيكم ومعبداً فإنه ضال مضل'. ومعبد هذا هو الخزازي، كما هو مصرح في 'مسند أبي حنيفة'، ولا شك في صحبته. ذكره ابن مندة. وأبو نعيم في 'الصعابة'.. (٤) وفي نسخة 'هوذة'.



قال : قلت لعبد الرحمن بن مهدي : روى هذا الحديث إبراهيم مرسلًا ، فقال : حدثني شريك عن أبي هاشم قال : أنا حدثت به إبراهيم عن أبي العالية ، قال : فرجع حديث إبراهيم هذا الذي أرسله إلى أبي العالية ، لأن أبا هاشم ذكر أنه حدثه به عنه ، انتهى . وهذا الذي ذكره الدارقطني عن علي بن المديني ذكره ابن عدي في " الكامل " بحروفيه ، وأسند ابن عدي <sup>(١)</sup> عن يحيى بن معين أنه قال : مراسيل إبراهيم صحيحة إلا حديث : تاجر البحرين . وحديث القهقهة ، انتهى . قلت : أما حديث القهقهة فقد عرف . وأما حديث تاجر البحرين ، فرواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " وكيع ثنا الأعمش عن إبراهيم قال : جاء رجل فقال : يا رسول الله إني رجل تاجر أختلف إلى البحرين ، فأمره أن يصلي ركعتين " يعني القصر " ، انتهى .

وأما مرسل الحسن ، فأخرجه الدارقطني أيضاً عن يونس عن ابن شهاب عن الحسن ، فذكره ، وعلمه رواية ابن أخي ابن شهاب الزهري عن عمه ، قال : حدثني سليمان بن أرقم عن الحسن أن النبي ﷺ أمر من ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة ، أخرجها الدارقطني ، وكذلك رواه الشافعي في " مسنده " ، أخبرنا الثقة " يعني يحيى بن حسان " ، عن معمر عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي ﷺ ، قال الشافعي : وهذا لا يقبل ، لأنه مرسل ، قال ابن دقيق العيد : وإذا آل الأمر إلى توسط سليمان بن أرقم بين ابن شهاب . والحسن ، وهو عندهم متروك تعلل ، انتهى . ورواه محمد بن الحسن في " كتاب الآثار " ، أخبرنا أبو حنيفة ثنا منصور بن زاذان عن الحسن البصري ، فذكره . وأسند ابن عدي <sup>(٢)</sup> في " الكامل " ، عن علي بن المديني ، قال : قال لي عبد الرحمن بن مهدي " وكان أعلم الناس بحديث القهقهة " : إنه كله يدور على أبي العالية ، فقلت له : إن الحسن يرويه عن النبي ﷺ مرسلًا ، فقال عبد الرحمن : حدثنا حماد بن زيد عن حفص بن سليمان ، قال : أنا حدثت به الحسن عن حفصة عن أبي العالية ، قلت له : فقد رواه إبراهيم عن النبي ﷺ مرسلًا ، فقال عبد الرحمن : حدثنا شريك عن أبي هاشم ، قال : أنا حدثت به إبراهيم عن أبي العالية ، قلت له : فقد رواه الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا ، فقال عبد الرحمن : قرأت هذا الحديث في " كتاب ابن أخي الزهري " ، عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن الحسن ، انتهى . وقال البيهقي <sup>(٣)</sup> في " سننه " : قال الإمام أحمد : ولو كان عند الزهري ، أو الحسن فيه حديث صحيح لما استجاز القول بخلافه . وقد صح عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى من الضحك في الصلاة وضوءاً . وعن شعيب بن أبي حمزة . وغيره عن الزهري أنه

(١) وكذا أسند البيهقي في : ص ١٤٨ (٢) والدارقطني في " سننه " ، ص ٦٠ والبيهقي في " الكبرى " ،

ص ١٤٧ - ج ١ . (٣) ص ١٤٧ - ج ١



قال : من الضحك في الصلاة تعاد الصلاة ولا يعاد الوضوء . قال البيهقي : وقد روى هذا الحديث بأسانيد موصولة ، إلا أنها ضعيفة ، وقد ثبت أحاديثها في " الخلافيات " ، انتهى . وقال ابن عدي في " الكامل " : وقد روى هذا الحديث الحسن البصري . وقتادة . وإبراهيم النخعي . والزهري . ومرسلاً . وقد اختلف على كل واحد منهم موصولاً ومرسلاً ، ومدار الكل يرجع إلى أبي العالية ، والحديث له ، وبه يعرف ، ومن أجله تكلم الناس فيه ، ولكن سائر أحاديثه مستقيمة صالحة ، انتهى . وقال الحاكم في " كتاب مناقب الشافعي " : قال الشافعي : أخبر أبي العالية الرياحي رياح ، قال : وهو إنما أراد بذلك حديث القهقهة فقط ، فانه <sup>(١)</sup> يرويه مرة عن محمد بن سيرين . ومرة عن حفصة بنت سيرين ، ومرة يرسله ، فيقول : عن رجل ، وأبو العالية ، واسمه " رفيع " ، من ثقات التابعين المجمع على عدالتهم ، انتهى . وقال البيهقي في " كتاب المعرفة " : وقول الشافعي : أخبر الرياحي رياح ، يريد به ما يرسله ، فأما ما يوصله فهو فيه حجة ، انتهى . وقال ابن عدي في " الكامل " في ترجمة الحسن بن زياد : بعد أن نقل عن ابن معين أنه قال فيه : كذوب ليس بشيء ، ونقل عن آخرين أنهم رموه بحب الشباب <sup>(٢)</sup> ، وله حكايات تدل على ذلك ، ثم أسند إلى الشافعي أنه ناظر الحسن بن زياد يوماً ، فقال له : ما تقول في رجل قذف محصناً في الصلاة ؟ قال : تبطل صلاته ، قال : فوضوؤه ؟ قال : وضوؤه على حاله ، قال : فلو ضحك في الصلاة ؟ قال : تبطل صلاته ووضوؤه ، فقال الشافعي : فيكون الضحك في الصلاة أسوأ حالا من قذف المحصن ، فأخذه ، انتهى . واستدل على أن حديث القهقهة من الخصائص ، بحديث أخرجه الدارقطني عن المسيب بن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، قال : ليس على من ضحك في الصلاة وضوء ، إنما كان لهم ذلك حين ضحكوا خلف رسول الله ﷺ ، انتهى . وهذا لا يصح . قال ابن معين : المسيب ليس بشيء ، وقال أحمد : ترك الناس حديثه ، وكذلك قال الفلاس .

وما استدل به على أن الضحك غير ناقض للوضوء حديث أخرجه الدارقطني عن أبي شيبة عن يزيد أبي خالد عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ ، قال : « الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء » ، انتهى . وأبو شيبة اسمه " إبراهيم بن عثمان " ، قال أحمد : منكر الحديث . ويزيد أيضاً قال فيه ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد . قال البيهقي : روى هذا أبو شيبة ، فرفعه ، وهو ضعيف ، والصحيح موقوف ، انتهى . ومع ضعف هذا الإسناد اضطرب في متنه ، فروى بهذا الإسناد " الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء " ، أخرجه الدارقطني أيضاً .

(١) هذا كلام غير مستقيم . فان الظاهر منه أن أبا العالية يرويه عن ابن سيرين ، ومرتب عن بنت سيرين ، وهذا ليس بصحيح ، بل الصحيح أن حفصة ترويه عن أبي العالية أن أبا العالية يرويه عن رجل ومرة أرسل (٢) أي المرد .

ومما استدل به على أن التبسم غير مبطل للصلاة ، حديث أخرجه الطبراني في "معجمه" ، وأبو يعلى الموصلي في "مسنده" ، والدارقطني في "سننه" ، عن الوازع بن نافع العقيلي عن أبي سلية بن عبد الرحمن حدثنا جابر أن رسول الله ﷺ كان يصلي بأصحابه العصر ، فتبسم في الصلاة ، فلما انصرف قيل له : يا رسول الله تبسمت وأنت تصلي ؟ فقال : «إنه مر ميكائيل وعلى جناحه غبار فضحك إلى» فتبسمت إليه وهو راجع من طلب القوم ، ، انتهى ، وسكت الدارقطني عنه ، والوازع بن نافع ضعيف جداً ، ووجدته في "معجم الطبراني" - جبرئيل - عوض - ميكائيل - . والسهيلي في "الروض الأتق" ، ذكره من جهة الدارقطني ، وتكلم عليه ، وبنى كلامه على أنه ميكائيل . ورواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" وأعله بالوازع ، وقال : إنه كثير الوهم ، فيبطل الاحتجاج به .

حديث آخر أخرجه الطبراني في "معجمه الصغير" ، عن ثابت بن محمد الزاهد ثنا سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال : «لا يقطع الصلاة الكشر ، ولكن يقطعها القهقهة» ، انتهى ، وقال لم يرفعه عن سفيان إلا ثابت ، ثم أخرجه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري به موقوفاً ، ورواه ابن عدي في "الكامل" ولفظه : «ولكن يقطعها القرقرة» ، قال ابن عدي : لا أعله إلا من رواية ثابت عن الثوري ، ولعله كان عنده عن العزمي عن أبي الزبير ، فشبهه عليه ، والله أعلم . ورواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" من حديث (١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً : «إذا ضحك الرجل في صلاته فعليه الوضوء والصلاة ، وإذا تبسم فلا شيء عليه» ، انتهى .

أحاديث مسال فرج ، وللخصوم القائلين بالنقض أحاديث : أمثلها حديث بسرة أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، فأبو داود (٢) . والنسائي (٣) من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر ابن عمرو بن حزم عن عروة بن الزبير ، قال : دخلت على مروان ، فذكر ما يكون منه الوضوء ، فقال مروان : أخبرني بسرة بنت صفوان أن رسول الله ﷺ قال : «من مس ذكره فليتوضأ» انتهى . ورواه الترمذي (٤) . وابن ماجه من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وفي الباب عن أم حبيبة . وأبي أيوب . وأبي هريرة . وأروى بنت أنيس . وعائشة . وجابر . وزيد بن خالد . وعبد الله بن عمر ، وقال محمد بن إسماعيل : هذا الحديث أصح شيء

(١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال الدارقطني ص ٤٦ في "حديث طهارة المتى" ، : ثقة ، في حفظه شيء ، قال في ص ٨٩ في "حديث شفع الأذان والاقامة" ، : ضعيف الحديث سىء الحفظ ، وقال في ص ٢٧٣ في "حديث القمارن سعيان" ، ردىء الحفظ كثير الوهم (٢) ص ٢٧ (٣) ص ٣٧ ، و ٧٥ (٤) كلامها في "باب الوضوء من مس الذكر" ، .



في هذا الباب ، وكذلك رواه النسائي ، وقال : لم يسمع هشام من أبيه هذا الحديث ، وكذلك قال الطحاوي (١) في "شرح الآثار" : قال : وإنما أخذه هشام من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، ثم أخرجه عن همام عن هشام بن عروة حدثني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم حدثني عروة ، قال : فرجع الحديث إلى أبي بكر ، انتهى . قلت : يشكل عليه رواية الترمذي عن يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة ، قال : أخبرني أبي عن بسرة ، وكذلك رواه (٢) أحمد (٣) في "مسنده" ، حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام ، قال : حدثني أبي أن بسرة بنت صفوان أخبرته ، وقال : البيهقي (٤) في "سننه" : ورواه يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة عن أبيه ، فصرح فيه بسامع هشام من أبيه ، انتهى ، وجمع الدارقطني (٥) طرق هذا الحديث في إثني عشر ورقة كبار ، وروى الطبراني في "معجمه الوسيط" ، حديث بسرة من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة مرفوعاً ، من مس فرجه وأثنييه فليتوضأ وضوءه للصلاة ، قال الطبراني : لم يقل فيه : "وأثنييه" ، عن هشام إلا عبد الحميد بن جعفر ، انتهى . ورواه الترمذي أيضاً من حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن بسرة ، وبالسند الأول : رواه ابن حبان في "صحيحه" ، في النوع الثالث والعشرين من القسم الأول . والحاكم في "المستدرک" ، وقال : على شرط الشيخين ، قال ابن حبان : ومعاذ الله أن نحتج بمروان بن الحكم في شيء من كتبنا ، ولكن عروة لم يقنع بسامعه من مروان حتى بعث مروان شرطياً له إلى بسرة فسألها ، ثم أتاهم فأخبرهم بما قالت بسرة ، ثم لم يقنعه ذلك حتى ذهب عروة إلى بسرة فسمع منها ، فالتزم عن عروة عن بسرة متصل ليس بمنقطع ، وصار مروان . والشرطي كأنهما زائدان في الإسناد ، ثم أخرجه عن عروة عن بسرة ، وأخرجه أيضاً عن عروة عن مروان عن بسرة ، وفي آخره قال عروة : فذهبت إلى بسرة فسألها فصدقت . قال ابن حبان : وليس المراد من الوضوء غسل اليد ، وإن كانت العرب تسمى غسل اليد وضوءاً ، بدليل ما أخبرنا . وأسند عن عروة بن الزبير عن مروان عن بسرة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : «من مس فرجه فليتوضأ وضوءه للصلاة» . وأسند أيضاً عن عروة عن بسرة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : «من مس فرجه فليعد الوضوء» ، قال : والإعادة لا تكون إلا لوضوء الصلاة ، انتهى . واستضعفه الطحاوي (٦) بالإسناد الأول ، وروى بإسناده عن ابن عينة أنه عد جماعة لم يكونوا يعرفون

(١) ص ٤٢ (٢) قلت : لعل أحمد لم يقنع به ، إذ الدارقطني ص ٥٥ روى مناظرة بين علي بن المديني ويحيى بن معين ، بأن ابن المديني استدل بحديث قيس بن طلق ، فقال يحيى : قد كثر الناس وقيس بن طلق ، فلا يحتج بحديثه . واستدل يحيى بحديث بسرة ، فأعله ابن المديني بالانقطاع ، فقال أحمد بن حنبل : كلا ، لا مريين على مقلتها (٣) ص ٤٠٧ - ج ٦ (٤) ص ١٢٨ - ج ١ (٥) أي ووالله ، (٦) ص ٤٤



الحديث ، ومن رأيناه يحدث عنهم سخرنا منه ، فذكر منهم عبد الله<sup>(١)</sup> بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم ، ثم أخرجه من طريق الأوزاعي<sup>(٢)</sup> أخبرني الزهري حدثني أبو بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم ، قال : ثبت انقطاع هذا الخبر وضعفه ، انتهى . وبالسند الأول : رواه مالك في "الموطأ" وعنه الشافعي في "مسنده" ومن طريق الشافعي رواه البيهقي<sup>(٣)</sup> ، ثم قال : ورواه يحيى بن بكير عن مالك ، فزاد فيه : فليتوضأ وضوءه للصلاة . قال الشافعي : وقد روينا قولنا عن غير بسرة ، والذي يعيب علينا الرواية عن بسرة يروي عن عائشة بنت عجرد . وأم حراش . وعدة نساء لسن بمعروفات ، ويحتج بروايتهم ، وهو يضعف بسرة مع قدم هجرتها وصحبته للنبي ﷺ . وقد حدثت بهذا الحديث في دار المهاجرين ، والانصار<sup>(٤)</sup> متوافرون ، ولم يدفعه منهم أحد ، ولما سمعها ابن عمر لم يزل يتوضأ من مس الذكر حتى مات ، قال البيهقي : وإنما لم يخرجنا في "الصحيح" حديث بسرة لاختلاف وقع في سماع عروة من بسرة ، أو هو عن مروان عن بسرة ، ولكنها احتجا بسائر رواته ، والله أعلم .

حديث آخر أخرجه ابن حبان في "صحيحه" عن يزيد<sup>(٥)</sup> بن عبد الملك . ونافع<sup>(٦)</sup> بن أبي نعيم القاري عن المقبري عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حائل فليتوضأ » ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" <sup>(٧)</sup> وصححه . قال ابن حبان : واحتجاجنا فيه بنافع لا يزيد ، فإننا قد تبرأنا من عهدة يزيد في "كتاب الضعفاء" ، انتهى . ورواه أحمد<sup>(٨)</sup> في "مسنده" والطبراني<sup>(٩)</sup> في "معجمه" والدارقطني<sup>(١٠)</sup> في "سننه" وكذلك البيهقي ، ولفظه فيه : « من أفضى يده إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه وضوء الصلاة » . قال : ويزيد بن عبد الملك تكلموا فيه ، ثم أسند عن أحمد بن حنبل أنه سئل عنه ، فقال : شيخ من أهل المدينة ليس به بأس ، ثم أخرجه البيهقي من طريق البخاري موقوفاً على أبي هريرة . قال الذهبي في "مختصره" : والبخاري أخرجه في "تاريخه" موقوفاً هكذا ، انتهى .

حديث آخر أخرجه ابن ماجه في "سننه" عن الهيثم بن حميد ثنا العلاء بن الحارث عن مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من مس فرجه

(١) قال ابن حزم في "المحلى" ، ص ٢٣٦ - ج ١ : ثقة (٢) أخرج الدارمي ص ٩٨ من طريق الأوزاعي أيضاً كذلك (٣) في باب الوضوء من مس الفرج ، ص ١٢٨ - ج ١ (٤) وزاد الحازمي : وهم متوافرون : ص ٢٩ (٥) ضعيف من السادسة (٦) وقال أحمد : يؤخذ منه القراءة ، وليس في الحديث بشيء ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن عدي : أرجو لا بأس به ، وقال ابن سعد : كان ثباتاً ، وقال الساجي : صدوق اختلف فيه أحمد . ويحيى ، فقال أحمد : منكر الحديث ، وقال يحيى : ثقة ، وقال أبو دحاتم ، : صدوق صالح الحديث ، تهذيب ، ولذا قال النووي في شرح المهذب ، ص ٣٥ - ج ١ : في إسناده ضعف (٧) ص ١٣٨ من طريق نافع ، لكن سقط أول السند من النسخة المطبوعة (٨) ص ٣٣٣ - ج ٢ (٩) أي الصغير ص ٢١ (١٠) ص ٥٣ ، وكلهم من طريق يزيد بن عبد الملك .

فليتوضأ، انتهى. قال الترمذى (١) في "كتابه" قال محمد "يعنى البخارى": لم يسمع مكحول من عنبة ابن أبي سفيان. وروى مكحول عن رجل عن عنبة غير هذا الحديث، وكأنه لم ير هذا الحديث صحيحاً، قال (٢): وقال محمد: أصح شيء سمعت في هذا الباب حديث العلاء بن الحرث عن مكحول عن عنبة ابن أبي سفيان عن أم حبيبة، انتهى. وهذا مناقض لما نقله عن البخارى في حديث بسرة، أنه قال: هو أصح شيء في هذا الباب، وقد تقدم، ويجمع بينهما بأنه سمع أحدهما أو لا، فقال: هذا أصح شيء في الباب، ثم سمع الآخر فوجده أصح من الأول، فقال: هذا أصح شيء في الباب، والله أعلم، وأسند (٣) الطحاوى في "شرح الآثار" عن أبي مسهر أنه قال: لم يسمع مكحول من عنبة شيئاً، قال: وهم يحتجون بقول أبي مسهر، فرجع الحديث إلى الانقطاع، وهم لا يحتجون بالمنقطع.

حديث آخر أخرجه ابن ماجه أيضاً عن إسحاق بن أبي فروة عن الزهرى عن عبد الرحمن (٤) ابن عبد القارى عن أبي أيوب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من مس فرجه فليتوضأ"، انتهى. وهو حديث ضعيف، فإن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متروك باتفاقهم، وقد اتهمه بعضهم، وليس هو بإسحاق بن محمد القروى الذى فى حديثه ابن عمر الآتى. ذلك ثقة، وظنهما ابن الجوزى (٥) واحداً، فضعفهما، وسيأتى بيانه.

حديث آخر أخرجه ابن ماجه (٦) أيضاً عن عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن عقبة ابن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا مس أحدكم ذكره فعليه الوضوء"، انتهى. وأخرجه البيهقى (٧) فى "سننه" من طريق الشافعى عن عبد الله بن نافع به، ولفظه فيه: "إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه فليتوضأ"، ثم قال: قال الشافعى: وسمعت جماعة من الحفاظ - غير ابن نافع - يروونه لا يذكرون فيه جابراً، قال الشافعى: والإيضاء إنما يكون بباطن الكف، كما يقال: أفضى يده مباحياً، وأفضى يده إلى ركبته كما وإلى الأرض ساجداً، انتهى. قال الذهبي فى "مختصره" وهذا الحديث إن صح فليس الاستدلال فيه على باطن الكف إلا بالمفهوم. وإنما يكون المفهوم حجة إذا سلم من المعارض، كيف! وأحاديث المس مطلقاً فى معنى المس أعم وأصح. انتهى.

(١) فى باب الوضوء من مس الذكر، ص ٨٦ (٢) لم أجده فى المطبوع (٣) قلت لأبى: الحديث أم حبيبة عن النبى صل الله عليه وسلم "فمن مس ذكره فليتوضأ"، قل: روى ابن لهيعة فى هذا الحديث مما يوهن الحديث. أى تدل روايته أن مكحولاً قد دخل بينه وبين عنبة رجل "الطل"، لابن أبي حاتم (٤) فى "ابن ماجه"، عبد الله. (٥) وابن الترمذى فى "الجامع" ص ١٢٩ (٦) فى باب الوضوء من مس الذكر، ص ٣٧ (٧) فى "باب ترك الوضوء من مس الفرج يظهر الكف"، ص ١٣٤ - ج ١.



وقال الطحاوي<sup>(١)</sup> في "شرح الآثار" :، وقد روى الحفاظ هذا الحديث عن ابن أبي ذئب، فأرسلوه لم يذكروا فيه جابراً، فرجع الحديث إلى الإرسال، وهم لا يحتجون بالمراسيل، انتهى.

حديث آخر روى أحمد في "مسنده"<sup>(٢)</sup> والبيهقي في "سننه" عن بقية بن الوليد حدثني محمد بن

الوليد الزبيدي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال : قال رسول الله ﷺ : «أيا رجل مس فرجه فليتوضأ، وأيا امرأة مست فرجها فلتوضأ»، انتهى. قال البيهقي : ومحمد بن الوليد ثقة، ثم أخرجه من طريق ابن عدي بسنده عن يحيى بن راشد عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه عن عمرو بن شعيب نحوه، قال : وخالفهم المثني بن الصباح في إسناده، وليس بالقوي، ثم أخرجه عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن بسرة بنت صفوان، قالت : يا رسول الله كيف ترى في إحدانا تمس فرجها، والرجل يمس فرجه بعد ما يتوضأ؟ قال : «يتوضأ يابسرة»، قال عمرو : وحدثني سعيد بن المسيب أن مروان أرسل إليها ليسألها، فقالت : دعني، سألت رسول الله ﷺ وعنده فلان. وفلان. وعبد الله بن عمر، فأمرني بالوضوء، انتهى. وأكثر الناس يحتج بحديث عمرو بن شعيب إذا كان الراوي عنه ثقة، وأما إذا كان الراوي عنه مثل المثني بن الصباح أو ابن لهيعة وأمثالهما، فلا يكون حجة، أما حديثه<sup>(٣)</sup> عن أبيه عن جده فقد تكلم فيه من جهة أنه كان يحدث

(١) قال ابن أبي حاتم في ١١٠٠ المل ٤٤، ص ١٩٩ : قال أبي : هذا خطأ، والناس يروونه عن ابن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل لا يذكرون جابراً، اهـ. (٢) أخرجه أحمد. والبيهقي في ١١٠٠ باب الوضوء من مس المرأة فرجها ٤٤، ص ١٣٢ - ج ١. والطحاوي : ص ٤٤، والدارقطني : ص ٤٤، وقال أحمد : هذا حديث الزبيدي، وليس إسناده بذلك، كذا في ١١٠٠ المغني ٤٤، ص ١٧٧. (٣) أقول : هنا مقامان، في كل منهما كلام : سماع عمرو عن أبيه شعيب. وسماع شعيب عن جده عبد الله بن عمرو، قال الطحاوي ص ٤٥ - ج ١ مجيباً عن هذا الحديث : قيل لهم : أنتم تزعمون أن عمرو بن شعيب لم يسمع من أبيه شيئاً، وإنما حديثه عنه صحيحة، فهذا على قولكم منقطع، اهـ. وقال الحاكم في ١١٠٠ للمستدرک ٤٤، ص ١٩٧ - ج ١ : وشعيب لم يسمع من جده عبد الله بن عمرو، اهـ. وقال في ص ٤٧ - ج ٢ : وأسند عن الوراق قال : قلت لأحمد بن حنبل : عمرو بن شعيب سمع من أبيه شيئاً قال : هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، وصح سماع عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب، وصح سماع شعيب عن جده عبد الله بن عمرو، اهـ. وقال في ص ٦٥ : وكنت أطلب الحجة الظاهرة في سماع شعيب بن محمد عن عبد الله بن عمرو، فلم أصل إليها إلى هذا الوقت، ثم أسند عن شعيب أن رجلاً أتى عبد الله بن عمرو يسأله عن محرم وقع بامرأة، فأشار إلى عبد الله بن عمر، فلم يعرفه الرجل، فذهبت معه : الحديث. ثم قال : هذا حديث تمثلت رواته حفاظاً، وهو كالأخذ باليد في صحة سماع شعيب بن محمد عن جده عبد الله بن عمرو، اهـ. وروى الدارقطني في ص ٣١٠ الحديث الذي استدلل به الحاكم، ثم أسند عن البخاري : قال : سمع شعيب عن عبد الله، وقال : رأيت علي بن المديني. وأحمد بن حنبل. والحميدي. وإسحاق بن راهويه يحتجون به، اهـ. وقال الحاكم في ١١٠٠ المستدرک ٤٤، ص ٤٢٠ : قال الحاكم : مدارسند هذا الحديث على إسنادين واهيين : جرير عن الضحاك عن الغزال بن سبرة عن علي. وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، اهـ. وقال الترمذي في ١١٠٠ باب كراهية البيع والشراء في المسجد ٤٤، ص ٢٣ بعد ما حسن حديثه : قال محمد : رأيت أحمد. وإسحاق. وغيرهما يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، قال محمد : وقد سمع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، وقال أبو عيسى : من تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضعفه لأنه كان يحدث عن



من صحيفة جده . قالوا : وإنما روى أحاديث يسيرة ، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها . ومن فوائد شيخنا الحافظ جمال الدين المزي ، قال : عمرو بن شعيب يأتي على ثلاثة أوجه : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهو الجادة . وعمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو . وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، فعمره له ثلاثة أجداد : محمد . وعبد الله . وعمرو بن العاص ، فمحمد تابعي ، وعبد الله . وعمرو صحابي ، فإن كان المراد بجده محمداً فالحديث مرسل ، لأنه تابعي ، وإن كان المراد به عمرو ، فالحديث منقطع ، لأن شعيباً لم يدرك عمرو ، وإن كان المراد به عبد الله فيحتاج إلى معرفة سماع شعيب من عبد الله ، وقد ثبت في "الدارقطني" (١) "وغيره بسند صحيح سماع عمرو من أبيه شعيب ، وسماع شعيب من جده عبد الله .

حديث آخر أخرجه الدارقطني (٢) عن إسحاق بن محمد الفروي أن أبا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « من مس ذكره فليتوضأ وضوءه للصلاة » ، انتهى . وإسحاق ابن محمد الفروي هذا ثقة أخرج له البخاري في "صحيحه" وليس هو بإسحاق بن أبي فروة المتقدم في حديث أبي أيوب . وهم ابن الجوزي في "التحقيق" فجعلهما واحداً ، وتعقبه صاحب "التقيح" وله طريقان آخران عند الطحاوي : أحدهما : عن صدقة بن عبد الله عن هشام بن زيد عن نافع عن ابن عمر ، قال : وصدقة هذا ضعيف . الثاني : عن العلاء بن سليمان عن الزهري عن سالم عن أبيه . قال : والعلاء ضعيف ، انتهى .

صحيفة جده ، كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده . قال علي بن عبد الله : وذكر يحيى بن سعيد أنه قال : حديث عمرو بن شعيب عندنا . وقال نحوه في - الزكاة - في باب زكاة مال اليتيم ٦٦ ، ص ٨١ - ج ١ ، وصحح أحاديثه في مواضع ، وقال ابن حزم في "المحلى" ، ص ٢٣٢ : أما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فصحيفة لا تصح ، ص ٨١ . وقال ابن حبان : روايته عن أبيه عن جده لا تخلو من انقطاع وإرسال ، ص ٢٩١ ، وص ٣٢٨ ، وقال الحازمي ص ٣٨ : أما روايته عن أبيه عن جده فلا كترون على أنها متصلة ليس فيها إرسال ولا انقطاع ، ص ٨١ . قال الحافظ في "طبقات المدلسين" ، ص ١١ : قال ابن معين : إذا حدث عن أبيه عن جده فهو كذاب . وإذا حدث عن سعيد بن المسيب . وسليمان بن يسار . وعروة ، وهوثمة ، وقال أبو زرعة : روى عنه الثقات ، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده ، وقالوا : وإنما سبغ أحاديث يسيرة ، وأخذ صحيفة كانت عنده ورواها ، وعامة المناكير في حديثه من روايته الضملاء عنه ، وهوثمة في نفسه ، وإنما ينكلم فيه بسبب كتاب كان عنده ، وقال ابن أبي حشمة سمعت هارون بن معروف ، يقول : لم يسمع عمرو من أبيه شيئاً إنما وجدته من كتب أبيه ، وقال ابن عدي : روى عنه أئمة الناس وثقاتهم ، وجاعة من الضملاء إلا أن أحاديثه عن أبيه عن جده من احتمالهم إياه ، لم يدخلوها في صحيح ما خرجوا ، وقالوا : هي صحيفة ، قلت : مقتضى قول هؤلاء يكون تدليلاً لأنه ثبت سماعه عن أبيه . وقد حدث عنه بشي كثير مما لم يسمع منه مما أخذه من الصحيفة بمسيفة - عن - . وهذا هو أحد صورة التدليس . ص ١٠ ، وقال في ص ١٠ في "ترجمة شعيب" : قال ابن حبان : من قال : إنه سمع من جده فليس ذاك بصحيح ، قلت : قد صرح بسماعه من جده في أحاديث قليلة : أنه سمع من جده ، فإن كان الجميع صحيفة وجدت صورة التدليس ، ص ١١ (١) في "البيوع" ، ص ٣١٠ (٢) ص ٥٣ ، وإسحاق متكلم فيه ، وعبد الله بن عمر العمري ضعيف ، كذا في "الدرية" .

حديث آخر أخرجه أحمد في "مسنده" <sup>(١)</sup> عن ابن إسحاق حدثني محمد بن مسلم الزهري عن عروة بن الزبير عن زيد بن خالد الجهني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مس فرجه فليتوضأ، انتهى. ورواه الطحاوي <sup>(٢)</sup>، وقال: إنه غلط <sup>(٣)</sup>، لأن عروة أجاب مروان حين سأله عن مس الذكر: بأنه لا وضوء فيه، فقال له مروان: أخبرني بسرة عن النبي ﷺ أن فيه الوضوء، فقال له عروة: ما سمعت هذا، حتى أرسل مروان إلى بسرة شرطياً فأخبرته، وكان ذلك بعد موت زيد بن خالد بما شاء الله، فكيف يجوز أن ينكر عروة على بسرة ما حدثه به زيد بن خالد هذا بما لا يستقيم ولا يصح؟، انتهى.

حديث آخر أخرجه الدارقطني <sup>(٤)</sup> في "سننه" عن عبد الرحمن <sup>(٥)</sup> بن عبد الله بن عمر بن حفص العمري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضئون، قالت عائشة: بأبي وأمي، هذا للرجال، أفرأيت النساء؟ قال: إذا مست إحداكن فرجها فلتتوضأ للصلاة»، انتهى. وهو معلول بعبد الرحمن هذا، قال أحمد: كان كذاباً. وقال النسائي. وأبو حاتم. وأبو زرعة: متروك. زاد أبو حاتم: وكان يكذب، وله طريق آخر عند الطحاوي <sup>(٦)</sup>، وأخرجه عن عمر بن شريح <sup>(٧)</sup> عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة <sup>(٨)</sup> مرفوعاً «من مس فرجه فليتوضأ»، ثم قال: وعمر بن شريح لا يحتج به، انتهى. وقد روى أبو يعلى الموصلي في "مسنده" حديثاً يعارض هذا، فقال: حدثنا الجراح بن مخلد ثنا عمر بن يونس اليمامي ثنا المفضل ابن ثواب حدثني حسين بن أوزع عن أبيه عن سيف <sup>(٩)</sup> بن عبد الله الحميري، قال: دخلت أنا ورجال معي على عائشة، فسألناها عن الرجل يمس فرجه، أو المرأة تمس فرجها، فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما أبالي إياه: مسست. أو أنقي»، انتهى.

أحاديث أصحابنا ومن قال بعدم النقض، حديث طلق بن علي، وهو أمثلها، وله أربع طرق: أحدها: عند أصحاب السنن <sup>(١٠)</sup> إلا ابن ماجه عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس ابن طلق بن علي عن أبيه عن النبي ﷺ أنه سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة، فقال: هل هو إلا

(١) قال علي بن المديني: لم أعلم لابن إسحاق إلا حديثين منكرين: نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم «إذا تمس أحدكم يوم الجمعة»، والزهري عن عروة عن زيد بن خالد «إذا مس أحدكم فرجه»، هذان لم يروهما عن أحد، اهـ كتاب القراءة، ص ٣٩، ثم تصدى البيهقي لجوابه مابراز التابع، وقال: يمكن أن يكونا صحيحين، اهـ، وأخرجه ابن أبي شيبة: ص ١٠٩ (٢) ص ٤٤ (٣) وأجيب باحتمال أن يكون ذلك قبل موت زيد بن خالد، فإن القصة التي دارت بين عروة ومروان لم يحىء في خبر قط تعيين زمانها «الدراية»، (٤) ص ٥٤ (٥) واه جداً (٦) ص ٤٥ (٧) ضعيف «الدراية»، (٨) حديث عائشة ضعفه أبو حاتم «العلل»، ص ٣٦، وراجع ص ١٥٧ (٩) مجهول. «لسان»، (١٠) قال الحافظ في «الدراية»، ص ١٩: في إسناده من لا يعرف، وقال «في التلخيص»، : إسناده مجهول.



بضعة منك؟»، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" قال الترمذي : هذا الحديث أحسن شيء يروى في هذا الباب . وفي الباب عن أبي أمامة ، وقد روى هذا الحديث أيوب بن عتبة . ومحمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه ، وأيوب . ومحمد تكلم فيهما بعض أهل الحديث ، وحديث ملازم ابن عمرو أصح وأحسن ، انتهى . الطريق الثاني : أخرجه ابن ماجه<sup>(١)</sup> عن محمد بن جابر عن قيس بن طلق به ، ومحمد بن جابر : ضعيف ، قال الفلاس : متروك ، وقال ابن معين : ليس بشيء . الطريق الثالث : عن عبد الحميد بن جعفر عن أيوب بن محمد العجلي عن قيس بن طلق به . وهي عند ابن عدي ، وعبد الحميد : ضعفه الثوري ، والعجلي : ضعفه ابن معين . الطريق الرابع عن أيوب بن عتبة اليمامي عن قيس بن طلق عن أبيه ، وهي عند أحمد<sup>(٢)</sup> وأيوب بن عتبة قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : مضطرب الحديث ، وبالطريق الأول : رواه الطحاوي<sup>(٣)</sup> في "شرح الآثار" ، وقال : هذا حديث مستقيم الإسناد غير مضطرب في إسناده ولا متنه ، ثم أسند عن علي بن مدين أنه قال : حديث ملازم بن عمرو أحسن من حديث بسرة<sup>(٤)</sup> . انتهى . قال ابن حبان في "صحيحه" : وهذا حديث أوهم عالماً من الناس أنه معارض لحديث بسرة ، وليس كذلك لأنه منسوخ ، فإن طلق بن علي كان قدومه على النبي ﷺ أول سنة من سني الهجرة<sup>(٥)</sup> حيث كان المسلمون يبنون مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة ، ثم أخرج عن قيس بن طلق عن أبيه . قال : بنيت مع رسول الله ﷺ مسجد المدينة . وكان يقول : «قدموا اليمامي من الطين فانه من أحسنكم له مساً» ، انتهى . قال : وقد روى أبو هريرة إيجاب الوضوء من مس الذكر ، ثم ساقه كما تقدم . قال : وأبو هريرة إسلامه سنة سبع من الهجرة ، فكان خبر أبي هريرة بعد خبر طلق لسبع سنين ، وطلق بن علي رجع إلى بلده ، ثم أخرج عن قيس بن طلق عن أبيه<sup>(٦)</sup> قال : خرجنا وفداً إلى رسول الله ﷺ ، ستة نفر : خمسة من بني حنيفة . ورجل من بني ضبيعة بن ربيعة ، حتى قدمنا على رسول الله ﷺ ، فبايعناه وصلينا معه ، وأخبرناه أن بأرضنا يبعة لنا ، واستوهبناه من فضل طهوره ، فقال : «أذهبوا بهذا الماء ، فاذا قد تم بلكم فأكسروا بيعتكم ، ثم انضحوا مكانها من هذا الماء واتخذوا مكانها مسجداً ، فقلنا : يا رسول الله البلد بعيد والماء ينشف ، قال : فأمددوا من الماء فانه لا يزيد إلا طيباً ، فخرجنا ، فشقنا<sup>(٧)</sup> على حمل

(١) ص ٣٣ ، والطحاوي : ص ٤٦ ، وأبو داود : ص ٢٧ (٢) ص ٢٢ - ج ١ ، والطحاوي .

(٣) ص ٤٦ (٤) قلت : صحيحه الحاكم في الاستدرك .. ص ٤١٦ - ج ٤ . ووافقه الذهبي . حديث ملازم عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه في «رقية القرب» ، وصحيح الحديث عمر . وعلى الفلاس . وقل : هو أثبت عندنا من حديث بسرة ، وصحيح الحديث أيضاً ابن حبان . والطبراني ، قوله الحافظي «التلخيص» ص ٤٦ . وابن حزم في «المحلى» ص ٢٣٩ - ج ١ (٥) قلت : قدم طلق في وفد حنيفة ، راجع له في ابن سعد ٦٦ : ص ٥٥ - ج ١

(٦) أخرجه النسائي : ص ١١٤ من طريق ملازم عن عبد الله بن بدر عن قيس ، وأحمد : ص ٢٣ - ج ٤ من طريق محمد بن جابر عن عبد الله بن بدر عن طلق . (٧) شق الرجلان في الأمر ، يريد كل منهم أن لا يفوته .



الإداوة أيئنا يحملها، فجعلها رسول الله ﷺ على كل رجل منا يوماً، فخرجنا بها حتى قدمنا بلدنا فعملنا الذي أمرنا. وراهب أولئك القوم رجل من طيء، فنادينا بالصلاة، فقال الراهب: دعوه، ثم هرب فلم ير بعد، انتهى. قال: فهذا بيان واضح: أن طلق بن علي رجع إلى بلده بعد قدمته تلك، ثم لا يعلم له رجوع إلى المدينة بعد ذلك، فمن ادعى ذلك فليثبته بسته مصرحة، ولا سبيل له إلى ذلك، انتهى. وذكر عبد الحق في "أحكامه" حديث طلق هذا، وسكت عنه، فهو صحيح عنده على عادته في مثل ذلك، وتعقبه ابن القطان في "كتابه" فقال: إنما يرويه قيس بن طلق عن أبيه. وقد حكى الدارقطني في "سننه (١)" عن ابن أبي حاتم (٢) أنه سأل أباه. وأبا زرعة عن هذا الحديث، فقالا: قيس بن طلق ليس ممن يقوم به حجة، ووثقه (٣) ولم يثبته. قال: والحديث مختلف فيه، فينبغي أن يقال فيه: حسن، ولا يحكم بصحته، والله أعلم، انتهى. وأخرج البيهقي في "سننه" حديث طلق من رواية ملازم بن عمرو، ثم قال: وملازم ابن عمرو فيه نظر، قال: ورواه محمد بن جابر اليمامي. وأيوب بن عتبة عن قيس بن طلق، قال: وكلاهما ضعيف. قال: ورواه عكرمة بن عمار عن قيس أن طلقاً سأل النبي ﷺ فأرسله، وعكرمة بن عمار أمثل من رواه، وهو مختلف فيه في تعديله، فغمزه يحيى القطان. وأحمد بن حنبل، وضعفه البخاري جداً. وقيس، قال الشافعي: سألنا عنه فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره. وقد عارضه من عرفنا ثقته وثبته في الحديث، ثم أسند عن يحيى بن معين. وأبي حاتم. وأبي زرعة قالوا: لا نحتاج بحديثه، ثم قال: وإن صح، فنقول: إن ذلك كان في ابتداء الهجرة، وسماع أبي هريرة. وغيره كان بعد ذلك، فإن طلقاً قدم على النبي ﷺ وهو يبنى مسجده، ثم أخرج عن حماد بن زيد عن محمد بن جابر حدثني قيس بن طلق عن أبيه، قال: قدمت على النبي ﷺ وهو يبنى المسجد، فقال لي: «اخلط الطين، فانك أعلم بخلطه، فسألته أرأيت الرجل يتوضأ، ثم مس ذكره؟ فقال: «إنما هو منك»، انتهى. قال: ومن أصحابنا من حملة على أنه مسه بظهر كفه، ثم أسند إلى طلق قال: بينا أنا أصلي إذ ذهب أحك نخذي، فأصابت يدي ذكرى، فسألته عليه السلام، فقال: «إنما هو منك». قال: والظاهر من حال من يحك نخذه إنما يصيبه بظهر كفه، انتهى. وأما ما رواه الطبراني في "معجمه الكبير" حدثنا الحسن بن علي الفسوي ثنا حماد بن محمد الحنفي ثنا أيوب بن عتبة عن قيس بن طلق عن أبيه طلق بن علي أن النبي ﷺ، قال: «من مس ذكره فليتوضأ»، انتهى. فسنده ضعيف، فإن حماد بن محمد. وشيخه أيوب ضعيفان، قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أيوب بن عتبة إلا حماد بن محمد، وقد روى الحديث الآخر حماد بن محمد، وهما عندي صحيحان، ويشتبه أن يكون سمع الحديث الأول من

النبي ﷺ قبل هذا ، ثم سمع هذا بعد ، فوافق حديث بسرة . وأم حبيبة . وأبي هريرة . وزيد بن خالد . وغيرهم ، ممن روى عن النبي ﷺ الأمر بالوضوء من مس الذكر ، فسمع الناسخ والمنسوخ ، انتهى كلامه في " معجمه الكبير " بحروفه . وقال الحازمي في " كتابه الناسخ والمنسوخ " (١) : وقد اختلف أهل العلم في هذا الباب ، فذهب بعضهم إلى ترك الوضوء من مس الذكر آخذاً بهذا الحديث ، وروى ذلك عن علي بن أبي طالب . وعمار بن ياسر . وعبد الله بن مسعود . وعبد الله بن عباس . وحذيفة بن اليمان . وعمران بن الحصين . وأبي الدرداء (٢) . وسعد بن أبي وقاص في إحدى الروايتين عنه ، وسعيد بن المسيب في إحدى الروايتين ، وسعيد بن جبير . وإبراهيم النخعي . وربيعة بن أبي عبد الرحمن . وسفيان الثوري . وأبي حنيفة . وأصحابه . ويحيى بن معين . وأهل الكوفة . وخالفهم في ذلك آخرون ، فذهبوا إلى إيجاب الوضوء منه آخذاً بحديث بسرة ، وروى ذلك (٣) عن عمر ابن الخطاب . وابنه عبدالله . وأبي أيوب الأنصاري . وزيد بن خالد . وأبي هريرة . وعبد الله بن عمرو ابن العاص . وجابر . وعائشة . وأم حبيبة . وبسرة بنت صفوان . وسعد بن أبي وقاص في إحدى الروايتين . وابن عباس في إحدى الروايتين . وعروة بن الزبير . وسليمان بن يسار . وعطاء بن أبي رباح . وأبان بن عثمان . وجابر بن زيد . والزهرى . ومصعب بن سعد . ويحيى بن أبي كثير . وسعيد بن المسيب في أصح الروايتين . وهشام بن عروة . والأوزاعي . وأكثر أهل الشام . والشافعي . وأحمد . وإسحاق ، وهو المشهور من قول مالك ، ولهم في الجواب عن حديث طلق أمران : أحدهما : تضعيفه . والآخر : الحكم بأنه منسوخ ، أما تضعيفه فإن أيوب بن عتبة (٤) ، ومحمد بن

(١) ص ٢٧ (٢) قال أبو عمر : والأسانيد بذلك صحح عن ثلث التقات . لم يختلف هؤلاء في ذلك . وروى البيهقي عن معاذ أيضاً ، وروى عن ابن المسيب قتادة : وأخارث من عبد الرحمن أنه لا وضوء منه ، قال أبو عمر : هذا أصح عندي ، وقال أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف : حدثنا وكيع عن إسماعيل عن قيس . قال : سألت رجلاً سعاداً : يعني ابن وقاص ، عن مس الذكر ، قال : إن علت بصرة منك نجسة فقطها ، وهذا سند صحيح . وقال الطحاوي : لأنهم أحداً أتوا بالوضوء من مس الذكر غير ابن عمر ، وقد خالفه في ذلك أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . الجوهر : مختصراً : ص ١٣١ . (٣) أكثر هؤلاء ليس لهم قول في هذا الباب ، بل رواية حديث ، وتوضيفاً أو مقلوباً أو منقطعاً . (٤) ضعيف ووثيق ، وقال أحمد : ضعيف ، وفي موضع آخر قل : ثقة . إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير ، قال ابن معين : ليس بشيء . قال عمرو بن علي : ضعيف ، وكان سيء الحفظ . قال البحاري : هو عندهم لب ، قال سعيد الردعي . وأبو زرعة : حديث أهل العراق عن ضعيف ، ويقال : إن حديثه بنحوه أصح ، قال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة ، وقال لي سليمان بن داود النحوي وقع أيوب بن عتبة إلى البصرة . وليس معه كتب ، فحدث عن حفظه ، وكان لا يحفظ ، فحدث اليمامة ما حدث به ثمة ، فهو مستقيم ، وقال : سمعت أبي ، ثم ذكر نحوه ، وفيه : هو أروى الناس عن يحيى وأصح كتاباً عنه ، وقال الدارقطني : يترك ، وقال مرة : يشتر به ، وقال ابن عدي : هو مع ضعفه يكتب حديثه ، وقال يحيى : لا بأس به .



جابر (١) ضعيفان عند أهل العلم بالحديث ، وقد رواه ملازم بن عمرو (٢) ، عن عبد الله بن بدر عن قيس (٣) إلا أن صاحبي الصحيح لم يحتج بشيء من روايتهما ، وتكلم الناس أيضاً في قيس بن طلق (٤) فقال الشافعي : سألنا عن قيس ، فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره ، وقال يحيى بن معين : لقد أكثر الناس في قيس بن طلق ، وأنه لا يحتج بحديثه ، وعن ابن أبي حاتم قال : سألت أبي . وأبازرعة عن هذا الحديث ، فقال : قيس بن طلق ليس بمن يقوم به حجة ووهناه ، ولم يثبتاه ، قالوا : وحديث قيس بن طلق كما لم يخرج له صاحباً صحيحاً ، فإنهما لم يحتجاً بشيء من روايته ،

(١) صدوق ، ذهب كتبه فساء حفظه ، وخط كثيراً ، وعمى ، فصار يلقن ، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة و قريب ٦٦ (٢) صدوق و قريب ٦٦ ص ٢٥٩ (٣) صدوق . (٤) حديث طلق أخرجه الطحاوي . وأبوداود . والنسائي . والترمذي . وأحمد : ص ٢٣ - ج ٤ : وابن جارود . والدارقطني من حديث ملازم عن عبد الله بن بدر عن قيس بن علي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرخصة من مس الذكر ، هذا حديث رواه ثقات ، قال ابن عبد الهادي في "المحرر" ، ص ٥٩ وخطأ من ذكر الاتفاق على ضعفه . قال الترمذي ص ٧٨ - ج ١ : هذا الحديث أحسن شيء روي في هذا الباب ، وقال : حديث ملازم بن عمر عن عبد الله بن بدر أصح وأحسن ، وقال الطحاوي في "شرح الآثار" ، ص ٤٦ : حديث ملازم صحيح مستقيم الإسناد غير مضطرب في إسناده ولا في متنه ، فهو أولى عندنا مما رويناه أولاً من الآثار المضطربة في أسانيدها ، ثم أسند عن علي بن المديني أنه قال : حديث ملازم هذا أحسن من حديث بسرة ، وقال الحازمي في "الاعتبار" ، ص ٣٩ : رويناه عن أبي حفص الفلاس أنه قال : حديث قيس بن طلق عندنا أثبت من حديث بسرة ، وذكر تصحيحه عن الطبراني أيضاً ، وصححه ابن حبان ، قاله الحافظ في "التلخيص" ، ص ٤٦ ، وقال ابن حزم في "المجلد" ، ص ٢٣٩ - ج ١ : هذا خبر صحيح ، وصحح الحاكم حديث ملازم عن عبد الله بن بدر عن قيس عن علي لثن آخر ص ٤١٦ - ج ٤ ، وواقعه الذهبي . وروى أبوداود . وابن جارود . والطحاوي . وابن ماجه . وغيرهم من حديث محمد بن جابر عن قيس أيضاً : محمد بن جابر تكلم فيه لكنه صدوق ، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة ، وصحح حديثه الطبراني . وروى الطحاوي : ص ٤٦ ، وأحمد : ص ٢٢ - ج ٤ ، والطيايلى : ص ١٤٧ ، وابن سعد : ص ٤٠٢ - ج ٥ من حديث أيوب بن قتيبة عن قيس ، وهو وإن تكلم فيه ، لكن قال ابن عدي : مع ضعفه يكتب حديثه ، وقال ابن معين : لا بأس به ، وقال الدارقطني : يعتبر ، وقال أحمد : ثقة ، ولم يفتح فيه القول أحد سوى الحفظ ، لكنه متابع قوي . ولقائى النقض عن حديث طلق أجوبة : دعوى الترجيح . والنسخ . والتطبيق . ومخالفة الاعتبار ، أما الأول : فيما قال الشافعي : زعم من خالفه أن قاضي اليمامة ، ومحمد بن جابر ذكرا عن قيس بن طلق عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على "لا وضوء منه" ، قال الشافعي : قد سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا فيه قبول خبره ، وقد عارضه من وصفنا نعمته ورجاحته في الحديث وثبته ، اهـ . قلت : عدم معرفة الشافعي رحمه الله تعالى قيساً لا يضره إذا عرفه غيره ، هذا الترمذي إمام الحديث بلا مدافعة ، وبتلوه أبو القاسم البغوي . وإسماعيل بن محمد الصغار . وأبو العباس الأصم . وغيرهم من أئمة الحديث وأعلامهم لا يعرفهم ابن حزم ويجهلهم ، وليس كل من صحح حديثه عرف ما يكون به قبول خبره ، كما تقدم ، وعرفه ابن معين ووثقه ، وقال المجلي : يماحي تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وأما قول الشافعي : قد عارضه من وصفنا نعمته ورجاحته في الحديث وثبته ، فهو إن سلم فلاجل أن حديث قيس لم يبلغه إلا من طريق محمد بن جابر . وأيوب بن عتبة ، وهما قد تكلم فيه من تكلم ، وبما قال يحيى بن معين : لقد أكثر الناس في قيس بن طلق ، وأنه لا يحتج به ، وبما قال ابن أبي حاتم : سألت أبي . وأبازرعة عن هذا الحديث ، فقال : قيس بن طلق ليس ممن تهوم به الحجة ، ووهناه ولم يثبتاه ، قلت : قول يحيى هذا رواه البيهقي في "وسئلته" من طريق محمد بن الحسن النقاش المفسر ، وهو من المتهمين بالكذب ، قال البرقاني : كل أحاديثه منكوبة ، وليس له في تفسيره حديث صحيح ، روى النقاش عن عبد الله بن يحيى السرخسي ، وعبد الله هذا قال فيه ابن عدي :



وحديث بسرة وإن لم يخرجاه لاختلاف وقع في سماع عروة من بسرة، أو هو عن مروان عن بسرة، فقد احتجوا بسائر رواة حديثها: مروان، فن دونه، فترجح حديث بسرة، ورواه عكرمة بن عمار عن قيس عن النبي ﷺ مرسلًا، وهو أقوى من رواه عن قيس إلا أنه رواه منقطعاً، وأما حكم النسخ، فإن حديث طلق كان في ابتداء الإسلام، ثم أسند إلى طلق بن علي أنه قال: قدمت على النبي ﷺ وهم يبنون المسجد، فذكره، كما تقدم، قال: وما يؤيد حكم النسخ أن طلق الذي روى حديث الرخصة وجدناه قد روى حديث "الاتقاض" ثم ساق من طريق الطبراني

كان منها في روايته عن قوم لم يلحقهم، وقد ذكرنا عن ابن معين أنه وثق قيساً على أنه لو صح عن ابن معين ما قالوا: لم يكن لهم فيه راحة أيضاً، لأن ابن معين هو الذي قال: ثلاثة أحاديث لا تصح: أحدها: الوضوء من مس الذكر، ذكره النووي في "شرح المذهب"، من ٤٢ - ج ٢، وكان في الرخصة على مذهب أهل الكوفة كما ذكر الحازمي نفسه، وإذا كرم مع أحمد بن حنبل، فحصل أسرم على أن اتفاقاً على إسقاط الاحتجاج بالخبرين: خبر بسرة. وخبر طلق، قاله الخطابي في "المعالم"، من ٦٦، فاتفقوا على سقوط الاحتجاج بهما، إما لضعف الخبرين عندما، وهو الظاهر، كما ذكرنا من "ابن معين"، لأن المناظرة التي ذكرها الدارقطني من طريق النقاش من ٥٥: بين على. ويحيى تكلم فيهما على حديث بسرة بجهالة الشرطي، ويحيى على حديث طلق، بأنه لا يحتج بحديث قيس، فقال أحمد: كلا الأمرين على ما قلنا، وهذا مصير من يحيى. وأحمد إلى ضعف الخبرين. أو لصحة الخبرين وتعارضهما، فعلى كل منهما ليس في حديث أحدهما ما يقرب الحديث إلى القبول أو الرد إلا والآخر مثله عندما، ولا راحة لهم في قول أبي حاتم. وأبي زرعة أيضاً، لأنه لم يذكر منهما أنها صحيحة حديث بسرة، وإنما احتج إلى حديث طلق إذا لم يصح حديث بسرة، كما قاله ابن قتيبة، والذي في "الترمذي"، قال أبو زرعة: حديث أم حبيبة في هذا الباب أصح، وهو حديث الملا بن الحارث عن مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة، لحكمه على حديث أم حبيبة بالأصح مع الاتقطاع، فكأنه لم يرتض بحديث بسرة أيضاً وبما قالوا: رواية حديث بسرة رواية الصحيح، وإن لم يخرجاه لاختلاف وقع في سماع عروة من بسرة، أو عن مروان بن بسرة، فقد احتجوا بسائر رواة حديث بسرة: مروان فن دونه. دون حديث قيس، قتها لم يحتجوا بشيء من رواته، فهذا أوجه رجحان حديثها من حديث قيس.

قلنا: هذا ليس بثور، أما أولاً: فبأن الشرطي ليس من رجالها، وليس من رجال ما سواها من السلف، فن قيل: لم يقتنع عروة بقول الشرطي حتى أتى بسرة فسألها مشافهة، قلنا: كذا قالوا، ولكن لم يقتنع به ابن المديني. ولا يحيى ابن معين. وأحمد حيث قال لها. لما علل يحيى حديث طلق بقیس. وابن المديني حديث بسرة بالشرطي كلا الأمرين على ما قلنا، كما في "المستدرک"، من ١٣٩ - ج ١، مع أن يحيى ذكر قصة الملاقاة أيضاً. ولوقع بهذه الملاقاة البخاري. ومسلم لا يخرجاه في "صحيحهما"، وأما ثانياً: فإن ترجيح من يرجح رواتهما لوفور علمهما وبلوغهما الدروة العليا في نقد الرجال ومعرفة العلل، فإذا ظننا الحديث لم يبلغها أو بلغها لكن كاذب الباب غناء عنه ولم يحتاج إليه، قلنا: أن ترجحه لأجل رواتهما. وأما إذا علمنا أن الحديث بلغها وكان الرجال رجالها، ثم أعرضنا عنه مع الاحتياج إليه في الباب، فالظاهر أن هذا الاعراض ليس إلا لو من الحديث عندما، وإسهما أطلعا منه على أنه لم يطلع عليها غيره، ألا ترى أن البخاري يقول: أصح شيء في هذا الباب حديث الملا بن الحارث، عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة. وقد قل هو: روى مكحول عن رجل عن عنبسة غير هذا الحديث، ومثاده كما قال الترمذي: كأنه لم يره صحيحاً. فترجح البخاري حديث أم حبيبة، وهو منقطع عنده. مع أن شيئاً من رجاله ليس من رجاله. في "الصحيح". على أحاديث الباب. يؤيد منقلنا، فكون الرجال رجال الصحيحين هذا الوجه لا يقوى أمر الحديث، بل يوهنه، وأما إعراضهم عن الحديث لأجل الرجال. لعدم بلوغهم فيها يطلبانها من الدرجة العليا، مع وجود صفة القبول فيها لا يسيء الظن بالحديث، كما يسيء في الأول. والله أعلم.

أما النسخ، فكما قال ابن حبان. والطبراني. والبيهقي. والحازمي، قالوا: حديث طلق متقدم. قال ابن حبان:

بسند المتقدم ومته أن النبي ﷺ ، قال : « من مس ذكره فليتوضأ . قال : فدل ذلك على صحة النسخ ، وأن طلقاً قد شاهد الحالتين ، ثم اعترض للقائلين بالرخصة : بأن بسرة غير مشهورة ، واختلاف الرواة في نسبها يدل على جهالتها ، لأن بعضهم يقول : هي كنانية ، وبعضهم يقول : هي أسدية ، ولو سلم عدم جهالتها فليست توازي طلقاً في شهرته وكثرة روايته وطول صحبته ، واختلاف الرواة أيضاً في حديثها يدل على ضعف حديثها .

وبالجملة فحديث النساء إلى الضعف ماهو ، قال : وروى عن عمر بن علي الفلاس أنه قال :

كان قدومه في أول سنة من سني الهجرة ، حيث كان المسلمون يبنون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : إثبات النسخ يتوقف على أمور : الأول : أن قدوم طلق كان عند بناء المسجد . والثاني : أن المسجد لم يبن إلا في السنة الأولى من الهجرة . والثالث : أن طلقاً لم يجيء بعد هذه القدمة . والرابع : أن بسرة لم تجيء في السنة الأولى من الهجرة . والخامس : أن كل من روى حديث النقص لم يحضر أحد منهم البناء . وأما السادس : فبأن المراد بالوضوء في حديث بسرة ليس إلا وضوء الصلاة المتعارف عند الناس .

أما الأول : فيما استدل به ابن حبان ، ولم يذكر سنده ، وأسند البيهقي ص ١٣٥ . والحازمي : ص ٣١ من حديث محمد بن جابر عن عبد الملك بن بدر عن طلق بن علي قال : قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم ، وهم يبنون المسجد الحديث ، ومحمد بن جابر هذا هو الذي روى أن طلقاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هل من مس الذكر وضوء ؟ قال : « لا » وقال فيه الحازمي . والبيهقي ص ١٣٤ - ج ١ : أيوب بن عتبة . ومحمد بن جابر ضعيفان ، وقال البيهقي في ص ٢١٣ - ج ٢ : محمد بن جابر متروك .

وأما الأمر الثاني : فاكتمت فيه على مجرد الدعوى ، ولم يأت عليه بحجة من حديث صحيح أو ضعيف ، كأنه زعم أنه أمر بين يديه ، وليس كذلك ، بل هذا أمر بين رده ، أما أولاً : فيما قال الحافظ في « الفتح » ، ص ١٥٢ ج ١٢ : أما ابتداء المسجد ، فروى ابن سعد في « طبقاته » ، ص ٤٣ - ج ٨ عن عائشة : قدمنا المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يبنى المسجد وأبياتاً حول المسجد ، فأنزله منها أهله ، اه . وتبعه صاحب العون ، في ص ٢٦٦ - ج ٤ : والمسجد لم يكمل بناؤه إلا بعد مدة من دخوله صلى الله عليه وسلم المدينة ، اه . وأما ثانياً : فبأن المسجد بني على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين : مرة قبل خيبر . ومرة بعده ، وحضر بناءه مرة من أسلم عام خيبر أو قبله ، كما في « الزوائد » ، ص ١٤٦ - ج ١ المطبوعة في الهند ، كما في حديث أبي هريرة أنهم كانوا يحملون اللبن إلى بناء المسجد ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم معهم ، قال : فاستقبلت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو طارض لبنته على بطنه ، فظننت أنها شقت عليه ، قلت : ناولنيها يا رسول الله ، فقال : « خذ غيرها يا أبا هريرة ، فإنه لا يعيش إلا عيش الآخرة » رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ، وكذا في « وقاء الوفا » بأخبار دار المصطفى ، ص ٢٤٠ ، وقال فيه : هذا في البناء الثاني ، لأن أبا هريرة لم يحضر البناء الأول ، لأن قدومه عام فتح خيبر ، اه . وقال فيه أيضاً : وبناء رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين : بناء حين قدم أقل من مائة في مائة ، فلما فتح الله عليه خيبر بناء ، وزاد عليه في الدور ، اه . وفيه : ص ٣٣٦ - ج ١ روى البيهقي في الدلائل : عن عبد الرحمن السلمي ، أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص يقول لأبيه : قد قتلنا هذا الرجل ، وقد قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال : أي رجل ؟ قال : عمار بن ياسر » أما تذكر يوم بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد فكنا نحمل لبنة لبنة ، وعمار يحمل لبنتين لبنتين ، الحديث ، قال اليهودي : قلت : هو يقتضي أن هذا القول لعمار كان في البناء الثاني للمسجد ، لأن إسلام عمرو كان في الخامسة ، اه . قلت : الحديث رواه أحمد : ص ١٦١ - ج ٢ ، ص ٢٠٦ - ج ٢ مختصراً ، قلت : وفي « الزوائد » ، ص ٢٩٧ عن عبد الله بن الحارث : أن عمرو بن العاص قال لمعاوية : يا أمير المؤمنين أنا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم



حديث طلق عندنا أثبت من حديث بسرة ، وأجاب : بأن بسرة مشهورة لا ينكر شهرتها إلا من لا يعرف أحوال الرواة ، ثم أسند إلى مالك أنه قال : بسرة بنت صفوان هي جدة عبد الملك بن مروان أو أمه فاعرفوها ، وقال مصعب الزيري : بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد من التابعات ، وورقة بن نوفل عمها ، وليس لصفوان بن نوفل عقب إلا من قبل بسرة ، وهي زوجة معاوية بن المغيرة بن أبي العاص ، قال : وأما اختلاف الرواة في حديثها ، فقد وجد في حديث طلق نحو ذلك ، ثم إذا صح للحديث طريق واحد وسلم من شوائب الطعن تعين المصير

يقول : حين يبنى المسجد لعمار : «إني حريص على الجهاد وإنك لمن أهل الجنة ، وتقتك الفتنة الباغية ؟ » قال : بلى ، الحديث ، قال : رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، اه . في هذا أن بناءه كان بعد فتح مكة ، فلا استدلال بمجرد حضور طلق ببناء المسجد بحديث ضيف - لو استدل به مخالفهم لثنوا عليه الفارة - لا يكتفى ولا يشق ، كيف ساغ لهم أن يدعوا أن طلقاً وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة الأولى؟! وقد كان يكتفى لردده سند طلق كله ، أفلا يكتفى لهم حديثه : « إذا رأيتم الهلال فصوموا لرؤيته ، وإذا رأيتموه أفطروا ، فإن أعمى عليكم آتموا العدة » فإن المراد بالعدة فيه عدة رمضان ، فكانت هذه القعدة بعد فرض رمضان ، وأن فرضيته نزلت في آخر السنة الثانية ، ؟ ! أفلا يكتفى لابن حبان حديث الوفد وكسر البيعة الذي استدل به ، لأن عام الوفود بعد الهدنة ، بل بعد الفتح ، ومتى كان المسلمون قد درين على كسر البيعة في السنة الأولى ؟ ! ثم على ما استدل به لا يتعلق بشيء مما في السياق بمطلوبه ، لأن الحديث ليس إلا أن طلقاً جاء وافداً وخرج راجعاً ، واستوهب ماءً ، وكسر بيعة ، وشيء من ذلك لا يدل على أن قدمه كان في السنة الأولى ، أو أنه لم يرجع بعد إلى المدينة ، إلا ما ادعى بعد رواية الحديث ، ثم لم يعلم له رجوع بعد ذلك ، فمن ادعى يثبته بسنة مصرحة ، ولا سبيل له إلى ذلك ، اه . وبالعجب ! إنه يصد أن حديث طلق منسوخ ، فهل يكتفى له هذا القدر ؟ ! إنه جاء قد ذهب ولم يعلم له رجوع ، فلو كان عدم العلم يكتفى والدلائل لكان له أن يقول من أول الأمر : إنه منسوخ ، ولم يثبت أنه ناسخ ، ومن ادعى فعله البيان ، أعلم هو أن الاحتمان يكتفى لمن يمنع الاستدلال لا لمن يستدل ، أي لو تم من دليلك أن طلقاً جاء في السنة الأولى لتوقف على أمور آخر : منها أنه لم يأت بعد ، فلي من يدعي أن يأتي بدليل على هذا ، أو أي حاجة للمانع أن يأتي بدليل على المقدمة المتنوعة ، على أنا نقول : قال ابن سعد في « الطبقات » ، ص ٥٥ - ج ١ : قدم وفد بني حنيفة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بضعة عشر رجلاً : فيهم رجال بن غنود . وسلمة بن حفظة السحيمي . وطلق بن علي بن قيس . وجران بن جابر . وعلى بن سنان ، والأقرس بن سلمة . وزيد بن عمرو بن عبد عمرو . ومسيلمة بن حبيب ، وعلى الوفد سلمى . فأنزلوا دار رمة ، ثم ذكر إسلامهم وضيافتهم ، وفي الوفد مسيلمة الكذاب ، وذكر استيهاهم الماء ، وكسر البيعة ، وادعاء مسيلمة النبوة ، وهذا ابن إسحاق إمام المنأزى ، ذكر قدوم مسيلمة ، ومن معه عام الوفود سنة تسع ، كما في « سيرة ابن هشام » ، ص ٣٤٠ - ج ٢ ، وعليه اعتماد ابن قيم في « الهدى » ، فمن ادعى أن طلقاً قدم قبل عام الوفود فعليه البيان بالسنة الصحيحة العربية ، وأنى له هذا ؟ ثم هذا كله كلامنا مع ابن حبان ، وهو إمام من أئمة المسلمين ، نستدل به إذا لم يقين لنا خطؤه ، لكن ربما يستدل بشيء على شيء ، ويفض عن النتائج ، ويرد على شيء ولا يخشى العواقب ، كما استدل بالحديث الصحيح أن يبنى المسجد الحرام . والمسجد الأقصى أربعون سنة ، قدل : هذا رد على من زعم أن بين إسماعيل . وسليمان عليهما السلام ألف سنة . اه . ولنعم مقيل له ، فلي قياس قولك : بينهما أربعون سنة ، اه . والله أعلم .

وأما الحازمي ، فكفانا عن مؤنة الجواب ، حيث روى من طريق أيوب بن عتبة عن قيس بن طلق عن أبيه طلق عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « من مس فرجه فليتوضأ » ونقل تصحيحه عن الطبراني ، وقال ابن عبد الهادي في « المحرر » ، ص ١٩ : إسناده لا يثبت ، وأيوب عن قيس هو الذي صنفه . فيما قبل ، وسكت عنه هنا ، بل ذكر تصحيح



إليه ، ولا عبرة باختلاف الباقيين ، وطريق مالك إليها لا يختلف في صحته وعدالة روايته ، قال : وقد روى هذا الحديث جماعة من الصحابة غير بسرة نحو عبد الله بن عمرو بن العاص . وأبي هريرة . وعائشة . وأم حبيبة ، وكثرة الرواة مؤثرة في الترجيح ، وأما حديث الرخصة ، فإنه لا يحفظ من طريق توازي هذه الطرق ، أو تقاربها إلا من حديث طلق بن علي اليمامي وهو حديث فرد في الباب ، قال : وزعم بعض الكوفيين أن كثرة الرواة لا أثر لها في باب الترجيحات ، لأن طريق كل واحد منهما غلبة الظن ، فصار كشهادة شاهدين مع شهادة أربعة ، وردده بأن غلبة الظن إنما تعتبر في باب الرواية دون الشهادة ،

حديثه عن الطبراني ، لكن ارتفع به قصة التقدم والتأخر ، وهم ما بناء ابن حبان ، فلذا اكتفى الحازمي على النسخ بقوله : يشبه أن يكون سماع الحديث الأول « حديث الرخصة » ، من النبي صلى الله عليه وسلم ، قبل هذا ، ثم سماع هذا بعد فوافق حديث بسرة ، اه . قلنا : للخصم أن يقول : يشبه أن يكون سماع أولا حديث الوضوء ، ثم حديث الرخصة ، والله أعلم .

أما الثالث : فلم يثبت أيضاً لما تقدم ، بل الظاهر أنه لم يجز . قبل عام الوفود ، وشركته في بناء المسجد ، كشركة أبي هريرة . وعمرو بن العاص . وابنه رضي الله عنهم عند البناء الثاني ، وبه تبين حال المقدمة الخامسة ، والله أعلم . وأما الرابع : فكفانا رده أيضاً الحازمي حيث قال : بسرة قديم هجرتها وصحبها .

أما التطبيق فقالوا : إن المراد بحديث بسرة - الإصابة بياطن الكف - وبحديث طلق - بظهره - واستدل عليه البيهقي : ص ٣٥ - ج ١ بحديث محمد بن جابر : قال : حدثني شيخ لنا من أهل اليمامة ، يقال له : قيس بن طلق عن أبيه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أو سمع رجلاً يسمعه ، فقال : بينما أنا أصلي ، فذهبت أحك نخذي فأصاب يدي ذكرى ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما هو منك ؟ » قال : والظاهر من حال من يحك نخذه وإصابة يده ذكرى أن يصيبه بظهر الكف ، اه . قلت : محمد بن جابر في هذه الرواية ، قال البيهقي : ضعيف ، وأن من استدل بهذا الحديث على الرخصة إنما استدل بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا بظاهر حال السائل ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما هو منك » لا يفرق بين الكف والظهر ، وقال : والظاهر من حال من يحك ، الخ ، أيضاً ممنوع ، نعم لو كان لفظه : فحككت نخذي ، فأصاب يدي ذكرى ، لكان الظاهر كما قال ، فأما وقد قال : فذهبت أحك نخذي فأصاب يدي ذكرى ، فلا .

وبما جاء في بعض الآثار : « من ألقى يده إلى فرجه فليتوضأ » ، قال البيهقي ص ٣٤ - ج ١ : قال الشافعي : الإفضاء باليد إنما هو بباطنها ، وفيه ما قال ابن حزم في « المحلى » ، ص ٢٣٨ - ج ١ : هذا لا يصح أصلاً ، ولو صح لما كان فيه دليل على ما يقولون ، لأن الإفضاء باليد يكون بظاهر اليد كما يكون بباطنها حتى لو كان الإفضاء بباطن اليد ، لما كان في ذلك ما يسقط الوضوء عن غير الإفضاء ، إذا جاء أثر بزيادة على لفظ الإفضاء ، فكيف والإفضاء يكون بجميع الجسد قال الله تعالى : ( وقد أفضى بعضكم إلى بعض ) ، وبأن المراد بحديث طلق المس بمحائل ، واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ألقى يده إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه وضوء الصلاة » ، اه . قلنا : يزيد بن عبد الملك الراوي متروك ، وقابله مافع القاري ، وهو وإن وثقه بعضهم ، فقد قال فيه أحمد : يؤخذ عنه القرآن ، وليس في الحديث بشيء ، ولا ينبغي رده هذا التأويل .

وأما الاعتبار ، فقالوا : إن الذكر لا يشبه سائر الجسد ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يمس الرجل ذكره يمينه ، ولو كان بمنزلة الإبهام والأظفار ، وما هو منا لكان لا بأس علينا أن نمسه بأيامنا ، قلنا : هذه علة في مقابلة النص ، فإن قوله عليه السلام : « هل هو إلا بضعة منك » يفيد التسوية بينه وبين سائر الجسد ، فهي مردودة ، وقد أسند البيهقي ص ١٣٠ - ج ١ عن ابن خزيمة ، قال : كان الشافعي يوجب الوضوء من مس الذكر اتباعاً لخبر بسرة لافياً ، اه . ولو صح هذا القياس لكان يجب أن يكون خبر طلق فاسخاً ، لأن خبر بسرة كان على ما هو الأصل قبل

ألا ترى أنه لو شهد خمسون امرأة بشهادة لم تقبل شهادتهن ؟ ولو شهد بها رجلان قبلاً ، ومعلوم أن شهادة خمسين امرأة أقوى في اليقين ، وكذلك سوى الشارع بين شهادة إمامين عالمين ، وشهادة رجلين جاهلين ، وأما في الرواية فترجع رواية الأعم الدّين على غيره من غير خلاف يعرف في ذلك ، فظهر الفرق بينهما ، ووجب المصير إلى حديث بسرة ، والله أعلم ، انتهى .

**الحديث الثاني من أحاديث الأصحاب** ، أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١) عن جعفر ابن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة أن رجلاً (٢) سأل النبي ﷺ ، فقال : إني مسست ذكرى وأنا أصلي ، فقال : « لا بأس إنما هو جزء منك » ، انتهى . وهو حديث ضعيف ، قال البخاري . والنسائي . والدارقطني في "جعفر بن الزبير" : متروك . والقاسم أيضاً : ضعيف .

**الحديث الثالث** : أخرجه الدارقطني في "سننه" (٣) عن الفضل بن المختار عن عبيد الله ابن موهب عن عصمة بن مالك الخطمي - وكان من الصحابة - أن رجلاً قال : يا رسول الله إني احتككت في الصلاة ، فأصاب يدي فرجتي ، فقال النبي ﷺ : « وأنا أفعل ذلك » ، انتهى . وهو حديث ضعيف أيضاً . قال ابن عدي : الفضل بن مختار أحاديثه منكورة ، وقال أبو حاتم : هو مجهول ، وأحاديثه منكورة ، يحدث بالباطيل ، انتهى . قال الطحاوي (٤) في "شرح الآثار" : وقد روى عن جماعة من الصحابة مثل مذهبنا ، ثم أخرج (٥) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال :

« الرخصة ، وما استدلوا به من النهي عن مس الذكر يمينه . فليس هو لأجل البصمة ، بل لأجل البول » ، فن الحديث في الصحيح ، عن أبي قتادة رفعه : إذا أتى أحدكم الغائط ، فلا يمسح ذكره يمينه ، فمسح الذكر كناية عن الاستنجاء ، وكذا الحكم في الاتق لا يمسحه يمينه لأجل الخاط ، وعليه حمل بعض أهل العلم حديث بسرة ، بأن المراد بالمس فيه المس للاستقاء من البول ، قال ابن الهمام في "الفتح" ، ص ٣٨ - ج ١ : إن سلكنا طريق الجمع جعل مس الذكر كناية عما يخرج منه ، وهو من أسرار البلاغة يسكتون عن ذكر الشيء ويرمزون عليه بذكره . هو من روافقه ، قال صلى الله عليه وسلم : « إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره يمينه ولا يستنجي يمينه » الحديث ، أحمد ص ٣٠٠ - ج ٥ . فلما كان مس الذكر غالباً يرادف خروج الحدث منه ويلزمه عبر به عنه . كما عبر تعالى بأنجي من الغائط ، عما يقصد الغائط لأجله ويحل فيه ، فيطابق طريق الكتاب والسنة في التعبير . فيصار إلى هذا لدفع التعارض ، اه . وحمل بعض أهل العلم حديث بسرة على الاستحباب . وحديث طلق على الإباحة والرخصة .

وأما السادس : فيها قال ابن تيمية في "الفتاوى" ، ص ٥٨ - ج ١ : إن الوضوء في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروه قط إلا وضوء الصلاة . الخ . قالت : هذا دعوى مجرد ، وقد قال صلى الله عليه وسلم لعكرات حين غسل يديه : « هذا وضوء » ،

(١) ص ٣٧ (٢) قلت : منته عند ابن ماجه هكذا : سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مس الذكر ، فقال : « إنما هو جزء منك » اه ، وأخرجه ابن أبي شيبة ، وفيه : « هل هو لإجدوة منك .. ؟ » (٣) ص ٥٤ (٤) ص ٤٧ (٥) وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود . وسعد . وحذيفة . وابن عباس . وعمار بن ياسر . وعمران بن حصيب . وعلي بن أبي طالب نحوه .



ما أبالي مسست أنفي أو ذكرى، وأخرج عن ابن مسعود نحو ذلك، وأخرج عن عمار بن ياسر أنه قال : وإنما هو بضعة منك ، وأن لكفك موضعاً غيره ، ثم أخرج عن حذيفة . وعمران بن حصين كما لا يريان في مس الذكر وضوءاً ، قال : ولا نعلم أحداً من الصحابة أقتى بالوضوء منه غير ابن عمر ، وقد خالفه في ذلك أكثر الصحابة ، وما رواه عن ابن عباس أنه قال : " فيه الوضوء " فقد روى عنه خلافة ، ثم أخرج عنه أنه قال : ما أبالي إياه : مسست ذكرى . أو أنفي ، قال : وما رويه عن الحكم عن مصعب بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص ، قال : كنت أمسك المصحف على أبي ، فمسست ذكرى ، فأمرني أن أتوضأ ، فحمل على غسل اليدين بما أخبرنا ، وأسند إلى الزبير عن عدى عن مصعب بن سعد مثله ، وقال فيه : قم فاغسل يدك ، انتهى . وحكى صاحب "التنقيح" قال : اجتمع (١) سفيان . وابن جريج ، فتذاكرا مس الذكر ، فقال : ابن جريج يتوضأ منه ، وقال سفيان : لا يتوضأ منه ، أرأيت لو أمسك يده منياً ما كان عليه ؟ قال : ابن جريج : يغسل يده ، قال : فأيهما أكبر ، المنى . أو مس الذكر ؟ فقال : ما ألقاها على لسانك إلا الشيطان ، انتهى .

### أحاديث مس المرأة حديث للخصوم القائلين بنقض الوضوء منه ، رواه الترمذى في

"كتابه" من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل ، قال : أتى النبي ﷺ رجل ، فقال : يا رسول الله أرأيت رجلاً لقي امرأة وليس بينهما معرفة ، فليس يأتى الرجل إلى امرأته شيئاً إلا أتاه إليها إلا أنه لم يجامعها . قال : فأنزل الله ﴿ أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ﴾ الآية . قال : فأمره النبي ﷺ أن يتوضأ ويصلي . قال معاذ : فقلت : يا رسول الله أهى له خاصة أم للؤمنين عامة ؟ قال : « بل للؤمنين عامة » ، انتهى . قال الترمذى : هذا حديث ليس إسناده بمتصل ، فان عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل ، ومعاذ بن جبل مات في خلافة عمر ، وقتل عمر وعبد الرحمن بن أبي ليلى صغير "ابن ست سنين" ، انتهى . ذكره في تفسير "سورة هود" ورواه الحاكم في "المستدرک" وسكت عنه ، ورواه الدارقطني ، ثم البيهقي في "سنتهما" ، والفاظهم الثلاثة فيه ، قال : يا رسول الله ما تقول في رجل أصاب من امرأة لا تحل له ، فلم يدع شيئاً يصيبه الرجل من امرأته إلا أصابه منها غير أنه لم يجامعها ؟ فقال له النبي ﷺ : « توضأ وضوءاً حسناً ، ثم صل » ، قال : فأنزل الله الآية ، فقال معاذ : أهى له خاصة أم للمسلمين عامة ؟ قال : « بل للمسلمين عامة » ، انتهى . وهذا الحديث مع ضعفه وانقطاعه ليس فيه حجة ، لأنه إنما أمره بالوضوء للتبرك وإزالة الخطيئة لا للحدث ، ولذلك قال له : « توضأ وضوءاً حسناً » وقد ورد أنه عليه السلام أتاه رجل فقال له : يا رسول الله

(١) أسنده البيهقي و "سننه الكبرى" ، ص ١٣٦ - ج ١



أدع الله لي أن يعافيني من الخطايا، فقال له: «أكتم الخطيئة وتوضأ وضوءاً حسناً، ثم صل ركعتين، ثم قال: «اللهم، فذكر دعاءً، وفي مسلم عن أبي هريرة حديث خروج الخطايا من كل عضو يغسله في الوضوء، ثم ذكر البيهقي أثراً عن ابن مسعود. وأثراً عن ابن عمر، وأثراً عن عمر: أن اللبس مادون الجماع، فمن لمس فعليه الوضوء، ثم قال: وخالفهم ابن عباس، فقال: هي الجماع ولم ير في اللبس وضوءاً، ثم أسند عن شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: «اللبس. والمباشرة الجماع، ولكن الله يكتفي ما يشاء بما يشاء»، انتهى. أما أثر عمر فقد ضعفه ابن عبد البر<sup>(١)</sup>، وقال: هو عندهم خطأ، وهو صحيح عن ابن عمر لا عن عمر، انتهى.

أحاديث أصحابنا، ومن قال بعدم النقص منه، فيه عن عائشة، وأبي أمامة، وحديث عائشة اختلف طرقه اختلافاً كثيراً، وأما ألفاظه فإنها وإن اختلفت فإنها ترجع إلى معنى واحد، وأنا أذكر ما تيسر لي وجوده من الصحيح وغيره.

الطريق الأول: رواه البخاري. ومسلم في «صحيحهما» من حديث أبي سلمة عن عائشة قالت: كنت أنا بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاني في قبلته، فإذا سجد غمزني، فقبضت رجلي، فإذا قام بسطتهما، والبيوت يومئذ ليس فيها مصاييح، وفي لفظ: فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي فضممتها إليّ، ثم سجد، انتهى.

طريق آخر أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة عن عائشة قالت: فقَدَت النبي ﷺ ذات ليلة فجعلت أطلبه بيدي فوقعت يدي على قدميه، وهما منصوبتان، وهو ساجد، يقول: «أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك»، انتهى. وهذان الطريقان رواهما النسائي<sup>(٣)</sup> في «سننه» وبوَّب عليهما «ترك الوضوء من مس الرجل امرأته بغير شهوة» والخصوم يحملون هذا الحديث على أن المس وقع بحائل، وهذا التأويل مع شدة بعده يدفعه بعض ألفاظه، كما ستراه إن شاء الله تعالى.

طريق آخر روى أبو داود<sup>(٤)</sup>. والترمذي. وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من حديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قبل امرأة من نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ، قال عروة<sup>(٦)</sup>: فقلت لها: من هي، ألا أنت؟ فضحكت. انتهى. ثم أخرجه أبو داود عن عبد الرحمن بن مغراء ثنا الأعمش ثنا أصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث، قال أبو داود: قال

(١) في التمهيد «الجمهور النقي»، (٢) ص ١٩٢ (٣) ص ٣٨ (٤) ص ٢٧ (٥) ص ٣٨

(٦) ويفهم من سياق السؤال أن عروة هو «ابن الزبير»، لأن الزنبي لا يجسر أن يقول مثل هذا الكلام لعائشة

«الدراية»، ص ٢٠

يحيى بن سعيد القطان لرجل : أحثك عن أن هذين الحديثين "يعنى حديث الأعمش هذا . وحديثه بهذا الاسناد - فى المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة -" أنهما شبه لاشيء ، قال أبو داود : وروى عن الثورى أنه قال : ما حدثنا حبيب بن أبى ثابت إلا عن عروة المزنى "يعنى لم يحدثهم عن عروة ابن الزبير بشيء" قال أبو داود : وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً ، انتهى . والترمذى لم ينسب عروة فى هذا الحديث أصلاً ، وأما ابن ماجه فانه نسبه ، فقال : حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ثنا وكيع <sup>(١)</sup> ثنا الأعمش عن حبيب بن أبى ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة ، فذكره ، وكذلك رواه الدارقطنى ، ورجال هذا السند كلهم ثقات ، قال الترمذى : وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث ، ويقول : لم يسمع حبيب بن أبى ثابت من عروة شيئاً ، قال الترمذى : ولا يصح فى هذا الباب عن النبى ﷺ شيء ، انتهى . وروى البيهقى فى "سننه" هذا الحديث وضعفه ، وقال : إنه يرجع إلى عروة المزنى ، وهو مجهول ، انتهى . قلنا : بل هو عروة ابن الزبير ، كما أخرجه ابن ماجه بسند صحيح ، وأما سند أبى داود الذى قال فيه : عن عروة المزنى فانه من رواية عبد الرحمن بن مغراء عن ناس مجاهيل ، وعبد الرحمن بن مغراء متكلم فيه ، قال ابن المدينى : ليس بشيء ، كان يروى عن الأعمش ستائة حديث تركناه ، لم يكن بذاك ، قال ابن عدى : والذى قاله ابن المدينى هو كما قال ، فانه روى عن الأعمش أحاديث لا يتابعه عليها الثقات ، وأما ما حكاه أبو داود عن الثورى أنه قال : ما حدثنا حبيب بن أبى ثابت إلا عن عروة المزنى ، فهذا لم يسنده أبو داود ، بل قال عقبه : وقد روى حمزة عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً ، فهذا يدل على أن أبا داود لم يرض بما قاله الثورى ، ويقدم هذا لأنه مثبت ، والثورى نافى ، والحديث الذى أشار إليه أبو داود هو أنه عليه السلام كان يقول : اللهم عاقنى فى جسدى وعاقنى فى بصرى ، رواه الترمذى فى "الدعوات" وقال : غريب <sup>(٢)</sup> وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : حبيب بن أبى ثابت لم يسمع من عروة شيئاً ، انتهى . وعلى تقدير صحة ما قال البيهقى : إنه عروة المزنى ، فيحتمل أن حبيباً سمعه من ابن الزبير ، وسمعه من المزنى أيضاً ، كما وقع ذلك فى كثير من الأحاديث ، والله أعلم ، وقد مال أبو عمر بن عبد البر إلى تصحيح هذا الحديث ، فقال : صححه الكوفيون ، وثبتوه لرواية الثقات من أئمة الحديث له ، وحبيب لا ينكر <sup>(٣)</sup> لقاءه عروة لروايته عن هو أكبر من عروة وأقدم موتاً ، وقال فى موضع آخر : لاشك أنه أدرك عروة ، انتهى .

(١) وكذا رواه أحمد عن وكيع عن الأعمش عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها ، الحديث

فى "مسنده" ، ص ٢٢ - ج ٢ (٢) قال الترمذى فى "جامع الدعاء" ، ص ١٨٦ - ج ٢ : هذا حديث

حسن غريب . (٣) لكنه مدلس من الثالثة



طريق آخر أخرجه أبو داود . والنسائي<sup>(١)</sup> عن الثوري عن أبي دوق عن إبراهيم التيمي عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل بعض نسائه ثم يصلي ولا يتوضأ ، قال أبو داود . والنسائي . وإبراهيم التيمي : لم يسمع من عائشة ، قال البيهقي : ورواه أبو حنيفة عن أبي دوق عن إبراهيم عن حفصة ، وإبراهيم لم يسمع من عائشة . ولا من حفصة ، قال : والحديث الصحيح عن عائشة إنما هو في قبلة الصائم ، فحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها ، ولو صح إسناده لقلنا به ، انتهى . قلنا : أما قوله : إبراهيم لم يسمع من عائشة ، فقال الدارقطني في "سننه"<sup>(٢)</sup> "بعد أن رواه ، وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري عن أبي دوق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة ، فوصل سنده ، ومعاوية هذا أخرجه له مسلم في "صحيحه" ، وأبو دوق : عطية بن الحرب ، أخرجه له الحاكم في "المستدرک" ، وقال أحمد :<sup>(٣)</sup> ليس به بأس ، وقال ابن معين : صالح ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال ابن عبد البر : قال الكوفيون : هو ثقة . لم يذكره أحد ، بجرح . ومراسيل الثقات عندهم حجة ، وأما قوله : والحديث الصحيح عن عائشة في "قبلة الصائم" فحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها ، فهذا تضعيف منه للرواة من غير دليل ظاهر ، والمعنيان مختلفان ، فلا يقال : أحدهما بالآخر .

طريق آخر رواه ابن ماجه في "سننه"<sup>(٤)</sup> "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة"<sup>(٥)</sup> ثنا محمد بن فضيل عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن زينب السهمية عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ ، ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ ، وربما فعله بي ، انتهى . وهذا سند جيد .

طريق آخر أخرجه النسائي<sup>(٦)</sup> عن ابن الهاد ، واسمه "يزيد بن عبد الله" عن عبد الرحمن ابن القاسم عن القاسم عن عائشة ، قالت : أن كان رسول الله ﷺ يصلي ، وإني لمعتضة بين يديه اعتراض الجنازة حتى إذا أراد أن يوتر مسني برجله ، انتهى . وهذا الإسناد على شرط الصحيح ، وابن الهاد ، قد اتفقوا على الاحتجاج به .

طريق آخر رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده"<sup>(٧)</sup> "أخبرنا بقية بن الوليد"<sup>(٨)</sup> حدثني عبد الملك بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قبلها وهو صائم ، وقال : إن القبلة لا تنقض الوضوء ولا تفطر الصائم ، وقال : يا حميراء إن في ديننا لسعة ، انتهى .

(١) وأحمد : ص ٢١٠ (٢) ص ٥١ (٣) والنسائي . ويعقوب بن سفيان . (٤) ص ٣٩

(٥) والدارقطني : ص ٥٢ ، وقال : زينب مجهولة : قال الحافظ : ذكرها ابن حبان في الثقات (٦) ص ٣٨

(٧) والدارقطني : ص ٥٠ مختصراً (٨) صدوق كثير التدليس



طريق آخر روى البزار في "مسنده" (١) "حدثنا إسماعيل بن يعقوب بن صبيح ثنا محمد بن موسى بن أعين ثنا أبي عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل بعض نسائه ثم يصلي ولا يتوضأ، وعبد الكريم: روى عنه مالك في "الموطأ" وأخرج له الشيخان. وغيرهما، ووثقه ابن معين. وأبو حاتم. وأبو زرعة. وغيرهم، وموسى بن أعين مشهور، ووثقه أبو زرعة. وأبو حاتم، وأخرج له مسلم، وأبوه (٢) مشهور، روى له البخاري، وإسماعيل: روى عنه النسائي، ووثقه. وأبو عوانة الاسفرائني، وأخرج له ابن خزيمة في "صحيحه" وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج الدارقطني هذا الحديث من وجه آخر عن عبد الكريم، وقال عبد الحق بعد ذكره لهذا الحديث من جهة البزار: لا أعلم له علة توجب تركه، ولا أعلم فيه مع ما تقدم أكثر من قول ابن معين: حديث عبد الكريم عن عطاء حديث ردي، لأنه غير محفوظ، وانفراد الثقة بالحديث لا يضره، فإما أن يكون قبل نزول الآية، ويكون الملامسة "الجماع" كما قال ابن عباس، انتهى كلامه. فان قيل: فقد رواه الدارقطني (٣) من جهة ابن مهدي عن الثوري عن عبد الكريم عن عطاء، قال: ليس في القبلة وضوء، قلنا: الذي رفعه زاد، والزيادة مقبولة، والحكم للرافع، ويحتمل أن يكون عطاء أفتى به مرة، ومرة أخرى رفعه، والله أعلم.

طريق آخر أخرج الدارقطني (٤) من طرق: عن سعيد بن بشير حدثني منصور بن زاذان عن الزهري عن أبي سلية عن عائشة، قالت: لقد كان رسول الله ﷺ يقبلني إذا خرج إلى الصلاة ولا يتوضأ، قال الدارقطني: تفرد به سعيد، وليس بالقوي، انتهى. وسعيد هذا ووثقه شعبة. ودحيم، كذا قال ابن الجوزي، وأخرج له الحاكم في "المستدرک"، وقال ابن عدي: لا أرى بما يروى بأساً، والغالب عليه الصدق، انتهى. وأقل أحوال مثل هذا أن يستشهد به، والله أعلم.

طريق آخر أخرجه الدارقطني أيضاً عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة، قالت: لاتعاد الصلاة من القبلة، كان النبي ﷺ يقبل بعض نسائه ويصلي ولا يتوضأ، انتهى. ولم يعله الدارقطني بشيء، سوى أن منصوراً خالفه، وذكر البيهقي في "الخلافيات" أن أكثر رواه إلى ابن أخي الزهري مجهولون (٥) وينظر فيه.

(١) قال الحافظ في "الدراية"، ص ٢٠: رجاله ثقات (٢) وفي "س"، ابنه. (٣) ص ٥٠،

(٤) ص ٤٩. (٥) ليس كذلك، بل أكثرهم معروفون "الجوهري"، ص ١٢٦ - ج ١ قال الذهبي: عمرو بن سيار ليس بالمتين، اهـ. قلت: عبد الباقي بن قانع الحنفى الحافظ ثقة معروف، وشيخه إسماعيل بن الفضل ثقة، ذكره الخطيب: ص ٢٦١ - ج ٦، ومحمد بن عيسى الطرطوسي: من رجال اللسان، قال الحاكم: هو من المشهورين بالرحلة والفهم والتثبت، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه أبو عوانة في "صحيحه"، قلت: بن سليمان بن عمر ابن سيار، لم أر من ذكره.

طريق آخر أخرجه الدارقطني (١) عن أبي بكر النيسابوري عن حاجب (٢) بن سليمان عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قبل رسول الله ﷺ بعض نسائه ، ثم صلى ولم يتوضأ ، ثم ضحكت ، والنيسابوري إمام مشهور ، وحاجب لا يعرف فيه مطعن ، وقد حدث عنه النسائي وثقه ، وقال في موضع آخر : لا بأس به ، وباقي الإسناد لا يسأل عنه ، إلا أن الدارقطني قال عقيبه : تفرد به حاجب عن وكيع ، وهم فيه ، والصواب عن وكيع بهذا الإسناد أنه عليه السلام كان يُقَبَّلُ وهو صائم ، وحاجب لم يكن له كتاب ، وإنما كان يحدث من حفظه ، ولقائل أن يقول : هو تفرد ثقة . ونحديثه من حفظه إن كان أوجب كثرة خطئه بحيث يجب ترك حديثه ، فلا يكون ثقة ، ولكن النسائي وثقه ، وإن لم يوجب خروجه عن الثقة . فلعله لم يهيم ، وكان لنسبته إلى الوهم بسبب مخالفة الأكثرين له .

طريق آخر أخرجه الدارقطني أيضاً عن علي بن عبد العزيز الوراق عن عاصم بن علي عن أبي أويس حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنه بلغها قول ابن عمر : في القبلة الوضوء . فقالت : كان رسول الله ﷺ يقبَّل وهو صائم ثم لا يتوضأ . قال الدارقطني : لا أعلم حدث به عن عاصم هكذا غير علي بن عبد العزيز ، انتهى كلامه . وعلي هذا مصنف مشهور ، مخرج عنه في "المستدرک" ، وعاصم أخرج له البخاري . وأبو أويس : استشهد به مسلم .

وأما حديث أبي أمامة ، فرواه ابن عدي في "الكامل" من حديث ركن بن عبد الله الشامي عن مكحول عن أبي أمامة الباهلي ، قال : قلت : يا رسول الله الرجل يتوضأ ، ثم يقبَّل أهله ويلاعبها أينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا ، انتهى . وأسند تضعيف ركن هذا عن ابن معين ، ورواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" وأعله بركن ، وقال : إنه روى عن مكحول ستمائة حديث ، مال كثير منها أصل لا يجوز الاحتجاج به بحال ، انتهى .

وأما حديث أبي هريرة ، فرواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا سعد بن يحيى بن سعيد الأموي حدثني أبي ثنا يزيد بن سنان (٣) عن عبد الرحمن بن عمرو الأزاعي عن يحيى بن كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ يقبَّل ، ثم يخرج إلى الصلاة ولا يحدث وضوءاً ، انتهى .

وأما حديث ابن عمر ، فرواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" عن غالب بن عبد الله العقيلي



الجزري عن نافع عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يُقَبَّل ولا يعيد الوضوء ، انتهى . وأعله بغالب هذا ، وقال : إنه كان يروى المضلات عن الثقات ، لا يجوز الاحتجاج بخبره .

## فصل في الغسل

الحديث الثالث والعشرون: روى عن النبي ﷺ أنه قال : « عشر من الفطرة » : وذكر منها المضمضة . والاستنشاق ، قلت : رواه الجماعة <sup>(١)</sup> إلا البخاري ، فسلم . وأبو داود . وابن ماجه في « الطهارة » والترمذي في « الاستيذان » وقال : حديث حسن ، والنسائي في « الزينة » كلهم عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « عشر من الفطرة : قص الشارب . وإعفاء اللحية . والسواك . والاستنشاق بالماء . وقص الأظفار . وغسل البراجم ، وتنف الإبط . وحلق العانة . واتقاص الماء ، قال مصعب : ونسيت العاشرة ، إلا أن يكون المضمضة ، انتهى . وهذا الحديث وإن كان مسلم أخرجه في « صحيحه » فقيه علتان ، ذكرهما الشيخ تقي الدين في « الإمام » وعزاها لابن مندة : إحداهما : الكلام في مصعب ابن شيبة ، قال النسائي في « سننه <sup>(٢)</sup> » : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، ولا يحمده . الثانية : أن سليمان التيمي <sup>(٣)</sup> رواه عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلا ، هكذا رواه النسائي في « سننه » ورواه أيضاً عن أبي بشر عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلا ، قال النسائي : وحديث التيمي . وأبي بشر أولى ، وأبو مصعب منكر الحديث ، انتهى . ولأجل هاتين العلتين لم يخرج به البخاري ، ولم يلتفت مسلم إليهما ، لأن مصعباً عنده ثقة ، والثقة إذا وصل حديثاً يقدم وصله على الإرسال .

حديث آخر رواه أبو داود . وابن ماجه من حديث علي بن زيد عن سلمة بن محمد بن عمار ابن ياسر عن عمار بن ياسر أن رسول الله ﷺ قال : « من الفطرة المضمضة . والاستنشاق . والسواك . وقص الشارب . وتقليم الأظفار . وتنف الإبط . والاستحداد . وغسل البراجم . والالتضاع بالماء . والاختتان » ، انتهى . ورواه أحمد في « مسنده <sup>(٤)</sup> » والطبراني في « معجمه » والبيهقي في « سننه <sup>(٥)</sup> » وسكت عنه أبو داود ، ثم المنذرى بعده ، وفي رواية لأبي داود عن علي بن زيد عن سلمة

(١) والدارقطني : ص ٣٥ (٢) ص ٢٧٤ - ج ٢ (٣) السلف التي بأيدينا ليس فيها ذكر ابن الزبير لآي طريق سليمان ولا في طريق أبي بشر ، بل فيها عنهما عن طلق مرسلا ، والله أعلم (٤) ص ٢٦٤ - ج ٤ (٥) ص ٥٣ - ج ١



ابن محمد بن عمار عن أبيه فيكون مرسلًا ، لأن أباه ليست له صحبة ، وأما جده عمار ، فقال البخاري : لا يعرف لسلسلة من عمار سماع ، وهذا على شرطه ، وغيره يكتفى بالمعاصرة ، والبيهقي هنا سكت عن علي بن زيد ، وقد ضعفه في "باب الوضوء من النيد" قال ابن القطان في "كتاب الوهم والإيهام" في كلام علي هذا الحديث : وعلي بن زيد وثقه قوم ، وضعفه آخرون ، وجمله أمره أنه كان يرفع الكثير مما يقفه غيره ، واختلط أخيراً ، ولا يتهم بكذب ، انتهى .

حديث آخر استدل به ابن الجوزي في "التحقيق" للشافعي ، وهو حديث أم سلمة<sup>(١)</sup> قالت : يا رسول الله إنني امرأة أشد ضفر رأسي ، فقال : « إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث خثيات ، ثم تفيض عليك الماء فتطهرى ، وفي لفظ : « فإذا أنت قد طهرت ، وهو دليل جيد .

حديث آخر أخرجه الدارقطني في "سننه" عن القاسم بن عاصم<sup>(٢)</sup> عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « المضمضة . والاستنشاق سنة » ، انتهى . قال الدارقطني : والقاسم . وإسماعيل بن مسلم<sup>(٣)</sup> ضعيفان ، انتهى .

أحاديث القائلين بوجوبهما في الطهارتين واستدل ابن الجوزي لمذهب أحد بأحاديث : منها ما أخرجه الدارقطني<sup>(٤)</sup> عن عصام بن يوسف ثنا عبد الله بن المبارك عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « المضمضة . والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه » ، انتهى . قال الدارقطني : تفرد به عصام ، وهم فيه ، والصواب عن ابن جريج عن سليمان بن موسى مرسلًا عن النبي ﷺ ، ثم أخرجه كذلك ، قال : وهذا أصح ، هكذا رواه السفیان . وغيرهم<sup>(٥)</sup> . ورواه البيهقي كذلك ، ونقل كلام الدارقطني .

حديث آخر أخرجه الدارقطني<sup>(٦)</sup> ، ثم البيهقي<sup>(٧)</sup> عن هبة بن خالد عن حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة ، قال : أمر رسول الله ﷺ بالمضمضة . والاستنشاق ، انتهى . قال الدارقطني<sup>(٨)</sup> لم يسنده عن حماد غير هبة ، وغيره يرسله ، وقال البيهقي : رواه هبة مرة أخرى ، فأرسله ، لم يقل فيه : عن أبي هريرة ، وأظن هبة أرسله مرة ووصله أخرى ، وتابعه داود بن المحبر

(١) أخرجه مسلم . وأبو داود . والترمذي . والنسائي . وابن ماجه . والدارقطني : ص ٤٢ ،

البيهقي : ص ١٧٨ - ج ١ ، واللفظ له (٢) وفي ١١٠ س ، ، عمن (٣) وفي النسخة المطبوعة : تمحيف

إسماعيل قط (٤) ص ٣١ (٥) هذا قول الزيلعي (٦) ص ٤٣ (٧) ص ٥٢ (٨) قلت : عبارة

الدارقطني هكذا : تابعه داود بن المحبر فوصله ، وأرسله غيرهما ، ثم ذكر رواية داود مثل رواية هبة ، ثم قال :

لم يسنده عن حماد غير هدي ، وغيرهما يرويه عنه عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يذكر أباه هريرة .

عن حماد فوصله ، وخالفهما إبراهيم بن سليمان الخلال شيخ يعقوب بن سفيان ، فقال : عن حماد عن عمار عن ابن عباس بدل أبي هريرة (١) .

حديث آخر أخرجه الدارقطني عن جابر الجعفي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : « المضمضة . والاستنشاق من الوضوء الذي لا يتم إلا بهما » قال الدارقطني : وجابر الجعفي ضعيف ، وقد اختلف عنه ، فأرسله بعضهم عنه عن عطاء عن النبي ، وهو أشبه بالصواب ، قال في «التقيح» : وجابر الجعفي ضعفه الجمهور ، وسكت ابن الجوزي عنه هنا ، فانه يحتاج به في موضع يكون الحجة له بالحديث ، ويضعفه في موضع يكون الحديث حجة عليه .

الحديث الرابع والعشرون : قال عليه السلام في المضمضة . والاستنشاق : «إنهما فرضان في الجنابة ، ستتان في الوضوء» قلت : غريب ، وروى الدارقطني (٢) . ثم البيهقي في «سنتهما» من حديث بركة بن محمد الحلبي عن يوسف بن أسباط عن سفيان عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، قال : قال (٣) رسول الله ﷺ : « المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة » انتهى . قال الحاكم في المدخل : بركة بن محمد الحلبي يروي عن يوسف بن أسباط أحاديث موضوعه ، وقال الدارقطني : حديث كبر هذا باطل لم يحدث به غيره ، وهو يضع الحديث ، وقال البيهقي في «المعرفة» : هذا الحديث وهم ، وإنما يروي هذا عن محمد بن سيرين ، قال : سن رسول الله ﷺ الاستنشاق في الجنابة ثلاثاً ، هكذا رواه الثقات عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن ابن سيرين مرسل ، فأسنده بركة الحلبي عن أبي هريرة . وغير لفظه ، ثم أسنده من جهة الدارقطني بسند صحيح إلى ابن سيرين ، قال : سن رسول الله ﷺ الاستنشاق في الجنابة ثلاثاً ، قال : وهكذا رواه عبيد الله بن موسى . وغيره عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن ابن سيرين ، وهو الصواب ، انتهى . ورواه ابن عدي في «الكامل» وقال : لم يروه موصولا غير بركة الحلبي ، وكان يحدث ، وسائر ما يرويه من الأحاديث باطل لا يرويها غيره ، وقال لي عبدان الأهوازي : حدثني حديثاً فحدثته بهذا الحديث ، فقال لي : هات حديث المسلمين ، أنا قد رأيت بركة هذا بحلب ولم أكتب عنه ، لأنه كان يكذب ، انتهى . وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» واتهم بركة ، وقال : لعله وضعه ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين في «الإمام» : وقد روى هذا الحديث موصولا من غير حديث بركة ، قال : أخرجه الإمام أبو بكر الخطيب من جهة الدارقطني ثنا علي بن محمد بن يحيى بن مهران السواق ثنا سليمان بن الربيع

(١) انتهى كلام البيهقي ، وبعده : وكلاما غير محفوظ (٢) ص ٤٣ (٣) قلت : عبارة الدارقطني ص ٤٣

هكذا : قال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة .



النهدى ثنا همام بن مسلم ثنا سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « المضمضة والاستنشاق ثلاثاً للجنب فريضة » ، قال الدارقطني : هكذا حدثني هذا الشيخ من أصله ، وهو غريب تفرد به سليمان بن الربيع عن همام ، انتهى . قلت : وبهذا الاسناد أيضاً ذكره ابن الجوزي في " الموضوعات " واتهم هماماً بوضعه ، وأغلظ فيه القول عن الدارقطني . وابن حبان . ورواه ابن حبان في " كتاب الضعفاء " في ترجمة همام ، فقال : حدثنا حمزة بن داود نا سليمان بن الربيع به . وأعله بهمام ، وقال : إنه كان يسرق الحديث ويحدث به ، قلنا كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به ، وهذا لأصل لرفعه ، وإنما هو مرسل ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين في " الإمام " : وربما استدل لهذا بحديث أبي هريرة : « فلبوا الشعر <sup>(١)</sup> وأنقوا البشر » ، رواه الترمذي ، وبحديث عطاء بن السائب عن زاذان عن علي أن رسول الله ﷺ ، قال : « من ترك شعرة من جسده لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار » ، قال علي : فمن ثم عادت شعري ، وكان يحزه ، انتهى . رواه ابن ماجه ، وبحديث أبي ذر : « فاذا وجدت الماء فأمسه جلدك ، أو قال : بشرتك ، رواه أصحاب السنن إلا ابن ماجه ، انتهى كلامه . قال البيهقي في " المعرفة " : قال الشافعي : وقد اعتمد بعض الناس في ذلك على أثر ورد عن ابن عباس ، ثم أخرج البيهقي <sup>(٢)</sup> من طريق الدارقطني <sup>(٣)</sup> بسنده عن أبي حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجرد عن ابن عباس فيمن نسي المضمضة والاستنشاق ، ، قال : لا يعيد إلا أن يكون جنباً ، قال : وزعم أن هذا أثر ثابت ، يترك به القياس . وهو يعيب علينا الأخذ بحديث بسرة في مس الذكر ، وعثمان بن راشد . وعائشة بنت عجرد غير معروفين يلدهما ، فكيف يجوز لأحد أن يثبت ضعيفاً مجهولاً ويوهن قوياً معروفاً ؟ انتهى .

الحديث الخامس والعشرون : حديث ميمونة في اغتسال رسول الله ﷺ من الجنابة ، قلت : أخرجه الأئمة الستة <sup>(٤)</sup> في " كتبهم " مطولاً ومختصراً عن عبد الله بن عباس ، قال : حدثتني خالتي ميمونة ، قالت : « أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة ، فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً ، ثم أدخل يده في الإماء ، ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله ، ثم ضرب بشماله الأرض فدلکها دلکاً شديداً ، ثم توضأ وضوءه للصلاة ، ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملاً كفه ، ثم غسل سائر جسده ، ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله . ثم أتته بالمتدليل فرده » ، انتهى . قال في " الإمام " : غسله " بكسر الغين " ما يغسل به .

(١) كذا في البيهقي ص ٣٨٩ - ج ١ (٢) ص ١٨٩ (٣) ص ٤٣ (٤) واللفظ لمسلم :



الحديث السادس والعشرون: حديث أم سلمة، قال لها النبي ﷺ: «يكفيك إذا بلغ الماء أصول شعرك، قلت: رواه الجماعة<sup>(١)</sup> إلا البخارى. من حديث عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة، قالت: قلت: يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي فأنقضه لغسل الجنابة؟ فقال: «لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيض عليك الماء فتطهرين»، وفي رواية لمسلم: «أما أنقضه للجنابة والحيض؟<sup>(٢)</sup> فقال: «لا، الحديث.

حديث آخر أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup> عن عبيد بن عمير، قال: بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو ابن العاص كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رموسهن، فقالت: «يا عجبا لابن عمرو هذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رموسهن! أفلا يأمرهن أن يحلقن رموسهن؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات» انتهى.

حديث آخر رواه أبو داود في «سننه» حدثنا محمد بن إسماعيل بن عياش عن أبيه، قال: حدثني ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد، قال: أفتاني جبير بن نفير أن ثوبان حدثهم أنهم استفتوا رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «أما الرجل فلينتشر<sup>(٤)</sup> رأسه فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر، وأما المرأة فلا عليها أن لا تنقضه لتغرف على رأسها ثلاث غرفات يكفيها، انتهى. وإسماعيل بن عياش، وابنه فيهما مقال، قال الشيخ تقي الدين في «الإمام»: «وقد ورد ما يدل على أن المرأة تنقض شعرها في الحيض، روى البخارى في «صحيحه»<sup>(٥)</sup>» من حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة، قالت: «أهللت مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فكنت ممن تمتع ولم يسق الهدى، فزعمت أنها حاضت ولم تطهر حتى دخلت ليلة عرفة، فقالت: يا رسول الله هذه ليلة يوم عرفة، وإنما كنت تمتعت بعمره، فقال لها رسول الله ﷺ: «انقضي رأسك وامتشطي وامسكي عن عمرتك، ففعلت، فلما قضيت الحج أمر عبد الرحمن ليلة الحصة فأعمرني من التعيم مكان عمرتي التي نسكت، انتهى. قال: وروى الدارقطني في «الإفراد» ثم الخطيب من جهته في «تلخيص المتشابه» من حديث مسلم بن صبيح ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا اغتسلت المرأة من حیضتها نقضت شعرها نقضاً وغسلته بخطمي وأشنان، فإذا اغتسلت من الجنابة صبت على رأسها الماء وعصرته»، انتهى.

الحديث السابع والعشرون: قال النبي ﷺ: «الماء من الماء»، قلت: رواه مسلم.

(١) واللفظ لمسلم (٢) للحيضة والجنابة، كذا في «مسلم»، (٣) ص ١٥٠، وأحمد في: ص ٤٣ - ج ٦

(٤) في «أبي داود»، فليتر. وفليشر، نسختان (٥) في «كتاب الحيض»، ص ٤٥

وأبو داود من حديث أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الماء من الماء » ، انتهى . ولفظ مسلم : « إنما الماء من الماء » ، وأخرجه مسلم في قصة من حديث عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ، قال : خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى قبا ، حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله ﷺ على باب عتبان فصرخ به ، فخرج يجرُّ إزاره ، فقال عليه السلام : « أَعْجَلْنَا الرجل » ، فقال عتبان : يا رسول الله أرأيت الرجل يعجل عن امرأته ، ولم يُمنِ ماذا عليه ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إنما الماء من الماء » ، انتهى . وهذا السياق يدفع رواية من روى عن ابن عباس أن قوله عليه السلام : « الماء من الماء » ، إنما كان في الاحتلام ، رواهما الترمذي في « كتابه » فقال : حدثنا علي بن حجر ناشر يك عن أبي الجحاف عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : إنما الماء من الماء في الاحتلام ، انتهى . وأسند عن وكيع ، قال : لم نجد هذا الحديث إلا عند شريك ، واسم أبي الجحاف « داود بن أبي عوف » قال الثوري : كان مرجئاً ، انتهى . ورواه الطبراني في « معجمه » حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا محمد بن الصباح ثنا شريك عن أبي الجحاف عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : إنما قال النبي ﷺ : « الماء من الماء في الاحتلام » ، انتهى .

الكلام على نسخ هذا الحديث ، إعلم أن حديث « الماء من الماء » حديث منسوخ ، لأن مفهومه عدم الغسل من الإكسال ، بل ورد في « الصحيحين » صريحاً من حديث أبي بن كعب ، ومن حديث أبي سعيد ، أما حديث أبي بن كعب ، فرواه البخاري . ومسلم من رواية أبي أيوب عنه ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يصيب من المرأة ، ثم يكسل ، فقال : « يغسل ما أصابه من المرأة ، ثم يتوضأ ويصلي » ، انتهى .

وأما حديث أبي سعيد ، فرواه البخاري<sup>(١)</sup> . ومسلم أيضاً من رواية ذكوان عنه : أن رسول الله ﷺ مرَّ على رجل من الأنصار فأرسل إليه . فخرج ورأسه يقطر ماءً ، فقال : « لعننا أَعْجَلْنَاكَ ؟ فقال : نعم يا رسول الله ، فقال : إذا عجلت أو أقحطت<sup>(٢)</sup> فلا غسل عليك ، وعليك الوضوء » ، انتهى .

وهذه الأحاديث كلها منسوخة ، وللناس في الاستدلال على نسخها طريقتان : أحدهما : بالأحاديث . والثاني : رجوع من روى عن النبي ﷺ الحكم الأول .

أما الأحاديث : فمنها ما ذكر فيها النسخ ، ومنها ما لم يذكر فيها ، فالتى لم يذكر فيها النسخ ، بل فيها الغسل فقط ، حديثان : أحدهما : من رواية أبي هريرة . والآخر : من رواية أبي موسى ،

(١) في « باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين » ، ص ٣٠ (٢) وفي نسخة : « أقحطت » ،



فحديث أبي هريرة ، رواه البخاري . ومسلم من حديث أبي رافع عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا جلس الرجل بين شعبها الأربع ، ثم جهدها فقد وجب الغسل » . زاد مسلم في رواية : « وإن لم ينزل » ، انتهى . وأخرج مسلم - قبل ذكره - حديث أبي هريرة بهذا عن أبي العلاء بن الشخير رضي الله عنه ، قال : كان رسول الله ﷺ ينسخ حديثه بعضه بعضاً ، كما ينسخ القرآن بعضه بعضاً ، انتهى . وحديث أبي موسى رواه مسلم من حديث أبي بردة عنه ، قال : اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار ، فقال الأنصاريون : لا يجب الغسل إلا من الدفق ، أو من الماء ، وقال المهاجرون : بل إذا خالط فقد وجب الغسل ، فقال أبو موسى : أنا أشفيكم من ذلك ، فقامت واستأذنت على عائشة ، فأذن لي ، فقلت لها : يا أمه إنني أريد أن أسألك عن شيء وأنا أستحييك ، فقالت : لا تستح أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك ، فإنما أنا أمك ، قلت : فما يجب الغسل ؟ قالت : على الخير سقطت ، قال رسول الله ﷺ : « إذا جلس بين شعبها الأربع ، ومس الحتان الحتان فقد وجب الغسل » ، انتهى .

وأما الأحاديث التي صرح فيها بالنسخ ، فهي ثلاثة : أحدها : ما أخرجه أبو داود . والترمذي . وابن ماجه <sup>(١)</sup> عن يونس عن الزهري عن سهل بن سعد عن أبي كعب ، قال : إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ، ثم نهى عنها ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين في "الإمام" : وأعلّ هذا الحديث بأن فيه انقطاعاً بين الزهري . وسهل ، يدل عليه رواية ابن ماجه ، قال : قال سهل بن سعد الساعدي : فلم يذكر الإخبار ، وعند أبي داود <sup>(٢)</sup> ، وقال ابن وهب : أخبرني عمرو ابن الحارث عن ابن شهاب ، قال : حدثني بعض من أَرْضَى : أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن أبي كعب أخبره أن رسول الله ﷺ ، فذكره ، وهذا يقتضي أن الزهري لم يسمعه من سهل ، وقد جزم بذلك البيهقي <sup>(٣)</sup> ، فقال : وهذا الحديث لم يسمعه الزهري من سهل إنما سمعه من بعض أصحابه عن سهل ، قال ابن خزيمة : وهذا الرجل الذي لم يسمه عمرو بن الحارث يشبه أن يكون أبا حازم بن سلية بن دينار ، لأن مبشر بن إسماعيل روى هذا الخبر عن أبي غسان محمد ابن مطرف عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن أبي كعب <sup>(٤)</sup> ، قال الشيخ : قلت : قد رواه

(١) وصححه الترمذي ، قال الحافظ في "الفتح" ، ص ٣٣٩ - ج ١ : وصححه ابن خزيمة . وابن حبان ، وقال الاسماعيلي : وهو صحيح على شرط البخاري ، كذا قال . وكأنه لم يطلع على علته ، اه . قال أبو حاتم في "دعاه" ، ص ٤٩ ، وذكر حديث : « الماء من الماء » ، وقال : هو منسوخ ، نسخته حديث سهل بن سعد عن أبي بن كعب . (٢) وأحد : ص ١١٦ - ج ٥ (٣) ص ١٦٥ - ج ١ (٤) لهذا الاسناد أيضاً علة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم في "فتح الباري" ، ص ٣٣٩ - ج ١ ، قلت : في "العلل" ، ص ٤١ : أن أبا حاتم سأل أبا عبد الرحمن الحلي عن هذا الحديث "حديث مبشر عن محمد بن مطرف" ، فقال : قد دخل لصاحبك حديث في حديث ، مانع من هذا الحديث أصلاً .



بهذا السند أبو داود في "سننه (١)" وابن حبان في "صحيحه (٢)" عن أبي جعفر الجمال عن مبشر ابن إسماعيل بالسند المذكور ، ولفظه : عن أبي بن كعب أن الفُتيا التي كانوا يفتون : "أن الماء من الماء" كانت رخصة رخصها رسول الله ﷺ في بدء الإسلام ، ثم أمر بالاغتسال بعد ، انتهى . وأخرجه البيهقي في "سننه (٣)" من طريق أبي داود ، وقال قبل إخراجهم : وقد رويناه بإسناد آخر صحيح موصول عن سهل بن سعد ، ثم ذكره ، وقال ابن حاتم سألت أبي عن أحاديث : "الماء من الماء" فقال : كلها منسوخة بحديث سهل بن سعد عن أبي بن كعب ، قال الشيخ : وقد وقع لي رواية عن محمد بن جعفر من جهة أبي موسى عنه عن معمر عن الزهري ، وفيها قال : أخبرني سهل ابن سعد ، فعليك بالبحث عنها ، فانها مخالفة لما ذكره عمرو بن الحارث ، والله أعلم ، انتهى .

الحديث الثاني : أخرجه ابن حبان في "صحيحه (٤)" عن الحسين بن عمران عن الزهري ، قال : سألت عروة في الذي يجمع ولا ينزل ، قال : على الناس أن يأخذوا بالآخر ، فالآخر من قول رسول الله ﷺ ، حدثني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك ولا يغتسل ، وذلك قبل فتح مكة ، ثم اغتسل بعد ذلك ، وأمر الناس بالغسل ، انتهى . وأخرجه الحازمي في "كنابه (٥)" من جهة ابن حبان ، وقال : هذا حديث قد حكم ابن حبان بصحته ، غير أن الحسين بن عمران كثيراً ما يأتي عن الزهري بالمناكير ، وقد ضعفه غير واحد من أهل الحديث .

وعلى الجملة ، فالحديث بهذا السياق فيه مافيه ، ولكنه حسن جيد في الاستشهاد (٦) قال الشيخ : الذي وجدته في "كتاب الضعفاء - للعقيلي" أنه روى هذا الحديث ، ثم أعله بالحسين بن عمران ، وقال : لا يتابع على حديثه ، ولا يعلم هذا اللفظ عن عائشة إلا في هذا الحديث ، انتهى . وذكر العقيلي عن آدم بن موسى ، قال : سمعت البخاري يقول : حسين بن عمران الجهني لا يتابع على حديثه (٧) وكذلك ذكر أبو العرب القروي عن أبي بشر ، قال : ولم أقف على أكثر من هذا في حسين بن عمران ، وهو أخف من قول الحازمي ، وقد ضعفه غير واحد ، بل لو قيل : ليس فيه جزم بالتضعيف (٨) لم يبعد ذلك ، انتهى .

الحديث الثالث : رواه أحمد في "مسنده (٩)" حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا رشدين بن سعد عن موسى بن أيوب الغافقي عن بعض ولد رافع بن خديج عن رافع بن خديج . قال : ناداني رسول الله ﷺ وأنا على بطن امرأتى فقممت ، ولم أنزل ، فاعتسلت وخرجت . فقال النبي ﷺ : لا عليك ،

(١) والدارمي في "سننه" ، ص ١٠٣ (٢) والدارقطني في "سننه" ، ص ٤٦ . وفي : صحيح

(٣) ص ١٦٦ (٤) والدارقطني في "سننه" ، ص ٤٧ (٥) ص ٢٣ من "كتبه الاعتبار" ، في النسخ والنسوخ من الآثار ، (٦) إلى هنا قول الحازمي . (٧) في القدر "تهذيب" ، (٨) قال الدارقطني : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في القات "تهذيب" ، (٩) ص ١٤٣ - ج ٤

إنما الماء من الماء، قال رافع : ثم أمرنا رسول الله ﷺ بعد ذلك بالغسل ، انتهى . وذكره الحازمي في "كتابه (١)" وقال : هذا حديث حسن ، انتهى . وهذا فيه نظر ، فإن فيه رشدين ابن سعد أكثر الناس على ضعفه ، وبعض ولد رافع مجهول العين والحال ، وحديث يشتمل سنده على ضعيف ومجهول كيف يكون حسناً ؟ قال الشيخ تقي الدين : وقد وقع لي تسمية ولد رافع في أصل سماع الحافظ السلفي ، وساق الشيخ سنده إلى رشدين بن سعد عن موسى بن أيوب عن سهل ابن رافع بن خديج عن ربيع بن خديج ، قد ذكره .

**الطريق الثاني :** في الاستدلال على النسخ ، وهو أن بعض من روى عن النبي ﷺ الحكم الأول أقر بوجوب الغسل ، أو رجع عن الأول ، فروى مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن كعب مولى عثمان بن عفان أن محمود بن لبيد الأنصاري سأل زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ، ثم يكسل ولا ينزل ، فقال زيد : يغتسل ، فقال له محمود : إن أبي بن كعب كان لا يرى الغسل ، فقال له زيد : إن أبي بن كعب نزع عن ذلك قبل أن يموت ، قال الشافعي (٢) : لا أحسبه تركه ، إلا أنه ثبت له أن النبي ﷺ قال بعده مانسخره ، وقال البيهقي : قول أبي بن كعب : "الماء من الماء" ثم نزوعه عنه بعد ذلك يدل على أنه ثبت عنده أن رسول الله ﷺ قال بعده مانسخره ، وكذلك عثمان بن عفان . وعلى بن أبي طالب . وغيرهما ، وروى مالك أيضاً عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب . وعثمان بن عفان . وعائشة زوج النبي ﷺ كانوا يقولون "إذا مس الحتان الحتان فقد وجب الغسل" والله أعلم ، انتهى .

**الحديث الثامن والعشرون :** روى عن النبي ﷺ أنه قال : «إذا التقى الحتانان وغابت الحشفة وجب الغسل ، أنزل أولم ينزل» ، قلت : رواه الإمام أبو محمد عبد الله بن وهب في "مسنده" أخبرنا الحرث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله أن النبي ﷺ سئل ، ما يوجب الغسل ؟ فقال : «إذا التقى الحتانان وغابت الحشفة وجب الغسل أنزل أولم ينزل» ، انتهى . وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة ابن وهب ، وكذلك الشيخ تقي الدين في الإمام ، قال عبد الحق : وإسناده ضعيف جداً ، انتهى . وكأنه يشير إلى الحرث بن نبهان ، وأورده بهذا اللفظ ، كما أورده المصنف . صاحب المدونة . من المالكية في "كتابه" وقد تقدم معنى الحديث في "الصحيحين" عن أبي هريرة مرفوعاً «إذا قعد بين شعبها الأربع وجهدها فقد وجب الغسل» . زاد مسلم في رواية : «وإن لم ينزل» . ولمسلم عن عائشة مرفوعاً نحوه ، وفيه



«ومس الختان الختان». ورواه الطبراني في «معجمه الوسيط» (١) «أخبرنا عبد الله بن محمد الصفار التستري ثنا يحيى بن غيلان ثنا عبد الله بن بزيع عن أبي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن سائلاً سأل النبي ﷺ، أيوجب الماء إلا الماء؟ فقال: «إذا التقى الختانان وغيت الحشفة فقد وجب الغسل أنزل أو لم ينزل»، انتهى.

الحديث التاسع والعشرون: روى عن النبي ﷺ: أنه سن الغسل للجمعة. والعيدن. وعرفة. والإحرام، قلت: أما الجمعة، ففي «الصحيحين» من حديث عمر بن الخطاب (٢) عن النبي ﷺ، قال: «إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل»، انتهى. وروى ابن عدي في «الكامل» من حديث حفص بن عمر الأيلي ثنا عبد الله بن المثنى عن عميه النضر. وموسى بن أنس بن مالك عن أبيهما أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال لأصحابه: «اغتسلوا يوم الجمعة ولو كأساً بدينار»، انتهى. وضعف حفصاً هذا، وذكره عبد الحق في «أحكامه» من جهة ابن عدي، ولفظه فيه: ولو كانت بدينار، وهو تصحيف به عليه ابن القطان في «كتابه» وأما العيدان (٣) ففيهما أحاديث: منها حديث الفاكه بن سعد، رواه ابن ماجه في «سننه» حدثنا نصر بن علي ثنا يوسف بن خالد (٤) ثنا أبو جعفر الخطمي عن عبد الرحمن بن عتبة بن الفاكه عن جده الفاكه بن سعد - وكانت له صحبة - أن رسول الله ﷺ كان يغتسل يوم الفطر. ويوم النحر. ويوم عرفة. وكان الفاكه بن سعد يأمر أهله بالغسل في هذه الأيام، انتهى. ورواه الطبراني في «معجمه» والبزار في «مسنده»، وزاد فيه: ويوم الجمعة، قال: ولا يعرف للفاكه بن سعد غير هذا الحديث، وهو صحابي مشهور، والحديث في «مسند أحمد» (٥) بلفظ البزار، لكنه ليس من رواية أحمد. وإنما رواه عبد الله بن أحمد عن نصر ابن علي به، وعلة الحديث يوسف بن خالد السمتي. قال في «الإمام»: تكلموا فأفظعوا فيه.

حديث آخر رواه ابن ماجه أيضاً أخبرنا جبارة بن المغلس عن حجاج بن تميم عن ميمون ابن مهران عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يغتسل يوم الفطر. ويوم الأضحي. انتهى. قال ابن القطان في «كتابه»: هذا حديث معلول بجبارة بن المغلس، فانه ضعيف، وإن كان ابن

(١) قلت: ورواه ابن ماجه ص ٤٥، عن أبي بكر بن أبي شيبة ثنا معاوية عن حجاج بن عمرو بن شعيب عن

أبيه عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل».

اه. حجاج بن أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء: صدوق كثير الخطأ والتدليس. وبتيمة رجاله ثقات. قلت: الحديث

في «المصنف»، ص ٦١ (٢) البخاري: ص ١٢١. ومسلم: ٢٨٠، واللفظ له (٣) «مسند البيهقي في

ص ٢٩٩ - ج ١: بحديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جمعة من الجمع: «يا معشر

المسلمين هذا يوم جعله الله تعالى لكم عيداً فاعملوا وعليكم بالسواك»، وقال: ورواه مسلم (٤) تركوه، وكنته

ابن معين، وكان من فقهاء الحنفية «تقريب»، (٥) ص ٧٨ - ج ٤



عدى قد مشاه ، وقال : لا بأس به ، ولا يتابع على بعض حديثه ، وحجاج أيضاً ، قال فيه ابن عدى :  
أحاديث حجاج عن ميمون غير مستقيمة .

حديث آخر أخرجه البزار في "مسنده" عن مندل عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع  
عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ اغتسل للعدين ، انتهى . وذكره عبد الحق في "أحكامه"  
من جهة البزار ، وقال : إسناده ضعيف ، قال ابن القطان في "كتابه" : وعلمته محمد بن عبيد الله ،  
قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث واهيه ، وقال البخاري : منكر الحديث ،  
ومندل بن علي أشبه (١) حالاً منه ، مع أنه ضعيف ، انتهى . وأما عرقه فقد تقدم فيها حديث الفاكه  
ابن سعد ، وأما الإجماع ، ففيه حديثان : أحدهما : أخرجه مسلم في "الحج" عن عائشة ، قالت :  
نفس أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة ، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يأمرها أن  
تغتسل وتهل ، انتهى . الثاني : أخرجه الترمذي أيضاً في "الحج" (٢) عن خارجة بن زيد بن ثابت  
عن أبيه زيد بن ثابت أنه رأى النبي ﷺ تجرد لاهلاله واغتسل ، انتهى . وقال : حديث حسن  
غريب ، انتهى ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في "كتاب الحج" إن شاء الله تعالى .

الحديث الثلاثون : قال النبي ﷺ : « من أتى الجمعة فليغتسل » ، قلت : رواه البخاري .  
ومسلم من حديث ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » ، انتهى .  
وفي لفظ لهما (٣) : « إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » ، انتهى . ورواه الترمذي . وابن ماجه بلفظ :  
« من أتى الجمعة فليغتسل » ، زاد البيهقي : « ومن لم يأتها فليس عليه غسل » ، قال النووي في  
"الخلاصة" : وسندها صحيح .

حديث آخر دال على الوجوب ، رواه البخاري . ومسلم من حديث الحذري أن رسول الله  
ﷺ قال : « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » ، انتهى .

حديث آخر روى البخاري . ومسلم أيضاً من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال :  
« حق لله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام » زاد البزار . والطحاوي (٤) : وذلك يوم

(١) وفي "س" ، أسوأ (٢) والدارقطني من حديث زيد : ص ٢٥٦ ومن حديث ابن عباس . وابن عمر .  
(٣) للبخاري : ص ١٢٠ ، وأما مسلم فلم أجد فيه ، بل فيه : « إذا أراد أحدكم الجمعة فليغتسل » . (٤) حديث  
أبي هريرة أخرجه الطحاوي في : ص ٧١ ، ولم أجد فيه الزيادة ، وإنما الزيادة في حديث جابر . رواه الطحاوي :  
ص ٦٩ ، ورواه النسائي : ص ٢٠٤ ، كلاماً من طريق داود بن أبي هند عن أبي الزبير عن جابر ، وهذه الزيادة في  
حديث أبي هريرة عند ابن حزم في ١٠ المحلى ، ص ٢٠ - ج ٢ ، وقال ابن أبي حاتم في "العلل" ، ص ٢٨ - ج ١ :  
سألت أبي عن حديث رواه داود بن أبي هند عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : غسل يوم الجمعة  
واجب في كل سبعة أيام ؟ قال أبي : هذا خطأ ، إنما هو على ما رواه الثقات عن أبي الزبير عن طاوس عن أبي هريرة  
موقوف ، اهـ .

الجمعة ، وأخرجه النسائي عن جابر بلفظ البزار . والطحاوي ، قال النووي في " الخلاصة " : إسناده على شرط مسلم .

حديث آخر ، روى البخارى . ومسلم أيضاً من حديث أبي هريرة أن عمر بينما هو يخطب يوم الجمعة إذ دخل رجل ، ولفظ مسلم : إذ دخل عثمان بن عفان ، فعرض به عمر ، فقال : ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ؟ فقال عثمان : يا أمير المؤمنين ما هو إلا أن سمعت النداء فتوضأت ثم أقبلت ، فقال عمر : والوضوء أيضاً ، ألم تسمعوا رسول الله ﷺ يقول : « إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل » ، انتهى .

حديث آخر ، روى ابن الزبير عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل يوم الجمعة ، انتهى . رواه ابن خزيمة في " صحيحه " والطحاوي ، وللناس عن هذه الأحاديث جوابان : أحدهما : أن يحمل الأمر فيها على الاستحباب ، لأن الأمر بالغسل ورد على سبب ، والسبب قد زال ، فيزول الحكم بزوال علته ، كما رواه البخارى . ومسلم من حديث يحيى بن سعيد : أنه سأل عمرة عن الغسل يوم الجمعة ، فقالت : قالت عائشة : " كان الناس مهنة أنفسهم ، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيتهم ، فقيل لهم : لو اغتسلتم " ، وأخرج مسلم عن عروة عنهما (١) قالت : كان الناس ينتابون يوم الجمعة من منازلهم ومن العوالى ، فيأتون في العباء ، ويصيبهم الغبار ، فيخرج منهم الريح ، فأتى رسول الله ﷺ إنسان منهم - وهو عندي - فقال عليه السلام : « لو أنكم تطهروا ليومكم هذا » ، وأخرج أبو داود عن عكرمة (٢) أن أناساً من أهل العراق ، جاءوا ، فقالوا : يا ابن عباس أترى الغسل يوم الجمعة واجباً ؟ قال : لا ، ولكنه أطهر وخير لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب ، وسأخبركم كيف بدأ الغسل : كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ، ويعملون على ظهورهم ، وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف إنما هو عريش ، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حارٍّ ، وعرق الناس في ذلك الصوف ، حتى ثارت منهم رياح ، أذى بذلك بعضهم بعضاً ، فلما وجد رسول الله ﷺ تلك الرياح ، قال : « أيها الناس إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه » ، قال ابن عباس : ثم جاء الله تعالى

(١) ص ٢٨٠ ، والبخارى أيضاً : ص ١٢٣ (٢) أخرجه أبو داود في " الطهارة " ، و " باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة " ، ص ٥٧ ، والخاكم في " المستدرک " ، في " الصلاة " - و " باب الغسل يوم الجمعة " ، ص ٢٨٠ - ج ١ ، وقال : صحيح على شرط البخارى ، وواقعه الذهبي ، وأخرجه البيهقي : ص ٢٩٥ - ج ١ ، وضعفه ابن حزم في " المحلى " ، ص ١٢ - ج ٢ ، وتلق بعرو بن أبي عمرو ، وهو من رجال الصحيحين ، ووقفه أبو زرعة . والعجلي ، قال أحمد : أبو حاتم لا بأس به .



بالخير، ولبسوا غير الصوف، وكفوا العمل ووسع مسجدهم، وذهب بعض الذي كان يؤذى بعضهم بعضاً من العرق، انتهى: ويؤيد ذلك أن عمر رضى الله عنه لم ينكر على عثمان حين جاء إلى الجمعة من غير أن يغتسل، فانه قال: ما زدت على أن توضأت، فكان ذلك بمحضر من الصحابة، وإنما أنكر عليه تأخره، وأما قوله: غسل الجمعة واجب، فقال الخطابي (١): معناه قوى في الاستحباب، كما تقول: حقه على واجب، قال: ويدل عليه أنه قرنه بما لا يجب اتفاقاً، كما رواه مسلم في حديث الخدرى أنه عليه السلام، قال: «غسل الجمعة على كل محتلم والسواك، وأن يمس من الطيب ما يقدر عليه»، انتهى. يحمل مؤخر ما رواه مالك "يعنى حديث: من أتى الجمعة فليغتسل" على الاستحباب، وعلى النسخ، انتهى. وبما يدل على أن هذا الحديث ناسخ لأحاديث الوجوب ما رواه ابن عدى في "الكامل" من حديث الفضل بن المختار عن أبان بن أبي عياش عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من جاء منكم الجمعة فليغتسل، فلما كان الشتاء، قلنا: يا رسول الله أمرتنا بالغسل للجمعة، وقد جاء الشتاء، ونحن نجد البرد؟ فقال: «من اغتسل فيها ونعمت، ومن لم يغتسل فلا حرج»، انتهى. إلا أن هذا سند ضعيف يسدّ بغيره. الجواب الثانى: إن هذه الأحاديث منسوخة بحديث: «من توضأ فيها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل»، قال ابن الجوزى في "التحقيق" وفي هذا بعد إذ لا تاريخ معهم، وأيضاً فأحاديث الوجوب أصح وأقوى، والضعيف لا ينسخ القوي، انتهى. وإلى هذين الجوابين أشار صاحب الكتاب بقوله: وبهذا "يعنى حديث: من توضأ فيها ونعمت".

الحديث الحادى والثلاثون: قال النبى ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل»، قلت: روى من حديث سمرة بن جندب، ومن حديث أنس، ومن حديث الخدرى، ومن حديث أبى هريرة، ومن حديث جابر، ومن حديث عبد الرحمن بن سمرة، ومن حديث ابن عباس.

أما حديث سمرة، فأخرجه أبوداود. والترمذى. والنسائى عن قتادة عن الحسن عن سمرة، فأبو داود في "الطهارة" عن همام عن قتادة به، والترمذى. والنسائى في "الصلاة" عن شعبة عن قتادة به، قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل»، انتهى. قال الترمذى: حديث حسن صحيح، وقد روى عن الحسن عن النبى مرسلًا، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده". والبيهقى في "سننه" وابن أبى شيبة في "مصنفه"، وفي سماع الحسن من



سمرة ثلاثة مذاهب : أحدها : أنه سمع منه مطلقاً ، وهو قول ابن المديني ، ذكره عنه البخاري في " أول تاريخه الوسط " فقال : حدثنا الحميدي ثنا سفيان عن إسرائيل ، قال : سمعت الحسن يقول : ولدت لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، قال علي : سماع الحسن من سمرة صحيح ، انتهى . ونقله الترمذي في " كتابه " فقال في " باب الصلاة الوسطى " : قال محمد بن إسماعيل " يعني البخاري " : قال علي " يعني ابن المديني " : سماع الحسن من سمرة صحيح ، انتهى . ولم يحسن شيخنا علاء الدين ، فقال مقلداً لغيره : قال الترمذي : سماع الحسن من سمرة عندي صحيح ، والترمذي لم يقل ذلك ، وإنما نقله عن البخاري عن ابن المديني ، كما ذكرناه ، ولكن الظاهر من الترمذي أنه يختار هذا القول ، فانه صحح في " كتابه " عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة ، واختار الحاكم هذا القول ، فقال في " كتابه المستدرک " بعد أن أخرج حديث الحسن ، عن سمرة : إن النبي ﷺ كانت له سكتان : سكتة إذا كبر . وسكتة إذا فرغ من قراءته ، ولا يتوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة ، فانه سمع منه ، انتهى . وأخرج في " كتابه " عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة ، وقال في بعضها : على شرط البخاري ، وقال : في " كتاب البيوع " بعد أن روى حديث الحسن عن سمرة : أن النبي ﷺ نهى عن بيع الشاة باللحم ، وقد احتج البخاري بالحسن عن سمرة ، انتهى . القول الثاني : أنه لم يسمع منه شيئاً ، واختاره ابن حبان في " صحيحه " فقال في النوع الرابع من القسم الخامس ، بعد أن روى حديث الحسن عن سمرة : إن النبي ﷺ كانت له سكتان ، والحسن لم يسمع من سمرة شيئاً ، انتهى . وقال صاحب " التنقيح " : قال ابن معين : الحسن لم يلق سمرة ، وقال شعبة : الحسن لم يسمع من سمرة . وقال البرديجي أحاديث الحسن عن سمرة كتاب ، ولا يثبت عنه حديث ، قال فيه : سمعت سمرة ، انتهى كلامه . القول الثالث : أنه سمع منه حديث العقيقة فقط ، قاله النسائي (١) . وإليه مال الدارقطني في " سننه (٢) " فقال في حديث السكتين : والحسن اختلف في سماعه من سمرة ، ولم يسمع منه إلا حديث العقيقة . فيما قاله قريش بن أنس ، انتهى . واختاره عبد الحق في " أحكامه " فقال : عند ذكره هذا الحديث . والحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة ، واختاره البزار في " مسنده " فقال في آخر " ترجمة سعيد بن المسيب " عن أبي هريرة : والحسن سمع من سمرة حديث العقيقة ، ثم رغب عن السماع عنه ، ولما رجع إلى ولده أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم ، فكان يرويها عنه من غير أن يخبر بسماع .

(١) قال النسائي في - الصلاة - في ١١ باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة .. ص ٢٠٥ ، قال أبو عبد الرحمن : الحسن عن سمرة كتاباً ، ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة ، والله تعالى أعلم ، هـ . قلت : وبه قول ابن حزم في ١١ المحلى ، ص ١٢ - ج ٢ . قال يحيى بن سعيد القطان في أحاديث سمرة التي يرويها حسن عنه : سمعت أنها من كتاب ، كذا في ابن سعد : ص ١١٥ - ج ٧ (٢) ص ١٢٨

لأنه لم يسمعها منه ، انتهى . روى البخارى فى " تاريخه " عن عبد الله بن أبى الأسود عن قريش ابن أنس عن حبيب بن الشهيد ، قال : قال محمد بن سيرين : سئل الحسن عن سماع حديثه فى العقيقة ؟ فسأله ، فقال : سمعته من سمرة ، وعن البخارى رواه الترمذى فى " جامعه " بسنده واهته ، ورواه النسائى عن هرون بن عبد الله عن قريش ، وقال عبد الغنى : تفرد به قريش بن أنس عن حبيب ابن الشهيد ، وقد رده آخرون . وقالوا : لا يصح له سماع منه ، انتهى .

### ذكر كلام البزار فى سماع الحسن من الصحابة ، قال البزار فى " مسنده " فى آخر ترجمة

سعيد بن المسيب ، عن أبى هريرة : سمع الحسن البصرى من جماعة من الصحابة ، وروى عن جماعة آخرين لم يدركهم ، وكان صادقا متأولا فى ذلك ، فيقول : حدثنا . وخطبنا ، ويعنى قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة ، فأما الذين سمع منهم : فهو أنس بن مالك . ومقل بن يسار . وعبد الله بن مقل . وعائذ بن عمرو . وأبو برزة . وعبد الرحمن بن سمرة . وعمران بن حصين <sup>(١)</sup> وأبو بكرة ، وسمع من سوار بن عمرو . وعمرو بن تغلب . وسعد . مولى أبى بكرة ، وروى عن عثمان بن أبى العاص ، وسمع منه ، وروى عن محمد بن مسلمة ، ولا أبعد سماعه منه ، وأما قوله : خطبنا ابن عباس بالبصرة ، فقد أنكر عليه ، لأن ابن عباس كان بالبصرة أيام الجمل ، وقدم الحسن أيام صفين ، فلم يدركه بالبصرة ، وتأول قوله : خطبنا " أى خطب أهل البصرة " وكذلك قال : حدثنا الأسود بن سريع ، والأسود قدم يوم الجمل فلم يره ، ولكن معناه حدث أهل البصرة ، وقال على بن زيد عن الحسن : إن سراقه بن مالك حدثهم ، وإنما حدث من حدثه ، ولذلك لم يقل : تئى ، وروى عن أبى موسى الأشعرى ، وأبو موسى إنما كان بالبصرة أيام عمر ، فلا أحسبه سمع منه ، وقد رأى جماعة جلة : منهم عثمان بن عفان <sup>(٢)</sup> وقد حدث عن أسيد ابن المشمس عن أبى موسى ، وعن قيس بن عباد ، وحدث عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، ولا أعلمه سمع من واحد منهما ، وحدث عن جندب بن عبد الله البجلي بأحاديث عن النبي ﷺ ، وبأحاديث رواها عن جندب عن حذيفة ، وحدث عن النعمان بن بشير ، ولا أحسبه سمع منه ، لأن النعمان لا نعلمه دخل البصرة ، وإنما كان بالكوفة ، وقد رايت يحدث عن رجل عنه ، وحدث عن عقبة بن عامر يشك ، فقال : عن سمرة . أو عقبة ، وقال : يونس عن الحسن عن عقبة ، من غير شك ، ولا أحسبه سمع منه ، وحدث عن عبادة بن الصامت ، ولم يسمع منه ، وبينهما خطاب <sup>(٣)</sup>

(١) قلت : كذا قال الحاكم فى " المستدرک " ، ص ٢٩ - ج ١ ، وقال فى " الجواهر " ، ص ٢١٦ : ذكر البيهقى فى " باب من جعل فى النذر كفارة يمين " ، حديثاً بروايه الحسن عن عمران ، ثم قال منقطع ، ولا يصح الحسن عن عمران سماع من وجه صحيح يثبت مثله ، وخالفه ابن خزيمة ، الح (٢) ومنهم على ، والزبير ، كما فى " التاريخ الصغير لبخارى " ، ص ١٩٨ (٣) وفى نسخة " حطان " ،



ابن عبد الله ، وحدث عن سلمة بن المحبق ، ولم يسمع منه ، وبينهما حول بن قتادة . وقبيصة ، وحدث عن صعصعة بن معاوية ، وحدث عن عتبة بن غزوان <sup>(١)</sup> ولم يسمع منه ، لأنه إنما دخل البصرة أيام عمر بعثه أميراً عليها ، ثم انصرف عنها ومات ، ولم يسمع منه ، وعتبة روى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً ، وروى عن علي بن أبي طالب غير حديث ، ولم يسمع منه ، وبينهما قيس بن عباد . وابن الكواء ، روى عن أنس مراسيل ، ولا يثبت له منها إلا ما كان فيه بينهما رجل ، كأبي سفيان . ويزيد الرقاشي . وغيرهما ، وروى عن أبي هريرة أحاديث ، ولم يسمع منه <sup>(٢)</sup> وروى عن ثوبان حديثاً واحداً ، ولم يسمع منه ، وروى عن أسامة بن زيد حديثين ، ولم يسمعهما منه ، وروى عن جابر بن عبد الله أحاديث ولم يسمع منه ، وروى عن العباس بن عبد المطلب ، ولم يسمع منه ، وبينهما الاحنف بن قيس ، ولم يثبت له سماع من أحد من أهل بدر ، ولا حديثاً واحداً ، وذكر الحسن أنه رأى طلحة . والزيبر في بعض بساتين المدينة ، انتهى كلام البزار ملخصاً محرراً . وروى الترمذي في " كتابه " في أبواب صفة جهنم ، حديثاً عن الحسن عن عتبة بن غزوان عن النبي ﷺ : إن الصخرة العظيمة لتلقى من شفير جهنم قهوى فيها سبعين عاماً ماتفضى إلى قرارها ، ثم قال : لانعرف للحسن سماعاً من عتبة ابن غزوان ، وإنما قدم عتبة البصرة زمن عمر ، وولد الحسن لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، انتهى . وقال في غير موضع من " كتابه " قال أيوب السخيانى . ويونس بن عبيد . وعلى بن زيد : الحسن لم يسمع من أبي هريرة ، انتهى .

وأما حديث أنس ، فرواه ابن ماجه في " سننه " من حديث إسماعيل بن مسلم المكي عن يزيد الرقاشي <sup>(٣)</sup> عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت تجزى عنه الفريضة ، ومن اغتسل فالفصل أفضل » ، انتهى . وهذا سند ضعيف ، وله طريق آخر عند الطحاوى في " شرح الآثار " . والبزار في " مسنده " عن الضحاك بن حمزة عن الحجاج ابن أرطاة عن إبراهيم بن مهاجر عن الحسن عن أنس ، وهذا السند ضعيف من الذى قبله ، فالضحاك

(١) في " الطحاوى " ، ص ٢٦١ - ج ١ ، روى عن الحسن أنه قال : خطبت عتبة بن غزوان - يريد خطبته بالبصرة - والحسن لم يكن بالبصرة حينئذ ، لأن قدومه إنما كان قبل صفين بعام . ثم أسند عن أبي رجب أنه قال : قلت للحسن : متى قدمت البصرة ؟ قال : قبل صفين بعام ، اهـ . (٢) قلت : قال ابن سعد في " طبقاته " ، ص ١١٥ - ج ٧ : أخبرنا مسلم بن إبراهيم : قال : حدثنا أبو هلال محمد بن سليم ، قال : سمعت الحسن يقول : كان نبي الله موسى عليه السلام لا يفتسل إلا مستتراً ، قال : فقال عبد الله بن بريدة : يا أبا سعيد ممن سمعت هذا ؟ قال : سمعته من أبي هريرة : أخبرنا مسلم بن إبراهيم . قال : حدثنا ربيعة بن كاثوم ، قال : سمعت الحسن . قال : حدثنا أبو هريرة ، قال : عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ، الحديث . أحمره عفان بن مسلم حديثه وهيب عن أيوب . وحدث عن علي بن زيد ابن جندب ، وغير واحد عن شعبة عن يونس قالوا : لم يسمع الحسن من أبي هريرة ، اهـ . (٣) ضعيف . تقريباً ،



ابن حمزة ضعيف، وإن كان ابن عدي قد مشاه، وقال: أحاديثه حسان غرائب، والحجاج بن أرطاة ضعيف، وإبراهيم بن مهاجر كذلك، والحسن لم يسمع من أنس، كما قال البزار.

طريق آخر، رواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا محمد بن عبد الرحمن المروزي ثنا عثمان بن يحيى الفرساني ثنا مؤمل بن إسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس، فذكره.

وأما حديث الخدري، فرواه البيهقي في "سننه (١)" والبزار في "مسنده" عن أسيد بن زيد الجمال عن شريك عن عوف عن أبي نضرة عن أبي سعيد، (٢) فذكره، قال البزار: لا نعلم رواه عن عوف إلا شريك، ولا عن شريك إلا أسيد بن زيد، وأسيد كوفي قد احتمل حديثه على شيعته شديدة كانت فيه، انتهى. وقال ابن القطان في "كتابه": أسيد بن زيد الجمال قال الدورى عن ابن معين إنه كذاب، وقال الساجي: له مناكير، وقال ابن حبان: يروى عن الثقات المنكرات، ومع هذا فقد أخرج البخارى له، وهو ممن عيب عليهم الإخراج عنه، انتهى كلامه.

وأما حديث أبي هريرة، فأخرجه البزار في "مسنده" عن أبي بكر الهذلي (٣) عن محمد ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه، ورواه ابن عدي في "الكامل" وأعله بأبي بكر الهذلي، واسمه "سلي بن عبد الله".

وأما حديث جابر، فرواه عبد بن حميد في "مسنده" حدثنا عمر بن سعد عن الثوري عن أبان عن أبي نضرة عن جابر مرفوعاً نحوه، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري عن رجل عن أبي نضرة به، وأخرجه ابن عدي في "الكامل" عن عبيد بن إسحاق عن قيس بن الربيع عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وضعف عبيد بن إسحاق.

وأما حديث عبد الرحمن بن سمرة، فرواه الطبراني في "معجمه الوسط (٤)" من حديث حفص بن عمر الرازي ثنا أبو حرة عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة مرفوعاً نحوه، ورواه العقيلي في "كتاب الضعفاء (٥)" عن مسلم بن سليمان الضبي ثنا أبو حرة (٦) وضعف مسلم بن سليمان، ثم قال: وهذا الحديث رواه الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن (٧)

(١) ص ٢٩٦ - ج ١ (٢) قال في "الجمهرة"، ٢٩: قد ذكره أبو عمر في "التهديد"، بسند أجود من هذا، قال: حدثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا إبراهيم بن عبد الرحيم ثنا صالح بن مالك ثنا الربيع بن بدر عن الجريري عن أبي نضرة عن الحوزي فذكره، اهـ. (٣) ضعيف جداً "الحلي"، ص ١٥ - ج ٢ (٤) والبيهقي: ص ٢٩٦ عن أبي داود عن أبي حرة (٥) راجع له "الاسان"، ص ٦٤ - ج ٣، و"الحلي"، ص ١٣ - ج ٢ (٦) أبو حرة، هو "واصل بن عبد الرحمن"، ثقة (٧) لا يصح سماع الحسن عن جابر "الحلي"، ص ١٣ - ج ٢

عن جابر، ورواه محمد بن حرب الزيدى عن الضحاك بن حمزة عن الحجاج بن أرطاة عن إبراهيم ابن مهاجر عن حسن عن أنس، ورواه أسباط بن محمد القرشى عن أبي بكر الهذلى عن الحسن، ومحمد بن سيرين عن أبي هريرة، ورواه شعبه. وهمام. وأبو عوانة عن قتادة عن الحسن عن سمرة، وهو الصواب، انتهى، كلامه.

وأما حديث ابن عباس، فرواه البيهقى في "سننه" (١) "أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو أحمد محمد بن إسحاق الصفار أنبأ أحمد بن نصر ثنا عمرو بن طلحة (٢) القناد ثنا أسباط بن نصر (٣) عن السدى (٤) عن عكرمة عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره، قال البيهقى: وهذا الحديث غريب من هذا الوجه، وإنما يعرف من حديث الحسن. وغيره، انتهى. قال البيهقى: والآثار الضعيفة إذا ضم بعضها إلى بعض أحدثت قوة فيما اجتمعت فيه من الحكم، انتهى. قوله: عن عائشة في تفسير المنى. والمذى. والودى، قال في "الكتاب": والمنى: خاثر أبيض ينكسر منه الذكر، والمذى: رقيق يضرب إلى البياض، يخرج عند ملاعبة الرجل أهله، والودى: الغليظ من البول يتعقب الرقيق منه خروجاً، ثم قال: وهذا التفسير مأثور عن عائشة رضي الله عنها، قلت: غريب، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" عن قتادة. وعكرمة، قال: هي ثلاثة: المنى. والمذى. والودى، أما المنى: فهو الماء الدافق الذي يكون فيه الشهوة، ومنه يكون الولد، ففيه الغسل، وأما المذى: فهو الذي يخرج إذا لعب الرجل امرأته، ففيه غسل الفرج والوضوء. وأما الودى: فهو الذي يكون مع البول وبعده، فيه غسل الفرج والوضوء، انتهى.

الحديث الثاني والثلاثون: قال النبي ﷺ: "كل فحل يمدى وفيه الوضوء" قلت: يوجد هذا الحديث في بعض نسخ "الهداية"، وقد روى من حديث عبد الله بن سعد. ومعقل بن يسار. وعلى بن أبي طالب، فحديث عبد الله بن سعد أخرجه أبو داود عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن حزام بن حكيم عن عبد الله بن سعد الأنصارى، قال: سألت رسول الله ﷺ عما يوجب الغسل، وعن الماء يكون بعد الماء، فقال: «ذاك المذى، وكل فحل يمدى، فتغسل من ذلك فرجك وأثنيك وتوضأ وضوءك للصلاة»، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده" (٥) "قال عبد الحق في "أحكامه": إسناده لا يحتج به، وحديث معقل بن يسار رواه الطبراني في "معجمه" من حديث إسماعيل بن عياش عن عطاء بن عجلان عن معاوية بن قرّة عن معقل بن يسار أن عثمان بن عفان كان يلقي من المنى شدة، فسدد رجلاً إلى النبي ﷺ فسأله، فقال: «ذلك المذى وكل فحل يمدى، اغسله

(١) ص ٢٩٥ - ج ١ (٢) عمرو بن حماد بن طلحة صدوق "تقريب"، (٣) صدوق كثير الخطأ

"تقريب"، (٤) هو إسماعيل بن عبد الرحمن السدى الكبير، صدوق بهم "تقريب"، (٥) ص ٣٤٢ - ج ٤



بالماء وتوضأ وصلّ،، انتهى. وحديث علي رواه الطحاوي في "شرح الآثار" (١) "حدثنا صالح بن عبد الرحمن ثنا سعيد بن منصور أنبأ هاشم أنبأ الأعمش عن منذر أبي يعلى الثوري عن محمد بن الحنفية أنه حدث عن أبيه، قال: كنت أجد مذياً، فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ، فقال: «إن كل فحل يمدى، فإذا كان المني فيه الغسل، وإذا كان المني فيه الوضوء»، انتهى. ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا عيسى بن يونس ثنا الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي عن النبي ﷺ أنه سئل عن المني، فقال: «كل فحل يمدى فيغسل ذكره ويتوضأ»، انتهى. وحديث علي هذا في "الصحيحين" (٢) "بغير هذا اللفظ، قال: استحيت أن أسأل النبي ﷺ عن المني من أجل فاطمة، فأمرت المقداد، فسأله، فقال: «منه الوضوء»، انتهى.

### باب الماء الذي يجوز به الطهارة

الحديث الثالث والثلاثون قال عليه السلام: «الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه»، قلت: غريب بهذا اللفظ، وروى ابن ماجه في "سننه" (٣) "من حديث رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الماء طهور» (٤) لا ينجسه إلا ما غلب على ريحه. وطعمه. ولونه»، انتهى. والمصنف استدل بهذا الحديث هنا على طهورية الماء فقط، ثم استدل به قريباً على طهورية الماء القليل حجة لمالك، مشيراً إليه بقوله: وقال مالك: يجوز ما لم يتغير أحد أوصافه، لما روينا، وهذا الحديث ضعيف، فإن رشدين بن سعد جرحه النسائي. وابن حبان. وأبو حاتم. ومعاوية بن صالح، قال أبو حاتم: لا يحتج به، ورواه الطبراني في "معجمه"، والبيهقي (٥) والدارقطني في "سننها" ولم يذكروا فيه اللون، قال الدارقطني: لم يرفعه غير رشدين بن سعد، وليس بالقوى، انتهى. واعترضه الشيخ تقي الدين في "الإمام"، فقال: إنه قد رفع من وجهين، غير طريق رشدين أخرجهما البيهقي: أحدهما: عن عطية بن بقية بن الوليد عن أبيه عن ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن أبي أمامة عن النبي ﷺ: أن الماء طاهر إلا إن تغير ريحه. أو طعمه. أو لونه بنجاسة تحدث فيها، انتهى. الثاني: عن حفص بن عمر ثنا ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن أبي أمامة مرفوعاً: «الماء لا ينجس إلا ما غير طعمه. أو ريحه»، انتهى. قال البيهقي: والحديث غير قوى (٦) ورواه عبد الرازق في

(١) ص ٢٨ - ج ١ (٢) في البخاري: ص ٢٥، ومسلم: ص ١٤٣ - ج ١ (٣) في - الطهارة -

في "باب الحيض"، ص ٤٠ (٤) لفظ الطهور ليس في النسخة التي بأيدينا (٥) ص ٢٥٩، والدارقطني: ص ١٠

(٦) وقال: «إلا أننا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغير بالنجاسة خلافاً له».



”مصنفه“ والدارقطني في ”سننه (١)“ عن الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد عن النبي ﷺ مرسلًا، والأحوص فيه مقال، انتهى.

حديث آخر لمالك، أخرجه بن حبان في ”صحيحه“ في النوع السادس والثلاثين، من القسم الثالث عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: «الماء لا ينجسه شيء»، انتهى. قال ابن حبان: وهذا مخصوص بحديث القلتين، وكلاهما مخصوص بالإجماع أن الماء المتغير بنجاسة ينجس قليلاً كان الماء أو كثيراً، انتهى.

حديث آخر، أخرجه الدارقطني في ”سننه“ عن معاوية بن صالح عن رشدين بن سعد عن ثوبان عن النبي ﷺ، قال: «الماء طهور إلا ما غلب على ريحه». أو طعمه، انتهى. وسنده ضعيف.

حديث آخر، أخرجه الدارقطني عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ، قال: «الماء لا ينجسه شيء»، انتهى. حديث أبي ثعلبة (٢) أخرجاه عنه، قال: قلت: يا رسول الله إنا بأرض أهل كتاب أفأكل في آنتهم؟ قال: «إن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا فاغسلوها واكلوا فيها»، وفي رواية أبي داود: (٣) إنا نجاور أهل الكتاب، وهم يطبخون في قدورهم الخنزير، ويشربون في آنتهم الخمر، فذكره، وحديث عمران بن حصين أخرجاه (٤) أيضاً عنه أن النبي ﷺ دعا بإناء فأفرغ فيه من أفواه مرادتي المرأة المشركة، وأوكأ أفواههما، وأطلق العزالي ونودي في الناس أن اسقوا واستقوا، فسقى من شاءوا سقى من شاء، وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته الجنابة إناء من ماء، قال: «أذهب فأفرغه عليك»، انتهى.

حديث آخر، قال الشيخ تقي الدين في ”الإمام“: ومن غريب ما يستدل به في هذا المعنى حديث أبي ثعلبة في الأمر بغسل أواني المشركين قبل الأكل فيها، مع حديث عمران بن حصين في وضوء النبي ﷺ من مزادة المشركة، فإن الأول: يدل على نجاسة الإناء، والثاني: على طهورية الماء، فدل على أن النجاسة غير مؤثرة في الماء ما لم تغيره، انتهى.

الحديث الرابع والثلاثون، قال النبي ﷺ في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». قلت: روى من حديث أبي هريرة، ومن حديث جابر، ومن حديث علي بن أبي طالب.

(١) والطحاوي في ”شرح الآثار“، ص ٩ (٢) وأخرجه البخاري في ”الصيد والدبائح“، ص ٨٢٤، ومسلم أيضاً في ”الصيد“، ص ١٤٦ - ج ٢ (٣) أخرجه في ”الأنطمة“، ص ١٨١ - ج ١، ومثله الخاكي في ”المستدرك“، ص ١٤٣ - ج ١ (٤) أخرجه مسلم قبل ”صلاة المسافرين“، ٢٤٠ - ج ١، والبخاري في ”علامات النبوة“، ص ٥٠٤

ومن حديث أنس، ومن حديث عبد الله بن عمرو، ومن حديث الفراسي، ومن حديث أبي بكر.

أما حديث أبي هريرة، فأخرجه أصحاب السنن الأربعة<sup>(١)</sup> من طريق مالك عن صفوان ابن سليم عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة العبدري عن أبي هريرة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من البحر؟ فقال عليه السلام: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»، انتهى. قال الترمذي<sup>(٢)</sup> حديث حسن صحيح، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: حديث صحيح، انتهى.

ورواه ابن حبان في «صحيحه» في النوع الثالث والثلاثين، من القسم الرابع، والحاكم في «مستدركه»<sup>(٣)</sup>، وقال: ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه». ومسنده «أخبرنا حماد بن خالد عن مالك بن أنس به أن النبي ﷺ قال: «البحر الطهور ماؤه الحل ميتته»، انتهى. وهو لفظ غريب، قال الشيخ تقي الدين في «الإمام»: وهذا الحديث يعلّ بأربع علل: أحدها: جهالة سعيد بن سلمة. والمغيرة بن أبي بردة، وقالوا: لم يرو عن المغيرة بن أبي بردة إلا سعيد بن سلمة، ولا عن سعيد بن سلمة، إلا صفوان بن سليم، قال: وجوابه: أن سعيد بن سلمة قد روى عنه غير صفوان، وهو الجلاح أبو كثير، ورواه عن الجلاح يزيد بن أبي حبيب، وعمرو بن الحارث، أما رواية عمرو بن طريق بن وهب، وأما رواية يزيد<sup>(٤)</sup>، فمن طريق الليث بن سعد عنه أخرجها كلها البيهقي في «سننه الكبير» وأما المغيرة بن أبي بردة، فقد روى عنه يحيى بن سعيد، ويزيد بن محمد القرشي، إلا أن يحيى بن سعيد اختلف عليه فيه، ورواية يزيد بن محمد رواها أحمد<sup>(٥)</sup> بن عبيد الصفار صاحب المسند، ومن جهته أخرجها البيهقي، فتلخص أن المغيرة بن أبي بردة روى عنه ثلاثاً: يحيى بن سعيد، ويزيد بن محمد، وسعيد بن سلمة، وأن سعيد بن سلمة روى عنه صفوان بن سليم. والجلاح، وبطلت دعوى من ادعى انفراد سعيد عن المغيرة، وانفراد صفوان عن سعيد.

العلة الثانية: أنهم اختلفوا في اسم سعيد بن سلمة، فقيل: هذا، وقيل: عبد الله بن سعيد، وقيل: سلمة بن سعيد، وأصحهما سعيد بن سلمة. لأنها رواية مالك مع جلالته، وهذا مع وفاق من وافقه، والاسمان الآخرا من رواية محمد بن إسحاق.

العلة الثالثة: الإرسال، قال ابن عبد البر: ذكر ابن أبي عمرو الحميدي. والخزومي

(١) أبو داود في - الطهارة - في «باب الوضوء بماء البحر»، ص ١٣، وكذا الترمذي ص ١١ - ج ١،

والنسائي: ص ٦٣ - ج ١، وابن ماجه: ص ٣٢، والدارمي: ص ٩٩، وأحمد: ص ٣٩٢ - ج ٢

(٢) ليس هذا في النسخة المطبوعة عندنا (٣) ص ١٤٥ (٤) عند الحاكم: ص ١٤١، وتصدى لجواب

هذه العلة (٥) والحاكم: ص ١٤٢ - ج ١



عن ابن عينة عن يحيى بن سعيد عن المغيرة بن أبي بردة : أن ناساً من بني مدج أتوا رسول الله ﷺ الحديث ، قال : وهذا مرسل لا يقوم بمثله حجة ، ويحيى بن سعيد أحفظ من صفوان بن سليم ، وأثبت من سعيد بن سلة ، قال الشيخ : وهذا مبنى على تقديم إرسال الأحفظ على إسناد من دونه ، وهو مشهور في الأصول . والعلة الرابعة : الاضطراب ، فوقع في رواية محمد بن إسحاق (١) عبد الله بن سعيد عن المغيرة بن أبي بردة عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، هكذا هو في "مسند الدارمي" (٢) " ووقع في رواية عنه : سلة بن سعيد عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وأما رواية يحيى بن سعيد ، فقليل عنه : عن المغيرة بن أبي بردة عن رجل من بني مدج عن النبي ﷺ ، هذه رواية أبي عبيد القاسم (٣) بن سلام عن هشيم عن يحيى ، ورواه بعضهم عن هشيم ، فقال فيه المغيرة بن أبي برزة (٤) ، فقال : وهم فيه ، وإنما هو المغيرة بن أبي بردة . وهشيم ربما وهم في الإسناد ، وهو في المقطعات أحفظ . قال الشيخ : وهذا الوهم إنما يلزم هشيم إذا انفقوا عليه فيه ، فأما وقد رواه أبو عبيد عن هشيم على الصواب ، فالوهم ممن رواه عن هشيم ، على ذلك الوجه ، وقيل فيه : عن المغيرة بن عبد بن عبد أن رجلاً من بني مدج أتى النبي ﷺ ، وقيل : عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة أن رجلاً من بني مدج ، وفي رواية عبد الله بن المغيرة عن رجل من بني مدج ، وقيل : عن عبد الله بن المغيرة عن أبيه عن رجل من بني مدج ، قال البيهقي في "كتاب المعرفة" : هذا حديث أودعه مالك بن أنس "كتاب الموطأ" ورواه أبو داود . وأصحاب السنن . وجماعة من أئمة الحديث في "كتبهم" محتجين به . وصححه البخاري فيما رواه الترمذي عنه ، وإنما لم يخرج البخاري . ومسلم في "صحيحهما" لاختلاف وقع في اسم سعيد بن سلة . والمغيرة بن أبي بردة ، وكذلك قال الشافعي : في إسناده من لا أعرفه ، ولا يضر اختلاف من اختلف عليه فيه ، فإن مالكا قد أقام إسناده عن صفوان بن سليم ، وتابعه الليث بن سعد عن يزيد عن الجلاح ، كلاهما عن سعيد بن سلة عن المغيرة بن أبي بردة ، ثم يزيد بن محمد القرشي عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، فصار الحديث بذلك صحيحاً . والله أعلم ، انتهى ، وقال في "السنن الكبيرة" (٥) " قد تابع يحيى بن سعيد الأنصاري . ويزيد بن محمد القرشي سعيداً على روايته ، إلا أنه اختلف فيه على يحيى بن سعيد ، فروى عنه عن المغيرة بن أبي بردة عن رجل من بني مدج عن النبي

(١) رواية محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن الجلاح عن عبد الله بن سعيد ، الخ (٢) و ١١ باب الوضوء من ماء البحر ، ص ٩٨ (٣) وعمرو بن ذرارة عند الحاكم (٤) وهو وهم ، وحمل الترمذي فيه الوهم على هشيم ، فقد ذكر فيه أنه قال للبخاري : إن هشيم يقول عنه المغيرة بن أبي برزة ، كذا في المشرح على المضبوط بهنـهـ ، يقول المصحح : ولعل الصحيح ، قال البخاري : إن هشيم يقول عن المغيرة بن أبي برزة . (٥) ص ٦٣ - ج ١



ﷺ، وروى عنه عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة أن رجلاً من بني مدلج، وروى عنه عن المغيرة بن عبد الله عن رجل من بني مدلج عن النبي ﷺ، وعنه عن المغيرة بن عبد الله عن أبيه، وقيل: غير هذا، واختلفوا أيضاً في اسم سعيد بن سلبة، فقيل: كما قال مالك، وقيل: عبد الله بن سعيد المخزومي، وقيل: سلبة بن سعيد، وهو الذي أراد الشافعي بقوله: في "إسناده من لا أعرفه" أو المغيرة. أوهما، إلا أن الذي أقام إسناده ثقة، وهو "مالك" رحمه الله، انتهى. ولما روى الحاكم في "المستدرک" (١) "هذا الحديث ذكر ما فيه من المتابعات، ثم قال: اسم الجهالة مرفوع عنهما بهذه المتابعات، وقال ابن مندة: اتفاق صفوان. والجلاح يوجب شهرة سعيد بن سلبة، واتفاق يحيى بن سعيد. وسعيد بن سلبة عن المغيرة يوجب شهرته، فصار الإسناد مشهوراً، وبهذا يرتفع جهالة عنهما، انتهى. وفي "كتاب المزّي" توثيقهما، فزالت جهالة الحال أيضاً، ولهذا صححه الترمذي، وحكى عن البخاري تصحيحه (٢)، والله أعلم.

وأما حديث جابر، فرواه ابن ماجه في "سننه" (٣) من طريق أحمد بن حنبل ثنا أبو القاسم ابن أبي الزيات حدثني إسحاق بن حازم عن عبيد الله بن مقسم عن جابر أن النبي ﷺ سئل عن ماء البحر، فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»، انتهى. ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الثالث والثلاثين، من القسم الرابع. والحاكم في "المستدرک" رواه من حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر، وسكت عنه، ورواه الدارقطني في "سننه". وأحمد في "مسنده" بسند ابن ماجه. وأما حديث علي بن أبي طالب، فرواه الحاكم في "المستدرک" والدارقطني في "سننه" من حديث الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه مرفوعاً نحوه، سواء، وسكت الحاكم عنه.

وأما حديث أنس، فرواه عبد الرزاق في "مصنفه" والدارقطني في "سننه" أخبرنا الثوري عن أبان بن أبي عياش عن أنس عن النبي ﷺ مثله، قال الدارقطني: وأبان متروك. وأما حديث ابن عباس، فرواه الدارقطني أيضاً من حديث موسى بن سلبة عن ابن عباس مرفوعاً نحوه، ثم قال: والصواب موقوف، ورواه الحاكم في "المستدرک" وسكت عنه (٤). وأما حديث عبد الله بن عمرو، فأخرجه الدارقطني أيضاً من جهة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً نحوه، ورواه الحاكم في "المستدرک" وسكت عنه.

(١) ص ١٤١ (٢) وصححه ابن خزيمة. وغيره "الجمهر"، ص ٤ - ج ١٦ (٣) وإسناده لا بأس به "الدراية"، ص ٣٥ (٤) ص ١٤٠، قلت: وفي النسخة التي بأيدينا بعد رواية حديث ابن عباس، قوله: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، اهـ.

وأما حديث أبي بكر الصديق ، فرواه الدارقطني أيضاً من حديث عبد العزيز عن وهب ابن كيسان عن جابر بن عبد الله عن أبي بكر الصديق أن رسول الله ﷺ سئل عن ماء البحر الحديث ، وفي سنده عبد العزيز بن عمران ، وهو " ابن أبي ثابت " . قال الذهبي : يجمع على ضعفه ، ثم أخرجه عن عبيد الله بن عمر عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل عن أبي بكر موقوفاً ، قال الذهبي : وهذا سند صحيح ، انتهى . ورواه ابن حبان في " كتاب الضعفاء " من حديث السري بن عاصم الهذلي عن محمد بن عبيد الله بن عمر به مرفوعاً ، وأعله بالسري ، وقال : إنه يسرق الحديث ويرفع الموقوف ، لا يحل الاحتجاج به ، وإنما هو من قول أبي بكر الصديق ، فأسنده ، انتهى .

وأما حديث الفراسي ، فرواه ابن عبد البر في " التمهيد " حدثنا خالد بن القاسم ثنا أحمد ابن الحسن الرازي ثنا أبو الزنباغ روح بن الفرغ القطان ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير ثنا الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن بكر بن سوادة عن مسلم بن مخشى أنه حدث أن الفراسي ، قال : كنت أصيد في البحر الأخضر على أرماث ، وكنت أحمل قربة لي فيها ماء ، فاذا لم أتوضأ من القربة رفق ذلك بي وبقيت لي ، فحث رسول الله ﷺ فقصصت ذلك عليه ، فقال : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » ، انتهى . قال عبد الحق في " أحكامه " : حديث الفراسي هذا لم يروه . فيما أعلم . إلا مسلم ابن مخشى ، ومسلم بن مخشى لم يروه عنه - فيما أعلم - إلا بكر بن سوادة ، انتهى . قال ابن القطان في " كتابه " : وقد خفي على عبد الحق ما فيه من الانقطاع ، فإن ابن مخشى لم يسمع من الفراسي ، وإنما يرويه عن ابن الفراسي عن أبيه ، ويوضح ذلك ما حكاه الترمذي . في " علله " قال : سألت محمد بن إسماعيل عن حديث ابن الفراسي في ماء البحر ، فقال : حديث مرسل لم يدرك ابن الفراسي النبي ﷺ ، والفراسي له صحبة ، قال : فهذا كما تراه يعطى أن الحديث يروى عن ابن الفراسي أيضاً عن النبي ﷺ لا يذكر فيه الفراسي ، فمسلم بن مخشى إنما يروى عن الابن . وروايته عن الأب مرسل ، انتهى . قلت : حديث ابن الفراسي رواه ابن ماجه في " سننه " حدثنا سهل بن أبي سهل ثنا يحيى بن بكير حدثني الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن بكر بن سوادة عن مسلم بن مخشى عن ابن الفراسي . قال : كنت أصيد ، وكانت لي قربة أجعل فيها ماءً وإني توضأت بماء البحر ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » ، انتهى .

ما ورد في طهورية الماء المستعمل ، روى الدارقطني <sup>(١)</sup> ، ثم البيهقي <sup>(٢)</sup> من حديث عبد الله

(١) وأبو داود في باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ص ١٩ . ولفظه : ومسح برأسه من فضل ماء كان

ويده . (٢) ص ٢٣٧ - ج ١



ابن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ أن النبي ﷺ مسح رأسه بما فضل في يديه، وفي لفظ: بيل في يديه، قال البيهقي: وابن عقيل هذا لم يكن بالحافظ، وأهل العلم يختلفون في الاحتجاج به، انتهى. ونقل الترمذي<sup>(١)</sup> عن البخاري، قال: كان أحمد بن حنبل. وإسحاق بن راهويه. والحميدي يحتجون بحديثه، قال البخاري: وهو مقارب الحديث، قال في "الإمام": وليس فيه تصريح بأن الماء كان مستعملاً<sup>(٢)</sup>، لكن رواه الأثرم في "كتابه" ولفظه أنه عليه السلام مسح بماء بقي من ذراعيه، قال: وهذا أظهر في المقصود، قال البيهقي في "سننه": وقد روى "يعني هذا" من حديث علي. وابن عباس. وابن مسعود. وأبي الدرداء. وعائشة. وأنس بن مالك، ذكرناها في "الخلافات" ولا يصح منها شيء. لضعف أسانيدها، أما حديث علي فرواه من حديث محمد بن عبيد الله العرزمي عن الحسن بن سعد عن أبيه عن علي مرفوعاً، قال البيهقي: والعرزمي متروك، وحديث ابن عباس من جهة سليمان بن أرقم عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس، قال النسائي. والدارقطني في سليمان: متروك، وحديث ابن مسعود من جهة يحيى بن عنبسة عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، ويحيى بن عنبسة كذبه الدارقطني، وقال ابن عدي: يروى عن الثقات الموضوعات، ليس بشيء، وحديث عائشة من جهة عطاء بن عجلان عن ابن أبي مليكة عن عائشة، وعطاء بن عجلان، قال النسائي. والرازي: متروك، وحديث أبي الدرداء من جهة تمام بن نجيح عن الحسن عن أبي الدرداء، وتمام بن نجيح، قال البيهقي: غير محتج به، وحديث أنس من جهة المتوكل بن فضيل عن أبي ظلال عن أنس، وذكر الدارقطني أن المتوكل بن فضيل بصرى ضعيف، انتهى.

حديث آخر أخرجه ابن ماجه في "سننه"<sup>(٣)</sup> عن المسلم بن سعيد عن أبي علي الرحبي عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ اغتسل من جنابة، فرأى لمعة لم يصبها الماء، فقال: بجمته، فلها عليه، قال إسحاق في حديثه: فعصر شعره عليها، انتهى. وأبو علي الرحبي حسين بن قيس، يلقب "بجنش" قال أحمد. والنسائي. والدارقطني: متروك، وقال أبو زرعة: ضعيف.

ماورد في طهارة الماء المستعمل روى البخاري في "صحيحه"<sup>(٤)</sup> من حديث محمد ابن المنكدر عن جابر، قال: مرضت مرضاً فأتاني النبي ﷺ يعودني. وأبو بكر، وهما ماشيان، فوجداني قد أغشى علي، فتوضأ النبي ﷺ، ثم صب وضوءه علي، فأفقت، فاذا النبي ﷺ.

(١) ونقله البيهقي: ص ٥٢ - ح ١ (٢) قلت: بل في البيهقي: ص ٢٣٧ - ج ١ التصريح بجلاسه، ولفظه: وأخذ ماءً جديداً مسح رأسه. (٣) ص ٤٨ (٤) في "باب عيادة المنفى عليه"، ص ٨٤٤، ومسلم في "الفرائض"، ص ٣٤ - ج ٢



فقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ، كيف أقضي في مالي ؟ فلم يجبني بشيء ، حتى نزلت آية الميراث ، انتهى . في ” الخلاصة ” متفق عليه

حديث آخر روى الترمذى في ” كتابه (١) ” من حديث رشدين بن سعد عن عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم عن عتبة بن حميد عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل ، قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه ، انتهى . وقال : حديث غريب ، وإسناده ضعيف ، ورشدين بن سعد . وعبد الرحمن بن زياد يضعفان في الحديث ، انتهى . وأخرجه البيهقي (٢) وقال : إسناده ليس بالقوى .

حديث آخر أخرجه الترمذى (٣) أيضاً عن أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة ، قالت : كان لرسول الله ﷺ خرقة ينشف بها بعد الوضوء ، انتهى . وقال : حديث ليس بالقائم ، ولا يصح في هذا الباب شيء ، وأبو معاذ يقولون : إنه سليمان بن أرقم . وهو ضعيف عند أهل الحديث ، انتهى .

حديث آخر أخرجه ابن ماجه في ” سننه ” عن الوضين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة عن سليمان الفارسي : أن رسول الله ﷺ توضأ ، فقلب جبة صوف كانت عليه فمسح بها وجهه ، انتهى . والوضين بن عطاء وثقه أحمد ، وقال ابن معين لا بأس به .

ماورد في عدم طهارته ، روى مسلم في ” صحيحه (٤) ” من حديث أبي السائب مولى هشام بن زهرة أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » ، فقال : كيف يا أبا هريرة ؟ قال : يتناولونه تناولاً ، انتهى . ورواه البيهقي (٥) من حديث محمد بن عجلان ، قال : سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة » ، انتهى . ورواه البيهقي من حديث محمد بن عجلان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه عليه السلام نهى أن يبال في الماء الدائم ، وأن يغتسل فيه من الجنابة ، انتهى . ومحمد بن عجلان . وأبو هريرة أخرجهما مسلم ، واستشهد بهما البخاري ، والله أعلم .

ماورد في الماء المشمس ، ورد مرفوعاً من حديث عائشة . ومن حديث أنس ، وموقوفاً على عمر .

(١) ص ٩ (٢) ص ٢٣٦ - ح ١ (٣) ص ٩ ، والحاكم ص ١٥٤ - ج ١ (٤) و ١٠٠ الفهرسة ..

ص ١٣٨ (٥) ص ٢٣٨ - ج ١

أما حديث عائشة ، فله خمس طرق : أحدها : عند الدارقطني <sup>(١)</sup> ثم البيهقي في "سنتهما" عن خالد بن إسماعيل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : أسخت ماء رسول الله ﷺ في الشمس ليغتسل به ، فقال لي : « يا حيراء لا تفعل ، فإنه يورث البرص » ، انتهى . قال الدارقطني : خالد بن إسماعيل متروك ، وقال ابن عدي <sup>(٢)</sup> : يضع الحديث على ثقات المسلمين . الثانية : عند ابن حبان في "كتاب الضعفاء" عن أبي البخري وهب بن وهب عن هشام به ، قال ابن عدي : هو شر من خالد . الثالثة : عند الدارقطني عن الهيثم بن عدي عن هشام به ، قال النسائي . والدارمي : الهيثم بن عدي متروك ، ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه قال : كان يكذب . الرابعة : عند الدارقطني <sup>(٣)</sup> عن عمرو بن محمد الأعشم عن فليح عن عروة عن عائشة ، قالت : نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ بالماء المشمس أو يغتسل به ، وقال : « إنه يورث البرص » ، انتهى . قال الدارقطني : عمرو بن محمد الأعشم منكر الحديث ، ولم يروه عن فليح غيره ، ولا يصح عن الزهري ، وأغلظ ابن حبان في عمرو بن محمد الأعشم القول ، وذكر ابن الجوزي هذا الحديث من هذه الطرق الأربعة في "الموضوعات" .

الطريق الخامس : رواه الدارقطني في "كتابه غرائب مالك" من حديث إسماعيل بن عمرو الكوفي عن ابن وهب عن مالك عن هشام به ، ولفظه : قالت : سخت رسول الله ﷺ ماء في الشمس يغتسل به ، فقال : « لا تفعل يا حيراء فإنه يورث البرص » ، انتهى ، قال الدارقطني : هذا باطل عن مالك ، وعن ابن وهب ، ومن دون ابن وهب ضعفاء ، وإنما رواه خالد بن إسماعيل المخزومي ، وهو متروك عن هشام ، انتهى . وإلى هذه الطريق أشار البيهقي في "سننه" <sup>(٤)</sup> فقال : وروى بإسناد آخر منكر عن ابن وهب عن مالك عن هشام ، ولا يصح ، انتهى .

طريق آخر أخرجه الطبراني في "معجمه الوسط" عن محمد بن مروان السدي عن هشام ابن عروة عن أبيه به ، وقال : لم يروه عن هشام إلا محمد بن مروان ، ولا يروى عن النبي إلا بهذا الإسناد ، انتهى . وَوَهم في ذلك .

وأما حديث أنس ، فرواه العقيلي في "كتاب الضعفاء" من حديث علي بن هشام الكوفي ثنا سودة <sup>(٥)</sup> عن أنس أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا تغتسلوا بالماء الذي يسخن في الشمس

(١) ص ١٤٤ والبيهقي : ص ٦ - ح ١ (٢) قول ابن عدي هذا رواه البيهقي مع قول الدارقطني عنهما في "السنن" ، ص ٦ ، وكذا القول الآتي عن ابن عدي : ص ٧ . (٣) ص ١٤ ، ثم البيهقي من طريقه : ص ٧ - ح ١ (٤) ص ٧ - ح ١ (٥) هو ابن إسماعيل



فانه يعدى من البرص ، انتهى . قال العجلى : وسوادة عن أنس مجهول ، وحديثه غير محفوظ ، ولا يصح في الماء الشمس حديث مسند ، إنما هو شيء يروى من قول عمر ، انتهى . ومن طريق العقيلي رواه ابن الجوزى في "الموضوعات" ونقل كلامه بحروقه ، وأما موقوف عمر ، فرواه الشافعى : أخبرنا إبراهيم بن محمد الأسلى ، أخبرني صدقة بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر أن عمر كان يكره الاغتسال بالماء المشمس ، وقال : إنه يورث البرص ، انتهى . ومن طريق الشافعى ، رواه البيهقى .

طريق آخر أخرجه الدارقطنى ، ثم البيهقى عن إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن حسان بن أزهر ، قال : قال عمر : لا تغتسلوا بالماء المشمس ، فانه يورث البرص . انتهى . وصفوان بن عمرو حمصى ، ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيحة ، وقد تابعه المغيرة بن عبد القدوس ، فرواه عن صفوان به ، رواه ابن حبان في "كتاب الثقات" ، في ترجمة حسان بن أزهر " والله أعلم . وسند الشافعى فيه الأسلى ، قال البيهقى في "المعرفة" : قال الشافعى : كان قديراً ، لكنه كان ثقة في الحديث ، فلذلك روى عنه ، انتهى . وصدقة بن عبد الله هو "السمين" قال البيهقى في "سننه" ، في باب زكاة العسل "ضعفه أحمد . وابن معين . وغيرهما ، انتهى .

ماورد في الماء المسخن روى البيهقى في "سننه (١)" والطبرانى في "معجمه" من حديث العلاء بن الفضل بن موسى المنقرى (٢) ثنا الهيثم بن رزين عن أبيه عن الأسلع بن شريك ، قال : كنت أرحل ناقة رسول الله ﷺ فأصابتنى جنابة في ليلة باردة ، وأراد رسول الله ﷺ الراحلة ، فكرهت أن أرحل نائمه وأما جنب ، وخشيت أن أغتسل بالماء البارد فأموت أو أمرض ، فأمرت رجلاً من الأنصار فرحّلها ، ووضعت أحجاراً فأسخت بها (٣) ماءً فاغتست . ثم لحقت برسول الله ﷺ وأصحابه ، فقال : يا أسلع ما لى أرى راحلتك تضطرب ؟ ، فقلت : يا رسول الله لم أرحلها ، ولكن رحّلها رجل من الأنصار ، قال : « ولم ؟ » قلت : أصابتنى جنابة فخشيت البرد (٤) على نفسى ، فأمرته أن يرحّلها ، ووضعت أحجاراً ، فأسخت ماءً فاغتسلت به ، فأنزل الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ . إلى قوله : ﴿ عَفْوَ غَفُوراً ﴾ . انتهى . قال الذهبي في "مختصر سنن البيهقى" : تفرد به العلاء بن الفضل ، وليس بحجة ، انتهى .

حديث آخر موقوف أخرجه الدارقطنى (٥) ثم البيهقى في "سننهما" عن علي بن غراب

(١) ص ٥ - ج ١ (٢) قلت : في "البيهقى" .. علاء بن الفضل بن عبد الله . وفي "التهذيب" .. علاء بن الفضل

ابن عبد الملك المنقرى . (٣) وفي نسخة "فيها" ، (٤) وفي نسخة "القر" .. (٥) ص ١٤



عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر أنه كان يسخن له ماءً في ققمة ثم يغتسل به، قال الدارقطني: إسناده صحيح، انتهى. وفيه رجلان تكلم فيهما: أحدهما: علي بن غراب، فمن وثقه الدارقطني. وابن معين، ومن ضعفه أبو داود. وغيره، وقال الخطيب: تكلموا فيه لمذهبه، فانه كان غالباً في التشيع. والآخر: هشام بن سعد، فهو وإن أخرج له مسلم فقد ضعفه النسائي، وعن ابن حنبل أنه ذكره، فلم يرضه، وقال: ليس بمحكم للحديث. قوله: في "الكتاب": لأن الميت يغسل بالماء الذي أغلى فيه الصدر، بذلك وردت السنة (١) قلت: غريب، ولم يحسن شيخنا علاء الدين، إذ استشهد لهذا بحديث الذي وقصته راحلته، وفيه: «فقال: أغسلوه بماء وسدر»، والذي قلده الشيخ اعتذر، فقال بعد أن ذكره: وليس في الحديث أن الماء أغلى بالصدر، فيقال له: فأى فائدة في ذكره؟ قوله: وقال مالك: يجوز ما لم يتغير أو صافه، لما روينا، قلت: يشير إلى حديث «الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه. أو طعمه. أو ريحه»، وقد تقدم قريباً (٢). ومما يستدل به على ذلك مالك، حديث المستيقظ، رواه أصحاب الكتب الستة، ووجهه أنه نهى أن يغمس يده في الماء عند التوهم، فأولى عند التحقيق، وبحديث أبي هريرة «لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب»، فقال: كيف يفعل؟ قال: يتناوله تناولاً، رواه مسلم (٣) هكذا بهذا اللفظ، ورواه البيهقي (٤) بسند على شرط مسلم أنه عليه السلام نهى أن يبال في الماء الدائم، وأن يغتسل فيه من الجنابة، انتهى. ورواه أبو داود (٥). وابن ماجه (٦) كذلك، ولفظهما: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة»، انتهى (٧).

### الحديث الخامس والثلاثون: قال النبي ﷺ: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً»،

قلت: رواه أصحاب السنن الأربعة (٨) من حديث ابن عمر، قال سمعت رسول الله ﷺ، وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض، وما ينوبه من السباع والدواب. قال: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث»، انتهى. ورواه ابن حبان في «صحيحه» في القسم الثاني منه، وأعاده في القسم الثالث، ولفظه: «لم ينجسه شيء»، ورواه الحاكم في «مستدرکه» (٩) وقال: صحيح على شرط

(١) ظني أنه لم يرد بها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل الطريق المتوارث، والله أعلم.  
(٢) أي ص ٤٩ (٣) ص ١٣٨، وكذا ابن ماجه ص ٤٥ (٤) ص ٢٣٨ (٥) في «باب البول في الماء الراكد»، ص ١١ (٦) ص ٢٩ (٧) ولفظة: «ولا يغتسل فيه من الجنابة»، ليست في رواية ابن ماجه (٨) النسائي في «باب التوقيت في الماء»، ص ١٩، وأبو داود في «باب ما ينجس الماء»، ص ١٠، والترمذي في «باب أن الماء لا ينجسه شيء»، ص ١١، وابن ماجه في «باب مقدار الماء الذي لا ينجس»، ص ٣٩ (٩) ص ١٣٢

الشيخين، ولم يخرجاه، وأظنه لاختلاف فيه على أبي أسامة عن الوليد بن كثير، انتهى. وقد أجاد الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في "كتاب الإمام" جمع طرق هذا الحديث ورواياته واختلاف ألفاظه، وأطال في ذلك إطالة تلخص منها تضعيفه له<sup>(١)</sup>، فلذلك أضرب عن ذكره في "كتاب الإمام" مع شدة احتياجه إليه. وأنا أذكر ما قاله ملخصاً محرراً، وأبين ما وقع فيه من الاضطراب لفظاً ومعنى. أما اضطرابه في اللفظ، فمن جهة الإسناد. والمتن، أما إسناده، فمن ثلاث روايات: أحدها: رواية الوليد بن كثير، رواها أبو داود عن محمد بن العلاء عن أبي أسامة حماد بن أسامة عن الوليد عن محمد بن جعفر بن زبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه سئل النبي ﷺ عن الماء، وما ينوبه من الدواب والسباع. فقال عليه السلام: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث»، ورواه هكذا عن أبي أسامة عن الوليد عن محمد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله جماعة: منهم إسحاق بن راهويه. وأحمد بن جعفر الوكيعي. وأبو بكر بن أبي شيبة. وأبو عبيدة بن أبي السفر. ومحمد بن عباد "بفتح العين" وحاجب بن سليمان. وهناد بن السري. والحسين بن حريث، وروى عن أبي أسامة عن الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر، قال أبو مسعود الرازي الحافظ<sup>(٢)</sup>: وعثمان ابن أبي شيبة من رواية أبي داود، وعبد الله بن الزبير الحميدي. ومحمد بن حسان الأزرق. ويعيش ابن الجهم. وغيرهم<sup>(٣)</sup> وتابعهم الشافعي عن الثقة عنده عن الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر، قاله الدارقطني، وذكر ابن مندة أن أبا ثور رواه عن الشافعي عن عبد الله بن الحرث المخزومي عن الوليد بن كثير، قال: ورواه موسى بن أبي الجارود عن البويطي عن الشافعي عن أبي أسامة. وغيره عن الوليد بن كثير، فدل روايته على أن الشافعي سمع هذا الحديث من عبد الله بن الحرث، وهو من الحجازيين. ومن أبي أسامة - وهو كوفي - جميعاً عن الوليد بن كثير، وقد اختلف الحفاظ في هذا الاختلاف بين محمد بن عباد. ومحمد بن جعفر، فمنهم من ذهب إلى الترجيح، فيقال: عن أبي داود أنه لما ذكر حديث محمد بن عباد، قال: هو الصواب<sup>(٤)</sup> وذكر عبد الرحمن بن أبي حاتم في "كتاب العلل" عن أبيه أنه قال: محمد بن عباد بن جعفر ثقة. ومحمد بن جعفر بن الزبير ثقة،

(١) هذا خلاف ما قال ابر السبكي في "الطبقات"، ص ٢٠ - ج ٦، صحح الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد حديث القلتين، واختار ترك العمل به لالذارض أرجح، بل لأنه لم يثبت عنده - بطريق يجب الرجوع إليه شرعاً - تعيين مقدار القلتين، اهـ. (٢) هو أحمد بن فرات (٣) كأحمد بن زكريا. وعلى بن شعيب. ومحمد بن عثمان بن كرامة. وأحمد بن عبد الحميد الحارثي. وحبيب بن علي بن الأسود. وعلي بن محمد بن أبي الحبيب. ومحمد بن الفضيل البلخي. كل هؤلاء عند الدارقطني: ص ٦، و ص ٧، والحسن بن علي عند أبي داود: ص ١٠ (٤) اختلف في نسخ أبي داود ههنا، في بعضها: هذا هو الصواب، والمشار إليه القريب، هو محمد بن عباد، وفي بعض النسخ: قوله: الصواب محمد بن جعفر.



والحديث لمحمد بن جعفر بن الزبير أشبه ، وقال ابن مندة : واختلف على أبي أسامة ، فروى عنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر ، وقال : مرة عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وهو الصواب ، لأن عيسى بن يونس ، رواه عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله ابن عبد الله بن عمر عن أبيه أن النبي ﷺ سئل ، فذكره ، وأما الدارقطني فإنه جمع بين الروایتين ، فقال : ولما اختلف على أبي أسامة في إسناده أحيانا أن نعلم من أتى بالصواب في ذلك ، فوجدنا شعيب بن أيوب قد رواه عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعاً ، عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ثم أتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر ، فصح القولان جميعاً ، عن أبي أسامة ، وصح أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وعن محمد بن عباد بن جعفر جميعاً ، فكان أبو أسامة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير ، ومرة يحدث به عن الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر ، ثم روى عن أبي بكر أحمد بن محمد بن سعدان الصيدلاني<sup>(١)</sup> عن شعيب بن أيوب عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير ، فذكره ، ثم رواه عن ابن سعدان عن شعيب بن أيوب<sup>(٢)</sup> عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ بمثله ، وكذلك فعل البيهقي ، فأخرج رواية عن إسماعيل بن قتيبة عن أبي بكر . وعثمان ابنا أبي شيبة بذكر محمد بن جعفر بن الزبير ، على خلاف رواية أبي داود عن عثمان بن أبي شيبة بذكر محمد بن عباد بن جعفر ، وذكر رواية أخرى من جهة أبي العباس محمد بن يعقوب<sup>(٣)</sup> عن أحمد بن عبد الحميد الحارثي ، فيها ذكر محمد بن جعفر بن الزبير ، على خلاف رواية الدارقطني عن أحمد بن محمد بن سعيد عن أحمد بن عبد الحميد الحارثي ، وفيها ذكر محمد بن عباد بن جعفر ، وقصداً بذلك الدلالة على صحة الروایتين جميعاً ، قال البيهقي : وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ حدثني أبو علي محمد بن علي الأسفرائني من أصل " كتابه " وأنا سألته حدثنا علي بن عبد الملك بن مبشر الواسطي ثنا شعيب بن أيوب ثنا أبو أسامة الوليد بن كثير عن محمد ابن جعفر بن الزبير ، ومحمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، قال : سئل رسول الله ﷺ عن الماء بمثله ، وهلهما اختلاف آخر ، وهو أن الصواب في الرواية " عبيد الله

(١) ذكره الخطيب في " تاريخه " ، ص ١٣٧ - ج ٥ ، ولم يذكر توثيقه ، فيكشف عن حاله (٢) شعيب ابن أيوب بن زريق بن مبيد بن شيطا الصريفي القاضي ، وثقه الحاكم . والدارقطني ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قال : كان على قضاء واسط يخطئ ويدلس ، كلما حدث جاء في حديثه من المناكير ، وقال فيه أبو داود : سليمان بن الأشعث إني لأخاف الله في الرواية عنه ، قاله الخطيب في " تاريخه " ، ص ٢٤٤ - ج ٩  
(٣) هو الحافظ الأعمش .



ابن عمر " لا " عبد الله " أو كل واحد منهما صواب . فكان إسحاق بن راهويه ، فيما حكاه عنه البيهقي في " المعرفة " يقول : غلط أبو أسامة في عبد الله بن عبد الله ، إنما هو عبيد الله بن عبد الله . واستدل بما رواه عن عيسى بن يونس عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، قال : سئل النبي ﷺ ، فذكره . إلا أن عيسى بن يونس أرسله ، ورأيت في " كتاب - إسماعيل بن سعيد الكسائي " عن إسحاق بن إبراهيم عن عيسى بن يونس موصولا ، ورواه عباد بن صهيب عن الوليد ، وقال : عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه موصولا ، والحديث مسند في الأصل ، فقد رواه محمد بن إسحاق بن يسار عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، قال : سئل رسول الله ﷺ فذكره " أعني البيهقي " وذكر ابن مندة عن رواية عيسى بن يونس موصولة ، وذكر أن رواية عيسى بن يونس أشبه ، لأن هذا الحديث رواه عبد الله بن المبارك . وغيره عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن النبي ﷺ ، مثل رواية عيسى بن يونس عن الوليد بن كثير ، قال : فهذا إسناد صحيح على شرط مسلم في عبيد الله بن عبد الله ، ومحمد بن جعفر . ومحمد بن إسحاق ، والوليد بن كثير قال : وروى هذا الحديث حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، رواه إسماعيل بن علي عن عاصم بن المنذر عن رجل عن ابن المنذر <sup>(١)</sup> فهذا محمد بن إسحاق وافق عيسى بن يونس عن الوليد بن كثير في ذكر محمد بن جعفر بن الزبير ، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وروايتهما وافق رواية حماد بن سلمة . وغيره عن عاصم بن المنذر في ذكر عبيد الله بن عبد الله ، فثبت هذا الحديث باتفاق أهل المدينة . والكوفة . والبصرة على حديث عبيد الله بن عبد الله ، وباتفاق محمد بن إسحاق . والوليد بن كثير عن روايتهما عن محمد بن جعفر بن الزبير ، فعبيد الله . وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر مقبولان بإجماع من الجماعة في " كتبهم " ، وكذلك محمد بن جعفر بن الزبير ، ومحمد بن عباد بن جعفر . والوليد بن كثير في " كتاب مسلم " وأبي داود . والنسائي ، وعاصم بن المنذر يعتبر بحديثه ، ومحمد بن إسحاق أخرج عنه مسلم . وأبو داود . والنسائي . وعاصم بن المنذر استشهد به البخاري في مواضع ، وقال شعبة : محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث ، وقال عبد الله بن المبارك : محمد بن إسحاق ثقة ثقة ثقة . انتهى . قال الشيخ <sup>(٢)</sup> : وكان أبا عبد الله بن مندة حكم بالصحة على شرط مسلم من جهة الرواة ، وأعرض عن جهة الرواية . وكثرة الاختلاف فيها والاضطراب ، ولعل مسلماً تركه لذلك ، وحكى البيهقي في " كتاب المعرفة "

(١) في ١٠ الدارقطني ، ص ٩ : عن ابن عمر موقوفاً ، بدل : ابن المنذر (٢) أي تقي الدين بن دقيق العيد

عن شيخه أبي عبد الله الحافظ أنه كان يقول : الحديث محفوظ عنهما جميعاً ” أغنى عن عبيد الله .  
وعبد الله بن عبد الله “ كلاهما رواه عن أبيه ، قال : وذهب إليه كثير من أهل الرواية ، وهذا  
خلاف ما يقتضيه كلام أبي زرعة فيما حكاه عبد الرحمن بن أبي حاتم ، قال : سألت أبا زرعة عن  
حديث محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير ، فقلت : إنه يقول : عن عبيد الله بن عبد الله  
ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ ، ورواه الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير ، عن عبد الله  
ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء » ، قال أبو زرعة :  
ابن إسحاق ليس يمكن أن يقضى له ، قلت له : ما حال محمد بن جعفر ؟ فقال : صدوق .

الرواية الثانية : رواية محمد بن إسحاق لهذا الحديث ، وقد أخرجه الترمذي من حديث

هند (١) وأبو داود (٢) من حديث حماد بن سلمة . ويزيد بن زريع . وابن ماجه (٣) من حديث  
يزيد بن هارون . وابن المبارك كلهم عن ابن إسحاق ، ورواه أحمد بن خالد الوهبي . وإبراهيم بن سعد  
الزهري . وزائدة بن قدامة ، ورواه عبيد الله (٤) بن محمد بن عائشة عن حماد بن سلمة عن محمد بن  
إسحاق بسنده ، وقال فيه : إن رسول الله ﷺ سئل عن الماء يكون بالفلاة ، وترده السباع .  
والكلاب ، فقال : « إذا كان الماء قلتين لا يحمل الخبث » ، رواه البيهقي ، وقال : كذا قال : السباع  
والكلاب ، وهو غريب ، وكذلك قاله موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة ، وقال إسماعيل بن  
عياش عن محمد بن إسحاق - الكلاب والدواب - إلا أن ابن عياش اختلف عليه في إسناده ، انتهى .  
وهذا الاختلاف الذي أشار إليه هو المحفوظ عن ابن عياش عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر  
ابن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، ورواه محمد بن وهب السلمي عن ابن عياش  
عن ابن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه سئل عن  
القلب يلقى فيه الجيف ، ويشرب منه الكلاب والدواب ، قال : « ما بلغ الماء قلتين فما فوق ذلك  
لم ينجسه شيء » ، رواه الدارقطني ، وروى أيضاً من جهة عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن إسحاق  
عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ ، أخرجه عن محمد بن عبد الله بن إبراهيم عن عبد الله  
ابن أحمد بن خزيمة عن علي بن سلمة اللبقي عن عبد الوهاب ، ورواه المغيرة بن سقلاب عن ابن إسحاق  
عن نافع عن ابن عمر .

الرواية الثالثة : رواية حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر ، واختلف في إسناده ومتنها ، أما

الإسناد ، فرواه أبو داود . وابن ماجه عن موسى بن إسماعيل عن حماد عن عاصم عن عبيد الله

(١) عن عبدة : ص ١١ (٢) ص ١٠ (٣) ص ٤٠ (٤) حديثه عند البيهقي : ص ١٦١



ابن عبد الله بن عمر ، قال : حدثني أبي أن رسول الله ﷺ ، قال : « إذا كان الماء قلتين ، فإنه لا ينجس » ، وخالف حماد بن زيد ، فرواه عن عاصم بن المنذر عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله موقوفاً ، قال الدارقطني : وكذلك رواه إسماعيل بن عليّ عن عاصم بن المنذر عن رجل لم يسمه عن ابن عمر موقوفاً أيضاً ، وأما الاختلاف في اللفظ ، فإن يزيد بن هرون رواه عن حماد بن سلمة ، فاختلف فيه على يزيد ، فقال الحسن بن محمد الصباح عنه عن حماد عن عاصم ، قال : دخلت مع عبيد الله بن عبد الله بن عمر بستاناً فيه مقراة ماء <sup>(١)</sup> فيه جلد بعير ميت ، فتوضأ فيه ، فقلت له : أتوضأ منه وفيه جلد بعير ميت ؟ فحدثني عن أبيه عن النبي ﷺ ، قال : « إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثاً لم ينجسه شيء » أخرجه الدارقطني . وعبد بن حميد . وإسحاق بن راهويه في " مسنديهما " ورواه أبو مسعود الرازي عن يزيد ، فلم يقل : أو ثلاثاً ، قال الدارقطني : وكذلك رواه إبراهيم بن الحجاج . وهدبة بن خالد . وكامل بن طلحة عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد ، قالوا فيه : إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثاً ، ورواية إبراهيم بن الحجاج . وهدبة بن خالد عن حماد بن سلمة عند الحاكم في " مستدركه " <sup>(٢)</sup> قال : إذا بلغ الماء قلتين أو ثلاثاً لم ينجسه شيء ، قال الحاكم : ورواه عفان بن مسلم . وغيره من الحفاظ عن حماد لم يقولوا فيه : أو ثلاثاً ، انتهى . قلت : وكذلك رواه وكيع عن حماد بن سلمة بسنده ، وقال : إذا كان الماء قلتين أو ثلاثة لم ينجسه شيء ، رواه ابن ماجه في " سننه " <sup>(٣)</sup> ، ثم قال الدارقطني ، بعد تخريج ما ذكر من الروايات : ورواه عفان بن مسلم . ويعقوب بن إسحاق الحضرمي . وبشر بن السري . والعلاء ابن عبد الجبار المكي . وموسى بن إسماعيل . وعبيد الله العيشي <sup>(٤)</sup> عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد ، وقالوا فيه : إذا كان الماء قلتين لم ينجس ، ولم يقولوا : أو ثلاثاً ، ثم أخرج هذه الروايات ، ولحديث ابن عمر طريقان آخران : أحدهما : من رواية إبراهيم بن محمد عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء » ، أخرجه الدارقطني . وإبراهيم بن محمد هو " ابن أبي يحيى الأسلمي " وقد مرّ ذكره . والثاني : رواه عبد الله بن الحسين بن جابر عن محمد بن كثير المصيصي عن زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال : « إذا كان الماء قلتين فلا ينجسه شيء » ، أخرجه الدارقطني عن محمد بن إسماعيل الفارسي عنه ، وقال : رفعه هذا الشيخ عن محمد بن كثير عن زائدة ، ورواه معاوية بن عمرو عن زائدة موقوفاً ، وهو الصواب ، ثم أخرجه . والله أعلم .

(١) وفي نسخة ٦٦ ممر ماء . (٢) ص ١٣٤ (٣) ص ٤٠ (٤) نسبة إل جدته عائشة

وأما الاضطراب في متنه ، فقد تقدم من ذلك شيء ، وروى الدارقطني في "سننه" وابن عدي في "الكامل" والعقيلي في "كتابه" عن القاسم بن عبيد الله العمرى عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا بلغ الماء أربعين قلة فإنه لا يحمل الخبث » ، انتهى . قال الدارقطني : كذا رواه القاسم العمرى عن ابن المنكدر عن جابر ، وهم في إسناده ، وكان ضعيفاً كثير الخطأ ، وخالفه روح بن القاسم . وسفيان الثوري . ومعمر بن راشد . ورواه عن ابن المنكدر عن عبد الله بن عمر <sup>(١)</sup> موقوفاً ، ورواه أيوب السخيتاني عن محمد بن المنكدر من قوله : لم يجاوز به ، ثم روى بإسناد صحيح من جهة روح بن القاسم عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمر ، قال : « إذا بلغ الماء أربعين قلة لم ينجس » ، ثم أخرج رواية سفيان من جهة وكيع . وأبي نعيم عنه عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمر ، وقال : إذا كان الماء أربعين قلة لم ينجسه شيء ، وأخرج رواية معمر أيضاً من جهة عبد الرزاق عن غير واحد عنه <sup>(٢)</sup> وأخرج رواية أيوب عن محمد بن المنكدر ، قال : إذا بلغ الماء أربعين قلة لم ينجس ، أو كلة نحوها ، وروى الدارقطني أيضاً من جهة بشر بن السرى عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان بن سنان عن عبد الرحمن بن أبي هريرة عن أبيه ، قال : إذا كان الماء قدر أربعين قلة لم يحمل خبثاً ، قال الدارقطني : كذا قال ، وخالفه غير واحد . ورواه عن أبي هريرة ، فقالوا : أربعين غرباً ، ومنهم من قال : أربعين دلوأ ، وسليمان بن سنان سمع ابن عباس . وأبا هريرة ، قاله البخاري في "تاريخه"

وأما الاضطراب في معناه ، فقليل : إن القلة - اسم مشترك - يطلق على الجرة . وعلى القرية . وعلى رأس الجبل ، وروى الشافعي <sup>(٣)</sup> في تفسيرها حديثاً ، فقال في "مسنده" أخبرني مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج بإسناد لا يحضرني ذكره أن رسول الله ﷺ ، قال : « إذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثاً » ، وقال في الحديث : « بقلال هجر » ، قال ابن جريج : وقد رأيت قلال هجر ، فالقلة تسع قربتين ، أو قربتين وشيئاً ، قال الشافعي : فالاحتياط أن يجعل القلة قربتين ونصفاً ، فإذا كان الماء خمس قرب كبار ، كقرب الحجاز لم يحمل نجساً ، إلا أن يظهر في الماء ربح أو طعم أولون ، انتهى . وهذا فيه أمران : أحدهما : أن سنده منقطع ، ومن لا يحضره مجهول فلا يقوم بهذا الحجة عنده . والثاني : أن قوله : وقال في الحديث : « بقلال هجر » يورهم أن هذا من قول

(١) كل من لحص كلام الامام ، كالزيلي . وابن الهمام في "الفتح" ، ص ٥٢ - ج ١ . والحلي الكبير في شرح المنية ، ص ٩٦ ، قالوا : عبد الله بن عمر ، والذي في "الدارقطني" ، ص ١٠ : عبد الله بن عمرو ، هو ابن العاص ، فهذا الخطأ إمامنا الامام ، وتبعه عليه من تبعه ، أو من نسخ "الزيلي" . والفتح . والحلي الكبير ، فاعلمه .  
(٢) أي عن غير واحد عن عبد الرزاق ، لأن غير واحد عن معمر ، والله أعلم (٣) رواه البيهقي عنه : ص ١٦٣



النبي ﷺ، وليس كذلك، فروى الدارقطني من حديث أبي بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري عن أبي حميد عن حجاج عن ابن جريج، قال: أخبرني محمد بن يحيى، قد كره، قال محمد بن يحيى: (١) قلت ليحيى بن عقيل: أي قلال؟ قال: قلال هجر، قال محمد: فرأيت قلال هجر، فأظن كل قلة تسع قريباً (٢)، قال: وإسناد الأول أحفظ (٣)، فهذان الوجهان ليس فيهما رفع هذه الكلمة إلى النبي ﷺ، ولو كان مرسلًا، فإن يحيى بن عقيل ليس بصحابي، ثم الطريق التي ذكر البيهقي أن إسنادها أحفظ يقول فيها: فأظن أن كل قلة تحمل قربتين، والقربة ستة عشر رطلا، فيكون مجموع القلتين أربعة وستين رطلا، وهذا لا يقول به، والرواية الأخرى - كل قلة قربتين - يقتضي أن القلتين أربع قرب، وقد روى ابن عدي في "الكامل" من حديث المغيرة بن سقلاب عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء»، والقلة: أربع أصع، قال: والمغيرة ترك طريق هذا الحديث، وقال: عن ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر، وكان هذا أسهل عليه، ومحمد بن إسحاق يرويه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر، ثم روى ابن عدي من طريق المغيرة أيضاً عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان الماء قلتين من قلال هجر لم ينجسه شيء»، ويذكر أنهما فرقان، قال ابن عدي: قوله في "متنه": من قلال هجر غير محفوظ، لا يذكر إلا في هذا الحديث من رواية مغيرة هذا، عن محمد بن إسحاق، قال: ومغيرة بن سقلاب يكنى "أبا بشر" منكر الحديث، ثم أسند إلى أبي جعفر بن نفيل، قال: المغيرة بن سقلاب لم يكن مؤتمناً على حديث رسول الله ﷺ، قال ابن عدي: وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، فهذا الحديث ذكر فيه قلال هجر، وذكر أنهما فرقان، وهذا لا يقول به من حزرهما (٤) بخمسمائة رطل أو أكثر، وأخرج الدارقطني (٥) من حديث عبد العزيز بن أبي رزمة عن حماد بن زيد عن عاصم بن المنذر، قال: القلال: الجوابي العظام، وأخرج أيضاً (٦) من جهة الحسن بن عرفة سمعت هشياً، يقول: القلتان: هما الجر تان الكبيرتان، وقال ابن مندة:

(١) يحتاج إلى كشف حاله (٢) في ١١٠ س ١١، تأخذ فرقين، وهكذا في البيهقي ١١٠ (٣) لم يفرق 'مخرج' كلام الدارقطني من غيره، والظاهر أن هذا القول والذي بعده "فهذان الوجهان"، وكذا في ١١٠ ثم الطريق التي ذكر البيهقي أن إسنادها أحفظ، لا يرتبط بعضها مع بعض، بل وقع الحرم والقطع في العبارة، وأن قلة هجر القل هو البيهقي في ١١٠ سنه ١١٠، ص ٢٦٢. فانه روى حديث النيسابوري من طريق ابن الحارث عن الدارقطني. وأبي حميد أحمد بن يحيى عن زاهر بن أحمد عنه بنحو ما ذكره الزيلعي، إلا أن فيه: "وأظن كل قلة تأخذ الفرقين ١١٠" وفي الدارقطني ١١٠ أيضاً، ثم قل البيهقي: زاد أحمد بن علي في روايته: "والفرق ستة عشر رطلاً"، ١١٠. ثم روى الحديث من طريق آخر. وفيها قال محمد: قلت ليحيى بن عقيل: أي قلال؟ قل: قلال هجر. قل محمد: فرأيت قلال هجر، فأظن كل قلة تأخذ قربتين. قل: والإسناد الأول أحفظ، ١١٠. قلت: هذا الكلام مرتبط ببعضه ببعض. (٤) وفي نسخة "حدهما"، (٥) ص ٩ (٦) ص ٧، والبيهقي: ص ٢٦٤

قال الأوزاعي . وأصحابه : القلة ما تقيه اليد " أى ترفعه " وأخرج البيهقي <sup>(١)</sup> من جهة عبد الرحيم ابن سليمان ، سألت أحمد بن إسحاق عن القلتين ، فقال : هي الجرار التي يستقى فيها الماء . والدواريق ، وأخرج عن وكيع ، قال : هي الجرة ، وقال البيهقي في " كتاب المعرفة " : وقلال هجر كانت مشهورة عند أهل الحجاز ، ولشهرتها عندهم شبه رسول الله ﷺ ما رأى ليلة المعراج من نبق سدره المنتهى بقلال هجر ، فقال في حديث مالك بن صعصعة : « رفعت إلى سدره المنتهى ، فإذا ورقها مثل أذان الفيلة ، وإذا نبقها مثل قلال هجر » قال : واعتذار الطحاوي <sup>(٢)</sup> في ترك الحديث أصلاً ، بأنه لا يعلم مقدار القلتين ، لا يكون عذراً عند من علمه . وكذلك ترك القول ببعض الحديث بالاجماع لا يوجب تركه فيما لم يجمع عليه ، وتوقيته بالقلتين لمنع من حمله على الماء الجاري على أصله ، انتهى كلامه <sup>(٣)</sup> الحديث السادس والثلاثون : حديث المستيقظ ، تقدم أول الكتاب ، رواه أصحاب الكتب الستة ، ووجهه أنه منع من الغمس في الإبراء عند التوهم ، فأولى أن يمنع عند التحقق .

الحديث السابع والثلاثون : قال النبي ﷺ : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة » ، قلت : رواه بهذا اللفظ أبو داود <sup>(٤)</sup> . وابن ماجه من حديث محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة » ، انتهى . وهو في " الصحيحين " <sup>(٥)</sup> من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ، بلفظ « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ، ثم يغتسل فيه » ، وفي لفظ « ثم يغتسل منه » ، وفي لفظ الترمذي : « ثم يتوضأ منه » ، وروى مسلم من حديث أبي السائب عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم الذي

(١) س ٢٦٤ (٢) إشارة إلى قول الطحاوي ، فإن كان الخبر على ظاهره ، كما ذكرتم ، فإنه ينبغي أن يكون الماء إذا بلغ ذلك المقدار لا يضره النجاسة ، وإن غير لونه أو طعمه أو ريحه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر ذلك في الحديث ، فالحديث على ظاهره ، اهـ س ٩ (٣) قال أبو عمر في " التمهيد " : ما ذهب إليه الشافعي من حديث القلتين مذهب ضعيف من جهة النظر ، غير ثابت في الآثار ، لأنه حديث تكلم فيه جماعة من أهل العلم ، ولأن القلتين لا يوقف على حقيقة . بلغهما في أثر ثابت ولا إجماع ، وذكر ابن جرير الطبري في " التهذيب " ، معنى هذا الكلام " الجوهر النقي " . س ٢٦٥ - ج ١ ، وقال ابن حزم في " المحلى " ، س ١٥٤ - ج ١ : أما الشافعي فليس حده في القلتين بأولى من حد غيره ، فنفس القلتين بغير تفسيره ، فإن قيل : إنه عليه السلام ذكر قلال هجر في حديث الاسراء ؟ قلنا : نعم ، وليس ذلك يرجب أنه عليه السلام متى ذكر قلالة الماء ، أراد قلال هجر ، وليس تفسير ابن جرير بأولى من تفسير مجاهد الذي قال : هما جرتان ، وتفسير الحسن كذلك : إنها أى جرة كانت . (٤) في " باب البول في الماء الراكد " ، س ١١ : بغير لفظ التأكيد . وابن ماجه في " باب البول في الماء الراكد " ، س ٢٩ من طريق ابن عجلان ، وليس فيه " ولا يغتسلن فيه من الجنابة " ، ورواه الطحاوي من طريق ابن عجلان : س ٨ ، ولم يذكر التوكيد . ولا الجنابة (٥) البخاري : ص ٣٧ : ومسلم : ص ١٣٨



لا يجزى (١) وهو جنب ، فقال : كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال : يتناوله تناولا ، وروى أيضاً من حديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً ، « لا يبولن » (٢) أحكم في الماء الراكد ، انتهى . وروى البيهقي من حديث ابن عجلان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه نهى أن يبال في الماء الراكد . وأن يغتسل فيه من الجنابة ، انتهى . وروى شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره في عزوه هذا الحديث لمسلم عن طلحة ، وإنما رواه مسلم عن أبي هريرة ، وروى بعضه عن جابر ، ولم يخرج مسلم لطلحة في " كتابه " إلا خمسة أحاديث ، ليس هذا منها : فأولها حديث " جاء رجل من أهل نجد نثر الرأس " أخرجه في " كتاب الإيمان " وشاركه فيه البخاري ، ثم حديث " الصلاة إلى مؤخرة الرجل " أخرجه في " الصلاة " ثم حديث " أهدى لنا طير ونحن حرم " أخرجه في " الحج " ثم حديث " لم يبق مع النبي ﷺ غير طلحة وسعد " ، وحديث (٣) " مررت مع رسول الله ﷺ يقوم على رموس النخل " أخرجهما في " الفضائل " فالمقلد ذهل ، والمقلد جهل ؟ قوله : ومارواه مالك ، ورد في بئر بضاعة ، وما رواه كان جارياً بين البساتين ، قلت : يريد بما رواه مالك حديث « الماء طهور لا ينجسه شيء » ، وقد تقدم أول الباب ، ووروده في بئر بضاعة أخرجه أبو داود . والترمذي . والنسائي عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري ، قال : قيل : يا رسول الله أتوضأ من بئر بضاعة ، وهي تليق فيها الحيض . ولحوم الكلاب . والتين ؟ فقال عليه السلام : « إن الماء طهور لا ينجسه شيء » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، انتهى . وضعف ابن القطان في " كتابه الوهم والإيهام " هذا الحديث ، وقال : إن في إسناده اختلافاً ، فقوم يقولون (٤) : عبيد الله بن عبد الله بن رافع ، وقوم يقولون (٥) : عبد الله بن عبد الله بن رافع ، ومنهم من يقول (٦) : عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع ، ومنهم من يقول : عبد الله ، ومنهم من يقول (٧) : عن عبد الرحمن بن رافع ، قال : فيحصل فيه خمسة أقوال ، وكيفما كان فهو لا يعرف له حال ، ولا عين ، وله إسناده صحيح من رواية سهل بن سعد ، قال قاسم بن أصبغ (٨) : حدثنا محمد بن وضاح ثنا أبو علي عبد الصمد بن أبي سكينه ثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد ، قال : قالوا : يا رسول الله إنك تتوضأ من بئر بضاعة ، وفيها

(١) لفظة لا يجزى ، لم أجده في " مسلم " . (٢) ليس بهذا اللفظ ، بل بلفظ " نهى أن يبال في الماء الراكد " . (٣) أخرجه : ص ٢٦٤ - ج ٢ ، و " باب وجوب امتثال مقله شرطاً " ، (٤) هو عنه أبي داود . والترمذي (٥) عند الدارقطني (٦) عند النسائي (٧) عند الدارقطني (٨) قاسم بن أصبغ الحافظ محدث أندلس ، محمد بن وضاح القرطبي الحافظ محدث أندلس ، من رجال السان : ص ١٦ - ج ٥ ، قل الحفظ : صدوق في نفسه ، " وعبد الصمد " هذا لم أجده من ذكره . وبقيته رجله معروفون .

ما ينجي الناس . والمحايض . والخبث ، فقال رسول الله ﷺ : « الماء لا ينجسه شيء » ، قال قاسم : هذا أحسن شيء في بئر بضاعة ، انتهى كلامه . وذكر البيهقي في "سننه" (١) "ما وقع في هذا الحديث من الاختلاف في "باب الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه" وأطال فيه ، ثم أخرجه (٢) عن حاتم بن إسماعيل ثنا محمد بن أبي يحيى عن أمه (٣) قالت : دخلت على سهل بن سعد في نسوة ، فقال : لو أني أسقيكم من بئر بضاعة لكرهتم ذلك ، وقد والله سقيت رسول الله ﷺ بيدي منها ، ثم قال : وهذا إسناد حسن موصول ، انتهى . وقول صاحب الكتاب : إن ماءها كان جارياً بين البساتين هذا ، رواه الطحاوي في "شرح الآثار" عن الواقدي ، فقال : أخبرنا أبو جعفر أحمد بن أبي عمران عن أبي عبد الله محمد بن شجاع الثلجي عن الواقدي ، قال : كانت بئر بضاعة طريقاً للماء إلى البساتين ، انتهى . وهذا سند ضعيف . ومرسل ، ومدلوله على جريانها غير ظاهر ، قال البيهقي في "المعرفة" : وزعم الطحاوي (٤) أن بئر بضاعة كان ماءها جارياً لا يستقر ، وأنها كانت طريقاً إلى البساتين ، ونقل ذلك عن الواقدي ، والواقدي لا يحتاج بما يسنده ، فضلاً عما يرسله ، وحال بئر بضاعة مشهور بين أهل الحجاز ، بخلاف ما حكاه ، انتهى . وقول صاحب الكتاب : وما رواه الشافعي ضعفه أبو داود ، هذا غير صحيح ، فإن أبا داود روى حديث القلتين وسكت عنه ، فهو صحيح عنده على عادته في ذلك ، ثم أردفه بكلام دل على تصحيحه له ، وتضعيفه لمذهب مخالفه ، فقال : قال قتيبة بن سعيد : سألت : - فبئر بضاعة - عن عمقها ؟ فقال : أكثر ما يكون فيها الماء إلى العاة ، فإذا نقص كان إلى العورة ، قال أبو داود : ومددت ردائي عليهما ، ثم ذرعت ، فإذا عرضها ستة أذرع ، وسألت الذي فتح باب البستان هل غير بناؤها عما كانت عليه ؟ فقال : لا ، ورأيت فيها ماءً متغير اللون ، انتهى . وجهل من عزى حديث بئر بضاعة لابن ماجه .

الحديث الثامن والثلاثون : قال النبي ﷺ : « هو الحلال أكله وشربه والوضوء منه » ،

(١) ص ٢٥٧ (٢) ص ٢٥٩ (٣) كذا في "الجوهر" ، - عن أمه - قال : ولم نعرف حالها ولا اسمها بعد الكشف التام ، اهـ . وأخرج الطحاوي في ص ٦١ من حديث حاتم أيضاً : وفيه "عن أمه" ، والدارقطني من طريق محمد بن فضيل عن محمد بن أبي يحيى بسنده ، وفيه "عن أبيه" ، . وكتب علي هامشه ، وفيه "عن أمه" ، . وفي "البيهقي" ، عن أبيه فقط . (٤) قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" ، ص ٢ : فقال قوم : كانت طريقاً للماء إلى البساتين ، فكان الماء لا يستقر فيها ، فكان حكم ماؤها كحكم ماء الانهار ، الخ . ورد البيهقي على هذا بناءً على أنه كان سيجاً جارياً ، ويأباه كلام الطحاوي : "فكان حكمها كحكم الماء الجاري" ، إذ لو أراد سيجاً أو قناة لكان ماءها جارياً حقيقة لا حكماً ، وكان قوله : إلى البساتين طرداً بلا قائمة ، بل الظاهر أنه أراد ما نقل ابن الهيثم في "الفتح" ، ص ٦٨ - ج ١ عن محمد أنه قال : اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف على أن ماء البئر في حكم الماء الجاري ، لأنه ينبع من أسفل ، ويؤخذ من أعلاه فلا يتنجس ، كحوض الحمام ، اهـ . وكذا في "الزئمة" . وشرح القاية للقاري ، نقوله : فكانت طريقاً للماء ، أن الماء كان ينقل فيها - بالسانية - إلى البساتين ، هذا هو المراد بقول الاسماعيلي ، كما في "وفاء الوفا" ، ص ١٣١ - ج ١ . وفي هذا بيان أن بئر بضاعة بئر بستان ، اهـ .



قلت : " يعنى فيما وقع فيه ما ليس له نفس سائلة فمات فيه " والحديث رواه الدارقطنى فى " سننه (١) " من حديث بقية ، حدثنى سعيد بن أبى سعيد الزيدى عن بشر بن منصور عن على ابن زيد بن جدهان عن سعيد بن المسيب عن سلمان ، قال له النبى ﷺ : " يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوءه ، ، انتهى . قال الدارقطنى : لم يروه غير بقية عن سعيد بن أبى سعيد الزيدى ، وهو ضعيف (٢) ، انتهى . ورواه ابن عدى فى " الكامل " وأعله بسعيد هذا ، وقال : هو شيخ مجهول ، وحديثه غير محفوظ ، انتهى .

أحاديث الباب . روى البخارى فى " صحيحه (٣) " من حديث عبيد بن حنين عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم فليغمسه ، ثم لينزعه فان فى إحدى جناحيه داء ، وفى الآخر شفاء ، ، انتهى . قال البيهقى : قال الشافعى : ووجه ذلك أنه عليه السلام لا يأمر بغمس ما ينجس مامات فيه . لأن ذلك عمد لإفساده . انتهى . وزاد فيه أبو داود بإسناد حسن : وأنه يتقى بجناحه الذى فيه الداء ، انتهى .

حديث آخر ، روى النسائى . وابن ماجه فى " سننهما (٤) " من حديث سعيد بن خالد القارظى (٥) عن أبى سلة حدثنى أبو سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال : " فى إحدى جناحي الذباب سم والآخر شفاء ، فإذا وقع فى الطعام فامقلوه فيه فإنه يقدم السم ، ويؤخر الشفاء ، ، انتهى . ورواه ابن حبان فى " صحيحه " وأحمد فى " مسنده " وسعيد هذا ضعفه النسائى ، وقال الدارقطنى : مدنى يحتج به ، وذكره ابن حبان فى الثقات . حديث " لا يولن أحدكم فى الماء الدائم " تقدم قريباً .

الحديث التاسع والثلاثون : قال عليه السلام : " أيما إهاب دبغ فقد طهر " قلت : روى من حديث ابن عباس . ومن حديث ابن عمر . أما حديث ابن عباس ، فرواه النسائى فى " سننه (٦) " فى كتاب الفرع والعتيرة ، والترمذى . وابن ماجه فى " كتاب اللباس " من حديث زيد ابن أسلم عن عبد الرحمن بن ولة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : " أيما إهاب دبغ فقد طهر " ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، فسرّه النضر بن شميل ، وقال : إنما يقال : " إهاب " لجلد ما يؤكل لحمه ، انتهى (٧) . ورواه مالك فى " الموطأ " عن زيد بن أسلم عن ابن

(١) ص ٤ والبيهقى فى " سننه " ص ٢٥٣ - ج ٢ ، وضعفه (٢) أى بقية ، كذا فى " الجوهر " ، ص ٢٥٣

(٣) ص ٦٧ (٤) النسائى فى " كتاب الفرع والعتيرة " ص ١٩٢ ، وابن ماجه فى " الطب " ، ص ٢٥٨ .

(٥) صدوق " قريب " ، (٦) ص ١٩ - ج ٢ والطحاوى : ص ٢٧١ . وابن جارود : ص ٣٩٦

(٧) الجواب : أن هذا خلاف لغة العرب . قال الأزهري : جعلت العرب جلد الانسان إهاباً ، وأنشد فيه قول عنترة : —

\* فشككت بالرمح الأصم إهابه \*

وأنشد الخطابى . وغيره فيه آياتاً كثيرة . وعن عائشة فى " وصفها إهاباً " ، قلت : وحقن الدماء وأهمل - تريد دماء الناس -

وعلة<sup>(١)</sup> سواء . ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السادس والمائة ، من القسم الثاني ، ورواه أحمد<sup>(٢)</sup> . والشافعي . وإسحاق بن راهويه . والبزار في "مسانيدهم" ، ورواه البزار في حديث يحيى ابن سعيد عن ابن وعلة ، ومن حديث القعقاع بن حكيم عنه ، ثم قال : وإنما رويناه كذلك ، لئلا يقول جاهل : إن عبد الرحمن رجل مجهول ، وروى عنه أيضاً عبد الله بن هبيرة ، انتهى كلامه .

واعلم أن كثيراً من أهل العلم المتقدمين والمتأخرين عزوا هذا الحديث في "كتبهم" إلى مسلم ، وهو وهم ، ومن فعل ذلك البيهقي في "سننه" وإنما رواه مسلم بلفظ : إذا دبغ الإهاب فقد طهر ، واعتذر عنه الشيخ تقي الدين في "كتاب الإمام<sup>(٣)</sup>" فقال : والبيهقي وقع له مثل في "كتابه" كثيراً ، ويريد به أصل الحديث لا كل لفظة منه ، قال : وذلك عندنا معيب جداً إذا قصد الاحتجاج بلفظة معينة ، لأن فيه إيهام أن اللفظ المذكور أخرجه مسلم ، مع أن المحدثين أعذر في هذا من الفقهاء لأن مقصود المحدثين الإِسْنَاد ومعرفة المخرج ، وعلى هذا الأسلوب ألفوا كتب الأطراف ، فأما الفقيه الذي يختلف نظره باختلاف اللفظ فلا ينبغي له أن يحتج بأحد المخرجين ، إلا إذا كانت اللفظة فيه ، انتهى .

وأما حديث ابن عمر ، فأخرجه الدارقطني في "سننه" عن إبراهيم بن طهمان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أيما إهاب دبغ فقد طهر» ، انتهى . قال الدارقطني : إسناده حسن ، انتهى .

أحاديث الباب ، روى البخاري . ومسلم من حديث ابن عباس ، قال : تصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت ، فربها رسول الله ﷺ ، فقال : «هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فاتفعتم به ؟ فقالوا : إنها ميتة ، قال : إنما حرم أكلها ، انتهى . أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup> في "الذبايح" ومسلم في "الطهارة" ورواه الدارقطني ، وزادا : وليس في الماء والقرظ ما يطهرها ، وفي لفظ قال : إنما حرم عليكم لحمها ، ورخص

(١) قلت : هذا وهم ، فإن مالكا رواه في - الصيد - في باب جلود الميتة ، عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة ، بلفظ مسلم : إذا دبغ الإهاب فقد طهر ، اهـ . (٢) ص ٢٧٠ ، ٣٤٣ (٣) قلت : اعتذار الشيخ صحيح ، فإن البيهقي إذا لم يقل : بهذا اللفظ يريد به أصل الحديث ، وإذا شخص لفظاً ليستدل به أو راوياً ينظر إلى ذلك اللفظ والراوى ، وأنه أورد الحديث في ص ١٦ بلفظ : «أيما إهاب دبغ فقد طهر» ، وقال : رواه مسلم ، وكان نظره إذ ذاك إلى لفظ الدباغة حيث قال بعده : «قد اتفق الكل في هذا الحديث على لفظ الدباغ فيه» . ثم أخرجه في ص ٢٠ بلفظ : «إذا دبغ الإهاب فقد طهر» ، وقال : أخرجه مسلم بن الحجاج في «الصحيح» ، بهذا اللفظ ، وكذلك رواه مالك بن أنس عن زيد «إذا دبغ» ، فاستفيد من هذا أن غرضه كان في الأول : إلى لفظ الدباغ ، وفي الثاني إلى لفظ «إذا دبغ» ، وعلم منه أيضاً أن مالكا رواه عن زيد بلفظ : «إذا دبغ» ، دون «أيما إهاب» ، فلم من هذا أن المخرج وهم فيما عزاه إلى مالك ، إن لم يكن له نسختان ، أو أوردته في موضع آخر . (٤) أخرجه البخاري في مواضع : في «الزكاة» ، ص ٢٠٢ ، وفي «اليبوع» ، ص ٢٩٦ ، وفي «الذبايح» ، ص ٨٣٠ ، ولم أجد في شيء منها لفظ : الدباغ ، ولا هذا السياق ، والله أعلم .



لكم في مسكها ، وفي لفظ : قال : إن دباغه طهوره ، أخرج هذه الألفاظ في حديث ميمونة ، ثم قال : وهذه الأسانيد كلها صحاح ، انتهى .

حديث آخر ، روى البخاري (١) في "الآيمان والنذور" من حديث سودة زوج النبي ﷺ ، قالت : ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ، ثم مازلنا نذبذ فيه حتى صار شئاً ، انتهى .

حديث آخر ، روى مسلم من حديث أبي الخير ، قال : رأيت علي ابن وعلة فرواً فمستته ، فقال : مالك تمسه ؟ قد سألت ابن عباس ، فقلت : إنا نكون بالمغرب ومعنا البربر والمجوس يؤتى بالكبش قد ذبحوه ، ونحن لا نأكل ذبائحهم ، ويؤتى بالسقاء يجعلون فيه الماء والودك ، فقال ابن عباس : قد سألنا النبي ﷺ عن ذلك ، فقال : « دباغه طهوره » ، انتهى .

حديث آخر ، روى ابن خزيمة في "صحيحه" والبيهقي في "سننه" (٢) من حديث عمرو ابن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن أخيه عن ابن عباس ، قال : أراد النبي ﷺ أن يتوضأ من سقاء ، فقيل له : إنه ميتة ، فقال : « دباغه يزيل خبثه . أو نجسه . أو رجسه » ، انتهى . قال البيهقي : إسناده صحيح ، ورواه الحاكم (٣) ، وقال : هو صحيح .

حديث آخر ، روى ابن حبان في "صحيحه" (٤) في النوع الثالث والأربعين ، من القسم الثالث ، عن الأسود عن عائشة ، قالت : قال : رسول الله ﷺ : « دباغ جلود الميتة طهورها » ، انتهى . حديث آخر أخرجه أبو داود (٥) . والنسائي (٦) . وابن ماجه (٧) وابن حبان في "صحيحه" من طريق مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أمه (٨) عن عائشة أن رسول الله ﷺ أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت ، انتهى . قال : في "الإمام" : وأعله الأثرم بأن أم محمد (٩) غير معروفة ، ولا يعرف لمحمد عنها غير هذا الحديث ، وسئل أحمد عن هذا الحديث ، فقال : ومن هي أمه ؟ لا كأنه أنكره من أجل أمه .

حديث آخر أخرجه أبو داود . والنسائي عن جون بن قتادة عن سلمة بن المحبق أن النبي ﷺ في غزوة تبوك دعا بلاء من عند امرأة ، قالت : ما عندي إلا في قرية لي ميتة ، قال : « أليس قد دبغتها ؟ قالت : بلى ، قال : فان دباغها طهورها » ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" . وأحمد

(١) والطحاوي : ٢٧٢ ، والنسائي : ١٩٠ ، والبيهقي : ١٧ (٢) في ٠ الطهارة ، ص ١٧ (٣) ص ١٦١ - ج ١ (٤) والنسائي في ٠ الفرع والعترة ، ص ١٩٠ - ج ٢ (٥) ص ٢١٥ - ج ٢ (٦) ص ١٩١ - ج ٢ (٧) ص ٢٦٦ (٨) كذا في - ابن ماجه - في ٠ لباس ، ص ٢٦٦ ، وفي النسائي في الفرع ص ١٩٠ في الحوض ٠ عن أبيه ، ٠ ونسخة أخرى على الهمش ٠ عن أمه ، ٠ وأخرجه أبو داود في ٠ ولباس ، ص ٢١٥ ، وأخرجه البيهقي في ص ١٧ ، وفيه : ٠ عن أمه ، ، (٩) ذكرها ابن حبان في اللغات .

في "مسنده" (١)، قال: في "الإمام": وأعله الأثرم بجون، وحكى عن أحمد أنه قال: لا أدري من هو الجون بن قتادة (٢)، انتهى. ورواه الترمذي في "علة الكبرى" وقال: لا أعرف لجون ابن قتادة غير هذا الحديث، ولا أدري من هو، انتهى.

حديث آخر أخرجه الدارقطني. ثم البيهقي عن زيد بن أسلم عن يسار عن عائشة مرفوعاً: «طهور كل أديم دباغه»، انتهى. وقال: إسناده حسن، وكلهم ثقات، انتهى.

حديث آخر أخرجه الدارقطني (٣) عن معروف بن حسان عن عمر بن ذر عن معاذة عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «استمتعوا بجلود الميتة إذا هي دبغت، تراباً كان أو رماداً أو ملحاً أو ما كان بعد أن يزيد صلاحه»، انتهى. ومعروف بن حسان، قال أبو حاتم: مجهول، وقال ابن عدي: منكر الحديث.

حديث آخر أخرجه الدارقطني (٤) عن عبد الجبار بن مسلم عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس، قال: إنما حرم رسول الله ﷺ من الميتة لحماً، فأما الجلد. والشعر. والصوف، فلا بأس به، انتهى. قال الدارقطني: عبد الجبار ضعيف، قلت: ذكره ابن حبان في الثقات بهذا الحديث.

حديث آخر أخرجه الدارقطني (٥) عن يوسف بن السفر ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال: سمعت أم سلمة زوج النبي ﷺ تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ، ولا بأس بصوفها وشعرها وقرونها إذا غسل بالماء»، انتهى. قال: ويوسف متروك، ولم يأت به غيره.

حديث آخر أخرجه الدارقطني (٦) أيضاً عن أبي بكر الهذلي ثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ، قال: «لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه» ألا كل شيء من الميتة حلال إلا ما أكل منها، فأما الجلد. والقرن. والشعر. والصوف. والسن. والعظم، فكله حلال لأنه لا يذكي، انتهى. قال: وأبو بكر الهذلي متروك.

(١) ص ٤٤٦ - ج ٣، و ص ٦ - ج ٥ (٢) قال النووي في "شرح المذهب"، ص ٢١٨ - ج ١: "إسناده صحيح"، إلا أن جوناختلفوا فيه، قال أحمد بن حنبل: هو مجهول، وقال علي بن المديني: هو معروف، اهـ. قلت: قال الحافظ في "التقريب"، هو مقبول، اهـ. (٣) ص ١٨، والبيهقي: ص ٢٠ (٤) ص ١٨، والبيهقي من طريقه: ص ٢٢، ومن طريقه: ص ٢٤ (٥) ص ١٨، والبيهقي: ص ٢٣ (٦) ص ١٨، وبيان آخرى ص ١٧، والبيهقي ص ٢١



حديث آخر أخرجه البيهقي<sup>(١)</sup> عن القاسم بن عبد الله عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ مر على شاة ، فقال : ما هذه ؟ قالوا : ميتة ، قال : ادبغوا إهابها ، فان دباغها طهوره ، انتهى . وقال : القاسم ضعيف .

حديث آخر أخرجه البيهقي عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ ، قال : « دباغ جلود الميتة طهورها » ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الطبراني في " معجمه " <sup>(٢)</sup> والبخاري في " مسنده " عن يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس قال : ماتت شاة لميمونة ، فقال النبي ﷺ : « هتلا استمتعتم بإهابها ؟ فان دباغ الأديم طهوره » ، انتهى . ويعقوب هذا هو " ابن عطاء بن أبي رباح " فيه مقال : قال أحمد : منكر الحديث ، وقال ابن معين . وأبو زرعة : ضعيف . وذكره ابن حبان في الثقات .

حديث آخر <sup>(٣)</sup> أخرجه الدارقطني عن فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن أم سلمة أنها كانت لها شاة تحلبها فققدما النبي ﷺ ، فقال : « ما فعلت الشاة ؟ قالوا : ماتت ، قال : أفلا انتفعتم بإهابها ؟ قلنا : إنها ميتة ، فقال عليه السلام : إن دباغها يحل كما يحل خل الخمر » ، انتهى . وقال : تفرد به فرج بن فضالة ، وهو ضعيف .

حديث آخر في العظم ، أخرجه أبو داود <sup>(٤)</sup> . وأحمد عن حميد بن أبي حميد الشامي عن سليمان المنبهي عن ثوبان أن رسول الله ﷺ ، قال : « اشترى لفاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج » ، انتهى . قال ابن الجوزي في " التحقيق " : وحيد . وسليمان غير معروفين ، والعاج قال ابن قتيبة : ليس الذي تعرفه العامة ، ذاك ميتة ، وإنما العاج الذبل ، قاله الأصمعي ، قال في " التنقيح " وحيد بن أبي حميد ذكره ابن عدي ، وقال : إنما أنكر عليه هذا الحديث ، ولا أعلم له غيره ، وروى عن حميد سالم المرادي ، وصالح بن صالح بن حي ، وغيلان بن جامع ، ومحمد بن جحادة ، وأما سليمان المنبهي ، فيقال : إنه سليمان بن عبد الله ، ذكره ابن حبان في الثقات . انتهى .

حديث آخر ، أخرجه البيهقي في " سننه " <sup>(٥)</sup> عن بقية عن عمرو بن خالد عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ كان يمشط بمشط من عاج ، انتهى . قال : ورواية بقية عن شيوخه المجهولين

(١) والدارقطني : ص ٥ (٢) والدارقطني ص : ١٦ عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بعناه

(٣) حديث آخر أخرجه الطحاوي : ص ٢٧٣ - ج ١ عن جابر ، قال : كنا نصيب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامنا من المشركين الأسقية فنقتسمها ، وكلها ميتة . فننتفع بذلك . اهـ . (٤) والبيهقي : ص ١٦ في " الطهارة » ،

(٥) في " الطهارة » ، ص ٢٦

ضعيفة . وقال الخطابي : قال الأصمعي : العاج الذبل ، وهو ظهر السلحفاة البحرية ، وأما العاج الذي يعرفه العامة عظم أنياب الفيلة ، فهو ميتة لا يجوز استعماله ، انتهى كلامه . وفيه أمران : أحدهما : أنه أوهم بقوله . عن شيوخه المجهولين : إن الواسطي مجهول ، وليس كذلك . والثاني : أنه أوهم بقوله : الذي يعرفه العامة أنه ليس من لغة العرب ، وليس كذلك ، قال : ابن مندة في " المحكم " : العاج أنياب الفيلة ، ولا يسمى غير الناب عاجاً ، وقال الجوهري : العاج عظم الفيل ، الواحدة عاجة .

**الحديث الأربعون :** حديث النهي الوارد عن الاتفاف من الميتة بإهاب ، قلت : رواه أصحاب السنن الأربعة <sup>(١)</sup> من حديث الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم عن النبي ﷺ أنه كتب إلى جهينة قبل موته بشهر : أن لا تتنفعوا من الميتة بإهاب ، ولا عصب ، انتهى . أخرجه النسائي في الذبائح ، والباقون في اللباس ، قال الترمذي : حديث حسن ، وقد روى عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ له ، قال : وسمعت أحمد بن الحسن يقول : كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث <sup>(٢)</sup> قبل وفاته بشهرين ، ويقول : كان هذا آخر أمر النبي ﷺ ، ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده ، انتهى . رواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع السادس والمائة ، من القسم الثاني ، من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم الجهني ، قال : قرئ علينا كتاب رسول الله ﷺ ، ونحن بأرض جهينة " أن لا تتنفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب " ، انتهى . ثم رواه عن ابن أبي ليلى أيضاً عن عبد الله بن عكيم <sup>(٣)</sup> ثنا مشيخة لنا من جهينة أن النبي ﷺ كتب إليهم " أن لا تستمتعوا من الميتة بشيء " ، انتهى . قال : وهذا ربما أوهم عالمًا ، أن الخبر ليس بمتصل <sup>(٤)</sup> وليس كذلك ، فإن الصحابي قد يسمع من النبي ﷺ شيئاً ثم يسمعه من صحابي آخر ، فمرة يخبر به عن النبي ﷺ ، ومرة يروي عن الصحابي ، ألا يرى أن ابن عمر شهد سؤال جبرئيل - عن الإيمان - رسول الله ﷺ ، وسمعه من عمر بن الخطاب ، فمرة أخبر بما شاهد ، ومرة روى عن أبيه ماسمعه ، وعلى ذلك يحمل حديث ابن عكيم من غير أن يكون في الخبر انقطاع ، قال : والمراد بقوله : لا تتنفعوا من الميتة بإهاب ، أي قبل الدباغ ، انتهى كلامه . ورواه أحمد في

(١) أخرجه أبو داود في " اللبس " ، ص ٢١٦ - ج ٢ ، والنسائي في " الفرع والعتيرة " ، ص ١٩١ - ج ٢ ، وهذا لسند له ، وابن ماجه في " اللبس " ، ص ٢٦٦ ، والترمذي في " اللباس " ، ص ٢٠٦ ح ٦١ وابن حزم في " المحلى " ، ص ١٢١ - ج ١ من طريق النسائي ، وصححه (٢) ورواية الترمذي " لما ذكر فيه قبل وفاته " ، الخ . (٣) قلت : هو عند الطحاوي : ص ٢٢١ - ج ١ من حديث القاسم بن محبيرة عن عبد الله بن عكيم . قال : حدثني أشياخ جهينة ، قالوا : آهنا كتب رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم ، الحديث ، وكذا عبد اليعقوبي في " سننه " ، ص ٢٥ - ج ١ (٤) قال ابن أبي حاتم في " المحلى " ، ص ٥٢ - ج ١ : قل أني : لم يسمع عبد الله بن عكيم من النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو كتابه ، الخ .



”مسنده (١)“ والطبراني في ”معجمه“ والبيهقي في ”سننه (٢)“ وعند أحمد قبل موته شهر أو شهرين ، قال البيهقي : وجاء في لفظ آخر : قبل موته بأربعين يوماً ، وجاء عن ابن عكيم : ثنا مشيخة لنا من جهينة ، ثم أسند إلى ابن معين أنه قال في حديث ثقات الناس عن ابن عكيم : أنه قال : حدثنا أصحابنا أن النبي ﷺ كتب إليهم ، يريد تعليل الحديث بذلك ، قال البيهقي : وهو محمول عندنا على ما قبل الدبغ بدليل ما هو أصح منه ، فذكر حديث شاة ميمونة ، انتهى . ورواه الطبراني في ”معجمه الوسيط“ ولفظه : قال : كتب رسول الله ﷺ ونحن في أرض جهينة ”أنى كنت رخصت لكم في جلود الميتة فلا تتفعلوا من الميتة بجلد ولا عصب“ وفي مسنده فضالة بن مفضل بن فضالة المصري ، قال أبو حاتم (٣) : لم يكن بأهل أن نكتب عنه العلم ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين في ”الإمام“ : والذي يعلل به حديث عبد الله بن عكيم الاختلاف ، فروى ابن عينة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن عكيم ، وروى أبو داود من جهة خالد الحذاء عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن (٤) أنه انطلق هو وناس إلى عبد الله بن عكيم ، قال : فدخلوا وقعدت على الباب ، فخرجوا إلى فأخبروني أن عبد الله بن عكيم أخبرهم أن رسول الله ﷺ كتب إلى جهينة قبل موته شهر ، الحديث ، قال : ففي هذه الرواية أنه سمعه من الناس الداخلين عليه ، وهم مجهولون ، انتهى . قال أبو داود : قال النضر بن شميل : إنما يسمى إهاباً ما لم يدبغ ، فإذا دبغ سمى شناً وقربة ، انتهى . وقال النووي في ”الخلاصة“ : وحديث ابن عكيم أعلّ بأمر ثلاثة : أحدها : الاضطراب في مسنده . كما تقدم . والثاني : الاضطراب في متنه ، فروى قبل موته بثلاثة أيام ، وروى بشهرين ، وروى بأربعين يوماً . والثالث : الاختلاف في صحبته ، قال البيهقي . وغيره : لاصحبه له ، فهو مرسل . انتهى . قال الحازمي في ”كتابه الناسخ والمنسوخ (٥)“ : وحكى الخلال في ”كتابه“ : أن أحمد توقف في حديث ابن عكيم ، لما رأى نزول الرواية فيه ، وقيل : إنه رجع عنه ، قال : وطريق الإيصال أن حديث ابن عكيم ظاهر الدلالة في النسخ (٦) ولكنه كثير الاضطراب ، وحديث ابن عباس سماع وحديث ابن عكيم ”كتاب“ والكتاب . والوجادة . والمناولة كلها مرجوحات

(١) ص ٣١ (٢) ص ١١٥ (٣) وقال العيني في حديثه نظر ، وقيل : كان يشرب المسكر ويلعب بالشرخ في المسجد ، وقال أبو حاتم أيضاً : سألت عنه سعيد بن عيسى بن تليد فنبطى عنه ، وقال : الحديث الذي يحدث به موضوع أو نحو هذا ، قلت : كان على الشرطة بمصر ، وذكره ابن أبي حاتم في الثقات ص ١٢ ”لسان الميراث“ . (٤) لم أجد زيادة عن عبد الرحمن ، في نسخ أبي داود المطبوعة التي عني ، ورواه البيهقي : ص ١٥ - ح ١ من طريق أبي داود ، وليس فيه أيضاً ، ورواه الحارمي من طريق أبي داود ، وفيه عن عبد الرحمن أنه ، الخ . فليس نسخ أبي داود فيها مختلفة ، والله أعلم (٥) ص ٣٩ ، ولكن ليس فيه ”وحديث ابن عباس سماع“ من النسخ المطبوعة (٦) ”لو صحح ، كذا“ في ”الحازمي“ .

لما فيها من شبه الانقطاع بعدم المشافهة . ولوصح فهو لا يقاوم حديث ابن عباس في الصحة ، ومن شرط الناسخ أن يكون أصح سنداً ، وأقوم قاعدة من جميع جهات الترجيح ، على ما قررناه في "مقدمة الكتاب" وغير خاف على من صناعته الحديث أن حديث ابن عكيم لا يوازي حديث ابن عباس في جهة واحدة من جهات الترجيح ، فضلاً عن جميعها ، انتهى كلامه .

أحاديث الباب ، روى أبو داود .<sup>(١)</sup> والترمذي . والنسائي من حديث سعيد عن قتادة عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه أن رسول الله ﷺ نهى عن جلود السباع ، زاد الترمذي : أن تفرش ، انتهى . ورواه الحاكم وصححه .

حديث آخر رواه ابن وهب في "مسنده"<sup>(٢)</sup> عن زمعة بن صالح عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « لا تتنفعوا من الميتة بشيء » ، انتهى . وزمعة فيه مقال .

حديث آخر في الشعر والظفر ، روى البيهقي في "سننه" من حديث عبد الله بن عبد العزيز ابن أبي رواد حدثني أبي عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ادفنوا الشعر . والدم . والأظفار . فإنها ميتة » ، انتهى ، ورواه ابن عدي في "الكامل" وأعله بعبد الله بن عبد العزيز ، وقال : له أحاديث لا يتابع عليها ، وقال البيهقي في "شعب الإيمان"<sup>(٣)</sup> « وقد روى حديث دفن الشعر . والأظفار من أوجه كلها ضعيفة ، انتهى .

## فصل في البئر

الحديث الحادي والأربعون : حديث الأمر بتطهير المساجد ، قلت : فيه عن عائشة . وسمرة بن جندب ، أما حديث عائشة ، فأخرجه أبو داود . والترمذي . وابن ماجه في "كتاب الصلاة" عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور<sup>(٤)</sup> ، وأن تنظف وتطيب ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" وأحمد في "مسنده" وأخرجه أبو داود . وابن ماجه عن زائدة بن قدامة عن هشام به ، وأخرجه الترمذي . وأحمد عن عامر بن صالح

(١) أبو داود في "لباس" .. ص ٢١٧ - ج ٢ ، والنسائي في "الفرع والعيرة" .. ص ١٩١ - ج ٢ ، والترمذي في "لباس" .. ص ٢٠٩ ، وقال : لا نعلم أحداً قال : عن أبي المليح عن أبيه ، غير سعيد بن أبي عروبة ، ثم رواه من طريق يزيد لرشك عن أبي المليح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : هذا أصح ، قلت : حديث يزيد هذا أخرجه البيهقي في ص ٢١ - ج ١ من طريق يزيد بن هارون عن شعبة عنه موصولة ، وقال : رواه غيره عن شعبة عن يزيد عن أبي المليح مرسلاً ، دون ذكر - أبيه - ١٤٦ . (٢) قلت : رواه الطحاوي في ص ٢٧١ من هذا الطريق أيضاً (٣) وكذا في "السنن" .. ص ٢٣ (٤) في "الدور" ، قال سفيان : يعني القبائل ، ترمذي ،



الزهري عن هشام به ، ثم أخرجه الترمذي عن عبدة . وو كيع . وسفيان ، ثلاثهم عن هشام عن أبيه أن النبي - مرسل - قال : وهذا أصح من الأول ، انتهى . وأخرجه ابن ماجه أيضاً عن مالك ابن سَعِير عن هشام به مسنداً ، وأخرجه البزار في " مسنده " عن يونس بن بكير عن هشام به مسنداً ، وعن عامر بن صالح عن هشام به ، وعن زائدة عن هشام به كذلك . ثم قال : ولا يعلم أسنده غير هؤلاء ، وغيرهم يرويه عن هشام عن أبيه مرسل ، انتهى . قلت : فانه حديث مالك بن سَعِير - كما تقدم - عند ابن ماجه ، وله عذره ، وأما حديث سمرة ، فأخرجه أبو داود عن حبيب ابن سليمان بن سمرة عن أبيه سليمان عن أبيه سمرة أنه كتب إلى بنيه : أما بعد ، فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نصنع المساجد في دورنا ونصلح صنعتها ونطهرها . انتهى . وسكت عنه أبو داود ، ثم المنذرى بعده .

حديث في اقتناء الحمام في المساجد ، رواه الطبراني في " معجمه " والبيهقي في " دلائل النبوة " والبزار في " مسنده " (١) من حديث عوين بن عمرو القيسي ، قال : سمعت أبا مصعب المكي قال : أدركت أنس بن مالك . وزيد بن أرقم . والمغيرة بن شعبة ، فسمعتهم يتحدثون أن النبي ﷺ قال : « أمر الله شجرة ليلة الغار فنبت في وجهي ، وأمر الله العنكبوت فتسجت فسترني ، وأمر الله حمامتين وحشيتين فوقفتا بقم الغار » ، وأقبل فتيان من قريش بعصيهم وهرأواتهم وسيوفهم حتى إذا كانوا من النبي ﷺ قدر أربعين ذراعاً تعجل بعضهم ينظر في الغار ، فرأى حمامتين بقم الغار ، فرجع إلى أصحابه ، فقالوا : مالك لم تنظر في الغار ؟ قال : رأيت بقمه حمامتين فعرفت أنه ليس فيه أحد ، فسمع النبي ﷺ ما قال ، فعرف أن الله قد درأ عنه بهما فدعا لهما ، وسمت عليهن ، وأقررن في الحرم ، وفرض جزاءهن ، انتهى . قال البزار : لا يعلم رواه إلا عوين بن عمرو ، وهو بصرى مشهور ، انتهى . ورواه العقيلي في " ضعفاءه " فأعلاه بعوين ، ويقال : عون (٢) ، قال : ولا يتابع عليه ، وأبوه مصعب مجهول ، انتهى .

الحديث الثاني والأربعون : عن النبي ﷺ أنه أمر العربيين بشرب أبوال الإبل والبانها ، قلت : رواه الأئمة الستة في " كتبهم " من حديث أنس أن أناساً من عريثة اجتروا المدينة ، فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من ألبانها وأبوالها ، فقتلوا الراعي واستاقوا الذود ، فأرسل رسول الله ﷺ ، فأتى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم . وسم أعينهم ، وتركهم

(١) وابن عساكر من طريق يحيى بن محمد بن صاعد حدثنا عمرو بن عيسى ثنا عون بن عمرو القيسي - يلقب بعوين - حدثني أبو مصعب المكي ، قال : أدركت زيد بن أرقم ، فذكر الحديث . (٢) ذكره في " مسنده " . وقال ابن كثير في " البداية والنهاية " ، ص ١٨٢ - ج ٣ : عون بن عمرو ، وهو المشقب - بعوين -

بالحرّة يعضون الحجارة ، انتهى . أخرجه البخارى . ومسلم فى " الصلاة " (١) عن شعبة عن قتادة عن أنس ، وعجب من الشيخ زكى الدين المنذرى ، كيف قال فى " مختصره " : وأخرجه البخارى ، تعليقاً من حديث قتادة عن أنس ، والبخارى رواه متصلاً ، وأخرجه أبوداود . وابن ماجه فى " الحدود " والترمذى فى " الطهارة " (٢) والنسائى فى " تحريم الدم " ولفظ أبى داود . والترمذى . والنسائى : وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها ، ورواه البخارى . ومسلم أيضاً من حديث أبى قلابة عبد الله بن زيد الجرمى عن أنس ، والبخارى فى " الطهارة " ولفظه : فأمرهم النبى ﷺ بلفاح . وأن يشربوا من أبوالها وألبانها ، ومسلم فى " الحدود " ، وقال فيه : وأمرهم أن يشربوا من ألبانها وأبوالها .

**أحاديث الباب - حديث آخر أخرجه البخارى (٣) . ومسلم (٤) عن ابن مسعود فى حديث أبى جهل حين وضع على ظهره ﷺ سلا جذور ، وهو ساجد ، واستمر ساجداً حتى جاءت فاطمة رضى الله عنها فطرحته عنه .**

**حديث آخر أخرجه ابن حبان فى " صحيحه " والحاكم فى " مستدركه " (٥) عن عمر بن الخطاب ، قال : خرجنا إلى تبوك فى قيظ شديد ، فقلنا منزلاً أصابنا فيه عطش شديد ، حتى أن كان الرجل لينحر بعيره فيعصر فرثه فيشربه ، ويجعل مايقى على كبده ، فقال أبو بكر الصديق : يا رسول الله إن الله عودك فى السماء خيراً ، فادع الله لنا ، قال : " أتحب ذلك ؟ " ، قال : نعم ، فرفع رسول الله ﷺ يديه ، ودعا ، فلم يرجعهما حتى قالت السماء فأظلت ، ثم سكبت فملئوا ما معهم ، ثم ذهبنا ننظر فلم نجد لها جاوزت العسكر ، انتهى . قال الحاكم صحيح (٦) : على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، وقال صاحب " التنقيح " : رجاله رجال الصحيح ، ورواه ابن خزيمة فى " صحيحه " وقال : فلو كان ماء الفرث نجساً لم يجوز لأحد أن يجعله على كبده ، فينجس يديه ، وهو غير واجد لماء طاهر يغسله به ، هذا لا يسع أحداً أن يفعله ، وأما شربه فأببح اضطراراً لإحياء النفس ، انتهى .**

**حديث آخر أخرجه البخارى . ومسلم عن أنس أن النبى ﷺ كان يصلى فى مرائب الغنم .**

(١) قلت : هم ، والصواب أن يقول : و " الزكاة " . أخرجه البخارى فى " باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل " . ص ٢٠٣ - ج ٦١ ومسلم فى " الحدود " . ص ٦٥٨ - ج ٢ (٢) ص ١١ - ج ٦١ وفى " لأطعمه " . ص ٦ - ج ٥٢ وفى " الطب " . ص ٢٥ - ج ٢ بستد واحد . (٣) فى " الطهارة " . ص ٣٧ (٤) فى " الجهاد والسير " . ص ١٠٨ ، والنسائى فى " الطهارة " . ص ٥٨ (٥) ص ١٥٩ - ج ١ (٦) فى " الحاكم " : إن ماء إذا خالعه فرث ميثوك لم ينجسه ، فانه لو كان ينجس الماء لما أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعله على كبده حتى ينجس يديه : اهـ .



حديث آخر أخرجه أصحاب السنن <sup>(١)</sup> عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « صلوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في أعطان الإبل » ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

حديث آخر أخرجه الدارقطني عن عمرو بن الحصين ثنا يحيى بن العلاء عن مطرف عن محارب بن دثار عن جابر عن النبي ﷺ ، قال : « ما أكل لحمه فلا بأس بيوله » ، انتهى . قال الدارقطني : عمرو بن الحصين متروك ، ويحيى بن العلاء ، قال فيه أحمد : كذاب يصنع الحديث .

حديث آخر أخرجه الدارقطني عن سوار بن مصعب عن مطرف بن طريف عن أبي الجهم عن البراء <sup>(٢)</sup> ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا بأس ببول ما أكل لحمه » ، انتهى . قال ابن الجوزي : قال أحمد . والنسائي . وابن معين : سوار بن مصعب متروك الحديث .

الحديث السادس <sup>(٣)</sup> : روى عن النبي ﷺ أنه رمى بالروثة ، وقال : « هذا رجس أو ركس » ، قلت : رواه البخاري في « صحيحه » من حديث عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود أن النبي ﷺ أتى الغائط ، فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرين ، والتمست الثالث فلم أجده ، فأخذت روثه فأتيته بها ، فأخذ الحجرين ، وألقى الروثة ، وقال : « هذا ركس » ، انتهى . ورواه ابن ماجه ، وقال فيه : هذا رجس « بالجيم » . ورواه الدارقطني ، ثم البيهقي فزاد فيه <sup>(٤)</sup> : « أتيتني بحجر محتجين بذلك على وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار ، وسيأتى قريباً ، والكلام عليه في « الاستنجاء » .

الحديث السابع : حديث المستيقظ من منامه ، تقدم أول الكتاب .

الأحاديث الواردة في بول الصبي ، روى الأئمة الستة في « كتبهم » <sup>(٥)</sup> عن أم قيس

(١) الترمذي في « الصلاة » ، ص ٤٦ ، وابن ماجه : ص ٦٥ ، ولغظه : « إن لم تجدوا إلا مراتب الغنم وأعطان الإبل ، صلوا في مراتب الغنم ، ولا تصلوا في أعطان الإبل » ، وبهذا اللفظ أخرجه الدارقطني : ص ١٦٨ .  
(٢) حديث البراء بن عازب أخرجه أبو داود ص ٧٧ ، قال : مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مبارك الإبل ، فقال : « لا تصلوا في مبارك الإبل ، فإنها من الشيطان » ، ومثل عن الصلاة في مراتب الغنم ، فقال : « صلوا فيها فإنها بركة » . ابن ماجه : ص ٥٦ نحوه من حديث عبد الله بن مغفل . وسيرة بن معبد الجهمي ، وفي « الطحاوي » ، ص ٢٢٤ عنهم . وعن أسيد بن حصير . وجابر بن سمرة ، وأخرج النسائي : ص ١٢٠ حديث ابن مغفل مختصراً ، ومسلم في : ص ١٥٨ - ج ١ عن حارث بن سمرة . (٣) كان المؤلف يخرج أمر بعض أصحابه أن ينقل في أحاديث الباب من أحاديث « باب الأنجاس » ما يناسب هذا الباب . فقل ههنا هذا الحديث سهواً . وليس له مناسبة بالباب ، وإنما هو من « باب الأنجاس » . (٤) قلت : كلاهما من حديث أبي سعد عن علقمة ، وقال البيهقي ، وفي « كتاب الفرائض » ، ص ١٤٩ : أبو إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً . (٥) البخاري في « الطهارة » ، ص ٣٥ ، ومسلم أيضاً : ص ١٣٩ - ج ١ في « الطهارة » . وفي الطب « ص ٢٢٧ ، ولغظه : « وشه » ، وكذا في « ابن ماجه » ، ص ٤٠ ، وكذا في « الترمذي » ، ص ١١ ، والنسائي ، ص ٦٥ بلفظ البخاري . ولغظه أيضاً : أبو داود في « الطهارة » ، ص ٥٩ .

بنت محسن أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ ، فأجلسه عليه في حجره ، فبال عليه ، فدعا بماء فمضجه على بوله ، ولم يغسله ، انتهى (١) وفي لفظ لمسلم فرشته (٢) ، ذكره في "الطب" وهو لفظ ابن حبان في "صحيحه" وزاد ، قال ابن شهاب : فمضت السنة أن لا يغسل من بول الصبي حتى يأكل الطعام . فإذا أكل غسل ، انتهى . قال الطحاوي في "شرح الآثار" : السنة قد يراد بها سنة النبي ﷺ ، وقد يراد بها سنة غيره (٣) قال عليه السلام : «عليكم بستی وسنة الخلفاء من بعدي» ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه البخاري ومسلم (٤) ، واللفظ له ، عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم . فأتى بصبي فبال عليه فدعا بماء فأتبعه بوله ، ولم يغسله ، انتهى . حديث آخر ، أخرجه أبو داود (٥) ، الترمذي (٦) ، وابن ماجه (٧) . عن علي (٨) بن أبي طالب عن النبي ﷺ في "بول الرضيع" . قال : «ينضح بول الغلام ، ويغسل بول الجارية» ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" والحاكم في "المستدرک" (٩) وقال : على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، وله شاهدان صحيحان ، ثم أخرجه من حديث لبابة . وأبى السمع .

حديث آخر ، أخرجه أبو داود . والنسائي . وابن ماجه (١٠) عن أبي السمع ، قال : كنت أخدم النبي ﷺ ، فأتى بحسن أو حسين ، فبال على صدره ، فغثت أغسله ، فقال : « يغسل من بول الجارية ، ويرش من بول الغلام » ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" وقال : إنه شاهد صحيح .

حديث آخر . أخرجه أبو داود . وابن ماجه عن أم الفضل لبابة بنت الحارث ، قالت : كان الحسين بن علي في حجر رسول الله ﷺ ، فبال عليه ، فقالت : البس ثوباً ، واعطني إزارك حتى أغسله ، قال : « إنما يغسل من بول الآثي ، وينضح من بول الذكر » ، انتهى . ورواه الحاكم أيضاً ، وقال : إنه شاهد صحيح .

(١) ادعى الأسبلي أن قوله : ولم يغسله مدرج من قول ابن شهاب : « تلحيس » ، ص ١٤ (٢) والبخاري أيضاً ص ٨٤٩ في "الطب" : (٣) منه قوله عليه السلام : « من سن سنة حسنة » الحديث ، وحديث علي - في حد الحمر كل سنة . . . وحديث ابن مسعود : « من لسا . . . وحديث : « لتبعن من كان قبلكم » الحديث . (٤) البخاري في "الطب" ص ٩١٠ ومعه في "طهارة" ص ٣٩ - ج ١ (٥) في "الطهارة" ، ص ٦٠ (٦) في "الصلاة" ، ص ٧٨ (٧) ص ٤٠ . و "الدارقطني" ، ص ٤٧ . (٨) أخرج البيهقي حديث علي في "سننه" ، ص ٤١٥ - ج ٢ ، وقال : وبها لم يأت عن أبي عيسى أنه قال : سألت البخاري عن هذا الحديث ، فقال : سعيد بن أبي عروبة لا يرفعه . وهثم لم يستوف في يرفعه ، وهو حديث ، قلت : إن غير معاذ بن هشام رواه عن هشام مرسلًا ، اه (٩) ص ١٦٥ - ج ١ (١٠) ص ٤٠ و "الدارقطني" ، ص ٤٨



حديث آخر، رواه ابن ماجه في "سننه" حدثنا محمد بن يسار أن أبا بوبكر الخنفي ثنا أسامة ابن زيد عن عمرو بن شعيب عن أم كرز الخزاعية أن رسول الله ﷺ، قال: "ينضح بول الغلام وبول الجارية يغسل"، انتهى. ثم قال ابن ماجه: قال أبو الحسن بن سلمة: حدثنا أحمد بن موسى ابن معقل ثنا أبو اليمان المصري، قال: سألت الشافعي عن حديث النبي ﷺ: يرش من بول الغلام ويغسل من بول الجارية، والماء من واحد، فقال: "لأن بول الغلام من الماء والطين وبول الجارية من اللحم والدم، قال لي: فهمت، أو قال لقنت؟ قلت: لا، قال: إن الله لما خلق آدم خلق حواء من ضلعه، فصار بول الغلام من الماء والطين، وصار بول الجارية من اللحم والدم"، انتهى.

حديث آخر، رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو نعيم الفضل ابن دكين ثنا عبد السلام بن حرب عن ليث<sup>(١)</sup> عن أبي القاسم مولى زينب عن زينب بنت جحش أن النبي ﷺ كان نائماً عندها، وحسين يحبو في البيت فغفلت عنه، فحبا حتى صعد على صدر النبي ﷺ، فبال، واستيقظ عليه السلام، فقامت. فأخذته عنه، فقال: "دعى ابني، فلما قضى بوله أخذ كوزاً من ماء فصبه عليه، وقال: إنه يصب من بول الغلام، ويغسل من بول الجارية"، انتهى. وأجاب الطحاوي في "شرح الآثار"<sup>(٢)</sup> عن هذه الأحاديث، وقال: إن المراد بالنضح فيها الصب، قال: وقد ورد ما يدل على صحة ذلك، ثم أخرج عن أبي معاوية<sup>(٣)</sup> عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: أتى رسول الله ﷺ بصبي، فبال عليه، فقال: "صبوا عليه الماء صبا"، ثم أخرج من طريق مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ أتى بصبي فبال عليه، فأتبعه الماء. انتهى. قال: ورواه زائدة عن هشام، فقال فيه: فدعا بماء فنضحه عليه، قال: فدل ذلك على أن النضح عندهم الصب، ثم أخرج عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه، قال: كنت عند رسول الله ﷺ فجاء بالحسن، فبال عليه، فلما فرغ صب عليه<sup>(٤)</sup> الماء ثم أخرج عن شريك عن سمالك عن قابوس عن أم الفضل<sup>(٥)</sup> أن النبي ﷺ وضع الحسین على صدره، فبال عليه، فقلت: يا رسول الله اعطني إزارك أغسله، فقال: "إنما يصب على بول الغلام، ويغسل بول الجارية"، قال: فهو في غير هذه الرواية: "إنما ينضح بول الغلام"، فثبت أن المراد فيه بالنضح الصب، ليتفق الآثاران، فثبت بهذه

(١) "ليث بن سالم"، ضعيف (٢) من ٥٦ (٣) أخرج هو. وأحمد بن حنبل أيضا في "مسنده". ص ٤٦ - ج ٦ من طريق أبي معاوية بلفظ الطحاوي، وفي مسلم ص ١٣٩ من طريق حرب عن هشام بلفظ: فدعا بماء فصبه عليه. (٤) وأحمد بهذا اللفظ من حديث زهير بن معاوية بسنده ص ٣٤٨ - ج ٤ (٥) وأحمد في "مسنده"، ص ٣٣٩ - ج ٦ من حديث عطاء الخراساني عن أم الفضل، وفي: ص ٣٤٠ - ج ٦ عن عبد الله ابن الحارث عنها، وفيها: أن بول الغلام يصب عليه الماء، وفي رواية: "إنما يصب على بول الغلام". وفي: ص ٣٣٩ من حديث سمالك عن قابوس عنها بلفظ: ينضح بول الغلام.

الآثار أن حكم بول الغلام الغسل إلا أن ذلك الغسل يحزى منه الصب ، وأن حكم بول الجارية الغسل أيضاً . إلا أن الصب لا يكنى فيه . لأن بول الغلام يكون في موضع واحد لضيق مخرجه ، وبول الجارية يتفرق لسعة مخرجه ، فأمر في بول الغلام بالنضح "يريد صب الماء في موضع واحد" وفي بول الجارية بالغسل لأنه يقع في مواضع متفرقة ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

الحديث الثالث والاربعون : قال عليه السلام : « استنزها من البول ، فإن عامة عذاب القبر فيه » . قلت : روى من حديث أنس . ومن حديث أبي هريرة . ومن حديث بن عباس . أما حديث أنس ، فرواه الدارقطني في "سننه" حدثنا أحمد بن محمد بن زياد ثنا أحمد بن علي البار ثنا علي بن الجعد عن أبي جعفر الرازي عن قتادة عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « تنزهوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه » ، انتهى . ثم قال : المحفوظ مرسل ، انتهى . وأبو جعفر متكلم فيه . قال ابن المديني : كان يخلط ، وقال أحمد : ليس بقوى ، وقال أبو زرعة : يهيم كثيراً .

وأما حديث أبي هريرة ، فرواه الدارقطني أيضاً من حديث أزهر بن سعد السمان عن ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « استنزها من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه » ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" (١) من طريق أبي عوانة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أكثر عذاب القبر من البول » ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعرف له علة ، ولم يخرجاه .

وأما حديث ابن عباس ، فرواه الطبراني في "معجمه" والدارقطني (٢) ثم البيهقي في "سننها" والحاكم في "مستدرکه" (٣) وسكت عنه كلهم عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ ، قال : « إن عامة عذاب القبر من البول فتزهاوا منه » ، انتهى . قلت : قال الدارمي عن ابن معين : أبو يحيى القتات ثقة ، وقال أحمد بن سنان القطان عنه : أبو يحيى في الكوفيين مثل ثابت في البصريين ، وقال عباس عنه : في حديثه ضعف ، وقال أحمد : روى عنه إسرائيل أحاديث كثيرة مناكير جداً ، وقال النسائي : ليس بالقوى ، وقال ابن عدي : يكتب حديثه على ما فيه ، قوله : روى عن أنس أنه قال في الفأرة إذا ماتت في البئر وأخرجت من ساعتها : ينزح منها عشرون دلوأ ، قوله : وروى عن أبي سعيد الخدري أنه قال في الدجاجة إذا ماتت في البئر :

(١) ص ١٨٣ - ج ١ ، والدارقطني في "سننه" ، ص ٤٧ من طريق أبي عوانة ، الخ ، وقال : صحيح

(٢) ص ٤٧ ، وقال : لا بأس به . (٣) ص ١٨٣



ينزح منها أربعون دلوأ ، قلت : قال شيخنا علاء الدين : رواها الطحاوى من طرق ، وهذان الآثاران لم أجدهما في "شرح الآثار- للطحاوى" ، ولكنه أخرج عن حجاج ثنا حماد بن سلمة عن حماد ابن أبي سليمان أنه قال في دجاجة وقعت في البئر فماتت : قال : ينزح منها قدر أربعين دلوأ أو خمسين ، انتهى . والشيخ لم يقلد غيره في ذلك ، قوله : روى عن ابن عباس . وابن الزبير رضى الله عنهما ، أفتيا بنزح البئر كلها حين مات زنجى في بئر زمزم ، قلت : هذه القصة رواها ابن سيرين . وعطاء . وعمرو ابن دينار . وقتادة . وأبو الطفيل ، فرواية ابن سيرين أخرجها الدارقطنى في "سننه (١)" حدثنا عبد الله بن محمد بن زياد عن أحمد بن منصور عن محمد بن عبد الله الأنصارى عن هشام عن محمد ابن سيرين أن زنجياً وقع في زمزم "يعنى فمات" فأمر به ابن عباس ، فأخرج ، وأمر بها أن تنزح ، قال : فغلبتهم عين جاءت من الركن ، قال : فأمر بها فُدُسَتْ بالقباطى والمطارق حتى نزحوها ، فلما نزحوها انفجرت عليهم ، انتهى . قال البيهقى في "المعرفة" . وابن سيرين عن ابن عباس : مرسل (٢) ، لم يلقه ولا سمع منه ، وإنما هو بلاغ بلغه ، انتهى ، وأما رواية عطاء ، فرواها ابن أبي شبة في "مصنفه (٣)" والطحاوى في "شرح الآثار (٤)" حدثنا هشيم ثنا منصور عن عطاء أن حبشياً وقع في زمزم فمات ، فأمر ابن الزبير فنزح ماءها فجعل الماء لا ينقطع ، فنظر فإذا عين تجري من قبل الحجر الأسود ، فقال ابن الزبير : حسبكم ، انتهى . وأما رواية عمرو بن دينار ، فأخرجها البيهقى في "كتاب المعرفة" من طريق ابن لهيعة عن عمرو بن دينار أن زنجياً وقع في زمزم فمات ، فأمر به ابن عباس فأخرج وسدت عيونها ثم نزحت ، انتهى . قال : وابن لهيعة (٥) لا يحتج به ، وأما رواية قتادة ، فرواها ابن أبي شبة في "مصنفه" حدثنا عباد بن العوام عن سميد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس أن زنجياً وقع في زمزم ، فمات ، فأنزل إليه رجلاً فأخرجه ، ثم قال : انزحوا ما فيها من ماء ، انتهى . وقال البيهقى في "المعرفة" : وقتادة عن ابن عباس مرسل لم يلقه ولا سمع منه . وإنما هو بلاغ بلغه ، انتهى . وأما رواية أبي الطفيل ، فرواها البيهقى من طريق جابر الجعفى عن أبي الطفيل عن ابن عباس ، فذكره ، قال : ورواه جابر مرة أخرى عن أبي الطفيل نفسه

(١) ص ١٠ ، والبيهقى : ص ٢٦٦ . (٢) محمد بن سيرين من أروع الناس في منطقته . ومراسيله من أصح المراسيل ، كذا في "منهاج السنة" ، ص ١٨٦ - ج ٣ وفي "التهذيب لابن عبد البر" . مرسل ابن سيرين صحيح . كذا في "الجوهر" . ص ٢٦٦ ، قال شعبة : عن خالد الحذاء ، كل شيء قال محمد : نبئت عن ابن عباس إنما سمعته عن عكرمة ، لقيه أيام المختار ، كذا في "التهذيب" ، قلت بعد أن عرفت الوسطة : وهو ثقة . فلا ضير كان الحديث محتجاً به .  
(٣) ص ١٠٨ (٤) ص ١٠ ، أسناد صحيح . (٥) صدوق من السابعة ، خلط بعد احترق كتبه . ورواه ابن المبارك . وابن وهيب عنه أعدل من غيرهما ، وله في "مسلم" ، بعض شيء مقرون ، اهـ . "تعريب" .

أن غلاماً وقع في زمزم ، فزحت ، لم يذكر فيه ابن عباس ، وهذه الرواية عند الدارقطني <sup>(١)</sup> ، قال البيهقي : وجابر الجعفي لا يحتج به <sup>(٢)</sup> ، واعتمد البيهقي في تضعيف هذه القصة بأثر رواه عن سفيان ابن عيينة ، فقال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ عن أبي الوليد الفقيه عن عبد بن شرويه ، قال : سمعت أبا قدامة يقول : سمعت سفيان بن عيينة يقول : أنا بمكة منذ سبعين سنة لم أر صغيراً ولا كبيراً يعرف حديث الزنجي الذي قالوا : إنه وقع في زمزم ، ولا سمعت أحداً يقول : نزحت زمزم ، ثم أسند عن الشافعي أنه قال : لا يعرف هذا عن ابن عباس ، وكيف يروي <sup>(٣)</sup> ابن عباس عن النبي ﷺ : الماء لا ينجسه شيء <sup>(٤)</sup> ، ويتركه ، وإن كان قد فعل فلنجاسة ظهرت على وجه الماء ، ونزحها للتنظيف لا للنجاسة ، فإن زمزم للشرب ، انتهى : وأجاب بعض الأصحاب : بأن عدم عليهما لا يصلح دليلاً ، ثم أنهما لم يدركا ذلك الوقت بينهما وبينه قريب من مائة وخمسين سنة ، وكان إخبار من أدرك الواقعة وأثبتها أولى من قولها ، وقول النووي أيضاً : كيف يصل <sup>(٥)</sup> هذا الخبر إلى أهل الكوفة ، ويجهله أهل مكة . وسفيان بن عيينة كبير أهل مكة معارض بقول الشافعي لأحمد : أتم أعلم بالأخبار الصحاح مثلاً ، فإذا كان خبر صحيح فأعلموني حتى أذهب إليه كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً ، فهلا قال : كيف يصل هذا إلى أولئك ، ويجهله أهل الحرمين ؟

## فصل في الأسار وغيرها

الحديث الرابع والأربعون : قال النبي ﷺ : يغسل الإماء من ولوغ الكلب ثلاثاً ، قلت : روى عن أبي هريرة من طريقين : الأول : أخرجه الدارقطني في "سننه" عن عبد الوهاب

(١) ص ١٠ ، و"طحاوي : ص ١٠ (٢) وقته سفيان . وشعبة ، قال ابن عدي : حسن الحديث ، راجع له "الأنوار" ص ٢٦٦ - ج ١ (٣) هذا استبعاد بعد وضوح الطريق . ويبعد عن مثل هذا الإمام أن يقول به ، كيف ، وحديث : الماء لا ينجسه شيء ، إذ ينفه بطريق لا يقوم به الحجة عليه ، كان لا يسوغ له أن يحكم على ابن عباس أنه رواه وسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن بانه بطريق يقوم به الحجة عليه ، فاذن لا فرق بينه وبين ابن عباس في وجوب العمل ، ثم الشافعي يحكم بنجاسة كثير من المياه ، فحديث لم يمنع الشافعي أن يحكم بنجاسة الماء إذا وقعت فيه نجاسة ، كيف يمنع ابن عباس عن مثله ؟ والعجب أن حديث : الماء من الماء « رواه أبي رحمه الله ، ثم أفتى بخلافه ، فاستدل الشافعي بفتواه على نسخ الحديث ، حيث قل : ثم لا أحسبه تركه ابن عباس أيضاً ، مع أن عموم حديث الماء لا ينجسه شيء منسوخ عند الشافعي أيضاً (٤) حديث ابن عباس هذا أخرجه الحاكم في "المستدرک" ، ص ١٥٩ - ج ١ (٥) هذا أيضاً استبعاد أسد ثبت بالدليل ، بلا دليل ، ثم تقول : لا عزوفيه ، وأمثاله كثيرة ، كما أن خبر : جهر الله أمين ، ووضع اليدين على الصدر - اللذين يعمل بهما مراراً في يوم وليلة بمراى من الناس ومشهد وصل إلى أهل مكة من طريق سفيان ، وهو من أهل الكوفة ، وجهله أهل الكوفة . وأهل المدينة ، ومالك كبيرهم ، وأحد حديث - فتح مكة عنده - وقتله عليه السلام ، ثم أمانه إلا قرأ - وخطبته رخصة القتال له خاصة في ساعة من النهار وصلت إلى البلاد - وخفيت على بعض أهل مكة . وهو كبيرهم ، وأمثال هذا كثيرة .



ابن الضحاك عن إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يغسل الإماء من ولوغ الكلب ثلاثاً ، أو خمساً ، أو سبعاً » ، انتهى . قال الدارقطني : تفرد به عبد الوهاب بن الضحاك عن ابن عياش ، وهو متروك ، وغيره يرويه عن ابن عياش بهذا الإسناد ، فاعسلوه سبعاً ، وهو الصحيح ، انتهى . وأخرجه الدارقطني أيضاً عن عبد الملك <sup>(١)</sup> بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة ، قال : إذا ولغ الكلب في الإماء فأهرقه ثم اغسله ثلاث مرات ، وأخرجه بهذا الإسناد عن أبي هريرة ، أنه كان إذا ولغ الكلب في الإماء أهرقه وغسله ثلاث مرات ، انتهى ، قال الشيخ تقي الدين في "الإمام" : وهذا سند صحيح ، انتهى <sup>(٢)</sup> .

الطريق الثاني : أخرجه ابن عدى في "الكامل" عن الحسين بن علي الكرايسي ثنا إسحاق

الأزرق ثنا عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا ولغ الكلب في إماء أحدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات » ، انتهى ، ثم أخرجه عن عمرو بن شيبة ثنا إسحاق الأزرق به موقوفاً ، قال : ولم يرفعه غير الكرايسي ، والكرايسي لم أجده حديثاً منكراً غير هذا ، وإنما حمل عليه أحمد بن حنبل من جهة اللفظ بالقرآن ، فأما في الحديث فلم أرَ به بأساً ، انتهى كلامه . ورواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" من طريق ابن عدى ، ثم قال : هذا حديث لا يصح ، لم يرفعه غير الكرايسي ، وهو ممن لا يحتج بحديثه ، انتهى . وقال البيهقي في "كتاب المعرفة" : حديث عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة في "غسل الإماء من ولوغ الكلب ثلاث مرات" ، تفرد به عبد الملك من بين أصحاب عطاء ، ثم عطاء من بين أصحاب أبي هريرة ، والحفاظ الثقات من أصحاب عطاء ، وأصحاب أبي هريرة يروونه "سبع مرات" ، وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات ، ولخالفته أهل الحفظ والثقة . في بعض رواياته - تركه شعبة بن الحجاج ، ولم يحتج به البخاري في "صحيحه" ، وقد اختلف عليه في هذا الحديث ، فمنهم من يرويه عنه مرفوعاً ، ومنهم من يرويه عنه من قول أبي هريرة ، ومنهم من يرويه عنه من فعله ، قال : وقد اعتمد الطحاوي على

(١) عبد الملك بن أبي سليمان ثقة حجة ثبت ، كذا في "هامش محلي" ، ص ١١٥ - ج ١ (٢) قلت : أما عطاء : فعطاء بن أبي رباح ، وأما عبد الملك بن أبي سليمان ، فروى له مسلم ، وأصحاب السنن ، وقال ابن سعد : كان ثقة مأموناً ثبتاً ، وقال ابن عمار الموصلي : ثقة ثبت في الحديث ، وقال النوري : ثقة متقن فقيه ، وقال الترمذي : ثقة مأمون ، وثقه أحمد . ويحيى . والنسائي . وآخرون ، وإنما أنكر عليه شعبة حديث الشفعة ، قال الخطيب : أساء شعبة في اختياره حيث حدث عن محمد بن عبد الله العزمي ، وترك عبد الملك بن أبي سليمان ، لأن محمد بن عبيد الله لم يختلف الأئمة من أهل الآثار في سقوط روايته . وذهب حديثه ، وأما عبد الملك بن أبي سليمان ، فتناؤهم عليه مستفيض ، وحسن ذكرهم له مشهور ، اهـ . أما من دونه فعند الطحاوي : عبد السلام ، وهو ثقة ، روى له الشيخان ، وروى الدارقطني من طريق إسحاق الأزرق . وابن فضال عن عبد الملك ، فبدأ عبد السلام من التفرد به .

الرواية الموقوفة في نسخ حديث "السبع" وأن أبا هريرة لا يخالف النبي ﷺ فيما يرويه عنه ، وكيف يجوز ترك رواية الحفاظ الآثبات من أوجه كثيرة لا يكون مثلها غلطاً برواية واحد قد عرف بمخالفة الحفاظ في بعض أحاديثه . انتهى . وهذا الذي نقله عن الطحاوي ذكره في "شرح الآثار" فقال بعد أن روى الموقوف عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة ، قال : إذا ولغ "كلب ، الخ . ثم قال : ثبت بذلك نسخ "السبع" لأننا نحسن الظن بأبي هريرة ، ولا يجوز عليه أنه يترك ما سمعه <sup>(١)</sup> من النبي ﷺ ، وإلا سقطت عدالته ، ولم يقبل روايته ، بل كان يجب على الخصم المخالف أن يعمل بحديث عبد الله بن المغفل عن النبي ﷺ ، رواه مسلم أنه يغسل سبعا ، ويعفر اثامنة بالتراب ، لأنه قد زاد على السبع ، والاخذ بالزائد أوجب عملاً بالحديثين ، وهم لا يقولون به ، ثبت أنه منسوخ ، انتهى .

### الحديث الخامس والأربعون : حديث الأمر الوارد بالسبع ، قلت : رواه الأئمة

الستة في "كنهه" <sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « يغسل الإناء إذا ولغ فيه "كلب سبع مرات : أولا هن أو أخراهن بالتراب » ، انتهى . وفي لفظ لمسلم . وأبي داود ظهور إناء أحدهم إذا ولغ فيه "كلب أن يغسله سبع مرات ، انتهى . وهو أولى ما يستدل به على نجاسة سور الكلب ، وكذلك الأمر بإراقته ، ورواه مالك في "الموطأ" <sup>(٣)</sup> وقال فيه : إذا شرب ، عوض : إذا ولغ . قال ابن عبد البر : هكذا قال مالك . وغير مالك من رواية حديث أبي هريرة ، كلهم يقولون : إذا ولغ ، وهو الذي يعرفه أهل اللغة ، وقال الحفاظ : أبو بكر الإسماعيلي في "صحيحه" مامعناه : أن ما لم يكا قد انفرد عن الكل بهذه اللفظة ، وكذلك قال الحفاظ أبو عبد الله ابن مندة : قال : فرواه هشام بن عروة . وموسى بن عقبة . وابن عيينة . وشعيب بن أبي حمزة . وغيرهم عن أبي الزناد ، وقالوا : إذا ولغ الكلب ، وكذلك رواه جعفر بن ربيعة . وغيره عن عبد الرحمن الأعرج . ورواه عبيد بن حسين . وثابت الأعرج ، وعبد الرحمن بن أبي عمرة . وأبيونس سليم بن جبير . ومحمد بن سيرين . وأبو صالح . وأبو رزین ، كلهم عن أبي هريرة ، واتفقوا على قوله : إذا ولغ ، قال الشيخ في "الإمام" : وقد وقعت هذه اللفظة عن أبي الزناد من غير

(١) هـ : استدل الله في رحمه الله على نسخ حديث الماء من الماء « قال الحازمي ص ٢٢ . قال الشافعي رحمه الله تعالى : إنما بدأت بحديث أبي بن كعب ، في قوله : الماء من الماء » وزوجه أنه دالة على أنه سمع « الماء من الماء » من النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يسمع خلافاً ، فقال به ، ثم لا أحسبه تركه إلا أنه ثبت له أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يمسح بغيره » . (٢) « البحرى » ص ٢٩ ومسلم : ص ١٣٧ في « الطهارة » ، و« الترمذى » ، ص ١٤٠ و« مسنده » (٣) ومن طريق البحري



رواية مالك، ذكرها الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ في "الجزء الثالث من العوالي" فرواه عن أبي يعلى عن سعيد بن عبد الجبار عن المغيرة ابن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: "إذا شرب الكلب، الحديث، وكذلك وقعت في "كتاب الحافظ أبي بكر الجوزقي" من رواية ورقاء عن أبي الزناد، قال الشيخ: "وهنا شيء آخر، وهو أن قول أبي عمر. وغير مالك من رواية حديث أبي هريرة: يقول: "إذا ولغ، ظاهره يقتضي اتهاق الرواة عن مالك على ذلك، وقد رواه الإسماعيلي فيما وجدته من صحيحه عن محمد بن يحيى بن سليمان المروزي عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن إسماعيل بن عمر عن مالك ابن أنس بإسناده، سواء، قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا ولغ الكلب في الماء غسل سبع مرات، كسائر الرواة، انتهى كلامه. وفي الباب حديث عبد الله بن مغفل رواه مسلم (١).

الحديث السادس والأربعون: روى عن النبي ﷺ أنه كان يصغى للهرة الإماء فتشرب منه، ثم يتوضأ به، قلت: رواه الدارقطني في "سننه" من طريقين عن عائشة: أحدهما: عن يعقوب بن إبراهيم الأنصاري عن عبد ربه بن سعيد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله ﷺ يمر به الهرة فيصغى لها الإماء فتشرب، ثم يتوضأ بفضلها، انتهى. قال: ويعقوب هذا، هو "أبو يوسف القاضي" وعبد ربه هو "عبد الله بن سعيد المقبري" وهو ضعيف، انتهى. الطريق الثاني: عن محمد بن عمر الواقدي ثنا عبد الحميد بن عمران بن أبي أنس عن أبيه عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ أنه كان يصغى إلى الهرة الإماء حتى تشرب منه، ثم يتوضأ بفضلها، انتهى. والواقدي فيه مقال، وله طريق آخر عند الطحاوي في "شرح الآثار" حدثنا علي بن معبد ثنا خالد بن عمرو الخراساني ثنا صالح بن حيّان (٢) ثنا عروة بن الزبير عن عائشة، فذكره، ورواه أبو داود بمعناه من حديث داود بن صالح التمار عن أمه: أن مولاتها أرسلتها بهريسة إلى عائشة فوجدتها تصلي، فأشارت إليّ أن ضعيفا، فجاءت هرة، فأكلت منها، فلما انصرفت أكلت من حيث أكلت الهرة. فقالت: إن رسول الله ﷺ، قال: "إنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم، وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضلها، انتهى. ورواه الدارقطني، وقال: تفرد به (٣) عبد العزيز الدراوردي عن داود بن صالح عن أمه بهذه الألفاظ، انتهى. وروى ابن ماجه. والدارقطني من حديث حارثة عن عمرة عن عائشة، قالت: كنت أتوضأ أنا

(١) ص ١٣٧، وأبو داود، ص ١٢٦ والطحاوي: ص ١٣ (٢) وفي النسخة المخطوطة من "شرح الآثار"، :

حسان، ولعله هو الصحيح. (٣) قلت: في الدارقطني رفعه الدراوردي عن داود بن صالح، ورواه عنه هشام موقوفا على عائشة.

ورسول الله ﷺ من إناء واحد قد أصابت منه الهرة قبل ذلك ، انتهى . قال الدارقطني : وحارثة لا بأس به (١) ، انتهى .

ومن أحاديث الباب ، ما رواه الطبراني في "معجمه الصغير" حدثنا عبد الله بن محمد ابن الحسن بن أسيد الأصهباني ثنا جعفر بن عنبسة (٢) الكوفي ثنا عمر بن حفص المكي عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن أنس بن مالك ، قال : خرج رسول الله ﷺ إلى أرض بالمدينة ، يقال لها : بطحان ، فقال : يا أنس أسكب لي وضوءاً ، فسكبت له ، فلما قضى رسول الله ﷺ حاجته أقبل إلى الإناء ، وقد أتى هرث فولغ في الإناء ، فوقف له رسول الله ﷺ وقفه حتى شرب الهرث ، ثم سأله فقال : يا أنس إن الهرث من متاع البيت لن يقدر شيئاً ، ولن ينجسه ، انتهى (٣) .

حديث آخر ، وهو حديث كبشة بنت كعب بن مالك ، وسيأتي قريباً .

حديث آخر ، أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" عن سليمان (٤) بن مسافع بن شيبة الحنظلي ، قال : سمعت منصور بن صفية بنت شيبة يحدث عن أمه صفية عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : «إنها ليست بنجس ، هي كبعض أهل البيت ، "يعني الهرة" ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" وقال : على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ورواه الدارقطني في "سننه" ولفظه فيه : هي كبعض متاع البيت ، قال في "الإمام" : والحنظلي "بجاء مهملة . وجيم مفتوحين" نسبته إلى حجابة البيت .

الحديث السابع والأربعون : قال النبي ﷺ : «الهررة سبع» ، قلت : رواه الحاكم (٥) في "المستدرک" من حديث عيسى بن المسيب ثنا أبو زرعة عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «السنور سبع» ، انتهى . قال الحاكم : حديث صحيح ، ولم يخرجاه ، وعيسى هذا تفرّد عن أبي زرعة ، إلا أنه صدوق . ولم يجرح قط ، انتهى . وتعبه الذهبي في "مختصره" وقال : ضعفه أبو داود . وأبو حاتم ، انتهى . وقال ابن أبي حاتم في "علله" : قال : أبو زرعة لم يرفعه أبو نعيم ، وهو أصح ، وعيسى ليس بالقوي ، انتهى . ورواه الدارقطني في "سننه" بقصة فيه عن أبي النصر

(١) ليس "هذا" لفظاً والنسخة المطبوعة ، وحارثة بن محمد ، هو ، حارثة بن أبي الرجال ، ضعفه أحمد . وابن معين ، وقال النسائي : متروك . وقال البخاري : منكر الحديث ثم يثبت به أحد ، قال ابن عدي طاعة ما يرويه منكر ، قاله الذهبي في "الميزان" . (٢) قلت : جعفر بن عنبسة بن عمرو الكوفي أبو محمد مجهول ، وشيخه عمر بن حفص المكي أيضاً مجهول . (٣) وقال : لم يروه عن جعفر إلا عمر بن حفص ، اهـ . (٤) وسليمان بن مسافع الحنظلي عن منصور بن صفية ، قال الذهبي : لا يعرف وأتى بخبر منكر ، اهـ . (٥) وأحمد في "مسنده" ، ص ٢٢٧ - ج ٢ ، والدارقطني ص ٢٣ ، والضدوي في "مشكلة" ، ص ٢٧٢ - ج ٣ ، والحاكم في "المستدرک" ، ص ١٨٣ - ج ١



عن عيسى بن المسيب ، قال : حدثني أبو زرعة عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يأتي دار قوم من الأنصار ، ودونهم دار ، فشق ذلك عليهم ، فقالوا : يا رسول الله تأتي دار فلان ولا تأتي دارنا ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : « لأن في داركم كلباً » ، قالوا : فان في دارهم سنوراً ؟ فقال عليه السلام : السنور سبع ، انتهى . ثم أخرجه مختصراً من جهة وكيع . ومحمد بن ربيعة ، كلاهما عن سعيد بن المسيب عن أبي زرعة عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « السنور سبع » ، وقال وكيع : الهر سبع ، انتهى . ورواه أحمد . وابن أبي شبة . وإسحاق بن راهويه في « مسانيدهم » عن وكيع به ، بلفظ : الهر سبع ، وأخرجه العقيلي في « كتاب الضعفاء » عن عيسى بن المسيب به ، وضعف عيسى عن يحيى بن معين . وقال : لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه ، انتهى :

أحاديث الباب ، روى الطحاوي في « شرح الآثار » (١) من حديث قره بن خالد ثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « يغسل الإماء من ولوغ الهرة مرة أو مرتين » (٢) ، انتهى . قال : إسناده صحيح متصل (٣) ثم أخرجه عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة موقوفاً ، قال : وهذا لا يقدح في رفعه ، لأن قره أضبط وأثبت ، وأيضاً فإن أبا هريرة لم يكن يحدث عن نفسه ، ثم أسند إلى محمد بن سيرين أنه كان إذا حدث عن أبي هريرة ، فقليل له : أهذا عن النبي ﷺ ؟ فيقول : كل حديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، مع أنه روى عنه موقوفاً من طريق آخر ، ثم أخرجه عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة ، قال : يغسل الإماء من سور الهرة ، كما يغسل من سور الكلب ، انتهى . وهذا رواه الدارقطني في « سننه » مرفوعاً وموقوفاً : قال ، صاحب « التنقيح » : وهذا لا يصح عن أبي صالح مرفوعاً ، والصحيح رفعه على أبي هريرة ، انتهى . حديث آخر ، رواه الترمذي في « كتابه » (٤) « حدثنا سوار بن عبد الله العنبري ثنا المعتمر بن سليمان سمعت أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « يغسل الإماء إذا ولغ فيه الكلب سبع مرّات ، وإذا ولغت الهرة غسل مرة » ، انتهى . وقال : حديث حسن صحيح ، وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ولم يذكر فيه ولوغ الهر . انتهى . قال ابن الجوزي في « التحقيق » والسوار قال فيه سفيان الثوري : ليس بشيء ، قال الشيخ تقي الدين في « الإمام » : وهذا وهم فاحش ، فان سواراً هذا شيخ الترمذي ، هو « سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله بن قدامة »

(١) الطحاوي في « شرح الآثار » ، ص ١١ ، وفي « للنسكل » ، ص ٢٦٧ - ج ٣ ، والحاكم - ص ١٦٠ - ج ١ ، والدارقطني ص ٢٥ (٢) شك قره ص ١٦ « طحاوي » ، (٣) هذه الكلمة ليست إلا في « الطحاوي » . لكن قوله : هذا حديث متصل الإسناد فيه خلاف ما في الآثار الأول ، وقد فصلنا هذا الحديث لصحة إسناده (٤) الترمذي في « باب ما جاء في سور الكلب » ، ص ١٤ ، والطحاوي في « مشكل الآثار » ، ص ٣٦٨ - ج ٣

مات سنة خمس وأربعين ومائتين ، وروى عنه أبوداود . والنسائي . وخلق ، وقال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وسوار الذي جرحه سفيان ، هو "سوار بن عبد الله بن قدامة" متقدم الطبقة ، انتهى . وأخذ صاحب "التنقيح" هذا الكلام برمته ، فنقله في "كتابه" متعقباً على ابن الجوزي من غير أن يعزوه لقائله ، والله أعلم ، قال في "التنقيح" : وعلة الحديث أن مسدداً رواه عن معتمر ، فوقفه ، رواه عنه أبوداود ، قال في "الإمام" : والذي تلخص أنه مختلف في رفعه ، واعتمد الترمذي في تصحيحه على عدالة الرجال عنده ، ولم يلتفت لوقف من وقفه ، والله أعلم .

**أحاديث طهارة سؤر السباع** ، واستدل ابن الجوزي للشافعية على ذلك بحديثين : أحدهما : أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة ، قال : سئل رسول الله ﷺ عن الحياض التي بين مكة والمدينة ، فقيل له : إن الكلاب والسباع ترد عليها ، فقال : « لها ما أخذت في بطونها ولنا ما بقي شراب وطهور » ، انتهى . وهو معلول بعبد الرحمن (١) ويلزمهم القول بطهارة سؤر الكلب أيضاً . الحديث الثاني : أخرجه الدارقطني في "سننه" عن داود بن الحصين عن أبيه عن جابر ، قيل : يا رسول الله أتوضأ بماء أفضلت الحمر ؟ قال : « نعم ، وبماء أفضلت السباع » ، وداود بن الحصين - وإن كان أخرجا له في "الصحيحين" ، وروى عنه مالك - فقد ضعفه ابن حبان (٢) .

**الحديث الثامن والأربعون : حديث الطّوفِ المَعْلَلِ به طهارة الهر** ، قلت : رواه أصحاب السنن لأربعة (٣) من طريق مالك عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة بنت عبيد ابن رفاعه (٤) هكذا "في الموطأ" (٥) عن خالتها كبشة ابنة كعب بن مالك - وكانت تحت ابن أبي قتادة - أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً ، فجاءت هرّة تشرب ، فأصغى لها الإبراء حتى شربت ، قالت كبشة : فرآني أنظر إليه ، فقال : أتعجبين يا ابنة أخي ؟ فقلت : نعم ، فقال : إن رسول الله ﷺ قال : « إنها ليست بنجس إنها هي من الطوافين عليكم ، أو الطوافات » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وهو أحسن شيء في الباب . وقد جوّده مالك ، ولم يأت به أحد أتم منه ،

(١) ضعيف "تقريب" ، (٢) ضعفه غير واحد ، وطابوا على مالك الرواية عنه ، لكن المعلوم من "التهذيب" ، توثيق ابن حبان له (٣) أبو داود في "الطهارة" ، ص ١٢ ، وابن ماجه ص ٣١ ، والنسائي ص ٢٢ ، والترمذي في "الطهارة" ، ص ١٢ (٤) وفي سنن ابن ماجه "عبيد بن رافع" ، (٥) قلت : هكذا "في موطأ أحمد" ، ص ٨٢ ، والسنن ، والطحاوي ، وغيرها ، لكن في "موطأ يحيى" ، : حميدة بنت أبي عبيدة بن فردة ، وكذا قل شيخ المهرج في "الموهر النق" ، ص ٢٤٥ - ح ١ . فلعن هذا قال المهرج ، هكذا - في الموطأ - "يعني في النسخة التي مثل عنها" ،



اتهى . ورواه مالك ، فى "الموطأ" كما تراه ، سواء ، ورواه ابن حبان فى "صحيحه" فى النوع السادس والستين ، من القسم الثالث ، ورواه الحاكم فى "المستدرک" ، وقال : وقد صحح مالك هذا الحديث ، واحتج به فى "موطئه" وقد شهد البخارى . ومسلم لمالك أنه الحكم فى حديث المدنيين ، فوجب الرجوع إلى هذا الحديث فى طهارة الهرة ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين فى "الإمام" : ورواه ابن خزيمة . وابن مندة فى "صحيحهما" ولكن ابن مندة ، قال : وحيدة . وخالتها كبشة لا يعرف لهما رواية إلا فى هذا الحديث ، ومحلها محل الجهالة ، ولا يثبت هذا الخبر من وجه من الوجوه ، قال الشيخ : وإذا لم يعرف لهما رواية إلا فى هذا الحديث ، فلعل طريق من صححه أن يكون اعتمد على إخراج مالك لروايتهما مع شهرته بالثبوت ، انتهى . قال المنذرى فى "مختصره" : قوله : ليست بنجس "بفتح الجيم" وهو كل ما يستقذر . قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجس ﴾ ، وروى : أو الطوائف "بأو" وروى : بالواو ، كلاهما عن مالك ، انتهى . قوله : وسبب الشك تعارض الأدلة فى إباحته وحرمة ، واختلاف الصحابة فى طهارته ونجاسته . قلت : كلام المصنف فى "سور البغل والجمار" والذي يظهر عود الضمير إلى السور فتكون الأحاديث فى ذلك غريبة ، وإن كان الضمير راجعاً إلى اللحم ، فحرمة لحم الجمار فى "الصحيحين" (١) عن جابر أن النبى ﷺ ، نهى عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر ، وإباحته فى "سنن أبى داود" (٢) من حديث غالب بن أبجر ، قال : أصابتنا سنة ، فلم يكن فى مالى شيء أطعم أهلى إلا شيء من حمر ، وقد كان النبى ﷺ حرم لحوم الحمر الأهلية ، فأثيت النبى ﷺ ، فقلت : يا رسول الله أصابتنا السنة ، ولم يكن فى مالى ما أطعم أهلى إلا سمان حمر ، وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية ، فقال : « أطعم أهلك من سمين حمرك ، فانما حرمتها من أجل جوار القرية » ، انتهى . وفى إسناده اختلاف كثير واضطراب . وسوف يأتى فى "الذبايح" مستوفى إن شاء الله تعالى .

**الحديث التاسع والأربعون :** حديث التوضى بنىذ التمر ، قلت : روى من حديث ابن مسعود . ومن حديث ابن عباس ، أما حديث ابن مسعود (٣) فرواه أبوداود . والترمذى . وابن ماجه من حديث أبى فزارة (٤) عن أبى زيد مولى عمرو بن حريث عن عبد الله بن مسعود أن النبى ﷺ قال له ليلة الجن : « عندك ظهور ؟ » قال : لا ، إلا شيء من نىذ فى أداة ، قال : تمر

(١) البخارى فى "الممازى" ، ص ٦٠٦ . ومسلم فى "الصيد والذبايح" ، ص ١٥٠ - ج ٢ (٢) أبوداود و "الاطعمة" ، ص ١٢٦ - ج ٢ والطحاوى : ص ٣١٧ - ج ٢ (٣) رواه أبوداود فى "الظهور" ، ص ١٣ ، والترمذى فى "الظهور" ، ص ١٣ ، وابن ماجه فى "الظهور" ، وأعطاه ص ٣١ (٤) عن ابن ماجه أبو فزارة العبسى ، وكذا عند أحمد : ص ٤٤٩ ج ١ -

طية وماء طهور ، انتهى . زاد الترمذى ، قال : فتوضاً منه ، قال الترمذى : وإنما روى هذا الحديث عن أبي زيد عن عبد الله ، وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث لا يعرف له غير هذا الحديث ، انتهى . ورواه شيخنا علاء الدين ، فعزاه للأربعة . والنسائي لم يروه أصلاً ، والله أعلم . ورواه أحمد في " مسنده " وزاد في لفظه : فتوضاً منه وصلى <sup>(١)</sup> ، وقد ضعف العلماء هذا الحديث بثلاث علل : أحدها : جهالة أبي زيد . والثاني : التردد في أبي فزارة ، هل هو راشد بن كيسان أو غيره . والثالث : أن ابن مسعود لم يشهد مع النبي ﷺ ليلة الجن ، أما الأول : فقد قال الترمذى : أبو زيد رجل مجهول لا يعرف له غير هذا الحديث ، وقال ابن حبان في " كتاب الضعفاء " : أبو زيد شيخ يروى عن ابن مسعود . ليس يدرى من هو ، ولا يعرف أبوه ولا بلده ، ومن كان - بهذا النعت - ثم لم يرو إلا خبراً واحداً خالف فيه الكتاب . والسنة . والإجماع . والقياس استحق بجانبه ما رواه ، انتهى . قال ابن أبي حاتم في " كتابه العلل <sup>(٢)</sup> " سمعت أبا زرعة يقول : حديث أبي فزارة في " الوضوء بالنيذ " ليس بصحيح ، وأبو زيد مجهول ، وذكر ابن عدى عن البخارى ، قال : أبو زيد الذى روى حديث ابن مسعود في " الوضوء بالنيذ " مجهول لا يعرف بصحته عبد الله ، ولا يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ ، وهو خلاف القرآن ، انتهى .

**العلة الثانية :** وهى التردد في أبي فزارة ، فقليل : هو راشد بن كيسان ، وهو ثقة ، أخرج

له مسلم . وقيل : هما رجلان ، وأن هذا ليس براشد بن كيسان ، وإنما هو رجل مجهول ، وقد نقل عن الإمام أحمد أنه قال : أبو فزارة - فى حديث ابن مسعود - رجل مجهول ، وذكر البخارى أبا فزارة العيسى غير مسمى ، فجعلهما اثنين ، وفى كل هذا نظر ، فإنه قد روى هذا الحديث عن أبي فزارة جماعة ، فرواه عنه شريك ، كما أخرجه أبو داود . والترمذى ، ورواه عنه سفيان <sup>(٣)</sup> والجراح بن مليح ، كما أخرجه ابن ماجه ، ورواه عنه إسرائيل <sup>(٤)</sup> كما أخرجه البيهقي . وعبد الرزاق فى " مصنفه " ورواه عنه قيس بن الربيع <sup>(٥)</sup> كما أخرجهما عبد الرزاق <sup>(٦)</sup> . والجهالة عند المحدثين تزول برواية اثنين فصاعداً ، فأين الجهالة بعد ذلك ؟ إلا أن يراد جهالة الحال .

هذا ، وقد صرح <sup>(١)</sup> ابن عدى بأنه راشد بن كيسان ، فقال : مدار هذا الحديث على أبي فزارة

(١) أخرجه أحمد فى ص ٤٥٠ ح ٤١ ، وفيه : فتوضاً منها وصلى ، وفى : ص ٤٠٢ ج ١ : فتوضاً منها ثم صلى ، وكذا فى ص ٤٥٨ ج ١ (٢) ص ٤٤٠ (٣) " التورى " ، عند أحمد : ص ٤٤٩ ج ١ (٤) كما أخرجه أحمد : ص ٤٠٢ ج ١ ، و ص ٢٥٠ ج ١ (٥) ورواه عنه أبو عيسى عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود ، كما أخرجه أحمد فى : ص ٤٥٨ ج ١ (٦) والبيهقي : ص ٩٠ (٧) كذا فى البيهقي " سننه " ، ص ١٠ ج ١ ، أيضاً ، وكذا فى " التهذيب " ،



عن أبي زيد ، وأبو فزارة اسمه : "راشد بن كيسان" وهو مشهور ، وأبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول ، وحكى عن الدارقطني أنه قال : أبو فزارة - في حديث النيزد - اسمه "راشد بن كيسان" وقال ابن عبد البر في "كتاب الاستيعاب" : أبو فزارة العبسي راشد بن كيسان ثقة عندهم ، وذكر من روى عنه ، ومن روى هو عنه ، قال : وأما أبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول عندهم لا يعرف بغير رواية أبي فزارة ، وحديثه عن ابن مسعود في "الوضوء بالنيزد" منكر لا أصل له ، ولا رواه من يوثق به ، ولا يثبت . انتهى .

**العلة الثالثة :** وهي إنكار كون ابن مسعود شهد ليلة الجن ، فقد اختلف في ذلك لاختلاف ماورد في ذلك ، فما ورد أنه لم يشهد مارواه مسلم <sup>(١)</sup> من حديث الشعبي عن علقمة ، قال : سألت ابن مسعود ، هل شهد منكم أحد مع رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، ولكننا كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ففقدناه ، فالتمسناه في الأودية والشعاب ، فقلنا : استطير أو اغتيل . قال : فبتنا ليلة بشر<sup>(٢)</sup> ليلة <sup>(٣)</sup> بات بها قوم ، فلما أصبحنا إذا هو جأى من قبل حراء ، فقلت : يا رسول الله فقدناك ، فطلبناك فلم نجدك ، فبتنا بشر<sup>(٤)</sup> ليلة ، فقال : أتاني داعي الجن فذهبت معهم ، فقرأت عليهم القرآن ، وانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم ، وسألوه الزاد ، فقال : لكم كل عظم ، ولكم كل بكرة علفاً لدوابكم ، ثم قال : لا تستنجوا بهما فانهما طعام إخوانكم ، انتهى . وفي لفظ له قال : لم أكن مع النبي ﷺ ليلة الجن ، ووددت أنى كنت معه ، وفي لفظ : وكانوا من جن الجزيرة ، ورواه أبو داود ومختصراً <sup>(٥)</sup> ، لم يذكر القصة ، ولفظه : عن علقمة ، قال : قلت لعبد الله بن مسعود : من كان منكم مع النبي ﷺ ؟ قال : ما كان معه منا أحد ، انتهى . ورواه الترمذي بتمامه في "الجامع" في تفسير "سورة الاحقاف" ، وهذا الحديث يدفع تأويل من جمع بين الأخبار الدالة على أنه شهد ، وأنه لم يشهد بأنه كان معه وأجلسه في الحلقة ، وعند مخاطبته للجن لم يكن معه . قال البيهقي في "دلائل النبوة" وقد دلت الأحاديث الصحيحة على أن ابن مسعود لم يكن مع النبي ﷺ ليلة الجن ، وإنما كان معه حين انطلق به وبغيره يريهم آثارهم وآثار نيرانهم ، قال : وقد روى أنه كان معه ليلته ، ثم أسند إلى عبد الله بن مسعود ، قال : أتانا رسول الله ﷺ ، فقال : إني أمرت أن أقرأ على إخوانكم من الجن ، ليقم معي رجل منكم ، ولا يقم معي رجل في قلبه مثقال حبة من كبر ، قال : فقمتم معه ، ومعى أداة من ماء حتى إذا برزنا خط حولي سحطة ، ثم قال : لا تخرجن منها ،

(١) في "باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن" ، ص ١٨٤ - ج ١ (٢) ليست في المطوعة ،

من نسخة "مسلم" ، (٣) في "الطهارة" ، ص ١٣ والدارقطني : ص ٢٨ نحوه .

فانك إن خرجت منها لم ترني ولم أرك إلى يوم القيامة . هل معك من وضوء ؟ قلت : لا ، قال : فما في أدوتك ؟ قلت : نبيذ ، قال : ثمرة حلوة وماء طيب . ثم توضأ وأقام الصلاة ، فلما قضى الصلاة ، قام إليه رجلان من 'جن فسألاه المتاع . قال : أم أماركما ولقومكما بما يصلحكما ؟ قالوا : بلى ، ولكننا أحببنا أن يحضر بعضنا معك : قال . ممن أتما ؟ قالوا : من أهل نصيبين . قال : قد أفلح هذان وقومهما ، وأمر لهما : "طعاما وارجيع . ونهانا أن نستنجي بعظم أوروث ، انتهى . وهذا رواه أحمد في "مسنده" (١) " وابن أبي شيبه في "مصنفه" وألف ظلم مقاربة . قال البيهقي : وهذا يخالف ما في الصحيح من تقديم إياه . حتى قيل : اغتيل . واستطير . إلا أن يكون المراد من فقدته غير الذي علم بخروجه ، ثم أسند البيهقي (٢) إلى موسى بن علي عن رباح عن أبيه عن ابن مسعود . قال : استبغني رسول الله ﷺ ، فقال : إن نقرأ من الجن . خمسة عشر : بني إخوة . وبني عم يأتوني الليلة ، فأقرأ عليهم القرآن ، فانطلقت معه إلى المكان الذي أراد . فخط لي خطأ وأجلسني فيه ، وقال لي : لا تخرج من هذا ، فبت فيه حتى أتاني رسول الله ﷺ مع السحر . وفي يده عظم حائل . وروثة . ومحممة ، فقال لي : إذا ذهبت إلى الخلاء فلا تستنج بشيء من هؤلاء ، قال : فلما أصبحت قلت : لأعلن علي ، حيث كان رسول الله ﷺ ، قال : فذهبت فرأيت مبرك ستين بعيراً ، انتهى . ثم أسند البيهقي إلى أبي عثمان النهدي أن ابن مسعود أبصر زحاً في بعض الطريق . فقال : ما هؤلاء ، فقالوا : هؤلاء الزط . قال : ما رأيت شبيهم إلا الجن ليلة الجن . وكانوا مستغزئين يتبع بعضهم بعضاً ، انتهى . وذكر الترمذي في "جامعه" أن ابن مسعود شهد ليلة الجن تعليقاً ، فروى في "باب كرامة ما يستنجي به" من حديث حفص بن غياث عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام ، فإنه زاد إخوانكم من الجن . انتهى . ثم قال : وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن إبراهيم . وغيره عن داود بن

(١) رواه أحمد في "مسنده" ، ص ٥٨ : ج ١ ، ثنا يعقوب بن شي عن أبي إسحاق . قال حدثني أبو عيسى عتبة بن عبد الملك بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ، قال : أخبرني أبو محمد يحيى بن منصور القاسمي حدثني أبو عبد الملك محمد بن إبراهيم البوشنجي حدثنا روح بن داود حدثني موسى بن علي بن رباح عن أبيه ، أنه قال : "س كثير" ، ص ٤٨٠ : ج ٢ ، قلت : رجال الاسناد : علي بن رباح راوي عن ابن مسعود ثقة ، وأبيه موسى بن علي بن رباح صدوق ، ربما أخطأ ، وروح بن الصلاح مصري من رجاله . ذكره ابن حبان في "الثقات" . وقال أحمد : ثقة مأمون . وضعفه ابن عدي . وقال : له أحاديث كثيرة في "معجم نكرة" ، وقال بدرقطنى : ضعيف الحديث ، ومحمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي ثقة حافظ فقيه شامي من رجال التكره والتهيب وهو محمد يحيى بن منصور القاسمي البوسري روى عن عبيد العزيز البغوي ، وأحمد في "مسند وصيقاته" ، ص ٢٥١ ، وبوشنجي ثقة . وذكره في "شذرات الذهب" ، ص ٩ : ج ٣ ، وذكره ابن السبكي في "معجم نكرة" ، ص ٢١١ : ج ٢ . وأبو عبد الرحمن محمد بن خبيب بن محمد بن موسى التيسابوري الصوفي من رجال الاسناد والتذكرة ضعيف . وقال ابن السبكي في "طبقاته" ، ص ٦١ : ج ٢ : أبو عبد الرحمن ثقة .



أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله أنه كان مع النبي ﷺ ليلة الجن، الحديث بطوله، قال: وكان رواية إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث، انتهى. لكنه رواه متصلاً في "أبواب الأمثال" (١) عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود، قال: صلى رسول الله ﷺ العشاء، ثم انصرف فأخذ بيد ابن مسعود حتى خرج به إلى بطحاء مكة، فأجلسه، ثم خط عليه خطاً، ثم قال: لا تبرحن خطك، فانه سينتهي إليك رجال فلا تكلمهم، فانهم لا يكلمونك، قال: فمضى رسول الله ﷺ حيث أراد بينما أنا جالس في خطي إذ أتاني رجال كأنهم الزط، فذكر حديثاً طويلاً، ثم قال: حديث حسن صحيح، غريب من هذا الوجه، انتهى. وروى أحمد في "مسنده" (٢) "حدثنا عارم. وعفان (٣) قالاً: ثنا معتمر، قال: قال أبي: حدثني أبو تيمية عن عمرو البكالي عن عبد الله بن مسعود، قال استبعتني (٤) رسول الله ﷺ، فانطلقنا حتى أتينا مكان كذا وكذا، فخط لي خطة، وقال لي: دكن بين ظهري هذه، لا تخرج منها، فانك إن خرجت هلكت، ثم ذكر حديثاً طويلاً، وأخرج الطحاوي هذا الحديث في كتابه المسمى: "بالرد على الكرايبي" ثم قال: والبكالي هذا من أهل الشام، ولم يرو هذا الحديث عنه إلا أبو تيمية هذا، وليس هو بالهجمي، بل هو السليبي بصرى ليس بالمعروف، انتهى. طريق آخر لحديث ابن مسعود، رواه أحمد في "مسنده" (٥) "والدارقطني في "سننه" عن أبي سعيد مولي بني هاشم عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي رافع عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال له ليلة الجن: وأمعك ماء؟ قال لا: قال: وأمعك ييد؟ - أحسبه قال: نعم - فتوضأ به، انتهى. قال الدارقطني: علي بن زيد ضعيف، وأبو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود، انتهى. قال الشيخ تقي الدين في "الإمام": وهذا الطريق أقرب من طريق أبي فزارة، وإن كان طريق أبي فزارة أشهر، فإن علي بن زيد - وإن ضعف (٦) - فقد ذكر بالصدق، قال: وقول الدارقطني. وأبو رافع لم يثبت

(١) ص ١٠٩ - ج ٢ . (٢) ص ٣٩٩ - ج ١ . (٣) رواية الحديث: عفت بن مسهم . ومعتز بن سليمان التيمي . وأبوهم . كلهم ثقات . وعمرو البكالي صحابي ، وأبو تيمية الراوي عنه ، قال الطحاوي : غير الهجمي . لكن الحديث حديث مسند أحمد ، ولم يذكر الحافظ في "التهذيب" ولا في تعجيل المنفعة ، غير الهجمي . فعنده : هو الهجمي ، قال في "التعجيل" ، ص ٣١٧ : روى حماد عن الجريري عن أبي تيمية فحيمي سمع عمر البكالي بذلك ، وقال : كان له صحبة ، والهجمي : "طريف بن بحالد" ، ثقة ثبت ، وروى سمعان عنه . كما في "التهذيب" . (٤) كذا في "مسند أحمد" ، وفي "الجوهر" ، ص ١١ - ج ٧ : استبعتني (٥) رواه أحمد في : ص ٥٥ ، والدارقطني : ص ٢٨ - ج ١ (٦) ضعفه غير واحد ، وروى له مسلم مقروناً بغيره . وقد أُلحى : كان من أهل الصدق ، ويحتمل الرواية الجلة عنه ، وليس بجري محرم من أجمع على ثبته . قال معجمي : كان يتشيع ، لا بأس به ، وقد مر : يكتب حديثه ، وليس بالقوي ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة صالح الحديث ، وهو أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، قال الترمذي : صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقنه غيره . قال ابن عسَى : لم أر أحداً من البصريين امتنع من الرواية عنه ، وكان يملو في التشيع ، ومع ضعفه يكتب حديثه . وقد بن معين : احتاط علي بن زيد قط .

سماعه من ابن مسعود لا ينبغي أن يفهم منه أنه لا يمكن إدراكه وسماعه منه ، فإن أبا رافع الصائغ جاهلي إسلامي ، قال أبو عمر بن عبد البر في " الاستيعاب " : هو مشهور من علماء التابعين ، وقال في " الاستيعاب " : لم ير النبي ﷺ ، فهو من كبار التابعين ، اسمه " نفع " كان أصله من المدينة ، ثم انتقل إلى البصرة ، روى عن أبي بكر الصديق . وعمر بن الخطاب . وعبد الله بن مسعود . وروى عنه خلاص بن عمرو الهجري . والحسن البصري . وقتادة . وثابت البناني . وعلي بن زيد ، ولم يرو عنه أهل المدينة . وقال في " الاستيعاب " : عظم روايته عن عمر . وأبي هريرة ، ومن كان بهذه المثابة فلا يمتنع سماعه <sup>(١)</sup> من جميع الصحابة ، اللهم إلا أن يكون الدارقطني يشترط في الاتصال بثبوت السماع ولو مرة ، وقد أضرب مسلم في الكلام على هذا المذهب ، انتهى كلامه .

طريق آخر . رواه الدارقطني من حديث محمد بن عيسى بن حيان <sup>(٢)</sup> عن الحسن بن قتيبة عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة . وأبي الأحوص عن ابن مسعود ، قال : مر بي رسول الله ﷺ ، فقال : « خذ معك أداة من ماء ، ثم انطلق وأنا معه » ، فذكر حديث ليلة الجن ، ثم قال : فلما أفرغت عليه من الأداة إذا هو نبيذ ، فقلت : يا رسول الله أخطأت بالنبيذ ، فقال : « تمر حلو وماء عذب » ، قال الدارقطني : تفرد به الحسن بن قتيبة عن يونس بن أبي إسحاق . والحسن بن قتيبة . ومحمد بن عيسى : ضعيفان ، انتهى .

طريق آخر أخرجه الدارقطني عن معاوية بن سلام عن أخيه زيد عن جده أبي سلام عن ابن غيلان الثقفي أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول : دعاني رسول الله ﷺ ليلة الجن بوضوء فغسسته بأداة ، فاذا فيها نبيذ ، فتوضأ رسول الله ﷺ . انتهى . قال الدارقطني : وابن غيلان هذا مجهول <sup>(٣)</sup> قيل : اسمه عمرو ، وقيل : عبد الله بن عمرو بن غيلان ، انتهى . ورواه أبو نعيم في " كتاب دلائل النبوة " من طريق الطبراني بسنده إلى معاوية عن عمرو بن غيلان ، والله أعلم .

طريق آخر أخرجه الدارقطني أيضاً عن الحسين بن عبيد الله العجلي ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل ، قال : سمعت ابن مسعود يقول : كنت مع النبي ﷺ ليلة الجن فأتاهم فقرأ عليهم القرآن ، فقال لي رسول الله ﷺ في بعض الليل : « أمعك ماء يا ابن مسعود ؟ » قلت : لا والله يا رسول الله إلا أداة فيها نبيذ . فقال عليه السلام : « تمر طيبة وماء ظهور » ، فتوضأ به ، قال الدارقطني :

(١) قال ابن الزكركاني : في " الجواهر " ، ص ٤٠ - ج ١ على أن صاحب " الكمال " ، صرح بأنه سمع منه ، وكذا ذكر الصريفي في " فرائد بخته " ، ه ، قلت : وفي " التهذيب " ، روى عن عبد الله بن مسعود . وزيد بن ثابت .  
(٢) وفي " ميزان " ، و" لسان " ، حين " باب " .. (٣) وفي " أبو حاتم " ، " الملل " ، ص ٤٧ - ج ١ : وابن غيلان : مجهول .



والحسين بن عبيد الله العجلي<sup>(١)</sup> يضع الحديث على الثقات .

طريق آخر ، رواه الطحاوى فى " كتابه<sup>(٢)</sup> " حدثنا يحيى بن عثمان ثنا أصبغ بن الفرّج . وموسى بن هرون البردى ، قال : ثنا جرير بن عبد الحميد عن قابوس عن أبيه عن ابن مسعود ، قال : انطلق رسول الله ﷺ إلى البراز فخط خطاً وأدخلني فيه ، وقال لى : « لا تبرح حتى أرجع إليك ، ثم أبطاً فما جاء حتى السحر ، وجعلت أسمع الأصوات ، ثم جاء ، فقلت : أين كنت يا رسول الله ؟ فقال : « أرسلت إلى الجن ، فقلت : ماهذه الأصوات التى سمعت ؟ قال : هى أصواتهم حين ودعوني وسلّوا على » ، انتهى . قال الطحاوى : ما علمنا لأهل الكوفة حديثاً ثبت أن ابن مسعود كان مع النبي ﷺ ليلة الجن ، مما يقبل مثله إلا هذا ، انتهى .

طريق آخر ، رواه ابن عدى فى " الكامل " من حديث أبي عبد الله الشقرى عن شريك القاضى عن أبي زائد عن ابن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أمعك ماء ؟ قلت : لا ، إلا نبيذ فى أداة ، قال : تمر طيبة وماء طهور ، فتوضأ ، انتهى . ثم قال : وهذا الإسناد شوشه أبو عبد الله الشقرى<sup>(٣)</sup> عن شريك ، فلا أدري من قبله أو من قبل شريك ، فان جماعة ، كالثورى . وإسرائيل . وعمرو بن أبى قيس . وغيرهم رووه عن أبى فزارة عن أبى زيد مولى عمرو بن حريث عن ابن مسعود . وهذه الرواية الصحيحة ، وأبو زيد رجل مجهول ، والحديث ضعيف به . انتهى كلامه . فقد تلخص لحديث ابن مسعود سبعة طرق : صرح فى بعضها أنه كان مع النبي ﷺ ، وهو مخالف لما فى " صحيح مسلم " أنه لم يكن معه ، وقد جمع بينهما<sup>(٤)</sup> بأنه لم يكن مع النبي ﷺ حين المخاطبة . وإنما كان بعيداً

(١) قال الخطيب : غير ثقة . (٢) هذا الحديث ليس فى شرح الآثار . . . . . ورجاه . أما يحيى بن عثمان ابن صالح السهمى مولاهم المصرى فصدوق . روى بالتشيع لكونه حدث من غير أصله . وأما أصبغ بن الفرّج بن سعيد الأموى . فروى عنه البخارى . وأبو داود . والترمذى . والمسائى بواسطة ثقة . وأما موسى بن هرون العبسى البردى الكوفى فصدوق ، ربما أخطأ ، وأما جرير بن عبد الحميد ، فهو ثقة صحيح الكتب . وأما قابوس بن أبى ضبيان ففيه لين . وثقه قوم ، وضمفه آخرون . وأما أبو ضبيان حميد بن جندب . فهو أبو قابوس ثقة . وقال الحافظ ابن كثير فى " تفسيره " ، ص ٤٧٩ - ج ٧ فى تفسير - سورة الأحقاف - : قد روى إسحاق بن راهويه عن جرير عن قابوس ابن أبى طبيان عن أبيه عن ابن مسعود ، قال : قد ذكر نحو ما تقدم ، وأشار به إلى طريق ابن شهاب عن أبى عثمان عن ابن مسعود فى " حضور أسرار الجن " . . . (٣) هو سلمة بن تمام الشقرى الكوفى صدوق ، وشريك القاضى صدوق يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة ، وكان عدلاً فضلاً عابداً . وأبو زائد . هو أبو زيد الخزومى ، الذى روى عنه أبو فزارة (٤) وطريق آخر من أحمد ، وهو أن حديث النوفلى قد أسقط لرواه منه حرفاً ، قال ابن قتيبة فى " مختلف الحديث " ، ص ١١٩ بعد ما ذكر حديثاً : أسقط الرواة منه حرفاً ، فاختل بسببه معنى . وهذا مثل قول ابن مسعود وليلة الجن : " ما شهدها أحد غيرى . . . . . " فأسقط الراوى . . . . . غيرى . . . . . قلت . . . . . يشهد على هذا ما رواه الحاكم فى " المستدرک " ، ص ٥٠٣ - ج ٢ حدث أبو الحسين عبيد الله بن محمد الجبلى عن أصله كته به . ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل السلى ثنا أبو صالح عبد الله بن صالح حدثني أبي عن سعد حدثني يونس بن يزيد

منه ، ومن الناس من جمع بينهما ، بأن ليلة الجن كانت مرتين : ففي أول مرة خرج إليهم لم يكن مع النبي ﷺ ابن مسعود ولا غيره ، كما هو ظاهر حديث مسلم . ثم بعد ذلك خرج معه ليلة أخرى ، كما روى ابن أبي حاتم في " تفسيره " في أول " سورة الجن " من حديث ابن جريج ، قال : قال عبد العزيز بن عمر : أما الجن الذين لقوه بنخلة ، فن ينوي ، وأما الجن الذين لقوه بمكة فجن نصيين ، وتناول البيهقي حديث مسلم ، قال : إنه يقول : فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، على غير ابن مسعود ممن لم يعلم بخروجه عليه السلام إلى الجن ، قال : وهو محتمل على بعد ، قال : وقد أخرج البخاري (١) عن سعيد بن عمرو . قال : كان أبو هريرة يتبع رسول الله ﷺ بأداة لوضوئه وحاجته ، فأدركه يوماً ، فقال : « من هذا ؟ » قال : أنا أبو هريرة ، قال : ائتني بأحجار أستنجي بها ، ولا تأتني بعظم ولا روثة ، فأثبته بأحجار في ثوب فوضعتها إلى جنبه ، حتى إذا فرغ وقام اتبعته ، فقلت : يا رسول الله ما بال العظم والروثة ، قال : أتاني وفد جن نصيين فسألوني الزاد فدعوت الله لهم أن لا يمرّوا بروثة ولا عظم إلا وجدوا طعاماً . انتهى . قال : فهذا يدل على أنهم وفدوا عليه بعد ذلك ، قال : وما يدل على وفادتهم إلى النبي ﷺ بعد ما هاجر إلى المدينة ما رواه أبو نعيم في " كتاب دلائل النبوة " حدثنا سليمان بن أحمد (٢) ثنا محمد بن عبد المصيصي ثنا أبو معاوية الربيع بن نافع ثنا معاوية

عن ابن شهاب . قال : أخبرني أبو عثمان بن سنة الخزاعي - وكان رجلاً من أهل الشام - أنه سمع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول : « يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قل لأصحابي ، وهو بمكة : « من أحب منكم أن يحضر القيلة أمر الجن لطيف » ، « من يحضر منهم أحد غيبي ، الحديث ، قلت : هذا الحديث ، وإن لم يصححه الحاكم - لأجل أبي عثمان ابن سنة ، وزعم أنه مجهول - لكن صححه الذهبي ، وقال : قلت : هو صحيح عند جماعة ، اه . وقال الحافظ في " التقريب " ، أبو عثمان بن سنة مقبول ، من الثانية .

(١) هذا الحديث أخرجه البيهقي و " سننه الكبير " ص ١٠٧ - ج ١ من طريق سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو عن جده بهذا السيق ، مع سؤال أبي هريرة ، وذكر الجن ، وأخرجه البخاري في " الطهارة " ، ص ٢٧ - ج ١ مختصراً من طريق محمد بن محمد المكي عن عمرو بن يحيى ، وهو الذي يشير إليه البيهقي في " سننه " ، ص ١٠٨ - ج ١ روه البخاري في " صحيحه " ، عن أحمد بن محمد المكي عن عمرو بن يحيى مختصراً ، دون سؤال أبي هريرة ، ودون ذكر الجن ، اه . وأخرجه البخاري في - البعث - في " باب ذكر الجن " ص ٤٤٤ عن موسى ابن عمار بن عمار بن عمار ، وفيه سؤال أبي هريرة ، وذكر الجن أيضاً ، والطاهر من كلام البيهقي للتقدم ذكره : أنه غافل عن طريق موسى ، وسبقه في " الصحيح " ، وإلا لأشار إليه ، كما هو دأبه في غير المواضع في " السنن " ، ، فقول 'أخرج : قال : أي البيهقي . وقد أخرج البخاري عن سعيد بن عمرو ، ثم ذكره السياق الطويل إن كان يريد بهذا مد ذكره البيهقي في " سنن الكبير " ، فليس على ما ينبغي . والله أعلم . (٢) أقول : هذا الاسناد حرفت أسماء من مواضع : أن ذكر كل اسم على صحته . مع توثيق من وقعت عليه ، أما سليمان بن أحمد ، فهو " سليمان بن أحمد ابن أيوب العبدي " ، لا من حسب النعاجم ، وهذا الحديث إنحاز وعدوه الخرج ، في " الصفحة الماضية " ، ، وأما محمد بن عبد . فالصواب " محمد بن عبيدة أبو بكر المصيصي " من شيوخ الطبراني في " الصغير " ، ص ١٨٣ ، لم أقف عليه بأزيد من هذا ، وأما أبو معاوية الربيع بن نافع ، فالصواب " أبو توبة الربيع بن نافع " ، ثقة حجة طاب من رجال التهذيب . ومعاوية بن سلام ثقة من رجال التهذيب . وأما زيد بن أسلم ، فالصواب " زيد بن سلام " ، أخو معاوية



ابن سلام عن زيد بن أسلم أنه سمع أبا سلام يقول : حدثني عمر بن غيلان الثقفي ، قال : أتيت عبد الله ابن مسعود ، فقلت له : حدثت أنك كنت مع رسول الله ﷺ ليلة وفد الجن ؟ قال : أجل ، قلت : حدثني كيف كان ؟ قال : إن أهل الصفة أخذ كل رجل منهم رجلاً يعشيه ، إلا أنا فإنه لم يأخذني أحد ، فمر بي رسول الله ﷺ ، فقال : من هذا ؟ فقلت : أنا ابن مسعود ، فقال : وما أخذك أحد يعشيك ؟ قلت : لا يا رسول الله ، قال : فانطلق لعل أجد لك شيئاً ، فانطلق حتى أتى حجرة أم سلمة ، فتركني ودخل إلى أهله ، ثم خرجت الجارية ، فقالت : يا ابن مسعود إن رسول الله ﷺ لم يجد لك عشاءاً ، فارجع إلى مضجعك ، فرجعت إلى المسجد ، فجمعت حصباء المسجد فتوسدته ، والتفتت بثوبي ، فلم ألبث إلا قليلاً حتى جاءت الجارية ، فقالت : أجب رسول الله ﷺ ، فاتبعها حتى بلغت مقامي ، فخرج رسول الله ﷺ وفي يده عسيب نخل ، فعرض به على صدري ، فقال : انطلق أنت معي حيث انطلقت ، قال : فانطلقنا حتى أتينا بقيع الغرقد ، فخط بعصاه خطة ، ثم قال : اجلس فيها ولا تبرح حتى آتيك ، ثم انطلق يمشي ، وأنا أنظر إليه حتى إذا كان من حيث لا أراه ثارت مثل العجاجة السوداء ، ففرغت ، وقلت في نفسي : هذه هوازن مكروا برسول الله ﷺ ليقتلوه ، فهممت أن أسعى إلى البيوت ، فأستغيث الناس ، فذكرت أن رسول الله ﷺ أوصاني أن لا أبرح ، وسمعت رسول الله ﷺ يفرعهم بعصاه ، ويقول : اجلسوا ، فجلسوا حتى كاد ينشق عمود الصبح ، ثم ثاروا وذهبوا ، فأتاني رسول الله ﷺ ، فقال : أمنت ؟ فقلت : لا ، والله ، ولقد فرغت الفرعة الأولى حتى هممت أن آتي البيوت فأستغيث الناس ، حتى سمعتك تفرعهم بعصاك ، فقال : لو أنك خرجت من هذه الحلقة لم آمن أن تخطف ، فهل رأيت شيئاً منهم ؟ قلت : رأيت رجالاً سوداً مستفزين بثياب بيض ، قال : أولئك وفد جن نصيبين ، فسألوني الزاد والمتاع ، فمتعتهم بكل عظم حائل أو روثة أو بكرة ، قلت : وما يعني ذلك عنهم ؟ قال : إنهم لا يجدون عظام إلا وجدوا عليه لحمه الذي كان عليه يوم أكل ، ولا روثة إلا وجدوا فيها حبها الذي كان فيها يوم أكلت ، فلا يستنقي أحد منكم بعظم ولا بكرة ، انتهى . وفي سننه رجل لم يسم <sup>(١)</sup> ، ثم أخرج أبو نعيم عن بقية بن الوليد حدثني نعيم بن يزيد <sup>(٢)</sup> القيني ثنا أبي ثنا قحافة بن ربيعة <sup>(٣)</sup> حدثني الزبير بن العوام ، قال :

ابن سلام ، وأبو سلام جدما هو ، مطور الأسود الحبشي . . . كلهم ثقات ، وأما عمر بن غيلان ، فاصوب . . . عمرو بن غيلان ، من رجال التهذيب أيضاً ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وابن مسعود . وختلف في صحبته . وهو الذي قال فيه الدارقطني : مجهول ، والحديث رواه الدارقطني ص ٢٩ من ضريحي معوية بن سلام مختصراً غاية الاحتراز ، وتعلق بابن غيلان ، كما سبق في الصفحة المأصية . (١) يريد به عمرو بن غيلان الثقفي . . . قوله : رجل لم يسم بعد ما هو مسمى في حديث أبي نعيم . ليس كما ينبغي (٢) مجهول : ذكره ابن حبان في الثقات (٣) مجهول . ذكره ابن حبان في الثقات .

صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح في مسجد المدينة ، فلما انصرف ، قال : «أيكم يتبعني إلى وفد الجن الليلة ؟» ، فأسكت القوم ثلاثاً ، فمرّ بي ، فأخذ يدي ، فجعلت أمشي معه حتى خنست عنا جبال المدينة كلها ، وأفضينا إلى أرض براز ، فاذا رجال طوال كأنهم الرماح مستنفرين ، ثيابهم من بين أرجلهم ، فلما رأيتهم غشيتني رعدة شديدة . ثم ذكر نحو حديث ابن مسعود ، وضعف البيهقي في "سننه" حديث بن مسعود ، بأن ابن مسعود أنكر شهوده مع النبي ﷺ ليلة الجن ، وأنكره ابنه أبو عبيدة ، وأنكره إبراهيم النخعي ، ثم أسند إلى ابن مسعود أنه قال : لم أكن مع النبي ﷺ ليلة الجن ووددت أني كنت معه ، ثم أسند إلى الشعبي ، قال : سألت علقمة . هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله ﷺ ليلة الجن ؟ فذكره إلى آخره بلفظ مسلم ، ثم أسند إلى عمرو بن مرة ، قال : سألت أبا عبيدة ابن عبد الله أكان عبد الله مع النبي ﷺ ليلة الجن ؟ قال : لا ، وسألت إبراهيم ، فقال : ليت صاحبنا كان ذلك . انتهى . وهذا منقطع ، فان البيهقي قال في "باب من كبر بالطائفتين" : أبو عبيدة لم يدرك أباه . انتهى . وإبراهيم أيضاً لم يسمع من بن مسعود ، ثم ذكر البيهقي صفة أنبذتهم التي كانت ، فساق بسنده إلى عائشة ، قالت : كنا ننبذ لرسول الله ﷺ في سقاء ، ننبذه غدوة فيشر به عشاءاً ، وننبذه عشاءاً فيشر به غدوة ، وهذا رواه مسلم<sup>(١)</sup> ، ثم أسند البيهقي إلى أبي العالية ، قال : ترى نبيذكم هذا الخبيث إنما كان ما يلقي فيه تمرات فيصير حلواً ؟ . انتهى . ومقتضى كلامه ، أن مثل هذا النبيذ يجوز لوضوء به . ومذهب الشافعية : أن التمر ونحوه إذا غلب وصف منه أو أكثر على الماء ، فأزال اسمه يمتنع لوضوء به ، والظاهر أن ما ينبذ من غدوة إلى العشاء ، وصار حلواً صار كذلك ، ولأنه عليه السلام . قال : «هل معك ماء ؟» قال : لا ، فدل أن الماء استحال في التمر حتى سلب عنه اسم الماء . وإلا لما صح نفيه عنه ، والله أعلم . وضعف الطحاوي أيضاً حديث ابن مسعود ، واختار أنه لا يجوز له الوضوء لا في سفر ولا في حضر . وقال : إن حديث ابن مسعود روى من طرق لا تقوم مثلها حجة . وقد قال عبد الله بن مسعود : إني لم أكن ليلة الجن مع النبي ﷺ ، ووددت أني كنت معه ، وسئل أبو عبيدة هل كان أبو بكر ليلة الجن مع النبي ﷺ ؟ فقال : لا ، مع أن فيه انقطاعاً ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه . ولم نعتبر فيه اتصالاً ولا انقطاعاً ، ولكننا احتججنا بكلام أبي عبيدة . لأن مثله في تقدمه في العلم ، ومكانه من أمره وخلطته بخاصته من بعده لا يخفى عليه مثل هذا من أموره ، فجعلنا قوله حجة فيه . قال : وقد أجمع الناس على أنه لا يجوز الوضوء به مع وجود الماء . فكذلك هو عند الماء . والمروى في حديث ابن مسعود أنه توضأ به إنما هو



- وهو عليه السلام - غير مسافر لأنه خرج من مكة يريدكم ، فهو في حكم استعماله له بمكة ، فلو ثبت ذلك جاز الوضوء به في حال وجود الماء ، فلما أجمعوا على خلاف ذلك ثبت طرحهم لهذا الحديث ، وهو النظر عندنا انتهى كلامه ملخصاً من "شرح الآثار" .

وقوله في الكتاب : إن في الحديث اضطراباً ، وفي التاريخ جهالة ، وليلة الجن كانت غير واحدة ، والحديث مشهور عملت به الصحابة . ونقل عن الشافعي أنه منسوخ "بآية التيمم" لأنها مدنية ، وليلة الجن كانت بمكة ، انتهى . أما الاضطراب ، فقد روى أن ابن مسعود شهد ليلة الجن ، وروى أنه لم يشهد ، وأما جهالة التاريخ ، ففيه نظر ، لأن أهل السَّير ذكروا أن قدوم وفد نصيبين كان قبل الهجرة بنحو ثلاث سنين ، قال السروجي : ر قوله : ليلة الجن يوم أنها كانت بالمدينة ، ولم ينقل في "كتب الحديث" ، وهذا فيه نظر تقرّر (١) عند مسلم (٢) في حديث ابن مسعود ، فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبل حراء ، وأما كونه مشهوراً ، فليس يريد المشهور الاصطلاحى ، وأما عمل الصحابة ، ففي "سنن الدارقطني" (٣) عن عبد الله بن محرز عن عكرمة عن ابن عباس . قال : النبيذ وضوء من لم يجد الماء ، وأخرج أيضاً عن الحرث عن عليّ أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء بالنبيذ . وأخرج أيضاً عن مزينة بن جابر عن عليّ . قال : لا بأس بالوضوء بالنبيذ .

وأما حديث ابن عباس ، فرواه ابن ماجه في "سننه" (٤) من طريق ابن لهيعة ثنا قيس بن الحجاج عن حنش الصنعاني عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ . قال لابن مسعود ليلة الجن : «معك ماء؟ قال : لا ، إلا نبيذ في سطيحة ، فقال رسول الله ﷺ : تمر طيبة وماء طهور صب عليّ . فصبت عليه فتوضأ به » ، انتهى . وظاهر هذا اللفظ يقتضى أنه مسند ابن عباس ، لكن الطبراني في "معجمه" (٥) جعله من مسند ابن مسعود ، وكذلك البزار في "مسنده" ولفظهما بالإسناد المذكور عن ابن عباس عن ابن مسعود أنه وضأ النبي ﷺ ليلة الجن بنبيذ . فتوضأ . وقال : «ماء طهور» ، انتهى . قال البزار : هذا حديث لا يثبت ، لأن ابن لهيعة كانت كتبه قد احترقت ، وبقي يقرأ من كتب غيره ، فصار في أحاديثه من اكبر ، وهذا منها ، انتهى . ورواه الدارقطني في "سننه" وقال : تفرد به ابن لهيعة ، وهو ضعيف ، وينظر لفظه .

ومن أحاديث الباب ، ما رواه الدارقطني في "سننه" من حديث مجاعة عن أبان عن عكرمة عن ابن عباس . قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا لم يجد أحدكم ماءً ووجد النبيذ فليتوضأ به» ،

(١) وفي نسخة : تقدم . (٢) باب الجهر في القراءة في الصبح . . . ١٨٤ - ج ١ (٣) ص ٢٨ . والبيهقي : ص ١٢ ، وتكلم على الأسانيد (٤) أخرجه ابن ماجه في "الطهارة" . . . ص ٣٢ . والطحاوي : في ص ٥٧ (٥) وكذا أخرجه أحمد في "مسنده" . . . ص ٣٩٨ عن ابن عباس عن ابن مسعود .

اتهى . قال الدارقطنى : أبان : " هو أبان بن أبى عياش " متروك ، ومجاعة : ضعيف : والمحفوظ أنه من قول عكرمة غير مرفوع .

طريق آخر ، أخرجه الدارقطنى . ثم البيهقى عن المسيب بن واضح ثنا مبشر بن إسماعيل عن الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً نحوه ، سواء ، قال الدارقطنى : وهم فيه المسيب بن واضح ، والمحفوظ من قول عكرمة غير مرفوع إلى النبى ﷺ ، ولا إلى ابن عباس ، ثم ساقه بسنده إلى عكرمة من قوله : وقال البيهقى : وهم فيه المسيب بن واضح فى موضعين : فى ذكره ابن عباس . وفى ذكره "نبى ﷺ" ، والمحفوظ فيه من قول عكرمة ، كما رواه هقل بن زياد . والوليد بن مسلم عن الأوزاعى ، وكذلك رواه شيان النحوى . وعلى بن المبارك عن يحيى بن أبى كثير عن عكرمة ، وكان المسيب رحمه الله كثير الوهم ، والله أعلم ، انتهى .

## باب التيمم

الحديث الأول : قال النبى ﷺ : " التراب طهور للمسلم ، ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء ، قلت : روى من حديث أبى ذر . ومن حديث أبى هريرة ، لحديث أبى ذر رواه أبوداود (١) والترمذى . والنسائى من حديث أبى قلابة عن عمرو بن بجدان (٢) عن أبى ذر ، قال : قال رسول الله ﷺ : " الصعيد الطيب وضوء المسلم ، ولو إلى عشر سنين ما لم يجد الماء ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته ، فإن ذلك خير " ، انتهى . وطوله أبوداود ، قال الترمذى : حديث حسن صحيح (٣) وفى رواية لأبى داود . والترمذى " طهور المسلم ، أخرجه أبوداود . والترمذى عن خالد الحذاء عن أبى قلابة ، وأخرجه النسائى عن أيوب عن أبى قلابة به بالطريقين ، رواه ابن حبان فى " صحيحه " فى النوع الثلاثين ، من القسم الأول ، ورواه الحاكم (٤) فى " المستدرک " وقال : حديث صحيح ، ولم يخرجاه إذ لم يجدوا لعمروراً غير أبى قلابة الجرمى ، انتهى . وبالطريقين أيضاً رواه الدارقطنى فى " سننه " ورواه أيضاً من حديث قتادة عن أبى قلابة ، وضعف ابن القطان فى " كتابه الوهم والإيهام "

(١) فى " الطهور " ، ص ٥٣ . والترمذى فى " الطهور " ، ص ١٧ ، والنسائى فى " الطهور " ، ص ٦١ والبيهقى : ص ٢١٧ - ج ١ ، وص ٢١٢ - ج ١ ، وص ٢٣٠ (٢) قال الحافظ فى " التهذيب " ، : ذكره ابن حبان فى " الثقات " والمجل : بصرى تابعى ثقة ، وقال فى " التلخيص " ، ص ٥٧ : وغفل ابن القطان ، فقال : إنه مجهول ، اه . قلت : وقال : هو فى " التعريب " ، لا يعرف حله - (٣) لا يوجد - التصحيح - فى السعة المطبوعة ، بل - التحسين - فقط ، وذكر تصحيح الترمذى ، كالزيتونى . وابن المنذرى . وابن تيمية فى " المتقى " ، أيضاً ، وقال ابن حجر فى " التلخيص " ، : وصحح الحديث أيضاً أبو حاتم (٤) ص ١٧٦ - ج ١



هذا الحديث، فقال : وهذا حديث ضعيف بلا شك ، إذ لا بد فيه من عمرو بن بجدان، وعمرو بن بجدان : لا يعرف له حال ، وإنما روى عنه أبو قلابة . واختلف عنه ، فقال : خالد الحذاء عنه عن عمرو بن بجدان ، ولم يختلف على خالد في ذلك ، وأما أيوب ، فإنه رواه عن أبي قلابة ، واختلف عليه ، فمنهم من يقول (١) : عنه عن أبي قلابة عن رجل من بني قلابة (٢) ، ومنهم من يقول : عن رجل فقط ، ومنهم من يقول : عن عمرو بن بجدان ، كقول خالد ، ومنهم من يقول (٣) : عن أبي المهلب ، ومنهم من لا يجعل بينهما أحداً ، فيجعله عن أبي قلابة عن أبي ذر ، ومنهم من يقول : عن أبي قلابة أن رجلاً من بني قشير قال : يابني الله هذا كله اختلاف على أيوب في روايته عن أبي قلابة ، وجميعه في "سنن الدارقطني" وعلاه ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين في "الإمام" : ومن العجب كون القطان لم يكتف بتصحیح الترمذی فی معرفة حال عمرو بن بجدان ، مع تفردہ بالحديث ، وهو قد نقل كلامه : هذا حديث حسن صحيح ، وأى فرق بين أن يقول : هو ثقة ، أو يصحح له حديث انفرد به ؟ وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة ، فليس هذا : بمقتضى مذهبه ، فإنه لا يلتفت إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحال ، فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضى تعديله ، وهو تصحيح الترمذی ، وأما الاختلاف الذى ذكره من "كتاب الدارقطني" فينبغي على طريقته . وطريقة الفقه أن ينظر في ذلك ، إذ لا تعارض بين قولنا : عن رجل ، وبين قولنا : عن رجل من بني عامر ، وبين قولنا : عن عمرو بن بجدان ، وأما من أسقط ذكر هذا الرجل فيأخذ بالزيادة ، ويحكم بها ، وأما من قال : عن أبي المهلب ، فإن كان كنية لعمره فلا اختلاف ، وإلا فهي رواية واحدة مخالفة احتمالاً لا يقيناً ، وأما من قال : إن رجلاً من بني قشير قال : يابني الله . فهي مخالفة ، فكان يجب أن ينظر في إسنادها على طريقته ، فإن لم يكن ثابتاً لم يعلل بها ، انتهى كلامه .

وأما حديث أبي هريرة ، فرواه البزار في "مسنده" حدثنا محمد بن محمد المقدمي حدثني القاسم بن يحيى بن عطاء بن مقدم ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الصعيد وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليتبك الله وليمسح بشرته » ، انتهى . قال البزار : لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه ، ولم نسمعه إلا من مقدم ، وكان ثقة ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه الوسيط" حدثنا أحمد بن محمد بن صدقة ثنا مقدم بن محمد المقدمي به عن ابن سيرين عن أبي هريرة . قال : كان أبو ذر في غنيمة بالمدينة .

(١) كابن علي . (٢) قلت : و "الدارقطني" ص ٦٨ : عن أبو قلابة عن رجل من بني عامر ، وكه في

"مصنف ابن أبي" ص ١٠٥ ج ١ (٣) هو "موسى المسمى" .

فلما جاء قال له النبي ﷺ : يا أبا ذر ، فسكت ، فرددها عليه ، فسكت ، فقال : يا أبا ذر ثكلتك أمك ، قال : إني جنب ، فدعاه الجارية بماء ، فجاءته به ، فاستر براحتيه ، ثم اغتسل ، فقال له النبي ﷺ : يحزئك الصعيد ، ولو لم تجد الماء عشرين سنة ، فاذا وجدته فأمسسه جلدك ، انتهى . وقال : لم يروه عن ابن سيرين إلا هشام ، ولا عن هشام إلا القاسم ، تفرد به مقدم ، انتهى . وذكره ابن القطان في " كتابه " من جهة البزار ، وقال : إسناده صحيح ، وهو غريب من حديث أبي هريرة ، وله علة ، والمشهور حديث أبي ذر الذي صححه الترمذي . وغيره ، قال : والقاسم بن يحيى بن عطاء ابن مقدم أبو محمد الهلال الواسطي يروي عن عبيد الله بن عمر . وعبد الله بن عثمان بن خثيم ، وروى عنه ابن أخيه مقدم بن يحيى الواسطي . وأحمد بن حنبل ، وأخرج له البخاري في - التفسير . والتوحيد . وغيرهما - من " صحيحه " معتمداً ما يرويه ، انتهى كلامه .

الحديث الثاني : قال النبي ﷺ : " التيمم ضربتان : ضربة للوجه . وضربة لليدين إلى المرفقين ، . قلت : روى من حديث ابن عمر . ومن حديث جابر . ومن حديث عائشة . أما حديث ابن عمر ، فرواه في " المستدرک " والدارقطني في " سننه " من حديث علي بن ظبيان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : " التيمم ضربتان : ضربة للوجه . وضربة لليدين إلى المرفقين ، ، انتهى . سكت عنه الحاكم ، وقال : لا أعلم أحداً أسنده عن عبيد الله غير علي بن ظبيان . وهو صدوق ، وقد وقفه يحيى بن سعيد . وهشيم . وغيرهما . ومالك عن نافع ، وقال الدارقطني : هكذا رفعه علي بن ظبيان ، وقد وقفه يحيى القطان . وهشيم . وغيرهما ، وهو الصواب ، ثم أخرج حديثهما ، وقد ضعف بعضهم هذا الحديث بعلي بن ظبيان ، قال في " الإمام " قال : ابن نمير يخطئ في حديثه كله ، وقال يحيى بن سعيد . أو أبو داود : ليس بشيء ، وقال النسائي . وأبو حاتم : متروك ، وقال أبو زرعة : وأهى الحديث ، وقال ابن حبان : يسمط الاحتجاج بأخباره ، انتهى . وكذلك رواه ابن عدي ، وقال : رفعه علي بن ظبيان ، والثقات ، كالثوري . ويحيى القطان وقوه ، وضعف علي بن ظبيان عن النسائي . وابن معين ، ووافقهما عليه . طريق آخر أخرجه الحاكم . والدارقطني أيضاً عن سليمان بن أبي داود الحراني عن سالم . ونافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحوه . سواء .

طريق آخر أخرجه الحاكم . والدارقطني أيضاً عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن سالم به ، قال الدارقطني : سليمان بن أرقم . وسليمان بن أبي داود ضعيفان ، وقال الحاكم : سليمان بن أرقم . وسليمان بن أبي داود ليسا من شروط هذا الكتاب ، ولكن ذكرناهما في الشواهد ، انتهى .



وأما حديث جابر، فرواه الحاكم في "المستدرک" (١) "أيضاً. والدارقطنی (٢) في "السنن" من حديث عثمان بن محمد الأنماطی ثنا حرمی بن عمارة عن عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، قال: التيمم ضربة للوجه. وضربة للذراعين إلى المرفقين، انتهى. قال الحاكم: صحيح الإسناد (٣) ولم يخرجاه، وقال الدارقطنی (٤): رجاله كلهم ثقات، انتهى. وقال ابن الجوزي في "التحقيق": وعثمان بن محمد (٥) متكلم فيه، وتعقبه صاحب "التنقيح" تابعا للشيخ تقي الدين في "الإمام" وقال مامعناه: إن هذا الكلام لا يقبل منه، لأنه لم يبين من تكلم فيه، وقد روى عنه أبو داود. وأبو بكر بن أبي عاصم. وغيرهما، ذكره ابن حاتم في "كتابه" ولم يذكر فيه جرحا، والله أعلم.

وأما حديث عائشة، فرواه البزار في "مسنده" حدثنا يحيى بن حكيم. ومحمد بن معمر، قالا: ثنا حرمی بن عمارة ثنا الحريش الحرثي عن ابن أبي مليكة عن عائشة أن النبي ﷺ قال: في "التيمم ضربتان: ضربة للوجه. وضربة لليدين، إلى المرفقين"، انتهى. قال البزار: لا نعلمه يروي عائشة إلا من هذا الوجه، والحريش (٦) رجل من أهل البصرة أخو الزبير بن الحرثي، انتهى. ورواه ابن عدي في "الكامل" وأسند عن البخاري أنه قال: حريش بن الحرثي فيه نظر، قال (٧): وأنا لا أعرف حاله، فاني لم أعتبر حديثه، انتهى كلامه.

أحاديث الباب أخرج أبو داود (٨) عن محمد بن ثابت العبدی ثنا نافع قال: انطلقت مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عباس، فقصي ابن عمر حاجته، وكان من حديثه يومئذ أن قال: مر رجل على رسول الله ﷺ في سكة من سكك، وقد خرج من غائط أو بول، فسلم عليه فلم يرد عليه، حتى إذا كاد الرجل أن يتواري عنه، ضرب يديه على الحائط ومسح بها وجهه، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه، ثم ردت على الرجل السلام، وقال: إنه لم يمنعني أن أرد عليك السلام إلا أنني لم

(١) ص ١٨٠، والبيهقي: ص ٢٠٧ (٢) ص ٦٦ (٣) وقال الذهبي أيضا: يستدركه صحيح. (٤) قلت: وروى الدارقطنی ص ٦٦، بعد قوله: رجاله ثقات زيادة، وهو قوله: والاصواب موقوف. ليكن و "تلخيص الحبير"، ص ٥٦ - ج ١. و"الاسناد"، و "ترجمة عثمان بن محمد"، قال الدارقطنی و "حاشية السنن"، عقيب حديث عثمان بن محمد: كلهم ثقات، والاصواب موقوف، اهـ (٥) قال الحفص في "التلخيص": وأخذ ابن الجوزي في ذلك (٦) قال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه. وقال الدارقطنی: يعتبر به. وقال الساجي فيه: ضعيف، وقال يحيى: ليس به بأس. وثبت البخاري في "تربيته": أرجو أن يكون صالحا، اهـ "تهذيب"، (٧) أي ابن عدي. (٨) في "الغمامة"، و "باب التيمم في خضر"، ص ٥٣، والطحاوي في "باب ذكر الجنب"، ص ٥١، والدارقطنی: ص ٦٥. و"خيلتي": ص ٢٥٣، والبيهقي: ص ٢٠٦، و ص ٢١٥ - ج ١

أكن على طهر ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين في "الإمام" : وردت هذه الرواية <sup>(١)</sup> بالكلام في محمد بن ثابت ، فعن يحيى بن معين ليس بشيء . وقال أبو حاتم : ليس بالمتين ، وقال البخاري : خولف في حديثه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً في "التيمم" وخالفه أيوب . وعبيد الله . وغيرهم ، فقالوا : عن نافع عن ابن عمر فعله ، وقال النسائي : محمد بن ثابت يروي عن نافع ، ليس بالقوي ، وقال ابن عدي : عامة حديثه لا يتابع عليه ، قال : وذكر البيهقي في تقوية هذه الرواية أشياء ذكرها ، ونحن نذكر ما يمكن أن يقوله مخالفوه ، مع الاستعاذة بالله من تقوية الباطل أو تضعيف حق ، قال البيهقي : وقد أنكر بعض الحفاظ رفع هذا الحديث على محمد بن ثابت العبدى ، فقد رواه جماعة عن نافع عن فعل ابن عمر ، والذي رواه غيره عن نافع من فعل ابن عمر إنما هو التيمم فقط ، فاما هذه القصة فهي عن النبي ﷺ مشهورة برواية أبي الجهم ، الحرب بن الصمة . وغيره ، قال الشيخ <sup>(٢)</sup> : وينبغي أن يتأمل فيما أنكره هذا الحافظ ، هل هو أصل القصة أو روايتها من حديث ابن عمر ، أو رفع محمد بن ثابت للمسح إلى المرفقين ، وفي كلام البيهقي إشارة إلى أن المنكر إنما هو رفع مسح اليدين إلى المرفقين ، لا أصل القصة ولا روايتها من حديث ابن عمر ، لأنه قال : والذي رواه غيره عن نافع من فعل ابن عمر إنما هو التيمم فقط ، وكيف يمكن أن يتأتى رواية هذه القصة على هذا الوجه موقوفة على ابن عمر ، فيتعين أن يكون المنكر عند من أنكر هو رفع المسح إلى المرفقين ، وأن التعليل برواية غيره موقوفة ، فإنه إذا كان المشهور أصل القصة من رواية أبي الجهم . وليس فيها ذكر المرفقين ، فليس ينفع ذلك في تقوية رواية محمد بن ثابت ، بل قد عدّه خصومه سبباً للتضعيف ، وأن الذي في "الصحيح - في قصة أبي جهم" : ويديه ، وليس فيه : وذراعيه ، والله أعلم ، انتهى .

(١) أى حديث ابن عمر ، وظن الطحاوى - ص ٦٧ - أن الحديث من مسانيد ابن عباس ، والله أعلم (٢) حديث محمد بن ثابت هذا ، رواه الطحاوى : ص ٥١ من طريق أسد . ويحيى بن حسان عن محمد بن ثابت ، والدارقطنى : ص ٦٥ عن أبي الريح الزهرى عنه . وأبوداود : ص ٥٣ عن أبي علي أحمد بن إبراهيم عنه . والبيهقى في : ص ٢١٥ - ج ١ عن يحيى بن يحيى عنه ، وعن مسلم بن إبراهيم الأزدى عنه : ص ٢٠٦ ، وكلهم ذكروا الذراعين . والضربتين ، ورفعوا ، ولم يذكر إلى المرفقين إلا مسلم بن إبراهيم ، وقال ابن حزم : محمد بن إبراهيم ، ورواه الطيالسى : ص ٢٥٣ عن محمد بن ثابت ، ولفظه : ثم مسح وجهه ويديه ، ثم عاد الثانية ، ومسح ذراعيه ، اه . فالمنكر من محمد بن ثابت . أما الضربة من النبي صلى الله عليه وسلم ، كما قال أبو داود : قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم ، قال ابن داسة : قال أبو داود : ولم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه مسلم بن إبراهيم ، اه . أو ذكر الذراعين ، كذلك ، كما هو المفهوم من عبارة البيهقى : ص ٢٠٦ - ج ١ ، فهذه الرواية شاهد لرواية محمد بن ثابت ، إلا أنه حفظ فيها الذراعين ، ولم يثبتها غيره ، اه . قلت : فالأولى أن يقول : في كلام البيهقى إشارة إلى أن المنكر رفع - مسح الذراعين - بدل مسح اليدين إلى المرفقين - والله أعلم .



قلت : قال البيهقي في " المعركة " : وقد أنكر البخاري رحمه الله ، على محمد بن ثابت رفع هذا الحديث ، ورفع غير منكر ، فقد رواه الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً إلا أنه لم يذكر التيمم<sup>(١)</sup> ورواه<sup>(٢)</sup> يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن نافع عن ابن عمر ، فذكره بتمامه إلا أنه قال : مسح وجهه ويديه ، والذي تفرد به محمد بن ثابت في هذا الحديث ذكر الذراعين ، ولكن تيمم ابن عمر على الوجه والذراعين ، وقتواه بذلك يشهد بصحة رواية محمد بن ثابت ، لأنه لا يخالف النبي ﷺ فيما يرويه عنه ، فدل على أنه حفظه من النبي ﷺ ، وأن محمد بن ثابت حفظه من نافع ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

حديث آخر أخرجه الحاكم في " المستدرک " (٣) من طريق إبراهيم الحربي ثنا أبو نعيم ثنا عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر ، قال : جاء رجل ، فقال : أصابتني جنابة ، وإني تمسكت في التراب ، فقال : « اضرب - هكذا - وضرب يديه الأرض ، فمسح وجهه ، ثم ضرب يديه ، فمسح بها إلى المرفقين ، انتهى . وقال : إسناده صحيح ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه الطبراني في " معجمه " ، والدارقطني<sup>(٤)</sup> ، ثم البيهقي في " سننها " عن الربيع بن بدر عن أبيه عن جده عن الأسلع ، قال : أراني رسول الله ﷺ كيف أمسح ، فضرب بكفيه الأرض رفعهما لوجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى ، فمسح ذراعيه باطنهما وظاهرهما حتى مس يديه المرفقين ، زاد الطبراني ، قال الربيع : فأراني أبي التيمم كما أراه أبوه عن الأسلع : ضربة للوجه . وضربة لليدين إلى المرفقين ، انتهى . قال البيهقي : الربيع بن بدر ضعيف ، إلا أنه لم يتفرد به ، قال الشيخ في " الإمام " : والربيع بن بدر ، قال فيه أبو حاتم : لا يشتغل به ، وقال النسائي . والدارقطني : متروك ، وقول البيهقي : إنه لم يتفرد به ، لا يكفي في الاحتجاج حتى ينظر مرتبته . ومرتبة مشاركته ، فليس كل من يوافق مع غيره في الرواية يكون موجباً للقوة والاحتجاج ، انتهى كلامه .

(١) قلت : كذلك عند مسلم : ص ١٦١ ، والنسائي : ص ١٥ ، وابن ماجة : ص ٣٠ ، وابن جرود : ص ٢٨ والترمذي : ص ٩٦ ، وأبو داود : ص ٤ ، وأما عند الطحاوي : ص ٥١ ، فذكر التيمم أيضاً . وذكره الخ : ص ١٦٧ : تعليقا ، وفيه الوضوء (٢) هي عند أبي داود ، ص ٥٣ ، والدارقطني : ص ٦٥ (٣) ص ١٨٠ . والبيهقي من طريقه في " السنن الكبرى " ، ص ٢٠٧ - ج ١ بلفظه ، والدارقطني : ص ٦٧ من طريق إبراهيم أيضاً ، والطحاوي : ص ٦٨ عن محمد بن أبي نعيم : قال البيهقي : إسناده صحيح . إلا أنه لا يبين له بذلك ، وقال العيني : أراه رجل " أي النبي صلى الله عليه وسلم " ، فالحديث مرفوع (٤) في ص ٦٦ ، والبيهقي : ص ٢٠٨ ، والطحاوي : ص ٦٧

حديث آخر أخرجه البزار في "مسنده" (١) "من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمار، قال: كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب إذا لم نجد الماء، فأمرنا فضربنا واحدة للوجه، ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرفقين، انتهى. قال البزار: وقد روى هذا الحديث جماعة (٢) عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن عمار، فتابعوا ابن إسحاق، ورواه غير واحد عن الزهري عن عبيد الله عن عمار، ولم يقل: عن ابن عباس عن عمار، انتهى.

حديث آخر، رواه الدارقطني من حديث أبي عصمة عن موسى بن عقبة عن الأعرج عن أبي جهم، قال: أقبل رسول الله ﷺ من بئر جمل إما من غائط. وإما من بول، فسلبت عليه فلم يرد على وضرب الحائط يده ضربة فمسح بها وجهه، ثم ضرب أخرى فمسح بها ذراعيه إلى المرفقين، ثم رد السلام. وأبو عصمة إن كان هونوح بن أبي مرهم، فهو متروك.

حديث آخر، رواه البيهقي في "سننه" من حديث المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن ناساً من أهل البادية أتوا رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله إنا نكون بالرمال الأشهر: الثلاثة. والأربعة، ويكون فينا الجنب. والنفساء. والحائض، ولسنا نجد الماء، فقال: دعليكم بالأرض، ثم ضرب يده على الأرض لوجهه ضربة واحدة، ثم ضربة أخرى، فمسح بها يديه إلى المرفقين (٣)، انتهى. والمثني بن الصباح ضعيف، وسيأتي الكلام على هذا الحديث بأبسط من هذا في "الحديث الثالث" إن شاء الله تعالى.

أحاديث الضربة الواحدة، روى الأئمة الستة (٤) في "كتبهم" من حديث عبد الرحمن بن أبيزى أن رجلاً أتى عمر، فقال: إني أجنت فلم أجد الماء، فقال: لاتصل، فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا. وأنت في سرية، فأجنبنا فلم نجد ماءً، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتممكت في التراب فصليت، فقال النبي ﷺ: إنما كان يكفيك أن تضرب يديك الأرض، ثم تنفخ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك، فقال عمر: نوليك من ذلك ما توليت، أخرجوه مختصراً ومطولاً.

حديث آخر، روى البخاري ومسلم (٥) من حديث الأعمش عن شقيق، قال: كنت جالساً

(١) قال الخافض في "الدراية"، ص ٣٦ - بإسناد حسن - لكن الحديث أخرجه الطحاوي: ص ٦٦ من طريق ابن إسحاق عن الزهري بهذا الإسناد. وهو من طريق صالح بن كيسان عن الزهري، وكذا أبو داود. والمثني. وغيرهم. ومن رواه عن الزهري: بلفظ ضربة لليدين إلى المنكبين، (٢) منهم صالح. عند أبي داود. والطحاوي. (٣) أجد. إلى المرفقين، والمطبوعة: (٤) مسلم في: ص ١٦١، واللفظ له، والبخاري: ص ٤٨ (٥) "البخاري في: باب التيمم ضربة"، ص ٥٠، ومسلم: ص ١٦١ - ج ١



مع عبدا لله . وأبي موسى : فقال أبو موسى : يا أبا عبد الرحمن أرأيت لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً ، كيف يصنع بالصلاة ؟ فقال عبدا لله : لا يتيمم ، وإن لم يجد الماء شهراً ، فقال أبو موسى : فكيف بهذه الآية من "سورة المائدة" (فلم تجدوا ماءً فليمتموا صعيداً طيباً) ؟ فقال عبدا لله : لو رخص لهم في هذه الآية لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يمتموا بالصعيد ، فقال أبو موسى لعبدا لله : ألم تسمع إلى قول عمار : بعثني رسول الله ﷺ في حاجة ، فأجنبت ، فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد ، كما تمرغ الدابة ، ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : « إنما كان يكفيك أن تقول بيدك هكذا ، ثم ضرب يديه الأرض ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين ، وظاهر كفيه ووجهه ، فقال عبدا لله : أو لم تر عمر لم يقنع بقول عمار ؟ ، انتهى .

حديث آخر ، رواه أحمد في "مسنده (١)" من حديث سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن عمار بن ياسر أن نبي الله ﷺ كان يقول : « في التيمم ضربة للوجه والكفين » ، انتهى .  
أحاديث التيمم إلى المناكب . أخرج أبوداود عن الزهري أن عبيدا لله بن عبدا لله ابن عتبة حدثه عن عمار بن ياسر أنه كان يحدث أنهم تمسحوا - وهم مع رسول الله ﷺ بالصعيد - لصلاة الفجر ، فضربوا بأكفهم الصعيد ، ثم مسحوا بوجوههم مسحة واحدة ، ثم عادوا فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى ، فمسحوا بأيديهم كلها إلى المناكب والآباط من بطون أيديهم ، انتهى .  
وأخرجه ابن ماجه ، وهو منقطع . فان عبيدا لله بن عبدا لله بن عتبة لم يدرك عمار بن ياسر ، وقد أخرجه النسائي (٢) . وابن ماجه من حديث عبيدا لله بن عبدا لله بن عتبة عن أبيه عن عمار موصولاً ، ورواه أبوداود (٣) أيضاً من حديث الزهري حدثني عبيدا لله بن عبدا لله عن ابن عباس عن عمار أتم منه ، ثم قال : وكذلك رواه ابن إسحاق ، قال فيه : عن ابن عباس ، وقال مالك : عن الزهري عن عبيدا لله بن عبدا لله عن أبيه عن عمار ، وشك فيه ابن عينة . فقال مرة : عن عبيدا لله عن أبيه ، وقال مرة : عن ابن عباس ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي . وأبازرعة عن حديث رواه صالح ابن كيسان . وعبد الرحمن (٤) بن إسحاق عن الزهري عن عبيدا لله بن عبدا لله عن عباس عن عمار

(١) ص ٢٦٣ - ج ٤ ، وأبوداود : ص ٥٢ ، ولفظه : فأمرني ضربه واحدة لوجه والكفين . ه . وانفذ لخرج عند ابن جارود في "المنتقى" ، ص ٦٧ (٢) "في باب الاختلاف في كيفية التيمم" ص ٦٠ - ج ١ . والخطوي : ص ٦٦ - ج ١ (٣) "في التيمم" ، ص ٥١ ، والنسائي أيضاً في "باب التيمم في السفر" ، ص ٦٠ بسند واحد من حديث يعقوب بن إبراهيم ، وأحمد أيضاً : ص ٢٦٣ - ج ٤ ، عنه ه . والخطوي : ص ٦٦ عن الأوبى عن إبراهيم به ، والبيهقي : ص ٢٠٨ - ج ١ من طريق أحمد عن يعقوب به (٤) كذا في "المس" . لكن يجب المراجعة ، بل هو "محمد بن إسحاق" ، أو "عبد الرحمن" .

عن النبي ﷺ في "التيمم" فقالوا : هذا خطأ ، رواه مالك . وابن عينة عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبيه عن عمار ، وهو الصحيح ، وهما أحفظ ، فقلت : قد رواه يونس . وعقيل . وابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله عن عمار . وهم أصحاب الكتب ، فقالوا : مالك صاحب كتاب ، وصاحب حفظ ، وقال الأثرم في هذا الحديث : إنما حكى فيه فعلهم دون النبي ﷺ ، كما حكى في الآخر : أنه أجنب ، فعله عليه السلام .

الحديث الثالث : روى أن قوماً جاءوا إلى رسول الله ﷺ ، فقالوا : « إنا قوم نسكن الرمال ، ولا نجد الماء شهراً أو شهرين ، وفينا الجنب . والحائض . والنفساء ، فقال عليه السلام : « عليكم بأرضكم » ، قلت : رواه أحمد في "مسنده" والبيهقي في "سننه" وكذلك إسحاق بن راهويه في "مسنده" من حديث المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن ناساً من أهل البادية أتوا رسول الله ﷺ ، فقالوا : إنا نكون بالرمال الأشهر الثلاثة والأربعة ، ويكون فينا الجنب . والنفساء . والحائض ، ولسنا نجد الماء ، فقال عليه السلام : « عليكم بالأرض ، ثم ضرب يده على الأرض لوجهه ضربة واحدة ، ثم ضرب ضربة أخرى ، فمسح بها على يديه إلى المرفقين » ، انتهى . قال في "الإمام" : قال أحمد . والدارمي (١) : المثني بن الصباح لا يساوي شيئاً ، وقال النسائي : متروك الحديث ، انتهى . ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" من حديث ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب به ، وابن لهيعة أيضاً : ضعيف ، وله طريق آخر ، رواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا أحمد بن محمد البزار الإصبهاني ثنا الحسن بن حماد الحضرمي ثنا وكيع ابن الجراح عن إبراهيم بن يزيد عن سليمان الأحول عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فذكره ، وقال : لا يعلم لسليمان الأحول عن سعيد بن المسيب غير هذا الحديث ، وقد روى عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد به ، انتهى .

أحاديث الباب ، روى البخاري (٢) . ومسلم من حديث عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً معتزلاً لم يصل مع القوم ، فقال : « ما منعك يا فلان أن تصلي في القوم ؟ » فقال : يا رسول الله أصابتني جنابة ، ولا ماء ، فقال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك » ، انتهى . أخرجه مختصراً ومطولاً .

حديث آخر ، أخرجه أبو داود (٣) عن عمرو بن العاص ، قال : احتلمت في ليلة باردة ،

(١) وفي نسخة "الرازي" ، (٢) في آخر "أبواب التيمم" ، ص ٥٠ ، ومسلم قبيل "وصلاة المسافرين" ، ص ٢٤٠ في حديث طويل ، والله في : ص ٦١ ، والدارقطني ص ٧٣ (٣) في "باب إذا خاف الجنب البرد تيمم" ، ص ٥٤ ، وعلقه البخاري : ص ٤٩



وأنا في غزوة ذات السلاسل ، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيّمت ، ثم صليت بأصحابي الصبح ، ثم أخبرت النبي ﷺ فضحك ولم يقل شيئاً ، ورواه الحاكم <sup>(١)</sup> . وقال : على شرط الشيخين ، وفيه كلام طويل ذكرناه في أحاديث الكشاف ، وفي رواية أن عمر احتلم فغسل مغابته ، وتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم صلى بهذا الحديث ، رواها الحاكم <sup>(٢)</sup> . ثم البيهقي ، وقال الحاكم أيضاً : على شرط الشيخين ، قال : وعندي أنهما علاه بالرواية الأولى " يعني لاختلافهما <sup>(٣)</sup> " وهي قصة واحدة ، قال : ولا تعلل رواية التيمم رواية الوضوء ، فإن أهل مصر أعرف بحديثهم من أهل البصرة " يعني أن رواية الوضوء يرويها مصري عن مصري ، والتيمم بصري عن مصري " ، قال البيهقي : ويحتمل أن التيمم . والوضوء وقعا ، فغسل ما أمكنه ، وتوضأ . وتيمم للباقي ، قال النووي في " الخلاصة " : وهذا الذي قاله البيهقي ، متعين . والحاصل أن الحديث حسن . أو صحيح ، انتهى .

أحاديث التيمم للجنازة ، روى ابن عدي في " الكامل " من حديث اليمان بن سعيد عن وكيع عن معاذ بن عمران عن مغيرة بن زياد عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « إذا فُجئتك الجنازة وأنت على غير وضوء ، فتيّم » ، انتهى . قال ابن عدي : هذا مرفوعاً غير محفوظ ، والحديث موقوف على ابن عباس ، انتهى . وقال ابن الجوزي في " التحقيق " قال أحمد : مغيرة بن زياد : ضعيف الحديث ، حدث بأحاديث مناكير ، وكل حديث رفعه ، فهو منكر ، انتهى . وقال البيهقي في " المعرفة <sup>(٤)</sup> " : المغيرة بن زياد ضعيف ، وغيره يرويه عن عطاء لا يسنده عن ابن عباس ، هكذا رواه عبد الملك بن جريج عن عطاء موقوفاً ، وقد رواه اليمان بن سعيد عن

(١) في باب عدم العسل للجنازة في شدة البرد ، ، : ص ١٧٧ ، وقوله : « على شرط الشيخين » ، ليس في النسخة المطبوعة . وهذه الرواية متأخرة وضماً في - النسخة المطبوعة الهندية - من رواية « غسل المنابر والوضوء » ، ورواه الدارقطني : ص ٦٥ .

(٢) ص ١٧٧ - ج ١ ، والبيهقي : ص ٢٢٦ ، والدارقطني : ص ٦٥ ، وأبو داود : ص ٥٤ (٣) أي في زيادة أبي قيس بن عبد الرحمن بن جبير . وعمر بن العاص ، كما في رواية « غسل المنابر والوضوء » ، وعدم ذكره ، كما في رواية أخرى ، قلت : قال الشيخ علاء الدين في « الجوهر » ، ص ٢٢٥ - ج ١ : قد ذكر البيهقي في « الخلافيات » ، أن عبد الرحمن بن جبير لم يسمع الحديث من عمرو بن العاص ، اه . وقف السيوطي في « التدریب » ، ص ٢٠١ : الاسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بحرف « عن » ، فينبغي أن يجعل منقطعاً ، اه . ونحوه في « التوجيه » ، ص ٢٦٣ (٤) ومثله في « السنن الكبرى » ، ص ٢٣١ - ج ١ أيضاً ، قال الشيخ علاء الدين في « الجوهر » ، ص ٢٣١ - ج ١ : قلت : المغيرة أخرج له الحاكم في « المستدرک » ، وأصحّحت السنن لأربعة ، وثقه وكيع . وابن معين ، وعنه ليس به بأس ، وعنه له حديث واحد منكر ، ووثقه أحمد بن عبد الله . ويهتوب بن سفيان ، وابن عمار ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه مستقيم ، إلا أنه يقع في حديثه كما يقع في حديث من ليس به بأس . من الغلط ، ثم رواية ابن جريج لا تمارض روايته . لأن عطاء كان قهيم ، فيجوز أن يكون يقى بذلك فسمعه ابن جريج . ورواه مرة أخرى عن ابن عباس ، فسمعه المغيرة ، وبذا روى من تفيض المغيرة . والانكار عليه . اه . قلت : مغيرة وثقه غير ما ذكره الشيخ أيضاً ، وقال الحافظ في « التدریب » : صدوق له أوهام .





محمد بن عليّ أنه سمع عليّ بن أبي طالب يقول : قال رسول الله ﷺ : « أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء ، فقلنا : ما هو يا رسول الله ؟ قال : نصرت بالعرب ، وأعطيت مفاتيح الأرض ، وسميت أحمد ، وجعل لي التراب طهوراً ، وفي الاحتجاج بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل خلاف ، وروى البيهقي من جهة قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس ، قال : الصعيد الحرث ، حرث الأرض ، ورواه من جهة جرير عن قابوس عن أبيه عن ابن عباس ، قال : أطيب الصعيد حرث الأرض ، وأجابوا عن حديث حذيفة . وغيره : بأن هذه الأشياء التي هي : الرّمل . والجص . والكحل . والنورة . وغيرها في الأرض لا من الأرض ، فكأنه قال : عليكم بالتراب من أرضكم ، ويكشفه أن الحديث نفسه في "مسند أحمد" قال : عليكم بالتراب ، هذا مع ضعفه . فان فيه المثنى بن الصباح ، قال أحمد : وأبو حاتم لا يساوي شيئاً ، وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال النسائي : متروك ، ولهم فيه جواب آخر ، قالوا : إن رمالهم مخلوطة بالتراب ، وإلا لما نبت فيها زرع ولا ثمر ، وهم يجوزون التيمم بتراب المخلوط .

**أحاديث التيمم لكل صلاة** ، روى الدارقطني من حديث الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس ، قال : من السنة أن لا يصلي بالتيمم أكثر من صلاة واحدة . والحسن ابن عمار تكلموا فيه ، وقال بعضهم فيه : متروك ، وذكره مسلم في "مقدمة كتابه" في جملة من تكلم فيه ، والله أعلم ، وروى البيهقي من حديث نافع عن ابن عمر ، قال : يتيمم لكل صلاة ، وإن لم يحدث ، وقال : إسناده صحيح ، وأخرج أيضاً عن هشيم عن حجاج عن أبي إسحاق عن الحارث<sup>(١)</sup> عن عليّ ، قال : يتيمم لكل صلاة ، وقال : إسناده ضعيف ، وأخرج أيضاً عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن عمرو بن العاص كان يحدث لكل صلاة تيمماً ، قال معمر : وكان قتادة يأخذه ، انتهى . وقال : هذا مرسل ، ولا صحابنا حديث « التيمم وضوء المسلم ما لم يجد الماء » .

**أحاديث من لم يجد طهوراً** ، تعلق من قال : يصلي بغير طهارة . بما روى البخاري . ومسلم<sup>(٢)</sup> من حديث عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة فهاكت . فأرسل رسول الله ﷺ ناساً من أصحابه في طلبها ، فأدركتهم الصلاة ، فصلوا بغير وضوء ، فلما أتوا النبي ﷺ شكوا ذلك إليه ، فنزلت آية التيمم ، فقال أسيد بن حضير : جزاكم الله خيراً ، ما ترك بك أمر تكرهينه إلا جعل الله لك منه مخرجاً ، وجعل للمسلمين فيه بركة ، واستدل أيضاً بما رواه البخاري . ومسلم<sup>(٣)</sup>

(١) وقال البيهقي في ص ٢٣٣ : الحارث لا يحتج به (٢) البهري في ص ١١ باب استعارة اليب . عرس ..

ص ٧٥٦ ، ومسلم في ص ١٦٠ - ج ١ والنسائي : ص ٦١ ، والطحاوي : ص ٦٦ (٣) البهري في

« الاعتصام » ، ص ١٠٨٢ ، ومسلم في - الفضائل - في باب توقير النبي صلى الله عليه وسلم ، ص ٢٦٢ - ج ٢

من حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » ، وبهذا الحديث تعلق من العلماء <sup>(١)</sup> فيمن وجد من الماء ما لا يكفيه ليستعمله . وتعلق من قال : لا يصلي عند عدم المطهر ، بحديث <sup>(٢)</sup> « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » وبحديث <sup>(٣)</sup> « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » ، وهم يقولون : إن ذلك محمول على القادر على الطهور .

أحاديث التيمم من غير طلب الماء ، قد يستدل لذلك بحديث رواه أبو داود في "سننه" <sup>(٤)</sup> من حديث عبد الله بن نافع عن الليث عن بكر بن سواد عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، قال : خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة ، وليس معهما ماء فتيما صعيداً طيباً ، فصليا ، ثم وجد الماء في الوقت . فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ، ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له ، فقال للذي لم يعد : « أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك » ، وقال للذي توضأ فأعاد : « لك الاجر مرتين » ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، قال أبو داود : وغير ابن نافع يرويه عن الليث عن عميرة بن أبي ناجية عن بكر بن سواد عن عطاء عن النبي مرسل ، وذكر أبو سعيد فيه وهم ليس بمحفوظ ، انتهى . قال ابن القطان في "الوهم والإيهام" : فالذي أسنده أسقط من الإسناد رجلا ، وهو عميرة فيصير منقطعاً . والذي يرسله فيه مع الإرسال عميرة ، وهو مجهول الحال ، قال : لكن رواه أبو علي بن السكن : حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد الواسطي ثنا عباس بن محمد ثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا الليث ابن سعد عن عمرو بن الحارث . وعميرة بن أبي ناجية عن بكر بن سواد عن عطاء عن أبي سعيد أن رجلين خرجا في سفر ، الحديث ، قال : فوصله ما بين الليث ، وبكر وعمرو بن الحارث ، وهو ثقة . وقرنه بعميرة ، وأسنده بذكر أبي سعيد .

حديث آخر ، رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا زيد بن أبي الزرقاء الموصلي ثنا ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن حنش عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ بال ثم تيمم ، فقيل له : إن الماء منك قريب ، قال : « قلعي لا أبلغه » ، انتهى .

في أن التيمم رافع أو مبيح . وبما استدلل به على أن التيمم رافع للحدث ، حديث "الصحيحين" <sup>(٥)</sup> :

(١) تعلق به أبو حزم في "المحلى" ، ص ١٣٧ - ج ٢ (٢) أخرجه : مسلم في "الطهارة" ، ص ١١٩ ، وأصحاب السنن من حديث ابن عمر (٣) أخرجه البخاري في "الطهارة" ، ص ٢٥ ، ومسلم : ص ١١٩ من حديث أبي هريرة (٤) في باب التيمم يجد الماء بعد ما صلى في الوقت ، ص ٥٥ - ج ١ ، وأخرجه النسائي في "التيمم" ، ص ٧٥ مسنداً ومرسلاً . (٥) عن جابر ، تقدم تخريجه - في - أحاديث التيمم - بأجزاء الأرض



« وجعلت لي الأرض مسجداً أو طهوراً » ، وحديث السنن <sup>(١)</sup> « الصعيد الطيب وضوء المسلم ، ولو إلى عشر حجج » ، وتكلف القائل بأنه مبيح لارافع ، وأجاب عن الحديثين : بأن معناه أن التراب قائم مقام الطهور في إباحة الصلاة ، قالوا : ولو كان طهوراً حقيقة لما احتاج الجنب بعد التيمم أن يغتسل ، ثم استدلوا على ذلك بحديث عمران بن حصين <sup>(٢)</sup> أخرجاه في « الصحيحين » قال : كنا في سفر مع رسول الله ﷺ فصلي بالناس ، فإذا هو برجل معتزل ، فقال : « ما منعك أن تصلي ؟ » قال : أصابتني جنابة ولا ماء ، قال : عليك بالصعيد ، واشتكي إليه الناس العطش فدعا علياً . وآخر ، فقال : « أبغيا الماء ، فذهبا فجاءا بامرأة معها مزادتان ، فأفرغ من أفواه المزادتين ، ونودي في الناس ، فسقى واستسقى ، وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته الجنابة إناء من ماء ، فقال : اذهب فأفرغه عليك » ، انتهى . وقد يقال : إن النبي ﷺ عجله بالماء <sup>(٣)</sup> قبل أن يتيمم ، إذ ليس في الحديث أنه تيمم ، أو يقال : إنه عليه السلام أمره بالاغتسال استحباباً لا وجوباً ، وقد روى أبو داود <sup>(٤)</sup> من حديث عمرو بن العاص ، قال : احتللت في ليلة باردة ، وأنا في غزوة ذات السلاسل ، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيمنت ، ثم صليت بأصحابي الصبح ، ثم أخبرت النبي ﷺ فضحك ، ولم يقل شيئاً ، ورواه الحاكم ، وقال : على شرط الشيخين ، فلو كان الاغتسال بعد التيمم واجباً لأمره به .

**فائدة في ذكر وَهْم** ، وقع لعبد الحق في « أحكامه » ذكر في « باب التيمم » من كتاب الطهارة « من طريق العقيلي عن صالح بن بيان عن محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مسح التيمم هكذا » ، ووصف صالح من وسط رأسه إلى جبهته ، قال ابن القطان في « كتابه » : هذا خطأ ، وتصحيف حقه عليه إدخاله إياه في « التيمم » إذ لم يسمع في رواية ولا في رأى يمسح الرأس في التيمم ، وإنما هو مسح التيمم ، ولو قرأ آخر الحديث لتبين له سوء نقله ، قال العقيلي في « كتابه » في « ترجمة محمد بن سليمان بن علي أمير البصرة » : عن أبيه عن جده عن ابن عباس مرفوعاً : « مسح التيمم هكذا » ووصف صالح من وسط رأسه إلى جبهته ، ومن كان له أب فهكذا ، ووصف صالح من جبهته إلى وسط

(١) من حديث أبي ذر تقدم تخريجه في أول « كتاب التيمم » . (٢) حديث عمران هذا أخرجه البخاري : ص ٤٩ ، ومسلم : ص ٢٤٠ ، تقدم تخريجه . (٣) فيه ما في البخاري في « علامات النبوة » ص ٥٠٤ ، فأمره أن يتيمم بالصعيد ، ثم صلى ، وأصرح منه ما عند مسلم : ص ٢٠٤ قبل صلاة المسافرين . فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم فتييم بالصعيد ، فصلي ، وما في « الدارقطني » ص ٧٤ ، « تيمم الصعيد » فصلي ، وإذا قدرت على الماء فاغتسل » ، اهـ . وفي « الطبراني الصغير » ص ١٥١ في حديث قوله عليه السلام : « تيمم بالصعيد » ثم صلى . فإذا أتيت الماء فاغتسل » (٤) في « باب الجنب إذا خاف البرد » ص ٥٤ ، تقدم تخريجه .

رأسه ، قال : ومحمد بن سليمان ليس يعرف بالنقل ، وحديثه غير محفوظ ، انتهى . وقد ذكره غير العقيلي كذلك ، ومنهم البزار في "مسنده" وليس لقائل أن يقول : لعل التصحيف من العقيلي ، فإن العقيلي إنما يترجم بأسماء الرجال . وعبد الحق إنما تحقق وهمه بإدخاله إياه في "كتاب الطهارة" بين أحاديث التيمم . وإنما هو التيمم ، فقال البزار لما رواه : هذا حديث لانه يروى إلا من هذا الوجه ، فلذلك كتبناه ، إذ لم يشارك محمد بن سليمان في هذه الرواية أحد ، وكذلك رواه الخطيب<sup>(١)</sup> في "تاريخ بغداد" في "ترجمة محمد بن سليمان" وقال : لا يحفظ له غيره ، ولم يذكره بجرح ، ولا تعديل ، والله أعلم .

### باب المسح على الخفين

قوله : المسح على الخفين جائز بالسنة ، والأخبار مستفيضة ، قلت : قال أبو عمرو بن عبد البر في "كتاب الاستذكار" : روى عن النبي ﷺ المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة ، وفي "الامام" : قال ابن المنذر : روينا عن الحسن أنه قال : حدثني سبعون من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين ، انتهى . وأنا أذكر من هذه الأحاديث ما تيسر لي وجوده ، مستعيناً بالله ، وأبدأ بالأصح فالأصح ، فأقول : منها حديث جرير بن عبد الله البجلي ، رواه الأئمة الستة في "كتبهم"<sup>(٢)</sup> من حديث الأعمش عن إبراهيم عن همام عن جرير أنه قال ثم توضأ ، ومسح على خفيه ، فقيل له : أتفعل هذا ؟ فقال : نعم ، رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه . قال الأعمش : قال إبراهيم : كان يعجبهم هذا الحديث ، لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة ، انتهى . وفي لفظ للبخاري<sup>(٣)</sup> في "الصلاة" لأن جريراً كان من آخر من أسلم ، انتهى . هكذا أخرجه بهذا الإسناد ، إلا أباداود . فانه أخرجه عن بكير بن عامر عن أبي زرعة بن عمرو ابن جرير ، أن جريراً ، بال ثم توضأ فمسح على الخفين ، وقال : ما يمنعني أن أمسح ؟ وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح ، قالوا : إنما كان ذلك قبل نزول "المائدة" قال : ما أسلمت إلا بعد نزول "المائدة" ، انتهى . وبهذا السند والمتن رواه ابن خزيمة في "صحيحه" . والحاكم في "المستدرک" وقال : صحيح ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ المحتاج إليه ، إنما أخرجاه من حديث الأعمش عن إبراهيم عن همام عن جرير ، وفيه قال إبراهيم : كان يعجبهم حديث جرير ، لأنه أسلم بعد نزول

(١) ص ٢٩١ لفظه : 'مسح رأس التيمم هكذا إلى مقدم رأسه، ومن كان له أب هكذا إلى مؤخر رأسه' ، اهـ . (٢) أخرجه مسلم في "الطهارة" : ص ١٣٢ ، والنسائي : ص ٣١ ، والترمذي : ص ١٤ ، وأوداود : ص ٢٣ ، وابن ماجه ص ٤١ . (٣) قوله : في لفظ للبخاري ، أقول : نوقل : في لفظ البخاري ، لكان أحسن ، لأن الحديث ليس فيه إلا و" : باب الصلاة في الخفاف .. ص ٥٦ . في موضع واحد



”المائدة“ ، انتهى . قال في ”الإمام“ : وقد ورد مؤرخا بحجة الوداع ، رواه الطبراني في ”معجمه الوسط“ عن محمد بن نوح بن حرب عن شيان بن فروخ <sup>(١)</sup> عن حرب بن شريح <sup>(٢)</sup> عن خالد الحذاء عن محمد بن سيرين عن جرير بن عبد الله البجلي أنه كان مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فذهب عليه السلام يتبرز ، فرجع فتوضأ ومسح على خفيه ، انتهى . وسكت عنه ، ومنها حديث المغيرة بن شعبة ، رواه الأئمة الستة <sup>(٣)</sup> أيضاً من حديثه أن النبي ﷺ خرج لحاجته ، فأتبعه المغيرة بأداة فيها ماء ، فصب عليه حين فرغ من حاجته ، فتوضأ ومسح على الخفين ، انتهى . وقد رواه عن المغيرة جماعة كثيرة ، ورواه الحاكم في ”المستدرک“ وزاد فيه فقال المغيرة : يا رسول الله أنسيت ؟ قال : لا بل أنت نسيت ، بهذا أمرني ربي عز وجل ، ، انتهى . وقال : إسناده صحيح ، ولم يخرجاه بهذه الزيادة ، انتهى . ورواه الطبراني في ”معجمه“ فزاد فيه التوقيت ، فقال : حدثنا الحسن بن علي التسنوي عن إبراهيم بن مهدي عن ابن عمر بن ذريح عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي بردة عن المغيرة ، قال : آخر غزوة غزونا مع رسول الله ﷺ أمرنا أن نمسح على خفافنا ، للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، والمقيم يوماً وليلة ، مالم نخلع ، انتهى . ومنها حديث سعد بن أبي وقاص ، رواه البخاري <sup>(٤)</sup> من حديث ابن عمر عنه أن النبي ﷺ مسح على الخفين ، وأن عبد الله بن عمر سأل عمر عن ذلك ، فقال : نعم ، إذا حدثك سعد عن النبي ﷺ شيئاً ، فلا تسأل غيره ، انتهى . ومنها حديث عمرو بن أمية الضمري ، أخرجه البخاري <sup>(٥)</sup> عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري أن أباه أخبره أنه رأى رسول الله ﷺ فمسح على الخفين ، انتهى . ومنها حديث حذيفة <sup>(٦)</sup> أخرجه مسلم عنه قال : كنت مع النبي ﷺ فأتته إلى سباطة قوم ، فبال قائماً فتنجيت ، فقال : « أدنه » ، فدنوت حتى قمت عند عقبه ، فتوضأ ومسح على خفيه ، ورواه البخاري لم يذكر فيه المسح على الخفين ، وأخرجه أبو بكر الإسماعيلي في ”صحيحه“ . وأبو نعيم في ”مستخرجيه“ وفيه : فتوضأ ومسح على خفيه ، ومنها حديث بلال ، أخرجه مسلم <sup>(٧)</sup> عنه أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح

(١) في ”التقريب“ . والميزان ، ، شيان بن فروخ ، صدوق بهم (٢) في ”الميزان“ ، حرب بن شريح . وفي ”التقريب“ ، حرب بن شريح . بالسبب المهمة ، والجيم . في آخره . وقال : صدوق (٣) البخاري في - الطهارة - في باب المسح على الخفين ، ، ص ٣٢ ، ومسلم في باب المسح على الخفين ، ، ص ١٣٣ ، ولفظه : توضأ على خفيه ، والنسائي : ص ٣١ ، والترمذي : ص ١٥ ، وأبو داود : ص ٢٣ ، مع الزيادة التي في ”المستدرک“ . وابن ماجه : ص ٤٢ ، وابن أبي شيبة : ص ١١٨ ، و ص ١١٩ ، و ص ١٢٠ (٤) في ”باب المسح على الخفين“ ، ص ٣٣ ، والنسائي : ص ٣١ ، وابن ماجه : ص ٤٢ (٥) في ”باب المسح على الخفين“ ، ص ٣٣ ، والنسائي : ص ٣١ ، وابن ماجه : ص ٤٢ ، وابن أبي شيبة : ص ١٢٠ (٦) أخرجه مسلم : ص ١٣٣ ، وابن ماجه : ص ٤١ ، وابن أبي شيبة : ص ١١٨ ، و ”صحيح“ ، ص ٨١ - ج ٢ (٧) ص ١٣٤ . وأبو داود : ص ٢٣ ، والنسائي : ص ٣١ ، و ص ٢٩ ، وابن ماجه : ص ٤٢ ، والترمذي : ص ١٥ ، والحاكم : ص ١٧٠ ، بلنط : المهمة . والموقين . وابن أبي شيبة ص ١١٨ ، و ص ١١٩

على الحفين والخمار، انتهى . ورواه النسائي بقصة فيها فائدة حسنة <sup>(١)</sup>، وسيأتي قريباً، ومنها حديث بريدة، رواه الجماعة <sup>(٢)</sup> إلا البخاري عنه أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد، ومسح على خفيه، فقال له عمر بن الخطاب: لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه، فقال: دعباً صنعته يا عمر، انتهى . قال الشيخ تقي الدين في "الإمام": وأخرجه ابن مندة، وقال: إسناده صحيح، على رسم الجماعة، إلا البخاري في "سليمان بن بريدة"، انتهى .

وأخرج أبو داود . والترمذي . وابن ماجه عن دهم بن صالح عن حجير بن عبد الله عن ابن بريدة عن أبيه أن النجاشي أهدى لرسول الله ﷺ خفين أسودين ساذجين فلبسهما، ثم توضأ ومسح عليهما، انتهى . واللفظ لأبي داود، ثم قال: هذا مما تفرّد به أهل البصرة، وقال الترمذي: هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث دهم، وقال الدارقطني: تفرّد به حجير بن عبد الله عن ابن بريدة، ولم يرو عنه غير دهم بن صالح، وذكره في "ترجمة عبد الله بن بريدة" عن أبيه، قال المنذري في "مختصره": ورواه أحمد عن وكيع، فقال: عبد الله بن بريدة، ومنها حديث علي، رواه مسلم <sup>(٣)</sup> من حديث شريح بن هانئ، قال: سألت عائشة عن المسح على الخفين، فقالت: إئت علياً، فإنه كان يسافر مع رسول الله ﷺ، فأتيته فسألته، فقال: جعل للمقيم يوماً وليلة، وللسافر ثلاثة أيام ولياليها، انتهى . وسيأتي بسطه في الحديث الأول، ومنها حديث صفوان <sup>(٤)</sup> ابن عسال أخرجه الترمذي . والنسائي . وابن ماجه عن زر بن حبیش أنه سأل صفوان بن عسال عن المسح على الخفين، فقال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرًا أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام وليالهن، إلا من جنابة، ولكن من غائط . وبول . ونوم، انتهى . قال الترمذي: حديث حسن صحيح، ورواه ابن خزيمة . وابن حبان في "صحيحهما" ورواه أحمد في "مسنده" والطبراني في "معجمه"، وسيأتي الكلام عليه في الحديث الثاني إن شاء الله تعالى، ومنها حديث خزيمة بن ثابت، أخرجه أبو داود . والترمذي . وابن ماجه <sup>(٥)</sup> عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: المسح على الخفين للسافر ثلاثة أيام، وللمقيم يوم وليلة، انتهى . قال الترمذي: حديث حسن

(١) وهي المسح في الخضر، لأنه لم يقع في حديث غير هذا، كذا أفاد ابن حجر (٢) أخرجه مسلم في "باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد"، ص ١٣٥ . وأبو داود: ص ٢٣، وابن ماجه: ص ٤٢، والترمذي في "باب الخب الأسود"، ص ١٠٥ - ج ٢، وابن أبي شيبة: ص ١١٨، والنسائي (٣) ص ١٣٥، والنسائي: ص ٣٢، وابن ماجه: ص ٤٢، والدارقطني: ص ٧٥ (٤) أخرجه الترمذي: ص ١٤، والنسائي: ص ٣٢، وابن أبي شيبة: ص ١١٩، والطبراني في "الصغير"، ص ٣٩، وابن ماجه: ص ٣٧، وفي "باب بوضوء من النوم"، (٥) وابن أبي شيبة: ص ١١٨، وأخرجه الطحاوي في: ص ٥٠، وفي رواية زاد: أنه جعل ذلك في "غزوة تبوك"، اهـ .



صحيح ، وراه ابن حبان ، في " صحيحه " في النوع الثالث من القسم الرابع ، وفيه كلام سيأتي ، ومنها حديث ثوبان أخرجه أبو داود (١) عن راشد بن سعد عن ثوبان ، قال : بعث رسول الله ﷺ سرية فأصابهم البرد . فأمرهم رسول الله ﷺ أن يمسحوا على العصائب والتساخين ، انتهى . ورواه أحمد في " مسنده " (٢) . والحاكم في " المستدرک " (٣) ، وقال : على شرط مسلم ، وفيه نظر ، فانه من رواية ثور بن يزيد عن راشد بن سعد به ، وثور لم يرو له مسلم ، بل انفرد به البخاري ، وراشد بن سعد لم يحتج به الشيخان ، وقال أحمد : لا ينبغي أن يكون راشد سمع من ثوبان ، لانه مات قديماً ، وفي هذا القول نظر ، فانهم قالوا : إن راشداً شهد مع معاوية صفين ، وثوبان مات سنة أربع وخمسين ، ومات راشد سنة ثمان ومائة ، ووثقه ابن معين . وأبو حاتم . والعجلي . ويعقوب ابن شيبة . والنسائي . وخالفهم ابن حزم ، وضعفه ، والحق معهم ، والعصائب : العائم ، والتساخين : الخفاف ، ولفظ أحمد فيه (٤) ، قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ فمسح على خفيه . وعلى الخمار . والعمامة . انتهى . وعند الطبراني ، والخمار : العمامة ، هكذا وجدته . ومنها حديث أسامة (٥) ابن زيد ، عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد ، قال : دخل رسول الله ﷺ . وبلال الأسواف ، فذهب لحاجته ، ثم خرج ، قال أسامة : فسألت بلالا ما صنع ؟ فقال بلال : ذهب النبي ﷺ لحاجته ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ، ومسح برأسه . ومسح على الخفين ، ثم صلى ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک " وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، فقد احتج بداود بن قيس ، انتهى . وعن الحاكم : رواه البيهقي في " المعرفة " (٦) وقال : حديث صحيح . انتهى . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في " الإمام " : وأخرجه ابن خزيمة في " صحيحه " ، وقال : الأسواف (٧) حائط من حيطان المدينة . قال : وسمعت يونس يقول : ليس عن النبي ﷺ خبر أنه مسح على الخفين في الحضر غير هذا ، قال الشيخ : وقد وقع في " معجم الطبراني " (٨) من حديث بكير بن عامر الجلي عن عبد الرحمن بن أبي نعم . زعم أن المغيرة ابن شعبة حدثه أنه مشى مع رسول الله ﷺ في المدينة ، فأتى بعض تلك الأودية فقضى حاجته ، ثم خرج فتوضأ ، وخلع الخفين ، فلما لبس خفيه وجد بعد ذلك ريحاً فعاد ، ثم خرج فتوضأ ،

(١) في ١١ باب المسح على العمامة ، ص ٢١ (٢) ص ٢٢٧ - ج ٥ . (٣) ص ١٦٩ من طريق أحمد بن حنبل . (٤) روى أحمد في " مسنده " ص ٢٨١ - ج ٥ : ثنا الحسن بن سوار ثنا أيث بن سعد عن معاوية عن عتبة بن أمية له مشى عن أبي سلام الأسود عن ثوبان أنه قال : رأيت رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الخفين وعلى الخمار . ثم العمامة . اهـ . (٥) أخرجه النسائي : ص ٣١ بلفظه (٦) وروى النسائي الكبير . ص ٢٧٥ - ج ١١ أيضاً . (٧) وكذا قال البيهقي و " النسائي الكبير " ص ٢٧٥ (٨) لكن في " البيهقي " ص ٢٧١ من حديث بكير عن عبد الرحمن حدثني المغيرة أنه سافر مع رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم . فدخل رسول الله ﷺ وادياً فغضى حاجته ، ثم خرج فتوضأ ، ومسح على خفيه . الحديث ، فليفتكر هل انتهى في المدينة من بكير أو ممن دونه

ومسح على الخفين ، فقلت : أنسيت يا رسول الله ؟ قال : « بل أنت نسيت ، بهذا أمرني ربي » ، انتهى . وبكير بن عامر البجلي كوفي ، روى له مسلم ، وقال أحمد : صالح الحديث ليس به بأس ، وقال ابن عدي : ليس بكثير الرواية ، ولم أجد له متناً منكراً ، وهو ممن يكتب حديثه ، وقال النسائي - وهي رواية عن أحمد - ليس بقوي ، انتهى . وأيضاً فقد روى البيهقي في "سننه" (١) من حديث محمد بن طلحة بن مصرف عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم بالمدينة ، فبال قائماً ، ثم توضأ ومسح على خفيه ، انتهى . قال الشيخ : وقد رواه عن الأعمش قريب من ثلاثين رجلاً ليس فيه : بالمدينة ، إلا من حديث محمد بن طلحة ، قال ابن عبد البر : ومن جعل هذا الحديث دليلاً على المسح في الحضر من غير أن يكون فيه قوله : بالمدينة - من حيث أن السباطة لا تكون إلا في الحضر - لم يحسن ، لأنه لا يلزم من كون السباطة الحضر أن يكون القائم عليها في حكم الحاضر ، انتهى . ومنها حديث عمر بن الخطاب ، رواه بن ماجه في "سننه" حدثنا عمران ابن موسى عن محمد بن سواء عن سعيد بن أبي عروبة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه رأى سعد ابن مالك وهو يمسح على الخفين ، فقال : إنكم لتفعلون ذلك ؟ فاجتمعنا عند عمر ، فقال سعد لعمر : أفت ابن أخي في المسح على الخفين ، فقال عمر : كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نمسح على خفافنا لأنرى بذلك بأساً ، فقال ابن عمر : وإن جاء من الغائط ؟ قال : نعم ، انتهى . قال في "الإمام" : وعمران ابن موسى بن حبان روى عنه الترمذي . وابن ماجه . والنسائي ، وقال : هو ثقة ، وقال في موضع آخر : لا بأس به ، ومحمد بن سواء مشهور ، أخرج له البخاري ، وباقي الإسناد أشهر وأعرف ، انتهى . ورواه البزار في "مسنده" عن خالد بن أبي بكر بن عبيد الله حدثني سالم عن ابن عمر أن سعد بن أبي وقاص سأل عمر بن الخطاب عن المسح ، فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ ، يأمرنا بالمسح على ظهر الخف ، للمسافر ثلاثة أيام . وللقيم : يوم وليلة ، انتهى . ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" ولفظه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يأمرنا بالمسح على ظاهر الخفاف إذا لبسهما ، وهما طاهرتان ، انتهى .

قال البزار : هذا حديث لم يذكر فيه التوقيت عن عمر إلا من هذا الوجه ، وقد رواه عن عمر جماعة لم يذكر فيه التوقيت ، وخالد بن أبي بكر العمرى : لين الحديث ، انتهى . ورواه الدارقطني في "علاه" (٢) وقال : زاد خالد بن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب فيه التوقيت ، وزاد فيه : على ظهر الخف . ولم يأت بها غيره ، وخالد ليس بالقوي ، انتهى . قلت : ذكره ابن

(١) ص ٢٧٤ ، واس حزم في "المحلى" ص ٨١ - ح ٢ ، تابع فيه أبو الأحرص ، وهو سلام بن سليم الحنفي الحنف الكوفي ، عن الأعمش محمد بن طلحة وقوله : بالمدينة ، قال حذيفة : كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فأتيت إلى سباطة ناس ، الحديث . (٢) قلت : رواه الدارقطني في "سننه" ، ص ٧١



حبان في الثقات ، ومنها حديث أبي بن عمارة <sup>(١)</sup> أخرجه أبو داود . وابن ماجه في " سننها " عنه أنه قال للنبي ﷺ : أمسح على الخفين ؟ ، قال : نعم ، قال : يوم ؟ قال : ويومين ، قال : وثلاثاً ؟ حتى بلغ سبعا ، قال له : وما بدا لك ، انتهى ، وأبي بن عمارة " بكسر العين " صحابي مشهور ، ورواه الحاكم في " المستدرک " <sup>(٢)</sup> وقال : لم ينسب إلى واحد من رجاله جرح ، انتهى . وفيه كلام سيأتي إن شاء الله تعالى .

ومنها حديث سهل بن سعد الساعدي أخرجه ابن ماجه في " سننه " عن عبد المهيمن بن العباس بن سهل الساعدي عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين وأمرنا بالمسح على الخفين ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين في " الإمام " : وعبد المهيمن بن عباس : استضعفه بعضهم ، قال : وقد رواه الحافظ أبو علي بن السكك <sup>(٣)</sup> بطريق أجود من هذه ، فقال : حدثنا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل . ويحيى بن محمد بن صاعد . والحسين بن محمد ، قالوا : ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي ثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ، قال : رأيت سهل بن سعد يقول بول الشيخ الكبير يكاد أن يسبقه قائماً ، ثم توضأ ، ومسح على خفيه . فقلت : ألا تنزع هذا ؟ فقال : لا ، رأيت خيراً مني ومنك يفعل هذا ، رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، انتهى . وقال : هذا إسناد على شرط " الصحيحين " ، فيعقوب الدورقي . وعبد العزيز . وأبوه من رجال " الصحيحين " ، وشيوخ ابن السكك هؤلاء ثقات ، انتهى . ومنها حديث أنس بن مالك رواه ابن ماجه أيضاً <sup>(٤)</sup> حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا عمر بن عبيد الطنافسي ثنا عمر بن المثنى عن عطاء الخراساني عن أنس بن مالك . قال : كنت مع رسول الله ﷺ في سفر ، فقال : « هل من ماء ؟ فتوضأ ، ومسح على خفيه . ثم لحق بالجيش فأممهم » ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الخامس ، من " القسم الرابع " من طريق أبي عوانة عن أبي يعفور عن أنس ، ورواه الطبراني في " معجمه الوسيط " ثنا عبد الرحمن ثنا عمر . وأبو زرعة ثنا علي بن عياش الالهامي <sup>(٥)</sup> : حدثني علي بن الفضيل بن عبد العزيز الحنفي حدثني سليمان التيمي عن أنس بن مالك ، قال : وضأت النبي ﷺ قبل موته بشهر . فمسح على الخفين ، ومنها حديث عائشة ، رواه النسائي في " سننه الكبرى " من حديث شريح بن هانئ . قال :

(١) والدورقني : ص ٧٢ ، والطحاوي : ص ٤٨ ، والبيهقي : ص ٢٧٩ - ح ١٠ . و في أو شبة : ص ١١٠

(٢) ص ١٧٠ . (٣) قال الخافق في " الدراية " : سند صحيح (٤) وروى الدورقني . ص ٧٥ عن

أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا توضأ أحدكم وامس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيه . ولا يحسبهما إلا من جأبه » ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک " ، ص ١٨١ ، وهو : هذا سند صحيح على شرط مسلم

(٥) و في نسخة الصني ، « حاشية الطبع القديم » .

سألت عائشة عن المسح على الخفين، فقالت : كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن يمسح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثاً ، انتهى . ورواه الدارقطني من حديث بقية ثنا أبو بكر بن أبي مریم ثنا عبدة بن أبي لبابة عن محمد الخزاعي عن عائشة ، قالت : مازال رسول الله ﷺ يمسح منذ أنزلت عليه "سورة المائدة" حتى لحق بالله تعالى ، انتهى . ومنها حديث أبي بكر رضي الله عنه ، رواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الأول ، من القسم الرابع ، من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله ﷺ وقت في المسح على الخفين ، ثلاثة أيام وليالين للمسافر . وللقيم ، يوم وليلة . ومنها حديث عوف بن مالك الأشجعي أخرجه أحمد<sup>(١)</sup> . وإسحاق بن راهويه . والبخاري<sup>(٢)</sup> . والطبراني في "معجمه الوسط"<sup>(٣)</sup> وقال : لا يروى عن عوف إلا بهذا الإسناد تفرد به هشيم في "مسانيدهم" ، قال في "الإمام" : داود بن عمر ، وقال : ابن أبي حاتم عن أبيه ثقة . وقال أحمد : مقارب الحديث في "مسانيدهم" أخبرنا هشيم عن داود بن عمر ، وعن بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس عائذ الله عن عوف بن مالك أن رسول الله ﷺ أمر بالمسح على الخفين - في غزوة تبوك - ثلاثة أيام وليالين للمسافر ، ويوم وليلة للقيم ، انتهى . قال صاحب "التفقيح" : قال أحمد : هذا من أجود حديث في المسح على الخفين ، لأنه - في غزوة تبوك - وهي آخر غزوة غزاها ، انتهى . ومنها حديث أبي بكرة ، رواه ابن خزيمة في "صحيحه"<sup>(٤)</sup> ، والطبراني في "معجمه" والبيهقي في "سننه"<sup>(٥)</sup> عن المهاجر بن مخلد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن النبي ﷺ رخص للمسافر ثلاثة أيام وليالين ، وللقيم يوماً وليلة ، انتهى . قال الترمذي في "عله الكبير" : سألت محمداً "يعني البخاري" أي حديث أصح عندك في التوقيت في المسح على الخفين ؟ فقال : حديث صفوان بن عسال ، وحديث أبي بكرة ، حديث حسن ، انتهى . ومنها حديث أبي أيوب الأنصاري ، رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده"<sup>(٦)</sup> ثم الطبراني في "معجمه" حدثنا جرير عن الأشعث عن ابن سيرين عن أبي أيوب الأنصاري أنه كان يأمر بالمسح على الخفين ، ويغسل رجله ، ف قيل له في ذلك ، فقال : بشس مالي إن كان مهنة لكم ، ومائة على ؟ رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخفين ويأمر به ، ولكن حتب إلى الوضوء ، انتهى . ومنها حديث أبي هريرة رواه أحمد في "مسنده" والبيهقي في

(١) أخرجه ص ٢٧ - ج ٦ ، والطحاوي : ص ٥٠ ، والدارقطني : ص ٧٢ ، والبيهقي : ص ٢٧٥ ، وابن أبي شيبة : ص ١١٧ (٢) ورجاله رجال الصحيح (٣) وفي "الزوائد" ص ١٠٦ (٤) وابن ماجه : ص ٤١ بطوله ، وابن جرود : ص ٤٩ ، والدارقطني : ص ٧١ ، و ص ٧٥ ، وابن أبي شيبة : ص ١٢٠ (٥) ص ٢٧٦ ، و ٢٨١ ، (٦) وأحمد بن حنبل في "مسنده" ، ص ٤٢١ - ج ٥ من طريق علي بن مدرك عن أبي أيوب ، ورجاله موثقون ، وابن أبي شيبة : ص ١١٧ ، هشيم نامصور عن ابن سيرين عن أفلح مولى أبي أيوب عن أبي أيوب أنه كان يأمر بالمسح ، الحديث ، والبيهقي في "سننه" : ص ٢٩٣ - ج ١ من طريق هشيم أيضاً



”سننه“ حدثنا محمد بن عبد الله بن الزبير ثنا أبان ”يعنى ابن عبد الله البجلي“ حدثني مولى لأبي هريرة، زاد البيهقي، وأظنه قال: أنا أبو وهب، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: «وضئتي فأتيته بوضوء، فاستنجى، ثم أدخل يده في التراب فمسحها، ثم غسلها، ثم توضأ، ومسح على خفيه، فقلت: يا رسول الله رجلك لم تغسلهما، قال: إني أدخلتهما، وهما طاهرتان»، انتهى. ورواه ابن أبي شيبة. والبزار في ”مسندهما“ حدثنا زيد بن الحباب حدثني عمر بن عبد الله ابن أبي خثعم الثمالي أنبا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رجلاً قال: يا رسول الله أقصر الصلاة في السفر؟ قال: «نعم، إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بفريضته»، قال: يا رسول الله، والطهور على الخفين؟ قال: «للمقيم يوم وليلة. وللسافر ثلاثة أيام وليالين»، انتهى. وقال صاحب ”التنقيح“: رواه ابن ماجه عن ابن أبي شيبة، قد كره بسنده ومثته، ولم أجده في ”نسختين من ابن ماجه<sup>(١)</sup>“، ولا ذكره ابن عساكر في ”أطرافه“ ثم قال: وعمر بن عبد الله الثمالي، قال البخاري فيه: منكر الحديث، قال: وقد ضعف الدارقطني في ”عله“ كل ما روى عن أبي هريرة في المسح، انتهى. وعمر بن أبي خثعم<sup>(٢)</sup> قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، ومنها حديث أبي بردة رواه البزار في ”مسنده“ عنه عن النبي ﷺ في حديث طويل أنه توضأ ومسح على خفيه، ومنها حديث ابن عباس أخرجه البزار في ”مسنده<sup>(٣)</sup>“ عن خصيف عن مقسم عن ابن عباس، قال: أشهد أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين، انتهى. ومنها حديث جابر بن عبد الله، أخرجه البزار عنه<sup>(٤)</sup> أيضاً أن النبي ﷺ مسح على الخفين، انتهى. ورواه الطبراني في ”معجمه“ ولفظه: ما زال رسول الله ﷺ يمسح على الخفين حتى قبضه الله تعالى. انتهى. ورواه الترمذي: حدثنا قتيبة عن بشر بن الفضل عن عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي عبيدة ابن محمد بن عمار بن ياسر، قال: سألت جابر بن عبد الله عن المسح على الخفين، فقال: السنة يا ابن أخي، وسكت عنه. ومنها حديث سلمان، رواه ابن حبان في ”صحيحه<sup>(٥)</sup>“ في النوع الخامس

(١) قلت: أما في نسختنا المطبوعة، فهذا الحديث موجود: ص ٤١ عن أبي هريرة. ول: قلو: يا رسول الله ما الطهور على الخفين؟ قل: «للسافر ثلاثة أيام وليالين. وللمقيم يوم وليلة». اهـ. (٢) هو عمر بن عبد الله بن أبي خثعم (٣) والطبراني في ”الكبير“، لفظ: «زل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين حتى قبضه الله عز وجل». وفيه محمد بن أبي ليلى، وهو ضعيف لسوء حفظه. قوله في ”زوائد“، ص ١٠٥ (٤) والطبراني في ”الأوسط“، وإسناده حسن إلا أنه لفظه: «له الميثمي في ”زوائد“، ص ١٠٤. وأخرج ابن ماجه: ص ٤١ عن جابر. قال: «زل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين حتى قبضه الله عز وجل». وفيه محمد بن أبي ليلى، وهو ضعيف لسوء حفظه. قوله في ”زوائد“، ص ١٠٥ (٥) وابن ماجه في ”سننه“، ص ٤١. وابن أبي شيبة: ص ١١٩

والثلاثين ، من القسم الرابع : عنه أنه رأى رجلاً توضاً ، وهو يريد أن ينزع خفيه ، فأمره أن يمسح عليهما ، وقال سلمان : رأيت رسول الله ﷺ يمسح على خفيه ، وعلى خماره ، انتهى . ومنها حديث ربيعة بن كعب الأسلمي ، رواه الطبراني في "معجمه" (١) "من طريق محمد بن عمر الواقدي ثنا عبد الله بن عامر الأسلمي عن يحيى بن هند الأسلمي عن حنظلة بن علي الأسلمي عن ربيعة ابن كعب الأسلمي . قال : رأيت رسول الله ﷺ يمسح على خفيه ، انتهى . ورواه العقيلي في "ضعفاته" وأعله بالواقدي ، ومنها حديث أسامة بن شريك ، رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" (٢) "حدثنا سهل بن زنجلة ثنا الصباح بن محارب عن عمر بن عبد الله عن أبيه عن جده عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك . قال : كنا مع رسول الله في السفر لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن ، ونكون معه في الحضر نمسح على خفافنا يوماً وليلة ، انتهى . ومنها حديث البراء بن عازب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « للمسافر ثلاثة أيام ولياليها ، وللمقيم يوم وليلة في المسح على الخفين » ، انتهى . وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣) "عن سوار بن مصعب عن مطرف عن أبي الجهم عن البراء ، قال : كان رسول الله ﷺ يمسح على الخفين حتى قبض ، انتهى . وضعف سوار بن مصعب عن البخاري ، والنسائي . وابن معين ، وواقفهم ، وقال : عامة ما يرويه غير محفوظ ، انتهى . ومنها حديث مسلم أبي عوسجة ، رواه الطبراني أيضاً في "معجمه" (٤) "حدثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل حدثني محمد بن جعفر الوركاني ثنا أبو الأحوص عن سليمان بن قرم عن عوسجة (٥) ابن مسلم عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضاً ومسح على خفيه ، انتهى . ورواه البزار في "مسنده" "حدثنا محمد بن إسحاق ثنا مهدي بن حفص ثنا أبو الأحوص به (٦) عن مسلم أبي عوسجة ، قال : سافرت مع النبي ﷺ فكان يمسح على الخفين ، انتهى . قال البزار : (٧) أخطأ فيه مهدي ، فقال : سافرت مع رسول الله ﷺ ، وإنما سافر مع علي ، انتهى . قال في "الإمام" : ورواية عبد الله بن أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر الوركاني التي أخرجها الطبراني تبرىء مهدياً من نسبة

(١) قال في "الزوائد" ، ص ١٠٥ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وإسناده حسن (٢) رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه عمر بن عبد الله بن يحيى ضعيف ، قاله الهيثمي . (٣) والطبراني في "الأوسط" . والكبير ، وفيه الضي بن الأشعث ، وله مناكير ، قاله الهيثمي (٤) وفي "معجمه الكبير" ، قاله التميمي في "الزوائد" ، (٥) قال الهيثمي : لم أجد من ذكره (٦) أي بهذا الاسناد ، هو أبو الأحوص عن سليمان بن قرم عن عوسجة ابن مسلم عن أبيه . اخذت . (٧) قال الحافظ في "الاصابة" ، ص ٤١٧ - ج ٣ في "ترجمة مسلم" ، والدعوسجة ، من نفسه : قال البغوي : لم يسنده غير مهدي ، وهو خطأ . وأخرجه ابن أبي خيثمة عن مهدي . وابن السكن من طريقه ، قال البغوي : الصواب عن عوسجة عن عبد الله بن مسعود . وقال ابن السكن : الصواب من فعل عبد الله ، وقد رواه عنه مهدي عن أبي الأحوص ، فقال : عن سليمان عن عوسجة عن أبيه ، قال : سافرت مع عبد الله بن مسعود ، قلت : قد أخرجها الطبراني ، ثم ذكر حديث عبد الله بن أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر بإسناده .



الخطأ إليه ، انتهى . ومنها حديث أبي طلحة . رواه الطبراني في "معجمه الصغير" (١) "من حديث يحيى ابن جعدة عن عبد الرحمن بن عبد القارى عن أبي طلحة أن النبي ﷺ توضأ فمسح على الخفين والخمار . ومنها حديث أوس الثقفي رواه ابن أبي شيبة في "مسنده" حدثنا شريك عن يعلى بن عطاء (٢) عن ابن ابن أوس عن أبيه ، قال : مررنا على ماء من مياه الأعراب ، قال : فقام أبي أوس بن أوس الثقفي فبال وتوضأ ، ومسح على خفيه ، قال : فقلت له : ألا تخلعها ؟ قال : لا أزيدك على ما رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، انتهى . ومنها حديث يسار ، أخرجه العقيلي في "كتابه" عن الهيثم بن قيس العنسي ثنا عبد الله بن مسلم بن يسار عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال في المسح على الخفين : « ثلاثة أيام وليالهن للمسافر ، وللمقيم يوم وليلة » ، انتهى . وأعله بالهيثم ، ومنها حديث ابن مسعود أخرجه ابن عدى في "الكامل" والبزار في "مسنده" عن سليمان بن يسير (٣) ، ويقال : "ابن أسير" مولى إبراهيم النخعي عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله ، قال : كنا نمسح على عهد رسول الله ﷺ في الحضر يوماً وليلة ، وفي السفر ثلاثة أيام ، وفي لفظ عن النبي ﷺ (٤) قال في المسح على الخف : « للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوم وليلة ، وضعف سليمان هذا ، عن ابن معين ، ونقل عن البخاري أنه قال : ليس بالقوى ، ثم قال هو : وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق ، انتهى . وأخرجه الطبراني في "معجمه الوسط" عن أيوب بن سويد (٥) ثنا سفيان الثوري عن منصور عن خيثمة عن أبي عبيدة عن عبد الله نحوه . ومنها حديث أم سعد الأنصارية ، أخرجه ابن عدى أيضاً في "الكامل" عن محمد بن زاذان عن أم سعد الأنصارية ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « ليس على من أسلف مالا زكاة » ، قالت : وكان رسول الله ﷺ يمسح على الخفين ، انتهى . وضعف محمد بن زاذان . وأسند عن البخاري أنه قال فيه : منكر الحديث . انتهى قال في "الإمام" : ورواه أبو عبيد في "معركة الصحابة" عن سعيد بن زكريا أبي عمرو المدائني عن عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن غزوان عن أبي سعد . قد كره ، ومنها حديث خالد ابن عرفطة ، رواه أسلم (٦) بن سهل الواسطي المعروف - بنحسب (٧) - في "كتابه تاريخ واسط"

(١) ورجله موقوف "زوائد" ، ص ١٠٤ (٢) أخرجه أبو دود : ص ٢٤ . وصورة لاسند هكذا : هيثم عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن أوس بن أبي أوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على نعليه وقدميه . اهـ . وكذا في "مسند أحمد" ، ص ٨ - ج ٤ عن غير واحد عن يعلى . والخيلاني : ص ٥٢ عن حماد عن يعلى . وفي ابن أبي شيبة : ص ١٢٧ شريك عن يعلى بن عطاء عن أوس بن أبي أوس به . إلا أن فيه : مسح على نعليه . بدل : خفيه ، وفي الطحاوي : ص ٥٨ من طريق شريك ، وفي كنه نفسه (٣) ضعيف . كذا في "زوائد" ، ص ١٠٥ (٤) عند الطحاوي : ص ٤٩ ، وذكر قصته (٥) ضعيف . ولكن ذكره ابن حبان في الثقات ، وقد روى الحفظ بخطه ، قاله في "زوائد" ، ص ١٠٦ ، قلت : بأبيدته بأبي عبد الله (٦) كذا في "الدرية" ، (٧) في نسخة "بنحسب" .

فقال : حدثنا عبد الصمد بن محمد ثنا أبو معمر ثنا هشيم ثنا أبو رحمة مصعب بن زاذان بن جوان ابن عبد الله الباهلي عن أبيه عن خالد بن عرفطة عن النبي ﷺ ، أنه قال في المسح على الخفين : " للساافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوم وليلة " ، انتهى . وخالد بن عرفطة بن أبرهة العذري القضاعي له حديث واحد عند الترمذي ، وللنسائي حديث " من قتله بطنه " ، ومنها حديث أبي أمامة ، رواه الطبراني في " معجمه " ثنا أحمد بن شريح الحضرمي ثنا أحمد بن محمد بن عمر بن يونس ثنا سليمان بن أبي سليمان ثنا يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي أمامة <sup>(١)</sup> وثوبان أن النبي ﷺ مسح على الخفين بعد ما بال ، ثنا أبو سلة الكشي <sup>(٢)</sup> ثنا محمد بن أبي بكر المقدسي ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا مروان أبو سلة ثنا شهر بن حوشب عن أبي أمامة أن النبي ﷺ كان يمسح على الخفين والعمامة ثلاثاً في السفر ، ويوماً وليلة في الحضر ، ومنها حديث عبادة بن الصامت ، رواه الطبراني أيضاً في " معجمه " <sup>(٣)</sup> حدثنا أحمد بن أسد عن عبث بن القاسم عن عبيدة عن أبي عتبة عن الحسن عن عبادة بن الصامت ، قال : رأيت النبي ﷺ بال ، ثم توضأ ومسح على خفيه ، انتهى . قال الشيخ في " الإمام " : وينظر في سماع الحسن عن عبادة ، انتهى . ومنها حديث عبد الرحمن بن بلال ، رواه الطبراني أيضاً ، ومنها حديث عمرو بن الشريد ، رواه الطبراني أيضاً ، قلت : إنما هو أثر حديث الشريد ثنا خير بن عرفة المصري ثنا عبد الله بن عبد الحكم ثنا ابن لهيعة عن عمر بن ربيعة الصدفي عن عمرو بن الشريد عن أبيه أن النبي ﷺ مسح على الخفين ومنها حديث عبد الله بن رواحة ، رواه الطبراني أيضاً في " معجمه " عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم <sup>(٤)</sup> عن أبيه عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن رواحة . وأسامه بن زيد أن النبي ﷺ توضأ ومسح على الخفين ، انتهى . قال في " الإمام " : وعطاء بن يسار عن عبد الله بن رواحة منقطع <sup>(٥)</sup> ، ومنها حديث عبد الرحمن بن حسنة ، رواه الطبراني أيضاً ثنا محمد بن العباس الأحرم الأصيبان <sup>(٦)</sup> ثنا أحمد بن يزداد الكوفي ثنا عمرو بن عبد الغفار عن الأعمش عن أسد بن وهب عن عبد الرحمن بن حسنة ، قال : رأيت النبي ﷺ توضأ ومسح على خفيه ، ومنها حديث عمرو بن حزم ، رواه الطبراني أيضاً ثنا أحمد بن عبد الله التستري ثنا محمد بن يحيى الأزدي ثنا محمد بن عمر الواقدي <sup>(٧)</sup> ثنا عبد الحميد ابن عمران بن أبي أنس عن أبيه عن عبد الله بن الطفيل ، قال : رأيت عمرو بن حزم يمسح على الخفين ، ويقول : رأيت رسول الله ﷺ يمسح على خفيه ، ومنها حديث عبد الله بن عمر ، رواه

(١) حديث أبي أمامة عند ابن أبي شيبة : ص ١١٩ أيضاً (٢) وفي نسخة : الكبيسي ، وفي نسخة أخرى . الكبيسي

(٣) : أي الكبير (٤) ضعيف (٥) كذا في " الأصول " ، (٦) قال الهيثمي في " الزوائد " ، ص ١٠٥

فيه عمرو بن عبد الغفار ، وهو متروك الحديث ، اهـ . (٧) الواقدي ، ضعيف .



الطبراني في "معجمه الأوسط" (١) "من طريق عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن سالم أن عبد الله ابن عمر كان يمسح على الخفين، ويقول: أمر رسول الله ﷺ بذلك، انتهى. وهذا سند صحيح، ورواه فيه أيضاً حدثنا عبدان بن محمد المروزي عن قتيبة بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن الرواسي عن الحسن العصاب عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ في المسح على الخفين: «للمقيم يوم وليلة، وللسافر ثلاثة أيام وليالين»، انتهى. قال الشيخ في "الإمام": والعصاب معروف، ذكره الأسود، وقال: حدث عن نافع، روى عنه الفضل بن موسى الشيباني، انتهى. ومنها حديث يعلى بن مرة الثقفي، رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا سهل بن زنجلة الرازي ثنا الصباح بن محارب عن عمر بن عبد الله (٢) بن يعلى بن مرة الثقفي عن أبيه عن جده، وعن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك أن النبي ﷺ، قال في المسح على الخفين: «للسافر ثلاثة، وللمقيم يوم وليلة»، انتهى. ومنها حديث مالك بن سعد، رواه الحافظ أبو نعيم في "كتاب معرفة الصحابة" حدثنا محمد بن سعد الباوردي ثنا عبد الله بن محمد الحمري البصري ثنا أبو عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة ثنا مليكة بنت الحارث المالكية، من بني مالك بن سعد، قالت: حدثتني أمي عن جدي مالك بن سعد أنه سمع النبي ﷺ، يقول: - وسئل عن المسح على الخفين - فقال: «ثلاثة أيام للسافر، ويوم وليلة للمقيم»، انتهى. قال في "الإمام": وفي هذا الإسناد من يحتاج إلى الكشف عن حاله، انتهى. قال أبو نعيم: مالك بن سعد مجهول، عداؤه في أعراب البصرة، انتهى. ومنها حديث مالك بن ربيعة السلولي أبي مريم، والد بريد، رواه أبو نعيم أيضاً في "الكتاب المذكور" حدثنا إبراهيم بن محمد بن يحيى عن محمد بن المسيب عن عاصم ابن المغيرة عن عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة عن خالد بن عاصم بن مكرمة ثنا بريد بن أبي مريم عن أبيه، قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ ومسح على خفيه، وقال: «للسافر ثلاثة أيام، وللمقيم يوم وليلة»، انتهى. قال أبو نعيم: مالك بن ربيعة السلولي يكنى "أبا مريم والد بريد" شهد الشجرة، سكن الكوفة، له غير حديث عند ابنه بريد، انتهى. قال في "الإمام" (٣) "قال: أبو عمر بن عبد البر لم يرو

(١) وفي "الصغير"، ص ١٧٦ ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا أبو الربيع الزهراني ثنا أبو يوسف القاضي عن أبي أيوب عن سالم أبي النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر، وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما، قالوا: رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين، اهـ. (٢) عمر بن عبد الله يجمع على ضعفه (٣) ممن قل المسح على الخفين عن النبي صلى الله عليه وسلم معقل بن يسار. وجابر بن سمرة. والشريد. وعصمة. وأبو بردة، وظننا أنه تصحيف "أبو بردة"، أخرج أحاديثهم الطبراني في "معجمه"، وأبو سعيد الخدري أخرج حديثه الطبراني في "الأوسط"، ذكر كلاهما الهيثمي في "الزوائد"، ص ١٠٤، وأبو ذر رواه الطبراني في "الأوسط"، وعمرو بن بلال رواه الطبراني، ذكرهما الحافظ بن حجر في "الدراية"، ص ٤٠، ومبيوتة

عن أحد من الصحابة إنكار المسح على الخفين ، إلا عن ابن عباس . وعائشة . وأبي هريرة رضي الله عنهم ، فأما ابن عباس . وأبو هريرة ، فقد جاء عنهما بالإسناد الحسن خلاف ذلك ، قال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الله بن إدريس عن فطر ، قال : قلت لعطاء : إن عكرمة يقول : قال ابن عباس : سبق الكتاب - المسح على الخفين - فقال عطاء : كذب عكرمة ، أنا رأيت ابن عباس يمسح عليهما ، انتهى . قال : وروى أبو زرعة . وابن جريح عن أبي هريرة أنه كان يمسح على خفيه ، وأما عائشة فني صحيح مسلم أنها أحالت علم ذلك على علي ، قال الشيخ : والرواية المذكورة عن عائشة أخرجهما عن محمد بن مهاجر البغدادي بن إسماعيل بن أخت مالك ثنا إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن الحصين عن القاسم بن محمد عن عائشة أنها قالت : لأن أقطع رجلي بالموسى أحب إلي من أن أمسح على الخفين ، قال : هذا باطل لا أصل له ، قال ابن حبان : محمد بن مهاجر البغدادي كان يضع الحديث ، قلت : الذي وجدته في "العلل المتناهية" لابن الجوزي ، رواه من حديث محمد بن مهاجر بالإسناد المذكور عن عائشة ، قالت : لأن يقطع رجلي بالموسى أحب إلي من أن أمسح على القدمين ، انتهى . قال ابن الجوزي : موضوع وضعه محمد بن مهاجر على عائشة ، انتهى . وأما ابن عباس فإن البيهقي قال : إنما كرهه حين لم يثبت له مسح النبي ﷺ على الخفين بعد نزول "المائدة" ، فلما ثبت له رجع إليه ، وأقوى به للقيم والمسافر جميعاً ، ثم أسند عن شعبة عن قتادة ، قال : سمعت موسى بن سلبة ، قال : سألت ابن عباس عن المسح على الخفين ، فقال : للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوم وليلة ، قال : وهذا إسناد صحيح ، انتهى .

الحديث الأول : قال النبي ﷺ : « يمسح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها ،

قلت : رواه مسلم في "صحيحه" من حديث شريح بن هانئ ، قال : أتيت عائشة أسأله عن المسح على الخفين ، فقالت : عليك بابن أبي طالب فأسأله ، فإنه كان يسافر مع رسول الله ﷺ ، فأسأله ، فقال : جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، ويوماً وليلة للقيم ، انتهى . قال في "الإمام" ورواه أبان بن تغلب عن صلة بن زفر عن شتير بن شكل عن علي بن أبي طالب مرفوعاً « المسافر يمسح ثلاثة أيام ولياليهن ، والمقيم يوماً وليلة » ، انتهى . رواه أبو العباس العيصي في "الجزء الذي خرج له أبو الفضل الجارودي" ، انتهى . وقد تقدم في "التوقيف" أحاديث كثيرة : منها حديث عمرو ، رواه ابن خزيمة في "صحيحه" بلفظ رخص لنا رسول الله ﷺ في

أم المؤمنين أخرجه حديث أحمد : ص ٣٢٣ ، - ج ٦ وأبو يعلى ذكره الهيثمي . والدارقطني : ص ٧٣ ، وقال البيهقي في "البنية" : سند صحيح . ورجال آخر ذكرها العيني في "البنية" ، وذكر محارجه أحاديثها : ص ٣٤١ - ج ١



المسح على الخفين ، المسافر إلى آخره ، قال الشيخ : وهذا اللفظ فيه دليل على أن المسح رخصة ، خلافاً لمن قال : المسح أفضل ، قلت : والرخصة موجودة في غير هذا من الأحاديث ، كما هو عند البزار . وحديث صفوان . وحديث أبي بكرة .

**أحاديث عدم التوقيت ، حديث خزيمة أخرج أبو داود . والترمذي . وابن ماجه .**

عن أبي عبد الله الجدل عن خزيمة بن ثابت ، قال رسول الله ﷺ : « المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوم وليلة » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، زاد أبو داود في "رواية" : ولو استزدناه لزدنا ، وابن ماجه في "رواية (١)" : "ولو مضى السائل على مسأله لجعلها خمساً ، انتهى . قال البيهقي في "المعرفة" : قال الشافعي : معنى قوله : "لو استزدناه لزدنا" أي لو سأله أكثر من ذلك لأجاب ، وهذا يعكس عليه رواية ابن ماجه ، "لجعلها خمساً" ، قال الشيخ تقي الدين في "الإمام" : وحديث خزيمة فيه ثلاث علل : الأولى : الاختلاف في إسناده ، وله ثلاث مخرج : رواية إبراهيم النخعي . ورواية إبراهيم التيمي . ورواية الشيمي ، ثم في بعضها ذكر الزيادة ، أعني "لو استزدناه لزدنا" وبعضها ليست فيه ، فأما رواية النخعي فإنها عن أبي عبد الله الجدل عن خزيمة ، وليس فيها ذكر الزيادة ، ولم أقف على اختلاف في هذه الرواية ، أعني رواية النخعي ، ولها طرق : أشهرها عن حماد عنه ، ولها أيضاً عن حماد طرق : ورواه شعبة عن الحكم ، وحماد عن إبراهيم ، إلا أنها عللت بأن إبراهيم لم يسمعه من أبي عبد الله الجدل ، فذكر البيهقي عن أبي عيسى الترمذي أنه قال : سألت محمداً "يعني البخاري" عن هذا الحديث ، فقال : لا يصح عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسح ، لأنه لا يعرف لأبي عبد الله الجدل سماع من خزيمة ، وكان شعبة يقول : لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدل حديث المسح على الخفين ، وقد استدل على ذلك برواية زائدة بن قدامة ، قال : سمعت منصوراً يقول : كنا في حجرة إبراهيم النخعي ، ومعنا إبراهيم التيمي ، فذكرنا المسح على الخفين ، فقال إبراهيم التيمي : حدثنا عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدل عن خزيمة (٢) ثم هي على وجهين : أحدهما : مافيه الزيادة . والثاني : مالا زيادة فيه ، فأما مافيه الزيادة ، فهي صحيحة عن إبراهيم ، مشهورة بهذا الإسناد عن منصور عن إبراهيم . وله طرق عن منصور ، وفيها الزيادة ، خرجها الطبراني عنه ، ومن أصحها رواية التي قدمناها ، وذكرنا أن البيهقي أخرجها بالقصة ، ورواها الطبراني من حديث حسين بن علي عن زائدة بالسند من غير قصة ولا زيادة ، وكذلك من صحيحها رواية سفيان بن عيينة عن منصور بالسند المذكور ، وفيها

(١) وابن أبي شيبة : ص ١١٩ (٢) وهنا انتهى ما استدلل به البيهقي و : ص ٢٧٧ - ج ١

الزيادة ، وأما مالا زيادة فيه ، ففي رواية أبي عوانة عن سعيد بن مسروق عن إبراهيم التيمي بالسند عن خزيمة عن النبي ﷺ أنه سئل عن المسح على الخفين ، فقال : للسافر ثلاثاً : وللبقيم يوم ، لم يزد ، أخرجه الترمذى ، فهذا مشهور ، وخالف أبو الأحوص ، فرواه عن منصور عن إبراهيم التيمي عن أبي عبد الله الجدلى عن خزيمة بن ثابت ، فأسقط من الإسناد عمرو بن ميمون ، ووجه آخر من المخالفة في حديث التيمي ، رواه شعبه (١) عن سلبة بن كهيل عن الحرث بن سويد عن عمرو بن ميمون عن خزيمة بن ثابت ، ليس فيه الزيادة ولا مسح المقيم ، فزاد في "السند" الحرث ابن سويد بين التيمي . وعمرو بن ميمون ، وأسقط الجدلى ، أخرج هذه الرواية كذلك الطبرانى . والبيهقى ، قال البيهقى : وهو ضعيف . العلة الثانية : الانقطاع ، قال البيهقى : قال أبو عيسى الترمذى : سألت محمداً "يعنى البخارى" عن هذا الحديث ، فقال : لا يصح إلى آخر كلام البخارى ، وقد تقدم قريباً . العلة الثالثة : ذكر ابن حزم : (٢) أن أبا عبد الله الجدلى لا يعتمد على روايته ، قال الشيخ : وأقول : ذكر الترمذى في "جامعه" بعد إخراج حديث خزيمة من جهة أبي عوانة بسنده ، كما تقدم ، قال : وذكر عن يحيى بن معين (٣) أنه صحح حديث خزيمة في المسح ، وأبو عبد الله الجدلى اسمه : "عبد بن عبد" ويقال : "عبد الرحمن بن عبد" ، ثم قال : هذا حديث حسن صحيح ، قاله أبو عيسى في "صحيحه" ، ولكن الطريق فيه أن تعلل طريق إبراهيم بالانقطاع ، كما تقدم . وطريق الشعبي بالضعف ، كما تقدم ، ويرجع إلى طريق إبراهيم التيمي ، فالروايات متضافرة برواية التيمي له عن عمرو بن ميمون عن الجدلى عن خزيمة ، وأما إسقاط أبي الأحوص لعمر بن ميمون من الإسناد ، فالحكم لمن زاد ، فانه زيادة عدل ، لاسيما ، وقد انضم إليه الكثرة من الرواة ، واتفاقهم على هذا دون أبي الأحوص ، وأما زيادة سلبة الحرث بن سويد ، وإسقاط الجدلى ، فيقال في إسقاط الجدلى ما قيل في إسقاط أبي الأحوص له ، وأما زيادة الحرث بن سويد فمقتضى المشهور من أفعال المحدثين ، والاكثر أن يحكم بها ، ويجعل منقطعاً فيما بين إبراهيم . وعمرو بن ميمون ، لأن الظاهر أن الإنسان لا يروى حديثاً عن رجل عن ثالث ، وقد رواه هو عن ذلك الثالث لقدرته على إسقاط الواسطة ، لكن إذا عارض هذا الظاهر دليل أقوى منه عمل به ، كما فعل في أحاديث حكم فيها بأن الراوى علا ونزل في الحديث الواحد ، فرواه على الوجهين ، وفي هذا الحديث قد ذكرنا زيادة زائدة ، وقصة في الحكاية ،

(١) أخرجه البيهقى في "السنن الكبرى" ، ص ٢٢٨ (٢) لفظه في "الحلى" ، ص ٨٩ - ج ٢ : رواه أبو عبد الله الجدلى صاحب دابة الكافر ، المختار لا يعتمد على روايته ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة ، لانه ليس فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح المسح أكثر من ثلاث ، ولكن في "آخر الخبر" ، من قول الراوى : "لو تبادى السائل لزدنا" ، وهذا ظن لا يحل القطع به في إخبار الناس ، فكيف في الدين ؟ (٣) وبعض ما في الترمذى المطبوع ، يخالف هذا .



وأن إبراهيم التيمي، قال: حدثنا عمرو بن ميمون، فصرح بالتحديث، فمقتضى هذا التصريح لقائل أن يقول: لعل إبراهيم سمعه من عمرو بن ميمون. ومن الحارث بن سويد عنه، ووجه آخر على طريقة الفقه، وهو أن يقال: إن كان متصلاً فيما بين التيمي. وعمرو بن ميمون فذاك، وإن كان منقطعاً فقد تبين أن الوسطة بينهما الحارث بن سويد، وهو من أكابر الثقات، قال ابن معين: ثقة، ما بالكوفة أجود إسناداً منه، وقال أحمد بن حنبل: مثل هذا يسأل عنه لجلالته ورفعة منزلته، وأخرج له الشيخان في "الصحيحين". وبقية الجماعة، وأما قول البخاري: إنه لا يعرف لأبي عبد الله الجدلي سماع من عمر، فلعل هذا بناءً على ما حكى عن بعضهم أنه يشترط في الاتصال أن يثبت سماع الراوى من المروى عنه، ولو مرة، هذا أو معناه، وقيل: إنه مذهب البخاري، وقد أطنب مسلم في الرد لهذه المقالة، واكتفى بإمكان اللقاء، وذكر له شواهد، وأما ما ذكره ابن حزم: أن أبا عبد الله الجدلي لا يعتمد على روايته، فلم يقدح فيه أحد من المتقدمين، ولا قال فيه ما قال ابن حزم، ووثقه أحمد بن حنبل. ويحيى بن معين، "وهماهما" وصحح الترمذي حديثه، انتهى كلامه.

حديث آخر، رواه أبو داود (١) وابن ماجه في "سنتهما"، فرواه أبو داود من حديث عمرو بن الربيع بن طارق عن يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد عن أيوب بن قطن عن أبي بن عمارة رضى الله عنه، قال: يارسول الله أمسح<sup>٢</sup> على الخفين؟ قال: نعم، قال: يوماً؟ قال: ويومين، قال: وثلاثة؟ قال: نعم، وما شئت، وفي رواية: "حتى بلغ سبعاً" فقال عليه السلام: نعم وما بدا لك، انتهى. قال أبو داود: ورواه (٣) ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن عن محمد بن يزيد بن أبي زياد عن عبادة بن نسي عن أبي، قال أبو داود: وقد اختلف في إسناده، وليس بالقوى، انتهى كلامه. ورواه ابن ماجه من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد بن أبي زياد عن أيوب بن قطن عن عبادة بن نسي عن أبي بنحوه، قال ابن عساكر في "الآطراف": ورواه يحيى بن إسحاق السالحي عن يحيى بن أيوب، مثل رواية عمرو بن الربيع، ورواه سعيد بن كثير ابن عفير عن يحيى بن أيوب، مثل رواية ابن وهب، ورواه إسحاق بن العراب عن يحيى بن أيوب عن وهب بن قطن عن أبي، انتهى كلامه. ورواه الحاكم في "المستدرک" وقال: إسناده مصرى، ولم ينسب واحد منهم إلى جرح، وأبي بن عمارة: صحابي مشهور، ولم يخرجاه، انتهى. ورواه الدارقطني في "سننه" بسند أبي داود (٣)، وقال: هذا إسناد لا يثبت، وقد اختلف فيه على يحيى

(١) وابن أبي شيبة: ص ١١٩ (٢) رواية "حتى بلغ سبعاً"، (٣) لو قال: بسند الطحاوى لكان

أصح، لأن في إسناده الدارقطني زيادة ليست في أبي داود

ابن أيوب (١) اختلافاً كثيراً ، وعبد الرحمن . ومحمد بن يزيد . وأيوب بن قطن مجهولون ، انتهى كلامه . وقال ابن القطان في " كتابه " : محمد بن يزيد هو " ابن أبي زياد " صاحب حديث الصور ، قال فيه أبو حاتم : مجهول ، ويحيى بن أيوب مختلف فيه ، وهو ممن عيب على مسلم لإخراج حديثه ، قال : والاختلاف الذي أشار إليه أبو داود . والدارقطني هو : أن يحيى بن أيوب (٢) رواه عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد عن عبادة بن نسي عن أبي بن عمار ، فهذا قول ثانٍ ، ويروى عنه (٣) عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد عن أيوب بن قطن عن عبادة بن نسي عن أبي بن عمار ، فهذا قول ثالث ، ويروى عنه كذلك مرسل لا يذكر فيه أبي بن عمار ، فهذا قول رابع ، انتهى كلامه . وقال الشيخ تقي الدين في " الإمام " : قال أبو زرعة : سمعت أحمد بن حنبل يقول : حديث أبي بن عمار ليس بمعروف الإسناد ، فقلت له : فإلى أي شيء ذهب أهل المدينة في المسح أكثر من ثلاث ، ويوم وليلة ؟ قال : لهم فيه أثر ، قال الشيخ : وهذا الأثر الذي أشار إليه أحمد ، الأقرب أنه أراد الرواية (٤) عن ابن عمر ، فإنه صحيح عنه من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يوقت في المسح على الخفين وقتاً ، ويحتمل أن يريد غير ذلك من الآثار : منها رواية حماد بن زيد عن كثير بن شظير (٥) عن الحسن ، قال : سافرنا مع أصحاب رسول الله وكانوا يمسحون خفافهم بغير وقت ولا عدد ، رواه ابن الجهم في " كتابه " ، وعلمه ابن حزم (٦) فقال : وكثير بن شظير : ضعيف جداً ، قال الشيخ : وقد اختلف الرواية فيه عن يحيى بن معين ، ففي رواية عباس عن يحيى ليس بشيء ، وقال عثمان بن سعيد الدارمي ، فيما رواه ابن عدي : سألت يحيى عن كثير بن شظير ، فقال : ثقة ، وروى ابن الجهم في " كتابه " بسنده إلى سعد بن أبي وقاص أنه خرج من الخلاء فتوضأ ومسح على خفيه ، فقلت له : تمسح عليهما وقد خرجت من الخلاء ؟ قال : نعم ، إذا أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما ولا تخلعهما إلا لجنابة ، وروى بسنده أيضاً عن الحسن أنه كان يقول في المسح على الخفين : يمسح عليهما ولا يجعل لذلك وقتاً إلا من جنابة ، ويسنده إلى عروة أنه كان لا يوقت في المسح ، انتهى كلامه .

(١) قال ابن حزم في " المحلى " ، ص ٩٠ - ج ٢ : مجهول (٢) حديثه عند الطحاوي في " شرح الآثار " ، ص ٤٨ ، وأبو داود : ص ٢٤ (٣) حديثه عند ابن ماجه في " سننه " ، ص ٤٢ ، والطحاوي في " شرح الآثار " ، ص ٤٨ ، والدارقطني : ص ٧٢ (٤) رواه الدارقطني في " سننه " ، ص ٧٢ ، والبيهقي : ص ٢٨٠ ، وقال ابن حزم في " المحلى " ، ص ٩٣ - ج ٢ : لا يصح خلاف التوقيت عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر فقط ، اهـ . (٥) " كثير بن شظير " ، روى له البخاري . ومسلم ، فيه بعض ضعف ، قال الحافظ : صدوق بخفي . (٦) في " المحلى " ، ص ٩٢ - ج ٢



حديث آخر : أخرجه الحاكم في "مستدرکه" (١) عن عبد الغفار بن داود الحراني ثنا حماد بن سلمة عن عبد الله بن أبي بكر . وثابت عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه ، فليصل فيهما ، وليمسح عليهما ، ثم لا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة ، انتهى . قال الحاكم : إسناده صحيح على شرط مسلم ، ورواته عن آخرهم ثقات ، انتهى . وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن أسد بن موسى ثنا حماد بن سلمة به ، قال صاحب "التنقيح" : إسناده قوى ، وأسد ابن موسى صدوق ، وثقة النسائي . وغيره ، انتهى . ولم يعله ابن الجوزي في "التحقيق" بشيء ، وإنما قال : هو محمول على مدة الثلاث ، قال الشيخ في "الإمام" قال ابن حزم (٢) : هذا ممن انفرد به أسد ابن موسى عن حماد ، وأسد منكر الحديث لا يحتج به ، قال الشيخ : وهذا مدخول من وجهين : أحدهما : عدم تفرد أسد به ، كما أخرجه الحاكم عن عبد الغفار ثنا حماد . الثاني : أن أسدا ثقة ، ولم ير في شيء من كتب الضعفاء له ذكر ، وقد شرط ابن عدي أن يذكر في "كتابه" كل من تكلم فيه ، وذكر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ ، ولم يذكر أسدا ، وهذا يقتضي توثيقه ، ونقل ابن القطان توثيقه عن البزار ، وعن أبي الحسن الكوفي ، ولعل ابن حزم وقف على قول ابن يونس في "تاريخ الغرباء" أسد بن موسى حدث بأحاديث منكورة ، وكان ثقة ، وأحسب الآفة من غيره ، فإن كان أخذ كلامه من هذا فليس بجيد ، لأن من يقال فيه : منكر الحديث ليس كمن يقال فيه : روى أحاديث منكورة ، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه ، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حين لا دائماً ، وقد قال أحمد بن حنبل في "محمد بن إبراهيم التيمي" : يروى أحاديث منكورة ، وقد اتفق عليه البخاري . ومسلم ، وإليه المرجع في حديث : وإنما الأعمال بالنيات ، ، وكذلك قال في "زيد بن أبي أنيسة" : في بعض حديثه إنكاره ، وهو ممن احتج به البخاري . ومسلم ، وهما العمدة في ذلك ، وقد حكم ابن يونس بأنه ثقة ، وكيف يكون ثقة وهو لا يحتج بحديثه ؟ ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣) أيضاً عن بشر بن بكر عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر الجهني أنه قدم على عمر بفتح دمشق ، قال : وعلى خفان ، فقال لي عمر : كم لك يا عقبة منذ لم تنزع خفيك ؟ ، فذكرت من الجمعة منذ ثمانية أيام ، فقال : أحسنت ، وأصبت السنة ، انتهى . قال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ورواه الدارقطني

(١) في "باب أحكام التيمم" ، ص ١٨١ والدارقطني في "سننه" ، ص ٧٥ عن عبد الغفار بن داود به

(٢) في "الحلي" ، ص ٩٠ - ج ٢ ، قال الحافظ في "الدراية" ، : أخطأ ابن حزم ، فإن أسداً لم يتفرد به ، اهـ .

(٣) في "باب أحكام التيمم" ، ص ١٨٠ - ج ١ ، والطحاوي في "شرح الآثار" ، ص ٨

في "السنن" وقال : صحيح الإسناد ، وفي "الإمام" وأخرجه النسائي ، ولم أجده في "أطراف ابن عساكر" ، ثم رواه<sup>(١)</sup> من حديث يزيد بن حبيب : حدثني عبد الله بن الحكم عن علي بن رباح أن عقبة بن عامر حدثه أنه قدم على عمر قد كره ، وسكت عنه ، وذكر الدارقطني في "كتاب العلل" أن عمرو بن الحارث<sup>(٢)</sup> . ويحيى بن أيوب . والليث بن سعد روه عن يزيد ، فقالوا فيه : أصبت ولم يقولوا : السنة ، وهو المحفوظ ، قال : ورواه جرير<sup>(٣)</sup> بن حازم عن يحيى بن أيوب عن يزيد ابن أبي حبيب عن علي بن رباح عن عقبة ، وأسقط من الإسناد عبد الله بن الحكم البلوي ، وقال فيه : أصبت السنة ، كما قال ابن لهيعة . والمفضل ، انتهى كلامه .

حديث آخر ، رواه الدارقطني من جهة أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup> ثنا أبو بكر الحنفي ثنا عمر بن إسحاق ابن يسار "أخو محمد بن إسحاق" قال : قرأت كتاباً لعطاء بن يسار ، مع عطاء بن يسار ، قال : سألت ميمونة زوج النبي ﷺ عن المسح ، فقالت : قلت : يا رسول الله كل ساعة يمسح الإنسان على الخفين ولا يخلعهما ؟ قال : نعم ، انتهى . ولم يعله في "الإمام" .

الحديث الثاني : روى المغيرة أن النبي ﷺ وضع يديه على خفيه ومدهما من الأصابع إلى أعلاهما مسحة واحدة ، وكأنني أنظر إلى أثر المسح على خف رسول الله ﷺ خطوطاً بالأصابع قلت : غريب ، ويقرب منه ما رواه ابن أبي شيبة "في مصنفه"<sup>(٥)</sup> حدثنا الحنفي عن أبي عامر الخزاز ثنا الحسن عن المغيرة بن شعبة ، قال : رأيت رسول الله ﷺ بال ، ثم جاء حتى توضأ ومسح على خفيه ، ووضع يده اليمنى على خفه الأيمن ، ويده اليسرى على خفه الأيسر ، ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة حتى أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ على الخفين ، انتهى . قال "في الإمام" : ورواه أبو أسامة عن أشعث عن الحسن به ، ولم يعزه<sup>(٦)</sup> .

حديث آخر يقرب منه ، رواه ابن ماجه في "سننه"<sup>(٧)</sup> من حديث بقية عن جرير بن يزيد حدثني منذر عن محمد بن المنكدر عن جابر ، قال : مر رسول الله ﷺ برجل يتوضأ ، ويغسل خفيه ، فقال : بيده كأنه دفعه ، إنما أمرت بالمسح ، وقال رسول الله ﷺ بيده هكذا : « من أطراف الأصابع إلى أصل الساق ، وخطط بالأصابع ، انتهى . قال صاحب "التنقيح" : وجرير

(١) أي الدارقطني في "سننه" ، ص ٧٣ (٢) رواية عمرو بن الحارث . وليث بن سعد ، وابن لهيعة عند الطحاوي : ص ٤٨ ، وفيه قال : أصبت ، ولم يقل : السنة ، اهـ . (٣) رواية جرير عند الدارقطني : ص ٧٣ (٤) في "مسنده" ، ص ٣٢٣ - ج ٦ ، وقال العيني في "البناء" ، إساده صحيح (٥) قال الحافظ في "الدراية" ، ص ٤٢ : بإسناد منقطع (٦) قلت : روى البيهقي : ص ٢٩٢ من جهة ابن أبي شيبة ثنا أبو أسامة عن الأشعث عن الحسن عن المغيرة (٧) ص ٤١ بإسناد ضعيف ، "دراية" ،



هذا ليس بمشهور ، ولم يرو عنه غير بقية ، ومنذر هذا كأنه ابن زياد الطائي ، وقد كذب الفلاس ، وقال الدارقطني : متروك ، ولم يخرج ابن ماجه لجرير ، ومنذر غير هذا الحديث ، انتهى كلامه . وهذا الحديث مما استدركه شيخنا أبو الحجاج المزي على ابن عساكر ، إذ لم يذكره في " أطرافه " وكأنه ليس في بعض نسخ ابن ماجه ، وأنا وجدت في نسخة ولم أجده في أخرى ، والله أعلم .

حديث آخر أخرجه الطبراني في " معجمه الوسط " عن بقية عن جرير بن يزيد الحميري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ، قال : مر رسول الله ﷺ برجل يتوضأ ، وهو يغسل خفيه ، فنخسه يده ، وقال : إنما أمرنا بالمسح هكذا ، وأراه يده من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة ، وفرج بين أصابعه ، انتهى . قال : لا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد . تفرد به بقية .

حديث آخر في الباب أخرجه أبو داود <sup>(١)</sup> عن عبد خير عن علي <sup>(٢)</sup> قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح عن أعلاه ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه ، انتهى . قال البيهقي : والمرجع فيه إلى عبد خير ، وهو لم يحتج به صاحب " الصحيح " .

حديث آخر ، روى ابن أبي شيبة في " مسنده " حدثنا زيد بن الحباب عن خالد بن أبي بكر عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالمسح على ظهر الخفين إذا لبسهما وهما طاهرتان ، انتهى ، ورواه الدارقطني بلفظ : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالمسح على ظهر الخف ثلاثة أيام وليالين ، وللقيم يوماً وليلة ، انتهى . لم يذكر الطهارة ، قال في " الإمام " ورواه الفقيه أبو بكر بن الجهم المالكي في " كتابه " فقال : على الخفين ، لم يذكر الطهر ، قال : وخالد بن أبي بكر <sup>(٣)</sup> هذا هو " ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر " ، انتهى كلامه .

وأما حديث الوليد بن مسلم <sup>(٤)</sup> أخبرني ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة ، قال : وضأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك ، فمسح أعلا الخف وأسفله ، انتهى . فأخرجه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وهو ضعيف ، قال أبو داود : باغى أن ثوراً لم يسمعه من رجاء ، وقال الترمذي : حديث معلول لم يسنده عن ثور غير الوليد ، وسألت محمداً . وأبا ذرعة عن هذا الحديث ، فقالا : ليس بصحيح ، لأن ابن المبارك رواه عن ثور عن رجاء قال : حدثت ، عن كاتب المغيرة <sup>(٥)</sup> عن النبي ﷺ مرسل ، وقال الدارقطني في " العلل " : هذا حديث لا يثبت ، لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسل ، انتهى . قال الشيخ في " الإمام " : وهذا الذي أشاروا إليه ذكره الأثرم عن أحمد

(١) في " باب كيف المسح " ، ص ٢٤ (٢) قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال البطارى : له من أكبر من ١٢

هامش " دارقطني " ، ص ٧٢ (٣) حديث الوليد بن مسلم عن ثوره ، قال ابن أبي حاتم في " علله " ، ص ٥٤ - ج ١ عن أبيه ليس بمعفوط ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح ، اهـ (٤) ولم يذكر فيه المغيرة " ترمذي " ،

ابن حنبل ، فقال : سمعت أحمد بن حنبل يضعف هذا الحديث ، ويذكر أنه ذكره لعبد الرحمن بن مهدي . فذكر عن ابن المبارك عن ثور ، قال : حدثت عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأفسده من وجهه حين قال : حدثت عن رجاء ، وحين أرسل ، فلم يسنده ، قال الشيخ : وقد روى الدارقطني هذا الحديث ، فقال فيه : حدثنا رجاء <sup>(١)</sup> قاله أعلم ، انتهى .

الحديث الثالث : روى صفوان بن عسال ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا إذا كنا سفرأ أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها إلا عن جنابة ، ولكن من بول . أو غائط . أو نوم ، قلت : رواه الترمذي . والنسائي . وابن ماجه من حديث عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن صفوان ، وهو بكامله يتضمن قصة المسح . والعلم . والتوبة . والهوى . أما الترمذي ، فرواه <sup>(٢)</sup> في " كتاب الدعوات " في " باب التوبة والاستغفار " من حديث سفيان . وحماد بن زيد ، كلاهما عن عاصم عن زر بن حبيش ، قال : أتيت صفوان بن عسال المرادي أسأله عن المسح على الخفين ، فقال : ماجاء بك يا زر ؟ فقلت : ابتغاء العلم ، فقال : إن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يطلب ، قلت : إنه حك في صدرى المسح على الخفين بعد الغائط . والبول ، وكنت امرأ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فجتك أسألك ، هل سمعته يذكر في ذلك شيئاً ؟ قال : نعم ، كان يأمرنا إذا كنا سفرأ - أو مسافرين - أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا عن جنابة ، لكن من غائط . وبول . ونوم . قال : فقلت : هل سمعته يذكر في الهوى شيئاً ؟ قال : نعم ، كنا مع رسول الله ﷺ ، في بعض أسفاره فناده رجل : يا محمد يا محمد ، فقلنا له : ويحك اغضض من صوتك ، فانك عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فأجابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، على نحو من صوته : « هاؤم » ، فقال : الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « المرء مع من أحب » ، قال : فما برح يحدثني أن الله جعل بالمغرب باباً عرضه مسيرة سبعين عاماً للتوبة لا يخلق مالم تطلع الشمس من قبله ، وذلك قوله تعالى : ﴿ يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها ﴾ الآية ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ورواه في " الطهارة " من حديث أبي الأحوص عن عاصم به بقصة المسح فقط ، وقال : حديث حسن صحيح ، ورواه النسائي في " سننه في باب الوضوء من الغائط <sup>(٣)</sup> " من حديث سفيان الثوري . وسفيان بن عيينة . مالك بن مغول . وزهير . وأبي بكر بن عياش . وشعبة . كلهم عن عاصم به بقصة المسح فقط ،

(١) تمامه عن كاتب المغيرة عن المغيرة ، قال : وضأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك ، فسح أعلى الحف وأسفله ، اهـ ، ثم قال : رواه ابن المبارك عن ثور ، قال حدثت عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل ، ليس فيه المغيرة ، اهـ (٢) ص ١٩٢ - ج ٢ (٣) قلت : الصواب أن يقول : في " باب التوقيت في المسح على الخفين " ، ص ٣٢ ، قال في " باب الوضوء من الغائط " ، ص ٣٧ حديث شعبة فقط .



وأخرجه ابن ماجه في "الطهارة" في "باب الوضوء من النوم" عن سفيان عن عاصم به بقصة المسح، وفي "الفتن (١)" عن إسرائيل عن عاصم به بقصة التوبة، وفي العلم، عن معمر (٢) عن عاصم به بقصة العلم، ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الحادي والسبعين، من القسم الأول من حديث سفيان عن عاصم به بتمامه، ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" من حديث معمر عن عاصم به بقصة المسح. والتوبة، قال الشيخ تقي الدين في "الإمام": ذكر أنه رواه عن عاصم أكثر من ثلاثين من الأئمة، وهو مشهور من حديث عاصم، لكن الطبراني رواه من حديث عبد الكريم (٣) ابن أبي المخارق عن حبيب بن أبي ثابت عن زر، وهذه متابعة غريبة لعاصم عن زر إلا أن عبد الكريم ضعيف، انتهى. وعاصم روى له البخاري. ومسلم مقرونا بغيره، وثقه الإمام أحمد، وأبو ذرعة، ومحمد بن سعد. وأحمد بن عبد الله العجلي. وغيرهم، وكان صاحب سنة، وقراءة للقرآن، غير أنهم تكلموا في حفظه، قال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ، وقال الدارقطني: في حفظه شيء، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم: محله الصدق، ولم يكن بذاك الحافظ، وقال النسائي: ليس به بأس.

الحديث الرابع: روى عن النبي ﷺ أنه مسح على الجرموقين، قلت: روى أبو داود في "سننه" من حديث أبي عبد الله عن أبي عبد الرحمن أنه شهد عبد الرحمن بن عوف سأل بلالاً عن وضوء رسول الله ﷺ، فقال: كان يخرج يقضي حاجته، فأتيته (٤) بالماء فيتوضأ، ويمسح على عمامته وموقيه، انتهى. ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" والحاكم في "المستدرک"، وصححه (٥). قال الشيخ تقي الدين في "الإمام": قيل في أبي عبد الله هذا: إنه مولى بني تيم، ولم يسم، هو ولا أبو عبد الرحمن، ولا رأيت في الرواة عن كل واحد منهما إلا واحداً، وهو ما ذكر في الإسناد هذا، انتهى.

حديث آخر، رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا أبي ثنا الحسن بن موسى ثنا شيبان عن ليث بن أبي سليم عن الحكم عن شريح بن هانئ عن علي بن أبي طالب، قال: زعم بلال أن رسول الله ﷺ كان يمسح على الموقين. والخمار، انتهى. ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" من حديث أبي إدريس الخولاني عن بلال أن النبي ﷺ مسح على الموقين. والخمار، انتهى.

(١) في "باب طلوع الشمس من مغربها"، ص ٣٠٥ (٢) في "باب فضل العلماء"، (٣) رواه في "الصغير"، ص ٣٩ من حديث أبي جناب الكلبي عن طلحة بن مصرف عن زر أيضاً (٤) وفي نسخة: "فأتيته"، (٥) ص ١٧٠ - ج ١

حديث آخر ، رواه البيهقي في "سننه" من حديث عاصم الأحول عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان يمسح على الموقين . والخمار ، انتهى .

حديث آخر ، رواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا محمد بن علي الصائغ ثنا المسيب ابن واضح ثنا مخلد بن الحسين عن هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الموقين . والخمار . انتهى . قال الشيخ تقي الدين في "الإمام" : وقد اختلفت عباراتهم في تفسير "الموق" فقال ابن سيده "الموق" ضرب من الخفاف ، والجمع - أمواق - عربي صحيح ، وحكى الأزهري عن الليث "الموق" ضرب من الخفاف ، ويجمع على - أمواق - وقال الجوهري : "الموق" الذي يلبس فوق الخف ، فارسي معرب ، وقال الفراء : "الموق" الخف ، فارسي معرب ، وجمعه - أمواق - وكذلك قال الهروي : "الموق" الخف ، فارسي معرب ، وقال كراع : "الموق" الخف ، والجمع - أمواق - ، انتهى .

الحديث الخامس : روى عن النبي ﷺ أنه مسح على جوربيه ، قلت : روى من حديث المغيرة بن شعبة . ومن حديث أبي موسى . ومن حديث بلال ، لحديث المغيرة ، رواه أصحاب السنن الأربعة (١) من حديث أبي قيس الأودي عن هذيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين . والنعلين ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وقال النسائي في "سننه الكبرى" : لا نعلم أحداً تابع أبا قيس على هذه الرواية ، والصحيح عن المغيرة أنه عليه السلام مسح على الخفين ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الخامس والثلاثين ، من القسم الرابع ، وقال أبو داود في "سننه" : كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث ، لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين ، قال : وروى أبو موسى الأشعري أيضاً عن النبي ﷺ أنه مسح على الجوربين ، وليس بالمتصل ، ولا بالقوى ، قال : ومسح على الجوربين على بن أبي طالب . وأبو مسعود . والبراء بن عازب . وأنس بن مالك . وأبو أمامة . وسهل بن سعد . وعمرو بن حريث ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب . وابن عباس ، انتهى . وذكر البيهقي (٢) حديث المغيرة هذا ، وقال : إنه حديث منكر ، ضعفه سفيان الثوري . وعبد الرحمن بن مهدي . وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين . وعلي بن المديني . ومسلم بن الحجاج ، والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين ، ويروى عن جماعة أنهم فعلوه ، انتهى . قال النووي : كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدّم على الترمذي ، مع أن الجرح مقدم على التعديل ، قال : واتفق الحفاظ

(١) أبو داود : ص ٢٤ ، والترمذي في : ص ١٥ ، وابن ماجه : ص ٤٢ (٢) ص ١٨٤ - ج ١



على تضعيفه ، ولا يقبل قول الترمذى : إنه حسن صحيح ، انتهى . وقال الشيخ تقي الدين في "الإمام" :  
 أبوقيس الأودى اسمه "عبد الرحمن بن ثروان" احتج به البخارى في "صحيحه" وذكر البيهقى  
 في "سننه" أن أبامحمد يحيى بن منصور ، قال : رأيت مسلم بن الحجاج ضعف هذا الخبر ، وقال : أبوقيس  
 الأودى . وهذيل بن شرحبيل لا يَحتملان ، وخصوصاً مع مخالفتها الأجلة الذين رَووا هذا الخبر  
 عن المغيرة ، فقالوا : مسح على الخفين ، وقال : لا ترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس . وهذيل ،  
 قال : فذكرت هذه الحكاية عن مسلم لأبي العباس محمد بن عبد الرحمن الدغولى ، فسمعتة يقول :  
 سمعت على بن محمد بن شيان يقول : سمعت أبا قدامة السرخسى يقول : قال عبد الرحمن بن مهدى :  
 قلت لسفيان الثورى : لو حدثتني بحديث أبي قيس عن هذيل ما قبلته منك ، فقال سفيان : الحديث  
 ضعيف ، ثم أسند البيهقى عن أحمد بن حنبل ، قال : ليس يروى هذا الحديث إلا من رواية  
 أبي قيس الأودى . وأبى عبد الرحمن بن مهدى أن يحدث بهذا الحديث ، وقال : هو منكر ، وأسند  
 البيهقى أيضاً عن على بن المدنى ، قال : حديث المغيرة بن شعبة في المسح رواه عن المغيرة أهل  
 المدينة . وأهل الكوفة ، وأهل البصرة ، ورواه هذيل بن شرحبيل عن المغيرة إلا أنه قال : ومسح  
 على الجورين ، يخالف الناس ، وأسند أيضاً عن يحيى بن معين ، قال : الناس كلهم يروونه على الخفين ،  
 غير أبي قيس ، قال الشيخ : ومن يصححه يعتمد بعد تعديل أبي قيس على كونه ليس مخالفاً لرواية  
 الجمهور مخالفة معارضة ، بل هو أمر زائد على ما رَووه ، ولا يعارضه ، ولا سيما ، وهو طريق مستقل  
 برواية هذيل عن المغيرة لم يشارك المشهورات في سندها ، انتهى . وأما حديث أبي موسى ، وهو  
 الذى أشار إليه أبوداود ، فأخرجه ابن ماجه في "سننه" . والطبرانى في "معجمه" (١) عن عيسى بن سنان  
 عن الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ومسح على  
 الجورين والنعلين ، انتهى . ولم أجده في نسختي من ابن ماجه (٢) ، ولا ذكره ابن عساكر في  
 "الآطراف" وكأنه في بعض النسخ ، فقد عزاه ابن الجوزى في "التحقيق" لابن ماجه ، وكذلك  
 الشيخ في "الإمام" وقال : وقول أبي داود في هذا الحديث : ليس بالمتصل ولا بالقوى أو ضحه  
 البيهقى ، فقال الضحاك : ابن عبد الرحمن لم يثبت سماعه من أبي موسى ، وعيسى بن سنان ضعيف لا يحتج  
 به ، انتهى . وأخرجه العقيلي في "كتاب الضعفاء" وأعله بعيسى بن سنان ، وضعفه عن يحيى بن  
 معين . وغيره ، وأما حديث بلال ، فرواه الطبرانى في "معجمه" من طريق بن أبي شيبه ثنا أبو معاوية  
 عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال ، قال : كان

(١) والطحاوى في "شرح الآثار" ، ص ٥٨ (٢) قلت : هو في نسختنا المطبوعة في "باب المسح على

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على الخفين والجورين ، انتهى . وأخرجه أيضاً عن يزيد بن أبي زياد . وابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحوه ، ويزيد بن أبي زياد . وابن أبي ليلى مستضعفان ، مع نسبتها إلى الصدق ، والله أعلم .

الآثار في ذلك ، روى عبد الرزاق في " مصنفه (١) " أخبرنا الثوري عن الزبرقان عن كعب بن عبد الله ، قال : رأيت علياً بال فمسح على جوربيه ونعليه ، ثم قام يصلي ، انتهى . أخبرنا الثوري عن منصور عن خالد بن سعد ، قال : كان أبو مسعود الأنصاري يمسح على جوربيه له من شعر ونعليه ، أخبرنا الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن أبي مسعود نحوه ، أخبرنا الثوري عن يحيى بن أبي حية عن أبي الخلاس عن ابن عمر أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه . أخبرنا الثوري عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه ، قال : رأيت البراء بن عازب يمسح على جوربيه ونعليه ، أخبرنا معمر عن قتادة عن أنس بن مالك أنه كان يمسح على الجورين ، أخبرنا معمر عن الأعمش عن إبراهيم أن ابن مسعود كان يمسح على خفيه ويمسح على جوربيه ، انتهى .

الحديث السادس : روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه مسح على الجبائر ، وأمر

علياً بذلك ، قلت : هما حديثان : فحديث مسحه عليه السلام على الجبائر أخرجه الدارقطني في " سننه " عن أبي عمارة محمد بن أحمد بن المهدي ثنا عبدوس بن مالك العطار ثنا شبانة عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على الجبائر ، انتهى . قال الدارقطني : أبو عمارة هذا ضعيف جداً ، ولا يصح هذا الحديث مرفوعاً ، انتهى .

حديث آخر ، روى الطبراني في " معجمه " حدثنا إسحاق بن داود الصواف ثنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل ثنا حفص بن عمر عن راشد بن سعد . ومكحول عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لما رماه ابن قتيبة يوم أحد رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ حل عن عصابته ومسح عليها بالوضوء ، انتهى . وأما حديث علي ، فرواه ابن ماجه في " سننه (٢) " من حديث عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده الحسين بن علي بن أبي طالب ، قال : انكسرت إحدى زندي ، فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فأمرني أن أمسح على الجبائر ، انتهى . وأخرجه الدارقطني (٣) ، ثم البيهقي في " سننهما " قال الدارقطني : وعمرو بن خالد : أبو خالد الواسطي متروك ،

(١) أخرج البيهقي في " سننه " ، ص ٢٨٥ هذه الآثار كلها سوى أثر ابن عمر . وابن مسعود ، وأخرج ابن أبي شيبة ص ١٢٦ من حديث أبي مسعود . وعمر . وأنس . وأبي أمامة . وعلي . والبراء بن عازب . وسهل بن سعد ، أنهم مسحوا على الجورين (٢) ص ٨٨ في " باب المسح على الجبائر " ، (٣) ص ٨٤ في " باب جواز المسح على الجبائر " ،



وقال البيهقي : وقد تابع عمرو بن خالد عليه عمر بن موسى بن وجيه ، فرواه عن زيد بن علي مثله ، وابن وجيه متروك ، منسوب إلى الوضع ، انتهى . وقال ابن أبي حاتم في "علاه" : سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آباءه الحديث ، فقال : هذا حديث باطل لا أصل له ، وعمرو بن خالد متروك الحديث ، انتهى . وقال ابن القطان في "كتابه" : قال إسحاق بن راهويه : عمرو بن خالد كان يضع الحديث ، انتهى . وقال ابن معين : هو كذاب غير ثقة ولا مأمون ، انتهى . ورواه العقيلي في "ضعفاه" وأعله بعمرو بن خالد ، وقال : لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ، ونقل تكذيبه عن جماعة .

أحاديث الباب ، روى أبو داود في "سننه (١)" من حديث الزبير بن خريق عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ، قال : خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه ، ثم احتلم ، فقال لأصحابه : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ قالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ، قال : فاغتسل فمات ، فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك ، فقال : « قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ ! وإنما شفاء العي السؤال ، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر أو يعصب - شك موسى - على جرحه خرقه ، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده » ، انتهى . قال البيهقي في "المعرفة" : هذا الحديث أصح ما روى في هذا الباب ، مع اختلاف في إسناده قد بيناه في "كتاب السنن" ، انتهى . وأخرجه أبو داود أيضاً (٢) عن الأوزاعي أنه بلغه عن عطاء بن أبي رباح أنه سمع عبد الله بن عباس ، قال : أصاب رجلاً جرح في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم احتلم فأمر بالاعتسال فاغتسل فمات ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى آخره ، وتكلم عليه الدارقطني (٣) فقال : لم يروه عن عطاء عن جابر غير الزبير بن خريق ، وليس بالقوى ، وخالفه الأوزاعي ، فرواه عن عطاء عن ابن عباس ، وهو الصواب ، واختلف عن الأوزاعي ، فقيل : عن عطاء ، وقيل : بلغني عن عطاء ، وأرسله الأوزاعي بآخره ، فقال : عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو الصواب ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الدارقطني في "سننه (٤)" عن أبي الوليد خالد بن يزيد المكي ثنا إسحاق ابن عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ثنا الحسن بن زيد عن أبيه عن علي ابن أبي طالب ، قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجبائر تكون على الكسر كيف يتوضأ صاحبها ، وكيف يغتسل إذا أجنب ؟ قال : « يمسح بالماء عليها في الجنابة والوضوء ،

(١) ص ٥٤ ، والدارقطني : ص ٦٩ ، وأبو داود : ص ٥٤ في "باب الجروح يتيمم" ، والبيهقي : ص ٢٢٧

(٢) وأخرجه البيهقي أيضاً في : ص ٢٢٧ (٣) ص ٧٠ (٤) في "باب جواز المسح على الجبائر" ، ص ٨٣

قلت : فان كان في برد يخاف على نفسه إن اغتسل ؟ فقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : **(( ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ))** يتيمّم إذا خاف ، انتهى . قال الدارقطني : وأبو الوليد خالد بن يزيد ضعيف ، وقال البيهقي : <sup>(١)</sup> هذا مرسل ، وأبو الوليد ضعيف ، ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء ، انتهى .

**أحاديث مسح النعلين ،** فيه عن ابن عباس . وابن عمر ، لحديث ابن عباس رواه ابن عدى ، ثم البيهقي <sup>(٢)</sup> من جهته عن رواد بن الجراح عن سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة ومسح على نعليه ، انتهى . قال البيهقي : هكذا رواه رواد ، وهو ينفرد عن الثوري بمناكير : هذا أحدها ، والثقات رووه عن الثوري دون هذه اللفظة . قال الشيخ تقي الدين في "الإمام" : ورواد هذا ليس بالقوى ، انتهى . ثم ساقه البيهقي عن زيد بن الحباب عن سفيان هكذا : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على النعلين ، وقال : الصحيح رواية الجماعة ، فقد رواه سليمان بن بلال . ومحمد بن عجلان ، وورقاء بن عمر . ومحمد بن جعفر بن أبي كثير عن زيد بن أسلم ، فحكوا في الحديث غسله رجله ، والحديث واحد ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من العدد اليسير ، مع فضل من حفظ فيه الغسل بعد الرش على من لم يحفظه ، قال في "الإمام" : وحديث زيد بن الحباب هذا من أجود ما ذكر البيهقي في الباب ، وزيد بن الحباب ذكر ابن عدى عن ابن معين أنه قال : أحاديث زيد بن الحباب عن الثوري مقلوبة ، قال ابن عدى : وهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه ، والذي قاله ابن معين ، إن أحاديثه عن الثوري مقلوبة إنما له عن الثوري أحاديث تستغرب بذلك الإسناد ، والبعض يرفعه ، ولا يرفعه غيره ، وباقى أحاديثه كلها مستقيمة ، وذكر ابن عدى لزيد بن الحباب أحاديث ليس فيها هذا ، وإذا كان زيد ثقة صدوقاً كان الحديث مما ينفرد به الثقة ، وحديث ابن عمر رواه البزار في "مسنده" حدثنا إبراهيم بن سعيد ثنا روح بن عبادة عن ابن أبي ذئب عن نافع أن ابن عمر كان يتوضأ ونعلاه في رجله ويمسح عليهما ، ويقول : كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ، انتهى . قال البزار : لا نعلم رواه عن نافع إلا ابن أبي ذئب ، ولا عن ابن أبي ذئب إلا روح ، وإنما كان يمسح عليهما ، لأنه توضأ من غير حدث ، وكان يتوضأ لكل صلاة من غير حدث ، فهذا معناه ، انتهى كلامه . فأجاب الناس عن أحاديث المسح على النعلين بثلاثة أجوبة : أحدها : أنه كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) في "باب المسح على العصائب والجباثر" ، ص ٢٢٨ - ج ١ ، وله كلام طويل في إسقاط أحاديث الباب ، وقال : إنما فيه قول الفقهاء من التابعين ، فمن بعدهم مع ما روينا عن ابن عمر في المسح على العصاية ، اه .  
(٢) ص ٢٨٦ - ج ١



في الوضوء المتطوع به يؤيده ما أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" وترجم عليه "باب ذكر الدليل" على أن مسح النبي صلى الله عليه وآله وسلم على النعلين كان في وضوء تطوع لا من حدث عن سفيان عن السدي عن عبد خير عن علي أنه دعا بكوز من ماء، ثم توضأ وضوءاً خفيفاً، ومسح على نعليه، ثم قال: هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للطاهر ما لم يحدث، قال في "الإمام" وهذا الحديث أخرجه أحمد بن عبيد الصغار في "مسنده" بزيادة لفظ: وفيه ثم قال: هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يحدث، انتهى. قلت: وهكذا فعل ابن حبان في "صحيحه" في النوع الثالث والأربعين، من القسم الخامس، فأخرج عن أوس بن أبي أوس (١) أنه توضأ ومسح على النعلين، وقال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح عليهما، قال ابن حبان: وهذا إنما كان في وضوء النفل، ثم استدل عليه بحديث أخرجه عن النزال بن سبرة عن علي (٢) أنه توضأ ومسح برجليه، وقال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كما فعلت، وهذا وضوء من لم يحدث، انتهى. وقد تقدم للبزار في حديث ابن عمر نحو ذلك. الجواب الثاني: قاله البيهقي: إن معنى مسح على نعليه أى غسلهما في النعل، واستدل بحديث الصحيحين في النعال، وأن ابن عينة زاد فيه: ويمسح عليهما، ثم ساقه بسنده إلى سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن عبيد بن جريح، قال: قيل لابن عمر: رأيناك تفعل شيئاً لم نر أحداً يفعله غيرك، قال: وما هو؟ قال: رأيناك تلبس النعال السبتية، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبسهما، ويتوضأ فيها، ثم يمسح عليهما، قال في "الإمام": وفي هذا الاستدلال نظر، والذي يظهر أنه يتوضأ، ثم يلبسهما (٣) وكأنه أخذ لفظه: فيها على ظاهرها، ولكن يحتاج إلى أن يكون لفظه: يتوضأ لا تطلق إلا على الغسل، انتهى كلامه. الجواب الثالث: قاله الطحاوي في "كتاب شرح الآثار" وهو أنه مسح على النعلين والجورين، وكان مسحه على الجورين هو الذي يطهر به، ومسحه على النعلين فضلاً، واستشهد بحديث أبي موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على جوربيه ونعليه. وبحديث المغيرة بن شعبة نحوه، روى الأول: ابن ماجه (٤). والثاني: رواه أبو داود. والترمذي (٥)، وقد تقدم الكلام عليهما في حديث الجورين.

(١) حديث أوس أخرجه الطحاوي في: ص ٥٨، والبيهقي: ص ٢٨٦، وأحمد: ص ٩ - ج ٤، وأبو داود: ص ٢٤ مع زيادة قدميه (٢) حديث علي أخرجه الطحاوي في: ص ٥٨، والبيهقي: ص ٢٨٦، والنسائي في: "صفة الوضوء عن حدث"، ص ٣٢، والطيالسي: ص ٢٢ وأحمد في: ص ١٠٢، و ص ١٢٣، و ص ١٥٣، و ص ١٣٩، و ص ٧٨، و ١٥٩، والبخاري في: "الأشربة - باب الشرب قائماً"، ص ٨٤٠، ولكنه أجل واختصر. (٣) قلت: عبارة البيهقي ص ٢٨٧ هكذا: "يتوضأ فيها ويمسح عليهما"، وهي المناسبة للسياق ولغرض الناقل، وفيها المستدل دون قوله: "يتوضأ ثم يلبسها"، والله أعلم (٤) في "باب المسح على الخفين"، ص ٤١ (٥) أبو داود: ص ٢٤، والترمذي: ص ١٥، وابن ماجه: ص ٤٣، وأحمد: ص ٢٥٢ - ج ٤

أحاديث اشترط اللبس على طهارة كاملة ، استدل الشافعية على ذلك بأحاديث :  
 منها في "الصحيحين" حديث المغيرة : ددعهما فاني أدخلتهما طاهرتين ، ، وفي غير الصحيح من ذلك كثير ، وليس فيها حجة ، لأننا نقول بعدم جواز المسح إلا بعد غسل الرجل ، ومحل الخلاف يظهر في مسألتين : إحداهما : إذا أحدث ، ثم غسل رجله ، ثم لبس الخفين ، ثم مسح عليهما ، ثم أكمل وضوءه . الثانية : إذا أحدث ، ثم توضأ ، فلما غسل إحدى رجله لبس عليها الخف ، ثم غسل الأخرى ، ثم لبس عليها الخف ، فإن هذا المسح عندنا جائز في الصورتين ، خلافا لهم . هذا تحرير مذهبنا ، وهم يطلقون النقل عن مذهبنا ، ويقولون : الحنفية لا يشترطون كمال الطهارة في المسح ، وهذا يدخل فيه ما لو توضأ ولم يغسل رجله ، ثم لبس الخفين ، وليس كذلك عندنا بل لا يجوز له المسح في هذه الصورة ، لأن الحدث باق في القدم ، كما ذكره في "الكتاب" وأقرب ما استدلوا به حديث أخرجه الدارقطني <sup>(١)</sup> عن المهاجر بن مخلد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما ، انتهى . قالوا : ووجه الحجة أن - الفاء - للتعقيب ، والطهارة إذا أطلقت إنما يراد بها الطهارة الكاملة ، وجوابنا <sup>(٢)</sup> أن هذا حديث ضعيف ، فأنهم تكلموا في "مهاجر بن مخلد" قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : إين الحديث ليس بذلك ، ثم إنه قد روى - بالواو - ولبس خفيه ، وعلى تقدير صحته فهو محمول على طهارة الرجلين ، والله أعلم . وأما ابتداء مدة المسح على الخفين ، ففيه ثلاثة أقوال عندنا : قليل : من وقت اللبس ، وقليل : من وقت المسح ، وقليل : من وقت الحدث ، قال ابن دقيق العيد في "الإمام" : أما من اعتبرها من وقت اللبس ، فقد استدل له بحديث صفوان بن عسال ، كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين - أو سفراً - أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن ، من حيث أنه جعل الثلاث مدة اللبس ، وأما من اعتبرها من وقت المسح فبحديث أبي بكرة ، وفيه ألفاظ أقواها في مرادهم ما علق الحكم فيه بالمسح ، كالرواية التي ذكرناها من جهة عبد الرزاق عن معمر ، وفيها فأمرنا أن يمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر : ثلاثاً إذا سافرنا ، ويوماً وليلة إذا أقمتنا ، انتهى .

(١) في "باب المسح على الخفين من غير توقيت" ، ص ٧٥ . والطحاوي : ص ٥٠ (٢) قلت : هذا الحديث أخرجه الشافعي في "الأم" ، ص ٢٩ - ج ١ ، وابن جارود من طريق ابن معين : ص ٤٩ ، وابن ماجه : ص ٤١ عن محمد بن بشار . وبشر بن بلال . وابن أبي شيبة : ص ١٢٠ ، عن زيد بن الحباب ، والدارقطني : ص ٧١ من طريق محمد بن المثنى . وابن الأشت . وعباس بن مزير . والبيهقي : ص ٢٨١ من طريق محمد بن أبي بكر ، كلهم عن عبد الوهاب الثقفي عن المهاجر به ، والبيهقي : ص ٢٧٦ من حديث زيد بن الحباب ، عن عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن عبد الرحمن به ، ولم يذكر أحد منهم : إذا تطهر فلبس خفيه ، إلا ما عند الدارقطني : ص ٧٥ ، وعند الطحاوي : ص ٥٠



قلت : وهذا اللفظ أيضاً في حديث صفوان بن عسال عند أحمد في "مسنده (١)" "أمرنا أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر، ثلاثاً إذا سافرنا، وليلة إذا أقمتا، وفي لفظه : وقال : للسافر ثلاثة أيام ولياليهن يمسح على خفيه إذا أدخل رجله على طهور، وللمقيم يوم وليلة، والله أعلم .

## باب الحيض

الحديث الأول : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام» ، قلت : روى من حديث أبي أمامة . ومن حديث وائلة بن الأسقع . ومن حديث معاذ بن جبل . ومن حديث أبي سعيد الخدري . ومن حديث أنس بن مالك . ومن حديث عائشة .

أما حديث أبي أمامة ، فرواه الطبراني في "معجمه" والدارقطني في "سننه (٢)" من حديث حسان بن إبراهيم بن عبد الملك عن العلاء بن كثير عن مكحول عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة وأكثر ما يكون عشرة أيام ، فإذا زاد فهي مستحاضة» ، قال الدارقطني : عبد الملك مجهول ، والعلاء بن كثير : ضعيف الحديث ، ومكحول : لم يسمع من أبي أمامة ، وأخرجه ابن عدي في "الكامل" ولين حسان بن إبراهيم (٣) ، وقال : إنه لا يعتمد الكذب ، ولكنه يهيم ، وهو عندي لا بأس به ، انتهى . ورواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" من حديث سليمان بن عمر . وأبي داود النخعي عن يزيد (٤) بن جابر عن مكحول به ، وأعله بأبي داود النخعي ، وقال : إنه يضع الحديث ، وأعله بالعلاء بن كثير أيضاً ، وقال : إنه يروى الموضوع عن الآثبات ، لا يحل الاحتجاج به إذا وافق الثقات ، فكيف إذا تفرد ؟ قال : ومن أصحابنا من زعم أنه العلاء بن الحارث ، وليس كذلك ، فإن العلاء بن الحارث حضرمي ، وهذا من موالى بني أمية ، ذاك صدوق . وهذا ليس بشيء .

أما حديث وائلة ، فرواه الدارقطني في "سننه" حدثنا أبو حاتم محمد بن هرون ثنا محمد بن أحمد بن أنس الشامي ثنا حماد بن المنهال البصري عن محمد بن راشد عن مكحول عن وائلة بن الأسقع ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة

(١) ص ٢٤٠ . (٢) ص ٨٠ . (٣) حسان بن إبراهيم الكرماني صدوق يخطئ "التقريب" ،

(٤) وفي نسخة "يزيد بن يزيد" ،

أيام ، ، انتهى . قال الدارقطني : حماد بن منهل مجهول ، ومحمد بن أحمد بن أنس ضعيف ، انتهى .  
وقال ابن حبان : محمد بن راشد كثرت المناكير في روايته ، فاستحق الترك ، انتهى .

وأما حديث معاذ ، فأخرجه ابن عدى في " الكامل " عن محمد بن سعيد الشامي حدثني عبد الرحمن بن غنم سمعت معاذ بن جبل يقول : إنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا حيض دون ثلاثة أيام . ولا حيض فوق عشرة أيام ، فزاد على ذلك فهي مستحاضة تتوضأ لكل صلاة إلا أيام أقرائها ، ولا نفاس دون أسبوعين ، ولا نفاس فوق أربعين يوماً ، فإن رأت النفساء الطهر دون الأربعين صامت وصلت ، ولا يأتيها زوجها إلا بعد الأربعين ، انتهى . وضعف محمد بن سعيد هذا عن البخاري . وابن معين . وسفيان الثوري ، وقالوا : إنه يضع الحديث ، وأخرجه العقيلي في " ضعفاءه " عن محمد بن الحسن الصدفي عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ ابن جبل ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا حيض أقل من ثلاث ، ولا فوق عشر » ، انتهى . وأعله بمحمد بن الحسن الصدفي ، وقال : مجهول بالنقل ، وحديثه غير محفوظ ، انتهى .

وأما حديث الخدري ، فرواه ابن الجوزي في " العلل المتناهية " من حديث أبي داود النخعي حدثني أبو طوالة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ ، قال : « أقل الحيض ثلاث وأكثره عشر ، وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً » ، انتهى . قال ابن الجوزي : قال ابن حبان : كان سليمان يضع الحديث ، وهو أبو داود النخعي ، وقال أحمد : كان كذاباً ، وقال البخاري : هو معروف بالكذب ، وقال يزيد بن هارون : لا يحل لأحد أن يروي عنه .

وأما حديث أنس : فأخرجه ابن عدى في " الكامل " عن الحسن بن دينار عن معاوية ابن قره عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ ، قال : « الحيض ثلاثة أيام . وأربعة . وخمسة . وستة . وسبعة . وثمانية . وتسعة . وعشرة » ، فإذا جاوزت العشر فهي مستحاضة ، ، انتهى . وأعله بالحسن ابن دينار ، وقال : إن جميع من تكلم في الرجال أجمع على ضعفه ، قال : ولم أر له (١) حديثاً جاوز الحد في النكارة ، وهو إلى الضعف أقرب ، وهو معروف " بالجلد بن أيوب " عن معاوية بن قره عن أنس موقوفاً ، وقد رويناها كذلك فيما تقدم في " حرف الجيم " ، انتهى .

وأما حديث عائشة فلم أجده موصولاً ، ولكن قال ابن الجوزي في " التحقيق ، وفي العلل المتناهية " : وروى حسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال : « أكثر الحيض عشر ، وأقله ثلاث » ، قال : وحسين بن علوان ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث

(١) قال ابن المبارك : اللهم لا أعلم إلا خيراً ، ولكن وقف أصعابي فزقت " ميزان " ،



لا يحل كتب حديثه ، كذبه أحمد . ويحيى بن معين ، انتهى . وكذلك ذكره ابن حبان في " كتاب الضعفاء " لم يصل سنده به ، وقال ما نقله ابن الجوزي . قال ابن الجوزي في " التحقيق " : واستدل أصحابنا . وأصحاب مالك . والشافعي على أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً ، بحديث روه عن رسول الله ﷺ ، قال : « تمكث إحداكن شطر عمرها لا تصلي ، قال : وهذا حديث لا يعرف ، وأقره صاحب " التنقيح " عليه ، قوله : روى أن عائشة رضي الله عنها جعلت ما سوى البياض الخالص حيضاً ، قلت : روى مالك (١) ، وعنه محمد بن الحسن في " موطأيهما " عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه مولاة عائشة ، قالت : كان النساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيضة يسألنها عن الصلاة ، فتقول لمن : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء " تريد بذلك الطهر من الحيضة " ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا معمر عن علقمة بن أبي علقمة به ، سواء ، وأخرجه البخاري في " صحيحه (٢) " تعليقاً ، ولفظه قال : وكن النساء يبعثن إلى عائشة بالكرسف فيه الصفرة ، فتقول : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ، انتهى .

حديث آخر ، روى ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر ، قالت : كنا في حجرها مع بنات ابنها ، فكانت إحداها تطهر ، ثم تصلي ، ثم تنكسر بالصفرة اليسيرة ، فتسألها ، فتقول : اعتزلن الصلاة ما رأيتهن ذلك حتى لا ترين إلا البياض خالصاً ، انتهى . حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن ربيعة مولاة عمرة عن عمرة أنها كانت تقول للنساء : إذا أدخلت إحداكن الكرصفة فخرجت متغيرة ، فلا تصلي حتى لا ترى شيئاً ، انتهى .

الحديث الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : كانت إحداها على عهد رسول الله ﷺ إذا طهرت من حيضها تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة ، قلت : رواه الأئمة الستة في " كتبهم (٣) " من حديث معاذة بنت عبد الله العدوية ، قالت : سألت عائشة رضي الله عنها ، ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت : أحرورية أنت ؟ قلت : لست بحرورية : ولكني أسأل ، قالت : كان يصينا ذلك ، فتؤمر بقضاء الصوم ، ولا تؤمر بقضاء الصلاة ، انتهى . وفي بعض ألفاظهم : لقد كنا نحيض عند رسول الله ﷺ ، ومنهم من كرهه في الصوم .

الحديث الثالث : قال النبي ﷺ : « إني لأحل المسجد لحائض ولا جنب » ،

(١) في " الموطأ " ، في " باب طهر الحائض " ، ص ٢٠ (٢) في " باب إنبال الحيض وإداره " ، ص ٦٤

(٣) البخاري : ص ٤٦ . ومسلم : ص ١٥٣ - ج ١ . واللفظة

قلت : روى من حديث عائشة . ومن حديث أم سلمة ، فحديث عائشة أخرجه أبو داود (١) عن أفلت عن جصرة بنت دجاجة عن عائشة ، قالت : جاء رسول الله ﷺ ووجهه بيوت أصحابه شارعة في المسجد ، فقال : « وجهوا هذه البيوت عن المسجد ، ثم دخل النبي ﷺ ولم يصنع القوم شيئاً رجاء أن ينزل فيهم رخصة ، فخرج إليهم ، فقال : وجهوا هذه البيوت عن المسجد ، فاني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » ، انتهى . وهو حديث حسن ، قال ابن القطان في « كتابه » : قال أبو محمد عبد الحق في حديث جصرة هذا : إنه لا يثبت من قبل إسناده ، ولم يبين ضعفه ، ولست أقول : إنه حديث صحيح ، وإنما أقول : إنه حسن ، فإنه يرويه عبد الواحد بن زياد ثنا أفلت بن خليفة حدثني جصرة بنت دجاجة عن عائشة ، وعبد الواحد ثقة لم يذكر بقادح ، وعبد الحق احتج به في غير موضع من « كتابه » ، وأفلت ، ويقال : فليت بن خليفة العامري ، قال ابن حنبل : ما أرى به بأساً ، وقال فيه أبو حاتم : شيخ ، وأما جصرة بنت دجاجة ، فقال فيها الكوفي : تابعية (٢) وقول البخاري في « تاريخه الكبير » : عندها عجائب . لا يكفي في إسقاط ما روت ، روى عنها أفلت . وقدامة بن عبد الله ابن عبدة العامري ، انتهى كلامه . وذكر ابن حبان جصرة في « كتاب الثقات » وقال : روى عنها أفلت أبو حسان . وقدامة العامري ، انتهى . وقال الخطابي : وقد ضعفوا هذا الحديث ، وقالوا : إن أفلت (٣) راويه مجهول لا يصح الاحتجاج بحديثه ، قال المنذري في « مختصره » : وفيما قاله نظر ، فإنه أفلت بن خليفة ، ويقال : فليت العامري ، ويقال : الذهلي كنيته أبو حسان ، حديثه في الكوفيين ، روى عنه سفبان الثوري . وعبد الواحد بن زياد ، وقال أحمد بن حنبل : ما أرى به بأساً ، وسئل عنه أبو حاتم الرازي ، فقال : شيخ ، وحكى البخاري أنه سمع من جصرة بنت دجاجة ، قال : وعند جصرة عجائب ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين في « الإمام » : رأيت في « كتاب الوهم والإيهام » لابن القطان المقروء عليه دجاجة « بكسر الدال » وعليها صح ، وكتب الناسخ في « الحاشية » - بكسر الدال - بخلاف واحدة الدجاج ، انتهى كلامه .

وأما حديث أم سلمة ، فرواه ابن ماجه في « سننه » (٤) « حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ومحمد بن يحيى قالا : ثنا أبو نعيم ثنا ابن أبي غنيّة عن أبي الخطاب الهجري عن محدوج (٥) الذهلي عن جصرة ، قالت : أخبرتني أم سلمة ، قالت : دخل رسول الله ﷺ صرحة هذا المسجد فنأدى بأعلى صوته : « إن المسجد لا يحل لجنب ولا لحائض » ، انتهى . ورواه الطبراني في « معجمه » قال

(١) في « الطهارة » ، في « باب الجنب يدخل المسجد » ، ص ٣٤ (٢) في « التهذيب » ، جصرة بنت دجاجة العامرية الكوفية (٣) أفلت بن خليفة : يقال له : فليت ، صدوق من الخامسة (٤) في « باب اجتناب الحائض المسجد » ، ص ٤٧ (٥) محدوج « بتقديم الحاء على الجيم » ، قال أبو نعيم : إنه يختلف في صحبته



ابن أبي حاتم في "عنه" : سمعت أبا زرعة يذكر حديثاً به عن أبي نعيم عن ابن أبي غنيّة عن أبي الخطاب عن محدوج الذهلي عن جسة ، قالت : أخبرتنى أم سلة ، فذكره ، فقال : يقولون : عن جسة عن أم سلة ، والصحيح عن جسة عن عائشة ، انتهى كلامه .

الحديث الرابع : قال النبي ﷺ : « لا تقرأ الحائض والجنب شيئاً من القرآن » ، قلت :

روى من حديث ابن عمر . ومن حديث جابر .

أما حديث ابن عمر ، فأخرجه الترمذي (١) . وابن ماجه عن إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن » ، انتهى . قال الترمذي : لا نعلمه يروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه ، انتهى . ورواه البيهقي في "سننه" (٢) وقال : قال البخاري فيما بلغني عنه : إنما يروى هذا إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ، ولا أعرفه من حديث غيره ، وإسماعيل منكر الحديث عن أهل الحجاز . وأهل العراق ، ثم قال : وقد روى عن غيره عن موسى بن عقبة ، وليس بصحيح ، انتهى . وقال في "المعرفة" : هذا حديث ينفرد به إسماعيل بن عياش ، وروايته عن أهل الحجاز ضعيفة لا يحتج بها ، قاله أحمد بن حنبل . ويحيى بن معين . وغيرهما من الحفاظ . وقد روى هذا عن غيره ، وهو ضعيف ، انتهى . وقال ابن أبي حاتم في "عنه" (٣) سمعت أبي ، وذكر حديث إسماعيل بن عياش هذا ، فقال : خطأ ، إنما هو من قول ابن عمر ، انتهى . وقال ابن عدي في "الكامل" : هذا الحديث بهذا السند لا يرويه غير إسماعيل بن عياش ، وضعفه أحمد . والبخاري . وغيرهما ، وصوب أبو حاتم وقفه على ابن عمر ، انتهى . وله طريقان آخران عند الدارقطني (٤) . أحدهما : عن المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة به . والثاني : عن محمد بن إسماعيل الحساني عن رجل عن أبي معشر عن موسى بن عقبة به . وهذا مع أن فيه رجلاً مجهولاً ، فأبو معشر رجل مستضعف إلا أنه يتابع عليه . وأما حديث جابر . فرواه الدارقطني في "سننه" في "آخر الصلاة" من حديث محمد بن الفضل عن أبيه عن طلوس عن جابر مرفوعاً نحوه ، ورواه ابن عدي في "الكامل" وأعله بمحمد بن الفضل ، وأغلظ في تضعيفه عن البخاري . والنسائي . وأحمد . وابن معين ، ووافقهم حديث يمكن أن يستدل به الطحاوي في إباحة مادون الآية للجنب ، ورواه أحمد في "مسنده" (٥) .

(١) في "الطهارة" ، في "باب الجنب والحائض أسهما لا يقرأان القرآن" ، ص ١٩ ، وابن ماجه في "الطهارة" ،

في "باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة" ، ص ٤٤ (٢) ص ٨١ (٣) ص ٤٩ (٤) ص ٤٣ ،

(٥) ص ١١٠

حدثنا عائد بن حبيب حدثني عامر بن السمط عن أبي العزيف الهمداني ، قال : أتى عليّ بوضوء فمضمض واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه <sup>(١)</sup> ثلاثاً ، وذراعيه ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجله ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضأ ، ثم قرأ شيئاً من القرآن ، ثم قال : " هذا لمن ليس بجنب ، فأما الجنب فلا ، ولا آية " ، انتهى . ولكن الدارقطني رواه في " سننه (٢) " موقوفاً بغير هذا اللفظ ، فأخرجه عن عامر بن السمط ثنا أبو العزيف الهمداني ، قال : كنا مع علي رضي الله عنه في الرحبة ، فخرج إلى أقصى الرحبة ، فوالله ما أدرى أبولاً أحدث أم غائطاً ، ثم جاء فدعا بكوز من ماء فغسل كفيه ، ثم قبضها إليه ، ثم قرأ صدراً من القرآن ، ثم قال : « اقرءوا القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة ، فان أصابه فلا ، ولا حرفاً واحداً ، انتهى . قال الدارقطني : هو صحيح عن علي ، انتهى .

حديث آخر . في منع القراءة للجنب ، رواه أصحاب السنن الأربعة <sup>(٣)</sup> من حديث عمرو ابن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي ، قال : كان رسول الله ﷺ لا يحجبه - أو لا يحجزه - عن القرآن شيء ليس الجنابة ، انتهى ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، ورواه ابن حبان في " صحيحه " . والحاكم في " المستدرک " وصححه قال : ولم يحتجنا بعبد الله بن سلمة ، ومدار الحديث عليه ، انتهى . قال النووي في " الخلاصة " : قال الشافعي : أهل الحديث لا يثبتونه ، قال البيهقي : لأن مداره على عبد الله بن سلمة " بكسر اللام " وكان قد كبر ، وأنكر حديثه وعقله ، وإنما روى هذا بعد كبره ، قاله شعبة ، انتهى كلامه .

الحديث الخامس : قال النبي ﷺ : « لا يمس القرآن إلا طاهر » ، قلت : روى من حديث عمرو بن حزم ، ومن حديث ابن عمر ، ومن حديث حكيم بن حزام ، ومن حديث عثمان ابن أبي العاص ، ومن حديث ثوبان .

أما حديث عمرو بن حزم ، فرواه النسائي في " سننه (٤) " في " كتاب الديات "

(١) في " المسند " ، غسل يديه وذراعيه : ثلاثاً ثلاثاً (٢) ص ٤٤ ، والبيهقي : ص ٨٩ ، و ٩٠ .  
(٣) أبو داود في " باب الجنب يقرأ " ، ص ٣٤ ، والترمذي في " باب - بعد باب - ما جاء في التيمم " ، ص ٢١ ، وقال : حسن صحيح . وابن ماجه في " باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة " ، ص ٤٤ ، والنسائي في " باب حجب الجنب من قراءة القرآن " ، ص ٥٢ ، والحاكم في " الأطلعة " ، في " باب الوضوء قبل الطعام وبعده بركة " ، ص ١٠٧ - ج ٤ ، وقال : صحيح الاسناد ، والطحاوي : ص ٥٢ ، والطيالسي : ص ١٧ ، وأحمد : ص ٨٣ - ج ١ ، و ص ٨٤ - ج ١ ، و ص ١١٧ - ج ١ ، و ص ١٢٤ - ج ١ (٤) قلت : الحديث أخرجه النسائي في " الديات " ، وذكر حديث عمرو بن حزم في " العقول " ، ص ٢٥١ - ج ٢ من حديث حكيم بن موسى . ومحمد بن بكار عن يحيى بن حمزة ، ولم أجده فيه : أن لا يمس القرآن إلا طاهر ، والله أعلم .



وأبو داود في "المراسيل" من حديث محمد بن بكر بن بلال عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن في "السنن . والفرائض . والديات" أن لا يمس القرآن إلا طاهر ، انتهى . وروياه أيضاً من حديث الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة ثنا سليمان بن داود الخولاني حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده بنحوه ، قال أبو داود : وهم فيه الحكم بن موسى "يعنى في قوله : سليمان بن داود" وإنما هو سليمان بن أرقم ، وقال النسائي : الأول أشبه بالصواب ، وسليمان بن أرقم متروك ، انتهى . وبالسند الثاني رواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السابع والثلاثين ، من القسم الخامس ، وقال : سليمان بن داود الخولاني من أهل دمشق ثقة مأمون ، انتهى . وكذلك الحاكم في "المستدرک" (١) وقال : هو من قواعد الاسلام ، وإسناده من شرط هذا الكتاب ، انتهى . أخرجه بطوله ، ورواه الطبراني في "معجمه" والدارقطني (٢) ، ثم البيهقي في "سنتهما" . وأحمد في "مسنده" وابن راهويه .

طريق آخر : رواه الدارقطني في "غرائب مالك" من حديث أبي ثور هاشم بن ناجية عن مبشر بن إسماعيل عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن جده ، قال : كان فيما أخذ عليه رسول الله ﷺ أن لا يمس القرآن إلا طاهر ، قال الدارقطني : تفرد به أبو ثور عن مبشر عن مالك ، فأسنده عن جده ، ثم رواه من حديث إسحاق الطباع ، أخبرني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ، قال : كان في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ أن لا يمس القرآن إلا طاهر ، قال : وهذا الصواب عن مالك ، ليس فيه عن جده ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين في "الإمام" وقوله فيه : عن جده يحتمل أن يراد به جده الأدنى ، وهو محمد بن عمرو بن حزم ، ويحتمل أن يراد به جده الأعلى ، وهو عمرو بن حزم ، وإنما يكون متصلاً إذا أريد الأعلى ، لكن قوله : كان فيما أخذ عليه رسول الله ﷺ يقتضي أنه عمرو بن حزم لأنه الذي كتب له الكتاب .

طريق آخر أخرجه البيهقي في "الخلافيات" من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله ابن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب في عهده : ولا يمس القرآن إلا طاهر ، انتهى . قلت : لم أجده عند عبد الرزاق في "مصنفه" . - وفي - تفسيره إلا مرسلاً ، فرواه في "مصنفه" في "باب الحيض" أخبرنا معمر عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال : كان في كتاب النبي ﷺ الحديث ، ورواه في "تفسيره" في "سورة الواقعة" أخبرنا معمر

(١) في "باب زكاة الذهب" ، ص ٣٩٧ - ج ١ في حديث طويل (٢) ص ٤٥ ، و ص ٢٨٣ والبيهقي في

"سنته" ، ص ٨٨ ، والدارقطني في "باب لاطلاق قبل الكاح" ، ص ٢٩٣

عن عبد الله . ومحمد ابني أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيهما أن النبي ﷺ كتب لهم كتاباً فيه : ولا يمس القرآن إلا طاهر ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق ، رواه الدارقطني <sup>(١)</sup> ثم البيهقي في "سنتهما" هكذا مرسلًا ، قال الدارقطني : هذا مرسل ، ورواه ثقات ، انتهى .

طريق آخر ، رواه البيهقي في "الخلافات" أيضاً من حديث إسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي عن عبد الله ، ومحمد ابني أبي بكر يخبرانه عن أبيهما عن جدهما عن رسول الله ﷺ أنه كتب هذا الكتاب لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن ، وأبو أويس صدوق ، أخرج له مسلم في "المتابعات" وقد روى هذا الحديث من طرق أخرى مرسل ، وسيأتي في "الزكاة" وفي "الديات" بعض ذلك إن شاء الله تعالى ، قال السهيلي في "الروض الأتق" <sup>(٢)</sup> "حديث : لا يمس القرآن إلا طاهر مرسل لا يقوم به الحجة ، وقد أسنده الدارقطني من طرق <sup>(٣)</sup> أقواها رواية أبي داود الطيالسي عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده . انتهى .

وأما حديث ابن عمر ، فرواه الطبراني في "معجمه" والدارقطني <sup>(٤)</sup> ، ثم البيهقي من جهته في "سنتهما" من حديث ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري ، قال : سمعت سالمًا يحدث عن أبيه ، قال : قال النبي ﷺ : لا يمس القرآن إلا طاهر ، انتهى . وسليمان بن موسى الأشدق يختلف فيه ، فوثقه بعضهم ، وقال البخاري : عنده مناكير ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وأما حديث حكيم بن حزام ، فرواه الحاكم في "المستدرک" في "كتاب الفضائل" <sup>(٥)</sup> من حديث سويد بن أبي حاتم ثنا مطر الوراق عن حسان بن بلال عن حكيم بن حزام ، قال : لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن ، قال : لا يمس القرآن إلا وأنت طاهر ، انتهى . قال الحاكم : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . ورواه الطبراني . والدارقطني ، ثم البيهقي في "سنتهما" .

وأما حديث عثمان بن أبي العاص ، فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن عمرو الخلال المكي ، ثنا يعقوب بن حميد ثنا هشام بن سليمان عن إسماعيل بن رافع عن محمد بن سعيد عن عبد الملك عن المغيرة بن شعبة عن عثمان بن أبي العاص أن رسول الله ﷺ قال : لا يمس القرآن إلا طاهر ، ، انتهى .

(١) ص ٤٥ من طريق الحسن بن أبي الربيع ، كما في "المصنف" ، ومن طريق ابن زنجويه ، كما في "التفسير" ، وأخرجه البيهقي في : ص ٨٧ من طريق الحسن ، كما في "المصنف" ، (٢) في "فصل تطهير عمر ليمس القرآن" ، (٣) في "السهيل" ، ص ٢١٧ - ج ١ من طرق حسان أقواها ، الخ ، قلت : طريق الطيالسي لم أجده في "سند الدارقطني" ، ولا "مسند الطيالسي" ، والله أعلم . (٤) ص ٤٥ ، والبيهقي : ص ٨٨ (٥) في "معرفة الصحابة" ، ص ٤٨٥ - ج ٣ ، والدارقطني : ص ٤٥ ، ولم أجده في "البيهقي" ، فيما عندي من أجزاء الستة ، ولم ينز الحافظ إليه أيضاً



وأما حديث ثوبان فلم أجده موصولاً ، ولكن قال ابن القطان في كتابه "الوهم والإيهام" :  
وروى علي بن عبد العزيز في "منتخبه" حدثنا إسحاق بن إسماعيل ثنا مسعدة البصري عن خصيب  
ابن جحدر عن النضر بن شفي عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان ، قال : قال رسول الله ﷺ :  
« لا يمس القرآن إلا طاهر » . والعمره هي الحج الأصغر ، انتهى . قال ابن القطان : وإسناده في غاية  
الضعف ، أما النضر بن شفي ، فلم أجده ذكره في شيء من مظانه ، فهو مجهول جداً ، وأما الخصيب  
ابن جحدر ، فقد رماه ابن معين بالكذب ، وأما مسعدة البصري ، فهو "ابن اليسع" تركه أحمد بن  
حنبل ، وخرق حديثه ، ووصفه أبو حاتم بالكذب ، وأما إسحاق بن إسماعيل فهو "ابن عبد الأعلى"  
يروى عن ابن عينة . وجري . وغيرهما ، وهو شيخ لأبي داود ، وأبو داود إنما يروى عن ثقة  
عنده ، انتهى كلامه ، وفي الباب أثران جيدان : أحدهما : أخرجه الدارقطني <sup>(١)</sup> عن إسحاق الأزرق  
ثنا القاسم بن عثمان البصري عن أنس بن مالك ، قال : خرج عمر متقلداً بالسيف ، فقيل له : إن  
ختك وأختك قد صبوا ، فأتاهما عمر ، وعندهما رجل من المهاجرين ، يقال له : "خباب" وكانوا  
يقرءون "طه" فقال : أعطوني الذي عندكم ، فأقرأه . وكان عمر يقرأ الكتب . فقالت له أخته :  
إنك رجس ، ولا يمس إلا المطهرون ، فقم فاغتسل ، أو توضأ ، فقام عمر فتوضأ ، ثم أخذ الكتاب  
فقرأ "طه" ، انتهى . ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" مطولاً ، قال الدارقطني : تفرد به القاسم  
ابن عثمان ، وليس بالقوي ، وقال البخاري : له أحاديث لا يتابع عليها . الثاني : أخرجه الدارقطني  
أيضاً عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : كنا مع سليمان ، فخرج فقضى حاجته ، ثم جاء ، فقلت : يا أبا عبد الله  
لو توضأت لعنا نسألك عن آيات ، قال : إني لست أمسه ، إنه لا يمس إلا المطهرون ، فقرأ علينا  
ما شئنا ، انتهى . وصححه الدارقطني ، قوله : روى عن إبراهيم النخعي أنه قال : أقل الطهر خمسة عشر  
يوماً ، قلت : غريب جداً <sup>(٢)</sup> .

الحديث السادس : قال النبي ﷺ : توضئ وصل : وإن قطر الدم على الحصير ، ، قلت :  
رواه ابن ماجه في "سننه" <sup>(٣)</sup> من حديث وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة  
ابن الزبير عن عائشة ، قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله

(١) في "سننه" ، ص ٤٥ ، و ص ٤٦ ، والبيهقي كلاماً في : ص ٨٨ . والثاني : من طريق الدارقطني أيضاً  
(٢) قال الحافظ في "الدراية" ، ص ٤٥ : لم أجده ، وقال العيني : ليس هذا موجوداً في الكتب المتعلقة بنفس  
الأحاديث ، اهـ . (٣) في "باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها" ، ص ٤٦ ، والطحاوي في  
"باب المستحاضة كيف تطهر للصلاة" ، ص ٦١ ، والبيهقي في "باب المستحاضة تفصل عنها أثر الدم" ، ص ٣٤٤ - ج ١ ،  
والدارقطني في "كتاب الحيض" ، ص ٧٨ ، وأحمد في "مسنده" ، ص ٤٢ - ج ٦

إني امرأة أستحاض فلا أطهر، فادع الصلاة؟ قال: لا، إنما ذلك عرق وليس بالحیضة، اجتنبی الصلاة أيام حیضك، ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة، وإن قطر الدم على الحصير، انتهى. وروى شيخنا علاء الدين في عزوه هذا الحديث لأبي داود مقلداً لغيره في ذلك، وأبو داود - وإن كان أخرجه - لكن لم يقل فيه: «وإن قطر الدم على الحصير، فليس هو حديث الكتاب، والذي أوقعه في ذلك أن أصحاب "الأطراف" عزوه لأبي داود. وابن ماجه، ومثل هذا لا ينكر على أصحاب "الأطراف" ولا غيرهم من أهل الحديث، لأن وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث، فينظر من أخرجه ولا يضره تغير بعض ألفاظه، ولا الزيادة فيه أو النقص، وأما الفقيه فلا يليق به ذلك، لأنه يقصد أن يستدل على حكم مسألة، ولا يتم له هذا إلا بمطابقة الحديث لمقصوده، والله أعلم. واعلم أن أبا داود لم ينسب عروة في هذا الحديث، كما نسب ابن ماجه. وأصحاب "الأطراف" لم يذكروه في "ترجمة عروة بن الزبير" وإنما ذكروه في "ترجمة عروة المزني" معتمدين في ذلك على قول ابن المديني (١): إن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير، ورواه أحمد. وإسحاق ابن راهويه. وابن أبي شيبة. والبخاري في "مسانيدهم" ولم ينسبوا عروة، ولكن ابن راهويه. والبخاري أخرجاه في "ترجمة عروة بن الزبير" عن عائشة، وفي لفظ لابن أبي شيبة بهذا الإسناد: أن النبي ﷺ قال: «تصلي المستحاضة، وإن قطر الدم على الحصير»، انتهى. ورواه الدارقطني في "سننه" (٢) وقال عروة بن الزبير في بعض ألفاظه: وضعف الحديث، فقال: زعم سفيان الثوري أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير، ثم نقل عن أبي داود السجستاني (٣) أنه ضعفه بأشياء: منها أن حفص بن غياث رواه عن الأعمش فوقفه على عائشة، وأنكر (٤) أن يكون (٥) مرفوعاً، ووقفه أيضاً أسباط بن محمد عن الأعمش على عائشة، وبأن الأعمش أيضاً رواه مرفوعاً أولاً، وأنكر أن يكون فيه الوضوء عند كل صلاة، وبأن الزهري رواه عن عروة عن عائشة، وقال فيه: فكانت تغتسل لكل صلاة، انتهى. وقال صاحب "التقيح": رواه الإسماعيلي، ورجاله رجال الصحيح، انتهى. وقال الترمذي في "كتاب الحج" من جامعه في "باب ما جاء في عمرة رجب": سمعت محمد بن إسماعيل يقول: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير، انتهى. وقال النسائي في "سننه" في "باب ترك الوضوء من القبلة": قال يحيى القطان: روى حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة حديثين، كلاهما لا شيء: أحدهما: أن النبي ﷺ كان يقبل

(١) قول أبي داود في "باب الوضوء من القبلة"، ص ٢٧، قال أبو داود: وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً، اهـ. يصححه سماعة عن عروة بن الزبير، والله أعلم: (٢) ص ٧٨ (٣) كلام أبي داود هذا موجود في "السنن"، ص ٤٧ (٤) يعني "حفصاً"، (٥) حديث حبيب،



بعض نسائه ثم يصلي ولا يتوضأ ، والآ خر : حديث « تصلي وإن قطر الدم على الحصر » ، انتهى . وهذا الكلام بحروفه نقله الدارقطني بإسناده عن ابن معين ، وقال البيهقي في " كتاب المعرفة " : حديث حبيب بن أبي ثابت هذا ضعيف ، ضعفه يحيى بن سعيد القطان . وعلى بن المديني . ويحيى بن معين ، وقال سفيان الثوري : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً ، ورواه حفص بن غياث عن الأعمش ، فوقفه على عائشة ، وأنكر أن يكون مرفوعاً ، ووقفه أيضاً أسباط عن الأعمش ، ورواه أيوب أبو العلاء عن الحجاج بن أرطاة عن أم كلثوم عن عائشة عن النبي ﷺ ، وهو أيضاً ضعيف لا يصح ، ورواه عمار بن مطر عن أبي يوسف عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن قير - امرأة مسروق - عن عائشة مرفوعاً ، قال الدارقطني : تفرد به عمار بن مطر ، وهو ضعيف عن أبي يوسف ، والذي عند الناس عن إسماعيل بهذا الإسناد موقوف ، انتهى كلامه . ومن أحاديث الباب ، مارواه البخاري في " صحيحه (١) " من حديث عكرمة عن عائشة قالت : اعتكفت مع النبي ﷺ امرأة من نسائه ، فكانت ترى الحمرة والصفرة ، فرمما وضعت الطست تحتها ، وهي تصلي ، انتهى .

الحديث السابع : قال النبي ﷺ : « المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ، قلت : روى من حديث جد عدى بن ثابت . ومن حديث عائشة . ومن حديث أم سلية . ومن حديث سودة بنت زمعة ، أما الأول : فرواه أبو داود (٢) والترمذي . وابن ماجه من حديث شريك عن أبي اليقظان عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال في المستحاضة : « تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتصل » ، انتهى . قال الترمذي : هذا حديث تفرد به شريك عن أبي اليقظان ، قال : وسألت محمداً " يعني البخاري " عن هذا الحديث ، فقلت له : عدى بن ثابت عن أبيه عن جده ، جد عدى ما اسمه ؟ فلم يعرفه ، وذكرت له قول يحيى بن معين : إن اسمه دينار ، فلم يعبا به ، انتهى . وقال أبو داود : حديث عدى بن ثابت هذا ضعيف لا يصح . ورواه أبو اليقظان عن عدى بن ثابت عن أبيه عن علي ، انتهى كلامه . وقال البيهقي في " المعرفة " : قال يحيى بن معين : جد عدى اسمه دينار . وقال المنذرى في " مختصره " : وقد قيل : إنه جده أبو أمه عبد الله بن يزيد الخطمي ، قال الدارقطني : ولا يصح من هذا كله شيء . انتهى . وكلام الأئمة يدل على أنه لا يعرف ما اسمه ،

(١) أخرجه البخاري في " صحيحه " ، في " الصوم في باب اعتكاف المستحاضة " ، ص ٢٧٣ (٢) في " باب من

قال : تغتسل من طهر إلى طهر " ، ص ٤٧ ، والترمذي في " باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة " ، ص ١٨ وابن ماجه في " باب المستحاضة التي عدت أيام أقرائها " ، ص ٤٦ ، ورواه الطحاوي : ص ٦١ ، والدارمي : ص ١٢

والبيهقي : ٣٤٧ - ج ١

وشريك : هو "ابن عبد الله النخعي" قاضي الكوفة ، تكلم فيه غير واحد ، وأبو اليقظان هو عثمان ابن عمير الكوفي ، ولا يحتاج بحديثه .

وأما حديث عائشة ، فرواه الطبراني في "معجمه الصغير" من حديث يزيد بن هارون أنبا أيوب أبو العلاء عن عبد الله بن شبرمة القاضي عن قير - امرأة مسروق - عن عائشة عن النبي ﷺ ، أنه قال في المستحاضة : " تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل مرة ، ثم تتوضأ إلى مثل أيام أقرائها ، ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" من حديث أبي عوانة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة سئل رسول الله ﷺ عن المستحاضة ، فقال : " تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل غسلا واحداً ، ثم تتوضأ عند كل صلاة ، ، انتهى .

وأما حديث أم سلمة ، فرواه الدارقطني في "سننه" من حديث معلى بن أسد ثنا وهيب ثنا أيوب عن سليمان بن يسار أن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت ، فأمرت أم سلمة أن تسأل رسول الله ﷺ ، فقال : " تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتستدف بثوب وتصلي ، ، انتهى . قال الدارقطني : ورواه كلهم ثقات ، ورواه ابن أبي شيبة في "مسنده" حدثنا يزيد بن هارون ثنا حجاج عن نافع عن سليمان بن يسار أن امرأته أتت أم سلمة تسأل رسول الله ﷺ لها عن المستحاضة ، فقال عليه السلام : " تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتستدف بثوب ، وتوضأ لكل صلاة ، وتصلي إلى مثل ذلك ، ، انتهى . وهذه المرأة هي "فاطمة بنت أبي حبيش" يفسره رواية الدارقطني المذكورة .

وأما حديث سودة ، فرواه الطبراني في "معجمه الأوسط" حدثنا "مورع بن عبد الله أبو ذهل المصيصي ثنا الحسن بن عيسى الحربي (١) ثنا حفص بن غياث عن العلاء بن المسيب عن الحكم بن عتيبة عن أبي جعفر (٢) عن سودة بنت زمعة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : " المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها التي كانت تجلس فيها ، ثم تغتسل غسلا واحداً ، ثم تتوضأ لكل صلاة ، ، انتهى .

## فصل

الحديث الثامن : قال النبي ﷺ : " المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، ، قلت : رواه ابن ماجه من حديث شريك عن أبي اليقظان عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ ، قال : " المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصوم وتصلي ، ،

(١) في نسخة "الجرى" ، (٢) كذا في العيني ، وقال الهيثمي في "الزوائد" ، ص ٢٨١ : جعفر عن سودة ، ولم أعرفه ، اهـ . قلت : فليراجع ، أجمع هو أم أبو جعفر ، والله أعلم :



اتهى . ورواه أبو داود ، ولفظه : « والوضوء عند كل صلاة » ، ورواه الترمذى ، ولفظه : « وتتوضأ عند كل صلاة » ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث فى الذى قبله ، ولكن له شواهد : منها حديث أخرجه أبو داود . وابن ماجه عن وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبى ثابت عن عروة ، زاد ابن ماجه : ابن الزبير عن عائشة ، قالت : جاءت فاطمة بنت أبى حبيش إلى النبى ﷺ ، فذكر خبرها ، وقال : « ثم اغتسل ثم توضئ لكل صلاة وصلى » ، انتهى . بلفظ أبى داود ، وزاد ابن ماجه فيه : « وإن قطر الدم على الحصى » ، وقد تقدم فى موضعه ، والكلام عليه .

وله طريق آخر ، رواه ابن حبان فى « صحيحه » من حديث محمد بن على بن الحسن بن شقيق سمعت أبى يقول : ثنا أبو حمزة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن فاطمة بنت أبى حبيش أتت النبى ﷺ ، فقالت : يا رسول الله إني أستحاض الشهر والشهرين ، فقال : « ليس ذاك بحيض ، ولكنه عرق » ، فإذا أقبل الحيض فدعى الصلاة عدد أيامك التى كنت تحيضين ، فإذا أدبرت فاغتسل وتوضئ لكل صلاة » ، انتهى . وهذه اللفظة « أعنى قوله : وتوضئ لكل صلاة » هى معلقة عند البخارى عن عروة فى « صحيحه » روى فى « الطهارة » فى « باب غسل الدم » من حديث أبى معاوية محمد بن حازم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت : جاءت فاطمة بنت أبى حبيش ، فقالت : يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ قال : لا ، إنما ذلك عرق وليست بالحیضة ، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسل عنك الدم ، وصلى » ، قال (١) : وقال أبى (٢) : ثم توضئ لكل صلاة حتى يحىء ذلك الوقت ، انتهى . وأخرجها الترمذى (٣) عن أبى معاوية متصلاً ، فانه أخرج الحديث من رواية وكيع : وعبد . وأبى معاوية ثلاثهم عن هشام به ، وفى آخره ، قال أبو معاوية فى حديثه : وقال : توضئ لكل صلاة حتى يحىء ذلك الوقت ، انتهى . وقال : حديث حسن صحيح ، انتهى . قد جعل ابن القطان فى « كتابه » مثل هذا تعليقا (٤) ، فقال فى « باب الاستسقاء » : قال البخارى : حدثنا .

حديث آخر ، رواه أبو يعلى الموصلى فى « مسنده » ، قال : قرئ على بشر (٥) بن الوليد اليعكندى (٦) وأنا حاضر ، قيل له : حدثكم أبو يوسف القاضى عن عبد الله بن على أبى أيوب

(١) أى هشام (٢) أى عروة : (٣) فى « باب المستحاضة » ، ص ١٨ (٤) قال الحافظ فى « الفتوح » ، ص ٢٨٦ ، على قوله : « قال أبى » ، : ادعى بعضهم أن هذا معلق ، وليس بصواب ، بل هو بالاسناد المذكور ، وادعى آخر أن قوله : « ثم توضئ » ، من كلام عروة موقوفاً عليه ، وفيه نظر ، لأنه لو كان كلامه لقال : ثم تتوضأ بصيغة الاخبار ، فلما أتى به بصيغة الأمر شاكلة الأمر الذى فى المرفوع ، وهو قوله : « فاغتسل » ، اهـ . قلت : المدعى الآخر البهقي ، حيث قال فى « سننه » ، ص ٣٤٤ - ج ١ : والصحيح أن هذه الكلمة من قول عروة بن الزبير ، اهـ . ويؤيده ما فى « الداريمى » ، ص ١٠٦ ، قال هشام : فكان أبى يقول : تغتسل غسل الأول ، ثم ما يكون بعد ذلك فاتها تطهر وتصل ، اهـ . (٥) فى نسخة « بشر » ، (٦) فى نسخة « اليعكندى » ،

الأفريق عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر أن النبي ﷺ أمر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة ؟ انتهى . ومن طريق أبي يعلى الموصلي ، رواه البيهقي في "المعرفة" . قال البيهقي : وأبو يوسف القاضي ثقة إذا كان يروى عن ثقة ، إلا أن الأفريق لم يحتج به صاحبنا الصحيح ، وابن عقيل مختلف في الاحتجاج به ، انتهى .

حديث آخر ، روى ابن أبي شيبة في "مسنده" حدثنا يزيد بن هارون ثنا حجاج عن نافع عن سليمان بن يسار أن امرأته أتت أم سلمة تسأل رسول الله ﷺ عن المستحاضة ، فقال عليه السلام : « تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتستنفر بثوب وتوضأ لكل صلاة ، وتصلي إلى مثل ذلك » ، انتهى . وقد تقدم في الحديث الذي قبله .

الحديث . قال النبي ﷺ : « المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة » ، قلت : غريب ، جداً (١) قال الطحاوي في "شرح الآثار" (٢) : « ومذهبنا قوى من جهة النظر ، وذلك أنا عهدنا الإجماع ، إما خروج خارج . أو خروج وقت ، فخرج الخارج معروف ، وخروج الوقت حدث في المسح على الخفين ، فرجعنا في هذا الحدث المختلف فيه ، فجعلناه كالحدث الذي أجمع عليه ، ووجد له أصل ، ولم نجعله كما لم يجمع عليه ، ولم نجعله أصلاً ، لأننا لم نعهد الفراغ من الصلاة حدثاً قط ، انتهى .

## فصل في النفاس

الحديث التاسع : روت أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ وقت للنساء أربعين يوماً ، قلت : رواه أبو داود (٣) . والترمذي . وابن ماجه من حديث كثير بن زياد أبي سهل ، قال : حدثني مسة الأزديّة عن أم سلمة ، قالت : كانت المرأة من نساء النبي ﷺ تقعد في النفاس أربعين يوماً . أو أربعين ليلة ، وكنا نطلى وجوهنا بالورس من الكلف ، انتهى . زاد أبو داود في لفظ : لا يأمرها النبي ﷺ بقضاء صلاة النفاس ، انتهى . قال الترمذي : قال البخاري : أبوسهل ثقة ، ولم يعرف هذا الحديث إلا من حديثه ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" (٤) « بزيادة أبي داود ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . ورواه الدارقطني ، ثم البيهقي في "سنتهما" ،

(١) قال الحافظ في "الدراية" ، لم أجده هكذا ، اه . قال المعين في "البتاية" ، ص ٤١٦ : قال بعضهم : هذا غريب : يعني بلفظ : « لوقت كل صلاة » ، قلت : ليس كذلك ، بل روى هذا الحديث بهذه اللفظة في بعض ألقاط حديث فاطمة بنت أبي حبيش نوضي لوقت كل صلاة ، ذكره ابن قدامة في "المغني" ، وروى الامام أبو حنيفة هكذا : المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة ، ذكره السرخسي في "اللبسوط" ، وروى أبو عبد الله بن بطة بإسناده عن حمزة بنت جحش أنه عليه السلام أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة ، والغسل يعني عن الوضوء ، فبطل الاشتراط لكل صلاة : ، اه . (٢) ص ٦٤ (٣) في "باب وقت النساء" ، ص ٤٩ ، والترمذي في "باب كم تمكث النساء" ، ص ٢٠ ، وابن ماجه في "باب النفاس كم تجلس" ، ص ٤٧ ، وسياق النخرج ملق من الروايتين في "أبو داود" ، (٤) ص ١٧٥ .



وأخرجه الدارقطني (١) أيضاً عن الحكم بن عتيبة عن مسة به ، وقال ابن تيمية في "المنتقى" : معنى الحديث : أى كانت النفساء تؤمر أن تقعد أربعين يوماً ، قال : إذ لا يمكن أن يتفق عادة نساء عصر في نفاس ولا حيض ، انتهى . وقال عبد الحق في "أحكامه" : أحاديث هذا الباب معلولة ، وأحسنها حديث مسة الأزديّة ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : وحديث مسة أيضاً معلول ، فإن مسة المذكورة ، وتكنى "أم بسّ" (٢) لا يعرف حالها ولا عيناها ، ولا يعرف في غير هذا الحديث ، وأيضاً فأزواج النبي ﷺ لم يكن منهن نفساء معه إلا خديجة ، ونكاحها كان قبل الهجرة ، فلا معنى لقولها : قد كانت المرأة إلى آخره ، إلا أن تريد بنسائه غير أزواجه من بنات . وقريبات . وسرية عارية ، والله أعلم ، انتهى كلامه . وأعله ابن حبان في "كتاب الضعفاء" بكثير بن زياد ، وقال : إنه يروى الأشياء المقلوبات ، فاستحق مجانبته ما انفرد به من الروايات ، انتهى .

أحاديث الباب ، روى ابن ماجه في "سننه" (٣) حدثنا عبد الله بن سعيد : ثنا الحاربي عن سلام بن سليم الطويل عن حميد عن أنس أن رسول الله ﷺ وقت للنفساء أربعين يوماً ، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ، انتهى . ورواه الدارقطني في "سننه" (٤) ثم قال : لم يروه عند حميد غير سلام هذا ، وهو ضعيف ، انتهى . وقال صاحب "التنقيح" : لم يخرج ابن ماجه في "كتابه" لسلام غير هذا الحديث ، انتهى .

حديث آخر ، رواه الحاكم في "مستدركه" (٥) من حديث أبي بلال الأشعري ثنا أبو شهاب عن هشام بن حسان عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص ، قال : وقت رسول الله ﷺ للنساء في نفاسهن أربعين يوماً ، انتهى ، قال الحاكم : إن سلم هذا الإسناد من أبي بلال فانه مرسل صحيح ، لأن الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص ، انتهى . ورواه الدارقطني في "سننه" وقال : أبو بلال الأشعري ضعيف ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الحاكم في "المستدرك" أيضاً عن عمرو بن الحصين ثنا محمد بن عبد الله ابن علاثة عن عبدة بن أبي لبابة عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو ، قال رسول الله ﷺ : "تنتظر النفساء أربعين ليلة ، فإن رأت الطهر قبل ذلك فهي طاهر ، وإن جاوزت الأربعين فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل وتصلي ، فإن غلبها الدم توضأت لكل صلاة ، ، انتهى . قال الحاكم : وعمرو بن الحصين . ومحمد بن علاثة ليسا من شرط الشيخين ، وإنما ذكرته شاهداً ، انتهى .

(١) ص ٨٢ (٢) بفتح الموحدة ، كذا في "البناء" : ص ٤٢٩ - ج ١ ، (٣) ص ٤٨

(٤) ص ٨١ ، (٥) ص ١٢٦

ورواه الدارقطني في "سننه"، وقال: عمرو بن الحصين. وابن علاثة متروكان ضعيفان، انتهى. حديث آخر أخرجه الدارقطني عن أبي بلال الأشعري ثنا حبان عن عطاء<sup>(١)</sup> عن عبد الله ابن أبي مليكة عن عائشة أن رسول الله ﷺ وقت للنساء في نفاسهن أربعين يوماً، انتهى. وتقدم تضعيفه لأبي بلال، ورواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" من حديث حسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، قالت: وقت رسول الله ﷺ للنساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر فتغتسل وتصل، ولا يقربها زوجها في الأربعين، انتهى. ثم قال: حديث لا يصح، وحسين بن علوان كان يضع الحديث، انتهى. وعطاء هذا هو "عطاء بن عجلان" هكذا نسبة الطبراني في "جمعه أحاديث من اسمه عطاء" وهو جزء حديثي، قال الطبراني: لا يعلم هذا الحديث يروى بهذا الإسناد إلا من جهة عطاء بن عجلان، وهو كوفي ضعيف، تفرد في روايته بأشياء، منها هذا الحديث، ولم يروه عن ابن أبي مليكة أحد غيره، انتهى.

حديث آخر، رواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا أحمد بن خلد ثنا عبيد بن جناد<sup>(٢)</sup> ثنا سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر عن الأشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر، قال: وقت للنساء أربعين يوماً، انتهى.

حديث آخر، أخرجه ابن عدي في "الكامل" عن العلاء بن كثير الدمشقي عن مكحول عن أبي داود<sup>(٣)</sup> وأبي هريرة، قالوا: قال رسول الله ﷺ: «تنتظر النساء أربعين يوماً، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك، فإن بلغت أربعين يوماً ولم تر الطهر فتغتسل، وهي بمنزلة المستحاضة»، انتهى. وضعف العلاء بن كثير عن البخاري. والنسائي. وابن المديني. وابن معين، ووافقهم، وقد أشار ابن الجوزي في "التحقيق" إلى هذا الحديث، فقال: وقد روى أصحابنا عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا مضى أربعون فهي مستحاضة تغتسل وتصل»، ثم قال: وهذا الحديث لا أعرفه، وأقره صاحب "التنقيح" على ذلك وسكت عنه، وقد رواه ابن عدي، كما ذكرناه، وتقدم نحوه عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، وإن جاوزت الأربعين فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل وتصل، كما رواه الحاكم. والدارقطني. والله أعلم.

(١) في الدارقطني: ص ٨٢ من طريق سعد بن الصلت، قال: ثنا عطاء بن عجلان، الخ، قال الدارقطني: عطاء متروك (٢) عبيد بن جناد ضعيف "دراية"، (٣) مكحول لم يسمع من أبي الدرداء: ولا من أبي هريرة "دراية"،



## باب الأنجاس

الحديث الأول : قال النبي ﷺ : « حثيه ، ثم اقرصيه ، ثم اغسله بالماء » ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، وروى الأئمة الستة <sup>(١)</sup> في " كتبهم " واللفظ لمسلم من حديث هشام بن عروة عن امرأته فاطمة بنت المنذر بن الزبير عن جدته أسماء بنت أبي بكر ، قالت : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ، فقالت : إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة كيف تصنع به ؟ قال : « تحته » ، ثم تقرصه بالماء ، ثم تنضحه ، ثم تصلي فيه ، انتهى . وفي رواية لأبي داود : « حثيه ، ثم اقرصيه بالماء ، ثم انضحيه » ، وفي رواية له : « فان رأت فيه دماً فلتقرصه بشيء من ماء ، ولتنضح ما لم تر ، وتصلي فيه » ، ورواه ابن أبي شيبة ، وفيه قال : « اقرصيه بالماء واغسله وصلي فيه » ، ورواه الإمام أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود في " كتاب المتقى " حدثنا محمود بن آدم ثنا سفيان عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء أن امرأة سألت النبي ﷺ عن الثوب يصيبه نجاسة ، فقال : « حثيه واقرصيه ورشيه بالماء » ، انتهى . والمصنف إنما استدل بهذا الحديث على وجوب الطهارة من الثياب ، والبيهقي في " سننه " استدل به على أصحابنا في " وجوب الطهارة بالماء دون غيره من المائعات " وهو مفهوم لقب لا يقول به إمامه ، واستدل لنا على ذلك بحديث عمار « إنما يغسل الثوب من خمس » ، وسيأتي الكلام عليه قريباً .

الحديث الثاني : قال النبي ﷺ : « فان كان بهما أذى فليمسحهما بالأرض ، فان الأرض لهما طهور » ، قلت : روى من حديث أبي هريرة . ومن حديث الخدرى . ومن حديث عائشة . أما حديث أبي هريرة ، فرواه أبو داود <sup>(٢)</sup> من طريقين : أحدهما : عن محمد بن كثير الصنعاني عن الأوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : إذا وطئ أحدكم الأرض فليمسحها بالتراب » ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع السادس والستين ، من القسم الثالث ، والحاكم في " المستدرک " <sup>(٣)</sup> وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، انتهى . قال النووي في " الخلاصة " : رواه أبو داود

(١) المسلم في " باب نجاسة الدم وكيفية غسله " ، ص ١٤٠ . والبخاري في " باب غسل الدم " ، ص ٣٦ ، وأبو داود في " باب المرأة يغسل ثوبها الذي تلبسه في حيفها " ، ص ١٤٠ . وص ٥٨ ، وابن جارود في " الحيض " ، ص ٦٤ .  
(٢) في " باب الأذى يصيب الثوب " ، ص ٦١ ، والطحاوي : ص ٣١ (٣) ص ١٦٦

بإسناد صحيح ، انتهى . وقال ابن القطان في " كتابه " هذا حديث رواه أبو داود من طريق لا يظن بها الصحة ، فإنه رواه من حديث محمد بن كثير عن الأوزاعي به ، ومحمد بن كثير (١) " الصنعاني الأصل ، المصيصي الدار " أبو يوسف ضعيف ، وأضعف ما هو عن الأوزاعي ، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : قال أبي : هو منكر الحديث ، يروى أشياء منكورة ، وقال : صالح بن أحمد بن حنبل قال أبي : هو عندي ليس بثقة ، انتهى كلامه .

الطريق الثاني (٢) : عن عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي ، قال : أنبئت أن سعيد المقبري حدث عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى فإن التراب له طهور » ، انتهى . قال المنذرى في " مختصره " : الأول : فيه محمد بن عجلان ، وفيه مقال لم يحتج به . والثاني : فيه مجهول ، انتهى .

وأما حديث الخدري ، فرواه أبو داود في " الصلاة (٣) " عن موسى بن إسماعيل عن حماد ابن زيد عن أبي نعام السعدي عن أبي نضرة عن الخدري ، قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره ، فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاته ، قال : « ما حملكم على إلقاء نعالكم ؟ قالوا : رأيناك ألقيت نعليك ، فآلقينا نعالنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن جبرئيل أتاني ، فأخبرني أن فيهما قدراً ، وقال : إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر ، فإن رأى في نعليه قدراً أو أذى فليمسحه ، وليصل فيهما » . ورواه ابن حبان أيضاً في " صحيحه " في النوع الثامن والسبعين ، من القسم الأول ، إلا أنه لم يقل فيه : وليصل فيهما ، ورواه عبد بن حميد . وإسحاق بن راهويه . وأبو يعلى الموصلي في " مسانيدهم " بنحو أبي داود .

وأما حديث عائشة ، فرواه أبو داود أيضاً (٤) عن محمد بن الوليد أخبرني سعيد بن أبي سعيد عن القعقاع بن حكيم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمعناه ، ولم يذكر لفظه ، ورواه ابن عدي في " الكامل " عن عبد الله بن زياد بن سمعان القرشي مولى أم سلمة عن سعيد المقبري عن القعقاع بن حكيم عن أبيه عن عائشة ، قالت : سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يظاً

(١) محمد بن كثير ، وإن ضعف لكن تابعه على هذا أبو المغيرة ، والوليد بن مزير ، وعمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي ، وكلهم ثقات ، ومحمد بن عجلان ، وإن ضعفه بعضهم لكن الأكثرين على توثيقه ، ويؤيد هذا الحديث ما أخرجه المؤلف في " باب الصلاة في النعل " ، من حديث أبي سعيد " عون " ، ص ١٤٨ - ج ١ (٢) أخرجه أبو داود . والحاكم (٣) في " باب الصلاة في النعل " ، ص ١٠٢ - ج ١ (٤) في " باب الأذى يصب النعل " ، ص ٦١



بنعليه في الأذى ، قال : « التراب لها ظهور » ، انتهى . وضعف عبد الله هذا عن البخاري . ومالك . وأحمد . وابن معين ، ووافقهم ، وقال : الضعف على حديثه بـ « ورواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" من طريق الدارقطني بسنده إلى ابن سميان به ، وقال : قال الدارقطني : مدار الحديث على ابن سميان ، وهو ضعيف ، قال ابن الجوزي : قال مالك : هو كذاب ، وقال أحمد : متروك الحديث ، انتهى كلامه .

**الحديث الثالث :** روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة في المني : « فاغسله إن كان رطباً وافركه إن كان يابساً » ، قلت : غريب ، وروى الدارقطني في "سننه" (١) « من حديث عبد الله بن الزبير (٢) ثنا بشر بن بكر ثنا الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ، قالت : كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً ، انتهى . ورواه البزار في "مسنده" وقال : لا يعلم أسنده عن عائشة إلا عبد الله بن الزبير (٣) هذا ، ورواه غيره عن عمرة مرسل ، انتهى . قال ابن الجوزي في "التحقيق" : والخفية يحتجون على نجاسة المني بحديث روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة : « اغسله إن كان رطباً وافركه إن كان يابساً » ، قال : وهذا حديث لا يعرف ، وإنما روى نحوه من كلام عائشة ، ثم ذكر حديث الدارقطني المذكور ، والله أعلم ، ومن الناس من حمل فرك الثوب على غير الثوب الذي يصل فيه ، وهذا ينتقض بما وقع في "مسلم" (٤) ، كنت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصل فيه ، وعند أبي داود (٥) : ثم يصل فيه ، والفاء ترفع احتمال غسله بعد الفرك ، وحمله بعض المالكية على الفرك بالماء ، وهذا ينتقض بما في "مسلم" أيضاً لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يابساً بظفري ، والله أعلم .

**أحاديث الباب ،** روى البخاري . ومسلم (٦) من حديث عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فيخرج ، فيصلي وأنا أنظر إلى بقع الماء في ثوبه ، انتهى . قال البيهقي : وهذا لا منافاة بينه وبين قولها : كنت أفرك من ثوبه ، ثم يصل فيه ، كما لا منافاة بين

(١) ص ٤٦ ، والطحاوي في : ص ٣٠ ، والبيهقي : ص ٤١٧ - ج ٢ (٢) الحميدي (٣) عبد الله بن الزبير ابن عيسى القرشي الحميدي المسكن أبو بكر ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب ابن عيينة ، قال الحاكم : كان البخاري إذا وجد الحديث عن الحميدي لا يزوه إلى غيره « تقريب » ، (٤) في « باب حكم المني » ، ص ١٤٠ - ج ١ (٥) في « باب المني يصيب الثوب » ، ص ٥٩ ، وفيه : فيصل فيه ، اهـ . وأخرجه الطحاوي : ص ٣١ ، وفيه : ثم يصل فيه (٦) البخاري في « باب غسل المني وفركه » ، ص ٣٦ ، ومسلم في « باب حكم المني » ، ص ١٤٠ ، وأقرب ألفاظ المخرج ما عند الدارقطني : ص ٤٦ ، وأخرج ابن جارود ص ٧٣ من حديث عائشة ، قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أصابه المني غسل مآصيه ، ثم يخرج إلى الصلاة ، وأنا أنظر إلى البقع في ثوبه من أثر الغسل ، اهـ

غسله قدميه ومسحه على الخنفين ، انتهى . وقال ابن الجوزي<sup>(١)</sup> : ليس في هذا الحديث حجة ، لأن غسله كان للاستقذار لا للنجاسة .

حديث آخر ، إنما يغسل الثوب من خمس : سيأتي قريباً .

الآثار : روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حسين بن علي عن جعفر بن برقان عن خالد بن أبي عزة ، قال : سألت رجل عمر بن الخطاب ، فقال : إني احتلمت على طنفسة ، فقال : « إن كان رطباً فاغسله ، وإن كان يابساً فاحككه ، وإن خفي عليك فارششه بالماء ، انتهى .

أحاديث الخصوم ، روى أحمد في "مسنده" حدثنا معاذ بن معاذ أنبأ عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يسلمت المني من ثوبه بعرق الأذخر ، ثم يصلي فيه ، ويحته يابساً ثم يصلي فيه ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الدارقطني في "سننه" . والطبراني في "معجمه" عن إسحاق بن يوسف الأزرق عن شريك القاضي عن محمد بن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup> عن عطاء عن ابن عباس قال : سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب ، قال : « إنما هو بمنزلة المخاط أو البزاق ، وقال : إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بأذخرة » ، انتهى . قال الدارقطني : لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك ، انتهى . قال ابن الجوزي في "التحقيق" : وإسحاق إمام مخرج له في "الصحيحين" ، ورفعه زيادة ، وهي من الثقة مقبولة ، ومن وقفه لم يحفظ ، انتهى . ورواه البيهقي في "المعرفة"<sup>(٣)</sup> "من طريق الشافعي ثنا سفيان عن عمرو بن دينار . وابن جريج كلاهما عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً ، وقال : هذا هو الصحيح موقوف ، وقد روى عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعاً ، ولا يثبت ، انتهى .

الحديث الرابع : قال النبي ﷺ : « إنما يغسل الثوب من خمس » ، وذكر منها المني ، قلت : رواه الدارقطني في "سننه"<sup>(٤)</sup> "من حديث ثابت بن حماد عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عمار ، قال : مر بي رسول الله ﷺ ، وأنا أسقي راحلة لي في ركوة ، إذ تنخمت فأصابني نخامتي ثوبي ، فأقبلت أغسلها ، فقال : « يا عمار ما نخامتك ولا دموعك إلا بمنزلة الماء الذي في ركوتك ، إنما يغسل

(١) قال الشوكاني في "النيل" ، ص ٤٨ - ج ١ : قالوا : الأصل الطهارة ، فلا ينتقل عنها إلا بدليل ، وأجيب بأن التعبد بالازالة غسلاً أو مسحاً أو فركا أو حناً أو سلتاً أو حكاً ثابت ، ولا معنى لكون الشيء نجساً ، إلا أنه مأمور بإزالته بما أحال عليه الشارع ، فلصواب أن المني نجس يجوز تطهيره بأحد الأمور الواردة ، اهـ . (٢) قال الدارقطني : محمد بن عبد الرحمن هو ابن أبي ليلى ثقة في حفظه ، وقال في موضع آخر : ضعيف الحديث سيء الحفظ ، وقال في موضع آخر : ردىء الحفظ كثير الهم . (٣) وقال في "السنن" ، ص ٤١٨ - ج ٢ : هذا صحيح عن ابن عباس من قوله : وقد روى مرفوعاً ، ولا يصح رفعه ، اهـ . (٤) في "باب نجاسة البول" ، ص ٤٧ بمعناه .



الثوب من خمس : من البول . والغائط . والمني . والدم . والقىء ، انتهى . قال الدارقطني : لم يروه غير ثابت بن حماد ، وهو ضعيف جداً ، انتهى . ورواه ابن عدى في "الكامل" وقال : لا أعلم روى هذا الحديث عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد ، وله أحاديث في أسانيدھا الثقات يخالف فيها ، وهي مناكير ومقلوبات ، انتهى . قلت : وجدت له متابعا عند الطبراني ، رواه في "معجمه الكبير" من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد به سنداً ومثلاً ، وبقيّة الإسناد : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا علي بن بحر ثنا إبراهيم بن زكريا العجلي ثنا حماد بن سلمة به .

واعلم أنّي وجدت الحديث في نسختين صحيحتين من مسند البزار : من رواية ثابت بن حماد ، وليس فيه المني ، وإنما قال : إنما يغسل الثوب من الغائط . والبول . والقىء . والدم ، انتهى . قال البزار : وثابت بن حماد كان ثقة ، ولا يعرف أنه روى غير هذا الحديث ، انتهى . نقل البزار ذلك عن شيخ شيخه إبراهيم بن زكريا ، وقال البيهقي في "سننه الكبرى" في "باب التطهير بالماء دون المائعات" : وأما حديث عمار بن ياسر أن النبي ﷺ قال له : "يا عمار ما نخامتك" إلى آخره ، فهو باطل لأصله ، إنما رواه ثابت بن حماد عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن عمار ، وعلي بن زيد غير محتج به ، وثابت بن حماد متهم بالوضع ، انتهى . وكان البيهقي رحمه الله توهم أن تشبيه النخامة في الحديث بالماء في الطهورية ، وليس كذلك ، إنما التشبيه في الطهارة ، أي النخامة طاهرة لا يغسل الثوب منها ، وإنما يغسل من كذا وكذا ، ولفظ الحديث يدل عليه ، إذ لا يلزم من تشبيه شيء بشيء استواءهما من كل الوجوه ، فصح أن ما قاله غير ظاهر ، وعلي بن زيد روى له مسلم مقروناً بغيره ، وقال العجلي : لا بأس به ، وفي موضع آخر قال : يكتب حديثه ، وروى له الحاكم في "المستدرک" ، وقال الترمذي : صدوق<sup>(١)</sup> ، وثابت هذا قال شيخنا علماء الدين : ما رأيت أحداً بعد الكشف اتّام جعله متهماً بالوضع غير البيهقي ، وقد ذكره في "كتاب المعرفة" في هذا الحديث ، ولم ينسبه إلى الوضع ، وإنما حكى فيه قول الدارقطني . وقول ابن عدى المتقدمين ، والله أعلم .

الحديث الخامس : عن النبي ﷺ أنه قال : « زكاة الأرض يبسها »<sup>(٢)</sup> قلت : غريب ، وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن أبي جعفر محمد بن علي ، قال : زكاة الأرض يبسها ، وأخرج عن ابن الحنفية<sup>(٣)</sup> وأبي قلابة ، قال : إذا جفت الأرض فقد زكت ، وروى عبد الرزاق في

(١) من رجال اللسان (٢) استدلل أبو داود على المسألة بحديث أبي هريرة : كانت الكلاب تبول وتقبل وتذبر في المسجد ، فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك ، وجوب عليه بقوله : « باب في طهور الأرض إذا يبست » ، ص ٦٠ ، وأخرجه البخاري في « الوضوء » ، في « باب إذا شرب الكلب في الأثناء » ، ولكنه لم يذكر تبول ، وأخرج غيره بسند البخاري ، وزاد قبل قوله : تهبل ، تبول ، وبعدها واو العطف قاله الحافظ (٣) في « باب من قال : إذا كانت جافة فهو زكاتها » ، ص ١١ ، وأثر أبي جعفر في الباب الذي قبله ص ١٤

”مصنفه“ أخبرنا معمر عن أيوب عن أبي قلابة، قال: جفوف الأرض ظهورها، انتهى. وقد يستدل الخصم بما أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> عن أنس، قال: بينما نحن في المسجد مع رسول الله ﷺ إذ جاء أعرابي، فقام يبول في المسجد، فقال عليه السلام: «لا تزموه، فتركوه حتى بال، ثم أمر رجلاً فدعا بدلو من ماء فشنه عليه، مختصر، وورد فيه: ”الحفر“ من طريقين مسندين. وطريقين مرسلين: فالمسندان: أحدهما: عن سيمان بن مالك عن أبي وائل عن عبد الله، قال: جاء أعرابي فبال في المسجد، فأمر النبي ﷺ بمكانه فاحتفر وصب عليه دلو من ماء، انتهى. وذكر ابن أبي حاتم في ”علاقته“ أنه سمع أبا زرعة يقول في هذا الحديث: إنه منكر ليس بالقوي، انتهى. أخرجه الدارقطني في ”سننه (٢)“. الثاني: أخرجه الدارقطني أيضاً عن عبد الجبار بن العلاء عن ابن عينة عن يحيى ابن سعيد عن أنس أن أعرابياً بال في المسجد، فقال عليه السلام: «احفروا مكانه، ثم صبوا عليه ذنباً من ماء»، قال الدارقطني: وهم عبد الجبار على ابن عينة، لأن أصحاب ابن عينة الحفاظ روه عنه عن يحيى بن سعيد بدون ”الحفر“، وإنما روى ابن عينة هذا عن عمرو بن دينار عن طاوس أن النبي ﷺ قال: احفروا مكانه، مرسل، انتهى. وأما المرسلان: فأحدهما: هذا الذي أشار إليه الدارقطني، رواه عبد الرزاق في ”مصنفه“. والثاني: رواه أبو داود في ”سننه (٣)“ عن عبد الله ابن معقل قال: صلى أعرابي، فذكر القصة، وفي آخره، فقال عليه السلام: «خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه، وأهريقوا على مكانه ماء»، قال أبو داود: هذا مرسل، فان ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ.

حديث لا أصحابنا في تقدير النجاسة المغلظة بالدرهم، أخرجه الدارقطني في ”سننه (٤)“ عن روح بن غطيف عن الزهري عن أبي سلية عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم، وفي لفظ إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب وأعيدت الصلاة، انتهى. قال البخاري: حديث باطل، وروح هذا منكر الحديث، وقال ابن حبان: هذا حديث موضوع لاشك فيه، لم يقله رسول الله ﷺ، ولكن اخترعه أهل الكوفة، وكان روح ابن غطيف يروي الموضوعات عن الثقات، وذكره ابن الجوزي في ”الموضوعات“ وذكره أيضاً من حديث نوح بن أبي مريم عن يزيد الهاشمي عن الزهري عن أبي سلية عن أبي هريرة مرفوعاً

(١) في ”باب وجوب غسل البول وغيره“، ص ١٣٨، والبخاري أيضاً، في ”الطهارة“، وفي ”الأدب“، في ”باب الرقي في الأمركله“، ص ٨٩٠ (٢) ص ٤٨، والطحاوي: ص ٨، وقال الدارقطني: سيمان مجهول (٣) في ”الطهارة“، في ”باب الأرض يصيبها البول“، ص ٦٠ (٤) الدارقطني: ص ١٥٤، والبخاري في ”التاريخ الصغير“، ص ١٣٨، قال: روى روح بن غطيف به، وقال: هذا لا يتابع عليه



نحوه ، وأغلظ في نوح بن أبي مريم قوله : وإنما كان يعني بول ما يؤكل لحمه ، مخففاً عند أبي حنيفة .  
وأبي يوسف ، لمكان الاختلاف في نجاسة أو لتعارض النصين ، يشير بتعارض النصين ، إلى حديث  
« استنزهوا من البول » مع حديث العرنين ، وقد مرّ ، وكذلك قوله : وإن أصابه بول الفرس  
لم يفسده حتى يفحش عند أبي حنيفة لتعارض الآثار ، يشير إليهما أيضاً .

## فصل في الاستنجاء

الحديث السادس : روى عن النبي ﷺ أنه واظب عليه "يعني الاستنجاء" قلت : فيه  
أحاديث : منها ما أخرجه البخاري . ومسلم <sup>(١)</sup> عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء ،  
فأحمل أنا و غلام نحوي إداوة من ماء . وعنزة ، فيستنجي بالماء ، انتهى . في لفظ آخر كان رسول الله  
ﷺ يتبرّز لحاجته ، فأتته بالماء فيغتسل به ، انتهى .

حديث آخر أخرجه أبو داود <sup>(٢)</sup> عن شريك عن إبراهيم بن جرير عن المغيرة عن أبي زرعة  
عن أبي هريرة ، قال : كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء ، أتته بماء في تور أو ركوة فاستنجي ، ثم  
مسح يده على الأرض ، ثم أتته بإناء آخر ، فتوضأ ، انتهى .

حديث آخر ، رواه ابن ماجه في "سننه" <sup>(٣)</sup> حدثنا هناد بن السري ثنا أبو الأحوص عن  
منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، قالت : ما رأيت رسول الله ﷺ خرج من غائط  
قط إلا مس ماء ، انتهى . وأخرجه أيضاً عن جابر الجعفي عن زيد العمي عن أبي الصديق  
الناجي عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يغسل مقعدته ثلاثاً ، قال ابن عمر : فعلناه فوجدناه  
دواءً وطهوراً ، انتهى .

حديث آخر أخرجه البيهقي في "سننه" <sup>(٤)</sup> عن عبد الوهاب بن عطاء ثنا سعيد عن قتادة  
عن معاذة عن عائشة ، قالت : مُرُوا <sup>(٥)</sup> أزواجكن أن يغسلوا أثر الغائط والبول ، فإن رسول الله  
ﷺ كان يفعله وأنا أستحيهم ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبد الرحيم بن

(١) البخاري في "الطهور" ، في "باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء" ، ص ٢٧ ، ومسلم في "باب النهي  
عن الاستنجاء بالين" ، ص ١٣٢ - ج ١ ، واللفظ له (٢) في "باب الرجل يده بالأرض إذا  
استنجنى" ، ص ٨ (٣) في "باب الاستنجاء بالماء" ، (٤) ص ١٠٦ ، والنسائي : ص ١٨ في "باب  
الاستنجاء بالماء" ، عن قتيبة ثنا أبو عوانة عن قتادة به ، وفيه : يستطيعوا بالماء ، وكذا الترمذي : ص ٥ - ج ١  
(٥) كذا في "العلل" ، وفي البيهقي "مرن" ،

سليمان عن سعيد به ، قال البيهقي : ورواه أبو قلابة . وغيره عن معاذة العدوية ، فلم يسنده (١) إلى فعل النبي ﷺ ، وقتادة حافظ ، ثم أخرج عن الأوزاعي ، قال : حدثني أبو عمار عن عائشة أن نسوة من أهل البصرة دخلن عليها ، فأمرتهن أن يستنجين ، وقالت : مرن أزواجكن بذلك ، فإن رسول الله ﷺ كان يفعله ، وقالت : هو شفاء من الباسور ، انتهى . ثم قال : قال الإمام أحمد : هذا مرسل ، أبو عمار شداد لا أراه أدرك عائشة ، انتهى . والمصنف رحمه الله استدل بمواظبته عليه السلام على الاستنجاء لمذهبنا أنه سنة على عادته في ذلك ، واستدل لنا ابن الجوزي في " التحقيق " بحديث أبي هريرة المتقدم " تعاد الصلاة من قدر الدرهم " ، وقد تقدم الكلام عليه ، وينبغي أن يكتب هنا .

أحاديث في وجوب الاستنجاء ، استدل ابن الجوزي في " التحقيق " للقائلين بوجوب الاستنجاء بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ مرّ بقبرين ، فقال : « إنما ليعذبان وما يعذبان في كبير : أما أحدهما : فكان لا يستبرئ من بوله . وأما الآخر : فكان يمشي بالنميمة ، رواه البخاري . ومسلم (٢) ، وبحديث رواه أبو داود (٣) . والنسائي عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ ، قال : « إذا ذهب أحدهم لحاجته فليستطب بثلاثة أحجار ، ورواه الدارقطني ، وقال : إسناده صحيح ، وسيأتي الكلام عليه قريباً .

الحديث السابع : قال النبي ﷺ : « وليستنج بثلاثة أحجار » ، قلت : رواه البيهقي في " سننه " من حديث القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال : « إنما أنالكم مثل الولد إذا ذهب أحدهم إلى الغائط ، فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها بغائط ولا بول ، وليستنج بثلاثة أحجار » ، ونهى عن الروث والرمة ، وأن يستنجي الرجل يمينه ، انتهى . ورواه أبو داود (٤) . والنسائي . وابن ماجه . وابن حبان في " صحيحه " . وأحمد في " مسنده " كلهم بلفظ : وكان بثلاثة أحجار ، فلذلك عزونه للبيهقي ، لأنه بلفظ الكتاب ، ومعنى الحديث في " مسلم (٥) " من حديث سليمان . قيل له : قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة ؟ فقال سليمان : أجل ، نهانا أن نسقبل القبلة بغائط أو بول . أو أن نستنجي باليمين ، أو نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار أو نستنجي برجيع ، أو عظم ، انتهى .

(١) في " الملل " ، ص ٤٢ ، قلت لأبي زرعة : إن شعبة يروي عن يزيد الرشك عن معاذة عن عائشة موقوفاً ، وأسنده قتادة فأبيها أصح ؟ قال : حديث قتادة مرفوع أصح ، وقتادة أحفظ ، ويزيد الرشك ليس به بأس ، اهـ .

(٢) البخاري في " باب الوضوء من غير حدث " ، ص ٣٤ ، ومسلم في " باب الدليل على نجاسة البول " ، ص ١٤١ .

(٣) في " باب الاستنجاء بالأحجار " ، ص ٧ ، والنسائي في " الاجتزاء بالاستطابة بالحجارة دون غيرها " ، ص ١٧ .

(٤) في " باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة " ، ص ٣ ، والنسائي في " باب النهي عن الاستطابة بالروث " ، والطحاوي في " باب الاستنجاء " ، ص ٧٢ ، وابن ماجه في " باب الاستنجاء بالحجارة " ، ولفظه . وأمر بثلاثة أحجار (٥) في " باب الاستطابة " ، ص ١٣٠ - ج ١ .



حديث آخر بلفظ الكتاب ، رواه الدارقطني في "سننه" حدثنا عبد الباقي بن قانع ثنا أحمد بن الحسن<sup>(١)</sup> المضرى ثنا أبو عاصم ثنا زمعة بن صالح عن سلبة بن وهرام عن طاوس عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قضى أحدكم حاجته فليستنجد بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد أو ثلاثة حثيات من تراب » ، قال زمعة : فحدثت به ابن طاوس ، فقال : أخبرني أبي عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : بهذا سواء ، قال الدارقطني : لم يسنده غير المضرى ، وهو كذاب ، وغيره يرويه عن طاوس مرسل<sup>(٢)</sup> ليس فيه ابن عباس ، وقد رواه ابن عينة عن سلبة عن طاوس قوله ، انتهى . ومن طريق الدارقطني ، رواه ابن الجوزى في "العلل المتناهية" وذكر كلامه .

حديث آخر أخرجه ابن عدى في "الكامل" عن حماد بن الجعد ثنا قتادة حدثني خلاد الجهني عن أبيه السائب<sup>(٣)</sup> أن النبي ﷺ قال : « إذا دخل أحدكم الخلاء فليستنجد بثلاثة أحجار » ، انتهى . وضعف حماد بن الجعد عن ابن معين . والنسائي ، ثم قال : وهو حسن الحديث ، ومع ضعفه يكتب حديثه ، انتهى . وروى أبو داود<sup>(٤)</sup> . والنسائي من حديث مسلم بن قرط عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه ثلاثة أحجار ، فليستطب بها ، فأنها تجزى عنه » ، انتهى . ورواه الدارقطني بلفظ : فليستطب بثلاثة أحجار فأنها تجزى عنه ، وقال : إسناده صحيح ، انتهى . وروى الطبراني في "معجمه" من حديث الهقل بن زياد عن الأوزاعي عن عثمان بن أبي سورة عن أبي شعيب الحضرمي عن أبي أيوب الأنصاري<sup>(٥)</sup> ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا تغوط أحدكم فليتمسح بثلاثة أحجار ، فإن ذلك كافيه » ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين في "الإمام" : واستدل من جوز الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار بما رواه البخاري في "صحيحه"<sup>(٦)</sup> حدثنا أبو نعيم ثنا زهير عن أبي إسحاق ، قال : ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول : أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجد ، فأخذت روثه فأتيته بها ، فأخذ الحجرين وألقى الروث ، وقال : « هذا ركس » ، ورواه الترمذي<sup>(٧)</sup> من حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله ، واعترض عليه بثلاثة أشياء : الأول : ادعاء الانقطاع بين أبي إسحاق .

(١) أحمد بن الحسن بن أبان للمضرى من رجال الميزان ، (٢) قال البيهقي ص ١١ : هذا هو الصحيح عن طاوس ، من قوله ، اهـ . (٣) حديث السائب قال الميمني في "الزوائد" ، ص ٢١١ : رواه الطبراني في "الكبير" - وال الأوسط ، وفيه : حماد بن الجعد ، وقد أجمعوا على ضعفه ، اهـ . (٤) في "باب الاستنجاء بالأحجار" ، ص ٧ ، والنسائي في "باب الاجتزاء في الاستطابة بالحجارة" ، ص ١٨ (٥) حديث أبي أيوب قال في "الزوائد" ، ص ٢١١ - ج ١ : رواه الطبراني في "الكبير" - وال الأوسط ، ورجاله موقعون ، إلا أن أبا شعيب صاحب أبي أيوب ، فلم أرفقه تعديلاً ولا جرحاً . (٦) في "باب لا يستنجى بروت" ، ص ٢٧ (٧) في "باب الاستنجاء بالحجرين" ،

وعبد الرحمن بن الأسود، وأن فيه تدليساً من أبي إسحاق، ذكر البيهقي في "الخلافيات" عن ابن الشاذكوني، قال: ما سمعت بتدليس قط أعجب من هذا ولا أخفى، قال أبو عبيدة: لم يحدثني، ولكن عبد الرحمن عن فلان عن فلان، ولم يقل: حدثني. فجاز الحديث، وسار الاعتراض. الثاني: الاختلاف في إسناده، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول في حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله: "إن النبي ﷺ استنجد بمجبرين وألقى الروثة" فقال أبو زرعة: اختلفوا في إسناده، فمنهم من يقول: عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله، ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله، والصحيح عندي حديث أبي عبيدة، وكذلك روى إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة. وإسرائيل أحفظهم، وقال الترمذي: سألت عبد الله بن عبد الرحمن (١) أي الروايات في هذا، عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه شيء، وسألت محمداً عن هذا فلم يقض فيه شيء، وكأنه رأى حديث زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله أشبه، فوضعه في "كتابه الجامع"، وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل، لأنه أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع. الاعتراض الثالث: روى الدارقطني (٢)، ثم البيهقي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ ذهب لحاجته، فأمر ابن مسعود أن يأتيه بثلاثة أحجار، فأتاه بمجبرين وروثة، فألقى الروثة، وقال: «إنها ركس اثنتي بمجر»، انتهى. قال البيهقي: تابعه (٣) أبو شيبة إبراهيم بن عثمان (٤) عن أبي إسحاق، قال الشيخ: والجواب: أما الأول: وهو التدليس، فقد نبه البخاري على عدمه بعد ما أخرج هذا الحديث، فقال: وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق: حدثني عبد الرحمن هذا، واعترضه البيهقي في "الخلافيات" بأن قال: وذكر إبراهيم (٥) بن يوسف لسماع أبي إسحاق لا يجعله متصلاً، ثم أسند من جهة عباس الدوري عن يحيى بن معين، قال: إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، ليس بشيء، انتهى. قال: وذكر البخاري لرواية إبراهيم بن يوسف - لعصد - رفع التدليس بما يقتضي

(١) الدارمي، (٢) ص ٢٠، وأحمد: ص ٤٥٠ - ج ١، من طريق أبي إسحاق عن علقمة، وهو منقطع، كما قال البيهقي في "كتاب الفرائد"، ص ١٤٩: أبو إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً، واختلف على أبي إسحاق في الاسناد كما قال الدارقطني ص ٢٠: قد اختلف على أبي إسحاق في إسناده هذا الحديث وقد بينت الاختلاف في موضع آخر اهـ. (٣) لم أجده قوله: تابعه، الم (٤) قال: إبراهيم بن عثمان متروك "تقريب"، و "الميزان"، (٥) قال النسائي: ليس بالقوي، وقال الجوزجاني: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: حسن الحديث يكتب حديثه، وقال ابن عدي: له أحاديث مألوفة، وليس بمنكر الحديث يكتب حديثه، ذكره ابن حبان في الثقات، قال الدارقطني: ثقة، وقال ابن معين: ليس كأقوى ما يكون، وقال أبو داود: ضعيف "تقريب"،



أنه عنده في حيث من ترجح به ، ويؤيد ذلك أن ابن أبي حاتم ، قال : سمعت أبي يقول : يكتب حديثه ، وهو حسن الحديث ، ووجه آخر في رفع التدليس ما ذكره الإسماعيلي في "صحيحه" المستخرج على البخاري ، بعد رواية الحديث من جهة يحيى بن سعيد عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن عبد الله أن يحيى بن سعيد لا يرضى أن يأخذ عن زهير عن أبي إسحاق ما ليس بسامع لأبي إسحاق ، وأما الوجه الثاني : وهو الاختلاف ، وما قيل فيه من الترجيح لرواية أبي عبيدة عن أبيه من قول أبي زرعة . وأبي عيسى ، فلعل البخاري لم يرد ذلك متعارضاً ، وجعلهما إسنادين . أو أسانيد ، وما يعارض كون الصحيح أبو عبيدة عن أبيه رواية البخاري عن أبي إسحاق ، وقوله : ليس أبو عبيدة ذكره ، وهذا نفي لروايته عن أبي عبيدة عن أبيه صريحاً ، وأما الوجه الثالث : وهو زيادة "اقتنى بحجر" فان الدارقطني لم يتعرض لها ، لما رواها ، ولا البيهقي ، وهي منقطعة ، فان أبا إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً بإقراره على نفسه ، وقد صرح البيهقي بذلك في موضع آخر من "سننه" ، وسكت عنه هنا ، قال البيهقي في "باب الدية أخماس" : إن أبا إسحاق عن علقمة منقطع ، لأنه رآه ولم يسمع منه ، انتهى . والحديث في "البخاري" وليس فيه هذه الزيادة ، كما قدمناه ، والله أعلم ، انتهى كلام الشيخ تقي الدين ملخصاً محرراً . وقال ابن الجوزي في "التحقيق" : وحديث البخاري ليس فيه حجة ، لأنه يحتمل أن يكون عليه السلام أخذ حجراً ثالثاً مكان الروثة ، وبالاختمال لا يتم الاستدلال ، انتهى .

الحديث التاسع : قال عليه السلام : «من استجمر فليوتر ، ومن فعل فحسن ، ومن لا فلا حرج» ، قلت : رواه أبو داود (١) وابن ماجه من حديث ثور بن يزيد عن حصين الحميري عن أبي سعد الخير عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من استجمر فليوتر ، من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج ، مختصر ، ورواه أحمد في "مسنده" . والبيهقي في "سننه" . وابن حبان في "صحيحه" والحديث في "الصحيحين" دون هذه الزيادة (٢) عن أبي هريرة مرفوعاً ، من استجمر فليوتر ، وفي لفظ لمسلم "فليستجمر وترأ" قال البيهقي بعد أن رواه : وهذا الحديث إن صح فأنما أراد وترأ

(١) في "باب الاستئثار في الخلاء" ، ص ٦ ، وابن ماجه في "باب الارتياح للغائط" ، ص ٢٩ ، والطحاوي في "باب الاستجمار" ، ص ٧٢ ، وأحمد : ص ٣٧١ - ج ٢ ، والبيهقي : ص ٩٤ - ج ١ ، وأخرجه الحاكم في "المستدرک" في الأثرية ، ص ١٣٧ ، وقال : في صحيح الاسناد ، قال الذهبي : صحيح ، وقال الحافظ في "الفتح" ، ص ٢٢٥ : حسنة الاسناد ، وقال ابن حزم في "المحلى" ، ص ٩٩ - ج ١ : ابن حصين مجهول ، وأبو سعد كذلك . وتعبه المحشى في "الأول" ، (٢) قال الحافظ في "الفتح" ، : هذه الزيادة حسنة الاسناد . وأخذ بهذه الرواية أبو حنيفة . ومالك ، فقالوا : لا يعتبر العدد ، بل المعتبر الايتار "تحفة الأحوزي" ،

بعد الثلاث ، ثم استدل على هذا التأويل بحديث أخرجه عن أبي هريرة <sup>(١)</sup> مرفوعاً « إذا استجمر أحدكم فليوتر ، فإن الله وتر يحب الوتر ، أما ترى السموات سبعاً ، والأرضين سبعاً ، والطواف ١١٦ ، وذكر أشياء ، انتهى . وهذا فيه نظر ، أما قوله إن صح ، فقد ذكرنا أن ابن حبان رواه في « صحيحه » ، وأما تأويله بوتر يكون بعد ثلاث فدعوى من غير دليل ، ولو صح ذلك يلزم منه أن يكون الوتر بعد الثلاث مستحباً ، لأمره عليه السلام به على مقتضى هذا التأويل ، وعندهم لو حصل النقاء بالثلاث فالزيادة عليها ليست مستحبة ، بل هي بدعة ، وإن لم يحصل النقاء بالثلاث ، فالزيادة عليها واجبة لا يجوز تركها ، ثم حديث « أما ترى السموات سبعاً ، على تقدير صحته لا يدل على أن المراد بالوتر ما يكون بعد الثلاث ، لأنه ذكر فرداً من أفراد الوتر ، إذ لو أريد بذلك السبع بخصوصها للزم بذلك وجوب الاستنجاء بالسبع ، لأنها المأمور به في ذلك الحديث ، والله أعلم . قوله : نزلت في أقوام يتبعون الحجارة بالماء » يعني قوله تعالى : ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾ ، قلت : رواه البزار في « مسنده » حدثنا عبد الله بن شبيب ثنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز <sup>(٢)</sup> قال : وجدت في « كتاب - أبي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس » قال : نزلت هذه الآية في أهل قبا ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ، والله يحب المتطهرين ﴾ فسألهم رسول الله ﷺ ، فقالوا : إنا تتبع الحجارة الماء ، انتهى . قال البزار : هذا حديث لا نعلم أحداً رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد العزيز ، ولا يعلم أحداً روى عنه إلا ابنه ، انتهى . قال الشيخ تقي الدين في « الإمام » : قال ابن أبي حاتم : محمد بن عبد العزيز بن عمرو بن عبد الرحمن بن عوف روى عن أبي زناد . والزهري . وهشام بن عروة . وأبيه ، وروى عنه بكار بن عبد الله بن أخي همام . وسهل بن بكار . وإبراهيم ، قال : سألت أبي عنه ، فقال : هم ثلاثة إخوة : محمد بن عبد العزيز . وعبد الله بن عبد العزيز . وعمر بن عبد العزيز ، وهم ضعفاء في الحديث ، ليس لهم حديث مستقيم ، وليس لمحمد عن أبي الزناد . والزهري . وهشام بن عروة حديث صحيح ، انتهى كلامه . وذهل الشيخ محي الدين النووي عن هذا الحديث ، فقال في الخلاصة التي له بعد أن ذكر حديث ابن ماجه : وأما ما اشتهر في كتب التفسير . والفقهاء من جمعهم بين الأحجار والماء فباطل لا يعرف ، انتهى . وحديث ابن ماجه أخرجه في « سننه <sup>(٣)</sup> » عن عتبة بن أبي حكيم عن طلحة بن نافع أخبرني أبو أيوب . وجابر بن عبد الله . وأنس بن مالك ، لما نزلت ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾ قال رسول الله ﷺ : « يا معشر

(١) حديث أبي هريرة هذا أخرجه الحاكم في « المستدرک » ، ص ١٥٨ ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، وقال

الذهبي : قلت : منكر ، الحارث ليس بعدة ، أم (٢) محمد بن عبد العزيز الذي أشار بجلد مالك « الزوائد » ،

ص ٢١٢ (٣) في « باب الاستنجاء بالماء » ، ص ٣٠



الأنصار إن الله قد أتى عليكم في الطهور ، فما طهوركم ؟ قالوا : تتوضأ للصلاة وتغتسل من الجنابة ونستنجى بالماء ، قال : هو ذاكم فعليكموه ، انتهى . وسنده حسن ، وعنه بن أبي حكيم فيه مقال ، قال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به ، وضعفه النسائي ، وعن ابن معين فيه روايتان ، وأخرجه الحاكم في " المستدرک (١) " وصححه ، ورواه البيهقي في " سننه (٢) " وبوب عليه " باب الجمع في الاستنجاء بين المسح بالأحجار والغسل " وهو غير مطابق للتبويب ، وفي الباب أثر جيد أخرجه البيهقي في " سننه " عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن علي بن أبي طالب ، قال : إن من كان قبلكم كانوا ييعرون بعراً ، وأنتم تطلتون ثلثاً ، فأتبعوا الحجارة الماء ، انتهى . ورواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا يحيى بن يعلى عن عبد الملك بن عمير به ، ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " حدثنا الثوري عن عبد الملك بن عمير به .

الحديث العاشر : عن النبي ﷺ أنه نهى عن الاستنجاء بالعظم والروث ، قلت : فيه أحاديث ، فروى البخاري في " بدء الخلق (٣) " من حديث أبي هريرة ، قال له النبي ﷺ : « أبغى أحجاراً أستنفض بها ، ولا تأتي بعظم ولا بروث » ، قلت : ما بال العظام والروث ؟ قال : هما من طعام الجن ، مختصر .

حديث آخر ، روى الجماعة (٤) إلا البخاري من حديث سلمان ، قال : نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو أن نستنجى برجيع أو عظم ، وفي لفظ : ونهى عن الروث والعظام . حديث آخر ، روى مسلم (٥) من حديث علقمة عن ابن مسعود حديث الوضوء بالنيذ ، وفيه : وسألوه الزاد ، فقال : « لكم كل عظم ولكم كل بعرة علف لدوابكم » ، ثم قال : لا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم ، ورواه الترمذي ، ولفظه : قال : « لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام » ، فإنهما زاد إخوانكم من الجن ، انتهى .

حديث آخر أخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن تلمس بعظم أو بعراً ، انتهى . واقتصر شيخنا علاء الدين مقلداً لغيره على حديث عزاه للدارقطني عن أبي هريرة ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يستنجى بعظم أو روث ، وهذا ذهول فاحش ، فإنه في الكتب الستة ، فالمقلد ذهل ، والمقلد جهل ، واستدل ابن الجوزي في " التحقيق - للشافعي " أن الاستنجاء لا يصح

(١) ص ٣٣٤ - ح ٢ (٢) ص ١٠٥ - ج ١ (٣) في أبواب بعد كتاب المناقب و " باب ذكر الجن " ، ص ٥٤٢ (٤) المسلم في " الاستطابة " ، ص ١٣٠ (٥) في " باب الحجر بالقراءة في الصبح " ، ص ١٨٤ - ح ١ ، والترمذي في " باب كراهية ما يستنجى به " ، ص ٥

بالعظام والروث ، ويوجب إعادة الاستنجاء منهما بأحاديث النهي ، وليس فيها حجة ، إذ لا يلزم من النهي عدم الصحة ، وأحسن ما استدل على ذلك حديث أخرجه الدارقطني في "سننه" عن يعقوب بن كاسب عن سلمة بن رجاء عن الحسن بن الفرات عن أيه عن أبي حازم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى أن يستنجى بعظم أو روث ، وقال : «إنهما لا يطهران» ، انتهى . قال الدارقطني : إسناده صحيح ، ورواه ابن عدي في "الكامل" وأعله بسلمة بن رجاء (١) وقال : إن أحاديثه أفراد وغرائب ، وتحدث عن قوم بأحاديث لا يتابع عليها ، انتهى .

حديث في النهي عن الاستنجاء بالجلد أخرجه الدارقطني في "سننه" عن موسى بن أبي إسحاق الأنصاري عن عبد الله بن عبد الرحمن عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يستطيب أحدكم بعظم أو روث أو جلد ، انتهى . قال الدارقطني : لا يصح ذكر الجلد ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" وعلته الجهل بحال موسى بن أبي إسحاق ، قال : وذكره ابن أبي حاتم ، ولم يعرف من أمره بشيء . فهو عنده مجهول ، وعبد الله بن عبد الرحمن أيضاً مجهول ، قال (٢) : وهو أيضاً مرسل ، لأنه ممن لم يسم من يذكر عن نفسه أنه رأى أو سمع ، وإن لم يشهد لأحدهم التابعي الراوي عنه بالصحة ، انتهى كلامه .

الحديث الحادي عشر : عن النبي ﷺ أنه نهى عن الاستنجاء باليمين ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في "كتبهم" (٣) عن أبي قتادة ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا بال أحدكم فلا يمسه ذكره يمينه ، وإذا أتى الخلاء فلا يمسح يمينه ، وإذا شرب فلا يشرب نفساً واحداً» ، انتهى . أخرجه مطولاً ومختصراً ، وقد تقدم للجماعة إلا البخاري عن سلمان عن النبي ﷺ ، وفيه نهى عن الاستنجاء باليمين .



(١) سلمة بن رجاء الكوفي صدوق يقرب من الثامنة "تقريب" ، (٢) أي ابن القطان . (٣) البخاري في "باب النهي عن الاستنجاء باليمين" ، ص ٢٧ ، ومسلم في "الأشربة" ، ص ١٢٤ مختصراً ، وأبوداود في "باب كراهية مس الذكر باليمين والاستبراء" ، ص ٦ ، واللفظ له ، والنسائي في "باب النهي عن الاستنجاء باليمين" ، ص ١٨ ، وابن ماجه في "باب كراهية مس الذكر باليمين" ، ص ٢٧



# كتاب الصلاة

## باب المواقيت

الحديث الأول : روى في حديث إمامة جبرئيل عليه السلام " أنه أم رسول الله ﷺ في اليوم الأول حين طلع الفجر ، وفي اليوم الثاني حين أسفر جداً وكادت الشمس تطلع ، ثم قال في آخر الحديث : ما بين هذين وقت لك ولأمتك " ، قلت : حديث " إمامة جبرئيل " رواه جماعة من الصحابة : منهم ابن عباس . وجابر بن عبد الله . وابن مسعود . وأبو هريرة . وعمر بن حزم . وأبو سعيد الخدري . وأنس بن مالك . وابن عمر .

أما حديث ابن عباس ، فأخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> والترمذي عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش ابن أبي ربيعة عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة أخبرني نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس أن النبي ﷺ ، قال : " أئمني جبرئيل عند البيت مرتين : فصلي الظهر في الأولى منهما : حين كان النوى مثل الشراك ، ثم صلي العصر حين كان كل شيء مثل ظله ، ثم صلي المغرب حين وجبت الشمس ، وأفطر الصائم ، ثم صلي العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلي الفجر حين برق الفجر ، وحرّم الطعام على الصائم ، وصلي المرة الثانية : الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس ، ثم صلي العصر حين كان ظل كل شيء مثليه ، ثم صلي المغرب لوقته الأول ، ثم صلي العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلي الصبح حين أسفرت الأرض ، ثم التفت إلى جبرئيل ، فقال : يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك ، والوقت فيما بين هذين الوقتين ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، ورواه ابن حبان في " صحيحه " والحاكم في " المستدرک " <sup>(٢)</sup> وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . وعبد الرحمن بن الحارث هذا تكلم فيه أحمد ، وقال : متروك الحديث ، هكذا حكاه ابن الجوزي في " كتاب الضعفاء " وليسنه النسائي . وابن معين . وأبو حاتم الرازي ، ووثقه ابن سعد . وابن حبان ، قال في " الإمام " : ورواه أبو بكر بن خزيمة في " صحيحه " ، وقال ابن عبد البر في " التمهيد " : وقد تكلم بعض الناس في حديث ابن عباس هذا بكلام لا وجه له . ورواه كلهم مشهورون بالعلم ، وقد أخرجه عبد الرزاق

(١) و " المواقيت " ، ص ٦٢ ، والترمذي في " باب ملجاء في المواقيت " ، ص ٢١ ، واللفظ له .

والطحاوي في : ص ٨٧ ، وأحمد : ص ٣٣٣ - ج ١ ، والبيهقي : ص ٣٦٤ ، والدارقطني : ص ٩٦

(٢) ص ١٩٣ - ج ١

عن الثوري . وابن أبي سبرة عن عبد الرحمن بن الحارث بإسناده ، وأخرجه أيضاً عن العمري عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس نحوه ، قال الشيخ : وكأنه اكتفى بشهرة العلم مع عدم الجرح الثابت ، وأكد هذه الرواية بمتابعة ابن أبي سبرة عن عبد الرحمن ، ومتابعة العمري عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه ، وهي متابعة حسنة ، انتهى كلامه .

وأما حديث جابر ، فرواه الترمذي <sup>(١)</sup> . والنسائي ، واللفظ له من طريق ابن المبارك عن

حسين بن علي بن الحسين حدثني وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله ، قال : جاء جبرئيل إلى النبي ﷺ حين زالت <sup>(٢)</sup> الشمس ، فقال : قم يا محمد فصل الظهر حين مالت الشمس ، ثم مكث حتى إذا كان في الرجل مثله جاءه للعصر ، فقال : قم يا محمد فصل العصر ، ثم مكث حتى إذا غابت الشمس جاءه ، فقال : قم فصل المغرب ، فقام فصلها حين غابت الشمس سواء ، ثم مكث حتى إذا غاب الشفق جاءه ، فقال : قم فصل العشاء فقام فصلها ، ثم جاءه حين سطع الفجر في الصباح ، فقال : قم يا محمد فصل الصبح ، ثم جاءه من الغد حين كان في الرجل مثله ، فقال : قم يا محمد فصل ، فصلي الظهر ، ثم جاءه حين كان في الرجل مثله ، فقال : قم يا محمد فصل ، فصلي العصر ، ثم جاءه للمغرب حين غابت الشمس وقتاً واحداً لم يزل عنه ، فقال : قم يا محمد فصل ، فصلي المغرب ، ثم جاءه للعشاء حين ذهب ثلث الليل الأول ، فقال : قم يا محمد فصل ، فصلي العشاء ، ثم جاءه للصبح حين أسفر جداً ، فقال : قم يا محمد فصل ، فصلي الصبح ، ثم قال : ما بين هذين وقت كله ، انتهى . قال الترمذي : قال محمد "يعني البخاري" : حديث جابر أصح شيء في المواقيت ، انتهى . قال : وفي الباب عن أبي هريرة . وبريدة . وأبي موسى . وأبي مسعود . وأبي سعيد . وجابر . وعمرو بن حزم . والبراء . وأنس ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" والحاكم في "المستدرک" <sup>(٣)</sup> وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه لعله <sup>(٤)</sup> حديث الحسين بن علي الأصغر ، انتهى . حسين الأصغر هو "أخو أبي جعفر" وابن علي بن الحسين ، قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ورواه أحمد . وابن راهويه ، وقال : ابن القطان في "كتابه" هذا الحديث يجب أن يكون مرسلًا <sup>(٥)</sup> لأن جابراً لم يذكر من حديثه بذلك ، وجابر لم يشاهد ذلك صحيحة الإسراء لما علم أنه أنصاري إنما صحب بالمدينة ، ولا يلزم ذلك في حديث أبي هريرة . وابن عباس ، فانهما روي إمامة جبرئيل من قول النبي ﷺ ، انتهى .

(١) و "باب ما جاء في المواقيت" ، ص ٢٢ ، والنسائي في "باب أول وقت العشاء" ، ص ٩١ ، والبيهقي في "باب وقت المغرب" ، ص ٣٦٨ - ج ١ (٢) و - س - "مالت" ، (٣) ص ١٩٦ (٤) و - س - "لعله" ، (٥) قلت : أخرج الحاكم في "المستدرک" ، ص ١٩٦ عن عبد الكريم عن عطاء عن جابر ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : أمي جبريل بمكة مرتين ، قال الحاكم : عبد الكريم هذا هو ابن أبي الحارث بلا شك ، وإنما خرجته شاهداً . قال الذهبي : عبد الكريم واه ، اه .



قال في "الإمام" : وهذا المرسل <sup>(١)</sup> غير ضار ، فمن أبعد البعد أن يكون جابر سمعه من تابعي عن صحابي ، وقد اشتهر أن مراسيل الصحابة مقبولة وجهالة عينهم غير ضارة ، انتهى .

وأما حديث أبي مسعود ، فرواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" حدثنا بشر بن عمرو الزهراني حدثني سلمة بن بلال <sup>(٢)</sup> ثنا يحيى بن سعيد حدثني أبو بكر بن عمرو بن حزم عن أبي مسعود الأنصاري <sup>(٣)</sup> قال : جاء جبرئيل إلى النبي ﷺ ، فقال : قم فصل - وذلك لدلوك الشمس حين مالت - فقام رسول الله ﷺ فصل الظهر أربعاً ، ثم أتاه حين كان ظله مثله ، فقال : قم فصل ، فقام فصل العصر أربعاً ، ثم أتاه حين غربت الشمس ، فقال له : قم فصل ، فقام فصل المغرب ثلاثاً ، ثم أتاه حين غاب الشفق ، فقال له : قم فصل ، فقام فصل العشاء الآخرة أربعاً ، ثم أتاه حين برق الفجر ، فقال له : قم فصل ، فقام فصل الصبح ركعتين ، ثم أتاه من الغد حين كان ظله مثله ، فقال له : قم فصل ، فقام فصل الظهر أربعاً ، ثم أتاه حين كان ظله مثليه ، فقال : قم فصل العصر ، فقام فصل العصر أربعاً ، ثم أتاه للوقت الأول حين غربت الشمس ، فقال : قم فصل المغرب ، فقام فصل المغرب ثلاثاً ، ثم أتاه بعد ما غاب الشفق وأظلم ، فقال له : قم فصل ، فقام فصل العشاء الآخرة أربعاً ، ثم أتاه حين طلع الفجر وأسفر ، فقال له : قم فصل الصبح ، فقام فصل الصبح ركعتين ، ثم قال جبرئيل : ما بين هذين وقت صلاة ، قال يحيى : فحدثني محمد بن عبد العزيز بن عمر أن جبرئيل قال للنبي ﷺ : هذه صلواتك وصلوات الأنبياء قبلك ، انتهى . ورواه البيهقي في "كتاب المعرفة" <sup>(٤)</sup> من حديث أيوب بن عتبة ثنا <sup>(٥)</sup> أبو بكر بن عمرو بن حزم عن عروة بن الزبير عن ابن أبي مسعود عن أبيه ، فذكر نحوه ، قال البيهقي : فأيوب بن عتبة ليس بالقوي ، انتهى . ورواه البيهقي بالسند الأول <sup>(٦)</sup> في "كتاب السنن" وقال : إنه منقطع لم يسمع أبو بكر من ابن مسعود وإنما هو بلاغ بلغه ، انتهى . وقد وصله في "كتاب المعرفة" ، ورواه الطبراني في "معجمه" ، وينظر إسناده ، وفي "الإمام"

(١) وى - س - "الارسال" ، (٢) وى "البيهقي" ، سليمان بن بلال ، فليراجع (٣) حديث أبي مسعود هذا ما فيه من الانقطاع يخالف حديث عائشة وى "الصحيحين" ، وى عدد الركعات ، قالت : فرضت الصلاة ركعتين ، ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم فرضت أربعاً أخرجه البخاري وى "المجرة" ، ص ٥٦٠ ، وى رواية عند مسلم في "صلاة المسافرين" ، ص ٢٤١ - ج ١ إن الصلاة أول ما فرضت ركعتين ، اهـ . وهذا حديث صحيح متفق عليه ، ورواية الخرج رحمه الله حديث أبي مسعود . وأنسى ص ٣١٠ . (٤) أورد الهيثمي في "الزوائد" ، ص ٣٠٤ - ج ١ بتمامه ، وقال : رواه الطبراني في "الكبير" ، وقال : أيوب بن عتبة الأكثر على تضعيفه . (٥) وى نسخة "أبنأنا" ، (٦) أخرج البيهقي حديث أبي مسعود في "سننه" ، ص ٣٦١ وى "باب عدد ركعات الصلوات الخمس" ، من حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بالاستناد المتقدم ، وقال في آخره : أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم لم يسمعه من أبي مسعود الأنصاري ، وإنما هو بلاغ بلغه ، اهـ . فليحذر ما نقل الخرج عن البيهقي .

لم يستده إلا أيوب بن عتبة ، انتهى . واعلم أن حديث أبي مسعود في "الصحيحين" (١) "إلا أنه غير مفسر ، ولفظهما عن أبي مسعود أنصاري ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «نزل جبرئيل فأمني فصليت معه ، ثم صليت معه ، ويحسب بأصابعه خمس صلاة ، ثم قال : بهذا أمرت ، ، انتهى . وليس في "الصحيحين" غير ذلك ، والله أعلم . أخرجاه من طريق مالك عن الزهري عن عروة عن بشير بن أبي مسعود عن أبيه ، وأخرجه أبو داود (٢) عن أسامة بن زيد الليثي عن الزهري ، فزاد فيه : فرأيت رسول الله ﷺ يصلي الظهر حين تزول الشمس ، وربما آخرها حين يشتد الحر ، ورأيت يصلي العصر والشمس مرتفعة يضاء ، فينصرف الرجل من الصلاة ، فيأتي ذا الحليفة قبل غروب الشمس ، ويصلي المغرب حين تسقط الشمس ، ويصلي العشاء حين يسود الأفق ، وصلي الصبح مرة بغلس ، ثم صلى مرة أخرى فأسفر ، ثم كانت صلاته بعد ذلك بغلس حتى مات ، ثم لم يعد إلى أن يسفر ، انتهى . قال أبو داود : ورواه ، مالك . ومعمرو . وابن عينة . والليث بن سعد . وغيرهم لم يذكروا الوقت الذي صلى فيه ، ولم يفسروه ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" عن مسنده (٣) عن أسامة به ، قال : لم يسفر النبي ﷺ بالفجر إلا مرة واحدة ، ثم ساقه ، وسيأتي في حديث الإسفار .

وأما حديث أبي هريرة ، فرواه البزار في "مسنده" حدثنا إبراهيم بن نصر (٤) ثنا أبو نعيم ثنا عمر بن عبد الرحمن بن أسيد عن محمد بن عمار بن سعد أنه سمع أبا هريرة يذكر أن رسول الله ﷺ حدثهم أن جبرئيل عليه السلام جاءه فصلى به الصلاة وقتين وقتين ، إلا المغرب ، جاءني فصلي بي الظهر حين كان النىء مثل شراك نعل ، ثم جاءني فصلي بي العصر حين كان فيء مثلي ، ثم جاءني المغرب فصلي بي ساعة غابت الشمس ، ثم جاءني العشاء فصلي بي ساعة غاب الشفق ، ثم جاءني الفجر فصلي بي ساعة برق الفجر ، ثم جاءني من الغد فصلي بي الظهر حين كان النىء مثلي ، ثم جاءني العصر فصلي بي حين كان النىء مثلين ، ثم جاءني المغرب فصلي بي ساعة غابت الشمس لم يغيره عن وقته الأول ، ثم جاءني العشاء فصلي بي حين ذهب ثلث الليل الأول ، ثم أسفر بي في الفجر حتى لا أرى في السماء نجماً ، ثم قال : ما بين هذين وقت ، انتهى . قال البزار : ومحمد بن عمار بن سعد هذا لا نعلم

(١) أخرجه البخاري في "بدء الخلق" ، في "باب ذكر الملائكة" ، ص ٤٥٧ ، ومسلم في "الصلاة" ، في "باب أوقات الصلوات الخمس" ، ص ٢٢١ - ج ١ ، وسياق الخرج من حديث الليث دون مالك (٢) في "باب المواقيت" ، ص ٦٢ ، وفي سياق الخرج بعض اختصار ، وأخرجه الدارقطني : ص ٩٣ أيضاً ، والبيهقي ص ٤٣٥ - ج ١ (٣) وفي - س - عن ابن خزيمة بسنده ، (٤) إبراهيم بن نصر لم أجد من ترجمه ، وبقيّة رجاله ثقات "زوائد" ، ص ٣٠٣ - ج ١



روى عنه إلا محمد بن عبد الرحمن بن أسيد ، انتهى . ورواه النسائي في "سننه (١)" أخبرنا الحسين بن حريث أبو عمار ثنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : هذا جبرئيل عليه السلام جاءكم يعلمكم دينكم ، فصلي الصبح حين طلع الفجر ، وصلي الظهر حين زاغت الشمس ، ثم صلي العصر حين رأى الظل مثله ، ثم صلي المغرب حين غربت الشمس ، وحل فطر الصائم ، ثم صلي العشاء حين ذهب شفق الليل ، ثم جاءه الغد فصلي به الصبح حين أسفر قليلا ، ثم صلي به الظهر حين كان الظل مثله ، ثم صلي العصر حين كان الظل مثليه ، ثم صلي المغرب بوقت واحد حين غربت الشمس ، وحل فطر الصائم ، ثم صلي العشاء حين ذهب ساعة من الليل ، ثم قال : الصلاة ما بين صلاتك أمس وصلاتك اليوم ، انتهى . ورواه كذلك الحاكم في "المستدرک (٢)" وقال : صحيح على شرط مسلم .

وأما حديث عمرو بن حزم ، فرواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عمرو بن حزم ، قال : جاء جبرئيل فصلي بالنبي ﷺ ، وصلي النبي ﷺ بالناس حين زالت الشمس الظهر ، ثم صلي العصر حين كان ظله مثله ، ثم صلي المغرب حين غربت الشمس ، ثم صلي العشاء بعد ذلك ، كأنه يريد ذهاب الشفق ، ثم صلي الفجر حين فجر الفجر بغلس ، ثم جاء جبرئيل من الغد فصلي الظهر بالنبي ﷺ ، وصلي النبي ﷺ بالناس الظهر حين كان ظله مثله ، ثم صلي العصر حين صار ظله مثليه ، ثم صلي المغرب حين غربت الشمس لوقت واحد ، ثم صلي العشاء بعد ما ذهب هوى من الليل ، ثم صلي الفجر فأسفر بها ، انتهى . وعن عبد الرزاق ، رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" .

وأما حديث الخدرى ، فرواه أحمد في "مسنده (٣)" حدثنا إسحاق بن عيسى ثنا ابن لهيعة (٤) ثنا بكير بن الأشج عن عبد الملك بن سعيد بن سويد الساعدي عن أبي سعيد الخدرى ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أمنى جبرئيل ، فذكر الحديث : أنه صلي به الصلوات في يومين لوقتتين ، وصلي المغرب حين غربت الشمس في وقت واحد ، وصلي العشاء ثلث الليل ، ورواه الطحاوى في "شرح الآثار" .

وأما حديث أنس ، فرواه الدارقطنى في "سننه (٥)" من حديث قتادة عن أنس أن جبرئيل أتى النبي ﷺ بمكة حين زالت الشمس ، فأمره أن يؤذن للناس بالصلاة حين فرضت عليهم ، فقام جبرئيل أمام النبي ﷺ ، وقام الناس خلف رسول الله ﷺ ، قال : فصلي أربع ركعات

(١) النسائي في "المواقيت" ، في "باب آخر وقت الظهر" ، ص ٨٧ (٢) ص ١٩٤ ، والطحاوى : ص ٨٨ ، والدارقطنى : ص ٩٧ ، وقال الذهبي : على شرط مسلم ، والبيهقي : ص ٣٦٩ - ج ١ ، كلهم مختصراً (٣) ص ٣٠ - ج ٣ ، والطحاوى : ص ٨٨ مفسراً ، (٤) وابن لهيعة فيه ضعف (٥) ص ٩٧

لا يجهر فيها بقراءة يأتهم الناس برسول الله ﷺ ، ورسول الله ﷺ يأتهم بجبرئيل ، ثم أمهل حتى دخل وقت العصر ، فصلى بهم أربع ركعات لا يجهر فيها بالقراءة ، يأتهم المسلمون برسول الله ﷺ ، ويأتهم رسول الله ﷺ بجبرئيل ، ثم أمهل حتى وجبت الشمس ، فصلى بهم ثلاث ركعات يجهر في ركعتين بالقراءة ، ولا يجهر في الثالثة ، ثم أمهله حتى إذا ذهب ثلث الليل صلى بهم أربع ركعات يجهر في الأولين بالقراءة ، ولا يجهر في الآخرين بها ، ثم أمهل حتى إذا طلع الفجر صلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ، انتهى . قال الدارقطني : ورواه سعيد عن قتادة مرسلاً ، انتهى . قال ابن القطان في " كتابه الوهم والإيهام " : هذا حديث يرويه محمد بن سعيد بن جدار <sup>(١)</sup> عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس ، ومحمد بن سعيد هذا مجهول ، والراوى عن محمد بن سعيد أبو حمزة إدريس بن يونس بن يثاق الفراء ، ولا يعرف للآخر حال ، انتهى كلامه . وروى أبو داود في مراسيله <sup>(٢)</sup> عن الحسن في " صلاة النبي ﷺ خلف جبرئيل " ، وأنه أسر في الظهر . والعصر . والثالثة من المغرب ، والآخرين من العشاء نحو ذلك ، وذكرهما عبد الحق في " أحكامه " . وقال : إن مرسل الحسن أصح ، انتهى .

وأما حديث ابن عمر ، فرواه الدارقطني أيضاً من حديث حميد بن الربيع عن محبوب بن الجهم بن واقد مولى حذيفة بن اليمان ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أتاني جبرئيل حين طلع الفجر » ، وذكر الحديث ، وقال في وقت المغرب : ثم أتى حين سقط القرص ، فقال : قم فصل ، فصليت المغرب ثلاث ركعات ، ثم أتاني من الغد حين سقط القرص ، فقال : قم فصل ، فصل المغرب ثلاث ركعات ، ورواه ابن حبان في " كتاب الضعفاء " وأعله بمحبوب بن الجهم ، وقال : إنه يروى عن عبيد الله بن عمر ما ليس من حديثه ، وليس هذا من حديث عبيد الله بن عمر ، ولا من حديث نافع ، ولا من حديث ابن عمر ، وهو صحيح بغير هذا الإسناد ، انتهى . وذكر الحديث بطوله ، انتهى . وينظر لفظه ، فان بقية الأحاديث صريحة في ابتدائه بالظهر ، وأنه أول صلاة صلاها عليه السلام ، وفيه إشكال معروف ، ويشهد لذلك كثير ما رواه الطبراني في " معجمه الوسيط " من حديث يس الزيات عن أشعث عن الحسن عن أبي هريرة . وأبي سعيد ، قال : أول صلاة فرضت على النبي ﷺ ، صلاة الظهر ، انتهى . وسكت عنه ، وتقدم في حديث أنس قبله أن جبرئيل أتى النبي ﷺ بمكة حين زالت الشمس ، فأمره أن يؤذن للناس بالصلاة حين فرضت عليهم ، فقام جبرئيل إلى آخره .

(١) وى نسخة " حدار " ، (٢) والدارقطني من طريقه : ص ٩٧ ، وأحال بالمتن ،



الحديث الثاني : قال رسول الله ﷺ : « لا يغرنكم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ، وإنما الفجر المستطير في الأفق » ، قلت : رواه مسلم <sup>(١)</sup> وأبو داود . والترمذي . والنسائي كلهم في " الصوم " واللفظ للترمذي من حديث سودة بن حنظلة عن سمرة بن جندب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يمنعنكم من سحورك أذان بلال ولا الفجر المستطيل ، ولكن الفجر المستطير في الأفق » ، انتهى . ولفظ مسلم فيه : لا يغرنكم من سحورك أذان بلال ولا يياض الأفق المستطيل - هكذا - حتى يستطير هكذا ، ، وحكى حماد يديه ، قال : " يعنى معترضاً " ، انتهى . ولفظ الترمذي رواه أحمد . وابن راهويه . وأبو يعلى الموصلي في " مسانيدهم " والطبراني في " معجمه " وابن أبي شيبة في " مصنفه " .

الحديث الثالث : في حديث إمامة جبرئيل النبي ﷺ أنه صلى بالنبي ﷺ الظهر في اليوم الأول حين زالت الشمس ، قلت : تقدم في حديث ابن عباس « أتمنى جبرئيل عند البيت مرتين : فصلي بي الظهر حين زالت الشمس - إلى أن قال - : وصلي بي الظهر في المرة الثانية حين صار ظل كل شيء مثله » ، الحديث ، أخرجه أبو داود . والترمذي ، وتقدم أيضاً في حديث : جاء جبرئيل إلى النبي ﷺ حين مالت الشمس ، فقال : قم يا محمد فصل الظهر ، فقام فصلي الظهر - إلى أن قال - : ثم جاءه من الغد حين كان في الرجل مثله ، فقال : قم يا محمد فصل ، فصلي الظهر ، أخرجه الترمذي . والنسائي . وابن حبان . والحاكم ، وصححه ، وفي حديث أبي مسعود أيضاً نحوه ، وفي حديث عمرو ابن حزم ، قال : جاء جبرئيل فصلي بالنبي ﷺ ، وصلى النبي بالناس - حين زالت الشمس - الظهر ، الحديث ، رواه عبد الرزاق في " مصنفه " وفي الباب لمسلم <sup>(٢)</sup> حديث بريدة أن رجلاً أتى النبي ﷺ فسأله عن مواقيت الصلاة ، فقال : « أشهد معنا الصلاة ، فأمر بلالا ، فأذن بغسل فصلي الصبح حين طلع الفجر ، ثم أمره بالظهر حين زالت الشمس عن بطن السماء ، ثم أمره بالعصر والشمس مرتفعة ، ثم أمره بالمغرب حين وجبت الشمس ، ثم أمره بالعشاء حين وقع الشفق ، ثم أمره الغد فنور بالصبح ، ثم أمره بالظهر فأبرد ، ثم أمره بالعصر والشمس بيضاء نقية لم يخالطها صفرة . ثم أمره بالمغرب قبل أن يقع الشفق ، ثم أمره بالعشاء عند ذهاب ثلث الليل أو بعضه ، فلما أصبح ، قال : أين السائل ؟ ما بين ما رأيت وقت » ، انتهى .

حديث آخر أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً ، وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس مالم يحضر وقت العصر ، وسيأتى بهتمامه .

(١) في " الصوم " ، ص ٣٥٠ ، وأبو داود في " باب وقت السحور " ، ص ٣٢٧ - ج ١ ، والترمذي في " باب بيان الفجر " ، ص ٨٨ ، والنسائي في " باب كيف الفجر " ، ص ٣٠٥ (٢) في " باب أوقات الصلوات الخمس " ، ص ٢٢٣

وحديث أبي هريرة مرفوعاً : إن للصلاة أولاً وآخرأ ، وإن أول صلاة الظهر حين تزول الشمس ، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر ،، رواه الترمذى وضعفه ، وسيأتى فى " السابع " ، ولمسلم أيضاً فى حديث أبي موسى ، ثم أمره فأقام بالظهر حين زالت الشمس ، وسيأتى أيضاً .

الحديث الرابع : قال النبى ﷺ : « أبردوا بالظهر ، فان شدة الحر من فيح جهنم ،، قلت : أخرجه البخارى فى " صحيحه " من حديث الأعمش عن أبي صالح عن الحدرى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أبردوا بالظهر ، فان شدة الحر من فيح جهنم ،، انتهى . وروى الأئمة الستة فى " كتبهم " (١) من حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا اشتد الحر ، فأبردوا عن الصلاة ، فان شدة الحر من فيح جهنم ،، ورواه الطبرانى فى " معجمه " (٢) من حديث عبد الرحمن بن حارثة (٣) . وأبى موسى . وعمرو بن عنبسة . وصفوان . والحجاج الباهلى . وابن مسعود . والمغيرة بن شعبة ، وأخرج البخارى (٤) ومسلم (٥) عن أبي ذر ، قال : أذن مؤذن رسول الله ﷺ بالظهر ، فقال له رسول الله ﷺ : « أبرد أبرد ، وقال : إن شدة الحر من فيح جهنم ، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، قال أبو ذر : حتى رأينا فى التلول ، انتهى .

الحديث الخامس : قال النبى ﷺ : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، فقد أدركها ،، قلت : رواه الأئمة الستة فى " كتبهم " واللفظ للبخارى . ومسلم من حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ،، انتهى . وفى لفظ للبخارى : إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته ، انتهى . وأخرج مسلم (٦) عن عائشة نحوه سواء ، ورواه ابن حبان فى " صحيحه " فى النوع الثامن والتسعين ، من القسم الأول بعدة ألفاظ : فمنها من صلى من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس لم تفته الصلاة ، ومن صلى من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس لم تفته الصلاة ، وفى لفظ : فقد أدرك الصلاة كلها ، وفى لفظ : وليتم ما بقى ، وفى لفظ : من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها (٧) ، وأخرج النسائى (٨) عن معاذ بن هشام حدثنى

(١) البخارى فى " باب الإبراد بالظهر ،، ص ٧٧ ، ومسلم فى " باب استحباب إبراد الظهر ،، ص ٢٢٤  
(٢) راجع له " الزوائد ،، ص ٣٤ - ج ١ (٣) فى نسخة " جارية ،، وقال أبو نعيم : " حارثة ،، راجع له " الإصابة ،، (٤) ص ٧٦ (٥) ص ٢٢٤ (٦) فى " باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة ،، ص ٢٢١ (٧) ونماه عند النسائى ص ٩٥ إلا أنه يقضى ما قاله (٨) هذه الرواية التى بعدها عزاهما النخرج إلى النسائى ، وتبعه الحافظ فى " الدراية ،، ، ولكنى لم أجده فى النسائى فى مظانه ، ولم أجده فى " الجامع الصغير ،، ورأيت



أبي عن قتادة عن عزرة بن تميم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم ركعة من صلاة الصبح ثم طلعت الشمس ، فليصل إليها أخرى » ، انتهى . وأخرج أيضاً عن همام ، قال : سئل قتادة (١) عن رجل صلى ركعة من صلاة الصبح ، ثم طلعت الشمس ، وقال : حدثني خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة (٢) أن رسول الله ﷺ قال : « يتم صلاته » ، انتهى . وفي هذه الألفاظ كلها رد على من يفسر (٣) حديث الصحيحين " بالكافر إذا أسلم ، فقد أدرك مقدار ركعة من الصلاة " ، ومنهم من يفسره " بالمأموم " ، ويشهد له رواية الدارقطني : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه » ، انتهى . وهذه الأحاديث أيضاً مشكلة عن مذهبنا في القول ببطلان صلاة الصبح إذا طلعت عليها الشمس ، والمصنف استدل به على أن آخر وقت العصر ما لم تغرب الشمس .

الحديث السادس : روى أن جبرئيل عليه السلام أم النبي ﷺ في المغرب في اليومين في وقت واحد ، قلت : تقدم ذلك في حديث ابن عباس ، وفي حديث أبي مسعود ، وفي حديث أبي هريرة ، وفي حديث عمرو بن حزم ، وفي حديث الحدرى ، وفي حديث ابن عمر .

واعلم أنه لم يرد صلاة المغرب في إمامة جبرئيل إلا في وقت واحد ، ولكن صح عن النبي ﷺ أنه صلاها في وقتين ، فأخرج مسلم في " صحيحه (٤) " عن بريدة أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن مواقيت الصلاة ، فقال : « أشهد معنا الصلاة » ، فأمر بلالاً فأذن بغسل فصرى الصبح حين طلع الفجر ، ثم أمره بالظهر حين زالت الشمس عن بطن السماء ، ثم أمره بالعصر والشمس مرتفعة ، ثم أمره بالمغرب حين وجبت الشمس ، ثم أمره بالعشاء حين وقع الشفق ، ثم أمره من الغد فتور بالصبح ،

في " سبل السلام " ، أنه عزاهما إلى البيهقي ، وهو كما قال : أوردهما البيهقي ص ٣٧٩ - ج ١ ، ولم يخرجهما عن طريق النسائي ، وكذا الرواية الأولى عزاهما الحافظ في " الفتح " ، ص ٤٦ - ج ٢ إلى البيهقي ، قلت : أخرجهما الدارقطني : ص ١٤٦ (١) حديث قتادة عن خلاص أخرجه الطحاوي ص ٢٣٢ . وأحمد في " مسنده " ، ص ٤٨٩ ، والبيهقي : ص ٣٧٩ من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه ، ولفظه : « فليصل إليها أخرى » ، والحاكم في " المستدرک " ، : ص ٢٧٤ ، والدارقطني : ص ١٤٧ ، والبيهقي : ص ٣٧٩ - ج ١ من طريق همام عن قتادة ، ولفظه : « يتم صلاته » ، (٢) أخرجه الدارقطني في : ص ١٤٧ ، والبيهقي : ص ٣٧٩ (٣) الذي فسر حديث « من أدرك من صلاة الصبح ركعة بالكافر » ، هو أبو جعفر الطحاوي رحمه الله ، في « شرح معاني الآثار » ، ص ٢٣٢ ، لكن اللفظ الذي رد به الخرج على الطحاوي ليس هو بقاتل عنه ، فقد أخرج حديث أبي هريرة من طريق قتادة عن خلاص عن أبي رافع عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أدرك من الغداة ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليه أخرى » ، ثم أجاب عنه بأن هذا قد يجوز أن يكون كان من النبي صلى الله عليه وسلم قبل نهيهِ عن الصلاة عند طلوع الشمس ، فانه قد نهي عن ذلك ، وتواتر عنه الآثار بنهيهِ عن ذلك ، ثم أتى على ذلك بدلائل من حديث عمران ، وأبي قتادة . وجيب . وأبي هريرة رضي الله عنهم ، وأوضح ذلك (٤) في « باب أوقات الصلوات الخمس » ، في : ص ٢٢٣

ثم أمره بالظهر فأبرد ، ثم أمره بالعصر والشمس بيضاء نقية لم يخالطها صفرة ، ثم أمره بالمغرب قيل أن يقع الشفق ، ثم أمره بالعشاء عند ذهاب ثلث الليل أو بعضه ، فلما أصبح ، قال : أين السائل ؟ ما بين ما رأيت وقت ، ، انتهى . وروى نحوه من حديث أبي موسى ، وسيأتي ، قال البيهقي في " كتاب المعرفة " : والأشبه أن يكون قصة المسألة عن المواقيت بالمدينة ، وقصة إمامة جبرئيل عليه السلام بمكة ، والوقت الآخر لصلاة المغرب زيادة منه ، ورخصة ، انتهى . وحديث الكتاب استدل به المصنف للشافعي على أن وقت المغرب قدر ثلاث ركعات ، قال ابن الجوزي في " التحقيق " : ولنا عن أحاديث : إمامة جبرئيل - أنه أمم به عليه السلام المغرب في اليومين وقتاً واحداً - ثلاثة أجوبة : أحدها : أن أحاديثنا أنه صلاها في وقتين أصح ، وأكثر رواة الثاني أن إمامة جبرئيل كانت بمكة ، وفعل النبي ﷺ كان بالمدينة ، وإنما يؤخذ بالآخر من أمره عليه السلام . والثالث : أن فعله عليه السلام للمغرب في وقت واحد لا يدل على أنه لا وقت لها غيره ، بدليل أن العصر يصح بعد اصفرار الشمس ، وهو وقت لها ، مع أنه عليه السلام لم يصلها مع جبرئيل في الوقتين ، إلا قبل الاصفرار ، ولم يدل ذلك على أنه لا وقت لها غيره ، ومبادرته عليه السلام إلى المغرب في وقت واحد في اليومين إنما كان لأجل الفضيلة ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

الحديث السابع : قال عليه السلام : « أول وقت المغرب حين تغرب الشمس ، وآخره حين يغيب الشفق » ، قلت : غريب ، وبمعناه ما رواه مسلم <sup>(١)</sup> من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : سئل رسول الله ﷺ عن وقت الصلوات ، فقال : وقت صلاة الفجر ما لم يطلع قرن الشمس الأول ، ووقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس عن بطن السماء ما لم تحضر العصر ، ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنها الأول ، ووقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق ، ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل ، ، انتهى . وفي رواية : « ما لم يغيب الشفق » ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الترمذي <sup>(٢)</sup> عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن للصلاة أولاً وآخرأ ، وإن أول صلاة الظهر حين تزول الشمس ، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر ، وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها ، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس ، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس ، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق ، وإن أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الأفق ، وإن آخر وقتها حين يتصف

(١) في " باب أوقات الصلوات الخمس " ، ص ٢٢٣ ، وأحمد في " مسنده " ، ص ٢١٣ - ج ٢ ، وفيه : ووقت صلاة المغرب ما لم يسقط نور الشفق (٢) الترمذي في " باب - بعد باب - ما جاء في مواقيت الصلاة " ، ص ٢٢ ، والطحاوي . ص ٨٩ ، وأحمد في " مسنده " ، ص ٣٢ - ج ٢



الليل ، وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر ، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس ، انتهى .  
قال الترمذى : قال محمد بن إسماعيل : حديث محمد بن فضيل هذا خطأ ، أخطأ فيه ابن فضيل ، انتهى .  
ورواه الدارقطنى (١) ، وقال : إنه لا يصح مسنداً ، وهم فيه ابن فضيل ، وغيره يرويه عن الأعمش  
عن مجاهد مرسل ، وهو أصح ، انتهى . قال ابن الجوزى : فى " التحقيق " وابن فضيل ثقة يجوز  
أن يكون الأعمش سمعه من مجاهد مرسل ، وسمعه من أبى صالح مسنداً ، انتهى . وقال ابن أبى حاتم  
فى " العلل " : سألت أبى عن حديث محمد بن فضيل هذا ، فقال : وهم فيه ابن فضيل ، إنما يرويه  
أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد قوله ، وقال ابن الفطان فى " كتاب " : ولا يبعد أن  
يكون عند الأعمش فى هذا طريقان : إحداهما : مرسل . والآخرى : مرفوعة ، والذى رفعه صدوق  
من أهل العلم ، وثقه ابن معين ، وهو محمد بن فضيل ، انتهى .

أحاديث الباب : مما يحتج به على الشافعى ما أخرجه البخارى (٢) ومسلم عن جابر بن عبد الله  
أن عمر جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس ، فجعل يسب كفار قريش ، فقال : يا رسول الله  
ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب ، فقال النبى ﷺ : د والله ماصليتها ، فنزلنا  
مع النبى ﷺ بطحان ، فتوضأ وتوضأنا ، فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها  
المغرب ، انتهى .

حديث آخر أخرجه البخارى (٣) . ومسلم أيضاً عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ ،  
قال : د إذا قدم العشاء فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ، ولا تعجلوا عن عشاءكم ، انتهى .  
حديث آخر أخرجه مسلم (٤) عن بريدة ، قال : أتى النبى ﷺ رجل فسأله عن مواقيت  
الصلاة ، فقال : د أقم معنا ، فأمر بلالا ، فأقام فصلى حين طلع الفجر ، ثم أمره ، فأقام حين زالت  
الشمس فصلى الظهر ، ثم أمره ، فأقام فصلى العصر والشمس يضاء مرتفعة ، ثم أمره بالمغرب حين  
وقع حاجب الشمس ، ثم أمره بالعشاء . فأقام فصلى حين غاب الشفق ، ثم أمره من الغد ، فتوّر بالفجر ،  
ثم أمره بالظهر وأنعم أن يبرد ، ثم أمره بالعصر ، فأقام والشمس آخر وقتها ، ثم أمره ، فأخر المغرب  
إلى قيل أن يغيب الشفق ، ثم أمره بالعشاء ، فأقام حين ذهب ثلث الليل ، ثم قال : أين السائل عن

(١) ص ٩٧ (٢) فى " باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت " ، ص ٨٣ ومسلم فى " باب صلاة  
الوسطى فى العصر " ، ص ٢٢٧ (٣) فى " باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة " ، ص ٩٢ ومسلم فى " باب  
كراهية الصلاة بحضرة الطعام " ، ص ٢٠٨ - ج ١ (٤) فى " باب أوقات الصلاة " ، ص ٢٢٣ مع المفارقة فى  
الالفاظ ، ولفظ الخرج لفظ الترمذى : ص ٢٢ ، إلا أن قوله : فصلى ، زائد فى الموضعين : فى الفجر . والعشاء .

مواقيت الصلاة؟ قال الرجل : أنا ، فقال : مواقيت الصلاة بين هذين ، ، انتهى . وقد تقدم في الحديث الثالث .

حديث آخر أخرجه مسلم أيضاً عن أبي موسى أن سائلاً أتى النبي ﷺ فسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئاً ، قال : فأمر بلالا فأقام الفجر حين انشق الفجر ، والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً ، ثم أمره ، فأقام بالظهر حين زالت الشمس ، والقائل يقول : قد اتصف النهار ، وهو كان أعلم منهم ، ثم أمره ، فأقام بالعصر والشمس مرتفعة ، ثم أمره ، فأقام المغرب حين وقعت الشمس ، ثم أمره ، فأقام العشاء حين غاب الشفق ، ثم آخر الفجر من الغد حتى انصرف ، والقائل يقول : قد طلعت الشمس أو كادت ، ثم آخر الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالأمس ، ثم آخر العصر حتى انصرف منها ، والقائل يقول : قد احمرت الشمس ، ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ، ثم آخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول ، ثم أصبح فدعا السائل ، فقال : « الوقت بين هذين ، ، انتهى .

حديث آخر أخرجه مسلم أيضاً عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ ، قال : « وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس ، وكان ظل الرجل كطوله ، مالم يحضر وقت العصر ، ووقت العصر مالم تصفر الشمس ، ووقت صلاة المغرب مالم يغيب الشفق ، ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط ، ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس ، فإذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة . فإنها تطلع بين قرني الشيطان ، ، انتهى .

حديث آخر أخرجه أحمد في "مسنده" (١) والطبراني في "معجمه" عن ابن أبي لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن يزيد أن عبد الله بن عوف حدثه أن أبا جمعة حبيب بن سباع حدثه أن النبي ﷺ عام الأحزاب صلى المغرب ، فلما فرغ قال : هل علم أحد منكم أني صليت العصر؟ قالوا : لا يا رسول الله ماصليتها ، فأمر المؤذن فأقام فصلى العصر ، ثم أعاد المغرب ، انتهى . وفيه ضعف ابن لهيعة بما انفرد به .

الحديث الثامن : روى عن النبي ﷺ أنه قال : الشفق الحرة ، قلت : رواه الدارقطني في "سننه" (٢) من حديث عتيق بن يعقوب حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الشفق الحرة ، ، انتهى . وذكره كذلك في "كتابه غرائب مالك" غير موصول الإسناد ، فقال : قرأت في أصل أبي بكر أحمد بن عمرو بن جابر الرملي بخط يده ثنا علي بن



عبد الصمد الطيالسي ثنا هارون بن سفيان المستملي حدثني عتيق به ، وينظر السنن ، وقال : حديث غريب ، ورواه كلهم ثقات ، انتهى . وأخرجه في "سننه (١)" موقوفاً على ابن عمر . وعلى أبي هريرة ، وقال البيهقي في "المعرفة" : روى هذا الحديث عن عمر . وعلى . وابن عباس . وعبادة ابن الصامت . وشداد بن أوس . وأبي هريرة ، ولا يصح (٢) عن النبي ﷺ فيه شيء ، انتهى . وقال الشيخ تقي الدين في "الإمام" : وروى الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي أخبرنا زاهد ابن طاهر (٣) عن أبي بكر البيهقي أنبأنا عبد الله الحافظ أنبأنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه أنبأنا عبد العزيز ابن محمد ثنا علي بن عبد الصمد الطيالسي ثنا هارون بن سفيان المستملي حدثني عتيق بن يعقوب ابن صديق به سنداً ومتناً ، قال البيهقي (٤) : الصحيح موقوف ، قال الحافظ أبو القاسم : رواه موقوفاً على ابن عمر عبيد الله بن عمر بن حفص العمرى . وعبد الله بن نافع مولى ابن عمر جميعاً عن نافع عن ابن عمر ، قال : ورواه أبو القاسم أيضاً من حديث علي بن جندل ثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي ثنا أبو حذافة ثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ، قال : « الشفق الحمرة » قال أبو القاسم : تفرد به علي بن جندل الوراق عن المحاملي عن أبي حذافة أحمد بن إسماعيل السهمي ، وقد رواه عتيق بن يعقوب عن مالك ، وكلاهما غريب ، وحديث عتيق أمثل إسناداً ، انتهى كلامه . قوله في الكتاب : وما رواه موقوف على ابن عمر ، ذكره مالك في "الموطأ" ، انتهى . والذي وجدته في "موطأ مالك" من رواية يحيى بن يحيى ، قال مالك : الشفق هو الحمرة التي تكون في

(١) في "سنن الدارلقطبي" ، التي بأيدينا حديث أبي هريرة موقوفاً في : ص ١٠٠ ، وأما حديث ابن عمر فهو الذي عزاه إلى "كتاب غرائب مالك" ، أي مرفوعاً ، ووصل إسناداه

(٢) قال الخطابي في "معالم السنن" ، ص ١٢٥ - ج ١ مافيه : لم يختلفوا في أن أول وقت العشاء غيبوبة الشفق إلا أنهم اختلفوا في الشفق ماهو ؟ قالت طائفة : هو الحمرة ، روى ذلك عن ابن عمر . وابن عباس . وهو قول مكحول . وطاوس ، وبه قال مالك . وسفيان الثوري : وابن أبي ليلى . وأبي يوسف . ومحمد . والشافعي . وأحمد . وإسحاق . وروى عن أبي هريرة أنه قال : الشفق البياض ، وعن عمر بن عبد العزيز مثله ، وإليه ذهب أبو حنيفة . وهو قول الأوزاعي ، وقد حكى عن الفراء أنه قال : الشفق الحمرة ، وأخبرني أبو عمر عن أبي العباس أحمد بن يحيى ، قال : الشفق البياض ، وأنشد لأبي النجم : —

حتى إذا الليل جلاء المجتلى \* بين سماطى شفق مهول

يريد الصبح ، وقال بعضهم : الشفق اسم للحمرة . والبياض معاً ، إلا أنه يطلق على أحمر ليس بقان ، وأبيض ليس بناصع ، وإنما يعلم المراد منه بالأدلة لا بنفس اللفظ ، كالثراء الذي يقع اسمه على الطهر . والحبيض معاً ، وكسائر نظائره من الأسماء المشتركة ، اهـ . قلت : ذكر الهيثمي في "الزوائد" ، ص ٣٠٤ - ج ١ حديث جابر رضي الله عنه في "المواقيت" ، بطوله ، وفيه "ثم أذن للعشاء حتى ذهب بياض النهار ، وهو الشفق" ، قال الهيثمي : رواه الطبراني في "الأوسط" ، وإسناده حسن ، اهـ . قلت : هو الشفق ، إذ كان قول جابر فهو موافق لمن قال : الشفق البياض . والله أعلم ، وفي "مسند أحمد" ، ص ٢١٣ - ج ٢ عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "وقت صلاة المغرب مالم يسقط نور الشفق" ، (٣) وفي نسخة "زاهر بن ظاهر" ، (٤) ص ٢٧٣

المغرب ، فاذا ذهبت الحرة فقد وجبت صلاة العشاء ، وخرجت من وقت المغرب ، انتهى . ولم أجد فيه غير ذلك لامرفوعاً ولا موقوفاً ، وينظر من غير رواية يحيى .

الحديث التاسع : روى عن النبي ﷺ أنه قال : « آخر وقت المغرب إذا اسود الأفق ، قلت : غريب ، وروى أبو داود في "سننه" (١) من حديث بشير بن أبي مسعود عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي ﷺ ، قال : « نزل جبرئيل فأخبرني بوقت الصلاة ، فصليت معه ، ثم صليت معه ، ثم صليت معه ، ثم صليت معه ، ثم صليت معه ، يحسب بأصابعه خمس صلوات ، قال : فرأيت رسول الله ﷺ يصلي الظهر حين تزول الشمس ، وربما أخرها حين يشتد الحر ، ورأيت يصلي العصر والشمس مرتفعة يضاء قبل أن تدخلها الصفرة ، فينصرف الرجل من الصلاة ، فيأتي ذا الحليفة قبل غروب الشمس ، ويصلي المغرب حين يسقط الشمس ، ويصلي العشاء حين يسود الأفق ، وربما أخرها حتى يجتمع الناس ، وصلى الصبح مرة بغلس ، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" ، وسيأتي في حديث الإسفار ، وصدر الحديث في "الصحيحين" إلى قوله : يحسب بأصابعه خمس صلوات ، وكذلك النسائي . وابن ماجه ، ورواه شيخنا علاء الدين في عزوه الحديث بتامه لأبي داود . والنسائي مقلداً لغيره في ذلك ، والنسائي لم يخرج منه إلا صدره ، كما بيناه .

الحديث العاشر : عن النبي ﷺ أنه قال : « وآخر وقت العشاء حين يطلع الفجر ، قلت : غريب أيضاً ، وتكلم الطحاوي في "شرح الآثار" (٢) : « ههنا كلاماً حسناً ، ملخصه أنه قال : يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر ، وذلك أن ابن عباس . أبا موسى . والخضرى رووا أن النبي ﷺ أخرها إلى ثلث الليل ، وروى أبو هريرة . وأنس أنه أخرها حتى انتصف الليل ، وروى ابن عمر أنه أخرها حتى ذهب ثلث الليل ، وروت عائشة أنه أعتم بها حتى ذهب عامة الليل ، وكل هذه الروايات في "الصحيح" ، قال : فثبت بهذا أن الليل كله وقت لها ، ولكنه على أوقات ثلاثة ، فأما من حين يدخل وقتها إلى أن يمضي ثلث الليل ، فأفضل وقت صليت فيه ، وأما بعد ذلك إلى أن يتم نصف الليل ، ففي الفضل دون ذلك ، وأما بعد نصف الليل فدونه ، ثم ساق بسنده عن نافع بن جبير ، قال : كتب عمر إلى أبي موسى : وصل العشاء أى الليل شئت ، ولا تغفلها ، ولمسلم في قصة التمر يس (٣) عن أبي قتادة أن النبي ﷺ قال :

(١) في "باب المواقيت" ، ص ٦٢ ، والدارقطنى : ص ٩٣ (٢) في المواقيت ، ص ٩٣ (٣) قطعة

من حديث طويل أخرجه مسلم في "الصلاة" - في باب قضاء الصلاة الفائتة ، ص ٢٣٩



ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى ، فدل على بقاء الأولى إلى أن يدخل وقت الأخرى ، وهو طلوع الفجر الثاني ، انتهى .

الحديث الحادى عشر : قال النبي ﷺ في الوتر : « فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر » ، قلت : رواه أبوداود (١) . والترمذى . وابن ماجه من حديث خارجة بن حذافة ، قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ، فقال : « إن الله أمركم بصلاة هي لكم خير من حر النعم ، وهي الوتر ، ففعلها لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر » ، انتهى . وسيأتى في « الوتر » إن شاء الله تعالى .

## فصل

الحديث الثانى عشر : قال النبي ﷺ : « أسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر » ، قلت : روى من حديث رافع بن خديج ، ومن حديث بلال ، ومن حديث أنس ، ومن حديث قتادة بن النعمان ، ومن حديث ابن مسعود ، ومن حديث أبي هريرة ، ومن حديث حواء الأنصارية (٢) أما حديث رافع بن خديج ، فرواه أصحاب السنن الأربعة (٣) من حديث عاصم بن عمر عن محمود ابن لبيد عن رافع بن خديج ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر » ، انتهى . « الترمذى » عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر ، « والباقون » عن محمد بن عجلان عن عاصم ، قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، ولفظ أبي داود فيه : أصبحوا بالفجر ، قال ابن القطان في « كتابه » : طريقه طريق صحيح ، وعاصم بن عمر وثقه النسائى . وابن معين . وأبو زرعة . وغيرهم ، ولا أعرف أحداً ضعفه ، ولا ذكره في جملة الضعفاء ، انتهى . ورواه ابن حبان في « صحيحه » في النوع الخامس والأربعين ، من القسم الأول ، وفي لفظ له : أسفروا بصلاة الصبح ، فانه أعظم للأجر ، وفي لفظ له : فكلموا أصبحتم بالصبح فانه أعظم لأجوركم ، وفي لفظ للطبرانى : وكلما أسفرتكم بالفجر فانه أعظم للأجر ، وقال الترمذى بعد قوله : هذا حديث حسن صحيح ، قال الشافعى . وأحمد . وإسحاق : « معنى الإسفار » أن يصح الفجر ، فلا يشك فيه ، ولم يرو أن معنى الإسفار تأخير الصلاة ، انتهى . وأما حديث محمود بن لبيد ، فرواه أحمد في « مسنده » حدثنا إسحاق بن عيسى ثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن محمود بن لبيد عن النبي ﷺ بنحوه . لم يذكر فيه رافع بن

(١) في « باب استحباب الوتر » ، ص ٢٠٨ . والترمذى في « فضل الوتر » ، ص ٦٠ . وابن ماجه في « باب ماجاء

في الوتر » ، ص ٨٣ (٢) ومن حديث رجال من الأنصار عند الطحاوى : ص ١٠٦ ، والنسائى : ص ٩٤

(٣) أبوداود في « المواقيت » - في باب وقت الصبح ، ص ٦٧ ، والترمذى في « باب ماجاء في الإسفار بالفجر » ،

ص ٢٢ ، والنسائى : ص ٩٤ ، وابن ماجه في « باب وقت الفجر » ، ص ٤٩ ، والطحاوى : ص ١٠٥

خديج ، ومحمود بن لييد صحابي مشهور<sup>(١)</sup> فيحتمل أنه سمعه من رافع أو لا فرواه عنه ، ثم سمعه من النبي ﷺ ، فرواه عنه ، إلا أن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فيه ضعف ، وأما حديث بلال ، فرواه البزار في "مسنده"<sup>(٢)</sup> حدثنا محمد بن عبد الرحيم ثنا شعبة بن سوار ثنا أيوب بن سيار<sup>(٣)</sup> عن ابن المنكدر عن جابر عن أبي بكر عن بلال عن النبي ﷺ بنحوه ، قال البزار : وأيوب بن سيار ليس بالقوى ، وفيه ضعف ، انتهى . قال في "الإمام" : وأيوب بن سيار ، قال البخاري فيه : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن عدي : الضعف على حديثه بئس ، إلا أن أحاديثه ليست بمنكرة جداً ، وأما حديث أنس ، فرواه البزار أيضاً حدثنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم الأزدي ثنا خالد بن مخلد ثنا يزيد بن عبد الملك<sup>(٤)</sup> عن زيد بن أسلم عن أنس بن مالك مرفوعاً نحوه ، ولفظه : أسفروا بصلاة الفجر فإنه أعظم للأجر ، قال البزار : وقد اختلف فيه على زيد بن أسلم ، فرواه شعبة عن أبي داود الجزري عن زيد بن أسلم عن محمود بن لييد عن رافع بن خديج ، ورواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن نجاد عن جدته حواء ، ولا نعلم رواه عن هشام إلا إسحاق بن إبراهيم الحنيني ، ولم يتابع عليه ، انتهى . وقال الدارقطني في "عله" : اختلف عن زيد بن أسلم فيه بسندين : أحدهما : عن حواء الأنصارية ، والآخر : عن أنس ، وأما حديث حواء ، فرواه إسحاق الحنيني عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن بجيد الأنصاري عن جدته حواء - وكانت من المبايعات - ورواه فيه ، وأما حديث أنس ، فرواه يزيد بن عبد الملك النوفلي عن زيد بن أسلم عن أنس ، ورواه فيه أيضاً ، والصحيح عن زيد بن أسلم عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لييد عن رافع بن خديج ، انتهى كلامه . وهذا الذي أشار إليه رواه الطحاوي من جهة آدم بن أبي إياس عن شعبة عن أبي داود الجزري عن زيد بن أسلم عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لييد عن رافع بن خديج مرفوعاً ، نوّروا بالفجر ، فإنه أعظم للأجر ، انتهى .

وأما حديث قتادة بن النعمان ، فرواه الطبراني في "معجمه" . والبزار في "مسنده" من حديث فليح بن سليمان ثنا عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان عن أبيه عن جده مرفوعاً نحوه ، قال البزار<sup>(٥)</sup> : ولا نعلم أحداً تابع فليح بن سليمان على روايته ، وإنما يرويه محمد بن إسحاق . ومحمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لييد عن رافع بن خديج ، وهو الصواب ، انتهى .

(١) اختلف في رؤيته النبي صلى الله عليه وسلم وصحبته (٢) والطحاوي : ص ١٠٦ عن علي بن معبد ثنا شعبة بإسناد البراء ، وقال في "الزوائد" ، ص ٣١٥ : رواه البزار . والطبراني و "الكبير" ، وفيه أيوب بن سيار ، وهو ضعيف ، اهـ . (٣) كذا في "الطحاوي" ، (٤) يزيد بن عبد الملك النوفلي ضعفه أحد . والبخاري . والنسائي . وابن عدي ، ورواه ابن معين في رواية ، وضعفه في أخرى كما في "الزوائد" ، ص ٣١٥ (٥) قال الهيثمي في "الزوائد" ، ص ٣١٥ : رواه البزار ، ورجاله ثقات



وأما حديث ابن مسعود، فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن أبي يحيى الحضرمي ثنا أحمد بن سهل بن عبد الرحمن الواسطي ثنا المعلي بن عبد الرحمن (١) ثنا سفيان الثوري . وشعبة عن زيد عن مرة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً نحوه .

وأما حديث أبي هريرة (٢)، فرواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" من حديث سعيد بن أوس أبي زيد الأنصاري عن ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه، وأعله بسعيد، وقال: لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار، ولا الاعتبار إلا بما وافق الثقات في الآثار، وليس هذا من حديث ابن عون . ولا ابن سيرين . وإنما هو من حديث رافع بن خديج فقط، وهذا بما لا يسأله أنه مقلوب أو معمول، انتهى .

وأما حديث حواء، فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن محمد الجمحي ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنيني ثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن بجيد الحارثي عن جدته حواء الأنصارية، وكانت من المبايعات - قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر»، انتهى . قال في "الإمام": وإسحاق الحنيني "بضم الحاء، بعدها نون، ثم ياء آخر الحروف، ثم نون" قال البخاري: في حديثه نظر، وذكر له ابن عدي أحاديث، ثم قال: وهو مع ضعفه يكتب حديثه، انتهى . قال الشيخ: وابن بجيد هو عبد الرحمن بن بجيد "بضم الباء الموحدة، وفتح الجيم بعدها آخر الحروف ساكنة" ابن قيطي "بفتح القاف، بعدها ياء ساكنة بعدها ظاء معجمة" الحارثي المدني، ذكره ابن أبي حاتم من غير تعريف بحاله، وذكره ابن حبان في "كتاب الثقات" وجدته حواء بنت زيد بن السكن أخت أسماء بنت زيد بن السكن .

الآثار في ذلك، أخرج الطحاوي (٣) عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه، قال: كان علي بن أبي طالب يصلي بنا الفجر ونحن نتراى الشمس مخافة أن تكون قد طلعت، انتهى . وعن أبي إسحاق (٤) عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: كنا نصلي مع ابن مسعود، فكان يسفر بصلاة الصبح، انتهى . وعن أبي الزاهرية (٥) عن جبير بن نفير، قال: قال أبو الدرداء: أسفروا بهذه الصلاة، انتهى . وعن القعني (٦) عن عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم، قال: ما اجتمع أصحاب

(١) المعلي بن عبد الرحمن، قال الدارقطني: كذاب، وضعفه الناس . زوائد، (٢) أقول في "الزوائد" ص ٣١٥: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال أمتي على الفطرة ما أسفروا بفلاة الفجر» رواه البزار . والطبراني في "الكبير"، وفيه حفص بن سليمان ضعفه ابن معين . والبخاري . وأبو حاتم . وابن حبان، وقال ابن خراش: كان يصح الحديث ووثقه أحمد في روايته وضعفه في أخرى . (٣) ص ١٠٦ . (٤) وإسناده صحيح . دراية . ص ٥٤ (٥) ص ١٠٨ (٦) ص ١٠٩ .

رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التنوير، انتهى. وتأول الخصوم الإسفار في هذه الأحاديث بظهور الفجر، وهذا باطل، فإن الغسل الذي يقولون به، هو اختلاط ظلام الليل بنور النهار، كما ذكره أهل اللغة، وقبل ظهور الفجر لا يصح صلاة الفجر، ثبت أن المراد بالإسفار إنما هو التنوير، وهو التأخير عن الغسل، وزوال الظلمة، وأيضاً فقوله: أعظم للأجر، يقتضى حصول الأجر في الصلاة بالغسل، فلو كان الإسفار هو وضوح الفجر وظهوره لم يكن في وقت الغسل أجر لخروجه عن الوقت، قال في "الإمام": وفسر الإمام أحمد الإسفار في الحديث ببيان الفجر وطلوعه، أى لاتصلوا إلا على تبين من طلوعه، قال: وهذا يردّه بعض ألفاظ الحديث أو يبعده، انتهى. وروى النسائي في "سننه (١)" أخبرنا علي بن حجر ثنا إسماعيل ثنا حميد عن أنس أن رجلاً أتى النبي ﷺ فسأله عن وقت الغداة فلما أصبح أمر حين انشق الفجر أن تقام الصلاة فصلى، فلما كان من الغد أسفر، فأمر، فأقيمت الصلاة، فصلى، ثم قال: «أين السائل؟ ما بين هذين وقت»، انتهى. نعلم بهذا أن المراد بالإسفار التنوير، وقد ورد في بعض ألفاظ هذا الحديث ما يدفع تأويلهم: منها - عند ابن حبان - في "صحيحه" فكلماً أصبحتم بالصبح فهو أعظم للأجر، وعند النسائي بسند صحيح، قال: ما أسفرتم بالفجر فانه أعظم للأجر، وعند الطبراني: فكلماً أسفرتم بالفجر.

حديث آخر يبطل تأويلهم، روى ابن أبي شيبة. وإسحاق بن راهويه. وأبو داود الطيالسي (٢) في "مسانيدهم" والطبراني في "معجمه"، قال الطيالسي: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم المدني، وقال الباقر: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ثنا إسماعيل بن إبراهيم المدني ثنا هرير بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج سمعت جدي رافع بن خديج يقول: قال رسول الله ﷺ لبلال: «يا بلال نوّر بصلاة الصبح حتى يبصر القوم مواقع نبلهم من الإسفار»، انتهى. ورواه ابن أبي حاتم في "عنه (٣)" فقال: حدثنا أبي ثنا هارون بن معروف. وغيره عن أبي إسماعيل المؤدب إبراهيم بن سليمان عن هرير به، قال: ورواه أبو نعيم عن إسماعيل بن إبراهيم بن جمع عن هرير به، هكذا رواه ابن أبي شيبة عن أبي نعيم، قال أبي: وقد سمعنا من أبي نعيم كتاب إسماعيل بن إبراهيم كله، فلم يكن لهذا الحديث فيه ذكر، وقد حدثناه غير واحد عن أبي إسماعيل المؤدب، لكن رأيت لابن أبي شيبة متابعاً آخر، إما محمد بن يحيى. أو غيره، ففعل الخطأ من أبي نعيم، وكأنه أراد أبا إسماعيل المؤدب، فغلط في نسبته، انتهى كلامه. قلت: قد رواه أبو داود الطيالسي في "مسنده"، وكذلك إسحاق بن راهويه. والطبراني في "معجمه" عن إسماعيل بن إبراهيم، كما رواه أبو نعيم، وقد قدمناه،

(١) النسائي في "باب أول وقت الصبح"، ص ٩٤ (٢) ص ١٢٩ (٣) ص ١٤٣



والله أعلم ، وأخرجه ابن عدى في "الكامل" عن أبي إسماعيل المؤدب . وأسند عن ابن معين أنه قال : أبو إسماعيل المؤدب ضعيف ، قال ابن عدى : ولم أجد في تضعيفه غير هذا ، وله أحاديث غرائب حسان تدل على أنه من أهل الصدق ، وهو ممن يكتب حديثه ، أخرجه عن أبي إسماعيل المؤدب عن هرير .

حديث آخر يطل تأويلهم ، رواه الإمام أبو محمد القاسم بن ثابت ، السرقسطي (١) في "كتاب غريب الحديث" حدثنا موسى بن هارون ثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا المعتمر سمعت بياناً أبا سعيد قال : سمعت أنساً يقول : كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح حين يفسح البصر ، انتهى . قال : فقال : فسح البصر . وانفسح : إذا رأى الشيء عن بعد "يعني به إسفار البصر" ، انتهى .

حديث آخر يؤيد مذهبنا ، أخرجه البخاري (٢) . ومسلم عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود ، قال : مارأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع ، فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، ويصلي صلاة الصبح من الغد قبل وقتها ، انتهى . قال العلماء : "يعني وقتها المعتاد في كل يوم" لأنه صلاها قبل الفجر ، وإنما غلس بها جداً ، ويوضحه رواية في "البخاري (٣)" والفجر حين بزغ ، وهذا دليل على أنه عليه السلام كان يسفر بالفجر دائماً ، وقلبا صلاها بغلس ، والله أعلم ، وبه استدل الشيخ في "الإمام" لأصحابنا ، وأخرج الطحاوي في "شرح الآثار (٤)" بسند صحيح عن إبراهيم النخعي ، قال : ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التنوير ، انتهى . قال الطحاوي : ولا يصح أن يجتمعوا على خلاف ما كان رسول الله ﷺ ، انتهى . وقال الحازمي في "كتابه الناسخ والمنسوخ (٥)" : اختلف أهل العلم في الإسفار والتغليس ، فرأى بعضهم أن الإسفار أفضل ، وبه قال أبو حنيفة . وأصحابه . وسفيان الثوري . وأهل الكوفة أخذوا بحديث رافع بن خديج «أسفروا بالفجر» فانه أعظم للأجر ، ورأى بعضهم أن التغليس أفضل ، وبه أخذ الشافعي ، ومالك . وأحمد أخذوا بحديث عائشة : كن نساء المؤمنين يصلين مع رسول الله ﷺ الصبح ، ثم ينصرفن متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس ، رواه البخاري (٦) . ومسلم ، قال : وزعم الطحاوي أن حديث الإسفار ناسخ لحديث التغليس ، وأن حديث التغليس ليس فيه دليل على الأفضل بخلاف حديث رافع ، أو أنهم كانوا يدخلون مغلسين ، ويخرجون مسفرين ، قال : والأمر على خلاف ما قال

(١) هو ابن حزم ، و "سرقطة" ، بلدة بالأندلس "قاموس" . (٢) في "الحج" - باب من يصلي الفجر بجمع ، ص ٢٢٨ ، والسلم في "الحج" - استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر ، ص ٤١٧ . (٣) في "باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما" ، ص ٢٢٧ - ج ١ (٤) ص ١٠٩ . (٥) في "باب الاسفار في صلاة الفجر" ، ص ٧٥ (٦) في "للواقيت" - باب وقت الفجر ، ص ٨٢ ، ومسلم في "باب استحباب التكبير بالصبح" ، ص ٢٣٠

الطحاوي ، لأن حديث التغليس ثابت ، وأنه عليه السلام داوم عليه إلى أن فارق الدنيا ، ولم يكن عليه السلام يداوم إلا على ما هو الأفضل ، ثم روى حديث أبي مسعود أنه عليه السلام صلى الصبح بغلس ، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك بالغلس ، حتى مات صلى الله عليه وسلم لم يعد إلى أن يسفر ، رواه أبو داود (١) . وابن حبان في "صحيحه" في النوع الخامس والأربعين ، من القسم الأول ، كلاهما من حديث أسامة بن زيد الليثي أن ابن شهاب أخبره عن عروة بن الزبير سمعت بشير بن أبي مسعود يقول : سمعت أبا مسعود ، قد ذكره ، وهو مختصر من حديث المواقيت ، وحديث المواقيت مخرج في "الصحيحين" ليس فيه هذا ، قال أبو داود : رواه عن الزهري : مالك . ومعمّر . وابن عينة . والليث بن سعد . وغيرهم لم يذكروا فيه هذا ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" وقد استدلل بهذا على نسخ أفضلية الإسفار ، وليس فيه : من مس ، إلا أسامة ، فقال أحمد : ليس بشيء ، وعن يحيى بن سعيد أنه تركه بآخره ، انتهى . وفي "التنقيح" واختلفت الرواية فيه عن ابن معين ، وقال : أبو حاتم يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، وقال النسائي ، والدارقطني : ليس بالقوى ، وقال ابن عدي : ليس به بأس ، وروى له مسلم في "صحيحه" ، انتهى .

**أحاديث الخصوم الخاصة بالفجر - حديث عائشة ، قالت : أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس ، وفي لفظ لمسلم : وما يعرفن من تغليس رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة ، وزاد البخاري في لفظ : ولا يعرفن بعضهن بعضاً ، أخرجه البخاري . ومسلم ، وروى الطبراني في "معجمه" (٢) عن إسحاق الدبري عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن هند بنت الحارث عن أم سلمة نحوه ، سواء ، قال الشيخ في "الإمام" : والدبري هذا "بفتح الدال المهملة . والباء الموحدة" ، وحديث جابر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة ، والعصر والشمس حية ، والمغرب إذا وجبت الشمس ، والعشاء إذا كثر الناس عجل ، وإذا قلوا أخر ، والصبح بغلس ، أخرجاه أيضاً .**

حديث آخر ، رواه ابن ماجه في "سننه" (٣) حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي ثنا نهيك بن يريم الأوزاعي ثنا مغيث بن سمي ، قال : صليت مع عبد الله بن الزبير الصبح بغلس ، فلما سلم أقبلت على ابن عمر ، فقلت : ما هذه الصلاة ؟ قال : هذه صلاتنا كانت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأبي بكر . وعمر ، فلما طعن عمر أسفر بها عثمان ، انتهى . وفيه حديث أسامة بسنده عن أبي مسعود ، وقد تقدم قريباً .

(١) في "المواقيت" ، ص ٦٢ . والدارقطني : ص ٩٣ (٢) رجاله رجال الصحيح ، سوى شيخ الطبراني ،

"زوائد" ، ص ٣١٨ - ج ١ (٣) في "وقت صلاة الفجر" ، ص ٤٩



أحاديث الخصوم العامة لسائر الأوقات، روى أبو داود<sup>(١)</sup> من حديث عبد الله ابن عمر العمرى عن القاسم بن غنام عن بعض أمهاته عن أم فروة، قالت: سئل رسول الله ﷺ أى الأعمال أفضل؟ قال: «الصلاة في أول وقتها»، انتهى. وأخرجه الترمذى عن عبد الله بن عمر العمرى عن القاسم بن غنام عن عمته أم فروة، ولم يقل عن بعض أمهاته، قال الترمذى: هذا حديث لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمرى، وليس بالقوى عند أهل الحديث، وقد اضطربوا في هذا الحديث، انتهى. وذكر الدارقطنى في «كتاب العلل» في هذا الحديث اختلافاً كثيراً واضطراباً، ثم قال: والقول قول من قال: عن القاسم عن جدته الدنيا عن أم فروة، انتهى. وهكذا رواه الحاكم في «المستدرک»<sup>(٢)</sup> عن العمرى عن القاسم بن غنام عن جدته أم الدنيا عن أم فروة، فذكره، وسكت عنه، وكذلك رواه الدارقطنى في «سننه» قال في «الإمام»: وما فيه من الاضطراب في إثبات الوسطة بين القاسم وأم فروة، وإسقاطها يعود إلى العمرى، وقد ضعف، ومن أثبت الوسطة يقضى على من أسقطها، وتلك الوسطة مجهولة، وقد ورد أيضاً عن عبيد الله «مصغراً» رواه الدارقطنى من جهة المعتمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن القاسم ابن غنام عن جدته أم فروة، فذكره، انتهى.

حديث آخر أخرجه ابن حبان في «صحيحه» في النوع الثامن، من القسم الرابع، عن أبيه عثمان ابن عمر بن فارس ثنا مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيبانى عن عبد الله بن مسعود، قال: سألت رسول الله ﷺ أى الصلاة أفضل؟ قال: «الصلاة في أول وقتها»، انتهى. ورواه أبو بكر بن خزيمة في «صحيحه». وأبو نعيم في «مستخرجه» قاله في «الإمام»، وفي لفظ: قال: «أى الأعمال أفضل؟ الحديث»، قال ابن حبان: وهذه اللفظة «أعنى قوله: في أول وقتها» تفرد بها عثمان بن عمر، ثم أخرجه عن شعبة. وعن علي بن مسهر بلفظ: الصلاة لوقتها، ورواه - كالأول - الحاكم في «المستدرک» وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، انتهى. ورواه كذلك في «كتاب الأربعين - له» عن عثمان بن عمر، ثم قال: وقد أخرجاه<sup>(٣)</sup> من رواية محمد بن محمد بن سابق<sup>(٤)</sup> عن مالك بن مغول بلفظ: الصلاة على ميقاتها. وإنما هذه زيادة تفرد بها عثمان بن عمر، وهي مقبولة منه، فإن مذهبهما قبول الزيادة من الثقة، انتهى. وأخرجه في «المستدرک»

(١) في «باب المحافظة على الصلوات»، ص ٦٧، والترمذى في «باب ما جاء في الوقت الأول من الفصل»، ص ٢٤، والدارقطنى: ص ٩٢، والحاكم في «المستدرک»، ص ١٨٩ (٢) ص ١٨٩. (٣) البخارى في «فضل الجهاد»، ص ٣٩٠، ومسلم في «الايان» - في باب كوز الايمان بالله تعالى أصل الأعمال، ص ٦٢، لكن من غير طريق محمد عن مالك (٤) في نسخة «من رواية محمد بن سابق»،

أيضاً عن حجاج بن الشاعر ثنا علي بن حفص المدائني ثنا شعبة عن الوليد بن العيزار به سنداً ومتناً، ثم قال: رواه عن شعبة جماعة لم يذكر فيه هذه اللفظة غير حجاج بن الشاعر، وهو حافظ ثقة عن علي بن حفص المدائني، وقد احتج به مسلم، انتهى.

حديث آخر أخرجه أبو داود عن أسامة بن زيد الليثي أن ابن شهاب أخبره عن عروة بن الزبير سمعت بشير بن أبي مسعود يقول: سمعت أبا مسعود الأنصاري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نزل جبرئيل فأخبرني بوقت الصلاة فصليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، ثم صليت معه، إلى أن قال: وصلى الصبح مرة بغلس، ثم صلى مرة أخرى فأسفر، ثم كانت صلاته بعد ذلك بالغلس حتى مات، ثم لم يعد إلى أن يسفر»، وقد تقدم بتامه في «الحديث التاسع»، قال أبو داود: ورواه عن الزهري: معمر. ومالك. وابن عينة. وشعيب بن أبي حمزة. والليث بن سعد، وغيرهم لم يذكروا الوقت الذي صلى فيه، ولم يفسروه، وأسامة بن زيد الليثي، وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: تركه يحيى بن سعيد بآخيه، وقال الأثرم عن أحمد: ليس بشيء، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: روى عن نافع أحاديث مناكير، واختلف الرواية فيه عن ابن معين، فقال مرة: ثقة صالح، وقال مرة: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة حجة، وقال مرة: ترك حديثه بآخيه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال النسائي: والدارقطني: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: ليس بحديثه بأس، وروى له مسلم في «صحيحه»، وبسند أبي داود ومتمنه، رواه ابن حبان في «صحيحه (١)» عن ابن خزيمة به، في النوع الثالث (٢) من القسم الأول.

حديث آخر أخرجه الترمذي (٣) عن يعقوب بن الوليد المدني عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «الوقت الأول من الصلاة رضوان الله، والوقت الأخير عفو الله»، انتهى. قال البيهقي: قال الشافعي: ولا يؤثر على رضوان الله شيء، لأن العفو لا يكون إلا عن تقصير، انتهى. ورواه الحاكم في «المستدرک» بلفظ: خير الأعمال الصلاة في أول وقتها، قال الحاكم: ويعقوب بن الوليد ليس من شرط هذا الكتاب، انتهى. قال ابن حبان: يعقوب بن الوليد كان يضع الحديث على الثقات لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، وما رواه إلا هو، انتهى. وقال أحمد: كان من الكذابين الكبار، وقال أبو داود: ليس بثقة، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال البيهقي في «المعرفة (٤)» حديث «الصلاة في أول الوقت

(١) والدارقطني في «سننه»، ص ٩٣ عن الربيع عن ابن وهب، وكذا البيهقي: ص ٢٦٣ (٢) في نسخة «في النوع الخامس والأربعين»، (٣) في «باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل»، ص ٢٤ (٤) ومثله في «السنن الكبرى»، ص ٤٣٥ أيضاً



رضوان الله ، إنما يعرف يعقوب بن الوليد ، وقد كذبه أحمد بن حنبل . وسائر الحفاظ ، قال : وقد روى هذا الحديث بإسناد كلها ضعيفة ، وإنما يروى عن أبي جعفر محمد بن علي من قوله ، انتهى . وأنكر ابن القطان في " كتاب علي أبي محمد عبد الحق " كونه أعل الحديث بالعمري ، وسكت عن يعقوب ، قال : ويعقوب هو علة ، فإن أحمد ، قال فيه : كان من الكذابين الكبار ، وكان يضع الحديث ، وقال أبو حاتم : كان يكذب ، والحديث الذي رواه موضوع ، وابن عدي إنما أعله به ، وفي بابه ذكره ، انتهى كلامه .

طريق آخر أخرجه الدارقطني في " سننه " عن الحسين بن حميد حدثني فرج بن عبيد المهلب ثنا عبيد بن القاسم عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله مرفوعاً نحوه ، قال ابن الجوزي في " التحقيق " قال مطين في الحسين بن حميد : هو كذاب ابن كذاب لا يكتب حديثه ، وقال ابن عدي : هو متهم فيما يرويه ، وسمعت أحمد بن عبدة الحفاظ ، يقول : سمعت مطيناً ، يقول - وقد مرّ عليه الحسين بن حميد بن الربيع - : هذا كذاب ابن كذاب ابن كذاب ، انتهى .

طريق آخر أخرجه الدارقطني <sup>(١)</sup> أيضاً عن إبراهيم بن زكريا ثنا إبراهيم بن عبد الملك ابن أبي مخذومة حدثني أبي عن جدي مرفوعاً : أول الوقت رضوان الله ، وأوسطه رحمة الله ، وآخره عفو الله ، انتهى . قال ابن الجوزي : وإبراهيم بن زكريا ، قال أبو حاتم : هو مجهول ، والحديث الذي رواه منكر ، وقال ابن عدي : حدث عن الثقات بالإباطيل ، والضعف على حديثه بيّن ، وهو من جملة الضعفاء ، قال : وسئل أحمد عن هذا الحديث ، أول الوقت رضوان الله ، فقال : ليس بثابت ، انتهى كلامه .

طريق آخر أخرجه ابن عدي في " الكامل " عن بقية عن عبد الله مولى عثمان بن عفان حدثني عبد العزيز حدثني محمد بن سيرين عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : أول الوقت رضوان الله ، وآخره عفو الله ، انتهى . قال ابن عدي : هذا من الأحاديث التي يرونها بقية عن المجهولين ، فإن عبد الله مولى عثمان . وعبد العزيز لا يعرفان ، انتهى . قال النووي في " الخلاصة " : أحاديث " أي الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة لأول وقتها " ، وأحاديث " أول الوقت رضوان الله ، وآخره عفو الله " كلها ضعيفة ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الترمذي <sup>(٢)</sup> عن سعيد بن أبي هلال عن إسحاق بن عمر عن عائشة ،

(١) ص ٩٣ ، والبيهقي : ص ٤٣٥ (٢) ص ٢٤ ، والدارقطني : ص ٩٢

قالت : ماصلى رسول الله ﷺ صلاة لوقتها الاخير إلا مرتين حتى قبضه الله ، انتهى . وقال : غريب ، وليس إسناده بمتصل ، انتهى . ورواه الدارقطنى ، ثم البيهقى ، قال البيهقى : وهو مرسل ، إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة ، وقال ابن أبي حاتم : عن أبيه إسحاق بن عمر ، روى عن موسى بن وردان ، روى عنه : سعيد بن أبي هلال مجهول ، انتهى . وكذلك قال ابن القطان فى " كتابه " : إنه منقطع ، وإسحاق بن عمر مجهول ، انتهى . ولم يعزه الشيخ تقي الدين فى " الإمام " إلا للدارقطنى فقط ، ونقل عن ابن عبد البر أنه قال : إسحاق بن عمر أحد المجاهيل ، روى عنه سعيد بن أبي هلال ، انتهى . وأخرجه الدارقطنى أيضاً عن عمرة عن عائشة نحوه ، وفى سنده معلى بن عبد الرحمن ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبى عنه ، فقال : متروك الحديث ، وأخرجه أيضاً عن أبى سلمة عن عائشة نحوه ، وفيه الواقدي ، وهو معروف عندهم .

حديث آخر أخرجه الدارقطنى عن عبد الله بن عمر " مكبراً " عن نافع عن ابن عمر ، قال : سئل رسول الله ﷺ أى الأعمال أفضل ؟ قال : « الصلاة لميقاتها الأول » ، وأخرجه عن عبيد الله ابن عمر " مصغراً " عن نافع به نحوه .

حديث آخر أخرجه الدارقطنى أيضاً عن إبراهيم بن الفضل عن المقبرى عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أحدم ليصلى الصلاة لوقتها ، وقد ترك من الوقت الأول ما هو خير له من أهله وماله » ، انتهى .

حديث آخر ، رواه الترمذى فى " كتابه (١) " حدثنا قتيبة ثنا عبد الله بن وهب عن سعيد ابن عبد الله الجهنى عن محمد بن عمر بن على بن أبى طالب الهاشمى عن أبيه عن على بن أبى طالب أن رسول الله ﷺ قال له : « يا على ! ثلاثة لا تؤخرها : الصلاة إذا أتت . والجنائز إذا حضرت . والأيتام إذا وجدت لها كفء » ، انتهى . وقال : حديث غريب ، وما أرى إسناده بمتصل ، انتهى .

الحديث الثالث عشر : روى أنس كان النبى ﷺ إذا كان فى الشتاء بكّر بالظهر ، وإذا كان فى الصيف أبرد بها ، قلت : رواه البخارى (٢) من حديث خالد بن دينار ، قال : صلى بنا أميرنا الجمعة ، ثم قال لأنس : كيف كان رسول الله ﷺ يصلى الظهر ؟ قال : كان النبى ﷺ إذا اشتد البرد بكّر بالصلاة ، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة ، انتهى . وأما حديث خباب بن الارت : شكونا إلى رسول الله ﷺ الصلاة فى الرمضاء فلم يشكنا ، أخرجه مسلم (٣) ، وزاد فى رواية ، قال زهير :

(١) فى " باب ما جاء فى الوقت الأول " ، (٢) فى " باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة " ، ص ١٢٤

(٣) فى " باب استجاب تقديم الظهر فى أول الوقت " ، ص ٢٢٥



قلت لأبي إسحاق في تعجيل الظهر ، قال : نعم ، انتهى . فقال ابن القطان في " كتابه " : وقد اختلف في معنى هذا ، فقيل : لم يعذرنا . وقيل : لم يحوجنا إلى الشكوى بعد ، ولكن رويت فيه زيادة مثبتة للأول ، قال ابن المنذر : حدثنا عبد الله بن أحمد ثنا خلاد بن يحيى ثنا يونس بن أبي إسحاق ثنا سعيد بن وهب أخبرني خباب بن الارت ، قال : شكوت إلى رسول الله ﷺ الرمضاء فما أشكنا ، وقال : « إذا زالت الشمس فصلوا » ، انتهى . وبهذا اللفظ رواه البيهقي في " السنن " ، وفي لفظ : « لا شكونا حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا » ، قلت : ويؤيد الثاني حديث أبي هريرة : « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » أخرجاه (١) ، وانفرد البخاري بحديث الخدرى (٢) أبردوا بالظهر ، فإن شدة الحر من فيح جهنم .

أحاديث لمذهبنا في تأخير العصر . أخرج الدارقطني في " سننه " عن عبد الواحد بن نافع ، قال : دخلت مسجد المدينة فأذن مؤذن بالعصر ، وشيخ جالس فلامه ، وقال : إن أبي أخبرني أن رسول الله ﷺ كان يأمر بتأخير هذه الصلاة ، فسألت عنه ، فقالوا : هذا عبد الله بن رافع بن خديج ، انتهى . ورواه البيهقي في " سننه " ، وقال : قال الدارقطني فيما أخبرنا عنه أبو بكر بن الحارث : هذا حديث ضعيف الإسناد ، والصحيح عن رافع . وغيره ضد هذا ، وعبد الله بن رافع ليس بالقوى ، ولم يروه عنه غير عبد الواحد ، ولا يصح هذا الحديث عن رافع ولا عن غيره من الصحابة ، انتهى . وقال ابن حبان : عبد الواحد بن نافع يروى عن أهل الحجاز المقلوبات ، وعن أهل الشام الموضوعات ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه ، انتهى . ورواه البخاري في " تاريخه الكبير " في " باب العين - في ترجمة عبد الله بن رافع " حدثنا أبو عاصم عن عبد الواحد بن نافع به ، وقال : لا يتابع عليه " يعنى عبد الله بن رافع " والصحيح عن رافع غيره ، ثم أخرجه عن رافع ، قال : كنا نصلى مع النبي ﷺ صلاة العصر ، ثم نتحر الجزور ، وسيأتى بتمامه ، وقال ابن القطان في " كتابه " : عبد الواحد بن نافع أبو الرماح مجهول الحال مختلف في حديثه ، انتهى .

أثر في ذلك ، أخرجه الحكم في " المستدرک " (٣) عن زياد بن عبد الله النخعي ، قال : كنا جلوساً مع علي رضي الله عنه في المسجد الأعظم فجاء المؤذن . فقال : الصلاة يا أمير المؤمنين ، فقال : اجلس فجلس ، ثم عاد فقال له ذلك ، فقال علي : هذا الكلب يعلننا السنة ، فقام علي فصلى بنا العصر ، ثم انصرفنا فرجعنا إلى المكان الذي كنا فيه جلوساً فجتونا للركب ، لنزول الشمس للغروب تترآها ، انتهى . وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . وأخرجه الدارقطني كذلك عن العباس

(١) أخرجه البخاري في " الموايت - في باب الإبراد بالظهر ، ص ٧٦ ، ومسلم : ص ٢٢٤ (٢) ص ٧٧

(٣) والدارقطني في " سننه " ، ص ٩٣

ابن ذريح عن زياد بن عبد الله النخعي به ، ثم قال : وزياد بن عبد الله هذا مجهول لم يروه عنه غير العباس ابن ذريح ، انتهى . قلت : وهذا الأثر في حكم المرفوع ، أو قريب منه ، لذكر السنة فيه .

أحاديث الخصوم في أفضلية التعجيل : منها حديث أبي برزة كان رسول الله ﷺ يصلي العصر ، ثم يرجع أحدنا إلى رحله والشمس حية ، رواه البخاري . ومسلم<sup>(١)</sup> .

حديث آخر أخرجه البخاري . ومسلم أيضاً عن أنس ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلي العصر ، ثم يذهب أحدنا إلى العوالي ، والشمس مرتفعة ، قال الزهري : والعوالي على ميلين من المدينة . وثلاثة ، وأحسبه قال : وأربعة ، انتهى .

حديث آخر أخرجه البخاري . ومسلم أيضاً<sup>(٢)</sup> عن رافع بن خديج ، قال : كنا نصلي مع رسول الله ﷺ صلاة العصر ، ثم تنحر الجزور ، فنقسم عشرين ، ثم يطبخ فيؤكل لحماً نضيجاً قبل أن تغيب الشمس ، انتهى .

الحديث الرابع عشر : قال النبي ﷺ : « لا تزال أمتي بخير ما عجلوا المغرب وأخروا العشاء » ، قلت : غريب ، وروى أبو داود في « سننه »<sup>(٣)</sup> من حديث محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله عن أبي أيوب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تزال أمتي بخير ، أو قال : على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم » ، مختصر ، وتامه : عن مرثد بن عبد الله ، قال : قدم علينا أبو أيوب غازياً ، وعقبه بن عامر يومئذ على مصر ، فأخبر المغرب ، فقام إليه أبو أيوب ، فقال له : ماهذه الصلاة يا عقبه ؟ قال : شغلنا ، قال : أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تزال أمتي بخير » إلى آخره ، ورواه الحاكم في « المستدرک » ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، قال الشيخ في « الإمام » : وقد خولف ابن إسحاق في هذا الحديث ، قال ابن أبي حاتم : ورواه حيوة . وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران التميمي عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أنه قال : بادروا بصلاة المغرب قبل طلوع النجوم ، قال أبو زرعة ، وحديث حيوة أصح ، انتهى كلامه . وأخرج ابن ماجه<sup>(٤)</sup> عن عباد بن العوام عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى يشتبك النجوم » ، انتهى .

(١) في « باب وقت العصر » ، ص ٧٨ : ومسلم : ص ٢٣٠ (٢) في « الشركة » ، ص ٣٣٨ ، ومسلم في « باب استحباب التكبير بالعصر » ، ص ٢٣٥ ، والحاكم : ص ١٩٢ - ج ١ (٣) في « باب وقت المغرب » ، ص ٦٦ (٤) في « باب وقت المغرب » ، ص ٥٠



ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخارى . ومسلم<sup>(١)</sup> عن رافع بن خديج ، قال كنا نصلى المغرب مع رسول الله ﷺ فينصرف أحدنا ، وأنه ليصرف مواقع نبهه ، انتهى . ورواه أبو داود<sup>(٢)</sup> من حديث أنس ، ولفظه : ثم يرمى ، فيرى أحدنا موضع نبهه .

حديث آخر أخرجه البخارى . ومسلم<sup>(٣)</sup> عن سلمة بن الأكوع قال : كنا نصلى مع رسول الله ﷺ المغرب إذا توارت بالحجاب ، وفي لفظه : إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب ، انتهى . ولفظ أبي داود فيه : كان النبي ﷺ يصلى المغرب ساعة يغرب الشمس إذ غاب حاجبها .

الحديث الخامس عشر : قال النبي ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل » ، قلت : روى من حديث أبي هريرة ، ومن حديث زيد بن خالد الجهني ، لحديث أبي هريرة ، رواه الترمذى<sup>(٤)</sup> وابن ماجه من حديث عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل ، أو نصفه » ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، انتهى .

حديث آخر أخرجه البزار عن ابن إسحاق حدثني عبد الرحمن بن يسار عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ ، قال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ، ولأخرت العشاء الأخيرة إلى ثلث الليل » ، وقال : لأنعله يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، انتهى .

وأما حديث زيد بن خالد ، فرواه الترمذى في " الطهارة " والنسائى في " الصوم " من حديث محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ، ولأخرت العشاء إلى ثلث الليل » ، فكان زيد بن خالد يشهد الصلوات في المسجد ، وسواكه على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب ، لا يقوم إلى الصلاة إلا استن ، ثم رده إلى موضعه ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، انتهى . وذهل شيخنا علاء الدين في عزوه هذا الحديث بتمامه ، لأبي داود ، وأبو داود لم يخرج منه إلا فضل السواك ، لم يذكر فيه تأخير العشاء ، وعجبت من أصحاب " الأطراف " إذ لم يبينوا ذلك : مع أنه من عاداتهم ، كابن عساكر . وشيخنا الحافظ جمال الدين المزي ، وقد أحسن المنذرى في

(١) في ١٠ باب وقت المغرب .، ص ٧٩ ، ومسلم : ص ٢٢٨ (٢) في ١٠ باب وقت المغرب .، ص ٦٦

(٣) البخارى في ١٠ باب وقت المغرب .، ص ٧٩ ، ومسلم : ص ٢٢٦ ، وأبو داود : ٦٦ (٤) في ١٠ باب تأخير العشاء الآخرة .، ص ٢٣ ، وابن ماجه : ص ٥٠ ، والدارى : ص ١٨٢ بطوله

”مختصره“ إذ بين ذلك لما ذكر لفظ أبي داود، فعزاه للترمذى . والنسائى، ثم قال : وحديث الترمذى مشتمل على الفضيلتين : ”يعنى فضل السواك . وفضل الصلاة“، وأعجب من ذلك ما ذكره الزوى فى ”الخلاصة“ مقتصراً على فضل تأخير العشاء، وعزاه لأبى داود . والترمذى، ثم إن أصحاب ”الأطراف“ عزوه للنسائى<sup>(١)</sup> فى ”الصوم“ ولم أجده فى ”الصغرى“ فليُنظر ”الكبرى“<sup>(٢)</sup> حديث آخر أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup> عن الحكم عن نافع عن ابن عمر، قال : مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله ﷺ أصلاة العشاء الآخرة، فخرج إلينا حين ذهب الليل أو بعضه، فلاندرى أشيء شغله فى أهله أو غير ذلك، فقال حين خرج : إنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم، ولولا أن يثقل على أمتى لصليت بهم هذه الساعة، ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة، وصلى، انتهى .

حديث آخر، قال ابن أبى حاتم : سمعت أبى، وذكر حدثنا مروان الفزارى عن محمد بن عبد الرحمن بن مهران عن سعيد المقبرى عن أبى سعيد الخدرى، قال : قال رسول الله ﷺ : ولولا أن يثقل على أمتى لأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل، قال أبى : إنما هو عن أبى هريرة عن النبى ﷺ، قال الشيخ فى ”الإمام“ : محمد بن عبد الرحمن بن مهران المزنى، قال أبو حاتم : روى عن أبيه، والمقبرى روى عنه مروان الفزارى، وأبو عامر العقدي محله الصدق، ولا أرى بحديثه بأساً، وذكره ابن حبان فى ثقات التابعين، وقد روى ابن ماجه<sup>(٤)</sup> هذا الحديث من رواية داود بن أبى هند عن أبى نضرة عن أبى سعيد أن النبى ﷺ صلى المغرب، ثم لم يخرج حتى ذهب شطر الليل، ثم خرج فصلى بهم، وقال : ولولا الضعيف والسقيم لأجبت أن أؤخر هذه الصلاة إلى شطر الليل، انتهى كلامه .

الحديث السادس عشر : حديث السَّمَر المنهى عنه بعد العشاء، أشار إليه فى ”الكتاب“ بقوله : ولأن فيه قطع السمر المنهى عنه بعدها، قلت : رواه الأئمة الستة فى ”كتبهم“<sup>(٥)</sup> من حديث أبى برزة عن النبى ﷺ أنه كان يكره النوم قبلها ”يعنى العشاء“ والحديث بعدها، انتهى . روه فى ”المواقيت“ مطولاً ومختصراً، ولفظ مسلم : كان لا يحب، ورواه أبو داود فى ”الآداب“<sup>(٦)</sup> أيضاً، ولفظه : كان ينهى عن النوم قبلها، والحديث بعدها، انتهى . وروى ابن ماجه فى ”سننه“<sup>(٧)</sup> حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة عن أبى نعيم عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفى عن عبد الرحمن

(١) عزاه السيوطى والجامع إلى الترمذى، وأحد فقط، ولم يذكر النسائى (٢) فى ”دس“، هكذا، وهو ثابت

فى ”الكبرى“، (٣) فى ”المواقيت“، ص ٢٢٩ - ج ١ (٤) فى ”باب وقت العشاء“، ص ٥٥

(٥) البخارى : ص ٨٠، و ص ٧٨ بطوله، ومسلم فى : ص ٢٣٠ (٦) فى ”باب السمر بعد العشاء“،

ص ٣١٨ - ج ٢ (٧) فى ”باب النهى عن النوم قبل صلاة العشاء“، ص ٥١



ابن القاسم عن أبيه عن عائشة ، قالت : ما نام رسول الله ﷺ قبل العشاء ، ولا سمر بعدها ، انتهى . وقد أجاز العلماء السمر بعد العشاء في الخير ، واستدلوا على ذلك بما أخرجه البخاري . ومسلم <sup>(١)</sup> عن سالم عن ابن عمر ، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته ، فلما سلم قام ، فقال : « رأيتكم ليلتكم هذه ، فإن على رأس مائة سنة لا يبق من هو على ظهر الأرض أحد » ، انتهى . وبوتب عليه النسائي في «سننه» <sup>(٢)</sup> - باب السمر في العلم «وروى الترمذي في «الصلاة» والنسائي في «المناقب» عن إبراهيم عن علقمة عن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يسمر عند أبي بكر الليلة في الأمر من أمر المسلمين ، وأنا معه ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، وقد رواه الحسن بن عبد الله عن إبراهيم عن علقمة عن رجل من جعفي ، يقال له : قيس ، أو ابن قيس عن عمر عن النبي ﷺ في قصة طويلة ، انتهى . وقال ابن عساكر في «أطرافه» علقمة لم يسمع من عمر ، وقال الشيخ تقي الدين في «الإمام» : روى أوس بن حذيفة ، قال : كان رسول الله ﷺ يأتينا بعد العشاء يحدثنا ، وكان أكثر حديثه تشكية قريش ، ولم يذكر من رواه <sup>(٣)</sup> .

فائدة : استدل الشيخ في «الإمام» على جواز تسمية العشاء بالعتمة بحديث رواه مالك في «موطأه» عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال : «لو يعدون ما في العتمة والصبح لأتوهما ، ولو حبوا ، مختصر ، وينبغي الجمع بينه ، وبين حديث ابن عمر عن النبي ﷺ «لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم إلا إنها العشاء ، وهم يعتمون الليل» أخرجه مسلم <sup>(٤)</sup> .

الحديث السابع عشر : قال النبي ﷺ : «من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخره» ، قلت : أخرجه مسلم <sup>(٥)</sup> عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره ، فيوتر آخر الليل ، فإن صلاة آخر الليل مشهودة ، وذلك أفضل» ، انتهى .

## فصل في الأوقات المكروهة

الحديث الثامن عشر : حديث عقبة رضي الله عنه ، قال : ثلاث أوقات نهانا رسول الله

(١) في «العلم» - في باب السمر بالعلم ، ص ٢٢ ، ومسلم في «الفضائل» - في باب - معنى رأس مائة سنة لا يبين نفس منقوصة ، الخ ص ٣١٠ - ج ٢ (٢) في «باب الرخصة في السمر بعد العشاء» ص ٢٤ (٣) قلت : ذكره ابن ماجه في «باب كم يحتم القرآن» ، وهو في «مسند أحمد» ، ص ٩ - ج ٤ ، ص ٣٤٣ - ج ٤ ، عن أوس بن حذيفة ، قال : كنت في الوفد الذين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلخوا من تعيق من بني مالك أنزلنا في قبة له ، فكان يختلف إلينا بين بيوت ، وبين المسجد . فإذا صلى العشاء الآخرة انصرف إلينا ، ولا نبرح حتى يحدثنا ، ويشتكى قريشاً ، ويشتكى أهل مكة ، الحديث (٤) ص ٢٢٩ (٥) ص ٢٥٨

ﷺ أن نصلي فيها ، وأن نقبر فيها موتانا : عند طلوع الشمس حتى ترتفع . وعند زوالها حتى تزول .  
 وحين تضيف للغروب ، قلت : رواه الجماعة <sup>(١)</sup> إلا البخاري من حديث موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر الجهني ، قال ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن ، أو أن نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس . وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب ، انتهى . قال البيهقي في "المعرفة" : ورواه روح ابن القاسم عن موسى بن علي عن أبيه ، وزاد فيه ، قلت لعقبة : أيدفن بالليل ؟ قال : نعم ، قد دفن أبو بكر بالليل ، انتهى . قال البيهقي : ونهيه عن القبر في هذه الساعات لا يتناول الصلاة على الجنازة ، وهو عند كثير من أهل العلم محمول على كراهية الدفن في تلك الساعات ، انتهى . قلت : حمله أبو داود على الدفن الحقيقي <sup>(٢)</sup> فإنه ذكره في "الجنائز" وبوب عليه "باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها" ، وحمله الترمذي على الصلاة ، وبوب عليه "باب ماجاء في كراهية صلاة الجنازة عند طلوع الشمس وعند غروبها" ، ونقل عن ابن المبارك أنه قال : مامعنى أن نقبر فيها موتانا ؟ "يعنى صلاة الجنازة" ، انتهى . وقد جاء بتصريح الصلاة فيه ، رواه الإمام أبو حفص عمر ابن شاهين في "كتاب الجنائز" من حديث خارجة بن مصعب عن ليث بن سعد عن موسى بن علي به ، قال : نهانا رسول الله ﷺ أن نصلي على موتانا عند ثلاث : عند طلوع الشمس ، إلى آخره .

أحاديث الركعتين بعد العصر "ما جاء في النهي عنها" أخرج البخاري <sup>(٣)</sup> عن معاوية ، قال : إنكم لتصلون صلاة لقد صحبنا رسول الله ﷺ فأرأيناه يصلها ، ولقد نهى عنها "يعنى الركعتين بعد العصر" ، انتهى .

حديث آخر ، روى إسحاق بن راهويه في "مسنده" <sup>(٤)</sup> "ثم البيهقي من جهته حدثنا وكيع ثنا سفيان الثوري أخبرني أبو إسحاق عن عاصم بن حمزة عن علي ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين دبر كل صلاة مكتوبة إلا الفجر والعصر ، انتهى .

(١) مسلم في "أوقات النهي" ، ص ٢٧٦ ، والنسائي في "المواقيت" ، ص ٩٥ ، و ص ٩٦ "والجنائز" ، ص ٢٨٣ ، وأبو داود في "الجنائز" - في باب الدفن عند طلوع الشمس وغروبها ، ص ٩٨ - ج ٢ ، والترمذي في "باب كراهية الصلاة على الجنازة عند طلوع الشمس وغروبها" ، ص ١٢٢ ، وابن ماجه في "باب ماجاء في الأوقات التي لا تصلى فيها على الميت" ، ص ١١٠ (٢) وابن ماجه على الصلاة والدفن ، وبوب عليه . في الجنائز "باب ماجاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت ولا يدفن" ، ص ١١٠ (٣) في "باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس" ، ص ٨٣ (٤) وأبو داود في "السفن" - في أبواب التطوع - باب من أرخص فيها إذا كانت الشمس مرتفعة ، ص ١٨٨ - ج ١ ، والطحاوي : ص ١٧٩ - ج ١ ، وأحمد : ص ١٢٥ ، و ص ١٤٤



حديث عمر بن عنبسة أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> من حديث أبي أمامة عنه ، وفيه : فقالت : يا رسول الله أخبرني عن الصلاة ، قال : « صل الصبح ، ثم أقصر عن الصلاة حين تطلع الشمس حتى ترتفع ، فإنها تطلع بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار ، ثم صل ، فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى تستقبل الظل بالرمح ، ثم أقصر عن الصلاة ، فإنها حينئذ تسجر جهنم ، فإذا أقبل الفجر فصل ، فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى تصلي العصر ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس ، فإنها تغرب بين قرني شيطان » ، الحديث بطوله .

ما ورد في إباحتها : أخرج البخاري . ومسلم<sup>(٢)</sup> عن الأسود عن عائشة ، قالت : ركعتان لم يكن رسول الله ﷺ يدعهما سراً ولا علانية : ركعتان قبل صلاة الصبح . وركعتان بعد العصر ، وفي لفظ لها : ما كان النبي ﷺ يأتيني في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين ، انتهى . وفي لفظ مسلم عن طاوس عنها ، قالت : وهم عمر ، إنما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها . قال رسول الله ﷺ : « لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فتصلوا عند ذلك » ، وفي لفظ للبخاري عن أيمن عن عائشة ، قالت : والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله ، ومالتى الله حتى ثقل عن الصلاة ، وكان يصليهما ، ولا يصليهما في المسجد مخافة أن يثقل على أمته ، وكان يحب ما خفف عنهم ، انتهى .

ما ورد في العذر منها ، أخرج مسلم . والبخاري في « المغازي »<sup>(٣)</sup> عن كريب مولى ابن عباس أن عبد الله بن عباس . وعبد الرحمن بن أزهر . والمسور بن مخرمة أرسلوه إلى عائشة زوج النبي ﷺ ، فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعاً وسلها عن الركعتين بعد العصر ، وقل لها : بلغنا أنك تصليهما ، وأن رسول الله ﷺ نهى عنهما ، قال كريب : فدخلت على عائشة ، فأخبرتها : فقالت : سألت أم سلمة ، فرجعت إليهم ، فأخبرتهم ، فردوني إلى أم سلمة ، فقالت أم سلمة : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنهما ، ثم رأيته يصليهما ، فقل له في ذلك . فقال : « إنه أتاني ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم ، فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر ، وهما هاتان ، مختصر ، وعلقه البخاري<sup>(٤)</sup> فقال : وقال كريب : عن أم سلمة ، صلى النبي ﷺ بعد العصر ركعتين ، وقال : « شغلني

(١) و « فضائل القرآن » - في باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ، ص ٢٧٦ . وأبو داود في « التطوع » ،

ص ١٨٨ ، والطحاوي : ص ٩١ (٢) و « باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت » ، ص ٨٣ ، ومسلم و :

ص ٢٧٧ (٣) و « فضائل القرآن » - في باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ، ص ٢٧٧ ، والبخاري :

قبيل الجائز ياب : ص ١٦٤ ، وفي المغازي في « باب وفد عبد القيس » ، ص ٦٢٧ (٤) هذا التعليق في ترجمة

« باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت » ، ص ٨٣ ، ورواه البخاري في « أواخر التهجد في » - باب إذا كلم وهو يصلي ،

ص ١٦٤ ، وكذا في « المغازي » ، ص ٦٢٧

ناس من عبد القيس عن الركعتين بعد الظهر ، انتهى . وينظر البخارى فى "المغازى" فكأنه وصله فيه ، وأخرج مسلم عن أبى سلية أنه سأل عائشة عن السجدين اللتين كان رسول الله ﷺ يصليهما بعد العصر . فقالت : كان يصليهما قبل العصر ، ثم إنه شغل عنهما ، أو نسيهما ، فصلاهما بعد العصر ، ثم أثبتهما . وكان إذا صلى صلاة أثبتها "يعنى داوم عليها" ، انتهى . وأخرج أبوداود<sup>(١)</sup> من جهة ابن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان مولى عائشة ، أنها حدثته أن رسول الله ﷺ كان يصلى بعد العصر "يعنى ركعتين" وينهى عنهما ويواصل ، وينهى عن الوصال ، انتهى .

الحديث التاسع عشر : روى أنه عليه السلام نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، قلت : روى من حديث ابن عباس ، ومن حديث أبى هريرة ، ومن حديث الخدرى ، ومن حديث عمرو بن عبسة .  
فحديث ابن عباس ، رواه الأئمة الستة فى "كتبهم"<sup>(٢)</sup> أنه قال : شهد عندى رجال مرضيون - وأرضاهم عندى عمر - أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، انتهى .

وأما حديث أبى هريرة ، فرواه البخارى<sup>(٣)</sup> ومسلم<sup>(٤)</sup> عنه أنه عليه السلام نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، انتهى .

وأما حديث الخدرى ، فأخرجه البخارى . ومسلم أيضاً عنه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس » ، انتهى .

وأما حديث عمرو بن عبسة ، فأخرجه مسلم<sup>(٥)</sup> عنه أن رسول الله ﷺ قال له : « صل الصبح ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس ، فإذا طلعت فلا تصل حتى ترتفع ، فإنها تطلع بين قرنى شيطان ، وحيثئذ يسجد لها الكفار ، ثم صل حتى تصلى العصر ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس ، فإنها تغرب بين قرنى شيطان ، وحيثئذ يسجد لها الكفار » ، مختصر .  
واعلم أن ركعتى الطواف داخلتان فى المسألة ، فكرههما أصحابنا فى الأوقات الخمسة المتقدمة ،

(١) فى "التطوع" - فى باب من رخص إذا كانت الشمس مرتفعة ،، ص ١٨٩ (٢) البخارى فى "باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس" ، ص ٨٢ ، ومسلم : ص ٢٧٥ ، وأبو داود فى "التطوع" - فى باب من رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة ،، ص ١٨٨ (٣) ص ٨٢ (٤) ص ٢٧٥ فى "باب أوقات النهى عن الصلاة" ،، (٥) ص ٢٧٦ فى "فصائل القرآن" ،،



وخالفنا الشافعي، فأجازها فيها آخذاً بحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة<sup>(١)</sup> من حديث سفيان عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف! لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار»، انتهى. ورواه ابن حبان في «صحيحه». والحاكم في «المستدرک - في كتاب الحج»، وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، قال: الشيخ في «الإمام» إنما لم يخرجاه لاختلاف وقع في إسناده، فرواه سفيان، كما تقدم، ورواه الجراح بن منهال عن أبي الزبير عن نافع بن جبير سمع أباه جبير بن مطعم، ورواه معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً نحوه، ورواه أيوب عن أبي الزبير، قال: أظنه عن جابر، فلم يحزم به، وكل هذه الروايات عند الدارقطني، قال البيهقي بعد إخراجها من جهة ابن عينة: أقام ابن عينة إسناده، ومن خالفه فيه لا يقاومه، فرواية ابن عينة أولى أن تكون محفوظة، ولم يخرجاه، انتهى. وعبد الله بن باباه، ويقال: ابن بابيه، ويقال: ابن بابي، قال النسائي: ثقة، وقال ابن المديني: هو من أهل مكة معروف، وأخبرني الشيخ محب الدين بن العلامة علاء الدين القونوي عن والده أنه بحث هنا بحثاً، فقال: إن بين حديث ابن عباس، وحديث جبير عموماً وخصوصاً، لحديث ابن عباس عام بالنسبة إلى المكان، خاص بالنسبة إلى الوقت، فهذا الحديث خاص بالنسبة إلى المكان، عام بالنسبة إلى وقت الصلاة، قال: فليس حمل عموم هذا الحديث في الصلاة على خصوص حديث ابن عباس بأولى من حمل عموم حديث ابن عباس في المكان على خصوص هذا الحديث فيه، قلنا: حديث ابن عباس أصح من حديث جبير، فلا يقاومه إلا ما يساويه في الصحة، فيحمل على حديث ابن عباس، ولا يحمل على غيره، وأيضاً فقد ورد من فهم الصحابة ما يدل على عدم المعارضة، روى إسماعيل ابن راهويه في «مسنده»<sup>(٢)</sup> «أخبرنا النضر بن شميل ثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف، قال: سمعت نصر بن عبد الرحمن يحدث عن جده معاذ بن عفراء أنه طاف بعد العصر أو بعد الصبح ولم يصل، فسئل عن ذلك، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب، انتهى».

(١) أبوداود في «المناسك» - في باب الطواف بعد العصر، ص ٢٦٧ - ج ١. وكذا الترمذي في «باب مجيء في الصلاة بعد العصر»، وبعد الصبح في «الطواف»، ص ١٠٦. والنسائي في «المواقيت» - في باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة، ص ٩٨. وابن ماجه في «الصلاة» - في باب الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت، ص ٩٠. والطحاوي في: ص ٣٩٥، والحاكم في «المناسك»، ص ٤٤٨ - ج ١، والبيهقي: ص ٤٦١ - ج ٢، والدارقطني: ص ١٦٢، و ص ٢٧٤، والدارمي: ص ٢٤٧ (٢) والبيهقي في «سننه»، ص ٤٦٤ - ج ٢، وأخرج الطحاوي المرفوع قطعي: ص ١٧٩، وأخرج أحمد ص ٢١٩ - ج ٤ الأثر مع المرفوع، وكذا الطيالسي: ص ١٧٠.

حديث آخر أخرجه الدارقطني <sup>(١)</sup> عن أبي الوليد العدني عن رجاء أبي سعيد عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي ﷺ، قال: «يا بني عبد المطلب، أو يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً يطوف بالبيت ويصلي، فإنه لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس إلا عند هذا البيت يطوفون ويصلون»، انتهى. قال صاحب «التقيح»: وأبو الوليد العدلي لم أره ذكر آفي «الكنى - لأبي أحمد الحاكم». وأما رجاء بن الحارث أبو سعيد المكي، فضعفه ابن معين، انتهى.

**أحاديث الخصوم في النافلة بمكة، واستدل الشافعي على جواز النافلة بمكة في الأوقات الخمسة المتقدمة بدون كراهة بما تقدم من حديث جبير بن مطعم مرفوعاً «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار»، وبحديث أخرجه الدارقطني في «سننه» <sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن المؤمل الخزومي عن حميد مولى عفراء عن قيس بن سعد عن مجاهد، قال: قدم أبو ذر فأخذ بعضادتي باب الكعبة، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يصلي أحدكم بعد الصبح إلى طلوع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس إلا بمكة»، يقول ذلك ثلاثاً، انتهى. وهو حديث ضعيف، قال أحمد: أحاديث ابن المؤمل مناكير، وقال ابن معين: هو ضعيف الحديث، ورواه البيهقي <sup>(٣)</sup>، وقال: هذا يعد في أفراد ابن المؤمل، وهو ضعيف إلا أن إبراهيم ابن طهمان قد تابعه في ذلك عن حميد، وأقام إسناده، ثم أخرجه عن خلاد بن يحيى ثنا إبراهيم ابن طهمان ثنا حميد مولى عفراء عن قيس بن سعد عن مجاهد، قال: جاءنا أبو ذر، فأخذ بحلقة الباب الحديث، قال البيهقي: وحميد الأعرج ليس بالقوي، ومجاهد لا يثبت له سماع من أبي ذر، وقوله: جاءنا، أي جاء بلدنا، قال: وقد روى من وجه آخر عن مجاهد، ثم أخرجه من طريق ابن عدي بسنده عن اليسع بن طلحة القرشي من أهل مكة، قال: سمعت مجاهداً يقول: بلغنا أن أبا ذر قال: رأيت رسول الله ﷺ أخذ بحلقتي الباب يقول ثلاثاً: «لا صلاة بعد العصر إلا بمكة»، قال البيهقي: واليسع بن طلحة ضعفه، والحديث منقطع، مجاهد لم يدرك أبا ذر، انتهى. قال الشيخ في «الإمام»: وحديث أبي ذر هذا معلول بأربعة أشياء: أحدها: انقطاع ما بين مجاهد. وأبي ذر، ثم ذكر كلام البيهقي. والثاني: اختلاف في إسناده، فرواه سعيد بن سالم عن ابن المؤمل عن حميد مولى عفراء عن مجاهد عن أبي ذر لم يذكر فيه قيس بن سعد، أخرجه كذلك ابن عدي في «الكامل»،**



قال البيهقي : وكذلك رواه عبد الله بن محمد الشامي عن ابن المؤمل عن حميد الأعرج عن مجاهد .  
والثالث : ضعف ابن المؤمل ، قال النسائي . وابن معين : ضعيف ، وقال أحمد : أحاديثه مناكير ،  
وقال ابن عدي : عامة حديثه الضعف عليه بيّن . الرابع : ضعف حميد مولى عفراء ، قال البيهقي :  
ليس بالقوى ، وقال أبو عمر بن عبد البر : هو ضعيف ، انتهى .

حديث آخر خاص بركعتي الطواف ، قال الشيخ في "الإمام" : وقد ورد ما يشعر بأن  
هذا الاستثناء بمكة إنما هو في ركعتي الطواف ، فأخرج ابن عدي عن سعيد بن أبي راشد عن عطاء  
ابن أبي رباح عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ،  
ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ، من طاف فيصل ، أى حين طاف ، انتهى . قال ابن عدي :  
وسعيد هذا يحدث عن عطاء . وغيره بما لا يتابع عليه ، قال البيهقي : وذكره البخاري في "التاريخ"  
وقال : لا يتابع عليه ، انتهى .

الحديث العشرون : روى أن النبي ﷺ كان لا يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي  
الفجر ، قلت : روى البخاري . ومسلم<sup>(١)</sup> ، واللفظ له من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة ،  
قالت : كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين ، انتهى . ورواه الباقر  
إلا أبا داود : منهم من رواه هكذا ، ومنهم من أتى به في جملة الحديث الطويل في " صلاة النبي  
ﷺ تطوعاً " . ورواه ابن حبان في " صحيحه " ، ولفظه قال : كان إذا طلع الفجر لا يصلي إلا  
ركعتي الفجر ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه أبو داود . والترمذي عن قدامة بن موسى عن محمد بن الحصين عن  
أبي علقمة عن يسار مولى ابن عمر عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ، قال : « لا صلاة بعد الفجر  
إلا سجدتين » ، انتهى . قال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث قدامة ، انتهى .  
أخرجه أبو داود عن وهيب عن قدامة بن موسى عن أيوب بن حصين عن أبي علقمة به ، وأخرجه  
الترمذي<sup>(٢)</sup> عن عبد العزيز محمد الدراوردي عن قدامة عن محمد بن الحصين عن أبي علقمة ، قال  
ابن القطان في " كتابه " : كل من في هذا الإسناد معروف إلا محمد بن الحصين فإنه مختلف فيه ،  
ومجهول الحال ، وكان عمر بن علي المقدمي . والدراوردي يقولان : عن قدامة بن موسى عن أيوب

(١) البخاري في " التهجد " باب الركعتين قبل الظهر ، ص ١٥٧ . ومسلم في " باب استحباب ركعتي سنة الفجر ، والخ  
عليها " ، ص ٢٥٠ ، والنسائي في " باب ذكر ركعتي الفجر " ، ص ٢٥٤ - ح ١ . والبيهقي : ص ٦٥ - ج ٢  
(٢) في " باب لا صلاة بعد طلوع الفجر ، إلا ركعتين " ، ص ٥٦

ابن الحصين ، وقال عثمان : ابن عمر أنبا قدامة بن موسى حدثني رجل من بني حنظلة ، وذكر هذا الاختلاف البخاري ، ولم يعرف هو ، ولا ابن أبي حاتم من حاله بشيء ، فهو عندهما مجهول ، انتهى كلامه . ورواه أحمد في "مسنده" من حديث قدامة ثنا أيوب بن الحصين عن أبي علقمة به ، لا صلاة بعد طلوع الفجر ، إلا ركعتين ، ورواه الدارقطني في "سننه" ولفظه عن يسار مولى ابن عمر ، قال : رأيته ابن عمر أصلي بعد الفجر فخصني ، وقال : يا يسار ! كم صليت ؟ قلت : لا أدري ، قال : ألا دريت أن رسول الله ﷺ قال : « ليلغ شأهكم غائبكم أن لا صلاة بعد الفجر إلا ركعتين ، ١٩ » انتهى . وقدامة هذا معروف ، ذكره البخاري في "تاريخه" ، وأخرج له مسلم في "صحيحه" . وأما محمد بن الحصين ، فقال ابن أبي حاتم : محمد بن الحصين التميمي ، وقال بعضهم : أيوب بن حصين ، ومحمد أصح ، انتهى . وقال الدارقطني في "عله" : هذا حديث يرويه الدراوردي عن قدامة بن موسى عن محمد بن الحصين عن أبي علقمة مولى ابن عباس عن يسار مولى ابن عمر عن ابن عمر ، وتابعه عمر بن علي المقدمي . وخالفهم سليمان بلال وهيب ، فروياه عن قدامة بن موسى عن أيوب بن الحصين عن أبي علقمة عن يسار مولى ابن عمر ، ويشبه أن يكون القول قول سليمان بن بلال . وهيب ، لأنهما يثبتان ، انتهى . فقد اختلف كلام الدارقطني . وابن أبي حاتم ، والله أعلم بالصواب .

طريق آخر ، رواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا عبد الملك بن يحيى بن بكير حدثني أبي ثنا الليث بن سعد حدثني محمد بن النليل الفهري عن أبي عمر مرفوعاً حدثنا محمد بن محمية الجوهري ثنا أحمد بن المقدام ثنا عبد الله بن خراش عن العوام بن حوشب عن المسيب بن رافع عن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا صلاة بعد الفجر إلا الركعتين قبل صلاة الفجر » ، انتهى . وقال : تفرد به عبد الله بن خراش ، انتهى .

طريق آخر ، رواه الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر » ، انتهى . وكل ذلك يعكر على الترمذي في قوله : لا نعرفه إلا من حديث قدامة ، قال الشيخ في "الإمام" : وما استدلل به على ذلك حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ : « لا يمنعكم آذان بلال ، فانه يؤذن بليل حتى يرجع قائمكم ويوقظ نائمكم » ، أخرجه البخاري . ومسلم (١) قال : فلو كان التنفل بعد الصبح مباحاً لم يكن لقوله : « حتى يرجع قائمكم ، معني ، وبحديث ابن عمر

(١) البخاري في "باب الأذان قبل الفجر" ص ٨٧ ، ومسلم في "باب أن الدخول في الصوم يحصل

بطلوع الفجر" ص ٣٥٠



مرفوعاً أيضاً « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشي الصبح صلى واحدة توتر له ما قد صلى » ، أخرجه أيضاً (١) ، قال : فلو كان أيضاً مباحاً لما كان لحشية الصبح معنى ، قال الشيخ : وهذا ضعيف ، لأنه يجوز أن يكون خشي الصبح لخوف فوت الوتر ، قال الشيخ : واستدل من أجاز التنفل بأكثر من ركعتي الفجر ، بما أخرجه أبو داود (٢) في حديث عمرو بن عبسة ، قال : يارسول الله أيّ الليل أسمع ؟ قال : « جوف الليل الأخير ، فصل ما شئت ، فإن الصلاة مشهودة مقبولة حتى تصلي الصبح » ، وفي لفظ (٣) : « فصل ما بدا لك حتى تصلي الصبح » ، الحديث بطوله .

## باب الأذان

قوله : الأذان سنة للصلاة الخمس ، والجمعة دون ماسواها للنقل المتواتر ، قلت : هذا معروف وفي « صحيح مسلم » (٤) عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله ﷺ العيدين غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة ، انتهى . وفيه أيضاً (٥) عن عائشة أن الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ ، فبعث منادياً : بالصلاة جامعة ، انتهى . والجمعة فيها حديث السائب بن يزيد ، والصلاة تأتي أحاديثها .

مسألة : في ثنية التكبير أول الأذان ، وتريعه ، أما الثنية فهي في « صحيح مسلم » (٦) « حدثنا أبو غسان المسمعي ، مالك بن عبد الواحد . وإسحاق بن إبراهيم ، قالا : ثنا معاذ بن هشام صاحب الدستوائى عن أبيه عن عامر (١) الأحول عن مكحول عن عبد الله بن محيرز عن أبي مخذرة أن النبي ﷺ عليه الأذان : « الله أكبر . الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله » إلى آخره . وأخرجه أبو داود (٢) عن نافع بن عمر الجمحي عن عبد الملك بن أبي مخذرة عن عبد الله بن محيرز الجمحي عن أبي مخذرة نحوه ، وأخرجه أيضاً عن إبراهيم (٣) بن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي مخذرة

(١) البخارى في « الوتر » ، ص ١٣٥ . ومسلم في « باب صلاة الليل » ، ص ٢٥٧ (٢) وفي « التطوع » .  
 في باب من رخص فيها إذا كانت الشمس مرتفعة ، ص ١٨٨ (٣) وفي لفظ : الخ ، أى عند النسائي ، وفي « باب إباحة الصلاة إلى أن يصلي الصبح » ، ص ٩٨ (٤) وفي « العيدين » ، ص ٢٩٠ (٥) وفي « الكسوف » ، ص ٢٩٦ (٦) وفي « بدء الأذان » ، ص ١٦٥ فيه نسختان : في نسخة « التريعه » . وفي نسخة « الثنية » ، وروى النسائي : ص ١٠٣ عن إسحاق بن إبراهيم عن معاذ بن إبراهيم ، وفيه « التريعه » ، (٧) وفي مسلم « عن أبي عامر » ، (٨) وفي « باب كيف الأذان » ، ص ٨٠ (٩) هذه الرواية ذكرها المخرج في ثنية التكبير ، والذي في أبي داود ص ٨٠ « تريعه » ، والله أعلم ، وأخرج النسائي عن بشر بن معاذ عن إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذرة قال : حدثني أبي . وجدى عن أبي مخذرة ، وفيه الثنية ، وكذا الدارقطني : ص ٨٦ عن أبيه عن اس محيرز ، وفي ص ٨٧ ، وفيه التريعه عن جده عن أبيه

سمعت جدى عبد الملك يذكر أنه سمع أبا محذورة يقول : دعانى رسول الله ﷺ فعلبه نحوه ، واستدل للقائلين بالثنية أيضاً بحديث أخرجه أبوداود أيضاً : حدثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة سمعت أبا جعفر يحدث عن مسلم أبى المثنى عن ابن عمر ، قال : إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة ، غير أنه يقول : " قد قامت الصلاة " مرتين ، انتهى . وهذا قول مالك ، وأما الترييع ، فأخرجه أبوداود عن همام ثنا عامر الأحول بسند مسلم ، وفيه ترييع التكبير ، قال الشيخ في " الإمام " : وأخرجه أبو عوانة في " مسنده " عن على بن المدنى عن معاذ بن هشام عن أبيه عن عامر ، وفيها الترييع ، قال : وأخرجه الحاكم في " كتابه " المخرج على كتاب مسلم من جهة عبد الله بن سعيد . وأبى موسى . وإسحاق بن إبراهيم ، كلهم عن معاذ بن هشام ، وفيه الترييع ، قال : وأخرجه ابن مندة عن عبد الله بن عمر عن معاذ بن هشام بسنده ، وفيه الترييع ، قال : وزعم ابن القطان في " كتابه " أن الصحيح عن عامر المذكور في هذا الحديث ، إنما هو الترييع ، هكذا رواه عنه جماعة : منهم عفان . وسعيد بن عامر . وحجاج ، وبذلك يصح كون الأذان تسع عشرة كلمة ، كما ورد ، انتهى . وأخرجه أبوداود . والنسائي . وابن ماجه عن ابن جريج أخبرنى عبد العزيز بن عبد الملك بن أبى محذورة عن عبد الله بن محيرز عن أبى محذورة أنه عليه الصلاة والسلام عليه التأذين ، وفيه الترييع ، وأخرجه أبوداود أيضاً عن ابن جريج عن عثمان بن السائب أخبرنى أبى . وأم عبد الملك بن أبى محذورة عن أبى محذورة ، وفيه الترييع ، قال في " الإمام " : وبهذا الإسناد رواه ابن خزيمة في " صحيحه " وهو معلول بجهالة حال ابن السائب (١) وأبيه . وأم عبد الملك ، انتهى .

وفى الباب حديث عبد الله بن زيد في " قصة المنام " ، وفيه الترييع ، وسيأتى قريباً . وأخرجه أبوداود أيضاً عن الحارث بن عبيد عن محمد بن عبد الملك بن أبى محذورة عن أبيه عن جده ، وفيه الترييع ، وأعله ابن القطان بجهالة حال محمد بن عبد الملك ، وضعف الحارث بن عبيد ، قال ابن معين : ضعيف ، وقال ابن حنبل : مضطرب الحديث ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، انتهى . وقال أبو عمر بن عبد البر : وقد اختلفت الروايات عن أبى محذورة ، إذ علمه رسول الله ﷺ الأذان بمكة عام حنين ، فروى عنه فيه ترييع التكبير في أوله ، وروى عنه فيه بثنية ، والترييع فيه من رواية الثقات الحفاظ ، وهى زيادة يجب قبولها ، والعمل عندهم بمكة في آل أبى محذورة بذلك إلى زماننا ، وهو في حديث عبد الله بن زيد في قصة المنام ، وبه قال أبو حنيفة . والشافعى . وأحمد ، انتهى .

(١) لكن ع- الحافظ في " التفرير " ، هؤلاء الثلاثة من المقبولين



(۱) فی "باب کیف الاذان"، ص ۷۸، وایں جارود فی "باب ملجاء فی الاذان"، ص ۸۲

(۲) ص ۱۳ - ج ۳

صوته : الصلاة خير من النوم ، قال سعيد : فأدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر ، انتهى .  
رواه من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه ،  
فذكره ، ورواه أبو داود <sup>(١)</sup> من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل بنحو حديث  
عبد الله بن زيد ، وسيأتي في " الحديث الرابع " ، وقال الحاكم في " المستدرک " <sup>(٢)</sup> - في فضائل عبد الله  
ابن زيد بن عبد ربه - : وإنما اشتهر عبد الله بن زيد بن عبد ربه بحديث الأذان ، ولم يخرجاه في  
" الصحيحين " لاختلاف الناقلين في أسانيدهم ، وقد تداوله فقهاء الإسلام بالقبول ، وأمثلة الروايات  
فيه رواية سعيد بن المسيب ، وقد توهم بعض أئمتنا أن سعيداً لم يلحق عبد الله بن زيد ، وليس كذلك ،  
ولأنما توفي عبد الله بن زيد في أواخر خلافة عثمان .

حديث الزهري عن سعيد بن المسيب مشهور ، رواه يونس بن يزيد . ومعر بن راشد .  
وشعيب بن أبي حمزة . ومحمد بن إسحاق . وغيرهم ، وأما أخبار الكوفيين في هذا الباب فمدارها على  
حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى ، فمنهم من قال : عن معاذ بن جبل أن عبد الله بن زيد ، ومنهم من  
قال : عن عبد الرحمن عن عبد الله بن زيد ، وأما رواية ولد عبد الله بن زيد عن آبائهم عنه ، فغير  
مستقيمة الأسانيد ، وقد أسند عبد الله بن زيد هذا حديثاً غير هذا ، ثم أسند عن أبي بكر بن محمد  
ابن عمرو بن حزم عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الذي أرى الأذان أنه أتى النبي ﷺ ، فقال :  
يا رسول الله هذا حاطى صدقة إلى الله ورسوله ، فجاء أبواه . فقالا : يا رسول الله كان قوام عيشنا ،  
فرده رسول الله ﷺ إليهما ، ثم ماتا فورثهما ابنيهما بعد ، انتهى كلامه . قال الذهبي في " مختصره " :  
وهذا فيه إرسال ، انتهى . ونقل عن البخاري أنه قال : لا يعرف لعبد الله بن زيد بن عبد ربه  
إلا حديث الأذان ، انتهى .

أحاديث في أن الأذان كان وحياً لامناماً ، روى البزار في " مسنده " حدثنا محمد بن  
عثمان بن مخلد الواسطي ثنا أبي حدثنا زياد بن المنذر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن  
جده عن علي بن أبي طالب ، قال : لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان أتاه جبرئيل عليه السلام بدابة  
يقال لها : البراق ، فذهب يركبها فاستصعبت ، فقال لها : اسكني ، فوالله ما ركبك عبد أكرم على الله  
من محمد ، قال : فركبها حتى انتهى إلى الحجاب الذي يلي الرحمن تبارك وتعالى ، فبينما هو كذلك إذ  
خرج ملك من الحجاب ، فقال رسول الله ﷺ : يا جبرئيل من هذا ؟ قال : والذي بعثك بالحق  
إني لأقرب الخلق مكاناً ، وأن هذا الملك ما رأيته منذ خلقت قبل ساعتى هذه . فقال الملك : الله أكبر .



الله أكبر ، قال : فقيل له من وراء الحجاب : صدق عبدى ، أنا أكبر أنا أكبر . ثم قال الملك : أشهد أن لا إله إلا الله ، قال : فقيل له من وراء الحجاب : صدق عبدى ، أنا لا إله إلا أنا ، ثم قال الملك : أشهد أن محمداً رسول الله ، فقيل له من وراء الحجاب : صدق عبدى ، أنا أرسلت محمداً ، ثم قال الملك : حتى على الصلاة . حتى على الفلاح ، ثم قال الملك : الله أكبر . الله أكبر ، فقيل له من وراء الحجاب : صدق عبدى ، أنا أكبر أنا أكبر ، ثم قال : لا إله إلا الله ، قال : فقيل من وراء الحجاب : صدق عبدى ، أنا لا إله إلا أنا ، قال : ثم أخذ الملك بيد محمد ﷺ فقدمه ، فأمّ أهل السماء : فمنهم (١) آدم . ونوح ، انتهى . قال البزار : لا نعله يروى بهذا اللفظ عن على إلا بهذا الإسناد ، وزيد بن المنذر فيه شعبة (٢) وقد روى عنه مروان بن معاوية . وغيره ، انتهى . ورواه أبو القاسم الأصبهاني في " كتاب الترغيب والترهيب " ، وقال : حديث غريب لا أعرفه إلا من هذا الوجه ، انتهى . ولم يعزه في " الإمام " إلا للأصبهاني ، ثم قال : والخبر الصحيح أن بدء الأذان كان بالمدينة أخرجه ، مسلم عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر ، قال : كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون ويتحینون بالصلاة ، وليس ينادى لها أحد ، فتكلموا في ذلك ، الحديث .

فائدة أخرى ، قال الشيخ في " الإمام " : قد اشتهر في خبر الرويا في الأذان كلمة الشهادتين ، وأمره عليه السلام لبلال بها ، وقد أخرج ابن خزيمة في " صحيحه " عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر أنه كان يقول : أول ما أذن : أشهد أن لا إله إلا الله ، حتى على الصلاة . فقال عمر : قل في إثرها : أشهد أن محمداً رسول الله ، فقال له عليه الصلاة والسلام : « قل كما أمرك عمر » ، انتهى . قال الشيخ : وعبد الله بن نافع ، قال فيه النسائي : متروك الحديث . انتهى .

حديث آخر . أخرجه الحاكم في " المستدرک - في الفضائل " عن نوح بن دراج عن الأجلح عن البهي عن سفيان بن الليل ، قال : لما كان من أمر الحسين بن على . ومعاوية ما كان قدمت عليه المدينة ، وهو جالس في أصحابه ، فذكر الحديث بطوله ، قال : فتذاكرنا عنده الأذان ، فقال بعضنا : إنما كان بدء الأذان رؤيا عبد الله بن زيد بن عاصم ، فقال له الحسن بن على : إن شأن الأذان أعظم من ذلك ، أذن جبرئيل في السماء مثنى مثنى ، وعلمه رسول الله ﷺ ، وأقام مرة مرة ، فعلمه رسول الله ﷺ ، فأذن به الحسن حتى ولى ، انتهى . وسكت عنه . قال الذهبي في " مختصره " : نوح بن دراج كذاب . انتهى .

(١) في ص ٤٣ - ج ٣ (٢) زيد بن المنذر يجمع على ضعفه ١١ زوائد ، ص ٣٢٩ ، وقال ابن كثير في البداية والنهاية ، ص ٢٢٣ - ج ٣ : هذا الحديث ليس كما زعم السبيل أنه صحيح ، بل منكر تفرد به زيد بن المنذر أبو الجارود الذي تنسب إليه الفرقة الجارودية ، وهو من المهذب ، ثم لو كان هذا سمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لية الاسراء لا وشك أن يأمر به بعد الهجرة في الدعوة إلى الصلاة ، والله أعلم ، اهـ .

حديث آخر، روى الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا النعمان بن أحمد الواسطي ثنا أحمد بن محمد بن ماهر حدثني أبي ثنا طلحة بن زيد عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ لما أسرى به إلى السماء أوحى إليه بالأذان، فنزل به، فعله جبرئيل، انتهى. وقال: تفرد به محمد بن ماهر الواسطي، انتهى. ورواه في موضع آخر حدثنا محمد بن حنيفة الواسطي ثنا عمي أحمد بن محمد بن ماهر الواسطي ثنا أبي به، وقال: تفرد به طلحة بن زيد (١)، قوله: ولنا أنه لا ترجيح فيه في "المشاهير" قلت: فيه أحاديث: منها حديث عبد الله بن زيد، وقد تقدم بالفاظه وطرقه، قال ابن الجوزي في "التحقيق": حديث عبد الله بن زيد هو أصل التأذين. وليس فيه ترجيح، فدل على أن الترجيح غير مسنون، انتهى.

حديث آخر، رواه أبو داود (٢). والنسائي (٣) من حديث شعبة، قال: سمعت أبا جعفر مؤذن مسجد العربان - في مسجد بني هلال - يحدث عن مسلم أبي المثنى مؤذن المسجد الجامع عن ابن عمر أنه قال: إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، والإقامة مرة، غير أنه يقول: قد قامت الصلاة، فكنا إذا سمعنا الإقامة توضعنا، ثم خرجنا إلى الصلاة، انتهى. ورواه ابن خزيمة. وابن حبان في "صحيحهما" وله طريق آخر عند الدارقطني (٤) والبيهقي في "سنتهما" أخرجه عن سعيد بن المغيرة الصياد ثنا عيسى بن يونس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة، انتهى. قال ابن الجوزي: وهذا إسناد صحيح، سعيد بن المغيرة وثقه ابن حبان. وغيره، وهو دليل على أنه لم يكن فيه ترجيح، انتهى. وقال في "الإمام": قال ابن أبي حاتم: قال أبي سعيد: ابن المغيرة ثقة، ورواه أبو عوانة في "مسنده" بلفظ: مثنى مثنى، والإقامة فرادى، انتهى.

حديث آخر، رواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا أحمد بن عبد بن عبد الرحمن بن عبد الله البغدادي ثنا أبو جعفر النفيلي ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي مخذرة، قال: سمعت جدي عبد الملك بن أبي مخذرة يقول: إنه سمع أبا عبد الله بن أبي مخذرة يقول: ألقى على رسول الله ﷺ الأذان حرفاً حرفاً: الله أكبر. الله أكبر، إلى آخره، لم يذكر فيه ترجيحاً، وهذا معارض للرواية المتقدمة التي عند مسلم. وغيره، ورواه أبو داود في "سننه" حدثنا النفيلي ثنا إبراهيم بن إسماعيل، فذكره بهذا الإسناد، وفيه ترجيح.

(١) طلحة بن زيد، قال الهيثمي في "الروايد"، ص ٣٢٩ - ج ١: "نسب إلى الوضع"، (٢) ص ٨٣

(٣) ص ١٠٣ (٤) ص ٨٨



الحديث الثاني : حديث أبي مخذورة أنه عليه السلام أمره بالترجيع ، قلت : رواه الجماعة (١) إلا البخارى من حديث عبد الله بن محيريز عن أبي مخذورة أن رسول الله ﷺ عليه الأذان : "الله أكبر . الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله - ثم يعود فيقول - : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، حتى على الفلاح ، الله أكبر . الله أكبر ، لا إله إلا الله " ، انتهى . وفي بعض ألفاظهم (٢) : عليه الأذان تسعة عشر كلمة ، فذكرها ، ولفظ أبي داود (٣) : قلت : يا رسول الله علمني سنة الأذان ، قال : تقول : « الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر ، ثم تقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، تخفض بهما صوتك ، ثم ترفع صوتك بهما » (٤) ، الحديث ، وهو لفظ ابن حبان في "صحيحه" واختصره الترمذى ، ولفظه عن أبي مخذورة : أن رسول الله ﷺ أقعده وألقى عليه الأذان حرفاً حرفاً ، قال بشر : فقلت له : أعد على ، فوصف الأذان بالترجيع ، انتهى . وطوله النسائي . وابن ماجه ، وأوله : خرجت في نفر ، فلما كنا ببعض الطريق أذن مؤذن رسول الله ﷺ ، إلى أن قال : ثم قال لي : ارجع فامدد من صوتك ، أشهد أن لا إله إلا الله ، الحديث ، قوله : وكان مارواه تعليماً ، فظنه ترجيعاً ، هذا فيه نظر ، وقال الطحاوى في "شرح الآثار" (٥) : "يحتمل أن الترجيع إنما كان لأن أبا مخذورة لم يمد بذلك صوته ، كما أراده النبي ﷺ ، فقال له عليه السلام : ارجع فامدد من صوتك ، وهذا قريب مما قاله صاحب الكتاب ، وقال ابن الجوزى في "التحقيق" : إن أبا مخذورة كان كافراً قبل أن يسلم ، فلما أسلم ولقنه النبي ﷺ الأذان أعاد عليه الشهادة ، وكررها لتثبت عنده ويحفظها ، ويكررها على أصحابه المشركين ، فانهم كانوا ينفرون منها ، خلاف نفورهم من غيرها ، فلما كررها عليه ظنوا من الأذان فعده تسع عشرة كلمة ، وأيضاً فأذان أبي مخذورة ، عليه أهل مكة ، وما ذهبنا إليه عليه عمل أهل المدينة ، والعمل على المتأخر من الأمور ، انتهى كلامه . وهذه الأقوال الثلاثة متقاربة في المعنى ، ويردها لفظ أبي داود ، قلت : يا رسول الله علمني سنة الأذان ، وفيه : " ثم تقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، تخفض بها صوتك ، ثم ترفع صوتك بها ، فجعله من سنة الأذان ، وهو كذلك في "صحيح - ابن حبان ،

(١) مسلم : ص ١٦٥ (٢) هي عند أبي داود : ص ٨٠ ، والنسائي في "باب كم الأذان من كلمة" ، ص ١٠٣ ، والترمذى في "باب الترجيع في الأذان" ، ص ٢٢ ، وابن ماجه في "باب الترجيع في الأذان" ، ص ٥٢ (٣) في "باب كيف الأذان" ، ص ٧٩ (٤) في أبي داود . والنسائي : شهادة التوحيد مرتين ، وكذا شهادة الرسالة . (٥) ص ٧٩

ومسند أحمد (١) " لكنه معارض بما أخرجه الطبراني عن أبي مخذولة ، وليس فيه ترجيع ، وسيأتي .

حديث آخر للنخعي ، أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢) عن عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد القرظ عن سعد القرظ أنه وصف أذان بلال ، وفيه الترجيع ، قال ابن الجوزي في "التحقيق" : هذا لا يصح ، والصحيح أن بلالا كان لا يرجع (٣) ، وعبد الله بن محمد بن عمار بن سعد القرظ ، قال ابن معين فيه : ليس بشيء (٤) ، انتهى كلامه .

الحديث الثالث : روى أن بلالا رضي الله عنه ، قال : الصلاة خير من النوم ، حين وجد النبي ﷺ راقداً ، فقال عليه السلام : « ما أحسن هذا يا بلال ، اجعله في أذانك » ، قلت : رواه الطبراني في "معجمه الكبير" حدثنا محمد بن علي الصائغ المكي ثنا يعقوب بن حميد ثنا عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حفص بن عمر عن بلال أنه أتى النبي ﷺ يؤذنه بالصبح فوجده راقداً ، فقال : الصلاة خير من النوم مرتين ، فقال النبي ﷺ : « ما أحسن هذا يا بلال ، اجعله في أذانك » ، انتهى . أخرجه في "باب الباء - في ترجمة حفص بن عمر" ، عن بلال وروى الحافظ أبو الشيخ ابن حبان في "كتاب الأذان - له" حدثنا عبدان ثنا محمد بن موسى الجرشي ثنا خلف الحزان "يعني البكتا" قال : قال ابن عمر : جاء بلال إلى النبي ﷺ يؤذنه بالصلاة ، فوجده قد أغفا ، فقال : الصلاة خير من النوم ، فقال : « اجعله في أذانك إذا أذنت للصبح » ، فجعل بلال يقولها إذا أذن للصبح ، انتهى .

أحاديث الباب ، روى ابن ماجه في "سننه" (٥) حدثنا عمرو بن رافع ثنا عبد الله بن المبارك عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن بلال أنه أتى النبي ﷺ يؤذنه لصلاة الفجر ، فقيل : هو نائم ، فقال : الصلاة خير من النوم . الصلاة خير من النوم ، فأقرت في تأذين الفجر ، فثبت الأمر على ذلك ، انتهى .

حديث آخر ، روى ابن خزيمة في "صحيحه" والدارقطني (٦) ، ثم البيهقي (٧) في "سنتهما" من حديث محمد بن سيرين عن أنس ، قال : من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر : حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قال : الصلاة خير من النوم ، انتهى . قال البيهقي : إسناده صحيح .

(١) ص ٤٠٨ - ج ٣ (٢) ص ٨٧ (٣) وأخرج الحاكم في "المستدرک" ، ص ٦٠٧ - ج ٣ حديث سعد هذا ، وذكر أذان بلال ، وليس فيه الترجيع (٤) وسيأتي في "باب صلاة العيدين" ، عند ذكر أحاديث الخوارج المرفوعة ص ٣٢٣ - ج ١ (٥) ص ٥١ (٦) ص ٩٠ (٧) ص ٢٣٣



حديث آخر، روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج عن عطاء عن أبي مخزومة أنه أذن لرسول الله ﷺ. وأبي بكر. وعمر، فكان يقول في أذانه: الصلاة خير من النوم، انتهى. وأخرجه أبو داود عن الحارث بن عبد الله.

حديث آخر أخرجه الطبراني في "معجمه الوسط" عن عمرو بن صالح الثقفي ثنا صالح ابن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة عن عائشة، قالت: جاء بلال إلى النبي ﷺ يؤذنه لصلاة الصبح فوجده نائماً، فقال: الصلاة خير من النوم، فأقرت في أذان الصبح، انتهى.

حديث آخر، روى البيهقي في "المعرفة" (١) عن الحاكم بسنده إلى الزهري عن حفص بن عمر بن سعد المؤذن أن سعداً كان يؤذن لرسول الله ﷺ، قال حفص: فحدثني أهلي أن بلالاً أتى النبي ﷺ يؤذن لصلاة الفجر، فقالوا: إنه نائم، فنأدى بأعلى صوته: الصلاة خير من النوم، فأقرت في صلاة الفجر، انتهى. وقال: هذا مرسل حسن، والطريق له صحيح، قال في "الإمام": وأهل حفص غير مسمين، فهم مجهولون.

حديث آخر. رواه ابن ماجه أيضاً، حدثنا محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي ثنا أبي عن عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ استشار الناس لما يهيمهم إلى الصلاة، فذكر البوق، فكرهه من أجل اليهود، ثم ذكروا الناقوس، فكرهه من أجل النصارى، فأرى النداء تلك الليلة رجل من الأنصار، يقال له: عبد الله بن زيد. وعمر بن الخطاب، فطرق الأنصارى رسول الله ﷺ فأمر عليه السلام بلالاً فأذن به، قال الزهري: وزاد بلال في نداء صلاة الغداة: الصلاة خير من النوم، فأقرها رسول الله ﷺ، قال عمر: يارسول الله قد رأيت مثل الذي رأى، ولكنه سبقني، انتهى. قال في "الإمام": ومحمد بن خالد هذا تكلم فيه.

حديث آخر، في حديث أبي مخزومة عند أبي داود، قلت: يارسول الله علمني سنة الأذان، وفي آخره: فإن كان صلاة الصبح، قلت: الصلاة خير من النوم. الصلاة خير من النوم، الله أكبر. الله أكبر، لا إله إلا الله، ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الرابع والسبعين، من القسم الأول.

حديث آخر، روى أحمد في "مسنده" (٢) حديث عبد الله بن زيد من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه، فذكره بنحو أبي داود، وزاد

(١) وفي "السنن الكبرى"، ص ٤٢٣ - ج ١، الحديث قط (٢) ص ٤٣ - ج ٤

في آخره : ثم أمر بالتأذين ، فكان بلال يؤذن بذلك ، ويدعو رسول الله ﷺ إلى الصلاة ، قال : فجاءه ذات غداة فدعاه إلى الفجر ، فقيل له : إن رسول الله ﷺ نائم ، فصرخ بلال بأعلى صوته : الصلاة خير من النوم ، قال سعيد : فأدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر ، انتهى . وقد تقدم في حديث أذان الملك النازل من السماء ، وتقدم قول الحاكم في "المستدرک" : أمثل الروايات في حديث عبد الله بن زيد رواية سعيد بن المسيب ، وهو خلاف ما قاله غيره ، فان ابن إسحاق لم يصرح فيه بالتحديث من الزهري ، فبقي فيه شبهة التدليس ، قاله الشيخ في "الإمام" .

الحديث الرابع : روى أن الملك النازل من السماء أقام بصفة الأذان "يعني مثنى مثنى" وزاد : بعد الفلاح ، قد قامت الصلاة مرتين ، قلت : رواه أبو داود في "سننه (١)" من حديث المسعودي عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل ، قال : أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال ، وأحيل الصيام ثلاثة أحوال ، إلى أن قال : فجاء عبد الله بن زيد ، رجل من الأنصار ، وقال فيه : فاستقبل القبلة "يعني الملك" ، وقال : الله أكبر . الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، حتى على الفلاح ، الله أكبر . الله أكبر ، لا إله إلا الله ، ثم أمهل هنيئة ، ثم قام ، فقال مثلها ، إلا أنه زاد بعد ما قال : حتى على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، قال : فقال رسول الله ﷺ : «لقنها بلالا ، فأذن بها بلال ، مختصر . ورواه أيضاً عن شعبة عن عمرو بن مرة ، قال : سمعت ابن أبي ليلى ، قال : حدثنا أصحابنا أن رسول الله ﷺ ، قال : «لقد أعجبنى أن تكون صلاة المسلمين أو المؤمنين واحدة ، حتى لقد هممت أن أبث رجالاً في الدور ينادون الناس بحين الصلاة ، وحتى هممت أن آمر رجالاً يقومون على الآطام ينادون بحين الصلاة ، حتى نقسوا (٢) أو كادوا أن ينقسوا ، فقال : فجاء رجل من الأنصار ، فقال : يا رسول الله إني لما رجعت - لما رأيت من اهتمامك - رأيت رجلاً كأن عليه ثوبين أخضرين ، فقام على المسجد ، فأذن ، ثم قعد قعدة ، ثم قام فقال مثلها ، إلا أنه يقول : قد قامت الصلاة ، ولولا أن يقول الناس : قال ابن المثنى ، أن يقولوا ، لقلت : إني كنت يقظان غير نائم ، فقال رسول الله ﷺ : «لقد أراك الله خيراً ، فر بلالا فليؤذن» ، فقال عمر : أما إني قد رأيت مثل الذي رأى ، ولكن لما سبقت استحيت ، قال : وحدثنا أصحابنا ، قال : كان رجل إذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من صلاته ، وأنهم قاموا مع رسول الله ﷺ من بين قائم وراكع وقاعد ومصل مع رسول الله ﷺ ، قال : فجاء معاذ ، فأشاروا إليه ،

(١) في "باب كيف الأذان" ، ص ٨٢ ، وأحمد في "مسنده" ، ص ٢٤٦ - ج ٥ ، والبيهقي في "سننه" ،

ص ٢٩٦ - ج ٢ مختصراً ، وقال : عبد الرحمن لم يدرك ماذا ، وسيأتي الحديث ص ٣٤٩ (٢) أي ضربوا بالناقوس



قال : فقال معاذ : لا أراه على حال إلا كنت عليها ، قال : فقال : إن معاذاً قد سن لكم سنة ، كذلك فافعلوا ، مختصر ، وأخرجه الدارقطني في "سننه" عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبّل نحوه ، قال البيهقي في "كتاب المعرفة" : حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قد اختلف عليه فيه ، فروى عنه عن عبد الله بن زيد<sup>(١)</sup> وروى عنه عن معاذ بن جبّل ، وروى عنه ، قال : حدثنا أصحاب محمد ، قال ابن خزيمة : عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ ، ولا من عبد الله بن زيد ، وقال محمد بن إسحاق : لم يسمع منهما ولا من بلال ، فان معاذاً توفي في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة ، وبلال توفي بدمشق سنة عشرين ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ولد لست بقين من خلافة عمر ، وكذلك قاله الواقسي . ومصعب الزيري ، ثبت انقطاع حديثه ، انتهى كلامه . وقال المنذري في "مختصره" : قول ابن أبي ليلى : حدثنا أصحابنا<sup>(٢)</sup> إن أراد الصحابة ، فهو قد سمع جماعة من الصحابة ، فيكون الحديث مسنداً ، وإلا فهو مرسل ، انتهى . قلت : أراد به الصحابة ، صرح بذلك ابن أبي شيبة في "مصنفه"<sup>(٣)</sup> فقال : حدثنا وكيع ثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله رأيت في المنام كأن رجلاً قام ، وعليه بردان أخضران ، فقام على حائط ، فأذن مثنى مثنى . وأقام مثنى مثنى ، انتهى . وأخرجه البيهقي في "سننه" عن وكيع به ، قال في "الإمام"<sup>(٤)</sup> : وهذا رجال الصحيح ، وهو متصل على مذهب الجماعة في عدالة الصحابة ، وأن جهالة أسماهم لا تضر .

**أحاديث الباب :** روى الترمذي<sup>(٥)</sup> من حديث عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ، قال : كان أذان رسول الله ﷺ شفعا شفعا في الأذان والإقامة ، انتهى . ثم قال : وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد ، انتهى .

**حديث آخر أخرجه أبو داود . وابن ماجه في "سنتهما"<sup>(٦)</sup> عن همام بن يحيى عن عامر الاحول أن مكحولاً حدثه أن عبد الله بن محيرز ، حدثه أن أبا محذورة حدثه ، قال : علمني رسول الله**

(١) عند الطحاوي : ص ٧٩ ، والدارقطني : ص ٨٩ . والبيهقي : ص ٤٢١ - ج ١ . والترمذي في "باب ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى" ، ص ٢٧ (٢) قوله : أصحابنا ، قلت : بهذا اللفظ في رواية الطحاوي : ص ٨٠ . وأبو داود ص ٨١ ، والله أعلم . (٣) ابن أبي شيبة في "مسنده" ، ص ١٣٦ ، والطحاوي في : ص ٧٩ ، و ص ٨٠ والبيهقي : ص ٤٢٠ - ج ١ ، و ص ١٤٥ . وكيع ثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى ، قال : نا أصحاب محمد أن بلالاً أذن مثنى ، وأقام مثنى . وقد قدمة "أي يب الأذان والإقامة" . (٤) وقال ابن حزم في "المحلى" ، ص ١٥٨ - ج ٣ : وهذا إسناد في غاية الصحة من إسناد الكوفيين . اهـ . (٥) في "باب ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى" ، ص ٢٧ (٦) في "باب كيف الأذان" ، ص ٨٠ ، وابن ماجه في "باب الترجيع في الأذان" ، ص ٥٢ ، وابن جارود في "الأذان" ، ص ٨٥

ﷺ الأذان تسعة عشر كلمة ، والإقامة سبع عشرة كلمة ، فذكر الأذان مفسراً بترييع التكبير أوله ، وفيه الترجيع ، والإقامة مثله ، وزاد فيها : قد قامت الصلاة مرتين ، ورواه الترمذى (١) . والنسائي مختصراً ، لم يذكر فيه لفظ الأذان والإقامة ، إلا أن النسائي قال : ثم عدها أبو محذورة تسع عشرة كلمة وسبع عشرة كلمة ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح ، ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" ولفظه : فعلبه الأذان ، والإقامة مثنى مثنى ، وكذلك رواه ابن حبان في "صحيحه" ، قال في "الإمام" : وهذا السند على شرط الصحيح ، وهما بن يحيى احتج به الشيخان ، وعامر بن عبد الواحد احتج به مسلم ، واعترض البيهقي (٢) ، وقال : وهذا الحديث قد رواه هشام الدستوائي عن عامر الأحول ، دون ذكر الإقامة ، كما أخرجه مسلم في "صحيحه" ، وهذا الخبر عندي غير محفوظ لوجوه : أحدها : أن مسلماً لم يخرج ، ولو كان محفوظاً لما تركه مسلم . الثاني : أن أبا محذورة قد روى عنه خلافة . الثالث : أن هذا الخبر لم يدم عليه أبو محذورة ، ولا أولاده ، ولو كان هذا حكماً ثابتاً لما فعلوا بخلافه ، ثم أسند عن إسحاق بن راهويه أنا إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة ، قال : أدركت أبي وجدى يؤذنون هذا الأذان ويقيمون هذه الإقامة ، فذكر الأذان مفسراً بترييع التكبير أوله ، وثنية الشهادتين ، ثم يرجع بها مثنى مثنى ، وثنية الجعلتين . والتكبير ، ويختم بـ لا إله إلا الله ، والإقامة فرادى ، وثنية التكبير ، أولها وآخرها ، وأجاب الشيخ في "الإمام" بأن عدم تخريج مسلم له ليس بمقتضى لعدم صحته ، لأنه لم يلتزم إخراج كل الصحيح ، وما أخرجه البيهقي من روايات ولد أبي محذورة ، فلم يقع لها في الصحيح ذكر ، ثم إن لحديث همام ترجيعات : أحدها : أن رجاله رجال الصحيح ، وأن أولاد أبي محذورة لم يخرج لهم في الصحيح . الثاني : أن فيه ذكر الكلمات تسع عشر . وسبع عشر ، وهذا ينفي الغلط في العدد ، بخلاف غيره من الروايات ، فإنه قد يقع فيها اختلاف وإسقاط . الثالث : أنه قد وجد متابعة لهمام في روايته عن عامر ، كما أخرجه الطبراني عن سعيد بن أبي عروبة عن عامر بن عبد الواحد عن مكحول عن عبد الله بن أبي محيرز عن أبي محذورة ، قال : علمني النبي ﷺ الأذان تسع عشر كلمة ، والإقامة سبع عشر كلمة ، ثم إنه معارض بتصحيح الترمذى له ، وقوله : إن هذا لم يدم عليه أبو محذورة ، فهذا داخل في باب الترجيع ، لا في باب التضعيف ، لأن عمدة التصحيح عدالة الراوى ، وترك العمل بالحديث لوجود ما هو أرجح منه ، لا يلزم منه ضعفه ، ألا ترى أن الأحاديث المنسوخة يحكم بصحتها إذا

(١) في "باب الترجيع في الأذان" ، ص ٢٧ ، والنسائي في "باب كم الأذان من كلمة" ، ص ١٠٣ ، والطحاوى : ص ٧٨ (٢) إن كان هذا الاعتراض في السنن ، فقد النقطه المخرج من ص ٤١٧ - ج ١ ، وما بعدها من مواضع ، والله أعلم .



كانت روايتها عدولاً ، ولا يعمل بها لوجود النسخ ، وإذا آل الأمر إلى الترجيح فقد تختلف الناس فيه ، فالبيهقي صدر كلامه بما يقتضي أن الحديث غير محفوظ ، وفي آخر كلامه ما يقتضي أنه غير معمول به ، انتهى كلامه . وله طريق آخر عند أبي داود (١) . أخرجه عن ابن جريج عن عثمان ابن السائب أخبرني أبي . وأم عبد الملك بن أبي مخذورة عن أبي مخذورة ، وفيه : وعلمني الإقامة مرتين مرتين ، ثم ذكرها مفسرة ، وله طريق آخر عند الطحاوي (٢) ، أخرجه عن شريك عن عبد العزيز بن رفيع ، قال : سمعت أبا مخذورة يؤذن مثنى مثنى ، ويقيم مثنى مثنى ، قال في "الإمام" : قال ابن معين : عبد العزيز بن رفيع ثقة ، قال : وذكر البيهقي عن الحاكم ما يقتضي أن عبد العزيز لم يدرك أبا مخذورة (٣) .

حديث آخر ، أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد أن بلالا كان يثنى الأذان ، ويثنى الإقامة ، وكان يبدأ بالتكبير ويختم بالتكبير ، انتهى . ومن طريق عبد الرزاق ، رواه الدارقطني في "سننه" (٤) ، والطحاوي في "شرح الآثار" قال ابن الجوزي في "التحقيق" : والأسود لم يدرك بلالا ، قال صاحب "التنقيح" : وفيما قاله نظر ، وقد روى النسائي الأسود عن بلال حديثاً ، انتهى . ورواه الطبراني في "كتاب مسند الشاميين" عن إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن ابن عبادة بن نسي عن جنادة بن أبي أمية عن بلال أنه كان يجعل الأذان والإقامة سواءً مثنى مثنى ، وكان يجعل إصبعه في أذنه ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه الدارقطني في "سننه" عن زياد بن عبد الله البكائي ثنا إدريس الأودي عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أن بلالا كان يؤذن للنبي ﷺ مثنى مثنى ، ويقيم مثنى مثنى ، انتهى . وزياد البكائي مختلف فيه ، فقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال ابن المديني : لا أروى عنه ، ووثقه أحمد ، وقال أبو زرعة : صدوق ، وأعله ابن حبان في "كتاب الضعفاء" بزياد ، ونقل عن ابن معين ، أنه قال : ليس حديثه بشيء ، وقال وكيع : هو أشرف من أن يكذب ، انتهى . واحتج به مسلم ، ورواه له البخاري مقروناً بغيره .

الآثار ، روى الطحاوي في "شرح الآثار" من حديث وكيع عن إبراهيم بن إسماعيل بن

(١) في "باب كيف الأذان" ، ص ٧٩ ، والطحاوي : ص ٨٠ (٢) في "باب الإقامة كيف هي" ، ص ٨١

(٣) ذكر الحافظ رواية الطحاوي من طريق عبد العزيز بن رفيع ، قال : سمعت أبا مخذورة ، الخ . وقال : هذا يرد قول الحاكم : إن عبد العزيز لم يدرك أبا مخذورة ، ص ٨١ . (٤) ص ٩٠ ، والطحاوي : ص ٨٠ ، وسيأتي الحديث في : ص ١٥٣ ، مع ماله وما عليه

بجمع بن جارية<sup>(١)</sup> عن عبيد مولى سلبة بن الأكوع أن سلبة بن الأكوع كان يثنى الإقامة ، حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا محمد بن سنان حدثنا حماد بن سلبة عن حماد عن إبراهيم ، قال : كان ثوبان يؤذن مثني ، ويقيم مثني حدثنا يزيد بن سنان حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا فطر بن خليفة عن مجاهد ، قال في الإقامة : مرة مرة إنما هو شيء أحدثه الأمراء ، وإن الأصل هو التثنية ، انتهى .

حديث آخر مرفوع أخرجه البيهقي في " الخلافيات " عن سليمان بن داود الرازي عن أبي أسامة عن أبي العميس ، قال : سمعت عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري يحدث عن أبيه عن جده أنه أرى الأذان مثني مثني ، والإقامة مثني مثني ، قال : فأتيت النبي عليه الصلاة والسلام فأخبرته ، فقال : « عليهن بلالا ، فعلمتهن بلالا » . قال : فتقدمت ، فأمرني أن أقيم ، فأقمت ، انتهى . قال البيهقي : قال الحاكم : هذا في متنه ضعيف ، فإن أبا أسامة أتى فيه بشيء لم يروه أحد ، وهو أن بلالا أذن ، وعبد الله بن زيد أقام ، وقد روى عن النبي ﷺ " من أذن فهو يقيم " أخبار كثيرة ، وقد رواه عبد السلام بن حرب عن أبي العميس ، فلم يذكر فيه ثنية الإقامة ، وعبد السلام أعلم الكوفيين بحديث أبي العميس ، وأكثرهم عنه رواية ، قال في " الإمام " : وحديث عبد السلام ابن حرب رواه الحاكم . والطحاوي ، وعما قاله البيهقي عن الحاكم جوابان : أحدهما : أن الراوي إذا كان ثقة يقبل ما يتفرد به ، وأبو أسامة لا يسأل عنه ، فانه ثقة عندهم ، ومخرج له في الصحيح ، والراوي عنه سليمان بن داود الرازي ، قال ابن أبي حاتم فيه : صدوق ، والراوي عنه عبد الرحمن ابن أبي حاتم ، وعن عبد الرحمن أبو علي الحافظ ، وعنه الحاكم ، وهؤلاء أعلام مشاهير . الثاني : أن أبا أسامة لم يتفرد به ، فإن عبد السلام بن حرب الذي قال الحاكم : إنه رواه عن أبي العميس ولم يذكر فيه الإقامة ، قد روى هذا الحديث بالإسناد المذكور ، وفيه إقامة عبد الله بن زيد بعد أذان بلال ، هكذا رواه الحاكم ، ورواه أبو حفص بن شاهين<sup>(٢)</sup> من جهة محمد بن سعيد الأصبهاني<sup>(٣)</sup> عن عبد السلام بن حرب عن أبي العميس عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه عن جده أنه حين أرى الأذان أمر بلالا ، فأذن ، ثم أمر عبد الله بن زيد فأقام ، وروى أبو داود في " سننه<sup>(٤)</sup> " : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا حماد بن خالد ثنا محمد بن عمرو عن محمد بن عبد الله عن عمه عبد الله ابن زيد ، قال : أراد النبي ﷺ في الأذان أشياء يصنع منها شيئاً ، قال : فأرى عبد الله بن زيد الأذان في المنام ، فأتى النبي ﷺ فأخبره ، فقال : « ألقه على بلال ، فألقاه عليه ، فأذن بلال » ، فقال

(١) في نسخة " حارثة " ، (٢) والحازمي في " كتاب الناسخ والنسخ - له " ، ص ٢٤ من جهة يعلى بن منصور

عن عبد السلام به ، وكذا الدارقطني : ص ٩٠ ، والطحاوي : ص ٨٥ (٣) الطحاوي : ص ٨٥ ، والبيهقي :

ص ٣٩٩ من جهة محمد بن سعيد (٤) في " باب الرجل يؤذن " ، ويقيم آخر ، ص ٨٣



عبد الله : أنا رأيته ، وأنا كنت أريده ، قال : « فاقم أنت » ، انتهى . قال الحازمي (١) : هذا إسناد حسن ، واستشهاده بحديث « من أذن فهو يقيم » استدلال بالمعارضة ، وليست المعارضة بموجبة لبطلان المعارض ، انتهى كلامه .

**أحاديث الخصوم :** منها حديث أنس ، قال : أمر بلال أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة ، رواه البخاري . ومسلم ، قال الشيخ في «الإمام» (٢) : « والصحيح من مذهب الفقهاء ، والأصوليين أن قول الراوى : أمر ، أو أمرنا ملحق بالمسند (٣) ، لكنه ورد بصيغة الرفع ، كما روى قتيبة عن عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس أن النبي ﷺ أمر بلالا أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة ، إلا أن ابن أبي حاتم (٤) ، ذكر عن أبي زرعة أنه قال : هذا حديث منكر ، انتهى . لم يذكر من خرجه .

**حديث آخر** أخرجه أبو داود . والنسائي (٥) . وابن حبان عن ابن عمر ، قال : إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة ، غير أنه يقول : قد قامت الصلاة ، وقد تقدم في أحاديث الترجيع .

**حديث آخر** أخرجه الدارقطني في «سننه» عن عبد الملك بن أبي مخذرة أنه سمع أبا به يقول : إن النبي ﷺ أمره أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة ، انتهى . أخرجه عن عبد الله بن عبد الوهاب ثنا إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذرة حدثني عبد الملك بن أبي مخذرة أن أبا به .

**حديث آخر** أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد حدثني أبي عن أبيه عن جده أن أذان بلال كان مثنى مثنى ، وإقامته مفردة ، انتهى . قال في «الإمام» : ذكر ابن أبي حاتم عن أبي بكر بن أبي حشمة عن ابن معين أنه قال في عبد الرحمن هذا : ضعيف .

**حديث آخر** ، أخرجه ابن ماجه عن معمر «بتشديد الميم» بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع حدثني أبي محمد عن أبيه عبيد الله ، قال : رأيت بلالا يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ مثنى مثنى ، ويقيم واحدة ، انتهى . قال في «الإمام» : ومعمر هذا متكلم فيه ، انتهى .

(١) في «الناسخ والنسخ» ، ص ٤٥ ، ولم أجد قوله واستشهاده الخ . (٢) في «باب الأذان مثنى مثنى» ، ص ٨٥ ، ومسلم في «بدء الأذان» ، ص ١٦٤ (٣) قال ابن حزم في «الحلى» ، ص ١٥٢ ج ٣ : قال على : قد ذكرنا مالا يختلف فيه اثنان من أهل النقل أن بلالا رضى الله عنه لم يؤذن قط لأحد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مرة واحدة بالشام ، ولم يتم أذانه فيها ، فصار هذا الخبر مستنداً صحيح الاستناد ، صبح أن الأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أحد غيره . (٤) في «العلل» ، ص ٩٤ (٥) في «باب الإقامة» ، ص ٨٣ ، والنسائي في «باب كيف الإقامة» ، ص ١٠٨

حديث آخر ، أخرجه الدارقطني عن يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع ، قال : كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ منى منى ، والإقامة فرادى ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه البيهقي عن محمد بن إسحاق عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه ، قال : كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ منى منى ، والإقامة مرة واحدة<sup>(١)</sup> ، انتهى . قال الحازمي في " كتابه الناسخ والمنسوخ " (٢) : " اختلف أهل العلم في هذا الباب ، فذهب طائفة إلى أن الإقامة مثل الأذان منى منى ، وهو قول أبي حنيفة . وأهل الكوفة ، واحتجوا بما أخبرنا ، وأسند عن أحمد بن شعيب ثنا إبراهيم بن الحسن ثنا حجاج عن ابن جريج عن عثمان بن السائب ، قال : أخبرني أبي . وأم عبد الملك بن أبي مخذومة عن أبي مخذومة ، قال : لما خرج رسول الله ﷺ من حنين خرجت عاشر عشرة من أهل مكة أطلبهم فسمعناهم يؤذنون بالصلاة ، فقمنا تؤذن نستهزي بهم ، فقال النبي ﷺ : « قد سمعت في هؤلاء تأذين إنسان حسن الصوت ، فأرسل إلينا فجئنا ، فأذنا رجلا رجلا ، وكنت آخرهم ، فقال حين أذنت : « تعال ، فأجلستني بين يديه ومسح على ناصيتي وبرك على ثلاث مرات ، ثم قال : « اذهب فأذن عند البيت الحرام ، قلت : كيف يا رسول الله ؟ فعلني : الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حيّ على الصلاة . حيّ على الصلاة ، حيّ على الفلاح . حيّ على الفلاح ، الله أكبر . الله أكبر ، لا إله إلا الله ، قال : وعلني الإقامة مرتين مرتين : الله أكبر . الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله ، حيّ على الصلاة . حيّ على الصلاة ، حيّ على الفلاح . حيّ على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر . الله أكبر ، لا إله إلا الله ، قال ابن جريج : أخبرني عثمان بن السائب بهذا الخبر كله عن أبيه ، وعن أم عبد الملك بن أبي مخذومة أنهما سمعا ذلك من أبي مخذومة ، قال : وهذا حديث حسن ، على شرط أبي داود . والترمذي . والنسائي ، وجعلوا هذا الحديث ناسخاً لحديث أنس " أمر بلال أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة " ، قالوا : وحديث بلال إنما كان أول ما شرع الأذان ، كما دل عليه حديث أنس المذكور ، وحديث أبي مخذومة كان عام حنين ، وبينهما مدة مديدة ، وخالفهم في ذلك أكثر أهل العلم ، وإليه ذهب مالك . والشافعي .

(١) قلت : يارضه مارواه الطبراني في " الكبير وال الأوسط " ، عن أبي جحيفة ، قال : أذن بلال للنبي صلى الله عليه وسلم منى منى ، وأقام مثل ذلك ، قال الهيثمي في " الزوائد " ، ص ٣٣٠ - ج ١ : رجاله ثقات (٢) في " باب تنبيه الإقامة " ، ص ٤٦ ، في كلام طويل ، اختصر المخرج ، وقسم وآخر



وأحمد ، محتجين بحديث أنس ، قالوا : وحديث أبي مخذورة لا يصلح أن يكون ناسخاً لهذا ، لأن من شرط النسخ أن يكون أصح سنداً ، وأقوى من جميع جهات الترجيح على ما تقدم ، وحديث أبي مخذورة لا يوازي حديث أنس من جهة واحدة ، فضلاً عن الجهات كلها ، مع أن جماعة من الحفاظ ذهبوا إلى أن هذه اللفظة في ثنية الإقامة غير محفوظة ، ثم روى من طريق البخاري (١) حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب أخبرني إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذورة أخبرني جدي عبد الملك بن أبي مخذورة أنه سمع أبا مخذورة يقول : إن النبي ﷺ أمره أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة ، وقال عبد الله بن الزبير الحميدي عن إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك ، قال : أدركت جدي . وأبي . وأهلي يقيمون ، فيقولون : الله أكبر . الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة . قد قامت الصلاة ، الله أكبر . الله أكبر ، لا إله إلا الله ، وحكى الشافعي نحو ذلك عن ولد أبي مخذورة ، وفي بقاء أبي مخذورة وولده على إفراد الإقامة ، دلالة ظاهرة على وهم وقع في حديث أبي مخذورة من ثنية الإقامة ، وقال بعض الأئمة : الحديث إنما ورد في ثنية كلمة التكبير ، وكلمة الإقامة فقط ، فحملها بعض الرواة على جميع كلماتها ، وفي رواية حجاج بن محمد . وعبد الرزاق عن ابن جريج عن عثمان بن السائب عن أبيه ، وعن أم عبد الملك بن أبي مخذورة كليهما عن أبي مخذورة ما يدل على ذلك ، ثم لو سلمنا أن هذه الزيادة محفوظة ، وأن الحديث ثابت لقلنا بأنه منسوخ ، فإن أذان بلال هو آخر الأذنين ، لأن النبي ﷺ لما عاد من حنين ورَجَعَ إلى المدينة أقرّ بلالاً على أذانه وإقامته ، ثم أخرج من طريق أبي بكر الخلال أخبرني محمد بن علي أنبا الأثرم ، قال : قيل لأبي عبد الله " يعني أحمد بن حنبل " : أليس حديث أبي مخذورة بعد حديث عبد الله بن زيد ، لأن حديث أبي مخذورة بعد فتح مكة ؟ فقال : أليس قد رجع النبي ﷺ إلى المدينة فأقرّ بلالاً على أذان عبد الله بن زيد ؟ وبالإسناد ، قال الخلال : أخبرني عبد الملك بن عبد الحميد ، قال : ناظرت أبا عبد الله في أذان أبي مخذورة ، فقال : نعم ، قد كان أبو مخذورة يؤذن ، ويثبت ثنية أذان أبي مخذورة ، ولكن أذان بلال هو آخر الأذان ، انتهى كلام الحازمي . واعترض الشيخ تقي الدين في " الإمام " : قوله : من شرط النسخ أن يكون أصح سنداً ، وأقوى من جميع جهات الترجيح ، فقال : لانسلم إن من شرط النسخ ما ذكر ، بل يكفي فيه أن يكون صحيحاً متأخراً معارضاً غير ممكن الجمع بينه وبين معارضه ، فلو فرضناهما متساويين في الصحة ، ووجد ما ذكرناه من الشروط لثبت النسخ ، وأما أنه

(١) وهذا الحديث لم يخرج به البخاري في " صحيحه " ،

يشترط أن يكون أرجح من المعارض في الصحة ، فلا نسلم ، نعم لو كان دونه في الصحة ، ففيه نظر ، والله أعلم ، انتهى .

أحاديث تثنية "قد قامت الصلاة" أخرج البخاري في "صحيحه" (١) عن سليمان بن حرب عن حماد عن سماك بن عطية عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس ، قال : أمر بلال أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة ، إلا الإقامة ، انتهى . قال في "الإمام" : قال ابن مندة : قوله : إلا الإقامة زيادة أدرجها سليمان بن حرب الحديث ، وقد رواه غير واحد عن حماد ، فلم يذكروا فيه هذه اللفظة (٢) ، انتهى . ورواه أبو عوانة في "مسنده" والدارقطني في "سننه" من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس ، قال : كان بلال يثنى الأذان ، ويوتر الإقامة ، إلا قول : "قد قامت الصلاة" .

حديث آخر أخرجه أبو داود (٣) عن أبي جعفر عن مسلم أبي المثنى عن ابن عمر ، قال : إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة ، غير أنه يقول : "قد قامت الصلاة" . قد قامت الصلاة " قال في "الإمام" : وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" . وأبو جعفر ، قال أبو زرعة : لا أعرفه إلا في هذا الحديث ، وأبو المثنى مسلم بن المثنى ، وقيل : مهران ، قال أبو عمر : كوفي ثقة . انتهى .

ما جاء في أفرادها أخرج ابن عدي في "الكامل" عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد أخبرني أبي عن أبيه عن أبي أمامة أنه عليه السلام أمر بلالا أن يدخل إصبعيه في أذنيه ، وقال : إنه أرفع لصوتك ، وأن أذان بلال كان مثنى مثنى ، وإقامته مفردة ، "قد قامت الصلاة" مرة واحدة ، قال في "الإمام" : ولم يذكر ابن عدي عبد الرحمن هذا بجرح ولا تعديل ، فهو مجهول عنده ، وأما ابن أبي حاتم فذكر تضعيفه ، وقال ابن القطان : عبد الرحمن هذا . وأبوه . وجده كلهم لا يعرف لهم حال ، انتهى .

الحديث الخامس : روى أن الملك النازل من السماء أذن مستقبل القبلة ، قلت : تقدم عند أبي داود في حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ ، وقال فيه : فاستقبل القبلة ، وقال :

(١) في باب الأذان مثنى مثنى ، ص ٨٥ (٢) قلت : روى الحديث أبو داود عن سليمان بن حرب . وعبد الرحمن ابن المبارك ، قالا : ثنا حماد بإسناد البخاري ، قال أبو داود : وزاد حماد في حديثه : إلا الإقامة ، ثم روى من طريق إسماعيل بن علي عن خالد عن أبي قلابة عن أنس مثل حديث وهيب بدون : "إلا الإقامة" ، قال إسماعيل : فحدث به أيوب ، فقال : "إلا الإقامة" ، اهـ . وكذا في "المنتقى" ، من طريق إسماعيل : إلا الإقامة (٣) في "باب الإقامة" ، ص ٨٣ ، والدارقطني : ص ٨٨ ، والطحاوي : ص ٨٠ ، والنسائي في "باب تثنية الإقامة" ، ص ١٠٣ ، و ص ١٠٨ ، والحاكم في "المستدرک" ، ص ١٩٨ ، وقال : صحيح الإسناد ، والدارمي : ص ١٤٠ ، والبيهقي : ص ٤١٣ - ج ١



الله أكبر . الله أكبر ، إلى آخره ، وروى الإمام إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : جاء عبد الله بن زيد بن عبدربه الأنصاري إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله إني رأيت رجلاً نزل من السماء ، فقام على جذم حائط فاستقبل القبلة ، وقال : الله أكبر . الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله "مرتين" أشهد أن محمداً رسول الله "مرتين" ، ثم قال عن يمينه : حتى على الصلاة "مرتين" ، ثم قال عن يساره : حتى على الفلاح "مرتين" ثم استقبل القبلة ، فقال : الله أكبر . الله أكبر ، لا إله إلا الله ، ثم قعد قعدة ، ثم قام ، فاستقبل القبلة يفعل مثل ذلك ، وقال : قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، وجاء عمر بن الخطاب ، فقال : يا رسول الله قد رأيت مثل ما رأى عبد الله ، ولكنه سبقني ، فقال : عليها بلالا ، فانه أئدى صوتاً منك ، ، انتهى . وأخرج ابن عدي في "الكامل" عن عبد الرحمن ابن سعد بن عمار بن سعد القرظ حدثني أبي عن آبائه أن بلالا كان إذا كبر بالأذان استقبل القبلة ، وذكر ابن أبي حاتم عن أبي بكر بن أبي خيثمة ، قال : سئل يحيى بن معين عن عبد الرحمن بن سعد هذا ، فقال : مدني ضعيف ، انتهى ، وهذا رواه الحاكم في "المستدرک" (١) عن عبد الله بن عمار ابن سعد القرظ عن أبيه عن جده سعد القرظ ، فذكره ، وسيأتي بعد هذا الحديث ، وقال ابن القطان في "كتابه" : عبد الرحمن هذا . وأبوه . وجده لا يعرف لهم حال ، انتهى .

الحديث السادس : قال النبي ﷺ : إذا أذنت ، فترسل ، وإذا أقيمت ، فاحذر ، ، قلت : أخرجه الترمذي (٢) عن عبد المنعم بن نعيم ثنا يحيى بن مسلم عن الحسن . وعطاء عن جابر أن رسول الله ﷺ ، قال لبلال : إذا أذنت . فترسل ، وإذا أقيمت ، فاحذر ، واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله ، والشارب من شربه ، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته ، ، انتهى . قال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم ، وهو إسناد مجهول ، انتهى . وعبد المنعم هذا ضعفه الدارقطني ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث جداً لا يجوز الاحتجاج به ، وأخرجه الحاكم في "مستدرکه" عن عمرو بن فائد الأسواري ثنا يحيى بن مسلم به ، سواء ، تم قال : هذا حديث ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائد ، ولم يخرجاه ، انتهى . قال الذهبي في "مختصره" : وعمرو بن فائد ، قال الدارقطني : متروك . انتهى . وأخرجه ابن عدي عن يحيى بن مسلم به ، وقال فيه : "فاحذرم" - بجاء مهملة ، وذال معجمة مكسورة - ، وأسند عن يحيى ، قال : يحيى بن مسلم بصري متروك الحديث .

(١) في ذكر "سعد القرظ" ، ص ٦٠٧ - ج ٣ ، وفيه عبد الرحمن ، وهو العواب (٢) في "باب الترتيل

ومن أحاديث الباب ما أخرجه الدارقطني في "سننه" عن سويد بن غفلة، قال: سمعت علي بن أبي طالب، يقول: كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نرتل الأذان ونحذف الإقامة، انتهى. وأخرج أيضاً عن مرحوم بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي الزبير - مؤذن بيت المقدس - قال: جاءنا عمر بن الخطاب، فقال: إذا أذنت، فترسل، وإذا أمت، فاحزم، انتهى. وعبد العزيز مولى آل معاوية بن أبي سفيان القرشي البصري، ذكر ابن أبي حاتم أنه روى عنه ابنه مرحوم، ولم يعرف بحاله، ولا ذكره غيره، قال في "الإمام": وروى الطبراني في "معجمه الوسط" عن عمرو ابن بشير عن عمران بن مسلم عن سعيد بن علقمة عن علي، قال: كان رسول الله ﷺ يأمر بلالا أن يرتل الأذان، ويحذف في الإقامة، انتهى. قوله: كما هو السنة "يعني تحويل الوجه في الأذان يمينا وشمالا مع ثبات القدمين"، قلت: روى الأئمة الستة في "كتبهم": البخاري في "الأذان (١)" ومسلم في "الصلاة - في باب المرور بين يدي المصلي" من حديث أبي جحيفة أنه رأى بلالا يؤذن، قال: فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا بالأذان، يقول يمينا وشمالا: "حي على الصلاة، حي على الفلاح، وذكر فيه قصة، ورواه الباقر في "الأذان" ولفظ أبي داود: فلما بلغ حي على الصلاة، حي على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا، ولم يستدر، ثم دخل، فأخرج العنزة، وساق الحديث، ولفظ الطبراني فيه: وجعل يقول برأسه. هكذا. وهكذا، يمينا وشمالا، حتى فرغ من أذانه، ولفظ ابن ماجه (٢) فيه مخالف لذلك، قال: أتيت النبي ﷺ بالأبطح، وهو في قبة حمراء، فخرج بلال، فأذن فاستدار في أذانه، وجعل إصبعيه في أذنيه. انتهى. أخرجه عن حجاج بن أرطاة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه، فذكر، وبهذا اللفظ، رواه الحاكم في "المستدرک" وقال: لم يذكر في إدخال الإصبعين في الأذنين. والاستدارة في الأذان، وهو صحيح على شرطهما جميعاً، انتهى ما وجدته، كما عزواه. وأخرجه الحاكم في "المستدرک - في كتاب الفضائل (٣)" عن عبد الله (٤) بن عمار بن سعد القرظ عن أبيه عن جده سعد القرظ، قال: كان بلال إذا كبر بالأذان استقبل القبلة، ثم يقول: الله أكبر. الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله "مرتين" أشهد أن محمداً رسول الله "مرتين"، ويستقبل القبلة، ثم ينحرف عن يمين القبلة، فيقول: حي على الصلاة "مرتين"

(١) البخاري في "هل يتبع للمؤذن فاه ههنا وههنا"، ص ٨٨، ومسلم في "باب ستر المصلي"، ص ١٩٦، وأبو داود في "باب المؤذن يستدير في أذانه"، ص ٨٤، والنسائي في "كيف يصنع المؤذن في أذانه"، ص ١٠٦.  
(٢) في "باب السنة في الأذان"، ص ٥٢ (٣) ص ٦٠٧ - ج ٣ (٤) الصواب "عبد الرحمن"، كما أشرنا إليه سابقاً



ثم ينحرف عن يسار القبلة ، فيقول : "حى على الفلاح " مرتين " ثم يستقبل القبلة ، فيقول :  
الله أكبر . الله أكبر ، لا إله إلا الله ، مختصر ، وسكت عنه .

حديث آخر أخرجه الدارقطني في "أفراده" عن عبد الله بن رشيد ثنا عبد الله بن  
بزيغ عن الحسن بن عمارة عن طلحة بن مصرف عن سويد بن غفلة عن بلال ، قال : أمرنا  
رسول الله ﷺ إذا أذننا أو أقمنا أن لا نزيل أقدامنا عن مواضعها ، رواه عن محمد بن معرج  
الجندي ساورى عن جعفر بن محمد بن حبيب عنه ، وقال : غريب من حديث سويد بن غفلة عن  
بلال ، تفرد به طلحة بن مصرف عنه ، وتفرد به الحسن بن عمارة عن طلحة ، وتفرد به عبد الله  
ابن بزيغ عن الحسن ، وتفرد به عبد الله بن رشيد عنه ، انتهى . من "الإمام" .

وأما الأثران ، فقد تقدم عند ابن ماجه . والحاكم عن أبي جحيفة ، وفيه : فاستدار في  
أذانه ، ورواه الترمذى (١) حدثنا محمود بن غيلان ثنا عبد الرزاق ثنا سفيان الثورى عن عون  
ابن أبي جحيفة عن أبيه ، قال : رأيت بلالا يؤذن ، ويدور ، ويتبع فاه ههنا وههنا ، وإصبعاه  
في أذنيه ، وقال : حديث حسن صحيح ، واعترض البيهقي (٢) ، فقال : الاستدارة في الأذان  
ليست في الطرق الصحيحة في حديث أبي جحيفة ، ونحن توهم أن سفيان رواه عن الحجاج بن  
أرطاة عن عون ، والحجاج غير محتج به ، وعبد الرزاق وهم فيه ، ثم أسند عن عبد الله بن محمد بن  
الوليد عن سفيان به ، وليس فيه "الاستدارة" ، وقد روينا من حديث قيس بن الربيع عن عون ،  
وفيه : ولم يستدر ، قال الشيخ في "الإمام" : أما كونه ليس مخرجا في "الصحيح" ، فغير  
لازم ، وقد صححه الترمذى ، وهو من أئمة الشأن ، وأما أن عبد الرزاق وهم فيه ، فقد تابعه  
مؤمل ، كما أخرجه أبو عوانة في "صحيحه" عن مؤمل عن سفيان به نحوه . وأما توهمه أنه سمع من  
حجاج بن أرطاة فقد جاء مصرحا به ، كما أخرجه الطبراني عن يحيى بن آدم عن سفيان عن عون بن  
أبي جحيفة عن أبيه ، قال : رأيت بلالا أذّن فاتبع فاه ، ههنا وههنا ، قال يحيى : قال سفيان :  
كان حجاج بن أرطاة يذكر عن عون أنه قال : واستدار في أذانه ، فلما لقينا عوننا لم يذكر فيه :  
واستدار ، وأيضاً فقد جاءت "الاستدارة" من غير جهة الحجاج ، أخرجه الطبراني أيضاً عن  
زياد بن عبد الله عن إدريس الأودى عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه ، قال : أتينا رسول الله ﷺ ،  
وحضرت الصلاة ، فقام بلال فأذن . وجعل إصبعيه في أذنيه ، وجعل يستدير ، وذكر باقيه ،

(١) في باب ماجاء في إدخال الأصبع الأذن عند الأذان . ص ٢٧ ، واللساني في الزينة - و باب اتخاذ التياب

الحر : ص ٣٠٢ - ج ٢ عن إسحاق الأزرقي عن سفيان به (٢) في "السنن" ، ص ٣٩٥ - ج ١

وأخرج أبو الشيخ الأصبهاني في "كتاب الأذان" عن حماد . وهيثم جميعاً عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أن بلالا أذن لرسول الله ﷺ بالبطحاء ، فوضع إصبعيه في أذنيه ، وجعل يستدير يمينا وشمالاً .

الحديث السابع : روى أن النبي ﷺ أمر بلالا أن يجعل إصبعيه في أذنيه حين الأذان ، قلت : أخرجه ابن ماجه في "سننه (١)" عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله ﷺ حدثني أبي عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ أمر بلالا أن يجعل إصبعيه في أذنيه ، وقال : « إنه أرفع لصوتك » ، انتهى . وأخرجه الحاكم في "المستدرک - في كتاب الفضائل" عن عبد الله (٢) بن عمار بن سعد القرظ حدثني أبي عن جدي أن رسول الله ﷺ أمر بلالا أن يضع إصبعيه في أذنيه ، وقال : « إنه أرفع لصوتك » ، مختصر ، وسكت عنه ، وأخرجه الطبراني في "معجمه" من حديث بلال أن رسول الله ﷺ ، قال له : « إذا أذنت فاجعل إصبعيك في أذنيك ، فانه أرفع لصوتك » ، انتهى . وأخرج ابن عدي في "الكامل" عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار ابن سعد أخبرني أبي عن أبيه عن أبي أمامة ، أنه عليه السلام أمر بلالا أن يدخل إصبعيه في أذنيه ، وقال : « إنه أرفع لصوتك » ، ذكره في "ترجمة عبد الرحمن" هذا ، ولم يذكره بجرح ولا تعديل ، فهو مجهول عنده ، وضعفه ابن أبي حاتم ، وقال ابن القطان : عبد الرحمن هذا : وأبوه . وجده كلهم لا يعرف لهم حال ، انتهى . قال القاضي شمس الدين السروجي في "الغاية" روى ابن حبان أنه عليه السلام أمر بلالا أن يجعل إصبعيه في أذنيه ، وهذا ليس ابن حبان صاحب "الصحيح" ، وإنما هو ابن حبان "بالياء المثناة" أبو الشيخ الأصبهاني ، رواه في "كتاب الأذان" وهو جزء حديثي ، وأبو حاتم بن حبان "بالباء الموحدة" هو صاحب "الصحيح" وكان عليه أن يبينه ، والله أعلم ، وقد ورد في حديث الرويا أن الملك حين أذن وضع إصبعيه في أذنيه ، أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في "كتاب الأذان" عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد الأنصاري ، قال : اهتم رسول الله ﷺ للأذان بالصلاة ، وكان إذا جاء وقت الصلاة صعد رجل يشير يده ، فمن رآه جاء ، ومن لم يره لم يعلم بالصلاة ، فاهتم لذلك هما شديداً ، فقال له بعض القوم : يا رسول الله ، لو أمرت بالناقوس ؟ قال : « فعل الأنصاري » ، قالوا : فالبوق ؟ قال : « فعل اليهود » ، قال : فرجعت إلى أهلي ، وأنا معتم ، لما رأيت من اعتماد رسول الله ﷺ ، حتى إذا كان قبيل الفجر رأيت رجلاً عليه ثوبان أخضران ، وأنا بين النائم واليقظان ، فقام على سطح المسجد ،

(١) و "باب إيراد الاقامة" ، ص ٥٤ (٢) الصواب "عبد الرحمن" ، كما تقدم :



فجعل إصبعيه في أذنيه ونادى ، الحديث ، ويزيد بن أبي زياد متكلم فيه ، وعبد الرحمن عن عبد الله بن زيد تقدم قول من قال فيه انقطاع ، قوله : والشافعي رحمه الله يفصل بين الأذان والإقامة في المغرب بركتين ، سيأتي الكلام على أحاديث المسألة في "باب النوافل" إن شاء الله تعالى .

الحديث الثامن : قال النبي ﷺ : « وليؤذن لكم خياركم » ، قلت : رواه أبو داود في "الصلاة - في باب من أحق بالإمامة" ، وابن ماجه في "الأذان" من حديث حسين بن عيسى عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس . قال : قال رسول الله ﷺ : « وليؤذن لكم خياركم » ، ويؤمكم قراءكم » ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" ، وذكر الدارقطني أن الحسين بن عيسى تفرد بهذا الحديث عن الحكم بن أبان ، وحسين بن عيسى منكر الحديث ، قاله أبو حاتم . وأبوزرعة الرازيان ، وفي "الإمام" : وروى إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ ، قال : « لا يؤذن لكم غلام حتى يحتلم » ، وليؤذن لكم خياركم » ، انتهى . ولم يعزه ، ثم قال : قال الإمام أبو محمد عبد الحق : إبراهيم هذا وثقه الشافعي خاصة ، وضعفه الناس ، وأصلح ما سمعت فيه من غير الشافعي أنه ممن يكتب حديثه ، انتهى .

أحاديث التثويب ، وهو مخصوص عندنا بالفجر ، كما ذكره في "الكتاب" ، وفيه حديثان ضعيفان : أحدهما : للترمذي . وابن ماجه (١) عن أبي إسرائيل عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال ، قال : أمرني رسول الله ﷺ أن لا أثوب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر ، انتهى . قال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي إسرائيل الملائى ، وليس بالقوى ، ولم يسمعه من الحكم ، إنما رواه عن الحسن بن عمار عن الحكم ، انتهى . الحديث الثاني : أخرجه البيهقي (٢) عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال ، قال : أمرني رسول الله ﷺ أن لا أثوب إلا في الفجر ، انتهى . قال البيهقي : وعبد الرحمن لم يلق بلالا ، انتهى . ولكن اختلفوا في التثويب ، فقال أصحابنا : هو أن يقول بين الأذان والإقامة : حتى على الصلاة . حتى على الفلاح "مرتين" ، وقال الباقر : هو قوله في الأذان : الصلاة خير من النوم .

أحاديث الجمع بين الأذان والإقامة ، لا يستحب لمن أذن أن يقيم عندنا . وعند مالك ، وقال الشافعي . وأحمد : يستحب لنا : ما أخرجه أبو داود (٣) عن أبي سهل محمد بن عمرو عن محمد بن

(١) في "باب ماجاء في التثويب في الفجر" ، ص ٢٧ ، وابن ماجه في "باب السنة في الأذان" ، ص ٥٢

(٢) ص ٤٢٤ (٣) في "باب الرجل يؤذن ، ويقيم آخر" ، ص ٨٣ الاستاد إسناده ، وسياق المتن عند أحمد :

ص ٤٢ - ج ٤ ، وأخرجه الدارقطني : ص ٩١

عبد الله عن عمه عبد الله بن زيد أنه أرى الأذان ، قال : فجئت إلى النبي ﷺ فأخبرته ، فقال : « ألقه على بلال ، فألقيته عليه ، فأذن ، ثم أراد أن يقيم ، فقلت : يا رسول الله أنا رأيت ، فأريد أن أقيم ، قال : « فأقم أنت ، فأقام هو وأذن بلال ، انتهى . وأعلّوه بأبي سهل <sup>(١)</sup> تكلم فيه ابن معين . وغيره ، قالوا : وعلى تقدير صحته ، فإنما أراد تطيب قلبه ، لأنه رأى المنام ، أم لبيان الجواز ، واستدلوا بحديث الصدائي : من أذن فهو يقيم ، رواه أبو داود . والترمذي <sup>(٢)</sup> . وابن ماجه من حديث عبد الرحمن ابن زياد الأفریقی عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصدائي ، قال الترمذي : إنما نعرفه من حديث الأفریقی ، وقد ضعفه سعيد القطان . وغيره ، وقال أحمد : لا أكتب حديث الأفریقی ، وحديث عبد الله بن زيد أخرجه الطحاوي في « شرح الآثار <sup>(٣)</sup> » عن عبد السلام بن حرب عن أبي العميس عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه عن جده أنه حين أرى الأذان أمر النبي ﷺ بلالا ، فأذن ، ثم أمر عبد الله ، فأقام .

حديث آخر أخرجه أبو حفص عمر بن شاهين في « كتاب النسخ والمنسوخ » ، وأبو الشيخ الأصبهاني في « كتب الأذان » والخطيب البغدادي عن سعيد بن أبي راشد المازني ثنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان في مسير له ، فحضرت الصلاة ، فنزل القوم فطلبوا بلالا فلم يجدوه ، فقام رجل ، فأذن ، ثم جاء بلال ، فذكر له ، فأراد أن يقيم ، فقال له عليه السلام : « مهلا يا بلال ، فإنما يقيم من أذن » ، قال ابن أبي حاتم في « العلل <sup>(٤)</sup> » : قال أبي : هذا حديث منكر ، وسعيد هذا منكر الحديث ضعيف <sup>(٥)</sup> قال في « الإمام » : هكذا وقع في لفظ رواية أبي داود الطيالسي : حدثنا محمد بن عمرو الواقفي عن عبد الله بن محمد الأنصاري عن عمه عبد الله بن زيد <sup>(٦)</sup> ، قال : وهو أصح من الأول ، انتهى .

(١) راجع « التهذيب » ، ص ٣٢٨ - ج ٩ ، فانه ذكر محمد بن عمرو أباه سهل للتبيز ، والذي عد من رواة أبي داود هو محمد بن عمرو الأنصاري المدني ، وهو مقبول : قال في « التهذيب » : الحديث الذي أخرجه أبو داود في الأذان في « مسند أحمد » ، من الطرق المذكورة ، فوقع مكني « أباه سهل » ، قلت : الحديث في « المسند » ، ص ٤٢ - ج ٤ ، وفيه : أبو سهل عن محمد بن عمرو (٢) في « باب الرجل يؤذن ، ويقيم آخر » ، ص ٨٣ ، والترمذي في « باب من أذن فهو يقيم » ، ص ٢٨ ، وابن ماجه في « باب السنة في الأذان » ، ص ٥٣ ، والطحاوي : ص ٨٥ ، ويأتي الحديث في : ص ١٥١ ، وابن أبي شيبة : ص ١٤٥ (٣) في « باب الرجلين : يؤذن أحدهما ، ويقيم الآخر » ، ص ٨٥ ، والدارقطني : ص ٩٠ (٤) ص ١٢٣ (٥) تمامه ، وقال مرة : متروك الحديث ، اهـ . (٦) ذكر الاسناد ولم يذكر المتن ، وليس متن حديث عبد الله بن زيد ، كتن حديث ابن عمر ليكتفى به ، فقل « مهنا خرمأ » ، وعبرة المتن كما في « مسند الطيالسي » ، ص ١٤٨ هكذا : أنه رأى الأذان في المنام ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك له ، قال : فأذن بلال ، وجاء عمي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله إني أرى الرؤيا ، ويؤذن بلال ، قال : « فأقم أنت » ، فأقام عمي ، اهـ .



الحديث التاسع : روى عن النبي ﷺ أنه قضى الفجر غداة ليلة التعريس ، بأذان وإقامة ، وأعاده في ” باب إدراك الفريضة “ ، قلت : روى من حديث أبي هريرة . وعمران بن حصين . وعمر بن أمية الضمري . وذو مخبر . وعبد الله بن مسعود . وبلال ، لحديث أبي هريرة ، أخرجه أبو داود في ” سننه (١) “ حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا أبان ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في هذا الخبر ” يعنى قصة التعريس “ ، قال : فقال رسول الله ﷺ : ” تحولوا عن مكانكم الذى أصابتكم فيه الغفلة “ ، قال : فأمر بلالاً ، فأذن ، وأقام ، وصلى ، انتهى . قال أبو داود : رواه مالك . وسفيان بن عيينة . والأوزاعي . وعبد الرزاق عن معمر . وابن إسحاق ، لم يذكر أحد منهم الأذان ، في حديث الزهري هذا ، ولم يسنده منهم أحد إلا الأوزاعي . وأبان العطار عن معمر ، انتهى . وحديث أبي هريرة ، رواه مسلم (٢) فلم يذكر فيه الأذان ، أخرجه عن يونس عن الزهري به ، وفيه : ثم توضأ رسول الله ﷺ ، وأمر بلالاً ، فأقام الصلاة ، فصلى بهم الصبح ، الحديث .

وأما حديث عمران بن حصين ، فرواه أبو داود (٣) أيضاً : حدثنا وهب بن بقية عن خالد عن يونس عن الحسن عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ كان في مسير له ، فناموا عن صلاة الفجر ، فاستيقظوا بحر الشمس ، فارتفعوا قليلاً حتى استقلت الشمس ، ثم أمر مؤذن ، فأذن ، فصلى ركعتين قبل الفجر ، ثم أقام ، ثم صلى الفجر ، انتهى . وحديث عمران بن حصين في ” الصحيحين “ عن أبي رجاء العطاردي عن عمران بن حصين ، وليس فيه ذكر الأذان ، ولا الإقامة ، بل ولا ذكر فيه الوضوء بالجملة (٤) ، ولفظه ، فقال : ارتحلوا ، فسار بنا حتى إذا ابيضت الشمس ، قام ، فصلى (٥) بنا الغداة ، الحديث ، ورواه أحمد في ” مسنده (٦) “ . وابن حبان في ” صحيحه “ في النوع الثامن ، من القسم الخامس من حديث هشام عن الحسن عن عمران ، فذكره ، وزاد : فقلنا : يابى الله ألا نقضها (٧) لوقها من الغد ؟ فقال لهم النبي ﷺ : ” أينها كم الله عن الربا ،

تذريه : هذا الحديث أورده الطيالسي في ” مسند - عبد الله بن زيد بن طاهر الانصاري “ ، والصحيح أنه حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، وهذا هو صاحب الرؤيا دون بن طاهر ، والله أعلم .

(١) في ” باب من نام عن صلاة أو نسيها “ ، ص ٦٩ - ج ١ (٢) في ” باب قضاء الفائتة “ ، ص ٢٣٨ - ج ١

(٣) في ” المواقيت - في باب من نام عن صلاة أو نسيها “ ، ص ٧٠ ، (٤) أما الإقامة ،

فلم أر في رواية الصحيحين ، وأما الوضوء والأذان ، في البخاري في ” التيمم - في باب الصعيد الطيب وضوء المسلم “ ، ص ٤٩ ، ولفظه : ثم نزل فدعا بوضوء فتوضأ ، ونودي بالصلاة فصلى بالأس . اهـ . إلا أنه ليس بصريح في الأذان ، والله أعلم

(٥) في مسلم ص ١٤٠ ” نزل فصلي “ (٦) في ص ٤٤١ - ج ١ والطحاوي : ص ٢٣٣ ، والدارقطني

ص ١٤٨ (٧) في نسخة ” ألا نقضها ؟ “

ويقبله منكم؟“ ، انتهى . ورواه الحاكم كذلك في ”المستدرک“ (١) “بدون الزيادة ، وقال : حديث صحيح على ما قدمنا من صحة سماع الحسن من عمران بن حصين ، وإعادته عليه السلام الركعتين ، لم يخرجاه ، انتهى . قال في ”الإمام“ : ورواه ابن خزيمة في ”صحيحه“ ولفظه : ثم أمر بلالا فأذن . وأما حديث عمرو بن أمية الضمري ، فرواه أبوداود أيضاً (٢) من حديث حيوة بن شريح عن عياش بن عباس القتباني أن كليب بن صييح حدثه أن الزبرقان حدثه عن عمه عمرو بن أمية الضمري ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ، فنام عن الصبح حتى طلعت الشمس ، فاستيقظ رسول الله ﷺ ، فقال : « تنحوا عن هذا المكان » ، قال : ثم أمر بلالاً ، فأذن ، ثم توضئوا ، وصلوا ركعتي الفجر ، ثم أمر بلالاً ، فأقام الصلاة ، فصلى بهم صلاة الصبح ، انتهى .

وأما حديث ذى مخبر ، فرواه أبوداود أيضاً من حديث حريز بن عثمان ، حدثني يزيد بن مصلح عن ذى مخبر الحبشي - وكان يخدم النبي ﷺ - في هذا الخبر ، قال : فتوضأ ”يعني النبي ﷺ“ وضوءاً لم يكن (٣) منه التراب ، ثم أمر بلالاً فأذن ، ثم قام النبي ﷺ فركع ركعتين ، غير سجدة ، ثم قال لبلال : أقم الصلاة ، ثم صلى ، وهو غير سجد ، انتهى .

وأما حديث ابن مسعود ، فرواه ابن حبان في ”صحيحه“ من حديث القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود ، قال : سرنا ذات ليلة مع رسول الله ﷺ ، فقلنا : يا رسول الله لو أمسينا الأرض فمنا ، رعت ركائبنا ، قال : « فمن يحرسنا ؟ » قالت : أنا ، قال : فغلبتني عيني ، فلم توقظني إلا وقد طلعت الشمس ، ولم يستيقظ رسول الله ﷺ إلا بكلامنا ، قال : فأمر بلالاً فأذن ، ثم أقام فصلى بنا ، انتهى . ورواه أبوداود (٤) غير مفسر ، ولفظه عن عبد الرحمن بن أبي علقمة ، قال : سمعت عبد الله بن مسعود ، قال : أقبلنا مع رسول الله ﷺ زمن الحديبية ، فقال رسول الله ﷺ : « من يكلؤنا ؟ » فقال بلال : أنا ، فناموا حتى طلعت الشمس ، فاستيقظ النبي ﷺ ، فقال : « افعلوا كما كنتم تفعلون » ، قال : ففعلنا ، قال : « فكذلك فافعلوا لمن نام أونسي » ، انتهى .

وأما حديث بلال (٥) ، فرواه البزار في ”مسنده“ حدثنا محمد بن عبد الرحيم . والفضل

(١) ص ٢٧٤ ، وفيه : ثم أمر المؤذن فأذن ، ثم صلى الركعتين قبل الفجر ، الح (٢) في ١١ المواقيت - في باب من نام عن صلاة أونسيها ، ص ٧١ ، وكذا الرواية التي بعدها (٣) في النسخة المطبوعة ، لأبي داود - التي بأبدينا - « ولم يرك » ، وهو قريب المعنى « لم يكن » ، (٤) في ١١ المواقيت ، ص ٧١ ، والطحاوي : ص ٢٩٦ ، وفيه « زمن تبوك » ، (٥) وسيأتي في : ص ٢٩٦ ، وأخرجه الداوقطي في « سنته » ، ص ١٤٦ ، ولم يذكر الاقامة



ابن سهيل . ، قال : ثنا عبد الصمد بن النعمان ثنا أبو جعفر الرازي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن بلال أنهم ناموا مع رسول الله ﷺ في سفر حتى طلعت الشمس ، فأمر رسول الله ﷺ حين قاموا بلالاً ، فأذن ثم صلى ركعتين ، ثم أقام بلال فصلى بهم النبي ﷺ صلاة الفجر بعدما طلعت الشمس ، انتهى . قال البزار : وقد رواه غير عبد الصمد ، فقال : عن سعيد بن المسيب مرسل ، انتهى . واعلم أن شيخنا علاء الدين استشهد لحديث الكتاب بما أخرجه مسلم <sup>(١)</sup> عن أبي قتادة ، وليس فيه حجة ، ولفظه : قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، فقال : « إنكم تسرون يومكم وليتكم وتأتون الماء غداً إن شاء الله » ، إلى أن قال : قال رسول الله ﷺ عن الطريق فوضع رأسه ، ثم قال : « احفظوا علينا صلاتنا ، فكان أول من استيقظ رسول الله ﷺ ، والشمس في ظهره » ، قال : قمنا فزعين ، ثم قال : « اركبوا » فركبنا ، فسرنا ، حتى إذا ارتفعت الشمس نزل ، ثم دعا بميضة كانت معي فيها شيء من ماء ، ثم قال لأبي قتادة : « احفظ على ميضاتك » ، فيكون لها نبأ ، ثم أذن بلال بالصلاة ، فصلى عليه السلام ركعتين ، ثم صلى الغداة ، فصنع كما كان يصنع كل يوم ، الحديث . وفيه : ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحجى . وقت الصلاة الأخرى ، وفيه أيضاً : « إن ساقى القوم آخرهم شرباً » ، فيحتمل أنه ، أراد بقوله : فصنع كما كان يصنع كل يوم ، إقامة الأركان ، فليس صريحاً في المقصود ، وقد ذكر هذا في غير هذا الحديث ، وذكره البخاري <sup>(٢)</sup> مختصراً ، ولفظه : عن أبي قتادة ، قال : سرنا مع النبي ﷺ ليلة ، فقال بعض القوم : لو عرست بنا يا رسول الله ، قال : « أخاف أن تناموا عن الصلاة » ، فقال بلال : أنا أوقظكم ، فاضطجعوا ، وأسند بلال ظهره إلى راحلته ، فغلبته عيناه . فنام . فاستيقظ النبي ﷺ ، وقد طلع حاجب الشمس ، فقال : « يا بلال أين ما قلت ؟ » قال : ما ألقيت على نومة مثلها قط ، قال : « إن الله قبض أرواحكم حين شاء ، وردها عليكم حين شاء » ، يا بلال : قم فأذن بالناس بالصلاة ، فتوضأ ، فلما ارتفعت الشمس وابتاضت ، قام فصلى ، انتهى . وليس كل من اللفظين صريحاً في المسألة ، بل فيه احتمال يظهر بالتأمل .

الحديث العاشر : قال النبي ﷺ لبلال : « لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا : ومدّ يده عرضاً » ، قلت : أخرجه أبو داود <sup>(٣)</sup> عن شداد عن بلال أن رسول الله ﷺ ، قال له : « لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر ، هكذا : ومدّ يديه عرضاً » ، انتهى . وسكت عنه ، وأعله البيهقي

(١) في « باب قضاء الصلاة الفائتة » ، ص ٢٣٩ - ج ١ (٢) في « باب الأذان بعد الوقت » ، ص ٨٣ في

« المواقيت » ، (٣) في « باب الأذان قبل دخول الوقت » ، ص ٨٦

بالانقطاع ، قال في ” المعركة “ : وشداد مولى عياض لم يدرك بلالا ، انتهى . وقال ابن القطان :  
وشداد أيضاً مجهول لا يعرف بغير رواية جعفر بن برقان عنه ، انتهى .

أحاديث الباب ، أخرج أبو داود . والترمذي . والنسائي . وأحمد<sup>(١)</sup> عن سودة بن حنظلة  
القشيري ، قال : سمعت سمرة بن جندب يقول : إن رسول الله ﷺ قال : لا يغرنكم أذان بلال ،  
فإن في بصره سوء ، انتهى . قال ابن الجوزي في ” التحقيق “ وهذا رواه جماعة لم يقولوا : في  
بصره سوء ، قلنا : سودة بن حنظلة ذكره ابن حبان في الثقات ، وزيادة من الثقة مقبولة ، وأخرجه  
الطحاوي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعاً نحوه ، سواء .

حديث آخر مرسل ، أخرجه الدارقطني<sup>(٢)</sup> عن عبد الحميد بن بيان ثنا هيثم ثنا يونس  
ابن عبيد عن حميد بن هلال أن بلالا أذن ليلة بسواد ، فأمره عليه السلام أن يرجع فينادي :  
إن العبد نام ، فرجع ، قال البيهقي : هذا مرسل ، قال في ” الإمام “ : لكنه مرسل جيد ليس  
في رجاله مطعون فيه .

حديث آخر ، أخرجه الطحاوي ، ثم البيهقي عن عبد الكريم الجزري عن نافع عن ابن  
عمر عن حفصة بنت عمر أن النبي ﷺ كان إذا أذن المؤذن بالفجر قام فصلى ركعتي الفجر ، ثم  
خرج إلى المسجد فحرم الطعام ، وكان لا يؤذن حتى يصبح ، انتهى . قال في ” الإمام “ : واعترضه  
الأثرم ، فقال : وحديث حفصة رواه الناس عن نافع ، فلم يذكروا فيه ما ذكر عبد الكريم ،  
قال الشيخ : وعبد الكريم الجزري ، قال فيه ابن معين . وابن المديني : ثبت ثقة ، وقال الثوري :  
مارأيت مثله ، وقال ابن عينة : كان لا يقول : إلا حدثنا . أو سمعت ، قال البيهقي : وهذا محمول  
على الأذان الثاني .

حديث آخر ، روى الأوزاعي<sup>(٣)</sup> عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : كان رسول الله  
ﷺ إذا سكت المؤذن بالأذان من صلاة الفجر ، قام فركع ركعتين خفيفتين ، قال الأثرم :

(١) حديث سمرة أخرجه أبو داود في ” باب وقت السحور “ ، ص ٣٢٧ ، والنسائي في ” باب كيف المجر “ ،  
ص ٣٠٥ ، والترمذي في ” باب بيان الفجر “ ، ص ٨٨ ، ومسلم في ” باب : إن الدخول في الصوم يحصل بطلوع  
الفجر “ ، ص ٣٥٠ ، والدارقطني : ص ٢٣١ ، والبيهقي : ص ٣٨٠ - ج ١ ، والطحاوي : ص ٨٣ ، ولم أجد  
في شيء منها ” فإن في بصره سوء “ ، إلا ما في ” مستند أحمد “ ، ص ٩ - ج ٥ ، وإسناده صحيح ، وقال الهيثمي في  
” الزوائد “ ، ص ١٥٣ - ج ٣ : رجاله رجال الصحيح (٢) ص ٩١ (٣) قال الحافظ في ” الدراية “ ،  
ص ٦٤ : روى الأثرم من طريق الأوزاعي عن الزهري ، فذكر الخبر نحوه ، وقال : إسناده جيد ، إلا أن أحمد ضعفه



سمعت أحمد بن حنبل (١) يضعف حديث الأوزاعي عن الزهري ، قال الشيخ في "الإمام" : ليس هذا بتعليل جيد ، فإن الأوزاعي من أئمة المسلمين ، وقد روى عن عائشة أنها قالت : ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر ، أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني عن وكيع (٢) عن سفيان عن أبي إسحاق عن الأسود عنها ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه أبو داود (٣) عن حماد بن سلمة (٤) عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر ، فأمره النبي ﷺ أن يرجع ، فينادي : ألا إن العبد نام " ثلاث مرات " فرجع فنادى : ألا إن العبد نام ، انتهى . قال أبو داود : ورواه الدراوردي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، قال : كان لعمر مؤذن ، يقال له : مسعود ، فذكر نحوه ، وقال : هذا أصح من ذاك ، وذكر الترمذي (٥) لفظ الحديث ، وقال : هذا حديث غير محفوظ ، ولعل حماد بن سلمة أراد حديث عمر ، والصحيح حديث ابن عمر أن النبي ﷺ ، قال : « إن بلالا يؤذن بليل » ، الحديث ، ثم نقل عن علي بن المديني أنه قال : هو حديث غير محفوظ ، انتهى . قال البيهقي (٦) : وقد تابعه سعيد بن زربي عن أيوب ، ثم أخرجه كذلك ، قال : وسعيد بن زربي ضعيف ، قال ابن الجوزي في "التحقيق" : وقد تابع حماد بن سلمة عليه سعيد بن زربي عن أيوب ، وكان ضعيفاً ، قال يحيى : ليس بشيء ، وقال البخاري : عنده عجائب ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال ابن حبان : يروى الموضوعات عن الآثبات ، وقال الحاكم (٧) : أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه سمعت أبا بكر المطرز ، يقول : سمعت محمد بن يحيى ، يقول : حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر ، شاذ غير واقع على القلب ، وهو خلاف ما رواه الناس عن ابن عمر ، وقال أحمد بن حنبل : حدثنا شعيب بن حرب ، قال : قلت لمالك بن أنس : إن الصبح ينادي لها قبل الفجر ، فقال : قال رسول الله ﷺ : « إن بلالا يؤذن بليل » ،

(١) وقال يحيى بن معين : حديث الأوزاعي عن الزهري . ويحيى بن كثير ليس بثبت . كتاب العالم . ص ٢٠١ .  
الأوزاعي ثقة حجة ، ربما انفرد ووهم ، وحديثه عن الزهري فيه شيء ما . وقد قال أحمد بن حنبل : حديث ضعيف .  
ورأى ضعيف . رسالة الذهبي من طبقات الشافعية . ص ٢٢٠ - ج ٥ . (٢) قال الخافض في  
الدراية . ص ٦٤ : إسناده صحيح ، قلت : وذكره ابن حزم في "المحلى" . ص ١١٩ - ج ٣ . وسكت  
سكوت رضا . (٣) في باب الأذان قبل دخول الوقت . ص ٨٦ والطحاوي : ص ٨٣ (٤) لا أعلم روى  
هذا الحديث إلا حماد بن سلمة . عل . ص ١١٤ - ج ١ (٥) في باب ما جاء في الأذان بالليل . ص ٢٨  
(٦) قلت : حديث حماد هذا أخرجه الدارقطني ص ٩٠ . والبيهقي في "السنن" . ص ٣٨٣ ، وكلاماً ذكرنا  
متابعة سعيد وضعفه ، ولم أر واحداً منهما أسند حديثاً لسعيد ، وأئمة أعلم (٧) روى عنه البيهقي في "سننه" .  
ص ٣٨٣ - ج ١

فكلوا واشربوا ، قلت : أليس قد أمره النبي ﷺ أن يعيد الأذان ؟ قال : لا ، لم يزل الأذان عندنا بليل ، وقال ابن بكير : قال مالك : لم يزل الصبح ينادى بها قبل الفجر ، فأما غيرها من الصلاة فإننا لم نر ينادى لها إلا بعد أن يحل وقتها ، انتهى كلام ابن الجوزي . وقال الترمذي : لو كان حديث حماد بن سلمة صحيحاً لم يكن في قوله : إن بلالاً يؤذن بليل فائدة ، وكيف يأمره أن يعيد الأذان ، وهو يقول : إن بلالاً يؤذن بليل ؟ وقال الأثرم : وأما حديث حماد بن سلمة فإنه خطأ منه ، وأصل الحديث عن نافع عن ابن عمر أن مؤذناً يقال له : مسروح ، وقال بعضهم : مسعود أذن بليل ، فأمره عمر أن يرجع ، فنادى : إن العبد نام ، وقال البيهقي في " الخلافات " بعد إخراج حديث حماد هذا : وحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين ، قال أحمد بن حنبل : رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام ، إلا أنه لما طعن في السن ساء حفظه ، فلذلك ترك البخاري الاحتجاج بحديثه ، وأما مسلم فإنه اجتهد في أمره ، وأخرج من أحاديثه عن ثابت ماسمع منه قبل تغييره ، وما سوى حديثه عن ثابت ، فلا يبلغ أكثر من اثني عشر حديثاً ، أخرجها في " الشواهد " دون الاحتجاج ، وإذا كان الأمر كذلك فلا احتياط أن لا يحتج بما يخالف فيه الثقات ، وهذا الحديث من جملتها ، انتهى كلامه .

حديث آخر ، رواه الإمام القاسم بن ثابت السرقسطي في كتابه " غريب الحديث " حدثنا محمد بن علي ثنا سعيد بن منصور ثنا أبو معاوية أنبأ أبو سفيان السعدي <sup>(١)</sup> عن الحسن <sup>(٢)</sup> أنه سمع مؤذناً أذن بليل ، فقال : علوج تباري <sup>(٣)</sup> الديوك ، وهل كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ إلا بعد ما يطلع الفجر ؟ ولقد أذن بلال بليل ، فأمره النبي ﷺ فصعد ، فنادى : إن العبد قد نام ، فوجد بلال وجداً شديداً ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الدارقطني <sup>(٤)</sup> عن عامر بن مدرك ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أن بلالاً أذن قبل الفجر ، فغضب النبي ﷺ ، فأمره أن ينادى : إن العبد نام ، فوجد بلال وجداً شديداً ، انتهى . قال الدارقطني : وهم فيه عامر بن مدرك ، والصواب ما رواه شعيب بن حرب عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن مؤذن لعمر ، يقال له : مسروح أذن قبل الصبح ، فأمره عمر أن يرجع ، فنادى ، انتهى .

(١) هو طريف بن نهاب ضعيف (٢) أبو بكر نا أبو خالد عن أشعث عن الحسن ، قال : أذن بلال بليل ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن ينادى : نام العبد ، فنادى : نام العبد ، وهو يقول :

ليت بلالاً لم تله أمه \* وابتل من فصيح دم جبينه

قال : وبلغنا أنه أمره أن يعيد الأذان . ومصنف ابن أبي شيبة ، ص ١٤٩ (٣) في نسخة " تنادي " ، (٤) ص ٩١



حديث آخر أخرجه الدارقطني أيضاً عن أبي يوسف القاضي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس أن بلالا أذن قبل الفجر ، فأمره النبي ﷺ أن يصعد ، فينادي : إن العبد نام ، ففعل . وقال : ليت بلالا لم تلده أمه \* وابتل من نضح دم جبينه انتهى . قال الدارقطني : تفرد به أبو يوسف القاضي عن سعيد بن أبي عروبة . وغيره ، يرسله عن قتادة أن بلالا ، ولا يذ كر إسناداً ، والمرسل أصح<sup>(١)</sup> ، انتهى . ثم أخرجه الدارقطني عن محمد بن القاسم الأسدي ثنا الربيع بن صبيح عن الحسن بن أنس بن مالك ، قال : أذن بلال ، فأمره النبي ﷺ أن يعيد ، فرقى ، وهو يقول : ليت بلالا ثكلته أمه \* وابتل من نضح دم جبينه يرددها حتى صعد ، ثم قال : إن العبد نام ، مرتين ، ثم أذن حين أضاء الفجر ، انتهى . قال ابن الجوزي في " التحقيق " : ومحمد بن القاسم مجروح ، قال : أحمد بن حنبل : أحاديثه موضوعة ، ليس بشيء رمينا حديثه ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال الدارقطني : يكذب ، وفي إسناده أيضاً الربيع بن صبيح ، قال عفان : أحاديثه كلها مقلوبة ، وقال ابن معين : ضعيف الحديث ، وقال في رواية : ليس به بأس ، وقال ابن حبان : كان رجلاً صالحاً ليس الحديث من صناعته ، فوقع في حديثه المناكير .

حديث آخر ، روى الطبراني في كتابه " مسند الشاميين " حدثنا الحسن بن علي بن خلف الدمشقي ثنا سليمان بن عبد الرحمن ثنا إسماعيل بن عباس عن عبد العزيز بن عبيد الله عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن بلال ، قال : كنا لا تؤذن لصلاة الفجر حتى نرى الفجر ، وكان يضع إصبعه في أذنيه<sup>(٢)</sup> ، انتهى . وبه عن عبد العزيز عن محمد بن المنكدر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن بلال نحوه .

حديث آخر ، أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup> عن ابن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة ابن الزبير عن امرأة من بني النجار ، قالت : كان بيتي من أطول بيت حول المسجد ، وكان بلال يأتي بسحر ، فيجلس عليه ينظر إلى الفجر ، فإذا رآه أذن ، قال عبد الحق : والصحيح أن بلالا كان يؤذن بليل ، قال ابن القطان : وهذا أيضاً صحيح على أصله ، فإن ابن إسحاق عنده ثقة . ولم يعرض له الضعف إلا من جهة معارضة غيره له ، قال الشيخ في " الإمام " : والتعارض بينهما لا يتحقق إلا بتقدير أن يكون قوله : إن بلالا يؤذن بليل ، في سائر العام ، وليس كذلك . إنما كان ذلك في رمضان ، والذي يقال في هذا الخبر : إنه حسن ، انتهى .

(١) أي " ثم أخرج مرسلًا " ، وقال : المرسل أصح . (٢) قال الحافظ في " الدراية " ، : ص ٦٤ بإسناد ضعيف : (٣) أبو داود في " باب الأذان فوق للنار " ، ص ٨٤ ، قال الحافظ في " الدراية " ، : إسناده حسن ، وأخرج أبو داود : ص ٨٦ عن شداد عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قل له : « لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر » هكذا : ومد يديه عرضاً « قال أبو داود : شدد مولى عياض ، لم يدرك بلالا ، اه

أحاديث الخصوم: أخرج البخارى . ومسلم<sup>(١)</sup> عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : إن بلالا يؤذن بليل<sup>(٢)</sup> ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، وفي ”الصحيحين“ أيضاً<sup>(٣)</sup> عن ابن عمر . وعائشة ، قالا : كان لرسول الله ﷺ مؤذنان : بلال . وابن أم مكتوم ، فقال رسول الله ﷺ : « إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ، انتهى .

حديث آخر أخرجه البخارى . ومسلم<sup>(٤)</sup> عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال : « لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره ، فانه يؤذن ، أو قال : ينادى بليل : ليرجع قائمكم ، وينتبه نائمكم ، وليس الفجر<sup>(٥)</sup> » أن يقول : وقال بإصبعيه فرفعها إلى فوق ، وطأطأ إلى أسفل ، حتى يقول : هكذا ، وقال زهير : بسبائتيه : إحداهما فوق الأخرى ، ثم مدّها عن يمينه وشماله ، انتهى . وقد تأول الطحاوى أحاديث : إن بلالا يؤذن بليل ، فان ذلك كان منه خطأ ، على ظن طلوع الفجر ، واستدل عليه بحديث<sup>(٦)</sup> « لا يغرنكم أذان بلال ، فان في بصره سوءاً » وقد تقدم ، وحديث أخرجه هو عن ابن طبيعة عن سالم عن سليمان بن أبي عثمان أنه حدثه عن عدى بن حاتم عن أبي ذر ، قال : قال رسول الله ﷺ لبلال : « إنك تؤذن إذا كان الفجر ساطعاً ، وليس ذلك الصبح إنما الصبح هكذا : معترضاً » ، انتهى . قال الطحاوى : فأخبر عليه السلام أنه كان يؤذن بطلوع ما يرى أنه الفجر ، وليس في الحقيقة بفجر ، قال : وقد روينا عن عائشة أنه عليه السلام ، قال : « إن بلالا ينادى بليل : فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم » ، قالت : ولم يكن بينهما إلا مقدار ما ينزل هذا ، ويصعد هذا ، فلما كان بين أذانهما من القرب ما ذكرنا ثبت أنهما كانا يقصدان وقتاً واحداً ، وهو طلوع الفجر ، لكن بلال يخطئه ، ويصيه ابن أم مكتوم ، لأنه لم يكن يفعل حتى يقول له الجماعة : أصبحت أصبحت .

واستدل الشيخ تقي الدين في ”الإمام“ لهذا التأويل بحديث رواه البيهقي في ”سننه<sup>(٧)</sup>“ عن الحاكم بسنده<sup>(٨)</sup> عن محمد بن بكر بن خالد النيسابورى ثنا إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك

(١) في ”باب أذان الأعمى“ ، ص ٨٦ ، ومسلم في ”الصوم“ في باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ، ص ٣٤٩ (٢) قال ابن حزم : وهذا حق ، إلا أنه كما ذكرنا من أنه لم يكن أذان الصلاة ”محلى“ ، ص ١١٩ - ج ٣ ، قال : ولم يأت في شيء من الآثار التي احتجوا بها ولا غيرها : أنه عليه السلام اكتفى بذلك الأذان لصلاة الصبح ، بل في كلها ، وغيرها أنه كان هناك أذان آخر بعد الفجر (٣) البخارى في ”الصيام“ في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يمتنعكم من سحورك أذان بلال » ، ص ١٥٢ ، ومسلم : ص ٣٥٠ ، واللفظ له (٤) في ”باب الأذان قبل الفجر“ ، ص ٨٢ ، واللفظ له ، ومسلم : ٣٥٠ (٥) لفظ البخارى هكذا : « ليس أن يقول : الفجر » ، (٦) هو حديث أس . (٧) في ”باب من روى النهي عن الأذان قبل الوقت“ ، ص ٣٨٣ (٨) هذا خطأ ، فان الحاكم في ”السند المتقدم على هذا الحديث“ ،



ابن أبي مخضرة عن عبد العزيز بن أبي داود عن نافع عن ابن عمر أن بلالا أذن قبل الفجر، فقال له النبي ﷺ: «ما حملك على ذلك؟» قال: استيقظت وأنا ولسان، فظننت أن الفجر طلع، فأمره النبي ﷺ أن ينادى بالمدينة ثلاثاً: إن العبد قد نام<sup>(١)</sup>، ثم أقعده إلى جنبه حتى طلع الفجر، انتهى. وبحديث أخرجه الطبراني عن أشعث بن سوار عن أبي هيرة يحيى بن عباد عن جده شيان، قال: تسحرت، ثم أتيت المسجد، فاستندت إلى حجرة النبي ﷺ فرأيت يده يتسحر، فقال ﷺ: «أبو يحيى؟ قلت: نعم، قال: هلم إلى الغداء، قلت: إني أريد الصيام، قال: وأنا أريد الصيام، ولكن مؤذنتنا هذا في بصره سوء، - أو قال: شيء - وأنه أذن قبل طلوع الفجر»، انتهى<sup>(٢)</sup>.

حديث آخر أخرجه مسلم عن سمرة بن جندب،<sup>(٣)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال، ولا الفجر المستطيل، ولكن الفجر المستطير في الأفق»، انتهى.

حديث آخر أخرجه أبو داود. والترمذي. وابن ماجه<sup>(٤)</sup> عن عبد الرحمن بن زياد الأفرنجي عن زياد بن نعيم أنه سمع زياد بن الحارث الصدائي، قال: لما كان أول أذان الصبح أمرني النبي ﷺ، فأذنت، فجعلت أقول: أقيم يا رسول الله؟ فجعل ينظر إلى ناحية المشرق إلى الفجر، فيقول: لا، حتى إذا طلع الفجر نزل فبرز، ثم انصرف فتوضاً، فأراد بلال أن يقيم، فقال له: إن أخا صداء أذن، ومن أذن فهو يقيم، انتهى. وزياد بن نعيم، هو زياد بن ربيعة بن نعيم، وثقه العجلي. وابن حبان، قالوا: فعبد الرحمن ضعيف، قلنا: قد قوى أمره البخاري، وقال: هو مقارب الحديث، قال الترمذي: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان. وغيره، ورأيت محمد بن إسماعيل يقوى أمره، ويقول: هو مقارب الحديث، وقال أحمد: ليس بشيء، نحن لا نروى عنه شيئاً، وقال الدارقطني: ليس بالقوى، وقال ابن حبان: يروى الموضوعات.

فائدة: أخرج ابن خزيمة في «صحيحه» عن عائشة أن رسول الله ﷺ، قال: «إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال»، وكان بلال لا يؤذن حتى يرى الفجر، انتهى. وأخرج أيضاً. وابن حبان في «صحيحه»<sup>(٥)</sup>. وأحمد في «مسنده»<sup>(٦)</sup> عن خبيب

(١) في البيهقي: «إن العبد قد رقد»، (٢) قال الهيثمي: ص ١٥٣ - ج ٣، رواه الطبراني في «الكبير» والأوسط. وفيه قيس بن الربيع، وثقه شعبة. والثوري، وفيه كلام، وقال الحافظ في «الدراية»، ص ٦٤: إسناده صحيح (٣) حديث سمرة تقدم، وذكرت هناك محارجه (٤) أبو داود ص ٨٢. والترمذي: ص ٢٨، وابن ماجه: ص ٥٣ والطحاوي: ص ٨٥. وتقدم في ص ١٤٧ (٥) والنسائي في «المجتبى» - في باب «هل يؤذنان جيماً أو فرادى؟» ص ١٠٥ (٦) ص ٤٣٣ - ج ٦

ابن عبد الرحمن عن عمته أنيسة بنت خبيب ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا ، وإذا أذن بلال ، فلا تأكلوا ولا تشربوا » ، وأخرج البيهقي من طريق الواقدي عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ ، قال : « إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال » ، قال ابن خزيمة : وهذا الخبر لا يضاد بخبر ابن عمر ، لجواز أن يكون عليه السلام جعل الأذان بين بلال . وابن أم مكتوم نواب ، فأمر في بعض الليالي بلالا أن يؤذن بليل ، فاذا نزل بلال صعد ابن أم مكتوم ، فأذن في الوقت ، فاذا جاءت نوبة أم مكتوم بدأ فأذن بليل ، فاذا نزل صعد بلال ، فأذن في الوقت ، فكانت مقالة النبي ﷺ : إن بلال يؤذن بليل في وقت نوبة بلال ، وكانت مقالته : إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل في وقت نوبة ابن أم مكتوم ، والله أعلم .

الحديث الحادي عشر : قال النبي ﷺ لابن أبي مليكة : « إذا سافرتما فأذنا ، وأقيا ، ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في " كتبهم " (١) " مختصراً ومطولاً عن مالك بن الحويرث ، قال : أتيت النبي ﷺ ، أنا . وصاحب لي ، وفي رواية : وابن عم لي ، وفي رواية للنسائي : وابن عمر (٢) ، قال : فلما أردنا الانصراف ، قال لنا : إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيا ، وليؤمكما أكبركما ، انتهى . أخرجه البخاري في " باب الإئتمان فافوقهما جماعة " ومسلم في " الإمامة " ، وكذلك أبو داود . وابن ماجه ، وأخرجه الترمذي . والنسائي في " الأذان " ، وقول المصنف فيه : لابن أبي مليكة غلط ، وصوابه مالك بن الحويرث ، وصاحب له - أو ابن عم له - أو ابن عمر ، على الروايات الثلاث ، وذكره في " كتاب الصرف على الصواب (٣) " فقال في " مسألة السيف المحلى " : لأن الإثنين قد يراد بهما الواحد ، قال الله تعالى : ﴿ يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ﴾ ، والمراد أحدهما ، وقال عليه السلام لمالك بن الحويرث . وابن عمر : « إذا سافرتما فأذنا وأقيا ، ، والمراد أحدهما ، انتهى لفظه .

(١) البخاري في ص ٩٠ ، وفي الجهادي « باب سفر الاثنين » ، ص ٣٩٩ ، ومسلم في « الصلاة » - في باب من أحق بالإمامة ، ص ٢٣٦ ، وأبو داود في « باب من أحق بالإمامة » ، ص ٩٤ ، وابن ماجه في « باب من أحق بالإمامة » ، ص ٧٠ ، والنسائي في « الإمامة » ، ص ١٢٦ ، وفي « الأذان » - في باب أذان المنفردين في السفر ، ص ١٠٤ ، و ١٠٨ ، والترمذي في « باب أذان السفر » ، ص ٢٨

(٢) كذا في : ص ١٩٦ - ج ٢ ، و « الدراية » ، ص ٢٩٠ ، ولم أقف عليه في النسائي ، والله أعلم .

(٣) كذا قال ابن المهيم في « الفتح » ، ص ١٧٨ - ج ١ ، ولفظه : الصواب مالك بن الحويرث . وابن عم له ، وقد ذكره المصنف في « الصرف على الصواب » ، اه . وقال المخرج : ص ١٩٦ - ج ٢ في « كتاب الصرف » ، الحديث الرابع : قال عليه السلام لمالك بن الحويرث . وابن عمر : « إذا سافرتما فأذنا وأقيا ، ، ثم ذكر من أخرجه ، وكذا صاحب « الفتح » ، ذكر الحديث في « كتاب الصرف » ، كأنه متن هو بعدد شرحه ، أما على ما في النسخة المطبوعة في الهند ، فالحوالة غير راتجة ، فان الحديث ليس له في « كتاب الصرف » ، أثر ، ولا إثارة ، والله أعلم .



ما جاء في "حي" على خير العمل" أخرجه البيهقي<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن محمد بن عمار . وعمار . وعمر ابن أبي سعد<sup>(٢)</sup> بن عمر بن سعد عن آبائهم عن أجدادهم عن بلال أنه كان ينادى بالصبح ، فيقول : حي على خير العمل ، فأمره النبي ﷺ أن يجعل مكانها : الصلاة خير من النوم ، وترك حي على خير العمل ، انتهى . قال البيهقي : لم يثبت هذا اللفظ عن النبي ﷺ فيما علم بلالا ، وأبا محذورة . ونحن نكره الزيادة فيه ، والله أعلم ، قال في "الإمام" : ورجاله يحتاج إلى كشف أحوالهم ، انتهى . وأخرج البيهقي أيضاً عن عبد الوهاب بن عطاء ثنا مالك بن أنس عن نافع ، قال : كان ابن عمر أحياناً إذا قال : حي على الفلاح ، قال على أثرها : حي على خير العمل ، ثم أخرجه عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر ، نحوه ، قال : ورواه عبيد الله بن عمر<sup>(٣)</sup> عن نافع أن ابن عمر ، ربما زاد في أذانه : حي على خير العمل .

قوله : روى عن ابن مسعود أنه قال : أذان - الحى - يكفيننا "يعنى حين صلى في داره بغير أذان ولا إقامة" ، قلت : غريب ، وروى الطبراني في "معجمه" حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق عن الثوري عن حماد عن إبراهيم أن ابن مسعود . وعلقمة . والأسود صلوا بغير أذان ، ولا إقامة ، قال سفيان : كفتهم إقامة المصر ، انتهى . حدثنا إسحاق بن إبراهيم<sup>(٤)</sup> عن عبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه صلى بأصحابه في داره بغير إقامة ، وقال : إقامة المصر تكفيننا ، انتهى . وروى أحمد في "مسنده"<sup>(٥)</sup> "حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن سليمان عن إبراهيم أن الأسود . وعلقمة كانا مع عبد الله في الدار ، فقال عبد الله : صلى هؤلاء ؟ قالوا : نعم ، قال : فصلى بهم بغير أذان ولا إقامة ، وقام وسطهم ، الحديث ، وسيأتى ، وروى ابن أبي شيبه في "مصنفه - في الأذان" حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود . وعلقمة ، قالوا : أتينا عبد الله في داره ، فقال : أصلي هؤلاء خلفكم ؟ قلنا : لا ، قال : قوموا فصلوا ، ولم يأمر بأذان ولا إقامة ، انتهى .

### ذكر الطهارة في الأذان ، أخرجه الترمذي<sup>(٦)</sup> عن الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى

(١) في "الأذان" - في باب ما روى في حي على خير العمل ، ص ٤٢٤ - ج ١ (٢) قلت : في البيهقي بدل "أبي سعد" ، "حفص" ، فلعل أبا سعد هو حفص ، والله أعلم (٣) قلت : في البيهقي : عبد الله بن عمر ، وفي ابن أبي شيبه ص ١٤٥ - ج ١ : أبو أسامة نا عبيد الله عن نافع ، قال : كان ابن عمر ربما زاد في أذانه "حي على خير العمل" ، اهـ . (٤) قلت : مراسيل النخعي صحيحة ، كافي الطحاوي : ص ١٣٣ ، و "الدراية" ، ص ١٦ ، والدارقطني : ص ٣٦١ ، والبيهقي : ص ١٤٨ - ج ١ ، وأطال ابن القيم على ذلك في "الهدى" ، ص ٣٥٤ - ج ٢ ، ص ٢٠٤ - ج ٤ (٥) ص ٤٤٧ - ج ١ (٦) في "باب كراهية الأذان بغير وضوء" ، ص ٢٨

عن الزهري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « لا يؤذن إلا متوضئ » ، ثم أخرجه عن عبد الله ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ، قال : قال أبو هريرة : لا ينادى بالصلاة إلا متوضئ » ، قال : وهذا أصح من الأول ، والزهري لم يسمع من أبي هريرة ، انتهى .

حديث آخر أخرجه أبو الشيخ <sup>(١)</sup> الحافظ عن عبد الله بن هارون القروي <sup>(٢)</sup> حدثني أبي عن جدي أبي علقمة عن محمد بن مالك عن علي بن عبد الله بن عباس حدثني أبي أن رسول الله ﷺ قال : « يا ابن عباس ! إن الأذان متصل بالصلاة ، فلا يؤذن أحدكم إلا وهو طاهر » ، انتهى .

ذكر القيام في الأذان ، أخذ من قوله عليه السلام : « قم يا بلال فناد بالصلاة » ، وروى أبو الشيخ الحافظ في « كتاب الأذان » حدثنا عبدان ثنا هلال بن بشر ثنا عمير بن عمران العلاف <sup>(٣)</sup> ثنا الحارث بن عبيد عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه ، قال : حق وسنة مسنونة أن لا يؤذن إلا وهو طاهر ، ولا يؤذن إلا وهو راكب ، وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم أن القيام في الأذان من السنة ، وقد ورد فيه الركوب ، أخرج الطبراني عن عبد الرحمن بن زياد عن زياد بن نعيم عن زياد ابن الحارث الصدائي ، قال : كنت مع النبي ﷺ في سفر ، فحضرت صلاة الصبح ، فقال لي : « يا أخا صدام ! أذن » ، وأنا على راحتي ، فأذنت ، وأخرج البيهقي في « الخلافيات <sup>(٤)</sup> » عن عبد الوهاب بن عطاء ثنا سعيد عن الحسن أن رسول الله ﷺ أمر بلالا في سفر ، فأذن على راحلته ، ثم نزلوا فصلوا ركعتين ، ثم أمره ، فأقام ، فصلى بهم الصبح ، وقال : هذا مرسل ، وقال ابن المنذر <sup>(٥)</sup> : ثبت أن ابن عمر كان يؤذن على البعير ، وينزل ، فيقيم .

ذكر الأذان على مكان مرتفع ، أخذ من قوله عليه السلام : لقد هممت أن آمر رجلا فيقومون على الآطام ينادون بالصلاة ، رواه أبو داود <sup>(٦)</sup> ، وكذا قوله : فقام على حائط ، وقوله : فقام على المسجد ، وقوله : فقام على جدر حائط ، وأخرج أبو داود <sup>(٧)</sup> من طريق ابن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير عن امرأة من بني النجار ، قالت : كان يتي

(١) وأخرجه البيهقي في « سننه » ، ص ٣٩٢ من حديث حارث بن عتبة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه ، قال : حق وسنة مسنونة أن لا يؤذن الرجل إلا وهو طاهر ، ولا يؤذن إلا وهو قائم ، اه . وهذا هو المناسب لما هو بهدد إثباته ، والله أعلم . (٢) في نسخة « القروي » ، (٣) في نسخة « المارف » ، (٤) في « السنن » ، ص ٣٦٢ - ج ١ عن عبد الوهاب ثنا إسماعيل عن الحسن ، قد كرم . (٥) أسند البيهقي في « سننه » ، ص ٣٦٢ أن ابن عمر كان يؤذن على راحلته ، اه . وفي رواية . ربما أذن على راحلته الصبح ، ثم يقيم بالأرض ، اه . (٦) قلت : أما كلمة « على الآطام » . وعلى المسجد ، في حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أصحابه عند أبي داود في « باب كيف الأذان » ، ص ٨١ ، وأما « جزم الحائط » ، في حديثه عن عبد الله بن زيد عند الطحاوي ص ٧٩ ، والدارقطني : ص ٨٩ ، والبيهقي : ٤٢١ (٧) في « باب الأذان فوق المنارة » ، ص ٨٤



من أطول بيت حول المسجد، فكان بلال يأتي بسحر، فيجلس عليه ينظر إلى الفجر، فإذا رآه أذن، وأخرج أبو الشيخ الحافظ عن سعيد الجريري عن عبد الله بن شقيق عن أبي برزة الأسلمي قال: من السنة الأذان في المنارة، والإقامة في المسجد، وأخرج أيضاً عن عبد الله بن نافع عن أيه عن ابن عمر، قال: كان ابن أم مكتوم يؤذن فوق البيت، انتهى.

ما جاء في استحباب الإقامة في غير موضع الأذان، أخذ من قوله في حديث الرؤيا: ثم استأخر عني غير بعيد، وتقدم: من السنة الأذان في المنارة، والإقامة في المسجد.

ما جاء أن الإمام لا يكون مؤذناً، فيه حديثان ضعيفان: أحدهما: أخرجه ابن عدى في "الكامل" عن سلام الطويل عن زيد العمى عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ، قال: يكره للإمام أن يكون مؤذناً، قال ابن عدى: حديث منكر، والبلاء فيه من سلام. أو من زيد. أو منهما، وقال النسائي: سلام متروك.

الحديث الثاني: أخرجه ابن حبان البستي في "الضعفاء" عن المولى بن هلال عن محمد ابن سودة عن محمد بن المنكدر عن جابر فيه، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يكون الإمام مؤذناً، انتهى. قال في "الإمام": والمولى هذا، قال فيه يحيى: هو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث، وقال أحمد: متروك الحديث، وحديثه موضوع، انتهى. قال في "الإمام": لكن رواه أبو عوانة في "مسنده" عن عمر بن شبة عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة عن المغيرة عن الشعبي عن عبد الله بن زيد الأنصاري، سمعت أذان رسول الله ﷺ، فكان أذانه وإقامته مثني مثني، وأخرجه أبو حفص بن شاهين في "كتاب النسخ والمنسوخ" عن جماعة عن عمر بن شبة، وكذلك أبو الشيخ الأصبهاني، لكن يبقى النظر في الاتصال بين الشعبي. وعبد الله بن زيد، قال البيهقي في "الخلافيات" نقلاً عن الحاكم، أو من عند نفسه: الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلها واهية، لأن عبد الله بن زيد استشهد يوم أُحد فيما باعنا، ثم أسند عن إبراهيم بن حمزة ثنا عبد العزيز عن عبيد الله بن عمر، قال: دخلت ابنة عبد الله بن زيد بن عبد ربه على عمر ابن عبد العزيز، فقالت: يا أمير المؤمنين أنا ابنة عبد الله بن زيد أبي شهد بدرًا، وقتل يوم أُحد، فقال عمر بن عبد العزيز: سلى ماشئت، فسألت، فأعطاها ما سألت، قال الحاكم: فهذه الرواية الصحيحة تصرح بأن أحداً من هؤلاء لم يلق عبد الله بن زيد صاحب الرؤيا، ولا أدرك أيامه، فتصير هذه الروايات كلها مرسلة، ولذلك تركها الشيخان في "صحيحيهما"، قال الشيخ: والذي يظهر أن في هذه الرواية أيضاً إرسالاً، فإن أبا عثمان عبيد الله بن عمر ليس في طبقة من يروى عن

عمر بن عبد العزيز مشافهة ولقاءً ، وقد روى محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد (١) ابن عبد الله بن زيد ، قال : حدثني أبي ، فصرح فيه بسماع محمد من أبيه ، أخرجه أبو داود وغيره (٢) ، وفي "علل الترمذي الكبير" سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال : هو عندي صحيح "يعني حديث ابن إسحاق" ، وأسند البيهقي . ومحمد بن يحيى الذهلي أنه قال : ليس في أخبار عبد الله بن زيد في قصة الأذان أصح من هذا ، لأن محمداً سمع من أبيه ، وكذلك قال ابن خزيمة بعد أن أخرجه في "صحيحه" : إن محمداً سمع من أبيه ، وأيضاً فالبيهقي قد ذكر بعد ذلك أن الواقدي روى بإسناده عن محمد بن عبد الله بن زيد ، قال : توفي أبي بالمدينة (٣) سنة اثنين وثلاثين ، وصلى عليه عثمان بن عفان .

وحديث الأسود (٤) أن بلالا كان يثنى الأذان والإقامة ، أخرج الدارقطني نحوه عن إبراهيم النخعي عن بلال ، وقال مثله : لم يسق لفظه ، قال البيهقي : وإبراهيم عن بلال مرسل ، والأسود بن يزيد لم يدرك أذان بلال ، وأخرج الحاكم ، وعنه البيهقي في "الخلافيات" عن شريك عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة أن بلالا كان يثنى الأذان والإقامة ، ورواه الطحاوي (٥) بلفظ : سمعت بلالا يؤذن مثني ويقيم مثني ، واعترض الحاكم بأن الأسود بن يزيد . وسويد بن غفلة لم يدركا بلالا وأذانه في عهد رسول الله ﷺ . وأبي بكر ، قال في "الإمام" : وكون سويد ابن غفلة لم يدرك أذان بلال في عهده عليه السلام صحيح ، لأنه لم ير النبي ﷺ ، مع أنه أدرك الجاهلية ، وأدى الزكاة لمصدقته عليه السلام ، وأما أبو بكر ففيه نظر ، إذ لا مانع منه . فقد روى أن خروج بلال إلى الشام كان في زمن عمر ، كما رواه حفص (٦) بن عمر بن سعد القرظ ، قال : لما قبض رسول الله ﷺ أتى بلال إلى أبي بكر ، فقال : يا خليفة رسول الله إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن أفضل عمل المؤمن الجهاد في سبيل الله » ، وإني أريد أن أربط نفسي في سبيل الله

(١) ثقة من الثالثة (٢) في "باب كيف الأذان" ، ص ٢٨ ، وابن سعد في "طبقاته" ، ص ٨٧ - ج ٣ من القسم الثاني ، من المجلد الثالث ، والدارمي في "الأذان" ، ص ١٤٠ (٣) كذا أسند ابن سعد في "طبقاته" ، ص ٨٧ - ج ٣ من القسم الثاني ، من طريق الواقدي (٤) أخرجه الطحاوي : ص ٨٠ ، والدارقطني : ص ٩٠ من حديث عبد الرزاق أما معمر بن حماد عن إبراهيم عن الأسود : أن بلالا كان يثنى الأذان ، ويثنى الإقامة ، اهـ ، والدارقطني : ص ٩٠ من حديث عبد الرزاق أما الثوري عن أبي معشر عن إبراهيم عن الأسود عن بلال ، قال : كن أذانه ، وإقامته "مرتين مرتين" ، اهـ . قلت : لم أجد عن إبراهيم عن بلال مثله ، والله أعلم . (٥) في "باب الإقامة" ص ٨٠ (٦) حديث حفص عند الدارقطني : ص ٨٧ بغير هذا السياق ، لكن فيه استأذن بلال عمر رضي الله عنه في الخروج للجهاد ، قال له عمر : إلى من أدفع الأذان يا بلال ؟ قال : إلى سعد ، فانه أذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم بقاء ، فدعى عمر سعداً ، فقال : الأذان إليك ، وإلى عقبك من بعدك ، الحديث . وفيه دلالة على أن بلالا أدن لآتي بكر ، ثم لعمر ، ثم استأذن في الخروج للجهاد ، والله أعلم .



حتى أموت ، فقال له أبوبكر : أنشدك الله ، وحتى وحرمتي ، فقد كبر سني واقرب أجلي ، فقام بلال مع أبي بكر حتى هلك ، فلما هلك أبوبكر أتى عمر ، فقال له : مثل ذلك ، فقال له عمر : أنشدك الله ، وحتى ، وحبي أبا بكر ، وحبه إياي ، فقال بلال : ما أنا بفاعل ، فقال : إلى من يدفع الأذان ؟ فقال : إلى سعد ، قال : وكذلك روى ابن أبي شيبة عن حسين بن علي عن شيخ يقال له : الحفص عن أبيه عن جده ، قال : أذن بلال حياة رسول الله ﷺ ، ثم أذن لأبي بكر حياته ، ولم يؤذن في زمان عمر ، فهذان الخبران يقتضيان استمرار أذان بلال حياة أبي بكر ، مع أن أبا داود روى في "سننه" ما يخالف هذا من طريق عبد الرزاق ثنا معمر عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب أن بلالا كان يؤذن لرسول الله ﷺ . فلما مات عليه السلام أراد أن يخرج إلى الشام ، فقال أبوبكر : تكون عندي ، فقال : إن كنت أعتقتني لنفسك فاحتبسني ، وإن كنت أعتقتني لله فذرني أذهب إلى الله ، فقال : اذهب ، فذهب إلى الشام فكان بها حتى مات ، وقد تقدم رواية الطحاوي ، وفيها التصريح بالسمع ، وشريك أخرج له مسلم في "المتابعة" ، وصححه الحاكم في "المستدرک" ، وعمران بن مسلم وثقه ابن معين . وأبو حاتم ، انتهى كلامه في "الإمام" ملخصاً .

## باب شروط الصلاة

الحديث الأول : قال عليه السلام : « لا صلاة لحائض إلا بنحو » ، قلت : أخرجه أبو داود . والترمذي في "الصلاة" . وابن ماجه في "الحيض (١)" عن حماد بن سلمة عن قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بنحو » ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، ورواه ابن خزيمة ، وعنه ابن حبان في "صحيحهما" ، ولفظهما : « لا يقبل الله صلاة امرأة قد حاضت إلا بنحو » ، انتهى . ذكره ابن حبان في أول القسم الثاني ، ورواه الحاكم في "المستدرک" في أثناء الصلاة ، وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، وأظنه لخلاف فيه على قتادة ، ثم أخرجه عن سعيد عن قتادة عن الحسن أن النبي ﷺ ، قال : « لا صلاة لحائض إلا بنحو » ، انتهى . وإليه أشار أبو داود في "سننه" ، فقال : وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ ، ورواه أحمد . وإسحاق

(١) في "الصلاة" - في باب المرأة تعلى بغير حمار ، ص ١٠١ ، والترمذي في باب لا يقبل الله صلاة الحائض إلا بنحو ، ص ٥٠ ، وابن ماجه في "الحيض" - في باب إذا حاضت المرأة لم تعلى إلا بنحو ، ص ٤٨ ، والحاكم في "باب لا يقبل الله صلاة حائض إلا بنحو" ، ص ٢٥١ - ج ١ ، والبيهقي في : ص ٢٣٣ - ج ٢

ابن راهويه . وأبو داود الطيالسي في "مسانيدهم" ، قال الدارقطني في "كتاب العلل" : حديث :  
 « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » ، يرويه قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن  
 عائشة ، واختلف فيه على قتادة ، فرواه حماد بن سلمة عن قتادة هكذا ، مسنداً مرفوعاً عن النبي ﷺ ،  
 وخالفه شعبه . وسعيد بن بسر ، فروياه عن قتادة موقوفاً ، ورواه أيوب السخيتاني . وهشام بن  
 حسان عن ابن سيرين مرسل عن عائشة ، أنها نزلت على صفية بنت الحارث حدثتهما بذلك ، ورفعاً  
 الحديث ، وقول أيوب . وهشام أشبه بالصواب ، انتهى كلامه . وروى الطبراني في "معجمه الوسط .  
 والصغير (١)" : حدثنا محمد بن أبي حرملة القزمي - بمدينة قلزم - ثنا إسحاق بن إسماعيل بن عبد الأعلى  
 الأيلي ثنا عمرو بن هاشم السروقي ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة  
 عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ، ولا من  
 جارية بلغت المحيض حتى تختمر » ، انتهى . وقال : لم يروه عن الأوزاعي إلا عمرو بن هاشم ،  
 تفرد به إسماعيل بن إسحاق ، انتهى .

الحديث الثاني : قال عليه السلام : « عورة الرجل ما بين سرتة إلى ركبته » ، و يروى :  
 « ما دون سرتة حتى يجاوز ركبته » . قلت : فيه أحاديث : منها ما أخرجه الدارقطني في "سننه"  
 عن سوار بن داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مروا  
 صبيانكم بالصلاة في سبع سنين ، واضربوهم عليها في عشر » ، وفرقوا بينهم في المضاجع ، وإذا  
 زوج أحكم أمته عبده أو أجيره ، فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة ، فإن ماتحت  
 السرة إلى الركبة من العورة » ، ورواه أبو داود في "سننه (٢)" ، لم يقل فيه : فإن ماتحت السرة  
 إلى الركبة من العورة ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده (٣)" ، ولفظه : فإن ما أسفل من سرتة  
 إلى ركبته من عورته ، ورواه العقيلي في "ضعفاه" ، ولين سوار بن داود ، قال صاحب  
 "التنقيح" : وسوار بن داود أبو حمزة البصري وثقه ابن معين . وابن حبان ، وقال أحمد : شيخ  
 بصرى لا بأس به ، انتهى . وله طريق آخر عند ابن عدي في "الكامل" أخرجه عن الخليل بن  
 مرة عن ليث بن أبي سليم عن عمرو بن شعيب به ، ولين الخليل بن مرة ، ونقل عن البخاري أنه قال :  
 فيه نظر ، قال ابن عدي : وهو ممن يكتب حديثه ، فإنه ليس بمنكر الحديث ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه الحاكم في "المستدرک (٤)" - في كتاب الفضائل - عن أبي الأشعث

(١) ص ١٩٠ (٢) في "باب من يؤمر الغلام بالصلاة" ، ص ٧٧ (٣) ص ١٨٢ - ج ٢ ، والبيهقي في

"أبواب لبس المصلي" ، ص ٢٢٩ - ج ٢ (٤) ص ٥٦٨ - ج ٣



أحمد بن المقدم ثنا أصرم بن حوشب ثنا إسحاق بن واصل الضبي عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، قال: قلنا لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب: حدثنا بما سمعته من رسول الله ﷺ، ولا تحدثنا عن غيرك، وإن كان ثقة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما بين السرة إلى الركبة عورة، مختصر، وسكت عنه، قال الذهبي في "مختصره": أظنه موضوعاً، فان إسحاق بن واصل متروك، وأصرم بن حوشب متهم بالكذب، انتهى.

حديث آخر، أخرجه الدارقطني في "سننه (١)" عن سعيد بن راشد عن عباد بن كثير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي أيوب، قال سمعت النبي ﷺ يقول: «ما فوق الركبتين من العورة، وما أسفل السرة من العورة»، انتهى، وقوله: ويروى: «مادون سرتة حتى يجاوز ركبتيه، غريب.

الحديث الثالث: وقال عليه السلام: «الركبة من العورة»، قلت: أخرجه الدارقطني في "سننه" عن النضر بن المنصور الفزارى عن عقبة بن علقمة سمعت علياً يقول: قال عليه السلام: «الركبة من العورة»، انتهى. أخرجه في "أول الصلاة"، قال شيخنا الذهبي في "ميزانه": النضر بن منصور وإي، قال ابن حبان: لا يحتج به، وعقبة بن علقمة هذا ضعفه الدارقطني. وأبو حاتم الرازي، وأعاده المصنف في "الكراهية (٢)" عن أبي هريرة، ولم نجده عنه، وفي "الإمام" قال أبو حاتم الرازي: عقبة ضعيف الحديث، والنضر بن منصور مجهول، انتهى. قال: وأخرج البيهقي في "الخلافيات" من جهة إبراهيم بن إسحاق القاضي عن قبيصة عن سفيان عن ابن جريج عن النبي ﷺ، قال: «السرة من العورة»، قال: وهذا معضل مرسل.

أحاديث الخصوم، واستدل من قال: إنها ليست من العورة بما أخرجه البخاري (٣). ومسلم عن أنس أن رسول الله ﷺ لما غزا خيبر، قال: فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس، وركب النبي ﷺ، وركب أبو طلحة، وأنا رديفه، فأجرى نبي الله ﷺ في زقاق خيبر، ثم حسر الإزار عن فخذه حتى أتى لأنظر إلى ياض فخذ النبي ﷺ، فلما دخل القرية، قال: «الله أكبر، خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين»، قالها ثلاثاً، انتهى. وفي رواية (٤): فأنحسر الإزار عن فخذ النبي ﷺ.

(١) ص ٨٥، والبيهقي: ص ٢٢٩ - ج ٢ (٢) سيأتي في "الزيمى في كتاب النكاح"، (٣) في ١١ باب ما يذكر في الفخذ، ص ٥٣، أما مسلم فلم يجد فيه "حمر"، (٤) في رواية عند مسلم في "النكاح" - في باب فضيلة إعتاق أمته ثم يتزوجها، ص ٤٥٨ - ج ١، وفي "الجهاد" - في باب غزوة خيبر - ص ١١١ - ج ١

حديث آخر أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ مضطجعاً في بيته كاشفاً عن فخذه أو ساقه، فاستأذن أبو بكر، فأذن له، وهو على تلك الحال، فتحدث، ثم استأذن عمر، فأذن له، وهو كذلك، فتحدث، ثم استأذن عثمان، فجلس رسول الله ﷺ، وسوى ثيابه: قال: فدخل، فتحدث، فلما خرج، قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تباله، ثم دخل عمر فلم تباله، ثم دخل عثمان فجلست وسويت عليك ثيابك، فقال: «ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة»، انتهى. ويحتمل أنه عليه السلام غطى فخذه بسرعة لما انكشف. والثاني: لم يجزم الراوى به.

حديث آخر، استدل به الشيخ تقي الدين في "الإمام"، أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء، قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ، إذ أقبل أبو بكر أخذ بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبتيه، فقال النبي ﷺ: «أما صاحبكم فقد غامر»<sup>(٣)</sup>، انتهى. قال الشيخ: وذكر البخاري تعليقا<sup>(٤)</sup>، قال حماد بن سلمة: ثنا عاصم الأحول. وعلى بن الحكم، سمعنا أبا عثمان يحدث عن أبي موسى بنحوه، وزاد فيه عاصم: أن النبي ﷺ كان قاعداً في مكان قد انكشف عن ركبتيه، فدخل عثمان فغطاها، انتهى،

حديث آخر، أخرجه أبو داود<sup>(٥)</sup> عن سوار بن داود الصيرفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «مروا أولادكم بالصلاة لسبع»، وفيه: «وإذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيده، فلا ينظر إلى مادون السرة، وفوق الركبة»، قال الشيخ: وسوار بن داود روى عن يحيى بن معين أنه قال فيه: ثقة.

حديث آخر أخرجه الدارقطني عن سعيد بن راشد عن عباد بن كثير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي أيوب، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «ما فوق الركبتين من العورة، وما أسفل السرة من العروة»، انتهى. وقال الشيخ: وسعيد. وعباد قيل في كل منهما: متروك، انتهى.

الحديث الرابع: قال عليه السلام: «المرأة عورة مستورة»، قلت: أخرجه الترمذي في "آخر الرضاع" عن همام عن قتادة عن مروق عن أبي الأحوص عن عوف بن مالك عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان»، انتهى. وقال: حديث حسن صحيح غريب، انتهى. ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع

(١) في "فصل عثمان"، ٢٧٧ - ج ٢ (٢) في "فصل أبي بكر"، ص ٥١٦ (٣) أي خاصم غيره.

(٤) ذكر البخاري تعليقا في "فصل عثمان"، ص ٥٢٢ (٥) في "باب متى يؤمر القلام بالصلاة"، ص ٧٧



السادس والستين ، من القسم الثالث عن ابن خزيمة بسنده إلى مورو ، وأخرجه أيضاً عن سليمان التيمي عن قتادة عن أبي الأحوص به ، وزاد : وأنها لا تكون إلى الله تعالى أقرب منها في قعر بيتها ، انتهى . وبالسندين أيضاً رواه البزار في "مسنده" ولفظ : "مستورة" لم أجده عند أحد منهم ، والله أعلم .

وفي الباب حديث ، أخرجه أبو داود في "سننه - في كتاب اللباس (١)" عن خالد بن دريك عن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها رسول الله ﷺ ، وقال : « يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا ، وهذا » وأشار إلى وجهه وكفه ، انتهى . قال أبو داود : هذا مرسل ، خالد بن دريك لم يدرك عائشة ، قال ابن القطان : ومع هذا فالحال ، قال المنذرى : وفيه أيضاً سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن البصري نزيل دمشق مولى بني نصر ، تكلم فيه غير واحد ، وقال ابن عدى في "الكامل" : هذا حديث لا أعلم رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير ، وقال فيه مرة : عن خالد بن دريك عن أم سلمة ، بدل : عائشة ، انتهى كلامه .

حديث آخر ، أخرجه أبو داود في "المراسيل" عن قتادة أن رسول الله ﷺ ، قال : « إن الجارية إذا حاضت لم تصلح أن يرى منها إلا وجهها ويدها إلى المفضل » ، انتهى . وأخرج البيهقي (٢) عن عقبة الأصم عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَبْدِي مِنْهَا شَيْئاً ﴾ : « ما ظهر منها » . قالت : ما ظهر منها : الوجه والكفان ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" : وعقبة الأصم تكلم فيه ، واستدل الشيخ في "الإمام" على أن الصغير ليس له عورة بحديث رواه الطبراني في "معجمه الكبير" أخبرنا الحسن بن علي عن خالد بن يزيد عن جرير عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس (٣) قال : رأيت رسول الله ﷺ يفرج ما بين فخذي الحسن ، وقبل زيبته ، انتهى . وسكت عنه .

حديث استدل به من جعل قدمي المرأة عورة ، أخرجه أبو داود (٤) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن محمد بن زيد بن مهاجر عن أمه عن أم سلمة أنها سألت النبي ﷺ أن تصلي المرأة في درع وخمار ليس لها إزار ، قال : إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" (٥) وقال : إنه على شرط البخاري (٦) ، قال ابن الجوزي في "التحقيق" :

(١) في "باب ما تبدي المرأة من زينتها" ، ص ٢١٣ - ج ٢ (٢) في "باب عورة المرأة" ، ص ٢٢٥ - ج ٢ (٣) قال البيهقي : إسناده ليس بالقوي "تلخيص" ، (٤) في "باب كم تصلي المرأة" ، ص ١٠١ ، والبيهقي ص ٢٣٢ - ج ٢ (٥) في "الصلاة" - في باب تصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار ، الح ص ٢٥٠ - ج ١ (٦) وأقره على ذلك الذهبي في "مختصره" ،

وهذا الحديث فيه مقال ، وهو أن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ضعفه يحيى ، وقال أبو حاتم الرازى : لا يحتج به ، والظاهر أنه غلط في رفع هذا الحديث ، فإن أبا داود أخرجه أيضاً عن طريق مالك عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه أنها سألت أم سلة الحديث ، ولم يرفعه ، قال أبو داود : هكذا رواه مالك . وابن أبي ذئب . وبكر بن مضر . وحفص بن غياث . وإسماعيل بن جعفر . ومحمد بن إسحاق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلة من قولها : لم يذكر أحد منهم النبي ﷺ ، وسئل الدارقطني في "العلل" عن هذا الحديث ، فقال : يرويه محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ عن أمه عن أم سلة ، واختلف عنه في رفعه ، فرواه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ . وتابعه هشام بن سعد ، وخالفه ابن وهب<sup>(١)</sup> ، فرواه عن هشام بن سعد موقوفاً ، وكذلك رواه مالك . وابن أبي ذئب . وابن لهيعة . وأبو عسال<sup>(٢)</sup> محمد بن مطرف . وإسماعيل بن جعفر . والدروردي عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلة موقوفاً ، وهو الصواب ، قال صاحب "التقيح" : وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار روى له البخارى في "صحيحه" وثقه بعضهم ، لكنه غلط في رفع هذا الحديث ، والله أعلم ، انتهى .

قوله : روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : ألقى عنك الخمار يادفار ، أتشبهين بالحرائر ؟ قلت : غريب ، وبمعناه روى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن قتادة عن أنس أن عمر رضى الله عنه ضرب أمة لآل أنس رآها متقنة ، فقال : اكشفي رأسك لا تشبهى بالحرائر ، انتهى . أخبرنا ابن جريج عن عطاء أن عمر بن الخطاب كان ينهى الإماء عن الجلابيب أن يتشبهن بالحرائر . قال ابن جريج : وحديث ابن عمر : ضرب عقيلة أمة أبي موسى الأشعرى في الجلابيب ، أن تتجلبب ، انتهى . أخبرنا ابن جريج عن نافع أن صفية بنت أبي عبيد حدثته ، قالت : خرجت امرأة محتمرة متجلببة ، فقال عمر : من هذه المرأة ؟ فقيل له : جارية لفلان ، رجل من يثية ، فأرسل إلى حفصة ، فقال : ماحلك على أن تخمرى هذه الأمة وتجلببها حتى همت أن أقع بها ، لا أحسبها إلا من المحصنات ؟ لا تشبهوا الإماء بالمحصنات ، انتهى . ورواه البيهقي . وقال : الآثار بذلك عن عمر صحيحة ، انتهى . وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا علي بن مسهر عن المختار بن فافل عن أنس ابن مالك ، قال : دخلت على عمر بن الخطاب أمة قد كان يعرفها لبعض المهاجرين . أو الأنصار . وعليها جلباب متقنة به . فسألها ، عتقت ؟ قالت : لا ، قال : فما بال الجلابيب ؟ لا ضعيه على رأسك . إنما الجلابيب على الحرائر من نساء المؤمنين ، فتلكأت فقام إليها بذلك بالذرة ، فضرب بها رأسها

(١) عند البيهقي : ص ٢٣٢ - ج ٢ (٢) في نسخة "دس" ، غسان



حتى ألقته ، انتهى . وروى محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب كان يضرب الإيماء أن يتقنعن ، ويقول : لا تشبهن بالحرائر ، انتهى .

قوله : روى أصحاب رسول الله ﷺ لما خرجوا من البحر عراة ، صلوا قعوداً بإيماء ، قلت : غريب ، وروى عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا إبراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس<sup>(١)</sup> ، قال : الذي يصلي في السفينة . والذي يصلي عرياناً يصلي جالساً ، انتهى . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن إسماعيل بن عبد الله عن ميمون بن مهران ، قال : سئل علي عن صلاة العريان ، فقال : إن كان حيث يراه الناس صلى جالساً ، وإن كان حيث لا يراه الناس صلى قائماً ، انتهى . أخبرنا معمر عن قتادة ، قال : إذا خرج ناس من البحر عراة فأمرهم أحدهم صلوا قعوداً ، وكان إمامهم معهم في الصف يومئذ إماماً .

الحديث الخامس : قال النبي ﷺ : «الأعمال بالنيات» ، قلت : رواه الأئمة الستة في "كتبهم" عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات» ، رواه البخاري في سبعة مواضع من "كتابه" : في أوله - وفي آخر الإيمان - وفي أول العتق - وفي أول الهجرة - وفي أول النكاح - وفي أواخر الإيمان - وفي أول الحيل ، ورواه مسلم<sup>(٢)</sup> . والترمذي في "الجهاد" . وأبو داود في "الطلاق" . والنسائي في "الطهارة" - وفي الإيمان - وفي الطلاق " وابن ماجه في "الزهد" كلهم بلفظ "إنما" ، مسلم ذكره في "آخر الجهاد" ، ومطابقته للجهاد أنه أخرج بعده حديث سهل بن حنيف أنه عليه السلام ، قال : «من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه» ، انتهى . وحديث أبي هريرة مرفوعاً : من مات ، ولم يغز ، ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من النفاق ، انتهى . قال ابن المبارك : نرى أن ذلك كان في عهد رسول الله ﷺ ، انتهى . انفرد بهما مسلم دون البخاري ، ورواه بلفظ الكتاب ابن حبان في "صحيحه" ، في ثلاثة مواضع منه : في النوع الحادي عشر ، من القسم الثالث . ثم في النوع الرابع والعشرون منه .

(١) قال الحافظ في "الدراية" ، ص ٦٧ : إسناد حديث ابن عباس وعلى ضعيف (٢) في "باب قوله عليه السلام : «إنما الأعمال بالنيات» ، ص ١٤٠ - ج ٣ ، والترمذي في "باب من يقاتل رياءاً والدنيا" ، ص ١٩٨ - ج ١ . وأبو داود في "باب ما عني به الطلاق والنيات" ، ص ٣٠٧ ، والنسائي في "باب النية في الوضوء" ، ص ٢٤ . وفي "باب النية في اليمين" ، ص ١٤٤ - ج ٢ ، وفي "الطلاق" - في باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمله معناه ، ص ١٠٤ ، وابن ماجه في "باب النية" ، ص ٣٢١ ، والدارقطني : ص ١٩ ، وأحمد في "مسنده" ، ص ٢٥ ، وص ٤٣ - ج ١ ، والطيالسي : ص ٩ ، وابن جارود : ص ٣٨ ، والبيهقي : ص ٤١ ، وص ٢١٥ - ج ١

ثم في أول النوع السادس والستين منه، لم يذكر فيه "إنما" في المواضع الثلاثة، وكذلك رواه البيهقي في "المعرفة" بدون "إنما"، وعزاه البخاري. ومسلم، وهذا منه تساهل، والله أعلم، ورأيت في "كتاب المستخرج من كتب الناس، للتذكرة، والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة - للحافظ ابن مندة" قال فيه: ومن روى هذا الحديث عن النبي ﷺ غير عمر بن الخطاب. وعلى بن أبي طالب<sup>(١)</sup> وسعد بن أبي وقاص. وأبو سعيد الخدري. وابن عمر. وابن مسعود. وابن عباس. وأنس بن مالك. وأبو هريرة. ومعاوية بن أبي سفيان. وعتبة بن عبد السلمي. وهلال بن سويد. وعباد بن الصامت. وجابر بن عبد الله. وعقبة بن عامر. وأبو ذر. وعتبة بن مسلم، قال: ورواه عن عمر غير علقمة، عبد الله بن عامر بن ربيعة. وذو الكلاع. ومحمد بن المنكدر. وواصل بن عمر الجذامي. وعطاء ابن يسار. وبشارة بن سمير<sup>(٢)</sup>. وسعيد بن المسيب، قال: ورواه عن علقمة غير محمد بن إبراهيم التيمي، سعيد بن المسيب. ونافع مولى ابن عمر، قال: وتابع يحيى بن سعيد على روايته عن التيمي محمد بن محمد بن علقمة. ومحمد بن إسحاق، وذكر ثلثمائة وثلاثين رجلاً، كلهم روه عن يحيى بن سعيد، يطول ذكرهم، ورواه البزار في "مسنده"، كما تقدم، ثم قال: ولا نعله يروى إلا عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ بهذا الإسناد، انتهى. وقال في "مسند الخدري": حديث روى عن مالك عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، قال: «الاعمال بالنية»، أخطأ فيه نوح بن حبيب، ولم يتابع عليه، وليس له أصل عن أبي سعيد، انتهى. قلت: رواه كذلك أبو نعيم في "الحلية - في ترجمة مالك بن أنس" حدثنا أبو بكر الطلحي عبد الله بن يحيى بن معاوية ثنا عبد الله ابن إبراهيم بن عبد الرحمن الباوردي ثنا نوح بن حبيب القوسي ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، ولكل امرئ ما نوى، إلى آخره، ثم قال: غريب من حديث مالك عن زيد بن أسلم، تفرد به عنه عبد المجيد، وصححه، ومشهوره مالك عن يحيى ابن سعيد، انتهى. قال الدارقطني في "كتاب العلل": وقد روى هذا الحديث عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري،

(١) قلت: أما السياق ومصادفة اللفظ مع الصفة، فلا إخال، وأما المعنى فنعم، كما أشار إليه الحافظ، حيث قال في "الفتح"، ص ٩ - ج ١: إنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية، كحديث عائشة، وأم سلمة عند مسلم «يعتزون على نياتهم» وحديث ابن عباس «ولكن جهاد ونية» وحديث أبي موسى «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله» متفق عليهما، وحديث ابن مسعود «رب قاتل بين الصفيين الله أعلم بنيته» أخرجه أحمد، وحديث عبادة «من غزا وهو لا ينوي إلا عقلاً، فله ما نوى» أخرجه اللسان، إلى غير ذلك مما يتسرح حصره. اهـ

(٢) في نسخة - س - «يسار بن سمير»،



ولم يتابع عليه ، وإنما رواه الحفاظ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر ، وهو الصواب ، انتهى . وقال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" : سئل أبي عن حديث رواه نوح بن حبيب عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ ، إنما الأعمال بالنيات ، قال أبي : هذا حديث باطل لا أصل له ، إنما هو مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر عن النبي ﷺ ، انتهى .

قوله : ثم من كان بمكة ففرضه إصابة عينها ، ومن كان غائباً ففرضه إصابة جهتها ، قلت : استدل الشيخ في "الإمام" على أن الفرض إصابة العين بحديث ابن عباس : أخبرني أسامة بن زيد أن النبي ﷺ لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه ، حتى خرج ، فلما خرج ركع ركعتين في قبل القبلة ، ثم قال : « هذه القبلة » أخرجه البخاري . ومسلم <sup>(١)</sup> ، واستدل على أن الفرض إصابة الجهة ، بحديث : « ما بين المشرق والمغرب قبلة » ، وهذا رواه من الصحابة أبو هريرة . وابن عمر ، فحديث أبي هريرة أخرجه الترمذي <sup>(٢)</sup> عن عثمان بن محمد الأخنس عن المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « ما بين المشرق والمغرب قبلة » ، انتهى . وقال : حديث حسن صحيح ، وتكلم فيه أحمد ، وقواه البخاري ، وحديث ابن عمر أخرجه الحاكم في "المستدرک" <sup>(٣)</sup> عن شعيب بن أيوب ثنا عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « ما بين المشرق والمغرب قبلة » ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ، وشعيب بن أيوب ثقة ، وقد أسنده ، وقد رواه محمد بن عبد الرحمن بن مجبر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً نحوه ، ثم أخرجه كذلك ، قال : ومحمد بن عبد الرحمن بن مجبر ثقة <sup>(٤)</sup> ، وقد وثقه جماعة ، انتهى . وهذا الحديث

(١) في "باب قول الله : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾" ، ص ٥٧ من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومسلم في "الحج" في باب استحباب دخول الكعبة الحاج ، ص ٤٢٩ - ج ١ عن ابن عباس عن أسامة ، فاعزاه إلى البخاري فيه مسأحة (٢) في "الصلاة" في باب ما بين المشرق والمغرب قبلة ، ص ٤٥ (٣) في "أواخر أبواب الأذان" في باب ما بين المشرق والمغرب قبلة ، ص ٢٠٥ - ج ١ عن يعقوب بن يوسف عن شعيب بإسناده ، وأخرج البيهقي في "السنن" في باب من طلب بإجهاده جهة القبلة ، ص ٩ - ج ٢ ، رواية يعقوب بن يوسف عن شعيب بإسناده ، ورواية محمد بن عبد الرحمن بن مجبر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً قبلها ، وقال : تفرد بالأول ابن مجبر ، وتفرد بالثاني يعقوب بن يوسف ، والمشهور رواية الجماعة : حماد بن سلمة . وزائدة بن قدامة . ويحيى بن سعيد القطان . وغيرهم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله ، اه . ثم أخرج كذلك ، وأخرج الدارقطني الروایتين كليهما (٤) قال الذهبي : ولكن وثقه جماعة رَوَوْه عن عبيد الله ، وصححه أبو حاتم الرازي موقوفاً على عبد الله ، اه . قلت : قال في "الملل" ، ص ١٨٤ : حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « ما بين المشرق والمغرب قبلة » قال أبو زرعة : هذا وهم ، الحديث حديث ابن عمر موقوف ، اه .

له معنيان : أحدهما : أن المراد صحة الصلاة في جميع الأرض . والثاني : أن تكون القبلة متوسطة بين المشرق والمغرب ، ويؤيده ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص (١) ، قال : إذا جعلت المشرق عن يسارك والمغرب عن يمينك ، فما بينهما قبلة ، انتهى .

**الحديث الخامس :** روى الصحابة تحروا وصلوا ، ولم ينكر عليهم رسول الله ﷺ ، قلت : روى من حديث عامر بن ربيعة . ومن حديث جابر ، فحديث عامر بن ربيعة أخرجه الترمذى وابن ماجه (٢) عن أشعث بن سعيد السمان عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عامر بن ربيعة ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، زاد الترمذى : في ليلة مظلمة ، قال : فتغيمت السماء وأشكنت علينا القبلة ، فصلينا ، وأعلننا ، فلما طلعت الشمس إذا نحن صلبنا لغير القبلة ، فذكرنا ذلك للنبي ﷺ ، فأنزل الله ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ الآية ، انتهى . قال الترمذى : هذا حديث ليس إسناده بذلك ، ولا نعرفه إلا من حديث أشعث السمان ، وهو يضعف في الحديث ، انتهى . ورواه أبو داود الطيالسى في "مسنده" وزاد فيه ، فقال : قد مضت صلاتكم وأنزل الله الآية ، قال ابن القطان في "كتابه" : الحديث معلول بأشعث . وعاصم ، فأشعث مضطرب الحديث ينكر عليه أحاديث . وأشعث السمان سيء الحفظ ، يروى المنكرات عن الثقات ، وقال فيه عمرو بن علي : متروك ، انتهى كلامه .

**وأما حديث جابر ، فله ثلاثة طرق : أحدها :** عند الحاكم في "المستدرک" (٣) عن محمد بن سالم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مسير ، فأظل لنا غيم ، فتجيرنا فاختلفنا في القبلة ، فصلى كل واحد منا على حدة ، فجعل كل واحد منا يخط بين يديه ليعلم مكانه ، فذكرنا للنبي ﷺ ، فلم يأمرنا بالإعادة ، وقال لنا : « قد أجزأت صلاتكم » ، انتهى . قال الحاكم : هذا حديث صحيح برواته كلهم غير محمد بن سالم ، فإنه لا أعرفه بعدالة ولا جرح ، وقد تأملت "كتابي الشيخين" فلم يخرجوا في هذا الباب شيئاً ، انتهى . قال الذهبي في "مختصره" : محمد بن سالم يكنى أبا سهيل ، وهو واهٍ ، انتهى . ورواه الدارقطني ، ثم البيهقي في "سنتهما" ، وقال : محمد بن سالم ضعيف ، انتهى . الطريق الثاني : أخرجه الدارقطني ، ثم البيهقي ، عن أحمد بن عبيد الله

(١) جمل الترمذى : ص ٦ ؛ هذا القول قول ابن عمر رضى الله عنه ، والله أعلم ، وروى عن أبي حاتم ، ص ١١١ أن عبد الله بن عمرو قال : إذا جعلت المشرق ، إلى قوله : ما بينهما قبلة ، ثم قال : قال أبي : روى هذا الحديث المسعودى عن العاصم عن عبد الله بن عمرو ، وهذا أشبه ، ص ٨٠ . (٢) في "الصلاة" - باب الرجل يصلى لغير القبلة في الغيم ، ص ٤٦ ، وإسناده في "باب من يصلى لغير القبلة ، وهو لا يعلم" ، ص ٧٣ ، والمفطلة ، والدارقطني . ص ١٠١ (٣) "المستدرک" ، ص ٢٠٦ ، والدارقطني : ص ١٠١



ابن الحسن العنبري ، قال : وجدت في "كتاب أبي" ثنا عبد الملك العرزمي <sup>(١)</sup> عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ، قال : بعث رسول الله ﷺ سرية كنت فيها ، فأصابتنا ظلمة ، فلم نعرف القبلة ، فصلوا ، وخطوا خطوطاً ، فلما أصبحوا ، وطلعت الشمس أصبحت تلك الخطوط لغير القبلة ، فلما قفلنا من سفرنا سألنا النبي ﷺ عن ذلك فسكت ، فأنزل الله تعالى : ﴿ والله المشرق والمغرب ﴾ الآية ، ثم أخرج الدارقطني عن سعيد بن جبير عن ابن عمر ، قال : إنها نزلت في التطوع خاصة : حيث توجه بك بعيرك ، انتهى . قال ابن القطان في "كتابه" : وعلة هذا الانقطاع فيما بين أحمد بن عبيد الله وأبيه ، والجهل بحال أحمد المذكور ، وما مس به أيضاً عبيد الله بن الحسن العنبري من المذهب على ما ذكره ابن أبي خيثمة ، وغيره ، انتهى .

الطريق الثالث <sup>(٢)</sup> عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن عطاء عن جابر نحوه ، قال البيهقي : وبالجملة فلا نعلم لهذا الحديث إسناداً صحيحاً ، وذلك لأن عاصم بن عبيد الله بن عمر العمري . ومحمد بن عبيد الله العرزمي . ومحمد بن سالم كلهم ضعفاء ، والطريق إلى عبد الملك العرزمي غير واضح ، لما فيه من الوجادة وغيرها ، انتهى . وقال ابن القطان في "كتابه" : محمد بن عبيد الله العرزمي . ومحمد بن سالم ضعيفان ، وهما حديثان مختلفان يرويهما جابر : أحدهما : كان في غزوة كان فيها رسول الله ﷺ . والآخر : سرية بعثها رسول الله ﷺ ، وعلة أحدهما غير علة الآخر ، قال : وأخطأ أبو محمد عبد الحق حيث جعلهما حديثاً واحداً ، قال : ويمكن الجمع بين الروایتين لو صحتا ، بأن السرية كانت جريدة جردها رسول الله ﷺ من العسكر ، فمر فيها جابر ، واعتراهم ما ذكر ، ولما قفلوا منها إلى عسكر النبي ﷺ سألوه ، أو تكون الجريدة لم تجتمع مع النبي ﷺ إلا في المدينة ، حتى يكون قوله : كنا مع رسول الله ﷺ ، وقوله : بعث رسول الله ﷺ سرية صادقين ، انتهى كلامه . وقال العقيلي في "كتابه" : هذا حديث لا يروى من وجه يثبت ، انتهى .

الحديث السادس : روى أن أهل قباء لما سمعوا بتحول القبلة استداروا كهيتهم ، واستحسنه النبي ﷺ ، قلت : أخرجه البخاري ومسلم <sup>(٣)</sup> عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، قال : بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آت ، فقال : إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة ، وقد أمر أن يستقبل القبلة ، فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام ، فاستداروا إلى الكعبة ، انتهى . وأخرج <sup>(٤)</sup> أيضاً عن البراء بن عازب ، قال : صليت مع رسول الله

(١) " بفتح العين ، وسكون الراء المهملة ، وفتح الزاء المعجمة بعدها ، " قريب " ، (٢) أخرجه البيهقي في "سننه" ، ص ١١ - ج ٢ (٣) في "باب ما جاء في القبلة" ، ص ٥٨ ، ومسلم في المساجد - في باب تحويل القبلة ، ص ٢٠٠ (٤) مسلم في "باب تحويل القبلة" ، ص ٢٠٠ ، واللفظ له ، والبخاري في "باب التوجه نحو القبلة" ، ص ٥٢

ﷺ إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً حتى نزلت ﴿وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ فنزلت بعد ما صلى النبي ﷺ ، فانطلق رجل من القوم فر بناس من الانصار وهم يصلون ، فحدثهم بالحديث ، فولوا وجوههم قبل البيت ، انتهى . وفي لفظ لهما : ستة عشر شهراً ، وسبعة عشر شهراً ، وأخرج مسلم <sup>(١)</sup> عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلي نحو بيت المقدس ، فنزلت ﴿قد نرى قلب وجهك في السماء فنولينك قبلة ترضاها﴾ ، فول وجهك شطر المسجد الحرام ﴿فر رجل من بني سلبه ، وهم ركوع في صلاة الفجر ، وقد صلوا ركعة ، فنادى : ألا إن القبلة قد حولت ، فمالوا كما هم نحو القبلة ، انتهى . انفراد به مسلم ، وأخرج البخاري <sup>(٢)</sup> عن أبي إسحاق عن البراء ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلي نحو بيت المقدس ستة عشر ، أو سبعة عشر شهراً ، وكان عليه السلام يعجبه أن يكون قبلته قبل البيت ، وأنه صلى أول صلاة صلاها صلاة العصر ، وصلى معه قوم ، فخرج رجل ممن صلى معه ، فر على أهل مسجد وهم ركوع ، فقال : أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله ﷺ قبل مكة ، فداروا كما هم ، قبل البيت ، مختصر ، وفي لفظ آخر <sup>(٣)</sup> ، فانحرفوا وهم ركوع في صلاة العصر ، انفراد به البخاري في ”كتاب الإيمان - في باب الإيمان من الصلاة“ ، وروى ابن سعد في ”الطبقات“ ، أخبرنا محمد بن عمر - هو الواقدي - ثنا عمر بن صالح عن صالح مولى التوءمة ، قال : سمعت محمد بن عبد الله بن سعد يقول : صليت القبليتين مع رسول الله ﷺ ، فصرفت القبلة إلى البيت ، ونحن في صلاة الظهر ، فاستدار رسول الله ﷺ ، واستدركنا معه ، انتهى .

## باب صفة الصلاة

الحديث الأول : روى عن النبي ﷺ أنه قال لابن مسعود حين علمه التشهد : إذا قلت هذا ، أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك ، قلت : أخرجه أبو داود في ”سننه (٤)“ حدثنا عبد الله ابن محمد النفيلي ثنا زهير ثنا الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة ، قال : أخذ علقمة يدي ، فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده ، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد

(١) مسلم في ”باب تحويل القبلة“ ، ص ٢٠٠ (٢) في ”الإيمان - في باب الصلاة من الإيمان“ ، ص ١٠ ، وابن سعد في ”طبقاته“ ، ص ٥ - ج ٢ (٣) في لفظ آخر للبخاري في ”أخبار الآحاد“ ، ص ١٠٧٧ (٤) في ”الصلاة - في باب التشهد“ ، ص ١٤٦ ، وأحمد : ص ٤٢٢ ، والدارقطني : ص ١٣٥ ، والبيهقي : ص ١٧٤ - ج ٢ ، والطحاوي : ص ٣٦ ، والداري : ص ١٦٠ ، والطحاوي : ص ١٦٢ ، كلهم عن زهير



في الصلاة، فذكر مثل دعاء حديث الأعمش: إذا قلت هذا (١)، أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد، انتهى. وكذلك رواه أحمد في "مسنده". وابن حبان في "صحيحه"، وفيه كلام سيأتي في مسألة الصلاة على النبي ﷺ، فإن المصنف استدل به هنا على فرضية القعدة الأخيرة، واستدل به هناك على عدم فرضية الصلاة على النبي ﷺ، وذكره أيضاً في مسألة السلام، هل هو فرض أو لا، قبل مسألة الصلاة على النبي ﷺ، ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢) "حدثنا الفضل بن دكين اللأثي (٣). ويحيى بن آدم، قال: ثنا زهير بن معاوية بن خديج به، فذكر التشهد بحروفه، وفي آخره، فإذا قلت هذا، فقد قضيت ما عليك، إن شئت أن تقوم فقم، انتهى.

الحديث الثاني: قال النبي ﷺ: «تحریمها التكبير وتحليلها التسليم»، قلت: روى من حديث علي بن أبي طالب. ومن حديث الخدری. ومن حديث عبد الله بن زيد. ومن حديث ابن عباس.

أما حديث علي، فأخرجه أبو داود (٤). والترمذی، وابن ماجه عن وكيع عن سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ أنه قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»، انتهى. قال الترمذی: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وعبد الله بن محمد بن عقيل صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل. وإسحاق. والحميدى يحتجون بحديثه، قال محمد: وهو مقارب الحديث، وفي الباب عن جابر. وأبي سعيد، انتهى. ورواه أحمد. وابن أبي شيبة. وإسحاق بن راهويه. والبزار في "مسانيدهم"، قال النووي في "الخلاصة": هو حديث حسن، قال في "الإمام": ورواه الطبرانی، ثم البيهقي من جهة أبي نعيم عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية يرفعه إلى النبي ﷺ، قال: «مفتاح الصلاة الطهور»، الحديث، قال: وهذا على هذا الوجه مرسل، انتهى.

(١) في "فتح القدير"، ص ١٩٣ - ج ١، وأو، بدل: أو (٢) والدارقطنی في "مسنده"، ص ١٣٥ عن أبي خيثمة عن زهير بإسناده، وفي آخره قال عبد الله: «فإذا قلت ذلك، فقد قضيت ما عليك من الصلاة، فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد»، اهـ. (٣) في نسخة - س - «للأثي»، (٤) في «الصلاة - في باب تحريم الصلاة وتحليلها»، ص ٩٨، والترمذی في «باب مفتاح الصلاة الطهور»، ص ٣، وابن ماجه في «الطهور»، ص ٢٤، وأحمد: ص ١٢٣ - ج ١، و ص ١٢٩ - ج ١، والدارمي: ص ٦٣، والدارقطنی: ص ١٣٨، و ص ١٤٥، والبيهقي: ص ١٧٣ - ج ٢، و ص ٣٧٩ - ج ٢، والطحاوي: ص ١٦١، وابن أبي شيبة: ص ١٥٥ - ج ١

وأما حديث أبي سعيد ، فرواه الترمذى . وابن ماجه <sup>(١)</sup> من حديث طريف بن شهاب أبي سفيان السعدى عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدرى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ، انتهى . أخرجه الترمذى فى « الصلاة » ، وقال : حديث على « أجود إسناد » ، أو أصح من حديث أبي سعيد ، وقد كتبناه فى « الوضوء » ، انتهى . ورواه الحاكم فى « المستدرک » <sup>(٢)</sup> ، وقال : حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، وحديث عبد الله بن عقيل عن ابن الحنفية عن على « أشهر إسناداً » ، لكن الشيخين أعرضا عن حديث ابن عقيل أصلاً ، انتهى . ورواه العقيل فى « كتابه » وأعله بأبى سفيان ، ثم قال : وحديث ابن عقيل عن ابن الحنفية عن على « أصح من هذا » ، على أن فى الآخر لينا ، انتهى .

وأما حديث عبد الله بن زيد ، فأخرجه الدارقطنى فى « سننه » <sup>(٣)</sup> . والطبرانى فى « معجمه الوسط » عن محمد بن عمر الواقدى ثنا يعقوب بن محمد بن أبي صعصعة عن أيوب بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد عن النبي ﷺ نحوه ، سواء ، قال الطبرانى : لا يروى هذا عن عبد الله بن زيد ، إلا بهذا الإسناد ، تفرد به الواقدى <sup>(٤)</sup> ، ورواه ابن حبان فى « كتاب الضعفاء » من حديث محمد بن موسى بن مسكين قاضى المدينة عن فليح بن سليمان عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم به ، وأعله بابن مسكين ، وقال : إنه يسرق ، ويروى الموضوعات عن الآثبات ، انتهى . وأما حديث ابن عباس ، فرواه الطبرانى فى « معجمه الكبير » <sup>(٥)</sup> « حدثنا أبو عبد الملك أحمد ابن إبراهيم القرشى ثنا سليمان بن عبد الرحمن ثنا سعدان بن يحيى ثنا نافع مولى يوسف السلى <sup>(٦)</sup> عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحوه ، سواء .

الحديث الثالث : روى أن النبي ﷺ واظب على رفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ، قلت : هذا معروف فى أحاديث صفة صلاته عليه السلام : منها حديث ابن عمر ، أخرجه الأئمة الستة فى « كتبهم » <sup>(٧)</sup> عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ ، إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذى منكبيه ، وإذا أراد أن يركع ، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ، ولا يرفع بين السجدين ، انتهى .

(١) فى « الصلاة » - فى باب تحريم الصلاة وتحليلها ، وابن ماجه فى « الطهور » - فى باب مفتاح الصلاة الطهور ، ص ٢٤ ، والدارقطنى : ص ١٤٠ ، وابن أبى شيبة : ص ١٥٥ (٢) فى « باب مفتاح الصلاة الوضوء » ، ص ١٣٢ - ج ١ عن سعيد التورى عن أبي نضرة به (٣) فى « باب مفتاح الصلاة الطهور » ، ص ١٣٨ (٤) الواقدى ضعيف (٥) وابن أبى شيبة : ص ١٥٥ عن أبى خالد الأحمر عن ابن كريب عن أبيه عن ابن عباس قوله نحوه (٦) وهو « أبو هريرة » ، ضعيف ذاهب الحديث « زوائد » ، ص ١٠٤ - ج ٢ (٧) البخارى فى « باب رفع اليدين فى التكبيرة الأولى » ، ص ١٠٢ . ومسلم فى « باب استعجاب رفع اليدين حذو للتكبين » ، ص ١٦٨ - ج ١



وحديث أبي حميد الساعدي ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، وسيأتي قريباً بتمامه ، أخرجه الجماعة ، إلا مسلماً .

حديث آخر أخرجه الطحاوي في " شرح الآثار (١) " من طريق موسى بن عقبة عن عبد الله ابن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ، انتهى . وقال الشيخ تقي الدين في " الإمام " : قال ابن المنذر : لم يختلف أهل العلم أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، انتهى . حديث في الجهر بالتكبير أخرجه البيهقي (٢) عن يونس بن محمد ثنا فليح عن سعيد بن الحارث ، قال : اشتكى أبو هريرة ، أو غاب ، ف صلى أبو سعيد الخدري ، فجهر بالتكبير حين افتتح ، وحين ركع ، وبعد أن قال : سمع الله لمن حمده ، وحين رفع رأسه من السجود ، وحين سجد ، وحين رفع ، وحين قام من الركعتين ، حتى قضى صلاته على ذلك ، فلما انصرف ، قيل له : قد اختلف الناس على صلاتك ، فقال ما أبالي ، إني رأيت رسول الله ﷺ هكذا يصلي ، انتهى . قال البيهقي : رواه البخاري ، قال الشيخ في " الإمام " : لم يخرج البخاري هكذا ، وإنما أراد البيهقي إخراج الحديث في الجملة ، انتهى كلامه . ولفظه عن سعيد بن الحارث ، قال : صلى لنا أبو سعيد الخدري فجهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود ، وحين سجد ، وحين رفع ، وحين قام من الركعتين ، وقال : هكذا رأيت النبي ﷺ يصلي ، انتهى . قال النووي في " الخلاصة " : وزاد البيهقي فيه بإسناد حسن : أنه جهر بالتكبير حين افتتح ، وحين ركع ، وبعد أن قال : سمع الله لمن حمده ، انتهى . أخرجه البخاري في " باب يكبر ، وهو ينهض من السجدة " .

الحديث الرابع : روى أبو حميد الساعدي ، قال : كان النبي ﷺ إذا كبر رفع يديه إلى منكبيه ، قلت : رواه الجماعة (٣) إلا مسلماً من حديث محمد بن عمرو بن عطاء ، قال : سمعت أبا حميد

(١) في " باب رفع اليدين في افتتاح الصلاة إلى أين يبلغ بهما ، ص ١١٥ ، قلت : وأخرجه أبو داود بهذا الاسناد في " باب ، بعد باب افتتاح الصلاة ، ص ١١٦ ، وكذا الترمذي في " الدعوات - في باب - بعد باب الدعاء - عند افتتاح الصلاة بالليل ، ص ١٧٩ - ج ٢ ، والدارقطني : ١٠٧ ، " ومسنده أحمد ، ص ٩٣ ، وكلهم قالوا : أي الصلاة المكتوبة ، وكذا ابن ماجه في " باب رفع اليدين إذا ركع ، ص ٦٢ (٢) في " باب جهر الامام بالتكبير ، ص ١٨ - ج ٢ ، وأخرجه الحاكم في " المستدرک ، ص ٢٤٣ - ج ١ ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذا السياق (٣) البخاري مختصراً في " باب سنة الجلوس ، ص ١١٤ ، وأبو داود في " افتتاح الصلاة ، ص ١١٣ ، واللفظ له ، وفي " باب من ذكر التورك في الرابعة ، ص ١٤٥ ، والترمذي في " باب ماجاء في وصف الصلاة ، ص ٤٠ ، وابن ماجه في " باب إتمام الصلاة ، ص ٧٥ و ٦٢ ، والنسائي في " باب الجلوس في الركعة التي يقضى فيها الصلاة ، ص ١٨٦ مختصراً ، والداري في " باب صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ص ١٦٣ ، وابن جارود في " صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ص ١٠١

الساعدي، في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ : منهم أبوقتادة ، قال أبو حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ ، قالوا : ولم ؟ فوالله ما كنت بأكثر ناله تبعة ، ولا أقدمنا له صحة ، قال : بلى ، قالوا : فأعرض ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم كبر حتى يقر كل عظم في موضعه معتدلاً ، ثم يقرأ ، ثم يكبر فيرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ، ثم يعتدل ، فلا يصب رأسه ولا يقنع ، ثم يرفع رأسه ، فيقول : سمع الله لمن حمده ، ثم يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه معتدلاً ، ثم يقول : الله أكبر ، ثم يهوى إلى الأرض ، فيجافي يديه عن جنيبه ، ثم يرفع رأسه ، ويثني رجله اليسرى ، فيقعد عليها ، ويفتح أصابع رجله إذا سجد ، ثم يقول : الله أكبر ، ويرفع ، ويثني رجله اليسرى ، فيقعد عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ، ثم يصنع في الأخرى مثل ذلك ، ثم إذا قام من الركعتين كبر ، ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، كما كبر عند افتتاح الصلاة ، ثم يصنع ذلك في بقية صلاته ، حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم أخر رجله اليسرى ، وقعد متوركا على شقه الأيسر ، قالوا : صدقت ، هكذا كان يصلي ، انتهى . أخرجه مختصراً ومطولاً ، وضعفه الطحاوي (١) بما سيأتي في حديث رفع اليدين ، وفي الجلوس .

ومن أحاديث الباب : ما أخرجه الأئمة الستة (٢) عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه ، وإذا أراد أن يركع ، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ، ولا يرفع من السجدة ، انتهى . قال في "الكتاب" : وهذا محمول على حالة العذر ، قال الطحاوي في "شرح الآثار" (٣) : إنما كان رفعهم الأيدي إلى المناكب لعل البرد ، بدليل أن وائل بن حجر لما روى الرفع إلى الأذنين ، قال في حديثه : ثم أتيت من العام المقبل ، وعليهم الأكسية والبرانس ، فكانوا يرفعون أيديهم إلى المناكب ، قال : فتحمل أحاديث المناكب على حالة العذر ، وتتفق الآثار بذلك ، والله أعلم .

الحديث الخامس : روى وائل . والبراء . وأنس رضي الله عنهم أن النبي ﷺ كان إذا كبر رفع يديه هذا أذنيه ، قلت : أما حديث وائل ، فأخرجه مسلم في "صحيحه" (٤) عن عبد الجبار ابن وائل عن علقمة بن وائل . ومولى لهم ، أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ، وصفتهما حيال أذنيه ، ثم التحف بثوبه ، ثم وضع يده اليمنى

(١) في "شرح الآثار" ، ص ١٥٣ ، وأعله أبو حاتم بالارسال (٢) البخاري في "الصلاة" - في باب رفع اليدين في التكبير الأولى ، ص ١٠٢ ، ومسلم في "باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين" ، ص ١٦٨ (٣) في "باب رفع اليدين في افتتاح الصلاة أين يبلغ بهما" ، (٤) في "باب وضع اليمنى على اليسرى تحت صدوه" ، ص ١٧٣ - ج ١



على اليسرى، فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب، ثم رفعهما، ثم كبر فركع، فلما قال :  
سمع الله لمن حمده، رفع يديه، فلما سجد، بيّن كفيه، انتهى .

وأما حديث البراء، فراه أحمد<sup>(١)</sup> . وإسحاق بن راهويه في "مسنديهما" . والدارقطني في  
"سننه"، والطحاوي في "شرح الآثار" كلهم من حديث يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن  
أبي ليلى عن البراء بن عازب، قال : كان رسول الله ﷺ إذا صلى رفع يديه حتى تكون إبهاماه هذا  
أذنيه، انتهى . زاد الدارقطني فيه : ثم لم يعد، وفيه كلام سيأتي في رفع اليدين .

وأما حديث أنس، فرواه الحاكم في "المستدرک" . والدارقطني، ثم البيهقي في "سننهما"<sup>(٢)</sup> .  
من حديث العلاء بن إسماعيل العطار ثنا حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أنس، قال : رأيت  
رسول الله ﷺ كبر فحاذى بإبهاميه أذنيه، ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه، وانحط بالتكبير  
حتى سبقت ركبتاه يديه، انتهى . قال الحاكم : إسناده صحيح على شرط الشيخين، ولا أعلم له علة،  
ولم يخرجاه، انتهى . وقال الدارقطني : تفرد به العلاء بن إسماعيل عن حفص بهذا الإسناد، ثم  
أخرجه عن محمد بن الصلت<sup>(٣)</sup> ثنا أبو خالد الأحمر عن حميد عن أنس، قال : كان رسول الله ﷺ  
إذا افتتح الصلاة كبر، ثم رفع يديه حتى يحاذى بإبهاميه أذنيه، ثم يقول : سبحانك اللهم وبحمدك .  
إلى آخرها، وقال : إسناده كلهم ثقات، وسيأتي قريباً، قوله : وقال مالك : لا يجوز إلا بقوله :  
الله أكبر "يعني تكبيرة الافتتاح" لأنه هو المعقول، قلت : فيه أحاديث : منها ما رواه  
الترمذي في "جامعه" حدثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى بن سعيد ثنا عبد الحميد بن جعفر ثنا محمد بن  
عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي، قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً،  
ورفع يديه، ثم قال : الله أكبر، انتهى . وطوله في "باب وصف الصلاة"<sup>(٤)</sup>، فرواه بالإسناد  
المذكور، قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً، ورفع يديه حتى يحاذى  
منكبيه، ثم قال : الله أكبر، وركع، ثم اعتدل، فلم يصوب رأسه، ولم يقنع، ووضع يديه على  
ركبتيه، ثم قال : سمع الله لمن حمده، ورفع يديه، واعتدل حتى رجع كل عظم في موضعه معتدلاً،

(١) في "المستند"، ص ٣٠٣ - ج ٤، والدارقطني : ص ١١٠، والطحاوي : ص ١١٥، و ص ١٣٢

(٢) ص ٣٢٦ - ج ١، والدارقطني : ص ١٣٢ في "باب ذكر الركوع والسجود"، وأخرجه البيهقي في "باب وضع اليدين  
قبل الركبتين"، ص ٩٩ - ج ٢ (٣) الظاهر منه أن الدارقطني أخرج حديث محمد بن الصلت بعد حديث العلاء، وليس  
كذلك، بل حديث محمد بن الصلت ذكره الدارقطني : ص ١١٣ في "باب دعاء الاستفتاح"، (٤) الترمذي في "باب  
ما جاء في وصف الصلاة"، ص ٤٠، مع بعض الاختصار، وشيء من المغايرة في الالفاظ، وابن ماجه في "باب رفع اليدين  
إذا ركع"، وإذا رفع رأسه من الركوع، ص ٦٣، وفي "باب افتتاح الصلاة"، ص ٥٨ أيضاً، وقال الحافظ في  
"الفتح"، ص ١٨٠ - ج ٢ : أخرجه ابن ماجه، وصححه ابن خزيمة . وابن حبان، اهـ .

ثم يهوى إلى الأرض ساجداً، ثم : قال الله أكبر ، ثم جافى عضديه عن إبطيه ، وفتح أصابع رجليه ، ثم ثنى رجله اليسرى ، وقعد عليها ، ثم اعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلاً ، ثم هوى ساجداً ، ثم قال : الله أكبر ، ثم ثنى رجله وقعد ، واعتدل حتى يرجع كل عضو في موضعه ، ثم نهض فصنع في الركعة الثانية مثل ذلك ، حتى إذا قام من السجدة كبر ورفع يديه ، حتى يحاذي بهما منكبيه ، كما صنع حين افتتح الصلاة ، ثم صنع كذلك ، ثم ذكر أنه يقعد متوركا ، ثم يسلم ، انتهى . وقال : حديث حسن صحيح ، وينظر لفظ البخاري ، فان ابن الجوزي عزاه في "التحقيق" إليه بهذا اللفظ (١) .

حديث آخر ، روى الطبراني في "معجمه" (٢) حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج ثنا حماد حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع أن رجلاً دخل المسجد فصلى ، فأخف صلاته ، ثم انصرف ، فسلم على النبي ﷺ ، فقال له : «وعليك السلام ، ارجع فصل ، فانك لم تصل ، حتى فعل ذلك ثلاث مرات ، فقال الرجل : والذي بعثك بالحق ما أحسن غير هذا ، فعلمني ، فقال النبي ﷺ : إنه لا يتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ ، فيضع الوضوء مواضعه ، ثم يقول : الله أكبر ، ويحمد الله عز وجل ويثنى عليه ، ويقرأ بما شاء من القرآن ، ثم يكبر ، ثم يركع حتى تطمئن مفاصله ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، حتى يستوى قائماً ، ثم يكبر ، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ، ثم يكبر ، ويرفع رأسه حتى يستوى ، ثم يكبر ، ثم يسجد ، حتى تطمئن مفاصله ، ثم يرفع رأسه ، فيكبر ، فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته ، ، انتهى . وهذا الحديث رواه أصحاب السنن الأربعة (٣) لكن بلفظ : ثم يكبر ويحمد الله ، في الأول ، وقالوا في الباقي : ثم يقول : الله أكبر ، وهذا عكس لفظ الطبراني فيه ، والله أعلم .

حديث آخر ، رواه الطبراني أيضاً في "معجمه" حدثنا محمد بن إدريس المصيصي . والحسين ابن إسحاق النسري ، قالوا : ثنا أحمد بن النعمان القراء المصيصي ثنا يحيى بن يعلى الأسلمي (٤) عن موسى ابن أبي حبيب عن الحكم بن عمير الشامي (٥) رضي الله عنه ، قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا

(١) قلت : فيما عزاه ابن الجوزي إلى البخاري مسامحة ، فان حديث أبي حميد هذا بطوله ليس في الصحيح إلا في موضع واحد في "باب سنة الجلوس" ، ص ١١٤ ، وألفاظه ليست هكذا ، والله أعلم . (٢) قال الهيثمي في "الزوائد" ، ص ١٠٤ - ج ٢ : رواه الطبراني في "الكبير" ، ورجاله رجال الصحيح ، اهـ . (٣) أخرجه أبو داود في "باب من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود" ، ص ١٣٢ - ج ١ ، والنسائي في "باب الرخصة في ترك الذكر في الركوع" ، ص ١٦١ - ج ١ ، وفي "باب الرخصة في ترك الذكر في السجود" ، ص ١٧٠ ، و "باب أقل ما يجزى به الصلاة" ، ص ١٩٤ ، والترمذي في "باب وصف الصلاة" ، ص ٤٠ (٤) قال الهيثمي في "الزوائد" ، ص ١٠٢ : رواه الطبراني في "الكبير" ، وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي ، وهو ضعيف ، اهـ . (٥) في نسخة "البيان" ،



« إذا قتم إلى الصلاة فارفعوا أيديكم ، ولا تخالف آذانكم ، ثم قولوا : الله أكبر ، سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، وإن لم تزيدوا على التكبير أجزاءكم ، انتهى .  
حديث آخر ، روى البزار في "مسنده" حدثنا محمد بن عبد الملك القرشي ثنا يوسف بن أبي سلبه الماشون ثنا أبي عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة ، قال : « الله أكبر ، » (وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً ، وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ) ، إلى آخر الآية ، وصحح البزار إسناده (١) ، قال ابن القطان في "كتابه" : « تعيين لفظ : الله أكبر في الافتتاح شيء عزيز في الحديث لا يكاد يوجد حتى أن ابن حزم أنكره ، وقال : إنه ما عرف قط (٢) ، قال : وقد رواه البزار في "مسنده" ، ثم ذكر حديث البزار المذكور بسنده ومثله ، وسكت عنه ، وقد قدمنا نحوه عند الترمذي . والطبراني ، والله أعلم .

حديث آخر ، أخرجه البيهقي (٣) عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قال الإمام : الله أكبر ، فقولوا : الله أكبر ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد . »

حديث آخر ، أخرجه البيهقي أيضاً عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « إذا قتم إلى الصلاة فاعدلوا صفوفكم ، وأقيموها ، وسدوا الفرج ، فاني أراكم من وراء ظهري ، فإذا قال إمامكم : الله أكبر ، فقولوا : الله أكبر ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد ، وإن خير صفوف الرجال المقدم ، وشرها المؤخر ، وخير صفوف النساء المؤخر ، وشرها المقدم » مختصر .  
الحديث السادس : قال عليه السلام : « إن من السنة وضع اليدين على الشمال تحت السرة ، قلت : رواه أبو داود في "سننه" (٤) » من حديث عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي عن زياد بن زيد السوائي عن أبي جحيفة عن علي أنه قال : السنة وضع الكف على الكف تحت السرة ، انتهى . والله أعلم أن هذا الحديث لا يوجد في غالب نسخ أبي داود ، وإنما وجدناه في النسخة التي هي من

(١) قال الحافظ في "التلخيص" ، ص ٨١ : إسناده على شرط مسلم ، اهـ . وكذا في "الفتح" ، ص ١٨٠ - ج ٢ (٢) قال ابن حزم في "المحلى" ، ص ٢٣٤ - ج ٣ : وقد ادعى بعضهم أن في الحديث : إذا قتم إلى الصلاة قل : الله أكبر ، قال علي : وهذا باطل ما عرف قط ، ولو وجدناه صحيحاً قلنا به ، اهـ . (٣) في "باب كيفية التكبير" ، ص ١٦ - ج ٢ ، وكذا الحديث الذي بعده (٤) في "باب وضع اليدين على اليسرى في الصلاة" ، ص ١١٧ ، وأحد : ص ١١٠

رواية ابن داسة (١)، ولذلك لم يعزه ابن عساكر في "الأطراف" إليه، ولا ذكره المنذرى في "مختصره"، ولم يعزه ابن تيمية في "المنتقى" (٢) إلا لمسند أحمد فقط. والنووى في "شرح مسلم" لم يعزه إلا للدارقطنى. والبيهقى في "سننه" لم يروه إلا من جهة الدارقطنى، ولم أر من عزاه لأبى داود إلا عبد الحق في "أحكامه"، ولم يتعقبه ابن القطان في "كتابه" من جهة العزو على عادته في ذلك، وإنما تعقبه من جهة التضعيف، فقال عبد الرحمن: ابن إسحاق هو ابن الحارث أبوشيبة الواسطى، قال فيه ابن حنبل. وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخارى: فيه نظر، وزيايد بن زيد هذا لا يعرف، وليس بالأعسم، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده" (٣)، والدارقطنى، ثم البيهقى من جهته في "سنتهما"، قال البيهقى في "المعرفة": لا يثبت إسناده، تفرد به عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى، وهو متروك، انتهى. وقال النووى في "الخلاصة - وفي شرح مسلم": هو حديث متفق على تضعيفه، فإن عبد الرحمن بن إسحاق ضعيف بالاتفاق (٤)، انتهى.

واعلم أن لفظة السنة يدخل في المرفوع عندهم، قال ابن عبد البر في "التقصى": واعلم أن الصحابي إذا أطلق اسم السنة، فالمراد به سنة النبي ﷺ، وكذلك إذا أطلقها غيره مالم يضاف إلى صاحبها، كقولهم: سنة العمرين، وما أشبه ذلك، انتهى كلامه.

أحاديث الخصوم، روى ابن خزيمة في "صحيحه" (٥) من حديث وائل بن حجر، قال: صليت

(١) قال صاحب "العون"، ص ٢٧٥ - ج ١: ورواية على المذكورة في الباب ليست إلا في نسخة ابن الأعرابي، اه. قلت: فهي في رواية ابن داسة. وابن الأعرابي كليهما، والله أعلم، قال صاحب "درهم العرة"، قلا عن "أطراف الزنى"،: إن حديث "من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة"، أخرجه أبو داود عن محمد بن محبوب عن حفص بن غياث عن عبد الرحمن بن إسحاق عن زياد بن زيد عن وهب بن عبد الله أنى جحيفة السوائى عن على رضى الله عنه، لكن هذا الحديث واقع في رواية أبي سعيد بن الأعرابي. وابن داسة. وغير واحد عن أبي داود، ولم يذكره أبو القاسم، انتهى، مذكره الزنى، اه. (٢) الذين اشتهروا بهذه الكنية من أهل العلم ثلاثة: فخر الدين ابن تيمية، وهو المتقدم. وعبد السلام بن تيمية صاحب "المنتقى"، وإياه يريد المخرج. وحفيده أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، وهو المشتهر في مشارق الأرض ومغاربها، صاحب التصانيف الكثيرة: منها المهاج. وغيره، قلت: هو في النسخ الموجودة عندنا هذا الحديث معزو إلى أبي داود أيضاً، راجع له "نيل الأوطار"، ص ٧٨ - ج ٢ (٣) ص ١١٠ - ج ١، والدارقطنى: ص ١٠٧، والبيهقى: ص ٣١ - ج ٢ (٤) هذا تهوور منه، كما هو دأبه في أمثال هذه المواقع، وإلا فقد قال الحافظ ابن حجر في "القول للبدد"، ص ٣٥: وحسن له الترمذى حديثاً مع قوله: إنه تكلم فيه من قبل حفظه، وصحح الحاكم من طريقه حديثاً، وأخرج له ابن خزيمة من صحيحه آخر، ولكن قال: وفي القلب من عبد الرحمن شيء.

(٥) قوله: روى ابن خزيمة في "صحيحه"، من حديث وائل بن حجر. قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، اه. حديث وائل هذا ذكره كثير من أهل العلم، وعزوه إلى ابن خزيمة مع سكوت عن نسبة التصحيح، وصرح بعضهم بهذا أيضاً، كالتوكاني، وهو الذى لم ير هذا الكتاب قط، لأنه من الكتب التى ندرت، ثم افتقدت، فلم يسمع لها عين ولا أثر، إلا ما يسمع في "مكتبة ليدن"، أن فيها مجلدين من صحيح ابن خزيمة، ولم يفر به من



مع رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره ، انتهى . لم يذكر النووي في الباب

المحدثين إلا شذمة قليلة : منهم البيهقي ، فإنه قال في « السنن الكبرى » ، ص ٩٣ - ج ١ : قال الشيخ : وهذه الزيادة « أى زيادة ( ربنا وإليك المصير ) » ، في هذا الحديث لم أجدها إلا في رواية ابن خزيمة ، وهو إمام ، وقد رأيت في نسخة قديمة لكتاب ابن خزيمة ليس فيه هذه الزيادة ، ثم ألحقت بخط آخر بمحاشيته ، فلا شبه أن تكون ملحقة بكتابه من غير علمه ، والله أعلم ، اهـ . ومنهم الحافظ أبو الفضل ابن حجر حيث يقول في « التلخيص » ، ص ١٢٧ : إني راجعت « صحيح ابن خزيمة » ، فوجدته أخرج عن أبي هريرة « من أدرك من الصلاة ركعة » الحديث ، ووجدنا ابن القيم ينقل حديثاً بأسناده حيث قال في « بدائع الفوائد » ، ص ١٠٤ - ج ٤ : الذي وقع في « صحيح البخاري » ، وأكثر كتب الحديث : « وابسته ، فقاماً محموداً الذي وعدته » ، ووقع في « صحيح ابن خزيمة » ، والنسائي بأسناد الصحيحين من رواية جابر ، ورواية ابن خزيمة عن موسى بن سهل الرملي ، صدقه أبو حاتم الرازي ، وباقي الاسناد على شرطهما ، اهـ ونظن منه أنه مطلع على أصل الكتاب ، ثم الذي ترى من كلام ابن خزيمة على كل حديث - على ما ينقل الحافظ ابن حجر في « بلوغ المرام » . وفتح الباري . وغيرهما ، . والنووي في « شرح المذهب » . وغيره ، . - أن « صحيح ابن خزيمة » ، ليس كالصحيحين . وأبي داود . والنسائي ، بل دأبه كدأب الترمذي . والحاكم ، يتكلم على كل حديث بما يناسبه ، يصححه إن رأى ذلك ، وإليه الإشارة في « فتح المغيب » ، ص ١٤ ، وكفى « كتاب ابن خزيمة » ، أيضاً من حديث محكوم منه بصحة ، وهو لا يرتقى عن رتبة الحسن ، اهـ . وقد يذكر التردد ، كما قال الحافظ في « القول المسدد » ، الحديث رواه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن إسحاق ، ولكن قال في آخره : في القلب من عبد الرحمن شيء ، وقد يسند الحديث ، ويسكت ، كما يسكت الترمذي . والحاكم ، وربما يسكت ، والحديث ضعيف ، قال الزيلعي ص ٣٢٥ : حديث آخر أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » ، عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم « قرأ بسم الله الرحمن الرحيم » ، في « الفاتحة » - في الصلاة ، وعدها آية ، اهـ . وهذا الحديث هو الذي أخرجه الحاكم في « المستدرک » ، ص ٢٣٢ - ج ١ من طريق ابن خزيمة ، وفيه عمر بن هارون ، قال الذهبي : أجمعوا على ضعفه ، وقال النسائي : متروك ، اهـ . وحديث وائل هذا رواه البيهقي في « سننه » ، ولم يروه إلا من طريق مؤمل بن إسماعيل فقط ، ولو كان له طريق أقوى من هذا عند ابن خزيمة لما كان البيهقي يترك الأقوى ، ويأتي بالضعيف ، وهو زعيم الشوافع في إبراز دلائل مذهبه ، وذكره الحافظ في « بلوغ المرام » - والدراية - والتلخيص - وفتح الباري ، وعزاه إلى ابن خزيمة ، ولم ينقل في شيء منها تصحيحه ، ولم يصححه من عند نفسه أيضاً ، وقد أكثر من ذكر تصحيحات ابن خزيمة في « بلوغ المرام » ، بل قلنا نجد حديث غير الصحيحين له مساع في الصحة ذكره في « بلوغ المرام » ، ثم لم يعقب بتصحيح ابن خزيمة له ، وهذا هو الأكثر ، أو الترمذي . أو الحاكم . أو غيرهما ، وإلا فن عند نفسه إن رأى ذلك .

وكذلك النووي استدلل به للشوافع في « الخلاصة » - وشرح المذهب - وشرح مسلم ، ولم ينقل تصحيحه من ابن خزيمة ، ولم يصححه هو بنفسه ، مع أنه يصحح أمثال حديث حجاج بن أبي زينب في هذا الباب ، وهو متكلم فيه ، فاستدلها بحديث وائل بن حجر على مذهبهما ، ثم سكوتهما عن التصحيح بهتدي به من رزق الهداية إلى أن فيه شيئاً يمنعهم عن الحكم بالصحة ، والله أعلم .

رحم الله ابن القيم فهنا على ما فيه ، حيث قال في « إعلام الموقعين » ، ص ٩ - ج ٣ : المثال الثاني والستون ترك السنة الصحيحة الصريحة التي رواها الجماعة عن سفيان الثوري عن طاسم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر ، قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى ، ولم يقل : على صدره غير مؤمل بن إسماعيل ، اهـ . وأصرح منه ما قال في « البدائع » ، ص ٩١ - ج ٣ : واختلف في موضع الوضع ، فتنه : فوق السرة ، وعنه : تحتها ، وعنه : أبو طالب سألت أحمد بن حنبل أين يضع يده إذا كان يصلي ؟ قال : على السرة أو أسفل ، وكل ذلك واسم عنده إن وضع فوق السرة أو عليها أو تحتها ، قال على رضى الله عنه : من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة ، عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس مثل تفسير علي ، إلا أنه غير صحيح ، والصحيح صحيح . وعلى ، قال في رواية المزني : أسفل السرة بقليل ، ويكره أن يجعلها على الصدر ، وذلك لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن

غيره في "الخلاصة"، وكذلك الشيخ تقي الدين في "الإمام".

التكفير، وهو وضع اليد على الصدر، مؤمل بن إسماعيل عن حاصم بن كليب عن أبيه عن وائل أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده على صدره، فقد روى هذا الحديث عبد الله بن الوليد عن سفيان لم يذكر ذلك، ورواه شعبة. وعبد الواحد لم يذكر أخالفاً، كذا سفيان، اهـ.

فكلام ابن القيم هذا أرشدنا إلى أمور: إن زيادة: على صدره، لم يذكرها إلا مؤمل عن سفيان عن حاصم بن كليب عن وائل بن حجر، وأن مؤمل منفرد من بين جماعة من أصحاب الثوري بهذه الزيادة، وأن ما سواه من أصحاب الثوري، وهي جماعة لم يذكر أحد منهم هذه الزيادة، فهذه الزيادة عنده، وهم مؤمل، ثم ذكر في "بدائع الفوائد"، أن السنة الصحيحة وضع اليدين تحت السرة، وحديث على في هذا صحيح، وأن وضع اليدين على الصدر منهي عنه بالسنة، وهي المنهي عن التكفير.

وقد ذكر قبل أن ابن القيم ينقل عن "صحيح ابن خزيمة"، أحاديث بأسانيدها، فلو كان عند ابن خزيمة بأسناد آخر أقوى من هذا لما قال ابن القيم ما قال، ولما سكت الحافظ. والنووي عن التصحيح مع احتياجهما إليه، فن يدعى أن لرواية ابن خزيمة إسناداً آخر غير هذا، فليذكر، لينظر فيه.

وإني لم أطلع على الجماعة الذين رويوا عن سفيان، ولم يذكرها زيادة: على صدره سوى عبد الله بن الوليد عند أحمد ص ٣١٨ - ج ٤، إلا أن سفيان هذا هو الثوري، كما صرح به في "الإعلام"، وهو من علماء الكوفة، مذهبه في هذا مذهب أبي حنيفة، وإسحاق بن راهويه معروف من وضع اليدين تحت السرة، كما صرح به النووي في "شرح المذهب"، ص ٣١٣ - ج ٣، وابن قدامة في "المغني"، ص ٥١٩ - ج ١. وغيرهما، فلو كان عند الثوري حديث الصدر صحيحاً لما خالفه إلى غيره، والله أعلم.

ثم مما يؤيد ابن القيم أن جماعة من أصحاب حاصم رويوا هذا الحديث عنه، ولم يذكرها لفظ: على صدره: منهم شعبة، عند أحمد: ص ٣١٩ - ج ٤. وعبد الواحد، عنده: ص ٣١٦. وزهير بن معاوية: ص ٣١٨. وزائدة، عنده: ص ٣١٨. وعند أبي داود: ص ١١٢. والبيهقي: ص ٢٢٨ - ج ٢. وبشر بن الفضل، عند أبي داود: ص ١١٢، وابن ماجه: ص ٥٩. وعبد الله بن إدريس، عند ابن ماجه: ص ٥٩. وسلام بن سليم، عند الطيالسي: ص ١٣٧. وخالد بن عبد الله، عند البيهقي: ص ١٣١ - ج ٢، ولم يذكر واحد منهم: على صدره.

وكذا روى موسى بن عمير عن عاتمة عن وائل، عند أحمد: ص ٣١٦ - ج ٤. والبيهقي: ص ٢٨ - ج ٢. والدارقطني: ص ١١٢. وموسى بن قيس، عند النسائي: ص ١٤١. وعبد الجبار عن عاتمة. ومولى لهم، عند مسلم: ص ١٧٣. وعبد الجبار عن وائل بن عاتمة عن وائل بن حجر، عند أبي داود: ص ١١٢. وعبد الجبار عن أهل بيت وائل، عند البيهقي: ص ٢٦، وعبد الجبار عن أبيه وائل، عند أحمد: ص ٣١٨. والداري: ص ١٤٦. وعبد الجبار. ومولى لهم عن وائل، عند البيهقي: ص ٢٨ - ج ٢، و ص ٧١ - ج ٢، كلهم ذكرها وضع اليدين على الشمال، ولم يذكر أحد منهم على صدره.

فإن قيل: قال صاحب "العون"، المباركفوري: إن ابن سيد الناس، ذكر حديث وائل في "شرح الترمذي"، وقال: صححه ابن خزيمة، وذكر أن العلامة محمد قاثم السندمي: اعترف أن هذا الحديث على شرط ابن خزيمة، قلت: حديث وائل له ألفاظ مختلفة لاشك في صحة بعضها، وإنما الكلام في زيادة: على صدره، والذي صححه ابن خزيمة، وذكر تصحيحه ابن سيد الناس، هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر في "الفتح"، ص ١٨٦ - ج ٢ أيضاً، قال: وفي حديث وائل عند أبي داود. والنسائي، ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى، والرسغ من الساعد، وصححه ابن خزيمة، اهـ، وأما حديث وائل مع زيادة: على صدره، فقال الحافظ في "الفتح"، قد روى ابن خزيمة من حديث وائل: أنه وضعهما على صدره، والبرار: عند صدره، اهـ. ولم يذكر تصحيح ابن خزيمة لهذه الزيادة، لا في "الفتح". ولا في التلخيص. ولا في الدراية، وكذا النووي لم يذكر في "شرح المذهب". ولا في الخلاصة. ولا في شرح مسلم، وكأنا أحوج ما يكون إلى قله، إذا احتجاً لمذهبهما، فسكوتهما بيان أن ابن خزيمة لم يصرح بتصحيحه، والله أعلم.



**أحاديث وضع اليمين على الشمال**، أخرج البخاري في "صحيحه (١)" عن أبي حازم عن سهل بن سعد ، قال : كان الناس يأمرّون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ، قال أبو حاتم : لا أعلمه إلا يُنسب ذلك إلى النبي ﷺ .

وأما من زعم أن إirاده في صحيحه دليل على أنه على شرطه ، فهذا أيضاً ليس بصحيح ، لأننا أوضحنا لك بالدليل أن دأبه في "صحيحه" ، دأب الترمذي . والحاكم ، ألا ترى يتقنون التصحيح لكل حديث على حدة ، فكما أن سكوت الترمذي . والحاكم لا يدل على الصحة ، بل على الضعف ، فليكن ابن خزيمة كذلك أيضاً ، والله أعلم .

فان قيل : قال الحافظ في "الدراية" ، ص ٧٠ : حديث وائل بن حجر ، قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى على صدره ، أخرجه ابن خزيمة ، وهو في مسلم دون : على صدره ، اهـ . واستدل به المباركفوري ، بأن حديث ابن خزيمة بالاسناد والمعن موجود في مسلم بدون الزيادة : على صدره ، وإسناد مسلم صحيح ، فليكن إسناد ابن خزيمة كذلك ، قلنا : هذه منافية وجور عن الطريق ، لأنه لو ذكر للتّن مع السند ، ثم قال : هذا في مسلم لا يمكن أن يقال : هذا ، وإن لم يكن بيننا في هذه الصورة أيضاً ، لأنهم يقولون ذلك إذا اتحد المخرج مع باقي الاسناد ، وأما إذا لم يمس الاسناد أصلاً ، وذكر المتن ، فكلا لا يراد به الاسناد في هذه الصورة ، أنظر إلى ما قال الحافظ في "الفتح" ، ص ١٨٦ - ج ٢ : وحديث وائل عند أبي داود . والنسائي ، ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى ، والرّسغ من الساعد ، وصححه ابن خزيمة . وغيره ، وأصله في مسلم بدون الزيادة ، اهـ . فان مفاد هذا القول بعينه مفاد ما استدلل صاحب "المعجم" ، ولكن لم يرد به الحافظ أن إسناد أبي داود . والنسائي : هو إسناد مسلم من أوله إلى آخره ، ولو سلمنا أن إسناد زيادة حديث وائل هو الاسناد الذي أخرج به مسلم ، أصل الحديث ، لكان هذا أدلّ دليل على أن الزيادة غلط ، وهم فيه الراوى ، ولو تمّة ، لأننا على يقين من أن شيخاً واحداً من مسلم . وابن خزيمة لم يكن ليضن بهذه الزيادة عن مسلم ، ويذكر عند ابن خزيمة فقط ، فإذا طرح مسلم هذه الزيادة ، وروى الحديث بدونها ، فليس هذا إلا لما علم أن الزيادة وهم ، غلط فيه الراوى .

قال ابن القيم في "الهدى" ، ص ٩٦ - ج ١ مجيباً عن اعتراض على مسلم روايته عن تكلم فيهم : لا عيب على مسلم في إخراج حديثه ، لأنه يقتضى من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه ، كما يطرح من أحاديث التّة ما يعلم أنه غلط فيه ، اهـ . بل قد يشير مسلم في "صحيحه" ، إلى ذلك أيضاً ، كما قال في ص ١٥١ : في حديث حماد زيادة حرف تركنا ذكره ، اهـ . فان قيل : قال الشوكاني في "النيل" ، : واحتجت الشافعية لما ذهب إليه ، مما أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" ، وصححه من حديث وائل قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوضع يده اليمنى على اليسرى على صدره ، اهـ . قلت : لو سكت الشوكاني عن هذا كما سكت الحافظ ابن حجر . والنووى . وغيرهما ممن نقل هذا الحديث لكان أولى به ، لأن الحافظ عنده أصل الكتاب ، وملاً تصانيفه من تصحيحات ابن خزيمة ، فلو صححها ابن خزيمة لتأها ، والشوكاني ليس عنده هذا الكتاب ، فقله اشتبه عليه من قول ابن سيد الناس ، أو ظن أن كل حديث أورده ابن خزيمة قد صححه ، وكيفما كان فقله هذا كقوله في حديث ركاة ، حيث قال : في ص ١٩٣ - ج ٦ ، قال أبو داود : هذا حسن صحيح ، وأنا لم نر هذا التصحيح في شيء من نسخ أبي داود ، والله أعلم .

فاذا رأى الحديث على مؤمل بن إسماعيل ، وهو قد لينه غير واحد ، قال الذهبي في "الكاشف" ، : صدوق شديد في السنة كثير الخطأ ، وقيل : دفين كتبه ، وحدّث حفظاً ، فغلط ، وقال ابن حجر في "التهذيب" ، : قال البخاري : مؤمل منكر الحديث ، وقال ابن سعد : ثقة ، كثير الغلط ، وقال ابن قانع : صالح بخطى ، وقال الدارقطني : ثقة ، كثير الخطأ ، وقال في "التقريب" ، : صدوق ، سىء الحفظ . فقال ابن الترمكاني في "الجوهر" ، : قلت : مؤمل هذا ، قيل : إنه دفين كتبه ، فكان يحدث عن حفظه ، فكأن خطأه ، كذا ذكر صاحب "الكامل" ، وفي "الميزان" ، قال البخاري : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : كثير الخطأ ، وقال أبو زرعة : في حديثه خطأ كثير ، اهـ . (١) ص ١٠٤

حديث آخر أخرجه مسلم في "صحيحه" (١) عن وائل بن حجر أنه رأى رسول الله ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر وصفتهما حيال أذنيه ، ثم التحف بثوبه ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، مختصر .

حديث آخر ، أخرجه أبو داود (٢) والنسائي . وابن ماجه من حديث الحجاج بن أبي زينب سمعت أبا عثمان يحدث عن ابن مسعود عبد الله بن مسعود أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى (٣) فرآه النبي ﷺ فوضع يده اليمنى على اليسرى ، انتهى . وفي إسناده حجاج بن أبي زينب فيه لين ، قال ابن المديني : ضعيف ، وقال النسائي : ليس بالقوى ، وقال ابن معين : ليس به بأس ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، وقال النووي في "الخلاصة" (٤) : إسناده صحيح على شرط مسلم .

حديث آخر ، أخرجه الدارقطني (٥) عن طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : «إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نمسك بأيامتنا على شمائلنا في الصلاة» ، انتهى . وطلحة هذا ، قال فيه أحمد : متروك الحديث ، وقال ابن معين : ضعيف ليس بشيء ، وتكلم فيه البخاري . وأبو داود . والنسائي . وأبو حاتم . وأبو زرعة . وابن حبان . والدارقطني . وابن عدي .

حديث آخر ، أخرجه الدارقطني أيضاً عن النضر بن إسماعيل عن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً نحو حديث ابن عباس ، والنضر بن إسماعيل ، قال فيه ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي . وأبو زرعة : ليس بالقوى ، وابن أبي ليلى أيضاً ضعيف .

حديث آخر ، أخرجه الترمذي . وابن ماجه (٦) عن سماك بن حرب عن قيصة بن هلب عن أبيه ، قال : كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله يمينه ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، انتهى .

الحديث السابع : روى عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يجمع في أول صلاته بين قوله : سبحانك اللهم ، وبحمدك ، إلى آخره ، وقوله : ﴿ وجهت وجهي ﴾ ، إلى آخره .

(١) ص ١٧٣ (٢) في "باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة" ، ص ١١٧ ، والنسائي في "الامام" ، إذا رأى الرجل قد وضع شماله على يمينه : ص ١٤١ ، وابن ماجه في "باب وضع اليدين على الشمال في الصلاة" ، ص ٥٩ ، والدارقطني : ص ١٠٧ (٣) رواه جابر أيضاً بإسناد الصحيح ، عند أحمد . والطبراني قاله في "الزوائد" ، ص ١٠٤ ، قلت : حديثه عند الدارقطني أيضاً : ص ١٠٧ ، لكن فيه الحجاج بن أبي زينب أيضاً . (٤) وفي "شرح للمذهب" ، ص ٣١٣ - ج ٣ . (٥) في "باب أخذ الشمال باليمين في الصلاة" ، ص ١٠٦ ، وقال الهيثمي في "الزوائد" ، ص ١٠٥ - ج ٢ : رواه الطبراني في "الكبير" ، ورجاله رجال الصحيح ، اهـ . قلت : لعل عنده طريقاً آخر . (٦) في "باب وضع اليدين على الشمال" ، ص ٣٤ ، وابن ماجه : ص ٥٩ ، والدارقطني : ص ١٠٧ .



قلت : غريب من حديث علي ، وقد روى من حديث ابن عمر . ومن حديث جابر .

أما حديث ابن عمر ، فأخرجه الطبراني في "معجمه" حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا عبد الوهاب بن فليح المكي ثنا المعافى بن عمران عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة قال : ﴿ وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيئاً مسلماً وما أنا من المشركين ﴾ ، سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ﴿ إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ﴾ ، انتهى . والحديث معلول بعبد الله بن عامر (١) ، نقل شيخنا الذهبي في "ميزانه" تضعيفه عن جماعة كثيرة ، وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء" : كان يقلب الأسانيد والمتون ، ويرفع المراسيل والموقوفات ، ثم أسند عن ابن معين أنه قال فيه : ليس بشيء ، انتهى .

وأما حديث جابر ، فرواه البيهقي (٢) ، أخبرنا أبو الحسن بن عبدان أنبأ أحمد بن عبيد الصفار ثنا ابن ناجية ثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ثنا عبد السلام بن محمد الحمصي ثنا بشر بن شبيب ابن أبي حمزة أن أباه حدثه أن محمد بن المنكدر أخبره أن جابر بن عبد الله أخبره أن رسول الله ﷺ كان إذا استفتح الصلاة ، قال : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، وجهت وجهي ، إلى آخرها ، قال البيهقي في "المعرفة" : وقد روى في الجمع بينهما عن محمد بن المنكدر ، مرة عن ابن عمر ، ومرة عن جابر ، وليس بالقوى ، انتهى . ووجدت في "كتاب العلل - لابن أبي حاتم (٣)" قال : سأل أحمد بن سلة أياً عن حديث رواه إسحاق بن راهويه في أول "كتاب الجامع" عن الليث بن سعد عن سعيد بن يزيد عن الأعرج عن عبيد الله ابن أبي رافع عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ أنه كان يجمع في أول صلاته بين : سبحانك اللهم وبحمدك ، وبين وجهت وجهي ، إلى آخرهما ، قال إسحاق : والجمع بينهما أحب إلي ، فقال أبي : هذا حديث باطل موضوع لا أصل له ، أرى أن هذا من رواية خالد بن القاسم المدائني ، وقد كان خرج إلى مصر ، فسمع من الليث ، فرجع إلى المدائن ، فسمع منه الناس ، وكان يوصل المراسيل ، ويضع لها أسانيد ، فخرج رجل من أهل الحديث إلى مصر فكتب كتب الليث هناك ، ثم قدم بها بغداد ، فعارضوا بتلك الأحاديث ، فبان لهم أن أحاديث خالد مفتعلة ، انتهى كلامه . وقد روى مسلم حديث علي منفرداً بقوله : وجهت وجهي ، فقط ، أخرجه في "التهجد (٤)" من رواية عبيد الله بن أبي رافع

(١) قال في "الزوائد" ، ص ١٠٧ - ج ٢ : أخرجه الطبراني في "الكبير" ، وفيه عبد الله بن عامر الأسلمي ، وهو ضعيف . (٢) في "باب من روى الجمع بينهما" ، ص ٣٣ - ج ٢ . (٣) ص ١٤٧ . (٤) في "باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه بالليل" ، ص ٢٦٣ - ج ١

عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة ، قال : ﴿ وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيئاً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ﴾ ، وفي رواية لمسلم ﴿ وأنا أول المسلمين ﴾ ، اللهم أنت الملك ، لا إله إلا أنت ، الحديث ، وهو عند الدارقطني فيه : كان إذا ابتداء الصلاة المكتوبة ، قال : ﴿ وجهت وجهي ﴾ إلى آخره ، وجهل بعض الناس ، ففهم من قول المصنف : وعن أبي يوسف أنه يضم إليه قوله : ﴿ وجهت وجهي ﴾ إلى آخره لرواية علي : أنه عليه السلام كان يقول ذلك ، انتهى . أنه أراد مجرد قوله : ﴿ وجهت وجهي ﴾ فاستشهد له بحديث مسلم المتقدم عن علي ، وهذا فهم فاسد ، وإنما أراد المصنف الجمع بين الذِّكرين ” أعنى قوله : ﴿ وجهت وجهي للذي ﴾ إلى آخره ، وسبحانك اللهم ، إلى آخره “ ، يدل عليه سياق اللفظ ، مع أن الطحاوي في ” شرح الآثار (١) “ لم يستدل للقائلين بالجمع بين الذِّكرين إلا بحديث علي ، كما رواه مسلم ، وبحديث : سبحانك اللهم وبحمدك ، من رواية الخدرى . وغيره ، قال : فلما جاءت الرواية بهذا استحسن أبو يوسف أن يقولها المصلي جميعاً ، انتهى . وكأن الطحاوي لم يقع له شيء من الأحاديث التي رويتها في الجمع ، والله أعلم .

الحديث الثامن : روى أنس أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة كبر ، وقرأ : سبحانك اللهم وبحمدك ، إلى آخره ولا يزيد على هذا ، قلت : رواه الدارقطني في ” سننه (٢) “ حدثنا أبو محمد ابن صاعد ثنا الحسين بن علي بن الأسود ثنا محمد بن الصلت ثنا أبو خالد الأحمر عن حميد عن أنس ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة كبر ، ثم رفع يديه حتى يحاذي بابهاميه أذنيه ، ثم يقول : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، انتهى . ثم قال : إسناده كلهم ثقات ، انتهى . والحسين بن علي الأسود ، قال المروزي : سئل عنه أحمد بن حنبل ، فقال : لا أعرفه ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال ابن عدى : يسرق الحديث ، وأحاديثه لا يتابع عليها ، وقال الأزدي : ضعيف جداً يتكلمون في حديثه ، وذكره ابن حبان في ” الثقات “ ، وقال : ربما أخطأ ، انتهى : وقال ابن أبي حاتم في ” علله (٣) “ سمعت أبي ، وذكر حديثاً رواه محمد بن الصلت عن أبي خالد الأحمر عن حميد عن أنس عن النبي ﷺ في افتتاح الصلاة : سبحانك اللهم وبحمدك ، وأنه كان يرفع يديه إلى حذو أذنيه ، فقال : هذا حديث كذب لا أصل له ، ومحمد بن الصلت لا بأس به ،

(١) في باب ما يقال بعد تكبيرة الافتتاح ، ص ١١٧ (٢) ص ١١٣ وفي ” الزوائد “ ، ص ١٠٧ - ج ٢ .  
رواه الطبراني في ” الأوسط “ ، ورجاله موثقون (٣) ص ١٣٥ .



كتبت عنه، وله طريق آخر، رواه الطبراني "في كتابه المفرد - في الدعاء (١)"، وهو مجلد لطيف، فقال: حدثنا أبو عقيل أنس بن مسلم الخولاني ثنا أبو الإصبع عبد العزيز بن يحيى ثنا مخلد ابن يزيد عن عائذ بن شريح (٢) عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ كان إذا استفتح الصلاة يكبر، ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، انتهى.

طريق آخر، رواه الطبراني أيضاً في "الكتاب المذكور" حدثنا محمود (٣) بن محمد الواسطي ثنا زكريا بن يحيى رحمويه (٤) ثنا الفضل بن موسى الشيباني عن حميد الطويل عن أنس بن مالك (٥)، قال: كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة، قال: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، انتهى.

**أحاديث الباب:** روى أصحاب السنن الأربعة (٦) من حديث جعفر بن سليمان الضبعي عن علي بن علي الرفاعي عن أبي المتوكل الجاني عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل كبر، ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، ثم يقول: لا إله إلا الله ثلاثاً، ثم يقول: الله أكبر كبيراً ثلاثاً، أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه، ثم يقرأ، انتهى. بلفظ أبي داود. والترمذي. ولفظ النسائي. وابن ماجه، قال: كان إذا استفتح الصلاة يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، انتهى. لم يقلوا فيه: ثم يقول، إلى آخره، قال أبو داود: هذا الحديث يقولون: هو عن علي بن علي عن الحسن مرسل، الوهم من جعفر، انتهى. وقال الترمذي: هذا أشهر حديث في الباب، وقد تكلم في إسناده، كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث، انتهى. وقال المنذرى: علي بن علي هذا هو ابن نجاد بن رفاعة البصري، كنيته "أبو إسماعيل"، وثقه غير واحد، وتكلم فيه غير واحد.

**حديث آخر أخرجه أبو داود (٧) عن طلق بن غنام ثنا عبد السلام بن حرب عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة، قال: سبحانك**

(١) وفي "الزوائد"، ص ١٠٧ - ج ٢ عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا كبر رفع يديه حتى يجاذى أذنيه. يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، رواه الطبراني في "الأوسط"، ورجاله موقرون، اهـ (٢) ضعيف (٣) في نسخة "محمد"، (٤) زكريا بن يحيى ثقة. ورحمويه لقب زكريا (٥) قال الحافظ في "الدراية"، ص ٧٠: هذه متابعة جيدة لرواية أبي خالد الأحمر، والله أعلم. (٦) أبو داود في "باب من رأى الاستفتاح بسبحانك"، ص ١١٩ والترمذي في "باب ما يقول عند افتتاح الصلاة"، ص ٣٣، وابن ماجه في "باب افتتاح الصلاة"، ص ٥٨، والنسائي في "باب الذكر من افتتاح الصلاة والقراءة"، ص ١٤٣، وقال الهيثمي في "الزوائد"، ص ٢٦٥ - ج ٢: رواه أحمد، ورجاله ثقات، اهـ. (٧) ص ١٢٠

اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، قال أبو داود : ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب ، لم يروه إلا طلق بن غنام ، وقد روى قصة الصلاة جماعة عن بديل ، لم يذكرها فيه شيئاً من هذا ، انتهى . وأخرجه الترمذى (١) . وابن ماجه عن حارثة بن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة بنحوه ، سواء ، قال الترمذى : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وحارثة قد تكلم فيه ، من قبل حفظه ، انتهى . وبالإسنادين "أعنى سند أبي داود . وسند الترمذى" رواه الحاكم في "المستدرک" (٢) وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ولا أحفظ في قوله : سبحانك اللهم وبحمدك في الصلاة أصح من هذا الحديث ، وقد صح عن عمر بن الخطاب (٣) أنه كان يقوله ، ثم أخرجه عن الأعمش عن الأسود عن عمر ، قال : وقد أسنده بعضهم (٤) عن عمر ، ولا يصح ، انتهى . والعجب من شيخنا علاء الدين كيف عزا هذا الحديث للحاكم . واليهيقي فقط ، وهو في السنن ، كما بيناه ، ولم يقله غيره في ذلك ، وأبو الجوزاء هذا "بجيم ، وزاى" أوس بن عبد الله الربيعي ، يروى عن ابن عباس . وعائشة ، وهو يشبهه بأبي الحوراء "بمهملتين" ربيعة بن شيان ، يروى عن الحسن بن علي بن أبي طالب .

حديث آخر موقوف أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥) عن عبدة ، وهو ابن أبي لبابة أن عمر ابن الخطاب كان يحجر بهؤلاء الكلمات يقول : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، انتهى . قال المنذرى : وعبدة لا يعرف له سماع من عمر ، وإنما سمع من ابنه عبد الله ، ويقال : إنه رأى عمر رؤية ، انتهى . قال صاحب "التنقيح" : وإنما أخرجه مسلم في "صحيحه" لأنه سمعه مع غيره ، انتهى . وقال الدارقطنى في "كتابه العلل" : وقد رواه إسماعيل بن عياش عن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية (٦) عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود عن عمر عن النبي ﷺ ، وخالفه إبراهيم النخعي ، فرواه عن الأسود عن عمر ، قوله : وهو الصحيح ، انتهى .

حديث آخر ، رواه الطبراني في "معجمه" حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا أبو كريب ثنا فردوس الأشعري ثنا مسعود بن سليمان ، قال : سمعت الحكم يحدث عن أبي الأحوص عن عبد الله ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبحمدك ، إلى آخره .

(١) ص ٣٣ ، وابن ماجه : ص ٥٩ . والدارقطنى : ص ١١٣ . والطحاوى : ص ١١٧ (٢) و "باب دطاء افتتاح الصلاة" ، ص ٢٣٥ - ج ١ (٣) كما في "الطحاوى" في "معاني الآثار" ، ص ١١٧ (٤) قال الشافعي رحمه الله تعالى في "رسالة أصول الفقه" ، ص ٣٨ : فكان الذي نذهب إليه أن عمر لا يعلم الناس على المنبر بين طهراني أصعب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم ، اهـ (٥) و "باب حجة من قال : لا يحجر بالبسملة" ، ص ١٧٤ - ج ١ (٦) و نسخة "عبيد" ،



حديث آخر ، رواه الطبراني أيضاً حدثنا محمد بن إدريس المصيصي . والحسين بن إسحاق التستري ، قالا : ثنا أحمد بن النعمان الفراء المصيصي ثنا يحيى بن يعلى الأسلمي <sup>(١)</sup> عن موسى بن أبي حبيب عن الحكم بن عمير اثمالي ، قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا : إذا قمتم إلى الصلاة فارفعوا أيديكم ، ولا تخالف آذانكم ، ثم قولوا : الله أكبر ، سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، وإن لم تزيدوا على التكبير أجزاءكم ، انتهى . وقد تقدم في مسألة التكبير .

حديث آخر ، رواه الطبراني أيضاً عن مكحول عن واثلة أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا استفتح الصلاة نحوه ، سواء ، وأما الاستعاذة ، فقال النووي في " الخلاصة " : يستحب التعوذ عندنا في كل ركعة قبل القراءة ، والمعتمد في ذلك قوله تعالى : ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ . وفيه حديث أبي سعيد المتقدم ، وقد ضعفه أحمد . والترمذي ، انتهى . قلت : ويعارضه حديث أبي الجوزاء عن عائشة ، قالت : كان النبي ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة - بالحمد لله رب العالمين - ، انتهى . الحديث ، رواه مسلم <sup>(٢)</sup> ، وعن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا نهض في الركعة الثانية استفتح القراءة - بالحمد لله رب العالمين - ، ولم يسكت ، انتهى . ورواه مسلم <sup>(٣)</sup> أيضاً ، وحديث أنس أيضاً أخرجه البخاري <sup>(٤)</sup> . ومسلم عنه أن النبي ﷺ . وأبا بكر . وعمر كانوا يفتحون الصلاة - بالحمد لله رب العالمين - ، انتهى .

الحديث التاسع : نقل في المشاهير قراءة " بسم الله الرحمن الرحيم " ، قلت : فيه أحاديث : منها حديث نعيم الجمر ، قال : صليت خلف أبي هريرة ، فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ : بأم القرآن ، فلما سلم ، قال : والذي نفسي بيده إني لأشبهكم <sup>(٥)</sup> صلاة برسول الله ﷺ ، انتهى .

(١) رواه الطبراني في " الكبير " ، وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي ، وهو ضعيف " زوائد " ، ص ١٠٢ (٢) و " باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به " ، ص ١٩٤  
(٣) أي تعليقاً في " باب ما يقال من تكبيرة الاحرام والقراءة " ، ص ٢١٩ ، وأخرجه البيهقي في : ص ١٩٦ - ج ٢ ، وصححه ، والحاكم في : ص ٢١٥ ، وقال : على شرطهما . (٤) في " باب ما يقرأ بعد التكبير " ، ص ١٠٣ ، ومسلم في " باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة " ، ص ١٧٢ . (٥) وقد اعترض على ذلك بأنه وصف الصلاة ، وقال : أنا أشبهكم ، فيحصل على معظم ذلك ، وأن العموم قد يخص بقرائن صحيحة ، قال الحافظ في " الدراية " ، : قلنا : منها ما في " النسائي " ، ص ١٧٣ - ج ٢ ، فلما رفع رأسه قال : سمع الله أن حمد ، ربنا لك الحمد ، الحديث ، ومنها ما في " مستند أحمد " ، ص ٣١٩ - ج ٣ : يكبر إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، وفي ص ٥٠٢ : يكبر كلما رفع وخفض ، وقال : أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، اه . وكذا في " مسلم " ، ص ١٦٩ - ج ١ ، وكان يرفع يديه في كل خفض ورفع ، كما في " التلخيص " ، ص ٨٢ ، وقال : أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى أبو داود في " الوتر - في باب القنوت والصلوات " ، عن أبي هريرة ، قال : والله لأقربن بكم صلاة رسول الله

ورواه ابن خزيمة . وابن حبان في "صحيحهما" . والحاكم في "المستدرک" (١) وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، وسيأتي .

حديث آخر ، رواه الترمذی (٢) حدثنا أحمد بن عبدة ثنا المعتمر بن سليمان حدثني إسماعيل بن حماد عن أبي خالد عن ابن عباس ، قال : كان النبي ﷺ يفتح صلاته : بيسم الله الرحمن الرحيم ، انتهى . قال الترمذی : ليس إسناده بذلك ، وأبو خالد ، قيل : هو الوالي الكوفي ، واسمه هرمز ، ويقال : هرم ، قال أبو حاتم : صالح الحديث ، وذكره ابن حبان في "كتاب الثقات" ، وقال ابن أبي حاتم في "الكنى" أبو خالد روى عن ابن عباس ، روى عنه إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان ، سمعت أبي يقول ذلك ، وسئل أبو زرعة عن أبي خالد الذي روى عن ابن عباس حديث البسمة ، روى عنه إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان ؟ قال : لأدرى من هو ، لا أعرفه ، كذا ذكر ابن أبي حاتم في "الكنى" ترجمة أبي خالد هذا ، وذكر في "الاسماء" ترجمة أبي خالد الوالي ، وسماه هرمز ، وقال العقيلي في إسماعيل : حديثه ضعيف ، ويحكيه عن مجهول : حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا محمد بن عبد الله الرقاشي ثنا معتمر بن سليمان عن إسماعيل بن حماد عن أبي خالد عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يفتح الصلاة : بيسم الله الرحمن الرحيم ، وقال ابن عدي : حدثنا خالد بن النضر القرشي ثنا يحيى بن أبي حبيب بن عربي ثنا معتمر بن سليمان حدثني إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان عن أبي خالد عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يفتح الصلاة : بيسم الله الرحمن الرحيم ، قال ابن عدي : هذا الحديث لا يرويه غير معتمر ، وهو غير محفوظ . وأبو خالد مجهول ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه الدارقطني في "سننه" (٣) عن سليمان بن عبد العزيز بن أبي ثابت ثنا عبد الله بن موسى بن عبد الله بن حسن عن أبيه عن جده عبد الله بن حسن بن الحسن عن أبيه عن الحسن بن علي عن علي بن أبي طالب ، قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله عليه وسلم ، فكان يقنت في الركعة الآخرة من صلاة الظهر ، وصلاة العشاء الآخرة ، وصلاة الصبح ، اه . وكذا في النسائي في "باب صلاة الظهر" ، ص ١٦٤ ، قال ابن القيم في "الهدى" ، ص ٧٠ : لا ريب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، ثم تركه ، فأحب أبو هريرة أن يعلمهم أن مثل هذا الفنون سنة ، اه . قال ابن تيمية في "رسالة" في خلاف الأئمة في العبادات ، ص ٢٨ : وقد روى الطبراني بإسناد حسن عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها إذا كان بمكة ، وأنه لما هاجر إلى المدينة ترك الجهر بها حتى مات ، اه . وكذا في "الفتاوى" ، ص ٢٩ - ج ٤ من الاختيارات .

(١) ص ٢٣٢ - ج ١ . والنسائي في "باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم" ، ص ١٤٤ . وابن جارود : ص ٩٧ ، والبيهقي : ص ٥٨ - ج ٢ ، والدارقطني : ص ١١٥ ، والطحاوي : ص ١١٧ (٢) في "باب رأى الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم" ، (٣) في "باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم" ، ص ١١٣



في صلاته ، انتهى . قال الدارقطني : إسناده علوي لا بأس به ، وقال شيخنا أبو الحجاج المزي : هذا إسناده لا يقوم به حجة ، وسليمان هذا لا أعرفه ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه ابن خزيمة في " صحيحه (١) " عن أم سلمة أن النبي ﷺ قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم في " الفاتحة - في الصلاة " وعدها آية ، انتهى . ذكره النووي في " الخلاصة " ، وأخرجه الحاكم في " المستدرک (٢) " عن عمر بن هارون عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة ، قد ذكره ، وسيأتي في أحاديث الجهر إن شاء الله تعالى .

حديث آخر ، أخرجه الدارقطني في " سننه " أيضاً عن عبد الرحمن بن عبد الله العمري عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان إذا افتتح الصلاة يبدأ : بسم الله الرحمن الرحيم ، انتهى . قال ابن معين : عبد الرحمن . وأبوه ضعيفان .

حديث آخر ، أخرجه الدارقطني أيضاً (٣) عن سلمة بن صالح الأحمر عن يزيد أبي خالد عن عبد الكريم أبي أمية عن ابن بريدة عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا أخرج من المسجد حتى أخبرك بآية ، أو بسورة لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري ، فمضى ، وتبعته حتى انتهى إلى باب المسجد ، فأخرج رجله وبقيت الأخرى ، فقلت : أنسى ؟ فأقبل عليّ بوجهه ، فقال : بأي شيء يفتح القرآن إذا افتتحت الصلاة ؟ قلت : " بسم الله الرحمن الرحيم " ، قال : هي هي ، ثم خرج ، انتهى . قال ابن الجوزي : أما سلمة . وعبد الكريم ، فقال أحمد . ويحيى : ليسا بشيء ، قال النسائي : ويزيد متروك الحديث ، انتهى كلامه . قوله : روى عن ابن مسعود أنه قال : أربع يخفين الإمام : فذكر منها : التعوذ . والتسمية . وآمين . وربنا لك الحمد ، قلت : غريب ، وبمعناه ما رواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " حدثنا هشيم عن سعيد بن المرزبان ثنا أبو وائل عن ابن مسعود أنه كان يخفي " بسم الله الرحمن الرحيم ، والاستعاذة ، وربنا لك الحمد " ، انتهى . وروى محمد بن الحسن في " كتاب الآثار " حدثنا أبو حنيفة حدثنا حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي ، قال : أربع يخفين الإمام : التعوذ . وبسم الله الرحمن الرحيم . وسبحانك اللهم ، وبحمدك . وآمين ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في " مصنفه " أخبرنا معمر عن حماد به بذكره ، إلا أنه قال عوض قوله : سبحانك

(١) ذكر في " للذهب " ، حديث أم سلمة ، كما ذكره المخرج ، وقال النووي في " شرحه " ، ص ٣٣٣ - ج ٣ :

حديث أم سلمة صحيح ، رواه ابن خزيمة في " صحيحه بمعناه " ، ص ٢٣٢ - ج ١ من طريق ابن خزيمة . وعمر بن هارون ، قال الذهبي في " التلخيص " ، : أجمعوا على ضعفه ، وقال اللساني : متروك ، اه . وأخرجه الدارقطني في : ص ١١٦ عن عمر بن هارون به ، وإسناده ابن خزيمة عند الحاكم ذكر الذهبي في " لليزان - في ترجمة عمر بن هارون " ، ، وقال : رواه ابن خزيمة في " مختصر المختصر " ، (٣) ص ١١٧ .

اللهم . واللهم ربنا لك الحمد ، ثم قال : أخبرنا الثوري عن منصور عن إبراهيم ، قال : خمس يخفيهن الإمام ، فذكرها ، وزاد : سبحانك اللهم وبحمدك .

الحديث العاشر : روى أن النبي ﷺ جهر في صلاته بالتسمية ، قلت : فيه أحاديث : منها ما أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١) . والدارقطني في "سننه" عن محمد بن أبي السرى ، قال : صليت خلف المعتز بن سليمان من الصلاة مالا أحصيا : الصبح . والمغرب ، فكان يجهر "بسم الله الرحمن الرحيم" قبل فاتحة الكتاب وبعدها ، وقال المعتز : ما آلو أن أقتدى بصلاة أبي : قال أبي : ما آلو أن أقتدى بصلاة أنس ، وقال أنس : ما آلو أن أقتدى بصلاة رسول الله ﷺ ، انتهى . حديث آخر أخرجه الحاكم أيضاً (٢) عن أبي الطفيل عن علي . وعمار أن النبي ﷺ كان يجهر في المكتوبات "بسم الله الرحمن الرحيم" ، وقال : صحيح الإسناد .

حديث آخر أخرجه الدارقطني في "سننه" عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر ، قال : صليت خلف النبي ﷺ . وأبي بكر . وعمر فكانوا يجهرون "بسم الله الرحمن الرحيم" ، انتهى . حديث آخر أخرجه الدارقطني أيضاً عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : كان النبي ﷺ يجهر في الصلاة "بسم الله الرحمن الرحيم" ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الدارقطني أيضاً (٣) عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا أمّ الناس جهر "بسم الله الرحمن الرحيم" ، انتهى . وسيأتى الكلام على هذه الأحاديث ، وبيان عللها ، وجميع طرقها ، مستوفى ، إن شاء الله تعالى .

الحديث الحادى عشر : روى أنس أن النبي ﷺ كان لا يجهر بالتسمية ، قلت : أخرجه البخارى (٤) . ومسلم في "صحيحيهما" عن شعبة عن قتادة عن أنس ، قال : صليت خلف رسول الله ﷺ . وخلف أبي بكر . وعمر . وعثمان ، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" ، وفى لفظ لمسلم : فكانوا يستفتحون القراءة "بالحمد لله رب العالمين" لا يذكرون "بسم الله الرحمن الرحيم" فى أول قراءة ولا فى آخرها ، انتهى . ورواه النسائى في "سننه" (٥) . وأحمد في "مسنده" . وابن حبان

(١) ص ٢٣٤ ، والدارقطني : ص ١١٦ ، وأجاب عن هذا الحديث الحافظ المخرج رحمه الله فيما سياتى (٢) فى "باب تكبيرات العيدين سوى الافتتاح" ، ص ٢٩٩ ، وقال الذهبي : كآته موضوع ، وأخرج الدارقطني : ص ١٨٢ من طريقين واهيين ، وأجاب الطحاوى : ص ١٨٠ (٣) ص ١١٧ . فيه ابن سيمان ، وهو متروك ، والدارقطني ، (٤) فى "باب ما يقرأ بعد التكبير" ، ص ١٠٣ ، ومسلم فى "باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة" ، ص ١٧٢ . والغفلة . (٥) فى "باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم" ، ص ١٤٤ ، ولم أجده فى هذا اللفظ ، وإنما هو فى "مسند أحمد" ، ص ٢٦٤ - ج ٣ ، والدارقطني : ص ١١٩ ، والطحاوى : ص ١١٩ ، وابن جارود : ص ٩٧ ، و"تاريخ الخطيب" ، ص ١٩ - ج ٨



في "صحيحه" في النوع الرابع، من القسم الخامس. والدارقطني في "سننه"، وقالوا فيه: فكانوا لا يجهرون "بسم الله الرحمن الرحيم" وزاد ابن حبان: ويجهرون "بالحمد لله رب العالمين"، وفي لفظ للنسائي<sup>(١)</sup>. وابن حبان أيضاً: فلم أسمع أحداً منهم يجهر "بسم الله الرحمن الرحيم"، وفي لفظ لأبي يعلى الموصلي في "مسنده": فكانوا يستفتحون القراءة فيما يجهر به "بالحمد لله رب العالمين"، وفي لفظ للطبراني في "معجمه". وأبو نعيم في "الحلية". وابن خزيمة في "مختصر المختصر"<sup>(٢)</sup>: وكانوا يسرون "بسم الله الرحمن الرحيم"، ورجال هذه الروايات كلهم ثقات، مخرج لهم في "الصحيح" جمع.

**أقوال العلماء في البسملة، والمذاهب في كونها من القرآن ثلاثة: طرفان. ووسط، فالطرف الأول قول من يقول: إنها ليست من القرآن، إلا في سورة النمل، كما قاله مالك. وطائفة من الحنفية، وقاله بعض أصحاب أحمد مدعياً أنه مذهبه، أو ناقلاً لذلك رواية عنه. والطرف الثاني المقابل له قول من يقول: إنها آية من كل سورة، أو بعض آية، كما هو المشهور عن الشافعي. ومن وافقه، فقد نقل عن الشافعي أنها ليست من أوائل السور غير الفاتحة، وإنما يستفتح بها في السور تبركاً بها، والقول الوسط: إنها من القرآن حيث كتبت، وإنها مع ذلك ليست من السور، بل كتبت آية في كل سورة، وكذلك تلي آية مفردة في أول كل سورة، كما تلاها النبي ﷺ حين أنزلت عليه: ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ رواه مسلم<sup>(٣)</sup> من حديث المختار بن قنفل عن أنس أنه عليه السلام أغفا إغفاءة، ثم استيقظ، فقال: «نزلت على سورة آتفاً، ثم قرأ: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم، إنا أعطيناك الكوثر﴾، إلى آخرها، وكما في قوله<sup>(٤)</sup>: «إن سورة من القرآن، هي ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي ﴿تبارك الذي بيده الملك﴾»، وهذا قول ابن المبارك. وداود. وأتباعه، وهو المنصوص عن أحمد بن حنبل، وبه قال جماعة من الحنفية، وذكر أبو بكر الرازي أنه مقتضى مذهب أبي حنيفة، وهذا قول المحققين من أهل العلم، فإن في هذا القول الجمع بين الأدلة، وكتابتها سطرًا مفصلاً عن السورة يؤيد ذلك، وعن ابن عباس كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ وفي رواية: لا يعرف انقضاء السورة، رواه أبو داود. والحاكم، وقال: إنه صحيح على شرط الشيخين، ثم لأصحاب هذا القول في "الفاتحة" قولان، هما روايتان**

(١) ص ١٤٤، وكذا في ابن جارود: ص ٩٧، والطحاوي: ص ١١٩ (٢) والطحاوي في "شرح الآثار"، ص ١١٩ (٣) في "باب حجة من قال: البسملة آية من كل سورة سوى براءة"، ص ١٧٢، وأبو داود في "باب من لم ير الجهر بسم الله الرحمن الرحيم"، ص ١٢١، والنسائي في "باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم"، ص ١٤٣ (٤) أخرجه الترمذي في "فضل سورة الملك"، ص ١١٢ - ج ٢، وقال: حديث حسن

عن أحمد : أحدهما : أنها من الفاتحة دون غيرها ، تجب قراءتها حيث تجب قراءة الفاتحة .  
والثاني ، وهو الأصح : أنه لا فرق بين الفاتحة وغيرها في ذلك ، وأن قراءتها في أول الفاتحة  
كقراءتها في أول السور ، والأحاديث الصحيحة توافق هذا القول ، وحيث أن الأقوال في  
قراءتها في الصلاة أيضاً ثلاثة : أحدها : أنها واجبة وجوب الفاتحة ، كذهب الشافعي ، وإحدى  
الروايتين عن أحمد ، وطائفة من أهل الحديث ، بناءً على أنها من الفاتحة . والثاني : أنها مكروهة  
سراً وجهراً ، وهو المشهور عن مالك . والثالث : أنها جائزة بل مستحبة ، وهو مذهب  
أبي حنيفة ، والمشهور عن أحمد ، وأكثر أهل الحديث ، ثم مع قراءتها هل يسن الجهر بها أو لا ؟  
فيه ثلاثة أقوال : أحدها : يسن الجهر ، وبه قال الشافعي . ومن وافقه . والثاني : لا يسن ،  
وبه قال أبو حنيفة . وجمهور أهل الحديث . والرأي . وفقهاء الأمصار . وجماعة من أصحاب  
الشافعي ، وقيل : يخير بينهما ، وهو قول إسحاق بن راهويه . وابن حزم ، وكان بعض العلماء يقول  
بالجهر سداً للذريعة ، قال : ويسوغ للإنسان أن يترك الأفضل لأجل تأليف القلوب واجتماع  
الكلمة ، خوفاً من التنفير ، كما ترك النبي ﷺ بناء البيت على قواعد إبراهيم لكون قريش كانوا  
حديثي عهد بالجاهلية ، وخشى تنفيرهم بذلك ، ورأى تقديم مصلحة الاجتماع على ذلك ، ولما أنكر  
الريبع على ابن مسعود إكالة الصلاة خلف عثمان ، قال : الخلاف شر ، وقد نص أحمد . وغيره  
على ذلك في البسمة ، وفي وصل الوتر ، وغير ذلك ، بما فيه العدول عن الأفضل إلى الجائز  
المفضول مراعاة لامتلاف المأمومين أو لتعريفهم السنة ، وأمثال ذلك ، وهذا أصل كبير  
في سد الذرائع .

هذا تحرير أقوال العلماء في هذه المسألة ، والله أعلم ، وقد اعتمد غير واحد من المصنفين على  
وجوب قراءتها ، وكونها من القرآن بكتابة الصحابة لها في المصحف بعلم القرآن . قال النووي في  
" الخلاصة " : قال أصحابنا : وهذا أقوى الأدلة فيه . فإن الصحابة جردوا القرآن عما ليس منه ،  
والذين نازعوهم دفعوا هذه الحجة بغير حق ، فقالوا : إن القرآن لا يثبت إلا بقاطع ، ولو كان هذا  
قاطعاً لكفر مخالفه ، وقد سلك أبو بكر الباقلاني . وغيره هذا المسلك ، وادعوا أنهم يقطعون  
بخط الشافعي في جعله البسمة من القرآن ، معتمدين على هذه الحجة ، وأنه لا يجوز إثبات القرآن  
إلا بالتواتر ، ولاتواتر ههنا ، فيجب القطع بنفي كونها من القرآن ، والتحقيق أن هذه حجة مقابلة  
بمثلها ، فيقال لهم : بل يقطع بكونها من القرآن حيث كتبت ، كما قطعتم بنفي كونها منه ، ومثل  
هذا النقل المتواتر عن الصحابة بأن ما بين اللوحين قرآن ، فإن التفريق بين آية وآية يرفع الثقة بكون  
القرآن المكتوب بين لوحى المصحف كلام الله ، ونحن نعلم بالضرورة أن الصحابة الذين كتبوا



المصاحف نقلوا إلينا أن ما كتبوه بين لوحى المصحف كلام الله الذى أنزله إلى نبيه ﷺ لم يكتبوا فيه ما ليس من كلام الله ، فان قال المنازع : إن قطعتم بأن البسملة من القرآن حيث كتبت فكفروا النافى ، قيل لهم : هذا معارض بمثله ، إذا قطعتم بنى كونها من القرآن فكفروا منازعكم ، وقد اتفقت الأمة على نفي التكفير فى هذا الباب ، مع دعوى كثير من الطائفتين القطع بمذهبه ، وذلك لأنه ليس كل ما كان قطعياً عند شخص يجب أن يكون قطعياً عند غيره ، وليس كل ما ادعت طائفة أنه قطعى عندها يجب أن يكون قطعياً فى نفس الأمر ، بل قد يقع الغلط فى دعوى المدعى القطع فى غير محل القطع ، كما يغلط فى سمعه . وفهمه . ونقله . وغير ذلك من أحواله ، بل كما يغلط الحس الظاهر فى مواضع ، وحيث يقال : الأقوال فى كونها من القرآن ثلاثة : طرفان . ووسط ، كما تقدم ، والذى اجتمع عليه الأدلة هو القول الوسط ، وهو أنها من القرآن حيث كتبت ، وأنها ليست من السور ، بل تكتب قبل السورة ، وتقرأ كما قرأها النبي ﷺ ، وقال النووى فى "شرح مسلم" فى حديث بدء الوحى ، فى قوله : فجاءه الملك ، فقال له : اقرأ ، فقال : ما أنا بقارىء ، ثلاث مرات ، ثم قال له : ﴿ اقرأ باسم ربك الذى خلق ﴾ : استدل بهذا الحديث من يقول : إن البسملة ليست آية فى أوائل السور لكونها لم تذكر هنا ، قال : وأجيب عنه : أن البسملة أنزلت فى وقت آخر ، كما نزل باقى السورة فى وقت آخر ، انتهى . وحجة الخصوم المانعين من الجهر بالبسملة فى الصلاة أحاديث : أقواها حديث أنس ، رواه البخارى . ومسلم فى "صحيحيهما" من حديث شعبة ، سمعت قتادة يحدث عن أنس ، قال : صليت خلف رسول الله ﷺ . وخلف أبى بكر . وعمر . وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" ، وفى لفظ لمسلم : فكانوا يستفتحون القراءة "بالحمد لله رب العالمين" ، ولا يذكرون "بسم الله الرحمن الرحيم" فى أول قراءة ولا فى آخرها ، انتهى . ورواه النسائى فى "سننه" (١) . وأحمد فى "مسنده" . وابن حبان فى "صحيحه" . والدارقطنى فى "سننه" ، وقالوا فيه : وكانوا لا يجهرون "بسم الله الرحمن الرحيم" ، وزاد ابن حبان : ويجهرون "بالحمد لله رب العالمين" ، وفى لفظ لابن حبان . والنسائى أيضاً : لم أسمع أحداً منهم يجهر "بسم الله الرحمن الرحيم" ، وفى لفظ لأبى يعلى الموصلى فى "مسنده" : فكانوا يفتتحون القراءة فيما يجهر به "بالحمد لله رب العالمين" ، وفى لفظ للطبرانى فى "معجمه" . وأبى نعيم فى "الحلية" . وابن خزيمة فى "مختصر المختصر" . والطحاوى فى "شرح الآثار" : فكانوا يسرون "بسم الله الرحمن الرحيم" ، ورجال هذه الروايات كلهم ثقات ، مخرج لهم فى "الصحيحين" .

(١) لعله فى "سننه الكبرى" ، والله أعلم

ولحديث أنس طرق أخرى دون ذلك في الصحة ، وفيها ما لا يحتاج به ، وفيما ذكرناه كفاية ، وكل ألفاظه ترجع إلى معنى واحد يصدق بعضها بعضاً ، وهي سبعة ألفاظ : - فالأول : (١) كانوا لا يستفتحون القراءة "بسم الله الرحمن الرحيم" . والثاني (٢) : فلم أسمع أحداً يقول أو يقرأ : "بسم الله الرحمن الرحيم" . والثالث (٣) : فلم يكونوا يقرءون "بسم الله الرحمن الرحيم" : والرابع (٤) : فلم أسمع أحداً منهم يجهر "بسم الله الرحمن الرحيم" . والخامس (٥) : فكانوا لا يجهرون "بسم الله الرحمن الرحيم" . والسادس (٦) : فكانوا يسرون "بسم الله الرحمن الرحيم" . والسابع (٧) : فكانوا يستفتحون القرآن "بالحمد لله رب العالمين" ، وهذا اللفظ هو الذي صححه الخطيب ، وضعف ما سواه لرواية الحفاظ له عن قتادة ، ولمتابعة غير قتادة له عن أنس فيه ، وجعله اللفظ المحكم عن أنس ، وجعل غيره متشابهاً ، وحمله على الافتتاح بالسورة لا بالآية ، وهو غير مخالف للآلفاظ المنافية بوجه ، فكيف يجعل مناقضاً لها ؟ ، فإن حقيقة هذا اللفظ الافتتاح بالآية من غير ذكر التسمية جهرًا أو سرًا ، فكيف يجوز العدول عنه بغير موجب ؟ ، ويؤكد قوله في رواية مسلم : لا يذكرون "بسم الله الرحمن الرحيم" . في أول قراءة ولا في آخرها ، لكنه محمول على نفي الجهر ، لأن أنساً إنما ينفي ما يمكنه العلم باتتفائه ، فانه إذا لم يسمع مع القرب علم أنهم لم يجهروا ، وأما كون الإمام لم يقرأها فهذا لا يمكن إدراكه إلا إذا لم يكن بين التكبير والقراءة سكوت يمكن فيه القراءة سرًا ، ولهذا استدل بحديث أنس هذا على عدم قراءتها من لم ير هنا سكوتاً كالك . وغيره . لكن ثبت في "الصحيحين" (٨) عن أبي هريرة أنه قال : يارسول الله ، رأيت سكوتك بين التكبير والقراءة

(١) عند أحمد : ص ٢٧٨ - ج ٣ (٢) عند أحمد : ص ١٧٧ - ج ٣ ، وص ٢٧٣ ، والطحاوي : ص ١١٩ . والدارقطني : ص ١١٩ ، و"الانصاف" - لابن عبد البر ، ص ٢٢ (٣) عند الطحاوي : ص ١١٩ ، والبيهقي : ص ٥٢ - ج ٢ ، "الانصاف" ، ص ٢٥ (٤) الطحاوي : ص ١١٩ ، وابن جارود : ص ٩٧ ، وذكر شيخ قتادة عن أنس . والنسائي : ص ١٤٤ ، والدارقطني : ص ١١٩ ، والنسائي : ص ١٤٤ : فلم يسمعا . قراءة "بسم الله الرحمن الرحيم" . و"الانصاف" ، ص ٢٢ ، و ص ٢٣ (٥) أحمد : ص ١٧٩ - ج ٣ ، و ص ٢٧٥ - ج ٣ ، والدارقطني : ص ١١٩ ، وفي "مسند أحمد" ، ص ٢٦٤ - ج ٣ ، وابن جارود : ص ٩٧ ، والدارقطني : ص ١١٩ ، بلفظ : لم يجهروا (بسم الله الرحمن الرحيم) ، و "الانصاف" ، ص ٢٣ ، و ص ٢٤ (٦) الطحاوي : ص ١١٩ ، وفرد في "الزوائد" ، ص ١٠٨ - ج ٢ : رواه الطبراني في "الكبير" - الأوسط ، ورجاله موثقون : وقال الحافظ في "الفتح" ، ص ١٨٩ : رواية الحسن عن أنس عند ابن خزيمة بلفظ : كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم . اهـ . (٧) عند أحمد : ص ١٦٨ - ج ٣ ، وفي "الصحيح" - والسنن . وغيرها ، ، القراءة ، بدل : القرآن ، وفي "مسند أحمد" ، ص ٢٨٩ كانوا يستفتحون القراءة بعد التكبير "بالحمد لله رب العالمين" ، والصلاة ، اهـ . وعند مسلم : ص ١٧٢ زيادة : لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها ، اهـ . وكذا عند أحمد : ص ٢٢٣ - ج ٣ ، وفي "الانصاف" ، لا يقرءون ، اهـ . (٨) البخاري وفي باب ما يقرأ بعد التكبير ، ص ١٠٣ ، ومسلم في باب ما يقال : بين تكبيرة الاحرام والقراءة ، ص ٢١٩



ما تقول ؟ قال : أقول : كذا وكذا ، إلى آخره ، وفي "السنن" (١) عن سمرة . وأبي . وغيرهما أنه كان يسكت قبل القراءة ، وأنه كان يستعيز ، وإذا كان له سكوت لم يمكن أنساً أن ينفي قراءتها في ذلك السكوت ، فيكون نفيه للذكر . والاستفتاح . والسماع ، مراداً به الجهر بذلك ، يدل عليه قوله : فكانوا لا يجهرون ، وقوله : فلم أسمع أحداً منهم يجهر ، ولا تعرض فيه للقراءة سرّاً ، ولا على نفيها ، إذ لا علم لأنس بها حتى يثبتها أو ينفيها ، وكذلك قال لمن سأله (٢) : إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه (٣) ، فإن العلم بالقراءة السرية إنما يحصل بإخبار أو سماع عن قرب ، وليس في الحديث شيء منهما ، ورواية من روى : فكانوا يسرون (٤) كأنها مروية بالمعنى من لفظ لا يجهرون ، والله أعلم ، وأيضاً فحمل الافتتاح "بالحمد لله رب العالمين" على السورة لا الآية مما تستبعده القرينة وتمجه الأفهام الصحيحة ، لأن هذا من العلم الظاهر الذي يعرفه العام والخاص ، كما يعلمون أن الفجر ركعتان . وأن الظهر أربع . وأن الركوع قبل السجود . والتشهد بعد الجلوس ، إلى غير ذلك ، فليس في نقل مثل هذا فائدة ، فكيف يجوز أن يظن أن أنساً قصد تعريفهم بهذا ، وأنهم سألوه عنه ، وإنما مثل هذا مثل من يقول : فكانوا يركعون قبل السجود ، أو فكانوا يجهرون في العشاءين والفجر ، ويخافتون في صلاة الظهر والعصر ، والله أعلم ، وأيضاً فلو أريد الافتتاح "بسورة الحمد" لقل : كانوا يفتحون القراءة بأم القرآن . أو بفاتحة الكتاب ، أو بسورة الحمد ، هذا هو المعروف في تسميتها عندهم ، وأما تسميتها "بالحمد لله رب العالمين" فلم ينقل عن النبي ﷺ . ولا عن الصحابة ، والتابعين . ولا عن أحد يحتج بقوله ، وأما تسميتها "بالحمد" فقط فعرف متأخر ، يقولون : فلان قرأ "الحمد" ، وأين هذا من قوله : فكانوا يستفتحون القراءة "بالحمد لله رب العالمين" ؟ ، فإن هذا لا يجوز أن يراد به السورة ، إلا بدليل صحيح ، وأنى للخالف ذلك ؟ ، فإن قيل : فقد روى الوليد بن مسلم (٥) عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس الاستفتاح بأم القرآن ، وهذا يدل على إرادة السورة ، قلنا : هذا مروى بالمعنى ، والصحيح عن الأوزاعي ما رواه مسلم عن الوليد بن مسلم عنه عن قتادة عن أنس ، قال : صليت خلف أبي بكر . وعمر . وعثمان ، فكانوا يستفتحون "بالحمد لله رب العالمين" لا يذكرون "بسم الله الرحمن الرحيم" في أول قراءة ولا في آخرها ، ثم أخرجه مسلم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ، أخبرني إسحاق بن عبد الله

(١) أبوداود في "باب السكنة عند الافتتاح" ، ص ١٢٠ ، والترمذي في "باب ما جاء في السكتين" ، ص ٣٤ ، والنسائي في "باب الدعاء بين التكبيرة والقراءة" ، ص ١٤٢ (٢) عند أحمد : ص ١٦٦ - ج ٣ ، وقريب منه في : ص ١٩٠ - ج ٣ ، وفي الدارقطني : ص ١٢٠ (٣) قال ابن عبد البر في "الانصاف" ، ص ٢٦ : الذي عندي أنه من حفظه عنه حجة على من سألته حين نسيانه ، اهـ (٤) هي عند الطحاوي : ص ١١٩ (٥) عند الدارقطني : ص ١٢٠

ابن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يذكر ذلك ، هكذا رواه مسلم في "صحيحه" عاطفاً له على حديث قتادة ، وهذا اللفظ المخرج في "الصحيح" هو الثابت عن الأوزاعي ، واللفظ الآخر : إن كان محفوظاً ، فهو مروى بالمعنى ، فيجب حمله على الافتتاح بأم القرآن ، رواه الطبراني في "معجمه" بهذا الإسناد أن النبي ﷺ . وأبا بكر . وعمر . وعثمان كانوا لا يجهرون "بسم الله الرحمن الرحيم".

حديث آخر ، رواه الترمذى (١) . والنسائي . وابن ماجه من حديث أبي نعيمة الحنفي ، واسمه "قيس بن عباية" ثنا ابن عبد الله بن مغفل ، قال : سمعتُ أبي وأنا أقول : "بسم الله الرحمن الرحيم" ، فقال : أي بني ! إياك والحدث ، قال : ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليه الحدث في الإسلام "يعني منه" ، قال : وصليت مع النبي ﷺ . ومع أبي بكر . ومع عمر . ومع عثمان ، فلم أسمع أحداً منهم يقولها ، فلا تقلها أنت ، إذا صليت فقل : الحمد لله رب العالمين ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ : منهم أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلي . وغيرهم . ومن بعدهم من التابعين ، وبه يقول سفيان الثوري . وابن المبارك ، وأحمد . وإسحاق لا يرون الجهر "بسم الله الرحمن الرحيم" في الصلاة ، ويقولها في نفسه ، انتهى . قال النووي في "الخلاصة" : وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث ، وأنكروا على الترمذى تحسينه ، كابن خزيمة . وابن عبد البر . والخطيب ، وقالوا : إن مداره على ابن عبد الله بن مغفل ، وهو مجهول ، انتهى . ورواه أحمد في "مسنده" (٢) من حديث أبي نعيمة عن بني عبد الله بن مغفل ، قالوا : كان أبونا إذا سمع أحداً منا يقول : "بسم الله الرحمن الرحيم" يقول : أي بني ! صليت مع النبي ﷺ . وأبي بكر . وعمر ، فلم أسمع أحداً منهم يقول : "بسم الله الرحمن الرحيم" ، انتهى . ورواه الطبراني في "معجمه" عن عبد الله بن بريدة عن ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه مثله ، ثم أخرجه عن أبي سفيان طريف بن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن مغفل عن أبيه ، قال : صليت خلف إمام ، فجهر "بسم الله الرحمن الرحيم" ، فلما فرغ من صلاته ، قلت : ما هذا ؟ ! غيَّب عنا هذه التي أراك تجهر بها ؟ ! فاني قد صليت مع النبي ﷺ . ومع أبي بكر . وعمر ، فلم يجهروا بها ، انتهى . فهؤلاء ثلاثة رووا هذا الحديث عن ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه ، وهم : أبو نعيمة الحنفي ، قيس بن عباية ، وقد وثقه ابن معين . وغيره ، وقال ابن عبد البر : هو ثقة عند جميعهم ، وقال الخطيب : لأعلم أحداً رماه ببدعة في دينه ولا كذب في روايته . وعبد الله بن بريدة ، وهو أشهر من أن

(١) في "باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم" ، ص ٣٣ ، والنسائي في "باب الترك" ، أيضاً ص ١٤٤ . وابن ماجه في "باب افتتاح القراءة" ، ص ٥٩ ، والطحاوي : ص ١١٩ (٢) ص ٥٤ - ج ٥ . ومثل فيه تصحيحاً ، فان فيه : عن ابن عبد الله



يثني عليه . وأبو سفيان السعدي ، وهو إن تكلم فيه ، ولكنه يعتبر به ، ماتابعه عليه غيره من الثقات ، وهو الذي سمي (١) "ابن عبد الله بن مغفل" يزيد ، كما هو عند الطبراني فقط ، فقد ارتفعت الجهالة عن ابن عبد الله بن مغفل برواية هؤلاء الثلاثة عنه ، وقد تقدم في "مسند الإمام أحمد" عن أبي نعامة عن بني عبد الله بن مغفل ، وبنوه الذي يروى عنهم : يزيد . وزباد . ومحمد . والنسائي . وابن حبان ، وغيرهما يحتجون بمثل هؤلاء ، مع أنهم ليسوا مشهورين بالرواية ، ولم يرو واحد منهم حديثاً منكراً ليس له شاهد ولا متابع حتى يجرح بسببه ، وإنما رووا ما رواه غيرهم من الثقات ، فأما يزيد فهو الذي سمي في هذا الحديث ، وأما محمد ، فروى له الطبراني عنه عن أبيه ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « ما من إمام يبيت غاشاً لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة » ، وزباد أيضاً روى له الطبراني عنه عن أبيه مرفوعاً : « لا تحذفوا ، فإنه لا يصاد به صيد ، ولا ينكأ العدو ، ولكنه يكسر السن ويفقأ العين » ، انتهى .

وبالجملة فهذا حديث صريح في عدم الجهر بالتسمية ، وهو وإن لم يكن من أقسام الصحيح ، فلا ينزل عن درجة الحسن ، وقد حسنه الترمذي ، والحديث الحسن يحتاج به ، لاسيما إذا تعددت شواهد وكثرت متابعاته ، والذين تكلموا فيه وتركوا الاحتجاج به لجهالة ابن عبد الله بن مغفل قد احتجوا في هذه المسألة بما هو أضعف منه ، بل احتج الخطيب بما يعلم هو أنه موضوع ، ولم يحسن البيهقي في تضعيف هذا الحديث ، إذ قال بعد أن رواه في "كتاب المعرفة" من حديث أبي نعامة بسنده المتقدم ومتن السنن : هذا حديث تفرد به أبو نعامة قيس بن عباية ، وأبو نعامة . وابن عبد الله بن مغفل ، فلم يحتاج بهما صاحبا الصحيح ، فقله : تفرد به أبو نعامة ليس بصحيح ، فقد تابعه عبد الله بن بريدة . وأبو سفيان ، كما قدمناه ، وقوله : وأبو نعامة . وابن عبد الله بن مغفل لم يحتاج بهما صاحبا الصحيح ، ليس هذا لازماً في صحة الإسناد ، ولئن سلمنا ، فقد قلنا : إنه حسن ، والحسن يحتاج به ، وهذا الحديث مما يدل على أن ترك الجهر عندهم كان ميراثاً عن نبيهم ﷺ يتوارثه خلفهم عن سلفهم ، وهذا وحده كاف في المسألة ، لأن الصلوات الجهرية دائمة صباحاً ومساءً ، فلو كان عليه السلام يجهر بها دائماً لما وقع فيه اختلاف ولا اشتباه ، ولكان معلوماً بالاضطرار ، ولما قال أنس : لم يجهر بها عليه السلام ولا خلفاؤه الراشدون ، ولا قال عبد الله بن مغفل ذلك أيضاً ، وسماه حديثاً ، ولما استمر عمل أهل المدينة في محراب النبي ﷺ ومقامه على ترك الجهر ، يتوارثه آخرهم عن أولهم ، وذلك جارٍ عندهم مجرى الصاع والمُد ، بل أبلغ من ذلك ،

(١) وكذا هو مسمى عند أحمد في "مسنده" ، ص ٨٥ - ج ٤

لاشتراك جميع المسلمين في الصلاة ، ولأن الصلاة تتكرر كل يوم وليلة ، وكم من إنسان لا يحتاج إلى صاع ولا مُدٍّ ، ومن يحتاجه يمكث مدة لا يحتاج إليه ، ولا يظن عاقل أن أكابر الصحابة ، والتابعين . وأكثر أهل العلم كانوا يواظبون على خلاف ما كان رسول الله ﷺ يفعله .

حديث آخر ، أخرجه مسلم في " صحيحه (١) " عن بدليل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة " بالحمد لله رب العالمين " ، انتهى . وهذا ظاهر في عدم الجهر بالبسملة ، وتأويله على إرادة اسم السورة يتوقف على أن السورة كانت تسمى عندهم بهذه الجملة ، فلا يعدل عن حقيقة اللفظ وظاهره إلى مجازه ، إلا بدليل ، واعتراض على هذا الحديث بأمرين : أحدهما : أن أبا الجوزاء لا يعرف له سماع من عائشة . والثاني : أنه روى عن عائشة أنه عليه السلام كان يجهر ، قلنا : يكفي أن حديث أودعه مسلم " صحيحه " ، وأبو الجوزاء اسمه " أوس بن عبد الله الربيعي " ثقة كبير لا ينكر سماعه من عائشة ، وقد احتج به الجماعة ، وبدل ابن ميسرة تاهي صغير ، يجمع على عدالته وثقته ، وقد حدث بهذا الحديث عنه الأئمة الكبار ، وتلقاه العلماء بالقبول ، ولم يتكلم فيه أحد منهم ، وماروى عن عائشة من الجهر فكذب بلا شك ، فيه الحكم بن عبد الله بن سعد ، وهو كذاب دجال ، لا يحل الاحتجاج به ، ومن العجب القدح في الحديث الصحيح ، والاحتجاج بالباطل .

حديث آخر ، مما يدل على أن البسملة ليست آية من السورة فلا يجهر بها ، مارواه البخاري في " صحيحه (٢) " من حديث أبي سعيد بن المولى ، قال : كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ ، فلم أجبه ، فقلت : يا رسول الله إني كنت أصلي ، فقال : ألم يقل الله عز وجل : ﴿ استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ﴾ ؟ ، ثم قال : لأعلمنك سورة في القرآن ، قلت : ماهي ؟ قال : الحمد لله رب العالمين ، هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته ، فأخبر أنها السبع المثاني ، ولو كانت البسملة آية منها لكانت ثمانياً ، لأنها سبع آيات بدون البسملة ، ومن جعل البسملة منها إما أن يقول : هي بعض آية ، أو يجعل قوله : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم ﴾ إلى آخرها . آية واحدة .

حديث آخر ، وما يدل أيضاً على أن البسملة ليست من السورة ما أخرجه أصحاب السنن الأربعة (٣) عن شعبة عن قتادة عن عباس الجشمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : إن سورة من القرآن شفعت لرجل حتى غفر له ، وهي ﴿ تبارك الذي بيده الملك ﴾ ، انتهى . قال الترمذي :

(١) في " باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويحتم به " ، ص ١٩٤ - ج ١ ، و " الانصاف - لاس عبد البر " ، ص ٩ ، والبيهقي : ص ١٧٢ - ج ٢ (٢) في " أوائل التفسير " ، ص ٦٤٢ (٣) الترمذي في " فصل سورة الملك " ، ص ١١٢ - ج ٢ ، والمحاكم في " المستدرک " ، ص ٤٩٧ - ج ٢ ، و ص ٥٦٥ - ج ١



حديث حسن ، ورواه أحمد في "مسنده" . وابن حبان في "صحيحه" ، والحاكم في "مستدرکه" وصححه ، وعباس الجشمي ، يقال : إنه عباس بن عبد الله ، ذكره ابن حبان في "الثقات" ، ولم يتكلم فيه أحد فيما علنا ، ووجه الحجة منه أن هذه السورة ثلاثون آية بدون البسملة ، بلا خلاف بين العاديين ، وأيضاً فافتتاحه بقوله : ﴿ تبارك الذي بيده الملك ﴾ دليل على أن البسملة ليست منها .

حديث آخر ، قال الإمام أبو بكر الرازي في "أحكام القرآن" (١) : أخبرنا أبو الحسن الكرخي ثنا الحضرمي ثنا محمد بن العلاء ثنا معاوية بن هشام عن محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله ، قال : ماجهر رسول الله ﷺ في صلاة مكتوبة "بسم الله الرحمن الرحيم" . ولا أبو بكر . ولا عمر ، انتهى . وهذا حديث لا تقوم به حجة ، لكنه شاهد لغيره من الأحاديث ، فان محمد بن جابر تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وإبراهيم لم يلق عبد الله بن مسعود ، فهو ضعيف ومنقطع ، والحضرمي : هو محمد بن عبد الله الحافظ المعروف "بمطين" ، وشيخه ابن العلاء : هو أبو كريب الحافظ ، روى عنه الأئمة الستة بلا واسطة ، والله أعلم .

ملخص ما ذكره ابن عبد الهادي في "الجههر بالبسملة" مستدركا على الخطيب ، قال : وقد أفرد هذه المسألة بالتصنيف جماعة : منهم ابن خزيمة . وابن حبان . والدارقطني . والبيهقي . وابن عبد البر . وآخرون ، وللقائلين بالجههر أحاديث : أجودها حديث نعيم الجمر ، قال : صليت وراء أبي هريرة ، فقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" ، ثم قرأ بأم القرآن ، حتى قال : ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ ، قال : آمين ، وفي آخره ، فلما سلم ، قال : إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ، رواه النسائي في "سننه" (٢) ، فقال : باب الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم "أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكيم ثنا شعيب ثنا الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن نعيم الجمر ، فذكره ، ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" . وابن حبان في "صحيحه" . والحاكم في "مستدرکه" وقال : إنه على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، والدارقطني في "سننه" ، وقال : حديث صحيح ، ورواته كلهم ثقات . والبيهقي في "سننه" ، وقال : إسناده صحيح ، وله شواهد ، وقال في "الخلافيات" : رواه كلهم ثقات ، مجمع على عدالتهم ، محتج بهم في "الصحيح" ، انتهى . والجواب عنه من

(١) أحكام القرآن - للجصاص ، ص ١٥ : —

حديث آخر عن ابن عباس ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" ، هراً منها المشركون ، وقالوا : محمد يذكر إله اليمامة ، وكان مسيلة يتسمى : "الرحمن الرحيم" ، فلما نزلت هذه الآية أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يجهر بها ، رواه الطبراني في "الكبير" - الأوسط ، ورجاله موثقون ، اهـ ، زوائد ، ص ١٠٨ - ج ٢ (٢) ص ١٤٤ ، والحاكم : ص ٢٣٢ - ج ١ ، والدارقطني : ص ١١٥ ، والبيهقي : ص ٥٨ - ج ٢ ، و ص ٤٦ - ج ٢ ، وابن جارود : ص ٩٧ ، والطحاوي : ص ١١٧

وجوه : أحدها : أنه حديث معلول ، فإن ذكر البسملة فيه مما تفرد به نعيم المجمر من بين أصحاب أبي هريرة ، وهم ثمانمائة ما بين صاحب وتابع ، ولا يثبت عن ثقة من أصحاب أبي هريرة أنه حدث عن أبي هريرة أنه عليه السلام كان يجهر بالبسملة في الصلاة ، وقد أعرض عن ذكر البسملة في حديث أبي هريرة صاحباً الصحيح ، فرواه البخاري (١) من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها ، فيكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، ثم يقول : ربنا لك الحمد ، ثم يقول : الله أكبر حين يهوى ساجداً ، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود ، ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الاثنتين ، وذلك في كل ركعة حتى يفرغ من الصلاة ، ثم يقول حين ينصرف : والذي نفسي بيده إنى لأقربكم شياً بصلاة رسول الله ﷺ ، أن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا ، ورواه مسلم (٢) بنحو ذلك ، هذا هو الصحيح الثابت عن أبي هريرة ، قال ابن عبد البر : وكأنه كان ينكر على من ترك التكبير في رفعه وخفضه ، قال : ويدل على أنهم كانوا يفعلون ذلك ، ما رواه النسائي (٣) من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة أنه قال : ثلاث كان يفعلهن رسول الله ﷺ تركهن الناس ، كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً ، وكان يقف قبل القراءة هنيهة ، وكان يكبر في كل خفض ورفع ، ورواه ابن أبي ذئب في "موطئه" كذلك باللفظ المذكور ، ورواه البخاري في "القراءة خلف الإمام" ، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" ، وهذا حديث حسن ، ورواته ثقات ، وسعيد بن سمعان الأنصاري صدوق ، وثقة النسائي . وابن حبان ، ولا التفات إلى قول أبي الفتح الأزدي فيه : ضعيف ، فإن الأزدي متكلم فيه ، والنسائي أعلم منه ، وليس للتسمية في هذا الحديث . ولا في الأحاديث الصحيحة عن أبي هريرة ذكر ، وهذا مما يغلب على الظن أنه وهم على أبي هريرة ، فإن قيل : قد رواها نعيم المجمر ، وهو ثقة ، والزيادة من الثقة مقبولة ، قلنا : ليس ذلك مجعاً عليه ، بل فيه خلاف مشهور ، فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقاً ، ومنهم من لا يقبلها ، والصحيح التفصيل ، وهو أنها تقبل في موضع دون موضع ، فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثباتاً ، والذي لم يذكرها مثله ، أو دونه في الثقة ، كما قبل الناس زيادة مالك ابن أنس ، قوله : من المسلمين في صدقة الفطر ، واحتج بها أكثر العلماء ، وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها ، ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط ، بل كل زيادة لها حكم يخصها ، ففي موضع

(١) في "باب يهوى بالتكبير" ، ص ١١٠ (٢) في "باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع" ، ص ١٦٩

(٣) في "باب رفع اليدين مداً" ، ص ١٤١ ، والبيهقي : ص ٢٢ - ج ٢ ، و ص ١٩٥ - ج ٢ ، والحاكم :

ص ٢١٥ - ج ١ ، مختصراً ، وصححه ، والطيالسي : ص ٣١٣



يجزم بصحتها ، كزيادة مالك ، وفي موضع يغلب على الظن صحتها ، كزيادة سعد بن طارق في حديث :  
 « جعلت الأرض مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً » ، وكزيادة سليمان التيمي في حديث أبي موسى :  
 « وإذا قرأ فأنصتوا » ، وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة ، كزيادة معمر ، ومن وافقه ، قوله : « وإن كان  
 مائناً فلا تقربوه » ، وكزيادة عبد الله بن زياد - ذكر البسمة - في حديث " قسمت الصلاة بيني  
 وبين عبدى نصفين " ، وإن كان معمر ثقة . وعبد الله بن زياد ضعيفاً ، فان الثقة قد يغلط ، وفي  
 موضع يغلب على الظن خطأها ، كزيادة معمر في حديث ماعز " الصلاة عليه " ، رواها البخارى  
 في " صحيحه " ، وسئل هل رواها غير معمر ؟ فقال : لا ، وقد رواه أصحاب السنن الأربعة عن  
 معمر ، وقال فيه : ولم يصل عليه ، فقد اختلف على معمر في ذلك ، والراوى عن معمر هو عبد الرزاق  
 وقد اختلف عليه أيضاً ، والصواب أنه قال : ولم يصل عليه ، وفي موضع يتوقف في الزيادة ، كما  
 في أحاديث كثيرة ، وزيادة نعيم الجمر التسمية في هذا الحديث مما يتوقف فيه ، بل يغلب على الظن  
 ضعفه ، وعلى تقدير صحتها ، فلا حجة فيها لمن قال بالجهر ، لأنه قال : فقرأ ، أو فقال : " بسم الله  
 الرحمن الرحيم " ، وذلك أعم من قراءتها سراً أو جهراً ، وإنما هو حجة على من لا يرى قراءتها ،  
 فان قيل : لو كان أبو هريرة أسراً بالبسمة ، ثم جهر بالفاتحة لم يعبر عن ذلك نعيم بعبارة واحدة  
 متأولة للفاتحة والبسمة تناولا واحداً ، ولقال : فأسر بالبسمة ، ثم جهر بالفاتحة ، والصلاة كانت  
 جهرية بدليل تأمينه ، وتأمين المأمومين ، قلنا : ليس للجهر فيه تصريح ولا ظاهر يوجب الحجة ،  
 ومثل هذا لا يقدم على النص الصريح المقتضى للإسرار ، ولو أخذ الجهر من هذا الإطلاق لأخذ  
 منه أنها ليست من أم القرآن ، فانه قال : فقرأ " بسم الله الرحمن الرحيم " ، ثم قرأ أم القرآن ، والعطف  
 يقتضى المغايرة . الوجه الثانى : أن قوله : فقرأ ، أو قال ، ليس بصريح أنه سمع منه ، إذ يجوز  
 أن يكون أبو هريرة أخبر نعيماً بأنه قرأها سراً ، ويجوز أن يكون سمعها منه في مخافة لقربه منه ،  
 كما روى عنه من أنواع الاستفتاح ، وألفاظ الذكر في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده ،  
 فليسلم في " صحيحه (١) " عن علي بن أبي طالب أنه عليه السلام كان يقول إذا قام في الصلاة :  
 وجهت وجهي ، إلى آخرها ، وإذا ركع قال : اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت ، ويقول  
 في سجوده نحو ذلك ، وإذا تشهد ، قال : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، إلى آخره ، ولم يكن  
 سماع الصحابة ذلك منه دليلاً على الجهر ، وكان يُسمعنا الآية أحياناً ، وأيضاً فلو ساغ التسكع على الجهر

(١) في " التهجد - في باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعائه بالليل " ، ص ٢٦٣

بمجرد قوله : فقراً ، لساغ لمن لا يرى قراءتها بالكلية ، الاعتماد على ما أخرجه مسلم في " صحيحه (١) " عن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة " بالحمد لله رب العالمين " ولم يسكت ، قال الطحاوي : في هذا الحديث دليل على أن " بسم الله الرحمن الرحيم " ليست من فاتحة الكتاب ، ولو كانت من فاتحة الكتاب لقراها في الثانية كما قرأ فاتحة الكتاب ، والذين استحبوا الجهر بها في الركعة الأولى ، لأنها عندهم من فاتحة الكتاب ، استحبوا ذلك أيضاً في الثانية ، فلما اتفق بهذا أن يكون قرأها في الثانية اتفق أن يكون قرأها في الأولى ، وعارض هذا حديث نعيم المجمر ، بل هو أولى لاستقامة طريقه ، وفضل صحته على حديث نعيم ، فإن قيل : إنما أراد أبو هريرة الاستفتاح بالسورة لا بالآية ، قلنا : هذا فيه صرف اللفظ عن حقيقته وظاهره ، وذلك لا يسوغ إلا لموجب ، وأيضاً فلو أراد اسم السورة لقال : بفاتحة الكتاب . أو بسورة الحمد ، أو بأم القرآن ، هذا هو المعروف في تسميتها عندهم ، كما في البخاري عن أبي هريرة (٢) مرفوعاً : " أم القرآن هي السبع المثاني ، وفي " الصحيحين " عن عبادة بن الصامت (٣) مرفوعاً : " لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن " ، وفي رواية : " بفاتحة الكتاب " ، وأما تسميتها بجملة " الحمد لله رب العالمين " . فلا يعرف ذلك عندهم ، فدل على أنه أراد استفتاحه بهذه الآية دون البسملة ، وهذا الحديث إسناده أصرح دلالة من حديث نعيم ، والله أعلم . الوجه الثالث : أن قوله : إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ، إنما أراد به أصل الصلاة ومقاديرها وهيئتها ، وتشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي أن يكون مثله من كل وجه ، بل يكفي في غالب الأفعال ، وذلك متحقق في التكبير وغيره ، دون البسملة ، فإن التكبير وغيره من أفعال الصلاة ثابت صحيح عن أبي هريرة ، وكان مقصوده الرد على من تركه ، وأما التسمية ، ففي صحتها عنه نظر ، فلينصرف إلى الصحيح الثابت دون غيره ، وبما يلزمهم على القول بالتشبيه عن كل وجه ما في " الصحيحين (٤) " ، عن ثابت عن أنس ، قال : إني لا آلو أن أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ ، قال : فكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه ، كان إذا رفع رأسه من الركوع اتصب قائماً حتى يقول القائل : قد نسي ، وإذا رفع من السجود مكث حتى يقول القائل : قد نسي ، فهذا أنس قد أخبر بشبه صلاته بصلاة النبي ﷺ ، فكان يطيل ركعتي الاعتدال

(١) في " باب ما يقال بين تكبيرة الاحرام والقراءة " ، ص ٢١٩ ، بلفظ : وحدثت عن يحيى بن حسان . ويونس . وغيرهما ، الخ ، وكأنه تعليق ، وأخرجه الحاكم في " مستدركه " ، ص ٢١٥ ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، والبيهقي : في ص ١٩٦ - ج ٢ ، وقال : هو حديث صحيح ، وأخرجه الطحاوي : ص ١١٨ عن حصيب ابن نصر عن يحيى باسناد مسلم (٢) في تفسير " سورة الحجر " ، ص ٦٨٣ (٣) أخرجه البخاري في " باب وجوب القراءة للامام والمأموم " ، ص ١٠٤ ، ومسلم في " باب وجوب قراءة الماتحة وكل ركعة " ، ص ١٦٩ - ج ١ (٤) البخاري في " باب المكث بين السجدين " ، ص ١١٣ ، ومسلم في " باب اعتدال الأركان " ، ص ١٨٩



والفصل إلى غاية يظن به النسيان ، ومع ذلك ، فالشافعية يكرهون إطالتهما ، وعندهم وجهان في بطلان الصلاة بها ، فهلا كان حديث أنس هذا دليلاً على وجوب إطالتهما مع صحته وموافقته للأحاديث الصحيحة ، كما كان حديث أبي هريرة دليلاً على وجوب قراءة البسملة والجهر بها ، مع علة مخالفته للأحاديث الصحيحة ، وأيضاً ، فيلزمهم (١) أن يقولوا بالجهر بالتعوذ ، لأن الشافعي روى : أخبرنا ابن محمد الأسلي عن ربيعة بن عثمان عن صالح بن أبي صالح (٢) ، أنه سمع أبا هريرة ، وهو يؤم الناس رافعاً صوته في المكتوبة إذا فرغ من أمّ القرآن : ربنا إنا نعوذ بك من الشيطان الرجيم ، فهلا أخذوا بهذا ، كما أخذوا بجهر البسملة مستدلين بما في الصحيح عنه (٣) ، فما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم ، وما أخفى عنا أخفينا عنكم ، وإن لم تزد على أمّ القرآن أجزاء ، وإن زدت فهو خير ، وكيف يظن بأبي هريرة أنه يريد التشبيه في الجهر بالبسملة ، وهو الراوي عن النبي ﷺ (٤) ، قال : يقول الله تعالى : « قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين : فنصفها لي ونصفها لعبدي ، ولعبدي ما سأل ، فإذا قال العبد : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ قال الله : حمدني عبدي ، وإذا قال : ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ قال الله : أثني عليّ عبدي ، وإذا قال : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ قال : مجدني عبدي ، وإذا قال : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ قال الله : هذا بيني وبين عبدي ، ولعبدي ما سأل ، فإذا قال : ﴿ إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ قال الله : هذا لعبدي ، ولعبدي ما سأل » ، انتهى . أخرجه مسلم في « صحيحه » عن سفيان بن عيينة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ، قد ذكره ، وعن مالك بن أنس عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي السائب عن أبي هريرة ، وعن ابن جريج عن العلاء بن عبد الرحمن به ، وهذا الحديث ظاهر في أن البسملة ليست من الفاتحة ، وإلا لا تبدأ بها ، لأن هذا محل بيان واستقصاء لآيات السورة ، حتى أنه لم يخل منهما بحرف ، والحاجة إلى قراءة البسملة أمس ليرتفع الإشكال ، قال ابن عبد البر : حديث العلاء هذا قاطع تعلق المتنازعين ، وهو نص لا يحتمل التأويل ، ولا أعلم حديثاً في سقوط البسملة أبين منه ، واعترض بعض المتأخرين على هذا الحديث بأمرين : أحدهما : قال : لا يعبأ بكون هذا الحديث في مسلم ، فإن العلاء بن عبد الرحمن تكلم فيه ابن معين ، فقال : الناس يتقون حديثه ، ليس حديثه بحجة ، مضطرب الحديث ، ليس بذلك ، هو ضعيف ، روى عنه جميع هذه الألفاظ ، وقال ابن عدي : ليس بالقوي ، وقد انفرد بهذا الحديث ، فلا يحتج به .

(١) في نسخة « فلزمهم » ، (٢) في نسخة « عن أبي صالح » ، (٣) البخاري في « باب القراءة في الفجر » ، ص ١٠٦ ، ومسلم في « باب وجوب قراءة الفاتحة » ، ص ١٧٠ (٤) حديث أبي هريرة هذا أخرجه في « صحيحه » - في باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، ص ١٦٩ -

الثاني : قال : وعلى تقدير صحته ، فقد جاء في بعض الروايات عنه ذكر التسمية ، كما أخرجه الدارقطني عن عبد الله بن زياد بن سميان عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، قال : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها أمّ القرآن فهي خداج غير تام » ، فقلت : يا أبا هريرة ، إني ربما كنت مع الإمام ، قال : فغمز ذراعي ، فقال : اقرأ بها في نفسك ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « قال الله : قسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين ، فنصفها له ، يقول عبدتي إذا افتتح الصلاة : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ فيذكرني عبدتي ، ثم يقول : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ فأقول : ﴿ حمدني عبدتي ﴾ » إلى آخره ، وهذه الرواية ، وإن كان فيها ضعف ، ولكنها مفسرة لحديث مسلم أنه أراد السورة لا الآية ، وهذا القائل حمله الجهل ، وفرط التعصب على أن ترك الحديث الصحيح وضعفه لكونه غير موافق لمذهبه ، وقال : لا يعبأ بكونه في مسلم ، مع أنه قد رواه عن العلاء الأئمة الثقات الأثبات ، كمالك . وسفيان بن عيينة . وابن جريج . وشعبة . وعبد العزيز الدراوردي . وإسماعيل بن جعفر . ومحمد بن إسحاق . والوليد بن كثير . وغيرهم . والعلاء نفسه ثقة صدوق ، كما سيأتي ثناء الأئمة عليه ، وهذه الرواية انفرد بها عنه ابن سميان ، وهو كذاب ، ولم يخرجها أحدهم أصحاب الكتب الستة ، ولا في " المصنفات المشهورة . ولا المسانيد المعروفة " ، وإنما رواه الدارقطني في " سننه " التي يروى فيها غرائب الحديث ، وقال عقيبه : وعبد الله بن زياد بن سميان متروك الحديث ، وذكره في " علله " وأطال فيه الكلام ، وملخصه : أنه رواه عن العلاء جماعة أثبات يزيدون على العشرة ، ولم يذكر أحد منهم فيه البسمة ، وزادها ابن سميان ، وهو ضعيف الحديث ، وحسبك بالاول قد أودعه مسلم في " صحيحه " ، والاختلاف الذي فيه ليس بعلة ، فإن بعضهم يقول : عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة ، ومنهم من يقول : عن العلاء عن أبي السائب عن أبي هريرة ، فإن العلاء سمعه من أبيه . ومن أبي السائب ، ولهذا يجمعهما تارة ، ويفرد أبا السائب تارة ، ويفرد أبا السائب تارة ، وكل ذلك عند مسلم ، وزيادة البسمة في حديث العلاء باطلة قطعاً ، زادها ابن سميان خطأ أو عمداً ، فانه متهم بالكذب ، يجمع على ضعفه ، قال عمر بن عبد الواحد : سألت مالكا عنه ، فقال : كان كذاباً ، وقال يحيى بن بكير : قال هشام بن عروة فيه : لقد كذب عليّ ، وحدث عني بأحاديث لم أحدثه بها ، وعن أحمد بن حنبل : متروك الحديث ، وسئل يحيى بن معين عنه ، فقال : كان كذاباً ، وقيل لابن إسحاق : إن ابن سميان يقول : سمعت مجاهداً ، فقال : لا إله إلا الله ، أنا والله أكبر منه مارأيت مجاهداً ، ولا سمعت منه ، وقال ابن حبان : كان يروي عن من لم يره ، ويحدث بما لم يسمع ، وقال أبو داود : متروك الحديث ، كان من الكذابين ، وقال النسائي : متروك ، وقال البخاري : سكتوا عنه ، وقال أبو زرعة : لا شيء ، وأيضاً ، فلا ريب



أن الخلفاء الراشدين . وغيرهم من أئمة الصحابة كانوا أعلم بصلاة رسول الله ﷺ ، وأشدّ تحرياً لها من أبي هريرة ، وقد كان أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلي . وابن مسعود . وغيرهم من أئمة الصحابة لا يرون الجهر بالبسملة في الصلاة ، قال الترمذى في "جامعه" بعد ذكره ترك الجهر : والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة : منهم أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلي . وغيرهم ، ومن بعدهم من التابعين ، وكيف يعلل الحديث الصحيح الذى رواه مسلم في "صحيحه" بالحديث الضعيف الذى رواه الدارقطنى ؟ ! وهلا جعلوا الحديث الصحيح علة للضعيف ، ومخالفة أصحاب أبي هريرة الثقات الأثبات لنعيم موجباً لرده ؟ ، إذ مقتضى العلم أن يعلل الحديث الضعيف بالحديث الصحيح ، كما فعلنا نحن .

الأحاديث التى استدلت بها الخطيب : فمنها حديث أخرجه عن أبي أويس ، واسمه "عبد الله ابن أويس" قال : أخبرنى العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن النبى ﷺ كان إذا أمّ الناس جهر "ببسم الله الرحمن الرحيم" ، وهذا الحديث رواه الدارقطنى في "سننه (١)" . وابن عدى في "الكامل" فقالا فيه : قرأ (٢) ، عوض : جهر ، وكأنه رواه بالمعنى ، ولو ثبت هذا عن أبي أويس ، فهو غير محتج به ، لأن أبا أويس لا يحتج بما انفرد به ، فكيف إذا انفرد بشيء ، وخالفه فيه من هو أوثق منه ، مع أنه متكلم فيه ، فوثقه جماعة ، وضعفه آخرون ، وعن ضعفه أحمد بن حنبل ، وابن معين . وأبو حاتم الرازى ، وعن وثقه الدارقطنى . وأبوزرعة ، وقال ابن عدى : يكتب حديثه ، وروى له مسلم في "صحيحه" ، وبمجرد الكلام فى الرجل لا يسقط حديثه ، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة ، إذ لم يسلم من كلام الناس ، إلا من عصمه الله ، بل خرج فى "الصحيح" لخلق ممن تكلم فيهم ، ومنهم جعفر بن سليمان الضبعى . والحارث بن عبد الأيادى (٣) . وأيمن بن نابل الحبشى . وخالد بن مخلد القطوانى . وسويد بن سعيد الحرثانى . ويونس بن أبى إسحاق السبيعى . وغيرهم ، ولكن صاحباً الصحيح رحمهما الله إذا أخرجاً لمن تكلم فيه ، فإنهم ينتقون من حديثه (٤) ما توبع عليه ، وظهرت شواهده ، وعلم أن له أصلاً ، ولا يروون ما انفرد به ، سيما إذا خالفه الثقات ، كما أخرج مسلم لأبى أويس حديث : "قسمت الصلاة بينى وبين عبدى" : لأنه لم يتفرد به ، بل

(١) الدارقطنى : ص ١١٥ ، وفيه : افتتح الصلاة "ببسم الله الرحمن الرحيم" ، وفي رواية : إذا أمّ قرأ ، وكذا

البيهقى : ص ٤٧ - ج ٢ ، وفيه : قرأ (٢) وهو المحفوظ عن أبي أويس "دراية" ، ص ٧٣

(٣) فى نسخة "الأبary" ، (٤) قال ابن القيم فى "الهدى" ، ص ٩٦ : مجيباً عما عيب على مسلم إخراج

حديث من تكلم فيه : ولا عيب على مسلم فى إخراج حديثه ، لأنه ينتقى من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه ، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه ، فغاط فى هذا المقام من استدراك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة ، ومن ضعف جميع أحاديث سىء الحفظ ، فالأولى : طريقة الحاكم وأمثاله ، والثانية : طريقة أبى حزم وأمثاله ، وطريقة مسلم هى طريقة أئمة هذا الشأن ، والله المستعان اهـ

رواه غيره من الأثبات ، كمالك . وشعبة . وابن عينة ، فصار حديثه متابعه ، وهذه العلة راجت على كثير من استدرك على "الصحيحين" فتساهلوا في استدراكهم ، ومن أكثرهم تساهلاً الحاكم أبو عبد الله في "كتابه المستدرك" ، فانه يقول : هذا حديث على شرط الشيخين ، أو أحدهما ، وفيه هذه العلة ، إذ لا يلزم من كون الراوى محتجاً به في الصحيح أنه إذا وجد في أى حديث ، كان ذلك الحديث على شرطه ، لما بيناه ، بل الحاكم كثيراً ما يجرى إلى حديث لم يخرج لغالب رواية في الصحيح ، كحديث روى عن عكرمة عن ابن عباس ، فيقول فيه : هذا حديث على شرط البخارى "يعنى لكون البخارى أخرج لعكرمة" ، وهذا أيضاً تساهل ، وكثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخارى ، وبعضهم لمسلم ، فيقول : هذا على شرط الشيخين ، وهذا أيضاً تساهل ، وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحباً "الصحيح" عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به ، ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه ، أو لعدم ضبطه حديثه ، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه ، أو لغير ذلك ، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ، ثم يقول : هذا على شرط الشيخين ، أو البخارى . أو مسلم ، وهذا أيضاً تساهل ، لأن صاحبى "الصحيح" لم يحتج به إلا في شيخ معين ، لا في غيره ، فلا يكون على شرطهما ، وهذا كما أخرج البخارى . ومسلم حديث خالد ابن مخلد القطوانى عن سليمان بن بلال . وغيره ، ولم يخرج حديثه عن عبد الله بن المثنى ، فان خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى ، فاذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى : هذا على شرط البخارى . ومسلم كان متساهلاً ، وكثيراً ما يجرى إلى حديث فيه رجل ضعيف أو متهم بالكذب ، وغالب رجاله رجال الصحيح ، فيقول : هذا على شرط الشيخين . أو البخارى . أو مسلم ، وهذا أيضاً تساهل فاحش ، ومن تأمل كتابه "المستدرك" تبين له ما ذكرناه ، قال ابن دحية في كتابه "العلم" المشهور : ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبى عبد الله ، فانه كثير الغلط ظاهر السقط ، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده ، وقلده في ذلك ، والمقصود من ذلك أن حديث أبى أويس هذا لم يترك لكلام الناس فيه ، بل لتفرده به ، ومخالفة الثقات له ، وعدم إخراج أصحاب المسانيد . والكتب المشهورة . والسنن المعروفة ، ورواية مسلم الحديث في "صحيحه" من طريقه ، وليس فيه ذكر البسملة ، والله أعلم .

طريق آخر أخرجه الدارقطنى عن خالد <sup>(١)</sup> بن الياس عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « على جبرئيل الصلاة ، فقام فكبر لنا ، ثم قرأ :

(١) متروك "دراية" ،



”بسم الله الرحمن الرحيم“ فيما يجهر به في كل ركعة ، انتهى . وهذا إسناد ساقط ، فان خالد بن الياس جمع على ضعفه ، قال البخاري عن الإمام أحمد : إنه منكر الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، ولا يكتب حديثه ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال البخاري : ليس بشيء ، وقال ابن حبان : يروى الموضوعات عن الثقات ، وقال الحاكم : روى عن المقبري . ومحمد بن المنكدر . وهشام بن عروة أحاديث موضوعة ، وتكلم الدارقطني في ”العلل“ على هذا الحديث ، وصوب وقفه .

طريق آخر أخرجه الدارقطني أيضاً <sup>(١)</sup> عن جعفر بن مكرم ثنا أبو بكر الحنفي ثنا عبد الحميد ابن جعفر أخبرني نوح بن أبي هلال عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا قرأتم الحمد ، فاقرءوا ”بسم الله الرحمن الرحيم“ إنها أم القرآن . وأم الكتاب . والسبع المثاني ، و”بسم الله الرحمن الرحيم“ أحد آياتها ، قال أبو بكر الحنفي : ثم لقيت نوحاً فحدثني عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بمثله ، ولم يرفعه ، قال عبد الحق في ”أحكامه الكبرى“ : رفع هذا الحديث عبد الحميد بن جعفر ، هو ثقة ، وثقه أحمد . وابن معين ، وكان سفيان الثوري يضعفه ، ويحمل عليه ، ونوح ثقة مشهور ، انتهى . وهذا ليس فيه دلالة على الجهر ، ولئن سلم فالصواب فيه الوقف ، كما هو في متن الحديث ، وقال الدارقطني في ”علله“ : هذا حديث يرويه نوح بن أبي بلال ، واختلف عليه فيه ، فرواه عبد الحميد بن جعفر عنه ، واختلف عنه ، فرواه المعافى بن عمران عن عبد الحميد عن نوح بن أبي بلال عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً ، ورواه أسامة بن زيد . وأبو بكر الحنفي عن نوح بن أبي بلال عن المقبري عن أبي هريرة موقوفاً ، وهو الصواب ، فان قيل : إن هذا موقوف في حكم المرفوع ، إذ لا يقول الصحابي : إن البسمة - أحد آيات الفاتحة - إلا عن توقيف ، أو دليل قوى ظهر له ، وحيث يكون لها حكم سائر آيات الفاتحة من الجهر والإسرار ، قلت : لعل أبا هريرة سمع النبي ﷺ يقرأها فظنها من الفاتحة ، وقال : إنها إحدى آياتها ، ونحن لانكر أنها من القرآن ، ولكن النزاع وقع في مسألتين : إحداهما : أنها آية من الفاتحة . والثانية : أن لها حكم سائر آيات الفاتحة جهراً وسراً ، ونحن نقول : إنها آية مستقلة قبل السورة ، وليست منها ، جمعاً بين الأدلة ، وأبو هريرة لم يخبر عن النبي ﷺ أنه قال : هي إحدى آياتها ، وقراءتها قبل الفاتحة لا يدل على ذلك ، وإذا جاز أن يكون مسند أبي هريرة قراءة النبي ﷺ لها ، وقد ظهر أن ذلك ليس بدليل على محل النزاع ، فلا يعارض به أدلتنا الصحيحة الثابتة . وأيضاً

فالمحفوظ الثابت عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة في هذا الحديث عدم ذكر البسمة ، كما رواه البخارى في " صحيحه (١) " من حديث ابن أبي ذئب عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الحمد لله هي أم القرآن ، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم » ، ورواه أبو داود . والترمذى ، وقال : حسن صحيح ، هذا ، مع أن عبد الحميد بن جعفر ممن تكلم فيه ، ولكن وثقه أكثر العلماء ، واحتج به مسلم في " صحيحه " ، وليس تضعيف من ضعفه بما يوجب رد حديثه ، ولكن الثقة قد يغلط ، والظاهر أنه غلط في هذا الحديث ، والله أعلم ، قال الخطيب : وقول الخصم : إن الجهر بالبسمة انفرد به عن النبي ﷺ أبو هريرة غير صحيح ، بل رواه غيره من الصحابة .

حديث آخر عن علي بن أبي طالب ، وله طريقان : أحدهما : رواه الحاكم في " مستدركه (٢) " عن سعيد بن عثمان الخراز ثنا عبد الرحمن بن سعيد المؤذن ثنا فطر بن خليفة عن أبي الطفيل عن علي . وعمار أن النبي ﷺ كان يحجر في المكتوبات " بسم الله الرحمن الرحيم " ، وقال : صحيح الإسناد ، لا أعلم في رواته منسوباً إلى الجرح ، وتعقبه الذهبي في " مختصره " ، فقال : هذا خبر واه ، كأنه موضوع ، لأن عبد الرحمن صاحب مناكير ، ضعفه ابن معين ، وسعيد إن كان الكريزى (٣) فهو ضعيف ، وإلا فهو مجهول ، انتهى . وعن الحاكم رواه البيهقي في " المعركة " بسنده ومثله ، وقال : إسناده ضعيف ، إلا أنه أمثل من حديث جابر الجعفي ، قلت : وفطر بن خليفة ، قال السعدى : غير ثقة ، روى له البخارى مقروناً بغيره . والأربعة ، وتصحيح الحاكم لا يعتد به ، سيما في هذا الموضع ، فقد عرف تساهله في ذلك ، وقال ابن عبد الهادى : هذا حديث باطل ، ولعله أدخل عليه . الطريق الثانى : رواه الدارقطنى في " سننه " عن أسيد بن زيد عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي الطفيل عن علي . وعمار نحوه ، وعمرو بن شمر . وجابر الجعفيان ، كلاهما لا يجوز الاحتجاج به ، لكن عمرو أضعف من جابر ، قال الحاكم : عمرو بن شمر كثير الموضوعات عن جابر . وغيره ، وإن كان جابر مجروحاً ، فليس يروى تلك الموضوعات الفاحشة عنه غير عمرو بن شمر ، فوجب أن يكون الحمل فيها عليه ، وقال الجوزجاني : عمرو بن شمر زائع كذاب ، وقال البخارى : منكر الحديث ، وقال النسائي . والدارقطنى . والأزدى : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : كان رافضياً يسب الصحابة ، وكان يروى الموضوعات عن الثقات ، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب ، وأما جابر الجعفي ، فقال فيه الإمام أبو حنيفة : ما رأيت أكذب من جابر الجعفي .

(١) في " تفسير الحجر " ، ص ٦٨٣ ، والترمذى في " فصل القرآن - و باب فضل فاتحة الكتاب " ، ص ١١١ - ج ٢

(٢) في " العيدين - و باب تركيبات العيدين سوى الاقتراح " ، ص ٢٩٩ - ج ١ ، والدارقطنى : ص ١٨٢

من طريقين واهيين (٣) في نسخة " الكوبرى " ،



ما أتيت به شيء من رأى إلا أتاني فيه بأثر ، وكذبه أيضاً أيوب . وزائدة . وليث بن أبي سليم . والجوزجاني . وغيرهم ، وقال ابن عدى : هو إلى الضعف أقرب ، وقد احتمله الناس ، ورووا عنه عامة ماجرحوا به ، أنه كان يؤمن بالرجعة ، كان يقول : إن علياً يرجع إلى الدنيا ، ولم يختلف أحد في الرواية عنه ، انتهى . وأسيد بن زيد أيضاً كذبه ابن معين ، وتركه النسائي ، وقال ابن عدى : عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال ابن ماكولا : ضعفه ، وقال ابن حبان : يروى عن الثقات المناكير ، ويسرق الحديث ، ويحدث به ، وله طريق آخر عند الدارقطني أيضاً عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي ، قال : كان عليه السلام يجهر "ببسم الله الرحمن الرحيم" في السورتين جميعاً : الفاتحة . والتي بعدها ، وعيسى هذا والد أحمد بن عيسى المتهم بوضع حديث ابن عمر ، هو وضاع ، قال ابن حبان . والحاكم : روى عن آبائه أحاديث موضوعة لا يحل الاحتجاج به .

حديث آخر عن ابن عباس ، وله ثلاث طرق : أحدها : عند الحاكم في "المستدرک" عن عبد الله بن عمرو بن حسان ثنا شريك عن سالم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ يجهر "ببسم الله الرحمن الرحيم" ، انتهى . قال الحاكم : إسناده صحيح ، وليس له علة (١) ، وقد احتج البخاري لسالم هذا ، وهو ابن عجلان الألفطس ، واحتج مسلم بشريك ، انتهى . وهذا الحديث غير صحيح . ولا صحيح ، فأما كونه غير صحيح ، فانه ليس فيه أنه : في الصلاة ، وأما غير صحيح ، فان عبد الله بن عمرو بن حسان الواقعي (٢) كان يضع الحديث ، قاله إمام الصنعة علي بن المديني ، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : ليس بشيء ، كان يكذب ، وقال ابن عدى : أحاديثه مقلوبات ، وفي قول الحاكم : احتج مسلم بشريك نظر ، فانه إنما روى له في "المتابعات" لا في "الأصول" . الطريق الثاني : عند الدارقطني عن أبي الصلت الهروي ، واسمه "عبد السلام بن صالح" ثنا عباد بن العوام ثنا شريك عن سالم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : كان النبي ﷺ يجهر في الصلاة "ببسم الله الرحمن الرحيم" ، وهذا أضعف من الأول ، فان أبا الصلت متروك ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : ليس عندي بصدوق ، ولم يحدثني عنه ، وأما أبو زرعة فانه ضرب علي حديثه ، وقال : لا أحدث عنه ، ولا أرضاه ، وقال الدارقطني : رافضي خبيث ، اتهم بوضع "الإيمان إقرار باللسان ، وعمل بالأركان" ، انتهى . وكان هذا الحديث - والله أعلم - بما سرقه أبو الصلت من غيره ، وألزه بعباد بن العوام ،

(١) قال الذهبي في "مختصره" ، : كذا قال المصنف . وابن حبان : كذبه غير واحد ، ومثل هذا لا ينحى على المصنف ، اهـ .

(٢) في نسخة "الواقعي" ،

وزاد فيه : إن الجهر في الصلاة ، فإن غير أبي الصلت رواه عن عباد ، فأرسله ، وليس فيه : أنه في الصلاة ، قال أبو داود في " مراسيله " : حدثنا عباد بن موسى ثنا عباد بن العوام عن شريك عن سالم عن سعيد بن جبير ، قال : كان رسول الله ﷺ يجهر " بسم الله الرحمن الرحيم " بمكة ، وكان أهل مكة يدعون مسيلة - الرحمن - فقالوا : إن محمداً يدعو إلى إله اليمامة ، فأمر رسول الله ﷺ ، فأخفاها ، فما جهر بها حتى مات ، انتهى . وقال إسحاق بن راهويه في " مسنده " : أنبا يحيى بن آدم أنبا شريك عن سالم الألفطس عن سعيد ، قال : كان رسول الله ﷺ يجهر " بسم الله الرحمن الرحيم " بمدّها بها صوته ، وكان المشركون يهزءون ، مُكماً أو تصديّة ، ويقولون : يذكر إله اليمامة " يعنون مسيلة " ، ويسمونه - الرحمن - ، فأنزل الله تعالى : ﴿ ولا تجهر بصلاتك ﴾ الآية ، قال البيهقي : وزاد فيه غير يحيى بن آدم ، قال : خفض النبي ﷺ " بسم الله الرحمن الرحيم " ، وقد أسند هذا الطبراني في " معجمه الوسط " ، فقال : حدثنا عبد الرحمن بن الحسين الصابوني ثنا يحيى بن طلحة اليربوع ثنا عباد بن العوام عن شريك عن سالم الألفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا قرأ : " بسم الله الرحمن الرحيم " هزأ منه المشركون ، ويقولون : محمد يذكر إله اليمامة ، إلى آخره ، مع أنه ورد في الصحيح أن هذه الآية نزلت في قراءة القرآن جهراً لا في البسمة ، أخرجه البخاري في " صحيحه (١) " عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : نزلت هذه الآية ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ﴾ ، ورسول الله ﷺ محتف بمكة ، كان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن ، فإن سمعه المشركون سبوا القرآن . ومن أنزله . ومن جاء به ، فقال الله لنيه : ﴿ ولا تجهر بصلاتك ﴾ أي بقراءتك ، فيسب المشركون ، فيسبوا القرآن ولا تخافت بها ﴾ عن أصحابك ﴿ وابتغ بين ذلك سبيلاً ﴾ ، وورد في " الصحيح " أيضاً أنها نزلت في الدعاء ، أخرجه البخاري أيضاً (٢) عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، قالت في هذه الآية : ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ﴾ نزلت في الدعاء ، انتهى . وله طريق رابع عند البزار في " مسنده " عن المعتمر بن سليمان ثنا إسماعيل عن أبي خالد عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يجهر " بسم الله الرحمن الرحيم " في الصلاة ، انتهى . قال البزار : وإسماعيل لم يكن بالقوى في الحديث ، وأبو خالد أحسبه الوالي ، انتهى . وهذا الحديث رواه أبو داود في " سننه " . والترمذي في " جامعه (٣) " بهذا السند ، والدارقطني في " سننه " ، وكلهم قالوا فيه : كان يفتح صلاته " بسم الله الرحمن الرحيم " قال الترمذي : ليس إسناد مبدك ، وقال أبو داود : حديث ضعيف ، ورواه العقيلي في " كتابه " وأعله بإسماعيل

(١) في " تفسير - بني إسرائيل " ، ص ٦٨٦ (٢) في " تفسير - بني إسرائيل " ، ص ٦٨٧ (٣) في " دباب من رأى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم " ، ص ٣٣ ، والدارقطني : ص ١١٤ ، والبيهقي : ص ٤٧ ، وفيه : يستفتح القراءة



هذا، وقال : حديثه غير محفوظ ، ويرويه عن مجهول ، ولا يصح في الجهر بالبسملة حديث مسند ، انتهى .  
ورواه ابن عدى ، وقال : حديث غير محفوظ ، وأبو خالد مجهول ، انتهى . وأبو خالد هذا سئل عنه  
أبوزرعة ، فقال : لا أعرفه ، ولا أدري من هو ، وقيل : هو الوالي ، واسمه "هرمز" ذكره ابن حبان  
في كتاب "الثقات" ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقد روى هذا الحديث البيهقي في "سننه (١)"  
من طريق إسحاق بن راهويه عن معتمر بن سليمان ، قال : سمعت إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان يحدث  
عن أبي خالد عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقرأ : « بسم الله الرحمن الرحيم » في الصلاة "يعني يجهر  
بها" ، انتهى . هكذا رواه بهذا اللفظ ، وهذا التفسير ليس من قول ابن عباس : إنما هو قول غيره  
من الرواة ، وكل من روى هذا الحديث بلفظ الجهر ، فانما رواه بالمعنى ، مع أنه حديث لا يحتاج به  
على كل حال ، وله طريق خامس : عند الدارقطني عن عمر بن حفص المكي عن ابن جريج عن  
عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ لم يزل يجهر في السورتين « بسم الله الرحمن الرحيم » حتى  
قبض ، انتهى . وهذا لا يجوز الاحتجاج به ، فإن عمر بن حفص ضعيف ، قال ابن الجوزي في  
"التحقيق" : أجمعوا على ترك حديثه ، وروى البيهقي له حديثاً (٢) عنه عن ابن جريج عن عطاء  
عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ ، قال : « البيت قبة لأهل المسجد ، والمسجد قبة لأهل  
الحرم ، والحرم قبة لأهل الأرض » ، ثم قال البيهقي : تفرد به عمر بن حفص المكي ، وهو  
ضعيف لا يحتاج به ، والحمل فيه عليه ، انتهى . ثم ذكر الخطيب لحديث ابن عباس طرقات  
أخرى ، ليست صحيحة . ولا صريحة ، وقال ابن عبد الهادي : الجواب عن حديث ابن عباس  
يتوجه من وجوه : أحدها : الطعن في صحته فان مثل هذه الأسانيد لا يقوم بها حجة ، لو سلبت  
من المعارض ، فكيف وقد عارضها الأحاديث الصحيحة ؟ . وصحة الإسناد يتوقف على  
ثقة الرجال ، ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث ، حتى ينتفى منه الشذوذ والعلة .  
الثاني : أن المشهور في مته لفظ الاستفتاح لا لفظ الجهر . الثالث : أن قوله : جهر ، إنما يدل  
على وقوعه مرة ، لأن كان يدل على وقوع الفعل ، وأما استمراره فيفتقر إلى دليل من خارج ،  
وما روى من أنه لم يزل يجهر بها فباطل ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى . الرابع : أنه روى عن ابن عباس  
ما يعارض ذلك ، قال الإمام أحمد : حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الملك بن أبي بشير عن  
عكرمة عن ابن عباس ، قال : الجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » ، قراءة الأعراب ، وكذلك رواه  
الطحاوي (٣) ويقوى هذه الرواية عن ابن عباس ما رواه الأثرم بإسناد ثابت عن عكرمة تليذ

(١) في « السنن الكبرى » ، ص ٤٧ - ج ٢ (٢) في « باب من طلب بإجهاده جهة القبة » ، ص ١٠ - ج ٢

(٣) في « شرح الآثار » ، ورواه البزار من طريق آخر ، وفيه أبو سعد البقال ، وهو ثقة مدلس ، وقد عنعنه ،  
وفي رواية رجال الصحيح ، قاله في « الزوائد » ،

ابن عباس أنه قال : أنا أعرابي إن جهرت « بيسم الله الرحمن الرحيم » ، وكأنه أخذه عن شيخه ابن عباس ، والله أعلم .

طريق سادس : لحديث ابن عباس ، قال الدارقطني : حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد ثنا أحمد بن رشد ابن خيثم عن سعيد بن خيثم ثنا سفيان الثوري عن عاصم عن سعيد بن جبير أنه كان يجهر في السورتين « بيسم الله الرحمن الرحيم » ، وقال : حدثنا ابن عباس أن النبي ﷺ كان يجهر بها فيهما . انتهى . وهذا أيضاً لا يصح ، وسعيد بن خيثم تكلم فيه ابن عدي . وغيره ، والحمل فيه على ابن أخيه أحمد ابن رشد بن خيثم ، فانه منهم ، وله أحاديث أباطيل ، ذكرها الطبراني . وغيره ، وروى له الخطيب في " أول تاريخه " حديثاً موضوعاً ، هو الذي صنعه بسنده إلى العباس أنه عليه السلام ، قال له : " أنت عمتي ، وصنو أبي ، وابنك هذا أبو الخلفاء من بعدى : منهم السفاح . ومنهم المنصور . ومنهم المهدي " ، مختصر ، والراوى عنه هو ابن عقدة الحافظ ، وهو كثير الغرائب والمناكير ، روى في الجهر أحاديث كثيرة عن ضعفاء . وكذايين . ومجاهيل ، والحمل فيهما عليهم لا عليه .

حديث آخر عن ابن عمر ، قال الدارقطني : حدثنا عمر بن الحسن بن علي الشيباني ثنا جعفر ابن محمد بن مروان ثنا أبو طاهر أحمد بن عيسى ثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر ، قال : صليت خلف النبي ﷺ . وأبي بكر . وعمر ، فكانوا يجهرون " بيسم الله الرحمن الرحيم " ، انتهى . وهذا باطل من هذا الوجه ، لم يحدث به ابن أبي فديك قط ، والمتهم به أحمد ابن عيسى بن عبد الله بن محمد أبو طاهر الهاشمي ، وقد كذبه الدارقطني ، وهو كما قال ، فان من روى مثل هذا الحديث عن مثل محمد بن إسماعيل بن أبي فديك الثقة المشهور المخرج له في " الصحيحين " عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب الإمام المشهور عن نافع عن ابن عمر ، فانه يكون كاذباً في روايته ، وعمر بن الحسن الشيباني شيخ الدارقطني تكلم فيه الدارقطني أيضاً ، وقال : هو ضعيف ، وقال الخطيب : سألت الحسن بن محمد الخلال عنه ، فقال : ضعيف ، وأما جعفر بن محمد بن مروان من أهل الكوفة ، فليس مشهوراً بالعدالة ، وقد تكلم فيه الدارقطني أيضاً ، وقال : لا يحتج به ، وقد روى الحافظ أبو محمد الراهمزي في أول " كتاب المحدث الفاصل " حديثاً موضوعاً لأحمد بن عيسى ، هو المتهم به ، فقال : حدثنا أبو حصين الوادعي ثنا أبو طاهر أحمد بن عيسى العلوي ثنا ابن أبي فديك ثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء عن ابن عباس عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ : " اللهم ارحم خلفائي ، قلنا : من خلفائك ؟ قال : الذين يروون أحاديثي ويعلمونها الناس " ، انتهى . وأبو عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ، وضاع أيضاً ، وقد تقدم ذكره في حديث علي بن أبي طالب . وله طريق آخر عند الخطيب عن عبادة بن زياد الأسدي عن أبي يونس



ابن أبي يعفور العبدى عن المعتمر بن سليمان عن أبي عبيدة عن مسلم بن حبان ، قال : صليت خلف ابن عمر فجهر "بسم الله الرحمن الرحيم" في السورتين ، فقبل له ، فقال : صليت خلف رسول الله ﷺ حتى قبض . وخلف أبي بكر حتى قبض . وخلف عمر حتى قبض ، فكانوا يجهرون بها في السورتين ، فلا أدع الجهر بها حتى أموت ، انتهى . وهذا أيضاً باطل ، وعبادة بن زياد الأسدى "بفتح العين" . قال أبو حاتم : كان من رؤساء الشيعة ، وقال الحافظ محمد النيسابورى : هو جمع على كذبه ، وشيخه يونس بن أبي يعفور العبدى فيه مقال ، فوثقه بعضهم ، وروى له مسلم في "صحيحه" ، وضعفه النسائى . وابن معين ، وقال ابن حبان : يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج عندى بما انفرد به ، ومسلم ابن حبان فغير معروف ، والصواب في حديث ابن عمر الوقف عليه ، كما ذكره البيهقى . وغيره أنه كان يقرأ البسملة للفتحة والسورة ، وقد يجهر بها أحياناً ، أو لتعليم المأمومين ، أو لغير ذلك من الأسباب ، والله أعلم .

حديث آخر عن النعمان بن بشير أخرجه الدارقطنى في "سننه" عن يعقوب بن يوسف بن زياد الضبي ثنا أحمد بن حماد الهمداني عن فطر بن خليفة عن أبي الضحى عن النعمان بن بشير ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أمتى جبرئيل عند الكعبة فجهر "بسم الله الرحمن الرحيم" » ، انتهى . وهذا حديث منكر ، بل موضوع ، ويعقوب بن يوسف الضبي ليس بمشهور ، وقد قتشت عليه في عدة كتب من الجرح والتعديل ، فلم أر له ذكراً أصلاً ، ويحتمل أن يكون هذا الحديث مما عملته يده ، وأحمد بن حماد ضعفه الدارقطنى ، وسكوت الدارقطنى . والخطيب . وغيرهما من الحفاظ عن مثل هذا الحديث بعد روايتهم له قبيح جداً ، ولم يتعلق ابن الجوزى في هذا الحديث إلا على فطر بن خليفة ، وهو تقصير منه ، إذ لو نسب إليه لكان حديثاً حسناً ، وكأنه اعتمد على قول السعدى فيه : هو زائغ غير ثقة ، وليس هذا بطائل ، فان فطر بن خليفة روى له البخارى في "صحيحه" ، ووثقه أحمد بن حنبل . ويحيى القطان . وابن معين .

حديث آخر عن الحكم بن عمير ، قال الدارقطنى : حدثنا أبو القاسم الحسن بن محمد بن بشر الكوفى ثنا أحمد بن موسى بن إسحاق الحمار ثنا إبراهيم بن حبيب ثنا موسى بن أبي حبيب الطائفى عن الحكم بن عمير - وكان بدرياً - قال : صليت خلف رسول الله ﷺ فجهر "بسم الله الرحمن الرحيم" في صلاة الليل . وصلاة الغداة . وصلاة الجمعة ، انتهى . وهذا من الأحاديث الغريبة المنكرة ، بل هو حديث باطل لوجوه : أحدها : أن الحكم بن عمير ليس بدرياً ، ولا فى البدرين أحد اسمه الحكم ابن عمير ، بل لا يعرف له صحبة ، فان موسى بن حبيب الراوى عنه لم يلق صحابياً ، بل هو مجهول

لا يحتاج بحديثه ، قال ابن أبي حاتم في "كتاب الجرح والتعديل" : الحكم بن عمير روى عن النبي ﷺ أحاديث منكرة لا تذكر سماعاً ولا لقاءً ، روى عنه ابن أخيه موسى بن أبي حبيب ، وهو ضعيف الحديث ، سمعت أبي يذكرك ذلك ، ، وقال الدارقطني : موسى بن أبي حبيب شيخ ضعيف الحديث ، وقد ذكر الطبراني في "معجمه الكبير" الحكم بن عمير ، وقال في نسبه : الثمالى ، ثم روى له بضعة عشر حديثاً منكراً ، وكلها من رواية موسى بن أبي حبيب عنه ، وروى له ابن عدى في "الكامل" قريباً من عشرين حديثاً ، ولم يذكر فيها هذا الحديث ، والراوى عن موسى هو إبراهيم بن إسحاق الصيبي الكوفي ، قال الدارقطني : متروك الحديث ، وقال الأزدي : يتكلمون فيه ، ويحتمل أن يكون هذا الحديث صنعه ، فإن الذين رووا نسخة موسى عن الحكم لم يذكروا هذا الحديث فيها ، كبقى بن مخلد . وابن عدى . والطبراني ، وإنما رواه - فيما علمنا - الدارقطني ، ثم الخطيب ، ووهب الدارقطني ، فقال : إبراهيم بن حبيب ، وإنما هو إبراهيم بن إسحاق ، وتبعه الخطيب ، وزاد وهما ثانياً ، فقال : الضبي "بالضاد والباء" ، وإنما هو الصيبي "بصاد مهملة ونون" .

حديث آخر عن أم سلمة ، رواه الحاكم في "المستدرک" (١) عن عمر بن هارون عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة "بسم الله الرحمن الرحيم" فعدها آية (٢) "الحمد لله رب العالمين" آيتين "الرحمن الرحيم" ثلاث آيات ، إلى آخره ، قال الحاكم : وعمر بن هارون أصل في السنة ، وإنما أخرجه شاهداً ، انتهى . وهذا ليس بحجة لوجوه : أحدها : أنه ليس بصريح في الجهر ، ويمكن أنها سمعته سراً في بيتها لقربها منه . الثاني : أن مقصودها الإخبار بأنه كان يرتل قراءته حرفاً حرفاً ، ولا يسردها ، وقد رواه هو "أعنى الحاكم" من حديث همام ثنا ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة ، قالت : كانت قراءة النبي ﷺ ، فوصفت "بسم الله الرحمن الرحيم" حرفاً حرفاً ، قراءة بطيئة ، وقال : على شرط الشيخين ، وقال الدارقطني : إسناده صحيح ، ورواه أبو داود (٣) . والترمذي . والنسائي من حديث يعلى بن مملك ، أنه سأل أم سلمة عن قراءة رسول الله ﷺ ، فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح . الثالث : أن المحفوظ فيه ، والمشهور أنه ليس في الصلاة ، وإنما قوله : في الصلاة زيادة من

(١) م ٢٣٢ (٢) قال النووي في "شرح المهدب" ، م ٣٤٦ ، قال أبو محمد : لما وقف رسول الله ﷺ على هذه المقاطع أخبر عنه أن عند كل مقطع آية ، لأنه جمع عليه أصابعه ، فبعض الرواة حين حدث بهذا الحديث قل ذلك ، زيادة في البيان ، وفي عمر بن هارون هذا كلام بعض الحفاظ ، إلا أن حديثه أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" ، م . (٣) في "أبواب الوتر" - باب كيف يستحب الترتيل في القراءة ، م ٢١٤ ، والنسائي في "الصلاة" - في باب تزوين القرآن بالصوت ، م ١٥٨ ، وفي "صلاة الليل" - في باب ذكر صلاة رسول الله ﷺ ، م ٢٤٢ ، والترمذي في "أبواب القراءة" ، م ١١٦ - ج ٢



عمر بن هارون، وهو مجروح، تكلم فيه غير واحد من الأئمة، قال أحمد بن حنبل: لا أروى عنه شيئاً، وقال ابن معين: ليس بشيء، وكذبه ابن المبارك، وقال: قدم عمر بن هارون مكة بعد موت جعفر بن محمد، فزعم أنه رآه وحدث عنه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال صالح: جزرة، كان كذاباً، وسئل عنه ابن المديني، فضغفه جداً، وقال ابن حبان: يروى عن الثقات المعضلات، ويدعى شيوخاً لم يره، وقد رواه الطحاوي<sup>(١)</sup> من حديث حفص بن غياث ثنا أبي عن ابن جريج به، بمثل حديث عمر بن هارون، ثم أخرجه عن ابن أبي مليكة به بلفظ السنن، ثم قال: فقد اختلف الذين رووه في لفظه، فاتقوا أن يكون حجة، وكأنه لم يعتد بمتابعة غياث لعمر بن هارون، لشدة ضعف ابن هارون. الرابع: أن يقال: غاية ما فيه أنه عليه السلام جهر بها مرة أو نحو ذلك، وليس فيه دليل على أن كل إمام يجهر بها في صلاة الجهر دائماً، ولو كان ذلك معلوماً عندهم لم يختلف فيه، ولم يقع فيه شك، ولم يحتج أحد إلى أن يسأل عنه، ولكان من جنس جهره عليه السلام بغيرها، ولما أنكره عبد الله بن المغفل، وعدّه حدثاً، ولكان الرجال أعلم به من النساء، والله أعلم.

حديث آخر، رواه الحاكم في "مستدركه"<sup>(٢)</sup>، والدارقطني في "سننه" من حديث محمد ابن أبي المتوكل بن أبي السري، قال: صليت خلف المعتمر بن سليمان من الصلوات مالا أحصيا: الصبح. والمغرب، فكان يجهر "بسم الله الرحمن الرحيم" قبل فاتحة الكتاب وبعدها، وقال المعتمر: ما آلو أن أقتدى بصلاة أبي، وقال أبي: ما آلو أن أقتدى بصلاة أنس، وقال أنس: ما آلو أن أقتدى بصلاة رسول الله ﷺ، انتهى. قال الحاكم: رواه كلهم ثقات، وهو معارض بما رواه ابن خزيمة في "مختصره". والطبراني في "معجمه" عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يسر "بسم الله الرحمن الرحيم"، في الصلاة. وأبو بكر وعمر، انتهى. وفي الصلاة زادها ابن خزيمة، وله طريق آخر عند الحاكم أيضاً أخرجه عن محمد بن أبي السري ثنا إسماعيل بن أبي أويس ثنا مالك عن حميد عن أنس، قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر. وعمر. وعثمان. وعلي، فكلهم كانوا يجهرون "بسم الله الرحمن الرحيم"، قال الحاكم: وإنما ذكر به شاهداً، قال الذهبي في "مختصره": أما استحي الحاكم يورد في كتابه مثل هذا الحديث الموضوع، فأنا أشهد بالله، والله إنه لكذب، وقال ابن عبد الهادي: سقط منه "لا"، ومحمد بن أبي السري، قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه، فقال: لين الحديث، مع أنه قد اختلف عليه فيه،

(١) ص ١١٧، والحاكم في "المستدرك"، ص ٢٣٢، أي بدون قوله: فعدها آية فيها

(٢) ص ٢٣٣، والدارقطني: ص ١١٦

فقيل عنه كما تقدم ، وقيل عنه : عن المعتمر عن أبيه عن أنس أن النبي ﷺ كان يسر " بيسم الله الرحمن الرحيم " ، وأبو بكر . وعمر ، هكذا أخرجه الطبراني ، وقيل عنه : بهذا الإسناد ، وفيه الجهر ، كما رواه الحاكم ، وقال : رجاله ثقات ، وتوثيق الحاكم لا يعارض ما ثبت في " الصحيح " خلافة ، لما عرف من تساهله ، حتى قيل : إن تصحيحه دون تصحيح الترمذى . والدارقطنى ، بل تصحيحه كتصحيح الترمذى ، وأحياناً يكون دونه ، وأما ابن خزيمة . وابن حبان فتصحيحهما أرجح من تصحيح الحاكم بلا نزاع ، فكيف تصحيح البخارى . ومسلم ، كيف ! وأصحاب أنس الثقات الأثبات يروون عنه خلاف ذلك ، حتى أن شعبة سأل قتادة عن هذا ، فقال : أنت سمعت أنساً يذكر ذلك ؟ فقال : نعم ، وأخبره باللفظ الصريح المنافى للجهر ، ونقل شعبة عن قتادة : ما سمعته من أنس في غاية الصحة ، وأرفع درجات الصحيح عند أهله ، فان قتادة أحفظ أهل زمانه ، وإتقان شعبة وضبطه هو الغاية عندهم ، وهذا مما يرد به قول من يزعم أن بعض الرواة روى حديث أنس بالمعنى الذى فهمه من قوله : كانوا يستفتحون الصلاة " بالحمد لله رب العالمين " ، ففهم من هذا نفي قراءتها ، فرواه من عنده ، فان هذا قول من هو أبعد الناس علماً برواية هذا الحديث ، وألفاظهم الصريحة التى لا تقبل التأويل . وبأنهم من العدالة والضبط من الغاية التى لا تحتمل المجازفة ، أو أنه مكابر صاحب هوى ، فيتبع هواه ، ويدع موجب الدليل ، والله أعلم .

وله طريق آخر عند الخطيب عن ابن أبى داود عن ابن أخى ابن وهب عن عمه عن العمرى . ومالك . وابن عينة عن حميد عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يجهر " بيسم الله الرحمن الرحيم " فى الفريضة ، انتهى . قال ابن عبد الهادى : سقط منه " لا " كما رواه الباغندى (١) . وغيره عن ابن أخى ابن وهب ، هذا هو الصحيح ، وأما الجهر فلم يحدث به ابن وهب قط ، ويوضحه أن مالكا رواه فى " الموطأ " عن حميد عن أنس ، قال : قتت وراء أبى بكر الصديق . وعمر . وعثمان ، فكلهم لا يقرأ " بسم الله الرحمن الرحيم " إذا افتتحوا الصلاة ، قال ابن عبد البر فى " التقيص " : هكذا رواه عن جماعة موقوفا ، ورواه ابن أخى ابن وهب عن مالك . وابن عينة . والعمرى عن حميد عن أنس مرفوعا ، فقال : إن النبي ﷺ . وأبا بكر . وعمر . وعثمان لم يكونوا يقرءون ، قال : وهذا خطأ من ابن أخى ابن وهب فى رفعه ذلك عن عمه عن مالك ، فصار هذا الذى رواه الخطيب خطأ على خطأ ، والصواب فيه عدم الرفع . وعدم الجهر ، والله أعلم ، وذكر الخطيب . وغيره لحديث أنس طرقاً أخرى : فيها الجهر ، إلا أنه ليس فيها قوله : فى الصلاة ، فلا حجة فيها ، وهو الصحيح عن أنس ،

(١) ونسخة " الباغدى " ، كما فى " الراية " ، ص ٧٤



كما رواه البخارى (١) عن أنس أنه سئل عن قراءة النبي ﷺ، فقال: كانت مداً، ثم قرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" بمدّ "بسم الله" ومدّ "الرحمن" ومدّ "الرحيم"، وروى مسلم عنه (٢) أيضاً، قال: نزلت على أنفأ سورة، فقرأ: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم، إنا أعطيناك الكوثر﴾ إلى آخرها، وهذا هو الصحيح عن أنس أنه روى عن النبي ﷺ قراءة البسملة، وليس فيه ذكر الصلاة أصلاً، ونظيره حديث أم سلية (٣) أنه عليه السلام كان يقرأ: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين﴾ يقطعهما حرفاً حرفاً، وقد تقدم، ويؤيد هذا المعنى حديث سعيد بن جبير، قال: كان رسول الله ﷺ يجهر "ببسم الله الرحمن الرحيم"، بمكة، وكان أهل مكة يدعون مسيلة - الرحمن - فقالوا: إن محمداً يدعو إله اليمامة، فأمر رسول الله ﷺ بإخفائها، فهاجهر بها حتى مات، رواه أبو داود في "مراسيله" والمرسل إذا وجد له ما يوافقه، فهو حجة باتفاق.

حديث آخر، موقوف، ولكنه في حكم المرفوع، أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤): "عن عبد الله بن عثمان بن خيثم أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره أن أنس بن مالك، قال: صلى معاوية بالمدينة صلاة فجر فيها بالقراءة، فبدأ "بسم الله الرحمن الرحيم" لأم القرآن، ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها، حتى قضى تلك الصلاة، ولم يكبر حين يهوى، حتى قضى تلك الصلاة، فلما سلم ناداه من سمع ذاك من المهاجرين. والأنصار، ومن كان على مكانه: يامعاوية، أسرقت الصلاة، أم نسيت؟ أين "بسم الله الرحمن الرحيم"، وأين التكبير إذا خفضت، وإذا رفعت؟ فلما صلى بعد ذلك قرأ: "بسم الله الرحمن الرحيم" للسورة التي بعد أم القرآن، وكبر حين يهوى ساجداً، انتهى. قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ورواه الدارقطني، وقال: رواه كلهم ثقات، وقد اعتمد الشافعي رحمه الله على حديث معاوية هذا في إثبات الجهر، وقال الخطيب: هو أجود ما يعتمد عليه في هذا الباب، والجواب عنه من وجوه: أحدها: أن مداره على عبد الله بن عثمان ابن خيثم وهو وإن كان من رجال مسلم لكنه متكلم فيه، أسند بن عدى إلى ابن معين أنه قال: أحاديثه غير قوية، وقال النسائي: لين الحديث، ليس بالقوى فيه، وقال الدارقطني: ضعيف لينه، وقال ابن المديني: منكر الحديث.

وبالجملة فهو مختلف فيه، فلا يقبل ما تفرد به، مع أنه قد اضطرب في إسناده ومثته، وهو أيضاً من أسباب الضعف، أما في "إسناده" فإن ابن خيثم تارة يرويه عن أبي بكر بن حفص عن أنس،

(١) في "أواخر التفسير"، ص ٧٥٤ (٢) في "باب من قال: البسملة آية من أول السورة"، ص ١٧٢

(٣) عند الحاكم في "المستدرک"، ص ٢٣٢ - ج ١ (٤) ص ٢٣٣ - ج ١

وتارة يرويه عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه<sup>(١)</sup>، وقد رجح الأولى البيهقي في "كتاب المعرفة" لجلالة راويها، وهو ابن جريج، ومال الشافعي إلى ترجيح الثانية، ورواه ابن خيثم أيضاً عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن جده، فزاد ذكر الجدة كذلك، ورواه عنه إسماعيل بن عياش، وهي عند الدارقطني، والأولى عنده. وعند الحاكم، والثانية عند الشافعي، وأما "الاضطراب في مثله" فتارة يقول: صلى، فبدأ "بسم الله الرحمن الرحيم" لأم القرآن، ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها، كما تقدم عند الحاكم، وتارة يقول: فلم يقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" حين افتتح القرآن، وقرأ بأم الكتاب، كما هو عند الدارقطني في رواية إسماعيل بن عياش، وتارة يقول: فلم يقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم" لأم القرآن ولا للسورة التي بعدها، كما هو عند الدارقطني في رواية ابن جريج، ومثل هذا الاضطراب في السند والمتمن بما يوجب ضعف الحديث، لأنه مشعر بعدم ضبطه. الوجه الثاني: أن شرط الحديث الثابت أن لا يكون شاذاً. ولا معللاً، وهذا شاذ معلل، فإنه مخالف لما رواه الثقات الأنبات عن أنس، وكيف يروى أنس مثل حديث معاوية هذا محتجاً به، وهو مخالف لما رواه عن النبي ﷺ. وعن خلفائه الراشدين، ولم يعرف عن أحد من أصحاب أنس المعروفين بصحته أنه نقل عنه مثل ذلك، وبما يرد حديث معاوية هذا أن أنساً كان مقياً بالبصرة، ومعاوية لما قدم المدينة لم يذكر أحد علمناه أن أنساً كان معه، بل الظاهر أنه لم يكن معه، والله أعلم. الوجه الثالث: أن مذهب أهل المدينة قديماً وحديثاً ترك الجهر بها، ومنهم من لا يرى قراءتها أصلاً، قال عروة بن الزبير، أحد الفقهاء السبعة: أدركت الأئمة وما يستفتحون القراءة إلا "بالحمد لله رب العالمين"، وقال عبد الرحمن بن القاسم: ما سمعت القاسم يقرأ بها، وقال عبد الرحمن الأعرج: أدركت الأئمة وما يستفتحون القراءة إلا "بالحمد لله رب العالمين"، ولا يحفظ عن أحد من أهل المدينة بإسناد صحيح أنه كان يجهر بها إلا شيء يسير، وله عمل، وهذا عملهم يتوارثه آخروهم عن أوّلهم، فكيف ينكرون على معاوية ما هو شبههم؟ هذا باطل. الوجه الرابع: أن معاوية لو رجع إلى الجهر بالبسملة، كما نقلوه، لكان هذا معروفاً من أمره عند أهل الشام الذين صحبوه، ولم ينقل ذلك عنهم، بل الشاميون كلهم خلفاءهم وعلماءهم، كان مذهبهم ترك الجهر بها، وما روى عن عمر ابن عبد العزيز من الجهر بها فباطل لا أصل له. والأوزاعي إمام الشام، ومذهبه في ذلك مذهب مالك، لا يقرأها سراً ولا جهراً، ومن المستبعد أن يكون هذا حال معاوية، ومعلوم أن معاوية قد صلى مع النبي ﷺ، فلو سمع النبي ﷺ يجهر بالبسملة لما تركها حتى ينكر عليه رعيته أنه

(١) وهاتان الروايتان عند الدارقطني: ص ١١٧، وعند الشافعي في "كتاب الأئمة"، ص ٩٣ - ج ١،

وعند البيهقي: ص ٤٩ - ج ٢



لا يحسن يصلي ، وهذه الوجوه من تدبرها علم أن حديث معاوية هذا باطل ، أو مغير عن وجهه ، وقد يتمحل فيه ، ويقال : إن كان هذا الإنكار ، على معاوية محفوظاً ، فأنما هو إنكار لترك إتمام التكبير ، لا لترك الجهر بالبسملة ، ومعلوم أن ترك إتمام التكبير كان مذهب الخلفاء من بني أمية وأمرائهم على البلاد ، حتى أنه كان مذهب عمر بن عبد العزيز ، وهو عدم التكبير حين يهوى ساجداً بعد الركوع ، وحين يسجد بعد القعود ، وإلا فلا وجه للإنكارهم عليه ترك الجهر بالبسملة ، وهو مذهب الخلفاء الراشدين . وغيرهم من أكابر الصحابة ، ومذهب أهل المدينة أيضاً .

وبالجملة ، فهذه الأحاديث كلها ليس فيها صريح صحيح ، بل فيها عدمهما ، أو عدم أحدهما ، وكيف تكون صحيحة ، وليست مخرجة في شيء من الصحيح ، ولا المسانيد ، ولا السنن ، المشهورة ١٤ وفي روايتها الكذابون . والضعفاء . والمجاهيل الذين لا يوجدون في التواريخ ، ولا في كتب الجرح والتعديل ، كعمرو بن شمر . وجابر الجعفي . وحصين بن غرق . وعمرو بن حفص المكي . وعبد الله بن عمرو بن حسان . وأبي الصلت الهروي . وعبد الكريم بن أبي المخارق . وابن أبي علي الأصهباني ، الملقب ” بجراب الكذب “ . وعمر بن هارون البلخي . وعيسى بن ميمون المدني . وآخرون أضربنا عن ذكرهم ، وكيف يجوز أن تعارض برواية هؤلاء ، مارواه البخاري . ومسلم في ” صحيحيهما “ من حديث أنس الذي رواه عنه غير واحد من الأئمة الأثبات : ومنهم قتادة الذي كان أحفظ أهل زمانه ، ويرويه عنه شعبة الملقب بأمر المؤمنين في الحديث ، وتلقاه الأئمة بالقبول ، ولم يضعفه أحد بحجة إلا من ركب هواه ، وحمله فرط التعصب على أن عله ، ورد باختلاف ألفاظه ، مع أنها ليست مختلفة ، بل يصدق بعضها بعضاً ، كما بينا ، وعارضه بمثل حديث ابن عمر الموضوع ، أو بمثل حديث معاوية الضعيف ، ومتى وصل الأمر إلى مثل هذا ، فجعل الصحيح ضعيفاً ، والضعيف صحيحاً ، والمعلل سالماً من التعليل ، والسالم من التعليل معللاً سقط الكلام ، وهذا ليس بعدل ، والله يأمر بالعدل ، وما تحلى طالب العلم بأحسن من الإيصال وترك التعصب ، ويكفي في تضعيف أحاديث الجهر إعراض أصحاب الجوامع الصحيحة ، والسنن المعروفة ، والمانيد المشهورة المعتمد عليها في حجج العلم ، ومسائل الدين ، فالبخاري رحمه الله مع شدة تعصبه وفرط تحمله على مذهب أبي حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً ، ولا كذلك مسلم رحمه الله ، فأنهما لم يذكر في هذا الباب إلا حديث أنس الدال على الإخفاء ، ولا يقال في دفع ذلك : إنهما لم يلتزما أن يودعا في ” صحيحيهما “ كل حديث صحيح ، يعني فيكونان قد تركا أحاديث الجهر في جملة ما تركاه من الأحاديث الصحيحة ، وهذا لا يقوله إلا سخيف أو مكابر ، فان مسألة

الجهر بالبسملة من أعلام المسائل ومعضلات الفقه ، ومن أكثرها دورانا في المناظرة وجولانا في "المصنفات" ، والبخارى كثير التبع لما يرد على أبي حنيفة من السنة ، فيذكر الحديث ، ثم يعرض بذكره ، فيقول : قال رسول الله ﷺ : كذا وكذا ، وقال بعض الناس : كذا وكذا ، يشير ببعض الناس إليه ، ويشنع لمخالفة الحديث عليه ، وكيف يخلى كتابه من أحاديث الجهر بالبسملة ، وهو يقول في أول كتابه : "باب الصلاة من الإيمان" ، ثم يسوق أحاديث الباب ، ويقصد الرد على أبي حنيفة ؟ قوله : إن الأعمال ليست من الإيمان ، مع غموض ذلك على كثير من الفقهاء ، ومسألة الجهر يعرفها عوام الناس ورعاهم ، هذا مما لا يمكن ، بل يستحيل ، وأنا أحلف بالله ، وبالله لو اطلع البخارى على حديث منها موافق بشرطه ، أو قريباً من شرطه لم يخل منه كتابه ، ولا كذلك مسلم رحمه الله ، ولئن سلطنا فهذا أبوداود . والترمذى . وابن ماجه . مع اشتغال كتبهم على الأحاديث السقيمة ، والاسانيد الضعيفة لم يخرجوا منها شيئاً ، فلولا أنها عندهم واهية بالكلية لما تركوها ، وقد تفرد النسائي منها بحديث أبي هريرة ، وهو أقوى ما فيها عندهم ، وقد بينا ضعفه ، والجواب عنه من وجوه متعددة ، وأخرج الحاكم منها : حديث على . ومعاوية ، وقد عرف تساهله ، وباقيها عند الدارقطنى في "سننه" التى تجمع الأحاديث المعلولة ، ومنبع الأحاديث الغريبة ، وقد بيناها حديثاً حديثاً ، والله أعلم .

الآثار فى ذلك : — فمنها ما رواه البيهقى فى "الخلافيات" . والطحاوى فى "كتاب" من

حديث عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه ، قال : صليت خلف عمر رضى الله عنه ، فجهر "ببسم الله الرحمن الرحيم" ، وكان أبى (١) يجهر بها ، انتهى . وهذا الأثر مخالف للصحيح الثابت عن عمر : أنه كان لا يجهر ، كما رواه أنس ، وقد روى عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن أبيه أيضاً عدم الجهر ، وروى الطحاوى (٢) بإسناده عن أبى وائل ، قال : كان عمر . وعلى لا يجهران "ببسم الله الرحمن الرحيم" ، فان ثبت هذا عن عمر ، فيحمل على أنه فعله مرة ، أو بعض أحيان ، لأحد الأسباب المتقدمة ، والله أعلم .

ومنها ما أخرجه الخطيب من طريق الدارقطنى بسنده عن عثمان بن عبد الرحمن عن الزهرى عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر . وعمر . وعثمان . وعلياً كانوا يجهرون "ببسم الله الرحمن الرحيم" ، انتهى . وهذا باطل ، وعثمان بن عبد الرحمن هو الوقاصى ، أجمعوا على ترك الاحتجاج به ، قال ابن أبى حاتم : سألت أبى عنه ، فقال : كذاب ذاهب الحديث ، وقال ابن حبان : يروى عن الثقات الأشياء الموضوعات لا يحل الاحتجاج به ، وقال النسائى : متروك الحديث .

(١) وكان أبى "أى قال سعيد : وكان أبى ، الخ . كما فى "الدراية" ، (٢) ص ١٢٠ ، وقال فى "الروايد" ، ص ١٠٨ - ج ٢ : رواه الطبرانى فى "الكبير" ، وفيه : أبو سعد البقال ، وهو ثقة ، مدلس ، اه .



ومنها ما أخرجه الخطيب أيضاً عن يعقوب بن عطاء بن أبي رباح عن أبيه ، قال : صليت خلف علي بن أبي طالب ، وعدة من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يجهرون ” بيسم الله الرحمن الرحيم “ ، وهذا أيضاً لا يثبت ، وعطاء بن أبي رباح لم يلحق علياً ، ولا صلى خلفه قط ، والجل فيه على ابنه يعقوب ، فقد ضعفه غير واحد من الأئمة ، قال أحمد بن حنبل : منكر الحديث ، وقال أبو زرعة . وابن معين : ضعيف ، ومشاه ابن عدى ، فقال : يكتب حديثه ، وأما شيخ الخطيب فيه ، فهو أبو الحسين محمد بن الحسن بن أحمد الأصبهاني الأهوازي ، ويعرف بابن أبي علي ، فقد تكلموا فيه ، وذكروا أنه كان يركب الأسانيد ، ونقل الخطيب (١) عن أحمد بن علي الجصاص ، قال : كنا نسمي ابن أبي علي الأصبهاني ” جراب الكذب “ .

ومنها ما أخرجه الخطيب أيضاً من طريق الدارقطني عن الحسن بن محمد بن عبد الواحد ثنا الحسن ابن الحسين ثنا إبراهيم بن أبي يحيى عن صالح بن نبهان ، قال : صليت خلف أبي سعيد الخدري . وابن عباس . وأبي قتادة . وأبي هريرة ، فكانوا يجهرون ” بيسم الله الرحمن الرحيم “ ، وهذا أيضاً لا يثبت ، والحسن بن الحسين هو العربي إن شاء الله ، وهو شيعي ضعيف ، أو هو حسين بن الحسن الأشقر ، وانقلب اسمه ، وهو أيضاً شيعي ضعيف ، أو هو مجهول ، وإبراهيم بن أبي يحيى فقد رمى بالرفض والكذب ، وصالح بن نبهان مولى التوءمة ، وقد تكلم فيه مالك . وغيره من الأئمة ، وفي إدراكه للصلاة خلف أبي قتادة نظر ، وهذا الإسناد لا يجوز الاحتجاج به ، وإنما كثر الكذب في أحاديث الجهر على النبي ﷺ . وأصحابه ، لأن الشيعة ترى الجهر ، وهم أكذب الطوائف ، فوضعوا في ذلك أحاديث ، وكان أبو علي بن أبي هريرة ، أحد أعيان أصحاب الشافعي يرى ترك الجهر بها ، ويقول : الجهر بها صار من شعار الروافض ، وغالب أحاديث الجهر نجد في روايتها من هو منسوب إلى التشيع .

ومنها ما أخرجه الخطيب أيضاً عن محمد بن أبي السرى ثنا المعتمر عن حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني ، قال : صليت خلف عبد الله بن الزبير فكان يجهر ” بيسم الله الرحمن الرحيم “ ، وقال : ما يمنع أمراءكم أن يجهروا بها إلا الكبر ، انتهى . قال ابن عبد الهادي : إسناده صحيح ، لكنه يحمل على الإعلام بأن قراءتها سنة ، فإن الخلفاء الراشدين كانوا يسرون بها ، فظن كثير من الناس أن قراءتها بدعة ، فجهر بها من جهر من الصحابة ليعلموا الناس أن قراءتها سنة ، لا أنه فعله دائماً ، وقد ذكر ابن المنذر عن ابن الزبير ترك الجهر ، فالله أعلم ، وأما أقوال التابعين في ذلك فليست بحجة ،

(١) في ” تاريخه “ ، ص ٢١٩ - ج ٢

مع أنها قد اختلفت ، فروى عن غير واحد منهم الجهر ، وروى عن غير واحد منهم تركه ، وفي بعض الأسانيد إليهم الضعفة والاضطراب ، ويمكن حمل جهر من جهر منهم على أحد الوجوه المتقدمة ، والواجب في مثل هذه المسألة الرجوع إلى الدليل ، لا إلى الأقوال ، وقد نقل بعض من جمع في هذه المسألة الجهر عن غير واحد من الصحابة . والتابعين . وغيرهم ، والمشهور عنهم غيره ، كما نقل الخطيب الجهر عن الخلفاء الراشدين الأربعة ، ونقله البيهقي . وابن عبد البر عن عمر . وعلى المشهور عنهم تركه ، كما ثبت ذلك عنهم ، قال الترمذي في ترك الجهر : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من الصحابة : منهم أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . وغيرهم من بعدهم من التابعين ، وبه يقول سفيان الثوري . وابن المبارك . وأحمد . وإسحاق ، وكذلك قال ابن عبد البر : لم يختلف في الجهر بها عن ابن عمر ، وهو الصحيح عن ابن عباس ، قال : ولا أعلم إن اختلف في الجهر بها عن ابن عمر . وشداد بن أوس . وابن الزبير ، وقد ذكر الدارقطني . والخطيب عن ابن عمر عدم الجهر ، وكذلك روى الطحاوي . والخطيب . وغيرهما عن ابن عباس عدم الجهر ، وكذلك ذكر ابن المنذر عن ابن الزبير عدم الجهر ، وذكر ابن عبد البر . والخطيب عن عكرمة الجهر ، وذكر الأثرم عنه عدمه ، وذكر الخطيب . وغيره عن ابن المبارك . وإسحاق الجهر ، وذكر الترمذي عنهما تركه ، كما تقدم ، وذكر الأثرم عن إبراهيم النخعي أنه قال : ما أدركت أحداً يجهر " بيسم الله الرحمن الرحيم " والجهر بها بدعة ، وذكر الطحاوي عن عروة ، قال : أدركت الأئمة وما يستفتحون القراءة إلا " بالحمد لله رب العالمين " ، وقال وكيع : كان الأعمش . وابن أبي خالدة . وابن أبي ليلى . وسفيان . والحسن بن صالح . وعلى بن صالح . ومن أدركنا من مشيختنا لا يجهر " بيسم الله الرحمن الرحيم " ، وروى سعيد بن منصور في " سننه " حدثنا خالد عن حصين عن أبي وائل ، قال : كانوا يسرون البسملة والتعوذ في الصلاة ، حدثنا حماد بن زيد عن كثير بن شظير أن الحسن سئل عن الجهر بالبسملة ، فقال : إنما يفعل ذلك الأعراب ، حدثنا عتاب بن بشير ثنا خصيف عن سعيد ابن جبير ، قال : إذا صليت فلا تجهر " بيسم الله الرحمن الرحيم " واجهر " بالحمد لله رب العالمين " . ملخص مقاله صاحب " التقيح " ، ذكر الأحاديث التي استدلت بها الشافعية ، ثم قال : وهذه الأحاديث في الجملة لا تحسن بمن له علم بالنقل أن يعارض بها الأحاديث الصحيحة ، ولولا أن يعرض للثقة شبهة عند سماعها فيظنها صحيحة لكان الإضراب عن ذكرها أولى ، ويكفي في ضعفها إعراض المصنفين للأسانيد ، والسنن عن جمهورها ، وقد ذكر الدارقطني منها طرفاً في " سننه " فبين ضعف بعضها وسكت عن بعضها ، وقد حكى لنا مشايخنا أن الدارقطني <sup>(١)</sup> لما ورد مصر سأله بعض

(١) قال ابن تيمية في " فتاواه " . ص ٢٧ : من جمع هذا الباب " باب جهر التسمية في الصلاة " ، كالدارقطني .



أهلها تصنيف شيء في الجهر ، فصنف فيه جزءاً ، فاتاه بعض المالكية ، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك ، فقال : كل ما روى عن النبي ﷺ في الجهر فليس بصحيح ، وأما عن الصحابة : فنه صحيح . وضعيف ، ثم تجرد الإمام أبو بكر الخطيب لجمع أحاديث الجهر ، فأزرى على عليه بتغطية ما ظن أنه لا ينكشف ، وقد بينا عللها وخللها ، ثم إنا بعد ذلك نحمل أحاديثهم على أحد أمرين : إما أن يكون جهر بها للتعليم ، أو جهر بها جهراً يسيراً يسمعه من قرب منه ، والمأموم إذا قرب من الإمام أو حاذاه سمع ما يخافه ، ولا يسمى ذلك جهراً ، كما ورد أنه كان يصلي بهم الظهر فيسمعهم الآية والآيتين بعد الفاتحة أحياناً . والثاني : أن يكون ذلك قبل الأمر بترك الجهر ، فقد روى أبو داود بإسناده عن سعيد بن جبير أن النبي ﷺ كان يحجر " بسم الله الرحمن الرحيم " وكان مسيلة يدعى - رحمن اليمامة - ، فقال أهل مكة : إنما يدعو إله اليمامة ، فأمر الله رسوله بإخفائها ، فما جهر بها حتى مات ، فهذا يدل على نسخ الجهر ، قال : ومنهم من سلك في ذلك مسلك البحث والتأويل ، فقال : إن أحاديث الجهر تقدم على أحاديث الإخفاء بأشياء : أحدها : بكثرة الرواة ، فإن أحاديث الإخفاء رواها اثنان من الصحابة : أنس بن مالك . وعبد الله بن مغفل ، وأحاديث الجهر رواها أربعة عشر صحابياً . والثاني : أن أحاديث الإخفاء شهادة على نفي ، وأحاديث الجهر شهادة على إثبات ، والإثبات مقدم على النفي ، كما تقدم قول بلال في صلاة النبي ﷺ في البيت على قول أسامة . وغيره : إنه لم يصل ، قالوا : وبأن أنساً قد روى عنه إنكار ذلك في الجملة ، فروى أحمد<sup>(١)</sup> والدارقطني من حديث سعيد بن يزيد<sup>(٢)</sup> أبي مسيلة<sup>(٣)</sup> ، قال : سألت أنساً أكان رسول الله ﷺ يقرأ " بسم الله الرحمن الرحيم ، أو الحمد لله رب العالمين ؟ " ، قال : إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه ، أو ما سألتني عنه أحد قبلك ، قال الدارقطني : إسناده صحيح ، قلنا : أما اعتراضهم بكثرة الرواة ، فالاعتماد على كثرة الرواة إنما يكون بعد صحة الدليلين ، وأحاديث الجهر ليس فيها صحيح صريح ، بخلافه حديث الإخفاء ، فانه صحيح صريح ثابت مخرج في الصحاح . والمسانيد المعروفة . والسنن المشهورة ، مع أن جماعة من الحنفية لا يرون الترجيح بكثرة الرواة ، وهو قول ضعيف ، لبعد احتمال الغلط على العدد الأكثر ، ولهذا جعلت الشهادة على الزنا أربعة ، لأنه أكبر الحدود ، وأحاديث الجهر ، وإن كثرت رواياتها لكنها كلها ضعيفة ، وكمن حديث كثرت رواياته وتعددت

والخطيب : وغيرهما ، فاتهم جمعوا ما روى ، وإذا سئلوا عن صححتها قالوا ببلوغ علمهم ، كما قال الدارقطني لما دخل مصر ، وسئل أن يجمع أحاديث الجهر بها ، جمعها ، فقيل له : هل فيها شيء صحيح ؟ فقال : أما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا ، وأما عن الصحابة : فنه صحيح . ومنه ضعيف ، اهـ . (١) أحمد : ص ١٦٦ - ج ٣ ، و ص ١٩٠ - ج ٣ عن سعيد ، وفي ص ٢٧٣ - ج ٣ عن قتادة عن أنس ، والدارقطني : ص ١٢٠ (٢) في نسخة - س - " زيد ، (٣) في نسخة " أن مسيلة ،

طرقه ، وهو حديث ضعيف ؟ كحديث : الطير (١) . وحديث : الحاجم والمججوم (٢) . وحديث : من كنت مولاه ، فعلى مولاه (٣) ، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً ، وإنما ترجح بكثرة الرواة إذا كانت الرواة محتجاً بهم من الطرفين ، كترجيح الأئمة رواية من روى عن الزهري حديث : الجامع (٤) ، وذكرهم الترتيب ، وتعليق الحكم على الجامع على رواية من روى عنه التخيير ، وترتيب الحكم على مجرد الفطر من غير ذكر الجامع ، وأحاديث الجهر ليست مخرجة في الصحاح . ولا المسانيد المشهورة ، ولم يروها إلا الحاكم . والدارقطني ، فالحاكم عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة ، بل الموضوعه ، والدارقطني فقد ملا كتابه من الأحاديث الغريبة . والشاذة . والمعلقة ، وكما فيه من حديث لا يوجد في غيره ، وأما الشهادة على النفي فهي وإن ظهرت في صورة النفي ، فمنهاها الإثبات ، بخلاف حديث بلال ، مع أن المسألة مختلف فيها على ثلاثة أقوال : فالأكثر على تقديم الإثبات ، قالوا : لأن المثبت معه زيادة علم ، وأيضاً فالنفي يفيد التأكيد لدليل الأصل ، والإثبات يفيد التأسيس ، والتأسيس أولى . الثاني : أنهما سواء ، قالوا : لأن النافي موافق للأصل ، وأيضاً ، فالظاهر تأخير النافي عن المثبت ، إذ لو قدر مقدماً عليه لكانت فائدته التأكيد ، لدليل الأصل ، وعلى تقدير تأخيره يكون تأسيساً ، فالعمل به أولى . القول الثالث : أن النافي مقدم على المثبت ، وإليه ذهب الآمدي . وغيره ، وقد قدم جماعة من الحذاق : منهم البيهقي النفي على الإثبات في حديث ماعز ، وأنه عليه السلام صلى عليه ، كما رواه البخاري في " صحيحه " (٥) " من حديث جابر ، ورواه أحمد (٦) . وأصحاب السنن ، وقالوا فيه : ولم يصل عليه ، وصححه الترمذي ، وهو الصواب ، والله أعلم ، وأما جمعهم بين الأحاديث بأنه لم

(١) حديث : الطير ، أخرجه الترمذي في " مناقب علي " ، من حديث أنس بن مالك ، وقال : غريب (٢) إن أراد به حديث : أفطر الحاجم والمججوم ، فقد أخرجه الطحاوي : ص ٣٤٩ من حديث أبي موسى . وعائشة . ومقل . وثوبان . وشداد بن أوس . وأبي هريرة ، وفي السنن عن بعض هؤلاء . وفي " المستدرک " ، وابن جارود . والدارمي أيضاً ، وبعض الطرق صححه الحاكم ، والله أعلم (٣) حديث : من كنت مولاه . فعلى مولاه ، أخرجه الترمذي في " مناقب علي " ، من حديث أبي سريجة ، أو زيد بن أرقم . وقال : حسن غريب ص ٢١٣ - ج ٢ (٤) حديث الجامع : أخرجه البخاري في " صحيحه " ، في عشرة مواضع : في " الصوم - في باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء " ، ص ٢٥٦ ، من رواية شعيب . ومنصور . ومعر . وإبراهيم بن سعد . والأوزاعي . وابن عيينة . وليث ، كاهم عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة . وفيها قال رجل : وقعت على امرأتى ، وأنا صائم : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل تجد رقبة » الحديث ، وأخرجه مسلم في " الصوم - في باب تغليط تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم " ، من رواية ابن عيينة . ومنصور . وليث مثله ، ومن رواية مالك عن الزهري : أن رجلاً أفطر في رمضان ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر ، الحديث ، ومن رواية ابن جريج عنه ، أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة ، الحديث . (٥) في " المحاريب - في باب الرجم بالمصلي " ، ص ١٠٧ (٦) في " مسنده " ، ص ٣٢٣ - ج ٣ ، وأبو داود في " الحدود - في باب الرجم " ، ص ٢٦٠ - ج ٢ . والترمذي في " باب من درأ أخذ عن المعترف إذا رجع " ، ص ١٧١ - ج ٢ ، والنسائي في " الجنائز - في باب ترك الصلاة على المرجوم " ، ص ٢٧٨



يسمعه لبعده ، وأنه كان صيياً يومئذ ، فردود ، لأن رسول الله ﷺ هاجر إلى المدينة ، ولأنس يومئذ عشرين ، ومات ، وله عشرون سنة ، فكيف يتصور أن يصلي خلفه عشرين ، فلا يسمعه يوماً من الدهر بجهر ؟! هذا بعيد ، بل مستحيل ، ثم قد روى هذا في زمان رسول الله ﷺ ، فكيف ! وهو رجل في زمن أبي بكر . وعمر ، وكهل في زمان عثمان ، مع تقدمه في زمانهم ، وروايته للحديث ؟! ، وقد روى أنس ، قال : كان رسول الله ﷺ يحب أن يليه المهاجرون والأنصار ليأخذوا عنه ، رواه النسائي . وابن ماجه (١) ، قال النووي في " الخلاصة " إسناده على شرط البخاري . ومسلم ، وأما ما روى من إنكار أنس ، فلا يقاوم ما يثبت عنه خلافه في الصحيح ، ويحتمل أن يكون أنس نسي في تلك الحال ، لكبره ، وقد وقع مثل ذلك كثيراً ، كما سئل يوماً عن مسألة ، فقال : عليكم بالحسن فاسألوه ، فانه حفظ ، ونسينا ، وكمن حدث ونسي ، ويحتمل أنه سأله عن ذكرها في الصلاة أصلاً ، لا عن الجهر بها وإخفائها ، والله أعلم .

ملخص مقاله الحازمي في " الناسخ والمنسوخ " (٢) " اختلف أهل العلم في البسمة ، هل يجهر بها في الصلاة . أو لا ؟ فذهب جماعة إلى الجهر بها ، روى ذلك عن علي . وعمر . وابن عمر . وابن عباس . وعبد الله بن الزبير . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وسعيد بن جبیر ، وإليه ذهب الشافعي . وأصحابه ، وخالفهم في ذلك أكثر أهل العلم ، وقالوا : يسر بها ولا يجهر ، وروى ذلك عن أبي بكر . وعمر . في إحدى الروايتين - وعثمان . وابن مسعود . وعمار بن ياسر . والحكم . وحماة ، وبه قال أحمد . وإسحاق . وأصحاب الحديث ، وقالت طائفة : لا يقرأها سرّاً ولا جهراً ، وبه قال مالك . والاوزاعي ، استدلل القائلون بالإخفاء بالأحاديث الثابتة ، وأكثرها نصوص لا تقبل التأويل ، وهي وإن عارضها أحاديث أخرى ، فأحاديث الإسرار أولى بالتقديم ، لأمريّن : أحدهما : ثبوتها ، وصحة سندها ، ولا خفاء أن أحاديث الجهر لا توازيها في الصحة والثبوت . والثاني : أنها وإن صحت فهي منسوخة ، بما أخبرنا ، وساق من طريق أبي داود ثنا عباد بن موسى ثنا عباد بن العوام عن شريك عن سالم عن سعيد بن جبیر ، قال : كان رسول الله ﷺ يجهر " بيسم الله الرحمن الرحيم " بمكة ، قال : وكان أهل مكة يدعون مسيلة - الرحمن - فقالوا : إن محمداً يدعو إلى إله اليمامة ، فأمر رسول الله ﷺ فأخفاها ، فما جهر بها حتى مات ، انتهى . وهذا مرسل يتقوى بفعل الخلفاء الراشدين ، لأنهم كانوا أعرف بأواخر الأمور ، وأما من ذهب إلى الجهر ، فقال : لا سبيل إلى إنكار ورود الأحاديث في الجانبين ، وكتب السنن . والمسانيد ناطقة بذلك ، ثم يشهد بصحة الجهر آثار الصحابة . ومن

(١) حديث أنس أخرجه الطحاوي : في ص ١٣٣ ، وابن ماجه في " باب من يستحب أن يلي الإمام " ، ص ٧٠ والبيهقي في : ص ٩٧ - ج ٣ ، والحاكم : ص ٢١٨ - ج ١ (٢) في " باب الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وإخفائه " ، ص ٥٦

بعدهم من التابعين ، وهلم جرا ، إلى عصر الأئمة ، وحديث سعيد بن جبير مرسل لا يقوم به حجة ، ثم هو معارض بما أخبرنا ، وساق من طريق الدارقطني ثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن سعيد البزار ثنا جعفر بن عنبسة بن عمرو الكوفي ثنا عمر بن جعفر المكي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ لم يزل يحجر في السورتين ” بسم الله الرحمن الرحيم “ حتى قبض ، انتهى . قال : وطريق الإصناف أن يقال : أما ادعاء النسخ في كلا المذهبين فتعذر ، لأن من شرط النسخ أن يكون له مزية على المنسوخ من حيث الثبوت والصحة ، وقد فقدناها ههنا ، فلا سبيل إلى القول به ، وأما أحاديث الإخفاء ، فهي أمتن ، غير أن هنا شيئاً ، وذلك أن أحاديث الجهر ، وإن كانت مأثورة عن جماعة من الصحابة ، غير أن أكثرها لم يسلم من شوائب الجرح ، كما في الجانب الآخر ، والاعتماد في الباب على رواية أنس بن مالك ، لأنها أصح وأشهر ، ثم الرواية قد اختلفت عن أنس من وجوه أربعة ، وكلها صحيحة : الأول : روى عنه أنه قال : كان النبي ﷺ . وأبو بكر . وعمر . وعثمان يفتحون القراءة ” بالحمد لله رب العالمين “ ، وهذا أصح الروايات عن أنس ، رواه يزيد بن هارون . ويحيى بن سعيد القطان . والحسن بن موسى الأشيب . ويحيى بن السكن أبو عمر الحوضي . وعمر بن مرزوق . وغيرهم عن شعبة عن قتادة عن أنس ، وكذلك روى عن الأعمش عن شعبة عن قتادة ، وثابت عن أنس ، وكذلك رواه عامة أصحاب قتادة عن قتادة : منهم هشام الدستوائي . وسعيد بن أبي عروبة . وأبان بن يزيد العطار . وحامد بن سلمة . وحמיד . وأيوب السختياني . والأوزاعي . وسعيد بن بشير . وغيرهم ، وكذلك رواه معمر . وهمام . واختلف عنهما في لفظه ، قال الدارقطني : وهو المحفوظ عن قتادة . وغيره عن أنس ، وقد اتفق البخاري . ومسلم على إخراج هذه الرواية لسلامتها من الاضطراب ، وقال الشافعي : معناه أنهم كانوا يبدئون بقراءة الفاتحة قبل السورة ، ليس معناه أنهم كانوا لا يقرءون ” بسم الله الرحمن الرحيم “ . الثاني : روى عنه أنه قال : صليت خلف النبي ﷺ . وأبي بكر . وعمر . وعثمان . فلم أسمع أحداً منهم يجهر ” بسم الله الرحمن الرحيم “ ، رواه كذلك محمد بن جعفر . ومعاذ بن معاذ . وحجاج بن محمد . ومحمد بن بكر البرساني . وبشر بن عمر . وقراد أبو نوح . وآدم بن أبي إياس . وعبيد الله بن موسى . وأبو النصر هاشم بن القاسم . وعلي بن الجعد . وخالد بن يزيد المرزحي عن شعبة عن قتادة ، وأكثرهم اضطربوا فيه ، فلذلك امتنع البخاري من إخراجهم ، وهو من مفاريد مسلم . الوجه الثالث : مارواه همام . وجوير بن حازم عن قتادة ، قال : سئل أنس بن مالك ، كيف كانت قراءة النبي ﷺ ، قال : كانت مدأ ، ثم قال : ” بسم الله الرحمن الرحيم “ يمد ” بسم الله “ ويمد ” بالرحمن “ ويمد ” بالرحيم “ ، وقال : وهذا حديث صحيح لا يعرف له علة ، أخرجه



البخارى في صحيحه<sup>(١)</sup>. الوجه الرابع: روى عنه ما أخبرنا، وساق من طريق الدارقطني ثنا أبو بكر يعقوب بن إبراهيم البزار ثنا العباس بن يزيد ثنا غسان بن مضر ثنا أبوسلمة سألت أنس بن مالك أكان رسول الله ﷺ يستفتح "بالحمد لله رب العالمين، أو بيسم الله الرحمن الرحيم"؟، فقال: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه، وما سألتني عنه أحد قبلك، قلت: أكان رسول الله ﷺ يصلي في النعلين؟، قال: نعم. انتهى. قال الدارقطني: إسناده صحيح، فهذه الروايات كلها صحيحة مخرجة في كتب الأئمة، وهي مختلفة، كما ترى، وغير مستبعد وقوع الاختلاف في مثل ذلك، وكم من شخص يتغافل عن أمر هو من لوازمه، حتى لا يلقى إليه بالاً ألبته، ويتنبه لأمر ليس من لوازمه، ويلقى إليه بالله بكليته، ومن أعجب ما اتفق لي أني دخلت جامعاً في بعض البلاد، لقراءة شيء من الحديث، فحضر إلى جماعة من أهل العلم، وهم من المواظبين على الجماعة في الجامع، وكان إمامهم صيئلاً يملأ الجامع صوته، فسألتهم عنه، هل يجهر "بيسم الله الرحمن الرحيم" أو يخفيها؟ فاختلفوا على في ذلك، فقال بعضهم: يجهر بها، وقال بعضهم: يخفيها، وتوقف آخرون، والحق أن كل من ذهب إلى أي هذه الروايات فهو متمسك بالسنة، والله أعلم.

الحديث الثاني عشر: روى عن النبي ﷺ أنه قال: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وسورة معها»، قلت: أخرجه الترمذي. وابن ماجه<sup>(٢)</sup> بمعناه عن أبي سفيان طريف السعدي عن أبي نضرة عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور. وتحريمها التكبير. وتحليلها التسليم، ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد، وسورة، في فريضة، أو غيرها»، انتهى. بلفظ الترمذي، واقتصر ابن ماجه منه على قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد» إلى آخره، ذكره الترمذي في "باب تحريم الصلاة وتحليلها". وابن ماجه في "باب القراءة خلف الإمام"، وسكت عنه الترمذي، وهو معلول بأبي سفيان، قال عبد الحق في "أحكامه": لا يصح هذا الحديث من أجله، ورواه ابن عدي في "الكامل"، وضعف أبا سفيان عن ابن معين، وقال عن النسائي: إنه متروك الحديث، ولفظه: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب والسورة، وفي لفظ: أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب، وماتيسر. وفي لفظ: لا تجزى صلاة إلا بفاتحة الكتاب، ومعها غيرها، وفي لفظ: وسورة في فريضة، أو غيرها، ولئن هو أبا سفيان، وقال: وقد روى عنه الثقات، وإنما أنكر عليه أنه يأتي في المتون بأشياء لا يأتي بها غيره، وأسانيده مستقيمة، انتهى.

(١) في أواخر "التفسير" في باب مد القراءة، ص ٢٥٤ (٢) في "باب تحريم الصلاة وتحليلها"، ص ٣٢،

وابن ماجه في "باب مفتاح الصلاة الطهور"، ص ٢٤، الشطر، وفي "باب القراءة خلف الإمام"، ص ٦١ الشطر الثاني

ورواه ابن أبي شيبة . وإسحاق بن راهويه في "مسنديهما" ، ورواه الطبراني في "مسند الشاميين" عن إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن أبي نضرة به : لا صلاة إلا بأم القرآن ، ومعها غيرها .  
أحاديث الباب : أخرج أبو داود في "سننه (١)" عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد ، قال : أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وماتيسر ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع السادس والأربعين ، من القسم الأول ، ولفظه : أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب ، وماتيسر ، ورواه أحمد . وأبو يعلى الموصلي في "مسنديهما" ، قال الدارقطني في "عله" : هذا يرويه قتادة . وأبو سفيان السعدي عن أبي نضرة مرفوعا ، ووقفه أبو مسلمة عن أبي نضرة ، هكذا قاله أصحاب شعبة عنه ، ورواه زبعة عن عثمان عن عمر عن شعبة عن أبي مسلمة مرفوعا ، ولا يصح رفعه عن شعبة ، انتهى .

حديث آخر ، روى الطبراني في "كتاب مسند الشاميين (٢)" حدثنا أحمد بن أنس بن مالك ثنا محمد بن الخليل الحشني ثنا الحسن بن يحيى الحشني ثنا سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن عبادة بن الصامت ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، وآيتين من القرآن » ، انتهى .

حديث آخر ، رواه أحمد في "مسنده" في حديث المسبىء صلاته : حدثنا يزيد بن هارون ثنا محمد بن عمرو عن علي بن يحيى بن خلاد الزرقى عن أبيه عن رفاعة بن رافع ، قال : جاء رجل ، ورسول الله ﷺ جالس في المسجد ، فصلي قريبا منه ، ثم انصرف إلى رسول الله ﷺ ، فسلم عليه ، فقال رسول الله ﷺ : « أعد صلاتك ، فانك لم تصل ، فرجع فصلي كنحو ما صلى ، ثم انصرف إلى رسول الله ﷺ ، فسلم عليه ، فقال له رسول الله ﷺ : أعد صلاتك ، فانك لم تصل ، فقال : يا رسول الله علمني ، قال : إذا استقبلت القبلة فكبر ، ثم اقرأ بأم القرآن ، ثم اقرأ بما شئت ، فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك ، وامدد ظهرك ، ومكن لركوعك ، فإذا رفعت رأسك ، فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها ، فإذا سجدت فكنس لسجودك ، فإذا رفعت رأسك فاجلس على نخذك اليسرى ، ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة » . انتهى . ورواه أبو داود (٣) عن محمد بن عمرو ، قال بهذه القصة ، قال : إذا قمت فتوجهت إلى القبلة ، فكبر ، ثم اقرأ بأم القرآن ، وبما شاء الله أن تقرأ .

(١) في "باب من ترك القراءة في صلاته" ، ص ١٢٥ (٢) قال في "الزوائد" ، ص ١١٥ - ج ٢ : رواه الطبراني في "الأوسط" ، وفيه الحسن بن يحيى الحشني ، ضعفه النسائي . والدارقطني . ووقفه دحيم . وابرعدي . وابن معين في رواية اه . (٣) في "باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود" ، ص ١٣٢



حديث آخر ، أخرجه ابن عدى فى "الكامل" عن ربيع بن بدر ، ويعرف "بقليله" عن سعيد الجيرى عن أبى العلاء عن أخيه مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عمران بن حصين ، قال : سمعت النبى ﷺ ، يقول : " لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ، وآيتين فصاعداً ، ، انتهى . وضعف الربيع بن بدر عن البخارى . والنسائى . وابن معين .

حديث آخر ، أخرجه ابن عدى أيضاً عن عمر بن يزيد المدائنى عن عطاء عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : " لا يجزى المكتوبة إلا بفاتحة الكتاب ، وثلاث آيات فصاعداً ، ، انتهى . وضعف عمر بن يزيد ، وقال : إنه منكر الحديث .

حديث آخر ، أخرجه أبو نعيم الحافظ فى تاريخ أصبهان - فى ترجمة إبراهيم بن أيوب الفرساني (١) عن أبى مسلم عن الأعمش عن عمار بن عمير عن أبى معمر عن أبى مسعود الأنصارى ، قال : قال رسول الله ﷺ : " لا يجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ، وشىء معها ، ، انتهى . والمصنف رحمه الله استدل بهذا الحديث لمالك على ركنية السورة مع الفاتحة ، واستدل النووى فى "الخلاصة" على عدم وجوبها بحديث عزاه للبخارى . ومسلم (٢) عن أبى هريرة ، قال : فى كل صلاة يقرأ ، فما أسمعننا رسول الله ﷺ أسمعنكم ، وما أئخنى عنا أئخينا عنكم ، وإن لم تزد على أم القرآن أجزاء ، وإن زدت فهو خير ، انتهى . وهذا موقوف .

الحديث الثالث عشر : قال عليه السلام : " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، ، قلت : روى الأئمة الستة فى "كتبهم" (٣) من حديث محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت ، قال : قال رسول الله ﷺ : " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، ، انتهى . ورواه الدارقطنى بلفظ : " لا يجزى صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، ، وقال : إسناده صحيح ، وصححه ابن القطان أيضاً ، وقال : زياد أحد الثقات ، انتهى . وقال صاحب "التنقيح" : انفرد زياد بن أيوب بكونه بلفظ " لا يجزى " ، ورواه جماعة : " لا صلاة لمن لم يقرأ " ، وهو الصحيح ، قال : وكان زياداً رواه بالمعنى ، انتهى . ولما عزا بعض الجاهلين حديث : " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، ، إلى الصحيحين أخذ يتعجب من سوء فهمه ، فقال : والعجب من ابن تيمية كيف عزاه فى "أحكامه"

(١) فى نسخة "الفرسانى" ، (٢) فى "باب القراءة فى الفجر" ، ومسلم فى "باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة" ، ص ١٧٠ - ج ١ (٣) البخارى فى "باب وجوب القراءة للامام والمأموم" ، ص ١٠٤ ، ومسلم فى "باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة" ، ص ١٦٩ ، وأبو داود فى "باب من ترك القراءة فى صلاته" ، ص ١٢٦ ، والترمذى فى "باب لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" ، ص ٣٤ ، والنسائى فى "باب إيجاب قراءة فاتحة الكتاب فى الصلاة" ، ص ١٤٥ ، وابن ماجه فى "باب القراءة خلف الامام" ، ص ٦٠

لدارقطني فقط ، وقال : إسناده صحيح ، وهو في "الصحيحين" ، انتهى كلامه ، والذي عزاه ابن تيمية إنما هو : "لا تجزئ صلاة" ، والله أعلم ، والحديث في "صحيح ابن حبان" بهذا اللفظ ، بغير هذا الإسناد ، قال ابن حبان : أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ثنا محمد بن يحيى الذهلي ثنا وهب ابن جرير ثنا شعبة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : " لا يجزئ صلاة لا يقرأ بفاتحة الكتاب ، قلت : وإن كنت خلف الإمام ؟ قال : فأخذ يدي ، وقال : اقرأ في نفسك ، ، انتهى . قال ابن حبان : لم يقل في خبر العلاء هذا : " لا يجزئ صلاة " ، إلا شعبة ، ولا عنه إلا وهب بن جرير ، انتهى . ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" ، كما تراه ، قاله النووي في "الخلاصة" .

ومن أحاديث أصحابنا حديث أبي هريرة ، رواه البخاري<sup>(١)</sup> ، ومسلم عنه قال : دخل رجل المسجد فصلى ، والنبي ﷺ في المسجد ، ثم جاء إلى النبي ﷺ ، فسلم فرد عليه السلام ، وقال : "ارجع فصل ، فانك لم تصل ، ففعل ذلك ثلاث مرات ، فقال : والذي بعثك بالحق نبياً ما أحسن غير هذا ، فعلني ، فقال : إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ، ، انتهى . والخصم يحمل قوله : ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن "أى بعد الفاتحة" ، وهذا فيه شيء ، لأنه قال : ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ، وهم لا يقولون بوجوب السورة مع الفاتحة ، وكيف لا يذكر له عليه السلام الفاتحة ، وهو في مقام التعليم له أفعال الصلاة ؟ لكن روى أبو داود في "سننه"<sup>(٢)</sup> "حديث المسئء صلاته عن محمد بن عمرو"<sup>(٣)</sup> عن علي بن يحيى بن خلاد<sup>(٤)</sup> عن رفاعه بن رافع ، قال بهذه القصة ، قال : إذا قمت فتوجهت إلى القبلة فكبر ، ثم اقرأ بأم القرآن ، وبما شاء الله أن تقرأ ، وإذا ركعت فضع راحتك على ركبتيك ، وامدد ظهرك ، وإذا سجدت فمكن بسجودك ، وإذا رفعت فاقعد على نخذك اليسرى ، انتهى . وأخرجه عن إسحاق

(١) في "باب وجوب القراءة للإمام والمأموم" ، ص ١٠٥ ، ومسلم في "باب قراءة الفاتحة في كل ركعة" ، ص ١٧٠ ، والنسائي في "باب فرض التكبيرة الأولى" ، ص ١٤١ ، والترمذي في "باب ما جاء في وصف الصلاة" ، ص ٤٠ ، وأبو داود في "باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع" ، ص ١٣٢ ، وأبو ماجه في "باب إتمام الصلاة" ، ص ٧٥ .  
(٢) في "باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود" ، ص ١٣٣ (٣) محمد بن عمرو بن علقمة قد حدث عنه جماعة من الثقات ، كل واحد ينسب عنه بنسخه ، ويعزب بعضهم على بعض (٤) اختلف في هذا الحديث على علي بن يحيى ، روى بعضهم عن رفاعه ، كما هو عند الطحاوي . والدارمي . والنسائي . وأحمد . والحاكم : ص ٣٤١ - ج ١ ، وروى بعضهم عن علي عن أبيه عن رفاعه ، وفي حديث محمد بن عمرو عن أبي داود ، هكذا : فاسقاط - عن أبيه - في حديث محمد بن عمرو عزوه إلى أبي داود خطأ ، عني ما هو في هامة النسخ ، وفي بعض النسخ - عن علي عن رفاعه - أيضاً



ابن عبد الله بن أبي طلحة عن علي بن يحيى به ، أنه عليه السلام قال : « إنه لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ، ثم يكبر فيحمد الله ويثنى عليه ، ويقرأ بما شاء من القرآن ، ثم يقول : الله أكبر ، ويركع ، الحديث ، وأخرجه أيضاً عن محمد بن إسحاق عن علي بن يحيى به بهذه القصة ، قال : « إذا أنت قمت في صلاتك ، فكبر الله عز وجل ، ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن » ، الحديث ، وأخرجه عن إسماعيل بن جعفر عن يحيى بن علي بن يحيى به بهذه القصة ، قال فيه : فتوضأ كما أمرك الله ، ثم أقم وكبر ، فإن كان معك قرآن فاقرأ به ، وإلا فاحمد الله ، وكبره ، وهله ، وقال فيه : وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك ، انتهى .

حديث آخر ، روى الطبراني في "معجمه الوسط" (١) من حديث إبراهيم بن طهمان عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الكريم عن أبي عثمان عن أبي هريرة ، قال : أمرني رسول الله ﷺ ، أن أنادي في أهل المدينة : أن لا صلاة إلا بقراءة ، ولو بفاتحة الكتاب ، انتهى . وقال : لم يروه عن الحجاج بن أرطاة إلا ابن طهمان ، انتهى .

طريق آخر أخرجه أبو محمد الحارثي في "مسنده" ، وابن عدي عن أحمد بن عبد الله بن محمد الكوفي المعروف بالجلال ثنا نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك ثنا أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة ، قال : نادى منادى رسول الله ﷺ : لا صلاة إلا بقراءة ، ولو بفاتحة الكتاب ، انتهى .

حديث آخر أخرجه أيضاً عن الجلال ثنا إبراهيم بن الجراح الكوفي ثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ ، أنه قال : لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، أو غيرها ، انتهى . وكلاهما ضعيف بالجلال ، قال ابن عدي : حدث بمنابر كبير لأبي حنيفة ، وهي أباطيل ، انتهى . وذكر النووي في "الخلاصة" هذين الحديثين وضعفهما ، وذكر أثرين : أحدهما : عن أبي سلية (٢) ، ومحمد بن علي أن عمر بن الخطاب صلى المغرب فلم يقرأ ، فقيل له ، قال : كيف كان الركوع والسجود ؟ قالوا : حسناً ، قال : فلا بأس ، انتهى . قال : وهذا منقطع ، لأنهما لم يدركا عمر ، قال : وفي رواية للبيهقي موصولة أن عمر أعاد الصلاة . الثاني : عن الحارث عن علي أن رجلاً ، قال له : صليت ولم أقرأ ، فقال له : أتممت الركوع والسجود ؟ قال : نعم ، قال : تمت صلاتك ، انتهى . قال : والحارث يجمع على ضعفه ، فانه كان كذاباً ، انتهى .

(١) أخرج أبو داود حديث أبي هريرة هذا من طريق جعفر بن ميمون عن أبي عثمان به في "باب من ترك القراءة في صلاته" ، ص ١٢٥ ، وفيه : « إلا بقرآن ، ولو بفاتحة الكتاب ، فاذا » ، وأخرجه الحاكم : ص ٢٣٩ - ج ١ ، وقال : جعفر بن ميمون من ثقات البصريين ، اه . وصححه الذهبي (٢) البيهقي في : ص ٣٨١ - ج ٢ ،

الحديث الرابع عشر : قال عليه السلام : « إذا آمن الإمام فأمنوا » ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في « كتبهم »<sup>(١)</sup> عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا آمن الإمام فأمنوا » ، فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ماتقدم من ذنبه » ، قال ابن شهاب<sup>(٢)</sup> : وكان رسول الله ﷺ يقول : « آمين » ، انتهى . ولفظ النسائي . وابن ماجه<sup>(٣)</sup> فيه : « إذا آمن القارىء » ، وزاد فيه البخارى في « كتاب الدعوات »<sup>(٤)</sup> : « فان الملائكة تؤمن » ، فمن وافق تأمينه ، الحديث ، وهو عند ابن حبان في « صحيحه » : « فان الملائكة تقول : آمين » ، قال ابن حبان : يريد أنه إذا آمن كتأمين الملائكة من غير إعجاب ولا سمعة ولا رياء ، خالصاً لله تعالى ، فانه حيثئذ يغفر له ، انتهى . قلت : هذا التفسير يندفع بما في « الصحيحين » عن مالك عن أبي الزيات عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « إذا قال أحدكم : آمين » ، وقالت الملائكة في السماء ، فوافقت إحداها الأخرى غفر له ماتقدم من ذنبه » ، انتهى . وزاد فيه مسلم : « إذا قال أحدكم في الصلاة ، ولم يقلها البخارى . وغيره<sup>(٥)</sup> » ، وهي زيادة حسنة ، نبه عليها عبدالحق في « الجمع بين الصحيحين » ، وفي هذه اللفظة فائدة أخرى ، وهي : اندراج المنفرد فيه ، وغير هذا اللفظ إنما هو في الإمام ، أو في المأموم ، أو فيهما ، والله أعلم .

الحديث الخامس عشر : قال عليه السلام : « إذا قال الإمام ( ولا الضالين ) فقولوا : آمين » ، وفي آخره : « فان الإمام يقولها » ، قلت : رواه النسائي في « سننه » أخبرنا إسماعيل بن مسعود نايزيد بن زريع حدثني معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قال الإمام : ( غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) فقولوا : آمين » ، فان الملائكة تقول : آمين ، وإن الإمام يقول : آمين<sup>(٦)</sup> ، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ماتقدم من ذنبه » ، انتهى . ورواه عبد الرزاق في « مصنفه » أخبرنا معمر به ، ومن طريق عبد الرزاق رواه ابن حبان في « صحيحه » في النوع الأول ، من القسم الأول ، بسنده ومثته ، والحديث في « الصحيحين » ليس فيه : « فان الإمام يقول : آمين » ، أخرجه البخارى . ومسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة ،

(١) البخارى في « الدعوات » - في باب التأمين ، ص ٩٤٧ ، ومسلم في « باب التسبيح والتحميد والتأمين » ، ص ١٧٦ ، والنسائي في « باب الأمر بالتأمين خلف الامام » ، ص ١٤٧ ، وأبو داود في « باب التأمين وراء الامام » ، ص ١٤٢ ، والترمذى في « باب فصل التأمين » ، ص ٣٤ ، وابن ماجه في « باب الجهر بالتأمين » ، ص ٦١ .  
(٢) هذه الزيادة عند مسلم . وأبي داود (٣) في « باب جهر الامام بالتأمين » ، ص ١٤٧ ، وابن ماجه : ص ٦١ .  
(٤) وابن ماجه في « باب الجهر بالتأمين » ، ص ٦١ ، والنسائي : ص ١٤٧ (٥) أخرج البخارى هذا الحديث في « الصلاة » - في باب فصل التأمين ، ص ١٠٨ (٦) « الامام يقول : آمين » ، رواه أحمد في « مسنده » ، ص ٢٧٠ - ج ٢ ، والدارمي : ص ١٤٧ ، والنسائي : ص ١٤٧ .



قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قال الإمام : ﴿ ولا الضالين ﴾ فقولوا : آمين ، فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له » . انتهى . بلفظ البخارى ، ولفظ مسلم <sup>(١)</sup> ، قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا ، يقول : « لا تبادروا الإمام ، إذا كبر فكبروا ، وإذا قال : ﴿ ولا الضالين ﴾ ، فقولوا : آمين ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد » ، انتهى . وأخرجه مسلم <sup>(٢)</sup> أيضاً عن حطان بن عبد الله عن أبي موسى ، أنه قال : خطبنا رسول الله ﷺ فعلمنا صلاتنا ، وبين لنا سنتنا ، فقال : « إذا صليتم فأقيموا صفوفكم ، ثم ليؤمكم أحدكم ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قال : ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ ، فقولوا : آمين يحبك الله » ، الحديث . قوله : لما روينا من حديث ابن مسعود " يعنى قوله : أربع يخفين الإمام " وذكر منها " آمين " ، وقد تقدم الكلام عليه .

ومن أحاديث الباب ما رواه أحمد . وأبو داود الطيالسى . وأبو يعلى الموصلى فى " مسانيدهم " . والطبرانى فى " معجمه " . والدارقطنى فى " سننه " <sup>(٣)</sup> . والحاكم فى " المستدرک " من حديث شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر أبى العنيس عن علقمة بن وائل عن أبيه أنه ﷺ صلى ، فلما بلغ ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ ، قال : آمين ، وأخفى بها صوته ، انتهى . أخرجه الحاكم <sup>(٤)</sup> فى " كتاب القراءة " ولفظه : وخفض بها صوته ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . وقال الدارقطنى : هكذا قال شعبة ، وأخفى بها صوته ، ويقال : إنه وهم فيه ، لأن سفيان الثورى . ومحمد بن سلمة بن كهيل . وغيرهما روه عن سلمة ، فقالوا : ورفع بها صوته ، وهو الصواب ، انتهى . وطعن صاحب " التتقيق " فى حديث شعبة هذا بأنه قد روى عنه خلافة ، كما أخرجه البيهقى فى " سننه " عن أبى الوليد الطيالسى ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل ، سمعت حجراً أبا عنيس يحدث عن وائل الحضرمى أنه صلى خلف النبى ﷺ ، فلما قال : ﴿ ولا الضالين ﴾ قال : آمين ، رافعاً بها صوته ، قال : فهذه الرواية توافق رواية سفيان ، وقال البيهقى فى " المعرفة " : إسناد هذه الرواية صحيح ، وكان شعبة يقول : سفيان أحفظ ، وقال يحيى القطان . ويحيى بن معين : إذا خالف شعبة سفيان ، فالقول قول سفيان ، قال : وقد أجمع الحفاظ : البخارى . وغيره على أن شعبة أخطأ ، فقد روى من أوجه : فخر بها ، انتهى . وقال ابن القطان فى " كتابه " : هذا الحديث فيه أربعة أمور : أحدها : اختلاف سفيان . وشعبة ، فشعبة يقول : خفض ، وسفيان الثورى يقول : رفع . الثانى : اختلافهما فى حجر ، فشعبة يقول : حجر أبو العنيس ، والثورى يقول : حجر بن عنيس ، وصوب البخارى . وأبوزرعة قول الثورى ، ولا أدرى لم لم يصوبا قولهما جميعاً حتى يكون

(١) فى " باب اتمام الامام وللمأموم " ، ص ١٧٧ (٢) فى " باب التشهد فى الصلاة " ، ص ١٧٤

(٣) ص ١٢٤ (٤) فى " أوائل التفسير " ، ص ٢٣٢

حجر بن عنبس أبا العنبس ١٤ اللهم إلا أن يكون البخارى . وأبوزرعة قد علما له كنية أخرى .  
 الثالث : أن حجراً لا يعرف حاله ، فإن المستور الذى روى عنه ، أكثر من واحد مختلف فى قبول  
 حديثه ، للاختلاف فى ابتغاء مزيد العدالة بعد الإسلام . والرابع : اختلافهما (١) أيضاً ، فجعله  
 الثورى من رواية حجر عن وائل ، وجعله شعبة من رواية حجر عن علقمة بن وائل ، وصحح  
 الدارقطنى رواية الثورى ، وكأنه عرف من حال حجر الثقة ، ولم يره منقطعاً ، بزيادة شعبة - علقمة  
 ابن وائل - فى "الوسط" ، وهذا هو الذى حمل الترمذى على أن حسنه ، والحديث إلى الضعف  
 أقرب منه إلى الحسن ، انتهى كلامه . وهذا الذى قال ابن القطان تفقهاً ، قاله ابن حبان صريحاً (٢)  
 فقال فى "كتاب الثقات" : حجر بن عنبس أبو العنبس الكوفى ، وهو الذى يقال له : حجر  
 أبو العنبس ، يروى عن على . ووائل بن حجر ، روى عنه مسلمة بن كهيل ، انتهى .  
 واعلم أن فى الحديث علة أخرى ذكرها الترمذى فى "علله الكبير" ، فقال : سألت محمد بن  
 إسماعيل ، هل سمع علقمة من أبيه ؟ فقال : إنه ولد بعد موت أبيه لسته أشهر ، انتهى .

أحاديث الخصوم : أخرج أبو داود . والترمذى عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر  
 ابن عنبس عن وائل بن حجر ، واللفظة لأبى داود ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا قرأ :  
 ﴿ ولا الضالين ﴾ قال : آمين ، ورفع بها صوته ، انتهى . ولفظ الترمذى : ومدّ بها صوته ، وقال :  
 حديث حسن ، ورواه شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر أبى العنبس عن علقمة بن وائل عن  
 أبيه ، وقال فيه : وخفض بها صوته ، قال : وسمعت محمداً يقول : حديث سفيان أصح من حديث  
 شعبة ، وأخطأ فيه شعبة فى مواضع : فقال : عن حجر أبى العنبس ، وإنما هو حجر بن العنبس ، ويكنى  
 أبا السكن ، وزاد فيه : عن علقمة ، وليس فيه علقمة ، وإنما هو حجر بن عنبس عن وائل ، وقال :

(١) هذه العلة مدفوعة ، لأن حجراً سمع الحديث عن علقمة عن وائل ، وسمعه من وائل نفسه أيضاً ، قاله البيهقى :  
 ص ٥٧ - ج ٢ ، قلت : وأخرج أبو داود الطيالسى فى "مستدركه" ، ص ١٣٨ : حدثنا شعبة ، قال : أخبرنى  
 سلمة بن كهيل ، قال : سمعت حجراً أبا العنبس ، قال : سمعت علقمة بن وائل يحدث عن وائل ، وقد سمعت من وائل  
 أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قرأ : ﴿ ولا الضالين ﴾ قال : آمين ، خفض بها  
 صوته ، اه . وفى "البيهقى" ، فى هذا الحديث ، وقد اختصره ، قال : أخبرنى سلمة بن كهيل ، قال : سمعت حجراً  
 أبا العنبس ، قال : سمعت علقمة بن وائل ، وقد سمعه من وائل أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر  
 الحديث ، اه . (٢) قلت : الذى قاله ابن حبان هو منصوص فى رواية الدارقطنى : ص ١٢٧ عن وكيع .  
 والمحاربى قال : ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر أبى العنبس ، وهو ابن العنبس عن وائل بن حجر ، الحديث ،  
 قال الدارقطنى : هذا صحيح ، قال البيهقى ص ٥٧ - ج ٢ : وكذلك ذكره محمد بن كثير عن الثورى ، أى روى  
 محمد بن كثير هذا الحديث عن الثورى ، وقال فيه : حجر أبو العنبس ، كما قال شعبة ، قلت : رواية ابن كثير هذه عند  
 الداريمى : ص ١٤٧ ، وعقد أبى داود فى "باب التأمين" ، ص ١٣٩



ونخفض بها صوته ، وإنما هو : ومدّ بها صوته ، وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث ، فقال : حديث سفيان أصح من حديث شعبة ، انتهى كلام الترمذى .

طريق آخر أخرجه أبو داود . والترمذى عن علي بن صالح ، ويقال : العلاء بن صالح الأسدى عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر عن النبي ﷺ أنه صلى فجر بآمين ، وسلم عن يمينه وشماله ، انتهى . وسكتا عنه .

طريق آخر رواه النسائى<sup>(١)</sup> : أخبرنا قتيبة ثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عبد الجبار<sup>(٢)</sup> ابن وائل عن أبيه ، قال : صليت خلف رسول الله ﷺ ، فلما افتتح الصلاة كبر ورفع يديه حتى حاذيا أذنيه ، ثم قرأ فاتحة الكتاب ، فلما فرغ منها ، قال : آمين ، يرفع بها صوته ، انتهى .

حديث آخر أخرجه أبو داود . وابن ماجه عن بشر بن رافع عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا تلا : ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ قال : آمين ، حتى يسمع من يليه من الصف الأول ، انتهى . زاد ابن ماجه : فيرتج بها المسجد ، ورواه ابن حبان في " صحيحه " في النوع الرابع ، من القسم الخامس ، ولفظه : كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من قراءة أم القرآن ، رفع بها صوته ، وقال : آمين ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک " <sup>(٣)</sup> وقال : على شرط الشيخين ، وليس كما قال ، ورواه الدارقطنى في " سننه " ، وقال : إسناده حسن ، وينظر أسانيدهم الثلاثة ، وبشر بن رافع الحارثى ضعفه البخارى . والترمذى . والنسائى . وأحمد . وابن معين . وابن حبان ، وقال ابن القطان في " كتابه " : بشر بن رافع أبو الأسباط الحارثى ضعيف ، وهو يروى هذا الحديث عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة ، وأبو عبد الله هذا لا يعرف له حال ، ولا يروى عنه غير بشر ، والحديث لا يصح من أجله ، انتهى كلامه .

حديث آخر ، روى إسحاق بن راهويه في " مسنده " أخبرنا النضر بن شميل ثنا هارون<sup>(٤)</sup> الأعور عن إسماعيل بن مسلم<sup>(٥)</sup> عن أبي إسحاق عن ابن أم الحصين عن أمه أنها صلت خلف رسول الله ﷺ ، فلما قال : ﴿ ولا الضالين ﴾ قال : آمين ، فسمعتة وهى في صف النساء ، انتهى .

(١) النسائى في " باب رفع اليدين حيال الأذنين " ، ص ١٤٠ ، ومن طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبيه ص ١٤٧ (٢) قال النووى في " شرح المذهب " ، ص ١٠٤ - ج ٣ : الأئمة متفقون على أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه شيئاً ، وقال جماعة منهم : إنما ولد بعد وفاة أبيه بستة أشهر ، اهـ .

(٣) ص ٢٢٣ من حديث أبي هريرة ، وفيه إسحاق بن إبراهيم بن الملاء الزبيدى ضعيف ، وأخرجه الدارقطنى : ص ١٢٧ ، وفيه أيضاً إسحاق المذكور ، قال أبو حازم : لا بأس به ، سمعت ابن معين يثني عليه ، وقال النسائى : ليس بثقة ، وقال أبو داود : ليس بشئ ، كذبه محدث حمص ، محمد بن عوف الطائى " ميزان " ، (٤) هارون : هو ابن موسى الأزدى (٥) إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف " زوائد " ، ص ١١٤ - ج ٢

الحديث السادس عشر : روى عن النبي ﷺ أنه كان يكبر مع كل خفض ورفع ، قلت : رواه الترمذى (١) . والنسائي من حديث أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة . والأسود عن عبد الله بن مسعود ، قال : كان النبي ﷺ يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود ، وأبو بكر . وعمر ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، انتهى . ورواه أحمد . وابن أبي شيبه . وإسحاق بن راهويه . والدارى في " مسانيدهم " . والطبراني في " معجمه " ، ومعناه في " الصحيحين (٢) " عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، قال : كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ، ثم يقول ، وهو قائم : ربنا ولك الحمد ، ثم يكبر حين يهوى ساجداً ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ، ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس ، انتهى . زاد البخارى في لفظ : أن كانت هذه لصلاته عليه السلام حتى فارق الدنيا ، انتهى . وأخرج أيضاً (٣) عن أبي سبله عن أبي هريرة أنه كان يصلى بهم ، فيكبر كلما خفض ورفع ، فلما انصرف قال : إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ، انتهى . وأخرج أيضاً عنه أنه كان يكبر في الصلاة كلما رفع ووضع ، فقلنا : يا أبا هريرة ما هذا التكبير ؟ فقال : إنها صلاة رسول الله ﷺ ، انتهى . وفي " الموطأ (٤) - لمالك " عن ابن شهاب الزهري عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، قال : كان رسول الله ﷺ يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع ، فلم تزل تلك صلاته حتى لقي الله عز وجل ، انتهى .

الحديث السابع عشر : روى أن النبي ﷺ ، قال لأنس : « إذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرّج بين أصابعك » ، قلت : رواه الطبراني في " معجمه الصغير - والوسط " حدثنا محمد ابن صالح بن وليد الترسى ثنا مسلم بن حاتم الأنصارى ثنا محمد بن عبد الله الأنصارى عن أبيه عبد الله بن المثنى عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن أنس بن مالك ، قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة ، وأنا يومئذ ابن ثمان سنين ، فذهبت بي أمي إليه ، فقالت : يا رسول الله إن رجال الأنصار ونسائهم قد أتخفوك ، ولم أجد ما أتخفك إلا ابني هذا ، فاقبله مني يخدمك ماشئت ، قال : نخدمت رسول الله ﷺ عشر سنين ، فلم يضربني ضربة قط ، ولم يسبني ، ولم يعبس

(١) في باب ماجاء في التكبير عند الركوع والسجود ، ص ٣٥ ، والنسائي في باب التكبير للسجود ، ص ١٦٤ ، و ص ١٧٢ ، والطحاوي : ص ١٣٠ ، والدارى : ص ١٤٧ ، والدارقطنى : ص ١٣٦ (٢) في باب التكبير إذا قام من السجود ، ص ١٠٨ (٣) البخارى في تمام التكبير في الركوع ، ص ١٠٨ ، ومسلم في باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع ، ص ١٦٩ (٤) في " الموطأ - لمحمد - في باب افتتاح الصلاة " ، ص ٨٧



في وجهي ، فذكره بطوله ، إلى أن قال : ثم قال لي "يعني النبي ﷺ" : يا بني ! إذا ركعت فضع كفك على ركبتيك ، وأفرج بين أصابعك ، وارفع يديك عن جنبيك ، ، مختصر ، ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" حدثنا يحيى بن أيوب ثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الصدائي ثنا عباد المنقري عن علي بن زيد به .

طريق آخر ، رواه ابن عدى في "الكامل" والعقيلي . وابن حبان في "كتاب الضعفاء" من حديث كثير بن عبد الله أبي هشام الأمل<sup>(١)</sup> ، قال : سمعت أنس بن مالك ، يقول : قال رسول الله ﷺ : يا بني ! إذا تقدمت إلى الصلاة فاستقبل القبلة وارفع يديك عن جنبيك ، وكبر ، واقرأ بما بدا لك ، وإذا ركعت فضع يديك على ركبتيك ، وأفرج بين أصابعك ، وسبح ، وإذا رفعت رأسك ، فأقم صلبك ، وإذا سجدت ، فضع عقيبك تحت إيتيك ، وأقم صلبك ، حتى تضع كل عضو منك مكانه ، ولا تنقر نقر الديك ، ولا تقع إقعاء الكلب ، ولا تبسط ذراعيك بسط الثعلب ، فإن الله لا ينظر إلى من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، ، انتهى . وضعفه ابن عدى ، والعقيلي بكثير بن عبد الله ، وأسندا عن البخاري أنه قال : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على أنس ، قال : ويقال له : كثير بن سليم ، لا يحل كتب حديثه ، انتهى .

طريق آخر ، رواه أبو الوليد محمد بن عبد الله الأزرق في كتابه "تاريخ مكة" : حدثني جدي أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق ثنا عطاء بن خالد المخزومي عن إسماعيل بن رافع عن أنس ابن مالك ، قال : كنت مع رسول الله ﷺ ، في مسجد الحيف ، فجاءه رجلان : أحدهما : أنصاري . والآخر : ثقي ، فتقدم إليه الثقي ، فقال له عليه السلام : يا أخا ثقيف ! سل عن حاجتك ، وإن شئت أخبرتك عنها ، قال : فذاك أعجب إلى يا رسول الله ، قال : جئت تسأل عن صلاتك ، قال : إي ! والذي بعثك بالحق ، قال : فصل أول الليل وآخره ، ونم وسطه ، فإذا قمت إلى الصلاة فركعت ، فضع يديك على ركبتيك ، وفرج بين أصابعك ، ثم ارفع رأسك حتى يرجع كل عضو إلى مفصله ، وإذا سجدت فأمكن جبهتك من الأرض ، ولا تنقر ، وصم الليالي البيض : ثلاث عشرة . وأربع عشرة . وخمس عشرة ، إلى آخره ، وروى نحو هذا الحديث ابن حبان في "صحيحه" ، من حديث ابن عمر ، قال : جاء إلى النبي ﷺ ، رجلان ، فذكره في النوع الثالث والأربعين ، من القسم الثالث ، وكذا الطبراني في "معجمه" .

أحاديث الباب ، في حديث أبي حميد الساعدي في "صفة صلاة النبي ﷺ" ، أنه ركع ،

(١) في نسخة "ابن هشام الأمل" ،

فوضع راحتيه على ركبتيه ، وقد تقدم في أول الباب ، وفي حديث رفاعه بن رافع في حديث :  
المسيء صلاته ، وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك ، رواه أبو داود ، وقد تقدم أيضاً .  
حديث آخر ، أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> . والنسائي عن عطاء بن السائب عن سالم البراد ، قال :  
أتينا عقبة بن عمرو الأنصاري أبا مسعود ، فقلنا له : حدثنا عن صلاة رسول الله ﷺ ، فقام بين  
أيدينا في المسجد ، فكبر ، فلما ركع وضع يديه على ركبتيه ، الحديث ، وفي آخره ، ثم قال : هكذا  
رأينا رسول الله ﷺ يصلي ، مختصر ، ورواهم شيخنا علاء الدين في عزو هذا الحديث للترمذي ،  
مقلداً لغيره في ذلك .

وأما حديث ابن مسعود أنه طبق بين كفيه وأدخلهما بين نخديه ، رواه مسلم<sup>(٢)</sup> ، فمسنوخ  
بما أخرجه في " الصحيحين<sup>(٣)</sup> " عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص ، قال : صليت إلى جنب أبي ،  
فطبقت بين كفي ، ثم وضعتهما بين نخدي ، فهاني أبي ، وقال : كنا نفعله فبيننا عنه ، وأمرنا أن  
نضع أيدينا على الركب ، انتهى . ورواه أصحاب السنن الأربعة أيضاً .

حديث آخر ، دال على النسخ ، رواه الترمذي<sup>(٤)</sup> حدثنا أحمد بن منيع ثنا أبو بكر بن  
عباش ثنا أبو حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي ، قال : قال لنا عمر بن الخطاب : إن الركب سنة  
لكم ، فخذوا بالركب ، انتهى . وقال : حديث حسن صحيح ، وفي الباب عن سعد . وأنس . وأبي حميد .  
وأبي أسيد . وسهل بن سعد . ومحمد بن مسلمة . وأبي مسعود ، انتهى .

الحديث الثامن عشر : روى أن النبي ﷺ كان إذا ركع بسط ظهره ، قلت : وروى  
ابن ماجه في " سننه<sup>(٥)</sup> " أخبرنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي عن عبد الله بن عثمان عن طلحة  
ابن زيد عن راشد ، قال : سمعت وابصة بن معبد ، يقول : رأيت رسول الله ﷺ يصلي ، فكان  
إذا ركع سوّى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر ، انتهى . وروى أبو العباس محمد بن إسحاق  
السراج في " مسنده " حدثنا الحسين بن علي بن يزيد حدثني أبي عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي  
إسحاق عن البراء ، قال : كان النبي ﷺ إذا ركع بسط ظهره ، وإذا سجد وجهه أصابعه قبل  
القبلة ، انتهى . وروى الطبراني في " معجمه<sup>(٦)</sup> " حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا أبو الريع

(١) في " باب من لا يقيم صلبه في الركوع " ، ص ١٣٢ ، والنسائي في " باب مواضع أصابع اليدين في الركوع " ،  
ص ١٥٩ ، والداري : ص ١٥٥ ، والحاكم . ص ٢٢٤ ، وصححه ، والبيهقي : ص ١٢٢ - ج ٢ (٢) في " باب  
الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع " ، ص ٢٠٢ . (٣) في " باب وضع الإصابع على الركب في  
الركوع " ، ص ١٠٩ ، ومسلم في : ص ٢٠٢ (٤) في " باب وضع اليدين على الركبتين " ، (٥) في " باب  
الركوع في الصلاة " ، ص ٦٢ (٦) قال في " الروائد " ، ص ١٢٣ : رواه الطبراني في " الكبير " ، وأبو يعلى ،  
ورجاله موثقون ، اهـ .



الزهراني ثنا سلام الطويل عن زيد العمى عن أبي نضرة عن ابن عباس بمثل حديث وابصة سواء ، وروى في "معجمه الوسط" (١) ، حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا صالح بن زياد السوسي ثنا يحيى بن سعيد القطان عن حماد بن سلمة عن سعيد بن جهمان عن أبي برزة الأسلمي ، قال : كان رسول الله ﷺ ، بمثل حديث وابصة .

الحديث التاسع عشر : روى أن النبي ﷺ ، كان إذا ركع لا يصب رأسه ، ولا يقنعه ، قلت : رواه الترمذى (٢) حدثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا عبد الحميد بن جعفر ثنا محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي ، قال : سمعته ، وهو في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ : أحدهم : أبو قتادة بن ربعي ، يقول : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ ، كان رسول الله ﷺ ، إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ، ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم قال : الله أكبر ، وركع ، ثم اعتدل ، فلم يصب رأسه ، ولم يقنع ، ووضع يديه على ركبتيه ، الحديث ، وقال : حديث حسن صحيح ، ورواه ابن حبان في "صحيحه" في النوع الثالث والأربعين ، من القسم الخامس عن عبد الحميد بن جعفر به ، وأخرج مسلم في "صحيحه" (٣) عن أبي الجوزاء عن عائشة في حديث طويل ، وفيه : وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ، ولم يصبه ، ولكن بين ذلك في "البخاري" (٤) في حديث أبي حميد ، ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ، ثم يعتدل ، فلا يصب رأسه ، ولا يقنع .

الحديث العشرون : قال عليه السلام : « إذا ركع أحدكم ، فليقل في ركوعه : سبحان ربّي العظيم ، ثلاثاً ، وذلك أدناه » ، قلت : أخرجه أبو داود (٥) والترمذى . وابن ماجه عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا ركع أحدكم ، فليقل ثلاث مرات : سبحان ربّي العظيم ، وذلك أدناه ، وإذا سجد ، فليقل : سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات ، وذلك أدناه » ، انتهى . بلفظ أبي داود . وابن ماجه ، ولفظ الترمذى : قال : « إذا ركع أحدكم ، فقال

(١) قال في "الزوائد" ، ص ١٢٣ : رواه الطبراني في "الكبير - وال الأوسط" ، ورجاله ثقات ، اه .  
 (٢) في "باب وصف الصلاة" ، ص ٤٠ ، وتقدم في : ص ١٦٣ (٣) في "باب ما يجمع صفه الصلاة" ، ص ١٩٤ .  
 (٤) حديث أبي حميد ليس في البخاري ، إلا في "باب سنة الجلوس في الشهد" ، ص ١١٤ في موضع واحد ، ولم أجد أنا فيه هذا اللفظ ، والله أعلم ، نعم هذا اللفظ في أبي داود في "باب افتتاح الصلاة" ، ص ١١٣ ، سواء بسواء ، وفي الدارمي : ص ١٦٣ ، وابن ماجه : ص ٧٥ ، بدون قوله : ثم يعتدل ، تبع الحافظ في "الدراية" ، الزيلعي .  
 ص ٧٩ ، وعزاه للبخاري ، وعزاه في "التلخيص" ، ص ٩١ إلى أبي داود ، والله أعلم . (٥) في "باب مقدار الركوع والسجود" ، ص ١٣٦ ، والترمذى في "باب ماجاء في التسبيح في الركوع والسجود" ، ص ٣٥ ، وابن ماجه في "باب التسبيح في الركوع والسجود" ، ص ٦٤ ، والبيهقي : ص ٨٦ - ج ٢

في ركوعه : سبحان ربّي العظيم ، ثلاث مرات ، فقد تم ركوعه ، وذلك أدناه ، وإذا سجد ، فقال في سجوده : سبحان ربّي الأعلى ، ثلاث مرات ، فقد تم سجوده ، وذلك أدناه ، ، انتهى . قال أبو داود : هذا مرسل ، عون لم يدرك عبد الله ، وقال الترمذی : هذا حديث ليس إسناده بمتصل ، عون لم يلق عبد الله ، انتهى . وقال البيهقي أيضاً : إنه لم يدركه ، ونقل عن الشافعي أنه قال : وذلك أدناه "أى أدنى الكمال" ، انتهى .

ومن أحاديث الباب : ما أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> . وابن ماجه عن ابن المبارك عن موسى بن أيوب عن عمه إياس بن عامر عن عقبة بن عامر الجهني ، قال : لما نزلت ﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾ قال لنا رسول الله ﷺ : اجعلوها في ركوعكم ، فلما نزلت ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ قال لنا رسول الله ﷺ : اجعلوها في سجودكم ، انتهى . ورواه ابن حبان في "صحيحه" . والحاكم في "المستدرک" ، قال : وقد اتفقا على الاحتجاج برواية غير إياس بن عامر ، وهو صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، انتهى . ثم أخرجه أبو داود عن الليث بن سعد عن أيوب بن موسى عن رجل من قومه عن عقبة بنحوه ، وزاد فيه : قال : فكان رسول الله ﷺ إذا ركع ، قال : سبحان ربّي العظيم ، وبحمده - ثلاث مرات - وإذا سجد ، قال : سبحان ربّي الأعلى ، وبحمده - ثلاث مرات - قال أبو داود : وهذه الزيادة نخاف أن لا تكون محفوظة ، انتهى . وهذه الزيادة رواها الطبراني في "معجمه" ، ويراجع "المعجم" .

الحديث الحادى والعشرون : روى أبو هريرة أن النبي ﷺ كان يجمع بين الذّكرين "يعنى سمع الله لمن حمده . وربنا لك الحمد" قلت : أخرجه البخارى<sup>(٢)</sup> . ومسلم عن أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ، ثم يقول ، وهو قائم : ربنا ولك الحمد ، ثم يكبر حين يهوى ساجداً ، الحديث ، وقد تقدم بتمامه في حديث : كان يكبر في كل خفض ورفع ، وأخرج البخارى<sup>(٣)</sup> أيضاً عن أبي هريرة ، قال : كان النبي ﷺ إذا قال : سمع الله لمن حمده ، قال : اللهم ربنا ولك الحمد ، انتهى . وأخرج البخارى<sup>(٤)</sup> عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة

(١) في "باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده" ، ص ١٣٣ ، وابن ماجه في "باب التسبيح في الركوع والسجود" ، ص ٦٤ ، والحاكم في "تفسير الواقعة" ، ص ٤٧٧ - ج ٢ ، وقال : صحيح الاسناد ، وفي "الصلاة" ، ص ٢٢٥ ، والطحاوى : ص ١٣٨ ، والطيالسي : ص ١٣٥ ، وأحمد : ص ١٥٥ - ج ٤ ، والبيهقي : ص ٨٦ - ج ٢ (٢) في "باب التكبير إذا قام من السجود" ، ص ١٠٩ ، ومسلم في "باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع" ، ص ١٦٩ (٣) في "باب ما يقول الامام ، ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع" ، ص ١٠٩ (٤) في "باب رفع اليدين في التكبير الأولى مع الافتتاح" ، ص ١٠٢



رفع يديه حذو منكبيه ، وفيه : وكان إذا رفع رأسه من الركوع ، قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، مختصر ، وأخرج مسلم <sup>(١)</sup> عن عبد الله بن أبي أوفى ، قال كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع ، قال : سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السماء والأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، انتهى . وأخرج مسلم <sup>(٢)</sup> عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ كان إذا كبر استفتح ، ثم قال : ﴿ وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيئاً مسلماً وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ﴾ ، لا إله إلا أنت ، أنت ربي ، وأنا عبدك ، ظلمت نفسي ، واعترفت بذنبي ، فاغفر لي ذنوبي جميعاً ، لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها ، لا يصرف سيئها إلا أنت ، تباركت وتعاليت ، أستغفرك وأتوب إليك ، وكان إذا ركع ، قال : اللهم لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظامي وعصبي ، وإذا رفع رأسه من الركعة ، قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ملء السموات والأرض ، وما بينهما ، وملء ما شئت من شيء بعد ، وإذا سجد ، قال : اللهم لك سجدت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره ، وشق سمعه وبصره ، فتبارك الله أحسن الخالقين ، انتهى .

الحديث الثاني والعشرون : قال عليه السلام : « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد ، قلت : روى من حديث أنس ، ومن حديث أبي هريرة ، ومن حديث أبي موسى ، ومن حديث أبي سعيد الخدري .

أما حديث أنس ، فرواه الأئمة الستة في " كتبهم " <sup>(٣)</sup> من حديث ابن شهاب الزهري عن أنس ، قال : سقط رسول الله ﷺ عن فرس فجحش شقه الأيمن ، فدخلنا ، نعوذ ، فحضرت الصلاة ، فصلينا بنا قاعداً وقعدنا ، فلما قضى صلاته ، قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون » ، انتهى .

وأما حديث أبي هريرة ، فأخرجه الجماعة <sup>(٤)</sup> أيضاً إلا ابن ماجه من طريق مالك عن سمي

(١) في " باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع " ، ص ١٩٠ ، وأبو داود : ص ١٣٠ ، وابن ماجه : ص ٦٢

(٢) في " التمجيد - في باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه بالليل " ، ص ٢٦٢ (٣) البخاري في

" باب يروى بالتكبير " ، ص ١١٠ ، ومسلم في " باب اتهام المأموم بالإمام " ، ص ١٧٦ ، والنسائي في " باب

الاتهام بالإمام يصلي قاعداً " ، ص ١٣٣ ، و ص ١٢٨ ، مختصراً ، وأبو داود في " باب الإمام يصلي من قعود " ،

ص ٩٦ ، والترمذي في " باب إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً " ، ص ٤٧ ، وابن ماجه : ص ٦٣ مختصراً .

(٤) البخاري في " باب فضل : اللهم لك الحمد " ، ص ١٠٩ ، ومسلم بغير هذا اللفظ ، وبغير هذا اللفظ في " باب اتهام

عن أبي صالح عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » ، انتهى .

وأما حديث أبي موسى ، فأخرجه مسلم <sup>(١)</sup> . وأبو داود . والنسائي . وابن ماجه . وأحمد عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ ، قال : « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد ، يسمع الله لكم » ، انتهى .

وأما حديث الخدرى ، فأخرجه الحاكم في « المستدرک » <sup>(٢)</sup> عن سعيد بن المسيب عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قال الإمام : الله أكبر ، فقولوا : الله أكبر ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد » ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط البخارى . ومسلم ، ولم يخرجاه ، انتهى .

الحديث الثالث والعشرون : روى أن النبي ﷺ ، قال لأعرابي أخف الصلاة : « قم صل ، فانك لم تصل ، وفي آخره : وما نقصت من هذه شيئاً ، فقد نقصت من صلاتك » ، قلت : أخرجه أبو داود . والترمذى . والنسائي في « كتبهم » ، قال أبو داود <sup>(٣)</sup> : حدثنا القعنبي ثنا أنس بن عياض « ح » وحدثنا ابن المثنى ، حدثني يحيى بن سعيد عن عبيد الله ، وهذا لفظ ابن المثنى : حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ دخل المسجد ، فدخل رجل فصلى ، ثم جاء فسلم على رسول الله ﷺ ، فرد عليه السلام ، وقال : ارجع فصل ، فانك لم تصل ، حتى فعل ذلك ثلاث مرار ، فقال الرجل : والذي بعثك بالحق ما أحسن غير هذا ، فعلمني ، قال : « إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم اجلس حتى تطمئن جالسا ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » ، قال القعنبي : عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وقال في آخره : « فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك ، وما انتقصت من هذا ، فإنما انتقصته من صلاتك » ، انتهى . ثم قال أبو داود : حدثنا عباد بن موسى الحنثلي ثنا إسماعيل « يعنى ابن جعفر » أخبرني يحيى ابن على بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرقى عن أبيه عن جده عن رفاعه بن رافع أن رسول الله ﷺ ،

المأموم بالإمام ،، ص ١٧٧ ، وأبو داود في « باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع » ،، ص ١٣٠ ، والترمذى - بهذا الباب - ص ٣٦ ، والنسائي في « باب قوله : ربنا لك الحمد » ،، ص ١٦٢ (١) في « باب التشهد في الصلاة » ،، ص ١٤٧ ، والنسائي في « باب قوله : ربنا لك الحمد » ،، ص ١٦٢ ، وفي « التشهد » ،، ص ١٧٥ ، وفي « مبادرة الامام » ،، ص ١٣٢ ، وأبو داود في « التشهد » ،، ص ١٤٧ ، و « مستند أحمد » ،، ص ٤٠٩ - ج ٤ ، وابن ماجه (٢) ص ٣١٥ - ج ١ (٣) في « باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود » ،، ص ١٣١



فقص هذا الحديث ، قال فيه : فتوضاً كما أمرك الله ، ثم تشهد فأقم ، ثم كبر ، فان كان معك قرآن فاقراً به ، وإلا فاحمد الله عز وجل وكبره وهله ، وقال فيه : وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك ، انتهى . ورواه الترمذى <sup>(١)</sup> : حدثنا علي بن حجر ثنا إسماعيل بن جعفر عن يحيى بن علي بن يحيى ابن خلاد بن رافع الزرقى عن جده عن رفاعه بن رافع أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد يوماً ، قال رفاعه : ونحن معه ، إذ جاءه رجل كالبدوى ، وصلى ، فأخف صلاته ، ثم انصرف ، فسلم على النبي ﷺ ، فقال له : «وعليك ، ارجع فصل ، فانك لم تصل ، فرجع فصل ، ثم جاء فسلم عليه ، فقال : «وعليك ، ارجع فصل ، فانك لم تصل ، فعل ذلك مرتين ، أو ثلاثاً ، فقال الرجل في آخر ذلك : فأرني وعلمي ، وإنما أنا بشر أصيب وأخطيء ، فقال : أجل ، إذا قمت إلى الصلاة فتوضاً كما أمرك الله به ، ثم تشهد ، فأقم أيضاً ، فان كان معك قرآن فاقراً ، وإلا فاحمد الله وكبره وهله ، ثم اركع فاطمئن راکعاً ، ثم اعتدل قائماً ، ثم اسجد فاعتدل ساجداً ، ثم اجلس فاطمئن جالساً ، ثم قم ، فاذا فعلت ذلك ، فقد تمت صلاتك ، وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك ، ، انتهى . وقال : حديث حسن ، وقد روى عن رفاعه من غير وجه ، انتهى . وقال النسائي <sup>(٢)</sup> : أخبرنا سويد بن نصر ثنا عبد الله بن المبارك عن داود بن قيس حدثني علي بن يحيى بن خلاد بن رافع بن مالك الأنصارى حدثني أبي ، عن عم له بدرى ، قال : كنت مع رسول الله ﷺ ، جالساً في المسجد فدخل رجل ، فصلى ركعتين ، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ ، وقد كان عليه السلام في صلاته ، فرد عليه السلام ، ثم قال له : ارجع فصل ، فانك لم تصل ، فرجع فصل ، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ ، فرد عليه السلام ، ثم قال له : ارجع فصل ، فانك لم تصل ، حتى كان عند الثالثة ، أو الرابعة ، فقال : والذي أنزل عليك الكتاب لقد جهدت ، فأرني ، وعلمي ، قال : «إذا أردت أن تصل ، فتوضاً ، فأحسن وضوءك ، ثم استقبل القبلة فكبر ، ثم اقرأ ، ثم اركع ، حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع ، حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد ، حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع ، حتى تطمئن قاعداً ، ثم اسجد ، حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع ، فاذا آتمت صلاتك على هذا ، فقد تمت ، وما انتقصت من هذا فانما ، تنقصه من صلاتك ، ، انتهى .

والمصنف استدلل بهذا الحديث على عدم فرضية الطمأنينة ، لأنه سماها صلاة ، والباطلة ليست صلاة ، وأولى من هذا أن يقال : إنه وصفها بالنقص ، والباطلة إنما توصف بالزوال .

(١) في «باب وصف الصلاة» ، ص ٤٠ (٢) في «باب أقل ما يجزى به الصلاة» ، ص ١٩٤ ، وأخرجه

في «باب الرخصة في ترك الذكر في الركوع» ، ص ١٦١ ، و «باب الرخصة في ترك الذكر في السجود» ، ص ١٧٠ من حديث رفاعه

واعلم أن أصل الحديث في "الصحيحين" (١) "عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ أبي داود في "المسئ صلاة"، وليس فيه: وما انتقصت من هذا، فانما تنقصه من صلاتك، قال الترمذي فيه: وسعيد المقبري، سمع من أبي هريرة، وروى عن أبيه عن أبي هريرة، واسم أبيه "كيسان"، انتهى. أحاديث الخصوم: أخرج أصحاب السنن الأربعة (٢) عن أبي معمر الأزدي، هو "عبد الله ابن سبرة" عن أبي مسعود عن النبي ﷺ، قال: «لا يجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود»، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، ورواه الدارقطني، ثم البيهقي، وقال: إسناده صحيح، انتهى.

حديث آخر، أخرجه ابن ماجه (٣) عن عبد الله بن بدر أن عبد الرحمن بن علي حدثه أن أباه علي بن شيان حدثه أنه خرج وافداً إلى رسول الله ﷺ، قال: فصلينا خلف رسول الله ﷺ، فلمح بمؤخر عينه إلى رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، فلما انصرف، قال: «يا معشر المسلمين إنه لا صلاة لمن لم يقيم صلبه في الركوع والسجود»، انتهى. ورواه أحمد في "مسنده". وعبد الله بن بدر، وثقه ابن معين. وأبوزرعة. والعجلي، وابن حبان.

حديث آخر، أخرجه البخاري (٤) عن حذيفة أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعاً ولا سجوداً، فلما انصرف من صلاة دعاه حذيفة، فقال له: منذ كم صليت هذه الصلاة، قال: صليتها منذ كذا وكذا، فقال حذيفة: ماصليت لله صلاة، وأحسبه قال: ولو مت مت على غير سنة محمد ﷺ، انتهى.

الحديث الرابع والعشرون: روى أن وائل بن حجر وصف صلاة رسول الله ﷺ، فسجد، وادّعم على راحتيه، ورفع عجيزته، قلت: غريب من حديث وائل، ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" من حديث البراء بن عازب، فقال: حدثنا محمد بن الصباح ثنا شريك عن أبي إسحاق، قال: وصف لنا البراء بن عازب السجود، فسجد، فادّعم على كفيه، ورفع عجيزته،

(١) البخاري في "باب وجوب القراءة للامام والمأموم"، ص ١٠٥، ومسلم في "باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة"، ص ١٢٠، والنسائي في "فرض التكبيرة الأولى"، ص ١٤١، والترمذي في "باب وصف الصلاة"، ص ٤٠ (٢) أبو داود في "باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع"، ص ١٣١، وبهذا الباب في الترمذي: ص ٣٦، والنسائي في "باب إقامة الصلب في الركوع"، ص ١٥٨، وص ١٦٧، وابن ماجه في "باب الركوع في الصلاة"، ص ٦٣، والدارقطني في "باب لزوم إقامة الصلب في الركوع والسجود"، ص ١٣٣، والبيهقي في "باب الطمأنينة في الركوع"، ص ٨٨ - ج ٢ (٣) في "باب الركوع في الصلاة"، ص ٦٣ (٤) في ثلاثة مواضع: منها في "باب إذا لم يتم الركوع"، ص ١٠٩، وفي كلها: ماصليت، عوض: منذ كم صليت؟ وليس فيها: دعاه حذيفة، والله أعلم.



وقال : هكذا كان يفعل رسول الله ﷺ ، انتهى . وأخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> . والنسائي عن شريك عن أبي إسحاق السبيعي عن البراء : أنه وصف فوضع يديه ، واعتمد على ركبتيه ، ورفع عجزته ، وقال : هكذا كان رسول الله ﷺ يسجد ، انتهى . رواه أبو داود عن أبي توبة عن شريك ، والنسائي عن علي بن حجر عن شريك به ، قال النووي في "الخلاصة" : ورواه ابن حبان . والبيهقي<sup>(٢)</sup> ، وهو حديث حسن ، انتهى .

**الحديث الخامس والعشرون :** روى أن النبي ﷺ لما سجد ، وضع وجهه بين كفيه ويديه حذاء أذنيه ، قلت : لم أجده إلا مفرقاً ، فروى مسلم في "صحيحه"<sup>(٣)</sup> صدره الأول من حديث وائل أن النبي ﷺ سجد فوضع وجهه بين كفيه ، مختصر ، وروى إسحاق بن راهويه في "مسنده" بآيه ، فقال : أخبرنا الثوري عن عاصم بن كليب عن أيه عن وائل بن حجر ، قال : رمقت النبي ﷺ ، فلما سجد وضع يديه حذاء أذنيه ، انتهى . وكذلك رواه الطحاوي في "شرح الآثار"<sup>(٤)</sup> ، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الثوري به ، ولفظه : كانت يده حذو أذنيه ، ويعكر على هذا ما رواه البخاري<sup>(٥)</sup> في حديث أبي حميد أنه عليه السلام لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه ، أخرجه عن فليح عن عباس بن سهل عن أبي حميد ، ورواه أبو داود . والترمذي ، ولفظهما : كان إذا سجد مكن أنفه وجهته ، ونحى يديه عن جنبيه ، ووضع كفيه حذو منكبيه ، انتهى . قال شيخنا الذهبي في "ميزانه" : وفليح بن سليمان المدني ، وإن أخرج له الأئمة الستة ، وهو من كبار العلماء ، فقد تكلم فيه ، فضعفه النسائي ، وابن معين . وأبو حاتم . وأبو داود . ويحيى القطان . والساجي ، وقال الدارقطني . وابن عدي : لا بأس به ، انتهى . ويكتب كلام الذهبي في الحديث الذي بعد هذا ، وحديث مسلم يرشد إلى مذهبنا ، قال : من وضع وجهه بين كفيه ، كانت يده حذاء أذنيه ، وأخرج الطحاوي<sup>(٦)</sup> عن حفص بن غياث عن الحجاج عن أبي إسحاق ، قال : سألت البراء بن عازب ، أين كان النبي ﷺ يضع وجهه إذا صلى ؟ قال : بين كفيه ، انتهى . قال الطحاوي<sup>(٧)</sup> من ذهب في رفع

(١) في "باب صفة السجود" ، ص ١٣٧ ، والنسائي أيضاً في "باب صفة السجود" ، ص ١٦٦ ، والطحاوي : ص ١٣٦ (٢) ص ١١٥ - ج ٢ (٣) في "باب وضع اليمنى على اليسرى" ، ص ١٧٣ (٤) ص ١٥١ كلا طرفيه مفرقاً (٥) لم أطلع على هذه الرواية في "البخاري" ، لكنه في أبي داود في "باب افتتاح الصلاة" ، ص ١١٤ من رواية فليح بن عباس عن أبي حميد ، والترمذي في "باب السجود على الجبهة والأتف" ، ص ٣٦ ، والطحاوي : ص ١٥١ مع مغايرة يسيرة ، وبدون : لما ، وكذا البيهقي : ص ١١٢ - ج ٢ (٦) ص ١٠٥ ، والترمذي في "باب أين يضع الرجل وجهه إذا سجد" ، ص ٣٧ ، وقال : حسن غريب ، (٧) قلت : ما قال الطحاوي هو معنى حديث وائل عند ابن جارود في "باب صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم" ، ص ١٠٧ ، قال : فوضع رأسه بين يديه على مثل مقدارهما حين افتتح الصلاة ، اهـ .

اليدين إلى أنهما يكونان حيال المنكبين ، يقول به في حالة السجود ، ومن ذهب إلى أنهما يكونان حيال الأذنين ، يقول به أيضاً في السجود ، ولم يجب الطحاوي عن حديث أبي حميد بشيء .

الحديث السادس والعشرون : روى عن النبي ﷺ أنه واظب على السجود على الجهة والآنف ، قلت : روى البخاري (١) في " صحيحه " من حديث فليح عن عباس بن سهل عن أبي حميد ، قال : ثم سجد ، فأمكن أنفه وجبته من الأرض ، ونحى يديه عن جنبيه ، ووضع كفيه حذو منكبيه ، مختصر ، ورواه أبو داود . والترمذي (٢) . والنسائي ، ولفظهما : أن النبي ﷺ كان إذا سجد ممكن أنفه وجبته ، ونحى يديه عن جنبيه ، ووضع كفيه حذو منكبيه ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

أحاديث الباب : روى أبو يعلى الموصلي في " مسنده " . والطبراني في " معجمه " من حديث الحجاج عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه (٣) قال : كان النبي ﷺ يضع أنفه على الأرض مع جبهته ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الدارقطني (٤) عن أبي قتيبة ثنا سفيان الثوري عن عاصم الآحول عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما يصيب الجبين » ، انتهى . قال الدارقطني : قال لنا أبو بكر : لم يسنده عن سفيان . وشعبة إلا أبو قتيبة ، والصواب عن عاصم عن عكرمة مرسل ، انتهى . قال ابن الجوزي في " التحقيق " . وأبو قتيبة ثقة ، أخرج عنه البخاري ، والرفع زيادة ، وهي من الثقة مقبولة ، انتهى .

حديث آخر أخرجه ابن عدي في " الكامل " عن الضحاك بن جمرة عن منصور بن زاذان عن عاصم البجلي (٥) عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : « من لم يلصق أنفه مع جبهته بالأرض إذا سجد لم تجز صلاته » ، انتهى . وأعله بالضحاك بن جمرة ، أسند إلى النسائي : ليس بثقة ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، انتهى .

(١) لم أفر برواية البخاري ، لكنه في أبي داود في " باب افتتاح الصلاة " ، ص ١١٤ ، وتقدم نحوه في ص ٣٧٥ عزاً إلى البخاري ، ولم أجد ، وتبع الحافظ ابن حجر في " الدراية " ، ص ٨٠ " الزيلعي " ، وعزاه للبخاري . وخالفه في " التلخيص " ، فعزاه لابن خزيمة ، وقال : رواه أبو داود ، دون قوله : من الأرض .  
(٢) في " باب السجود على الجهة والآنف " ، ص ٣٦ (٣) عبد الجبار ، ولم يسمع من أبيه شيئاً .  
(٤) ص ١٣٣ ، وقال في " الزوائد " ، ص ١٢٦ - ج ٢ : عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : من لم يلصق أنفه مع جبهته بالأرض إذا سجد لم تجز صلاته ، رواه الطبراني في " الكبير " - الأوسط ، ورجاله موقوفون ، اهـ . وأخرجه الحاكم في " المستدرک " ، ص ٢٧٠ - ج ١ ، وقال : صحيح على شرط البخاري ، وقال : قد وقفه شعبة عن عاصم ، ثم أخرج حديث شعبة عن عاصم موقوفاً بالأسناد الأول المرفوع ، إلا أنه شعبة ، بدل : سفيان (٥) في نسخة " البلخي " ،



حديث آخر أخرجه الدارقطني عن ناشب بن عمرو الشيباني ثنا مقاتل بن حيان عن عروة عن عائشة ، قالت : أبصر رسول الله ﷺ امرأة من أهله تصلي ، ولا تضع أنفها بالأرض ، فقال : يا هذه ! ضعي أنفك بالأرض ، فانه لا صلاة لمن لم يضع أنفه بالأرض مع جبهته في الصلاة ، ، انتهى . قال الدارقطني : وناشب ضعيف ، ولا يصح مقاتل عن عروة ، انتهى . ليس من أحاديث الباب إلا الأول :

الحديث السابع والعشرون : قال النبي ﷺ : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : وعد منها الجبهة » ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في " كتبهم (١) " عن طاوس عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : على الجبهة . واليدين . والركبتين . وأطراف القدمين » ، انتهى . وفي لفظ لهم : أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء ، فذكرها ، قال في الكتاب : والمذكور فيما روى الوجه في المشهور ، قلت : روى أصحاب السنن الأربعة (٢) من حديث العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب : وجهه . وكفاه . وركبته . وقدماه » ، انتهى . ورواه ابن حبان في " صحيحه " . والحاكم في " المستدرک (٣) " وسكت عنه ، ورواه البزار في " مسنده " بلفظ : أمر العبد أن يسجد على سبعة آراب ، قال البزار : وقد روى هذا الحديث سعد . وابن عباس . وأبو هريرة . وغيرهم ، لا نعلم أحداً قال : آراب ، إلا العباس ، انتهى . قلت : قالها ابن عباس أيضاً ، كما أخرجه أبو داود في " سننه " عنه مرفوعاً : أمرت أن أسجد ، وربما قال : أمر نبيكم أن يسجد على سبعة آراب ، انتهى . وقالها سعد أيضاً ، كما رواه أبو يعلى الموصلي في " مسنده (٤) " والطحاوي في " شرح الآثار " من حديث عبد الله بن جعفر عن إسماعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص عن النبي

(١) البخاري في " باب السجود على سبعة أعظم " ، ص ١١٢ ، ومسلم في " باب أعضاء السجود " ، ص ١٩٣ ، واللفظ له ، وأبو داود في " باب أعضاء السجود " ، ص ١٣٦ ، والنسائي في " باب السجود على اليدين " ، ص ١٦٦ ، والترمذي في " باب السجود على سبعة أعضاء " ، ص ٣٧ ، وابن ماجه في " باب السجود " ، ص ٦٣ (٢) الترمذي في " باب السجود على سبعة أعضاء " ، ص ٣٧ ، وابن ماجه في " باب السجود " ، ص ٦٤ . والنسائي في " باب السجود على القدمين " ، ص ١٦٥ ، و ص ١٦٦ ، وأبو داود في " باب أعضاء السجود " ، ص ١٣٦ ، والطحاوي : ص ١٥٠ ، وحديث عباس صحيحه أبو حاتم ، ذكر ابنه في " الملل " ، ص ٧٥ (٣) قلت : والذي في " المستدرک " ، ص ٢٢٧ من أنه أخرج حديث ابن عمر في الباب ، ثم صححه على شرطهما ، ثم قال : إنما اتفقا على حديث محمد بن إبراهيم التيمي عن عامر بن سعد عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم ، يقول : « إذا سجد العبد سجد معه سبعة أعظم » ، الحديث ، اه : يستدل منه أنه لم يخرج حديث عباس في " المستدرک " ، لأنه يظن أن حديث عباس أخرجه في " الصحيحين " ، والله أعلم (٤) من طريق عامر بن سعد عن أبيه ، وهو وهم ، وإنما رواه عامر عن العباس ، كذا في " الدراية " ، ص ٨٠ ، وفيه موسى بن محمد بن حيان ، ضعفه أبو زرعة ، وضبطه الذهبي " بالجيم " ، " زوائد " ، ص ١٢٤ - ج ١

ﷺ، قال: «أمر العبد أن يسجد على سبعة آراب»، قد كرها بلفظ السنن، وزاد: أيها لم يضعه فقد انتقص، انتهى. وأخطأ المنذرى إذ عزا في «مختصره» هذا الحديث للبخارى، ومسلم، إذ ليس فيهما لفظة: الآراب أصلا.

واعلم أن حديث العباس: «إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب»، عزاه جماعة إلى مسلم: منهم أصحاب «الأطراف». والحميدى في «الجمع بين الصحيحين». والبيهقى في «سننه»<sup>(١)</sup>. وابن الجوزى في «جامع المسانيد - وفي التحقيق»، ولم يذكره عبد الحق في «الجمع بين الصحيحين»، ولم يذكر القاضى عياض لفظة «الآراب» في «مشارك الأنوار» الذى وضعه على ألفاظ البخارى. ومسلم. والموطأ، فأنكره في «شرح مسلم» فقال: قال المازرى: قوله عليه السلام: «سجد معه سبعة آراب»، قال الهروى: «الآراب» الأعضاء، واحدها: أرب، قال القاضى عياض: وهذه اللفظة لم تقع عند شيوخنا فى مسلم، ولا هى فى النسخ التى رأينا، والتى فى «كتاب مسلم» سبعة أعظم، انتهى. والذى يظهر - والله أعلم - أن أحدهم سبق بالوهم، فتبعه الباقر، وهو محل اشتباه، فإن العباس يشبهه بابن عباس، «وسبعة آراب» قريب من «سبعة أعظم».

**الحديث الثامن والعشرون:** روى أن النبى ﷺ كان يسجد على كور عمامته، قلت: روى من حديث أبى هريرة. ومن حديث ابن عباس، ومن حديث عبد الله بن أبى أوفى، ومن حديث جابر، ومن حديث ابن عمر.

وأما حديث، أبى هريرة، فرواه عبد الرزاق فى «مصنفه» أخبرنا عبد الله<sup>(٢)</sup> بن محرز. أخبرنى يزيد بن الأصم أنه سمع أبا هريرة، يقول: كان رسول الله ﷺ يسجد على كور عمامته، قال ابن محرز: وأخبرنى سليمان بن موسى عن مكحول عن النبى ﷺ مثله، انتهى. قال ابن أبى حاتم فى «علة»: قال أبى: هذا حديث باطل، وعبد الله بن محرز ضعيف، انتهى.

وأما حديث ابن عباس، فرواه أبو نعيم فى «الحلية»<sup>(٣)</sup> - فى ترجمة إبراهيم بن أدهم - حدثنا أبو يعلى الحسين بن محمد الزبيرى ثنا أبو الحسن عبد الله بن موسى الحافظ الصوفى البغدادى ثنا لاحق ابن الهيثم ثنا الحسن بن عيسى الدمشقى ثنا محمد بن فيروز المصرى ثنا بقية بن الوليد ثنا إبراهيم بن أدهم عن أبيه آدم بن منصور العجلي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبى ﷺ كان يسجد على كور عمامته، انتهى.

(١) أخرج البيهقى حديث العباس ص ١٠١ - ج ٢، وقال فى آخره: رواه مسلم فى «الصحيح»، عن قتيبة (٢) عبد الله بن محرز «براء مكررة»، واه «دراية»، ص ٨١، وقال ابن أبى حاتم فى «العلل»، ص ١٧٥: قال أبى: هذا حديث باطل، وابن محرز، ضعيف الحديث (٣) أخرجه أبو نعيم ص ٨١، وإسناده ضعيف



وأما حديث ابن أبي أوفى ، فرواه الطبراني في "معجمه الوسط" حدثنا محمد بن محمود الجوهري الأهوازي ثنا معمر بن سهيل ثنا سعيد بن عنبسة (١) عن فائد أبي الورقاء (٢) عن عبد الله ابن أبي أوفى ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يسجد على كور العمامة ، انتهى . قال الطبراني : لا يروى هذا الحديث عن ابن أبي أوفى ، إلا بهذا الإسناد ، تفرد به معمر ، انتهى .

وأما حديث جابر ، فرواه ابن عدي في "الكامل" من حديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي (٣) عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يسجد على كور العمامة ، انتهى . وضعف عمرو بن شمر الجعفي ، من البخاري . والنسائي . وابن معين ، ووافقهم .

وأما حديث أنس ، فرواه ابن أبي حاتم في "كتابہ العلل" (٤) "حدثنا أبي ثنا عبد الرحمن ابن بكير بن الربيع بن مسلم حدثني حسان بن سياه ثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك (٥) أن النبي ﷺ سجد على كور العمامة ، انتهى . ثم قال : قال أبي : هذا حديث منكر ، انتهى .

وأما حديث ابن عمر ، فرواه الحافظ أبو القاسم تمام بن محمد الرازي في "فوائده" أخبرنا محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ثنا أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن أبي الحصين الطرسوسي ثنا كثير بن عبيد ثنا سويد (٦) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يسجد على كور العمامة ، انتهى . قال البيهقي في "المعرفة" : وأما ما روى أن النبي ﷺ كان يسجد على كور عمامته ، فلا يثبت منه شيء ، انتهى . وأخرج البيهقي في "سننه" (٧) عن هشام عن الحسن ، قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يسجدون وأيديهم في ثيابهم ، ويسجد الرجل منهم على عمامته ، انتهى . وذكره البخاري في "صحيحه" تعليقا ، فقال : وقال الحسن : كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ، ويدها في كفه ، انتهى .

وللخصم حديث مرسل أخرجه أبو داود في "مراسيله" عن ابن لهيعة . وعمرو بن الحارث عن بكر بن سواده عن صالح بن حيوان السبائي (٨) أن رسول الله ﷺ رأى رجلا يسجد إلى

(١) ونسخة "سعد"، قال في "الزوائد"، ص ١٣٥ - ج ٢ : سعيد بن عنبسة ، إن كان الرازي ، فهو ضعيف ، وإن كان غيره ، فلا أعرفه ، اهـ . (٢) قلت : وفائد بن عبد الرحمن الكوفي أبو الورقاء المطار متروك ، انهوه "تقريب" ، (٣) ضعف عمرو بن شمر ، وجابر الجعفي كذاب "فتح القدير" ، ص ٢١٤ - ج ١ (٤) ص ١٨٧ قال : حديث منكر ، وحسان بن سياه ضعيف (٥) قال في "الزوائد" ، ص ١٢٦ ، عن كثير بن سليم ، قال : رأيت أنس ابن مالك يسجد على عمامته ، رواه الطبراني في "الكبير" ، وكثير بن سليم ضعيف (٦) سويد بن عبد العزيز واه "دراية" ، ص ٨١ (٧) ص ١٠٦ - ج ٢ (٨) في نسخة "السامي" ، وحيوان "بالمعجمة" ، ويقال : بالمهمله ، والسبائي "بفتح المهملة" ، والوحدة ، مقصوراً ، كذا في "التقريب" ،

جنبه ، وقد اعتم على جبهته ، فحسر رسول الله ﷺ عن جبهته ، انتهى . قال عبد الحق : صالح بن حيوان لا يحتج به ، وهو ” بالحاء المهملة “ ، من قال ” بالحاء المنقوطة “ فقد أخطأ ، ذكره أبو داود ، وليس في هذا المرسل حجة .

**الحديث التاسع والعشرون :** روى عن النبي ﷺ ، أنه صلى في ثوب واحد ، يتقى بفضوله حر الأرض وبردها ، قلت : رواه ابن أبي شيبة في ” مصنفه “ ، حدثنا شريك عن حسين ابن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ ، صلى في ثوب واحد ، يتقى بفضوله حر الأرض ، وبردها ، انتهى . ورواه أحمد . وإسحاق بن راهويه . وأبو يعلى الموصلي في ” مسانيدهم “ . ورواه الطبراني في ” معجمه “ ، ورواه ابن عدى في ” الكامل “ ، وأعله بحسين بن عبد الله ، وضعفه عن ابن معين . والنسائي . وابن المديني ، ثم قال : وهو عندي ممن يكتب حديثه ، فاني لم أجده حديثاً منكراً قد جاوز المقدار ، قال : وهو حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي ، مديني ، يكنى ” أبا عبد الله “ ، انتهى ، وبمعناه ما أخرجه الأئمة الستة في ” كتبهم (١) “ عن بكر بن عبد الله المزني عن أنس ، قال : كنا نصلي مع النبي ﷺ ، في شدة الحر ، فإذا لم يستطع أحد أن يمسك وجهه من الأرض بسط ثوبه ، فسجد عليه ، انتهى . ولفظ البخاري (٢) فيه : كنا نصلي مع النبي ﷺ ، فيضع أحدهما طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود ، انتهى .

**الحديث الثلاثون :** قال عليه السلام : ” وابدأ ضبيك “ ، قلت : قال في الكتاب : ويروى ” وابد “ من الإبداد ، وهو المدة ، والأول من الإبداء ، وهو الإظهار ، انتهى . وهذا حديث غريب ، وهو في ” مصنف عبد الرزاق “ من كلام ابن عمر ، قال : أخبرنا سفيان الثوري عن آدم بن علي البكري ، قال رآني ابن عمر ، وأنا أصلي لا أتجافي (٣) عن الأرض بذراعي ، فقال يا ابن أخي لا تبسط بسط السبع ، وادعهم على راحتك ، وابد ضبيك ، فانك إذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك ، انتهى . ورفع ابن حبان في ” صحيحه “ في النوع الثامن والسبعين ، من القسم الأول ، بلفظ : وجاف عن ضبيك ، وكذلك الحاكم في ” المستدرک (٤) “ ، وصححه كلاهما بتمامه عن ابن عمر مرفوعاً : لا تبسط بسط السبع ، إلى آخره .

**الحديث الحادي والثلاثون :** روى أنه عليه السلام كان إذا سجد جاف ، حتى أن بهمة لو

(١) البخاري في ” التهجد - في باب بسط الثوب في الصلاة لسجود “ ، ص ١٦١ ومسلم في ” باب استعجاب تقديم الظهر في أول الوقت “ ، واللفظ لهما ، إلا أنهما قالاً : أحدهما (٢) هذا اللفظ له في ” باب السجود على الثوب في شدة الحر “ ، ص ٥٦ في ” كتاب - بعد كتاب التيمم “ ، (٣) في نسخة ” أجاب “ ، (٤) ص ٢٤٧



أرادت أن تمر بين يديه لمرت ، قلت : أخرجه مسلم <sup>(١)</sup> عن يزيد بن الأضم عن ميمونة أن النبي ﷺ ، كان إذا سجد جافى ، حتى لو شامت بهمة أن تمر بين يديه لمرت ، انتهى . وهو في "مسند أبي يعلى الموصلي" أن تمر تحت يديه ، ورواه الحاكم في "مستدركه" . والطبراني في "معجمه" ، وقال فيه : بهيمة "بالياء" ، ورأيت على الباء "ضمة" بخط بعض الحفاظ ، تصغير "بهمة" ، وهو الصواب . و"فتح الباء" فيه خطأ ، ورواه البيهقي في "المعرفة" <sup>(٢)</sup> عن الحاكم بسنده في آخره ، وقال فيه : بهيمة "يعنى أن الحاكم رواه بلفظ بهيمة" وسكت الحاكم عنه ، والبهم : بفتح "الباء" صغار أولاد الضأن . والمعز ، واقتصر الجوهرى على أولاد الضأن ، وخصه القاضى عياض بأولاد المعز ، قال الجوهرى : والبهمة : تقع على المذكر والمؤنث ، قال المنذرى في "مختصره" : وفي قوله عليه السلام للراعى : ما ولدت ؟ قال : بهمة ، يدل على أنها اسم للأنثى ، وإلا فقد علم أنها ولدت أحدهما ، رواه أبو داود في "باب الاستئثار" ، من حديث لقيط بن صبرة ، وفيه قصة ، وفي "الصحيحين" <sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن بحنة أن النبي ﷺ ، كان إذا صلى فرّج بين يديه حتى يبدو يياض إبطيه ، انتهى . ولأبى داود <sup>(٤)</sup> عن أحمد بن جزء الصحابى رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ ، كان إذا سجد جافى عضديه عن جنبيه ، حتى نأوى له ، انتهى . قال النووى في "الخلاصة" : وإسناده صحيح .

الحديث الثانى والثلاثون . روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « إذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه ، فليوجه من أعضائه القبلة ما استطاع » ، قلت : غريب ، استدل به المصنف على استحباب توجيه أصابع الرجل إلى القبلة ، وقال النسائى في "سننه" : أخبرنا قتيبة عن الليث عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، قال : من سنة الصلاة <sup>(٥)</sup> أن ينصب القدم

(١) في "باب الاعتدال في السجود" ، ص ١٩٤ ، وقوله : جافى ، ملفق من طريق أخرى (٢) وكذا في "السنن" ، ص ١١٤ - ج ٢ (٣) البخارى في "باب يدي ضبعيه" ، ص ٥٦ ، ومسلم في "باب الاعتدال في السجود" ، ص ١٩٢ (٤) في "باب صفة السجود" ، ص ١٣٧ ، وأحمد : ص ٣١ - ج ٥ (٥) قد سها الحافظ التخرج وإسنادهما الحديث ، فإن هذا الحديث له إسناد آخر غير هذا الذى ذكره ، صورته هكذا : أخبرنا الربيع بن سليمان ، قال : حدثنا إسحاق بن بكر ، قال : حدثني أبي عن عمرو بن الحارث عن يحيى أن القاسم حدثه عن عبد الله . وهو ابن عبد الله بن عمر عن عمر عن أبيه ، قال : سنة الصلاة ، الحديث . وأما الاسناد الذى ذكره الحافظ التخرج ، فهو لحديث آخر قبل هذا الحديث في "باب كيف الجلوس للتمهيد الأول" ، وصورته هكذا : إن من سنة الصلاة أن تصجع رجلك اليسرى وتنصب اليمنى ، اهـ . فبما نظره رحمه الله من إسناد إلى آخر لاتحاد أكثر رواتهما ، وفيه سهو آخر ، وهو أنه ترك يحيى ، وهو فيه ، ولعله من التماسخين ، والله أعلم ، راجع للنسائى : ص ١٧٣ - ج ١ .

النبى واستقبله بأصابعها القبلة ، والجلوس على اليسرى ، انتهى . وبوب عليه ” باب الاستقبال بأطراف القدم القبلة عند القعود للتشهد “ ، وأخرج البخارى فى ” صحيحه (١) “ عن أبى حميد الساعدى كنت أحفظكم لصلاة رسول الله ﷺ ، رأيته إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه ، وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ، ثم هصر ظهره ، فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه ، فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ، ولا قابضهما ، واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة ، فإذا جلس فى الركعتين جلس على رجله اليسرى ، ونصب النبى ، وإذا جلس فى الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى ، وقعد على مقعدته ، انتهى .

الحديث الثالث والثلاثون : قال عليه السلام : « إذا سجد أحدكم ، فليقل فى سجوده : ” سبحان ربى الأعلى “ ، ، تقدم فى الباب .

الحديث الرابع والثلاثون : روى أنه عليه السلام كان يختم بالوتر ” يعنى فى تسبيحات الركوع والسجود “ ، قلت : غريب جداً (٢) ، قوله : ثم يرفع رأسه ويكبر ، لما روينا ، يشير إلى حديث : كان يكبر مع كل خفض ورفع .

الحديث الخامس والثلاثون : قال عليه السلام فى حديث الأعرابى : « ثم ارفع رأسك حتى تستوى جالساً ، ، قلت : تقدم فى حديث المسبىء صلاته ، أخرجه الأئمة الستة عن أبى هريرة ، ولفظهم فيه : ثم اجلس حتى تطمئن جالساً ، وعند النسائى : ثم ارفع رأسك حتى تطمئن قاعداً ، وعند البيهقى : حتى تطمئن جالساً .

الحديث السادس والثلاثون : حديث جلسة الاستراحة ، قلت : أخرجه البخارى (٣) عن مالك بن الحويرث أنه رأى النبى ﷺ إذا كان فى وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً ، انتهى . وأخرجه أيضاً (٤) عن أبى قلابة ، قال : جاءنا مالك بن الحويرث إلى مسجدنا ، فقال : والله إنى لأصلى ، وما أريد الصلاة ، ولكن أريد أن أريكم ، كيف رأيت رسول الله ﷺ يصلى ، قال : فقعد فى الركعة الأولى حين رفع رأسه من السجدة الآخرة ، قال أيوب : فقلت لأبى قلابة : كيف كان يصلى ؟ قال : مثل شيخنا هذا ، وكان الشيخ يجلس إذا رفع رأسه من السجود ، قبل أن ينهض

(١) فى ” باب سنة الجلوس للتشهد “ ، ص ١١٤ (٢) قال فى ” الدراية “ ، : لم أجده ، اهـ . (٣) فى ” باب من استوى قاعداً فى وتر من صلاته ، ثم نهض “ ، ص ١١٣ (٤) البخارى ” فى باب من صلى بالناس ، وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبى صلى الله عليه وسلم “ ، ص ٩٣



في الركعة الأولى ، انتهى . زاد أبو داود (١) فيه : والشيخ هو إمامهم عمرو بن سلمة ، انتهى . قال في الكتاب : وهو محمول على حالة الكبير .

الحديث السابع والثلاثون : روى أبو هريرة أن النبي ﷺ كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ، قلت : أخرجه الترمذي (٢) عن خالد بن إلياس عن صالح مولى التويمة عن أبي هريرة ، قال : كان النبي ﷺ ينهض في الصلاة على صدور قدميه ، انتهى . قال الترمذي : حديث أبي هريرة هذا عليه العمل عند أهل العلم ، وخالد بن إلياس . ويقال : ابن إلياس ، ضعيف عند أهل الحديث ، انتهى . ورواه ابن عدي في " الكامل " ، وأعله بخالد ، وأسند تضعيفه عن البخاري . والنسائي . وأحمد . وابن معين ، قال : وهو مع ضعفه يكتب حديثه ، انتهى . قال ابن القطان في " كتابه " : والامر الذي أعلّ به خالد هو موجود في صالح ، وهو الاختلاط ، قال : فإذن لا معنى لتضعيف الحديث بخالد ، وترك صالح ، قال : وقد ذكر أبو محمد عبد الحق اختلاط صالح ، واعتبار قديم حديثه من حديثه ، وخالد لا يعرف متى أخذ عنه ، انتهى كلامه . وفي " التحقيق - لابن الجوزي " ، قال أحمد : خالد بن إلياس متروك الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، ولا يكتب حديثه ، انتهى .

الآثار في ذلك : أخرج ابن أبي شيبة في " مصنفه " عن عبد الله بن مسعود أنه كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ولم يجلس ، وأخرج نحوه عن علي ، وكذا عن ابن عمر ، وكذا عن ابن الزبير ، وكذا عن عمر ، وأخرج عن الشعبي ، قال : كان عمر . وعلي . وأصحاب رسول الله ﷺ ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم : وأخرج عن النعمان بن أبي عباس ، قال : أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ ، فكان إذا رفع أحدهم رأسه من السجدة الثانية ، في الركعة الأولى . والثالثة نهض كما هو ، ولم يجلس ، انتهى . وأخرجه عبد الرزاق في " مصنفه " عن ابن مسعود ، وعن ابن عباس ، وعن ابن عمر ، وأخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن يزيد أنه رأى عبد الله بن مسعود يقوم على صدور قدميه في الصلاة ، ولا يجلس إذا صلى في أول ركعة حتى يقضى السجود ، وأخرج أيضاً عن عطية العوفي ، قال : رأيت ابن عمر . وابن عباس . وابن الزبير . وأبا سعيد الخدري يقومون على صدور أقدامهم في الصلاة ، انتهى . وقال : هو عن ابن مسعود صحيح ، وعطية لا يحتج به ، انتهى .

الحديث الثامن والثلاثون : روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا ترفع الأيدي إلا في سبعة

(١) في " باب النهوض في الفرد " ، ص ١٢٩ ، وهذا اللط في البخاري أيضاً : ص ١١٤ (٢) في " باب

- بعد باب كيف النهوض من السجود " ، ص ٣٨

مواطن : تكبيرة الافتتاح . وتكبيرة القنوت . وتكبيرات العيدين ، وذكر الأربع في الحج ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، وقد روى من حديث ابن عباس ، ومن حديث ابن عمر بنقص وتغيير ، قال الطبراني في "معجمه (١)" : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى حدثني أبي عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن : حين يفتح الصلاة . وحين يدخل المسجد الحرام ، فينظر إلى البيت . وحين يقوم على الصفا . وحين يقوم على المروة . وحين يقف مع الناس عشية عرفة . ويجمع . والمقامين حين (٢) يرمى الجرة ، ، انتهى . حدثنا أحمد بن شعيب (٣) أبو عبد الرحمن النسائي ثنا عمرو بن يزيد أبو يزيد الجرمي ثنا سيف بن عبيد الله ثنا ورقاء (٤) عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ ، قال : السجود على سبعة أعضاء : اليدين . والقدمين . والركبتين . والجبهة . ورفع الأيدي إذا رأيت البيت . وعلى الصفا والمروة . وبعرقة . وعند رمي الجمار . وإذا قمت للصلاة ، ، انتهى . وذكر البخاري الأول معلقاً في كتابه "المفرد في رفع اليدين (٥)" ، فقال : وقال وكيع (٦) عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ : قال : لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن : في افتتاح الصلاة . وفي استقبال الكعبة . وعلى الصفا والمروة . وبعرفات . ويجمع . وفي المقامين . وعند الجرتين ، ، ثم قال : قال شعبة : لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث ، ليس هذا منها ، فهو مرسل ، وغير محفوظ ، لأن أصحاب نافع خالفوا ، وأيضاً فهم قد خالفوا هذا الحديث ، ولم يعتمدوا عليه في تكبيرات العيدين ، وتكبير القنوت ، وفي رواية وكيع : ترفع الأيدي ، لا يمنع رفعه فيما سوى هذه السبعة ، انتهى كلامه . وقال البزار في "مسنده" : حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي ثنا ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، وعن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال : لا ترفع الأيدي في سبعة مواطن : افتتاح الصلاة . واستقبال البيت . والصفا والمروة . والموقفين . وعند الحجر ،

(١) قال الميمني في "الزوائد" ، ص ٢٢٨ - ج ٣ : وفي الاسناد الأول محمد بن أبي ليلى ، وهو سفي الحفط ، وحديثه حسن إن شاء الله تعالى ، وفي الثاني عطاء بن السائب ، وقد اختلط ، اهـ . قلت : ورقة من أقران شعبة ، وسامع شعبة عن عطاء بن السائب قديم صحيح ، على أنه قال ابن حبان : اختلط بآخره ، ولم يفحص حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك المدول ، اهـ . (٢) في نسخة "حتى" ، - "حاشية الطبع القديم" ، (٣) في "الجامع الصغير للسيوطي" ، وإذا أقيمت الصلاة ، قال شارحه الخزرجي : قال الشيخ : الحديث صحيح ، اهـ . "نيل الفرقدين" ، ص ١١٨ (٤) ورقاء : صدوق ، في حديثه - عن منصور - لين "تقريب" ، (٥) ص ٢٠

(٦) قلت : قال البخاري : قال وكيع : عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ، ثم قال : وعن ابن أبي ليلى عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : لا ترفع الأيدي ، الحديث ، غديث ابن عمر لعله سقط من النسخ ، ولا أجله لا يظهر ربط قوله ، لأن أصحاب نافع خالفوا ، اهـ . بما قبله . والله أعلم



اتهى . قال : وهذا حديث قد رواه غير واحد موقوفا ، وابن أبي ليلى لم يكن بالحافظ ، وإنما قال :  
ترفع الأيدي ، ولم يقل : لا ترفع الأيدي إلا في هذه المواضع ، انتهى كلامه . قلت : رواه موقوفا  
ابن أبي شيبة في "مصنفه" ، فقال : حدثنا ابن فضيل عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ،  
قال : ترفع الأيدي في سبعة مواطن : إذا قام إلى الصلاة . وإذا رأى البيت . وعلى الصفا والمروة .  
وفي جمع . وفي عرفات . وعند الجمار ، انتهى . حدثنا ابن فضيل عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم  
عن ابن عباس ، قال : لا يرفع الأيدي إلا في سبعة مواطن : إذا قمت إلى الصلاة : وإذا جئت من بلد .  
وإذا رأيت البيت . وإذا قمت على الصفا والمروة . وبعرفات . وجمع . وعند الجمار . انتهى .  
قال الشيخ في "الإمام" : ورواه الحاكم ، ثم البيهقي عنه بإسناده عن المحاربي عن ابن أبي ليلى عن  
الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، وعن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ترفع الأيدي  
في سبعة مواطن : عند افتتاح الصلاة . واستقبال البيت . والصفا والمروة . والموقفين . والجرتين » ،  
وبإسناده أيضاً عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر ، وعن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن  
ابن عباس ، قال : ترفع الأيدي في سبعة مواطن : في افتتاح الصلاة . واستقبال القبلة . وعلى الصفا  
والمروة . وبعرفات . وجمع . وفي المقامين عند الجمرتين ، قال الشيخ في "الإمام" : واعترض  
على هذا بوجوه : أحدها : تفرد ابن أبي ليلى ، وترك الاحتجاج به . وثانيها : رواية وكيع عنه  
بالوقف على ابن عباس . وابن عمر ، قال الحاكم : ووکیع أثبت من كل من روى هذا الحديث عن  
ابن أبي ليلى . وثالثها : رواية جماعة من التابعين بالأسانيد الصحيحة المأثورة عن عبد الله بن عمر .  
وعبد الله بن عباس أنهما كانا يرفعان أيديهما عند الركوع ، وبعد رفع الرأس من الركوع ، وقد  
أسندهما إلى النبي ﷺ . ورابعها : أن شعبة ، قال : لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث ،  
وليس هذا الحديث منها . وخامسها : عن الحكم ، قال : إن في جميع الروايات ترفع الأيدي في  
سبعة مواطن ، وليس في شيء منها : لا ترفع الأيدي إلا فيها ، ويستحيل أن يكون : لا ترفع الأيدي  
إلا في سبعة مواطن صحيحاً ، وقد تواترت الأخبار بالرفع في غيرها كثيراً : منها الاستسقاء . ودعاء  
النبي ﷺ . ورفع عليه السلام يديه في الدعاء في الصلوات ، وأمره به . ورفع اليدين في القنوت  
في صلاة الصبح والوتر ، وروى البيهقي من طريق الشافعي ثنا سعيد بن سالم عن ابن جريج ، قال :  
حدثت عن مقسم مولى عبد الله بن الحارث عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، قال : « رفع الأيدي  
في الصلاة . وإذا رأى البيت . وعلى الصفا والمروة . وعشية عرفة . وجمع ، وعند الجمرتين . وعلى  
الميت » ، انتهى . قال البيهقي : ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن

ابن عباس ، وعن نافع عن ابن عمر ، مرة موقوفا عليهما ، ومرة مرفوعا إلى النبي ﷺ ، دون ذكر الميعة ، قال : وابن أبي ليلى (١) هذا غير قوى ، انتهى .

قوله : روى عن ابن الزبير (٢) أنه حمل ما روى من الرفع في الصلاة على الابتداء ، ولفظه في الكتاب : والذي يروى من الرفع محمول على الابتداء ، كذا نقل عن ابن الزبير رضي الله عنه ، قلت : غريب ، وذكره ابن الجوزي في " التحقيق " ، فقال : وزعمت الحنفية أن أحاديث الرفع منسوخة بحديثين : روي أحدهما عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ يرفع يديه كلما ركع ، وكلما رفع ، ثم صار إلى افتتاح الصلاة ، وترك ما سوى ذلك . والثاني : روي عن ابن الزبير أنه رأى رجلا يرفع يديه من الركوع ، فقال : مه ، فإن هذا شيء فعله رسول الله ﷺ ، ثم تركه ، قال : وهذان الحديثان لا يعرفان أصلا ، وإنما المحفوظ عن ابن عباس . وابن الزبير خلاف ذلك ، فأخرج أبو داود (٣) عن ميمون المكي أنه رأى الزبير - وصلى بهم - يشير بكفيه حين يقوم . وحين يركع . وحين يسجد ، قال : فذهبت إلى ابن عباس ، فأخبرته بذلك ، فقال : إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ فاقصد بصلاة عبد الله بن الزبير ، ولو صح ذلك لم تصح دعوى النسخ ، لأن من شرط النسخ أن يكون أقوى من المنسوخ ، انتهى كلامه .

الحديث التاسع والثلاثون : يوجد في بعض نسخ " الهداية - للشافعي " ما روى عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، قلت : أخرجه الأئمة الستة في " كتبهم " (٤) عن الزهري عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام للصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ، ثم كبر ، فإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك ، فإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك ، ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود ، انتهى . قال البخاري في كتابه " المفرد في رفع اليدين " : وروى عن أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد أنه لم ير ابن عمر رفع يديه إلا في التكبيرة الأولى ، قال ابن معين : إنما هو توهم لا أصل له ، أو هو محمول على السهو ، كبعض ما يسهو الرجل في صلاته ، ولم يكن ابن عمر يدع ما رواه عن النبي ﷺ مع ما رواه عن ابن عمر مثل طائوس . وسالم . ونافع . ومحارب بن دثار . وأبي الزبير أنه كان يرفع يديه ، فلو صححت رواية مجاهد لكانت رواية هؤلاء أولى ، ثم أخرج روايات هؤلاء المذكورين : أن ابن عمر كان يرفع يديه في الصلاة ، والله أعلم .

(١) ابن أبي ليلى هذا ، هو : محمد بن أبي ليلى ثقة ، في حفظه شيء ، قاله الدارقطني في " سننه " ، ص ٦٠ .  
(٢) ابن الزبير ، إذا أطلق يراد به عبد الله ، وحديثه لم يوجد ، فعمل المصنف أراد به عباد بن الزبير الآتي حديثه فيما بعد ، والله أعلم . (٣) في " باب افتتاح الصلاة " ، ص ١١٥ (٤) البخاري في " باب رفع اليدين إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع " ، ص ١٠٢ ، ومسلم في " باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ، مع تكبيرة الاحرام " ، ص ١٦٨ .



**أحاديث أصحابنا :** منها حديث تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة ، قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ، فقال : « مالي أراكم رافعي أيديكم ، كأنها أذنان خيل شمس ١٤ أسكنوا في الصلاة » ، أخرجه مسلم <sup>(١)</sup> واعترضه البخاري في « كتابه الذي وضعه <sup>(٢)</sup> في رفع اليدين » ، فقال : وأما احتجاج بعض من لا يعلم بحديث تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة ، قال : دخل علينا رسول الله ﷺ ، ونحن نرفع أيدينا في الصلاة ، فقال : « مالي أراكم رافعي أيديكم ، كأنها أذنان خيل شمس ١٤ أسكنوا في الصلاة » ، وهذا إنما كان في التشهد لا في القيام ، ففسره رواية عبد الله بن القبطية ، قال : سمعت جابر بن سمرة ، يقول : كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ ، قلنا : السلام عليكم . السلام عليكم ، وأشار يده إلى الجانبين ، فقال : « ما بال هؤلاء يوثون بأيديهم ، كأنها أذنان خيل شمس ١٤ ، إنما يكفي أحدهم أن يضع يده على فخذه ، ثم ليسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله » ، انتهى . وهذا قول معروف لا اختلاف فيه ، ولو كان كما ذهبوا إليه لكان الرفع في تكبيرات العيد أيضاً منهياً عنه ، لأنه لم يستثن رفعاً دون رفع ، بل أطلق ، انتهى كلامه . ورواية عبد الله بن القبطية هذه أخرجه مسلم أيضاً ، وفي لفظ النسائي <sup>(٣)</sup> ، قال : « ما بال هؤلاء يسلمون بأيديهم ، كأنها أذنان خيل شمس ١٤ » ، الحديث ، ولقائل أن يقول : إنهما حديثان <sup>(٤)</sup> لا يفسر أحدهما بالآخر ، كما جاء

(١) في « باب الأمر بالسكوت في الصلاة » ، ص ١٨١ ، وأبو داود في « باب السلام » ، ص ١٥٠ ، والطحاوي : ص ٢٦٥ في « باب الإشارة في الصلاة » ، وأحمد : ص ٩٣ - ج ٥ ، و : ص ١٠١ - ج ٥ ، و : ص ١٠٧ - ج ٥ .  
(٢) « جزء رفع اليدين » ، ص ١٣ (٣) في « باب السلام بالأيدي في الصلاة » ، ص ١٧٦ .  
(٤) قلت : سياق الحديثين ظاهر في أن أحدهما ورد في غير ماورد فيه الآخر ، ولا يمكن أن يكون أحدهما تفسيراً للآخر ، لأن الحديث الأول : وهو قوله عليه السلام « أسكنوا في الصلاة » ورد في رفعهم في الصلاة ، روى النسائي : ص ١٧٦ عن جابر بن سمرة ، قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن رافعو أيدينا في الصلاة ، بخلاف الحديث الثاني : « إذا سلم أحدهم فليلتفت إلى صاحبه ، ولا يوي يده ، لأن رفعهم كان عند السلام ، وهي حالة الخروج من الصلاة .

**والثاني :** أن في الحديث الأول كان خروجه صلى الله عليه وسلم من البيت ، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم معهم في تلك الصلاة ، روى أحمد في « مسنده » ، ص ٩٣ - ج ٥ من حديث جابر أنه عليه السلام دخل المسجد فابصر قوماً قد رفعوا أيديهم ، الحديث ، بخلاف الحديث الثاني ، فإن رفعهم فيه كان خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، لقوله : كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلنا : السلام عليكم .

**والثالث :** أن الحديث الأول يدل على أن الرفع كان فعل قوم مخصوصين من المصلين ، وهم الذين كانوا إذ ذاك يتنفلون في المسجد ، سواء فعل جميع المصلين أو بعضهم ، سوى الذين لم يكونوا إذ ذاك في الصلاة ، بخلاف الحديث الثاني ، فإن الرفع الذي نهى عنه عليه السلام في هذا الحديث كان فعل جميعهم .

**والرابع :** أن الحديث الثاني يدل على أن رفعهم كان كرفع المصافح عند السلام ، ولا يمكن أن يكون هذا هو الرفع في الحديث الأول ، لأنهم كانوا فرادى .

في لفظ الحديث الأول : دخل علينا رسول الله ﷺ ، وإذا الناس رافعي أيديهم في الصلاة ، فقال : « مالي أراكم رافعي أيديكم ، كأنها أذنان خيل شمس ؟ ! أسكنوا في الصلاة » ، والذي يرفع يديه حال التسليم لا يقال له : أسكن في الصلاة ، إنما يقال ذلك لمن يرفع يديه في أثناء الصلاة ، وهو حالة الركوع والسجود ، ونحو ذلك ، هذا هو الظاهر ، والراوى روى هذا في وقت ، كما شاهده ، وروى الآخر في وقت آخر ، كما شاهده ، وليس في ذلك بُعد ، والله أعلم .

حديث آخر : أخرجه أبو داود (١) . والترمذى عن وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة ، قال : قال عبد الله بن مسعود : « ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ ؟ فصل ، فلم يرفع يديه إلا في أول مرة ، انتهى . وفي لفظ : فكان يرفع يديه أول مرة ، ثم لا يعود ، قال الترمذى : حديث حسن ، انتهى . وأخرجه النسائي عن ابن المبارك عن سفيان به ، قال الشيخ تقي الدين في "الإمام" : وعاصم بن كليب أخرجه له مسلم ، وعبد الرحمن بن الأسود أيضاً أخرجه له مسلم ، وهو تابعى ، وثقه ابن معين ، وعلقمة ، فلا يسأل عنه للاتفاق على الاحتجاج به ، انتهى . واعترض على هذا الحديث بأمور : - منها ما رواه الترمذى بسنده عن ابن المبارك (٢) ، قال : لم يثبت عندي حديث ابن مسعود : أنه عليه السلام لم يرفع يديه إلا في أول مرة ،

الخامس : أن الحديث الأول ورد على الرفع ، ونهى عنه بلفظ عام ، أى « اسكنوا في الصلاة » ، بخلاف الثانى ، فإنه ورد في الإشارة والإيماء ، ونهى عنه بلفظ يختص بحالة السلام .

(١) أبو داود في « باب من لم يذكر الرفع عند الركوع » ، ص ١١٦ ، والترمذى في « باب رفع اليدين عند الركوع » ، ص ٣٥ ، والنسائي في « باب ترك رفع اليدين للركوع » ، ص ١٥٨ ، وفي « باب الرخصة في ذلك » ، ص ١٦١ ، وأحمد : ص ٤٤٢ - ج ١

(٢) أعلم أن قول ابن المبارك هذا أوقع كثيراً من أهل الحديث في مغلطة ، وظنوا أن حديث ابن مسعود الذى رواه الترمذى وحسنه هو الذى قال فيه ابن المبارك : لم يثبت ، وهذا ليس بصحيح ، لأن الحديث الذى قال فيه ابن المبارك ، هو الذى ذكره الترمذى تعليقا : إنه عليه السلام لم يرفع يديه إلا في أول مرة ، ولفظه عند الطحاوى : أنه عليه السلام كان يرفع يديه في أول تكبيرة ، ثم لا يعود ، هذا الحديث هو الذى يحكى فعل النبي صلى الله عليه وسلم قولاً يدل على السلب الكلى المناقض للإيجاب الجزئى ، الذى يثبت حديث ابن عمر ، وهذا الحديث رواه الطحاوى في « شرح الآثار » ، ص ١٣٢ ، والدارقطنى : ص ١١١ ، وغيرهما ، ولفظه عند الدارقطنى عن عبد الله ، قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ومع أبي بكر . ومع عمر ، فلم يرفعوا أيديهم إلا عند التكبيرة الأولى في افتتاح الصلاة . وهذا إن ثبت يناقض حديث ابن عمر ، فهذه النكته أوردها الترمذى في حديث ابن عمر ، وضيقه ، ولم يورده بعد حديث ابن مسعود الذى رواه من فعله ، وأما الحديث الذى حكى به ابن مسعود فعلة عليه السلام ، فعلة ، فهو الذى رواه الترمذى وحسنه ، وابن حزم في « المحلى » ، ص ٨٨ - ج ٤ ، وصححه . وأحمد . وغيرهم ، وهذا لا يعارض حديث ابن عمر ، وهو ثابت عند الترمذى ، وبين الحديثين بون بائن ، وقع في الاشتباه من لم يعط النظر حقه ، فجر قول ابن المبارك إلى الحديث الفعلى ، وهذا أبعد عن سواء الطريق ، وهذا واضح لاسيما في النسخة - التى أفرد فيها بعد قول ابن المبارك « باب من لم يرفع يديه إلا في أول مرة » ، كما في نسخة عبد الله بن سالم البصرى شيخ الشيخ « الشاه ولي الله » ، الدهلوى ، الموجودة في



وثبت حديث ابن عمر أنه رفع عند الركوع ، وعند الرفع من الركوع ، وعند القيام من الركعتين ، ورواه الدارقطني ، ثم البيهقي في "سنتهما" وذكره المنذرى في "مختصر السنن" ، ثم قال : وقال غير ابن المبارك : لم يسمع عبد الرحمن من علقمة ، انتهى .

ومنها تضعيف عاصم بن كليب ، نقل البيهقي في "سننه" عن أبي عبد الله الحاكم أنه قال : عاصم بن كليب لم يخرج حديثه الصحيح ، وكان يختصر الأخبار فيؤديها بالمعنى ، وهذه اللفظة ، ثم لا يعود غير محفوظة في الخبر ، انتهى . والجواب : أما الأول : فقال الشيخ في "الإمام" : وعدم ثبوت الخبر عند ابن المبارك لا يمنع من النظر فيه ، وهو يدور على عاصم بن كليب ، وقد وثقه ابن معين ، كما قدمناه ، قال : وقول شيخنا أبي محمد المنذرى ، وقال غيره : لم يسمع عبد الرحمن عن علقمة ، فغير قادح أيضاً ، فانه عن رجل مجهول ، وقد تبعت هذا القائل فلم أجده ، ولا ذكره ابن أبي حاتم في "مراسيله" ، وإنما ذكره في "كتاب الجرح والتعديل" ، فقال : وعبد الرحمن بن الأسود ، دخل على عائشة ، وهو صغير ، ولم يسمع منها ، وروى عن أبيه . وعلقمة ، ولم يقل : إنه مرسل ، وذكره ابن حبان في "كتاب الثقات" ، وقال : إنه مات سنة تسع وتسعين ، وكان سنه سن إبراهيم النخعي ، فاذا كان سنه سن النخعي ، فما المانع من سماعه عن علقمة ، مع الاتفاق على سماع النخعي منه ؟ ومع هذا كله ، فقد صرح الحافظ أبو بكر الخطيب في "كتاب المتفق والمفترق" - في ترجمة عبد الرحمن هذا " : أنه سمع أباه . وعلقمة ، انتهى . وقال ابن القطان في "كتابه الوهم والإيهام" : ذكر الترمذى عن ابن المبارك أنه قال : حديث وكيع لا يصح ، والذي عندي أنه صحيح ، وإنما النكر فيه على وكيع زيادة : ثم لا يعود ، وقالوا : إنه كان يقولها من قبل نفسه ، وتارة لم يقلها ، وتارة أتبعها الحديث ، كأنها من كلام ابن مسعود ، وكذلك قال الدارقطني : إنه حديث صحيح ، إلا هذه اللفظة ، وكذلك قال أحمد بن حنبل . وغيره ، وقد اعتنى الإمام محمد بن نصر المروزي بتضعيف هذه اللفظة في "كتاب رفع اليدين" ، انتهى كلامه . قلت : قد تابع وكيعاً على هذه اللفظة عبد الله بن المبارك ، كما رواه النسائي ، وقد قدمناه ، وأيضاً ، فغير ابن القطان ينسب الوهم فيها لسفيان الثوري لا لو كيع ، قال البخارى في "كتابه" - في رفع اليدين " : ويروى عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب ، قد ذكره بسنده ومثته ، قال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم : نظرت في "كتاب عبد الله بن إدريس" عن عاصم بن كليب ، فلم أجده فيه : ثم لم يعد ، قال البخارى :

« مكتبة بيرجهندا - بالسند ، ، وى » نسخة الشيخ عبد الحق ، ، كافى « شرح سفر السعادة ، ، ثم أورد بعدها حديث ابن مسعود وحسنه ، وذكر من عمل به ، وهذا هو الموافق لادة الترمذى ، أنه إذا كان مسألة اختلاف بين الحجازيين والعراقيين يورد مستعملها ، في أبواب متعاقبة ، والله أعلم .

وهذا أصح، لأن الكتاب أثبت عند أهل العلم، انتهى. فجعل الوهم فيه من سفيان، لأن ابن إدريس خالفه، وقال ابن أبي حاتم في "كتاب العلل" (١): "سألت أبي عن حديث رواه سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله أن النبي ﷺ قام فكبر، ورفع يديه، ثم لم يعد، فقال أبي: هذا خطأ، يقال: وهم فيه الثوري، فقد رواه جماعة عن عاصم، وقالوا كلهم: إن النبي ﷺ افتتح فرفع يديه، ثم ركع، فطبق، وجعلهما بين ركبتيه، ولم يقل أحد ما روى الثوري، انتهى. فالبخاري. وأبو حاتم جعل الوهم فيه من سفيان. وابن القطان، وغيره يجعلون الوهم فيه من وكيع، وهذا اختلاف يؤدي إلى طرح القولين، والرجوع إلى صحة الحديث لوروده عن الثقات، وأما الثاني: وهو تضعيف عاصم (٢)، فقد قدمنا أنه من رجال الصحيح، وأن ابن معين، قال فيه: ثقة، كما ذكره الشيخ في "الإمام"، قال الشيخ: وقول الحاكم: إن حديثه لم يخرج في الصحيح، فغير صحيح، فقد أخرج له مسلم حديثه عن أبي بردة عن علي في "الهدى"، وحديثه عنه عن علي: نهاني رسول الله ﷺ، أن أجعل خاتمي في هذه. والتي يليها، وغير ذلك، وأيضاً فليس من شرط الصحيح التخرج عن كل عدل، وقد أخرج هو في "المستدرک" عن جماعة لم يخرج لهم في الصحيح، وقال: هو على شرط الشيخين، وإن أراد بقوله: لم يخرج حديثه في "الصحيح"، أي هذا الحديث، فليس ذلك بعلّة، وإلا لفسد عليه مقصوده كله من كتابه "المستدرک"، انتهى.

طريق آخر للحديث أخرجه الدارقطني (٣)، ثم البيهقي في "سنتهما". وابن عدي في "الكامل" عن محمد بن جابر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، قال: صليت مع رسول الله ﷺ. وأبي بكر. وعمر، فلم يرفعوا أيديهم إلا عند استفتاح الصلاة، قال الدارقطني: تفرد به محمد بن جابر، وكان ضعيفاً عن حماد عن إبراهيم، وغير حماد يرويه عن إبراهيم مرسلًا عن عبد الله من فعله غير مرفوع، وهو الصواب، وقال البيهقي في "سنته": وكذلك رواه حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن ابن مسعود مرسلًا، وهذه الرواية أخرجه البيهقي في "الخلافيات" بسنده عن إبراهيم أن ابن مسعود كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه أول مرة، ثم لم يرفع بعد ذلك، قال الحاكم: وهذا هو الصحيح (٤)، وإبراهيم لم ير

(١) ص ٩٦ (٢) قال ابن معين: والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال أبو داود: وكان من العباد، وذكر فضله، قال: وكان أفضل أهل الكوفة، وذكره ابن حبان في الثقات، قال أحمد بن صالح المصري: يعد في وجوه الكوفيين الثقات، وفي موضع آخر: هو ثقة مأمون، وقال ابن المديني: لا يحتج به إذا انفرد، وقال ابن سعد: كان ثقة يحتج به، وليس بكثير الحديث، قال أحمد: لا بأس بحديثه، كذا في "التهذيب"، (٣) ص ١١١، والبيهقي: ص ٢٩ - ج ٢ (٤) في نسخة "هو المحفوظ"، - "حاشية الطبع القديم"،



ابن مسعود ، والحديث منقطع ، ومحمد بن جابر تكلم فيه آئمة الحديث ، وأحسن ما قيل فيه : إنه يسرق الحديث من كل من يذاكره ، حتى كثرت المناكير والموضوعات في حديثه ، قال الشيخ : أما قوله : إنه كان يسرق الحديث من كل من يذاكره ، فالعلم بهذه الكلية متعذر ، وأما إن ذلك أحسن ما قيل فيه ، فأحسن منه قول ابن عدى : كان إسحاق بن أبي إسرائيل يفضل محمد بن جابر على جماعة شيوخهم أفضل منه ، وأوثق ، وقد روى عنه من الكبار : أيوب . وابن عون . وهشام بن حسان . والثوري . وشعبة . وابن عينة . وغيرهم ، ولولا أنه في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم ، وقد خولف في أحاديث ، ومع ما تكلم فيه ، فهو ممن يكتب حديثه ، ومن تكلم فيه البخاري ، قال فيه : ليس بالقوي ، وقال ابن معين : ضعيف ، انتهى . ومن الناس القائلين بالرفع من سلك في حديث ابن مسعود هذا مسلك البحث والمناظرة ، فقال : يجوز أن يكون ابن مسعود نسي الرفع في غير التكبيرة الأولى ، كما نسي في التطبيق . وغيره ، واستبعد أصحابنا هذا من مثل ابن مسعود ، واحتجوا بحديث أخرجه الدارقطني في "سننه (١)" ، والطحاوي في "شرح الآثار" عن حصين بن عبد الرحمن ، قال : دخلنا على إبراهيم النخعي فحدثه عمرو بن مرة ، قال : صلينا في مسجد الحضرميين ، فحدثني علقمة بن وائل عن أبيه أنه رأى النبي ﷺ ، يرفع يديه حين يفتح ، وإذا ركع ، وإذا سجد ، فقال إبراهيم : ما أرى أباه رأى رسول الله ﷺ ، إلا ذلك اليوم الواحد ، فحفظ عنه ذلك ، وعبد الله بن مسعود لم يحفظه ، إنما رفع اليدين عند افتتاح الصلاة ، انتهى . ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" ، ولفظه : أحفظ وائل ، ونسي ابن مسعود ؟ ورواه الطحاوي في "شرح الآثار" ، وزاد فيه : فإن كان رآه مرة يرفع ، فقد رآه خمسين مرة لا يرفع ، انتهى . ذكر هذا الكلام كله ابن الجوزي في "التحقيق" ، قال صاحب "التنقيح (٢)" : قال الفقيه أبو بكر بن إسحاق : هذه علة لا يساوي سماعها ، لأن رفع اليدين قد صح عن النبي ﷺ ، ثم عن الخلفاء الراشدين ، ثم عن الصحابة والتابعين ، وليس في نسيان ابن مسعود لذلك ما يستغرب (٣) ،

(١) الدارقطني : ص ١٠٩ والبيهقي : ص ٨١ - ج ٢ ، والطحاوي : ص ١٣٢

(٢) هو ابن عبد الهادي ، تبع البيهقي كما في "سننه" ، ص ٨١ - ج ٢ ، وهو تابع في ذلك أبو بكر بن إسحاق ، وهو أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري ، الامام الجليل الضبي ، أحد الأئمة ، الجامعين بين الفقه والحديث "طبقات الشافعية" ، ص ٨١ - ج ٢

(٣) قوله : "وليس في نسيان ابن مسعود لذلك ما يستغرب" ،

أقول : ليس في نسيان ابن مسعود ولا غيره ما يستغرب ، لأنه شيء ورثه ابن آدم من أبيه ، وقد قال الله تعالى : (نسي فلم نجد له عزماً) لكن النسيان ههنا غريب جداً ، لأنه إما يريد به المعنى الأصلي له ، وهو ضد الحفظ ، أو يريد به الجهل ، وأياً ما أريد به ، فهو ههنا مستغرب جداً ، لأن رجلاً هو سادس ستة في الاسلام ، ولازم النبي

قد نسي ابن مسعود من القرآن ما لم يختلف المسلمون فيه بعد ، وهي المعوذتان .

صلى الله عليه وسلم ، كأنه من أهل بيته ، يصلي خلفه ، ويرى كل يوم يرفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه عند الركوع والرفع منه سبع عشرة مرة في القرائن ، فضلا عن النوافل ، إلى أكثر من عشرين سنة ، وهو خائف في الصف الأول ، ويلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأخذ عنه الصلاة ، ويقتدى به ، ويعمل بعمله ، ثم بعد النبي صلى الله عليه وسلم يصلي خلف أبي بكر في خلافته ، ثم خلف عمر ، ويراها يرفعا أيديهما عند الركوع والرفع منه ، ثم ينسى مثل هذا ، أو يجهل ، وله مذكر كل يوم ، عن أمامه ، وعلى يمينه ، ويساره ، وقد عمل به هو مع النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنة ، فليت شعري ! إن رجلا بلغ نسيانه بهذه المثابة ، أو يجهل مثل هذه الأمور ، فهذا ليس بنسيان ، بل هذا الرجل إن كان قدماغه مؤوف ، وإلى الله المشتكى فيمن جوز هذا في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فضلا عن أسبغهم في الاسلام ، وألزمهم للنبي صلى الله عليه وسلم صحبة ، وأعلمهم بالقرآن ، لأجل حديث رواه هو ولم يعمل به من يقتدى هذا المجوز به ، فإن قيل : إنما نسي ابن مسعود ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يداوم عليه ، ولم يواظب على ذلك أبوبكر ، ولا عمر ، ولا غيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، قلنا : هذا هو المراد بحديث ابن مسعود ، فأى نسيان بعد ذلك ؟ ! .

قوله : " وقد نسي من القرآن ، وهي المعوذتان ، ،

قلت : ما يدري أبوبكر أن ابن مسعود نسي المعوذتين ، والمعروف عن ابن مسعود أنه كان يحفظهما ويحكما عن المصاحف ، ويقول : إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتموز بهما ، وهذا أمر يرجع إلى التوقيف في الكتابة ، وهذا كما روى عنه إسقاط الفاتحة من مصحفه بإسناد صحيح ، وكان يقرأ بها في الصلوات كلها . وهذا أفضل أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، أبوبكر رضي الله عنه ، وكان على هذا الظن في كتابة القرآن جملة واحدة ، حتى راجعه عمر في ذلك ، وهذا كاتب الوحي زيد بن ثابت لما قيل له في كتابة القرآن جملة واحدة ، ثقل عليه كثقل الجبل ، فلو قيل : كان ابن مسعود في كتابة المعوذتين والفاتحة على هذا الرأي الذي كان عليه الصديق ، وكاتب الوحي في كتابة القرآن جملة واحدة ، فأى ضرر على ابن مسعود في ذلك ؟ مع أن في ثبوت هذا عنه أيضاً نظراً ، قد قال ابن حزم في " المحلى " ، ص ١٣ - ج ١ : كل ما روى عن ابن مسعود من أن المعوذتين ، وأم القرآن لم يكونا في مصحفه ، فكذب موضوع لا يصح . وإنما صحت عنه قراءة طاصم عن زر بن حبیش عن ابن مسعود فيها أم القرآن . والمعوذتان ، وقال السيوطي في " الاتقان " ، ص ٧٩ : قال النووي في " شرح المذهب " : أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وأن من جحد منها شيئاً كفر ، وما قل عن ابن مسعود باطل ، ليس بصحيح ، لوقوع سبع أبي بكر بن إسحاق حديث عبد الله بن عمرو عند الشيخين . قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : " استمروا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود " . فبدأ به ، اهـ . وحديث أبي بكر رضي الله عنه ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " من سره أن يقرأ القرآن غفلاً ، فليقرأ على قراءة ابن أم عبد " ، أحمد : ص ٧ ، والطحاوي : ص ٤٤ ، وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " من أحب أن يقرأ القرآن غفلاً ، فليقرأ على قراءة ابن أم عبد " ، أحمد : ص ٤٤٦ - ج ٢ ، وحديث عمرو بن الحارث قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أحب أن يقرأ القرآن غفلاً ، فليقرأ على قراءة ابن أم عبد " ، أحمد : ص ٢٧٩ - ج ٤ ، وحديث ابن عباس . قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل ، فلما كانت السنة التي قبض فيها عرضه عليه عرضتين ، فكانت قراءة ابن مسعود آخرهن " مستدرک " ، ص ٢٣٠ - ج ٢ . وقال : صحيح ، وحديث أبي طبيان ، قال : قال ابن عباس : أى قراءة تقرأ ؟ قلت : القراءة الأولى قراءة ابن أم عبد ، فقال : هي القراءة الآخرة . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض عليه القرآن في كل عام ، قال : أراه في كل شهر رمضان ، فلما كان العام الذي مات فيه عرضه عليه مرتين . فشهد عبد الله مانسج وبدل ، الطحاوي : ص ٢٠٩ ، وأحمد : ص ٢٦٢ ، وغيرها من الأحاديث الصحيحة إلى في ذكرها



ونسى ما اتفق العلماء على نسخه ، كالتطبيق ، ونسى كيف قيام الاثنين خلف الإمام .

طول ، ثم أراد اتباع النبي صلى الله عليه وسلم ، والعمل بوصيته ، وظن أن ابن مسعود نسي الموعودتين ، لكان الأولى به أن ينساها كما نسي ابن مسعود ، وحاشا ابن مسعود أن ينساها أو ينكرها ، كما ذكرنا من قبل ، وأنه أعلم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب الله ، كما أخبره عن نفسه ، وصدق على ذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، البخاري : ص ٨٤ : ٧٤ . قوله : " ونسى ما اتفق العلماء على نسخه ، ونسى قيام الاثنين خلف الإمام " ، اهـ .

أشار به إلى حديث ابن مسعود أخرجه مسلم في " صحيحه " في باب التنب على وضع الأيدي على الركب ، ص ٢٠٢ عن علقمة ، والأُسود أنهما دخلا على عبد الله فقال : أصلي من خلفكم ؟ فقالا : نعم ، قدام بينهما ، وجعل أحدهما عن يمينه ، والآخر عن شماله ، ثم ركعنا ، فوضعنا أيدينا على ركبتنا ، فضرب أيدينا ، ثم طبق بين يديه ، ثم جعلهما بين يديه ، فلما صلى ، قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اهـ . وفي رواية : كأنني أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اهـ .

قلت : ههنا مسألتان : التطبيق . وقيام الإمام بين الاثنين ، وكلاهما ليس من النسيان في شيء ، بل فيه التصريح بأنه حفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم في التطبيق ، كأنه ينظر إلى أصابع النبي صلى الله عليه وسلم . غاية الأمر أنه حفظ سنة ، خالفها سنة أخرى ، يمكن أن يكون من تنوع العبادات ، كالأذان . والاقامة . والشهد . وتكبيرات العيد ، أو من قبيل الرخصة ، كما ظن الشافعي رحمه الله ، ومن واقفه في قصر صلاة السفر ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت عنه أنه أتم الصلاة في السفر ، وقوله في حديث ابن مسعود : أمرنا بالركب . أو نهينا عن هذا ، ليس بشيء منها حكاية لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، بل أدى به ما فهم من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر هو ، وفهم بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ليس بحجة على بعض آخر ، وليس التطبيق بمنفك على نسخه ، بل ذهب إلى التخيير بين أخذ الركب ، والتطبيق على بن أبي طالب رضي الله عنه ، وروى ابن أبي شبة من طريق عاصم بن حمزة عنه ، قال : فإن شئت قلت : هكذا " يعني وضعت يديك على ركبتك " ، وإن شئت طبقت ، وإسناده حسن ، قاله الحافظ في " الفتح " ، ص ٢٢٧ - ج ٢ ، وهذا التأويل هو للمتعين ، وكيف يظن بابن مسعود - أنه يرى النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم سبع عشرة مرة . وأبا بكر رضي الله عنه . وعمر رضي الله عنه أنهم يضعون أيديهم على الركب - وينسى ذلك ابن مسعود ، ولا يذكره مذكر ١ ؟ .

وأما مسألة توسط الإمام بين الاثنين ، فهذا أيضاً ليس من باب النسيان في شيء ، بل من باب حفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الباب ، غاية ما يقال : إن في المسألة سنة أخرى نسخت هذه السنة التي حفظها ابن مسعود ، وكما من مصل لا يتفوقه في عمره أن يقتدى بإمام ليس معه إلا واحد ؟ ، فإن لم يتفق لابن مسعود بعد ما حفظ السنة الأولى أن يصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعه رجل آخر فقط ، فلا حرج ، فإن هذا قلما يقع ، وقد اعتذر ابن سيرين عن ذلك ، بأن المسجد كان ضيقاً ، ذكر البيهقي في " باب المأموم يخالف السنة في الموقف " ، ص ٩٩ - ج ٣ ، وفي ص ١٨١ ، على أن الحديث الذي استدلل به على مذهب ابن مسعود هو قيام الإمام بين الاثنين ، ليس بنص في ذلك ، وما فيه التصريح يمكن أن يكون من تصرف الرواة ، فقد روى أحمد في " مسنده " ، ص ٤٥٩ - ج ١ عن يعقوب عن ابن إسحاق : قال : حدثني عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي عن أبيه : قال : دخلت ، أنا . وعمي علقمة على عبد الله بن مسعود - بالهاجرة - قال : فأقام الظهر ليصلي ، فقمنا خلفه ، فأخذ يدي . ويد عمي ، ثم جعل أحدهما عن يمينه . والآخر عن يساره ، ثم قام بيننا ، فصفقتنا خلفه صفاً واحداً ، ثم قال : هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل إذا كانوا ثلاثة ، اهـ .

فهذه الرواية تدل على أن ابن مسعود توسط بين أسود . وعلقمة ، ولكن كان إمامهما ، وما خلفه ، فلي هذا لا خلاف بين هذا ، وبين ما اختاره الجمهور ، والله أعلم . وظاهر كلام ابن قيم في " البدائع " ، يدل على أن ما نقل ابن مسعود هو

ونسى ما لم يختلف العلماء فيه ، أن النبي ﷺ صلى الصبح يوم النحر في وقتها ، ونسى كيفية جمع النبي ﷺ بعرفة .

السنة الدائمة المستمرة ، إذا كان أحد المأمومين صدياً ، قال في ص ٩١ - ج ٤ ، منه : روى أنس : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، أنا : ويقيم لنا ، وأم سليم خلفنا ، يحتمل أن يكون كان أحدهما محتلاً ، ويحتمل أن يكونا صبيين ، أما إذا كان أحدهما بالغاً ، فعلى حديث ابن مسعود أنه صلى بعلمة . والأشود ، وأحدهما غير محتلم ، فأقام أحدهما عن يمينه ، والآخر عن يساره ، ورفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : " ونسى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح يوم النحر في وقتها ، اهـ .

أشار به إلى حديث ابن مسعود في " الصحيحين " ، صلى الفجر قبل ميقاتها ، وهذا صحيح لا غبار عليه ، فإنه لم يرد به الوقت للمشروع ، بل أراد به الوقت للمعتاد ، وكانت هذه الصلاة بعد طلوع الفجر في وقتها للمشروع ، قبل وقتها الذي كان يصلها فيه في سائر الأيام ، كما في " الصحيح - في ذلك الباب ، ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، ولقائل أن يقول : لم يطلع الفجر ، اهـ - ولم يكن يصلي قبل ذلك في وقت يشقه على الناظر هكذا ، وهذا ظاهر ، وهو أول الشافعي . وأحمد ، والذين يرون استحباب التغليس لصلاة الفجر ، حديث أبي رافع : " أسفروا بالنجر فإنه أعظم للأجر " قال الترمذي ص ٢٢ : قال الشافعي . وأحمد : معنى الاسفار أن يصح الفجر ، فلا يشك ، اهـ - فعنى التغليس الذي استعبه الشافعي . وأحمد ، ومن وافقهم ، وظنوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان علمه عليه إلى أن مضى أسبيله ، هو الوقت الذي يصح فيه الفجر ، فلا يشك فيه ، وكان صلواته صلى الله عليه وسلم يجمع بعد طلوع الفجر يقيناً ، لكن في وقت يشك الناظر في طلوعه ، وهذا هو معنى قبل ميقاتها ، فما قال ابن مسعود ، ليس من النسيان في شيء ، بل هو من باب الحفظ ، أي حفظ ، فالمعجب من أبي بكر ، ومن يذكر قوله : إنه رأى حديث الصبح قبل ميقاتها ، ولم ير حديث ابن مسعود في ذلك الباب ، وقبله بباب ، وفيه حين طلع الفجر ، أو فلما طلع النجر ، أو حين بزغ الفجر ، وهذا من قول أبي بكر في هذا الباب ، واستطالة لسانه بنسيان الكتاب والسنة أن النبي صلى الله عليه وسلم إياه أراد بقوله : استقرئوا القرآن عن أربعة : عن عبدالله بن مسعود ، وبدأ به ، وإياه عني بقوله : ما حدثكم ابن أم عبد فصدقوا . وبقوله : رضيت لكم ماضي لكم ابن أم عبد " مستدرك " ، ص ٣١٩ - ج ٣ ، والله أعلم .

قوله : " نسي كيفية الجمع بعرفة " .

الظاهر أنه أراد به ما يتبادر من حديث الصحيح ، أنه قال : ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر لغير ميقاتها ، إلا صلاتين : جمع بين المغرب . والعشاء . وصلى الفجر قبل ميقاتها ، اهـ . لأن الظاهر منه أن الصلاتين اللتين لم ير ابن مسعود غيرهما أنه عليه السلام صلاهما لغير ميقاتهما : صلاتي المغرب . والفجر بمزدلفة ، ولم يذكر في هذا الحديث عرفة ، وهو أيضاً محمول عن وقته ، فظن أبو بكر أن ابن مسعود نسيه ، فهذا ظن من أبي بكر ، وإن بعض الظن إثم ، ما يدريه لعل ابن مسعود ذكر الصلاة بعرفة أيضاً ؟ ألقم يذكره الراوي لنسيانه ، أو لعدم تعلق غرض السائل به حين رواه ، أو بشيء آخر ، وكان هو أحق بنسبة النسيان ، إليه ، من أن ينسبه إلى صاحب نعلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ووسادته ، وسادس ستة في الاسلام ، بلا حجة ؟ إذ يمكن أن يراد بحديث الصحيح : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها ، إلا صلاتين : صلاة العصر بعرفة . والمغرب بمزدلفة ، وهما الحولتان عن الوقت الأصلي . ثم ذكر صلاة الفجر بمزدلفة على حدة ، وهي ليست بمحولة ، لكن فيها تقديم عن الوقت المعتاد ، قد ذكره بعد الصلاتين الحولتين ، لأجل التحول الذي وقع فيه ، وإن لم تخرج عن الوقت المشروع ، كما في حديث مسلم : " تركت فيكم أمرين " وأراد بهما الكتاب والسنة ، ثم ابتداء بذكر أهل البيت ، فظن من ظاهر السياق أن الأمرين هما : الكتاب . وأهل البيت ، ويقع هذا من اختصار الرواة كثيراً ، كما في حديث ابن عباس في " الصحيح - في باب الفرائض - في باب ذوى الأرحام " ، ص ٩٩٩ . فان فيه قوله : " والذين عاقت أيمانكم " كلام مبتدأ لا تعلق له بما قبله ، بل ذكره



ونسى ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد على الأرض في السجود، ونسى كيف كان يقرأ النبي ﷺ : ﴿ وما خلق الذكر والآنثى ﴾ ، وإذا جاز على ابن مسعود أن ينسى مثل هذا

وقصره بما بعده ، بقوله : من النصر . والرفادة . والنصيحة ، ذكره الراوى في « التفسير » ، ص ٦٥٩ ، واختصر الكلام ههنا ، فحذف الخبر ، فصلت هذا في « حاشية نبراس السارى » ، على هذا الحديث ، وكذا في حديث : وفد عبد القيس ، وأمثاله في الحديث كثيرة ، وهذه كفاية لمن ألقى السمع ، وهو شهيد .

فإن قلت : في الأحاديث التي ذكرتها من أمثلة اختصار الرواة علمنا ذلك من رواية أخرى ، فما الرواية التي يستدل بها أنه أراد بالصلاتين المحولتين : عصر عرفة . ومغرب مزدلفة ، وإنما ذكر الفجر لأجل مناسبة التحول ، وليت هي الثانية المتحولة عن الوقت ؟ ، قلنا : على هذا أيضاً دليل أى دليل ، وبه يتضح مراده من الصلاتين ، أخرج النسائي في « الحج » في باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، من حديث عبد الله ، قال . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصلاة لوقتها ، إلا بجمع . وعرفات ، اه . وهذا حديث صحيح ، وهذا هو الجواب الصحيح ، ولو لم يرد ذكر عرفة في رواية لكان له وجه أيضاً ، لأن الظاهر أن ابن مسعود رد به على ما ذهب إليه بعض أهل العلم من جمع التأخير في السفر ، فأجل صلاة الظهر بعرفة ، لأن جمع التقديم قل من ذهب إليه قديماً وحديثاً ، وفصل ذكر المغرب لهذا الغرض ، ثم ذكر فجر مزدلفة للناسبة ، وهذا كما سئل سالم ، أكل عبد الله يجمع في شيء من الصلوات في السفر ؟ فقال : لا ، إلا بجمع ، اه . ولم يذكر جمع عرفة ، لأن الجمع الذي سألوا عنه لم يكن من جمع التقديم في شيء ، وقل من ذهب إلى جمع التقديم في السفر ، وحديث أبي داود ، في جمع التقديم أعلاه بمثل مختلفة ، والله أعلم .

قوله : « نسي ... من وضع المرفق والساعد على الأرض في السجود » ، اه .

أراد بذلك ما روى عن ابن مسعود أنه قال : هيئت عظام ابن آدم للسجود ، فاسجدوا حتى بالمرافق :

قوله : « نسي كيف يقرأ : ﴿ وما خلق الذكر والآنثى ﴾ » ، اه .

قلت : هذا من باب اختلاف القراءة ، وليس من باب النسيان ، وفي الصحيح من حديث أبي الدرداء : ص ٧٣٧ قال : قال علقمة : ﴿ والذكر والآنثى ﴾ قال أبو الدرداء : إني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ هكذا ، وهؤلاء يريدوني أن أقرأ : ﴿ وما خلق الذكر والآنثى ﴾ والله لا أتابعهم ، اه . وفي رواية : ص ٥٢٩ ، والله لقد أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من فيه إلى في ، اه . وقال في « الجوهري » ، ص ٨٢ - ج ٢ : في « المحتسب - لابن جني » ، وقرأ : ﴿ والذكر والآنثى ﴾ على . وابن مسعود . وابن عباس ، وفي الصحيح أن أبا الدرداء ، ثم ذكر الحديث . فأى حجة يحتج به لابن مسعود بعد هذا ، أنه لم ينس ليظمن به أبو بكر ، ولم ينس بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « استقرموا القرآن من أربعة : عبد الله » قال : « عبد الله بن عمر » ، وبدأ به ، ولوصية أفعه أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، يقول : العلم والايان مكانهما من اتبعهما وجدهما ، التحسوا العلم عند أربعة : عند عويمر أبي الدرداء . وعند سلمان الفارسي . وعند عبد الله بن مسعود ، الحديث ، أخرجه أحمد في « مسنده » ، ص ٣٤٣ - ج ٥ ، فلو تأدب أبو بكر بأداب النبي صلى الله عليه وسلم لقال - كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهشام : « هكذا أنزلت ، ولمر : هكذا أنزلت - أنزل القرآن على سبعة أحرف » ليت شعري أكتب الحديث طالحة باختلاف القراء من الصحابة والتابعين ، وهؤلاء القراء السبعة التي تواترت قراءتهم اختلفوا في كثير من الحروف ، أكل هؤلاء نسوا ؟

ثم نسأل أبا بكر - إن من كان من الغفلة بمكان - رأى النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنة كل يوم أكثر من سبع عشرة مرة يفعل فعلا ، ثم بعد ذلك في خلافة أبي بكر . وعمر ، وله مذكر من أمامه ، وعن يمينه ، ومن خلفه ، ويقول بخلافه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا ، أو فعل هكذا ، ويرد عليه حديثه لأجل النسيان ، هل يقال له : ضعيف الحديث عند أهل الحديث ، أم لا ؟ وهل كل صاحب روى حديثاً ، وقال فيه : إنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذا ، ولكن لصاحب آخر حديث آخر هو ناسخ . أيقال للأول : إنه نسي ، ويرد حديثه بهذه العلة ؟ أم هذا مختص بابن مسعود رضي الله عنه ؟ وعلى الأول ، هل من صاحب لم ينس هذا النسيان ؟

في الصلاة ، كيف لا يجوز مثله في رفع اليدين ، وقال البخاري في " كتابه - في رفع اليدين " : كلام إبراهيم هذا ظن منه ، لا يرفع به رواية وائل ، بل أخبر أنه رأى النبي ﷺ يصلي ، وكذلك رأى أصحابه غير مرة يرفعون أيديهم ، كما بينته زائدة ، فقال : حدثنا عاصم ثنا أبي عن وائل بن حجر أنه رأى النبي ﷺ يصلي ، فرفع يديه في الركوع ، وفي الرفع منه ، قال : ثم أتيتهم بعد ذلك ، فرأيت الناس في زمان برز ، عليهم جل الثياب ، تحرك أيديهم من تحت الثياب ، انتهى . وقال البيهقي في " المعرفة " : قال الشافعي : الأولي أن يؤخذ بقول وائل ، لأنه صحابي جليل ، فكيف يرد حديثه بقول رجل ممن هو دونه ، وخصوصاً ، وقد رواه معه عدد كثير ، انتهى .

حديث آخر أخرجه أبو داود <sup>(١)</sup> عن شريك عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب ، قال : كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ، ثم لا يعود ، انتهى . قال أبو داود : رواه هشيم . وخالد . وابن إدريس عن يزيد ، لم يذكر فيه : ثم لا يعود ، انتهى . قال الشيخ في " الإمام " واعترض عليه بأمور : أحدها : إنكار هذه الزيادة على شريك ، وزعموا أن جماعة روه عن يزيد ، فلم يذكرها ، قال الشيخ : وقد توبع شريك عليها ، كما أخرجه الدارقطني <sup>(٢)</sup> عن إسماعيل بن زكريا ثنا يزيد بن أبي زياد به ، نحوه ، وأنه كان تغير بآخره ، وصار يتلقن ، واحتجوا على ذلك بأنه أنكر الزيادة ، كما أخرجه الدارقطني عن علي بن عاصم ثنا محمد بن أبي ليلى عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب ، قال : رأيت النبي ﷺ حين قام إلى الصلاة كبر ورفع يديه حتى ساوى بهما أذنيه ، فقلت : أخبرني ابن أبي ليلى أنك قلت : ثم لم يعد ، قال : لا أحفظ هذا ، ثم عاودته ، فقال : لا أحفظه ، وقال البيهقي : سمعت الحاكم أبا عبد الله يقول : يزيد بن أبي زياد كان يذكر بالحفظ ، فلما كبر ساء حفظه ، فكان يقلب الأسانيد ، ويزيد في المتن ، ولا يميز ، وقال الحاكم ، ثم البيهقي عنه ، بسنده عن أحمد بن حنبل ، قال : هذا حديث واه ، قد كان يزيد بن أبي زياد يحدث به برهة من دهره ، فلا يذكر فيه : ثم لا يعود ، فلما لقن أخذه ، فكان يذكره فيه ، قال الشيخ : ويزيد بن أبي زياد معدود في أهل الصدق ، كوفي ، يكنى " أبا عبد الله " ، ذكر أبو الحارث القروي ، قال أبو الحسن : يزيد بن أبي زياد ، جيد الحديث ، وذكر مسلم في " مقدمة كتابه " صنفاً ، فقال فيهم : إن الستر والصدق وتعاطي العلم يشتملهم ، كعطاء بن السائب . ويزيد بن أبي زياد . وليث بن أبي سليم . الأمر الثاني : المعارضة برواية إبراهيم

(١) أبو داود في " باب من لم يذكر الرفع عند الركوع " ، ص ١١٦ (٢) ص ١١٠ ، وكما أخرجه الطحاوي : ص ١٣٢ ، والبيهقي : ص ٧٦ - ج ٢ عن سفیان ثنا يزيد بن زياد به ، نحوه



ابن يسار عن سفيان ثنا يزيد بن أبي زياد - بمكة - عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب ، قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، وإذا أراد أن يركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، قال سفيان : فلما قدمت الكوفة سمعته يقول : يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، ثم لا يعود ، فظننتهم لقنوه ، رواه الحاكم ، ثم البيهقي عنه <sup>(١)</sup> ، قال الحاكم : لأعلم أحدا ساق هذا المتن بهذه الزيادة عن سفيان بن عيينة غير إبراهيم بن بشار الرمادي ، وهو ثقة ، من الطبقة الأولى ، من أصحاب ابن عيينة ، جالس ابن عيينة نيفاً وأربعين سنة ، ورواه البخاري في " كتابه - في رفع اليدين <sup>(٢)</sup> " حدثنا الحميدي ثنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد بمثل لفظ الحاكم ، قال البخاري : وكذلك رواه الحفاظ ممن سمع يزيد قديماً : منهم شعبة . والثوري . وزهير ، وليس فيه : ثم لم يعد ، انتهى . وقال ابن حبان في " كتاب الضعفاء " : يزيد بن أبي زياد كان صدوقاً ، إلا أنه لما كبر تغير ، فكان يلقن ، فيتلقن ، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح ، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة ليس بشيء ، انتهى .

طريق آخر لحديث البراء ، أخرجه أبو داود <sup>(٣)</sup> عن وكيع عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء ، قال : رأيت رسول الله ﷺ رفع يديه حين افتتح الصلاة ، ثم لم يرفعهما حتى انصرف ، انتهى . قال أبو داود : هذا الحديث ليس بصحيح ، وكأنه ضعفه بمحمد بن أبي ليلى ، وذكره البخاري في " كتابه - في رفع اليدين " معلقاً ، لم يصل سنده به ، ثم قال : وإنما روى ابن أبي ليلى ، هذا من حفظه ، فأما من روى عن ابن أبي ليلى من كتابه ، فلمّا حدث عنه عن يزيد بن أبي زياد ، فرجع الحديث إلى تلقين يزيد ، والمحفوظ ما روى عنه الثوري . وشعبة . وابن عيينة ، قديماً ، ليس فيه : ثم لم يرفع ، انتهى . وقال الحازمي في " كتابه الناسخ والمنسوخ " : الوجه التاسع عشر : أن يكون أحد الروایتين لم يضطرب لفظه ، فترجح خبره على خبر من اضطرب لفظه ، لأنه يدل على ضبطه نحو حديث ابن عمر أنه عليه السلام كان يرفع يديه إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع ، فانه يروى عن ابن عمر من غير وجه ، ولم يختلف عليه فيه ، فهو أولى بالمصير من حديث البراء بن عازب : أنه عليه السلام كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، ثم لا يعود ، لأنه يعرف يزيد بن أبي زياد ، وهو قد اضطرب فيه ، قال سفيان بن عيينة : كان يزيد ابن أبي زياد يروى هذا الحديث ، ولا يقول فيه : ثم لا يعود ، ثم دخلت الكوفة فرأيت يرويه ،

(١) ص ٧٧ - ج ٢ (٢) في " جزء الرفع " ، ص ١٢ ، وانتهى حديثه إلى قوله : وكان يرفع يديه إذا كبر ، اه .  
وليس فيه في حديث البراء " الرفع عند الركوع ، والرفع منه " ، اه . (٣) في " باب من لم يذكر الرفع عند الركوع " ، ص ١١٦

وقد زاد فيه : ثم لا يعود ، لقنوه ، فتلقن ، انتهى . قال البيهقي في " المعركة " ويدل على أنه تلقنها ، أن أصحابه القدماء لم يوثروها عنه ، مثل سفيان الثوري . وشعبة . وهشيم . وزهير . وغيرهم ، وإنما أتى بها عنه من سمع منه بآخره ، وكان قد تغير واختلط ، وابن أبي زياد ضعفه ابن معين ، وقد رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عبد الرحمن عن البراء . ومحمد بن أبي ليلى أضعف عند أهل الحديث من ابن أبي زياد ، واختلف عليه في إسناده ، فقيل : هكذا ، وقيل : عنه عن الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى ، وقيل : عنه عن يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى ، فعاد الحديث إلى يزيد ، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : كان أبي ينكر حديث الحكم . وعيسى ، ويقول : إنما هو حديث يزيد بن أبي زياد ، وابن أبي ليلى سيء الحفظ . وابن أبي زياد ليس بالمحافظ ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه البيهقي في " الخلافيات " عن عبد الله بن عون الخراز ثنا مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يرفع يديه ، إذا افتتح الصلاة ، ثم لا يعود ، انتهى . قال البيهقي : قال الحاكم : هذا باطل موضوع ، ولا يجوز أن يذكر إلا على سبيل القدح ، فقد روينا بالأسانيد الصحيحة عن مالك بخلاف هذا ، ولم يذكر الدارقطني هذا في " غرائب حديث مالك " قال الشيخ : والخراز هذا " بخاء معجمة ، بعدها راء مهملة ، آخره زاي معجمة " .

حديث آخر ، أخرجه البيهقي في " الخلافيات " أيضاً ، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن محمد بن إسحاق عن الحسن بن الربيع عن حفص بن غياث عن محمد بن أبي يحيى (١) عن عباد بن الزبير أن رسول الله ﷺ ، كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه في أول الصلاة ، ثم لم يرفعها في شيء حتى يفرغ ، انتهى . قال الشيخ في " الإمام " : وعباد هذا تابعي ، فهو مرسل ، انتهى .

حديث آخر ، حديث : " لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن " ، وقد تقدم الكلام عليه .

حديث آخر ، ذكر الحاكم أبو عبد الله في " كتاب المدخل " (٢) إلى معرفة الإيماء في ذكر الجروحين " تحت ترجمة جماعة وضعوا الحديث في الوقت لحاجتهم إليه ، قال : وقيل لمحمد بن عكاشة الكرماني : إن قوما يرفعون أيديهم في الركوع ، وبعد رفع الرأس من الركوع ، فقال : حدثنا المسيب بن واضح ثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : من رفع يديه في الركوع ، فلا صلاة له ، انتهى . قال الحاكم : فكل من رزقه الله

(١) في نسخة " عن ابن أبي يحيى " ، (٢) ص ٢٢



فهما في نوع من العلم ، وتأمل هذه الأحاديث علم أنها موضوعة على رسول الله ﷺ ، انتهى . وهذا الحديث رواه ابن الجوزي بإسناده في "الموضوعات" عن محمد بن عكاشة به ، ثم نقل عن الدارقطني أنه قال : محمد بن عكاشة هذا كان يضع الحديث ، ثم رواه ابن الجوزي من حديث المأمون بن أحمد السلي ثنا المسيب بن واضح عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : «من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له» ، انتهى . وكذلك رواه في "كتاب التحقيق" ، ونقل في الكتابين عن ابن حبان أنه قال : مأمون هذا كان دجالاً من الدجاجلة ، قال ابن الجوزي : وما أبله من وضع هذه الأحاديث الباطلة لتقاوم بها الأحاديث الصحيحة ، فقد روى الرفع من الصحابة جماعة كثيرون ، وسمى ستة وعشرين رجلاً ، قال : ومن لم يكن الحديث صناعته لم ينكر عليه الاحتجاج بالباطيل ، انتهى .

الآثار في ذلك : روى الطحاوي<sup>(١)</sup> ، ثم البيهقي من حديث الحسن بن عياش عن عبد الملك ابن أبجر عن الزبير بن عدي عن إبراهيم عن الأسود ، قال : رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه في أول تكبيرة ، ثم لا يعود ، قال : ورأيت إبراهيم . والشعبي يفعلان ذلك ، قال الطحاوي : فهذا عمر لم يكن يرفع يديه أيضاً إلا في التكبيرة الأولى ، والحديث صحيح ، فإن مداره على الحسن بن عياش ، وهو ثقة حجة ، ذكر ذلك يحيى بن معين عنه ، انتهى . واعترضه الحاكم : بأن هذه رواية شاذة لا يقوم بها حجة ، ولا تعارض بها الأخبار الصحيحة عن طلوس بن كيسان عن ابن عمر<sup>(٢)</sup> أن عمر كان يرفع يديه في الركوع ، وعند الرفع منه ، وروى هذا الحديث سفيان الثوري عن الزبير ابن عدي به ، ولم يذكر فيه : لم يعد ، ثم رواه الحاكم ، وعنه البيهقي بسنده عن سفيان عن الزبير ابن عدي عن إبراهيم عن الأسود أن عمر<sup>(٣)</sup> كان يرفع يديه في التكبير ، انتهى . قال الشيخ : وما ذكره الحاكم فهو من باب ترجيح رواية لا من باب التضعيف ، وأما قوله : إن سفيان لم يذكر عن الزبير بن عدي فيه : لم يعد ، فضعيف جداً ، لأن الذي رواه سفيان في مقدار الرفع ، والذي رواه الحسن بن عياش في محل الرفع ، ولا تعارض بينهما ، ولو كانا في محل واحد لم تعارض رواية

(١) ص ١٣٣ ، قال الحافظ في "الدراية" ، ص ٨٥ : رجاله ثقات

(٢) قلت : هذه المعارضة ذكرها الحافظ أيضاً في "الدراية" ، ص ٨٥ ، وذكر ابن عمر فقط ، ولم يذكر عمر ، وقال الشيخ المحقق : ظهر أحسن "النيموي" - الهندي ، في كتابه "آثار السنن" ، ص ١٠٦ - ج ١ : راجعت إلى نسخة صحيحة مكتوبة من "نصب الراية" ، في الخزانة المروقة ، بأشيائك سوساتني - كلكته ، فوجدت فيها هكذا :

عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه في الركوع ، وعند الرفع منه ، اه . وفي "فتح القدير" ، ص ٢١٩ - ج ١ : وعارضه الحاكم برواية طلوس بن كيسان عن ابن عمر رضي الله عنه : كان يرفع يديه في الركوع ، وعند الرفع منه

(٣) متته عند ابن أبي حاتم في "العلل" ، ص ٩٥ - ج ١ هكذا : أنه كان يرفع يديه في افتتاح الصلاة حتى تبلغ منكبيه ، اه .

من زاد برواية من ترك ، والحسن بن عياش أبو محمد هو أخو أبي بكر بن عياش ، قال فيه ابن معين : ثقة ، هكذا رواه ابن أبي خيثمة عنه ، وقال عثمان بن سعيد الدارمي : الحسن . وأخوه أبو بكر بن عياش كلاهما من أهل الصدق والأمانة ، وقال ابن معين : كلاهما عندي ثقة .

أثر آخر أخرجه الطحاوي <sup>(١)</sup> عن أبي بكر النهشلي ثنا عاصم بن كليب عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة من الصلاة ، ثم لا يعود يرفع ، انتهى . وهو أثر صحيح ، قال البخاري في " كتابه - في رفع اليدين " : وروى أبو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب عن أبيه أن علياً يرفع يديه في أول التكبيرة ، ثم لم يعد ، وحديث عبيد الله بن أبي رافع أصح ، انتهى . فجعله دون حديث عبيد الله بن أبي رافع في الصحة ، وحديث ابن أبي رافع صححه الترمذي . وغيره ، وسيأتي في أحاديث الخصوم ، وقال الدارقطني في " علله " : واختلف على أبي بكر النهشلي فيه ، فرواه عبد الرحيم بن سليمان عنه عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي ﷺ ، ورواه في رفعه ، وخالفه جماعة من الثقات : منهم عبد الرحمن بن مهدي . وموسى بن داود . وأحمد بن يونس . وغيرهم ، فرواه عن أبي بكر النهشلي موقوفاً على علي ، وهو الصواب ، وكذلك رواه محمد بن أبان عن عاصم موقوفاً ، انتهى . فجعله الدارقطني موقوفاً صواباً ، والله أعلم .

أثر آخر أخرجه البيهقي عن سوار بن مصعب عن عطية العوفي أن أبا سعيد الخدري . وابن عمر كانا يرفعان أيديهما أول ما يكبران ، ثم لا يعودان ، انتهى . قال البيهقي : قال الحاكم : وعطية . سيء الحال ، وسوار أسوأ حالا منه ، وأسند البيهقي عن البخاري أنه قال : سوار بن مصعب منكر الحديث ، وعن ابن معين أنه غير محتج به .

أثر آخر أخرجه الطحاوي في " شرح الآثار <sup>(٢)</sup> " عن إبراهيم النخعي ، قال : كان عبد الله بن مسعود لا يرفع يديه في شيء من الصلوات ، إلا في الافتتاح ، انتهى . قال الطحاوي : فإن قالوا : إن إبراهيم عن عبد الله غير متصل ، قيل لهم : كان إبراهيم لا يرسل عن عبد الله إلا ما صح عنده وتواترت به الرواية عنه ، كما أخبرنا ، وأسند عن الأعمش <sup>(٣)</sup> أنه قال لإبراهيم : إذا حدثتني عن

(١) ص ١٣٢ ، قال في " الدراية " ، ص ٨٥ : رجاله ثقات (٢) ص ٣١٣ - ج ١ رجاله ثقات ، سكت عليه الحافظ في " الدراية " ،

(٣) قلت : روى الطحاوي في " شرح الآثار " ، ص ١٣٣ ، والترمذي في " علله - و آخر الترمذي " ، ص ٢٣٩ - ج ٢ ، وابن سعد في " طبقاته " ، ص ١٩٠ - ج ٦ ، كلهم من طريق شعبة عن الأعمش . قلت : قلت لإبراهيم : إذا حدثتني عن عبد الله فأسند ، قال : إذا قلت لك : عبد الله ، فقد سمعته من غير واحد من أصحابه ، وإذا قلت : حدثني عن عبد الله فلان ، فحدثني فلان ، اه . واللفظ لابن سعد ، وأسند البيهقي في " سننه " ، ص ١٤٨ - ج ١ عن ابن معين ، قال : مراسلات إبراهيم صحيحة ، إلا حديث : تاجر البحرين ، وحديث الضحك في الصلاة ، اه .



عبد الله ، فأسند ، قال : إذا قلت لك : قال عبد الله : فاعلم أني لم أقله حتى حدثني جماعة عنه ، وإذا قلت لك : حدثني فلان عن عبد الله ، فهو الذي حدثني وحده عنه ، قال : ومذهبنا أيضاً قوى من جهة النظر ، فانهم أجمعوا أن التكبيرة الأولى معها رفع ، وأن التكبيرة بين السجدين لا رفع بينهما ، واختلفوا في تكبيرة الركوع . وتكبيرة الرفع منه ، فألحقهما قوم بالتكبيرة الأولى ، وألحقهما قوم بتكبيرة السجدين ، ثم أنا رأينا تكبيرة الافتتاح من صلب الصلاة لا تصح بدونها الصلاة ، والتكبيرة بين السجدين ليست بذلك ، ورأينا تكبيرة الركوع والنهوض ليستا من صلب الصلاة ، فألحقناهما بتكبيرة السجدين ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

**أحاديث الخصوم :** منها حديث ابن عمر أخرجه البخاري . ومسلم عن سالم عن أبيه ، ولفظ البخاري : قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ، وحين يرفع رأسه من الركوع ، ولا يفعل ذلك في السجود ، انتهى . ولفظ مسلم : كان رسول الله ﷺ إذا قام للصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ، ثم كبر ، وإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك ، وإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك ، ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود ، انتهى . وقوله فيه : ثم كبر ، ليست عند البخاري ، قال ابن عبد البر في " التمهيد " : هذا الحديث أحد الأحاديث الأربعة التي رفعها سالم عن أبيه عن النبي ﷺ ووقفها نافع عن ابن عمر : فمنها ما جعله من قول ابن عمر . ومنها ما جعله عن ابن عمر عن عمر ، والقول فيها قول سالم ، ولم يلتفت الناس فيها إلى نافع ، فهذا أحدها . والثاني : حديث : « من باع عبداً وله مال » والثالث : حديث : « الناس كابل مائة » : والرابع : حديث : « فيما سقت السماء والعيون العشر » ،

قال الحافظ في " الدراية " ، ص ١٦ : وأخرج ابن عدي في " الكامل " ، عن يحيى برمعي ، قال : مراسيل إبراهيم النخعي صحيحة ، إلا حديث تاجر البحرين ، أ . هـ . قال الدارقطني في ص ٣٦١ ، بعد حديث رواه عن إبراهيم عن عبد الله : هذه الرواية ، وإن كان فيها إرسال فإبراهيم النخعي هو أعلم الناس بعبد الله وبقتياه ، وقد أخذ عن أخواله . علقمة . والأسود . وعبد الرحمن بن يزيد . وغيرهم من كبار أصحاب عبد الله ، وهو القائل : إذا قلت لك : قال عبد الله ، فهو عن جماعة من أصحابه عنه ، وإذا سمعته من رجل واحد سميته ، أ . هـ . قال ابن قيم في " الهدى " ، ص ٣٥٤ - ج ٢ ، و ص ٢٠٤ - ج ٤ : في بحث عدة الأئمة مانعه : وإبراهيم لم يسمع من عبد الله ، ولكن الواسطة بينه وبين عبد الله ، كعلقمة . ونحوه ، وقد قال إبراهيم : إذا قلت : قال عبد الله ، فقد حدثني به غير واحد عنه ، وإذا قلت : قال فلان عنه ، فهو ممن سمعت ، أو كما قال ، ومن المعلوم أن بين إبراهيم . وعبد الله أئمة تقات لم يسم قط مبهماً . ولا مجروحاً . ولا مجهولاً ، فشيوخه الذين أخذ عنهم عن عبد الله أئمة أجلاء نبلاء ، وكانوا كما قبل : مرج الكوفة ، وكل من له ذوق في الحديث إذا قال إبراهيم : قال عبد الله . لم يتوقف في ثبوته عنه ، وإن كان غيره ممن في طبقة ، لو قال : قال عبد الله لا يحصل لنا الثبوت بقوله ، فإبراهيم نظير بن المسيب عن عمرو ، ونظير مالك عن ابن عمر ، فالواسط بين هؤلاء وبين الصحابة إذا سمعهم وجدوهم من أجل الناس وأوثقهم وأصدقهم ولا يسمون سواهم أئمة

قال الشيخ في "الإمام": وقد جاء هذا الحديث مرفوعاً من جهة حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ إذا دخل في الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، ومن جهة إبراهيم بن طهمان عن أيوب السخيتاني عن نافع به مرفوعاً أيضاً، رواهما البيهقي في "سننه"، انتهى. وأخرجه البخاري (١) عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، فذكره، وزاد فيه: وإذا قام من الركعتين رفع يديه، قال الشيخ في "الإمام"، قال الإسماعيلي في "كتابه": هكذا يقوله عبد الأعلى، وأوماً إلى أنه أخطأ، وقال: خالفه ابن إدريس. وعبد الوهاب. والمعتمر عن عبيد الله عن نافع، فذكره من فعل ابن عمر، انتهى. وقال أبو داود (٢) بعد تخريج رواية عبد الأعلى هذه: والصحيح أنه من قول ابن عمر، وليس بمرفوع، ورواه البيهقي عن عبيد الله أيضاً، فوقفه على ابن عمر. وهو الصحيح، قال الشيخ في "الإمام": وعن هذا جوابان: أحدهما: الرجوع إلى الطريقة الفقهية والأصولية في قبول زيادة العدل الثقة إذا تفرد بها، وعبد الأعلى من الثقات المتفق على الاحتجاج بهم في الصحيح. الثاني: أن عبد الأعلى لم ينفرد بها، فإن البيهقي لما ذكره في "الخلافيات"، قال: أخرجه البخاري في "صحيحه" عن عبد الأعلى هكذا، وتابعه معتمر عن عبيد الله بن عمر نحوه. ثم أخرج رواية معتمر، وأخرج النسائي رواية معتمر في "سننه" نحو البيهقي، ثم قال: وقوله: إذا قام من الركعتين لم يذكره عامة الرواة عن الزهري، وعبيد الله ثقة، ولعل الخطأ من غيره، انتهى.

واعلم أن حديث ابن عمر هذا رواه مالك في "موطأه" (٣) عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع، وكان لا يفعل ذلك في السجود، انتهى. لم يذكر فيه الرفع في الركوع، هكذا وقع في رواية يحيى بن يحيى، وتابعه على ذلك جماعة من رواة الموطأ: منهم يحيى بن بكير. والقعني: وأبو مصعب. وابن أبي مريم. وسعيد بن عفير، ورواه ابن وهب. وابن القاسم. ومعن بن عيسى. وابن أبي أويس عن مالك، فذكروا فيه الرفع في الركوع، وكذلك رواه جماعة من أصحاب الزهري عن الزهري، وهو الصواب، ذكر ذلك أبو عمر بن عبد البر في "كتاب التقصي"، وقال في "التمهيد": وذكر جماعة من أهل العلم أن الوَهم في إسقاط الرفع من الركوع إنما وقع من جهة مالك، فإن جماعة حفاظاً رووا عنه الوجهين جميعاً، انتهى. وكذلك قال الدارقطني في "غرائب مالك": إن مالكاً لم يذكر في "الموطأ" الرفع عند الركوع، وذكره في غير "الموطأ"، حدث به عشرون تقرأ من الثقات

(١) في "باب رفع اليدين إذا قام في الركعتين"، ص ١٠٢ (٢) في "باب افتتاح الصلاة"، ص ١١٥

(٣) في "باب افتتاح الصلاة"، ص ٢٥



الحفاظ : منهم محمد بن الحسن الشيباني . ويحيى بن سعيد القطان . وعبد الله بن المبارك . وعبد الرحمن ابن مهدي . وابن وهب . وغيرهم ، ثم أخرج أحاديثهم عن عشرين رجلاً ، قال : وخالفهم جماعة من رواة "الموطأ" فرووه عن مالك : وليس فيه الرفع في الركوع : منهم الإمام الشافعي . والقعني . ويحيى بن يحيى . ويحيى بن بكير . ومعن بن عيسى . وسعيد بن أبي مرزوق . وإسحاق الحنيني . وغيرهم ، والله أعلم ، واعترض الطحاوي في "شرح الآثار" (١) "حديث ابن عمر هذا ، فقال : وقد روى عن ابن عمر خلاف هذا ، ثم أسند عن أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد ، قال : صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة ، قال : فلا يكون هذا من ابن عمر إلا وقد ثبت عنده نسخ ما رأى النبي ﷺ يفعله ، قال : فإن قيل : فقد روى طاوس عن ابن عمر خلاف ما رواه مجاهد ، قلنا : كان هذا قبل ظهور النسخ ، انتهى . وأجاب البيهقي في "كتاب المعرفة" ، فقال : وحديث أبي بكر بن عياش هذا أخبرناه أبو عبد الله الحفاظ ، فذكره بسنده ، ثم أسند عن البخاري أنه قال : أبو بكر بن عياش اختلط بآخره ، وقد رواه الربيع . وليث . وطاوس . وسالم . ونافع . وأبو الزبير . ومحارب بن دثار . وغيرهم ، قالوا : رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر . وإذا رفع ، وكان يرويه أبو بكر بن عياش قديماً عن حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود مرسل موقوفاً : أن ابن مسعود كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، ثم لا يرفعهما بعد ، وهذا هو المحفوظ عن أبي بكر بن عياش ، والأول خطأ فاحش لمخالفته الثقات من أصحاب ابن عمر ، قال الحاكم : كان أبو بكر بن عياش من الحفاظ المتقنين ، ثم اختلط حين نسي حفظه ، فروى ما خولف فيه ، فكيف يجوز دعوى نسخ حديث ابن عمر بمثل هذا الحديث الضعيف ؟ أو نقول : إنه ترك مرة للجواز ، إذ لا يقول بوجوبه ، ففعله يدل على أنه سنة ، وتركه يدل على أنه غير واجب ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" ويزيل هذا التوهم "يعني دعوى النسخ" ما رواه البيهقي في "سننه" (٢) "من جهة الحسن ابن عبد الله بن حمدان الرقي ثنا عصمة (٣) بن محمد الأنصاري ثنا موسى بن عقبة عن نافع عن

(١) ص ١٣٣ (٢) هذه الرواية لا توجد في النسخة المطبوعة من السنن الكبرى ، لكنها في "المعرفة" وغيرها ، ثم إن الإمام ربما يعزو ترجمة أو حديثاً إلى كتاب متواتر ولا يوجد شيء منه في ذلك الكتاب ، كما أنه نسب ترجمه "باب استيائك الإمام بحضرة رعيته" ، إلى البخاري ، وقال الحفاظ ابن حجر : لم أر هذا في البخاري ، قاله القسطلاني ص ٢٠ - ج ١ ، قلت : هذه الترجمة موجودة في النسائي : ص ٥ بتغيير يسير ، وذكر ابن السبكي في "الطبقات" ، ص ٢٠ - ج ٦ باباً لأحاديث في "الإمام" ، إلى من أخرجها وأخطأ في النسبة .

(٣) عصمة بن محمد الأنصاري : قال أبو حاتم : ليس بالقوي ، قال يحيى : كذاب ، يضع الحديث ، وقال العقيلي : يحدث بالباطيل عن الثقات ، وقال الدارقطني . وغيره : متروك "ميزان" ، عصمة بن محمد بن فضالة بن محمد ابن فضالة بن محمد بن شريك بن جميع بن مسعود الأنصاري الخزرجي حدث عن موسى بن عقبة . وهشام بن عروة .

ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، وكان لا يفعل ذلك في السجود ، فما زالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى ، انتهى . رواه عن أبي عبد الله الحافظ عن جعفر بن محمد بن نصر عن عبد الرحمن <sup>(١)</sup> بن قريش بن خزيمة الهروي عن عبد الله بن أحمد الدجعي عن الحسن به .

حديث آخر ، أخرجه البخاري . ومسلم عن مالك بن الحويرث ، واللفظ لمسلم أن رسول الله ﷺ كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه ، وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه البخاري <sup>(٢)</sup> عن أبي عاصم عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، قال : سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ : منهم أبو قتادة ، قال أبو حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ ، كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، فإذا ركع كبر ورفع يديه حتى يحاذي منكبيه ، فإذا رفع كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، وفيه : ثم إذا قام من الركعتين كبر ، ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، الحديث ، وفي آخره : فقالوا جميعاً : صدقت ، وقد تقدم بتامه في أول الباب ، واعترضه الطحاوي في "شرح الآثار" <sup>(٣)</sup> فقال : هذا الحديث لم يسمعه محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد <sup>(٤)</sup>

ويحيى بن سعيد الأنصاري . وسهل بن أبي صالح . وعبيد الله بن عمر العمري - روى عنه شبيب بن سلمة الأنصاري . ومحمد بن سعد كاتب الواقدي . والسري بن طاصم - أخبر أبو تمام عبد الكريم بن علي الهاشمي أخبرنا علي بن عمر الحافظ حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل الآدي حدثنا السري بن طاصم حدثنا عصمة بن محمد بن فضالة بن محمد بن فضالة الأنصاري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا التقى الحصانان فقد وجب الفسل » تفرد بروايته عصمة بن محمد عن هشام بن عروة ، وقرأت علي الجوهري عن محمد بن العباس ، قال : حدثنا محمد ابن كعب الكوكبي حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن جنيد ، قال : سمعت يحيى بن معين ، يقول : عصمة بن محمد الأنصاري إمام مسجد الأنصار ببغداد ، كان كذاباً ، يروي الأحاديث كذباً ، قد رأيت ، وكان شيخاً له هبة ومنظر ، من أكذب الناس ، أخبرنا العقيلي أخبرنا يوسف بن أحمد الصيدلاني حدثنا محمد بن عمر العقيلي حدثنا عبيد بن محمد ، قال : سمعت يحيى بن معين ، وسئل عن عصمة بن محمد الأنصاري ، فقال : هذا كذاب يضع الحديث ، أخبرنا الأزهري حدثنا محمد ابن العباس أخبرنا أحمد بن معروف حدثنا الحسين بن فهم حدثنا محمد بن سعد ، قال : عصمة بن محمد الأنصاري كان إمام مسجد الأنصار الكبير ببغداد ، وكان عند مسلم ضعيفاً في الحديث ، أخبرنا البرقاني أخبرنا أبو الحسن الدارقطني ، قال : عصمة بن محمد بن فضالة الأنصاري متروك " تاريخ الخطيب " ، ص ٢٨٦ - ج ١٢ (١) اتهمه السليمان بوضع الأحاديث ، اهـ " ميزان " ، وقال الخطيب في " تاريخه " ، ص ٢٨٣ - ج ١٠ : في حديثه غرائب ، وأفراد ، ولم أسع فيه إلا خيراً ، اهـ . (٢) لم يخرج البخاري طريق أبي عاصم في " صحيحه " ، وإنما أخرجه في " جزء الرفع " ، لكن سياقه ليس هكذا ، وأخرجه أبو داود في " باب افتتاح الصلاة " ، بهذا الاسناد ، وبسياق يقاربه ، ولقد تقدم في ثلاثة مواضع : إن المخرج عزاه حديث أبي حميد إلى البخاري ، وإني لم أجده فيه ، وهذا رابعها . والله أعلم (٣) ص ١٥٣ ، و ص ١٣٤ (٤) قال ابن أبي حاتم في " الطل " ، ص ١٦٣ : قال أبي : فصار الحديث مرسلًا ، اهـ



ولا من أحد ذكر مع أبي حميد، وبينهما رجل مجهول، ومحمد بن عمرو ذكر في الحديث أنه حضر أبا قتادة، وسنه لا يحتمل ذلك، فإن أبا قتاده قتل قبل ذلك بدهر طويل، لأنه قتل مع علي، وصلى عليه علي، وقد رواه عطف بن خالد عن محمد بن عمرو، فجعل بينهما رجلاً، ثم أخرجه عن يحيى. وسعيد بن أبي مريم ثنا عطف بن خالد حدثني محمد بن عمرو بن عطاء حدثني رجل أنه وجد عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ جلسوا، فذكر نحو حديث أبي عاصم، سواء، قال: فإن ذكروا ضعف عطف، قيل لهم: وأنتم أيضاً تضعفون عبد الحميد بن جعفر أكثر من تضعيفكم لعطف، مع أنكم لا تطرحون حديث عطف كله، وإنما تصححون قديمه وتتركون حديثه، هكذا ذكره ابن معين في "كتابه". وابن أبي مريم سماعه من عطف قديم جداً. وليس أحد يجعل هذا الحديث سماعاً لمحمد بن عمرو من أبي حميد، إلا عبد الحميد، وهو عندكم أضعف، ثم أخرج عن عيسى بن عبد الرحمن<sup>(١)</sup> بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء، أحد بني مالك عن عباس بن سهيل الساعدي، وكان في مجلس فيه أبو سهيل بن سعد الساعدي. وأبو حميد. وأبو هريرة. وأبو أسيد، فتذاكروا الصلاة، فقال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ، الحديث، وليس فيه<sup>(٢)</sup>: فقالوا: صدقت، قال: وقوله فيه: فقالوا جميعاً: صدقت، ليس أحد يقولها إلا أبو عاصم، انتهى. وأجاب البيهقي في "كتاب المعرفة"، فقال: أما تضعيفه لعبد الحميد بن جعفر فردود، بأن يحيى بن معين وثقه في جميع الروايات عنه، وكذلك أحمد بن حنبل، واحتج به مسلم في "صحيحه": وأما ما ذكر من انقطاعه، فليس كذلك، فقد حكم البخاري في "تاريخه" بأنه سمع أبا حميد. وأبا قتادة. وابن عباس<sup>(٣)</sup>، وقوله: إن أبا قتادة قتل<sup>(٤)</sup> مع علي، رواية شاذة، رواها الشعبي، والصحيح

(١) كذا في "الطحاوي"، ص ١٥٣ - ج ١. ثم أعاد الحديث في: ص ٤٠٥ - ج ٢، وقال فيه: عبادة، بدل: عبد الرحمن، وهو الصواب الموافق لما في "البيهقي"، وأبي داود، وغيرهما، (٢) قوله: وليس فيه، الخ، هذا القول في "الطحاوي"، ص ١٣٤ سوى ما تقدم، فانه في "صفة الخلو"، ص ١٥٣، تنبه.

(٣) فليراجع هذا، فإن الظن أن زيادة الابن من الناسخ، وأن الصواب عباس، وعباس هذا، هو "عباس بن سهل"، قال الحافظ في "التلخيص"، ص ٨٣: قال ابن حبان: سمع هذا الحديث محمد بن عمرو من أبي حميد، وسمعه من عباس بن سهل بن سعد عن أبيه، فالطريقان محفوظان. (٤) روى الطحاوي في "شرح الآثار"، ص ٢٨٧. وابن أبي شيبة في "الجنائز"، ص ١١٦، والبيهقي في "سننه"، ص ٣٦ - ج ٤، والخطيب في "تاريخه"، ص ١٦١ - ج ١، كلهم من حديث إسماعيل، قال: حدثنا موسى بن عبد الله أن علياً صلى على أبي قتادة، فكبر عليه سبعاً، اه. قلت: رجاله ثقات، قال في "الجواهر"، ص ٣٦ - ج ٤: قال أبو عمر في "الاستيعاب"،: روى من وجوه عن موسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاري، وعن الشعبي أنهما قالا: صلى على أبي قتادة، فكبر عليه سبعاً، قال الشعبي: وكان بدرياً، وقال الحسن بن عثمان: مات أبو قتادة سنة أربعين، اه، قال محمد بن عمر الواقدي: حدثني يحيى بن عبد الله ابن أبي قتادة أن أبا قتادة توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين، وقال خريجه، وتلميذه ابن سعد في "طبقاته"، ص ٩ - ج ٦: كان قد نزل الكوفة ومات بها، وعلى بها، وصلى هو عليه، اه، قلت: الواقدي متروك، قال الحافظ في

الذي أجمع عليه أهل التاريخ أنه بقي إلى سنة أربع وخمسين ، ونقله عن الترمذى . والواقدي . والليث وابن مندة في الصحابة ، وأطال فيه ، ثم قال : وإنما اعتمد الشافعى في حديث أبي حميد برواية إسحاق ابن عبد الله عن عباس بن سهيل عن أبي حميد ، ومن سماه من الصحابة ، وأكده برواية فليح بن سليمان عن عباس بن سهيل عنهم ، فالإعراض عن هذا والاشتغال بغيره ليس من شأن من يريد متابعة السنة ، انتهى كلامه (١) .

حديث آخر ، أخرجه مسلم عن وائل بن حجر أنه رأى رسول الله ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة ، وحين ركع ، وحين رفع رأسه من الركوع ، أخرجه مختصراً ومطولاً (٢) ، قال الطحاوى في "شرح الآثار" : وحديث وائل هذا معارض بحديث ابن مسعود : أنه عليه السلام كان يرفع يديه في تكبيرة الافتتاح ، ثم لا يعود . وابن مسعود أقدم صحبة ، وأفهم بأفعال النبي ﷺ من وائل ، ثم أسند عن أنس (٣) ، قال : كان رسول الله ﷺ يحب أن يليه المهاجرون والأنصار ليحفظوا عنه ، وابن مسعود كان من أولئك الذين يقربون من النبي ﷺ ، فهو أولى بما جاءه من هو أبعد منه ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه أصحاب السنن الأربعة (٤) ، والبخارى في "كتابه - في رفع اليدين" عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ، ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته ، وأراد أن يركع ، يصنعه إذا رفع من الركوع ، ولا يرفع يديه في شيء من صلاته ، وهو قاعد . وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك ، انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح . قال الشيخ في "الإمام" : ورأيت عن "علل الخلال" عن إسماعيل بن إسحاق الثقفي ، قال : سئل أحمد عن حديث علي هذا ، فقال : صحيح ، قال الشيخ : وقوله فيه : وإذا قام من السجدين "يعنى الركعتين" . انتهى .

١١ التلخيص ،، ص ١٦٠ : عن علي أنه صلى على أبي قتادة ، فكبر عليه سباً ، رواه البيهقي ، وقال : إنه غلط . لأن أبا قتادة عاش بعد ذلك ، قلت : هذه علة غير قاذحة ، لأنه قد قيل : إن أبا قتادة مات في خلافة علي ، وهذا هو الأرجح ، اه ما قال الحافظ (١) قلت : كلام الحافظ المخرج قبيل "الحديث الثامن والأربعين" ، يدل على أن الشيخ تقي الدين رد على البيهقي ، وانتصر للطحاوى ، وأن الحافظ المخرج ذكر كلام الشيخ تقي الدين . لكن النسخة كما ترى خالية عن الرد ، فليراجع النسخ الصحيحة . (٢) قوله : أخرجه مسلم مختصراً ومطولاً ، قلت : لم أجده في "مسلم" ، إلا رواية واحدة ، في باب "وضع اليد اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الاحرام" ، ص ١٧٣ ، والله أعلم . (٣) أخرجه ابن ماجه : ص ٧٠ ، والحاكم : ص ٢١٨ ، والبيهقي : ص ٩٧ - ج ٣ (٤) أبو داود في باب "افتتاح الصلاة" ، ص ١١٦ ، والترمذى في "الدعوات" ، في باب الدعاء ، عند افتتاح الصلاة بالليل ، ص ١٧٩ - ج ١ . وابن ماجه في "باب رفع اليدين إذا ركع" ، ص ٦٢ ، و"جزء الرفع" ، ص ٦ ، وأحمد : ص ٩٣ - ج ١ ، والطحاوى : ص ١٣١ ، وفي "المختصر" ، ص ٢٤ ، قال الطحاوى : لا يعلم أحد روى هذا الحديث غير عبد الرحمن بن أبي الزناد



وقال النووي في "الخلاصة": وقع في لفظ أبي داود: السجدة، وفي لفظ الترمذي: الركعتين، والمراد بالسجدة الركعتان، يدل عليه الرواية الأخرى، وغلط الخطابي في قوله: المراد السجدة، لكونه لم يقف على طرق الحديث، انتهى. قال الطحاوي في "شرح الآثار" (١): وقد روى عن علي خلاف هذا، ثم أخرج عن أبي بكر النهشلي ثنا عاصم بن كليب عن أبيه أن علياً كان يرفع يديه في أول تكبيرة من الصلاة، ثم لا يرفع بعده، قال الطحاوي: فلم يكن علي يرى النبي ﷺ يرفع، ثم يتركه، إلا وقد ثبت عنده نسخه، قال: وتضعف هذه الرواية أيضاً أنه روى من وجه آخر، وليس فيه الرفع، ثم أخرجه عن عبد العزيز (٢) بن أبي سلمة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج به، ولم يذكر فيه: الرفع، انتهى. وقال الشيخ في "الإمام": قال عثمان ابن سعيد الدارمي: وقد روى من طريق واهية عن علي أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة من الصلاة، ثم لا يعود، قال: وهذا ضعيف، إذ لا يظن بعلي أنه يختار فعله على فعل النبي ﷺ، وهو قد روى عن النبي ﷺ أنه كان يرفع عند الركوع، وعند الرفع منه، قال الشيخ: وما قاله الدارقطني ضعيف، فانه جعل رواية الرفع - مع حسن الظن بعلي - في ترك المخالفة، دليلاً على ضعف هذه الرواية، وخصمه يعكس الأمر، ويجعل فعل علي بعد الرسول ﷺ دليلاً على نسخ ما تقدم، والله أعلم، انتهى.

حديث آخر: أخرجه أبو داود (٣) عن ابن لهيعة عن أبي هبيرة عن ميمون المكي أنه رأى عبد الله بن الزبير - وصلى بهم - يشير بكفيه حين يقوم، وحين يرفع، وحين يسجد، وحين ينهض للقيام، فيقوم، فيشير بيديه، فانطلقت إلى ابن عباس، فقلت: إني رأيت ابن الزبير يصلي صلاة لم أر أحداً يصليها، ووصفت له هذه الإشارة، فقال: إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ فاقتد بصلاة ابن الزبير، انتهى. وابن لهيعة معروف.

حديث آخر: أخرجه ابن ماجه (٤) حدثنا محمد بن يسار ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ثنا حميد عن أنس أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة، وإذا ركع، انتهى. قال الشيخ في "الإمام": ورجاله رجال الصحيحين، قال: وقد رواه البيهقي في "الخلافيات" من جهة ابن خزيمة عن محمد بن يحيى بن فياض عن عبد الوهاب الثقفي به، وزاد فيه: وإذا رفع رأسه من الركوع، ورواه البخاري في "كتابه المفرد - في رفع اليدين" حدثنا محمد بن عبيد الله بن حوشب ثنا عبد الوهاب

(١) ص ١٣٢، وقال الحافظ في "الدراسة"، ص ٨٥: رجاله ثقات (٢) أخرجه الطحاوي: ص ١٣٢، والنسائي: ص ١٤٢، وأبو داود في باب "ما يستفتح به الصلاة من الدعاء"، ص ١١٧، والترمذي في "الدعوات"، ص ١٧٩ - ج ٢ (٣) في "باب افتتاح الصلاة"، ص ١١٥ (٤) في "باب رفع اليدين إذا ركع"، ص ٦٢

به أن النبي ﷺ كان يرفع يديه عند الركوع ، انتهى . قال الطحاوي (١) : وهم يضعفون هذا ، ويقولون : تفرد برفعه عبد الوهاب ، والحفاظ يوقفونه على أنس ، انتهى .

حديث آخر ، رواه أبو داود ، أخرجه ابن ماجه أيضاً (٢) عن إسماعيل بن عياش عن صالح بن كيسان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه في الصلاة حذو منكبيه حين يفتح الصلاة ، وحين يركع ، وحين يسجد ، انتهى . قال الطحاوي (٣) : وهذا لا يحتج به ، لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن غير الشاميين ، انتهى . وأخرجه أبو داود (٤) عن يحيى بن أيوب عن عبد الملك بن جريج عن الزهري عن أبي بكر بن الحارث عن أبي هريرة مرفوعاً ، نحوه ، وزاد فيه : وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك . قال الشيخ في "الإمام" : وهؤلاء كلهم رجال الصحيح ، وقد تابع يحيى بن أيوب على هذا المتن عثمان بن الحكم الجذامي عن ابن جريج ، ذكره الدارقطني في "عله" ، وكذلك تابعه صالح بن أبي الأخضر عن ابن جريج ، رواه ابن أبي حاتم في "عله" أيضاً ، لكن ضعف الدارقطني الأول ، وأبو حاتم الثاني ، قال الدارقطني : وقد خالفه عبد الرزاق ، فرواه عن ابن جريج بلفظ التكبير دون الرفع ، وهو الصحيح ، فقال ابن أبي حاتم (٥) : سألت أبي عن حديث رواه صالح بن أبي الأخضر عن أبي بكر بن الحارث ، قال : صلى بنا أبو هريرة ، فكان يرفع يديه إذا سجد ، وإذا نهض من الركعتين ، وقال : إني أشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ، فقال أبي : هذا خطأ ، إنما هو كان يكبر فقط ، ليس فيه رفع اليدين ، انتهى . وله طريق آخر عند الدارقطني في "العلل" أخرجه عن عمرو بن علي عن ابن أبي عدي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ، ويقول : أنا أشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ، قال الدارقطني : لم يتابع عمرو بن علي ذلك ، وغيره يرويه بلفظ التكبير ، وليس فيه رفع اليدين ، وهو الصحيح ، انتهى .

حديث آخر ، رواه ابن ماجه أيضاً (٦) حدثنا محمد بن يحيى ثنا أبو حذيفة ثنا إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير أن جابر بن عبد الله كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، فعل مثل ذلك ، ويقول : رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل ذلك ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" ، وذكر ابن عبد البر في "التمهيد" أن الأثرم رواه عن أبي حذيفة به ، فلم يذكر فيه : الرفع من الركوع ، انتهى . وأخرجه البيهقي في "الخلافيات" عن سفيان الثوري عن أبي الزبير

(١) ص ١٣٤ ، وقال الدارقطني : ص ١٠٨ : لم يروه عن حميد مرفوعاً غير عبد الوهاب ، والصواب من فعل أنس ، اهـ

(٢) في "باب رفع اليدين إذا ركع" ، ص ٦٢ (٣) ص ١٣٤ (٤) في "باب افتتاح الصلاة" ، ص ١١٥

(٥) "علل ابن أبي حاتم" ، ص ١٠٧ (٦) ص ٦٢ ، والبيهقي



عن جابر بن عبد الله ، قال : رأيت رسول الله ﷺ في صلاة الظهر يرفع يديه إذا كبر ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، ثم أخرجه عن إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير به ، وفيه : إذا ركع ، قال : هكذا ، رواه ابن طهمان ، وتابعه زياد بن سوقة ، وهو حديث صحيح ، رواه عن آخرهم ثقات ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الدارقطني في "سننه (١)" عن إسحاق بن راهويه عن النضر بن شميل عن حماد بن سلة عن الأزرق بن قيس عن حطان بن عبد الله عن أبي موسى الأشعري ، قال : هل أريكم صلاة رسول الله ﷺ ؟ فكبر ، ورفع يديه ، ثم كبر ، ورفع يديه للركوع ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ، ورفع يديه ، ثم قال : هكذا فاصنعوا ، ولا ترفع بين السجدين ، انتهى . وأخرجه البيهقي عن محمد بن حميد الرازي عن زيد بن الحباب عن حماد به ، قال الشيخ في "الإمام" : فهاتان الروايتان مرفوعتان ، ورواه ابن المبارك عن حماد بن سلة ، فوقفه عن أبي موسى : أنه توضأ ، ثم قال : هلموا أريكم ، فكبر ، ورفع يديه ، ثم كبر ، ورفع يديه ، ثم قال : هكذا فاصنعوا ، ولم يرفع في السجود ، أخرجه البيهقي ، انتهى .

حديث آخر ، رواه البيهقي في "سننه (٢)" عن الحاكم بسنده عن آدم بن أبي إياس ثنا شعبة ثنا الحكم بن عتيبة ، قال : رأيت طاوساً كبر ، ورفع يديه حذو منكبيه عند التكبير ، وعند ركوعه ، وعند رفع رأسه من الركوع ، فسألت رجلاً من أصحابه ، فقال : إنه يحدث به عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ ، انتهى . قال البيهقي : قال الحاكم : الحديثان محفوظان "أعني حديث ابن عمر عن النبي ﷺ في الرفع . وحديث ابن عمر عن أبيه عمر عن النبي ﷺ نحوه" ، قال الشيخ في "الإمام" : وفي هذا نظر ، ففي "علل الخلال" عن أحمد بن أثرم ، قال : سألت أبا عبد الله "يعني أحمد بن حنبل" عن حديث شعبة عن الحكم أن طاوساً ، يقول : عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ ، فقال : من يقول هذا عن شعبة ؟ قلت : آدم بن أبي إياس ، فقال : ليس هذا بشيء ، إنما هو عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وقال الدارقطني : هكذا رواه آدم بن أبي إياس . وعمار بن عبد الجبار المروزي عن شعبة ، وهما وأما فيه ، والمحموظ عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، قال الشيخ : وأيضاً فهذه الرواية ترجع إلى مجهول ، وهو الذي حدث الحكم من أصحاب طاوس ، فإن كان روى من وجه آخر متصلاً عن عمر ، وإلا فالمجهول لا يقوم به الحجة ، وهو ما أخرجه البيهقي في "الخلافات" من طريق ابن وهب : أخبرني حيوة بن شريح الحضرمي عن أبي عيسى سليمان بن كيسان المدني عن عبد الله بن القاسم ، قال : بينما الناس يصلون في مسجد رسول الله ﷺ ، إذ خرج عليهم عمر

ابن الخطاب ، فقال : أقبلوا على بوجوهكم ، أصلى بكم صلاة رسول الله ﷺ التي كان يصلي ويأمر بها ، فقام مستقبل القبلة ، ورفع يديه ، حتى حاذى بهما منكبيه ، ثم كبر ، ثم ركع ، وكذلك حين رفع ، فقال للقوم : هكذا كان رسول الله ﷺ يصلي بنا ، انتهى (١) . قال الشيخ : ورجال إسناده معروفون ، فسلیمان بن كيسان أبو عيسى التيمي ، ذكره ابن أبي حاتم ، وسمى جماعة روى عنهم ، وجماعة رووا عنه ، ولم يعرف من حاله بشيء ، وعبد الله بن القاسم مولى أبي بكر الصديق ، ذكره أيضاً ، وذكر أنه روى عن ابن عمر . وابن عباس . وابن الزبير ، وروى عنه جماعة ، ولم يعرف من حاله أيضاً بشيء ، قال البخاري في " كتابه - في رفع اليدين " : وكذلك يروى حديث الرفع عن جماعة من الصحابة : منهم أبو قتادة . وأبو أسيد الساعدي . ومحمد بن مسلمة البدری . وسهيل ابن سعد الساعدي . وعبد الله بن عمر . وابن عباس . وأنس بن مالك . وأبو هريرة . وعبد الله ابن عمرو بن العاص . وعبد الله بن الزبير . ووائل بن حجر . ومالك بن الحويرث . وأبو موسى الأشعري . وأبو حميد الساعدي ، انتهى . " يعني أنهم رووه عن النبي ﷺ " ، ورواه الدارقطني في " غرائب مالك " من حديث خلف بن أيوب البلخي عن مالك بن أنس عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، انتهى . قال الدارقطني : هكذا قال : عن عمر ، ولم يتابع عليه ، قال الشيخ : وكان مراده لم يتابع عليه عن مالك ، والله أعلم ، انتهى .

الأثر في ذلك : روى البخاري في " كتابه المفرد - في رفع اليدين " : حدثني مسدد ثنا يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة عن الحسن ، قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أيديهم في الصلاة ، انتهى . قال الشيخ في " الإمام " : ورواه أبو عمر بن عبد البر بإسناده إلى الأثرم : حدثنا أحمد بن حنبل ثنا معاذ بن معاذ . وابن أبي عدي . وغندر عن سعيد عن قتادة عن الحسن ، قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أيديهم في الصلاة إذا ركعوا ، وإذا رفعوا ، كأنها المراوح ، انتهى . قال البخاري : ولم يستثن الحسن أحداً ، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه لم يرفع يديه ، انتهى .

أثر آخر ، رواه مالك عن نافع (٢) عن ابن عمر أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حنو منكبيه ، وإذا رفع من الركوع ، ورواه يحيى بن بكير عن مالك ، وفيه : وإذا ركع ، انتهى .

أثر آخر أخرجه البيهقي (٣) عن عبد الرزاق ، قال : ما رأيت أحسن صلاة من ابن جريج ،

(١) حديث آخر ، رواه البيهقي في " السنن " ، ص ٧٣ - ج ٢ ، قال : أبو بكر صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، ورواه ثقات .

(٢) " الموطأ - في باب افتتاح الصلاة " ، ص ٢٦ (٣) البيهقي في " سننه " ، ص ٧٣ - ج ٢



رأيت يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، وأخذ ابن جريج ، صلاته عن عطاء بن أبي رباح ، وأخذ عطاء صلاته من عبد الله بن الزبير ، وأخذ ابن الزبير صلاته من أبي بكر الصديق ، انتهى . وأخرجه عن أيوب السخيتاني عن عطاء بن أبي رباح نحوه ، وقد تقدم ، وقال : رواه ثقات .

أثر آخر أخرجه البيهقي أيضاً عن ابن جريج عن الحسين بن مسلم بن يثاق ، قال : سألت طاوساً عن رفع اليدين في الصلاة ، فقال : رأيت عبد الله بن عباس . وعبد الله بن الزبير . وعبد الله ابن عمر يرفعون أيديهم إذا افتتحوا الصلاة ، وإذا ركعوا ، وإذا رفعوا من الركوع .

أثر آخر أخرجه البيهقي أيضاً عن راشد بن سعد عن محمد بن سهم عن سعيد بن المسيب ، قال : رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، وفيه من يستضعف .

أثر آخر أخرجه البيهقي أيضاً عن ليث عن عطاء ، قال : رأيت جابر بن عبد الله . وابن عمر . وأبا سعيد . وابن عباس . وابن الزبير . وأبا هريرة يرفعون أيديهم إذا افتتحوا الصلاة ، وإذا ركعوا ، وإذا رفعوا من الركوع ، وليث مستضعف ، وأخرجه البخاري في " كتابه - في رفع اليدين " عن ابن عمر . وابن عباس . وابن الزبير . وأبي سعيد . وجابر . وأبي هريرة . وأنس بن مالك أنهم كانوا يرفعون أيديهم ، قال : ورويناه عن عدة من التابعين ، وفقهاء مكة . والمدينة . وأهل العراق . والشام . والبصرة . واليمن ، وعدة من أهل خراسان : منهم سعيد جبير . وعطاء بن أبي رباح . ومجاهد . والقاسم بن محمد . وسالم بن عبد الله بن عمر . وعمر بن عبد العزيز . والنعمان بن أبي عياش . والحسن . وابن سيرين . وطاوس . ومكحول . وعبد الله بن دينار . ونافع . وعبيد الله بن عمر . والحسن بن مسلم . وقيس بن سعد ، وكذلك يروى عن أم الدرداء أنها كانت ترفع يديها ، وكان ابن المبارك يرفع يديه ، وهو أعلم أهل زمانه فيما يعرف ، ولقد قال ابن المبارك : صليت يوماً إلى جنب النعمان فرفعت يدي ، فقال لي : أما خشيت أن تطير ؟ ، قال : فقلت له : إن لم أطر في الأولى ، لم أطر في الثانية ، قال وكيع : رحم الله ابن المبارك ، كان حاضر الجواب ، انتهى كلامه . وقال البيهقي : وقد روينا الرفع في الصلاة من حديث أبي بكر الصديق . وعمر بن الخطاب . وعلي بن أبي طالب . وابن عمر . ومالك بن الحويرث . ووائل بن حجر . وأبي حميد الساعدي ، في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ : منهم أبو قتادة . وأبو هريرة ، ومحمد بن مسلمة . وأبو أسد . وسهيل بن سعد ، وعن أبي موسى الأشعري . وأنس بن مالك . وجابر بن عبد الله بأسانيد صحيحة ، يحتاج بها ، قال : وسمعت أبا عبد الله الحافظ ، يقول : لancel سنة اتفق على روايتها عن النبي ﷺ الخلفاء الأربعة ، ثم العشرة ،

فمن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرقهم في البلاد الشاسعة ، غير هذه السنة ، انتهى . وقال الشيخ في "الإمام" : وجزم الحاكم برواية العشرة ليس عندى بجيد ، فان الجزم إنما يكون حيث ثبت الحديث ويصح ، ولعله لا يصح عن جملة العشرة ، انتهى . قال البيهقي : وهو كما قال أبو عبد الله ، فقد روى هذه السنة عن أبي بكر الصديق . وعمر بن الخطاب . وعثمان . وعلي . وطلحة . والزبير . وسعد . وسعيد . وعبد الرحمن بن عوف . وأبي عبيدة بن الجراح . ومالك بن الحويرث . وزيد ابن ثابت . وأبي كعب . وابن مسعود . وأبي موسى . وابن عباس . والبراء بن عازب . والحسين ابن علي . وزيد بن الحارث الصدائي . وسهل بن سعد الساعدي . وأبي سعيد الخدري . وأبي قتادة الأنصاري . وسلمان الفارسي . وعبد الله بن عمرو بن العاص . وعقبة بن عامر . وبريدة بن الحصيب . وأبي هريرة . وعمار بن ياسر ، انتهى . قال الشيخ في "الإمام" : ورأيت بعد ذلك أسماء أتوقف في حكايتها إلى الكشف من نسخة أخرى : منهم أبو أمامة . وعمر بن قتادة الليثي . وأبو مسعود الأنصاري ، ومن النساء : عائشة ، وروى عن أعرابي آخر صحابي ، كلهم عن النبي ﷺ ، انتهى .

**الحديث الأربعون :** روى أن عائشة وصفت قعود رسول الله ﷺ في الصلاة أنه افترش رجله اليسرى ، فجلس عليها ، ونصب اليمنى نصباً ، ووجه أصابعه نحو القبلة ، قلت : غريب بهذا اللفظ ، وفي "مسلم" (١) "بعضه" ، أخرجه عن أبي الجوزاء عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يفتح الصلاة بالتكبير . والقراءة "بالحمد لله رب العالمين" ، وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ، ولكن بين ذلك ، وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً ، وكان إذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوي جالساً ، وكان يقول في كل ركعتين : التحية ، إلى أن قال (٢) : وكان يفرش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى ، وكان ينهى عن عقبة الشيطان ، وينهى أن يفرش الرجل ذراعيه اقتراش السبع ، وكان يختم الصلاة بالتسليم ، انتهى . وقال النسائي في "سننه" (٣) : أخبرنا قتيبة عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، قال : من سنة الصلاة أن ينصب القدم اليمنى ، واستقباله بأصابعها القبلة ، والجلوس على اليسرى ، انتهى . وروى البخاري في "صحيحه" (٤) "بلفظ : إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى ، وتثنى اليسرى ،

(١) في "باب ما يجمع صفة الصلاة" ، ص ١٩٤ ، وأبو داود في "باب من لم ير الجهر بسم الله الرحمن الرحيم" ، ص ١٢١ (٢) قوله : إلى أن قال ، ليس بصواب ، فان قوله : "وكان يفرش" ، متصل بقوله : "التحية" ، وليس بينهما فصل ، فلا معنى لقوله : إلى أن قال : والله أعلم (٣) هذا الحديث هو الحديث الثالث والثلاثون . تقدم في : ص ٣٨٧ ، وأخرجه النسائي في "باب الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة" ، ص ١٧٣ ، وذكرت هناك أن المخرج أخطأ فيه من ثلاثة وجوه : أسقط هناك من الاستناد يحيى فقط ، وهما الليث ، ويحيى معاً ، وهذا الاستناد ليس لهذا المتن .

(٤) في "باب سنة الجلوس في التشهد" ، ص ١١٤



لم يذكر فيه استقبال القبلة بالأصابع ، وفيه قصة .

حديث آخر ، أخرجه الترمذى <sup>(١)</sup> عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر ، قال : قدمت المدينة ، قلت : لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ ، فلما جلس "يعني للتشهد" اقترش رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ، ونصب رجله اليمنى ، انتهى . وقال : حديث حسن صحيح .

الحديث الحادى والأربعون : قال فى الكتاب : ووضع يديه على فخذه "يعنى فى التشهد" وبسط أصابعه ، وتشهد ، يروى ذلك فى حديث وائل ، قلت : غريب ، وفى "مسلم" <sup>(٢)</sup> "وضع اليدين على الفخذين من رواية ابن عمر ، إلا أن فيه : أنه كان يقبض أصابعه ، ولفظه : قال : كان رسول الله ﷺ إذا جلس فى الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى ، وقبض أصابعه كلها ، وأشار بإصبعه التى تلى الإبهام ، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى .

الحديث الثانى والأربعون : عن عبد الله بن مسعود ، قال : أخذ رسول الله ﷺ يدي ، وعلمنى التشهد ، كما كان يعلمنى سورة من القرآن ، وقال : قل : "التحيات لله . والصلوات . والطيبات . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته" ، إلى آخره ، قلت : أخرجه الأئمة الستة عنه <sup>(٣)</sup> ، واللفظ لمسلم ، قال : علمنى رسول الله ﷺ التشهد ، كفى بين كفيه ، كما يعلمنى السورة من القرآن ، فقال : "إذا قعد أحدكم فى الصلاة ، فليقل : "التحيات لله ، والصلوات . والطيبات . السلام عليك أيها النبي ، ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين - فإذا قالها أصابت كل عبد صالح فى السماء والأرض - أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله" ، انتهى . زادوا فى رواية - إلا الترمذى . وابن ماجه - : ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه ، فيدعوه ، قال الترمذى : أصح حديث عن النبي ﷺ فى "التشهد" حديث ابن مسعود ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، من الصحابة والتابعين ، انتهى <sup>(٤)</sup> . ثم أخرج عن معمر بن خصيف ، قال : رأيت النبي ﷺ ، فقلت له : إن الناس قد اختلفوا فى التشهد ، فقال : "عليك بتشهد ابن مسعود" ، وأخرج الطبرانى فى "معجمه" عن بشير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه ، قال : ما سمعت فى "التشهد" أحسن من حديث ابن مسعود ، وذلك أنه رفعه إلى النبي ﷺ ، انتهى .

(١) فى "باب كيف الجلوس للتشهد" ، ص ٣٨ (٢) فى "باب صفة "الجلوس" ، ص ٢١٦

(٣) مسلم فى "باب التشهد فى الصلاة" ، ص ١٧٣ ، والبخارى فى "باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد" ، ص ١١٥ ، وفى "الدعوات - فى باب الأخذ باليدين" ، ص ٩٢٦ ، والنسائى فى "باب كيف التشهد الأول" ، ص ١٧٣ ، وأبو داود فى "باب التشهد" ، ص ١٤٦ ، وابن ماجه فى "التشهد" ، ص ٦٤ ، والترمذى فى "باب التشهد" ، ص ٣٨ (٤) ليس فى الترمذى الموجود عندنا ، ولا فى مسلم هذا القول

وأخرج الطحاوي عن ابن عمر أن أبابكر عليه الناس على المنبر ، ووافق ابن مسعود في روايته عن النبي ﷺ هذا التشهد جماعة من الصحابة : فمنهم معاوية<sup>(١)</sup> ، وحديثه عند الطبراني في "معجمه" ، أخرجه عن إسماعيل بن عياش عن جرير بن عثمان عن راشد بن سعد عن معاوية بن أبي سفيان أنه كان يعلم الناس التشهد ، وهو على المنبر عن النبي ﷺ "التحيات لله . والصلوات . والطيبات" ، إلى آخره ، سواء ، ومنهم سليمان الفارسي ، وحديثه عند البزار في "مسنده" . والطبراني في "معجمه" (٢) أيضاً أخرجاه عن سلمة بن الصلت عن عمر بن يزيد الأزدي عن أبي راشد ، قال : سألت سليمان الفارسي عن التشهد ، فقال : أعلمكم كما علمني رسول الله ﷺ "التحيات لله . والصلوات . والطيبات" إلى آخره ، سواء ، ومنهم عائشة ، وحديثها عند البيهقي في "سننه" عن القاسم عنها ، قالت : هذا تشهد النبي ﷺ "التحيات لله" إلى آخره ، قال النووي في "الخلاصة" : سنده جيد ، وفيه فائدة حسنة ، وهي : أن تشهد عليه السلام بلفظ : تشهدنا ، انتهى .

### الحديث الثالث والأربعون : حديث تشهد ابن عباس ، قلت : أخرجه الجماعة (٣)

إلا البخاري عن سعيد بن جبير ، وطاوس عن ابن عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ، فكان يقول : «التحيات المباركات - الصلوات - الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ، ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله» ، انتهى . قال المصنف رحمه الله : والأخذ بتشهد ابن مسعود أو ثلثي ، لأن فيه الأمر ، وأقله الاستحباب ، "والآلف . واللام" وهما للاستغراق ، وزيادة "الواو" وهي لتجريد الكلام ، كما في القسم ، وتأكيده التعليم ، انتهى . فنقول : أما الأمر ، وهو قوله : "إذا قعد أحدكم في الصلاة ، فليقل" فليس في تشهد ابن عباس في ألفاظهم الجميع ، وهي في تشهد ابن مسعود ، وفي لفظ النسائي : "إذا قعدتم في كل ركعتين ، فقولوا" ، وفي لفظ له : "قولوا في كل جلسة" ، وأما "الآلف . واللام" فإن مسلماً . وأبا داود . وابن ماجه لم يذكروا تشهد ابن عباس إلا معرفاً "بالآلف . واللام" وذكره الترمذي . والنسائي مجرداً "سلام عليك أيها النبي ، سلام علينا" ، الحديث ، وكان المصنف اعتمد على هذه الرواية ، وأما "الواو" فليست في تشهد ابن عباس عند الجميع ، وأما التعليم فهو أيضاً في تشهد ابن عباس ، عند الجميع ، كان رسول الله ﷺ

(١) ومنهم أبو سعيد الخدري ، حديثه عند الطحاوي : ص ١٥٦ ، قال : كنا نتعلم التشهد كما تتلم السورة من القرآن ، ثم ذكر مثل تشهد ابن مسعود ، سواء ، اه . وجابر ، عند الطحاوي ، إلا في لفظين : من أوله . وآخره (٢) قال الهيثمي في "الزوائد" ، ص ١٤٣ - ج ٢ : رواه الطبراني في "الكبير" ، والبزار ، وفيه بشر بن عبيد الله الدارسي ، كذبه الأزدي ، وقال ابن عدي : منكر الحديث ، وذكره ابن حبان في "الثقات" ، اه (٣) مسلم : ص ١٧٤ ، والترمذي : ص ٣٨ ، وأبو داود : ص ١٤٧ ، وابن ماجه : ص ٦٥ ، والنسائي : ص ١٩٥



يعلننا التشهد ، كما يعلننا السورة من القرآن ، هكذا لفظ مسلم ، وفي لفظ الباقرين ، كما يعلننا القرآن . وبالجملة ، فالمصنف ذكر أربعة أشياء ، ينهض له منها اثنان : الأمر . وزيادة الواو ، وسكت عن تراجع آخر : منها أن الأئمة الستة اتفقوا عليه لفظاً ومعنى ، وذلك نادر ، وتشهد ابن عباس معدود في أفراد مسلم ، وأعلى درجة الصحيح عند الحفاظ ما اتفق عليه الشيخان ، ولو في أصله ، فكيف إذا اتفقا على لفظه ، ومنها إجماع العلماء ، على أنه أصح حديث في الباب ، كما تقدم من كلام الترمذى ، ومنها أنه قال فيه : علنى التشهد ، كنى بين كفيه ، ولم يقل ذلك في غيره ، فدل على مزيد الاعتناء ، والاهتمام به ، والله أعلم .

**الأحاديث في التشهد :** منها حديث أبي موسى ، أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> . وأبو داود . والنسائي . وابن ماجه عن حطان بن عبد الله الرقاشى عن أبي موسى ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، وبئنا لنا سنتنا ، وعلمنا صلاتنا ، فقال : إذا صليتم ، فكان عند القعدة ، فليكن من أول قول أحدكم : « التحيات . الطيبات . الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ، ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ، وطوله مسلم . ومنها حديث جابر ، أخرجه النسائي<sup>(٢)</sup> . وابن ماجه عن أيمن بن نابل ثنا أبو الزبير عن جابر ، قال : كان رسول الله ﷺ يعلننا التشهد ، كما يعلننا السورة من القرآن "بسم الله ، وبالله ، التحيات لله . والصلوات . والطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ، ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أسأل الله الجنة ، وأعوذ بالله من النار" ، انتهى . ورواه الحاكم في "المستدرک" وصححه ، قال النووي في "الخلاصة" : وهو مردود ، فقد ضعفه جماعة من الحفاظ ، هم أجل من الحاكم ، وأتقن ، وعن ضعفه البخارى . والترمذى . والنسائي . والبيهقى ، قال الترمذى : سألت البخارى عنه ، فقال : هو خطأ . انتهى .

**ومنها حديث عمر ، رواه مالك في "الموطأ"<sup>(٣)</sup> ، أخبرنا الزهرى عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القارى ، أنه سمع عمر بن الخطاب ، وهو على المنبر يعلم الناس التشهد ، يقول : قولوا : "التحيات لله . الزاكيات لله . الطيبات لله . الصلوات لله . السلام عليك أيها النبي ، ورحمة الله**

(١) ص ١٧٤ ، وأبو داود : ص ١٤٧ ، والنسائي : ص ١٧٥ ، وابن ماجه : ص ٦٥ (٢) ص ١٢٥ ، وابن ماجه : ص ٦٥ ، واللفظ له ، والحاكم في "المستدرک" ، ص ٢٦٧ (٣) في "باب التشهد في الصلاة" ، ص ٣١ ، والحاكم في "المستدرک" ، ص ٢٦٦ ، والبيهقى : ص ١٤٤ - ج ٢ ، واللفظ له

وبركاته ، السلام علينا . وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله “ ، انتهى . وهذا إسناد صحيح .

حديث في إخفاء التشهد ، أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> . والترمذي عن ابن مسعود ، قال : من السنة أن يخفي التشهد ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن ، ورواه الحاكم في “كتاب المستدرک” ، وقال : صحيح على شرط البخاري . ومسلم .

**الحديث الرابع والأربعون :** روى عن ابن مسعود ، أنه قال : علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة . وآخرها ، فإذا كان وسط الصلاة نهض إذا فرغ من التشهد ، وإذا كان في آخر الصلاة دعا لنفسه بما شاء ، قلت : رواه أحمد في “مسنده”<sup>(٢)</sup> من حديث ابن مسعود ، أن رسول الله ﷺ عليه التشهد ، فكان يقول : إذا جلس في وسط الصلاة ، وفي آخرها ، على ورکه اليسرى : “التحبات لله” إلى قوله : “عبده ورسوله” ، قال : ثم إن كان في وسط الصلاة ، نهض حين يفرغ من تشهده ، وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو ، ثم يسلم ، انتهى . وأخرج البخاري . ومسلم<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال : « إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير ، فليتعوذ بالله من أربع : من عذاب جهنم . ومن عذاب القبر . ومن فتنة المحيا والممات . ومن شر فتنة المسيح الدجال » ، انتهى . زاد النسائي<sup>(٤)</sup> . والبيهقي في رواية لهما : ثم يدعو لنفسه بما بدا له ، انتهى ، قال النووي في “الخلاصة” : إسنادهما صحيح .

**الحديث الخامس والأربعون :** روى أبو قتادة عن النبي ﷺ أنه قرأ في الركعتين الأخيرين بفاتحة الكتاب ، قلت : أخرجه البخاري . ومسلم<sup>(٥)</sup> عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أبي قتادة أن النبي ﷺ ، كان يقرأ في الركعتين الأولىين - من الظهر . والعصر - بفاتحة الكتاب . وسورتين ، وفي الأخيرين بفاتحة الكتاب ، ويسمعنا الآية أحياناً ، ويطيل في الركعة الأولى مالا يطيل في الثانية ، وهكذا في الصبح ، انتهى . ورواه الباقر ، إلا الترمذي .

(١) في “باب إخفاء التشهد” ، ص ١٤٩ ، والترمذي في “باب أنه يخفي التشهد” ، ص ٣٨ ، “المستدرک” ، ص ١٤٤ - ج ١ ، والفظله (٢) وقال الهيثمي في “الزوائد” ، ص ١٤٢ - ج ٣ : رواه أحمد . ورجله موقوف . اهـ . (٣) مسلم في “باب استحباب التعوذ من عذاب القبر” ، ص ٢١٨ ، والفظله ، ولم أجده في البخاري ، أما في “الجنائز” - في باب التعوذ من عذاب القبر ، ص ١٨٤ ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو : « اللهم أعوذ بك من عذاب القبر » الحديث (٤) في “باب التعوذ في الصلاة” ، ص ١٩٣ ، وهذا لفظه ، ولفظ البيهقي : ص ١٥٤ - ج ٢ : ثم ليدع بما شاء (٥) البخاري في “باب يقرأ في الأخيرين بفاتحة الكتاب” ، ص ١٠٧ ، ومسلم في “باب القراءة في الظهر والعصر” ، ص ١٨٥ - ج ١



حديث آخر ، رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا يحيى بن آدم ثنا مندل العتري ثنا محمد بن إسحاق عن علي بن يحيى بن خلاد عن عمه رفاعة بن رافع الأنصاري ، قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين الأولين بفاتحة الكتاب . وسورة ، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب ، انتهى .

حديث آخر ، رواه الطبراني في "معجمه الوسط (١)" حدثنا النعمان بن أحمد الواسطي ثنا عبد الله بن أحمد الزيري ثنا عبيد الله بن نافع عن عثمان بن الضحاك عن أبيه عن عبيد الله بن مقسم عن جابر بن عبد الله ، قال : سنة القراءة في الصلاة أن يقرأ في الأولين بأم القرآن . وسورة ، وفي الآخرين بأم القرآن ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه الطبراني أيضاً في "الوسط" حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا عون بن سلام ثنا سنان بن هارون عن أشعث بن عبد الملك عن الحسن . وابن سيرين عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين بفاتحة الكتاب ، انتهى .

**الحديث السادس والأربعون :** حديث وائل . وعائشة في صفة الجلوس ، قلت : تقدم الكلام عليهما في القعدة الأولى ، وأخذ بعض الجاهلين يعترض هنا على المصنف ، وقال : إن هذا سهو ، لأن المصنف لم يذكره فيما تقدم ، إلا عن عائشة ، وهذا إقدام منه على تخطئة العلماء بجهل ، لأن المصنف هناك ذكر في الجلوس أشياء ، وعزا بعضها عن عائشة ، وبعضها عن وائل ، وجمعها هنا بقوله : وجلس في الأخيرة ، كما جلس في الأولى ، لما روينا من حديث وائل . وعائشة ، فإن قيل : إنما أراد بذلك هيئة الجلوس ، وهو : نصب اليمنى ، واقتراش اليسرى ، وهذا لم يتقدم إلا عن عائشة ، ويدل على ذلك قوله فيما بعد : ولأنها أشق على البدن من التورك ، قلنا : لا يمتنع أن يريد المصنف بقوله : كما جلس في الأولى ، عموم الحالات التي ذكرها ، ثم خصص في التعليل منها هيئة الجلوس .

**الحديث السابع والأربعون :** روى أنه عليه السلام قعد متوركا ، قلت : رواه الجماعة (٢) إلا مسلماً في حديث أبي حميد الساعدي ، كنت أحفظكم لصلاة رسول الله ﷺ ، إلى أن قال : فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ، ونصب اليمنى ، وإذا جلس في الركعة الأخيرة أخر رجله اليسرى ، وقعد على شقه متوركا ، ثم سلم ، مختصر ، وفي لفظ للبخاري : وإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ، ونصب الأخرى ، وقعد على مقعدته .

وقوله : في الكتاب : والحديث ضعفه الطحاوي ، أو يحمل على حالة الكبر ،

(١) وأخرج الطحاوي : ص ١٢٤ من حديث عبيد الله عن جابر موقوفاً (٢) البخاري في "باب سنة الجلوس" ، ص ١١٤

قلت : قد تقدم في حديث رفع اليدين تضعيف الطحاوي لحديث أبي حميد ، وكلام البيهقي معه ، وانتصار الشيخ تقي الدين للطحاوي مستوفى ، والله الحمد (١) .

**الحديث الثامن والأربعون :** حديث : « إذا قلت هذا ، أو فعلت هذا » ، قلت : احتج به المصنف على عدم فريضة الصلاة على النبي ﷺ في التشهد ، وقد تقدم ، وأن أباداود أخرجه في «سننه (٢)» قال الخطابي (٣) : وقد اختلفوا في هذه الزيادة ، هل هي من كلام النبي ﷺ ، أو من كلام ابن مسعود ، وأدرجت في الحديث ؟ فإن صح مرفوعا إلى النبي ﷺ ، ففيه دلالة على أن الصلاة على النبي ﷺ في التشهد ليست بواجبة ، انتهى . وقال البيهقي (٤) : وقد بينه شبابة ابن سوار في روايته عن زهير بن معاوية ، وفصل كلام ابن مسعود من كلام النبي ﷺ ، وكذلك (٥) رواه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحر مفصلا مبينا ، وقال ابن حبان - بعد أن أخرج الحديث في «صحيحه» في النوع الحادي والعشرين ، من القسم الأول ، بلفظ السنن - : وقد أوهم هذا الحديث من لم يحكم الصناعة ، أن الصلاة على النبي ﷺ في التشهد ليست بفرض ، فإن قوله : « إذا قلت (٦) » هذه زيادة أدرجها زهير بن معاوية في الخبر عن الحسن بن الحر ، وقال :

(١) قلت : قد تقدم تحت عنوان « أحاديث الخصوم » ، عند ذكر حديث «أبي حميد» ، تضعيف الطحاوي لحديثه ، وكلام البيهقي معه ، ولم أر هناك انتصار الشيخ تقي الدين له ، فليراجع النسخ الصحيحة (٢) في «باب التشهد» ، ص ١٤٦ (٣) في «الجزء الأول من معالم السنن» ، ص ٢٢٩ - ج ١ (٤) في «سننه» ، ص ١٧٤ - ج ٢ (٥) «قوله : لذلك» ، الخ ، هذا القول في : ص ١٧٥ - ج ٢ من سنن البيهقي ، منفصلا عن القول الأول .

(٦) قوله : « إذا قلت هذا أو فعلت » ، الخ ، قلت : هذه الزيادة في حديث ابن مسعود ، رواها جماعة من أصحاب زهير عن الحسن بن قاسم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ، جعلوها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم : منهم عبد الله بن محمد النفيلي ، عند أبي داود : ص ١٤٦ ، وأبو عثمان . وأحمد بن يونس ، عند الطحاوي : ص ١٦٢ ، وأبو نعيم ، عند الطحاوي : ص ١٦٢ ، والدارمي : ص ١٦٠ ، وموسى بن داود ، عند الدارقطني : ص ١٣٥ ، وأبي داود الطيالسي في «مسنده» ، ص ٣٦ ، ويحيى بن آدم ، عند أحمد في «مسنده» ، ص ٤٢٢ ، ويحيى بن يحيى ، عند البيهقي : ص ١٧٤ - ج ٢ ، ورواها شبابة بن سوار عن زهير بإسناده ، عند الدارقطني : ص ١٣٥ ، والبيهقي : ص ١٧٤ - ج ٢ ، وجعلها من كلام ابن مسعود ، وقال في آخر الحديث : قال عبد الله : فإذا قلت ذلك ، فقد قضيت ما عليك من الصلاة ، فإن شئت أن أقوم ، الخ . ورواها غسان بن الربيع عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن ابن الحر بإسناده ، وقال في آخره : قال ابن مسعود : فإذا فرغت من هذا ، الحديث ، أخرجه الدارقطني في «سننه» ، ص ١٣٥ ، والبيهقي في : ص ١٧٥ - ج ٢ ، وروى الدارقطني في «سننه» ، ص ١٣٤ . وأحمد في «مسنده» ، ص ٤٥٠ - ج ١ من حديث حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحر بإسناده ، ولم يذكر الزيادة ، قال الدارقطني : وتابعه «أبي الحسين بن علي الجعفي» ، على ترك الزيادة ابن عجلان . ومحمد بن أبان عن الحسن بن الحر ، ثم أسند حديث ابن عجلان عن الحسن ، قلت : كذا قال الدارقطني ، والظاهر من كلام ابن حبان الذي ذكره الزيامي أن محمد بن أبان ذكر الزيادة في الحديث ، إلا أنه ضعيف ، والله أعلم .



ذكر ابن ثوبان أن هذه الزيادة من قول ابن مسعود لا من قول النبي ﷺ ، وأن زهيراً أدرجه في الحديث ، ثم أخرجه عن ابن ثوبان عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة به سنداً ومتمناً ، وفي آخره ، قال ابن مسعود : فإذا فرغت من هذا ، فقد فرغت من صلاتك ، فإن شئت فاثبت ، وإن شئت فأنصرف ، ثم أخرجه عن حسين بن علي الجعفي عن الحسين بن الحر به ، وفي آخره ، قال الحسن : وزادني محمد بن أبان بهذا الإسناد ، قال : فإذا قلت هذا ، فإن شئت فقم ، قال : ومحمد بن أبان ضعيف ، قد تبرأنا من عهده في "كتاب الضعفاء" ، انتهى . وقال الدارقطني في "سننه" - بعد أن أخرج الحديث هكذا - : أدرجه بعضهم في الحديث عن زهير ، ووصله بكلام النبي ﷺ ، وفصله شبابة عن زهير ، فجعله من كلام ابن مسعود ، وهو أشبه بالصواب ، فإن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك ، وجعل آخره من قول ابن مسعود ، ولاتفاق حسين الجعفي . وابن عجلان . ومحمد بن أبان في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث ، مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة . وغيره عن ابن مسعود على ذلك ، ثم ساق جميع ذلك بالأسانيد ، وفي آخره ، قال ابن مسعود : إذا فرغت من هذا ، إلى آخره .

### أحاديث الخصوم : أخرج أبو داود (١) . والترمذي . والنسائي في "سنتهم" عن حياة

إذا عرفت هذا ، فاعلم أن الحفاظ من أصحاب الشافعي : ابن حبان . والدارقطني . والبيهقي . والخطيب أعلوا هذه الزيادة ، وحكموا عليها بأنها مدرجة في الحديث من كلام ابن مسعود ، واختلقت كلمهم في بيان ذلك ، فقال ابن حبان : أدرجها زهير ، واستدل على ذلك برواية غسان بن الربيع عن عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن بن الحر ، كما ذكره المؤلف ، قلت : هذا من قبيل إبداء العلة في رواية الثقات برواية ضعيفة ، فإن غسان بن الربيع ضعفه الدارقطني . وغيره ، وعبد الرحمن ابن ثوبان روى عثمان بن سعيد عن ابن معين أنه ضعيف ، قال أحمد : منكر الحديث ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال البيهقي : ص ١٧٤ - ج ٢ : هذا حديث قد رواه جماعة من أصحاب زهير ، وأدرجوا آخر الحديث في أوله ، ورواه شبابة بن سوار عن زهير ، وفصل آخر الحديث من أوله ، وجعله من كلام ابن مسعود ، وقال الدارقطني : وذكر رواية شبابة موقوفاً قوله : أشبه بالصواب ، لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك ، وجعل آخره من كلام ابن مسعود ، ولاتفاق الحسين الجعفي . وابن عجلان . ومحمد بن أبان على ترك ذكره في آخر الحديث ، اهـ . قلت : ما ذكر من رواية ابن ثوبان ، فقد ذكرنا جوابه قبل ، وأما ما ذكر من ترك حسين . وابن عجلان الزيادة ، فحديث زهير من قبيل زيادة ثقة لا تخالف المزيدي عليه ، وأما ما ذكر من ترك محمد بن أبان الزيادة ، فلم الرواية عنه مختلفة ، لا الظاهر من كلام ابن حبان الذي ذكره المؤلف أنه ذكر الزيادة متصلة بالحديث ، إلا أنه ضعيف ، وأما ما ذكر من رواية شبابة ، فهو من قبيل إعلال رواية الجماعة من الثقات برواية ثقة واحدة ، وبمثل هذا لا يطل رواية الجماعة الذين جعلوا هذا الكلام متصلاً بالحديث ، فالصير إلى أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم ، فرواه مرة ، وأتى به أخرى ، أولى من جعله كلام ابن مسعود ، ولا أنه فيه تخطئة الجماعة الذي وصلوه .

(١) في "الصلاة" - في باب الدعاء ، ص ٢١٥ ، والترمذي في "الدعوات" - في باب ما جاء في جامع الدعوات ، ص ١٨٦ - ج ٢ ، واللفظ له ، والنسائي في "باب التمجيد" ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ص ١٨٩ ، والبيهقي : ص ١٤٧ - ج ٢

ابن شريح المصري عن أبي هانيء حميد بن هانيء عن عمرو بن مالك الجنبي عن فضالة بن عبيد ، قال :  
سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته ، لم يمجّد الله ، ولم يصل على النبي ﷺ ، فقال رسول الله  
ﷺ : « عَجَلٌ هَذَا ، ثُمَّ دَعَاهُ ، فَقَالَ لَهُ . أَوْ لغيره : إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ ، فَلْيَبْدَأْ بِتَمْجِيدِ اللَّهِ عِزِّ وَجَلِّ ،  
وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ لِيَصِلْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ لِيَدْعُ بَعْدَ الثَّنَاءِ ، » انتهى . قال الترمذی : هذا حديث  
صحيح ، انتهى . ورواه ابن خزيمة . وابن حبان في " صحيحهما " . والحاكم في " المستدرک (١) " ،  
وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجه ، ولا أعلم له علة ، انتهى .

حديث آخر ، استدل به بعضهم على وجوبه أيضاً ، أخرجه ابن خزيمة ، ثم ابن حبان في  
" صحيحهما " عن محمد بن إسحاق حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن محمد بن عبد الله بن  
زيد بن عبد ربه عن أبي مسعود الأنصاري ، قال : أقبل رجل حتى جلس بين يدي رسول الله ﷺ ،  
ونحن عنده ، فقال : يا رسول الله ، أما السلام عليك ، فقد عرفناه ، فكيف نصلي عليك إذا نحن  
صلينا عليك في صلاتنا ؟ قال : فصمت رسول الله ﷺ ، حتى أحببنا أن الرجل لم يسأله ، ثم قال :  
« إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَيَّ ، فَقُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ،  
وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلَى آلِ  
إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، » انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک (٢) " ، وقال : صحيح على شرط  
مسلم ، ولم يخرجه بذكر النبي ﷺ في الصلاة ، انتهى . ورواه الدارقطني في " سننه (٣) " وقال :  
إسناده حسن متصل ، انتهى . قال بعضهم : وقوله : إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا ، زيادة تفرد  
بها ابن إسحاق ، وهو صدوق ، وقد صرح بالتحديث ، فزال ما يخاف من تدليس ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه ابن ماجه في " سننه - في الطهارة " عن عبد المهيمن بن عباس بن  
سهل بن سعد الساعدي عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ ، قال : " لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ ،  
وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَصِلْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ  
يُحِبِّ الْأَنْصَارَ " ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک (٤) " ، وقال : إنه حديث ليس على شرطهما ،  
فانهما لم يخرجاه عن عبد المهيمن (٥) ، انتهى . ورواه الدارقطني في " سننه (٦) " ، وقال : عبد المهيمن  
ليس بالقوي ، وقال ابن حبان : لا يحتج به ، وأخرجه الطبراني (٧) ، عن أبي بن عباس بن سهل  
ابن سعد عن أبيه عن جده مرفوعاً بنحوه ، سواء ، وحديث عبد المهيمن أشبه بالصواب ، مع أن

(١) في " الصلاة - في باب الدعاء بعد الصلاة " ، ص ٢٦٨ ، و ص ٢٣٠ (٢) ص ٢٦٨ (٣) ص ١٣٥

(٤) ص ٢٦٩ (٥) عبد المهيمن وإي " مختصر الذهبي " ، (٦) ص ١٣٦ . مختصراً (٧) والبيهقي في

" سننه " ، ص ٣٧٩ - ج ٢



جماعة تكلموا في أبي بن عباس : منهم الإمام أحمد . والنسائي . وابن معين . والعقيلي . والدولابي .  
حديث آخر ، أخرجه الدارقطني عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عن أبي مسعود الأنصاري ،  
قال : قال رسول الله ﷺ : « من صلى صلاة لم يصل على فيها ولا على أهل بيتي لم تقبل منه » ، انتهى .  
قال الدارقطني : جابر الجعفي ضعيف ، وقد اختلف عليه فيه ، فوقفه تارة ، ورفعته أخرى ، وقال  
في " العلل " : وقد رواه عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله ، من قوله ،  
قال : والاختلاف من الجعفي ، وليس بثقة ، انتهى . وقال في " السنن " : جابر الجعفي ضعيف ، وقد  
اختلف عليه فيه ، فرفعه مرة ، ووقفه أخرى ، ثم أخرجه (١) عن جابر عن أبي جعفر عن أبي  
مسعود ، من قوله : ماصليت صلاة لا أصلي فيها على محمد ، إلا ظننت أن صلاتي لم تتم ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه البيهقي (٢) عن يحيى بن السباق عن رجل من بني الحارث عن ابن  
مسعود عن رسول الله ﷺ أنه قال : " إذا تشهد أحدكم في الصلاة ، فليقل : اللهم صل على محمد ،  
وعلى آل محمد ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، وارحم محمدًا ، وآل محمد ، كما صليت . وباركت .  
وترحمت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد " ، انتهى . ورواه الحاكم في " المستدرک " (٣)  
وقال : إسناده صحيح مهمل ، انتهى . وهذا فيه رجل مجهول ، والله أعلم ، قال القاضي عياض في  
" الشفا " (٤) ، وقد شد الشافعي ، فقال : من لم يصل على النبي ﷺ في التشهد الأخير فصلاته فاسدة ،  
وعليه الإعادة ، ولا سلف له في هذا القول ، ولا سنة يتبعها ، وقد أنكر عليه هذه المسألة جماعة  
وشنعوا عليه : منهم الطبري . والقشيري ، وخالفه من أهل مذهبه الخطابي ، وقال : لا أعلم  
له فيها قدوة ، وقد شنع الناس عليه هذه المسألة جداً ، فهذا تشهد ابن مسعود الذي علمه النبي ﷺ  
إياه ، ليس فيه الصلاة على النبي ﷺ ، وكذلك من روى التشهد عن النبي ﷺ ، كأبي هريرة . وابن  
عباس . وجابر . وابن عمر . وأبي سعيد الخدري . وأبي موسى الأشعري . وعبد الله بن الزبير ، لم  
يذكروا فيه ذلك ، وقد قال ابن عباس . وجابر : كان النبي ﷺ يعلمنا التشهد ، كما يعلمنا السورة من  
القرآن ، ونحوه عن أبي سعيد ، وقال ابن عمر : كان أبو بكر يعلمنا التشهد على المنبر ، كما يعلمون  
الصبيان في الكتاب ، وعلمه أيضاً على المنبر عمر بن الخطاب ، وأما ما في الحديث من قوله ﷺ :  
« لا صلاة لمن لم يصل على » ، فحديث ضعفه أهل الحديث كلهم ، وعلى تقدير صحته ، فقال ابن القصار :  
معناه كاملة ، أو لمن لم يصل على مرة في عمره ، وكذلك ما جاء في حديث أبي جعفر محمد بن علي

(١) الدارقطني : ص ١٣٦ ، والبيهقي : ص ٣٧٩ - ج ٢ (٢) ص ٣٧٩ - ج ٢ (٣) ص ٢٦٩ في " باب  
صنع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم » ، ولم أجد فيه قوله : مهمل ، والله أعلم (٤) في " الباب الرابع » ، من الجزء  
الثاني - من الشفا » ،

ابن الحسين عن أبي مسعود عن النبي ﷺ من صلى صلاة لم يصل على فيها ، وعلى أهل بيتي لم تقبل منه ، انتهى . ورأيت في بعض تصانيف الخبابة من أهل عصرنا ، وقال : بوجوب الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة ثلاثة من الصحابة (١) : ابن مسعود . وأبو مسعود . وجابر بن عبد الله ، وعن ثلاثة من التابعين : أبي جعفر الباقر . والشعبي . ومقاتل بن حيان ، انتهى . ولم يعزه لأحد .

**الحديث التاسع والأربعون :** قال في الكتاب : ودعا بما يشبه ألفاظ القرآن والأدعية المأثورة ، لما روينا من حديث ابن مسعود ، وقال له النبي ﷺ : « ثم اختر من الدعاء أطيبه وأعجبه إليك » ، قلت : كأنه يشير إلى الحديث المتقدم (٢) عن ابن مسعود : علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وآخرها ، فإذا كان وسط الصلاة ، نهض إذا فرغ من التشهد ، وإذا كان آخر الصلاة دعا لنفسه بما شاء ، وقد قدمنا أن هذا الحديث عند أحمد ، وقد قدمنا في تشهد ابن مسعود : ثم ليختر من الدعاء أعجبه إليه ، فيدعوه (٣) ، وفي رواية : ثم يتخير من المسألة ما شاء ، وليس في هذا كله دليل للمصنف على ما ذكره من ألفاظ القرآن والسنة ، وخصوصاً عند البخاري (٤) ، ثم ليتخير بعد من الكلام ما شاء ، ذكره في « الدعوات » ، وفي « الاستئذان » ، ثم قول المصنف بعد ، وقال له النبي ﷺ : ثم اختر من الدعاء ، إلى آخره ، إن كان هذا من تمة حديث ابن مسعود ، فيكون أراد بحديث ابن مسعود تشهد ابن مسعود ، وإن كان كلاماً مستأنفاً مقطوعاً عن حديث ابن مسعود ، فيكون أراد بحديث ابن مسعود ، قوله : علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة ، إلى آخره ، وأراد بالآخر حديث التشهد ، وهذا يترجح بأنهما حديثان ، ولكن الأول أظهر ، بل الحديثان حجة للشافعي في إباحة الدعاء بكلام الناس ، نحو : اللهم زوجني امرأة حسناء . وأعطني بستاناً أنيقاً ، ولكن المانعون يحملون ذلك على الدعاء المأثور ، ولو استدل صاحب الكتاب بحديث : إن صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، لكان أصوب ، ولعله سقط من النسخ (٥) ، قيل : قوله : لما روينا من حديث ابن مسعود ، إلى آخره ، قال الشافعي : يصح الدعاء في الصلاة بكل ما يصح خارج الصلاة . وبحديث ابن مسعود هذا استدل النووي لمذهبه ، واستدل البيهقي بحديث ابن عباس ، رواه مسلم (٦) في

(١) قال ابن حزم في « المحلى » ، ص ١٣٨ - ج ٤ : وقد ذكر بعضهم يوافق قولهم عن أبي حميد . وأبي أسيد ، اهـ .

(٢) أي الحديث الرابع والأربعين (٣) عند أحمد في « مسنده » ، ص ٤٣١ - ج ١ و ص ٤٣٧ - ج ١ ،

و ص ٤٢٤ - ج ١ ، و ص ٤١٣ - ج ١ (٤) في « الاستئذان » ، ص ٩٢٠ ، وفي « الدعوات » ، ص ٩٣٦ ،

ولفظه : ثم يتخير من التنا ما شاء ، وأخرج الطحاوي : ص ١٣٩ ، ولفظه : ثم ليختر أحدكم بعد ذلك أطيب الكلام ،

أو ما أحب من الكلام ، وأحمد في « مسنده » ، ص ٤١٣ - ج ١ (٥) أي حديث : إن صلاتنا هذه ، الحديث

« عيني - على الهداية » ، (٦) في « باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع » ، ص ١٩١ - ج ١ ، وأبو داود في

« باب الدعاء في الركوع والسجود » ، ص ١٣٤



”الصلاة“ عنه ، قال : كشف رسول الله ﷺ الستارة ، وهو معصوب الرأس ، في مرضه الذي مات فيه ، والناس صفوف خلف أبي بكر ، فقال : « اللهم هل بلغت - ثلاث مرات - أيها الناس ، إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة ، يراها المؤمن ، أو ترى له ، ألا وإنى قد نهيت أن أقرأ القرآن راعياً أو ساجداً ، فأما الركوع ، فعظموا فيه الرب ، وأما السجود ، فاجتهدوا فيه من الدعاء ، فقمن أن يستجاب لكم » ، انتهى . وبحديث حذيفة أيضاً أنه صلى مع النبي ﷺ ، فكان يقول في ركوعه : سبحان ربي الأعلى ، وما مرّ بآية رحمة إلا وقف عندها ، فسأل ، ولا مرّ بآية عذاب إلا وقف عندها ، فتعوذ ، انتهى . وعزاه لمسلم (١) ، وينظر .

حديث آخر أخرجه مسلم (٢) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فأكثرُوا فيه من الدعاء ، فقمن أن يستجاب لكم » ، انتهى . قال البيهقي في ”المعرفة“ : وادعى الطحاوي (٣) نسخ هذه الأحاديث بحديث عقبة بن عامر ، قال : لما نزلت ﴿ فسبح اسم ربك العظيم ﴾ قال رسول الله ﷺ : اجعلوها في ركوعكم ، ولما نزلت ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ قال : اجعلوها في سجودكم ، وقال : يجوز أن يكون ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ أنزلت عليه بعد ذلك ، قال : وهذا كلام بارد ، فان حديث ابن عباس إنما صدر من النبي ﷺ يوم الاثنين ، والناس صفوف خلف أبي بكر ، وهو اليوم الذي توفي فيه ، كما دل عليه حديث أنس (٤) ، ونزول ﴿ سبح ﴾ قبل ذلك بدهر طويل ، كما دلت عليه الأحاديث : منها حديث البراء بن عازب الطويل في الهجرة (٥) ، وفيه : فما قدم رسول الله ﷺ حتى حفظت ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ في سور من المفصل ، وحديث معاذ (٦) في قصة من خرج من صلاته حين افتتح سورة البقرة ، أن النبي ﷺ أمره أن يقرأ ﴿ سبح اسم ربك الأعلى - والشمس وضحاها ﴾ ، وحديث النعمان (٧) بن بشير أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في العيدين ، ويوم الجمعة ”سبح اسم ربك الأعلى - وهل أتاك

(١) قلت : أما اللفظ بعينه ، فلم أجده ، وأما معناه فهو في حديث مسلم في ”الصلاة“ - في باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ، ص ٢٦٤ - ج ١ ، في حديث طويل (٢) في ”باب ما يقال في الركوع والسجود“ ، ص ١٩١ ، وأبو داود في ”باب الدعاء في الركوع والسجود“ ، ص ١٣٤ ، والنسائي في ”باب أقرب ما يكون العبد من الله“ ، ص ١٧٠ ، والطحاوي في : ص ١٣٨ ، والبيهقي : ص ١١٠ - ج ٢ ، ولم أر في شيء منها : قمن أن يستجاب لكم ، إلا ما في حديث ابن عباس ، والله أعلم (٣) في ”باب ما ينبغي أن يقال في الركوع والسجود“ ، ص ١٣٨ (٤) حديث أنس أخرجه البخاري في ”التعبد“ - في باب من رجع القهقرى في صلاته ، ص ١٦٠ (٥) حديث البراء أخرجه البخاري في ”الهجرة“ - في باب مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة ، ص ٥٥٨ (٦) حديث معاذ أخرجه البخاري في ”باب من شك إمامه إذا طول“ ، ص ٩٨ ، ومسلم في ”باب القراءة في العشاء“ ، ص ١٨٧ ، والطحاوي في ”باب القراءة في صلاة المغرب“ ، ص ١٢٥ ، وأصحاب السنن كلهم ، من حديث جابر رضي الله عنه (٧) عند مسلم في ”الجمعة“ ، ص ٢٨٨ ، وأخرجه الطحاوي في ”باب التوقيت في القراءة في الصلاة“ ، ص ٢٤٠

حديث الغاشية“ ، وعن سمرة بن جندب (١) نحوه ، ومن العجب أنه في حديث معاذ في مسألة المفترض خلف المتطوع ، حمله (٢) على أنه كان في أول الإسلام حين كانت الفريضة تصلى في اليوم مرتين ، فجعل نزول ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ هناك في أول الإسلام ، وهنا جعله في اليوم الذي توفي فيه عليه السلام ، فقد ادعى نسخ ماورد في حديث ابن عباس بما نزل قبله بدهر طويل ، هذا شأن من يستوى الأحاديث على مذهبه ، والمشهور بين أهل التفسير أن سورة ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وسورة : ” الواقعة - والحاقة “ اللتين فيهما ﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾ نزلن بمكة ، والله أعلم ، انتهى كلامه .

قوله : والفرض المروي في التشهد ، هو التقدير ، قلت : روى النسائي (٣) في ” باب إيجاب التشهد من سقنه “ أخبرنا سعيد بن عبد الرحمن أبو عبيد الله الخزومي ثنا سفيان عن الأعمش ، ومنصور عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود ، قال : كنا نقول في الصلاة قبل أن يفرض التشهد : السلام على الله ، السلام على جبرائيل ، وميكائيل ، فقال رسول الله ﷺ : لا تقولوا هكذا ، فإن الله عز وجل هو السلام ، ولكن قولوا : ” التحيات لله ، والصلوات ، والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ، ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله “ ، انتهى . وهذا الحديث ، وإن كان في الكتب الستة ، لكن لم يذكره بلفظ : يفرض ، إلا النسائي ، فلفظ البخاري (٤) ، قال : كنا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة ، قلنا : السلام على الله ، ولفظ مسلم (٥) ، قال : كنا نقول في الصلاة خلف رسول الله ﷺ : السلام على الله ، ولفظ أبي داود : كنا إذا جلسنا مع رسول الله ﷺ ، ولفظ ابن ماجه ، ورواية للنسائي (٦) : كنا إذا صلينا مع رسول الله ﷺ ، قلنا : السلام على الله ، الحديث ، ولفظ النسائي ، رواه الدارقطني ، ثم البيهقي في ” سننهما “ ، وقالوا : إسنادهما صحيح ، قال النووي في ” الخلاصة “ : وبهذه الرواية احتج أصحابنا على أن التشهد الأخير فرض ، انتهى .

الحديث الخمسون : روى ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه ، حتى يرى يياض

(١) حديث سمرة عند النسائي في ” الجمعة “ ، ص ٢١٠ ، وأبو داود في ” باب ما يقرأ في الجمعة “ ، ص ١٧٧ ، وأحمد : ص ٧ - ج ٥ ، والطحاوي : ص ٢٤٠ (٢) حمله على هذا في ” باب الرجل يصلي الفريضة خلف من يصلي قطوطا “ ، ص ٢٣٨ (٣) في ” كتاب السهو “ ، ص ١٨٧ ، والدارقطني : ص ١٣٣ ، والبيهقي : ص ٣٧٨ - ج ١ (٤) في ” باب ما يتخير من الدعاء “ ، ص ١١٥ ، ومسلم في ” باب التشهد في الصلاة “ ، ص ١٧٣ ، وأبو داود في ” باب التشهد “ ، ص ١٤٦ ، وابن ماجه في ” باب التشهد “ ، ص ٦٤ ، والنسائي في ” باب كيفية التشهد الأول “ ، ص ١٧٤ (٥) والبخاري : ص ٩٣٦ (٦) والبخاري : ص ٩٢٠



خده الأيمن ، وعن يساره ، حتى يرى يياض خده الأيسر ، قلت : أخرجه أصحاب السنن الأربعة (١) ، واللفظ للنسائي عن أبي إسحاق عن علقمة ، والأسود ، وأبي الأحوص ، قالوا ثلاثهم : ثنا ابن مسعود أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه : ” السلام عليكم ، ورحمة الله ، حتى يرى يياض خده الأيمن ، وعن يساره ، السلام عليكم ، ورحمة الله ، حتى يرى يياض خده الأيسر “ ، انتهى . قال الترمذی : حديث حسن صحيح ، وهذا اللفظ أقرب إلى لفظ المصنف ، ولفظ أبي داود ، وابن ماجه فيه عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله : أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه ، وعن شماله ، حتى يرى يياض خده : ” السلام عليكم ، ورحمة الله ، السلام عليكم ، ورحمة الله “ ، وهو لفظ الترمذی ، إلا أنه ترك : حتى يرى يياض خده ، ورواه ابن حبان في ” صحيحه (٢) “ من حديث الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود ، قال : لم أنس تسليم رسول الله ﷺ عن يمينه ، وعن شماله : ” السلام عليكم ، ورحمة الله “ ، وكأنني أنظر إلى يياض خديه ﷺ ، انتهى . ورواه مسلم (٣) بلفظ آخر أخرجه عن أبي معمر ، أن أميراً كان بمكة يسلم تسليمتين ، فقال عبدالله بن مسعود : أتى علقها (٤) ؟ أن رسول الله ﷺ كان يفعله ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه مسلم في ” صحيحه (٥) “ عن عامر بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص ، قال : كنت أرى رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه ، وعن يساره ، حتى أرى يياض خده ، انتهى . حديث آخر ، أخرجه الدارقطني في ” سننه “ عن فضالة بن الفضل ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر عن عمار بن ياسر . قال : كان رسول الله ﷺ إذا سلم عن يمينه ، يرى يياض خده الأيمن ، وإذا سلم عن يساره ، يرى يياض خده الأيسر ، وكان تسليمه : ” السلام عليكم ، ورحمة الله “ ، انتهى . وفضالة بن الفضل ، قال فيه أبو حاتم : صدوق ، ورواه ابن ماجه في ” سننه (٦) “ حدثنا علي بن محمد ثنا يحيى بن آدم ثنا أبو بكر بن عياش به ، وما وجدت ابن عساكر ذكره في ” الأطراف “ ، لكن ذكره في ” ترجمة صلة بن زفر عن حذيفة “ ، ووجدت صاحب ” التنقيح “ عزاه لابن ماجه من حديث حذيفة ، ثم قال : ويوجد في بعض النسخ ، عوض :

(١) أبو داود في ” باب السلام “ ، ص ١٥٠ ، والنسائي في ” باب السلام على الشمال “ ، ص ١٩٥ ، والترمذی في ” باب التسليم في الصلاة “ ، ص ٣٩ ، وابن ماجه في ” باب التسليم “ ، ص ٦٦ ، والطحاوي : ص ١٥٨ ، وابن جارود : ص ١١١ (٢) والدارقطني في ” سننه “ ، ص ١٣٧ : والبيهقي في ” سننه “ ، ص ١٧٧ - ج ٢ ، ورواه في ” المحلى “ ، ص ٢٧٥ - ج ٣ من حديث أبي الضحى عن مسروق (٣) في ” باب السلام لتحليل “ ، ص ٢١٦ ، والطحاوي : ص ١٥٨ ، والداري : ص ١٦١ ، والبيهقي : ص ١٧٦ - ج ٢ (٤) أتى علقها ؟ أي من أين حصلها ، وظنريها ، (٥) في ” باب السلام لتحليل “ ، ص ٢١٦ ، والطحاوي : ص ١٥٨ (٦) في ” باب التسليم “ ، ص ٦٦ ، والطحاوي : ص ١٥٨

حذيفة ، عمار بن ياسر ، وهو وهم ، انتهى . وهذا الدارقطني ذكره عن عمار .  
حديث آخر ، رواه أحمد في "مسنده (١)" . والطبراني في "معجمه" عن ملازم بن عمرو  
حدثني هودة بن قيس بن طلق عن أبيه عن جده ، قال : كان رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه ، وعن  
يساره ، حتى يرى بياض خده الأيمن ، وبياض خده الأيسر ، انتهى .

حديث آخر ، أخرجه البيهقي في "المعرفة" من طريق الشافعي أخبرنا إبراهيم بن محمد  
الأسدي عن إسحاق بن عبد الله عن عبد الوهاب بن بخت عن واثلة بن الأسقع أن النبي ﷺ كان  
يسلم عن يمينه ويساره ، حتى يرى خده ، انتهى .

أحاديث التسليمتين : فيه ما تقدم من الأحاديث ، ومنها حديث جابر بن سمرة (٢) ، قال :  
كنا نقول خلف رسول الله ﷺ إذا سلمنا : السلام عليكم . السلام عليكم ، يشير أحدنا بيده عن  
يمينه وشماله ، فقال رسول الله ﷺ : « ما بال الذين يؤمنون بأيديهم في الصلاة ، كأنها أذنان خيل  
شمس ! إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ، ثم يسلم عن يمينه ، وشماله » ، انتهى . رواه مسلم .

حديث آخر أخرجه أبو داود عن واثل بن حجر ، قال : صليت مع النبي ﷺ ، فكان  
يسلم عن يمينه : "السلام عليكم ورحمة الله" ، وعن شماله : "السلام عليكم ورحمة الله" ، انتهى .  
قال النووي في "الخلاصة" : إسناده صحيح .

حديث آخر ، رواه ابن ماجه في "سننه (٣)" حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارمة ثنا أبو بكر  
ابن عياش عن أبي إسحاق عن بريد بن أبي مريم عن أبي موسى ، قال : صلى بنا على يوم الجمل صلاة  
ذكرتنا صلاة رسول الله ﷺ ، فإذا أن نكون نسيناها ، وإما أن نكون تركناها ، فسلم على يمينه  
وعلى شماله ، انتهى . وسنده صحيح .

حديث آخر أخرجه الدارقطني في "سننه (٤)" عن حريث بن أبي مطر عن الشعبي

(١) حديث طلق هذا أخرجه الطحاوي ، من حديث ملازم : ص ١٥٩ ، وقال في "الزوائد" ، ص ١٤٥ - ج ٢ ،  
رواه أحمد ، والطبراني في "الكبير" ، ورجاله ثقات ، اهـ . قلت : أنا لم أجده في "مسند أحمد" ، في مظانه (٢) حديث  
جابر بن سمرة ، أخرجه مسلم في "باب السكون في الصلاة" ، ص ١٨١ . والطحاوي : ص ١٥٨ . قلت : في  
الباب حديث الأعرابي ، وأسماء بنت حارثة ذكرها في "الزوائد" ، ص ١٤٥ ، وعزاها إلى من أخرجها ، وحديث  
عدي . وأبي مالك . وأوس بن أوس . وأبي رمة ، عند الطحاوي : ص ١٥٩ ، وحديث سهل ، عند أحمد :  
ص ٣٣٨ - ج ٥ مرفوعا ، وعند الطحاوي موقوفا ، وحديث أبي حميد ، عند الطحاوي : ص ١٥٣ (٣) وفي "باب  
التسليم" ، ص ٦٦ ، والطحاوي : ص ١٥٨ ، وأحمد : ص ٤١٥ - ج ٤ (٤) ص ١٣٦ . والطحاوي :  
ص ١٥٩ ، والبيهقي : ص ١٧٧ - ج ٢



عن البراء بن عازب أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمتين ، انتهى . وحرث تكلم فيه البخارى . وأبو حاتم . والفلاس . وابن معين ، وتركه النسائي . والأزدى .

حديث آخر أخرجه البيهقي في "المعرفة (١)" من طريق الشافعى ، أخبرنا مسلم بن خالد . وعبد المجيد عن ابن جريج عن عمرو بن يحيى المازنى عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان يسلم عن يمينه ، وعن يساره ، انتهى .

أحاديث التسليمة الواحدة : أخرج الترمذى (٢) . وابن ماجه عن زهير بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يسلم فى الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه ، انتهى . ورواه الحاكم فى "المستدرک" ، وقال : على شرط الشيخين ، قال صاحب "التنقيح" : وزهير بن محمد ، وإن كان من رجال الصحيحين ، لكن له مناكير ، وهذا الحديث منها ، قال أبو حاتم : هو حديث منكر ، وقال الطحاوى فى "شرح الآثار" : وزهير بن محمد ، وإن كان ثقة ، لكن عمرو بن أبى سلمة يضعفه ، قاله ابن معين ، والحديث أصله الوقف على عائشة ، هكذا رواه الحفاظ ، انتهى . وقال ابن عبد البر فى "المتهيد" : لم يرفعه إلا زهير بن محمد وحده ، وهو ضعيف عند الجميع ، كثير الخطأ ، لا يحتج به ، انتهى . وقال النووى فى "الخلاصة" : هو حديث ضعيف ، ولا يقبل تصحيح الحاكم له ، وليس فى الإقتصار على تسليمة واحدة شيء ثابت ، انتهى .

حديث آخر أخرجه ابن ماجه (٣) عن عبد المهيم بن عباس عن أبيه عن جده سهل بن سعد أنه سمع رسول الله ﷺ يسلم تسليمة واحدة ، لا يزيد عليها ، انتهى . قال الدارقطنى : عبد المهيم هذا ليس بالقوى ، وقال ابن حبان : بطل الاحتجاج به .

حديث آخر أخرجه ابن ماجه (٤) أيضاً عن يحيى بن راشد عن يزيد مولى سلمة عن سلمة بن الأكوع ، قال : رأيت رسول الله ﷺ صلى فسلم مرة واحدة ، انتهى . ويحيى بن راشد ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : ضعيف .

حديث آخر ، رواه البيهقي فى "المعرفة (٥)" أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ثنا على

(١) والطحاوى فى "شرح الآثار" ، ص ١٥٨ ، والنسائي فى "باب كيف السلام على النبي" ، ص ١٩٤ ، والبيهقى فى "السنن" ، ص ١٢٨ - ج ٢ ، كلهم من طريق ابن جريج (٢) "باب التسليم فى الصلاة" ، ص ٣٩ ، وابن ماجه فى "باب من سلم تسليمة واحدة" ، ص ٦٦ ، والحاكم : ص ٢٣ - ح ١ ، والطحاوى : ص ١٥٩ ، والدارقطنى : ص ١٣٧ ، والبيهقى : ص ١٧٩ - ج ٢ (٣) فى "باب من سلم تسليمة واحدة" ، ص ٦٦ ، له حديث التسليمتين أخرجه أحمد فى "مسنده" ، ص ٣٣٨ - ج ٥ : مرفوعاً ، والطحاوى : ص ١٦٠ موقوفاً ، وأحمد : ص ٤١٤ - ج ١ عن ابن مسعود مرفوعاً ، وفى إسناده أحمد بن لمبة حسن الحديث ، وأخرجه الدارقطنى : ص ١٣٧ (٤) ص ٦٦ ، والبيهقى : ص ١٧٩ - ج ٢ (٥) و "السنن الكبرى" ، ص ١٧٩ - ج ٢

ابن عماد ثنا أبو المثنى العنبري ثنا عبد الله بن عبد الوهاب الجمحي ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمة واحدة ، انتهى .  
 حديث آخر أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١) عن عطاء بن أبي ميمونة حدثني أبي .  
 وحفص عن الحسن عن سمرة أن رسول الله ﷺ كان يسلم تسليمة واحدة قبل وجهه ، وذكره عبد الحق في "أحكامه" من جهة ابن عدي ، قال : وعطاء ضعيف قدرى ، وفيه الحسن عن سمرة .  
 قوله : ولا ينوى "الملائكة" عدداً محصوراً ، لأن الأخبار في عددهم قد اختلفت ، فأشبهه الإيمان بالأنبياء عليهم السلام ، قلت : روى مسلم في "صحيحه" (٢) من حديث سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن ، وقرينه من الملائكة » ، قالوا : وإياك يا رسول الله ؟ ، قال : وإياي ، ولكن الله أماتني عليه ، فأسلم ، ، انتهى .

حديث آخر ، روى إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا يحيى بن يحيى ثنا عثمان بن منظر عن ثابت البناني عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ ، قال : « إن الله وكل بعبد المؤمن ملكين يكتبان عمله ، فإذا مات ، قال الملكان للذنان وكلاهما : قد مات ، أفتأذن أن نصعد إلى السماء ؟ ، فيقول الله : سمائي مملوءة بها ملائكتي ، يسبحونني ، فيقولان : أفنقيم في الأرض ؟ فيقول : أرضي مملوءة من خلقي ، يسبحونني ، فيقولان : فأين ؟ فيقول : قوما على قبر عبدى ، فاحمدانى وسبحانى وكبرانى وهللانى ، واكتبوا ذلك لعبدى ، حتى أبعثه » ، انتهى .

حديث آخر أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" - في باب الحياة - ، وهو الباب الرابع والخمسون ، عن عبادة البصرى عن جده أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يستحي أحدكم من ملكيه اللذين معه ، كما يستحي من رجلين من صالحى جيرانه ، وهما معه بالليل والنهار » ، انتهى . ثم قال : وإسناده ضعيف ، وله شاهد ضعيف ، ثم أخرج عن لبث بن أبي سليم عن محمد بن عمرو عن أبيه عن زيد بن ثابت ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ألم أنهمكم عن التعرى ؟ إن معكم من لا يفارقكم في نوم ولا يقظة ، إلا حين يأتى أحدكم أهله ، أو حين يأتى خلاه ، ألا فاستحيوها ، ألا فأكرموها » ، انتهى .

حديث آخر أخرجه الطبرانى في "معجمه" عن عفير بن معدان - وهو ضعيف - عن سليم ابن عامر عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « وكل بالمؤمن مائة وسنون ملكا ، يذبون

(١) والبيهقي في "السنن" ، ص ١٧٩ - ج ٢ ، والدارقطنى : ص ١٣٢ (٢) و .. كتاب صفة الماهدين

- في باب تحريش الشيطان ، ص ٣٧٦ - ج ١



عنه ما لم يقدر له من ذلك : البصر عليه سبعة أملاك، يذبون عنه ، كما يذب عن قصعة العسل الذباب في اليوم الصائف ، ولو وكل العبد إلى نفسه طريقة عين لا تختطفه الشياطين ، ، انتهى .

حديث آخر ، رواه الطبراني في " تفسيره " عند قوله تعالى : ﴿ له معقبات من بين يديه ﴾ : حدثني المثنى ثنا إبراهيم بن عبد السلام بن صالح القشيري ثنا علي بن جرير عن حماد بن سلمة عن عبد الحميد بن جعفر عن كنانة العدوي ، قال : دخل عثمان بن عفان على رسول الله ﷺ ، فقال له : يا رسول الله أخبرني عن العبد ، كم معه ملك ؟ فقال : « على يمينك ملك على حسناتك ، وهو أمين على الملك الذي على الشمال ، فإذا عملت حسنة كتبت عشراً ، وإذا عملت سيئة ، قال الذي على الشمال للذي على اليمين : أَسَب ؟ فبقول له : لا ، لعله يستغفر الله ويتوب ، فإذا قال ثلاثاً ، قال : نعم ، أكتب أراحنا الله منه ، فبئس القرين ، ما أقل مراقبته الله ، وأقل استحيائه منا ، يقول الله : ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾ ، وملكان من بين يديه ومن خلفك ! يقول الله : ﴿ له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله ﴾ وملك قابض على ناصيتك ، فإذا تواضعت لله رفعك ، وإذا تجبرت على الله قصمك ، وملكان على شفقتك ، ليس يحفظان عليك إلا الصلاة على محمد ، وملك قائم على فيك ، لا يدع أن تدخل الحية في فيك ، وملكان على عينيك ، فهؤلاء عشرة أملاك على كل ابن آدم يتبدلون ، ملائكة الليل على ملائكة النهار ، لأن ملائكة الليل سوى ملائكة النهار ، فهؤلاء عشرون ملكاً ، على كل آدمي ، وإبليس بالنهار ، وولده بالليل ، ، انتهى .

الحديث الحادي والخمسون : حديث « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم » ، قلت : تقدم أول الباب ، والمصنف هنا استدل به للشافعي على فريضة السلام ، ووجه الدليل منه أنه لما قال : « تحريمها التكبير ، كان لا يصح الدخول في الصلاة إلا بالتكبير ، فكذلك قوله : « وتحليلها التسليم » ، أي لا يخرج من الصلاة إلا به ، وأجاب الطحاوي في " شرح الآثار " ، فقال : إن الدخول في الأشياء المأمور بها لا تصح إلا من حيث أمر به ، وأما الخروج منها ، فقد يصح بغير ما أمر به ، كما في النكاح . والطلاق ، فانه لما نهى أن يعقد على المرأة ، وهي في عدة الغير ، حتى لو عقد عليها كان العقد فاسداً ، وأمر أن لا يخرج منها إلا بطلاق لا إثم فيه ، ولو طلقها ثلاثاً ، أو وهي حائض صح ، ولزمه ، مع أنه خرج من حيث نهى عنه ، قال : وهذا على بن أبي طالب الذي روى حديث « تحريمها التكبير <sup>(١)</sup> » ، روى عنه ما يدل على أن السلام غير فرض ، ثم روى من طريق أبي عوامة عن الحكم عن عاصم بن ضمرة عن علي ، قال : إذا رفع رأسه من آخر سجدة

(١) أثر على هذا ، أخرجه الطحاوي : ص ١٦١ ، والتاسمي في " الأم " ، ص ١٥٣ - ج ٧ . والدارقطني :

ص ١٣٨ ، وقال أبو حاتم في " العلل " ، ص ١١٣ : حديث منكر

فقد تمت صلاته ، انتهى ، فدل ذلك على أن الصلاة عنده ، تتم بدون التسليم ، قال (١) : وما يدل لمذهبنا أن التسليم غير فرض ، ما أخبرنا ربيع الجيزي ثنا أبو زرعة ، وهب الله بن راشد أنبا حيرة عن محمد بن عجلان أن زيد بن أسلم حدثه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري (٢) عن النبي ﷺ ، قال : « إذا صلى أحكم ، فلم يدرك ، أثلاثاً صلى . أم أربعاً ، فليسن على البقين ، ويدع الشك ، فإن كانت صلاته نقصت فقد أممها ، والسجدتان يرغمان الشيطان ، وإن كانت صلاته تامة ، كان ما زاد ، والسجدتان له نافذة » ، انتهى . حدثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب أخبرني هشام ابن سعيد عن زيد بن أسلم به نحوه ، قال : فقد جعل الركعة الزائدة مع سجدة السهو تطوعاً ، فدل على أن التسليم سنة لا فرض ، انتهى . وحديث أبي سعيد هذا رواه مسلم في " صحيحه " ، وليس فيه زيادة الطحاوي .

حديث آخر ، قد يستأنس لمذهبنا بحديث عبد الله بن بحنة ، أخرجه البخاري (٣) . ومسلم عنه ، قال : صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض الصلوات ، ثم قام ، فلم يجلس ، فقام الناس معه ، فلما قضى صلاته ، وفي لفظ : فلما أتم صلاته ، وانتظرنا تسليمه ، كثر قبل التسليم ، فسجد سجدتين ، وهو جالس ، ثم سلم ، انتهى . فسماه قضاءً وتاماً ، قبل السلام .

حديث آخر ، حديث عبد الله بن عمر (٤) : « وإذا أحدث الإمام قبل أن يتكلم ، فقد تمت صلاته ، وسيأتي في " باب الحدث في الصلاة " .

الحديث الثاني والخمسون : حديث ابن مسعود (٥) " إذا قلت هذا ، أو فعلت هذا ، فقد تمت صلاتك " ، تقدم غير مرة .

تم بحمد الله وحسن توفيقه ، طبع الجزء الأول من كتاب " نصب الراية " ويليه إن شاء الله تعالى ، الجزء الثاني ، أوله : " فصل في القراءة " ومن الله التوفيق والهداية

(١) لأدري أين قال هذا ؟ طيطر (٢) حديث أبي سعيد هذا ، أخرجه مسلم في " باب السهو في الصلاة " ، ص ٢١١ ، والطحاوي : ص ٢٥١ ، ولم أر سياق الاستدلال هكذا إلا في : ص ١٦١ ، والله أعلم (٣) في " باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعة القريضة " ، ص ١٦٣ ، ومسلم في " باب السهو في الصلاة والسجود له " ، ص ٢١١ .

(٤) حديث عبد الله بن عمر أخرجه الطحاوي : ص ١٦١ ، والدارقطني : ص ١٤٥ ، والطيالسي : ص ٢٩٨ .

والبيهقي : ص ٢٣٩ - ح ٢ (٥) حديث ابن مسعود تقدم في الحديث " التاسع والأربعون " .



١ - "البدور البازقة" ... } للإمام الهام صاحب "فتح القدير" حجة الله البالغة

٢ - "الخبر الكثير" ... له أيضاً

٣ - "التفهيمات الإلهية" في جزئين ... ، ،

٤ - "زاد الفقير" ... } للشيخ ابن الهام صاحب "فتح القدير" مع الحاشية المفيدة

٥ - "عقيدة الإسلام في حياة عيسى عليه السلام مع حاشيته" تحية الإسلام ... } للإمام العصر المحدث محمد أنور الكشميري

٦ - "مشكلات القرآن" ... له أيضاً - مع مقدمة تفسيرية

٧ - "إكفار الملحدين في ضروريات الدين" ، ،

٨ - "خاتم النبيين" (بالفارسية) ... ، ،

٩ - "نيل الفرقدين في مسألة رفع اليدين" ، ،

١٠ - "بسط اليدين لتبيل الفرقدين" ... ، ،

١١ - "فصل الخطاب في مسألة أم الكتاب" ، ،

١٢ - "كشف الستار عن مسألة الوتر" ... ، ،

١٣ - "مرقاة الطارم لحدوث العالم" ... ، ،

١٤ - "ضرب الخاتم على حدوث العالم" ... (منظومة بالعربية) ، ،

١٥ - "نفحة العنبر من هدى الشيخ الأنور" تأليف البنوري

١٦ - "بغية الأريب في مسائل القبلة والمحاريب" له أيضاً

# المكاتب الآتية

يطلب منها : كتاب « نصب الراية » - للزيلعي

و

« فيض الباري على صحيح البخاري »

\_\_\_\_\_

وسائر مطبوعات « المجلس العلمي » في الهند

\_\_\_\_\_

- ١ - مجلس علي . داهيل ( سورت ) الهند
- ٢ - أبناء مولوي محمد بن غلام رسول السورقي ، تجار الكتب جاملي محله " بمباي " نمرة ٣
- ٣ - " كتب خانه رشيديه " قريب جامع مسجد - " دهلي " الهند
- ٤ - " مكتبه أنوريه " ديوبند ضلع سهارنپور " في الهند "
- ٥ - " مكتبة الخانجي " شارع عبد العزيز " بالقاهرة "

وغيرها من المكاتب الشهيرة بالقاهرة - والهند



